

الدُّرُّ الْمَصُونُ

فِي عُلُومِ الْكِتَابِ الْمَكْنُونِ

تأليف

الإمام شهاب الدين أبي العباس بن يوسف

ابن محمد بن إبراهيم الصميم

المعروف بالسمين الحلي

تحقيق وتعليق

الشيخ عادل أحمد عبد الموجود

الشيخ علي محمد معوض

الدكتور زكريا عبد المجيد النوني

الدكتور هاد مخلوف هاد

قدم له وقضه

الدكتور أحمد محمد صيرة

كلية أصول الدين - جامعة الأزهر

الجزء الخامس

المحتوى

أول سورة طه - آخر سورة ص

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة
لدار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى

١٤١٤هـ - ١٩٩٤م

دار الكتب العلمية بيروت - لبنان

ص.ب: ٩٤٢٤/١١ - تلخس: Le 41245 Nasher

هاتف: ٣٦٦١٣٥ - ٦٠٢١٣٣ - ٨٦٨٠٥١ - ٨١٥٥٧٣

فاكس: ٤٧٨١٣٧٣/١٤١٢ - ٠٠/٩٦١١/٦٠٢١٣٣



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

طه ﴿١﴾ مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى ﴿٢﴾ إِلَّا نَذْكِرَةً لِمَنْ يَخْشَى ﴿٣﴾ تَزِيلًا مِمَّنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَوَاتِ
الْعُلَى ﴿٤﴾

بسم الله الرحمن الرحيم^(١) قد تقدم الكلام في الحروف المقطعة أول هذا الموضوع وطه من ذلك هذا هو الصحيح^(٢).

وقيل^(٣) إن معنى طه يا رجل في لغة عك^(٤)، وقيل^(٥) عكّل^(٦)، وقيل هي لغة يمانية وحكى الكلبي أنك لو قلت في عك يا رجل لم تجب حتى تقول طه^(٧)، وقال الطبري^(٨): «طه» في عك بمعنى يا رجل وأنشد قول شاعرهم:
٣٢٩٩ - دَعَوْتُ بَطهَ فِي الْقِتَالِ فَلَمْ يُجِبْ فِخْفْتُ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ مُوَائِلًا^(٩)

وقول الآخر:

٣٣٠٠ - إِنَّ السَّفَاهَةَ طهَ فِي خِلَائِقِكُمْ لَا قَدَسَ لِلهُ أَرْوَاحَ الْمَلَاعِينِ^(١٠)

قال الزمخشري^(١١) وأثر الصنعة ظاهر في البيت المستشهد به فذكره^(١٢).

- (١) زاد في (ب) بعد البسملة رب يسر بفضلك.
- (٢) عند قوله تعالى: «الْم» البقرة.
- (٣) هذا القول لابن جرير الطبري في تفسيره ١٣٦/١٦.
- (٤) عك يفتح أوله والعمك في اللغة الحبس والعمك ملازمة الحمى والعمك استعارة الحديث مرتين، وعمك قبيلة يضاف إليها مخلاف اليمن، معجم البلدان ٣٠٤/٦ باب العين والكاف.
- (٥) أورده أبو حيان في البحر منسوباً إلى الكلبي ٢٢٤/٦.
- (٦) عكّل. بضم أوله وسكون ثانيه وآخره لام، وعكّل قبيلة من الرباب سُتَحَمَقُ يقولون لمن يستحمقونه عكلي وقيل: اسم بلد. معجم البلدان ٢٠٤/٦.
- (٧) أورده أبو حيان في البحر ٢٢٤/٦.
- (٨) تفسير الطبري ١٣٦/١٦، ١٣٧.
- (٩) لمتهم بن نويرة، والموئل الملجأ وموائل منه طالب النجاة وهو اسم فاعل من وائل أي بادر والشاهد في قوله: «طه» على أنها بمعنى يا رجل ينظر البيت في تفسير الطبري ١٣٦/١٦ وفيه صفت بظه وروح المعاني ١٤٨/١٦.
- (١٠) مجهول القائل والاستشهاد به كالاستشهاد بالبيت السابق، ينظر البيت في حاشية الشهاب ١٧٨/٦، والطبري ١٣٦/١٦ ومجمع البيان ٢/٤ والفخر الرازي ٣/٢٢ والبحر ٢٤٤/٦.
- (١١) تنظر ترجمته في طبقات المفسرين ٣١٤/٢.
- (١٢) الكشف ٥٢٨/٢.

وقال السدي : معناه يا فلان^(١)، وقال الزمخشري^(٢) أيضاً، ولعل عكاً تصرفوا في يا هذا^(٣)، كأنهم في لغتهم قالون الياء طاء، فقالوا في «يا»، «طا» واختصروا هذا فاقترضوا على هاء يعني فكأنه قيل في الآية الكريمة يا هذا . وفيه بُعد كبير، قال الشيخ : ثم تُخَرِّصُ وَحَدَّرَ عَلَى عَكِّ مَا لَمْ يَقْلَهُ نَحْوِي، وهو أنهم يقلبون ياء التي للنداء طاء .

ويحذفون اسم الإشارة ويقتضون منه على هاء التي للتنبيه^(٤)، قلت وهذا وإن كان قريباً مما قاله عنه إلا أنه يجيء عليه في عبارته بقوله : تُخَرِّصُ، وقيل طه أصله طها بهمز طاً أمراً من وطىء يطأ وها ضمير مفعول يعود على الأرض ثم أبدلت الهمزة لسكونها ألفاً، ولم يحذفها في الأمر نظراً إلى أصلها أي طاً الأرض بقديم وقد جاء في التفسير أنه قام حتى تورمت قدماءه وقرأ الحسن وعكرمه وأبو حنيفة وورش في اختياره «طه»^(٥) «بإسقاط الألف بعد الطاء وهاء ساكنة وفيها وجهان أحدهما : أن الأصل طاً بالهمزة أمراً أيضاً من وطىء، ثم أبدل الهمزة هاء كإبدالهم لها في هرفت وهرحت وهنرت والأصل أرقت وأرحت وأنرت^(٦) والثاني أنه أبدل الهمزة ألفاً كأنه أخذها من وطىء يطأ بالبدل كقوله :

٣٣٠١ - لَا هُنَاكَ الْمَرْتَعُ^(٧)

ثم حذف الألف حملاً للأمر^(٨) على المجزوم وتناسيا الأصل الهمز ثم ألحق هاء السكت وأجرى الوصل مجرى الوقف، وقد تقدم في أول يونس الكلام على إمالة طاء وهاء فأغنى عن إعادته هنا^(٩).

قوله : ﴿أَنْزَلْنَا﴾ هذه قراءة العامة وقرأ طلحة «ما نُزِّلَ»^(١٠) مبنياً للمفعول، القرآن رفعاً لقيامه فاعله، وهذه الحملة يجوز أن تكون مستأنفة إن جعلت طه تعديداً لأسماء الحروف ويجوز أن تكون خبراً لظه إن جعلتها اسماً للسورة ويكون القرآن ظاهراً واقعاً موقع المضمرة لأن طه قرآن أيضاً، ويجوز أن تكون جواب قسم إن جعلت طه مقسماً به وقد تقدم تفصيل القول في هذا .

قوله : ﴿إِلَّا تَذَكِرَةٌ﴾ في نصبه أوجه أحدها : أن تكون مفعولاً من أجله^(١١) والعامل فيه فعل الإنزال وكذلك لشقى علة له ووجب مجيء الأول مع اللام لأنه ليس لفاعل الفعل المعلن ففاته شريطة الانتصاب على المفعولية^(١٢) .
والثاني : جاز قطع اللام عنه ونصبه لاستجماعه الشرائط هذا كلام الزمخشري^(١٣)، ثم قال فإن قلت هل يجوز أن تقول : «ما أنزلنا» أن تشقى كقوله : ﴿أَنْ تَحْبِطَ أَعْمَالُكُمْ﴾^(١٤)!

(١٢) اشترك النحاة للمفعول لأجله أموراً خمسة :

الأول : كونه مصدراً .
الثاني : كونه قلبياً .
الثالث : كونه علة عرضاً كان أو غير عرض .
الرابع : اتحاده بالمعلن به وقتاً .
الخامس : اتحاده بالمعلن به فاعلاً .
انظر تفصيل القول في هذا في أوضح المسالك ٢/٢٢٥ - ٢٢٦ .

(١٣) الكشاف ٢/٥٢٩ .

(١٤) سورة الحجرات، آية (٢) .

(١) انظر رأيه في البحر ٦/٢٤٤ .

(٢) الكشاف ٢/٥٢٨ .

(٣) تفسير الكشاف ٢/٥٢٨ .

(٤) البحر ٦/٢٢٤ .

(٥) الإنحاف ٣٦٥ .

(٦) يقال أنرت الثوب إذا جعلت له عملاً .

(٧) تقدم .

(٨) تنظر مسألة إبدال الهاء في شافية ابن الحاجب ٣/٢٢٢ .

(٩) انظر سورة يونس، آية (١) .

(١٠) البحر ٦/٢٢٤ .

(١١) انظر في ذلك إعراب القراءة للنحاس ٣/٣٢ .

قلت: بلى ولكنها نصبة طارئة كالنصبة في ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾^(١) وأما النصبة في «تَذَكْرَةَ» فهي كالتي في ضربت زيدا لأنه أحد المفاعيل الخمسة التي هي أصول وقوانين لغيرها^(٢)، قلت: وقد منع أبو البقاء^(٣) أن تكون «تَذَكْرَةَ» مفعولاً له، لأنزلنا المذكورة لأنها قد تعدت إلى مفعول له وهو لتشقى فلا يتعدى إلى آخر من جنسه، وهذا المنع ليس بشيء لأنه يجوز أن يعلل الفعل بعلتين فأكثر، وإنما هذا بناء منه على أنه «لا يقتضي» العامل من هذه الفضلات إلا شيئاً واحداً إلا بالبدلية أو العطف.

الثاني: أن تكون «تذكرة» بدلاً من محل «لتشقى» وهو رأي الزجاج^(٤) وتبعه ابن عطية^(٥) واستبعده أبو جعفر^(٦) ورده الفارسي^(٧)، لأن التذكرة ليست بشيء، وهو رد صحيح وقد أوضح الزمخشري^(٨) هذا فقال: فإن قلت: هل يجوز أن تكون «تذكرة» بدلاً من محل «لتشقى» قلت: لا. لاختلاف الجنسيتين ولكنها نصب على الاستثناء المنقطع الذي فيه إلا بمعنى لكن.

قال الشيخ^(٩): يعني باختلاف الجنسيتين أن نصب التذكرة نصبة صحيحة ليست بعارضة والنصبة التي تكون في «لِتَشْقَى» بعد نزع الخافض نصبه عارضة والذي يقول إنه ليس له محل ألبتة فيتهم البدل منه^(١٠)، قلت: مراد الزمخشري باختلاف الجنسيتين إلا ما ذكرته عن الفارسي رداً على الزجاج وأي أثر لاختلاف النسبتين في ذلك؟.

الثالث: أن تكون نصباً على الاستثناء المنقطع أي لكن أنزلناه تذكرة^(١١)!

الرابع: أنه مصدر^(١٢) مؤكداً لفعل مقدر أي لكن ذكرنا أو تذكرته أنت تذكرة.

الخامس: أنه مصدر في موضع الحال^(١٣) أي إلا مذكراً.

السادس: أنه بدل من القرآن ويكون القرآن هو التذكرة^(١٤) قاله الحوفي.

السابع: أنه مفعول له أيضاً ولكن العامل فيه «لِتَشْقَى»^(١٥) ويكون المعنى كما قال الزمخشري^(١٦)!

إنا أنزلنا عليك القرآن لتحمل متاع التبليغ ومقاولة العتاة من أعداء الإسلام ومقاتلتهم وغير ذلك من أنواع المشاق وتكاليف النبوة وما أنزلنا عليك هذا المتعب الشاق إلا ليكون تذكرة. وعلى هذا الوجه يجوز أن تكون تذكرة حالاً ومفعولاً له. انتهى.

فإن قلت: من أين أخذت أنه لما جعله حالاً ومفعولاً له أن العامل فيه «لتشقى» وما المانع أن يريد بالعامل فيه فعلاً الإنزال؟ فالجواب أن هذا الوجه قد تقدم له في قوله وكل واحد من «لِتَشْقَى» و«تَذَكْرَةَ» علة للفعل^(١٧) وأيضاً فإن تفسيره للمعنى المذكور منصب على تسلط «لتشقى» على «تذكرة» إلا أن أبا البقاء لما لم يظهر له هذا المعنى الذي ظهر

(١٠) البحر المحيط ٦/٢٢٥.

(١١) الإملاء ٢/١١٨.

(١٢) إعراب القرآن للنحاس ٣/٣٢ والإملاء ٢/١١٨.

(١٣) الإملاء ٢/١١٨.

(١٤) انظر البرهان في علوم القرآن ٤/٧٦ (ج) الدار المصرية،

وإعراب النحاس ٣/٣٢.

(١٥) أنكر ذلك أبو البقاء في كتابه الإملاء ٢/١١٨.

(١٦) الكشاف ٢/٥٢٩.

(١٧) انظر مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢/١٥.

(١) سورة الأعراف، آية (١٥٥).

(٢) الكشاف ٢/٥٢٩.

(٣) الإملاء لأبي البقاء ٢/١١٨.

(٤) انظر رأيه في البحر ٦/٢٢٥.

(٥) تفسير ابن عطية ١٦٨.

(٦) إعراب النحاس ٢/٣٢٢.

(٧) انظر رأيه في البحر ٦/٢٢٥.

(٨) الكشاف ٢/٥٢٩.

(٩) البحر ٦/٢٢٥.

للمخشري منع من عمل «لِتَشْقَى» في «تَذْكِرَةً» فقال^(١): ولا يصح أن يعمل فيها «لتشقى» لفساد المعنى^(٢) وجوابه ما تقدم، ولا غرو في تسمية التعب شقاء. قال الزمخشري^(٣) والشقاء يجيء في معنى التعب ومنه المثل: تَعِبُ^(٤) من رَائِضٍ^(٥) مُهْرٍ^(٦) وَأَشْقَى^(٧) مِنْ رَائِضٍ مُهْرٍ^(٨).

و«لَمَنْ يَخْشَى» متصل بتذكرة وزيدت اللام في المفعول تقوية للعامل ولكونه فرعاً ويجوز أن يكون متعلقاً بمحذوف على أنه صفة لتذكرة.

قوله: ﴿تَنْزِيلاً...﴾ في نصبه أوجه:

أحدها: أن يكون بدلاً^(٩) من تذكرة إذا جعل حالاً، لا... إذا كان مفعولاً لأن الشيء لا يُعَلَّلُ بنفسه. قلت لأنه يصير التقدير ما أنزلنا القرآن إلا للتنزيل.

الثاني: أن ينتصب بنزل^(١٠) مضمراً^(١١).

الثالث: أن ينتصب بأنزلنا لأن معنى ما أنزلنا إلا تذكرة أنزلناه تذكرة^(١٢).

الرابع: أن ينتصب على المدح والاختصاص^(١٣).

الخامس: أن ينتصب بيخشى^(١٤) مفعولاً به، أي أنزله للتذكرة لمن يخشى تنزيل الله وهو معنى حسن وإعرابٌ

بَيْنَ.

قال الشيخ^(١٥): ولَنْ يُنْصِفَهُ والأحسن ما قدمناه أولاً، من أنه منصوب بنزل مضمرة وما ذكره الزمخشري من نصبه على غيره فتكلف لما الأول ففيه جعل تذكرة وتنزيل حالين وهما مصدران، وجعل المصدر حالاً لا ينقاس، وأيضاً فمدلول تذكرة ليس مدلول تنزيل، ولا تنزيل بعض تذكرة، فإن كان بدلاً فيكون بدل اشتمال على مذهب من يرى أن الثاني مشتمل على الأول، لأن التنزيل مشتمل على التذكرة وغيرها، وأما قوله لأن معنى ما أنزلناه إلا تذكرة أنزلناه تذكرة فليس كذلك، لأن معنى الحصر يفوت في قوله أنزلناه تذكراً، وأما نصبه على المدح بعيد، وأما نصبه بيخشى / ففي غاية البعد لأنه نخشى رأس آية وفاصلاً فلا يناسب أن يكون تنزيلاً منصوباً بيخشى، وقوله فيه وهو معنى حسن وإعراب بين بين عجمة وبعده عن إدراك الفصاحة قلت ويكفيه رده الشيء الواضح من غير دليل ونسبته هذا الرجل إلى عدم الفصاحة ووجود العجمة.

(١) في (ب) وقال.

(٢) الإملاء لأبي البقاء ١١٨/٢.

(٣) الكشف ٥٢٩/٢.

(٤) التَّعِبُ: شِدَّةُ الْعَنَاءِ ضِدُّ الرَّاحَةِ، تَعِبَ يَتَعَبُ تَعَبًا فَهُوَ تَعِبٌ،

اللسان ٤٣٣/١. تعب.

(٥) الرَّيْضُ مِنَ الدَّوَابِّ الَّذِي لَمْ يَقْبَلِ الرِّيَاضَةَ وَلَمْ يَجْهَرْ الْمِشْيَةَ، وَلَمْ

يَبْدُلْ لِرَاكِبِهِ، وَرَجُلٌ رَائِضٌ مِنْ قَوْمٍ رَاضِيَةٍ وَرَوْضٍ

وَرَوَاضٍ. اللسان ١٧٧٦/٣.

(٦) الْمُهْرُ وَلَدُ الرَّمَكَةِ وَالْفَرَسُ وَالْأُنْثَى مُهْرَةٌ وَالْجَمْعُ مِهْرٌ وَمِهْرَاتٌ

ومنه قولهم - لا يَعْدَمُ شَيْئاً مُهْرًا يَقُولُ مِنَ الشَّقَاءِ مُعَالَجَةً

المِهَارَةَ. - اللسان ٤٢٨٦/٦، ٤٢٨٧.

في (ب) مهرق.

(٧) وَالشَّقَاءُ - الشَّدَّةُ وَالْعُسْرَةُ - اللسان ٢٣٠٤/٣.

(٨) يَنْظُرُ الْمَثَلُ فِي الْمُسْتَفْصَى، فِي أَمْثَالِ الْعَرَبِ ١٣٥ رَقْم ١١٣.

(٩) البحر ٢٢٥/٦.

(١٠) في (ب) تنزيل.

(١١) البحر ٢٢٥/٦.

(١٢) المرجع السابق.

(١٣) البحر ٢٢٥/٦.

(١٤) الإملاء ١١٨/٢.

(١٥) البحر ٢٢٥/٦.

قوله: ﴿مِمَّنْ خَلَقَ...﴾.

يجوز في «مِن» أن يتعلق بتنزيلاً، وأن يتعلق بمحذوف على أنه صفة لتنزيلاً، وفي خلق التفات^(١) من تكلم في قوله أنزلنا إلى الغيبة، وجوز الزمخشري أن يكون ما أنزلنا حكاية لكلام جبريل. وبعض الملائكة فلا التفات على^(٢) هذا^(٣) وقوله العلاء جمع عليا نحو دنيا ودنى ونظيره في الصحيح كُبرى وكُبر وفُضلى وفُضِل.

الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ۚ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَى ۚ وَإِن يَجْهَرَ بِالْقَوْلِ فَإِنهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ۚ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ۚ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ۚ وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى ۚ إِذْ رَأَى نَارًا فَقَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَارًا عَلِيًّا عَلَيْكُمْ مِّنْهَا يَقْبَسُونَ أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى ۚ فَلَمَّا أَنهَا نُودِيَ بِمُوسَى ۚ إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ ۖ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى ۚ

قوله: ﴿الرَّحْمَنُ﴾.

العامية على رفعه وفيه أوجه:

أحدها: أنه بدل من الضمير المستكن في «خَلَقَ» ذكره ابن عطية^(٤) ورده الشيخ^(٥) لأن البدل يحل محل المبدل منه ولو حل «ما» محلّه لم يجز، لخلو الجملة الموصول بها من رابط يربطها به.

الثاني: أن يرتفع على خبر مبتدأ مضمّر تقديره هو الرحمن^(٦).

الثالث: أن يرتفع على الابتداء مشاراً بلامه إلى من خلق والجملة بعده خبر، وقرأ جناح^(٧) بن حبيش: «الرَّحْمَنُ» مجرّواً وفيه وجهان.

أحدهما: أنه بدل من الموصول^(٨) لا يقال إنه يؤدي إلى البدل بالمشتق وهو قليل لأن الرَّحْمَنَ جَرَى مُجْرَى الجوامد لكثرة إيلائه العوامل.

والثاني: أن يكون صفة للموصول أيضاً. قال الشيخ:

ومذهب الكوفيين أن الأسماء النواقص كمن وما لا يوصف منها إلا الذي وحده، فعلى مذهبهم لا يجوز أن يكون صفة قال ذلك كالرد^(٩) على الزمخشري، والجملة من قوله «عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى» خبر لقوله «الرَّحْمَنُ» على القول بأنه متبداً مضمراً، وكذلك قراءة من جره، وفاعل استوى ضمير يعود على الرحمن، وقيل بل فاعله «فالموصول بعده، أي

(٧) البحر ٦/٢٢٦.

(٨) إعراب القرآن للنحاس ٣/٣٢، ٣٣٣.

(٩) لأن الزمخشري في كشافه ٢/٢٩٥ قال:

قريء «الرَّحْمَنُ» مجرّوراً صفة لمن خلق والرفع أحسن لأنه إما أن يكون رفعاً على المدح على تقدير هو الرحمن. وإما أن يكون مبتدأ مشاراً بلامه إلى من خلق.

(١) البحر/٦/٢٣٥.

(٢) في (ب) إلى.

(٣) الكشاف ٢/١٦٨.

(٤) تفسير ابن عطية ص ١٦٨.

(٥) البحر ٦/٢٢٦.

(٦) إعراب النحاس ٣/٣٢، ٣٣.

استوى الذي له ما في السموات، قال أبو البقاء وقال بعض الغلاة «ما» فاعل استوى، وهذا بعيد ثم هو غير نافع له في التأويل إذ يبقى قوله «الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ» كلاماً تاماً ومنه هرب، قلت هذا يروى عن ابن عباس^(١) وأنه كان يقف على لفظ العرش ثم يتبدى «استوى له ما في السموات» وهذا لا يصح عنه.

وقوله: ﴿... الثَّرَى﴾ هو التراب الثري ولامه ياء بدليل تثنيته على ثَرَيْنِ وقولهم تَرَبَّتِ الْأَرْضُ تَثْرِي والثَّرَى يستعمل في انقطاع المودة: قال جرير:

٣٣٠٢ - فَلَا تَنْبِئُوا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الثَّرَى فَإِنِ السَّيِّئِ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ مُثْرَى^(٢)
والثراء بالمد كثرة المال قال:

٣٣٠٣ - أَمَا وَيَّ مَا يُغْنِي الثَّرَاءَ عَنِ الْفَتَى إِذَا حَشْرَجَتْ يَوْمًا وَضَاقَ بِهَا الصَّدْرُ^(٣)
وما أحسن قول ابن دريد:

٣٣٠٤ - يَوْمًا تَصِيرُ إِلَى الثَّرَى وَيَفُوزُ غَيْرُكَ بِالثَّرَاءِ^(٤)
فجمع في هذه القصيدة بين الممدود والمقصود باختلاف معنى / قوله: «... وَأَخْفَى» جوزوا فيه وجهين:

أحدهما: أنه أفعل تفضيل أي وأخفى من السر.

والثاني: أنه فعل ماضٍ أي وأخفى الله عن عباده غيبه كقوله: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾^(٥) والجلالة إما مبتدأ والجملة المنفية خبرها، وإما خبر لمبتدأ محذوف، أي هو الله، والحسنى تأنيث الأحسن، وقد تقدم غير مرة أن جمع التكسير في غير العقلاء يعامل معاملة المؤنثة الواحدة^(٦) قوله: «إِذْ رَأَى...» يجوز أن يكون منصوباً بالحديث، وهو الظاهر، ويجوز أن ينتصب بـ اذكر مقدراً، كما قاله أبو البقاء^(٧)، أو بمحذوف بعده، إذ^(٨) رأى ناراً كان كيت وكيت^(٩)، كما قاله الزمخشري^(١٠)، وهل على بابها من كونها استفهام تقرير، وقيل بمعنى قد^(١١)، وقيل بمعنى النفي^(١٢).

وقرأ لأهله أمكثوا بضم الهاء حمزة^(١٣)، وقد تقدم أنه الأصل وهو لغة الحجاز.

وقال أبو البقاء: إن الضم للإتباع^(١٤)، قوله: «آتست» أي أبصرت والإيناس الإبصار البين ومنه إنسان العَيْنُ لأنه

(١) الإملاء ١١٨/٢.

(٢) البيت في ديوانه ٤٢١/٢ والبحر ٢٢٢/٦ والمعنى لا

توبس بيني وبينك الثرى - أي لا تذهب المودة بيني وبينك واستشهد به على أن الثرى قد يستعمل في غير معناه المعروف كما استعمله الشاعر في انقطاع المودة.

(٣) تقدم.

(٤) الثرى التراب والثراء المال الكثير، وهو محل الشاهد. ولم أقف

عليه في جمهرة ابن دريد وإنما ذكر قول حاتم الطائي:

أما وي ما يغني الثراء عن الفنى

إذا حشرجت يوماً وضاق بها الصدر

الجمهور ٢١٨/٣ - ثرى.

(٥) سورة طه، آية (١١).

(٦) الدر المصون ٤/ق ١٨ وجه.

(٧) الإملاء ١١٩/٢.

(٨) زاد في (ب) أي إذا.

(٩) كناية عن القصة والأحدثة حكاه سيويه ١٧٠/٢.

(١٠) الكشف ٥٣١/٢.

(١١) أي قد أتاك وهذا مثل قوله: «هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنْ

الدَّهْرِ» سورة الدهر، آية (١). والمعنى قد أتى...

(١٢) أي ما أخبرناك قبل هذه السورة بقصة موسى ونحن الآن

قاصون قصته لتتسلى وتتأسى. البحر ٢٢٩/٦.

(١٣) الكشف ٩٥/٢ والنشر ٣١٩/٢.

(١٤) أي إتباعه ما بعده. الإملاء ١١٩/٢.

يُصِرُّ بِهِ الْأَشْيَاءَ وَقِيلَ هُوَ الْوَجْدَانُ وَفَعَلَ الْإِحْسَاسَ فَهُوَ أَعْمُ مِنَ الْإِبْصَارِ وَأَنْشَدُوا لِلْحَارِثِ بْنِ حِلْزَةَ:

٣٣٠٥ - أَنْسْتُ نَبَأَهُ وَقَدْ رَاعَهَا الْقَنْدَ صُ وَقَدْ دَنَا مِنَ الْإِمَاءِ^(١)

«وَالْقَبْسُ» الْجَذْوَةُ مِنَ النَّارِ، وَهِيَ الشُّعْلَةُ فِي رَأْسِ عُوْدٍ، أَوْ قَصْبَةٌ وَنَحْوَهُمَا، وَهُوَ فَعَلَ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، كَالْقَبْضِ وَالنَّقْضِ بِمَعْنَى الْمَقْبُوضِ وَالْمَنْقُوضِ، وَيُقَالُ أَقْبَسْتُ الرَّجُلَ عَلَماً وَقَبَسْتُهُ نَاراً، فَفَرَّقُوا بَيْنَهُمَا، هَذَا قَوْلُ الْمَبْرَدِ^(٢)، وَقَالَ الْكِسَائِيُّ إِنْ فَعَلَ وَأَفْعَلَ يُقَالَانِ فِي الْمَعْنِيِّينَ فَيُقَالُ قَبَسْتُهُ نَاراً وَعَلِماً، وَأَقْبَسْتُهُ أَيْضاً عَلَماً وَنَاراً، وَقَوْلُهُ: «مِنْهَا» يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِأَتْيَكُمُ، أَوْ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنَ قَبَسَ، وَأَمَّا بَعْضُهُمْ أَلْفَ «هُدًى» وَقَفَاءً. وَالْجَدِيدُ أَنَّهُ لَا تَمَالَ لِأَنَّ الْأَشْهُرَ أَنَّهَا بَدَلٌ مِنَ التَّنْوِينِ. قَوْلُهُ: «... نُودِي...». الْقَائِمُ مَقَامَ الْفَاعِلِ ضَمِيرُ مُوسَى، وَقِيلَ ضَمِيرُ الْمَصْدَرِ، أَيُّ نُودِي النَّدَاءَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَمَنْعُوا أَنْ يَكُونَ الْقَائِمُ مَقَامَهُ الْجُمْلَةَ مِنْ يَا مُوسَى، لِأَنَّهُ الْجُمْلَةُ لَا تَكُونُ فَاعِلاً.

قَوْلُهُ: «إِنِّي...» قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو بِالْفَتْحِ عَلَى تَقْدِيرِ الْيَاءِ، أَيُّ «بَأْنِي»، لِأَنَّ النَّدَاءَ يُوَصَّلُ بِهَا، تَقُولُ نَادِيْتَهُ بِكَذَا، قَالَ الشَّاعِرُ، أَنْشَدَهُ الْفَارْسِيُّ:

٣٣٠٦ - نَادَيْتُ بِاسْمِ رَبِيعَةَ بْنِ مُكْرَمٍ إِنْ الْمُنُوهُ بِاسْمِهِ الْمَوْثُوقُ^(٣)

وَجُوزُ ابْنِ عَطِيَّةٍ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى لِأَجْلِ^(٤)، وَلَيْسَ بِظَاهِرٍ، وَالْبَاقُونَ بِالْكَسْرِ^(٥)، إِمَّا عَلَى إِضْمَارِ الْقَوْلِ، كَمَا هُوَ رَأْيُ الْبَصْرِيِّينَ، وَإِمَّا لِأَنَّ النَّدَاءَ فِي مَعْنَى الْقَوْلِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ.

قَوْلُهُ: «أَنَا» يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأً وَمَا بَعْدَهُ خَبْرٌ، وَالْجُمْلَةُ خَبْرٌ إِنْ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَوْكِيداً لِلضَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَصْلاً، قَوْلُهُ: «طُوًى» قَرَأَ الْكُوفِيُّونَ وَابْنُ عَامِرٍ «طُوًى» بِضَمِّ الطَّاءِ وَالتَّنْوِينِ، وَالْبَاقُونَ بِضَمِّهَا مِنْ غَيْرِ تَّنْوِينٍ^(٦)، وَقَرَأَ الْحَسَنُ وَالْأَعْمَشُ وَأَبُو حَيَوَةَ وَابْنُ مَحِيصَنٍ بِكَسْرَةِ الطَّاءِ مَثُوناً^(٧) وَأَبُو زَيْدٍ عَنْ أَبِي عَمْرٍو بِكَسْرِهَا مِنْ غَيْرِ مَثُونٍ^(٨). فَمَنْ ضَمَّ وَنَوَّنَ فَإِنَّهُ صَرَفَهُ، / لِأَنَّهُ أَوْلَاهُ بِالْمَكَانِ^(٩)، وَمَنْ مَنَعَهُ، فَيَحْتَمِلُ أَوْجُهًا.

أَحَدُهَا: - أَنَّهُ مَنَعَهُ لِلتَّنَائِيثِ^(١٠) بِإِعْتِبَارِ الْبَقْعَةِ وَالْعِلْمِيَّةِ،

الثَّانِي: - أَنَّهُ مَنَعَهُ لِلْعَدَلِ إِلَى فِعْلِ^(١١) وَإِنْ لَمْ يَعْرِفِ اللَّفْظَ الْمَعْدُولَ عَنْهُ وَجَعَلَهُ كَعَمْرٍو وَزُفَّرٍ.

الثَّالِثُ: أَنَّهُ اسْمٌ أَعْجَمِيٌّ فَمَنَعَهُ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالْعِجْمَةِ، وَمَنْ كَسَرَ وَلَمْ يَنْوِنَ فَبِإِعْتِبَارِ الْبَقْعَةِ أَيْضاً، فَإِنْ كَانَ اسْمًا فَهُوَ

١) قَاتِلُهُ الْحَارِثُ بْنُ حِلْزَةَ وَفِي الْمَصُونِ ص ٩٥ زَادَ كَلِمَةَ عَصْرًا

فَقَالَ وَأَفْرَعَهَا الْقَنَاصُ عَصْرًا وَكَذَلِكَ فِي رُوحِ الْمَعَانِي ١٦٥/١٦ وَالْبَحْرُ ٢٢٢/٦ وَالْقَنَاصُ - الصِّيَادُ وَاسْتَشْهَدَ بِهِ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ هُوَ الْوَجْدَانُ وَفَعَلَ الْإِحْسَاسَ فَهُوَ أَعْمُ مِنَ الْإِبْصَارِ.

(٤) تَفْسِيرُ ابْنِ عَطِيَّةٍ ص ١٧١.

(٥) الْكَشْفُ ٩٦/٢ وَالنَّشْرُ ٣١٩/٢ - ٣٢٠.

(٦) الْكَشْفُ ٩٦/٢ وَالنَّشْرُ ٣١٩/٢ - ٣٢٠.

(٧) الْإِتْحَافُ ٣٦٥.

(٨) الْبَحْرُ ٢٣١/٦.

(٩) انظُرْ تَفْصِيلَ الْقَوْلِ فِي هَذَا فِي أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ ١٢٩/٤.

(١٠) الْإِمْلَاءُ ١١٩/٢.

(١١) إِعْرَابُ النَّحْسِ ٣٤/٣.

(٢) الْإِتْحَافُ ٣٦٥ وَالْكَشْفُ ٩٦/٢.

(٣) الْبَيْتُ أَوْرَدَهُ أَبُو عَلِيٍّ فِي الْمَجْمَعِ ٤٦٢/٣ وَالْبَحْرُ ٢٣٠/٦ وَاسْتَشْهَدَ بِهِ عَلَى وَصْلِ النَّدَاءِ بِالْبَاءِ. وَهُوَ فِي دِيْوَانِ الْفَرَزْدَقِ بِهَذِهِ الرِّوَايَةِ.

نظير غيب^(١) وإن كان صفة^(٢)، فهو نظير عدى وسوى، ومن نونه فباعبار المكان، وعن الحسن البصري، أنه بمعنى الثنا بالكسر والقصر، والثنا المكرر مرتين^(٣)، فيكون معنى هذه القراءة أنه طهر مرتين فيكون مصدرًا منصوباً بلفظ المقدس، لأنه بمعناه كأنه قيل المقدس مرتين من التقديس، وقرأ عيسى بن عمرو والضحاك «طأوي اذهب»^(٤) وطوى إما بدل من الوادي، أو عطف بيان له، أو مرفوع على إضمار مبتدأ، أو منصوب^(٥) على إضمار أعني.

وَأَنَا اخْتَرْتُكَ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰ ﴿١٣﴾ إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي ﴿١٤﴾ إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَىٰ ﴿١٥﴾ فَلَا يَصُدُّكَ عَنْهَا مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَتَرْدَىٰ ﴿١٦﴾

قوله: ﴿وَأَنَا اخْتَرْتُكَ...﴾، وقرأ حمزة في آخرين «وَأَنَا اخْتَرْنَاكَ»^(٦) فتح الهمزة والباقون وأنا اخترتك «بضمير المتكلم المعظم لنفسه»، وقرأ السلمي والأعمش وابن هرمز كذلك، إلا أنهم كسروا الهمزة، والباقون «وَأَنَا اخْتَرْتُكَ» بضمير المتكلم [لا المعظم نفسه، وقرأ السلمي وحده]^(٧) وقرأ أبي «وَأَنِّي اخْتَرْتُكَ»^(٨)، فتح الهمزة، فأما قراءة حمزة فعطف على قوله: «إِنِّي أَنَا رَبُّكَ»، وذلك أنه فتح الهمزة هناك ففعل ذلك لما عطف غيرها عليها، وجوز أبو البقاء، أن يكون الفتح على تقدير ولأنك اخترتك فاستمع، فعلقه باستمع^(٩) والأول أولى، ومن كسرهما فلا أنه يقرأ «إِنِّي أَنَا رَبُّكَ» بالكسر، وقراءة أبي كقراءة حمزة بالنسبة للعطف ومفعول اخترتك الثاني محذوف أي اخترتك من قومك.

قوله: «لِمَا يُوحَىٰ» الظاهر تعلقه باستمع ويجوز أن تكون اللام مزيدة في المفعول على حد قوله تعالى: ﴿رَدِّفْ لَكُمْ﴾^(١٠) وجوز الزمخشري وغيره أن تكون المسألة من باب التنازع بين اخترتك وبين استمع، كأنه قيل اخترتك لما يوحى فاستمع لما يوحى، قال الزمخشري فعلق اللام باستمع أو باخترتك^(١١)؛ وقد رد الشيخ هذا، بأن قال ولا يجوز التعليق باخترتك، لأنه من باب الأعمال فكان يجب أن يختار إعادة الضمير مع الثاني فكان يكون فاستمع له لما يوحى فدل على أنه من باب أعمال الثاني^(١٢)، قلت: الزمخشري عن التعليق المعنوي، من حيث الصلاحية، وأما تقدير الصناعة فلم يعنه، و«مَا» يجوز أن تكون مصدرية وبمعنى الذي أي فاستمع للوحي أو للذي يوحى.

قوله: ﴿لِذِكْرِي﴾ يجوز أن يكون المصدر مضافاً لفاعله، أي لأني ذكرتها في الكتب أو لأني أذكرك ويجوز أن يكون مضافاً لمفعوله، أي لأن تذكرنى، وقيل معناه ذكر الصلاة بعد نسيانها، لقوله عليه السلام^(١٣): «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا».

- | | |
|---------------------------------|---|
| (١) الإملاء ١١٩/٢ | (٩) الإملاء ٣٨١/١ |
| (٢) الإملاء ١١٩/٢ | (١٠) سورة النمل، آية (٧٢) «قُلْ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ رَدِّفٌ لِّكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ» |
| (٣) البحر ٢٣١/٦ | (١١) الكشاف ٥٣٢/٢ |
| (٤) المحتسب ٤٧/٢ | (١٢) البحر ٢٣١/٦ |
| (٥) في (ب) أو هو منصوب | (١٣) الحديث ورد في سنن الدارمي ٢٢٤/١ رقم ٢٦ ومسنده الإمام أحمد ٢٢/٥ |
| (٦) النشر ٣٢٠/٢ والكشف ٩٧/٢ | |
| (٧) ما بين المعقوفين سقط من (ب) | |
| (٨) البحر ٢٣١/٦ | |

قال الزمخشري وكان حق العبارة لذكرها، ثم قال ومن يتمحل له أن يقول إذا ذكر الصلاة فقد ذكره أو عنى حذف مضاف أي لذكر صلاتي / أو لأن الذكر والنسيان من الله تعالى في الحقيقة^(١). وقرأ أبو رجاء والسلمي للذكري^(٢) وبعضهم لذكرى منكراً، وبعضهم للذكر بالتعريف والتذكير^(٣).

قوله: ﴿... أَكَادُ أَخْفِيهَا﴾ العامة على ضم الهمزة من أخفيها وفيها تأويلان أحدهما أن الهمزة في أخفيها للسلب والإزالة^(٤) أي أزيل خفاها، نحو أعجمت الكتاب أي أزلت عجمته ثم في ذلك معنيان:

أحدهما: أن الخفاء بمعنى الستر^(٥) ومتى أزال سترها فقد أظهرها، والمعنى أنها لتحقق وقوعها وقربها أكاد أخفيها لولا ما تقضيه الحكمة من التأخير.

والثاني: أن الخفاء هو الظهور^(٦)، كما سيأتي، والمعنى أزيل ظهورها وإذا أزال ظهورها فقد استترت، والمعنى أنني لشدة إبهامها أكاد أخفيها فلا أظهرها البتة، وإن كان لا بد من إظهارها ولذلك يوجد في بعض المصاحف كمصحف أبي أكاد أخفيها من نفسي^(٧)، فكيف أظهركم عليها على عادة العرب في المبالغة في الإخفاء^(٨).

٣٣٠٧ - أَيَّامُ تَصْحُبُنِي هِنْدٌ وَأَخْبِرُهَا مَا كِدْتُ أَكْتُمُهُ عَنِّي مِنَ الْخَبْرِ^(٩)
وكيف يتصور كتمان من نفسه، والتأويل الثاني:

أن كاد زائدة^(١٠) قاله ابن جبير، وأنشد غيره شاهداً عليه قول زيد الخيل:

٣٣٠٨ - وَأَلَّا أَلُومُ النَّفْسَ مِمَّا أَصَابَنِي وَأَلَّا أَكَادُ بِالذِّي قَلْتُ أَنْجَحُ^(١١)

ولا حجة في شيء منه، والتأويل الثالث: أن الكيد ورد بمعنى الإرادة، ونسب للأخفش وجماعة^(١٢)؛ ولا ينفع فيما قصدوه.

والتأويل الرابع: أن خبرها محذوف تقديره أكاد آتي بها لقربها، وأنشدوا: قول ضابئ البرجمي:

٣٣٠٩ - هَمَمْتُ وَلَمْ أَفْعَلْ وَكِدْتُ وَلَيْتَنِي تَرَكْتُ عَلَى عَثْمَانَ تَبْكِي حَلَالُئِلَهُ^(١٣)

(١) الكشاف ٥٣٢/٢ . وتوكيداً ولم يدخل للربط وقال صاحب روح المعاني ١٧٣/١٦

(٢) البحر ٢٣٢/٦ . أكاد زائدة لا دخول لها في المعنى بل المراد الإخبار بأن الساعة

آتية وأن الله تعالى يخفي إتيانها وكذا في البحر ٢٣٢/٦ . الشعر والشعراء ٢٦٨/١٠

(٤) الإملة ١٢٠/٢ . البيت قائله زيد الخيل وهو في جامع البيان ١١٥/١٦ وفي

(٥) المرجع السابق . البحر ١٦/٢ . البيت قائله زيد الخيل وهو في جامع البيان ١١٥/١٦ وفي

(٦) مجاز القرآن ١٦/٢ . البحر ٢٣٣/٦ . نلت بدلاً من قلت، واستدل به على زيادة

(٧) البحر ٢٣٣/٦ . كاد .

(٨) البحر ٢٣٣/٦ .

(٩) البيت قائله أبو ضائبي البرجمي - ينظر البيت في روح المعاني

(١٠) قائله أبو ضائبي البرجمي - ينظر البيت في روح المعاني ١٧٢/١٦ والبحر ٢٣٣/٦، والشاهد في قوله ما كدت

أكتمه، مبالغة منه في الكتمان .

(١١) قال صاحب المعاني ٤٤/٢ والزائد إنما دخل في الكلام تقوية له

(١٢) قال صاحب المعاني ٤٤/٢ والزائد إنما دخل في الكلام تقوية له

(١٣) قال صاحب المعاني ٤٤/٢ والزائد إنما دخل في الكلام تقوية له

أي كدت أفعل، فالوقف على أكاد والابتداء بأخفيها، واستحسنه أبو جعفر وقرأ أبو الدرداء وابن جبير والحسن ومجاهد وحמיד، أخفيها بفتح الهمزة، والمعنى أظهرها بالتأويل المتقدم، يقال: خَفَيْتُ الشيءَ. أظهرته، وأخفيته، سترته.

هذا هو المشهور، وقد نقل عن أبي الخطاب، أن خَفَيْتُ وَأَخْفَيْتُ بمعنى^(١)، وحكي عن أبي عبيد أن أخفي من الأضداد أن يكون بمعنى أظهر وبمعنى^(٢) ستر وعلى هذا تتحد القراءتان، ومن مجيء خفيت بمعنى أظهرت قول امرئ القيس:

٣٣١٠ - خَفَاهُنَّ مِنْ أَنْفَاهُنَّ كَأَنَّمَا خَفَاهُنَّ وَذُقَّ مِنْ عُسْرٍ مُجَلِّيه^(٣)

وقول الآخر:

١٢ فَإِنْ تَدْفِنُونَا الدَّاءَ لَا تُخْفِهِ وَإِنْ تُبْوَئُوا الْحَرْبَ لَا نَقْعُدِ^(٤)

قوله: «... لِتُجْزَى...» هذه لام كي وليست بمعنى القسم، أي لتجزين كما نقله أبو البقاء^(٥) عن بعضهم، وتتعلق هذه اللام بأخفيها، وجعلها بعضهم متعلقة بآتية، وهذا لا يتم إلا إذا قدرت أن «أَكَادُ أَخْفِيهَا» معترضة بين المتعلق والمتعلق به، أما إذا جعلتها صفة لآتية / فلا يتجه على مذهب البصريين، لأن اسم الفاعل متى وصف لم يعمل فإن عمل ثم وصف جاز، وقال أبو البقاء^(٦).

وقيل بآتية ولذلك وقف بعضهم عليه وقفة يسيرة إيداناً بانفصالها عن أخفيها قوله: «بِمَا تَسْعَى» متعلق بتجزى، وما يجوز أن يكون «ما» مصدرية، أو موصولة اسمية، ولا بد من مضاف أي تجزى بعقاب سعيها، أو بعقاب ماسعته، قوله: ﴿فَلَا يَصُدُّنَكَ عَنْهَا مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهَا...﴾.

من لا يؤمن هو المنهي عنه صورة، والمراد غيره فهو من باب لا أرينك ها هنا^(٧)، وقيل إن صد الكافر عن التصديق بها تسبب للتكذيب فذكر السبب ليدل على المسبب، والضمير في عَنْهَا وبها للساعة وقيل للصلاة، وقيل في عنها للصلاة، وفي بها للساعة قوله: «فَتَرَدَى» يجوز فيه أن ينتصب في جواب النهي بإضمار أن وأن يرتفع على خبر ابتداء

(١) المحتسب ٤٧/٢.

(٢) البحر ٢٣٢/٦.

(٣) البيت وقائله امرؤ القيس في ديوانه ص ٥١ والمحتسب ٤٨/٢

ومجاز القرآن ١٧/٢ واللسان «خفي» وإعراب ثلاثين سورة

ص ٥٨ وفيه: ودق من سحاب البحر ٢٣٢/٦ - واستدل به

على مجيء خفي بمعنى أظهر، الأنفاق - الأسراب تحت الأرض

واحدها نفق، والودق: المطر المجلب - الذي تسمع له جلبة

لشدة وقعه، يزيد أن حوافر فرسه كأن لها وقع لشدة عدوه

فخرجت الفترة من أحجارها تظنه مطراً خشية أن يغرقها.

(٤) البيت قائله امرؤ القيس، وهو في ديوانه ٨٥، ومجاز للقرآن

١٧/٢، والبحر ٢٣٢/٦، ومعاني الفراء ١٧٧/٢ واللسان

«خفي» لا تخفه يريد لا تظهره - والاستشهاد به كالاستشهاد

بالبيت السابق.

(٥) الإملاء ١٢٠/٢.

(٦) المرجع السابق.

(٧) يريد أن النهي هنا مقصود به الدوام والثبات، على الحال التي

هو منها، وهذا المثال مأخوذ من قولهم في المثل بعين ما أرينك،

ومعناه أعمل كأني أنظر إليك، ودخله التوكيد لدخول «ما»

لأن ما زائدة للتوكيد، ولأجلها دخلت النون، ومثله المثال لأن

النهي أمر لم يحدث بعد، فهو غير واجب فلذلك دخلت على

الفعل لتوكيده، انظر في ذلك الكتاب ٥١٧/٣ والمقتضب

١٥/٣.

مضمرة تقديره أنت تردى، وقرأ يحيى «تردى»^(١) بكسر التاء وقد تقدم أنها لغة والردي الهلاك يقال رَدَى رَدَى يَرْدَى رَدَى، قال دريد بن الصمة^(٢):

٣٣١١ - تَنَادَوْا فَقَالُوا أَرَدَتِ الْخَيْلُ فَارِسًا فَقُلْتُ أَعْبَدُ اللَّهَ ذَلِكُمْ الرِّدَى^(٣)

وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَمُوسَى^(٤) قَالَ هِيَ عَصَايَ أَنْتَوَكَّؤُا عَلَيْهَا وَأَهَشُّ بِهَا عَلَيَّ غَنَمِي وَلِي فِيهَا مَثَرَبٌ
أُخْرَى^(٥) قَالَ أَلْقَهَا يَمُوسَى^(٦) فَأَلْقَهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى^(٧)

قوله: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ﴾.

«ما» استفهامية وتلك خبره، وبيمينك متعلق بمحذوف، لأنه حال كقوله: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾^(٨) والعامل في الحال المقدره معنى الإشارة، وجوز الزمخشري^(٩) أن تكون تلك، بمعنى التي، وبيمينك صلتها ولم يذكر ابن عطية^(١٠) غيره.

وهذا ليس مذهب البصريين لأنهم لم يجعلوا من أسماء الإشارة موصولاً إلا إذا بشروط^(٧) ذكرتها أول هذا الكتاب، وأما الكوفيون فيجيزون ذلك في جميعها، ومنه هذه الآية عندهم أي وما التي بيمينك^(٨) وأنشدوا أيضاً:

٣٣١٢ - نَجَوْتُ وَهَذَا تَحْمِيلِينَ طَلِيقُ^(٩)

أي والذي تحمليته

قوله: «هِيَ عَصَايَ» هي يعود على المستفهم عنه وقرأ العامة عَصَايَ بفتح الياء والجحدري وابن أبي إسحاق «عَصِيَّ»^(١١) بالقلب والإدغام، وقد تقدم في أول البقرة وتوجيه ذلك، ولمن تنسب هذه اللغة والشعر المروي في ذلك، وروي عن أبي عمر وابن أبي إسحاق والحسن «عَصَايَ» بكسر الياء لالتقاء الساكنين^(١١) وعن أبي إسحاق أيضاً «عَصَايَ» بسكونها وصللاً وقد فعل نافع مثل ذلك في محياي فجمع بين ساكنين وصللاً وتقدم الكلام هناك قوله: «أَتَوَكَّأُ» يجوز أن يكون خبراً ثانياً لهي، ويجوز أن يكون حالاً إما من عصاي، وإما من الياء وفيه تعدد، لأن مجيء الحال من المضاف إليه قليل، وله مع ذلك شروط^(١٢) ليس فيها شيء منها ويجوز أن تكون جملة مستأنفة وجوز أبو البقاء^(١٣) عن غيره، أن تكون

أحدها: ألا تكون للإشارة.

والثاني: ألا تكون ملغاة.

والثالث: أن يتقدمها استفهام بما باتفاق أو بمن على الأصح.

(٨) الإنصاف ٧١٧/٢.

(٩) تقدم.

(١٠) البحر ٢٣٤/٦.

(١١) المحتسب ٤٩/٢.

(١٢) قال ابن هشام في أوضح المسالك ٣٢٤/٢، ٣٢٥.

وإنما تحيء الحال من المضاف إليه إذا كان بعضه كقوله تعالى:

«وَتَرَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا» من الآية (٤٧) من

سورة الحجر، أو كبعضه نحو «مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا» من الآية

(١٢٣) من سورة النحل، أو عاملاً في الحال، نحو «إِلَيْهِ

مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا» سورة يونس، آية (٤).

(١٣) الإملاء ١٢٠/٢.

(١) عرض على ابن عمرو وابن عباس وعلي بن الأسود الدؤلي،

قال عنه البخاري بأنه أول من نقط المصاحف، انظر ترجمته في

طبقات القراء ٢٨١/٢.

(٢) البحر ٢٢٣/٦.

(٣) لدريد بن الصمة يرثي أخاه عبد الله.

ينظر البيت في مجاز القرآن ١٧/٢ والجمهرة ٢٤١/٣ والمسائل

العسكرية ٢٢٢. والردي - الهلاك، ومعناه واضح في التحسر

على هلاك ابن أخيه والشاهد في قوله «الردي» على أنه بمعنى

الهلاك.

(٤) سورة هود، آية (٧٢).

(٥) الكشاف ٥٣٣/٢.

(٦) المحرر الوجيز ص ١٧٤.

(٧) قال في أوضح المسالك ١٥٧/١ - ١٥٩.

وأما «ذا» فشرط موصوليتها ثلاثة أمور:

عصاي منصوبة بفعل مقدر، وأتوكأ هو الخبر، ولا ينبغي أن يقال ذلك، والتوكؤ التحامل على الشيء وهو بمعنى / الاتكاء، وقد تقدم تفسيره في سورة يوسف فيهما من مادة واحدة وذكرت هنا وزنيهما والهش بالمعجمة الخط يقال هششت الورق أهشه أي خبطته ليسقط، وأما هش، يهش بكسر العين في المضارع فهي البشاشة وقد قرأ النخعي بذلك^(١) وقيل: هو بمعنى «أهش» بالضم والمفعول محذوف في القراءتين أي أهش الورق أو الشجر، وقيل هو في هذه القراءة من هش هشاشة إذا مال، وقرأ الحسن وعكرمة وأهس^(٢) بضم الهاء والسين المهملة وهو السوق ومنه الهش والهشاش وعلى هذا فكان ينبغي أن يتعدى بنفسه ولكنه ضمن معنى ما يتعدى بعلى وهو أقوم^(٣) وأهول^(٤)، ونقل ابن خالويه^(٥) عن النخعي أنه قرأ «وأهش» بضم الهمزة وكسر الهاء من أهش رباعياً^(٦)، وبالمهملة ونقلهما عنه الزمخشري^(٧) بالمعجمة، فيكون عنه قراءات، ونقل صاحب اللوامح عن مجاهد^(٨) وعكرمة «وأهش»^(٩) بضم الهاء وتخفيف الشين، قال ولا أعرف لها وجهاً إلا أن يكون قد استثقل التضعيف مع تفشي الشين فخفف، وهي بمعنى قراءة العامة، وقرأ بعضهم «غنمي»^(١٠) بسكون النون ولا ينقاس، وقرئ «علي»^(١١) بتشديد الياء، والمآرب جمع مأربة وهي الحاجة وكذلك الأربعة أيضاً وفي راء المأربة الحركات الثلاث، وأخرى كقوله: ﴿الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾^(١٢) وقد تقدم قريباً^(١٣) قال أبو البقاء^(١٤)، ولو قيل «أخر» لكان على اللفظ، يعني أخر بضم الهمزة وفتح الحاء، وباللفظ لفظ الجمع.

وقال الأهوازي عن شبية والزهري «مآرب»^(١٥) قال بغير همز كذا أطلق والمراد بغير همز محقق بل مسهل بين بين، وإلا فالحذف بالكلية شاذ و«تسعى» يجوز أن يكون خبراً ثانياً عند من يجوز^(١٦) ذلك ويجوز أن يكون صفة لحية.

قَالَ حُذَّهَا وَلَا تَخَفِ سَعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى ۖ ۱۱ وَأَضْمَمُ يَدَكَ إِلَى جَنَاحِكَ تَخْرُجُ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سَوْءٍ
ءَايَةً أُخْرَى ۖ ۱۲ لِرَبِّكَ مِنْ ءَايَاتِنَا الْكُبْرَى ۖ ۱۳ أَذْهَبَ إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى ۖ ۱۴

قوله: ﴿سِيرَتَهَا﴾.

في نصبها أوجه:

- (١) الكشاف ٥٣٣/٢.
- (٢) المحتسب ٥٠/٢.
- (٣) قال في اللسان ٣٧٨١/٥ وقد يجيء القيام بمعنى المحافظة والإصلاح ومنه قوله تعالى: «الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ» سورة النساء، من آية (٣٤).
- (٤) الهول المخافة من الأمر، وهو على الرجل: حمل. اللسان ٤٧٢٢/٦ هول.
- (٥) هو أبو عبد الله الحسين بن محمد، نشأ بهمدان ووفد إلى بغداد وأخذ عن ابن الأنباري وابن دريد وغيرهما وقرأ على السيرافي، وكان كوفي النزعة قصير الباع في النحو طويله في اللغة تنظر ترجمته في نشأة النحو ٢٠٠.
- (٦) المحتسب ٥٠/٢.
- (٧) الكشاف ٥٣٣/٢.
- (٨) البحر ٢٣٤/٦.
- (٩) المرجع السابق.
- (١٠) البحر ٢٣٤/٦.
- (١١) من الآية (٨) من السورة.
- (١٢) انظر ص ١١.
- (١٣) الإملاء ١٢٠/٢.
- (١٤) مولى أم سلمة رضي الله عنها دلت له بالخبر، وهو من قراء التابعين من الذين أدركوا أصحاب رسول الله ﷺ تنظر ترجمته في طبقات القراء ٣٢٩/١.
- (١٥) البحر ٢٣٥/٦.
- (١٦) ذهب جمهور النحاة إلى جواز تعدد الخبر لفظاً ومعنى لمبتدأ واحد في اللفظ والمعنى نحو قوله تعالى: «وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ» دُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ» سورة البروج، الآيتان (١٤، ١٥) - انظر تفصيل القول في هذا في أوضح المسالك ٢٢٨/١.

أحدها: أن تكون منصوبة على الظرف أي في سيرتها أي طريقها.

الثاني: أنها منصوبة على أنها بدل من هاء «سَعِيدُهَا» بدل اشتمال^(١)، لأن السيرة الصفة أي سعيدها صفتها وشكلها.

الثالث: أنها منصوبة على إسقاط الخافض أي إلى سيرتها، قال الزمخشري^(٢) ويجوز أن تكون مفعولاً من عاده أي عاد إليه، فيتعدى لمفعولين ومنه بيت زهير^(٣) :

٣٣١٣ - وَعَادَكَ أَنْ تُلَاقِيَهَا عِدَاءً^(٤)

وهذا هو معنى قول من قال إنه على إسقاط إلى وكان قد جَوَزَ أن يكون ظرفاً كما تقدم، إلا أن الشيخ^(٥) رده بأنه ظرف مختص فلا يصل إليه الفعل إلا بوساطة في إلا فيما شد^(٦) والسيرة فعلة تدل على الهيئة من السير كالركبة من الركوب ثم اتسع فعبّر بها عن المذهب^(٧) والطريقة، قال خالد الهذلي :

٣٣١٤ - فَلَا تَغْضِبَنَّ مِنْ سَيْرَةٍ أَنْتَ سِرْتَهَا فَأُولُ رَاضٍ سَيْرُهُ مِنْ يَسِيرُهَا^(٨)

وجَوَزَ أيضاً أن يتصب بفعل مضمّر أي يسير سيرتها الأولى وتكون هذه الجملة المقدره في محل نصب على الحال أي سعيدها سائرة سيرتها.

قوله: ﴿وَأَضْمُمْ﴾ لا بد هنا من حذف^(٩)، والتقدير واضمم يدك تنضم وأخرجها تخرج، فحذف من الأول والثاني، وأبقى مقابليها ليدلان على ذلك إيجازاً واختصاراً، وإنما احتجج إلى هذا لأنه لا يترتب على مجرد الضم الخروج.

قوله: ﴿بَيِّضَاءُ﴾ حال من فاعل تخرج^(١٠)، وقوله: «مِنْ غَيْرِ سُوءٍ» يجوز أن يكون متعلقاً بـ«تخرج»^(١١)، وأن يكون متعلقاً^(١٢) لبيضاء لما فيها من معنى الفعل نحو، ابيضت من غير سوء، ويجوز أن تكون متعلقة بمحذوف، على أنها حال من الضمير في بيبضاء^(١٣).

وقوله: «مِنْ غَيْرِ سُوءٍ» يسمى عند أهل البيان الاحتراس^(١٤) وهو أن يؤتى بشيء يرفع توهم من يتوهم غير المراد. وذلك أن البياض قد يراد به البرص والبهق، فأتى بقوله: «مِنْ غَيْرِ سُوءٍ» نفيًا لذلك ..

(١) الإملاء ١٢٠/٢ .

(٢) الكشاف ٥٣٤/٢ .

(٣) عجز بيت من الوافر قائله زهير وهو في ديوانه ٧٥ والكشاف

٥٣٤/٢ والبحر ٢٣٦/٦ وحاشية الجمل ١٩٦/٦ .

والعداء - المنع والأمر الشاغل - عاداك أي صرفك واستشهد به على أن أعاد منقولاً من عاده معنى عاد إليه .

(٤) البحر ٢٣٦/٦ .

(٥) قال صاحب أوضح المسالك ٢٣٧/٢ وأما قولهم: «هو مني

مَقْعَدُ الْقَابِلَةِ» و«مَرْجَرُ الْكَلْبِ» و«مَنَاطُ الثَّرْيَا» فشاذ، إذ

التقدير هو مني مستقر في مقعد القابلة فعامله الاستقرار ولو

أعمل في المقعد قعد وفي المَرْجَرِ زجر وفي المَنَاطِ ناط لم يكن

شاذاً.

(٦) اللسان ٢١٧٠/٣ .

(٧) تقدم .

(٨) البحر ٢٣٦/٦ .

(٩) انظر إعراب النحاس ٧٣/٣ والإملاء ١٢٠/٢ والبحر

٢٣٦/٦ .

(١٠) الإملاء ١٢٠/٢ والبحر ٢٣٦/٦ .

(١١) ذكر أبو حيان في البحر ٢٣٦/٦ قوله: «مِنْ غَيْرِ سُوءٍ» متعلق

ببيضاء كأنه قال: ابيضت من غير سوء . والذي يقتضيه

السياق: «وأن يكون متعلقاً» .

(١٢) الإملاء ١٢٠/٢ .

(١٣) البحر ٢٣٦/٦ .

قوله : ﴿ آية ﴾ فيها أوجه :

أحدها : أن تكون حالاً^(١) أعني أنها بدل من بيضاء الواقعة حالاً .

الثاني : أنها حال من الضمير في بيضاء^(٢) .

الثالث : أنها حال من الضمير في الجار والمجرور^(٣) .

الرابع : أنها منصوبة بفعل محذوف فقدره أبو البقاء^(٤) .

جعلناها آية ، وآتيناك آية وقدره الزمخشري^(٥) خُذْ آيةً ، وقدر أيضاً دونك آية ، ورد الشيخ^(٦) هذا ، بأن ذلك من باب الإغراء^(٧) ولا يجوز إضمار الظروف في الإغراء قال لأن العامل حذف وناب هذا منابه ، فلا يجوز أن يحذف النائب أيضاً ، وأيضاً فإن أحكامها تخالف العامل الصريح فلا يجوز إضمارها وإن جاز إضمار الأفعال^(٨) .

قوله : ﴿ لِنُرِيكَ ﴾ متعلق بما دلت عليه آية ، أي دللنا بها لنريك ، أو بجعلناها أو بآتيناك المقدر ، وقدره الزمخشري لنريك فعلنا ذلك^(٩) وجوز الحوفي أن يتعلق باضمم^(١٠) وجوز غيره أن يتعلق بلفظ آية ، لأنها قد وصفت وقدره الزمخشري^(١١) أيضاً لنريك ، خذ هذه الآية أيضاً . قوله : ﴿ مِنْ آيَاتِنَا الْكُبْرَى ﴾ يجوز أن يتعلق من آياتنا بمحذوف^(١٢) على أنه حال من الكبرى وتكون الكبرى على هذا مفعولاً ثانياً لنريك ، والتقدير لنريك الكبرى حال كونها من آياتنا^(١٣) أي بعض آياتنا ، ويجوز أن يكون المفعول الثاني نفس من كآياتنا فيتعلق بمحذوف أيضاً ، وتكون الكبرى على هذا صفة لآياتنا^(١٤) ، وصفاً لجمع المؤنث غير العاقل وصف الواحدة على حد مآرب أخرى والأسماء الحسنى^(١٥) هذان وجهان قد نقلهما الزمخشري^(١٦) ، والحوفي^(١٧) وأبو البقاء^(١٨) ، وابن عطية^(١٩) واختار الشيخ الثاني^(٢٠) قال : لأنه يلزم من ذلك أن تكون آياته كلها هي الكبرى ، لأن ما كان بعض الآيات الكبر صدق عليه آية الكبرى ، وإذا جعلت الكبرى مفعولاً ثانياً لم تنصف الآيات بالكبر لأنها هي المتصفة بأفعل التفضيل ، وأيضاً إذا جعلت الكبرى مفعولاً فلا يمكن أن تكون صفة للعصى واليد معاً ، إذ كان يلزم التثنية ولا جائز أن يخص أحديهما^(٢١) بالوصف دون الأخرى لأن التفضيل في كل منهما ويبعد ما قاله الحسن من أن / اليد أعظم في الإعجاز من العصا^(٢٢) فإنه جعل الكبرى مفعولاً ثانياً لنريك وجعل ذلك راجعاً للآية القريبة ، وقد ضعف قوله بأن منافع العصا أكثر وهو خبر خفي انتهى ملخصاً^(٢٣) .

(١) الإملاء ١٢٠/٢ والبحر ٢٣٦/٦ .

(٢) المرجعان السابقان .

(٣) الإملاء ١٢٠/٢ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) الكشاف ٥٣٤/٢ .

(٦) البحر المحيط ١٣٦/٦ .

(٧) الإغراء : في اللغة : مصدر قولك أغريت فلاناً بكذا إذا

حملته عليه وألزمته أن يفعله .

وفي الاصطلاح . اسم منصوب بالزوم محذوف وجوباً كقوله :

أخاك أخاك . انظر أوضح المسالك ٧٩/٤ .

(٨) البحر ٢٣٦/٦ .

(٩) الكشاف ٢٣٤/٢ .

(١٠) انظر رأيه في البحر ٢٣٧/٦ .

(١١) البرهان ٤/ق ٨٨ .

(١٢) الكشاف ٢٣٤/٢ .

(١٣) البرهان ٤/ق ٨٨ .

(١٤) الكشاف ٢٣٤/٢ .

(١٥) البرهان ٤/ق ٨٨ .

(١٦) الكشاف ٢٣٤/٢ .

(١٧) البرهان ٤/ق ٨٨ .

(١٨) الكشاف ٢٣٤/٢ .

(١٩) البرهان ٤/ق ٨٨ .

(٢٠) الكشاف ٢٣٤/٢ .

(٢١) البرهان ٤/ق ٨٨ .

(٢٢) الكشاف ٢٣٤/٢ .

(٢٣) البرهان ٤/ق ٨٨ .

قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ﴿٢٥﴾ وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي ﴿٢٦﴾ وَأَحْلِلْ عُقْدَةَ مِنِّ لِسَانِي ﴿٢٧﴾ يَفْقَهُوا قَوْلِي ﴿٢٨﴾ وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا
مِّنْ أَهْلِي ﴿٢٩﴾ هَٰرُونَ أَخِي ﴿٣٠﴾ أَشَدُّ بِهِ أَزْرَى ﴿٣١﴾ وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي ﴿٣٢﴾ كَيْ شُحِّحَكَ كَثِيرًا ﴿٣٣﴾ وَنَذُكُّكَ كَثِيرًا ﴿٣٤﴾
إِنَّكَ كُنْتَ بِنَا بَصِيرًا ﴿٣٥﴾ قَالَ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَا مُوسَى ﴿٣٦﴾ وَلَقَدْ مَنَّا عَلَيْكَ مَرَّةً أُخْرَى ﴿٣٧﴾ إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ
أَمْرًا مَا يُوْحَىٰ ﴿٣٨﴾ أَنْ أَقْدِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَاقْدِفِيهِ فِي الْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِّي وَعَدُوٌّ لَّهُمْ وَأَلْقَيْتُ
عَلَيْكَ حَبَّةَ مَيْمِي وَلِصْنَعِ عَلِيِّ عَيْنِي ﴿٣٩﴾

قوله: ﴿لِي صَدْرِي﴾ لي متعلق بإشراح، قال «الزمخشري»^(١) فإن قلت لي في قوله: «اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي
أَمْرِي» ما جدواه والأمر ثبت بدونه، قلت قد أبهم الكلام أولاً فقال اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي، فَعَلِمَ أَنْ تَمَّ مَشْرُوحًا
وَمُسَّرًا، تَمَّ بَيْنَ وَرَفَعَ الْإِبْهَامَ بِذِكْرِهِمَا فَكَانَ أَكْدَ لَطَبِ الشَّرْحِ لَصَدْرِهِ وَالتَّيْسِيرِ لِأَمْرِهِ، وَيُقَالُ يَسِّرْتَهُ لَكَذَا، وَمِنْهُ
﴿فَسَيِّسْرُهُ لِّئَلَّيسِرَ﴾^(٢) ويسرت له كذا، ومنه هذه الآية، قوله: ﴿مِن لِّسَانِي﴾ يجوز أن يتعلق بمحذوف على أنه صفة
لعقدة أي من عقد لساني^(٣) ولم يذكر الزمخشري غيره، ويجوز أن يتعلق بنفس احلل^(٤) والأول أحسن.

قوله: ﴿وَاجْعَلْ لِّي وَزِيرًا﴾ يجوز أن يكون لي مفعولاً ثانياً مقدماً^(٥)، ووزيراً هو المفعول الأول، ومن أهلي على
هذا يجوز أن يكون صفة لوزيراً، ويجوز أن يكون متعلقاً بالجعل، وهارون بدل من وزيراً. وجوز أبو البقاء أن يكون
هارون عطف بيان لوزيراً، ولم^(٦) يذكر الزمخشري^(٧) غيره، ولما حكى الشيخ هذا لم يعقبه بنكير، وهو عجب فيه فإن
عطف البيان يشترط فيه التوافق تعريفاً وتكثيراً، وقد عرفت أن وزيراً نكرة وهارون معرفة والزمخشري قد تقدم له مثل
ذلك في قوله تعالى: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ وقد تقدم الكلام معه هناك وهو عائد هنا، ويجوز أن يكون هارون
منصوباً بفعل محذوف كأنه قال أخص من بينهم هارون أي من بين أهلي، ويجوز أن يكون وزيراً مفعولاً ثانياً وهارون
هو الأول وقدّم الثاني اعتناءً بأمر الوزارة^(٨)، على هذا فقول له يجوز أن يتعلق بنفس الجعل وأن يتعلق بمحذوف على
أنه حال من وزيراً إذ هو في الأصل صفة له، ومن أهلي على ما تقدم من وجهيه، ويجوز أن يكون وزيراً مفعولاً أول ومن
أهلي هو الثاني، وقوله: ﴿لِي﴾ مثل قوله: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾^(٩) يعنون أنه به تتم الفائدة^(١٠) ذكر ذلك أبو البقاء^(١١)
ولما حكاها الشيخ لم يعقبه بنكير^(١٢)، وهو عجب، لأن شرط المفعولين في باب النواسخ صحة انعقاد الجملة الاسمية،
وأنت لو ابتدأت بوزير فأخبرت عنه بمن أهلي لم يجز، إذ لا مسوغ للابتداء به وأخي بدل، أو عطف بيان لهارون، وقال
الزمخشري^(١٣) وإن جعل عطف بيان آخر جاز وحسن، قال الشيخ^(١٤) ويبعد فيه عطف البيان لأن عطف البيان الأكثر فيه أن

(٨) المرجع السابق.

(١) الكشاف ٢/٥٣٥.

(٩) سورة الإخلاص، آية (٤).

(٢) سورة الليل، آية (٧).

(١٠) في «ب» يتم المعنى.

(٣) الكشاف ٢/٥٣٥.

(١١) الإملاء ٢/١٢١.

(٤) الإملاء ٢/١٢١.

(١٢) البحر ٦/٢٤٠.

(٥) المرجع السابق.

(١٣) الكشاف ٢/٥٣٥.

(٦) الإملاء ٢/١٢١.

(١٤) البحر ٦/٢٤٠.

(٧) الكشاف ٢/٥٣٥.

يكون الأول دونه في الشهرة وهذا بالعكس، قلت لم يرد الزمخشري أن أخي عطف بيان لهارون حتى يقول الشيخ^(١) إن الأول وهو هارون أشهر من الثاني وهو أخي إنما عنى الزمخشري^(٢) أنه عطف بيان أيضاً لوزيراً ولذلك قال / أخي ولا بد من الإتيان بلفظه ليُعرف أنه لم يرد إلا ما ذكرته قال: وزيراً هارون مفعولاً قوله: «اجعل» أولي وزيراً مفعولاً، وهارون عطف بيان لوزير، وأخي في الوجهين بدل من هارون، وإن جعل عطف بيان آخر جاز وحسن، فقوله آخر تعين أن يكون عطف بيان لما جعل عنه عطف بيان قبل ذلك وجوز الزمخشري في أخي أن يرتفع بالابتداء، ويكون خبره الجملة من قوله: «اشدد به وذلك على قراءة الجمهور له بصفة الدعاء، وعلى هذا فالوقف على هارون وقرأ ابن عامر اشدد»^(٣) بفتح الهمزة للمضارعة وجزم الفعل جواباً^(٤) للأمر و«أشركه»^(٥) بضم الهمزة للمضارعة وجزم الفعل نسقاً على ما قبله^(٦) وقرأ الباقون بحذف همزة الوصل من الأول وفتح همزة القطع في الثاني^(٧) على أنهما دعاء من موسى لربه بذلك، وعلى هذه القراءة تكون هذه الجملة قد ترك فيها العطف خاصة دون ما تقدمها من جمل الدعاء وقرأ الحسن أشدد مضارع شدد بالتشديد^(٨) والوزير^(٩) قيل مشتق من الوَزَّر وهو الثقل وسمي بذلك لأنه يحمل أعباء الملك ومؤنه فهو معين على أمر الملك وقائم بأمره، وقيل بل هو من الوزر وهو الملجأ كقوله تعالى: ﴿لَا وَزَرَ﴾^(١٠)!

وقال:

٣٣١٤ - مِنَ السَّبَاعِ وَالضُّوَارِي دُونَهَا وَزَّرُ
وَالنَّاسُ شَرُّهُمْ مَا دُونَهُ وَزَّرُ^(١١)
٣٣١٥ - كَمْ مَعْشِرٍ سَلِمُوا لَمْ يُؤْذِهِمْ سَبُعُ
وَلَا تَرَى بَشَرًا لَمْ يُؤْذِهِ بِشَرُّ

وقيل من المؤازرة وهي المعاونة نقله الزمخشري^(١٢) عن الأصمعي، قال وكان القياس أزيماً يعني بالهمزة لأن المادة كذلك^(١٣).

قال الزمخشري^(١٤) فقلبت الهمزة إلى الواو، ووجه قبلها إليها أن فعلاً جاء بمعنى مفاعل مجيئاً صالحاً، كقولهم عَسِيرٌ^(١٥) وَجَلِيسٌ^(١٦) وَخَلِيطٌ^(١٧) وَصَدِيقٌ^(١٨) وَخَلِيلٌ^(١٩) وَنَدِيمٌ^(٢٠) فلما قلبت في أخته قلبت فيه، وحمل الشيء على نظيره

- (١) البحر ٢٤٠/٦.
(٢) الكشاف ٥٣٥/٢.
(٣) الإنحاف ٣٦٦.
(٤) إعراب النحاس ٣٨/٣ والإملاء ١٢١/٢.
(٥) الإنحاف ٣٦٦.
(٦) إعراب النحاس ٣٨/٣ والإملاء ١٢١/٢.
(٧) النشر ٢١/٢.
(٨) الكشاف ٩٧/٢.
(٩) اللسان ٤٨٢٤/٦ - وزر.
(١٠) سورة القيامة، آية (١١).
(١١) هذا البيت الذي يليه لم أقف على قائلها وهما في البحر ٢٣٩/٦ - دونه وزر وفي روح المعاني ١٨٤/١٦ بزوايه شر السباع والسبع: يقع على ما له ناب من السباع ويعدو على الناس والدواب فيفترسها ويقال تضور الذئب والكلب والأسد والثعلب إذا صاح عند الجوع / والوزر الجبل الذي
- يلتجأ إليه فالسباع لا يجد الإنسان عندها ملجأ وكذلك شر الناس وقد يسلم الإنسان من أذى السباع ولا يسلم من إيذاء الآخرين من البشر.
والشاهد في قوله «وزر» على أن الوزير مشتق منه.
(١٢) الكشاف ٥٣٥/٢.
(١٣) البحر ٢٣٩/٦.
(١٤) الكشاف ٥٣٥/٢.
(١٥) العَسْرُ وَالْعَسْرُ ضد السَّرِّ وهو الضَّبِقُ وَالشَّدَّةُ، وقد عَسَرَ الأمرُ يَعْسُرُ عَسْرًا. فهو عَسِيرٌ وَعَسْرٌ يَعْسُرُ عَسْرًا. وَعَسَارَةٌ فهو عَسِيرٌ، ويوم عَسِيرٌ وَعَسِيرٌ: شَدِيدٌ ذو عَسْرٍ. اللسان ٢٩٣٨/٤، ٢٩٣٩ عسر.
(١٦) الْجَلِيسُ وَالْجَلِيسُ وَالْجَلِيسُ: الْمَجَالِسُ وَهِيَ الْجُلُوسَاتُ. اللسان ٦٥٧/١ جلس.
(١٧) خَلَطَ الْقَوْمَ خَلْطًا وَخَالَطَهُمْ دَاخِلَهُمْ وَخَلِيطُ الرَّجُلِ مُخَالِطُهُ وَخَلِيطُ الْقَوْمِ مُخَالِطُهُمْ كَالنَّدِيمِ الْمُنَادِمِ وَالْجَلِيسِ الْمَجَالِسِ =

ليس بعزيز، ونظراً إلى أوزار وإخوته وإلى الموازنة، قلت يعني أن وزيراً بمعنى موازر، وموازر تقلب فيه الهمزة وواو قليلة مقاساً^(١)، لأنها همزة مفتوحة بعد ضمة فهو نظير موجل^(٢) ويواخذكم ومشبهه، فحمل أوزير عليه في القلب وإن لم يكن فيه سبب القلب. قوله: «كثيراً» نعت لمصدر محذوف أو حال من ضمير المصدر^(٣) كما هو رأي س^(٤) وجوز أبو البقاء أن تكون نعتاً لزمان محذوف أي زماناً كثيراً^(٥). وقوله: «سُوْلُكُ» فُعْلٌ هنا بمعنى مفعول نحو أكل بمعنى مأكول وخُبِزُ بمعنى مخبوز^(٦) ولا ينقاس ومرة مصدر، وأخرى^(٧) تأنيث آخر بمعنى غير، وزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا بِمَعْنَى آخِرِهِ، فَتَكُونُ مُقَابِلَةً لِلأُولَى، وَتَخِيلُ لِدَلَالَتِهِ بِأَنَّ قَالِ سَمَاهَا آخِرَى وَهِيَ أُولَى لِأَنَّهَا آخِرَى فِي الذِّكْرِ^(٨).

قوله: «إِذْ أَوْحَيْنَا» العامل في إِذْ مَنَّا، أي مننا عليك في وقت إيحائنا إلى أمك، وأبهم في قوله: «مَا يُوحَى» للتعظيم^(٩)، كقوله تعالى: «فَعَشِيَهُمْ مِنَ الَّيْمِ مَا عَشِيَهُمْ»^(١٠) وقوله: «أَنْ أَقْذِفِيهِ» يجوز أن تكون مفسرة، لأن الوحي بمعنى القول ولم يذكر الزمخشري غيره^(١١) وجوز غيره أن تكون مصدرية^(١٢) ومحلها حيثئذ النصب بدلاً مما «يوحى» والضمائر في قوله: «أَنْ أَقْذِفِيهِ» إلخ عائدة على موسى^(١٣)، لأنه المحدث عنه وجوز بعضهم أن يعود الضمير في قوله: «فَأَقْذِفِيهِ فِي الَّيْمِ»^(١٤) للتأبوت^(١٥) وما بعده وما قبله لموسى عليه السلام، وعابه الزمخشري^(١٦) وجعله تنافراً ومخرجاً للقرآن عن إعجازه، فإنه قال والضمائر كلها راجعة إلى موسى، ورجوع بعضها إليه وبعضها إلى التأبوت فيه هُجْنَةٌ لِمَا يُوْدِي إِلَيْهِ مِنْ تَنَافُرِ النِّظْمِ، فَإِنْ قُلْتَ الْمَقْدُوفُ فِي الْبَحْرِ هُوَ التَّابُوتُ وَكَذَلِكَ^(١٧) الْمَلْقَى إِلَى السَّاحِلِ، قُلْتَ مَا ضَرَكَ لَوْ جَعَلْتَ الْمَقْدُوفَ وَالْمَلْقَى إِلَى السَّاحِلِ هُوَ مُوسَى فِي جَوْفِ التَّابُوتِ حَتَّى لَا تَفْرَقَ الضَّمَائِرُ فَيَتَنَافَرُ عَلَيْكَ النِّظْمُ الَّذِي هُوَ أَمْ إِعْجَازُ الْقُرْآنِ وَالْقَانُونُ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهِ التَّحْدِي وَمِرَاعَاتُهُ أَهَمُّ مَا يَجِبُ عَلَى الْمَفْسَرِ^(١٨) قَالَ الشَّيْخُ^(١٩) وَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ إِنَّ الضَّمِيرَ إِذَا كَانَ صَالِحاً لِأَنَّ يَعُودُ عَلَى الأَقْرَبِ وَعَلَى الأَبْعَدِ، كَانَ عَوْدُهُ عَلَى الأَقْرَبِ رَاجِحاً، وَقَدْ نَصَّ النُّحَوِيُّونَ عَلَى هَذَا فَعَوْدُهُ عَلَى التَّابُوتِ فِي قَوْلِهِ: «فَأَقْذِفِيهِ فِي الَّيْمِ فَلْيَلْقِهِ الَّيْمُ»^(٢٠) رَاجِحٌ .

= اللسان ١٢٣١/٢ خلط.

(١٨) الصَّدِيقُ المُصَادِقُ لَكَ وَالْجَمْعُ صُدُقَاءُ وَصُدُقَانُ وَأَصْدِقَاءُ

وَأَصَادِقُ. اللسان ٢٤١٨/٤ صدق.

(١٩) الخليل: الصَّدِيقُ فَعِيلٌ بِمَعْنَى مُفَاعِلٍ، وَقَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ

انظر اللسان ١٢٥٢/٢ خليل.

(٢٠) النَّدِيمُ: الشَّرِيبُ الَّذِي يُنَادِمُهُ وَجَمْعُهُ نِدَامٌ وَجَمْعُ النَّدَامِ

نَدَامَى. اللسان ٤٣٨٦/٦.

(١) اللسان: ٤٨٢٤/٦.

(٢) الوَجَلُ: الْفَرْعُ وَالْحَوْفُ وَالْمَوْجِلُ: حَفْرَةٌ يُسْتَنْقَعُ فِيهَا الْمَاءُ.

اللسان ٤٧٧٣/٦.

(٣) الكتاب ٣١١/٢.

(٤) في «ب» سيويه.

(٥) الإملاء ١٢٠/٢.

(٦) الإملاء ١٢٠/٢ والبحر ٢٤٠/٦.

(٧) ينظر في ذلك اللسان ٣٨/١.

(٨) البحر ٢٤٠/٦.

(٩) المرجع السابق.

(١٠) من سورة طه، آية (٧٨).

(١١) الكشاف ٥٣٦/٢.

(١٢) قال أبو البقاء يجوز أن تكون «أن» مصدرية بدلاً من «ما

يُوحَى»، ويجوز أن تكون بمعنى أي. الإملاء ١٢١/٢ وقال أبو

حيان نقلاً عن ابن عطية «وأن» في قوله: «أَنْ أَقْذِفِيهِ» بدل من

«ما» يعني أن أن مصدرية ثم قال معلقاً على قول الزمخشري

الذي جوز أن تكون أن مفسرة قال: والوجهان سائغان.

البحر ٢٤١/٦.

(١٣) المرجع السابق.

(١٤) سورة طه، آية (٣٩).

(١٥) إعراب النحاس ٣٩/٣.

(١٦) الكشاف ٥٣٦/٢.

(١٧) في «ب» ولذلك.

(١٨) آخر كلام الزمخشري.

(١٩) البحر ٢٤١/٦.

(٢٠) سورة طه، آية (٣٩).

والجواب : أن أحدهما إذا كان محدثاً عنه، والآخر فضلةً كان عوده على المحدث عنه أرجح ولا يلتفت إلى القرب ولهذا رددنا على الحافظ أبي محمد بن حزم رحمه الله في دعواه أن الضمير في قوله تعالى : «فَإِنَّهُ رَجَسٌ» عائد على خنزير لا على لحم لكونه أقرب مذکور فيحرم بذلك شحمه وغضروفه وعظمه وجلده فإن المحدث عنه هو لحم خنزير لا خنزير^(١) قلت قد تقدمت هذه المسألة في سورة الأنعام وما تكلم الناس فيها. وقوله : «فَلْيَلْقِهِ الْيَوْمُ» هذا أمر معناه الخبر، ولكونه أمراً لفظاً جزم جوابه في قوله : «يَأْخُذُهُ» وإنما جزم بصيغة الأمر مبالغة، إذ الأمر أقطع الأفعال وأكدها وقال الزمخشري^(٢) لما كانت مشيئة الله وإرادته ألا تخطيء جرية ماء اليم الوصول به إلى الساحل وألقاه إليه. سلك في ذلك سبيل المجاز، وجعل اليم كأنه ذو تمييز أمر بذلك ليطيع الأمر ويمثل رسمه^(٣) وبالساحل يحتمل أن يتعلق بنفس الفعل على أن الباء ظرفيه بمعنى في.

قوله : «مَنِي» فيه وجهان : قال الزمخشري^(٤) «مني» لا يخلو إما أن يتعلق بالقيت فيكون المعنى على أي أحببتك ومن أحبه الله أحبته القلوب، وإما أن يتعلق بمحذوف هو صفة لمحبة أي محبة حاصلة، أو واقعة مني قد ركزتها أنا في القلوب وزرعتها فيها، قوله : «وَلْتَصْنَعْ» قرأ العامة بكسر اللام وضع التاء وفتح النون على البناء للمفعول، ونصب^(٥) الفعل بإضمار أن بعد لام كي وفيه وجهان :

أحدهما : أن هذه العلة معطوفة على علة مقدرة قبلها^(٦) والتقدير ليتلطف بك لتصنع أو ليعطف عليك وترام لتصنع وتلك / العلة المقدرة متعلقة بقوله وألقيت أي ألقيت المحبة ليعطف عليك لتصنع، وفي الحقيقة هو متعلق بما قبله من إلقاء المحبة.

والثاني : أن هذه اللام تتعلق بمضمر بعدها تقديره لتصنع على عيني فعلت ذلك، أو كان كيت وكيت^(٧) ومعنى لتصنع أي لتربي ويحسن إليك وأنا مراعيك ومراقبك ما يراعي الإنسان الشيء بعينه إذا اعتنى به قاله الزمخشري^(٨)، وقرأ الحسن وأبو نهيك ولتصنع بفتح التاء^(٩) قال ثعلب لتكن حركتك وتصرفك على عين مني، وقال قريباً منه الزمخشري^(١٠) وقال أبو البقاء أي لتفعل ما أمرك بمرأى مني^(١١) وقرأ أبو جعفر وشيبة، ولتصنع بسكون اللام والعين وضم التاء^(١٢) وهو أمر معناه لُتَرَبَّ وَلِيُحَسِّنْ إِلَيْكَ، وروي عن أبي جعفر في هذه القراءة كسر لام الأمر^(١٣) قلت ويحتمل كسر اللام أو سكونها حالة تسكين العين أن تكون لام كي وإنما سكنت تشبيهاً بكَيْفِ^(١٤) وكَيْدِ^(١٥) والفعل منصوب، والتسكين في العين لأجل الإدغام^(١٦)؛ لأنه لا يقرأ في الوصل إلا بالإدغام فقط.

إِذ تَمْشِي أُمَّتَكَ فَنَقُولُ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ مَن يَكْفُلُهُ ۖ فَرَجَعْنَاكَ إِلَىٰ أُمَمِكَ كِي نَفَرَّ عَيْنَهَا وَلَا تَحْزَنَ ۗ وَقُلْتَ نَفْسًا فَنَجَّيْنَاكَ مِنَ الْغَمِّ وَفَنَّانًا فُونًا ۗ فَلَبِثْتَ سِنِينَ فِي أَهْلِ مَدْيَنَ ثُمَّ جِئْتَ عَلَىٰ قَدَرٍ يَمْوَسَىٰ ۚ وَأَصْطَنَعْتَك

(٩) النشر ٢/٢٣٠.

(١٠) الكشاف ٢/٥٣٧.

(١١) الإملاء ٢/١٢١.

(١٢) الإتحاف ٣٣٧.

(١٣) النشر ٢/٣٢٠.

(١٤) الكَيْفُ: عَظْمٌ غَرِيضٌ خَلْفَ الْمِنْكَبِ. اللسان: ٥/٣٨٢٠.

(١٥) كَيْدٌ كُلُّ شَيْءٍ وَسَطُهُ وَمُعْظَمُهُ. اللسان ٥/٣٨٠٦.

(١٦) إعراب النحاس ٣/٣٩.

(١) أ. هـ كلام الشيخ.

(٢) الكشاف ٢/٥٣٦.

(٣) إلى هنا انتهى كلام الزمخشري.

(٤) الكشاف ٢/٥٣٦.

(٥) البحر ٦/٢٤٢.

(٦) المرجع السابق.

(٧) كناية عن القصة والأحدثة حكاهما سيبويه ٢/١٧٠.

(٨) الكشاف ٢/٥٣٦، ٥٣٧.

لِنَفْسِي ﴿٤١﴾ أَذْهَبَ أَنْتَ وَأَخْوُوكَ بِثَائِي وَلَا نَلِيًّا فِي ذِكْرِي ﴿٤٢﴾ أَذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى ﴿٤٣﴾

قوله : ﴿إِذْ تَمْشِي﴾ في عامل هذا الظرف أوجه :

أحدها : أن العامل فيه ألقيت، أي ألقيت عليك محبة مني في وقت مشي أختك .

الثاني : أنه منصوب بقوله ولتصنع أي لتربي ويحسن إليك في هذا الوقت، قال الزمخشري^(١) والعامل في «إِذْ تَمْشِي» ألقيت أو لتصنع وقال أبو البقاء^(٢) «إِذْ تَمْشِي» يجوز أن يتعلق بأحد الفعلين، قلت يعني بالفعلين ما تقدم من ألقيت أو لتصنع وعلى هذا فيجوز أن تكون المسألة من باب التنازع^(٣) لأن كلا من هذين العاملين يطلب هذا الظرف من حيث المعنى، ويكون من إعمال الثاني للحذف من الأول وهذا إنما يتجه كل الاتجاه إذا جعلت «ولتصنع» معطوفاً على علة محذوفة متعلقة بألقيت، أما إذا جعلته متعلقاً بفعل مضممر بعده فيبعد ذلك، أو يمتنع لكون الثاني صار من جملة أخرى .

الثالث : أن تكون «إِذْ تَمْشِي» بدلاً من «إِذْ أَوْحَيْنَا» قال الزمخشري^(٤) فإن قلت كيف يصح البدل والوقتان مختلفان متباعدان؟ قلت كما يصح وإن اتسع الوقت وتباعد ظرفاه أن يقول لك الرجل لقيت فلاناً سنة كذا، فتقول أنا لقيته إذ ذاك، وربما لقيته هو في أولها وأنت في آخرها، قال الشيخ^(٥) : وليس كما ذكر لأن السنة تقبل الاتساع، فإذا وقع لقيتهما فيها بخلاف هذين الظرفين، فإن كل واحد منهما ضيق ليس بمتسع لتخصصهما بما أضيف إليه، فلا يمكن أن يقع الثاني في الظرف الذي وقع فيه الأول إذ الأول ليس متسعاً لوقوع الوحي فيه ووقوع مشي الأخت فليس وقت وقوع الفعل مشتتلاً على أجزاء وقع في بعضها المشي بخلاف السنة^(٦)، قلت وهذا تحمل منه عليه فإن زمن اللقاء أيضاً ضيق لا يسع فعلهما، وإنما ذلك يبني على التساهل إذ/ المراد أن الزمان مشتمل على فعليهما، وقال أبو البقاء^(٧)، ويجوز أن يكون بدلاً من إذ الأولى لأن مشي أخته كان منه عليه، يعني أن قوله : «إِذْ أَوْحَيْنَا» منصوب بقوله «مَنْنًا» فإذا جعل «إِذْ تَمْشِي» بدلاً منه كان أيضاً ممتناً به عليه .

الرابع : أن يكون العامل فيه مضمراً تقديره أذكر إذ تمشي، وهو على هذا مفعول به لفساد المعنى على الظرفية، وقرأ العامة «كَيْ تَقْرَ» بفتح التاء والقاف وقرأت فرقة «تَقْرَ» بكسر القاف^(٨) وقد تقدم أنهما لغتان في سورة مريم، وقرأ جناح بن حبيش «تُقْرَ» بضم التاء وفتح القاف على البناء للمفعول «عَيْنُهَا» رفعاً لما لم يسم فاعله^(٩) .

قوله : ﴿فُتُونَا﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أنه مصدر على فعول كالتعود والجلوس إلا أن فعولاً قليل في المتعدي، ومنه الشكور والكفور والثبور واللزوم، قال تعالى : «لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ سُكُورًا»^(١٠)؛

(١) الكشاف ٥٣٧/٢ .

(٢) الإملاء ١٢١/٢ .

(٤) الكشاف ٥٣٧/٢ .

(٥) البحر ٢٤٢/٦ .

(٦) أ. هـ كلام الشيخ .

(٧) الإملاء ١٢١/٢ .

(٨) البحر ٢٤٢/٦ .

(٩) البحر ٢٤٢/٦ .

(١٠) سورة الفرقان، آية (٦٢) .

(٣) ويسمى أيضاً باب الإعمال وحقيقته : أن يتقدم فعلان متصرفان أو إسمان يشبهانها، أو فعل متصرف واسم يشبهه ويتأخر عنها معمول غير سببي مرفوع وهو مطلوب لكل منها من حيث المعنى، مثال الفعلين قوله تعالى : «أَتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قَطْرًا» سورة الكهف، آية (٩٦) .

ينظر في ذلك أوضح المسالك ١٨٦/٢، ١٨٩ .

والثاني: أنه جمع فتن، أو فتنّة، على ترك الاعتداد بقاء التأنيث كحُجُورٍ وقُدُورٍ في حَجْرَةٍ^(١)، وقَدْرَةٍ، أي فتناك ضرورياً من الفتن عن ابن عباس أنه ولد في عام تقتل فيه الولدان، وألقته أمه في البحر، وقتل القبطي، وأجر نفسه عشر سنين، وضل عن الطريق، وتفرقت غنمه في ليلة مظلمة، ولما سأل سعيد بن جبير عن ذلك أجابه بما ذكرته، وصار يقول عند كل واحدة فهذه فتنة يا ابن جبير، قال معناه الزمخشري^(٢) وقال غيره بفتون من الفتن أي المِحْنُ يُخْتَبَرُ بها.

وقوله: ﴿عَلَى قَدْرٍ﴾ متعلق بمحذوف على أنه حال من فاعل جئت، أي جئت موافقاً لما قدر لك، كذا قدره أبو البقاء^(٣) وهو تفسير معني، والتفسير الصناعي ثم جئت مستقراً أو كائناً على مقدار معين.

كقوله:

٣٣١٦ - نَالَ الْخِلَافَةَ أَوْ جَاءَتْ عَلَيَّ قَدْرٌ كَمَا آتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَيَّ قَدْرٌ^(٤)

ومعنى «أَصْطَنَعْتُكَ»^(٥) أي أخلصتك، وأصطفيك افتعال من الصنع، وأبدلت التاء طاء لأجل حرف الاستعلاء، وهذا مجاز عن قرب منزلته ودونه من ربه، لأن أحداً لا يصطنع إلا من يختاره وقوله: ﴿وَلَا تَنِيَّا﴾ يقال وَنَى بِنِي وَنِيًّا كَوَعَدَ يَعِدُّ وَعَدًّا، إذا فتر وكاسر والوني الفتور، ومنه امرأة، أناة وصفوها بفتور القيام^(٦) كأنه كناية عن ضخامتها قال:

٣٣١٧ - مَنَا الْأَنَاةُ وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَحْسِبُنَا أَنَا بُطَاءٌ وَفِي إِبْطَائِنَا سِرٌّ^(٧)

والأصل وناة^(٨) فأبدلوا الهمزة من الواو كأحد في وحد وليس بالقياس، وفي الحديث «إِنَّ فِيكَ لَخَصْلَتَيْنِ يُحِبُّهُمَا اللَّهُ: الْجَلْمُ وَالْأَنَاةُ»^(٩) والواني المقصر في أمره قال الشاعر:

٣١٨ - فَمَا لَنَا بِالْوَانِي وَلَا الضَّرْعُ الْعَمْرُ^(١٠)

وَوْنِي فعل لازم لا يتعدى، وزعم بعضهم أنه يكون من أخوات زال وأنفك فيعمل بشرط النفي أو شبهه عمل كان، فيقال ما وني زيد قائماً، أي ما زال قائماً وأنشد الشيخ جمال الدين بن مالك شاهداً على ذلك قول الشاعر:

٣٣١٩ - لَا يَنِي الْحُبُّ شِيْمَةَ الْحَبِّ مَاذَا مَ فَلَا تَحْسَبْنَهُ ذَا أَرْعَوَاءِ^(١١)

أي لا يزال الحب أي بضم الحاء شيمة الحب بكسرها/، وهو المحب، ومن منع ذلك يتأول البيت على حذف

(١) قال في اللسان ٤٧٤/١. والحَجْرُ الفَرَسُ الأُنْثَى والجمع أَحْجَارٌ وَحُجُورٌ.

(٢) الكشاف ٥٣٧/٢.

(٣) الإملاء ١٢١/٢.

(٤) تقدم.

(٥) البحر ٢٤٣/٦.

(٦) اللسان ٤٩٢٨/٦ ونى.

(٧) تقدم.

(٨) اللسان ٤٩٢٨/٦.

(٩) الحديث قاله النبي ﷺ لأشج بن عبد القيس وهو في صحيح

الإمام مسلم باب الإيمان ٢٦، ٣٧/١.

(١٠) ينظر البيت في المجمع ١١٢/١ والدرر اللوامح ٨٢/١ والبحر ٢٤٣/٢.

حرف الجر، فإن هذا الفعل يتعدى تارة بعن^(١) وتارة بفي يقال: ما ونيت عن حاجتك، أي في حاجتك، فالتقدير لا يغير الحب في شيمة المحب وفيه مجاز بليغ، وقد عدي في الآية الكريمة بفي، وقرأ يحيى بن وثاب: «وَلَا تَنِيَّا»^(٢) بكسر التاء إبتاعاً لحركة النون وسكن الباء من ذكري وذكر المذهوب إليه في قوله: «أَذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ»^(٣) وحذفه في الأول في قوله: «أَذْهَبَ أَنْتَ وَأُخُوكَ»^(٤) اختصاراً في الكلام، وقيل أمراً أولاً بالذهاب لعموم الناس ثم ثانياً لفرعون بخصوصه وفيه بُعد، بل الذهابان متوجهان لشيء واحد وهو فرعون، وقد حذف من كل من الذهابين ما أثبتته للأخر وذلك أنه حذف المذهوب إليه من الأول وأثبتته في الثاني، وحذف المذهوب به وهو آياتي من الثاني وأثبتته في الأول،

فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّئِنَّا عَلَّمَكُم بِلَاغًا تَدَّكَّرُ أَوْ يَخْشَى ۚ قَالَ رَبَّنَا إِنَّا نَخَافُ أَنْ يُفْرَطَ عَلَيْنَا أَوْ أَنْ يَطْغَى ۗ ٤٥ قَالَ لَا تَخَافَا إِنِّي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى ۖ ٤٦ فَأَنبَاهُ فِقَوْلَا إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ فَأَرْسِلْ مَعَنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا تَعْذِّبْهُمْ قَدْ جِئْنَاكَ بِبَيِّنَاتٍ مِّن رَّبِّكَ وَالسَّلَامُ عَلَيَّ مَنِ اتَّبَعَ الْمُدَّثَى ۖ ٤٧ إِنَّا قَدْ أُوحِيَ إِلَيْنَا أَنَّ الْعَذَابَ عَلَىٰ مَن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ۖ ٤٨ قَالَ فَمَنْ رَبُّكُمَا يَمُوسَىٰ ۖ ٤٩ قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَىٰ ۖ ٥٠ قَالَ فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَىٰ ۖ ٥١

وقرأ أبو معاذ^(٥) «قَوْلًا لِّئِنَّا»^(٦) هو تخفيف من لئن كميت في مبيت.

وقوله: «لَعَلَّهُ» فيه أوجه:

أحدها: أن لعل على بابها من الترجي، وذلك بالنسبة إلى المرسل وهو موسى وهارون أي اذهبا على رجائكما وطمعكما في إيمانه، أي اذهبا مترجيين، طامعين وهذا معنى قول الزمخشري^(٧) ولا يستقيم أي لا يرد ذلك في حق الله تعالى، إذ هو عالم بعواقب الأمور، وعن سيبويه^(٨) كلما ورد في القرآن من لعل وعسى فهو من الله واجب يعني أنه مستحيل بقاء معناه في حق الله تعالى.

الثاني: أن لعل بمعنى كي وهذا قول الفراء كما تقول أعلمك، لعلك تأخذ أمرك أي كي تأخذ.

والثالث: أنها استفهامية^(٩) أي هل يتذكر أو يخشى وهذا قول ساقط وذلك أنه يستحيل الاستفهام في حق الله تعالى. كما يستحيل الترجي، فإذا كان لا بد من التأويل فجعل اللفظ على مدلوله باقياً أولى من إخراجه عنه^(١٠).

ترجمته في طبقات القراء ٩/٢.

(١) سقط من «ب».

(٦) البحر ٢٤٦/٦.

(٢) البحر ٢٤٥/٦.

(٧) الكشاف ٥٣٨/٢.

(٣) سورة طه، آية (٤٣).

(٨) الكتاب ١٦٧/١.

(٤) سورة طه، آية (٤٢).

(٩) البحر ٢٤٦/٦.

(٥) أبو معاذ هو الفضل بن خالد أبو معاذ النحوي، روى القراءة

(١٠) المرجع السابق.

عن خارجة بن مصعب، روى عنه القراءة. محمد بن هارون النيسابوري، ومحمد بن عبد الحكم والليث بن مقاتل. تنظر

قوله: ﴿أَنْ يُفْرَطَ﴾ أن يفرط - مفعول يخاف ويقال فَرَطَ ، يَفْرُطُ سبق وتقدم^(١) ومنه الفارط وهو الذي يتقدم الواردة إلى الماء، وَفَرَسِي فُرُطٌ سَبَقُ الخيل^(٢) أي نخاف أن يعجل علينا بالعقوبة ويبادرنا بها قاله الزمخشري^(٣) ومن ورود الفارط بمعنى المتقدم على الواردة قوله:

٣٣٢٠ - وَاسْتَعْجَلُونَا وَكَانُوا مِنْ صَحَابَتِنَا كَمَا تَقَدَّمَ فُرَاطٌ لِيُورَادِ^(٤)

وفي الحديث «أَنَا فَرُطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ» أي سابقكم ومتقدمكم^(٥) وقرأ يحيى بن وثاب وابن محيصن وأبو نوفل، يُفْرَطُ^(٦) بضم حرف المضارعة وفتح الراء على البناء للمفعول، والمعنى نخاف أن يسبق في العقوبة، أي يحمله حامل عليها وعلى المعالجة بها إما قومه، وإما حبه الرئاسة، وإما ادعاؤه الإلهية وقرأ ابن محيصن في رواية الزعفراني، أن «يُفْرَطُ»^(٧) بضم حرف المضارعة وكسر الراء من أفرط، قال الزمخشري من أفرطه غيره إذا/ حملته على العجلة، خافا أن يحمله حامل على المعالجة^(٨) العقاب قال كعب بن زهير^(٩):

٣٣٢١ - تَنْفِي الرِّيحِ الْقَدَى عَنْهُ وَأَفْرَطُهُ مِنْ صَوْبِ سَارِيهِ بِيضُ ثَعَالِيكَ^(١٠)

أي سبقت إليه هذه البيض لتملأه، وفاعل يفرط ضمير فرعون وهذا هو الظاهر الذي ينبغي ألا يعدل عنه، وجعله أبو البقاء^(١١) مضمراً لدلالة الكلام عليه، فقال: فيجوز أن يكون التقدير أن يفرط علينا منه قول، فأضمر القول لدلالة الحال عليه كما تقول فرط مني قول، وأن يكون الفاعل ضمير فرعون كما كان في يطغى.

ومفعول ﴿أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ محذوف، فقيل تقديره أسمع أقوالكما وأرى أفعالكما، عن ابن عباس أسمع وجوابه لكما وأرى ما يفعل بكما^(١٢)؛ أو يكون من حذف الاقتصار^(١٣) نحو ﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾^(١٤)؛

وقوله: ﴿قَدْ جِئْنَاكَ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكَ﴾ قال الزمخشري^(١٥) هذه الجملة جارية من الجملة الأولى وهي ﴿إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ﴾^(١٦) مجرى البيان والتفسير لأن دعوى الرسالة لا تثبت إلا ببيئتها التي هي مجيء الآية، وإنما وحد آية لم تكن ومعها

(١) اللسان ٣٣٨٩/٥ فرط .

(٢) اللسان ٣٣٩١/٥ فرط .

(٣) الكشاف ٥٣٨/٢ .

(٤) تقدم .

(٥) الحديث رواه الإمام البخاري في صحيحه ١٨/١٤٨ .
«باب ما جاء في الرقائق وأن لا يعيش إلا عيش الآخرة» .

(٦) الإتحاف ٣٦٧، والمحاسب ٥٢/٢ .

(٧) البحر ٢٤٦/٦ .

(٨) في «ب» المعالجة .

(٩) هو كعب بن زهير بن أبي سلمى المزني، ويقال إنه لم يتصل الشعر في ولد أحد الفحول في الجاهلية ما اتصل في ولد زهير .

(١٠) قاله كعب بن زهير، والقدي: ما علا الشراب من شيء يسقط فيه .

والإفراط إعجال الشيء من الأمر وأفرطه أي أعجله . قيل أفرطه هنا بمعنى ملأه والشاهد في قوله أفرطه على أن «يُفْرَطُ» في

الآية بمعنى حمله على العجلة اللسان ٣٣٨٩/٥ .

(١١) سورة طه، آية (٤٦) .

(١٢) البحر ٢٤٦/٦ .

(١٣) قال صاحب أوضح المسالك ٦٩/٢ - ٧٠ .

ويجوز بالإجماع حذف المفعولين اختصاراً - أي للدليل نحوي .

«أَيْنَ شُرَكَائِي الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ» سورة القصص، آية (٢٤)، والتقدير:

«أي تزعمونهم شركائي» . وأما حذفها اختصاراً - أي لغير

دليل - فعن سيبويه والأخفش المنع مطلقاً وعن الأكثرين

الإجازة مطلقاً لقوله تعالى: «وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ» .

سورة البقرة، الآيات (٢١٦ و٢٣٢)، وعن الأعلام يجوز في أفعال الظن دون أفعال العلم . ويمتنع بالإجماع حذف أحدهما

اختصاراً، وأما اختصاراً فمنعه ابن ملكون وأجازة الجمهور .

(١٤) سورة يونس، آية (٦٥) .

(١٥) الكشاف ٥٣٩/٢ .

(١٦) سورة طه، آية (٤٦) .

آيتان لأن المراد في هذا الموضع تثبيت الدعوى ببرهانها، فكأنه قيل: قد جئتكم بمعجزة وبرهان وحجة على ما ادعيناها من الرسالة ولذلك قال: ﴿قَدْ جِئْتُكُمْ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾^(١)، ﴿فَأْتِ بِآيَةٍ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾^(٢)، ﴿أَوَلَوْ جِئْتُكَ بِشَيْءٍ مُّبِينٍ﴾^(٣). وقوله: ﴿عَلَىٰ مَنِ اتَّبَعَ الْهُدَىٰ﴾ يحتمل أن يكون مأموراً به، فيكون منصوب المحل كأنه قيل فقولاً أيضاً «وَالسَّلَامَ عَلَىٰ مَنِ اتَّبَعَ الْهُدَىٰ».

ويحتمل^(٤) أن يكون تسليماً منهما لم يؤمرا بقوله. فتكون الجملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب، وزعم بعضهم^(٥) أن على بمعنى اللام، أي والسلام لمن اتبع الهدى، وهذا لا حاجة إليه قوله: ﴿أَنَّ الْعَذَابَ عَلَىٰ مَن كَذَّبَ﴾ أن وما في خبرها في محل الرفع لقيامها مقام الفاعل^(٦) الذي حذف في «أَوْحِيَ إِلَيْنَا» وسبب نيابة المفعول خوفاً أن ييدر من فرعون بادرة لمن أوحى لو سميها فطوريا ذكره تعظيماً له واستهانة بالمخاطب.

قوله: ﴿يَا مُوسَىٰ﴾ نادى موسى وحده بعد مخاطبته لهما معاً إما لأن موسى هو الأصل في الرسالة، وهارون تبع وردء ووزير، وإما لأن فرعون كان لخبثه يعلم الرثة في لسان موسى ويعلم فصاحة أخيه بدليل قوله: ﴿وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا﴾^(٧) وقوله: ﴿وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾^(٨)، فأراد استنطاقه دون أخيه، وإما لأنه حذف المعطوف للعلم به أي يا موسى وهارون قال أبو البقاء^(٩) وبدأ به ولا حاجة إليه وقد يقال حسن الحذف كون موسى فاصله لا يقال كان يغني في ذلك أن يقدم هارون ويؤخر موسى فيقال يا هارون وموسى فيحصل مجانسة الفواصل من غير حذف، لأن بدأ موسى أهم فهو المبدوء به^(١٠).

قوله: ﴿أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ﴾ في هذه الآية وجهان:

أحدهما: أن يكون كل شيء مفعولاً أول وخلق مفعولاً ثانياً/ على معنى أعطى كل شيء شكله وصورته الذي يُطابق المنفعة المنوطة به، كما أعطى العين الهيئة التي تطابق الإبصار، والأذن الشكل الذي يطابق الاستماع ويوافقه، وكذلك اليد والرجل واللسان وأعطى كل حيوان نظيره في الخلق والصورة. حيث جعل الحصان^(١١) والحجر^(١٢) زوجين، والناقة^(١٣) والبعير^(١٤)، والرجل والمرأة، ولم يزاوج شيء منها غير جنسه، ولا ما هو مخالف لخلقها، وقيل المعنى^(١٥)

(٨) سورة الزخرف، آية (٥٢).

(٩) الإملاء ١٢٢/٢.

(١٠) المرجع السابق.

(١١) الحصان الفحل من الخيل والجمع حصن. اللسان ٩٣٠/٢

حصن.

(١٢) والحجر: الفرس الأنثى لم يدخلوا فيها الهاء لأنه اسم

لا يشركها فيه المذكر والجمع أحجار وحجورة وحجور.

اللسان ٧٨٤/١.

(١٣) الناقة: الأنثى من الإبل والجمع أئوق وأوتق وأئوق. اللسان

٤٥٨١/٦.

(١٤) البعير: الجمال البازل، وقد يكون للأنثى، والجمع أبعرة في

الجمع الأقل وأباعر وبُعْران وبُعْران. اللسان ٣١١/١.

(١٥) الإملاء ١٢٢/٢.

(١) سورة الأعراف، آية (١٠٥).

(٢) سورة الأعراف، آية (١٠٦).

(٣) سورة الشعراء، آية (٣٠).

(٤) البحر ٢٤٧/٦.

(٥) قال أبو حيان «وَالسَّلَامَ عَلَىٰ مَنِ اتَّبَعَ الْهُدَىٰ» فصل للكلام

فالسلام بمعنى التحية رغبا به عنه وجرأ على العادة في التسليم

عند الفراغ من القول فسلما على متبعي الهدى وفي هذا توبيخ

له، وقيل هو مدرج متصل بقوله: «إِنَّا قَدْ أَوْحِيَ إِلَيْنَا» فيكون

إذ ذلك خبراً بسلامة المهتدين من العذاب وقيل على معنى اللام

أي والسلامة لمن اتبع الهدى.

البحر ٢٤٦/٦، ٢٤٧.

(٦) ونظيره قوله تعالى: «قُلْ أَوْحِيَ إِلَيَّ...» سورة الجن، آية (١)

فإن وما دخلت عليه في تأويل مصدر نائب فاعل «لـ»

«أوحى».

(٧) سورة القصص، آية (٣٤).

أعطى كل شيء مخلوق خلقه أي هو الذي ابتدعه، وقيل المعنى (١) أعطى كل شيء مما خلق خلقته وصورته على ما يناسبه من الإتيان لم يجعل خلق الإنسان في خلق البهائم ولا بالعكس بل ﴿خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾ (٢).

والثاني (٣): أن يكون مفعولاً ثانياً وخلقته هو الأول تقدم الثاني عليه، والمعنى أعطى خلقته كل شيء يحتاجون إليه ويرتفقون به وقرأ عبد الله والحسن والأعمش وأبو نهيك وابن أبي إسحاق ونصر عن الكسائي وناس من أصحاب رسول الله ﷺ «خَلَقَهُ» (٤) بفتح اللام فعلاً ماضياً، وهذه الجملة في هذه القراءة تحتمل أن تكون منصوبة المحل صفة لكل، وفي محل جر صفة لشيء، وهذا معنى قول الزمخشري (٥) صفة للمضاف يعني كل أو للمضاف إليه يعني «شيء» والمفعول الثاني على هذه القراءة محذوف فيحتمل أن يكون حذفه اختصاراً والمعنى أن كل شيء خلقه الله لم يخلقه من إنعامه وعطائه، والبال الفكر (٦) يقال خطر بباله كذا، ولا يشئ ولا يجمع، وشذ جمعه على بالات، ويقال للحال المكترب بها، وكذلك يقال ما باليت باله والأصل بالية كعافية فحذف لامه تخفيفاً.

قَالَ عَلِمَهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَى ﴿٥٢﴾ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِّن نَّبَاتٍ شَتَّى ﴿٥٣﴾ كُلُوا وَارْعَوْا أَنْعَامَكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَبْصَارِ ﴿٥٤﴾ ﴿مِنهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى﴾ ﴿٥٥﴾

قوله: ﴿قَالَ عَلِمَهَا عِنْدَ رَبِّي﴾ وفي خبر هذا المبتدأ أوجه:

أحدها: أنه عند ربي (٧) وعلى هذا فقوله في كتاب متعلق بما تعلق به الظرف من الاستقرار، ومتعلق بمحذوف على أنه حال من الضمير المستقر في الظرف أو خبر ثان.

الثاني: أن الخبر (٨) قوله: «فِي كِتَابٍ...» فعلى هذا قوله عند ربي معمول للاستقرار الذي تعلق به في كتاب كما تقدم في عكسه، أو يكون (٩) حالاً من الضمير المستقر في الجار الواقع خبراً وفيه خلاف، أعني تقديم الحال على عاملها المعنوي، والأخفش يجيزه (١٠) ويستدل بقراءة: ﴿وَالسَّمَوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾ (١١) وقول الشاعر:

٣٣٢٢ - رَهْطُ ابْنِ كُوزٍ مُحَقِّبِي أَذْرَاعِهِمْ فِيهِمْ وَرَهْطُ رَبِيعَةَ بْنِ حُدَارٍ (١٢)

وقال بعض النحويين: أنه إذا كان العامل معنوياً والحال ظرف أو عدليه حسن التقديم عند الأخفش وغيره وهذا منه، أو يكون ظرفاً للعلم نفسه، أو يكون حالاً من المضاف إليه وهو الضمير في علمها، ولا يجوز أن يكون في كتاب متعلقاً بعلمها على قولنا إن «عِنْدَ رَبِّي» الخبر كما جاز تعلق عندي به لثلاث يلزم الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي...

وقد تقدم أنه لا يخبر عن الموصول إلا بعد تمام صلته.

- | | |
|----------------------------|---------------------------------|
| (١) البحر ٢٤٧/٦. | (٧) الإملاء ١٢٢/٢. |
| (٢) سورة الفرقان، آية (٢). | (٨) المرجع السابق. |
| (٣) البحر ٢٤٧/٦. | (٩) الإملاء ١٢٢/٢. |
| (٤) الإنحاف ٣٧٨. | (١٠) الصبان على الأشموني ١٨١/٢. |
| (٥) الكشاف ٥٣٩/٢. | (١١) سورة الزمر، آية (٦٧). |
| (٦) اللسان ٣٩٠/١ بول. | (١٢) تقدم. |

الثالث: أن يكون الظرف وحرف الجر معاً خبراً واحداً في المعنى فيكون بمنزلة هذا حلو حامض قاله أبو البقاء^(١)، وفيه نظر، إذ كل منهما مستقل بفائدة الخبرية، بخلاف هذا حلو حامض والضمير في «عِلْمُهَا» فيه وجهان: أظهرهما: عودُه على القرون. والثاني: عودُه على القيامة لدلالة ذكر القرون على ذلك لأنه سأله عن بعث الأمم. والبعث يدل على القيامة.

قوله: ﴿لَا يُضِلُّ رَبِّي﴾ في هذه الجملة وجهان:

أحدهما: أنها في محل جر^(٢) صفة لكتاب، والعائد محذوف تقديره في كتاب لا يضلّه ربي، أو لا يضل حفظه ربي، فربي فاعل يضل على هذا التقدير، وقيل تقديره كتاب ربي، فيكون في يضل ضمير يعود على كتاب، وربّي منصوب على التعظيم وكان الأصل عن ربي فحذف اتساعاً يقال ضللت^(٣) كذا وضللتُه بفتح اللام وكسرهما لغتان مشهورتان وأشهرهما الفتح:

الثاني: أنها مستأنفة^(٤) لا محل لها من الإعراب ساقها تبارك وتعالى لمجرد الإخبار بذلك لحكاية عن موسى، وقرأ الحسن وقتادة والجحدري وعيسى الثقفي وابن محيصن وحماد بن سلمة «لَا يُضِلُّ»^(٥) بضم الباء أي لا يُضِلُّ ربي الكتاب أي لا يضيعه يقال أضللت الشيء أي أضعته^(٦)، فربي فاعل على هذا التقدير وقيل تقديره لا يُضِلُّ أحد ربي عن علمه أي عن علم الكتاب. فيكون الرب منصوباً على التعظيم، وفرق بعضهم بين ضللت وأضللت فقال، ضللت منزلي بغير ألف، وأضللت بعيري ونحوه من الحيوان بالألف نقل ذلك الرماني^(٧) عن العرب وقال الفراء^(٨) يقال ضللت الشيء إذا أخطأت مكانه وضللت لغتان فلم تهتد له كقوله ضللت الطريق والمنزل، ولا يقال أضللت إلا إذا ضاع منك كالدابة وشبهها قوله: ﴿وَلَا يَنْسَى﴾ في فاعل ينسى قولان:

أحدهما: أنه عائد على ربي^(٩) أي ولا ينسى ربي ما أثبتته في الكتاب.

الثاني: أن الفاعل ضمير عائد على الكتاب^(١٠) على سبيل المجاز كما أسند إليه الإحصاء مجازاً في قوله: ﴿إِلَّا أَحْصَاهَا﴾^(١١) لما كان محلاً للإحصاء.

قوله: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ﴾ في هذا الموصول وجهان:

أحدهما: أنه خبر^(١٢) مبتدأ مضمراً ومنصوب بإضمار أمدح وهو على هذين التقديرين من كلام الله تعالى لا من كلام موسى، وإنما احتجنا إلى ذلك لأن قوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِ﴾^(١٣) وقوله: ﴿كُلُّوا وَارْعَوْا أَنْعَامَكُمْ﴾^(١٤) وقوله: ﴿مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ﴾^(١٥) إلى قوله: ﴿وَلَقَدْ أَرَيْنَاهُ﴾^(١٦) لا يتأتى أن يكون من كلام موسى، ولذلك جعلناه من كلام الباري ويكون فيه

(٨) الإملاء ١/١٢٢.

(١) الإملاء ٢/١٢٢.

(٩) البحر ٦/٢٤٩.

(٢) انظر إعراب النحاس ٣/٤٠، ٤١ والإملاء ٢/١٢٢ والبحر

(١٠) سورة الكهف، آية (٤٩).

٢٤٨/٦.

(١١) البحر ٦/٢٥١.

(٣) اللسان ٤/٢٦٠٢ ضلل.

(١٢) سورة طه، آية (٥٣).

(٤) إعراب النحاس ٣/٤٠، ٤١ والإملاء ٢/١٢٢ والبحر

(١٣) سورة طه، آية (٥٤).

٢٤٩/٦.

(١٤) سورة طه، آية (٥٥).

(٥) الإنحاف ٣٦٧ ومختصر ابن خالويه ٨٧.

(١٥) سورة طه، آية (٥٦).

(٦) اللسان ضلل.

(٧) معاني الفراء ٢/١٨١.

التفات^(١) من ضمير الغيبة إلى ضمير المتكلم المعظم نفسه، فإن قلت أصله من كلام موسى يعني أنه وصف ربه تعالى بذلك ثم التفت إلى الإخبار عن الله بلفظ المتكلم، قيل إنما جعلناه التفتاً في الوجه الأول، لأن المتكلم واحد بخلاف هذا فإنه لا يتأتى فيه الالتفات المذكور وأخواته من كلام الله .

الثاني : أن الذي صفة / لربي في محل رفع أو نصب على حسب ما تقدم من إعراب ربي وفيه ما تقدم من الإشكال في نظم الكلام من قوله : ﴿فَأَخْرَجْنَا﴾ وأخواته من عدم جواز الالتفات وإن كان قد قال بذلك الزمخشري^(٢) والحوفي^(٣) ، وقال ابن عطية^(٤) إن كلام موسى ثم عند قوله : ﴿وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾^(٥) وإن قوله : ﴿فَأَخْرَجْنَا لَكُمْ﴾^(٦) من كلام الله تعالى وفيه بُعد، وقرأ الكوفيون : ﴿مَهْدًا﴾ بفتح الميم وسكون الهاء من غير ألف والباقون «مِهَادًا»^(٧) بكسر الميم وفتح الهاء وألف بعدها وفيه وجهان :

أحدهما : أنهما مصدران^(٨) بمعنى واحد، يقال مَهَدْتُهُ مَهْدًا وَمِهَادًا .

والثاني : أنهما مختلفان^(٩) ، فالْمِهَادُ هو الاسم والمَهْدُ هو الفعل ، أو أن مِهَادًا جمع مَهْدٍ^(١٠) نحو فَرْخٍ وَفِرَاحٍ وَكَعْبٍ^(١١) وَكِعَابٍ^(١٢) وصف الأرض بالمهاد إما مبالغة، وإما على حذف مضاف^(١٣) ، أي ذات مهد . قوله : ﴿سَتِي﴾ سَتِي فَعَلَى وألفه للتأنيث وهو جمع^(١٤) لِشَيْتٍ نحو مرضى في جمع مريض وَجَرَحِي في جمع جريح وَقَتْلِي في جمع قَتِيلٍ يقال سَتَّ الْأَمْرَ يَشْتِ سَتًّا وَسَتَاتًا فهو سَتٌّ أي يَفَرِّقُ^(١٥) وَسَتَانٌ اسم فعل ماضي بمعنى افترق^(١٦) ، ولذلك لا يكتفي بواحد وفي سَتِي أوجه :

أحدها : أنها منصوبة^(١٧) نعتاً لأزواجاً ، أي أزواجاً متفرقة بمعنى مختلفة الألوان والطعوم .

والثاني : أنها منصوبة على الحال من أزواجاً وجاز مجيء الحال من النكرة لتخصصها بالصفة وهي من نبات .

الثالث : أن ينتصب على الحال أيضاً من فاعل الجار، لأنه لما وقع وصفاً رفع ضميراً فاعلاً .

الرابع : أنه في محل جر نعت لنبات وقال الزمخشري^(١٨) يجوز أن يكون صفة لنبات ونبات مصدرأ سمي به النبات كما سمي بالنبت واستوى فيه الواحد والجمع يعني أنها شتى مختلفة النفع والطعم واللون والرائحة والشكل بعضها يصلح للناس وبعضها للبهائم ، ووافقه أبو البقاء^(١٩) أيضاً، ولكن الظاهر الأول .

(١١) الكَعْبُ : العظم لكل ذي أربع - اللسان ٣٨٨٨/٥ .

(١٢) الكِعَابُ : فصوص النرد ٣٣٨٨٩/٥ .

(١٣) إعراب النحاس ٤١/٣ والإملاء ١٢٢/٢ .

(١٤) الإملاء ١٢٢/٢ والبحر ٢٥١/٦ .

(١٥) اللسان ٢١٩٢/٣ شتت .

(١٦) أنظر الهمع ١٠٥/٢ ، ١٠٦ .

(١٧) الإملاء ١٢٢/٢ والبحر ٢٥١/٦ .

(١٨) الكشاف ٥٤٠/٢ .

(١٩) الإملاء ١٢٢/٢ .

(١) البحر ٢٥١/٦ .

(٢) الكشاف ٥٤/٢ .

(٣) ينظر رأيه في البحر ٢٥١/٦ .

(٤) المحرر ص ١٨٣ .

(٥) سورة طه ، آية (٥٣) .

(٦) الآية السابقة .

(٧) أ . هـ . كلام ابن عطية .

(٨) الإتحاف ٢٣٧ والكشف ٩٧/٢ ، ٩٨ .

(٩) إعراب النحاس ٤١/٣ والإملاء ١٢٢/٢ . والنشر

٣٢٠/٢

(١٠) البحر ٢٥١/٦ .

قوله: ﴿كُلُوا﴾ منصوب بقول محذوف، وذلك القول منصوب على الحال^(١) من فاعل «أَخْرَجْنَا» تقديره فأخرجنا كذا قائلين كلوا وترك مفعول الأكل على حد تركه في قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا﴾^(٢)، ﴿وَارْعَوْا﴾^(٣)، رعى يكون لازماً ومتعدياً يقال رعى دابته رعيّاً فهو راعيها، ورعت الدابة ترعى رعيّاً فهي راعية، وجاء في الآية متعدياً، والنهي فيه قولان:

أحدهما: أنه جمع نُهيّة كغُرف جمع غُرفة .

والثاني: أنه اسم مفرد وهو مصدر كالهُدَى والعُسرَى .

قاله أبو علي؛ وكنت قد قدمت أول هذا الموضوع أنهم قالوا لم يأت مصدر على فُعَلٍ من المعتل إلا سُرى^(٤) وهُدَى^(٥) وبُكى^(٦) وأن بعضهم زاد لُقَى^(٧) وأنشدت عليه: بيتاً ثمة: وهذا لفظ آخر خامساً، والنهي^(٨): العقل قالوا سمي بذلك لأنه ينهى صاحبه عن ارتكاب القبائح^(٩).

وَلَقَدْ أَرَيْنَاهُ آيَاتِنَا كُلَّهَا فَكَذَّبَ وَأَبَىٰ ﴿٥٦﴾ قَالَ أَجِئْتَنَا لِتُخْرِجَنَا مِنْ أَرْضِنَا بِسِحْرِكَ يَا مُوسَىٰ ﴿٥٧﴾ فَلَمَّا أَيْتَيْنَاكَ بِسِحْرٍ مِّثْلِهِ فَأَجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سُوًى ﴿٥٨﴾ قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ وَأَنْ يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى ﴿٥٩﴾

قوله: ﴿أَرَيْنَاهُ آيَاتِنَا﴾ . هي من رأى «البصرية»^(١٠) فلما دخلت همزة الفعل تعدت بها إلى اثنين أولهما الهاء .

/والثاني: آياتنا والمعنى أبصرنا . والإضافة قائمة مقام التعريف العهدي أي الآيات المعروفة كالعصى واليد ونحوهما وإلا فلم ير الله تعالى فرعون جميع آياته، وجوز الزمخشري^(١١) أن يراد بها الآيات على العموم بمعنى أن موسى عليه لسلام لما أراه الآيات التي بعث بها وعدد عليه الآيات التي جاءت بها الرسل قبله عليهم السلام وهو نبي صادق لا فرق بين ما يخبر عنه وبين ما يشهد به قال الشيخ^(١٢): وفيه بعد لأن الإخبار بالشيء لا يسمى رؤية له الإعجاز بعيد وقيل بل الرؤية هنا رؤية قلبية وأيد ذلك بأنه لم يكن أراه إلا اليد والعصا فقط ومن جوز استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه أو إعمال المشترك في معنييه يجيز أن يراد المعنيان جميعاً وتأكيد الآيات بكلها يدل على إرادة العموم لأنهم قالوا فائدة التوكيد بكل وأخواتها رفع توهم وضع الأخص موضع الأعم فلا يدعي أنه أراد بالآيات آيات مخصوصة^(١٣) وهذا يتمشى

(٨) والنهي: العقل يكون واحداً وجمعاً والنهيّة العقل، بالضم

(١) البحر ٢٥١/٦ .

(٢) سورة الأعراف، آية (٣١) .

(٣) سورة طه، آية (٥٤) .

(٤) سُرى جمع مفرده - سُروة . والسُروة أدق ما يكون من نضال

السَّهَام . اللسان ٣٠٠٢/٣ سراً .

(٥) الهُدَى - ضد الضلال وهو الرُّشَاد . اللسان ٣٦٣٨/٦ .

هدى .

(٦) قال في اللسان ٣٣٧/١ بكى يبكي بكاءً وبُكى .

قال الخليل: من قَصَره ذهب به إلى معنى الحزن .

(٧) قال في اللسان ٤٠٦٥/٥ لقا - لقي فلاناً فلاناً لِقَاءً وَلِقْيَاناً

وَلِقْيَانَةً وَاحِدَةٌ وَلَقِيَّةٌ وَلُقَى .

سميت بذلك لأنها تنهى عن الفحیح .

اللسان ٤٥٦٥/٦ نهي .

(٩) البحر ٢٥١/٦ .

(١٠) المرجع السابق .

(١١) الكشف ٥٤١/٢ .

(١٢) البحر ٢٥٢/٦ .

(١٣) فإن المراد بالتوكيد المعنوي هنا - وهو كل - رفع المخصوص

وإرادة العموم نحو قوله تعالى: «فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ

أَجْمَعُونَ» . سورة الحجر، آية (٣٠) وقوله: «وَلَا يُحْزَنُ

وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْنَهُنَّ كُلُّهُنَّ» سورة الأحزاب، آية (٥١) .

على أن الرؤية قلبية ويراد بالآيات ما يدل على وحدانية الله وصدق المبلغ، ولم يذكر مفعول التكذيب والإياء تعظيماً له وهو معلوم، قوله: ﴿فَلَنَأْتِيَنَّكَ﴾ (١) جواب قسم محذوف تقديره والله لنأتينك، وقوله: «بِسِحْرِ...» يجوز أن يتعلق بالإتيان (٢) وهذا هو الظاهر، ويجوز أن يتعلق بمحذوف (٣) على أنه حال من فاعل الإتيان أي ملتبسين بسحر، قوله: ﴿مَوْعِدًا﴾ يجوز أن يكون زماناً، ويرجح قوله: ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ﴾ (٤) والمعنى عين لنا وقت اجتماع، ولذلك (٥) أجابهم بقوله: ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ﴾ وضعفوا هذا بأنه ينبو (٦) عنه قوله: «مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ» وبقوله: «لَا نُخَلِّفُهُ» وأجاب عن قوله لا نخلفه بأن المعنى لا تخلف الوقت في الاجتماع فيه، ويجوز أن يكون مكاناً، والمعنى بين لنا مكاناً معلوماً نعرفه نحن وأنت فنأتيه، وتأييد بقوله: «مَكَانًا سُوءًا» قال فهذا يدل على أنه مكان وهذا ينبو عنه قوله: ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ﴾ ويجوز أن يكون مصدرًا (٧) ويؤيد هذا قوله: ﴿لَا نُخَلِّفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ﴾ (٨) ولأن المواعدة توصف بالخلف وعدمه وإلى هذا نحا جماعة ممتارين له، ويرد عليهم بقوله: «مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ» فإنه لا يطابقه، وقال الزمخشري (٩): إن جعلته زماناً نظراً في أن قوله: ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ﴾ مطابق له لزمك شيان: أن تجعل الزمان مخلفاً، وأن يعضل عليك ناصب مكاناً، وإن جعلته مكاناً لقوله: «مَكَانًا سُوءًا» لزمك أيضاً أن توقع الإخلاف على المكان، وأن لا يطابق قوله: ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ﴾ وقرأه الحسين غير مطابقة له زماناً ومكاناً جميعاً، لأنه قرأ يوم الزينة (١٠) بالنصب بقي أن يجعل مصدرًا بمعنى الوعد، ويقدر مضاف محذوف، أي مكان الوعد ويجعل الضمير في نخلفه للموعد ومكاناً بدل من المكان المحذوف، فإن قلت كيف طابقه قوله: ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ﴾ ولا بد من أن تجعله زماناً والسؤال واقع /، عن المكان لا عن الزمان قلت هو مطابق معنى وإن لم يطابقه لفظاً، لأنهم لا بد لهم أن يجتمعوا يوم الزينة في مكان بعينه مشتهر باجتماعهم فيه في ذلك فبذكر الزمان علم المكان وأما قراءة الحسن، فالموعد فيها مصدر لا غير، والمعنى إنجاز وعدكم يوم الزينة، وطابق هذا أيضاً من طريق المعنى، ويجوز أن لا يقدر مضاف محذوف، فيكون المعنى اجعل بيننا وبينك وعداً لا نخلفه وقال أبو البقاء (١١) هو هنا مصدر لقوله: «لَا نُخَلِّفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ» [والجعل هنا بمعنى التصيير، وموعداً مفعول أول، والظرف هو الثاني، والجملة من قوله] (١٢) «لَا نُخَلِّفُهُ» صفة لموعداً، ونحن توكيد مصحح للعطف على الضمير المرفوع المستقر في نخلفه، ومكاناً بدل من المكان المحذوف، كما قدره الزمخشري (١٣) وجوز أبو علي الفارسي (١٤) وأبو البقاء (١٥) أن ينتصب مكاناً على المفعول الثاني لأجل (١٦)، قال وموعداً على هذا مكان أيضاً، ولا ينتصب بموعد لأنه مصدر قد وصف يعني أنه يصح نصبه مفعولاً ثانياً ولكن بشرط أن يكون الموعد بمعنى المكان، ليطابق المبتدأ والخبر في الأصل، وقوله: لا ينتصب بالمصدر يعني أنه لا يجوز أن يدعى انتصاب مكاناً بموعد، والمراد بالموعد المصدر، وإن كان جائزاً من جهة المعنى، لأن الصناعة تأباه وهو وصف المصدر، والمصدر شرط إعماله عدم

- | | |
|--|-----------------------------------|
| (١) البحر ٢٥٢/٦. | (٩) الكشاف ٥٤٢/٢. |
| (٢) الإملاء ١٢٢/٣. | (١٠) الإتحاف ٣٦٨. |
| (٣) المرجع السابق. | (١١) الإملاء ١٢٢/٢. |
| (٤) سورة طه، آية (٥٩). | (١٢) ما بين المعقوفين سقط من «ب». |
| (٥) البحر ٢٥٢/٦. | (١٣) الكشاف ٤٥٢/٢. |
| (٦) قال في اللسان ٤٣٣٣/٦ «نبا»: نبا الشيء عني ينبو أي تجاف وتباعد. | (١٤) الحجة ٤٦٧/٣. |
| (٧) الإملاء ١٢٢/٢. | (١٥) الإملاء ١٢٢/٢، ١٢٣. |
| (٨) سورة طه، آية (٥٨). | (١٦) أ. هـ أبو البقاء. |

وصفه قبل العمل عند الجمهور، وهو الذي منعه الفارسي^(١) وأبو البقاء^(٢) وجوزه الزمخشري^(٣) وبدأ به فقال: فإن قلت فبم ينتصب مكاناً، قلت بالمصدر، وإنما يدل عليه المصدر، فإن قلت كيف يطابقه الجواب، قلت أما على قراءة الحسن فظاهر وأما على قراءة العامة فعلى تقدير وعدكم وعد يوم الزينة، قال الشيخ^(٤): وقوله: إن مكاناً ينتصب بالمصدر ليس بجائز، لأنه قد وصف قبل العمل بقوله: «لَا نُخْلِفُهُ» وهو موصول والمصدر إذا وصف قبل العمل لم يجز أن يعمل عندهم، قلت الظروف والمجرورات يُتَّسَعُ فيها ما لا يُتَّسَعُ في غيرها وفي المسألة خلاف مشهور وأبو القاسم نحا إلى جواز ذلك، وجعل الحوفي^(٥) انتصاب مكاناً على الظرف وانتصابه بإجعل فتحصل في نصب مكاناً خمسة أوجه:

أحدها: أنه بدل من مكاناً المحذوف.

الثاني: أنه مفعول ثاني للجعل.

الثالث: أنه نصب بإضمار فعل.

الرابع: أنه منصوب بنفس المصدر.

الخامس: أنه منصوب على الظرف بنفس اجعل.

وقرأ أبو جعفر وشيبة «لا نخلفه»^(٧) بالجزم على جواب الأمر والعامة بالرفع على الصفة لموعد كما تقدم، وقرأ ابن عامر وحمزة وعاصم والحسن «سوى»^(٨) بضم السين منوناً وصلماً، والباقون بكسرها^(٩)، فالكسر والضم على أنها صفة بمعنى مكان عدل، إلا أن الصفة على فعل كثيرة نحو لُبْدٌ وحُطْمٌ^(١٠) وقليلة على فعل وحكى سيبويه لحمٌ زِيمٌ^(١١) ولم ينون الحسن «سوى» أجرى / الوصل مجرى الوقف ولا جائز أن يكون منع صرفه للعدل على فعل كعمر لأن ذلك في الإعلام، وأما فعل في الصفات فمصرف^(١٢) نحو حُطْمٌ ولُبْدٌ^(١٣) وقرأ عيسى بن عمر «سوى» بالكسر من غير تنوين^(١٤) وهي قراءة الحسن في التأويل، وسوى معناه عدلاً ونصفاً، قال الفارسي^(١٥) كأنه قال: قُرْبُهُ مِنْكُمْ قُرْبُهُ مِنَّا، قال الأخفش^(١٦) سوى مقصور إن كسرت سينه أو ضمنت. ممدود إن فتحتها، ثلاث لغات، وتكون فيها جميعاً بمعنى غير، وبمعنى عدل، ووسط بين الفريقين قال الشاعر^(١٧):

(١٢) البحر ٢٥٣/٦.

(١٣) اللَّبْدُ وَاللَّبْدُ مِنَ الرِّجَالِ: الَّذِي لَا يُسَافِرُ وَلَا يَبْرَحُ مَنْزِلَهُ وَلَا

يَطْلُبُ مَعَاشاً. اللسان ٣٩٨٤/٦ وانظر في ذلك الكتاب

٣١٥/٢.

(١٤) النشر ٣٢/٢ والكشف ٩٨/٢/٢.

(١٥) الحجة ٤٦٧/٣.

(١٦) أنظر رأيه في البحر ٣٥٢/٦.

(١٧) البيت قائله موسى بن جابر الحنفي، والفرز بكسر الفاء

سعید بن زید بن مناة - استشهد به على أن سَوَى بمعنى غير

وبمعنى عدل ووسط بين الفريقين.

ينظر البيت في الحجة ٤٦٣/٣ «خ» والطبري ١١٨/١٦

والجمهرة ٣٢٣/٢ والقرطبي ٢١٢/١١ وفي البحر «بأهله»

٢٥٣/٦ والخزانة ١٤٦/١.

(١) الحجة ٣٦٧/٣.

(٢) الإملاء ١٢٢/٢، ١٢٣.

(٣) الكشف ٥٤٢/٢.

(٤) البحر ٢٥٣/٦.

(٥) الرهان ١٠٨/٤ ق.

(٧) النشر ٣٢/٢.

(٨) الكشف ٩٨/٢.

(٩) الإنجاف ٣٦٧.

(١٠) الحُطْمُ: الرَّاعِي الظُّلُومِ لِلْمَاشِيَةِ يَهْتَمُّ بِبَعْضِهَا بَعْضُ فِي

المثل: شَرُّ الرَّعَاءِ الحُطْمَةُ. اللسان ٩١٦/٢ حطم.

(١١) حَمُّ زَيْمٍ - مَتَعُضَلٌ - وَمَتَفَرِّقٌ لَيْسَ بِمَجْتَمِعٍ فِي مَكَانٍ فَيَبْدُنُ،

قال زهير - عَلَى قَوَائِمِ عَوْجٍ لِحْمِهَا زَيْمٌ وَقَالَ ابْنُ خَالَوَيْهِ: زَيْمٌ

ضِيْقٌ - وَتَزْيِيمٌ صَارَ زَيْمًا - اللسان ١٩٠٢/٣ زيم.

٣٣٢٣ - وَإِنَّا كَانُوا حَلًّا بِبَلَدَةٍ .. سُوءٌ بَيْنَ قَيْسِ قَيْسِ غَيْلَانَ وَالْفِزْرِ

قال وتقول مررت برجل سواك وسواك أي غيرك ويكون للجميع، وأعلى هذه اللغات الكسر، قاله النحاس^(١) وزعم بعض أهل اللغة والتفسير أن معنى مكاناً سوى مستوي من الأرض لا وعراً^(٢) فيه ولا حزونة^(٣)، قوله: ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْتَةِ﴾ العامة على رفع يوم خبراً لموعدكم، فإن جعلت موعدكم زماناً لم تحتج إلى حذف مضاف إذ التقدير زمان الوعد يوم الزيتة، وإن جعلته مصدرأ^(٤) احتجت إلى حذف مضاف تقديره وعدكم وعد يوم الزيتة، وقرأ الحسن والأعمش وعيسى وعاصم في بعض طرقه وأبو حيوة وابن أبي عبله وقاتدة والجحدري وهبيرة «يَوْمٌ»^(٥) بالنصب وفيه أوجه:

أحدها: أن يكون خبراً لموعدكم، على أن المراد بالموعد المصدر، أي وعدكم كائن في يوم الزيتة، كقولك: القتال يوم كذا والسفر غداً.

الثاني: أن يكون موعدكم مبتدأ والمراد به الزمان وضحي خبره، على نية التعريف فيه لأنه ضحى ذلك اليوم بعينه قاله الزمخشري^(٦) ولم يبين ما الناصب ليوم الزيتة ولا يجوز أن يكون منصوباً بموعدكم على هذا التقدير لأن فعلاً مراداً به الزمان أو المكان لا يعمل، وإن كان مشتقاً فيكون الناصب له فعلاً مقدرأ، وواخذه الشيخ في قوله على نية التعريف^(٧) قال لأنه وإن كان ضحى ذلك اليوم بعينه فليس على نية التعريف بل هونكرة، وإن كان من يوم بعينه لأنه ليس معدولاً عن الألف واللام كسحر، ولا هو معروف بالإضافة ولو قلت مبيت يوم الجمعة بكر لم يدع أن بكر معرفة، وإن كنت تعلم أنه من يوم بعينه^(٨).

الثالث: أن يكون موعدكم^(٩) مبتدأ والمراد به المصدر ويوم الزيتة ظرف له وضحى منصوب على الظرف خبراً للموعد كالخبر عنه في الوجه الأول بيوم الزيتة، نحو القتال يوم كذا، قوله: ﴿وَأَنْ يُحْشَرَ﴾ في محله وجهان: أحدهما: الجر نسقاً^(١٠) على الزيتة أي موعدكم يوم الزيتة، ويوم أن يحشر أي ويوم حشر الناس.

الثاني^(١١): الرفع نسقاً على يوم، التقدير موعدكم يوم كذا، وموعدكم أن يحشر الناس أي حشرهم قرأ/ ابن مسعود والجحدري وأبو نهيك وعمرو بن فايد ﴿وَأَنْ تُحْشَرَ﴾^(١٢) الناس بناء الخطاب في تحشر، وروي عنهم يحشر^(١٣) بياء الغيبة، والناس نصب في كلتا القراءتين على المفعولية، والضمير في القراءتين لفرعون، أي تحشر أنت يا فرعون، أو أن يحشر فرعون، وجوز بعضهم أن يكون الفاعل ضمير اليوم في قراءة الغيبة، وذلك مجاز لما كان الحشر واقعاً فيه نسب إليه نحو نهاره صائم وليله قائم، وضحي نصب على الظرف العامل فيه يحشر، ويذكر ويؤنث والضحاء بالمد وفتح

(١) إعراب القرآن ٤٢/٢.

(٢) قال في اللسان ٤٨٧٢/٦ وعر الوعر: المكان الحزُن ذو

الوعورة ضد السهل، طريق وعر ووعر ووعير وأوعر.

(٣) الحزُن ما غلظ من الأرض والجمع حزُون وفيها حزونة.

اللسان ٨٦١/٢.

(٤) الإملاء ١٢٣/٢.

(٥) الإتحاف ٣٦٧.

(٦) الكشاف ٥٤٢/٢.

(٧) البحر المحيط ٢٥٣/٦.

(٨) إلى هنا انتهى كلام الشيخ.

(٩) الإملاء ١٢٣/٢.

(١٠) إعراب النحاس ٣٢/٣ والإملاء ١٢٣/٢.

(١١) الإملاء ١٢٣/٢.

(١٢) البحر ٢٥٤/٦.

(١٣) المحتسب ٥٤/٢.

الضاد فوق الضحى ، لأن الضحى لارتفاع النهار والضحاء بعد ذلك وهو مذكر لا غير .

فَتَوَلَّى فِرْعَوْنُ فَجَمَعَ كَيْدَهُ ثُمَّ أَتَى ۖ قَالَ لَهُم مُّوسَىٰ وَيَلِكُمْ لَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتْكُمْ
بِعَذَابٍ وَقَدْ خَابَ مِنْ آفَتِي ۖ فَنَنْزِعُوا أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ وَأَسْرُوا النَّجْوَىٰ ۖ
وقوله : ﴿كَيْدُهُ﴾ .

فيه حذف مضاف أي ذوي كيده ، وقوله : ﴿فَيُسْحِتْكُمْ﴾ قرأ الأخوان وحفص عن عاصم «فَيُسْحِتْكُمْ» بضم الياء
وكسر الحاء والباقون بفتحهما^(١) وقراءة الأخوين من أسحت رباعياً وهي لغة نجد وتميم ، قال الفرزدق^(٢) :
٣٣٢٤ - وَعَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدْعُ مِنْ الْمَالِ إِلَّا مُسْحِتًا أَوْ مُجْلَفًا^(٣)

وقراءة الباقيين من سحته ثلاثياً ، وهي لغة الحجاز ، وأصل هذه المادة الدلالة على الاستقصاء والنفاد ، ومنه سحّت
الحالقة الشعر أي استقصاه فلم يترك منه شيئاً يُسْتَعْمَلُ في الإهلاك والإذهاب ونصبه بإضمار أن في جواب النهي ، ولما
أنشد الزمخشري^(٤) قول الفرزدق إلا مُسْحِتًا أَوْ مُجْلَفًا قال بعد ذلك : في بيت لم تذلل الركب تَصْطَكُ^(٥) في تسوية
إعرابه ، قلت يعني أن هذا البيت صعب الإعراب وإذ قد ذكر ذلك فلأن ذكر ما ورد في هذا البيت من الروايات وما قال
الناس في ذلك على حسب ما يليق بهذا الموضوع ، فأقول وبالله الحول : روي هذا البيت بثلاث روايات كل واحدة
لا تخلو من ضرورة الأولى .

الأولى : لم تدع بفتح الباء والبدال ونصب مسحت وفي هذه خمسة أوجه :

الأول : أن معنى لم يدع من المال إلا مُسْحِتًا لم يبق إلا مسحت فلما كان هذا في قوة الفاعل عطف عليه قول أو
مجلف بالرفع ، وبهذا البيت استشهد الزمخشري^(٦) على قراءة أبي والأعمش «فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ . . .»^(٧) برفع قليل
وقد تقدم ذلك .

الثاني : أنه مرفوع بفعل مقدر دل عليه لم يدع والتقدير أو بقي مجلف .

الثالث : أنه مُجْلَفٌ مبتدأ وخبره مضمرة تقديره أو مُجْلَفٌ كذلك وهو تخريج الفراء^(٨) .

الرابع : أنه معطوف على الضمير المستتر في مُسْحِتًا ، وكان من حق هذا أن يفصل بينهما بتأكيد أو فاصل ما ، إلا
أن القائل بذلك يشترط وهو الكسائي وأيضاً فهو جائز في الضرورة عند الكل .

الخامس : أن يكون مجلف مصدراً بزنة اسم المفعول كقوله تعالى : ﴿كُلُّ مُمَرِّقٍ﴾^(٩) أي تجليف وتمزيق ، وعلى
هذا فهو نسق / ، على عض الزمان إذ التقدير رمت بنا هُموم المني وعض زمان أو تجليف فهو فاعل لعطفه على الفاعل ،
وهو قول الفارسي وهو عندي أحسنها .

(١) النشر ٩٨/٢ .

(٢) تقدم .

(٣) الكشاف ٥٤٣/٢ .

(٤) مثل يضرب في المعضلات .

(٥) الكشاف ٥٤٣/٢ .

(٦) سورة البقرة ، آية (٢٤٩) .

(٧) معاني الفراء ١٨٣/٢ .

(٨) سورة سبأ ، آية (١٩) .

الرواية الثانية: فتح الياء وكسر الدال ورفع مسحت، وتخريجها واضح وهو أن يكون من وَدَعَ في بيته يَدْعُ فهو وَاِدْعُ بمعنى يَبْقَى فهو بَاقٍ، فيرتفع مسحت بالفاعلية ويرفع مجلف بالعطف عليه، ولا بد حينئذ من ضمير محذوف تقديره من أجله أو بسببه ليرتبط الكلام.

الرواية الثالثة: يدع بضم الياء وفتح الدال على ما لم يسم فاعله ومسحت بالرفع لقيامه مقام الفاعل، ومجلف عطف عليه وكان من حق الواو لا تحذف بل تثبت لأنها لم تقع بين ياء وكسرة، وإنما حذفت حملاً للمبني للمفعول على المبني للفاعل، وفي البيت كلام أطول من هذا تَرَكْتُهُ اختصاراً هذا لُبُّه، وقد ذكرته في سورة البقرة وفسرت معناه ولغته وصلته بما قبله فعليك بالالتفات إليه قوله: ﴿إِنْ هَذَا﴾.

اختلف القراء في هذه الآية فقرأ ابن كثير وحده: «إِنْ هَذَا»^(١) بتخفيف إن والألف وتشديد النون، وحفص كذلك إلا أنه خفف نون هذان.

وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو أَنَّ بِالتَّشْدِيدِ «هَذَيْنِ» بالياء وتخفيف النون والباقون كذلك إِلَّا أَنَّهُمْ قَرَأُوا «هَذَا» بِالْأَلْفِ، فَأَمَّا الْقِرَاءَةُ الْأُولَى وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ وَحَفْصٍ فَأَوْضَحَ الْقِرَاءَاتِ مَعْنَى وَلَفْظاً وَخَطأً، وَذَلِكَ أَنَّهُمَا جَعَلَا أَنَّ الْمَخْفَفَةَ مِنَ الثَّقِيلَةِ فَأَهْمَلْتِ، وَلَمَّا أَهْمَلْتِ كَمَا هُوَ الْأَفْصَحُ مِنْ وَجْهَيْهَا خِيفَ التَّبَاسُهُمَا بِالنَّافِيَةِ فَجِيءَ بِاللَّامِ فَارَقَهُ فِي الْخَبْرِ، وَهَذَا مِنْ مَبْتَدَأٍ وَلِسَاحِرَانِ خَيْرِهِ، وَوَأَفَقْتُ خَطَّ الْمَصْحُفِ فَإِنَّ الرَّسْمَ «هَذَا» بِدُونِ أَلْفٍ وَلَا يَاءٍ وَسَيَأْتِي بَيَانُ ذَلِكَ، وَأَمَّا تَشْدِيدُ نُونِ «هَذَا» فَعَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي سُورَةِ النَّسَاءِ، وَقَدْ أَتَقَنْتُ ذَلِكَ هُنَاكَ وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَيَزْعَمُونَ أَنَّ إِنْ نَافِيَةٌ بِمَعْنَى مَا وَاللَّامِ بِمَعْنَى إِلَّا، وَهُوَ خِلَافٌ مَشْهُورٌ، وَقَدْ وَافَقَ تَخْرِيجَهُمْ هُنَا قِرَاءَةَ بَعْضِهِمْ: «مَا هَذَا إِلَّا سَاحِرَانِ»^(٢) وَأَمَّا قِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو فَوَاضِحَةٌ مِنْ حَيْثُ الْإِعْرَابِ وَالْمَعْنَى، أَمَّا الْإِعْرَابُ فَهَذَيْنِ اسْمٌ إِنْ وَعَلَامَةٌ نَصَبِ الْيَاءِ وَلِسَاحِرَانِ خَيْرُهَا وَدَخَلَتِ اللَّامُ تَوْكِيداً، وَأَمَّا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى فَإِنَّهُمْ أَثْبَتُوا لِهَذَا السَّحْرَ بِطَرِيقِ تَأْكِيدٍ مِنْ طَرَفِيهِ وَلَكِنْهُمْ اسْتَشْكَلُوهُمَا مِنْ حَيْثُ خَطَّ الْمَصْحُفِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ رَسَمَ «هَذَا» بِدُونِ أَلْفٍ وَلَا يَاءٍ فَاتَّيَانُهُ بِالْيَاءِ زِيَادَةٌ عَلَى خَطِّ الْمَصْحُفِ، قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ^(٣) لَا أَجِيزُ قِرَاءَةَ أَبِي عَمْرٍو^(٤) لِأَنَّهَا خِلَافُ الْمَصْحُفِ وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو^(٥) رَأَيْتُهَا فِي مَصْحُفِ الْإِمَامِ عِثْمَانَ هَذَا لَيْسَ فِيهَا أَلْفٌ، وَهَكَذَا رَأَيْتُ رَفَعَ الْاِثْنَيْنِ فِي ذَلِكَ الْمَصْحُفِ بِإِسْقَاطِ الْأَلْفِ وَإِذَا كَتَبُوا النَّصْبَ وَالْخَفْضَ كَتَبُوهُ بِالْيَاءِ وَلَا يُسْقِطُونَهَا، قُلْتُ وَهَذَا لَا يَنْبَغِي أَنْ يَرُدَّ بِهِ عَلَى أَبِي عَمْرٍو، وَكَمْ جَاءَ فِي الرَّسْمِ أَشْيَاءٌ خَارِجَةٌ عَنِ الْقِيَاسِ^(٦) وَقَدْ نَصَّوْا هُمْ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْقِرَاءَةُ بِهَا فَلَيْكُنْ هَذَا مِنْهَا، أَعْنِي مِمَّا خَرَجَ عَنِ الْقِيَاسِ، فَإِنْ قُلْتُ مَا نَقَلْتَهُ عَنْ أَبِي عَمْرٍو مَشْرُوكِ الْإِلْزَامِ بَيْنَ أَبِي عَمْرٍو وَغَيْرِهِ، فَإِنَّهُمْ كَمَا اعْتَرَضُوا عَلَيْهِ بِزِيَادَةِ الْيَاءِ يَعْتَرِضُ عَلَيْهِمْ بِزِيَادَةِ الْأَلْفِ، فَإِنَّ الْأَلْفَ ثَابِتَةٌ فِي قِرَاءَتِهِمْ سَاقِطَةٌ مِنْ خَطِّ الْمَصْحُفِ فَالْجَوَابُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِ أَبِي عَمْرٍو أَنَّهُ رَأَى سَقَطُونَ الْأَلْفَ مِنْ رَفْعِ الْاِثْنَيْنِ فَإِذَا كَتَبُوا النَّصْبَ وَالْخَفْضَ كَتَبُوهُ بِالْيَاءِ، وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ

- (١) الإتحاف ٣٦٨.
 (٢) البحر ٢٥٥/٦.
 (٣) انظر رأيه في البحر ٢٥٥/٦.
 (٤) هو سعيد البصري روى القراءة عن الشاذلي قرأ عليه الهذلي.
 انظر ترجمته في طبقات القراء ٦٢٠/١.
 (٥) انظر رأيه في البحر ٢٥٥/٦.
 (٦) ومثال ذلك «لَا أَذْبَحُهُ» سورة النمل، آية (٢١).
- «وَلَا أُؤْضَعُوا خِلَالَكُمْ» سورة التوبة، آية (٤٧)، زيدت الألف تنبيهاً على أن المؤخر أشد في الوجود من المقدم عليه لفظاً فالذبح أشد من العذاب، والإيضاح أشد إفساداً من زيادة الحيال، يشير إلى أول آية التوبة «لو خرجوا فيكم ما زادوكم إلا خبالاً».
- انظر تفصيل القول في هذا في البرهان للزركشي ١/٣٨٠-٣٨١.

منهم عائشة رضي الله عنها وأبو عمرو إلى أن هذا مما لحن فيه الكاتب وأقيم بالصواب^(١) يعنون أنه كان من حقه أن يكتبه بالياء فلم يفعل فلم يقرأه الناس إلا بالياء على الصواب، وأما قراءة الباقيين فيها أوجه:

أحدها: أن إن بمعنى^(٢) نعم، وهذان مبتدأ ولساخران خبره وأن ورود إن بمعنى نعم وأشدوا:

٣٣٢٥ - بَكَرَ الْعَوَازِلُ فِي الْمَشِيبِ يَلْمَنِّي وَالْوَمُوهَنَّةُ وَيَقْلَنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَاكَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ إِنَّمَا^(٣)

أي فقلت نعم والهاء للسكت، وقال رجل لابن الزبير لعن الله ناقة حملتني إليك فقال إن وصاحبها أي نعم.

ولعن صاحبها^(٤) وهذا رأي المبرد^(٥) وعلي بن سليمان في آخرين، وهو مردود من وجهين:

أحدهما: عدم ثبوت إن بمعنى نعم، وما أورده يؤول، أمّا البيت فإن الهاء اسمها والخبر محذوف لفهم المعنى، تقديره إنه كذلك وأما قول ابن الزبير فذلك من حذف المعطوف عليه وإبقاء المعطوف، وحذف خبر إن للدلالة عليه تقديره إنها وصاحبها ملعونان، وفيه تكلف لا يخفى.

والثاني: دخول اللام على خبر المبتدأ غير المؤكد بأن المكسورة، لأن مثله لا يقع إلا ضرورة كقوله^(٦):

٣٣٢٦ - أَمَّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرِيَه نِرَضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقْبِه

وقد يجاب عنه بأن لساخران يجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف دخلت عليه هذه اللام تقديره لهما ساحران وقد فعل ذلك الزجاج^(٧) كما سيأتي حكايته عنه.

الثاني: أن اسمها ضمير القصة^(٨) وهو هاء التي قبل دان وليست بهاء التي للتنبية الداخلة على أسماء الإشارة، والتقدير دان لساحران وقد ردوا هذا من وجهين:

أحدهما: من جهة الخط وهو أنه لو كان كذلك لكان ينبغي أن تكتب إنها فيصلوا الضمير بالحرف قبله كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾^(٩) فكاتبهم إياها مفصولة من أن متصلة باسم الإشارة يمنع كونها ضميراً وهو واضح.

الثاني: أنه يؤدي إلى دخول لام الابتداء في الخبر غير المنسوخ، وقد يجاب عنه بما تقدم.

الثالث: أن اسمها ضمير^(١٠) الشأن محذوف والجملة من المبتدأ والخبر بعده في محل رفع خبراً لأن التقدير أنه أي الأمر والشأن، وقد ضعف هذا بوجهين:

أحدهما/ حذف اسم إن وهو غير جائز إلا في شعر بشرط أن لا يباشر إن فعلاً كقوله:

(١) البحر ٦/٢٥٥.

(٢) المرجع السابق.

(٣) تقدم.

(٤) انظر المغني ١/٣٨ والجني الداني ٣٩٩.

(٥) انظر المقتضب ٢/٣٦١.

(٦) لرؤية ديوانه ١٧٠.

الحلّيس - تصغير حلس: كساء رقيق يوضع تحت البردعة

الشّهيرة - الطاعة في السن واستشهد به على زيادة اللام في

خبر المبتدأ.

ينظر البيت في معني اللبيب ١/٢٣٠، ٢٣٣، الممع ١/١٤٠

والنصريح ١/١٧٤.

(٧) الإغفال ص ١٠١١

(٨) البحر ٦/٢٥٥.

(٩) سورة الحج، آية (٤٦).

(١٠) الإملاء ٢/١٢٣.

٣٣٢٧- إِنَّ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيْسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَاذِرًا وَظِبَاءً^(١)

والثاني : دخول اللام في الخبر، وقد أجاب الزجاج بأنها داخلة على مبتدأ محذوف تقديره لهُمَا سَاحِرَانِ^(٢) وهذا قد اسْتَحْسَنَهُ شيخه المبرد^(٣) أعني جوابه بذلك .

الثالث : أن هذان اسمها ولساحران خبرها، وقد رد هذا بأنه كان ينبغي أن يكون هذين بالياء، كقراءة أبي عمرو^(٤) وقد أُجِيبَ عن ذلك بأنه على لغة بني الحرث^(٥) وبني الهجيم^(٦) وبني العنبر^(٧) وزبيد^(٨) وعدوة^(٩) ومراد^(١٠) وختعم^(١١) وحكى هذه اللغة الأئمة الكبار كأبي الخطاب^(١٢) وأبي زيد الأنصاري^(١٣) والكسائي .

قَالَ أَبُو زَيْدٍ : سَمِعْتُ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقْلِبُ كُلَّ يَاءٍ يَنْفَتْحُ مَا قَبْلَهَا أَلْفًا ، يَجْعَلُونَ الْمَثِي كَالْمَقْصُورِ فَيَثْبُونَ أَلْفًا فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ وَيَقْدِرُونَ إِعْرَابَهُ بِالْحَرَكَاتِ ، وَأَنْشَدُوا قَوْلَهُ :

٣٣٢٨- فَاطَّرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوَيْرَى مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا^(١٤)

أي لنابيه، وقوله:

٣٣٢٩- إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَّغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا^(١٥)

أي غايتها . إلى غير ذلك من الشواهد^(١٦)، وقرأ ابن مسعود «أَنَّ هَذَانِ سَاحِرَانِ» بفتح أن وإسقاط اللام على أنها وما في خبرها بدل من النجوى، كذا قاله الزمخشري^(١٧) وتبعه الشيخ^(١٨) ولم ينكره، وفيه نظر لأن الاعتراض بالجملة القولية بين البدل والمبدل منه لا يصح، وأيضاً فإن الجملة القولية مفسرة للنجوى في قراءة العامة وكذا قاله الزمخشري^(١٩) أولاً فكيف يصح أن يجعل أن هذان ساحران بدلاً من النجوى؟

(١) تقدم .

(٢) الإغفال ص ١٠١١ .

(٣) المقتضب ١/٣٦١ .

(٤) النشر ٢/٣٢١ .

(٥) قبيلة ينتسبون إلى الحارث بن كعب ويقال لهم بَلْحَرِثَ -

اللسان ٢/٨٢١، حرث .

(٦) بطنان، الهُجيم بن عمرو بن تميم والهُجيم بن علي بن سور من

الأزد، اللسان ٦/٤٦٢٥، هجم .

(٧) حَيٌّ مِنْ تَمِيمٍ سَمِيَ بِاسْمِ الْعَنْبَرِ بْنِ عَمْرِو بْنِ تَمِيمٍ ، وَيُقَالُ لَهُمْ

بَلْعَنْبَرٍ ، اللسان ٤/٣١٢٠ .

(٨) موضع باليمن . اللسان ٣/١٨٠٤، زيد .

(٩) قبيلة باليمن . اللسان ٤/٢٨٦٠، عذر .

(١٠) قبيلة باليمن سُمِّيَتْ بِاسْمِ مُرَادِ بْنِ مَالِكٍ ، اللسان

٦/٤١٧٣، مراد .

(١١) قبيلة باليمن، سميت باسم خَتْعَمَ بن أنمار من اليمن،

اللسان ٢/١١٠٤، ختع .

(١٢) البحر ٦/٢٥٥ .

(١٣) المرجع السابق .

(١٤) القائل . المتلمس . صمم أي عض ونيب الشجاع - الذكر من

الحيات، محل الشاهد لناباه - حيث أجراه بالألف مع وجود

حرف الجر وذلك كالمقصور وكان من حق الكلام - لنابيه -

ينظر البيت في ابن يعيش ٣/١٢٨ الأشموني ١/٧٩ ومعاني

الفراء ٢/٨٤ جامع البيان ١٦/١٨٠ .

(١٥) من الرجز، قائله رؤية وهو في ديوانه ١٦٨، والخزانة ٧/٤٥٥

وأوضح المسالك ١/٤٦ والشافية ١/١٨٤ والاستشهاد به

كالاستشهاد السابق .

(١٦) ومنه :

تَرْوَدُ مِنَّا بَيْنَ أَدْنَاهُ طَعْنَةً

دَعَتْهُ إِلَى هَابِي التُّرَابِ عَقِيمٌ

(١٧) الكشاف ٢/٥٤٣ .

(١٨) البحر ٦/٢٥٥ .

(١٩) الكشاف ٢/٥٤٣ .

قَالُوا إِنَّ هَذَا نَسْحَرَانِ لَسِحْرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثَلَّى ﴿٦٣﴾ فَأَجْمَعُوا كَيْدَكُمْ ثُمَّ اتَّوَصَفُوا وَقَدْ أَفْلَحَ الْيَوْمَ مَنْ اسْتَعَلَى ﴿٦٤﴾ قَالُوا يَا مُوسَى إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ أَوْلَ مَنْ أَلْقَى ﴿٦٥﴾ قَالَ بَلْ أَلْقُوا فَإِذَا جِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى ﴿٦٦﴾ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى ﴿٦٧﴾ قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى ﴿٦٨﴾

قوله: ﴿بَطْرِيقَتِكُمْ﴾ الباء في بطريقتكم، معدية كالهزمة والمعنى بأهل طريقته وقيل الطريقة عبارة عن السادة فلا حذف.

قوله: ﴿فَأَجْمَعُوا﴾ قرأ أبو عمرو «فاجمعوا» بوصل الألف وفتح الميم^(١) والباقون بقطعها مفتوحة وكسر الميم، وقد تقدم تحقيق ذلك في سورة يونس وما قاله الناس في الفرق بين الثلاثي والرابعي^(٢) و«كَيْدِكُمْ» مفعول به، وقيل هو على إسقاط الخافض أي على كيدكم وليس بشيء قوله: ﴿صَفًّا﴾ يجوز أن يكون حالاً من فاعل «أَتَوْا صَفًّا» أي اتوا مصطفين، أي ذوي صف فهو مصدر في الأصل، وقيل هو مفعول به أي اتوا قومًا صَفًّا، وفيه التسمية بالمصدر، أو هو على حذف المضاف أي ذوي صف، قوله: ﴿وَقَدْ أَفْلَحَ﴾ قال الزمخشري^(٣) اعتراض بمعنى وقد فاز من غلب، قلت يعني بالاعتراض أنه جيء بهذه الجملة أجنبية بين كلامهم ومقولهم لأن من جملة قولهم «قَالُوا يَا مُوسَى إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ . . .» وهذه الجملة أعني قوله: ﴿وَقَدْ أَفْلَحَ﴾ من كلام الله تعالى فهي اعتراض بهذا الاعتبار، وفيه نظر، لأن الظاهر أنها مقولاتهم قالوا ذلك تحريصاً لقولهم على القتال وحينئذ فلا اعتراض.

قوله: ﴿إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ﴾ فيه أوجه:

أحدها: أنه منصوب بإضمار فعل تقدير اختر أحد الأمرين، كذا قدره الزمخشري^(٤) قال الشيخ / وهذا تفسير معنى لا تفسير إعراب، وتفسير الإعراب إما أن تختار الإلقاء^(٥).

والثاني: أنه مرفوع على خبر مبتدأ محذوف تقديره الأمر إما القاوؤك أو القاوؤنا كذا قدره الزمخشري^(٦).

الثالث: أن يكون متبداً وخبره محذوف، تقديره القاوؤك أول، ويدل عليه قوله: «. . . وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَوْلَ مَنْ أَلْقَى» واختار هذا الشيخ^(٧) وقال الحسن فتحسن المقابلة من حيث المعنى، وإن لم تحسن مقابلة من حيث التركيب اللفظي، قال وفي تقدير الزمخشري الأمر القاوؤك لا مقابلة فيه وهذا تقدم نظيره في الأعراف.

تقول أجمعت أمري وجمعت شركائي . قال تعالى: «فَجَمَعَ كَيْدَهُ ثُمَّ أتَى» سورة طه، آية (٦٠) «الذي جمع مالا وعدده» سورة الهمة، آية (٢) أ.هـ.

(٣) الكشاف ٥٤٣/٢.

(٤) الكشاف ٥٤٤/٢.

(٥) البحر ٢٥٨/٦.

(٦) الكشاف ٥٤٤/٢.

(٧) البحر ٢٥٨/٦.

(١) الاتحاف ص ٣٦٨ والكشف ١٠٠/٢ والنشر ٣٢١/٢.

(٢) جاء في شرح شذور الذهب ص ٢٣٨ «أجمع يتعلق بالمعاني دون الدوات تقول:

أجمعت أمري ولا تقول أجمعت

شركائي . .

ومن قرأ «فأجمعوا» بوصل الألف صح العطف على قراءته من غير إضمار لأنه من «جمع» وهو مشترك بين المعاني والدوات

قوله: ﴿فَإِذَا جِبَالُهُمْ﴾

هذه الفاء عاطفة على جملة محذوفة دلّ عليها السياق، والتقدير فألقوا فإذا وإذا هذه التي للمفاجأة وفيه ثلاثة أقوال

تقدمت.

أحدها: أنها باقية على ظرفية الزمان.

الثاني: بأنها ظرف مكان.

الثالث: أنها حرف، قال الزمخشري^(١) والتحقيق فيها أنها الكائنة بمعنى الوقت الطالبة ناصباً لها، وجملة تضاف إليها خصت في بعض المواضع بأن يكون الناصب لها فعلاً مخصوصاً وهو فعل المفاجأة والجملة ابتدائية لا غير، فتقدير قوله: «.. فَإِذَا جِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ» ففاجأ موسى وقت تخيل سعي جبالهم وعِصِيُّهُمْ وهذا تمثيل، والمعنى على مفاجأته جبالهم وعِصِيُّهُمْ مُخِيلَةٌ إِلَيْهِ السَّعْيُ^(٢) قال الشيخ قوله إنها زمانية قَوْلُ مَرْجُوحٍ^(٣) وهو مذهب الرياشي وقوله الطالبة ناصبا صحيح، وقوله وجملة تضاف إليها ليس صحيحاً عند بعض أصحابنا، لأنها إما أن تكون هي خبر المبتدأ وإما أن تكون معمولة لخبر المبتدأ وإذا كان كذلك استحال أن تُضَافَ إلى الجملة، لأنها إما أن تكون بعض الجملة أو معمولة لبعضها فلا يُمكنُ الإضافة، وقوله خُصَّتْ في بعض المواضع الخ قد بينا الناصب لها وقوله والجملة بعدها ابتدائية لا غير، هذا الحصر ليس بصحيح بل جَوَزَ الأَخْفَشُ^(٤) على أن الجملة الفعلية المقترنة بِقَدْ تَقَعُ بَعْدَهَا، نحو خَرَجَتْ فَإِذَا قَدْ ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا وهي على ذلك مسألة الاشتغال نحو خَرَجَتْ فَإِذَا زَيْدٌ قَدْ ضَرَبَهُ عَمْرٌ وَفَرُوعٌ زَيْدٌ وَنَصِبِهِ على الاشتغال، وقوله والمعنى على مفاجأته جِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ مخيلة إليه السعي، فهذا عكس ما قدر بل المعنى على مفاجأة جبالهم وعصيتهم إياه فإذا قلت خَرَجَتْ فَإِذَا السَّبُعُ فالمعنى أنه فَاجَأَنِي السَّبُعُ وَهَجَمَ ظُهُورَهُ^(٥)، انتهى ما ردّ به قوله.

وما رد به عليه غير لازم له، لأنه ردّ عليه بقول بعض النحاة وهو لا يلتزم ذلك القول حتى يرد به عليه لا سيما إذا كان المشهورُ غَيْرُهُ ومقصوره تفسير المعنى، قال أبو البقاء^(٦) ألفاء جواب ما حذف وتقديره فَأَلْقَوْا فَإِذَا، «فَإِذَا» في هذا ظرف مكان العامل فيه «فَأَلْقَوْا» وفي هذا نظر لأن أَلْقَوْا هذا لمقدر لا يطلب جواباً حتى يقول إلغاء جوابه، بل كان ينبغي أن يقول ألفاء عاطفة هذه الجملة الفجائية على جملة أخرى / مقدره، وقوله ظرف مكان هذا مذهب المبرد^(٧) وظاهر قول سيبويه^(٨) أيضاً وإن كان المشهور بقاءها على الزمان وقوله إن العامل فيها فَأَلْقَوْا لا يجوز لأن ألفاء تمنع من ذلك، هذا كلام الشيخ^(٩) ثم قال بعده ولأن إذا هذه إنما هي معمولة لخبر المبتدأ الذي هو جبالهم وعصيتهم إن لم يجعلها هي في مواضع الخبر، لأنه يجوز أن يكون الخبر يخیل ويجوز أن يكون إذا «وَيُخَيَّلُ» في موضع الحال وهذا نظير خرجت فإذا الأسد رابضٌ ورابضاً، فإذا رَفَعَتْ رَابِضاً كانت إذا معمولة له والتقدير فبالحضرة الأسد رابضٌ أو في المكان وإذا نصبت كانت إذا جراً ولذلك يكفي بها وبالمرفوع بعدها كلاماً، نحو خَرَجَتْ فَإِذَا الأسد.

قوله: ﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ﴾ قرأ العامة «يُخَيَّلُ»^(١٠) بضم الياء الأولى وفتح الثانية مبنياً للمفعول «وَأَنَّهَا تَسْعَى» مرفوعٌ

(١) في «ب» قال الشيخ وانظر الكشاف ٥٤٤/٢.

(٢) الكشاف ٥٤٤/٢.

(٣) البحر ٢٥٩/٦.

(٤) انظر رأيه في البحر ٢٥٩/٦.

(٥) المرجع السابق.

(٦) الإملاء ٢٨١/١.

(٧) ينظر رأيه المقتضب ١٧٨/٣.

(٨) الكتاب ٤٤/٢.

(٩) البحر ٢٥٩/٦.

(١٠) النشر ٣٢١/٢.

بالفعل قبله لقيامه مقام الفاعل تقديره يُخَيَّلُ إليه سَعِيهَا، وجَوَّزَ أبو البقاء^(١) فيه وَجْهَيْنِ آخرين .

أحدهما: أَنْ يَكُونَ الْقَائِمَ مُقَامَ الْفَاعِلِ ضَمِيرَ «الْحِبَالِ وَالْعِصِيِّ»، وَإِنَّمَا ذُكِرَ وَلَمْ يَقُلْ تَخَيَّلَ بِالنَّاءِ مِنْ فَوْقِ لِأَنَّ تَأْنِيثَ الْحِبَالِ غَيْرَ حَقِيقِي .

الثاني: أَنْ الْقَائِمَ مَقَامَ الْفَاعِلِ ضَمِيرَ يَعُودُ عَلَى الْمَلْقَى فَلِذَلِكَ ذُكِرَ وَعَلَى الْوَجْهَيْنِ، فِي قَوْلِهِ: ﴿أَنَّهَا تَسْعَى﴾ وَجْهَانِ:

أحدهما: أَنَّهُ بَدَلَ اشْتِمَالِ مِنْ ذَلِكَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَقَرِّ فِي تَخَيَّلِ .

الثاني: أَنَّهُ مُصَدَّرٌ فِي مَوْضِعٍ نَصَبَ عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَقَرِّ أَيْضاً وَالْمَعْنَى تَخَيَّلَ إِلَيْهِ هِيَ ذَاتُ سَعْيِ وَلَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا، وَأَيْضاً فَقَدْ نَصَّوْا عَلَى أَنَّ الْمَصْدَرَ الْمَوْجُودَ لَا يَقَعُ مَوْضِعَ الْحَالِ، لَوْ قُلْتَ جَاءَ زَيْدٌ أَنْ يَرْكُضَ تَرِيدُ رَكُضاً بِمَعْنَى ذَا رَكُضٍ لَمْ يَجُزْ، وَقَرَأَ ابْنُ ذَكْوَانَ «تَخَيَّلُ» بِالنَّاءِ مِنْ فَوْقِ^(٢) وَفِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُه:

أحدها: : أَنْ الْفِعْلَ مُسْنَدَ لَضَمِيرِ الْحِبَالِ وَالْعِصِيِّ أَي تَخَيَّلَ الْحِبَالِ وَالْعِصِيِّ، وَأَنَّهَا تَسْعَى بَدَلَ اشْتِمَالِ مِنْ ذَلِكَ الضَّمِيرِ .

الثاني: كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهَا تَسْعَى حَالِ أَي ذَاتُ سَعْيٍ كَمَا تَقْدِمُ تَقْدِيرَهُ^(٣) قَبْلَ ذَلِكَ .

الثالث: أَنْ الْفِعْلَ مُسْنَدَ لِقَوْلِهِ: «إِنَّهَا تَسْعَى» كَقِرَاءَةِ الْعَامَةِ فِي أَحَدِ الْأَوْجُهِ، وَإِنَّمَا أُنْتُ الْفِعْلَ لِاِكْتِسَابِ الْمَرْفُوعِ بِالتَّأْنِيثِ بِالإِضَافَةِ، إِذِ التَّقْدِيرُ «يُخَيَّلُ إِلَيْهِ سَعِيهَا» فَهُوَ كَقَوْلِهِ^(٤):

٣٣٣٠ - شَرِقَتْ صَدْرُ الْقِنَاةِ مِنَ الدَّمِ

«فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا»^(٥) وَقَرَأَ أَبُو السَّمَّالِ «تَخَيَّلُ»^(٦) بِفَتْحِ النَّاءِ وَالْيَاءِ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ وَالْأَصْلُ تَتَخَيَّلُ فَحُذِفَ إِحْدَى النَّائِيْنَ نَحْوَ ﴿تَنْزَلُ الْمَلَائِكَةُ﴾^(٧) وَإِنَّهَا تَسْعَى بَدَلَ اشْتِمَالِ أَيْضاً مِنْ ذَلِكَ الضَّمِيرِ، وَجَوَّزَ ابْنُ عَطِيَّةَ^(٨) أَنَّهُ مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ وَنَقَلَ ابْنُ جِبْرَةَ الْهَدَلِي قِرَاءَةَ أَبِي السَّمَّالِ تَخَيَّلُ^(٩) بِضَمِّ النَّاءِ مِنْ فَوْقِ وَكَسَرَ الْيَاءَ، فَالْفِعْلُ مُسْنَدٌ لَضَمِيرِ الْحِبَالِ وَأَنَّهَا تَسْعَى مَفْعُولٌ أَي تَخَيَّلَ الْحِبَالِ سَعِيهَا وَنَسَبَ ابْنُ عَطِيَّةَ^(١٠) هَذِهِ الْقِرَاءَةَ لِلْحَسَنِ وَعَيْسَى الثَّقَفِيِّ، وَقَرَأَ أَبُو حَيَوَةَ «نُخَيْلُ»^(١١) بِنُونِ الْعِظْمَةِ «وَإِنَّهَا تَسْعَى» مَفْعُولٌ بِهِ أَيْضاً عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ وَقَرَأَ الْحَسَنُ وَالثَّقَفِيُّ «عُصِيَّهُمْ»^(١٢) بِضَمِّ الْعَيْنِ حَيْثُ وَقَعَ وَهُوَ

ينظر البيت في ديوان الأعشى ١٧٣ والكامل للمبرد ١٤١/٢

والمقتضب ١٩٧/٤ ومعاني الفراء ١٨٧/١ والخصائص

٤١٧/١

(٥) سورة الأنعام، آية (١٦٠).

(٦) الإتحاف ٣٦٩.

(٧) سورة القدر، آية (٤).

(٨) المحرر ص ١٨٨.

(٩) المحتسب ٥٥/٢.

(١٠) المحرر ص ١٨٨.

(١١) البحر ٢٥٩/٦.

(١٢) البحر ٢٥٩/٦.

(١) الإملاء ١٢٣/٢، ١٢٤.

(٢) الكشف ١٠١/٢ والشرف ٣٢١/٢.

(٣) يُخَيَّلُ إِلَيْهِ ذَاتُ سَعْيٍ .

(٤) شطر بيت وصدوره:

وَتَشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدْعَتْهُ

وَالشَّرْقُ. الشُّجَا وَالغُصَّةُ، شَرِقَ الشَّيْءُ شَرْقًا أَي اشْتَدَّتْ

حَمْرَتُهُ، يَفْخَرُ بَأَنَّ هِجَاةَ إِيَّاهُ سَيَجْعَلُهُ بَغْضًا وَيُظْهِرُ ذَلِكَ لِلنَّاسِ

كَمَا يَظْهَرُ لَوْنُ قَنَاةِ الرَّمْحِ إِذَا اشْتَدَّتْ حَمْرَتُهَا مِنَ الدَّمَاءِ فِي

الْقِتَالِ. وَالشَّاهِدُ قَوْلُهُ شَرِقَتْ. فَإِنَّهُ أَنْتَهُ لِاِكْتِسَابِهِ التَّأْنِيثِ

بِالإِضَافَةِ.

الأصل، وإنما كسرت العين اتباعاً للصاد وكسرت الصاد اتباعاً للياء / والأصل عصوو بواوين فأعل كما ترى بقلب الواوين استقلاً لهما فكسرت لتصح التاء وكسرت العين اتباعاً ونقل صاحب اللوامح أن قراءة الحسن «عَصِيَهُمْ»^(١) بضم العين وسكون الصاد وتخفيف الياء مع الرفع وهو أيضاً جمع كالعادة إلا أنه على فُعْل كَحُمُرِ والأول على فُعُول كَفُلُوسٍ، والجملة من يخيل يحتمل أن تكون في محل رفع خبراً لهي على أن إذا الفجائية فضلة، وأن تكون في محل نصب على الحال على أن إذا الفجائية هي الخبر، والضمير في إليه الظاهر عوده على موسى، وقيل يعود على فرعون، ويدل للأول قوله: «فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى»^(٢)

وَأَلْقَى مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفَ مَا صَنَعُوا إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سِحْرٍ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى ﴿٦٩﴾ فَأَلْقَى السَّحْرَةَ سُجَّدًا قَالُوا ءَأَمَتَا رَبِّ هَارُونَ وَمُوسَى ﴿٧٠﴾ قَالَ ءَأَمَنَّا لَهُ قَبْلُ أَنْ ءَأْذَنَ لَكُمْ إِنَّهُ لَكَبِيرِكُمْ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ فَلَا قُطْعَانَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِنْ خَلْفٍ وَلَا أَصْلَابَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ وَلَنَعْلَمَنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى ﴿٧١﴾ قَالُوا لَنْ نُؤْتِرَكَ عَلَى مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي فَطَرْنَا فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴿٧٢﴾ إِنَّا ءَأْمَنَّا بِرَبِّنَا لِنَغْفِرَ لَنَا خَطِيئَاتِنَا وَمَا أَكْرَهْتَنَا عَلَيْهِ مِنَ السِّحْرِ وَاللَّهُ خَيْرٌ وَأَبْقَى ﴿٧٣﴾

قوله: ﴿تَلْقَفَ﴾ قرأ العامة بفتح اللام وتشديد القاف وجزم الفاء على جواب الأمر، وقد تقدم^(٣) أن حصصاً يقرأ تلقف بسكون اللام وتخفيف القاف، وقرأ ابن ذكوان هنا تَلْقَفَ^(٤) بالرفع أما على الحال، وإما على الاستئناف وأنت الفعل في «تَلْقَفَ» حملاً على معنى ما، لأن معناها العصي ولو ذكر ذهاباً إلى لفظها لجاز، ولم يقرأ به، وقال أبو البقاء^(٥) أنه يجوز أن يكون فاعل تلقف ضمير موسى، فعلى هذا يجوز أن يكون «تَلْقَفَ» في قراءة الرفع حالاً من موسى، وفيه بعد قوله: ﴿كَيْدُ سَاحِرٍ﴾ العامة على رفع كيد على أنه خبران و«ما» موصولة وصنعوا صلتها والعائد محذوف والموصول هو الاسم والتقدير أن الذي صنعوه كيد ساحر.

وجوز أن تكون ما مصدرية، فلا حاجة إلى العائد والإعراب بحاله والتقدير «أَنْ صُنِعَهُمْ كَيْدُ سَاحِرٍ»، وقرأ مجاهد وحميد وزيد بن علي «كَيْدٌ»^(٦) بالنصب على أنه مفعول به وما مزيدة مهيئة، وقرأ الأخوان «كَيْدُ سِحْرٍ»^(٧) على المعنى ذوي سحر، أو جعلوا نفس السحر مبالغة، أو تبين للكيد، لأنه يكون سحراً، وغير سحر، كما تميز سائر الأعداد بما يفسره نحو مائة درهم وألف دينار، ومثله عِلْمٌ فِقْهِ، وَعِلْمٌ نَحْوٍ، وقال أبو البقاء^(٨) «كَيْدُ سَاحِرٍ» إضافة المصدر إلى الفاعل «وَكَيْدُ سِحْرٍ»، إضافة الجنس إلى النوع، والباقون «سَاحِرٍ» وأفرد «ساحر» وإن كان المراد به جماعة، قال الزمخشري لأن القصر في هذا الكلام إلى معنى الجنسية لا إلى معنى العدد، فلو جُمِعَ لخيل أن المقصود هو العدد^(٩).

(١) البحر ٢٥٩/٦.

(٢) النشر ٣٢١/٢.

(٣) سورة طه، آية (٦٧).

(٤) الاتحاف ٣٦٩.

(٥) سورة الأعراف، آية (٧٧) وانظر الدر المنثور ٥٤٣/٢.

(٦) الإملاء ١٤٢/٢.

والسبعة ٢٩٠ والكشف ٤٧٣/١.

(٧) الكشاف ٥٤٥/٢.

(٨) النشر ١٠١/٢.

(٩) الإملاء ١٢٤/٢.

قوله : ﴿فَلَا قَطْعَنٌ﴾ .

قد تقدم نحو ذلك ، و«مِنْ خِلَافٍ» حال أي مختلفةٌ ومِنْ لابتداء الغاية وقد تقدم أيضاً تحرير هذا وما قرئ به هناك^(١) .

قوله : ﴿فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ يحتمل أَنْ يَكُونَ حَقِيقَةً ، وفي التفسير أَنَّهُ نَقَرَ جُدُوعَ النَّخْلِ حَتَّى جَوَّفَهَا وَوَضَعَهُمْ فِيهَا فَمَاتُوا جَوْعاً وَعَطْشاً ، وَأَنْ يَكُونَ مَجَازاً ، وله وجهان :
أحدهما : أَنَّهُ وَضَعَ حَرْفًا مَكَانَ آخِرِ وَالْأَصْلُ عَلَى جُدُوعِ النَّخْلِ كَقَوْلِهِ :

٣٣٣١ - بَطَّلَ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرَجِهِ يُخَذَى نِعَالِ السَّبْتِ لَيْسَ بِتَوَامٍ^(٢)

والثاني : فَإِنَّهُ شَبَّهَ تَمَكُّنَهُمْ / بِتَمَكُّنِ مَنْ حَوَاهِ الْجَذَعُ وَاشْتَمَلَ عَلَيْهِ ، وَمَنْ تَعَدَّى صَلْبَ بَنِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

٣٣٣٢ - وَقَدْ صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جِدْعِ نَخْلَةٍ فَلَا عَطِطَتْ شَيْبَانَ إِلَّا بِأَجْدَعًا^(٣)

قوله : ﴿أَيْنَا أَشَدُّ﴾ .

مبتدأ وخبر ، وهذه الجملة سادة المفعولين إِنْ كَانَتْ عَلِمَ عَلَى بَابِهَا ، وَمَسَدٌ وَاحِدٌ إِنْ كَانَتْ عَرَفَانِيَّةً ، وَيَجُوزُ عَلَى جَعْلِهَا عَرَفَانِيَّةً أَنْ تَكُونَ «أَيْنَا» مَوْصُولَةً ، بِمَعْنَى الَّذِي وَبُنِيَتْ لِأَنَّهَا قَدْ أَضْيِفَتْ ، وَحُذِفَ صَدْرُ صَلْتِهَا ، «وَأَشَدُّ» خَبْرٌ مَبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ وَالْجُمْلَةُ مِنْ ذَلِكَ الْمَبْتَدَأُ وَهَذَا الْخَبْرُ صِلَةٌ لِأَيِّ ، وَأَيُّ وَمَا فِي خَبْرِهَا فِي مَحَلِّ نَصْبٍ مَفْعُولًا بِهَا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَالَّذِي فَطَرْنَا﴾ فِيهِ وَجْهَانُ :

أحدهما : أَنَّ الْوَاوَ عَاطِفَةٌ عَطَفَتْ هَذَا الْمَوْصُولَ عَلَى مَا جَاءَنَا ، أَيُّ لَنْ نُؤْثِرَكَ ، عَلَى الَّذِي جَاءَنَا وَلَا عَلَى الَّذِي فَطَرْنَا ، وَإِنَّمَا أُخْرُوا ذَكَرَ الْبَارِي تَعَالَى لِأَنَّهُ ، مِنْ بَابِ التَّرْقِيِ مِنَ الْأَدْنَى إِلَى الْأَعْلَى .

والثاني : أَنَّهَا وَاقِسْمُ وَالْمَوْصُولُ مَقْسَمٌ بِهِ وَجَوَابُ الْقِسْمِ مَحذُوفٌ أَيُّ وَحَقُّ الَّذِي فَطَرْنَا لَا نُؤْثِرَكَ عَلَى الْحَقِّ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ «لَنْ نُؤْثِرَكَ» عِنْدَ مَنْ يُجُوزُ تَقْدِيمَ الْجَوَابِ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ الْقِسْمُ بَلْنَ إِلَّا فِي شَذُودٍ ، مِنَ الْكَلَامِ قَوْلُهُ ﴿مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ يَجُوزُ فِي «مَا» وَجْهَانُ :

أظهرهما : أَنَّهَا مَوْصُولَةٌ بِمَعْنَى الَّذِي ، «وَأَنْتَ قَاضٍ» صَلْتِهَا وَالْعَائِدُ مَحذُوفٌ أَيُّ قَاضِيهِ وَجَازَ حَذْفُهُ وَإِنْ كَانَ مَحْضُوطًا ، لِأَنَّهُ مَنْصُوبٌ الْمَحَلُّ أَيُّ فَاقِضِ الَّذِي أَنْتَ قَاضِيهِ .

والثاني : أَنَّهَا مَصْدَرِيَّةٌ ظَرْفِيَّةٌ وَالتَّقْدِيرُ فَاقِضِ أَمْرَكَ مَدَّهُ مَا أَنْتَ قَاضٍ ذَكَرَ ذَلِكَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٤) ، وَقَدْ مَنَعَ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ أَعْنَى جَعْلِهَا مَصْدَرِيَّةً ، قَالَ لِأَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ لَا تُوصَلُ بِالْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ وَهَذَا الْمَنْعُ لَيْسَ مُجْمَعًا عَلَيْهِ ، بَلْ جَوَزَ ذَلِكَ جَمَاعَةُ

(١) سورة الأعراف ، آية (١٢٤) .

(٢) تقدم .

(٣) قائله سويد بن أبي كاهل ، والعبدي - نسبة إلى عبد قيس .
والأجدع - الأنف المقطوع - والتقدير فلا عطست شيبان إلا بأنف أجدع فحذف الموصوف ودعا عليهم بجذع الأنوف لصلبهم العبدي .

والشاهد في قوله - في جذع - حيث وضع في موضع على : أي على جذع نخلة وانظر البيت في المقتضب ٣١٨/٢ والكامل ٤٨٨ والخصائص ٣١٣/٢ وأمالى ابن الشجري ٢٦٧/٢ وجامع البيان ١٤١/١٦ ومجاز القرآن ٢٤/٢ والبحر ٢٦١/٦
(٤) الإملاء ١٢٤/٢ .

كثيرة وَنَقَلَ ابْنُ مَالِكٍ أَنَّ ذَلِكَ يَكْثُرُ إِذَا دَلَّتْ مَا عَلَى الظرفية (١) وَأَنْشُدَ:

٣٣٣٣ - وَاصِلْ خَلِيلَكَ مَا التَّوَاصُلُ مُمَكِّنٌ فَلَأَنْتَ أَوْ هُوَ عَنْ قَلِيلٍ ذَاهِبٌ (٢)

وقيل: إن كان غير ظرفية وأنشد:

٣٣٣٤ - أَحْلَامُكُمْ لِسَقَامِ الْجَهْلِ شَافِيَةٌ كَمَا دِمَاؤُكُمْ تَشْفِي مِنَ الْكَلْبِ (٣)

قوله: ﴿إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ﴾.

يجوز في ما هذه وجهان:

أحدهما: أن تكون المهیئة لدخول إن على الفعل، والحياة الدنيا ظرف لتقضي ومفعوله محذوف، أي تقضي عرضك وأمرک ويجوز أن تكون الحياة مفعولاً به على الاتساع ويدل لذلك قراءة أبي حيوه «تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ» بينا الفعل للمفعول (٤) ورفع الحياة لقيامها مقام الفاعل وذلك أنه اتسع فيه فقام مقام الفاعل فرفع.

والثاني: أن تكون ما مصدرية هي اسم ان والخبر الظرف والتقدير أن قضاك في هذه الحياة الدنيا يعني أن لك الدنيا فقط، ولنا الآخرة.

وقال أبو البقاء (٥): فَإِنْ كَانَ قَدْ قَرِئَ بِالرَّفْعِ فَهُوَ خَيْرٌ إِنَّ، يعني لو قرئ برفع الحياة لكان خيراً لأن ويكون اسمها/ حينئذ ما وهي موصولة بمعنى الذي وعائدها محذوف تقديره إن الذي تقضيه هذه الحياة لا غيرها.

قوله: ﴿وَمَا أَكْرَهْتَنَا﴾ يجوز في «ما» وجهان:

أحدهما: أنها موصولة بمعنى الذي، وفي محلها احتمالان:

أحدهما: أنها منصوبة المحل نسقاً على خطايانا أي لتظهر لنا أيضاً الذي أكرهتنا.

والثاني: من الاحتمالين أنها مرفوعة المحل على الابتداء، والخبر محذوف تقديره والذي أكرهتنا عليه من السحر محطوط عنا أو لا تؤاخذنا به ونحوه.

والوجه الثاني: أنها نافية، قال أبو البقاء (٦) وفي الكلام تقديم تقديره ليغفر لنا خطايانا من السحر ولم يكرهنا عليه وهذا بعيد عن المعنى، والظاهر هو الأول، ومن السحر يجوز أن يكون حالاً من الهاء في عليه أو من الموصول ويجوز أن تكون «من» لبيان الجنس.

إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ ٧٤ وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ الصَّالِحَاتِ فَأُولَٰئِكَ لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَىٰ ٧٥ جَنَّاتٌ عَدْنٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ جَزَاءُ مَنْ تَزَكَّىٰ ٧٦ وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي فَاصْرَبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَفُ دَرَكًا وَلَا تَحْشَىٰ ٧٧ فَأَنْبَعَهُمْ

(١) الشافية الكافية ١/ ٣٠٦.

(٤) الإنحاف ٣٧٠.

(٥) الإملاء ٢/ ١٢٤.

(٦) المرجع السابق.

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

فِرْعَوْنَ بِحُجُودِهِۦ فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ۗ ٧٨ وَأَضَلَّ فِرْعَوْنَ قَوْمَهُ وَمَا هَدَىٰ ۗ ٧٩ يَبْنِي إِسْرَءِيلَ قَدْ أَنْجَيْنَاكَ مِنْ عَدُوِّكَ ۗ وَوَعَدْنَاكَ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّاءَ وَالسَّلَوىٰ ۗ ٨١ كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي وَمَنْ يَحِلَّ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَىٰ ۗ ٨٢ وَإِنِّي لَعَفَّارٌ لِّمَنْ تَابَ وَءَامِنٌ وَعَمَلٌ صَالِحًا ثُمَّ أَهْتَدَىٰ ۗ ٨٣

وقوله: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ﴾ الهاء ضمير الشأن والجملة الشرطية خبرها «ومُجْرِمًا» حال من فاعل يأت قوله: «لَا يَمُوتُ» يجوز أن يكون حالاً من الهاء في له، وأن يكون حالاً من جهنم، لأن في الجملة ضمير كل منهما، وقوله: «جَنَّتُ» بدل من الدرجات أو بيان، قال أبو البقاء^(١) ولا يجوز أن يكون التقدير هي جنات، لأن خالدين حال، وعلى هذا التقدير لا يكون في الكلام ما يعمل في الثاني، وعلى الأول يكون العامل في الحال الاستقرار أو معنى الإشارة، قوله: «طَرِيقًا» فيه وجهان:

أحدهما: أنه مفعول به وذلك على سبيل المجاز، وهو أن الطريق متسبب عن ضرب البحر، إذ المعنى اضرب البحر لينفلق لهم فيصير طريقاً، فهذا صح نسبة الضرب إلى الطريق وقيل ضرب هنا بمعنى جعل، أي اجعل لهم طريقاً وشرعه فيه.

والثاني: أنه منصوب على الظرف قال أبو البقاء^(٢) التقدير موضع طريق.

فهو مفعول فيه على الظاهر، ونظيره قوله: «أَنْ اِضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ»^(٣) وهو مثل ضَرَبْتُ زَيْدًا وقيل ضرب هنا بمعنى جَعَلَ وَشَرَعَ مثل قوله ضَرَبْتُ له بسهم انتهى.

فقوله على الظاهر أنه لولا التأويل لكان ظرفاً، قوله: ﴿يَبْسًا﴾ صفة لطريقاً وصف به لما يُؤوَلُ إليه لأنه لم يكن يبساً بعد، إنما مرت عليه الصباً فجففته كما يروى في التفسير، وقيل في الأصل مصدر وصف به مبالغة، أو على حذف مضاف، أو جمع يابس كخَادِمٍ وَخَدَمٌ وَصِفَ بِهَا الْوَاحِدُ مِبَالِغَةً كقوله وَمَعًا جِيَاعًا، أي لجماعة جِيعَ وصف به لفرط جوعه وقرأ الحسن «يَبْسًا» بالسكون وهو مصدر أيضاً وقيل المفتوح اسم والساكن مصدر وقرأ أبو حيوة «يَابِسًا» اسم فاعل^(٤).

قوله: ﴿لَا تَخَافُ﴾ العامة على «لا تخاف» مرفوعاً وفيه أوجه:

أحدها: أنه مستأنف فلا محل له من الإعراب.

الثاني: أنه في محل نصب على الحال من فاعل اضرب، أي اضرب ضرب غير خائف.

والثالث: أنه صفة لطريقاً والعائد محذوف، أي لا تخاف فيه، وقرأ حمزة وحده من السبعة «لَا تَخَفُ»^(٥) بالجزم/

وفيه أوجه:

أحدها: أن يكون نهياً مستأنفاً.

(٤) الإتحاف ٣٧٠.

(٥) الكشف ١٠٢/٢.

(١) الإملاء ١٢٥/٢.

(٢) المرجع السابق.

(٣) سورة الشعراء، آية (٦٣).

الثاني: أنه نهى أيضاً في محل نصب على الحال من فاعل اضرب، أو صفة لطريقاً كما تقدم في قراءة العامة إلا أن ذلك يحتاج إلى إضمار قول. أي مقولاً لك أو طريقاً مقولاً فيها لا تخف، كقوله:

٣٣٣٥ - جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّنْبَ قَطْ (١)

الثالث: أنه مجزوم على جواب الأمر أي أن تضرب «طريقاً ييساً لا تخف» قوله: «وَلَا تَخْشَى» لم يُقرأ إلا ثابت الألف وكان من حق من قرأه «لا تخف» جزماً أن يقرأ «لا تخش» يحذفها كذا قال بعضهم، وليس بشيء، لأن القراءة سنة وفيها أوجه:

أحدها: أن تكون حالاً وفيه إشكال وهو أن المضارع المنفي بلا كالمثبت في عدم مباشرة الواو له وتأويله على حذف مبتدأ أي وأنت لا تخشى كقوله: نَجُوتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكاً^(٢)

والثاني: أنه مستأنف أخبره تعالى أنه لا يحصل له خوف.

والثالث: أنه مجزوم بحرف الحركة تقديراً كقوله:

٣٣٣٦ - إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِقِ وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلِقِ^(٣)

وقوله:

٣٣٣٧ - كَانَ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسَيْراً يَمَانِيّاً^(٤)

ومنه فلا تنسى في أحد القولين، إجراء لحرف العلة مُجرى الحرف الصحيح، وقد تقدم لك من هذا جملة صحيحة في سورة يوسف عند قوله: ﴿مَنْ يَتَّقِ﴾^(٥).

الرابع: أنه مجزوم أيضاً بحذف العلة وهذه الألف ليست تلك أعني لام الكلمة إنما هي ألف إشباع أتى بها موافقة للفواصل ورؤوس الأي فهي كالألف في قوله «الرُّسُولَا^(٦)»، والسَّيِّلَا^(٧)، وَالظُّنُونَا^(٨) وهذه الأوجه إنما نحتاج إليها في قراءة جزم «لا تخف»، وأما من قرأه، مرفوعاً فهذا معطوف عليه وقرأ أبو حية «دَرَكَا^(٩)» بسكون الراء، والدَّرَكُ والدَّرَكُ اسمان من الإدراك أي لا يُدركك فرعونُ وجنوده، وقد تقدّم الكلام عليهما في سورة النساء وأن الكوفيين قرأوه بالسكون كأبي حيوه هنا.

قوله: ﴿بِجُنُودِهِ﴾.

فيه أوجه:

أحدها: أن تكون الباء للحال، وذلك على أن اتبع متعد لاثنين حذف ثانيهما والتقدير فأتبعهم فرعون عقابه وقدّره الشيخ^(١٠) رؤساءه وحشمه والأول أحسن.

(٦) سورة الأحزاب، آية (٦٦).

(٧) سورة الأحزاب، آية (٦٧).

(٨) سورة الأحزاب، آية (١٠).

(٩) البحر ٦/٢٦٤.

(١٠) البحر ٦/٢٦٤.

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

(٤) تقدم.

(٥) سورة يوسف، آية (٩٠).

والثاني: أن الباء زائدة في المفعول الثاني، والتقدير «فَاتَّبَعَهُمْ فرعون وجنوده» فهو كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ﴾^(١) لَا يَقْرَأَنَّ بالسُّورِ^(٢)، واتبع قد جاء متعدياً لاثنيين مصرح بهما قال: ﴿وَاتَّبَعْنَاهُمْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً﴾^(٣).

والثالث: أنها معدية على أن اتبع قد يتعدى لواحد بمعنى تَبِعَ ويجوز على هذا الوجه أن تكون الباء للحال أيضاً بل هو الأظهر وقرأ أبو عمرو في رواية الحسن «فَاتَّبَعَهُمْ»^(٤) بالتشديد وكذلك قراءة الحسن في جميع القرآن إلا في قوله: ﴿فَاتَّبَعَهُ شِهَابٌ ثَاقِبٌ﴾^(٥) قوله: ﴿مَا غَشِيَهُمْ﴾ فاعل غَشِيَهُمْ وهذا من باب الاختصار وجوامع الكلم إلى ما يقل لفظها ويكثر معناها أي فغَشِيَهُمْ ما لا يَعْلَمُ كُنْهَهُ إلا الله تعالى. وقرأ الأعمش «فَغَشَّاهُمْ»^(٦) مضاعفاً وفي الفاعل حينئذ ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه ما غَشَّاهُمْ، كالقراءة قبله أي غطاهم من اليمِّ ما غَطَّاهُمْ.

والثاني: هو ضمير الباري تعالى أي فغَشَّاهُمْ اللَّهُ.

والثالث: هو ضمير فرعون لأنه السبب في هلاكهم وعلى هذين الوجهين فَمَا غَشَّاهُمْ في محل نصب مفعولاً ثانياً.

قوله: ﴿قَدْ أَنْجَيْنَاكُمْ﴾ قرأ الأخوان «قَدْ أَنْجَيْتِكُمْ» و«وَوَاعَدْتِكُمْ» و«وَرَزَقْتِكُمْ» بقاء المتكلم^(٧) والباقيون «أَنْجَيْنَاكُمْ» و«وَوَاعَدْنَاكُمْ» و«وَرَزَقْنَاكُمْ» بنون العظمة^(٨) واتفقوا على «وَنَزَلْنَا» وتقدم خلاف أبي عمرو في «وَعَدْنَاهُ» في البقرة وقرأ حميد «نَجَّيْنَاكُمْ» بالتشديد وقرئ «الأيمن»، بالجر قال الزمخشري خَفِضَ على الجوار كقولهم حُجِرُضِبَّ حَرْبٍ، وجعله الشيخ^(٩) شاذاً ضعيفاً وخرجه على أنه نعت للطور قال وُصِفَ بذلك لما فيه من اليمن أولكونه على يمين من يستقبل الجبل وجانب المفعول ثان على حذف مضاف أي إتيان جانب ولا يجوز أن يكون المفعول الثاني مَحْدُوفاً، وجانب ظرف للوعد والتقدير وَوَاعَدْنَاكُمْ التورية في هذا المكان، لأنه ظرف مكان مختص لا يصل إليه الفعل بنفسه، ولو قيل إنه توسع في هذا الظرف فجعل مفعولاً به أي جعل نفس الموعود نحو سِيرَ عَلَيْهِ فَرَسَخَانٌ وَبَرِيدَانِ.

قوله: «فَيَحِلُّ» قرأ العامة «فَيَحِلُّ» بكسر الحاء واللام. من «يَحِلُّ» والكسائي في آخرين بضمهما^(١٠) وافق العامة في الحاء الكسائي في اللام، فقراءة العامة من حَلَّ عَلَيْهِ كَذَا أي وجب من حَلَّ الدَّيْنُ أي وجب قضاؤه ومنه قوله: ﴿حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾^(١١) ومنه أيضاً «وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُقِيمٌ»^(١٢) وقرأه الكسائي من حَلَّ يَحِلُّ أي نَزَلَ، ومنه «أَوْ تَحُلُّ قَرِيباً مِنْ دَارِهِمْ»^(١٣)، والمشهور أن فاعل يحل في القراءتين هو «غَضَبِي»، وقال صاحب اللوامح أنه مفعول به وأن الفاعل ترك لشهرته، والتقدير فَيَحِلُّ عَلَيْكُمْ طُغْيَانُكُمْ غَضَبِي ودل على ذلك «وَلَا تَطْغَوْا»، ولا يجوز أن يُسند إلى غضبي فيصير في موضع رفع بفعله، ثم قال وقد يحذف المفعول للدليل عليه وهو العذاب ونحوه^(١٤) قلت فعنده أن حَلَّ متعد بنفسه لأنه من الإحلال كما صرح هو به، وإذا كان من الإحلال تعدى لواحد، وذلك المتعدي إليه إمَّا غَضَبِي على أن

(٨) النشر ٢/٣٢٢.

(٩) البحر ٦/٢٦٥.

(١٠) الكشف ٢/١٠٤.

(١١) سورة البقرة، آية (١٩٦).

(١٢) سورة هود، آية (٣٩).

(١٣) سورة الرعد، آية (٣١).

(١٤) البحر ٦/٢٦٥.

(١) سورة البقرة: آية ١٩٥.

(٢) تقدم.

(٣) سورة القصص، آية (٤٢).

(٤) البحر ٦/٢٦٤.

(٥) سورة الصافات، آية (١٠).

(٦) الاتحاف ٣٧١.

(٧) الكشف ٢/١٠٣.

الفاعل ضمير عائد على الطغيان . . كما قدره ، وإمّا محذوف والفاعل غضبي ، وفي عبارته قلق وقرأ طلحة «لَا يَحِلُّنَّ» (١) بلا الناهية وكسر الحاء وفتح اللام من يحلن ، ونون التوكيد المشددة أي لا تتعرضوا للطغيان فيحق عليكم غضبي ، وهو من باب لا أرينك ها هنا (٢) وقرأ زيد بن علي «وَلَا تَطْغَوْا» (٣) بضم الغين من طغا يطغو كغزا يغزو وقوله : «فَيَحِلُّ» يجوز أن يكون مجزوماً عطفاً على «لَا تَطْغَوْا» كذا قال أبو (٤) البقاء ، وفيه نظر إذ المعنى ليس على نهى الغضب أن يحل بهم .
والثاني : أنه منصوب بإضمار أن في جواب وهو واضح .

﴿ وَمَا أَعْجَلَكَ عَنْ قَوْمِكَ يَمُوسَى ﴾ ٨٣ قَالَ هُمْ أَوْلَاءٌ عَلَيَّ أَثْرَى وَعَجَلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَى ٨٤ قَالَ فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِنْ بَعْدِكَ وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ ٨٥ فَرَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا قَالَ يَقَوْمِ أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعَدًّا حَسَنًا أَفَطَالَ عَلَيْكُمْ الْعَهْدُ أَمْ أَرَدْتُمْ أَنْ يَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبٌ مِنْ رَبِّكُمْ فَأَخْلَفْتُمْ مَوْعِدِي ٨٦ قَالُوا مَا أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلِكِنَا وَلَكِنَّا حُمَلْنَا أَوْزَارًا مِنْ زِينَةِ الْقَوْمِ فَقَدْ فَتَنَّا فَكَذَلِكَ أَلْقَى السَّامِرِيُّ ٨٧ فَأَخْرَجَ لَهُمْ عَجَلًا جَسَدًا لَهُ خُورٌ فَقَالُوا هَذَا إِلَهُكُمْ وَإِلَهُ مُوسَى فَنَسِيَ ٨٨ أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُرْجَعُونَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ صَرًّا وَلَا تَفْعًا ٨٩ وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَارُونُ مِنْ قَبْلُ يَقَوْمِ إِنَّمَا فُتِنْتُمْ بِهِ وَإِنَّ رَبَّكُمُ الرَّحْمَنُ فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرِي ٩٠ قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ٩١ قَالَ يَهْدُرُونَ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا ٩٢ أَلَا تَتَّبِعُنَّ أَفْعَصَيْتَ أَمْرِي ٩٣

قوله : ﴿ وَمَا أَعْجَلَكَ ﴾

مبتدأ وخبر / «وما» استفهامية عن سبب التقدم على قومه قال الزمخشري (٥) فَإِنْ قُلْتَ وَمَا أَعْجَلَكَ سؤَالٌ عَنِ سَبَبِ الْعَجَلَةِ فَكَانَ الَّذِي يَنْطَبِقُ عَلَيْهِ مِنَ الْجَوَابِ أَنْ يُقَالَ طَلَبُ زِيَادَةِ رِضَاكَ وَالشُّوقُ إِلَى كَلَامِكَ وَتَنْجِيزُ مَوْعِدِكَ ، وَقَوْلُهُ : «هُمُ أَوْلَاءٌ عَلَيَّ أَثْرَى» كَمَا تَرَى غَيْرَكَ مَنْطَبِقٌ عَلَيْهِ قَلْتَ قَدْ تَضَمَّنَ مَا وَاجَهَهُ بِهِ رَبُّ الْعِزَّةِ شَيْئِينَ : أَحَدُهُمَا : إِنْكَارُ الْعَجَلَةِ فِي نَفْسِهَا .

والثاني : السؤَالُ عَنِ سَبَبِ الْمُسْتَنْكَرِ وَالْحَامِلِ عَلَيْهِ ، فَكَانَ أَهْمُ الْأَمْرَيْنِ إِلَى مُوسَى بَسْطُ الْعِذْرِ وَتَمْهِيدُ الْعِلَّةِ فِي نَفْسِ مَا أَنْكَرَ عَلَيْهِ فَاعْتَلَّ بِأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ شَيْءً إِلَّا تَقَدَّمَ يَسِيرٌ مِثْلَهُ لَا يَعْتَدُ بِهِ فِي الْعَادَةِ وَلَا يَحْتَفِلُ بِهِ ، وَلَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَ مَنْ سَبَقْتَهُ إِلَّا مَسَافَةٌ قَرِيبَةٌ يَتَعَلَّقُ مِثْلُهَا الْوَفْدُ رَأْسُهُمْ وَمَقْدَمَتُهُمْ ثُمَّ عَقِبَهُ بِجَوَابِ السُّؤَالِ عَنِ السَّبَبِ فَقَالَ : ﴿ وَعَجَلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَى ﴾ .

(٤) الإملاء ٢/١٢٥ .
(٥) الكشاف ٢/٤٨٥ ، ٥٤٩ .

(١) المرجع السابق .
(٢) قد مضى تفسير ذلك ص ١٩ .
(٣) البحر ٦/٢٦٥ .

قوله : ﴿ هُمْ أَوْلَاءِ عَلَىٰ أَثَرِي ﴾ كقوله : ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ ﴾ .

«وعلى أثري» يجوز أن يكون خبراً ثانياً، وأن يكون حالاً، وقرأ الجمهور «أولاء» بهمزة مكسورة والحسن وابن معاذ بياء (مكسورة^(١)) أبدل الهمزة ياء خفيفة وابن وثاب «أولاً» بالقصر^(٢) دون همزة، وقرأت طائفة «أولاي» بياء^(٣) مفتوحة وهي قريبة من الغلط والجمهور «على أثري» فتح الهمزة والتاء وأبو عمرو في رواية عن الوارث وزيد بن «على إثري»^(٤) بكسر الهمزة وسكون التاء وعيسى بضمهما وسكون التاء وحكاها الكسائي لغة .

قوله : ﴿ وَأَضْلَهُمْ ﴾ .

العامية على أنه فعل ماضٍ مسند إلى السامري وقرأ أبو معاذ في آخرين «أضلهم»^(٥) مرفوعاً بالابتداء وهو أفعل تفضيل والسامري خبره، قوله : ﴿ غَضَبَانَ أَسْفَاً ﴾ حالان وقد تقدم تحقيق ذلك في سورة الأعراف .

قوله : ﴿ وَعَدَاً حَسَنًا ﴾ يجوز أن يكون مصدرًا مؤكدًا والمفعول الثاني محذوف تقديره يعدكم بالكتاب وبالهداية، أو تقول المفعول الثاني لنعم ويجوز أن يكون الوعد بمعنى الوعود فيكون هو المفعول الثاني .

قوله : ﴿ مَوْعِدِي ﴾ مصدر، ويجوز أن يكون مضافاً لفاعله بمعنى أوجدتموني أخلفتكم وما وعدتكم، ويجوز أن يكون مضافاً لمفعوله بمعنى أنهم وعدوه أن يتمسكوا بدينه وسنته .

قوله : ﴿ بِمَلِكِنَا ﴾ قرأ الأخوان بضم الميم و نافع وعاصم بفتحها، والباقون بكسرها فقليل لغات بمعنى واحد كالنقص والنقص فهي مصادر ومعناها القدرة والتسلط، و فرق الفارسي وغيره بينهما^(٦) فقال المضموم معناه لم يكن ملك فيخلف موعدك بسلطانه وإنما فعلناه بنظر واجتهاد فالمعنى على أن ليس لهم ملك، كقول ذي الرمة :

٣٣٣٩ - لَا تُشْتَكِي سَقَطَةً مِنْهَا وَقَدْ رَقَصَتْ بِهَا الْمَفَاوِزُ حَتَّى ظَهَرُهَا حَدْبٌ^(٧)

أي لا تقع منها سقطت فتشتكى، وفتح الميم من ملك أمره والمعنى ما فعلناه بأننا ملكنا الصواب بل غلبتنا أنفسنا، وكسر الميم كثير فيما تحوزه اليد وتحويه ولكنه يستعمل في الأمور التي يبرمها الإنسان / ومعناها كمعنى التي قبلها، والمصدر في هذين الوجهين مضاعف لفاعله والمفعول محذوف، أي بملكنا الصواب .

قوله : ﴿ حُمَّلْنَا ﴾ قرأ نافع وابن كثير وابن عامر وحفص بضم الحاء وكسر والميم مشددة، وأبو جعفر كذلك إلا أنه خفف الميم^(٨) . والباقون بفتحهما خفيفة الميم، فالقراءة الأولى والثانية نسبوا فيها الفعل إلى غيرهم وفي الثالثة نسبه

- (١) البحر ٦/٢٦٧ .
 (٢) ما بين المعوقين سقط من «ب» .
 (٣) البحر ٦/٢٦٧ .
 (٤) النشر ٢/٣٢١ .
 (٥) البحر ٦/٢٦٧ .
 (٦) البحر ٦/٢٦٨ .
 (٧) قائله ذو الرمة - سقطت - أي لا يقال فيها ما يكره، والسقطت العثرة والذلة رقصت بها المفاوز - أي ارتفعت وانخفضت
- والمفاوز جمع مفازة - سميت بذلك لأنها مهلكة من فوز أي هلك وقيل سميت تفاولاً من الفوز - النجاة - والحذب - خروج الظهر ودخول البطن والشاهد في قوله : «لا تشتكى» أي لا تقع منها سقطت فتشتكى .
 ينظر البيت في ديوان الشاعر ٤٤/١ ، والجمهرة ١٧٩ ، والبحر ٢٨٦/٦ .
 (٨) الحجة ٤٦٢ .

إلى أنفسهم، و«أوزاراً» مفعول ثان على غير القراءة الثالثة: و«مَنْ زِينَةَ» يجوز أن يكون متعلقاً بـ«حُمَلْنَا» وأن يكون متعلقاً بمحذوف على أنه صفة لأوزار، وقوله: «وكذلك» نعت^(١) لمصدر أو حال من ضمير عند سيبويه، أي الفاء مثل إلقائنا ألقى السامري.

قوله: ﴿أَلَا يَرْجِعُ﴾ العامة على رفع يَرْجِعُ لأنها المخففة من الثقيلة، وبدل على ذلك وقوع أصلها وهو المشددة في قوله العامة على رفع يَرْجِعُ لأنها المخففة من الثقيلة، وبدل على ذلك وقوع أصلها وهو المشددة في قوله: ﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ﴾^(٢).

وقرأ أبو حيوة والشافعي^(٣): وإبان بنصبه، جعلوها الناصبة والرؤية على الأولى يقينية وعلى الثانية بصرية وقد تقدم تحقيق هذين القولين في سورة المائدة والسامري منسوب لقبيلة يقال لها شامرة^(٤)، وقرأ الأعمش «فَنَسَى»^(٥) بسكون السين وهو لغة فصيحة، والضمير في نسي يجوز أن يعود على السامري وعلى هذا فهو من كلام الله تعالى، ويجوز أن يعود على موسى عليه السلام.

وَعَلَى هَذَا فَهُوَ مِنْ كَلَامِ السَّامِرِيِّ أَي نَسِيَ اللَّهُ، والقولان منقولان لأهل التفسير^(٦).

وقرأ العامة «إِنَّمَا فُتِنْتُمْ» و«إِنَّ رَبَّكُمْ الرَّحْمَنُ» بالكسر فيهما لأنها بمعنى القول لا بمعنى الظن، وقرأت فرقة بفتحها^(٧)، وخرجت على لغة سُلَيْمِ^(٨) وهو أنهم يفتحون أن بعد القول مطلقاً^(٩)، وقرأ أبو عمرو في رواية الحسن وعيسى بن عمر بفتح «أَنَّ رَبَّكُمْ»^(١٠) فقط، وخرجت على وجهين أحدهما: أنها وما بعدها بتأويل مصدر في محل رفع خبر المبتدأ محذوف، تقديره والأمر إنَّ رَبَّكُمْ الرَّحْمَنُ فهو من عطف الجمل لا من عطف المفردات والثاني: أنها مجرورة بحرف مقدر أي لأنَّ رَبَّكُمْ الرَّحْمَنُ فاتبعوني وقد تقدم^(١١) القول في نظير ذلك بالنسبة إلى هذه الفاء، وإذ منصوب بمنعك أي أي شيء مَنَعَكَ وَقَدْ ضَلَّاهُمْ «ولا» فيها قولان أحدهما: أنها مزيدة، أي ما مَنَعَكَ مِنْ أَنْ تَتَّبِعَنِي، والثاني: أنها دَخَلَتْ حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى، إذ المعنى ما حَمَلَكَ عَلَى أَنْ لَا تَتَّبِعَنِي وما دعاك إلى أَنْ لَا تَتَّبِعَنِي، ذكره علي بن عيسى^(١٢)، وقد تقدم تحقيق هذين القولين بحمد الله في أول الأعراف^(١٣).

قَالَ يَبْنُوهُمْ لَا تَأْخُذْ بِحِجَّتِي وَلَا بِرَأْسِي إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي^(١٤)

- (١) روح المعاني ١٦/٢٤٧ والإملاء ٢/١٢٦ والبحر ٦/٢٦٩.
 (٢) سورة الأعراف، آية (١٤٨).
 (٣) البحر ٦/٢٦٩.
 (٤) وفي اللسان ٣/٢٠٩٢ سمر، والسامرة قبيلة من قبائل بني إسرائيل قوم من اليهود يخالفونهم في بعض دينهم، إليهم نسب السامري الذي عبد العجل الذي سمع له حوار.
 (٥) المحاسب ٢/٥٩.
 (٦) البحر ٦/٢٦٩.
 (٧) البحر ٦/٢٧٢.
 (٨) قبيلة سُمِّيَتْ بِاسْمِ سُلَيْمِ بْنِ مَنصُورٍ، اللسان - سلم.
 (٩) وغيرهم يشترط شروطاً، وهي كونه مضارعاً، وإسناده للمخاطب وكونه حالاً. انظر المسألة في أوضح المسالك ٧١/٧٤ - ٧٤.
 (١٠) البحر ٦/٢٦٢.
 (١١) انظر قوله تعالى: «فإذا جابههم...» سورة طه، آية (٦٦)، وفي روح المعاني ١٦/٢٥٠ لترتيب ما بعدها على ما قبلها من مضمون الجملتين أي إذا كان الأمر كذلك فاتبعوني وأطيعوا أمري في الثبات على الدين.
 (١٢) البحر ٦/٢٧٣.
 (١٣) سورة الأعراف، آية (١٢).
 (١٤) ٢٠٨٤/٣.

قَالَ فَمَا خَطْبُكَ يُسْمِرِي ۖ قَالَ بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا بِهِ، فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ فَنَبَذْتُهَا وَكَذَلِكَ سَوَّلَتْ لِي نَفْسِي ۖ قَالَ فَاذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسٌ وَإِنَّ لَكَ مَوْعِدًا لَّنْ يُخْلَفَهُ ۗ وَانظُرْ إِلَى إِلْهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا لَّنُحَرِّقَنَّهُ ثُمَّ لَنَنْسِفَنَّهُ فِي الْيَمِّ نَسْفًا ۖ

وتقدم الكلام والقراءة في «يا ابن أم» والجمهور على كسر انذام من اللحية وهي الفصحى وفيها الفتح (١) وبه قرأ عيسى بن سليمان الحجازي والفتح لغة الحجاز ويجمع على لحي (٢) كثير (٣) ونقل فيها الضم كما قالوا صور بالكسر وحقها الضم والباء في بلحيتي ليست زائدة، إما لأن المعنى لا يكن منك أخذوا إما لأن المفعول محذوف أي لا تأخذني ومن زعم زيادتها كهي في «ولا تلقوا بأيديكم» قد تعسف.

قوله: ﴿وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي﴾.

هذه الجملة محلها النصب نسقتها على «فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَائِيلَ» أي أن تقول، فرقت بينهم وأن تقول لم تَرْقُبْ قَوْلِي أي لم تتأن وقرأ أبو جعفر «ترقب قولي» بضم حرف المضارعة من أرقب (٤) قوله: ﴿فَمَا خَطْبُكَ﴾ مبتدأ وخبر والخطب تقدم الكلام عليه في سورة يوسف (٥) وقال ابن عطية هنا أنه يقتضي انتهاراً كأنه قال ما نحسك وما شوأمك ورد عليه الشيخ (٦) بقوله تعالى: ﴿فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ﴾ (٧).

قوله: ﴿بَصُرْتُ﴾.

يقال بَصَرَ بالشيء أي علمه وأبصره أي نظر إليه كذا قال الزجاج (٨). وقال غيره بصر بالشيء وأبصره بمعنى علمه والعامه ضم الصاد في الماضي ومضارعه وقرأ الأعشى وأبو السمال «بصرت» بالكسر فَبَصُرُوا بالفتح (٩) وهي لغة، وعمرو بن عبيد البناء للمفعول في الفعلين (١٠) أي أُعْلِمْتُ بما لم يُعْلَمُوا به وقرأ الأخوان «تَبَصَّرُوا» (١١)، خطاباً لموسى وقومه أو تعظيماً له كقوله: ﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ (١٢) وقوله: «حَرَمْتُ النِّسَاءَ سِوَاكُمْ» (١٣).

(١) البحر ٢٧٣/٦.

(٢) في اللسان ٤٠١٦/٥ - لحا - اللحي، منبت اللحية من الإنسان وغيره والجمع على لحي ولحي، بالكسر والضم.

(٣) الترب، قيل ترَب الرجل الذي ولد معه وأكثر ما يكون ذلك في المؤنث قال تعالى: «عُرْبًا أُرَابًا».

(٤) البحر ٢٧٣/٦.

(٥) «قَالَ مَا خَطْبُكُمْ...» سورة يوسف، آية (٥١).

(٦) أورده ابن عطية في البحر ٢٧٣/٦.

(٧) سورة الحجر، آية (٥٧).

(٨) معاني الزجاج ٧/٣ (خ).

(٩) البحر ٢٧٣/٦.

(١٠) يريد «بصرت» بما لم تبصروا مبنياً للمفعول فيها» البحر

٢٧٣/٦.

(١١) حجة القراءات ٤٦٢.

(١٢) سورة الطلاق، آية (١).

(١٣) قائله العرجي والشاهد في قوله - سِوَاكُمْ - فإنه خطاب

للمفرد وإنما نزل منزلة الجمع تعظيماً له وكان الظاهر أن يقول

سِوَاكَ. ينظر البيت في ديوانه ١٠٩ واللسان ٢٤٩/١ برد

وشواهد الكشاف ٣٤، والبحر ٤٢١/٦ وغريب ابن قتيبة

٥٠٩.

والباقون بالغيبة عن قومه^(١). والعامية على فتح القاف من «قَبْضَة» وهي المرة من قَبَضَ قال الزمخشري^(٢) وأما القَبْضَة فالمرة من القبض وأطلقها على المقبوض من تسمية المفعول بالمصدر - قلت والنحاة يقولون إن المصدر الواقع كذلك لا يؤنث بالتاء تقول هَذِهِ حُلَّةٌ نَسَجَ اليمين ولا^(٣) تقول نَسَجَةُ اليمين ويعترضون بهذه - ثم يجيبون بأن الممنوع إنما هو التاء الدالة على التجديد^(٤) لا على مجرد التأنيث وهذه التاء دالة على مجرد التأنيث وكذلك قوله: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ﴾^(٥) وقرأ الحسن^(٦) «قَبْضَةً» بضم القاف وهي كالعُرْفَة والمُضْغَة في معنى المغروف والمقبوض وروي عنه «قَبْضَةً» بالصاد^(٧). المهملة والقبض بالمعجمة بجميع الكف والمهملة بأطراف الأصابع وله نظائر كَالْخَضْمِ وهو الأكل بجميع الفم والقَضْمُ بمقدمه والقَضْمُ^(٨) بانفصال والقَضْمُ بالفاء باتصال وقد تقدم شيء من ذلك في البقرة وأدغم ابن محيصة الضاد المعجمة في تاء المتكلم مع إبقائه الإطباق كما تقدم في «بَسَطْتُ»^(٩) وأدغم الأخوان وأبو عمرو والذال في التاء من «قَبَّذْتُهَا»^(١٠).

قوله: ﴿لَا مَسَاسَ﴾.

قرأ العامة بكسر الميم وفتح السين وهو مصدر لفاعل كَالْقِتَالِ مِنْ قَاتَلَ فهو يقتضي المشاركة وفي التفسير لا يَمَسُّنِي وَلَا أَمْسُكَ وَإِنَّ مَنْ مَسَّهُ أَصَابَتْهُ الْحُمَى، وقرأ الحسن وأبو حيوة وابن أبي عبلة وقعب بفتح الميم وكسر السين^(١١)، قلت هكذا عبر الشيخ^(١٢)، وتبع فيه أبا البقاء^(١٣)، ومتى أخذنا بظاهر هذه العبارة لزم أن تقرأ «مَسَّسَ» بقلب الألف ياء لانكسار ما قبلها ولكن لم يروا ذلك، فينبغي أن يكونوا أرادوا بالكسر الإمالة ويدل على ما قلته ما قاله الزمخشري^(١٤) وقرئ «لَا مَسَاسَ»^(١٥) بوزن فَجَارٍ، ونحو قولهم في الظباء.

إِنَّ وَرَدَّتِ الْمَاءُ فَلَا عَبَابَ^(١٦)؛ وَإِنْ فَقَدْتَهُ فَلَا أَبَابَ، وهي أعلامٌ لِلْمَسَّةِ وَالْعَبَّةُ وهي المرة من الأب وهو الطلب^(١٧)؛ فهذا تصريح منه ببقاء الألف على حالها ويدل/ أيضاً قول صاحب اللوامح^(١٨) هو على صورة نَزَالٍ وَنَظَارٍ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ بِمَعْنَى أَنْزَلَ وَانظَرَ فهذا أيضاً تصريح بإقرار الألف على حالها، ثم قال صاحب اللوامح فهذه الأسماء التي بهذه الصيغة معارف ولا تدخل عليها لا النافية التي تنصب النكرات، نحو لَمْ يَمَلْ لَكَ لَكِنَّهُ فِيهِ نَفْيُ الْفِعْلِ فَتَقْدِيرُهُ لَا يَكُونُ مِنْكَ مَسَاسٌ وَمَعْنَاهُ النَّهْيُ أَي لَا تَمَسُّنِي^(١٩) وقال ابن عطية^(٢٠) لا مساس هو معدول عن المصدر^(٢١) ومن هذا قول الشاعر:

(١٣) الإملاء ٢/ ١٢٦.

(١٤) الكشاف ٢/ ٥٥١.

(١٥) البحر ٦/ ٢٧٥.

(١٦) العب: شرب الماء من غير مصّ وقولهم لا عباب، أي لا تعب

في الماء والمعنى أن الظباء إن وجدت الماء لم تعب وإن لم تجده لم تأنب له يعني لم تنهيا لطلبه ولا لشربه. اللسان ٤/ ٢٧٧٢

عب

(١٧) البحر ٦/ ٢٧٥.

(١٨) انظر رأيه في البحر ٦/ ٢٧٥.

(١٩) المحرر الوجيز ص ٢٠٣.

(٢٠) مجاز القرآن ٢/ ٢٧.

(٢١) قال صاحب اللسان ٥/ ٤٢٠١ مس «قَرِيءٌ» لا مَسَاسَ بفتح

(١) الالتفات ٣٧٢.

(٢) الكشاف ٢/ ٥٥١.

(٣) في «ب» فلا.

(٤) في «ب» التجديد.

(٥) سورة الزمر، آية (٦٧).

(٦) المحتسب ٢/ ٥٥.

(٧) الالتفات ٣٧٢.

(٨) في «ب» والقضم قطع: انفصال.

(٩) سورة المائدة، آية (٢٨). وانظر الالتفات ٢/ ٢٥٦.

(١٠) النشر ٢/ ١٦.

(١١) البحر ٦/ ٢٧٥.

(١٢) المرجع السابق.

٣٣٤٠ - تَمِيمٌ كَرِهَ السَّامِرِيَّ وَقَوْلُهُ أَلَا لَا يُرِيدُ السَّامِرِيُّ مَسَاسٌ (١)

فكلام الزمخشري وابن عطية يعطي أن مَسَاس على هذه القراءة معدول عن المصدر كَفَجَارٍ عن الفَجْرَةِ، وكلام صاحب اللوامح يقتضي أنها معدولة عن فعل أمر إلا أن يكون مراده أنها معدولة، كما أن اسم الفعل معدول كما تقدم توجيه ابن عطية لكلام أبي عبيد.

قوله: ﴿لَنْ تُخَلَّفَهُ﴾.

قرأ ابن كثير وأبو عمر وبكسر اللام (٢) على البناء للفاعل والباقون بفتحها على البناء للمفعول وقرأ أبو نهيك فيما حكاه عنه ابن خالويه بفتح (٣) التاء من فوق وضم اللام وحكى عنه صاحب اللوامح كذلك إلا أنه بالياء من تحت، وابن مسعود والحسن بضم نون العظمة وكسر اللام (٤). فأما القراءة الأولى فمعناها، لن تجده مخلفاً، كقولك أحمدته وأحببته أي وجدته محموداً، ومحبوياً، وقيل المعنى سيصل إليك ولن تستطيع الروغان ولا الحيدة عنه، قال الزمخشري (٥) وهذا من أخلفت الوعد إذا وجدته مخلفاً. قال الأعشى:

٣٣٤١ - أَتَوَى وَقَصَّرَ لَيْلَهُ لِيُزَوِّدَا فَمَضَى وَأَخْلَفَ مِنْ قُتَيْلَةَ مَوْعِدَا (٦)

ومعنى الثانية لن يخلف الله مواعده الذي وعدك، وأما قراءة أبي نهيك فهما من خَلَفَهُ يَخْلِفُهُ إذا جاء بعده أي الموعد الذي لك لا يدفع قولك الذي تقوله، وهي قراءة مشككة. قال أبو حاتم لا تعرف لقراءة أبي نهيك مذهباً (٧). وأما قراءة ابن مسعود فأسند الفعل فيها إلى الله تعالى والمفعول الأول محذوف أي لن نخلفكه.

قوله: ﴿ظَلَّتْ﴾.

العامية على فتح الظاء وبعدها لام ساكنة وابن مسعود وقتادة والأعمش بخلاف عنه وأبو حيوة وابن أبي عمير ويحيى بن يعمر كسر الظاء (٨). وروي عن ابن يعمر ضمها أيضاً (٩). وأبي والأعمش في الرواية الأخرى «ظَلَّتْ» بلامين أولاهما مكسورة (١٠).

(٥) الكشاف.

(٦) البيت قائله الأعشى، توى وأتوى بمعنى واحد أي أقام، قَصَّرَ -

توانى، مضت أي الليلة، كما في ديوانه فمضت، أخلف من

أخلف فلاناً مواعده خِلفاً بكسر الخاء أي مختلفاً. قال الأعشى

هذا البيت من قصيدة لكسرى حين أراد منهم رهائن لما أغار

الحارث بن وعلّة على بعض السواد. واستشهد به على أن «لَنْ

تُخَلَّفَهُ» من أخلف الوعد. ينظر البيت في ديوان الأعشى الكبير

٣٤، والمحتسب ٢٨/٢ والكشاف ٥٥١/٢ والبحر

٢٧٥/٦.

(٧) البحر ٢٧٦/٦.

(٨) الانحاف ٣٧٢.

(٩) البحر ٢٧٥/٦.

(١٠) البحر ٢٧٦/٦.

= السين على التبرئة قال ويجوز لا مَسَاس ميني على الكسر،

وهي نفي قولك مَسَاس فهو نقي ذلك وبيئت مَسَاس على

الكسر وأصلها الفتح لمكان الألف فاخْتِيرَ الكسر للقاء

الساكنين، أما قول العرب لا مَسَاسٍ مثل وقطامٍ فلأنما بني

على الكسر لأنه معدول عن المصدر وهي المس.

(١) لم أفق على قائله والسامري، هو الذي عبد العجل وهو

منسوب إلى قبيلة السامري قوله لا مَسَاس، ولا تُخَالِطُ أحداً

حَرَمٌ مُخَالِطَةُ السَّامِرِي عُقُوبَةٌ لَهُ والشاهد في قوله «لا مَسَاسٍ»

حيث جر بغير تنوين وهو في موضع نصب لأنه أجري مجرى

«قطامٍ» ينظر البيت في روح المعاني ٢٥٦/١٦ ومجاز القرآن

٢٧/٢ والبحر ٢٧٥/٦.

(٢) حجة القراءات ٤٦٢، ٤٦٣.

(٣) البحر ٢٧٥/٦.

(٤) المحتسب ٥٧/٢.

فأما قراءة العامة ففيها حذف أحد المثاليين وإبقاء الظاء على حالها من حركتها وإنما حذف تخفيفاً، وعدّه سيويه (١) في الشاذ يعني شذوذ قياس لا شذوذ استعمال، وعد معه ألفاظاً آخر نحو مَسْتُ وَأَحْسْتُ كقوله:

٣٣٤٢ - أَحْسَنَ بِهِ فَهَنَّ إِلَيْهِ سُوسٌ (٢)

وعد ابن الأنباري هَمَّتْ فِي هَمَمْتُ (٣) ولا يكون هذا الحذف إلا إذا سكنت لام الفعل، وذكر بعض المتأخرين أن هذا الحذف منقاسٌ في كل مضاعف العين واللام سكنت لأمه وذلك وفي لغة سليم. والذي أقوله أنه متى التقى التضعيف المذكور والكسرة نحو ظَلَلْتُ وَمَمْتُ، أنقاس الحذف، وهل يجري الضم مجرى الكسر في ذلك فالظاهر أنه يجري بل بطريق الأولى لأن الضم أثقل من الكسر نحو، غُضِّنَ يَا نَسُوءَ أَيِ اغضضن أبصاركن ذكره جمال الدين بن مالك (٤).

وأما الفتح فالحذف فيه ضعيف نحو. قَرَنَ يَا نَسُوءَ فِي الْمَنْزَلِ وَمِنْهُ فِي أَحَدِ تَوَجِيهِ قِرَاءَةَ ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وأما الكسر في جهة (٥) أنه نقل كسرة اللام إلى الفاء بعد سلبها حركتها لتدل عليها. وأما الضم فيحتمل أن يكون جاء فيه لغة على فَعَلَ يَفْعُلُ بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع ثم نقلت كما تقدم ذلك في الكسر.

وأما ظللت بلامين فهذه هي الأصل وهي منبهة على غيرها وعاكفاً خبر ظل.

قوله: ﴿لُنْحَرِقْنَهُ﴾ جواب قسم محذوف أي والله لنحرقنه.

والعامة على ضم النون وكسر الراء مشددة من حَرَقَهُ بالتشديد (٦) وفيها تأويلان:

أظهرهما: أنها من حَرَقَهُ بالنار.

والثاني: أنه من حرق ناب البعير إذا وقع عض يبعض أتيابه على بعض، والصوت المسموع منه يقال له

الصريف. والمعنى لنبردنه بالمبرد برداً نمحقه به كما يفعل البعير بعضها فوق بعض. وقرأ الحسن وقتادة وأبو جعفر

«لُنْحَرِقْنَهُ» بضم النون وسكون الحاء وكسر الراء من أحرق رباعياً (٧)، وقرأ ابن عباس وحמיד وعيسى وأبو جعفر، لُنْحَرِقْنَهُ

كذلك إلا أنه ضم الراء (٨) فيجوز أن يكون من إحراق وحرق بمعن كأنزل ونزل وأما القراءة الأخيرة فبمعنى لنبردنه

بالمبرد.

قوله: ﴿لُنَسِيفْنَهُ﴾ العامة على فتح النون الأولى وسكون الثانية وكسر السين خفيفة، وقرأ عيسى بضم السين (٩)،

يقرأ ابن مقسم بضم النون الأولى وفتح الثانية وكسر السين مشددة (١٠) والنسْفُ التفرقة والتدرية، وقيل قلع الشيء من

أصله يقال نَسَفَهُ يَنْسِفُهُ بكسر السين وضمها في المضارع عليه القراءتان والتشديد للكثير.

(٦) النشر ٢/٣٢٢.

(٧) الإتحاف ٣٧٢.

(٨) المرجع السابق.

(٩) البحر ٦/٢٧٦.

(١٠) البحر ٦/٢٧٦.

(١) الكتاب ٢/٤٠٠.

(٢) تقدم.

(٣) انظر رأيه في البحر ٦/٢٧٥.

(٤) الكافية الشافية ٤/٢١٧١.

(٥) في «ب» توجيه.

إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴿٩٨﴾ كَذَلِكَ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ مَا قَدْ سَبَقَ
 وَقَدْ آتَيْنَاكَ مِنْ لَدُنَّا ذِكْرًا ﴿٩٩﴾ مَنْ أَعْرَضَ عَنْهُ فَإِنَّهُ يَحْمِلُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وِزْرًا ﴿١٠٠﴾ خَلْدَيْنَ فِيهِ وَسَاءَ لَهُمْ يَوْمَ
 الْقِيَامَةِ حِمْلًا ﴿١٠١﴾ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ وَنَحْشُرُ الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا ﴿١٠٢﴾ يَتَخَفَتُونَ بَيْنَهُمْ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا
 عَشْرًا ﴿١٠٣﴾ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ إِذْ يَقُولُ أَمْثَلُهُمْ طَرِيقَةً إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا ﴿١٠٤﴾

﴿ وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴾

العامية على كسر السين خفيفة وعلماً على هذه القراءة تمييز منقول من الفاعل إذ الأصل وسع كل شيء علمه . وقرأ
 مجاهد وقتادة بفتح السين^(١) مشددة، وفي انتصاب «علماً» حينئذ أوجه :

أحدها : أنه مفعول به، قال الزمخشري^(٢) وجهه أنه وسع متعد إلى مفعول واحد وأما علماً فانتصابه على التمييز
 فاعلاً في المعنى فلما نقل إلى التعدية إلى مفعولين فنصبهما معاً على المفعولية لأن المميز فاعل في المعنى كما تقول
 في خاف زيد عمراً خوِّفت زيدا عمراً . فرد بالنقل ما كان فاعلاً مفعولاً .

وقال أبو البقاء^(٣) : والمعنى أعطى كل شيء علماً، فضمنه معنى تعطي، وما قاله الزمخشري أولى .
 والوجه الثاني : أنه تمييز أيضاً كما هو في قراءة التخفيف . قال أبو البقاء^(٤) وفيه وجه آخر . وهو أن يكون بمعنى
 عظم خلق كل شيء كالأرض والسماء وهو بمعنى بسط فيكون «علماً» متميزاً . وقال ابن عطية^(٥) وسع خلق الأشياء
 وكثرها بالاختراع .

قوله : ﴿ كَذَلِكَ نَقُصُّ ﴾

الكاف إما نعت لمصدر محذوف^(٦) أو حالاً من ضمير ذلك المصدر المقدر، والتقدير كقصصنا هذا النبأ الغريب
 نقص، ومن أنباء صفة لمحذوف هو مفعول نقص أي نقص نبأ من أنباء .

قوله : ﴿ مَنْ أَعْرَضَ ﴾

يجوز أن تكون من شرطية أو موصولة، والجملة الشرطية أو الخبرية الشبهة بها في محل نصب صفة لذكرى .

قوله : ﴿ خَالِدَيْنِ ﴾

حال^(٧) من فاعل يحمل . فإن قيل كيف يكون الجمع حالاً من مفرد فالجواب أنه حمل على لفظ من فأفرد الضمير
 في قوله : «أَعْرَضَ» و «فَإِنَّهُ» و «يَحْمِلُ» وعلى معناها فجمع في خَالِدَيْنِ ولهم . والضمير في فيه يعود لوزراً والمراد في
 العقاب المتسبب عن الوزر وهو الذنب فأقيم السبب مقام المتسبب، وقرأ داوود بن رفيع «يُحْمَلُ»^(٨) مضعفاً مبنياً

(٥) المحرر ٢٠٥ .

(٦) انظر الإملاء ١٢٧/٢ والبحر ٢٧٨/٦ .

(٧) الإملاء ١٢٧/٢ .

(٨) البحر المحيط ٢٧٨/٦ .

(١) البحر ٦/٢٧٧ .

(٢) الكشاف ٢/٥٥٢ .

(٣) الإملاء ٢/١٢٧ .

(٤) المرجع السابق .

للمفعول والقائم مقام فاعله ضمير «من» و«وَزُرّاً» مفعول ثان.

قوله: ﴿وَسَاءَ﴾.

هذه ساء التي بمعنى بشس، وفاعلها مستتر فيها يعود على حملاً، المنصوب على التمييز، لأن هذا الباب يفسر الضمير فيه بما بعده، والتقدير وساء الحمل حملاً^(١)، والمخصوص بالذم محذوف تقديره وساء الحمل حملاً وزرهم، ولا يجوز أن يكون الفاعل ليس ضمير الوزر لأن شرط الضمير في هذا الباب أن يعود على نفس التمييز، فإن قلت ما أنكرت أن يكون في ساء ضمير الوزر، قلت لا يصح أن يكون في ساء وحكمه حكم بشيء ضمير شيء بعينه غير مبهم ولا جائزاً أن يكون ساء هنا بمعنى أهم وأحزن فتكون متصرفة كسائر الأفعال، قال الزمخشري^(٢) كفاك صاداً عنه أن يؤول كلام الله تعالى إلى قولك وأحزن الوزير لهم يوم القيامة حملاً، وذلك بعد أن يخرج عن عهدته هذه اللام وعهدته هذا المنصوب انتهى. واللام في لهم متعلقة بمحذوف على سبيل البيان كهي في ﴿هَيْتَ لَكَ﴾^(٣).

قوله: ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ﴾.

يوم بدل من يوم القيامة^(٤)، أو بيان له أو منصوب بإضمار فعل، أو خبر مبتدأ مضمرة وبني على الفتح على رأي الكوفيين كقراءة «هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ» وقد تقدم.

وقرأ أبو عمرو و«نَفَخُ»^(٥) مبنياً للفاعل بنون العظمة أسند الفعل إلى الأمر به تعظيماً للمأمور وهو الملك إسرافيل^(٦) عليه السلام. والباقون بالياء مضمومة مفتوح الفاء على البناء للمفعول والقائم مقام الفاعل الجار والمجرور، والعامية على إسكان الواو. وقرأ الحسن وابن عامر في رواية بفتحها^(٧) جمع صُورَه / كعرف جمع عُرفَة وقد تقدم القول في الصور في الأنعام. وقرئ «يُنْفَخُ»^(٨) و«يَحْشُرُ» بالياء مفتوحة مبنياً للفاعل وهو الله تعالى أو الملك وقرأ الحسن وطلحة وحميد «يُنْفَخُ» كالجمهور و«يَحْشُرُ»^(٩) بالياء مفتوحة مبنياً للفاعل والقائم مقام ضمير الباري أو ضمير الملك، وروي عن الحسن أيضاً و«نَحْشُرُ»^(١٠) مبنياً للمفعول، المجرمون رفع به ورزقاً حال من المجرمين والمراد زرقة^(١١) العيون وجاءت الحال هنا بصفة تشبه اللازمة لأن أصلها على عدم اللزوم، ولو قلت في الكلام جاءني زيدٌ أزرق العين لم يجز إلا بتأويل.

قوله: ﴿يَتَخَفَتُونَ﴾.

يجوز أن يكون مستأنفاً وأن يكون حالاً^(١٢) ثمانية من المجرمين، وأن تكون حالاً من الضمير المستتر في رزقاً فتكون حالاً متداخلة إذ هي حال من حال ومعنى «يَتَخَفَتُونَ» أي يتسارون بينهم^(١٣).

- | | |
|---|--------------------------|
| (١) الإملاء ١٢٧/٢. | (٥) الحجة ٤٦٣. |
| (٢) الكشاف ٥٥٢/٢. | (٦) البحر ٢٧٨/٦. |
| (٣) قال السمين ١٠٧/٤ ظ عند قوله تعالى: «هَيْتَ لَكَ» سورة يوسف، آية (٣٣). «لك» متعلق بمحذوف على سبيل البيان كأنها قالت القول لك أو الخطاب لك رمي في سقياً لك ورعياً لك قلت واللام متعلقة بمحذوف على كل قراءة إلا قراءة بنيت فيها كونها فعلاً فإنها حينئذ تتعلق بالفعل إذ لا حاجة إلى تقدير شيء آخر. أ.هـ. | (٧) النشر ٣٢٢/٢. |
| (٤) البحر ٢٧٨/٦. | (٨) البحر ٢٧٨/٦. |
| | (٩) الإتحاف ٣٧٢. |
| | (١٠) البحر ٢٧٨/٦. |
| | (١١) البحر ٣٧٨/٦. |
| | (١٢) أنظر الإملاء ١٢٧/٢. |
| | (١٣) البحر ٢٧٩/٦. |

وقوله: ﴿إِنْ لَيْتُمْ إِلَّا﴾ هو مفعول المسارة وقوله: «إِلَّا عَشْرًا» يجوز أن يراد به الليلي فحذف التاء من العدد قياساً وأن يراد الأيام فتسأل لم حُذِفَ التاء فقيل إنه إذا لم يذكر المميز في عدد المذكر جازت الياء^(١) وعدمها سُمِعَ من كلامهم صُمنًا من الشهر خَمْسًا والصوم إنما هو الأيام دون الليلي وفي الحديث «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَأَتْبَعَهُ بِسِتِّ مِنْ شَوَالٍ»^(٢) وحسن الحذف هنا لكونه رأس آية وفاصلة.

وقوله: ﴿إِذْ يَقُولُ﴾.

منصوب باعلم «وطريقة» نصب على التمييز^(٣).

وَيَسْتَلُونَاكَ عَنِ الْجِبَالِ فَقُلْ يَنْسِفُهَا رَبِّي نَسْفًا ۖ فَيَذَرُهَا قَاعًا صَفْصَفًا ۖ لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا ۗ
يَوْمَئِذٍ يَتَّبِعُونَ الدَّاعِيَ لَا عِوَجَ لَهُمْ وَخَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا ۗ يَوْمَئِذٍ لَا تَنْفَعُ الشَّفِيعَةُ إِلَّا مَنْ أَدِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا ۗ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ ۗ
عَلَمًا ۗ وَعَنْتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا ۗ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ۗ

قوله: ﴿فَيَذَرُهَا﴾.

في هذا الضمير قولان:

أحدهما: أنه ضمير^(٤) الأرض أضمرت للدلالة عليها.

والثاني: ضمير^(٥) الجبال وذلك على حذف مضاف أي فيذر مراكزها ومقارها، ويذر يجوز أن يكون بمعنى يخلها فيكون قاعاً حالاً وأن يكون بمعنى يترك التصيرية فيتعدى لاثنتين فقاعاً ثانيهما وفي القاع أقوال. فقيل هو مستنقع الماء ولا يليق معناه. والثاني أنه المنكشف من الأرض قاله مكِّي^(٦).

والثالث: أنه المكان المستوي. ومنه قول ضرار بن الخطاب:

٣٣٤٣ - لَنَكُونَنَّ بِالْبَطَاحِ قُرَيْشٍ فِئْقَعَةُ الْقَاعِ فِي أَكْفِ الْأَمَاءِ^(٧)

الرابع: أنه الأرض التي لا نبات فيها ولا بناء. والصفصفُ الأرضُ الملساء. وقيل المستوية فهما قريبان من المترادف. وجمع القاع أقوع وأقواعٍ وقيعانٌ.

(١) المرجع السابق.
(٢) الحديث أورده الإمام البخاري في صحيحه ١٦/٦ باب الإيمان، ومسنده الإمام أحمد ابن حنبل ٢/٢٢٢، ٢٤١.
(٣) البحر ٦/٢٧٩.
(٤) الاملاء ٢/١٢٧ والبحر ٦/٢٧٩.
(٥) البحر ٦/٢٧٩.
(٦) رأيه في البحر ٦/٢٧١.
(٧) قائله ضرار بن الخطاب، قريش البطاح هم الذين ينزلون الشعب بين أخشي مكة، ففَعَّة جمع فقع وهو الأبيض الرخو من الكمأة، الأكف جمع كف وهو اليد، واستشهد به على أن القاع معناه المكان المستوي، ينظر البيت في روح المعاني ٢٦٣/١٦ والبحر ٦/٢٧٠.

قوله: ﴿لَا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا﴾ يجوز في هذه الجملة أن تكون مستأنفة^(١)، وأن تكون حالاً من الجبال^(٢) ويجوز أن تكون صفة للحال المتقدمة وهي قاعاً على أحد التأويلين أو صفة للمفعول الثاني على التأويل الآخر. والعوج تقدم الكلام عليه.

وقال الزمخشري^(٣) هنا فإن قلت قد فرقوا بين العوج قالوا العوج بالكسر في المعاني وبالفتح في الأعيان، والأرض عين فكيف صح كسر العين قلت اختيار هذا اللفظ له موقع حسن في وصف الأرض بالاستواء والملاسة/ ونفي الإعوجاج عنها على أبلغ ما يكون وذلك أنك لو عمدت إلى قطعة أرض فسويتها وبالغت في التسوية على عينك وعيون البصراء وانفتحت على أنه لم يبق فيها أعوجاج قط ثم استطلعت رأي المهندس فيها وأمرته أن يعرض استواءها على المقاييس الهندسية لعثر فيها على عوج في غير موضع لا يدرك ذلك بحاسة البصر ولكن بالقياس الهندسي فنفى الله تعالى ذلك العوج الذي دق ولطف عن الإدراك اللهم إلا بالقياس الذي يعرفه صاحب التقدير الهندسي وذلك الإعوجاج لما لم يدرك إلا بالقياس دون الإحساس لحق بالمعاني فقليل فيه عوج بالكسر والأمت التوتو اليسير يقال مد حبله حتى ما فيه أمت وقيل الأمت: - التل وهو قريب من الأول وقيل الشقوق في الأرض وقيل الآكام^(٤).

قوله: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾

منصوب يتبعون، وقيل بدل من يوم القيامة قاله الزمخشري^(٥)، وفيه نظر للفصل الكبير وأيضاً فإنه يبقى يتبعون غير مرتبط بما قبله، وبه يفوت المعنى والتقدير يوم إذا نسفت الجبال.

قوله: ﴿لَا عِوَجَ لَهُ﴾ يجوز^(٦) أن تكون الجملة مستأنفة وأن تكون حالاً من الداعي ويجوز أن تكون الجملة نعتاً لمصدر محذوف تقديره يتبعونه اتباعاً لا عوج له، والضمير في له فيه أوجه:

أظهرها: أنه يعود على الداعي^(٧) أي لا عوج له علماً بل يسمع جميعهم فلا يميل إلى ناس دون ناس، وقيل^(٨) هو عائذ على ذلك المصدر المحذوف أي لا عوج لذلك الاتباع.

الثالث: أن في الكلام قلباً تقديره لا عوج لهم^(٩) عنه.

قوله: ﴿إِلَّا هَمْسًا﴾ مفعول به وهو استثناء مفرغ، والهَمْسُ بالصوت الخفي وقيل هو تحريك الشفتين دون نطق، قال الزمخشري^(١٠) هو الصوت الخفي ومنه الحروف المهموسة وقيل هو ما يسمع من وقع الأقدام على الأرض ومنه هَمَسْتَ الإبل إذا سُمع ذلك من وقع إخفاقها على الأرض.
قال:

٣٣٤٤ - وَهِنَّ يَمْشِينَ بِنَاهُمِيسًا^(١١)

(٨) المرجع السابق.

(٩) روح المعاني ١٦/٢٦٤ والبحر ٦/٢٨٠.

(١٠) الكشاف ٢/٥٥٤.

(١١) قائله، يروى عن ابن عباس أنه تمثل فأنشد:

وَهِنَّ يَمْشِينَ بِنَاهُمِيسًا

والهمس يقال إنه الصوت الخفي ومحل الشاهد «هميساً» على أن

معناه ما يُسْمَعُ من خفق الأقدام على الأرض. ينظر البيت في =

(١) الإملاء ٢/١٢٧.

(٢) المرجع السابق.

(٣) الكشاف ٢/٥٥٣.

(٤) أ.هـ. كلام الزمخشري.

(٥) الكشاف ٢/٥٥٣.

(٦) الإملاء ٢/١٢٧.

(٧) روح المعاني ١٦/٢٦٤.

قوله : ﴿يَوْمئذٍ﴾ .

بدل مما تقدم (١) أو منصوب بما بعد لا عند من يجيز ذلك والتقدير يوم إذ يتبعون لا تنفع الشفاعة .

قوله : ﴿إِلَّا مَنْ أَدْنَى﴾ فيه أوجه :

أحدهما : أنه منصوب على المفعول (٢) والناصب له تنفع ومن حينئذ واقعة على المشفوع له .

الثاني : أنه في محل رفع (٣) بدلاً من الشفاعة ولا بد من حذف مضاف تقديره إلا شفاعة مَنْ أَدْنَى له .

الثالث : أنه منصوب على الاستثناء من الشفاعة بتقدير المضاف المحذوف وهو استثناء على هذا، ويجوز أن

يكون استثناءً منقطعاً إذ لم نقدر شيئاً وحينئذ يجوز أن يكون منصوباً وهي لغة الحجاز (٤) أو مرفوعاً وهي لغة تميم وكل

هذه الأوجه واضحة مما تقدم فلا أطيل بتقديرها وله في الموضعين للتعليل كقوله : ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ (٥)

أي لأجله ولأجلهم .

قوله : ﴿وَعَنْتِ الْوُجُوهُ﴾ يقال عنا يعنوا إذا ذل وخضع وأعناه غيره أي أذله ومنه العناه جمع عان وهو الأسير .

قال :

٣٣٤٥ - فَيَا رَبِّ مَكْرُوبٍ كَرَرْتُ وَرَاءَهُ وَعَانِي فَكَكْتُ الْغِلَّ عَنْهُ فَقَدَ أَبِي (٦)

وقال أمية بن الصلت (٧) :

٣٣٤٦ - مَلِيكَ عَلَى عَرْشِ السَّمَاءِ مُهَيَّمُنْ لِعِزَّتِهِ تَعْنُو الْوُجُوهُ وَتَسْجُدُ (٨)

وفي الحديث : فَإِنَّهُنَّ عَوَانُ (٩) .

قوله : ﴿وَقَدْ خَابَ﴾ يجوز أن تكون هذه الجملة مستأنفة وأن تكون حالاً ويجوز أن تكون اعتراضاً (١٠) ، قال

الزمخشري (١١) وقد خاب وما بعده اعتراض كقولك . خابوا وخسروا وكل من ظلم فهو خائبٌ خاسرٌ ومراده بالاعتراض هنا

أنه خص الوجوه بوجوه العصاة حتى تكون الجملة قد دخلت بين العصاة وبين من يعمل من الصالحات فهذا عنده قسم

وجمه كروب، الكر: الرجوع، العاني: الأسير، الغل:

الحقد والحسد .

(٧) هو أمية بن أبي الصلت بن أبي ربيعة بن عبد عوف بن

عقدة بن قيس وكان قد قرأ الكتب المتقدمة من كتب الله عز

وجل ورغب عن عبادة الأوثان وكان يجبر بمجيء رسول

الله ﷺ فلما جاء كفر به حسداً له كان يحكي في شعره قصص

الأنبياء ويأتي بالفاظ كثيرة لا تعرفها العرب . الشعر والشعراء

٤٥٩/١ .

(٨) تقدم .

(٩) الحديث ورد في كشف الأشعار عن زوائد البزار ٣٤/٢ وسنن

الترمذي ٤٥٨/٣ باب ١١ .

(١٠) البحر ٢٨١/٦ .

(١١) الكشف ٥٥٤/٦ .

= اللسان ٤٦٩٩/٦ همس وروح المعاني ٢٦٤/١٦ والبحر

٢٧١/٦ .

(١) انظر البحر ٢٨٠/٦ .

(٢) الاملاء ١٢٧/٢ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) جاء في أوضح المسالك ٢٦١/٢ . وإن كان الاستثناء

منقطعاً، فإن لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب

النصب اتفاقاً، نحو «ما زَادَ هذا المَالُ إِلَّا ما نَقَصَ» إذ

لا يقال زاد النقص . . . وإن أمكن تسليطه فالحجازيون

يوجبون النصب وعليه قراءة السبعة «ما لَهمْ به مِنْ عِلْمٍ إِلَّا

اتَّبَعَ الظَّنَّ» سورة النساء، آية (١٥٧) - وتقيم ترجمة وتجزئ

الاتباع .

(٥) سورة العنكبوت، آية (١٢) .

(٦) لم أقف على قائله، الكرب: الحزن والغم الذي يأخذ بالنفس

وعنت الوجوه فهذا كان اعتراضاً وأما ابن عطية، فجعل الوجوه علمة فلذلك جعل وقد خاب من حمل ظلماً معادلاً بقوله: «وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ»... الخ.

قوله: ﴿وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾.

جملة حالية وقوله فلا يخاف قرأ ابن كثير بجزمه على النهي^(١) والباقون برفعه على النفي والاستئناف أي فهو لا يخاف، والهضم النقص تقول العرب هَضَمْتُ لزيد من حقي أي نقصت منه ومنه هَضِيمُ الكَشْحَيْنِ^(٢) أي ضامرهما ومن ذلك أيضاً ﴿طَلَعَهَا هَضِيمٌ﴾^(٣) أي دقيق متراكب كأن بعضه يظلم بعضاً فَيُنْقِصُهُ حقه ورجل هَضِيمٌ ومَهْتَضِمٌ أي مظلوم وهَضَمْتُ واهْتَضَمْتُ وتهَضَمْتُ كله بمعنى^(٤) - قال المتوكل الليثي:

٣٣٤٧ - إِنَّ الْأَذْلَةَ وَاللثَامَ لَمَعَشْرٌ مَوْلَاهُمُ الْمْتَهَضِمُ الْمَظْلُومُ^(٥)

قيل والظلم والهضم متقاربان. وفرق القاضي الماوردي^(٦) بينهما فقال الظلم منع جميع الحق والهضم منع بعضه^(٧).

وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحَدِّثُ لَهُمْ ذِكْرًا ۚ فَنَعَلَى اللَّهِ الْمَلِكُ
الْحَقُّ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ۖ وَلَقَدْ عَاهَدْنَا إِلَى
آدَمَ مِنْ قَبْلِ فَنَسَى وَلَمْ يُجِدْ لَهُ عِزْمًا ۖ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ
أَبَى ۖ فَقُلْنَا يَتَّعَدُمُ إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَكَ وَلِرِجَالِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكَ مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى ۖ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا
وَلَا تَعْرَى ۖ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى ۖ فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَتَّعَدُمُ هَلْ أَدُلُّكَ
عَلَى شَجَرَةٍ الْخُلْدِ وَمَلِكٍ لَا يَبْلَى ۖ فَأَكَلَا مِنْهَا فَبَدَّتْ لُهُمَا سَوْءٌ تُهْمَا وَطَفِيقَا يَخِصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ
الْجَنَّةِ وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى ۖ ثُمَّ أَحْبَبَهُ رَبُّهُ فَنَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى ۖ قَالَ أَهْطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ
لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فِيمَا يَأْتِيَنَّكُمْ مَنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى ۖ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن
ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى ۖ

(١) الحجة ٤٦٤. لثيم من قوم لثام. والشاهد في قوله «المتهضم» على أن الهضم

(٢) الكشْحُ ما بين الحاصرة إلى الضلع الخلف وهو من لدن السُرَّة إلى الكشْحَيْنِ وفي حديث سعيد إن أميركم هذا لأهضم الكشْحَيْنِ أي دقيق الخَصْرَيْنِ. للسان ٣٨٨/٥.

(٣) سورة الشعراء، آية (١٤٨).

(٤) اللسان ٤٦٧٢/٦ - هضم -

(٥) البيت قائله المتوكل الليثي. الأدلة: أي قوم أذلاء، والذل نقيض العز. واللثيم: الذي الأصل الشحيح النفس فهو

لثيم من قوم لثام. والشاهد في قوله «المتهضم» على أن الهضم معناه النقص. ينظر البيت في روح المعاني ٢٦٦/١٦ والبحر ٢٧١/٦.

(٦) هو إبراهيم بن محمد أبو إسحاق الماوردي البغدادي النحوي قرأ على أحمد بن سهل قرأ عليه محمد بن أحمد الشنبوري، طبقات القراء ٢٧/١.

(٧) البحر ٢٨١/٦.

قوله : ﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ﴾ .

نسق على ذلك نقص ، قال الزمخشري^(١) ومثل ذلك الإنزال وكما أنزلنا عليك هؤلاء الآيات أنزلنا القرآن كله على هذه الوتيرة وقال غيره والمعنى كما قدرنا هذه الأمور وجعلناها حقيقة بالمرصاد للعباد كذلك حذرنا هؤلاء أمرها وأنزلنا قرآنًا . قوله : «مِنَ الْوَعِيدِ» صفة لمفعولي محذوف أي حذفنا في القرآن وعيداً من الوعيد والمراد به الجنس ، ويجوز أن تكون من فريدة على رأي الأخفش في المفعول به والتقدير وصرفنا فيه الوعيد ، وقرأ الحسن «أَوْ تُحَدِّثُ»^(٢) كالجماعة إلا أنه سكن لام الفعل وعبد الله والحسن أيضاً في رواية ومجاهد وأبو حيوة «نُحَدِّثُ» بالنون وتسكين اللام^(٣) وخرج على إجراء الوصل مجرى الوقف أو على تسكين الفعل استثقلاً للحركة كقول امرئ القيس :

٣٣٤٨ - فالسيومَ أَشْرَبَ غيرُ مُسْتَحِقِّبِ^(٤)

وقول جرير :

٣٣٤٩ - أو نهرٍ تُيرِي فلا تُعْرِفُكُمُ البقرِ^(٥)

وقد فعله كما تقدم أبو عمرو في الراء خاص نحو «يُنْصِرُكُمْ»^(٦) وقرئ «تُحَدِّثُ» ببناء الخطاب أي تحدث أنت^(٧) .

قوله : ﴿يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ﴾ .

العامية على بنائه للمفعول ورفع وحيه لقيامه / مقام الفاعل ، والجحدري وأبو حيوة والحسن وهي قراءة عبد الله «نُقْضِي»^(٨) بنون العظمة مبنياً للفاعل ، وحيه مفعول به ، وقرأ الأعمش كذلك إلا أنه سكن لام الفعل استثقل الحركة وإن كانت خفيفة على حرف العلة .

وقد تقدم لك منه شواهد عند قراءة «مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ» وقرأ اليماني «فَنَسَى»^(٩) بضم النون وتشديد السين بمعنى نساه الشيطان .

قوله : ﴿وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْماً﴾ .

يجوز أن تكون وجد علمية^(١٠) فتتعدى لاثنتين وهما له عزماً ، وأن تكون بمعنى الإصابة فتتعدى لواحد وهو عزماً وله متعلق بالوجدان أو بمحذوف على أنه حال^(١١) من عزماً إذ هو في الأصل صفة له قُدِّمَتْ عليه .

قوله : ﴿أَبَى﴾ .

(١) الكشاف ٥٥٤/٢ .

(٢) البحر ٢٨١/٦ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) تقدم .

(٥) جزء من عجز بيت ، قاله جرير في قصيدة له يهجو فيها بني

عمه أعانوا عليه الفرزدق . نهر تيري : بلد من نواحي

الأهواز . واستشهد به على تسكين الفاء من «تعرفكم»

ضرورة . ينظر البيت في ديوان جرير ٤٤١ ، والمحاسب

١١٠/١ والخصائص ٧٤/١ تفسير ابن عطية ٢٧٦/١ .

(٦) سورة آل عمران ، آية (١٦٠) .

(٧) البحر ٢٨١/٦ .

(٨) النشر ٣٢٢/٢ .

(٩) انظر ذلك في البحر ٢٨٤/٦ .

(١٠) المرجع السابق .

(١١) الإملاء ١٢٨/٢ .

جملة مستأنفة^(١) لأنها جواب سؤال مقدر أي ما منعه من السجود فأجيب بأنه أبنى واستكبر ومفعول الإباء يجوز أن يكون مراداً وقد صرح به في الآية الأخرى في قوله «أَبَى أَنْ يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ»^(٢) وحسن حذفه هنا كون العامل رأس فاصلة ويجوز ألا يراد البتة وأن المعنى أنه من أهل الإباء والعصيان من غير نظر إلى متعلق الإباء ما هو.

قوله: ﴿فَتَشَقَّى﴾.

منصوب بإضمار أن في جواب النهي^(٣)؛ والنهي في الصورة لإبليس والمراد به هما أي لا يتعاطيان أسباب الخروج فيحصل لكما الشقاء وهو الكد والتعب الدنيوي خاصة، ويجوز أن يكون مرفوعاً على الاستثناف، أي فأنت تشقى، كذا قدره الشيخ^(٤). وهو بعيد أو ممتنع إذ ليس المقصود الإخبار بأنه يشقى إن وقع الإخراج لهما من إبليس حصل ما ذكر وأسند الشقاوة إليه دونها، لأن الأمور معصوبة برؤوس الرجال وحسن ذلك كونه رأس فاصلة.

قوله: ﴿أَلَّا تَجُوعَ﴾.

في محل نصب اسماً لأن والخبر لك والتقدير إن لك عدم الجوع والعري فتعري منصوب تقديراً نسقاً على تجوع، والعري تجرد الجلد من شيء يقيه يقال منه عَرَى يَعْرِي عَرِيّاً.
قال:

٣٣٥٠ - فَإِنَّ يَعْزِينَ إِنَّ كُسَيَّ الْجَوَارِي فَتَنْبُو الْعَيْنُ عَنْ كَرَمٍ عِجَافٍ^(٥)

قوله: ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ﴾.

قرأ نافع وأبو بكر «وإنك» بكسر الهمزة والباقون بفتحها^(٦) فمن كسر فيجوز أن يكون ذلك استثنافاً، وأن يكون نسقاً على إن الأولى ومن فتح فلائنه عطف مصدرًا مؤولاً على اسم إن الأولى والخبر لك المتقدم والتقدير^(٧) إن لك عدم الجوع وعدم العري وعدم الظمأ والضحي. وجاز أن يكون أن بالفتح اسماً لأن بالكسر للفصل بينهما ولولا ذلك لم يجز لو قلت إن زيدا قائم حق لم يجز فلما فصل بينهما جاز، ونقول إن عندي أن زيدا قائم فعندي هو الخبر قديم على الاسم وهو أن وما في تأويلها لكونه ظرفاً والآية من هذا القبيل إذ التقدير وإن لك أنك لا تظمأ، وقال الزمخشري فإن قلت / إن لا تدخل على أن فلا يقال إن أن زيدا منطلق والواو نائبة عن أن وقائمة مقامها فلما أدخلت عليها، قلت الواو لم توضع لتكون أبداً نائبة عن أن هي نائبة عن كل علم فلما لم يكن حرفاً موضوعاً للتحقيق خاصة كأن لم يمتنع اجتماعهما كما اجتمع إن وأن وضحي يضحى أي برز للشمس.

قال عمرو بن أبي ربيعة:

(١) البحر ٦/٢٨٤.

(٢) سورة الحجر، آية (٣١).

(٣) البحر ٦/٢٨٤.

(٤) البحر ٦/٢٨٤.

(٥) البيت منسوب لأبي خالد القتالي، حين لامه قطري بن

الفجاءة عن التخلف عن الحرب، فاعتذر بذلك، وقيل هو

لمحمد بن عبد الله الأزدي، ونسبه صاحب المقتضب لسعيد

الشيبياني. كرم: والكرم حلي كان يتخذ في الجاهلية.

ينظر البيت في الخصائص ٢/١٩٢ وأما الشجري ١/٢٣٣

والبحر ٦/٢٧١ واللسان: عجف ٤/٢٨٢١ ونسبه: امرؤ

مرداس بن أدبته وفيه (كسي) بضم الكاف لا بفتحها كما جاء في

بعض كتب النحو كالمقتضب ٣/١٦٣.

(٦) الحجة ٤٦٤.

(٧) البحر ٦/٢٨٤.

٣٣٥١ - رأت رجلاً أيما إذا الشمس عارضت فيضحي وأما بالعشي فيحضر^(١)

وذكر الزمخشري^(٢) هنا معنى حسبنا في كونه تعالى ذكر هذه الأشياء بلفظ النفي دون أن يذكر أصدادها بلفظ الإثبات فيقول: إن لك الشيع والكسوة والري والاكنتان في الظل فقال وذكرها بلفظ النفي لنقائضها التي هي الجوع والعري والظما والضحوليطرق سمعه بأشياء من أصناف الشقوة التي حذر منها حتى يتحامي السبب الموقع فيها كراهته لها.

قوله: ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ﴾.

وسوس إليه أي أنهى إليه الوسوسة وأما وسوس له فمعناه لأجله. قال الزمخشري^(٣) فإن قلت كيف عُدِّي وسوس تارة بالآية في قوله: «فَوَسْوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ»^(٤) وأخرى بإلى قلت وسوسة الشيطان كولوثة الشكلي ووقوفة الدجاجة في أنها حكايات الأصوات فحكماها حكم صوت واحد^(٥) «س» ومنه وسوسة المُبرَسَم^(٦) هو مُوسوسٍ بالكسر والفتح لحن وأنشد ابن الأعرابي^(٧):

٣٣٥٢ - وَسْوَسَ يَدْعُو مُخْلِصاً رَبَّ الْفَلَقِ^(٨)

فإذا قلت وسوس فمعناه لأجله كقوله: «أَحْرَضَ لَهَا يَا ابْنَ أَبِي كَبَاشِي»^(٩) ومعنى وسوس إليه أنهى إليه الوسوسة كقولك حَدَّثَ إِلَيْهِ وَأَسْرَّ إِلَيْهِ وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(١٠) عَدِي وَسْوَسَ بِإِلَى لِأَنَّهُ بِمَعْنَى أَسْرَّ وَعَدَاهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ بِاللَّامِ لِكَوْنِهِ بِمَعْنَى ذَكَرَ لَهُ وَيَكُونُ بِمَعْنَى لِأَجْلِهِ.

قوله: ﴿فَعَوَى﴾.

الجمهور على فتح الواو بعدها ألف وتفسيرها واضح. وقيل معناه بشم من قولهم - غوي البعير بكسر الواو والياء إذا أصابه ذلك، وقد حكى أبو البقاء هذه قراءة^(١١) وفسروها بهذا المعنى، قال الزمخشري^(١٢): وعن بعضهم «فَعَوَى» فَبَشِمَ^(١٣) من كثرة الأكل وهذا وإن صح على لغة من يقلب الياء المكسورة ما قبلها فنقول في قني وبقي - قنا وبقا وهم بنو طيء تفسير خبيث - قلت كأنه لم يطلع على أنه قرىء بكسر الواو ولو اطلع عليها لردّها وقد فسر القائل بهذه المقالة من نسبة آدم عليه السلام إلى الغي.

(٧) هو محمد بن زياد إمام في اللغة والأنساب قرأ على المفضل والكسائي له النوادر والأنواء، تنظر ترجمته في البلغة ٢٢١ والبعية ١/١٠٥.

(٨) تقدم.

(٩) لم أفق على قائله، الحرص: شدة الإرادة والشره إلى المطلوب واستشهد به على أن وسوس إذا عُدِّي بإلى يكون معناه لأجله، ينظر البيت في روح المعاني ١٦/٢٧٣.

(١٠) الإملاء ٢/١٢٨.

(١١) قال وقرىء شاذاً بالياء وكسر الواو. الإملاء ٢/١٢٨.

١٢٨/٣.

(١٢) الكشف ٢/٥٥٦.

(١٣) روح المعاني ١٦/٢٧٤.

(١) البيت قاله عمرو بن أبي ربيعة، عارضت: قابلت، فيضحي يظهر للشمس، فيحضر: يبرد. ينظر البيت في ديوانه ١٢١ والمغني ٧٩/١ وجامع البيان ١٦/١٦٢ ومعاني الفراء ١٩٤/٢ والبحر ٦/٢٧١.

(٢) الكشف ٢/٥٥٦.

(٣) الكشف ٢/٥٥٦.

(٤) سورة الأعراف، آية (٢٠).

(٥) الصبان علي الأشموني ٣/٢٠٨، ٢٠٩.

(٦) في اللسان ١/٢٥٧ برسم - البرسام: الموم ويقال لهذه العلة البرسام، وكأنه مُعرب، وبر: هو الصدر، وسام من أسماء الموت وقيل معناه الإبن والأول أصبح لأن العلة إذا كانت في الرأس يُقال سِرْسَام وسير هو الرأس والمُبْرَسَمُ والمُبْرَسَمُ واحد.

قوله: ﴿ضَنْكًا﴾.

صفة لمعيشة وأصله المصدر فلذلك لم يؤنث ويقع للمفرد والمثنى والمجموع بلفظ واحد، وقرأ الجمهور ضَنْكًا بالتثنية وصلًا وإبداله ألفًا وقفًا كسائر المعربات، وقرأت فرقة «ضَنْكِي» بألف كَسَكْرِي^(١)، وفي هذه الألف احتمالان: أحدهما: أنها بدل من التثنية وإنما أجري الوصل مجرى الوقف كظائر له مرت وسيأتي منها بقية إن شاء الله تعالى.

والثاني: أن تكون ألف التانيث / هي المصدر على فَعَلَى نحو دَعَوَى والضَنْكُ^(٢) الضيق والشدة يقال منه ضَنْكٌ عَيْشُهُ يَضْنُكُ ضَنْكًا وضَنْكًا وامرأة ضَنْكٌ كثيرة لحم البدن كأنهم تخيلوا ضيق جلدها به.

وقرأ العامة «وَنَحْشُرُهُ» بالنون ورفع الفعل على الاستثناف^(٣)، وقرأ أبان بن تغلب في آخرين بتسكين الراء^(٤) وهي محتملة لوجهين:

أحدهما: أن يكون المفعول مجزومًا^(٥) نسقًا على محل جزاء الشط وهو الجملة من قوله فإن له معيشة فإن محلها الجزم فهي كقراءة «مَنْ يُضِلِلِ اللَّهَ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ»^(٦) بتسكين الراء والثاني، أن يكون السكون سكون تخفيف^(٧) نحو «يَأْمُرُكُمْ»^(٨) وبابه^(٩) وقرأت فرقة بياء الغيبة وهو الله تعالى أو الملك^(١٠) وأبان بن تغلب في رواية «وَنَحْشُرُهُ»^(١١) بسكون الهاء وصلًا وتخريجها إما على لغة بني عقيل وبني كلاب^(١٢) وإما على إجراء الوصل مجرى الوقف، وأعي نصب^(١٣) على الحال.

قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا ۚ ١٢٥ قَالَ كَذَلِكَ أَنْتَ أَيْتَنَا فَتَنِينَهَا ۖ وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى ۚ ١٢٦
وَكَذَلِكَ نَجْزِي مَنْ أَسْرَفَ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِآيَاتِ رَبِّهِ ۖ وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَى ۚ ١٢٧ أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ
مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسْجِدِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ ۚ ١٢٨ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا
وَأَجَلٌ مُّسَمًّى ۚ ١٢٩ فَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا وَمِنْ آنَاءِ اللَّيْلِ
فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَىٰ ۚ ١٣٠

قوله: ﴿وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا﴾.

- | | |
|---|--|
| (١) البحر المحیط ٢٨٧/٦. | (٨) سورة النساء، آية (٥٨). |
| (٢) اللسان ٢٦٦٤، ٢٦١٣/٤، ضنك. | (٩) مثل قوله تعالى في سورة الأنعام «وَمَا يُشْعِرُكُمْ» آية (١٠٩)، |
| (٣) الاملاء ١٢٨/٢. | قرأ «يُشْعِرُكُمْ» بإسكان الراء واختلاس حركتها أبو عمرو من |
| (٤) انظر في ذلك البحر ٢٨٧/٦. | روايته الاتحاف ٢٦/٢. |
| (٥) الاملاء ١٢٨/٢ والبحر ٢٨٧/٦. | (١٠) البحر ٢٨٧/٦. |
| (٦) سورة الأعراف، آية (١٨٦)، قرأ حمزة والكسائي وخلف | (١١) المحتسب ٦٠/٢. |
| بالياء وجزم الراء، عطفًا على محل قوله تعالى: «فَلَا هَادِيَ | (١٢) في اللسان ٣٩٩٣/٥ كلب. وكلاب في قريش وهو كلاب بن |
| لَهُ» وافقهم الأعمش. الإتحاف ٧١/٢. | مرة، وكلاب في هوازن وهو كلاب بن أبي ربيعة. |
| (٧) الاملاء ١٢٨/٢. | (١٣) الاملاء ١٢٨/٢. |

جملة حالية من مفعول حشرتني وفتح التاء من حشرتني قبل الهمزة نافع وابن كثير.

قوله: ﴿كَذَلِكَ أَتَتْكَ﴾

قال أبو البقاء^(١) كذلك في موضع نصب أي حشراً مثل أو فعلنا فعلاً مثل ذلك أو آياتنا مثل ذلك أو جزاء مثل إعراضك أو نسياناً. وهذه الأوجه التي قالها تكون الكاف في بعضها نصباً على المصدر أو في بعضها نصباً على المفعول به ولم يذكر الزمخشري^(٢) فيه غير المفعول به، فقال أي مثل ذلك فعلت أنت ثم فسر بأن آياتنا أتتك واضحة مستتيرة فلم تنظر إليها بعين المعبر.

قوله: ﴿وَكَذَلِكَ نَجْزِي مَنْ أَسْرَفَ﴾

أي ومثل ذلك الجزاء نجزي من أسرف.

قوله: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ﴾

في كلمة يهد أوجه:

واحد: أنه ضمير الباري^(٣) تعالى ومعنى يهدي يُبَيِّنُ ومفعول يهدي محذوف تقديره أفلم يبين الله لهم العبر وفعله بالأمر المكذبة، قال أبو البقاء^(٤)، وفي فاعله وجهان، أحدهما: ضمير اسم الله تعالى وعلق^(٥) بين هنا إذا كانت بمعنى اعلم كما علقه في قوله: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾^(٦) قال الشيخ^(٧) وكم هنا خبرية والخبرية لا يُعلق العامل عنها، وقال الزمخشري^(٨) ويجوز أن يكون فيه ضمير الله أو الرسول ويدل عليه القراءة بالنون.

الوجه الثاني: أن الفاعل مضمرة يفسره ما دل عليه من الكلام بعده. قال الحوفي^(٩) «كَمْ أَهْلَكْنَا» قد دل على هلاك القرون، التقدير أفلم نبين لهم هلاك من أهلكنا من القرون ومحو آثارهم فيتعظوا بذلك، وقال أبو البقاء^(١٠): الفاعل ما دل عليه أَهْلَكْنَا أي إهلاكنا والجملة مفسرة له.

الوجه الثالث: أن الفاعل نفس الجملة بعده، قال الزمخشري^(١١): فاعل لم يهد الجملة بعده يريد ألم يهد لهم هذا بمعناه ومضمونه ونظيره قوله تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ﴾^(١٢) ﴿سَلَامٌ عَلَى نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ﴾^(١٣) أي تركنا عليه هذا الكلام.

قال الشيخ^(١٤) وكون الجملة / فاعل يهد هو مذهب كوفي، وأما تشبيهه وتنظيره بقوله ﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ﴾، ﴿سَلَامٌ عَلَى نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ﴾ فإن تركنا معناه معنى القول فحكيت به الجملة كأنه قيل وقلنا عليه وأطلقنا عليه هذا اللفظ والجملة تحكى بمعنى القول كما تحكى بالقول.

(٨) الكشاف ٥٥٨/٢.

(٩) البرهان ٤ / لوحة ١٦٥.

(١٠) الاملاء ١٢٨/٢.

(١١) الكشاف ٥٥٨/٢.

(١٢) سورة الصافات، آية (٧٨).

(١٣) سورة الصافات، آية (٧٩).

(١٤) البحر ٢٨٩/٦.

(١) المرجع السابق.

(٢) الكشاف ٥٥/١/٢.

(٣) الاملاء ١٢٨/٢.

(٤) الاملاء ١٢٨/٢.

(٥) في «ب» لا يعاق.

(٦) سورة إبراهيم، آية (٤٥).

(٧) البحر ٢٨٩/٦.

الوجه الرابع: أنه ضمير^(١) الرسول ﷺ لأنه هو المبين لهم بما يوحي إليه من أخبار الأمم السالفة والقرون الماضية وهذا الوجه تقدم نقله عن الزمخشري^(٢).

الوجه الخامس: أن الفاعل محذوف، قال ابن عطية^(٣) نقلاً عن غيره أن الفاعل مقدر تقديره الهدى أو الأمر والنظر والاعتبار، قال ابن عطية وهذا عندي أحسن التقادير، قال الشيخ^(٤) وهو قول المبرد وليس بجيد إذ فيه حذف الفاعل وهو لا يجوز عند البصريين وتحسينه أن يقال الفاعل مضمّر تقديره يهد هو أي الهدى قلت ليس في هذا القول أن الفاعل محذوف بل فيه أنه مقدر ولفظ مقدر كثيراً ما يستعمل في المضمّر وأما مفعول يهد ففيه وجهان: أحدهما: أنه محذوف.

والثاني: أن تكون الجملة من كم وما في خبرها لأنها معلقة له فهي سادة مسد مفعوله.

والوجه السادس: أن الفاعل كما قاله الحوفي^(٥)، وأنكره على قائله لأن كم استفهام لا يعمل فيها ما قبلها، قال الشيخ^(٦): وليست كم هنا استفهاماً بل هي خبرية، واختار الشيخ^(٧) أن يكون الفاعل ضمير الله تعالى فقال وأحسن التخريج أن يكون الفاعل ضميراً عائداً على الله تعالى كأنه قال أفلم يبين الله ومفعول يبين محذوف أي العبر بإهلاك القرون السابقة، ثم قال كم أهلكنا أي كثيراً أهلكنا فكم مفعوله بأهلكنا، والجملة كأنها مفسرة للمفعول المحذوف ليهد^(٨).

قوله: ﴿مِنَ الْقُرُونِ﴾ في محل نصب نعتاً لأنها نكرة ويضعف جعلها حالاً من النكرة، ولا يجوز أن تكون تمييزاً على قواعد البصريين ومن داخله عليه على حد دخولها على غيره من التميزات لتعريفه.

وقرأ العامة «يَهْدِ» بياء الغيبة وتقدم الكلام في فاعله. وقرأ ابن عباس وأبو عبد الرحمن بالنون المؤذنة بالتعظيم^(٩) وهي مؤيدة لكون الفاعل في قراءة العامة ضمير الله تعالى.

قوله: ﴿يَمْشُونَ﴾ حال من القرون أو من مفعول أهلكنا، والضمير على هذين عائداً على القرون المهلكة ومعناه أنا أهلكناهم وهم في حال أمن ومشى وتقلب في حاجاتهم كقوله «أخذناهم بغتة»^(١٠) ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في لهم، والضمير في يمشون على هذا عائداً على من عاد عليه الضمير في لهم وهم المشركون المعاصرون الرسول ﷺ والعامل فيها «يَهْدِ» والمعنى أنكم تمشون في مساكن الأمم السالفة وتصرفون في بلادهم فينبغي أن تعتبروا/ لثلا يحل بكم ما حل بهم.

وقرأ ابن السَّمِيعِ «يُمْشُونَ»^(١١) مبنياً للمفعول مضعفاً لأنه لما تعدى بالتضعيف جاز بناؤه للمفعول.

قوله: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾.

- (١) الكشاف ٥٥٨/٢.
 (٢) زاد في «ب» أبو القاسم.
 (٣) المحرر ٢١٤.
 (٤) البحر ٢٨٩/٦.
 (٥) قال الحوفي في البرهان ٤/لوحه ١٦٥ - الفاعل مضمّر يفسره ما دل عليه من الكلام بعده. أ. هـ.
 (٦) البحر ٢٨٩/٦.
 (٧) المرجع السابق.
 (٨) إلى هنا انتهى كلام الشيخ.
 (٩) البحر ٢٨٨/٦.
 (١٠) سورة الأنعام، آية (٤٤).
 (١١) البحر ٢٨٩/٦.

في رفعه وجهان :

أظهرهما : عطفه^(١) على كلمة أي «وَلَوْلَا أَجَلٌ مُّسَمًّى» لكان العذاب لازماً لهم .

والثاني : جَوَّزه الزمخشري^(٢) وهو أن يكون مرفوعاً عطفاً على الضمير المستتر، والضمير عائد على الأخذ العاجل المدلول عليه السياق فقام الفصل بالخير مقام التأكيد، والقدير ولولا كلمة سقت من ربك لكان الأخذ العامل وأجل مسمى لازمين لهم كما كانا لازمين لعاد وتماد، ولم ينفرد الأجل المسمى دون الأخذ العاجل، قلت فقد جعل اسم كان عائداً على ما دَلَّ عليه السياق إلا أنه قد يشكل عليه مسألة وهو أنه قد جوز في «لِزَامٍ» وجهين :

أحدهما : أن يكون مصدر لازماً كالخصام ولا إشكال على هذا .

والثاني : أن يكون وصفاً على فِعَالٍ بمعنى مُفْعِلٍ أي مُلْزِمٍ كأنه آله اللزوم لفرط لزومه كما قالوا لَزَارَ حَصِمْ^(٣)، وعلى هذا فيقال كان ينبغي أن يطابق في فيتقال لزامين بخلاف كونه مصدراً فإنه يفرد في كل حال وجوز أبو البقاء^(٤) أن يكون لازماً كقيام جمع قائم .

قوله : ﴿بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾

حال أي وأنت حامد .

قوله : ﴿وَمِنْ آنَاءِ اللَّيْلِ﴾

متعلق بسبح الثانية وقد تقدم ما في هذه الفاء^(٥) قوله : «وَأَطْرَافٍ» .

العامّة على نصبه وفيها وجهان :

أحدهما : أنه عطف على محل وَمِنْ آنَاءِ اللَّيْلِ .

والثاني : أنه عطف على «قبل» وقرأ الحسن وعيسى بن عمر «وَأَطْرَافٍ» بالجر^(٦) عطفاً على آنَاءِ اللَّيْلِ ، وقوله هنا

أطراف وفي هود طرفي النهار^(٧) ، فقيل هو من وضع الجمع موضع التثنية كقوله :

ظَهَرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنِ^(٨)

وقيل هو على حقيقته والمراد بالأطراف للساعات .

قوله : ﴿تُرْضَى﴾ قرأ الكسائي وأبو بكر عن عاصم «تُرْضَى»^(٩) مبنياً للمفعول والباقون مبنياً للفاعل وعليه

﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾^(١٠)

(٧) سورة هود، آية (١١٤) .

(٨) لم أفق على قائله . على أنه قد جمع بين اللغتين ، فإنه أتى بتثنية

المضاف في ظهراهما ويجمعه في ظهور الترسين فوضع الجمع

موضع التثنية . ينظر البيت في الكتاب ١/٢٤١ ، ٢/٢٠٢ ،

وابن يعيش ٤/١٥٥ والهمع ٢/٦٢ والمغني ٣١٦ .

(٩) الحجة ٤٦٤ .

(١٠) سورة الضحى ، آية (٥) .

(١) الاملاء ٢/١٨٢ .

(٢) الكشاف ٢/٥٥٨ ، ٥٥٩ . في اللسان ٥/٤٠٢٦ .

(٣) قال في اللسان ٥/٤٠٢٦ - لرز - لَزَّ بِالشَّيْءِ يَلْزُهُ لَزًّا ، وَالزُّهُ

الزُّمَةُ إِياه ، وَإِنَّهُ لَلزَّارُ حُصُومَةً وَمُؤَلِّزٌ أَي لَارِمٌ لَهَا مَوَكَّلٌ بِهَا يَقْدِرُ

عليها ويقال : فلان لَزَارَ حَصِمْ .

(٤) الاملاء ٢/١٢٩ .

(٥) انظر الآية (٦٦) ، ص .

(٦) الانحاف ٣٧٤ .

وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ وَرَزَقُ رِيكَ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ ۚ (١٣١) وَأَمْرٌ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا نَسْأَلُكَ رِزْقًا نَحْنُ نَرْزُقُكَ وَالْعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَىٰ ۚ (١٣٢) وَقَالُوا لَوْلَا يَأْتِينَا بِآيَةٍ مِّن رَّبِّهِ ۗ أَوَلَمْ تَأْتِهِم بَيِّنَةٌ مَّا فِي الصُّحُفِ الْأُولَىٰ ۚ (١٣٣) وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُمْ بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ مِن قَبْلِ أَنْ نَذِلَّ وَنَخْزَىٰ ۚ (١٣٤) قُلْ كُلُّ مُتَرَبِّصٍ فَتَرَبَّصُوا ۚ فَسَتَعْلَمُونَ مَنِ أَصْحَابُ الصِّرَاطِ السَّوِيِّ وَمَنِ اهْتَدَىٰ ۚ (١٣٥)

قوله: ﴿أَزْوَاجًا﴾.

في نصبه وجهان:

أحدهما: أنه منصوب على المفعول به وهو واضح.

والثاني: أنه منصوب على الحال من الهاء في به راعي لفظ «ما» مرة ومعناها أخرى فلذلك جمع، قال الزمخشري (١) ويكون الفعل واقعا على منهم كأنه قيل إلى الذين متعنا به وهو أصناف منهم وناساً منهم.

قوله: ﴿زَهْرَةٌ﴾ في نصبه عشرة أوجه:

أحدها: أنه مفعول ثانٍ لأنه ضمن متعنا معنى أعطينا فأزواجاً أول وزهرة هو الثاني.

الثاني: أن يكون بدلاً من أزواجاً وذلك إما على حذف مضاف أي ذوي زهرة وإما على المبالغة جعلوا نفس الزهرة.

الثالث: أن يكون منصوباً بفعل مضمحل دل عليه متعنا تقديره جعلنا لهم زهرة.

الرابع: نصبه / على الذم قال الزمخشري (٢) وهو النصب على الاختصاص.

الخامس: أن يكون بدلاً من موضع الموصول، قال أبو البقاء (٣) واختاره بعضهم، وقال آخرون لا يجوز لأن قوله

«نَفْتِنَهُمْ» من صلة متعنا فيلزم الفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي وهو اعتراض حسن.

السادس: أن ينتصب على البدل من محل به.

السابع: أن ينتصب على الحال من ما الموصولة.

الثامن: أنه حال من الهاء في به وهو ضمير الموصول فهو كالذي قبله في المعنى فإن قيل كيف تقع الحال معرفة؟

فالجواب أن يجعل زهرة منوثة نكرة وإنما حذف التنوين لالتقاء الساكنين.

٣٣٥٤ - ولا ذَاكَرَ الَّلَّةِ إِلَّا قَلِيلاً (٤)

وعلى هذا فبم جرت الحياة فقيل على البدل من ما الموصولة.

التاسع: أنه تمييز لما أو للهاء في به قاله الفراء (٥)، وقد ردوه عليه بأنه معرفة والمميز لا يكون معرفة وهذا غير لازم

لأنه يجوز تعريف التمييز على أصول الكوفيين.

العاشر: أنه صفة لأزواجاً بالتأويلين المذكورين في نصبه حالاً وقد منع أبو البقاء (٦) من هذا الوجه يكون

(١) الكشاف ٥٥٩/٢.

(٤) تقدم.

(٢) المرجع السابق.

(٥) معاني الفراء ١٩٦/٢.

(٣) الاملاء ١٢٩/٢.

(٦) الاملاء ١٢٩/٢.

الموصوف نكرة والوصف معرفة، وهذا يُجَابُ عنه بما أُجيب في تسويغ نصبه حالاً أعني حذف التنوين لالتقاء الساكنين والعمامة على تسكين الهاء وقرأ الحسن وأبو البرهشيم وأبو حيوة بفتحها فقيل^(١) بمعنى كَجَهْرَةٍ وَجَهْرَةٍ، وأجاز الزمخشري^(٢) أن يكون جمع زَاهِرٍ كَفَاجِرٍ وَفَجْرَةٍ وَبَارٍ وَبِرَّةٍ.

وروي الأصمعي^(٣) عن نافع «لِنُفْتِنَهُمْ» بضم النون من أفتن إذا أوقعه في الفتنة والزهره بفتح الهاء وسكونها كَنَهْرٍ وَنَهْرٍ ما يرون من النور وسراج زَاهِرٌ لبريقه ورجل أزهَرُ وامرأة زهراء من ذلك والأنجمُ الزهرُ هي المضئئة^(٤).

قوله: ﴿لِلتَّقْوَى﴾.

أي لأهل التقوى ويؤيد هذا قوله في موضع آخر «وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ»^(٥) وقرأ ابن وثاب «نَرُزُقُكَ»^(٦) بإدغام القاف في الكاف والمشهور عنه أنه لا يدغم إلا إذا كانت الكاف متصلة بميم جمع نحو «خَلَقْتُمْ» وقد تقدم قوله: «أَوْ لَمْ يَأْتِهِمْ بَيِّنَةٌ» قرأ نافع وأبو عمرو وحفص «تَأْتِيهِمْ» بالتأنيث والباقون^(٧) بالياء من تحت لأن التأنيث مجازي، وقرأ العامة:

﴿بَيِّنَةٌ مَا﴾.

بإضافة بيئة إلى ما مرفوعة وهي واضحة وقرأ أبو عمرو فيما رواه أبو زيد تنوين «بَيِّنَةٌ» مرفوعة^(٨). وعلى هذه القراءة ففي «ما» أوجه:

أحدها: أنها بدل من بيئة بدل كل من كل.

والثاني: أن تكون خبر مبتدأ مضمرة أي هي ما في الصحف الأولى.

الثالث: أن تكون ما نافية، قال صاحب اللوامح وأريد بذلك ما في القرآن من الناسخ والفضل مما لم يكن في غيره من الكتب، وقرأت جماعة «بَيِّنَةٌ» بالتنوين والنصب^(٩) ووجهها أن تكون ما فاعلة «وبَيِّنَةٌ» نصب على الحال وأنيث على معنى ما، ومن قرأ بناء التأنيث فحملا على معنى ما، ومن قرأ بياء الغيبة فعلى لفظها، وقرأ ابن عباس بسكون الحاء والهاء^(١٠)، في قبله يجوز أن يعود للرسول بدليل قوله: «لَوْلَا أُرْسِلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا» وجوز الزمخشري^(١١) وغيره أن يعود على بيئة باعتبار أنها في معنى البرهان والدليل قوله: «فَتَتَّبِعْ» نصب بإضمار أن في جواب التحضيض، وفي إعراب أبي^(١٢) البقاء في جواب الاستفهام وهو مشهور، وقرأ ابن عباس وابن الحنفية والحسن جماعة كثير «نُذَلُّ»^(١٣).

قوله: ﴿مَنْ أَصْحَابُ﴾.

يجوز من هذه وجهان:

أظهرهما: أن تكون استفهامية مبتدأة وأصحاب خبره والجملة في محل نصب سادة مسد المفعولين.

والثاني: ويُعزَى للفراء^(١٤) أن تكون موصولة بمعنى الذين وأصحاب خبر مبتدأ مضمرة أي هم أصحاب وهذا على

(٨) البحر ٢٩٢/٦.

(٩) البحر ٢٩٢/٦.

(١٠) المرجع السابق.

(١١) الكشاف ٥٦٠/٢.

(١٢) الإملاء ١٢٩/٢.

(١٣) البحر ٢٩٢/٢.

(١٤) معاني الفراء ١٩٧/٢.

(١) النشر ٣٢٢.

(٢) الكشاف ٥٥٩/٢.

(٣) البحر ٣٩١/٦.

(٤) اللسان ١٨٧٧/٣ زهر.

(٥) سورة القصص، آية (٨٣).

(٦) البحر ٢٩٢/٦.

(٧) الحجة ٤٦٥.

مقتضى مذهبهم يحذفون مثل هذا العائد وإن لم تطل الصلة، ثم علم يجوز أن تكون عرفانية فيكتفي بهذا المفعول وأن تكون على بابها فلا بد من تقدير ثانيهما، وقرأ العامة «السُّوَيَّ» على وزن فعيل بمعنى المستوي وقرأ أبو ميّجّلز وعمران بن حدير «السَّوَاء»^(١) بفتح السين والمد بمعنى الوسط الجيد، وقرأ يحيى بن يعمر والجحدري «السُّوَيَّ»^(٢) على فُعل باعتبار أن السراط يذكر ويؤنث وقرأ ابن عباس «النَّسْوَاء»^(٣) بفتح السين بمعنى النشر وروي عنهما «السُّوَيَّ»^(٤) بضم السين وتشديد الواو ويحتمل ذلك وجهين :

أحدهما : أن يَكُونَ قَلْبَ الهمزة واواً وأدغم الواو في الواو وأن يكون فُعَلَى من «السَّوَاء» وأصله السُّوَيَّ فُقَلِبَت الياء واواً وأدغم أيضاً وكان قياس هذه السيا لأنه متى اجتمع باء وواو وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو «ياء» وهنا فعل بالعكس وقرئ «السُّوَيَّ» بضم السين وفتح الواو تشديد الياء تصغير سُوقِ الزمخشري^(٥) . قال الشيخ^(٦) : وليس بجيد إذ لو كان كذلك لثبتت همزة سوء والأجود أن يكون تصغير سواء كقولهم غُطِّي في غطا قلت وقد جعله أبو البقاء^(٧) أيضاً تصغير السَّوَاء بفتح الهمزة ويردُّ عليه ما تقدم إيرادُه على الزمخشري وإبدال مثل هذه الهمزة جائز فلا إيراد.

قوله : ﴿وَمَنْ اهْتَدَى﴾ فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون استفهامية وحكمها كالتي قبلها في حذف العائد .

الثاني : أنها في محل رفع على ما تقدم في الاستفهامية .

الثالث : أنها في محل جر نسقاً على السراط أي وأصحاب مَنْ اهْتَدَى وعلى هذين الوجهين تكون موصولة ، قال

أبو البقاء^(٨) .

في الوجه الثاني : وفيه عطف الخبر على الاستفهام وفيه تقوية قول الفراء ، يعني أنه إذا جعلها موصولة كانت

خيرية . . والله أعلم .

(٥) الكشاف ٥٦١/٢ .

(٦) البحر ٢٩٣/٦ .

(٧) الاملاء ١٣٠/٢ .

(٨) المرجع السابق .

(١) البحر ٢٩٢/٦ .

(٢) البحر ٢٩٢/٦ «السَّوَيَّ» على وزن فُعَلَى .

(٣) المرجع السابق .

(٤) البحر ٢٩٢/٦ .

سورة الأنبياء عليهم السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

أَقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ ﴿١﴾ مَا يَأْتِيهِمْ مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ مُّحَدَّثٍ إِلَّا أَسْتَمِعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴿٢﴾ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسْرَأَ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشْرٌ مِّثْلَكُم مَّا أَفْتَاتُوا لَلسِّحْرِ وَأَنْتُمْ تَبْصُرُونَ ﴿٣﴾ قَالَ رَبِّي يَعْلَمُ الْقَوْلَ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿٤﴾

قوله: ﴿أَقْتَرَبَ لِلنَّاسِ﴾

اللام تتعلق باقترب، قال الزمخشري^(١) هذه اللام لا يخلو إما أن تكون صلة لاقترب، أو تأكيداً لإضافة الحساب إليهم، كقولك أَرْفَ لِلْحَيِّ رَحِيلُهُمْ، الأصل أَرْفَ رَحِيلُ الْحَيِّ ثُمَّ أَرْفَ لِلْحَيِّ الرَّحِيلُ ثُمَّ أَرْفَ لِلْحَيِّ رَحِيلُهُمْ، ونحوه ما أورده سيبويه^(٢) في باب ما سمي فيه المستقر توكيداً، نحو عَلَيْكَ زَيْدًا حَرِيصٌ عَلَيْكَ، وَفِيكَ زَيْدٌ رَاغِبٌ فِيكَ، ومنه قولهم لَا أَبَا لَكَ^(٣) لأن اللام مؤكدة لمعنى الإضافة، وهذا الوجه أغرب من الأول، قال الشيخ^(٤): يعني بقوله صلة لاقترب، أي متعلقة به، وأما جعله اللام تأكيداً لإضافة الحساب إليهم مع تقدم اللام ودخولها على الاسم الظاهر فلا نعلم أحداً يقول ذلك، وأيضاً سنحتاج إلى ما تتعلق به، ولا يمكن تعلقه بحسابهم لأنه مصدر موصول ولأنه قدم معموله عليه، وأيضاً فإن التوكيد يكون متأخراً عن المؤكد وأيضاً فلو أخرج في هذا التركيب لم يصح، وأما تشبيهه بما أورده سيبويه فالفرق واضح، فإن عليك لحريص وعليك المتأخرة تأكيد، وكذلك فيك زيد راغب فيك فتعلق فيك براغب وفيك الثانية توكيد، وإنما غره في ذلك صحة توكيد حساب الناس وكذلك أرف رحيل الحي، فاعتقد إذا تقدم الظاهر مجروراً باللام، وأضيف المصدر لضميره أنه من باب فيك زيد راغب فيك، وليس مثله، وأما لا أباً لك فهي مسألة مشكلة وفيها خلاف، ويمكن أن يقال فيها ذلك لأن اللام فيها جاوزت الإضافة ولا يقاس عليها لشذوذها وخروجها عن الأقيسة، قلت مسألة الزمخشري أشبه شيء بمسألة لا أباً لك، والمعنى الذي أورده صحيح، وأما كونها مشكلة فهو إنما بناها على قول الجمهور، والمشكل مقرر في بابه فلا يضرنا القياس عليه لتقرره في مكانه.

(١) الكشاف ٥٦١/٢.

(٢) الكتاب ١٢٥/٢ - ١٢٦.

(٣) كلام جرى مجرى المثل، وذلك أنك إذا قلت هذا فإنك لا تنفي في الحقيقة أباه، وإنما تخرجه مخرج الدعاء، أي أنت عندي ممن يستحق أن يدعى عليه بفقد أبيه، هذا كلام

صاحب الخصائص ٣٤٣/١ - ٣٤٤.

وقال الزمخشري في الفائق ٤٨١/٢ «الأصل في قولهم لا أباً لك ولا أم لك» نفى أن يكون له أب حر وأم حرة ثم استعمل في موضع الاستقصار والاستبطاء ونحو ذلك أ. هـ بتصرف.

(٤) البحر ٢٩٥/٦.

قوله: ﴿وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ﴾.

يجوز أن يكون الجار متعلقاً بمحذوف على أنه حال من الضمير في «مُعْرِضُونَ»، وأن يكون خبراً للضمير، و«معروضون» خبر ثان، وقول أبي البقاء^(١) في هذا الجار إنه خبر ثان، يعني في العدد، وإلا فهو أول في الحقيقة، وقد يقال لما كان في تأويل المفرد جعل المفرد الصريح مقدماً في الرتبة، فهو ثان بهذا الاعتبار، وهذه الجملة في محل نصب على الحال من الناس.

قوله: ﴿مُحَدَّثٍ﴾.

العامة على جر «محدث» نعتاً لذكر على اللفظ.

وقوله: ﴿مِنْ رَبِّهِمْ﴾. فيه أوجه:

أجودها: أن يتعلق «بِأَيِّهِمْ»^(٢) وتكون من لا ابتداءً الغاية مجازاً.

والثاني: أن يتعلق بمحذوف على أنه حال من الضمير المستقر في «محدث».

الثالث: أن يكون حالاً من نفس ذكروا وإن كان نكرة لأنه قد تخصص بالوصف بمحدث، وهو نظير ما جاء في رجل قائماً منطلق ففصل بالحال بين الصفة والموصوف، وأيضاً فإن الكلام نفي وهو مسوغ لمجيء الحال من النكرة.

الرابع: أن يكون نعتاً^(٣) لذكر فيجوز في محله الوجهان، الجر باعتبار اللفظ، والرفع باعتبار المحل، لأنه مرفوع المحل إذ هي مزيدة فيه وسيأتي، وفي جعله نعتاً لذكر إشكال من حيث إنه قد تقدم غير الصريح على الصريح وقدم تحريره في المائة.

الخامس: أن يتعلق بمحذوف على سبيل البيان، وقرأ ابن أبي عمير «مُحَدَّثٌ»^(٤) رفعاً نعتاً لذكر على المحل، لأن من مزيدة فيه لاستكمال الشرطين^(٥)، وقال أبو البقاء^(٦) ولو رفع على موضع من ذكر جاز، كأنه لم يطلع عليه قراءة، وزيد بن علي «مُحَدَّثًا»^(٧) نصباً على الحال من ذكر، وسوغ ذلك وصفه بمن ربهم إن جعلناه صفة.

قوله: ﴿إِلَّا أَسْتَمِعُوهُ﴾.

هذه الجملة حال من مفعول «مَا يَأْتِيهِمْ» وهو استثناء مفرغ وقد ومعها مضمرة عند قوم. قوله: «وَهُمْ يَلْعَبُونَ». حال من فاعل استمعوه^(٨).

قوله: ﴿لَأَهِيَّةً﴾.

يجوز أن يكون حالاً^(٩) من فاعل استمعوه عند من يجيز تعداد الحال فتكون الحالان مترادفتين، وأن يكون حالاً

الأول واستدلوا بقولهم «وقد كان من مطر» ينظر تفصيل المسألة في الكتاب ٢٢٥/٤ والبيان لابن الأنباري ١/٣٢٠ والتسهيل ص ١٤٤.

(٦) الاملاء ١٣٠/٢.

(٧) البحر ٢٩٦/٦.

(٨) المرجع السابق.

(٩) الاملاء ١٣٠/٢.

(١) الإملاء ١٣٠/٢.

(٢) البحر ٢٩٦/٦.

(٣) الاملاء ١٣٠/٢.

(٤) البحر المحيط ٢٩٦/٦.

(٥) الأول: - أن ما قبلها غير موجب. والثاني: - أن مجرورها نكرة وهذا قول سيبويه وجمهور البصريين ولم يشترط الأخفش واحداً من هذين الشرطين واستدل بنحو «وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيٍّ الْمُرْسَلِينَ» سورة الأنعام، آية (٣٤) - ولم يشترط الكوفيون

من فاعل يلعبون، فتكون الحالان متداخلتين، وعبر الزمخشري^(١) عن ذلك فقال وهم يلعبون لاهية قلوبهم حالان مترادفتان أو متداخلتان، وإذا جعلناهما حالين مترادفتين ففيه تقديم الحال غير الصريحة على الصريحة وفيه من البحث ما في باب النعت، وقلوبهم مرفوع بلاهية، والعامه على نصب لاهية وابن أبي عبلة على الرفع.^(٢) على أنها خبر ثان لقوله «وهم» عند من يجوز ذلك أو خبر محذوف عند من لا يجوزه.

قوله: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾.

يجوز في محل الذين ثلاثة أوجه: الرفع، والنصب، والجر، فالرفع من ستة أوجه:

أحدها: أنه بدل من واو وأسروا تنبيهاً على اتسامهم بالظلم الفاحش وعزاه ابن عطية^(٣) لسيبويه^(٤) وغيره للمبرد.

الثاني: أنه فاعل والواو علامة جمع^(٥) كما تدل التاء على تأنيته ولذلك يفعلون في التثنية فيقولون قاما أخواك،

وأنشدوا قول الشاعر:

٣٣٥٥ - يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ أَهْلِي وَكُلَّهُمُ أَلْوَمٌ^(٦)

وإليه ذهب الأخفش وأبو عبيدة^(٧)، وضعف بعضهم هذه اللغة، وبعضهم حسنها ونسبها لأزد شنوءة^(٨) وقد

تقدمت هذه المسألة في المائة عند قوله تعالى:

﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾.

الثالث: أن يكون الذين مبتدأ وأسروا جملة خبرية قدمت على المبتدأ ويعزى للكسائي^(٩).

الرابع: أن يكون الذين مرفوع بفعل مقدر فقيل تقديره يقول الذين واختاره النحاس^(١٠) قال والقول كثيراً ما يضم،

ويدل عليه قوله بعد ذلك.

﴿هَلْ هَذَا إِلَّا بَشْرٌ مِثْلُكُمْ﴾ وقيل تقديره أسرها الذين ظلموا.

الخامس: أنه خبر مبتدأ مضمرة تقديره/ هم الذين ظلموا.

السادس: أنه مبتدأ^(١١) وخبره الجملة من قوله:

﴿هَلْ هَذَا إِلَّا بَشْرٌ﴾.

ولا بد من إضمار القول^(١٢) على هذا تقديره الذين ظلموا يقولون هل هذا بشر، والقول يضم كثيراً والنصب من

وجهين:

أحدهما^(١٣)؟ الدم.

والثاني^(١٤)، إضمار أعني والجر من وجهين أيضاً:

(٨) البحر ٢٩٧/٦.

(٩) البحر ٢٩٧/٦.

(١٠) إعراب القرآن ٦٤/٣.

(١١) البحر ٢٩٧/٦.

(١٢) في «ب» زاد هذا.

(١٣) الإملاء ١٣٠/٢.

(١٤) المرجع السابق.

(١) الكشاف ٥٩٢/٢.

(٢) البحر ٢٩٦/٦.

(٣) البحر ٢٩٧/٦.

(٤) الكتاب ٤١/٢.

(٥) الإملاء ١٣٠/٢.

(٦) تقدم.

(٧) مجاز القرآن ٣٤/٢.

أحدهما: النعت (١).

الثاني: البدل (٢) من «للناس» ويُعزى هذا للفراء (٣) وفيه بعد قوله: «هل هذا» إلى قوله: «تُبصرون» يجوز في هاتين الجملتين الاستفهاميتين أن يكونا في محل نصب بإضمار القول قالها الزمخشري (٤)، وأن يكونا في محل نصب على أنهما محكيان بالنجوى لأنهما في معنى القول «وأنتم تبصرون» جملة حالية من فاعل يأتون.

قوله: ﴿قَالَ رَبِّي﴾.

قرأ الأخوان وحفص، قال على لفظ الخبر والضمير للرسول عليه السلام، والباقون قل على الأمر (٥).

قوله: ﴿فِي السَّمَاءِ﴾.

فيه أوجه:

أحدها: أن يتعلق بمحذوف على أنه حال من القول.

والثاني: أنه حال من فاعل يعلم وضعفه أبو البقاء (٦) وينبغي أن يمتنع.

والثالث: أنه متعلق بيلم وهو قريب مما قبله وحذف متعلق السميع العليم للعلم به.

بَلْ قَالُوا أَضْغَتْ أَحْلَامٌ بَلِ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ فَلْيَأْتِنَا بِآيَةٍ كَمَا أُرْسِلَ الْأُولُونَ ۖ مَاءَ أَمْنَةٍ
قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَفَهُمْ يُؤْمِنُونَ ۖ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِي إِلَيْهِمْ فَسَلُّوا أَهْلَ
الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ۖ وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَدًا لَا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَمَا كَانُوا خَالِدِينَ ۖ ثُمَّ
صَدَقْنَاهُمُ الْوَعْدَ فَأَنْجَيْنَاهُمْ وَمَنْ نَشَاءُ وَأَهْلَكْنَا الْمُسْرِفِينَ ۖ لَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَابًا فِيهِ
ذِكْرُكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ۖ وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنْشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا آخَرِينَ ۖ فَلَمَّا
أَحْسَوْا بِأَسْنَانَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَرْكُضُونَ ۖ لَا تَرْكُضُوا وَارْجِعُوا إِلَى مَا أُتْرِفْتُمْ فِيهِ وَمَسْكِنِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَسْأَلُونَ
ۖ قَالُوا يَا وَيْلَنَا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ ۖ فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَتُهُمْ حَتَّى جَعَلْنَاهُمْ حَصِيدًا خَمِدِينَ ۖ

قوله: ﴿أَضْغَاتُ أَحْلَامٍ﴾.

خبر (٧) مبتدأ محذوف أي هو أضغاث وأضغاث والجملة نصب بالقول.

قوله: ﴿كَمَا أُرْسِلَ﴾.

يجوز في هذه الكاف وجهان:

أحدهما: أن تكون في محل جر نعتاً (٨) لآية أي بآية مثل آية إرسال الأولين فما مصدرية.

(٥) الالتحاف ٣٧٥.

(٦) الإملاء ٣٠/٢.

(٧) المرجع السابق.

(٨) الإملاء ١٣٠/٢.

(١) الإملاء ١٣٠/٢.

(٢) البحر ٢٩٧/٦.

(٣) معاني القراء ١٩٨/٣.

(٤) الكشاف ٥٦٢/٢.

والثاني : أن تكون نعتاً لمصدر محذوف أي إتياناً مثل إرسال الأولين .

قوله : ﴿أَهْلَكْنَاهَا أَفَهُمْ يَوْمِنُونَ﴾ .

وقد قدم نظيره^(١) .

قوله : ﴿نُوحِي إِلَيْهِمْ﴾ .

قرأ حفص نوحى بنون العظمة^(٢) مبيناً للفاعل أي نوحى نحن والباقون بالياء وفتح الحاء مبيناً للمفعول وقد تقدم ذلك في سورة يوسف . وهذه الجملة في محل نصب نعتاً لرجالاً وإليه في القراءة الأولى منصوب المحل ، والمفعول محذوف أي نوحى إليهم القرآن أو الذكر ، ومرفوع المحل في القراءة الثانية لقيامه مقام الفعل .

قوله : ﴿إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ .

جواب الشرط محذوف للدلالة ما تقدم عليه أي فسألوهم ، حذف للدلالة ما تقدم عليه ، ومفعولاً العلم يجوز أن يراد أي لا تعلمون أن ذلك كذلك ، ويجوز أن لا يراد إن كنتم من غير ذوي العلم .

قوله : ﴿لَا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ .

في هذه الجملة وجهان :

أظهرهما : أنها في محل نصب نعتاً لجسداً ، وجسداً مفرد يراد به الجمع^(٣) ، وهو على حذف مضاف ، أي ذوي أجساد غير آكلين الطعام وهذا رد لقولهم ﴿مَا لِهَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ﴾^(٤) ، وجعل يجوز أن تكون بمعنى صيّر فيتعدى لاثنتين ثانيهما جسداً ، ويجوز أن تكون بمعنى خلق وأنشأ فيتعدى لواحد فيكون جسداً حالاً بتأويله بمشتق أي متغذين لأن الجسد لا بد له من الغذاء ، قال أبو البقاء^(٥) أن لا يأكلون حالاً أخرى بعد جسداً إذا قلنا إن جعل يتعدى لواحد وفيه نظر ، بل هي صفة الجسد ، بالاعتبارين لا يليق المعنى إلا به .

قوله : ﴿صَدَقْنَاَهُمُ الْوَعْدَ﴾ .

صدق يتعدى لاثنتين إلى ثانيهما بحرف الجر ، وقد يحذف تقول صدقتك الحديث وفي الحديث نحو أقر واستغفر وقد تقدم في آل عمران .

قوله : ﴿فِيهِ ذِكْرُكُمْ﴾ .

يجوز أن يكون جملة في محل نصب صفة لكتاباً ، ويجوز أن يكون فيه هذا الوصف وحده وذكركم فاعل .

وقال بعضهم في الكلام حذف مضاف تقديره فيه ذكر شرفكم ، وذكر هنا مصدر يجوز أن يكون مضافاً لمفعوله ، أي ذكرنا إياكم^(٦) ، ويجوز أن يكون مضافاً لفاعله^(٧) أي ما ذكرتم من الشرك وتكذيب النبي ﷺ .

وقوله : ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا﴾ .

(٥) الإملاء ١٣١/٢ .

(٦) الإملاء ١٣١/٢ .

(٧) المرجع السابق ٢٩٩/٦ .

(١) سورة طه ، آية (١٢٨) .

(٢) الحجة ٤٦٦ والاتحاف ٣٧٥ .

(٣) الإملاء ١٣٠/٢ .

(٤) سورة الفرقان ، آية (٢٥) .

كم في محل نصب مفعولاً مقديماً بقصمنا^(١)، و«مِنْ قَرْيَةٍ» تمييز والظاهر أن كم هنا خبرية لأنها تفيد الكثير.

قوله: ﴿كَأَنْتَ ظَالِمَةٌ﴾.

في محل جر صفة^(٢) القرية، ولا بد من مضاف محذوف قبل قرية، أي وكم قصمنا من أهل قرية، بدليل عود الضمير في قوله: ﴿فَلَمَّا أَحْسُوا﴾.

ولا يجوز أن يعود على قوله قوماً لأنه لم يذكر لهم ما يقتضي ذلك.

قوله: ﴿إِذَا﴾.

هذه إذا الفجائية^(٣) وقد تقدم^(٤) الخلاف فيها مشعباً وهم مبتدأ ويركضون خبره، وتقدم في أول هذا الموضوع أن هذه الآية وأمثالها دالة على أن لَمَّا ليست ظرفية، بل حرف وجوب لوجوب لأن الظرف لا بد له من عامل ولا عامل هنا، لأن ما بعد إذا لا يعمل فيما قبلها والجواب أنه عمل فيها معنى المفاجأة بالمدلول عليها بإذا، والضمير فيها يعود على قرية ويجوز أن يعود على بأسنا لأنه في معنى النقمة والبأساء فأنت الضمير^(٥) حملاً على المعنى، ومن على الأول لا ابتداء الغاية وللتعليل على الثاني والركض ضربُ الدابة بالرجل يقال ركض الدابة يركضها^(٦).

قوله: ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ﴾.

اسم زالت تِلْكَ ودَعْوَاهُمْ الخبر هذا هو الصواب، وقد قال الحوفي^(٧) والزمخشري^(٨) وأبو البقاء^(٩) يجوز العكس وهو مردود بأنه إذا خفض الإعراب مع استوائهما في المسوغ لكون كل منهما اسماً أو خبراً وجب جعل المتقدم اسماً والمتأخر خبراً. وهو من باب ضرب موسى عيسى، وقد تقدم إيضاح هذا في أول سورة الأعراف وهناك شيء لا يتأتى هنا فيلنفت إليه، وتلك إشارة إلى الجملة المقولة.

قوله: ﴿حَصِيداً﴾.

مفعول ثان لأنَّ الجعل هنا تصيير و«حَصِيداً حَامِدِينَ» يجوز أن يكون من باب هَذَا حُلُو حَامِضٍ^(١٠).

كأنه قيل جعلناهم جامعين بين الوصفين جميعاً، ويجوز أن يكون حامدين حالاً من الضمير في «جَعَلْنَاهُمْ»، أو من الضمير المستكن في «حَصِيداً» فإنه في معنى محصود، ويجوز أن يكون من باب ما تعدد فيه الخبر نحو زَيْدٌ كَاتِبٌ شَاعِرٌ، وجوز أبو البقاء^(١١) فيه أيضاً أن يكون صفة لحصيداً، وحصيد بمعنى مَحْصُودٌ كما تقدم، ولذلك لم يجمع، وقال أبو البقاء^(١٢) والتقدير مثل حصيد فلذلك لم يجمع كما لم يجمع مثل المقدر، انتهى، وإذا كان بمعنى محصودين فلا حاجة.

(١٠) أورد هذا المثال ابن هشام في كتابه أوضح المسالك إلى ألفية

ابن مالك تحت عنوان «جواز تعدد الخبر» قال نحو زيد شاعر

كاتب والمانع يدعي تقدير «هو» للثاني أو أنه جامع للصفتين،

لا الاختيار بكل منهما وليس من تعدد الخبر ما ذكره ابن الناظم

من قولهم «الرُّمَانُ حُلُو حَامِضٍ» لأنها بمعنى خبر واحد أي مر

انظر تفصيل المسألة في أوضح المسالك ٢٢٨/١.

(١١) الاملاء ١٣١/٢.

(١٢) المرجع السابق.

(١) الإملاء ١٣١/٢.

(٢) الاملاء ١٣١/٢ والبحر ٦/٣٠٠.

(٣) في «ب» فجائية بالتنكير.

(٤) سورة طه، آية (٦٦).

(٥) البحر ٦/٣٠٠.

(٦) اللسان ٣/١٧١٨ ركض.

(٧) البرهان ٤/١٨١ (خ).

(٨) الكشاف ٢/٥٦٥.

(٩) الاملاء ١٣١/٢.

وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا الْعِيبِينَ ﴿١٦﴾ لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَهُمْوَا لَا تَتَّخِذَنَّهُ مِنْ لَدُنَّا إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ
 ﴿١٧﴾ بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ ﴿١٨﴾ وَلَهُ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ
 وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ﴿١٩﴾ يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ﴿٢٠﴾
 أَمْ اتَّخَذُوا إِلَهًا مِمَّنْ الْأَرْضِ هُمْ يُنشِرُونَ ﴿٢١﴾ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ
 عَمَّا يُصِفُونَ ﴿٢٢﴾ لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ ﴿٢٣﴾

قوله: ﴿لَا عِيبِينَ﴾.

حال من فاعل خلقنا.

قوله: ﴿إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ﴾.

في «إِنْ» هذه وجهان:

أحدهما: أنها نافية أي ما كنا فاعلين.

والثاني: أنها شرطية وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب لو عليه والتقدير إن كنا فاعلين اتخذناه.

قوله: ﴿فَيَدْمَغُهُ﴾.

العامية على رفع الغين نسقاً على ما قبله، وقرأ عيسى بن عمر بنصبها^(١)، قال الزمخشري^(٢) وهو في ضعف قوله:

٣٣٥٦ - سَأْتَرُكَ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَاسْتَرِيحَا^(٣)

وقرىء شاذاً «فَيَدْمَغُهُ»^(٤) بضم الميم وهي محتملة لأن تكون في المضارع لغتان يفعل ويفعل، وأن يكون الأصل الفتح والضممة للاتباع في حذف الحلق، ويَدْمَغُهُ أي يصيب دماغه من قولهم «دَمَغْتُ الرَّجُلَ» أي ضربته في دماغه كقولهم رأسه وكبدته ورجله إذا أصاب منه هذه الأعضاء^(٥).

قوله: ﴿مِمَّا تَصِفُونَ﴾. فيه أوجه:

أحدها: أنه متعلق بالاستقرار الذي تعلق به الخبر، أي استقر لكم الويل من أجل ما تصفون ومن تعليلية وهذا وجه وجيه.

والثاني: أنه متعلق بمحذوف.

والثالث: أنه حال من الويل أي الويل واقعاً مما تصفون كذا قدره أبو البقاء^(٦)، وما في «مِمَّا تَصِفُونَ» يجوز أن تكون مصدرية فلا عائد عند الجمهور، وأن تكون بمعنى^(٧) الذي، أو نكرة موصوفة^(٨)، ولا بد من العائد عند الجميع

من فوق.

(٦) الإملاء ١٣١/٢.

(٧) المرجع السابق.

(٨) الإملاء ١٣١/٢.

(١) البحر ٣٠٢/٦.

(٢) الكشف ٥٦٦/٢.

(٣) تقدم.

(٤) البحر ٣٠٢.

(٥) في اللسان ١٤٢٣/٢ دمع - دَمَغَهُ يَدْمَغُهُ دَمَغًا: غَلَبَهُ وَأَخَذَهُ

حذف لاستكمال الشروط .

قوله : ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ﴾ .

يجوز فيه وجهان :

أحدهما : أنه معطوف^(١) على من الأولى أخبر تعالى عن من في السموات والأرض وعن من عنده بأن الكل في ملكه ، وعلى هذا فيكون من باب ذكر الخاص بعد العام منبهة على شرفه ، لأن قوله من في السموات يشمل من عنده وقد مر نظيره في قوله : ﴿وَجِبْرِيَلٌ وَمِيكَالٌ﴾ .

وقوله : ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ . على هذا فيه أوجه :

أحدها : أنه حال من الأولى .

والثانية : أو منهما معاً ، وقال أبو البقاء^(٢) حال إما من الأولى أو الثانية على قول من رفع بالظرف يعني أنه إذا جعلنا من في قوله :

﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ﴾ .

مرفوعاً^(٣) بالفاعلية والرافع الظرف وذلك على رأي الأخفش جاز أن يكون لا يستكبرون حالاً إما من الأولى وأما من الثانية لأن الفاعل يجيء منه الحال .

ومفهومه : أنا إذا جعلناها مبتدأ لا يجيء يستكبرون حالاً ، وكأنه يرى أن الحال يجيء من المبتدأ وهو رأي لبعضهم ، وفي المسألة كلام مقدر في غير هذا الموضوع ويجوز أن يكون «لَا يَسْتَكْبِرُونَ» حالاً من الضمير^(٤) المستكن في «عِنْدَهُ» الواقع صلة وأن يكون حالاً من الضمير المستكن في «لَهُ» الواقع خبراً .

والوجه الثاني : من وجهي من . أن يكون مبتدأ^(٥) وَلَا يَسْتَكْبِرُونَ خبره وهذه جملة معطوفة على جملة قبلها ، وهل الجملة من قوله :

﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ﴾ .

استثنائية ومعادلة لجملة قوله «وَلَكُمْ الْوَيْلُ» أي لكم الويل والله جميع العالم علويه وسفليه ، والأول أظهر ، «وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ» أي لا يكلون ولا يتعبون . يقال اسْتَحْسَرَ البعيرُ أي كُلَّ وَتَعَبَ قال علقمة بن عبده :

٣٣٥٧ - بِهَا جِيفَ الْحَسْرَى فَأَمَّا عِظَامُهَا فَبَيْضٌ وَأَمَّا جَلْدُهَا فَصَلِيبٌ^(٦)

ويقال حَسَرَ البعيرُ وحَسْرَتُهُ أنا ، فيكون لازماً ومتعدياً وأحسرتُهُ أيضاً فيكون فعل وأفعل بمعنى في أحد وجهي فعل .

قال الزمخشري^(٧) : الاستحسارُ مبالغة في الحُسُور فكان الأبلغ في وصفهم أن ينفي عنهم أدنى الحُسُور . قلت

(١) المرجع السابق . تصفون . أ . هـ .

(٢) الاملاء ١٣١/٢ .

(٣) قال أبو حيان في البحر ٣٠٢/٦ والظاهر أن قوله «وَلَهُ مَنْ فِي

السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ» - استئناف إخبار بأن جميع العالم ملكه ،

وقيل يحتمل أن يكون معادلاً لقوله «وَلَكُمْ الْوَيْلُ» مما

(٤) الاملاء ١٣١/٢ .

(٥) البحر ٣٠٢/٦ .

(٦) تقدم .

(٧) الكشف ٥٦٦/٢ .

في الاستِحْسَار بَيَان أن ما هم فيه يوجب غاية الحسور وأقصاه وأنهم حقٌ لتلك العبادات الباهضة بأن يستحسروا فيما يفعلون وهو سؤال حسن وجواب مطابق .

قوله : ﴿يُسَبِّحُونَ﴾ .

يجوز أن يكون مستأنفاً^(١)، وأن يكون حالاً من الفاعل في الجملة قبله، ولا يفترض يجوز فيه الاستثناف والحال من فاعل «يُسَبِّحُونَ» .

قوله : ﴿أَمْ اتَّخَذُوا﴾ .

هذه أم المنقطعة فتقدر بيل التي لإضراب الانتقال والهمزة التي معناه الإنكار واتخذ يجوز أن تكون بمعنى صنع فتعلق من به، وجوز الشيخ^(٢) أن يكون بمعنى صبر التي في قوله : ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾^(٣) .

وقال وفيه معنى الاصطفاء والاختيار، ومن الأرض يجوز أن يتعلق بالاتخاذ العام كما تقدم وأن يتعلق بمحذوف على أنه نعت لآلهة أي من جنس الأرض .

قوله : ﴿هُمْ يُنْشِرُونَ﴾ .

جملة في محل نصب صفة لآلهة وقرأ العامة «يُنْشِرُونَ» بضم حرف المضارعة من أن انشُر، وقرأ الحسن بفتحها^(٤) وضم الشين، يقال أنشر الله الموتى فنشروا ونشروا يكون لازماً ومتعدياً .

قوله : ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ .

إلا هنا صفة للنكرة قبلها بمعنى غير^(٥) والإعراب فيها متعذر، فجعل على ما بعدها والوصف بها شروط منها؛ تنكير الموصوف أو قربه من النكرة بأن يكون متعرفاً بأل الجنسية ومنها، أن يكون جمعاً صريحاً كآلية أو ما في قوة الجمع كقوله :

٣٣٥٨ - لَوْ كَانَ غَيْرِي سُلَيْمِي الدَّهْرُ غَيْرُهُ وَقَعُ الحَوَادِثِ إِلَّا الصَّارِمُ الذِّكْرُ^(٦)

فالصارم صفة لغيري لأنه في معنى الجمع ومنها: أن لا يحذف موصوفها عكس غير، وقد أتقنا هذا كله في إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل فعليك به وأنشد سيبويه على ذلك قول الشاعر:

٣٣٥٩ - وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الفَرَقْدَانِ^(٧)

أي وكلُّ أخٍ غير الفرقدين مفارقه أخوه .

وقد وقع الوصف بيالاً كما وقع الاستثناء بغير، والأصل في إلا الاستثناء وفي غير الصفة، ومن ملَّح كلام أبي

(١) الاملاء ١٣١/٢ .

(٢) البحر ٣٠٤/٦ .

(٣) سورة النساء، آية (١٢٥) .

(٤) الاتحاف ٢٦٢/٢ .

(٥) الاملاء ١٣١/٢ .

(٦) قائله ليبدن أبي ربيعة، يقول أنا لم أنغير، ولو أصابت (٧) تقدم .

الحوادث غيري لغيرته، وليس أصبر مني إلا السيف القاطع فإن الحوادث لا تغيره أبداً . واستشهد به على أن الصارم صفة لغيري . ينظر البيت في ديوان الشاعر ٥٧ وفيه اليوم بدلاً من الدهر والكتاب ٣٣٣/٢ وشرح الأشموني ١٥٦ ومغني اللبيب ٧٢/١ .

القاسم الزمخشري^(١). واعلم أن إلا وغير يتعارضان ولا يجوز أن يرتفع الجلالة على البدل من «آلهة» لفساد المعنى. قال الزمخشري. فإن قلت: ما منعك من الرفع على البدل قلت لأن لومتملة أن في أن الكلام معها بموجب والبدل لا يسوغ إلا في الكلام غير الموجب كقوله: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتُكَ﴾^(٢) وذلك لأن أعم العام يصح نفيه ولا يصح إيجابه فجعل المانع صناعياً مستنداً إلى ما ذكر من عدم صحة إيجاب أعم العام، وأحسن من هذا ما ذكره أبو البقاء^(٣) من جهة المعنى فقال ولا يجوز أن يكون بدلاً لأن المعنى يصير إلى قولك، ولو كان فيهما الله لفسدنا ألا ترى أنك لو قلت ما جَاءَنِي قَوْمُكَ إِلَّا زَيْدٌ عَلَى الْبَدَلِ لَكَانَ الْمَعْنَى جَاءَنِي زَيْدٌ وَحْدَهُ، ثم ذكر الوجه الثاني الذي رد به الزمخشري فقال: وقيل يمتنع البدل لأن قبلها إيجاباً، ومنع أبو البقاء^(٤) النصب على الاستثناء لوجهين:

أحدهما: أنه فاسد في المعنى وذلك أنك إذا قلت لو جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا لقتلتهم كان معناه أن القتل امتنع لكون زيد مع القوم، ولو نصبت في الآية لكان المعنى أن فساد السموات والأرض امتنع لوجود الله تعالى مع الآلهة وفي ذلك إثبات إله مع الله، وإذا رفعت على الوصف لا يلزم مثل ذلك لأن المعنى لو كَانَ فِيهِمَا غَيْرُ اللَّهِ لَفَسَدْنَا.

والوجه الثاني: أن آلهة هنا نكرة والجمع إذا كان نكرة لم يستثن منه عند جماعة من المحققين إذ لا عموم له بحيث يدخل فيه المستثنى لولا الاستثناء، وهذا الوجه الذي منعه أعني الزمخشري وأبا البقاء^(٥).

قد أجازة أبو العباس المبرد^(٦) وغيره، أما المبرد فإنه قال جاز البدل.

لأن ما بعد غير موجب في المعنى والبدل في غير الواجب أحسن من الوصف، وفي هذا نظر من جهة ما ذكره أبو البقاء^(٧) من فساد المعنى وقال ابن الضائع^(٨) تابعاً للمبرد، لا يصح المعنى عندي ألا تكون إلا في معنى غير التي يراد بها البدل أي لو كان فيها آلهة عوض واحد أي بدل الواحد الذي هو الله لفسدنا، وهذا المعنى أراد سيبويه^(٩) في المسألة التي جاء بها توطئة.

وقال الشلّوبين^(١٠) في مسألة سيبويه لَوْ كَانَ مَعَنَا رَجُلٌ إِلَّا زَيْدٌ لَغَلَبْنَا، إنَّ الْمَعْنَى لَوْ كَانَ مَعَنَا رَجُلٌ مَكَانَ زَيْدٍ لَغَلَبْنَا فإلا بمعنى غير التي بمعنى مكان.

وهذا إيضاح جنوح منه إلى البدل، وما ذكره ابن الضائع من المعنى المتقدم سوغ للبدل وهو جواب عن ما أفسد به أبو البقاء وجه البدل، إذ معناه واضح ولكنه قريب من تفسير المعنى لا من تفسير الإعراب.

أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ ءِالِهَةً قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ هَذَا ذِكْرٌ مَنْ مَعِيَ وَذِكْرٌ مَنْ قَبْلِي بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ

(٨) البحر ٣٠٥/٦.

(٩) الكتاب ٣٧٠/١.

(١٠) الشلّوبين: هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأستاذ أبو

علي الإشبيلي الأزدي المعروف بالشلّوبيني، إمام عصره في

العربية، صنف تعليقا على كتاب سيبويه وله كتاب في النحو

سماه التوطئة.

(١) الكشاف ٥٦٥/٢.

(٢) سورة هود، آية (٨١).

(٣) الاملاء ١٣١/٢.

(٤) الاملاء ١٣٢/٢.

(٥) يعني الرفع على البدل.

(٦) المقتضب ٤٠٨/٤.

(٧) الاملاء ١٣٢/٢.

فَهُمْ مُعْرِضُونَ ﴿٢٤﴾ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾
 وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ لَا يَسْئِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ
 يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ ارْتَضَى وَهُمْ مِنْ خَشِيَّتِهِ
 مُشْفِقُونَ ﴿٢٨﴾ * وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ فَذَلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ
 ﴿٢٩﴾ أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ
 أَفَلَا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٠﴾

قوله: ﴿هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِي﴾.

العامة على إضافة ذكر إلى من أضاف المصدر إلى مفعوله كقوله تعالى:

﴿سُؤَالَ نَعَّبْتِكَ﴾.

وقرىء «ذِكْرٌ» بالتنوين فيهما^(١)، وَمَنْ مفتوحة الميم، نُون المصدر ونُصِبَ به المفعول كقوله: «أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ
 ذِي مَسْغَبَةٍ (٢) يَتِيمًا»^(٣) وقرأ يحيى بن يعمر «ذِكْرٌ»^(٤) بتنوينهما وَمِنْ بكسر الميم وفيه تأويلان:
 أحدهما: أنْ ثُمَّ موصوفاً^(٥) محذوفاً وقامت صفته وهي الظرف مقامه والتقدير هذا ذِكْرٌ مِنْ كِتَابٍ مَعِي وَمِنْ كِتَابٍ
 قَبْلِي.

والثاني: أنْ مَعِي بمعنى عندي ودخول مَنْ على مع في الجملة نادرة، لأنها ظرف لا يتصرف وقد ضَعَّفَ أبو
 حاتم^(٦) هذه القراءة ولم ير لدخول من على مع وجهاً، وقرأ طلحة ذِكْرٌ مَعِي وَذِكْرٌ قَبْلِي بتنوينهما^(٧) دون مَنْ فيهما،
 وقرأت طائفة «ذِكْرٌ مِنْ»^(٨) بالإضافة لمن كالعامة و «ذِكْرٌ مِنْ قَبْلِي» بتنوينه وكسر ميم مِنْ ووجهها واضح مما تقدم^(٩).

قوله: ﴿لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ﴾.

العامة على نصب الحق وفيه وجهان:

أظهرهما: أنه مفعول به بالفعل قبله.

والثاني: أنه مصدر مؤكد، قال الزمخشري^(١٠) ويجوز أن يكون المنصوب أيضاً على التوكيد لمضمون الجملة
 السابقة كما تقول هَذَا عَبْدُ اللَّهِ الْحَقُّ لَا الْبَاطِلُ فَكأد انتفاء العلم، وقرأ الحسن وابن محيصن وحميد برفع «الْحَقُّ»^(١١) وفيه
 وجهان:

(٧) المرجع السابق.

(٨) البحر ٣٠٦/٦.

(٩) يقصد التأويلين السابقين وذلك إما أن يكون موصوفاً محذوفاً

أو أنْ مَعِي بمعنى عندي.

(١٠) الكشاف ٥٦٩/٢.

(١١) الاتحاف ٣٧٥.

(١) البحر ٣٠٦/٦.

(٢) سورة البلد، آية (١٤).

(٣) سورة البلد، آية (١٥).

(٤) المحتسب ٦١/٢.

(٥) الاملاء ١٣٢/٢.

(٦) البحر ٣٠٦/٦.

أحدهما: أنه مبتدأ والخبر مضمرة.

والثاني: أنه خبر لمبتدأ مضمرة، قال الزمخشري^(١) وقرئ «الحق» بالرفع على توسط التوكيد بين السبب والمسبب والمعنى أن إعراضهم بسبب الجهل هو الحق لا الباطل.

قوله: ﴿بَلْ عِبَادٌ﴾.

عباد خبر مبتدأ مضمرة أي هم عباد ومكرمون في قراءة العامة مخفف^(٢) وقراءة عكرمة مشدداً ولا يسبقونه جملة في محل رفع صفة لعباد، والعامة على كسر الباء في «يَسْبِقُونَهُ» ويرى بضمها^(٣) وخرجت على أنه مضارع سَبَقَهُ أي غَلَبَهُ في السَّبَقِ يقال سَابَقَهُ فَسَبَقَهُ يَسْبِقُهُ أي غَلَبَهُ في السَّبَقِ^(٤) ومضارع فعل في المغالبة مضموم العين مطلقاً إلا في يائي العين أو اللام والمراد لا يسبقونه بقوله فعوض الألف^(٥) واللام عن الضمة عند الكوفيين والضمير محذوف عند البصريين أي بالقول منه.

قوله: ﴿فَذَلِكَ نَجْزِيهِ﴾.

يجوز في ذلك وجهان:

أحدهما: أنه مرفوع^(٦) بالابتداء وهذا وجه حسن.

والثاني: أنه منصوب^(٧) بفعل مقدر يفسر هذا الظاهر، والمسألة من باب الاشتغال.

وفي هذا الوجه إضمار عامل مع الاستغناء عنه فهو مرجوح، والفاء وما في خبرها في موضع جزم جواباً للشرط وكذلك نعت لمصدر محذوف أو حال من ضمير المصدر^(٨) أي جزء مثل ذلك الجزء أو نجزي الجزء حال كونه مثل ذلك، وقرأ العامة «نَجْزِي» بفتح النون وأبو عبد الرحمن^(٩) المقرئ بضمها ووجهها أنه من أجزاء بالهمز من أجزائي كذا أي كفاني ثم خفف الهمزة فانقلبت إلى الياء^(١٠).

قوله: ﴿أَوْ لَمْ يَرَ﴾.

قرأ ابن كثير^(١١) «أَلَمْ يَرَ» من غير واو والباقون بالواو بين همزة الاستفهام ولم ونظير حذف الواو وإثباتها هنا ما تقدم في البقرة وآل عمران في قوله:

﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾.

﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ﴾^(١٢).

وقد تقدم حكم ذلك.

(١) الكشاف ٢/٥٦٩.

(٢) الاملاء ٢/١٣٢.

(٣) البحر ٦/٣٠٧.

(٤) اللسان ٣/١٩٢٨ سبق.

(٥) البحر ٦/٣٠٧.

(٦) الاملاء ٢/١٣٢.

(٧) المرجع السابق.

(٨) الاملاء ٢/١٣٢ والبحر ٦/٣٠٧.

(٩) المحتسب ٢/٦١.

(١٠) البحر ٦/٣٠٧.

(١١) من قرأ بالواو فهو عطف على ما قبلها ومن أسقط الواو ولم يجعله نسقاً لكنه جعله ابتداء كلام في معنى وعظ وتذكير.

الحجة ٤٦٧.

(١٢) سورة آل عمران، آية (١٣٤).

والرؤية هنا يجوز أن تكون قلبية وأن تكون بصرية، فإن وما في خبرها سادة مسد مفعولين عند الجمهور على الأول ومسد واحد والثاني محذوف عند الأخفش وسادة مسد واحد فقط على الثاني.

قوله: ﴿كَانَتَا﴾.

الضمير يعود على السموات والأرض بلفظ التثنية والمتقدم جمع وفي ذلك أوجه:
أحدها: ما ذكره الزمخشري^(١)، وقال وإنما قيل كانتا دون كن لأن المراد جماعة السموات وجماعة الأرضين ومنه قولهم لِقَاحَانِ^(٢) سَوْدَاوَانِ^(٣) أي جماعتان فُعِلَ في المضمَر ما فُعِلَ في المظهر.

الثاني: قال أبو البقاء^(٤) الضمير يعود على الجنسين.

الثالث: قال الحوفي^(٥): كَانَتَا رَتَقًا والسموات جمع لأنه أراد الصنفين. قال الأسود بن يعفر:

٣٣٦٠ - إِنَّ الْمَنِيَّةَ وَالْحُتُوفَ كِلَاهُمَا يُوفِي الْمَخَارِمَ يَرْقُبَانِ سِوَايَ^(٦)

لأنه أراد النوعين وتبعه ابن عطية^(٧) في هذا، فقال، وكانتا من حيث هما نوعان ونحوه قول عمرو شيم^(٨):

٣٣٦١ - أَلَمْ يَحْزُنْكَ أَنْ جِبَالَ قَيْسٍ وَتَغَلَّبَ قَدْ تَبَايَنَتَا انْقِطَاعًا^(٩)

و«رَتَقًا» خبر ولم يُثن لأنه في الأصل مصدر^(١٠)، ثم لك أن تجعله قائماً مقام المفعول كالخلق بمعنى المخلوق أو تجعله على حذف^(١١) مضاف أي ذواتي رتق وهذه قراءة الجمهور.

وقرأ الحسن وزيد بن علي وأبو حيوه وعيسى «رَتَقًا»^(١٢) بفتح التاء وفيه وجهان:

أحدهما: أنه مصدر أيضاً وفيه الوجهان المتقدمان^(١٣) في الساكن التاء.

والثاني: أنه فعل بمعنى مفعول كالقَبْضِ والنَّقْضِ بمعنى المَقْبُوضِ والمَنْقُوضِ وعلى هذا فكان ينبغي أن يطابق خبره في التثنية وأجاب الزمخشري^(١٤) عن ذلك فقال هو على تقدير موصوف أي كانتا شيئاً رتقا ورجح بعضهم المصدرية بعدم المطابقة في التثنية وقد عرفت جوابه وله أن يقول الأصل عدم حذف الموصول فلا يصار إليه دون ضرورة

(١) الكشاف ٥٧٠/٢.
(٢) في اللسان ٤٠٥٨/٥ لَفَح - وَاللَّفْحُ أَيضاً: الْحَبْلُ يُقَالُ امْرَأَةٌ سَرِيعَةُ اللَّفْحِ، وَقَدْ يَسْتَعْمَلُ ذَلِكَ فِي كُلِّ أُنْثَى فَإِذَا أَنْ يَكُونَ أَصْلاً وَإِذَا أَنْ يَكُونَ مُسْتَعَاراً.

(٣) وقولهم لِقَاحَانِ سَوْدَاوَانِ كَمَا قَالُوا قَطِيعَانِ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ لِقَاحٍ وَاحِدَةً كَمَا يَقُولُونَ قَطِيعٍ وَاحِدٍ، وَإِبِلٍ وَاحِدٌ.
(٤) الإملاء ١٣٢/٢.
(٥) البرهان ١٩٢/٤ (خ).
(٦) الأسود بن يعفر. الحنف: الموت والهلاك والشاهد في قوله «الختوف كلاهما» ثني بعد الجمع لأنه أراد النوعين، ينظر البيت في الخزانة ٥٧٥/٧ والطبري ١٥/١٧ ومجاز القرآن ٣٦/٢ والبحر ٣٠٨/٦ بلفظ يرقبان سواي.

(٧) تفسير ابن عطية ص ٢٢٩.
(٨) هو عمير بن شيم بن عمرو بن عباد، أبو سعيد، النخلي
(٩) (١٠) البحر ٣٠٩/٦.
(١١) الإملاء ١٣٢/٢.
(١٢) المحتسب ٦٢/٢.
(١٣) يقصد إما أن تجعله قائماً مقام المفعول كالخلق بمعنى المخلوق أو تجعله على حذف مضاف أي ذواتي رتق.
(١٤) الكشاف ٥٧٠/٢.

(١) الكشاف ٥٧٠/٢.
(٢) في اللسان ٤٠٥٨/٥ لَفَح - وَاللَّفْحُ أَيضاً: الْحَبْلُ يُقَالُ امْرَأَةٌ سَرِيعَةُ اللَّفْحِ، وَقَدْ يَسْتَعْمَلُ ذَلِكَ فِي كُلِّ أُنْثَى فَإِذَا أَنْ يَكُونَ أَصْلاً وَإِذَا أَنْ يَكُونَ مُسْتَعَاراً.
(٣) وقولهم لِقَاحَانِ سَوْدَاوَانِ كَمَا قَالُوا قَطِيعَانِ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ لِقَاحٍ وَاحِدَةً كَمَا يَقُولُونَ قَطِيعٍ وَاحِدٍ، وَإِبِلٍ وَاحِدٌ.
(٤) الإملاء ١٣٢/٢.
(٥) البرهان ١٩٢/٤ (خ).
(٦) الأسود بن يعفر. الحنف: الموت والهلاك والشاهد في قوله «الختوف كلاهما» ثني بعد الجمع لأنه أراد النوعين، ينظر البيت في الخزانة ٥٧٥/٧ والطبري ١٥/١٧ ومجاز القرآن ٣٦/٢ والبحر ٣٠٨/٦ بلفظ يرقبان سواي.
(٧) تفسير ابن عطية ص ٢٢٩.
(٨) هو عمير بن شيم بن عمرو بن عباد، أبو سعيد، النخلي

وَالرَّتْقُ الْإِنْضَامُ أُرْتَقَّ حَلْقُهُ أَي انضم وامرأة رتقاء أي منسدة الفرج فَلَا يُمَكِّنُ جِمَاعُهَا^(١) من ذلك، وَالْفَتْقُ فصل ذلك المرتق وهو من أحسن البديع هنا حيث قابل الرتق بالفتق، قال الزمخشري^(٢)، فإن قلت متى رأوها رتقاً حتى جاء تقريرهم بذلك.

قلت فيه وجهان :

أحدهما : أنه وارد في القرآن الذي هو معجز في نفسه فقام مقام المُرَبِّي الشاهد .
والثاني : أن تلاصق السماء والأرض وتباينهما كلاهما جائز في العقل فلا بدَّ للتباين دون التلاصق من مخصص وهو الله^(٣) سبحانه وتعالى .

قوله : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا ﴾ .

يجوز في جَعَلَ هَذِهِ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى خَلَقَ فَتَعْدَى لِوَاحِدٍ وَهُوَ كُلُّ شَيْءٍ و « مِنَ الْمَاءِ » متعلق بالفعل قبله ويجوز أن يتعلق بمحذوف على أنه مِنْ « كُلِّ شَيْءٍ » لِإِنَّهُ فِي الْأَصْلِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَضْفًا لَهُ فَلَمَّا قَدِمَ عَلَيْهِ نَصَبَ عَلَى الْحَالِ .

ومعنى خَلَقَهُ مِنَ الْمَاءِ أَحَدٌ شَيْئِينَ : إِمَّا شِدَّةَ احْتِيَاجِ كُلِّ حَيْوَانٍ لِلْمَاءِ فَلَا يَعِيشُ بَدُونَهُ، وَإِمَّا لِأَنَّهُ مَخْلُوقٌ مِنَ النُّظْفَةِ الَّتِي تَسْمَى مَاءً وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ جَعَلَ بِمَعْنَى صِيرَ فَيَعْدَى لِاثْنَيْنِ ثَانِيهِمَا الْجَارُ بِمَعْنَى إِنَّا صِيرْنَا كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ بِسَبَبِ مِنَ الْمَاءِ لَا بَدَّ لَهُ مِنْهُ، وَالْعَامَّةُ عَلَى خَفْضِ حَيٍّ صِفَةً لَشَيْءٍ وَقَرَأَ حَمِيدٌ بِنُصْبِهِ^(٤) عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ لَجَعَلْنَا وَالظَّرْفُ لِعَوْدِ وَيَعْدُ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ أَنْ تَكُونَ جَعَلَ بِمَعْنَى خَلَقَ وَأَنْ تَنْصَبَ حَيًّا عَلَى الْحَالِ .

وَجَعَلْنَا فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيًّا أَنْ تَمِيدَ بِهِمْ وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلًا لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ^(٣١) وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا وَهُمْ عَنْ آيَاتِهَا مُعْرَضُونَ^(٣٢) وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ^(٣٣) كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ^(٣٤) وَمَا جَعَلْنَا لِلشَّرِّ مِن قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِن مِّنْ فَهْمٍ لِّخُلْدِهِمْ^(٣٥)

قوله : ﴿ أَنْ تَمِيدَ ﴾ .

مفعول من أجله أي لا تميد فحذفت لا لفهم المعنى أو كراهة أن تميد وقدره أبو البقاء^(٥) فقال مخافة أن تميد وفيه نظر لأننا إن جعلنا المخافة مسندة إلى المخاطبين اختلَّ شرط من شروط النصب في المفعول له وهو الفاعل وإن جعلناها مسندة لفاعل الجعل استحال ذلك لأنه تبارك وتعالى لا يسند إليه الخوف، وقد يقال نختر أن نسند المخافة إلى المخاطبين قولكم يخلت شرط من شروط النصب جوابه أنه ليس بمنصوب بل مجرور بحرف العلة المقدر وحذف حرف الجر مطرد مع أن وأن بشرطه .

قوله : ﴿ فِجَاجًا سُبُلًا ﴾ .

في « فِجَاجًا » وجهان :

(١) اللسان ٣/١٥٧٨ رتق والرتق، بالتحريك مصدر قولك،

(٢) في «ب» وهو القديم سبحانه .

(٣) البحر ٦/٣٠٩ .

(٤) ١٣٢/٢ (٥)

رتقت المرأة رتقاً .

(٥) الكشف ٢/٥٧٠ .

أحدهما: أنه مفعول به وسُبُلاً بدل منه .

والثاني: أنه منصوب على الحال من سُبُلاً لأنه في الأصل صفة له فلما قدم انتصب حالاً كقوله:

٣٣٦٢ - لَمِيَّةٌ مُوحِشاً طَلَلٌ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلٌ^(١)

ويدل على ذلك مجيئه صفة في الآية الأخرى، وهي قوله تعالى:

﴿لَتَسْلُكُوا مِنْهَا سُبُلًا فِجَاجًا﴾^(٢).

وقال الزمخشري^(٣)، فإن قلت في الفجاج معنى الوصف فما لها قدمت على السبل ولم يؤخر كقوله تعالى: ﴿لَتَسْلُكُوا مِنْهَا سُبُلًا فِجَاجًا﴾ قلت لم تقدم فهي صفة ولكن جعلت حالاً كقوله لِعِزَّةٍ مُوحِشاً طَلَلٌ قَدِيمٌ^(٤)، فإن قلت ما الفرق بينهما من جهة المعنى قلت أحدهما إعلام بأنه جعل فيها طُرُقاً واسعة، والثاني أنه حين خلقها؛ خلقها على تلك الصفة فهو بيان لما أبهم ثمة. قال الشيخ^(٥): يعني بالإبهام أن الوقف لا يلزم أن يكون الموصوف متصفاً به حالة الإخبار عنه وإن كان الأكثر قيامه به حالة الإخبار عنه، ألا ترى أنه يقال مَرَزْتُ بوحشي القاتل حمزة وحالة المرور لم يكن قائماً به قتل حمزة، والفجج الطريق الواسع والجمع الفجاج والضمير في فيهما يجوز أن يعود على الأرض وهو الظاهر كقوله:

﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ بِسَاطًا لِتَسْلُكُوا مِنْهَا سُبُلًا فِجَاجًا﴾^(٦).

وأن يعود على الرواسي يعني أنه جعل في الجبال طرقاً واسعة وقوله:

﴿وَهُمْ عَنْ آيَاتِهَا﴾.

جملة استئنافية ويضعف جعلها حالاً مقدرة، وقرأ مجاهد وحמיד عن «آياتها»^(٧) بلفظ الإفراد وجعل الخلق آية وهي مشتملة على آيات أو أطلق الواحد وأراد به الجنس.

قوله: ﴿كُلٌّ﴾ أي كل منهما أي من الشمس والقمر أو منها أي من الليل والنهار والشمس والقمر و«يَسْبَحُونَ» يجوز أن يكون خبر كل على المعنى. و«فِي فَلَكٍ» متعلق به ويجوز أن يكون حالاً والخبر الجار وهو في فلك وهو الذي ذكرته من كون المضاف إليه يجوز أن يقدر بالأربعة أشياء المذكورة ذكره أبو البقاء^(٨) وأما غيره فلم يذكر إلا أن المضاف إليه الشمس والقمر وهو الظاهر لأن السباحة من صفتها دون الليل والنهار وعلى هذا فيتعذر عن الإتيان بضمير الجمع وعن كونه جمع من يعقل أما الأول فقيل إنه جمع لأن ثم معطوفاً محذوفاً تقديره والنجوم كما دلت عليه آيات أخر، وقال الزمخشري^(٩) الضمير للشمس والقمر والمراد بهما جنس الطوالع كل يوم وليلة وجعلوها متكاثرة لتكاثر مطالعها وهو السبب في جمعها بالشموس والأقمار انتهى، والذي حسن ذلك كونه رأس آية، وقال أبو البقاء^(١٠)، و«يَسْبَحُونَ» خبر على كل المعنى لأن كل واحد إذا سبح فكلها يسبح، قيل يسبحون على هذا الوجه حال والخبر في فلك وقيل التقدير كلها والخبر يَسْبَحُونَ وأتى بضمير الجمع على معنى كل وفي هذا الكلام نظر من حيث إنه لما جوز أن يكون المضاف

(١) تقدم.

(٢) سورة نوح، آية (٢٠).

(٣) الكشاف ٥٧٠/٢، ٥٧١.

(٤) هذا البيت في المعنى والاستشهاد كسابقه.

(٥) البحر ٣٠٩/٦.

(٦) سورة نوح، الآيات (١٩، ٢٠).

(٧) البحر ٣١٠/٦.

(٨) الاملاء ١٣٢/٢.

(٩) الكشاف ٥٧١/٢.

(١٠) الاملاء ١٣٣/٢.

إليه شيئين جعل الخبر الجار ويسبحون حالاً فراراً من عدم مطابقة الخبر للمبتدأ فوقع في تخالف الحال وصاحبها .

وأما الثاني فلأنه لما أسند إليها السباحة التي هي من أفعال العقلاء جمعاً جمع العقلاء كقوله : ﴿رَأَيْتَهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾^(١) ﴿أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾^(٢) وهذه الجملة يجوز أن يكون لا محل لها من الإعراب لاستثناها، ويجوز أن يكون محلها النصب على الحال فإن قلنا إن السباحة تنسب إلى الليل والنهار كما تقدم نقله عن أبي البقاء^(٣) في أحد الوجهين فيكون حالاً من الجميع وإن كان لا يصح نسبتها إليهما كانت حالاً من الشمس والقمر وتأويل الجمع قد تقدم^(٤).

قال الشيخ^(٥) : أو محلها بالنصب على الحال من الشمس والقمر لأن الليل والنهار لا يتصفان بأنهما يجريان في فلك فهو كقولك رأيت زيداً وهنداً متبرجةً انتهى ، وهذا قد سبقه إليه الزمخشري^(٦) فنقله عنه يعني أنه قد دل دليل / على أن الحال من بعض ما تقدم كما في المثال المذكور، والسباحة العموم في الماء وقد يعبر به عن مطلق الذهاب، وقد تقدم اشتقاقه في ﴿سُبْحَانَكَ﴾ قوله : ﴿أَفَأِنْ مِتَّ﴾ قد تقدم نظير ذلك في آل عمران عند قوله تعالى : ﴿أَفَأِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ﴾، وفي هذه الآية دليل لمذهب سيويه وهو أنه إذا اجتمع شرط وقسم أوجب الشرط فتكون الآية قد دخلت فيها همزة الاستفهام على جملة الشرط والجملة المقترنة بالفاء وإن الشرط معترض بين الاستفهام وبينها وجوابه محذوف وليس بشيء، إذ لو كان كما قال لكان التركيب أفان مِتَّ هم الخالدون بغير فاء .

وكان ابن عطية^(٧) نحى منحى يونس فإنه قال وألف الاستفهام داخله في المعنى على جواب الشرط .

كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَنَبَلُّوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ ٣٥ وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ كَفَرُوا
إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ وَهُمْ بِذِكْرِ الرَّحْمَنِ هُمْ
كَافِرُونَ ٣٦ خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ سَأُورِيكُمْ آيَاتِي فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ ٣٧ وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا
الْوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ٣٨ لَوْ يَعْلَمُ الَّذِينَ كَفَرُوا حِينَ لَا يَكْفُرُونَ عَنْ وُجُوهِهِمُ النَّارَ وَلَا
عَنْ ظُهُورِهِمْ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ٣٩ بَلْ تَأْتِيهِمْ بَغْتَةً فَتَبْهَتُهُمْ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ رَدَّهَا وَلَا هُمْ
يُنظَرُونَ ٤٠ وَلَقَدْ أَسْتَهْزَيْتُ بِرُسُلٍ مِنْ قَبْلِكَ فَحَاقَ بِالَّذِينَ سَخِرُوا مِنْهُمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ
٤١ قُلْ مَنْ يَكْلُؤُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنَ الرَّحْمَنِ بَلْ هُمْ عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِمْ مُعْرِضُونَ ٤٢

قوله : ﴿فِتْنَةً﴾ .

في نصبه ثلاثة^(٨) أوجه :

- (١) سورة يوسف، آية (٤) .
(٢) سورة فصلت، آية (١١) .
(٣) انظر ص ٩٠ .
(٤) حيث قال يسبحون على هذا الوجه حالاً والخبر في فلك وقيل التقدير كلها والخبر يسبحون وأق بضمير الجمع على معنى كل .
(٥) البحر ٦/٣١٠ .
(٦) حيث قال الضمير للشمس والقمر . الكشاف ٢/٥٧١ .
(٧) المحرر ص ٢٣١ .
(٨) انظر ذلك في الاملاء ٢/١٣٣ .

أحدها : أنه مفعول من أجله .

الثاني : أنه مصدر في موضع الحال أي فاتنين .

الثالث : أنه مصدر من معنى العامل لا من لفظه لأنَّ الابتلاء فتنة فإنه قيل يفتنكم فتنة ، وقرأ العامة ترجعون بناء الخطاب مبنياً للمفعول وغيرهم بياء الغيبة^(١) على الإلتفات .

قوله : ﴿إِنْ يَتَّخِذُونَكَ﴾

إن هنا نافية^(٢) وهي وما في خبرها جواب الشرط بإذا وإذا مخالفة لأدوات الشرط في ذلك ، فإن أدوات الشرط متى أُجِيبَتْ بِإِنَّ النافية أو بما النافية وجب الإتيان بالفاء تقول إن أتيتني فإن أهنك وفما أهنك وتقول إذا أتيتني ما أهنك بغير فاء يدل له قوله تعالى :

﴿وَإِذَا تَتَلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾^(٣) .

واتخذ هنا متعد لانئين وهزواً هو الثاني^(٤) إما على حذف مضاف وإما على الوصف بالمصدر مبالغة ، وإما على وقوعه موقع اسم المفعول وفي جواب إذ قولان : أحدهما : أنه إن النافية وقد تقدم ذلك .

والثاني : أنه محذوف وهو القول الذي قد حكى به الجملة الاستفهامية في قوله : «أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ» إذ التقدير وإذا رآك الذين كفروا يقولون أهذا الذي وتكون الجملة المنفية معترضة بين الشرط وبين جوابه المقدر .

قوله : ﴿وَهُمْ يَذْكُرِ الرَّحْمَنَ هُمْ كَافِرُونَ﴾ هم الأولى مبتدأ مخبر عنه بكافرون وبذكر متعلق بالخبر والتقدير وهم كافرون بذكر ، وهم الثاني تأكيد للأول تأكيداً لفظياً فوق الفصل بين العامل ومعموله بالمؤكد وبين المؤكد والمؤكد بالمعمول وفي هذه الجملة قولان :

أحدهما : أنه في محل نصب على الحال من فاعل القول المقدر أي يقولون ذلك وهم على هذه الحال . والثاني : إنها حال من فاعل يتخذونك وإليه نحا الزمخشري^(٥) .

فإنه قال والجملة في موضوع الحال أي يتخذونك هزوءاً أو هم على حال هي أصل الهُزْمِ والسُّخْرِيَّةِ وهي الكفر بالله .

قوله : ﴿مَنْ عَجَلٍ﴾ فيه قولان :

أحدهما : بأنه من باب القلب والأصل خلق العجل من الإنسان لشدة صدوره منه وملازمته له وإلى هذا ذهب أبو عمرو^(٦) وقد يتأيد هذا بقراءة عبد الله^(٧) خُلِقَ العَجَلُ من الإنسان^(٨) . والقلب موجود قال الشاعر :

٣٣٦٣ - حَسَرْتُ كَفِي عَنِ السَّرْبَالِ آخِذُهُ^(٩)

(٦) البحر ٦/٣١٢ .

(٧) هو عبد الله بن يزيد أبو عبد الرحمن القرشي وروي عن نافع

وله اختيار في القراءة - تنظر ترجمته في طبقات القراء ١/٤٦٣ .

(٨) البحر ٦/٣١٢ .

(٩) صدر بيت من البسيط قائله تميم بن مقبل واستشهد به على =

(١) البحر ٦/٣١١ .

(٢) البحر ٦/٣١٣ .

(٣) سورة الجاثية ، آية (٢٥) .

(٤) الاملاء ٢/١٣٣ .

(٥) الكشاف ٢/٥٧٢ .

يريد حَسَرْتُ السربالَ عن كفي ومثله في الكلام إذا طَلَعَتِ الشَّعْرَى^(١) استوى العودُ على الحِرْبَاءِ^(٢)، وقالوا عَرَضْتُ النَّاقَةَ على الحوضِ^(٣) وقد قدمت منه أمثلة غير هذا إلا أن بعضهم^(٤) يخصمه بالضرورة وقد قدمت فيه مذاهب ثلاثة^(٥).

والثاني: أنه لا قلب فيه؛ وفيه تأويلات أحسنها أن ذلك على المبالغة جعل ذات الإنسان كأنها خلقت من نفس العجلة دلالة على شدة انتصاف الإنسان بها وأنها مادته التي أُخِذَ منها ومثله في المبالغة من جانب النفي قوله عليه السلام: «لستُ من الدُّدِّ ولا الدُّدُّ مني»^(٦) والدُّدُّ اللعب وفيه لغات دُدُّ محذوف اللام ودداً مقصوراً كعصاً ودَدَنَ بالنون وألفه في إحدى لغاته مجهولة الأصل لا ندري أهي باء أو واو^(٧). وقيل العجل الطين بلغة حمير^(٨)، أنشد أبو عبيدة على ذلك لشاعرهم:

٣٣٦٤ - النَّبْعُ فِي الصَّخْرَةِ الصَّمَاءِ مَنِيَّتُهُ وَالنَّخْلُ مَنِيَّتُهُ فِي الْمَاءِ وَالْعَجَلُ^(٩)

قال الزمخشري^(١٠) بعد إنشاده عجز هذا البيت والله أعلم بصحته وهو معذور، وهذا الجار يحتمل تعلقه بخلق على المجاز أو الحقيقة المتقدمين وأن يتعلق بمحذوف على أنه حال كأنه قال خُلِقَ الإنسانُ عَجَلًا كذا قال أبو البقاء^(١١) والأول أولى، وقرأ العامة خُلِقَ مبنياً للمفعول الإنسان مرفوعاً لقيامه مقام الفاعل وقرأ مجاهد وحميد ابن مقسم خَلَقَ^(١٢) مبنياً للفاعل الإنسان نصباً مفعولاً به.

قوله: ﴿مَتَى هَذَا﴾.

متى خبر مقدم فهي في محل رفع وزعم بعض أهل الكوفة أنها في محل نصب على الظرف والعامل فيها فعل مقدر رافع لهذا والتقدير متى يجيء هذا الوعد، أو متى يأتي ونحوه، والأول هو المشهور، قوله: ﴿لَوْ يَعْلَمُ﴾ جوابها مقدر لأنه أبلغ في الوعيد فقدره الزمخشري^(١٣) لما كانوا بتلك الصفة من الكفر والاستهزاء والاستعجال ولكن جهلهم هو الذي هونه عندهم وقدره ابن عطية^(١٤) لما استعجلوا وقدر الحوفي^(١٥) لسارعوا وقدره غيرهم لعلموا صحة البعث و﴿جِينِ﴾

(٦) الحديث أورده أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي في كتابه غريب الحديث ٤٠/١ والفاثق ٤٢٠/١.

(٧) اللسان ١٣٤٦/٢ - دد.

(٨) البحر ٣١٣/٦.

(٩) لم أفق على قائله، والنبع شجر من أشجار الجبال والعجل:

الطين والشاهد في قوله «والعجل» على أنه بمعنى الطين كما في لغة حمير، ينظر البيت في روح المعاني ٤٩/١٧ والبحر

٢١٢/٦.

(١٠) الكشف ٥٧٣/٢.

(١١) الاملاء ١٣٣/٢.

(١٢) البحر ٣١٣/٦.

(١٣) الكشف ٥٧٣/٢.

(١٤) المحرر الوجيز ٢٣٤.

(١٥) البرهان ١٩١/٤ (خ).

= يجيء القلب في الشعر. نظر البيت في الجمهرة ص ١٦٢ وجامع البيان ٢٧/١٧، والبحر ٣١٣/٦.

(١) الشعري، كوكب نير يقال له المرزم يطلع بعد الجوزاء.

(٢) في اللسان ٨١٨/٢ حرب - والحرباء: ذكر أم حيين وقيل هو

دوية نحو العظاظة أو أكبر يستقبل الشمس برأسه ويكون معها

كيف دارت والأثنى الحرباء والعرب تقول انتصب العود في

الحرباء على القلب وإنما هو انتصاب الحرباء في العود - انظر

النوادر ص ٢٣٩.

(٣) والأصل عرضت الحوض على الناقة.

(٤) كأبي حيان في البحر ٣٥٥/٤ حيث قال وأصحابنا يخصصون

القلب بالضرورة فينبغي أن ينزه القرآن عنه.

(٥) وقال أيضاً... وللناس فيه ثلاثة مذاهب: الجواز مطلقاً،

المنع مطلقاً، التفصيل من أن يفيد معنى بديعاً فيجوز أو لا

يمنع. أ. هـ ملخصاً.

مفعول به لعلموا، وليس منصوباً على الظرف أي لو يعلمون وقت عدم كف النار، وقال الزمخشري^(١) ويجوز أن يكون يعلم متروكاً بلا تعدية بمعنى لو كان معهم علم لم يكونوا جاهلين لما كانوا مستعجلين و«حين» منصوب بمضمر أي حين لا يكفون عن وجوههم النار يعلمون أنهم كانوا على الباطل وعلى هذا فحين منصوب على الظرف لأنه جعل مفعول العلم أنهم كانوا، وقال الشيخ^(٢) والظاهر أن مفعول يعلم محذوف لدلالة ما قبله أي لو يعلم الذين كفروا مجيء الموعود الذي سألو عنه واستبطئوه وحين منصوب المفعول الذي هو مجيء، ويجوز أن يكون من باب الإعمال على حذف مضاف وأعمل الثاني والمعنى لو يعلمون مباشرة النار حين لا يكفونها عن وجوههم.

قوله: ﴿بَغْتَةً﴾.

في موضع نصب على الحال أي مباغته، والضمير في «تأتيهم» يعود على النار، وقيل يعود على الحين، لأنه في معنى الساعة وقيل على الساعة، التي يضطرم فيها إلى العذاب، وقليل على الوعد لأنه في معنى النار التي وعدوها قال الزمخشري^(٣) وفيه تكلف، وقرأ الأعمش^(٤) «بل يأتيهم» بياء الغيبة، «بغته» بفتح الغين «فبيتهم» بالياء أيضاً، فأما الياء فأعاد الضمير على الحين أو على الوعد، وقال بعضهم هو عائد على النار، وإنما ذكر ضميرها لأنها في معنى العذاب ثم راعى لفظ النار فأنت في قوله «ردّها» وقوله «بل تأتيهم» اضطراب انتقال، وقال ابن عطية^(٥) استدراك مقدر قبله نفي، تقديره إن الآيات لا تأتي على حسب اقتراحهم، وفيه نظر، لأنه يصير التقدير لا تأتيهم الآيات على اقتراحهم بل تأتيهم بغته فيكون الظاهر أن الآيات تأتي بغته وليس مراداً قطعاً وإن أراد أن يكون التقدير بل تأتيهم الساعة أو النار فليس مطابقاً لقاعدة الإضراب.

قوله: ﴿مِنَ الرَّحْمَنِ﴾.

متعلق بيكلوكم على حذف مضاف، أي من أمر^(٦) الرحمن أو بأسه كقوله: «يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ»^(٧) وبالليل بمعنى في الليل، والكلاءة^(٨) الحفظ، يقال كلاءة الله يكلؤه كلاءة بالكسر كذا ضبطه الجوهري فهو كاليء ومكلوء قال ابن هرمة:

٣٣٦٥ - إِنَّ سُلَيْمِي وَاللَّهُ يَكْلُوهَا ضَنْتٌ بِشَيْءٍ مَا كَانَ يَرْزُوها^(٩)

واكتلات منه احترست، ومنه سمي النبات كلاً لأنه به تقوم بنية البهائم وتحرس، ويقال بلغ الله بك أكلاً العمر^(١٠) والمكلاً موضع تحفظ فيه السفن وفي الحديث «نهى عن بيع الكاليء بالكاليء»^(١١) أي بيع الدين بالدين كأن كلاً من

(١) الكشاف ٥٧٣/٢.

(٢) البحر ٣١٣/٦.

(٣) الكشاف ٥٧٣/٢.

(٤) البحر ٣١٣/٦.

(٥) المرجع السابق.

(٦) المحرر ٢٣٤.

(٧) سورة الرعد، آية (١١).

(٨) الصراح للجوهري ٦٩/١ كلاً.

(٩) من المنسرح، قيل لابن هرمة إن قريشاً لا تهمز فقال لأقولن

قصيدة أهزها كلها بلسان قريش.

يكلؤها: يحفظها ويجرسها. ضنت: بخلت. يرزوها:

ينقصها.

والشاهد في قوله يكلؤها أي يحفظها. ينظر البيت في ديوان

الشعر ٥٥، البرهان للحوبي ١٩٢/٤، والمغني ٣٨٨/٢،

مجاز القرآن ٣٩/٢، اللسان ٣٩٠٩/٥ وفيه «ضنت بزاد».

(١٠) أي أقصاه.

(١١) الحديث أورده أبو عبيد القاسم في غريب الحديث ٢٠/١،

والزمخشري في الفائق ٢٧٣/٢.

ربِّ الدِّينين يَكْلَأُ الْآخِرَ أَي يراقبه .

وقوله : ﴿بَلْ هُمْ﴾ إضراب عما تضمنه الكلام الأول من النفي ، إذ التقدير ليس لهم كاليء ولا مانع من غير الرحمن ، وقرأ الزهري وابن القعقاع يَكْلُوَكُمْ^(١) بضمه خفيفة دون همز ، وحكى الكسائي والفراء^(٢) «يَكْلُوَكُمْ» بفتح اللام وسكون الواو ولم أعرفها قراءة وهو قريب من لغة يخفف الكلاً على الكَلُوَوقفاً إلا أنه أجرى الوصل مجرى الوقف .

أَمْ لَهُمْ آلِهَةٌ تَمْنَعُهُمْ مِنْ دُونِنَا لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَ أَنفُسِهِمْ وَلَا هُمْ مِنَّا يُصْحَبُونَ ﴿٤٣﴾ بَلْ مَعَنَا هَؤُلَاءُ وَآبَاءُهُمْ حَتَّى طَالَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَا نَأْتِي الْأَرْضَ نَنْقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا أَفَهُمُ الْغَالِبُونَ ﴿٤٤﴾ قُلْ إِنَّمَا أُنذِرُكُمْ بِالْوَحْيِ وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ الدُّعَاءَ إِذَا مَا يُنذَرُونَ ﴿٤٥﴾ وَلَئِنْ مَسَّتْهُمْ نَفْحَةٌ مِنْ عَذَابِ رَبِّكَ لَيَقُولُنَّ يُوَيْلِنَا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ ﴿٤٦﴾ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئاً وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ

﴿٤٧﴾

قوله : ﴿أَمْ لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ .

/ أم منقطعة أي بل لهم بالهة وقد تقدم ما فيها^(٣) وقوله : ﴿مِنْ دُونِنَا﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أنه متعلق بـ«تَمْنَعُهُمْ» ، قيل والمعنى أنهم آلهة تجعلهم في منعةٍ وعِزٍّ وإلى هذا ذهب الحوفي^(٤) .

والثاني : أنه متعلق بمحذوف لأنه صفة لآلهة أي آلهة من دوننا تمنعهم ولذلك قال ابن عباس : إن في الكلام تقديماً وتأخيراً^(٥) وقوله : ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ مستأنف فلا محل له ويجوز أن يكون صفة لآلهة وفيه بعد من حيث المعنى .

قوله : ﴿وَلَا يَسْمَعُ﴾ .

قرأ ابن عامر هنا «وَلَا تَسْمِعُ» التاء للخطاب وكسر الميم «الصُّمُّ الدُّعَاءَ» منصوبين^(٦) وقرأ ابن كثير كذلك في النمل^(٧) والروم^(٨) وقرأ باقي السبعة بفتح ياء الغيبة والميم «الصُّمُّ» بالرفع «الدُّعَاءَ» بالنصب في جميع القرآن^(٩) ، وقرأ الحسن كقراءة ابن عامر إلا أنه بياء الغيبة وروى عنه ابن خالويه «وَلَا يُسْمَعُ»^(١٠) بياء الغيبة مبنياً للمفعول «الصُّمُّ» رفعاً «الدُّعَاءَ» نصباً وروى عن أبي عمرو بن العلاء «وَلَا يُسْمِعُ»^(١١) بضم الياء من تحت وكسر الميم «الصُّمُّ» نصباً ، «الدُّعَاءَ»

(١) البحر ٣١٤/٦ .

(٢) معاني الفراء ٢٠٤/٢ .

(٣) انظر سورة الأنبياء ، آية (٢١) ص ١٨١ .

(٤) البحر ٣١٤/٦ .

(٥) تقديره : «أَمْ لَهُمْ آلِهَةٌ مِنْ دُونِنَا تَمْنَعُهُمْ» . البحر ٣١٤/٦ .

(٦) ووجه هذه القراءة . أي أنت يا محمد - ﷺ - لا تقدر أن تسمع

الصم كما قال تعالى : «وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ» الحجة

٤٦٧ ، ٤٦٨ .

(٧) «إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى وَلَا تَسْمَعُ الصُّمُّ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ»

سورة النمل ، آية (٨٠) .

(٨) «إِنَّ تَسْمِعُ إِلَّا مَنْ يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا فَهُمْ مُسْلِمُونَ» سورة الروم ،

آية (٥٣) .

(٩) الانحاف ٣٧٦ .

(١٠) الانحاف ٣١٦/٦ .

(١١) البحر ٣١٦/٦ .

رفعاً، فأما قراءة ابن عامر وابن كثير فالفاعل فيهما ضمير المخاطب وهو الرسول عليه السلام فانتصب الضم والدعاء على المفعولين وأولهما هو الفاعل المعنوي وأما قراءة الجماعة فالفعل مسند «للضم» فانتصب «الدعاء» مفعولاً به وأما قراءة الحسن الأولى فأسند الفعل فيها إلى ضمير الرسول ﷺ وهي كقراءة ابن عامر في المعنى .

وأما قراءته الثانية فإنه أسند الفعل فيها إلى الضم قائماً مقام الفاعل فانتصب الثاني وهو الدعاء، وأما قراءة أبي عمرو فإنه أسند الفعل فيها إلى الدعاء على سبيل الاتساع وحذف المفعول الثاني للعلم به والتقدير ولا يسمع الدعاء الضم شيئاً البتة، ولما وصل أبو البقاء^(١) إلى هنا قال: «وَلَا يَسْمَعُ» فيه قراءات وجوهها ظاهرة ولم يذكرها «وإذا» في ناصبه وجهان:

أحدهما: أنه «يَسْمَعُ» والثاني أنه «الدعاء» فأعمل المصدر المعرف بأل وإذا أعملوه في المفعول الصريح ففي الظرف أخرى .

قوله: ﴿نَفْحَةٌ﴾ .

قال الزمخشري^(٢): في هذا ثلاث مبالغات لفظ المس وما في النفخ من معنى القلة والنزارة يقال نَفَحْتَهُ الدَّابَّةُ رَمَحْتَهُ رَمْحاً سِيراً وَنَفَحَهُ يَعْطِيهِ أَي بَنَائِلَ قَلِيلٍ وَلِبْنَاءِ الْمَرَّةِ مِنْهُ بِأَدْنَى إِصَابَةٍ يَخْضَعُونَ، وَالنَّفْحُ الْخَطْوَةُ وَنَفَحَ لَهُ مِنْ عَطَائِهِ أَي رَضَخَ لَهُ بِشَيْءٍ^(٣) قال:

٣٣٦٥ - إِذَا رَنْدَةٌ مِنْ حَيْثُ مَا نَفَحَتْ لَهُ أَنَاهُ بِرِيَّاهَا خَلِيلٌ يُوَاصِلُهُ^(٤)

ومن عذاب صفة لنفحة .

قوله: ﴿الْقِسْطُ﴾ في نصب القسط وجهان:

أحدهما: أنه نعت للموازن وعلى هذا فلم أفرد وعنه جوابان:

أحدهما: أنه في الأصل مصدر و المصدر يوحد مطلقاً .

والثاني: أنه على حذف المضاف .

والوجه الثاني: أنه مفعول من أجله أي لأجل القسط إلا أن في هذا نظر من حيث إن المفعول له إذا كان معرباً بأل

يقل تجرده من حرف العلة تقول جئت للأكرام ويقال جئت الأكرام كقول الآخر:

٣٣٦٦ - لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمُرُ الْأَعْدَاءِ^(٥)

وقرىء «الْقِصْطُ»^(٦) بالصاد لأجل الطاء وقد تقدم .

قوله: ﴿لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ في هذه اللام أوجه:

(١) الاملاء ١٣٣/٢ .

(٢) ينظر في ذلك . اللسان ١٢٥٣/٢ خلل، ١٧٩٠/٣ ريد

والبحر ٢٩٤/٦ .

(٥) تقدم .

(٦) البحر ٣١٦/٦ .

(١) الاملاء ١٣٣/٢ .

(٢) الكشف ٥٧٤/٢ .

(٣) اللسان ٤٤٩٣/٦ نفع .

(٤) نسبة صاحب اللسان مرة إلى أبي العميث ومرة إلى الليث،

وفيه ريذة بالياء وهي الريح اللينة، قال ثعلب الخليل هنا

أحدها: قال الزمخشري^(١) مثلها في قولك جِئْتُ لِحَمْسٍ خَلَوْنَ من الشهر ومنه قول^(٢) النابغة:

٣٣٦٧ - تَوَهَّمْتُ آيَاتٍ لَهَا فَعَرَفْتُهَا لِسِتَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا الْعَامِ سَابِعُ^(٣)

والثاني: أنها بمعنى في وإليه ذهب ابن قتيبة وابن مالك وهو رأي الكوفيين^(٤) ومنه عندهم «لَا يُجَلِّهَا لَوْقَتِهَا إِلَّا هُوَ»^(٥)، ولقول مسكين الدارمي^(٦):

٣٣٦٨ - أَوْلَيْتُكَ قَوْمِي قَدْ مَضَوْا لِسَبِيلِهِمْ كَمَا مَضَى مِنْ قَبْلُ عَادٌ وَتُبَعُ^(٧)

وكقول الآخر:

٣٣٦٩ - وَكُلُّ أَبِي وَابْنٍ وَإِنْ عُمَّرَا مَعًا مُقِيمِينَ مَفْقُودٌ لَوْ قَتِ وَفَاقِدُ^(٨)

والثالث: أنها على بابها من التعليل ولكن على حذف مضاف أي لحساب يوم القيامة.

قوله: ﴿سُبَيْئًا﴾ يجوز أن يكون مفعولاً ثانياً وأن يكون مصدرأً أي شيئاً من الظلم.

قوله: ﴿مِثْقَالٌ﴾ قرأ نافع هنا وفي لقمان^(٩) برفع «مِثْقَالٌ»^(١٠) عَلَى أَنْ كَانَ تَامَةً أَيْ وَإِنْ وَجَدَ مِثْقَالَ، وَالْباقون بالنصب على أنها ناقصة واسمها مضمرة أي وإن كان العمل، و﴿مِنْ خَرْدَلٍ﴾ صفة لحبة.

وقرأ العامة «أَتَيْنَا» من الإتيان بقصر الهمزة أي جِئْنَا بها، وكذا ابن مسعود وهو تفسير معنى لا تلاوة، وقرأ ابن عباس ومجاهد وسعيد^(١١) وابن أبي إسحاق والعلاء بن سيبان وجعفر بن محمد «أَتَيْنَا» بمد الهمزة^(١٢) وفيها أوجه: أحدها: وهو الصحيح أنه فاعلنا من المواتاة^(١٣) وهي المجازاة والمكافأة والمعنى جازينا بها ولذلك تعدى بالباء. الثاني: أنها من فاعله من الإتيان بمعنى المجازاة والمكافأة لأنهم أتوه بالأعمال وأتاهم بالجزاء قاله الزمخشري^(١٤).

الثالث: أنه أفعل من الإتياء كذا توهم بعضهم وهو غلط، قال ابن عطية^(١٥) ولو أتينا أعطينا لما تعدت بحرف جر، ويوهن^(١٦) هذه القراءة أن بدل الواو المفتوحة همزة ليس بمعروف وإنما يعرف ذلك في المضمومة والمكسورة، يعني أنه كان من حق هذا القارئ أن يقرأ «وأَتَيْنَا» مثل وأعطينا لأنها من المواتاة على الصحيح فأبدل هذا القارئ الواو المفتوحة همزة وهو قليل^(١٧) ومنه أخذ وأتاه، وقال أبو البقاء^(١٨) ويقرأ بالمد بمعنى جازينا بها فهو يقرب من معنى أُعْطِينَا لِأَنَّ

(١) الكشاف ٥٧٤/٢.

(٢) في «ب» بيت.

(٣) تقدم.

(٤) بهذا صرح أبو حيان في البحر ٣١٦/٦.

(٥) الأعراف من الآية ١٨٧، والمعنى «لَا يُجَلِّهَا لَوْقَتِهَا إِلَّا هُوَ».

(٦) هو ربيعة بن عامر بن أنيف من بني دارم ومسكين لقب له.

تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ٥٤٤/١.

(٧) قائله مسكين الدارمي - استشهد على مجيء اللام في لسيلهم

بمعنى في ينظر البيت في روح المعاني ٥٥/١٧ والبحر

٣١٦/٦

(٨) لم أفق على قائله والاستشهاد به كالأستشهاد بالبيت السابق

وهو في البحر ٣١٦/٦.

(٩) «يا بني إنها إن تك مثقال حبة من خردل . . . لقمان ١٦».

(١٠) الحجة ٤٦٨.

(١١) هو سعيد بن جبير وقد سبقت ترجمته.

(١٢) المحتسب ٦٣/٢.

(١٣) البحر ٣١٦/٦.

(١٤) الكشاف ٥٧٥/٢.

(١٥) تفسير ابن عطية ٣٣٩.

(١٦) البحر ٣١٦/٦.

(١٧) في «ب» وهو فاسد.

(١٨) الاملاء ١٣٣/٢.

الجزاء إعطاء وليس منقولاً من أتينا لأن ذلك لم ينقل عنهم .

وقرأ حميد «أئبنا»^(١) من الثواب والضمير في بها عائذ على المثقال وأث ضميره لإضافته إلى مؤنث فهو كقوله :

٣٣٧٠ - كما شَرِقتْ صَدْرُ القَنَاةِ^(٢)

في اكتسابه بالإضافة التانيث .

وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٤٨﴾ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ وَهُمْ مِّنَ السَّاعَةِ مُشْفِقُونَ ﴿٤٩﴾ وَهَذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ أَفَأَنْتُمْ لَهُ مُنْكَرُونَ ﴿٥٠﴾ ﴿٥١﴾ وَلَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ مِن قَبْلُ وَكُنَّا بِهِ عَالِمِينَ ﴿٥٢﴾ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ ﴿٥٣﴾ قَالُوا وَجَدْنَا آبَاءَنَا لَهَا عَابِدِينَ ﴿٥٤﴾ قَالَ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٥٥﴾ قَالُوا أَجِئْتَنَا بِالْحَقِّ أَمْ أَنْتَ مِنَ اللَّاعِينَ ﴿٥٦﴾ قَالَ بَلْ رَبُّكُمْ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الَّذِي فَطَرَهُمْ وَأَنَا عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ ﴿٥٧﴾ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُولَّوْا مُدْبِرِينَ ﴿٥٨﴾

قوله : ﴿وَضِيَاءً وَذِكْرًا﴾ .

يجوز أن يكون من باب عطف الصفات فالمراد به شيء واحد أي أتيناها الجامع بين هذه الأشياء وقيل الواو زائدة .

قال أبو البقاء^(٣) وضياءً حال على هذا .

قوله : ﴿الَّذِينَ يَخْشَوْنَ﴾ .

في محله ثلاثة الأوجه وهي الجر على النعت أو البدل أو البيان ، والرفع والنصب على القطع .

قوله : ﴿رُشْدَهُ﴾ .

مفعول ثان ، وقرأ العامة «رُشْدَهُ» بضم الراء وسكون الشين ، وعيسى الثقفي بفتحها^(٤) وقد تقدم الكلام عليهما .

قوله : ﴿مِّن قَبْلُ﴾ أي من قبل موسى وهارون ، وهذا أحسن ما قدر به المضاف إليه ، وقيل من قبل بلوغه أو بنوته

والضمير في به يعود على إبراهيم ، وقيل على رشده .

قوله : ﴿إِذْ قَالَ﴾ .

ويجوز أن يكون منصوباً بأئبنا أو بـ «رُشْدَهُ» أو بعالمين أو بمضمري أي اذكر وقت قوله ، وجوز أبو البقاء^(٥) فيه أن يكون

بدلاً من موضع قبل أي أنه يحل محله فيصح المعنى أو يصير التقدير ولقد أتينا رشده إذ قال وهو بعيد من المعنى بهذا التقدير .

(١) البحر ٦/٣١٦ .

(٤) البحر ٦/٣٢٠ .

(٢) تقدم .

(٥) الاملاء ٢/١٣٤ .

(٣) لاملاء ٢/١٣٤ .

قوله: ﴿لَهَا﴾.

قيل اللام للعلقة أي عاكفون لأجلها وقيل بمعنى على أي عاكفون عليها وقيل ضمن عاكفون معنى عابدين فلذلك أتى باللام.

وقال أبو البقاء^(١) وقيل أفادت معنى الاختصاص، وقال الزمخشري^(٢) لم ينو للعاكفين محذوفاً وأجراه مجرى ما لا يتعدى لقوله فاعلون العكوف قلت الأولى أن تكون اللام للتعليل ومثله عاكفون محذوفة، أي عاكفون عليها لأجلها لا لشيء آخر، والتمثيل جمع تمثال وهو الصورة المصنوعة من رخام أو نحاس أو خشب يشبه بخلق الآدمي وغيره من الحيوانات قال امرؤ القيس:

٣٣٧١ - فِيارُ رَبِّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ بَأَنسَةٍ كَأَنَّهَا خَطٌّ تَمَثَّلَ^(٣)

قوله: ﴿لَهَا عَابِدِينَ﴾.

مفعول ثانٍ لوجدنا ولها لا تعلق له لأن اللام زائدة في المفعول به لتقدمه.

قوله: ﴿أَنْتُمْ﴾.

تأكيد للضمير المتصل، قال الزمخشري^(٤) وأنتم من التأكيد الذي لا يصح الكلام مع الإخلال به لأن العطف على ضمير هو في حكم بعض الفعل ممتنع ونحوه ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾^(٥) قال الشيخ^(٦) وليس هذا حكماً مجتمعاً عليه فلا يصح الكلام مع الإخلال لأن الكوفيين يجيزون العطف على الضمير المتصل المرفوع من غير تأكيد بالضمير المنفصل ولا فصل، وتنظير ذلك بـ «أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ» مخالف لمذهبه في «أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ» لأنه يزعم أن زوجك ليس معطوفاً على الضمير المستكن في اسكن بك مرفوع بفعل مضمر أي وليسكن فهو عنده من قبيل عطف الجمل، وقوله هنا مخالف لمذهب سيبويه^(٧)، قلت لا يلزم من ذلك أنه خالف مذهبه إذ يجوز أن ينظر بذلك عند من يعتقد ذلك وإن لم يعتقد هو و«فِي ضَلَالٍ» يجوز أن يكون خيراً إن كانت كان ناقصة أو متعلقاً بكنتم إن كانت تامة.

قوله: ﴿بِالْحَقِّ﴾.

متعلق بجئت وليس المراد به حقيقة المجيء إذ لم يكن غائباً «أَمْ أَنْتَ» أم متصلة وإن كان بعدها جملة لأنها في حكم المفرد إذ التقدير أي الأمرين واقع مجيئك بالحق أم لعبك كقوله:

٣٣٧٢ - مَا أَبَالِي أَنْبً بِالْحَزَنِ تَيْسٌ أَمْ جَفَّانِي بظَهْرِ غَيْبٍ لُثِيمٌ^(٨)

(١) الاملاء ٦/٣٢٠.

(٢) الكشف ٢/٥٧٥.

(٣) البقرة ٣٥.

(٤) الكشف ٢/٥٧٥.

(٥) الكتاب ١/٢٤٧، ٢/٣٧٨.

(٦) البحر ٦/٣٢٠.

(٧) قائله حسان بن ثابت رضي الله عنه ويروى لا أبالي، والحزن:

الأرض الغليظ، والتيس: ذكر الماعز وحفاني يروى بدله

لحاني، يقول استوى عنده تصويت التيس وشتم اللثيم له في =

(٣) البيت لامرؤ القيس، بأنسة أي بامرأة ذات أنس، خط تمثال. نقش صورة والتمثال والمثال كل ما مثله بشيء وإنما شبهها بالتمثال لأن الصانع له يتأق في تحسينه. والشاهد في قوله «تمثال» على أنه الصورة المصنوعة من رخام وغيره يشبه خلق الآدمي وغيره من الحيوانات. ينظر البيت في ديوان الشاعر ٢٩ ومغني اللبيب ١/١٣٥،

وقوله :

٣٣٧٣ - لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بْنُ مِثْقَرٍ (١)

يريد أي الأمرين واقع ، ولو كانت منقطعة لقدرت ببل وليس ذلك مراداً .

قوله : ﴿الَّذِي فَطَرَهُنَّ﴾ .

يجوز أن يكون مرفوع الموضع أو منصوبه على القطع والضمير المنصوب في فَطَرَهُنَّ للسموات والأرض ، قال الشيخ (٢) ولما لم تكن السموات والأرض تبلغ في العدد الكبير منه جاء الضمير ضمير القلة ، قلت إن عني لم يبلغ كل واحد من السموات والأرض فمسلم ولكنه غير مراد بل المراد المجموع وإن عني لم يبلغ المجموع منهما فغير مسلم لأنه يبلغ أربع عشرة وهو فوق حد جمع الكثرة ، اللهم إلا أن يقول إن الأرض شخص واحد وليست بسبع كالسما على ما رآه بعضهم فيصح له ذلك ولكنه غير معول عليه وقيل على التماثل ، قال الزمخشري (٣) ، وكونه للتماثل أثبت لتضليلهم وأدخل في الاحتجاج عليهم ، وقال ابن عطية (٤) ، فطرهن عبارة كأنها تعقل وهذا من حيث لها طاعة وانقياد ، وقد وصفت في مواضع بوصف من يعقل ، وقال غيره فطرهن أعاد ضمير من يعقل لما صدر منهن من الأحوال التي تدل على أنها من قبيل من يعقل فإن الله تعالى أخبره بقوله «أَتَيْنَا طَائِعِينَ» (٥) وقوله عليه السلام «أَطَّتِ (٦) السَّمَاءُ وَحَقَّ لَهَا أَنْ تَبْطَأَ» ، قلت كان ابن عطية وهذا القائل توهماً أن «هُنَّ» من الضمائر المختصة بالمؤمنات العاملات وليس كذلك بل هو لفظ مشترك بين العلاقات وغيرها . أقال تعالى : ﴿مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾ ثم قال تعالى : ﴿فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ﴾ (٧) .

قوله : ﴿عَلَى ذَلِكُمْ﴾ متعلق بمحذوف أو بالشاهدين اتساعاً أو على البيان وقد تقدم نظيره «نحن لكما من الناصحين» .

قوله : ﴿وَتَاللَّهِ﴾ .

قرأ العامة بالتاء مثناة من فوق ، وقرأ معاذ بن جبل وأحمد بن حنبل بالباء موحدة (٨) ، قال الزمخشري (٩) ، فإن قلت ما الفرق بين التاء والباء قلت الباء هي الأصل والتاء بدل من الواو المبدل منها وأن الباء فيها زيادة معنى وهو التعجب كأنه يتعجب من تسهل الكيد على يده وتأتيه ، أما قوله إن الباء هي الأصل فيدل على ذلك تصرفها في الباب بخلاف الواو

(٣) الكشاف ٥٧٦/٢ .

(٤) المحرر ٢٣٨ .

(٥) سورة فصلت آية ١١ .

(٦) الحديث رواه الامام أحمد ١٧٣/٥ وابن ماجه ٢/ حديث رقم

٤١٩٠ كتاب الزهد باب الحزن والبكاء والتمني ٣/ ٣٨١ .

(٧) سورة التوبة آية ٣٦ .

(٨) البحر ٣٢١/٦ .

(٩) الكشاف ٥٧٦/٢ .

= غيبته . والشاهد فيه أن أم معادلة لهزمة الاستفهام والجملة بعدها في تأويل مفرد والتقدير لا أبالي أي الفعلين كان . ينظر ذلك في الكتاب ٣٨٣/١ والمقتضب ٢٩٨/٣ وشرح الكافية ٣٧٦/٢ وديوان الشاعر ٢٢٥ .

(١) الأسود بن يعفر ، شعيت حي من تميم ، سهم حي من قيس

استشهد به على حذف همزة الاستفهام من قوله شعيت بن

سهم ، ينظر في ذلك الكتاب ٤٨٥/٢ والمحتسب ٥٠/١

والجمع ١١٣١/٢ .

(٢) البحر ٣٢١/٦ .

والتاء، وإن كان السُّهَيْلِي قد ردَّ^(١) كون الواو بدلاً منها، وقال الشيخ^(٢) النظر يقتضي أن كلاً منهما أصل، وأما قوله التعجب فنصوص النحويين أنه يجوز فيها التعجب وعدمه وإنما يلزم ذلك مع اللام كقوله:

٣٣٧٤ - لَلَّهٗ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حَيْدٍ بِمُشْمَخِرِّ لِهَ الظِّئَانِ وَالْأَسِّ^(٣)

«وبعد» منصوب بلاكيدن ومُدْبِرِينَ حال مؤكدة لأن تولوا يفهم معناها، وقرأ العامة «تولوا» بضم التاء واللام ولَّى مشدداً.^(٤) وقرأ عيسى بن عمر «تولوا» بفتحهما مضارع تولَّى والأصل تَوَلَّوْا فحذف إحدى التائين إما الأولى على رأي هشام وإما الثانية على رأي البصريين وينصرها قراءة الجميع ﴿فَتَوَلَّوْا عَنْهُ مُدْبِرِينَ﴾^(٥) ولم يقرأ أحد تولوا وهي قياس قراءة الناس هنا وعلى كلتا القراءتين فلام الكلمة محذوفة وهو التاء لأنه من ولي، ومتعلق هذا الفعل محذوف تقديره تولوا إلى عبيدكم^(٦) ونحوه.

فَجَعَلَهُمْ جُذَاذًا إِلَّا كَبِيرًا لَهُمْ لَعَلَّهُمْ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ ٥٨ قَالُوا مِنْ فَعَلٍ هَذَا يَا لِهَتِنَا إِنَّهُ لَمِنَ الظَّالِمِينَ ٥٩ قَالُوا سَمِعْنَا فَتَى يَذُكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُٗٓ إِبْرَاهِيمُ ٦٠ قَالُوا فَاتُوا بِهِ عَلَىٰ عَيْنِ النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَشْهَدُونَ ٦١ قَالُوا أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا يَا لِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ ٦٢ قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ ٦٣ فَارْجِعُوا إِلَىٰ أَنْفُسِهِمْ فَقَالُوا إِنَّكُمْ أَنْتُمُ الظَّالِمُونَ ٦٤

قوله: ﴿جُذَاذًا﴾.

قرأ العامة بضم الجيم والكسائي بكسرهما وابن عباس وأبو نهيك وأبو السمال بفتحها^(٧) قال قطرب^(٨) هي في لغاتها كلها مصدر فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث^(٩) والظاهر أن المضموم اسم للشيء المُكْسَر كالحُطَام والرَّفَات والفُتَات بمعنى الشيء المُحَطَّم والمُفْتَت وقال اليزيدي^(١٠) المضموم جمع جُذَاذَة بالضم نحو جُجَاج في رُجَاجَة والمكسور جمع جَذِيد نحو كِرَامٍ في كَرِيمٍ وقال بعضهم المفتوح مصدر بمعنى المفعول أي مَجْدُودِينَ ويجوز على هذا أن يكون على حذف مضاف أي ذوات جُذَاذٍ وقيل المضموم جمع جُذَاذَة بالضم المكسور جمع جُذَاذَة بالكسر والمفتوح مصدر^(١١)، وقرأ ابن وثاب «جُذَاذًا»^(١٢) بضميتين دون ألف بين الذالين وهو جمع جَذِيدٍ كَقَلْبٍ وَقَلْبٍ وقرئ بضم الجيم وفتح الذال وفيها وجهان:

أحدهما: أن يكون أصلها ضميتين وإنما خففت بإبدال الضمة نحو سُرُورٍ وذلك في جمع سَرِيرٍ وذَلِيلٍ وهي لغة لبني كلب^(١٣)

(١) البحر ٣٢٢/٦.
 (٢) المرجع السابق.
 (٣) تقدم.
 (٤) البحر ٣٢٢/٦.
 (٥) سورة الصافات، آية (٩٠).
 (٦) في «ب» عبيدكم.
 (٧) الحجة ٤٦٨.
 (٨) هو محمد بن المستنير لازم سيبويه وعيسى بن عمر له المثلث.
 (٩) البحر ٣٢٢/٦.
 (١٠) رأيه في البحر ٣٢٢/٦.
 (١١) اللسان ٥٧٤/١ جذذ.
 (١٢) البحر ٣٢٢/٦.
 (١٣) حِيٌّ من قضاة، اللسان ٣٩١٣/٥ كلب.

والثاني: أنه جمع جُذَّة نحو قُب في قُبَّة ودُرر في دُرَّة، والجذُّ القطع والتكسير وعليه قوله :

٣٣٧٥ - بَنُو الْمُهَلَبِ جَدُّ اللَّهِ دَابِرُهُمْ أَمْسَوْا رَمَادًا فَلَا أَصْلَ وَلَا طَرَفُ^(١)

وقد تقدم هذا مستوفى في هود. وأتى بهم وهو ضمير العقلاء معاملة للأصنام معاملة العقلاء حيث اعتقدوا فيها ذلك. قوله: ﴿إِلَّا كَبِيرًا﴾ استثناء من المنصوب في فجعلهم أي لم يكسره بل تركه «وَلَهُمْ» صفة له والضمير يجوز أن يعود على الأصنام، وتأويل عود ضمير العقلاء تقدم^(٢) ويجوز أن يكون عائداً على عابديها، والضمير في إليه يجوز أن يعود إلى إبراهيم أي يرجعون إلى مقاتله حين يظهر لهم الحق، ويجوز أن يكون عائداً على الكبير وبكل قيل.

قوله: ﴿مَنْ فَعَلَ﴾.

يجوز في مَنْ أن تكون استفهامية^(٣) وهو الظاهر فعلى هذا تكون الجملة من قوله: ﴿إِنَّهُ لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ استثناءً لا محل لها من الإعراب، ويجوز أن تكون موصولة^(٤) بمعنى الذي وعلى هذا فالجملة من أنه في محل رفع خبراً للموصول والتقدير الذي فعل هذا بالهتتا إنه.

قوله: ﴿يَذْكُرُهُمْ﴾.

في هذه الجملة أوجه:

أحدها: أن سَمِعَ^(٥) هنا يتعدى لاثنين لأنها متعلقة بعين فيكون فتى مفعولاً أول و﴿يَذْكُرُهُمْ﴾ هذه الجملة في محل نصب مفعولاً ثانياً ألا ترى أنك لو قلت سَمِعْتُ زَيْدًا وسكت لم يكن كلاماً بخلاف سمعت قراءة وحديثه.

والثاني: أنها في محل نصب^(٦) أيضاً صفة لإبراهيم، قال الزمخشري^(٧) فإن قلت حكم الفعلين بعد «سَمِعْنَا» وما

الفرق بينهما، قلت هما صفتان لفتى، إلا أن الأول وهو يذكروهم، لا بد منه لسمع لأنك تقول سمعت زيدا وتسكت حتى تذكر شيئاً مما يسمع، وأما الثاني فليس كذلك، قلت هذا الذي قاله لا يتعين لما عرفت أن سمع إن تَعَلَّقَتْ بما يسمع نحو سَمِعْتُ مقالة بكر فلا خلاف أنها تتعدى لواحد بلا خلاف وإن تعلقت بما لا يسمع، فلا يكفي به أيضاً بلا خلاف بل لا بد من ذكر شيء فلو قلت سمعت زيدا وسكت أو سمعت زيدا يركب لم يجز فإن قلت سمعته يقرأ صح وجرى في ذلك خلاف بين النحاة، فأبو علي^(٨) يجعلها متعدية لاثنين ولا يتمشى عليه قول الزمخشري، وغيره، يجعلها متعدية لواحد ويجعل الجملة بعد المعرفة حالاً وبعد النكرة صفة، وهذا أراد الزمخشري.

قوله: ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾.

في رفع إبراهيم أوجه:

أحدها: أنه مرفوع على ما لم يسم فاعله أي يقال له هذا اللفظ، ولذلك قال أبو البقاء فالمراد الاسم

(٣) الاملاء ١٣٤/٢.

(٤) المرجع السابق.

(٥) الاملاء ١٣٤/٢.

(٦) البحر ٣٢٤/٦.

(٧) الكشف ٥٧٦/٢.

(٨) البحر ٣٢٤/٦.

(١) قائله جرير - جدُّ الله دابرههم أي استأصلهم وقطعهم فلا أصل

ولا طرف أي لم يبق منهم شيء - والشاهد في قوله «جدُّ» على

أن الجدَّ معناه القطع، ينظر البيت في ديوان جرير ٣٩٠

والكامل ٥١٠ وروح المعاني ٦١/١٧ ومجاز القرآن ٤٠/٢.

(٢) وهو قوله: وأتى بهم وهو ضمير العقلاء معاملة للأصنام معاملة

العقلاء حيث اعتقدوا فيها ذلك.

لا المسمى^(١)، وفي هذه المسألة^(٢) خلاف بين النحويين، أعني تسلط القول على المفرد الذي لا يؤدي معنى جملة ولا هو منقطع من جملة ولا هو مصدر لقال ولا هو صفة لمصدر نحو قلت زيدا أي قلت هذا اللفظ فأجازه جماعة كالزجاجي والزمخشري وابن خروف وابن مالك ومنعه آخرون^(٣)، وممن اختار رفع إبراهيم علي ما ذكرت الزمخشري^(٤) وابن عطية^(٥)، أما إذا كان المفرد مؤدياً معنى جملة كقولهم قُلْتُ حُطْبَةً وَشِعْراً وَقَصِيدَةً إذ اقتطع من جملة كقوله:

٣٣٧٦ - إِذَا ذُقْتَ فَاهَا قُلْتَ طَعَمَ مُدَامَةً مُعَلَّقَةً مِمَّا يَجِيءُ بِهِ التَّجْرُ^(٦)

أو كان مصدراً نحو قُلْتَ: قولاً أو صفة له نحو قلت حقاً أو باطلاً فإنه يتسلط عليه كذا قالوا، وفي قول الفرد المتقطع من الجملة نظر، لأن هذا لم يتسلط عليه القول، إنماتسلط على الجملة المشتملة عليه.

الثاني: أنه خبر مبتدأ مضمرة أي يقال له هذا إبراهيم أو هو إبراهيم.

الثالث: أنه مبتدأ محذوف^(٧) الخبر أي يقال له إبراهيم فاعل ذلك.

الرابع: أنه منادى^(٨) وحرف النداء محذوف أي يا إبراهيم وعلى هذه الأوجه الثلاثة فهو منقطع من جملة، وتلك الجملة محكية وقد تقدم تقرير هذا في البقرة عند قوله: ﴿وَقُولُوا حُطَّةٌ﴾ رفعا ونصباً وفي الأعراف عند قوله: ﴿قَالُوا مَعذرة﴾ رفعا ونصباً، والجملة من يقال له مُحتمَل أن تكون مفعولاً آخر، نحو قولك ظننت زيدا كاتباً شاعراً، وأن تكون صفةً على رأي الأخفش / ومن تابعة وأن تكون حالاً من فتى و جاز ذلك لتخصصها بالوصف.

قوله: ﴿عَلَى أَعْيُنٍ﴾.

في محل نصب على الحال^(٩) من الهاء في به أي اتسوا به ظاهراً مكشوفاً بمرأى منهم ومنظر، قال الزمخشري^(١٠) فإن قلت ما معنى الاستعلاء في على قلت هو وارد على طريق المثل أي يثبت إتيانه في الأعيُن يمكن ثبات الراكب على المركوب وتمكنه منه^(١١).

قوله: ﴿أَنْتَ فَعَلْتَ﴾.

في أنت وجهان:

أحدهما: أنه فاعل^(١٢) بفعل مقدر يفسره الظاهر بعده والتقدير أفعلت هذا بالهتتا فلما حذف الفعل انفصل الضمير.

والثاني: أنه مبتدأ^(١٣) والخبر بعده الجملة والفرق بين الوجهين من حيث اللفظ واضح فإن الجملة من قوله فعلت

- (١) الاملاء ١٣٤/٢ .
 (٢) انظر تفصيل القول في هذه المسألة في البحر ٣٢٤/٦ .
 (٣) انظر تلك المسألة وما قيل فيها بالتفصيل في الهمع ١٥٧/١ .
 (٤) الكشف ٥٧٧/٢ .
 (٥) المحرر ٢٣٩ .
 (٦) البيت لامرئ القيس، المُدَامَة: الخمر القديمة وأصلها من دَام يَدُومُ - والمُعْتَقَة كذلك والعتيق القديم، والتَّحْر: التحار بالخمير المعتقة في رَقْتِهَا وطيب رائحتها وكلما قدمت الخمر كانت أرقى وأذكى رائحة، استشهد به على جواز تسلط القول على المفرد لأنه مؤدياً معنى جملة والتقدير: طعمه طعم مُدَامَة.
- ينظر البيت في ديوان الشاعر ١١٠ والهمع ١٥٧/١ وفيه طعم مذاقة والبحر ٣٣٤/٦ .
 (٧) الاملاء ١٣٤/٢ .
 (٨) الاملاء ١٣٨/٢ .
 (٩) الاملاء ١٣٤/٢ .
 (١٠) الكشف ٥٧٧/٢ .
 (١١) أ. هـ كلام الزمخشري .
 (١٢) البحر ٣٢٤/٦ .
 (١٣) المرجع السابق .

الملفوظ بها على الأول لا محل لها لأنها مفسرة ومحلها الرفع على الثاني، ومن حيث المعنى أن الاستفهام إذا دخل على الفعل أشعر بأن الشك إنما تعلق به هل وقع أم لا من غير شك في فاعله وإذا دخل على الاسم وقع الشك فيه هل هو الفاعل أم غيره والعل غير مشكوك في وقوعه بل هو واقع فقط، قلت^(١) أقام زيد كان شكك في قيامه، وإذا قلت أزيد قام وجعلته مبتدأ كان شكك في صدور الفعل منه أم من عمرو والوجه الأول هو المختار عند النحاة لأن الفعل تقدم ما يطلبه وهو أداة الاستفهام.

قوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُ﴾.

هذا الإضراب^(٢) عن جملة محذوفة تقديره لم أفعله إنما الفاعل حقيقة الله تعالى بل فعله وإسناد الفعل إلى كبيرهم من أبلغ التعارض.

قوله: ﴿هَذَا﴾ فيه ستة أوجه:

أحدها: أن يكون نعتاً^(٣) لكبيرهم.

الثاني: أن يكون بدلاً من كبيرهم.

الثالث: أن يكون خبراً لكبيرهم على أن الكلام يتم عند قوله بل فعله ففاعل القول محذوف كذا نقله أبو البقاء^(٤) وقال وهذا بعيد لأن حذف الفاعل لا يسوغ، قلت وهذا القول يعزى للكسائي^(٥)، وحيث لا يحسن الرد عليه بحذف الفاعل فإنه يجيز ذلك ويلتزمه ويجعل التقدير بل فعله من فعله، ويجوز أن يكون أراد بالحذف الإضمار لأنه لما لم يذكر الفاعل لفظاً سمي ذلك حذفاً.

الرابع: أن يكون الفاعل ضمير فتى.

الخامس: أن يكون الفاعل ضمير إبراهيم وهذان الوجهان يؤيدان ما ذكرت من أنه قد يكون مراد القائل بحذف الفاعل إنما هو الإضمار.

السادس: أن فعله ليس فعلاً بل الفاء حرف عطف دخلت على علي التي أصلها لعل حرف ترجح وحذف اللام الأولى ثابت فصار اللفظ فعله أي فلعله ثم حذف اللام الأولى وخفت الثانية وهذا يعزى للفراء^(٦) وهو مرغوب عنه وقد استدلل على مذهبه بقراءة ابن السميع «فعله» بتشديد اللام^(٧).

وهذه شاذة لا يرجع بالقراءة المشهورة إليها وكان الذي حملهم على هذا خفاء وجه صدور هذا الكلام من النبي ﷺ.

قوله: ﴿إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ﴾.

جوابه محذوف لدلالة ما قبله ومن يجوز التقدير بجعل فاسألوهم هو الجواب.

(٥) انظر رأيه في البحر ٦/٣٢٥.

(٦) انظر رأيه في البحر ٦/٣٢٥.

(٧) المرجع السابق.

(١) في «ب» قلنا.

(٢) البحر ٦/٣٢٤.

(٣) الاملاء ٢/١٣٥.

(٤) المرجع السابق.

ثُمَّ نَكْسُوا عَلَى رُءُوسِهِمْ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ ﴿٦٥﴾ قَالَ أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكُمْ شَيْئًا وَلَا يَضُرُّكُمْ ﴿٦٦﴾ أَفِ لَكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٦٧﴾ قَالُوا حَرِّقُوهُ وَانصُرُوا آلَ الْهَتَكُمِ إِن كُنْتُمْ فَاعِلِينَ ﴿٦٨﴾ قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ ﴿٦٩﴾ وَأَرَادُوا بِهِ كَيْدًا فَجَعَلْنَاهُمُ الْأَخْسَرِينَ ﴿٧٠﴾ وَبَجَيْنَنَّهُ وَلَوْطًا إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا لِلْعَالَمِينَ ﴿٧١﴾ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً ۗ وَكُلًّا جَعَلْنَا صَالِحِينَ ﴿٧٢﴾ وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ ﴿٧٣﴾

قوله: ﴿ثُمَّ نَكْسُوا عَلَى رُءُوسِهِمْ﴾.

قرأ العامة «نكسوا» مبنياً للمفعول مخفف الكاف أي نكسهم الله أو خجلهم و«على رؤوسهم» حال. أي كائنين على رؤوسهم، ويجوز أن يتعلق بنفس الفعل والنكس والتكيس القلب يقال نكس رأسه ونكس مخففاً ومشدداً أي طأه حتى صار أعلاه أسفله، وقرأ أبو حيوه وابن أبي عبله وابن الجارود وابن مقسم «نكسوا»^(١) بالتحديد وقد تقدم أنه لغة في المخفف فليس التحديد لتعدية ولا تكثير، وقرأ رضوان بن عبد المعبود «نكسوا»^(٢) مخففاً مبنياً للفاعل وعلى هذا فالمفعول محذوف تقديرًا نكسوا أنفسهم على رؤوسهم.

قوله: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ﴾ هذه الجملة جواب قسم^(٣) محذوف والقسم وجوابه معمولان لقول مضمر وذلك القول المضمر حال من مرفوع نكسوا أي نكسوا قائلين والله لقد علمت قوله: «مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ» يجوز أن تكون ما هذه مجازية فتكون هؤلاء اسمها وينطقون في محل نصب خبرها أو تميمية فلا علم لها والجملة المنفية بأسرها سادة مسد المفعولين إن كانت «عَلِمْتَ» على بابها ومسد واحد إن كانت عرفانية، وقد تقدم الكلام على «أف» في سورة سبحان ولغاتها. واللام في «لَكُمْ» وفي لما لام التبيين أي التأنيف لكم لا لغيركم وهي نظيرة قوله «هَيْتَ لَكَ»^(٤).

قوله: ﴿بَرْدًا﴾.

أي ذات (٥) برد، والظاهر في «سَلَامًا»، أنه نسق على «بَرْدًا» فيكون خبراً عن «كُونِي» وجوز (٦) بعضهم أن ينتصب (٧) على المصدر المقصود به التحية في العرف، وقد رد هذا بأنه لو قصد ذلك لكان الرفع فيه أولى، نحو قول إبراهيم «سَلَامٌ» وهذا غير لازم لأنه يجوز أن يأتي القرآن على الفصح والأفصح ويدل على ذلك أنه جاء منصوباً والمقصود به التحية نحو قول الملائكة ﴿قَالُوا سَلَامًا﴾^(٨)، وقوله «عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ» متعلق بنفس سلام إن قصد به التحية، ويجوز أن يكون صفة فيتعلق بمحذوف، وعلى هذا فيحتمل أن يكون قد حذف صفة الأول لدلالة صفة الثاني عليه

(٥) انظر الاملاء ١٣٥/٢.

(٦) كأي البقاء في الاملاء ١٣٥/٢ وأي حيان في البحر ٣٢٩/٦.

(٧) في «ب» ينصب.

(٨) من الآية ٦٩ من سورة هود.

(١) البحر ٣٢٥/٦، ٣٢٦.

(٢) المرجع السابق.

(٣) البحر ٣٢٥/٦.

(٤) انظر ص ٩٤ «الهامش».

قوله : ﴿وَلُوطًا﴾ .

يجوز فيه وجهان :

أحدهما : أن يكون معطوفاً على المفعول قبله .

والثاني : أن يكون مفعولاً معه ، والأول أولى ، وقوله «إلى الأرض» يجوز فيه وجهان :

أحدهما : أن يتعلق بـ«نجيناه» على أن يضمن معنى أخرجناه بالنجاة فلما ضمن معنى أخرج تعدى تعديته .

والثاني : أنه لا تضمن فيه وإن حرف الجر يتعلق بمحذوف على أنه حال من الضمير في نَجِّينَاهُ أَي نَجِّينَاهُ مِنْهُنَّ

إلى الأرض ، كذا قدره الشيخ^(١) وفيه نظر من حيث أنه قدر «كوني» مقيداً وهو كثيراً ما يرد على الزمخشري وغيره ذلك .

قوله : ﴿نَافِلَةً﴾ .

قيل في تفسير النافلة أنها العطية^(٢) ، وقيل الزيادة ، وقيل ولد الولد ، فعلى الأول ينتصب انتصاب المصدر من معنى العامل ، وهو «وَهَبْنَا» لا من لفظه لأن الهبة والعطاء متقاربان . فهي كالعاقبة^(٣) والعافية ، وعلى الأخيرين ينتصب على الحال والمراد بها يعقوب والنافلة مختصة بيعقوب على كل تقدير لأن إسحاق ولده لصلبه .

قوله : ﴿وَكُلًّا﴾ مفعول أول لجعلنا وصالحين هو الثاني توسط العامل بينهما والأصل وجعلنا أي صيرنا كلاً من

إبراهيم ومن ذكره معه صالحين .

قوله : ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً﴾ .

كما تقدم إلا أنه توسط العامل ، وقوله : «يَهْدُونَ» صفة لأئمة و«بِأَمْرِنَا» بـ«يَهْدُونَ» وقد تقدم التصريف المتعلق

بلفظ أئمة وقراءة القراء فيها .

قوله : ﴿فَعَلَّ الْخَيْرَاتِ﴾ قال الزمخشري^(٤) أصله أن تفعل الخيرات ثم فعلاً الخيرات ثم فعل الخيرات وكذلك

﴿إِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ﴾ . قال الشيخ^(٥) : كان الزمخشري لما رأى فعل الخيرات وأقام الصلاة وإيتاء الزكاة ليس من

الأحكام المختصة بالوحي إليهم بل هم وغيرهم في ذلك مشتركون بني الفعل للمفعول ، حتى لا يكون ذلك المصدر

مضافاً من حيث المعنى إلى ضمير الموحى إليهم ، فلا يكون التقدير فعلهم الخيرات وإقامتهم الصلاة وإيتائهم الزكاة ،

ولا يلزم ذلك إذ الفاعل مع المصدر محذوف ويجوز أن يكون من حيث المعنى مضافاً إلى ظاهر محذوف يشمل الموحى

إليهم وغيرهم ، والتقدير فعل المكلفين الخيرات ويجوز أن يكون مضافاً إلى ضمير الموحى إليهم أي يفعلوا الخيرات

ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وإذا كانوا هم قد أوحى إليهم ذلك فاتباعهم جارون مجراهم في ذلك ، ولا يلزم اختصاصهم

به ثم اعتقاد بناء المصدر للمفعول مختلف فيه أجاز^(٦) ذلك الأخفش^(٧) والصحيح منعه فليس ما اختاره الزمخشري

بمختار ، قلت الذي يظهر أن الزمخشري لم يقدر هذا التقدير الذي ذكره الشيخ حتى يلزمه ما قاله بل إنما قدر ذلك لأن

نفس الفعل الذي هو معنى صادر من فاعله لا يوحى إنما يوحى ألفاظاً تدل عليه فكأنه قيل وأوحينا هذا اللفظ وهو أن يفعل

(٥) البحر ٦/٣٢٩ .

(٦) في «ب» وأجاز بالواو .

(٧) البحر ٦/٣٢٩ .

(١) البحر ٦/٣٢٩ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) الاملاء ٢/١٣٥ .

(٤) الكشاف ٢/٥٧٩ .

الخيرات ثم صاغ ذلك الحذف المصدرى مع ما بعده مصدراً منوناً ناصباً لما بعده ثم جعله مصدراً مضافاً لمفعوله، وقال ابن عطية^(١) وإلا قام مصدر وفي هذا نظر. انتهى.

يعني ابن عطية بالنظر أن مصدر أفعال على الإفعال فإن كان صحيح العين جاء تاماً كالإكرام، وإن كان معتلها حذف منه إحدى الألفين وعوض منه تاء التأنيث فيقال إقامة فلم لم يقل كذلك جاء فيه النظر المذكور.

قال الشيخ^(٢) وأي نظر في هذا وقد نص سيبويه^(٣) على أنه مصدر بمعنى الإقامة، وإن كان الأكثر الإقامة بالتاء، وهو المقيس في مصدر أفعال إذا اعتلت عينه، وحسن ذلك أنه قائل وإيتاء الزكاة وهو بغير تاء فتقع الموازنة بين قوله «وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة»، وقال الزجاج^(٤) حذف التاء من إقامة لأن الإضافة عوض عنها وهذا قول الفراء^(٥)، زعم أن التاء تُحذف للإضافة كالتنوين وقد تقدم القول في ذلك عند من قرأ في براءة «عُدّه» ولكن كره.

وَلَوْطًا ءَاتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ تَعْمَلُ الْخَبِيثَاتِ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمَ سَوْءٍ فَاسْقِينَ ﴿٧٤﴾ وَأَدْخَلْنَاهُ فِي رَحْمَتِنَا إِنَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴿٧٥﴾ وَنُوحًا إِذْ نَادَى مِنْ قَبْلُ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ فَنَجَّيْنَاهُ وَأَهْلَهُ مِنَ الْكَرْبِ الْعَظِيمِ ﴿٧٦﴾ وَنَضَرْتَهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بَيِّنَاتِنَا إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمَ سَوْءٍ فَأَغْرَقْنَاهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٧٧﴾ وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَمُّ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴿٧٨﴾ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ وَكُنَّا فَاعِلِينَ ﴿٧٩﴾

قوله: ﴿وَلَوْطًا ءَاتَيْنَاهُ﴾.

لوطاً منصوب بفعل مقدر^(٦) يفسره الظاهر بعده تقديره «وَأَتَيْنَا لَوْطًا ءَاتَيْنَاهُ» فيه من باب الاشتغال والنصب في مثله هو الراجح ولذلك لم يقرأ إلا به لعطف جملته على جملة فعلية وهو أحد المرجحات.

قوله: ﴿مِنَ الْقَرْيَةِ﴾ أي من أهل يدل على ذلك قوله بعد ذلك ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا﴾ وكذلك إسناد عمل الخبائث إليها والمراد أهلها، وقد تقدم تحقيق هذا، والخبائث صفة لموصوف محذوف أي تعمل الأعمال الخبائث.

قوله: ﴿وَنُوحًا﴾.

فيه وجهان:

أحدهما: أنه منصوب عطفاً على «لوطاً» فيكون مشتركاً معه في عامله الذي هو آتينا المفسر بـ«آتيناه» الظاهر وكذلك «دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ» والتقدير ونوحاً آتيناه حكماً وداوود وسليمان آتيناهما حكماً وعلى هذا فياذ بدل من نوحاً ومن داوود وسليمان بدل اشتمال وقد تقدم تحقيق مثل هذا في طه.

(٤) إعراب الزجاج ٣ / لوحة ١٤ .

(٥) معاني الفراء ٢ / ٢٥٤ .

(٦) الاملاء ٢ / ١٣٥ .

(١) المرجع السابق .

(٢) البحر ٦ / ٣٢٩ .

(٣) الكتاب ٤ / ٨٣ باب ما لحقته هاء التأنيث عوضاً لما ذهب .

والثاني: أنه منصوب بإضمار اذكر أي اذكر نوحاً وداود وسليمان أي أذكر خبرهم وقصتهم وعلى هذا تكون إذ منصوبة بنفس المضاف المقدر أي خبرهم الواقع في وقت كَيْتَ وَكَيْتَ^(١). وقوله: ﴿مَنْ قَبْلُ﴾ أي من قبل هؤلاء المذكورين.

قوله: ﴿مِنَ الْقَوْمِ﴾.

فيه أوجه:

أحدها: أن يضمن نصرناه معنى منعناه وعصمناه ومثله ﴿فَمَنْ يَنْصُرُنَا مِنْ بَأْسِ اللَّهِ﴾^(٢) فلما ضمن معناه تعدى تعديته.

والثاني: إن نصر مطاوعة انتصر فيتعدى تعديته ما طاعه، قال الزمخشري^(٣) هو نصر الذي مطاوعة انتصر وَسَمِعْتُ هَذَا لِيَا يَدْعُو عَلَى سَارِقٍ.

- اللهم انصرهم منه - أي اجعلهم منتصرين منه ولم يظهر فرق بالنسبة إلى التضمين المذكور، فإن معنى قوله منتصرين منه أي ممتنعين أو معصومين منه.

الثالث: أن «مِنَ» بمعنى على أي على القوم.

قوله: ﴿لِحُكْمِهِمْ﴾.

في الضمير المضاف إليه حكم أوجه:

أحدها: أنه ضمير يراد به المشنى وإنما وقع الجمع موقع التثنية مجازاً ولأن التثنية جمع^(٤) وأقل الجمع إثنان ويدل على أن المراد التثنية قراءة ابن عباس «لِحُكْمِهِمَا»^(٥) بصيغة التثنية.

الثاني: أن المصدر مضاف للحاكمين وهما داود وسليمان^(٦) والمحكوم له والمحكوم عليه^(٧) فهؤلاء جماعة وهذا يلزم منه إضافة المصدر لفاعله ومفعوله دفعة واحدة وهو إنما يضاف لأحدهما فقط وفيه الجمع بين الحقيقة والمجاز. فإن الحقيقة إضافة المصدر لفاعله والمجاز إضافته لمفعوله.

والثالث: أن هذا مصدر لا يراد به الدلالة على علاج بل جيء به للدلالة على أن هذا الحدث وقع وصدر^(٨) كقولهم له ذَكَاءٌ ذَكَاءٌ^(٩) الحكماء، وفَهُمَ فَهُمَ^(١٠) الأذكىء فلا ينحل لحرف مصدري وفعل^(١١) وإذا كان كذلك فهو مضاف في المعنى للحاكم والمحكوم له والمحكوم عليه ويندفع المحذوران المذكوران، وقرأ العامة «فَفَهْمُنَاهَا» بالتضعيف الذي للتعدية والضمير للمسألة أو للفتيا^(١٢) وقرأ عكرمة «فَأَفْهَمْنَاهَا»^(١٣) بالهمزة عداها بالهمزة كما عداها العامة بالتضعيف.

(١) هي كناية عن القصة والأحدثة حكاها سيبويه ١٧٠/٢.

(٢) سورة غافر، آية ٢٩.

(٣) الكشاف ٥٧٩/٢.

(٤) الاملاء ١٣٥/٢.

(٥) البحر ٣٣١/٦.

(٦) الاملاء ٣٥/٢.

(٧) البحر ٣٣١/٦.

(٨) البحر ٣٣١/٦.

(٩) الذكاء: سُرْعَةُ الْفِطْنَةِ اللِّسَانِ ١٥١٠/٢ ذكاء.

(١٠) الْفَهُمُ: مَعْرِفَتُكَ الشَّيْءِ بِالْقَلْبِ اللِّسَانِ ٣٤٨١/٥ فهم.

(١١) انظر في ذلك أوضح المسالك ٢٢٣/٢.

(١٢) في «ب» للفتنا.

(١٣) البحر ٣٣٠/٦.

قوله: ﴿يُسَبِّحْنَ﴾ في موضع نصب على الحال^(١) «والطَّيْرُ» يجوز أن ينتصب نسقاً على الجبال وأن ينتصب على المفعول معه وقيل يسبحن مستأنف فلا محل له وهو بعيد.

وقرىء «والطَّيْرُ»^(٢) رفعاً وفيه وجهان :

أحدهما : أنه مبتدأ والخبر محذوف^(٣) أي والطَّيْرُ مُسَبِّحَاتٌ أيضاً .

والثاني : أنه نسق^(٤) على الضمير في يسبحن ولم يؤكد ولم يفصل وهو موافق لمذهب الكوفيين^(٥) ، والنفس الانتشار ومنه ﴿كَأَلْهِنِ الْمُنْفُوشِ﴾^(٦) ونَفَشَتِ الْمَاشِيَةَ أَي رَعَتْ لِيلاً بغير راع عكس الهمَلِ وهو رَعِيهَا نهاراً مِنْ غَيْرِ رَاعٍ^(٧) .

وَعَلَّمَنَّهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ لِتُحْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ ﴿٨٠﴾ وَاسْلَيْمَنَّ الرِّيحَ عَاصِفَةً تَجْرِي بِأَمْرِهِ إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا وَكُنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمِينَ ﴿٨١﴾ وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَنْ يَغُوصُونَ لَهُ وَيَعْمَلُونَ عَمَلًا دُونَ ذَلِكَ وَكُنَّا لَهُمْ حَافِظِينَ ﴿٨٢﴾

قوله: ﴿لَبُوسٍ﴾

الجمهور على فتح اللام وهو الشيء المعد للبس قال الشاعر:

٣٣٧٧ - الْبَسَ لِكُلِّ حَالَةٍ لَبُوسَهَا إِمَّا نَعِيهَا وَإِمَّا بُوسَهَا^(٨)

وقرىء «لَبُوسٍ»^(٩) بضمها وحينئذ إِمَّا أَنْ يَكُونَ جَمْعُ لَبَسٍ الْمَصْدَرِ الْوَاقِعِ مَوْقِعَ الْمَفْعُولِ وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ وَاقِعاً مَوْقِعَهُ وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ .

و﴿لَكُمْ﴾ يجوز أن يتعلق بعلمنا، وأن يتعلق بصنعة، قاله أبو البقاء^(١٠) وفيه بعد وأن يتعلق بمحذوف على أنه صفة لللبوس .

قوله: ﴿لِتُحْصِنَكُمْ﴾ هذه لام كي وفي متعلقها أوجه :

أحدها : أن تتعلق بعلمناه وهذا ظاهر على القولين الأخيرين ، وأما على القول الثالث فيشكل ، وذلك أنه يلزم تعلق حرفي جر متحدين لفظاً ومعنى ، ويجاب عنه بأن يجعل بدلاً من لكم بإعادة العامل كقوله تعالى : «لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم»^(١١) وهو بدل اشتمال وذلك إن أن الناصبة المقدره مؤولة هي ومنصوبها . بمصدر وذلك المصدر بدل من ضمير

(١) البحر ٣٣١/٦ .

(٢) البحر ٣٣١/٦ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٧٥/٣ .

(٥) البحر ٣٣١/٦ .

(٦) سورة القارة، آية (٥) .

(٧) اللسان ٤٥٠٤/٦ وفيه الهمل يكون ليلاً ونهاراً .

(٨) قائله بيّهس الفراري وكان بيّهس هذا قتل له ستّة إخوة هو

سابعهم لما أغارت عليهم أشجع وإنما تركوا بيّهساً لأنه كان

(٩) البحر ٣٢٢/٦ .

(١٠) الاملاء ١٣٥/٢ .

(١١) سورة الزخرف، آية ٣٣ .

الخطاب في لكم بدل اشتمال، والتقدير وعلمناه صنعة لبوس لتحصنكم.

والثاني : أن يتعلق بصنعة على معنى أنه بدل من لكم كما تقدم تقديره وذلك على رأي أبي البقاء فإنه علق لكم بصنعة.

والثالث : أنها تتعلق بالاستقرار الذي تعلق به لكم إذا جعلناه صفة لما قبله، وقرأ الحرميان / والأخوان وأبو عمرو «ليحصنكم»^(١) بالياء من تحت والفاعل الله تعالى وفيه التفات على هذا الوجه إذ تقدمه ضمير المتكلم في قوله «وعلمناه» أو داود أو التعليم أو اللبوس، وقرأ حفص وابن عامر بالتاء من فوق والفاعل الصنعة أو الدرع وهي مؤنثة لأنها يراد بها ما يلبس وهو الدرع؛ والدرع مؤنثة كما تقدم، وقرأ أبو بكر «لتحصنكم»^(٢) بالنون جرياً على علمناه وعلى هذه القراءات الثلاث الحاء ساكنة والصاد مخففة، وقرأ الأعمش «لتحصنكم»^(٣) وكذا الفقيمي عن أبي عمرو بفتح الحاء وتشديد الصاد على التكرير^(٤)، إلا أن الأعمش بالتاء من فوق وأبو عمرو بالياء من تحت وقد تقدم ما هو الفاعل.

قوله : ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ﴾.

العامة على النصب أي وسخرنا الريح لسليمان فهي منصوبة بعامل مقدر، وقرأ ابن هرمز وأبو بكر عن عاصم في رواية بالرفع على الابتداء والخبر^(٥) الجار قبله وقرأ الحسن وأبو رجاء بالجمع والنصب^(٦) وأبو حيوة بالجمع والرفع^(٧) وقد تقدم الكلام على الجمع والإفراد في البقرة، وبعض هؤلاء قرأ كذلك في سبأ وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى .

قوله : ﴿عَاصِفَةً﴾ حال والعامل فيها على قراءة من نصب «سَخَرْنَا» المقدر وفي قراءة من رفع الاستقرار الذي تعلق به الخبر يقال عَصِفَتِ الرِّيحُ تَعْصِفُ عَصْفًا وَعُصُوفًا فهي عاصف وعاصفة وأشد تقول أعصفت بالالف تعصفت فهي مُعَصِفٌ ومُعَصِفَةٌ^(٨) و«تَجْرِي» يجوز أن تكون حالاً^(٩) من الضمير في عاصفة فتكون حالين متداخلتين وزعم بعضهم أن «التي بَارَكْنَا» فيها صفة للريح وفي الآية تقديم وتأخير^(١٠) والتقدير الرِّيحُ التي بَارَكْنَا فيها إلى الأرض وهي تَعْصِفُ.

قوله : ﴿مَنْ يَغُوصُونَ﴾.

يجوز أن تكون موصولة أو موصوفة وعلى كلا التقديرين فوضعها إما نصب نسقاً^(١١) على الرِّيح أي وسخرنا له من يغوصون أو رفع على الابتداء والخبر في الجار قبله، وجمع الضمير حملاً على معنى من وحسن ذلك تقدم الجمع قبله في قوله : «الشَّيَاطِينِ» فلما ترشح جانب المعنى روعي، ونظيره قوله :

وَإِنَّ مِنَ النَّسْوَانِ مَنْ هِيَ رَوْضَةٌ تَهِيحُ الرِّيَانَ قَبْلَهَا وَتَصُوحُ^(١٢)

راعى التأنيث لتقدم قوله، وإن من النسوان، و«دُونَ ذَلِكَ» صفة لـ «عَمَلًا».

(٨) في اللسان ٤/٢٩٧٣ عصف : ريح عاصف شديدة الهبوب،

وأسد «قبيلة» تقول وأعصفت لغة لها.

(٩) في «ب» حالاً ثانية ويجوز أن تكون حالاً من الضمير في

عاصفة.

(١٠) الإملاء ٢/١٣٦.

(١١) المرجع السابق.

(١٢) يعزى لجران العود وليس في ديوانه. تهيج : مضارع هاج =

(١) حجة القراءات ٤٦٩.

(٢) الاتحاف ٣٧٧.

(٣) البحر ٦/٣٣٢.

(٤) البحر ٦/٣٣٢.

(٥) المرجع السابق.

(٦) «وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ».

(٧) يعني «وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ» ينظر في ذلك البحر ٦/٣٣٢.

﴿وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ ٨٣ ﴿فَاسْتَجَبْنَا لَهُ فَكَشَفْنَا مَا بِهِ مِنْ ضُرِّهِ وَآتَيْنَاهُ أَهْلَهُ وَمِثْلَهُمْ مَعَهُمْ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَذِكْرَى لِلْعَابِدِينَ﴾ ٨٤ ﴿وَإِسْمَاعِيلَ وَإِدْرِيسَ وَذَا الْكِفْلِ كُلٌّ مِنَ الصَّابِرِينَ﴾ ٨٥ ﴿وَأَدْخَلْنَاهُمْ فِي رَحْمَتِنَا إِنَّهُمْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ ٨٦ ﴿وَإِسْحَاقَ إِذْ دَعَا رَبَّهُ أَنِ مَتِّعْنِي بِبَعْضِ ذُرِّيَّتِكُمْ إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا يُرْسِلُونَ﴾ ٨٧ ﴿وَأَسْرَعَٰنَا إِذْ دَعَا رَبُّهُ تَوَكُّبًا وَقَالَ رَبِّ انقُرْ أَبْصَارَهُمْ وَالْمُلْأَمَاتِ بِأَبْصَارِهِمْ﴾ ٨٨ ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَاكِحِينَ إِنَّهُمْ كَانُوا لِيُوقِنُوا أَنَّ اللَّهَ يُرْسِلُ الرِّسَالَاتِ﴾ ٨٩ ﴿فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَوَهَبْنَا لَهُ يَحْيَىٰ وَأَصْلَحْنَا لَهُ زَوْجَهُ إِنَّهُمْ كَانُوا يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ﴾ ٩٠ ﴿وَيَدْعُونَكَ رَعْبًا وَرَهْبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ﴾ ٩١

قوله: ﴿وَأَيُّوبَ﴾.

قوله ونوحاً وما بعده، وقرأ العامة «أنى» بالفتح لتسليط النداء عليها بإضمار حرف الجر أي بأنى، وعيسى بن عمر بكسر فمذهب البصريين إضمار القول أي نادى فقال أنى (١)، ومذهب الكوفيين (٢) أجرى النداء مجرى القول، و «الضر» بالضم المرض في البدن وبالفتح الضر في كل شيء فهو أعم من الأول.

قوله: ﴿رَحْمَةً﴾ فيها وجهان:

أظهرهما: أنها مفعول من أجله.

والثاني: أنها مصدر لفعل مقدر أي رحمناه رحمة ومن عندنا/ صفة لرحمة.

قوله: ﴿وَذَا الْكِفْلِ﴾ ﴿وَذَا النُّونِ﴾.

عطف على أيوب وذا بمعنى صاحب والكفل هنا الكفالة يقال إنه تكفل بأمور فوفى بها والنون الحوت ويجمع على نينان كحوت وحيتان وسمي بذلك لأن النون ابتلعه. قوله: ﴿مُعَاضِبًا﴾ حال من ذهب والمفاعلة هنا تحتمل أن تكون على بابها من المشاركة أي غاضب قومه وغاضبون حين لم يؤمنوا في أول الأمر في بعض التفاسير مغاضباً لربه فإن صح ذلك عن من يعتبر قوله فينبغي أن تكون اللام للتعليل لا للتعدية (٣) للمفعول أي لأجل ربه ولدينه ويحتمل أن تكون بمعنى غضبان فلا مشاركة كعاقبت وسافرت، والعامة على «مُعَاضِبًا» اسم فاعل، وقرأ أبو شرف «مُعَاضِبًا» (٤) بفتح الضاد على ما لم يسم فاعله كذا نقله (٥) ونقله الزمخشري (٦) عن أبي شرف «مغضباً» دون ألف من أغضبه فهو مغضب، قوله

(١) البحر ٦/٢٣٤.

(٢) المرجع السابق.

(٣) في «ب» والتعدية.

(٤) البحر ٦/٣٣٥.

(٥) المرجع السابق.

(٦) الكشاف ٢/٥٨١.

= الشيء إذا ثار، تصوح أصله تصوح فحذفت إحدى التاءين يقال تصوح البقل إذا يبس أعلاه، شبه بعض النساء بالروضة التي تتأخر في هيجان نباتها عن غيرها من الرياض وأراد بها المرأة التي تتأخر عن الولادة في وقتها - وموطن الشاهد فيه أنه أنت الضمير العائد على من فقال هي روضة ولوراعى اللفظ أي لفظ من لقال هي: ينظر في ذلك توضيح المقاصد

﴿أَنْ لَّنْ﴾ أن هذه المخففة واسمها ضمير الشأن محذوف و﴿لَنْ نَقْدِرَ﴾ هو المخبر والفصل حرف النفي والمعنى لن نصيق عليه من باب قوله ﴿فَقَدَّرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ﴾^(١) - ﴿وَمَنْ قَدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ﴾^(٢) والعامه على «نَقْدِرَ» بنون العظمة مفتوحة وتخفيف الدال والمفعول محذوف أي الجهات والأماكن، وقرأ الزهري^(٣) بضمها وتشديد الدال، وقرأ ابن أبي ليلى وأبو شرف والكلبي وحميد بن قيس «يُقَدِّرَ»^(٤) بضم الياء من تحت وفتح الدال خفيفة مبنياً للمفعول، وقرأ الحسن وعيسى بن عمر بفتح الياء وكسر الدال^(٥) خفيفة وعلي بن أبي طالب واليماني بضم الياء وكسر الدال مشددة^(٦) والفاعل على هذين الوجهين ضمير يعود على الله تعالى . قوله : ﴿أَنْ لَّا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ﴾ يجوز في أن وجهان :

أحدهما : أنها المخففة من الثقيلة فاسمها كما تقدم محذوف والجملة المنفية بعدها الخبر .

والثاني : أنها تفسيرية لأنها بعدما هو بمعنى القول لا حروفه، قوله ﴿وَكَذَلِكَ نُنَجِّي﴾ الكاف نعت لمصدر أو حال من ضمير المصدر، وقرأ العامة «نُنَجِّي» بضم النون الأولى وسكون الثانية من أَنْجَى يُنَجِّي ، وقرأ ابن عامر وأبو بكر عن عاصم «نُجِّي» بتشديد الجيم وسكون الياء وفيها أوجه ، أحسنها أن يكون الأصل «نُنَجِّي» بضم الأولى وفتح الثانية وتشديد الجيم فاستثقل توالي مثلين فحذفت الثانية كما حذفت في قوله : ﴿مَا نَزَّلُ الْمَلَائِكَةَ﴾^(٧) في قراءة من قرأه كما تقدم وكما حذفت التاء الثانية في قوله : ﴿تَذَكَّرُونَ﴾^(٨) و ﴿تَظَاهَرُونَ﴾^(٩) وبابه ولكن أبا البقاء^(١٠) استضعف هذا التوجيه بوجهين فقال :

أحدهما : أن النون الثانية أصل وهي فاء الكلمة فحذفها يبعد جداً .

والثاني : أن حركتها غير حركة النون الأولى ولا يستثقل الجمع بينهما بخلاف تَظَاهَرُونَ ألا ترى أنك لو قلت يتحامى المظالم / لم يمتنع حذف الثانية إما لكون الثانية أصلاً فلا أثر له في منع الحذف ألا ترى إن النحويين اختلفوا في إقامة واستقامة أي الألفين المحذوفة مع أن الأولى هي الأصل لأنها عين الكلمة وأما الاختلاف في الحركة فلا أثر له أيضاً لأن الاستثقال باتخاذ لفظ الحرفين على أي حركة كانا .

الوجه الثاني : أن «نُجِّي» فعل ماض مبني للمفعول وإنما سكنت لانه تخفيفاً كما سكنت في قوله : ﴿مَا بَقِيَ مِنَ الرَّبَّاءِ﴾^(١١) في قراءة شاذة تقدم لك^(١٢) قالوا وإذا كان الماضي الصحيح قد سُكِنَ تخفيفاً فالمعتل أولى ، فمنه :

٣٣٧٨ - إِنَّمَا شِعْرِي قَيْدٌ قَدْ خُطِّ بِجُلْجَلَانِ^(١٣)

وقد ذكرت منه جملة صالحة، وأسند هذا الفعل إلى ضمير المصدر مع وجود المفعول الصريح كقراءة أبي

- | | |
|---|--|
| (١) سورة الفجر، آية (١٦). | (٩) سورة البقرة، آية (٨٥) «تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِم بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ». |
| (٢) سورة الطلاق، الآية (٧). | (١٠) الاملاء ١٣٦/٢ . |
| (٣) البحر المحيط ٦/٣٣٥ . | (١١) سورة البقرة، آية (٢٧٨). |
| (٤) الإنحاف ٢/٢٢٦ . | (١٢) قال السمين - ٢/٩٩١ عند قوله تعالى : «مَا بَقِيَ مِنَ الرَّبَّاءِ» |
| (٥) المرجع السابق . | سورة البقرة، آية (٢٧٨) - قرأ الحسن ما بقا بقلب الكسرة |
| (٦) البحر المحيط ٦/٣٣٥ . | فتحة والياء ألفاً وهي لغة لطيء وغيرهم، وقرأ الحسن أيضاً |
| (٧) سورة الحجر، آية (٨). | «بَقِيَ» بتسكين الياء، قال المبرد تسكين ياء المنقوص في |
| (٨) سورة الأنعام، آية (١٥٢) «وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ» . | النصب من أحسن النواع الضرورة . أ . هـ ملاحظاً . |

جعفر^(١) «ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون»^(٢) وهذا رأي الكوفيين والأخفش^(٣) وقد ذكرت له شواهد^(٤) فيما مضى من هذا التصنيف نجى النجاء. قال أبو البقاء^(٥) وهو ضعيف من وجهين:

أحدهما: تسكين آخر الفعل الماضي والآخر: إقامة المصدر مع وجود المفعول الصريح، قلت عرفت جوابهما مما تقدم.

الوجه الثالث: أن الأصل^(٦) نجي كقراءة العامة إلا أن النون الثانية قلبت ضمماً وأدغمت في الجيم بعدها وهذا ضعيف جداً لأن النون لا تقارب الجيم فتدغم فيها.

الوجه الرابع: أنه ماضٍ مسند لضمير المصدر أي نجي من النجاء كما تقدم في الوجه الثاني، إلا أن المؤمنين ليس منصوباً بنجي بل بفعل مقدر وكان صاحب هذا الوجه فر من إقامة غير المفعول به مع وجوده فجعله من جملة أخرى، وهذه القراءة متواترة ولا التفات على من طعن على قارئها وإن كان أبو علي^(٧) قال هي لحسن وهذه جرأة منه قد سبقه إليها أبو إسحاق الزجاج^(٨) وأما الزمخشري^(٩) فلم يطعن عليها وإنما طعن على بعض الأوجه التي قدمتها، وقال ومن نحمل لصحته فجعله فعال فقال نجي النجاء المؤمنين وأرسل الياء وأسندته إلى مصدره ونصب المؤمنين فمتعسف بارد العسف، قلت فلم يرتض هذا التخريج بل للقراءة عند تخريج آخره، وقد يمكن أن يكون هو الذي بدأت به لسلامته مما تقدم من الضعيف.

قوله: ﴿يَدْعُونَنَا﴾

العامة على ثبوت الرفع قبل ناء مفكوكة منها، وقرأت فرقة يدعوننا^(١٠) بحذف نون الرفع وطلحة يادغامها فيها وهذان الوجهان وفيهما أجزاء نون نان مجرى نون ناء مجرى نون الوقاية وقد تقدم ذلك قوله: «رَعْبًا وَرَهَبًا» يجوز أن ينتصبا على المفعول من أجله^(١١) وأن ينتصبا على أنهما مصدران واقعان موقع الحال أي راغبين راهبين وأن ينتصبا على المصدر الملاقي لعامله المعنى دون اللفظ، لأن ذلك نوع منه والعامة على / فتح الغين والهاء وابن وثاب والأعمش ورويت عن أبي عمرو بسكون الغين^(١٢) والهاء ونقل عن الأعمش وهو الأشهر عنه بضم الراء^(١٣) وما بعدها، وقرأت فرقة بضمه وسكون فيهما^(١٤).

- | | |
|--|--|
| (١) البحر ٦/٣٣٥. | (٥) الاملاء ٢/١٣٦. |
| (٢) سورة الجاثية، آية (١٤). | (٦) في «ب» أصل. |
| (٣) انظر رأيه في البحر ٦/٣٣٥. | (٧) البحر ٦/٣٣٤. |
| (٤) جاء في أوضح المسالك ٢/١٤٩، ولا ينوب غير المفعول به مع وجوده، وأجازته الكوفيون مطلقاً كقراءة أبي جعفر «لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ» والأخفش بشرط تقدم النائب كقوله: «إِنَّمَا يُرِضِي النَّيِّبَ رَبَّهُ مَا دَامَ مَعْنِيًا بِذِكْرِ قَلْبِهِ». والشاهد فيه: قوله: «مَعْنِيًا بِذِكْرِ قَلْبِهِ» حيث أناب الجار والمجرور وهو قول «بذكر» عن الفاعل، مع وجود المفعول به وهو «قلبه» وقوله: «لَمْ يُعْنِ بِالْعَلِيَاءِ إِلَّا سَيْدًا». حيث ناب الجار والمجرور وهو قوله: «بالعلياء» مع وجود المفعول به في الكلام وهو قوله: «سيدا». أ. هـ. | (٨) المرجع السابق. |
| | (٩) الكشاف ٢/٥٨٢. |
| | (١٠) البحر ٦/٣٣٦. |
| | (١١) الاملاء ٢/١٣٦. |
| | (١٢) قرأ كل من الأعمش وابن وثاب وغيرهم «رَعْبًا» بسكون الغين، البحر ٦/٣٣٦. |
| | (١٣) قرأ الأعمش «رَعْبًا» بضم الراء - الإتحاف ٣٧٨. |
| | (١٤) قرىء «رَعْبًا» البحر ٦/٣٣٦. |

وَالَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهَا مِنْ رُوحِنَا وَجَعَلْنَاهَا وَابْنَهَا آيَةً لِلْعَالَمِينَ ﴿٩١﴾ إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ ﴿٩٢﴾ وَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ كُلُّ إِلَيْنَا رَاجِعُونَ ﴿٩٣﴾ فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعِيهِ وَإِنَّا لَهُ كَنُيُوتٌ ﴿٩٤﴾ وَحَرَامٌ عَلَى قَرْبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿٩٥﴾

قوله: ﴿وَالَّتِي أَحْصَنَتْ﴾.

يجوز أن ينتصب نسقاً على ما قبلها، وأن ينتصب بإضمار اذكر، وأن يرتفع بالابتداء والخبر محذوف أي وفيما يتلى عليكم التي أحصنت ويجوز أن يكون الخبر فنفعنا، وزيدت الفاء على رأي الأخفش نحو زيد فقائم وفي كلام الزمخشري^(١) نَفَخْنَا الرُّوحَ فِي عَيْسَى فِيهَا.

قال الشيخ^(٢) مؤاخذاً له ما استعمل «نَفَخَ» متعدياً والمحفوظ أنه لا يتعدى فيحتاج في تعديه إلى سماع وغير متعد ستعمله هو في قوله أي نَفَخْتُ في المزمار انتهى ما واخذه به، قلت وسمع نفع متعدياً ويدل على ذلك ما قرىء في الشاذ - فأنفخها فيكون طائراً» وقد حكاها هو قراءة فكيف ينكرها فعليك بالإلتفات إلى ذلك.

قوله: ﴿آيَةً﴾ إنما لم يطابق الأول فيثنى الثاني لأن كلاً منهما آية بالآخر^(٣) فصارا آيةً واحدة أو تقول إنه حذف من الأول للدلالة الثاني أو بالعكس أي «وجعلنا ابن مريم آيةً وأمهُ» كذلك وهو نظير الحذف في قوله: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾ وقد تقدم.

قوله: ﴿أُمَّةً وَاحِدَةً﴾.

العامية على رفع أمتكم خبراً لأن نصب «أُمَّةً وَاحِدَةً» على الحال، وقيل على البدل من هذه فيكون قد فصل بالخبر بين البدل والمبدل منه نحو إن زيدا قائم أخاك، وقرأ الحسن «أُمَّتُكُمْ»^(٤) بالنصب على البدل من هذه أو عطف البيان، وقرأ أيضاً هو وابن أبي إسحاق والأشهب العقيلي وأبو حيوة وابن أبي عمير وهارون عن أبي عمرو «أُمَّةً وَاحِدَةً»^(٥) بالرفع على خبر إن «وأمتكم أُمَّةً وَاحِدَةً» برفع الثلاثة على أن يكون أمتكم خبر إن كما تقدم وأُمَّةً وَاحِدَةً بدل منها بدل نكرة من معرفة أو يكون أمة واحدة خبر مبتدأ محذوف.

قوله: ﴿أَمْرَهُمْ﴾.

فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه منصوب على إسقاط حرف الخفض أي تَفَرَّقُوا فِي أَمْرِهِمْ.

الثاني: أنه مفعول به وعُدِّي «تَقَطَّعُوا» لأنه بمعنى قطعوا.

الثالث: أنه تمييز وليس بواضح معنى وهو معرفة فلا يصح من جهة صناعية البصريين، قال أبو البقاء^(٦) وقيل هو

(٤) الاتخاف ٣٧٨.

(٥) المحاسب ٦٥/٢.

(٦) الاملاء ١٣٧/٢.

(١) الكشاف ٥٨٢/٢.

(٢) البحر ٣٣٦/٢.

(٣) الاملاء ١٣٦/٢.

تميز أي تقطع أمرهم فجعله منقولاً من الفاعلية و«زُبْرًا» يجوز أن يكون مفعولاً ثانياً على أن يضمن تقطعوا معنى صَيَّرُوا بالتقطيع، وإما أن ينتصب على الحال من المفعول أي مثل زُبْرًا أي كُتِبَ فَإِنَّ الزَّبْرَ جمع زبور كرسل جمع رسول أو يكون حالاً من الفاعل نقله أبو البقاء^(١) في سورة المؤمنين وفيه نظر إذ لا معنى له، وإنما يظهر كونه حالاً من الفاعل في قراءة «زُبْرًا»^(٢) بفتح الباء أي فرقاً والمعنى صَيَّرُوا أَمْرَهُمْ زَبْرًا أو تقطعوه في هذه الحال، والوجهان مأخوذان من تفسير الزمخشري^(٣) للمعنى الآية الكريمة، فإنه قال والمعنى جعلوا أمر دينهم فيما بينهم قطعاً كما يتوزع الجماعة ويقسمونه فيصير لهذا نصيب ولذلك نصيب تمثيلاً لاختلافهم فيه وصيروتهم فرقاً وأحزاباً، وفي الكلام التفات من الخطاب وهو قوله: «أمتكم» إلى الغيبة تشنيعاً عليهم بسوء صنيعهم، وقرأ الأعمش بفتح الباء^(٤) جمع زبرة وهي قطعة الحديد في الأصل ونصبه على الحال من ضمير الفاعل في تقطعوا وقد تقدم ولم يتعرض له أبو البقاء في هذه السورة وتعرض له في المؤمنين فذكر فيه الأوجه المتقدمة وزاد أنه قرىء زُبْرًا^(٥) بسكون الباء وهو بمعنى المضمومها.

قوله: ﴿فلا كفران﴾.

الكفران مصدر بمعنى الكفر قال:

٣٣٧٩ - رَأَيْتُ أَنْاسًا لَا تَنَامُ جِدْوُدُهُمْ وَجَدِّي وَلَا كَفْرَانَ لِيْلَهُ نَائِمٌ^(٦)

﴿لَسَعِيهِ﴾ متعلق بمحذوف أن يكفر لسعيه فلا تتعلق بكفران لأنه يصير مطولاً والمطول ينصب وهذا معنى والضمير في له يعود على السعي.

قوله: ﴿وَحَرَامٌ﴾.

قرأ الأخوان وأبو بكر ورويت عن أبي عمرو و«وَجْرَمٌ»^(٧) بكسر الحاء وسكون الراء وهما لغتان كالحل والحلال، وقرأ ابن عباس وعكرمة و«وَحَرَمٌ»^(٨) بفتح الحاء وكسر الراء وفتح الميم على أنه فعل ماضٍ وروي عنهما أيضاً، وعن أبي العالية بفتح الحاء والميم وضم الراء بزنة كَرَمٌ^(٩) وهو فعل ماضٍ أيضاً، وروي عن ابن عباس فتح الجميع^(١٠) وهو فعل ماضٍ أيضاً واليماني بضم الحاء وكسر الراء مشددة وفتح الميم ماضياً مبنياً للمفعول^(١١)، وروي عن عكرمة بفتح الحاء وكسر الراء وتنوين الميم^(١٢) فمن جعله اسماً ففي رفعه وجهان:

(١) الاملاء ٦/١٥٠.

(٤) البحر ٦/٣٣٨.

(٥) الاملاء ٢/١٥٠.

(٦) لم أقف على قائله والشاهد في قوله «ولا كفران» وهو مصدر بمعنى الكفر كما جاء في الآية الكريمة ومعناه ستر النعمة وحوودها.

ينظر البيت في تفسير الطبري ٦٨/٧ ومجاز القرآن ٢/٤٢

والبحر ٦/٣٣٨.

(٧) حجة القراءات ٤٧٠.

(٨) المحتسب ٢/٦٥.

(٩) قرىء «حَرَمٌ» كما في المحتسب ٢/٦٥.

(١٠) المحتسب ٢/٢٦٥.

(١١) البحر ٦/٣٣٨.

(١٢) المرجع السابق.

(٢) هذا سهو من «السمين الحلبي» حيث فسّر هذه الكلمة في غير موضعها وإنما هي في سورة المؤمنين في قوله تعالى: «فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبْرًا، كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ» سورة المؤمنين، آية (٥٣) وترك تفسيرها هناك حيث قال: وقد تقدم «فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبْرًا» وما قيل فيها وما قرىء به فأغنى عن إعادته، ولقد سها من قبله شيخه أبو حيان صاحب البحر المحيط ففي الجزء ٦/٣٣٧، ٣٣٨ عند قوله تعالى: «وَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ كُلٌّ إِلَيْنَا رَاجِعُونَ» سورة الأنبياء، آية (٩٢) فسّر بعدها كلمة «زبيرا» قال وقرأ الأعمش «زُبْرًا» بفتح الباء جمع «زبر» وترك تفسيرها في سورة المؤمنين محيلاً عليها بقوله وقد تقدم تفسير مثلها في أواخر الأنبياء. البحر ٦/٤٠٨.

(٣) الكشف ٢/٥٨٢.

أحدهما: أنه مبتدأ وفي الخبر حينئذ ثلاثة أوجه:

أحدها: قوله «لَا يَرْجِعُونَ» وفي ذلك أربع تأويلات، التأويل الأول: أن لا زائدة والمعنى وممتنع على قرية قدّمنا إهلاكها لكفرهم رجوعهم إلى الإيمان إلى أن تقوم الساعة، ومن ذهب إلى زيادتها أبو عمرو مستشهداً عليه بقوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾^(١) يعني في أحد القولين، التأويل، الثاني: أنها غير زائدة وأن المعنى أنهم غير راجعين عن معصيتهم وكفرهم، التأويل الثالث: أن الحرام يراد به الواجب ويدل عليه قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ إِلَّا تُشْرِكُوا﴾^(٢) وترك الشرك واجب ويدل عليه أيضاً قول الخنساء^(٣).

٣٣٨٠ - وَإِنِّي حَرَامٌ لَا أَرَى الدُّهْرَ بَاكِيًا عَلَى شَجْوِهِ إِلَّا بَكَيْتُ عَلَى صَخْرٍ^(٤)

وأيضاً فمن الاستعمال، إطلاق أحد الضدين على الآخر ومن ثم قال الحسن^(٥) والسدي «لَا يَرْجِعُونَ»^(٦) عن / الشرك وقال قتادة^(٧) إلى الدنيا، التأويل الرابع: قال أبو مسلم بن بحر «حَرَامٌ» ممتنع^(٨) وأنهم لا يرجعون انتفاء الرجوع إلى الآخرة وإذا امتنع الانتفاء يجب الرجوع فالمعنى أنه يجب رجوعهم إلى الحياة في الدار الآخرة ويكون الغرض إبطال قوة من ينكر البعث وتحقيق ما تقدم من أنه لا كُفْرَانَ لِسَعْيِ أَحَدٍ وَأَنَّهُ يُجْزَى عَلَى ذَلِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وقول ابن عطية^(٩) قريب من هذا، فإنه قال وممتنع على الكفرة المهلكين أنهم لا يرجعون إلى عذاب الله وأليم عقابه فتكون لا على بابها والحرام على بابه.

الوجه الثاني: أن الخبر محذوف تقديره، وحرام توبتهم أو رجاء بعثهم ويكون أنهم لا يرجعون علة لما تقدم من معنى الجملة ولكن لك حينئذ في «لا» احتمالان: الاحتمال الأول: أن تكون زائدة ولذلك قال أبو البقاء^(١٠) في هذا الوجه بعد، تقديره الخبر المتقدم إذا جعلت «لا» زائدة قلت والمعنى عنده لأنهم يرجعون إلى الآخرة وجزائها. الاحتمال الثاني: أن تكون غير زائدة بمعنى ممتنع توبتهم أو رجاء بعثهم لأنهم لا يرجعون إلى الدنيا فيستدرکوا فيها ما فاتهم من ذلك.

الوجه الثالث: أن يكون هذا المبتدأ لا خبر له لفظاً ولا تقديراً وإنما رفع شيئاً يقوم مقام خبره من باب أقائم أخواك، قال أبو البقاء^(١١): والجيد أن يكون أنهم فاعلاً سد مسد الخبر، قلت وفي هذا نظر لأن ذلك يشترط فيه أن يعتمد الوصف على نفي أو استفهام وهنا فلم يعتمد المبتدأ على شيء من ذلك اللهم إلا أن ينحون نحو الأخفش فإنه لا يشترط ذلك، وقد قررت هذه المسألة في غير هذا الموضوع، والذي يظهر قول الأخفش، وحينئذ يقول في لا الوجهان المتقدمان من زيادة وعدمها باختلاف المعنيين أي امتنع رجوعهم إلى الدنيا أو عن شركهم إذا قدرتها زائدة أو امتنع عدم رجوعهم إلى عقاب الله في الآخرة إذا قدرتها غير زائدة.

مجيء الحرام بمعنى الواجب كما في الآية الكريمة.

(١) سورة الأعراف، آية (١٢).

(٢) سورة الانعام، آية (١٥١).

(٣) هي تماضر بنت عمرو بن الشريد جاهلية أدركت الإسلام فأسلمت كانت تقول الشعر في زمن النابغة الذبياني وقد استجاد شعرها على غيرها. الشعر والشعراء ١/ ٣٤٥.

(٤) القائل الخنساء. ولم أقف عليه في ديوانها. الشحو «المهم والحزن» على صخر: هو صخر بن عمر بن الشريد أخو الخنساء - وموطن الشاهد قوله «حرام» مستدلاً به على صحة

(٥) انظر في ذلك البحر ٦/ ٣٣٩.

(٦) المرجع السابق.

(٧) البحر المحيط ٦/ ٣٣٩.

(٨) انظر رأيه في البحر ٦/ ٣٣٩.

(٩) المحرر ٢٥٩.

(١٠) الاملاء ٢/ ١٣٧.

(١١) المرجع السابق.

الوجه الثاني: من وجهي رفع «حَرَامٌ» أنه خبر مبتدأ محذوف فقدره بعضهم الإقالة والتوبة حرام، وقدرة أبو البقاء^(١) أي ذلك الذي ذكر من العمل الصالح حرام، وقال الزمخشري^(٢): وحرام على قرية أهلكتها ذلك وهو المذكور في الآية المتقدمة من العمل الصالح والسعي المشكور وغير المكفور، ثم علل فقيل أنهم لا يرجعون عن الكفر فكيف لا يمتنع ذلك، وقرأ العامة «أَهْلَكْنَاهَا» بنون العظمة، وقرأ أبو عبد الرحمن وقتادة «أَهْلَكْتُهَا»^(٣) بناء المتكلم ومن قرأ «حَرِمٌ» بفتح الحاء وكسر الراء وتوين الميم فهو في قراءته صفة على فِعْلٍ نحو حَذِرٌ، وقال:

٣٣٨١ - وَإِنْ أَنَاُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبُ مَالِي وَلَا حَرِمٌ^(٤)

ومن قرأ فعلاً ماضياً فهو في قراءته مسند لأن وما في خبرها ولا يخفى الكلام في لا بالنسبة إلى الزيادة وعدمها فإن المعنى واضح مما تقدم / وقُرِئَ «إِنَّهُمْ» بالكسر على الاستثناف وحينئذ فلا بد من تقدير مبتدأ يتم به الكلام تقديره ذلك العمل الصالح حرام وتقدم تحرير ذلك.

حَقٌّ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِّنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ^(٥) وَأَقْرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُواِ يُؤْوِلُنَا قَدَّ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ^(٦)
إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصْبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَرَدُونَ^(٧)

قوله: ﴿حَتَّى إِذَا﴾.

قد تقدم هذا الكلام على حتى الداخلة على إذا مشبعاً، وقال الزمخشري^(٥) هذا فإن قلت بما تعلق حتى واقعه غاية له وأية الثلاث هي، قلت هي متعلقة بحرام وهي غاية له لأن امتناع رجوعهم لا يزول حتى تقوم القيامة وهي حتى التي يحكى بعدها الكلام والكلام المحكي هو الجملة من الشرط والجزاء أعني إذا وما في خبرها، وأبو البقاء^(٦) نحا هذا النحو فقال وحتى متعلقة في المعنى بحرام أي يستمر الامتناع إلى هذا الوقت ولا عمل لها إلا في إذا، وقال الحوفي^(٧) هي غاية والعامل فيها، ما دل عليه المعنى من تأسفهم على ما فرطوا فيه من الطاعة حتى فاتهم الاستدراك، وقال ابن عطية^(٨) حتى متعلقة بقوله وتقطعوا، ويحتمل على بعض التأويلات المتقدمة أن يتعلق بيرجعون ويحتمل أن يكون حرف ابتداء وهو الأظهر بسبب إذا لأنها تقضي جواباً هو المقصود ذكره، قال الشيخ^(٩) وكون حتى متعلقة يتقطعوا فيه بعد من حيث كثرة الفصل لكنه من حيث المعنى جيد وهو أنهم لا يزالون مختلفين على دين الحق إلى قرب مجيء الساعة فإذا جاءت الساعة انقطع ذلك كله، وتلخص في تعلق حتى أوجه:

أحدها: أنها متعلقة بحرام.

(٦) الاملاء ٢/١٣٧.

(٧) البرهان ٤/٢٠٥.

(٨) المحرر ٢٦٠.

(٩) البحر ٦/٣٣٩.

(١) المرجع السابق.

(٢) الكشف ٢/٥٨٣.

(٣) البحر ٦/٣٣٨.

(٤) تقدم.

(٥) الكشف ٢/٥٨٤.

والثاني : أنها متعلقة بمحذوف دل عليه المعنى وهو قول الحوفي^(١) .

الثالث : أنها متعلقة بتقطعوا .

الرابع : أنها متعلقة بيرجعون وتلخص في حتى وجهان :

أحدهما : أنها حرف ابتداء وهو قول الزمخشري^(٢) وابن عطية^(٣) فيما اختاره .

والثاني : أنها حرف جر بمعنى إلى وقرأ «فُتِّحَتْ»^(٤) بالتشديد ابن عامر والباقون بالتخفيف وقد تقدم ذلك أول

الأنعام .

وفي جواب إذا أوجه :

أحدها : أنه محذوف فقدره أبو إسحاق^(٥) قالوا يا ويلنا وقدره غيره فحينئذ يبعثون .

قوله : «فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ» عطف على هذا المقدر .

والثاني : أن جوابها الفاء في قوله : «فَإِذَا هِيَ» قاله الحوفي^(٦) والزمخشري^(٧) وابن عطية^(٨) فقال الزمخشري

وإذا هي المفاجأة وهي تقع في المجازاة سادة مسد الفاء كقوله تعالى : «إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ»^(٩) فإذا جاءت الفاء معها

تعاونتا على وصل الجزاء بالشرط فتأكد، ولو قيل إذا هي شاخصة كان سديدا . وقال ابن عطية^(١٠) ، والذي أقول إن

الجواب في قوله «فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ» وهذا هو المعنى الذي قصد ذكره، لأن رجوعهم الذي كانوا يكذبون به وحرم عليهم

امتناعه، وقوله : «يَأْجُوجُ» هو على حذف مضاف أي سد يأجوج رمأجوج وتقدم الكلام فيهما قريبا .

قوله : «وَهُمْ» يجوز أن يعود على يأجوج ومأجوج وأن يعود على العالم بأسرهم والأول أظهر، وقرأ العامة

«يَنْسِلُونَ» بكسر العين، وأبو السمال وابن أبي إسحاق بضمها^(١١) ، والحدب النسر من الأرض أي المرتفع ومنه الحدب

في الظهر، وكل كُدْبَةٍ^(١٢) أو أكمة^(١٣) فهي حَدْبَةٌ^(١٤) وبها سُمِّيَ القبر لظهوره على وجه الأرض، والنسلان مقاربة الخطومع

الإسراع، يقال نَسَلٌ يَنْسِلُ بالفتح في الماضي والكسر والضم في المضارع وَنَسَلٌ وَعَسَلٌ واحد قال الشاعر :

٣٣٨٢ - عَسَلَانَ الدُّبِّ أَمْسَى قَارِبًا بَرَدَ اللَّيْلُ عَلَيْهِ فَنَسَلُ^(١٥)

والنسل من ذلك ما هو الذرية، أطلق المصدر على المفعول وَنَسَلْتُ ريش الطائر من ذلك، وقدم الجار على

متعلقة لتواخي رؤوس الآي، وقرأ عبد الله وابن عباس «حَدَثٌ» بالثاء المثناة وهو القبر، وقرئ بالفاء وهي بدل منها

الحجارة والطين . اللسان ٣٨٣٨/٥ ، كدا .

(١٣) الأكمة : القف من الحجارة واحدة، وقيل هو دون الجبال،

وقيل هو الموضع الذي هو أشد ارتفاعاً مما حوله وهو غليظ لا

يبلغ أن يكون حجراً .

(١٤) ينظر في ذلك اللسان ٧٩٥/١ حدب .

(١٥) منسوب في الجمهرة (٣٢/٣) واللسان «عسل» للبيد ولم أقف

عليه في ديوانه، وقيل للنايعة الجعدي، عسلان : أي مضى

مسرعاً واضطرب في عدوه وهز رأسه، واستشهد به على أن

عسل بمعنى نسل، ينظر البيت في مجاز القرآن ٤٢/٢ . وجامع

البيان ٧٣/١٧ .

(١) البرهان ٢٠٥/٤ .

(٢) الكشف ٥٨٣/٢ .

(٣) المحرر ٢٦٠ .

(٤) الحجة (٤٧٠) .

(٥) البحر ٣٣٩/٦ .

(٦) نقله عنه أبو حيان في البحر ٣٣٩/٦ .

(٧) الكشف ٥٨٤/٢ .

(٨) المحرر ٢٦٠ .

(٩) سورة الروم، آية (٣٦) .

(١٠) المحرر ٢٦٠ .

(١١) البحر ٣٣٩/٦ .

(١٢) والكُدْبَةُ : الأرض المرتفعة، وقيل : هو شيء صلب من

قال الزمخشري^(١) الثاء للحجاز والفاء لتميم، وينبغي أن يكونا أصليين لأن كلا منهما لغة مستقلة ولكن قد كثر إبدال الثاء من الفاء، قالوا مَعْتُورٌ في مَعْفُورٍ، وقالوا فَمٌ في ثَمٌ فأبدلت هذه من هذه تارة وهذه من هذه أخرى.

قوله: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ﴾.

فيه أوجه:

أحدها: وهو الأجود أن تكون هي ضمير القصة وشاخصة خبر مقدم وأبصار مبتدأ مؤخر والجملة خبر لهي لأنها لا تفسر إلا بجملة مصرح بخبرها وهذا مذهب البصريين.

الثاني: أن تكون شاخصة مبتدأ وأبصار فاعل سد مسد الخبر وهذا يتمشى على رأي الكوفيين^(٢) لأن ضمير القصة يفسر عندهم بالمفرد العامل عمل الفعل فإنه في قوة الجملة.

الثالث: قال الزمخشري^(٣): هي ضمير منهم يوضحه الأبصار ويفسره كما فسر الذين ظلموا وأسروا، ولم يذكر غيره قلت وهذا قول الفراء^(٤) فإنه قال هي ضمير الأبصار تقدمت لدلالة الكلام ومجيء ما يفسرها، وأنشد شاهداً على ذلك:

٣٣٨٣ - فَلَا وَأَبِيهَا لَا تَقُولُ خَلِيلَتِي إِلَّا فَرَّ عَنِّي مَالِكُ بْنُ أَبِي كَعْبٍ^(٥)

الرابع: تكون هي عماداً وهو قول الفراء^(٦) أيضاً، لأنه يصلح موضعها هو وأنشد قول الشاعر:

٣٣٨٤ - بِشَوْبٍ وَشَاةٍ وَدَرَاهِمٍ فَهَلْ هُوَ مَرْفُوعٌ بِمَا هُنَا رَأْسُ^(٧)

وهذا لا يتمشى إلا على أحد قولي الكسائي وهو أنه يجيز تقدم الفصل مع الخبر المقدم نحو هو خير منك زيد، الأصل زيد هو خير منك، وقال الشيخ^(٨): أجاز هو القائم زيد على أن زيدا هو المبتدأ والقائم خبره وهو عماد وأصل المسألة زيد هو القائم، قلت وفي هذا التمثيل نظر لأن تقديم الخبر هنا ممتنع لاستوائيهما في التعريف بخلاف المثال الذي قدمته فيكون أصل الآية الكريمة «فإذا أبصار الذين كفروا هي شاخصة» فلما قدم الخبر وهو شاخصة قدم معها العماد وهذا أيضاً إنما يجيء على مذهب من يرى وقوع العماد قبل النكرة غير المقاربة للمعرفة.

الخامس: أن تكون هي مبتدأ وخبره مضمرة ويتم الكلام حينئذ على هي ويبدأ بقوله شاخصة أبصار والتقدير فإذا هي بارزة أي الساعة بارزة أو حاضرة وشاخصة خبر مقدم وأبصار مبتدأ مؤخر ذكره الثعلبي^(٩) وهو بعيد جداً لتنافر التركيب

(٦) معاني الفراء.

(٧) لم أقف على قائله واستشهد به على أن هي ضمير فصل يصلح

موضعه هو، ينظر البيت في الهمع ٩٩/٢، ومعاني الفراء

٢١٢/٢، وروح المعاني ٩٣/١٧، والبحر ٣٤٠/٦.

(٨) البحر ٣٤٠/٦.

(٩) هو أحمد بن محمد، روى عن ابن حزيمة والمخلدي وأخذ عنه

الواحدي، له تفسير القرآن توفي سنة ٤٢٧ - تنظر ترجمته في

بغية الوعاة ٣٥٦/١ وانظر رأيه في البحر ٣٤٠/٦.

(١) الكشاف ٥٨٤/٢.

(٢) البحر ٣٣٩/٦.

(٣) الكشاف ٥٨٤/٢.

(٤) معاني الفراء ٢١٢/٢.

(٥) قائله مالك بن أبي كعب من شعر يقوله في حرب كانت بينه

وبين رجل من بني ظفر - الخليل الصديق، واستشهد به على

جواز تقدم الضمير لدلالة الكلام عليه، ينظر البيت في الأغاني

٢٣٤/١٦، ومعاني الفراء ٢١٢/٢، والطبري ٧٣/١٧،

والبحر ٣٤/٦.

وهو التعقيد عند علماء البيان .

قوله: ﴿يَا وَيْلَنَا﴾ معمول لقول محذوف وفي هذا القول المحذوف وجهان :
أحدهما : أنه جواب حتى إذا كما تقدم .

والثاني : في محل نصب على الحال من الذين كفروا قال الزمخشري (١) .

قوله: ﴿وَمَا تَعْبُدُونَ﴾ .

أتى هنا بما وهي لغير العقلاء لأنه متى اختلط العاقل بغيره تخير الناطق بين ما ومن ، وقرأ العامة «حَصَبٌ» بالمهملتين مفتوحة وهو ما يحصب أي يرمي في النار ولا يقال له حَصَبٌ إلا وهو في النار ، فأما قبل ذلك فحطب وشجر وغير ذلك وقيل هي لغة حبشية وقيل يقال له حطب قبل الإلقاء في النار ، وقرأ ابن السميع وابن أبي عبله ورويت عن ابن كثير بسكون الصاد (٢) وهو مصدر فيجوز أن يكون واقعاً موقع المفعول أو على المبالغة أو على حذف مضاف ، وقرأ ابن عباس بالضاد (٣) المعجمة مفتوحة أو ساكنة وهو أيضاً ما يرمى به في النار ومنه الْمُحْضَبُ عُوْدٌ تُحْرَكُ بِهِ النَّارُ لتوقد وأنشد :

٣٣٨٥ - فَلَا تَكُ فِي حَرِينَا مُحْضَبًا فَتَجْعَلَ قَوْمَكَ شَتَى شُعُوبًا (٤)

وقرأ أمير المؤمنين وأبي وعائشة وابن الزبير «حَطْبٌ» (٥) بالطاء ولا أظنها إلا تفسيراً لا تلاوة .

لَوْ كَانَ هَؤُلَاءِ آلهَةً مَا وَرَدُوها وَكُلُّ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٩٩﴾ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَهُمْ فِيهَا لَا يَسْمَعُونَ ﴿١٠٠﴾ إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴿١٠١﴾ لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا وَهُمْ فِي مَا أُشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ خَالِدُونَ ﴿١٠٢﴾ لَا يَحْزَنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ وَتَلَاقَتْهُمُ الْمَلَايِكَةُ هَذَا يَوْمُكُمْ الَّذِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ ﴿١٠٣﴾ يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِ لِلْكِتَابِ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ يُعِيدُهُ وَعَدَّا عَلَيْنا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ ﴿١٠٤﴾ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزُّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُها عِبَادِي الصَّالِحُونَ ﴿١٠٥﴾ إِنَّ فِي هَذَا لَبَلَاغًا لِقَوْمٍ عاكِبِينَ ﴿١٠٦﴾

قوله: ﴿آلهة﴾ .

العامة على النصب خبراً لكان ، وقرأ طلحة بالرفع وتخريجها كتخريج قوله :

٣٣٨٦ - إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ (٦)

(١) البيت في المحتسب ٦٧/٢ وفيه «مخضباً» والبحر ٦/٣٤٠

واللسان ٢/٩٠٥ وفيه «لتجعل» .

(٥) المحتسب ٦٦/٢ .

(٦) صدر بيت وهو للعجيز بن عبد الله السلولي ، المعنى يقول أن الناس سيفترقون عند موتي فمنهم من يشمت في لكثرة ما أنزلت في قلوبهم من الغيظ ومنهم من يثني عليّ لكثرة ما نالهم =

(١) الكشاف ٥٨٤/٢ .

(٢) الإتحاف ٣٧٨ والمحتسب ٦٦/٢ .

(٣) المحتسب ٦٦/٢ .

(٤) من المتقارب - الأعشى ولم أفهم عليه في ديوانه ، المحضب المسعر وهو عود تحرك به النار . شتى شعوباً يعني متفرقين واستشهد به على مضايقة القراءة الواردة بهذا البيت ، ينظر

ففيها ضمير الشأن، وقوله: ﴿أَنْتُمْ لَهَا وَارِدُونَ﴾ جَوَزَ أبو البقاء^(١) في هذه الجملة ثلاثة أوجه:
أحدها: أن تكون بدلاً من حَصَبُ جَهَنَّمَ، قلت يعني أن الجملة بدل من الفرد الواقع خبراً، وإبدال الجملة من المفرد إذا كان أحدها بمعنى الآخر جائز إذ التقدير أَنْتُمْ لَهَا وَارِدُونَ.
والثاني: أن تكون الجملة مستأنفة.
والثالث: أن تكون في محل نصب على الحال من جهنم ذكره أبو البقاء^(٢)، وفيه نظر من حيث مجيء الحال من المضاف إليه في غير المواضع المستثناة.

قوله: ﴿مِنَّا﴾.

يجوز أن يتعلق بـ«سَبَقَتْ» ويجوز أن يتعلق بمحذوف على أنها حال من الحسني.

قوله: ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾.

يجوز أن يكون بدلاً من «مبعدون» لأنه يحل محله فيغني عنه، ويجوز أن يكون خبراً ثانياً ويجوز أن يكون حالاً من الضمير المستتر في «مبعدون».

قوله: ﴿وَهُمْ فِيمَا اشْتَهَتْ﴾ إلى قوله: ﴿وَتَلَقَّاهُمْ﴾.

كل جملة من هذه الجمل يحتمل أن تكون حالاً مما قبلها وأن تكون مستأنفة وكذا الجملة المضمره من القول العامل في جملة قوله: «هَذَا يَوْمُكُمْ» إذ التقدير وتلقاها يقولون «هَذَا يَوْمُكُمْ».

قوله: ﴿يَوْمَ نَطْوِي﴾.

فيه أوجه:

أحدها: أنه منصوب بـ«لَا يَحْزُنُهُمْ».

والثاني: أنه منصوب بـ«بتلقاهم».

الثالث: أنه منصوب بإضمار اذكر أو أعني.

الرابع: أنه بدل من العائد المقدر تقديره يوعدونه^(٣) يوم نطوي فيوم بدل من الهاء ذكره أبو البقاء^(٤) وفيه نظر إذ يلزم من ذلك خلو الجملة الموصول بها من عائد الموصول^(٥) ولذلك منعوا جاء الذي مررتُ بأبي عبد الله على أن يكون أبي عبد الله بدلاً من الهاء لما ذكرت وإن كان في المسألة خلاف.

الخامس: أنه منصوب بـ«الفرع» قال الزمخشري^(٦): وفيه نظر من حيث إنه أعمل المصدر الموصوف قبل أخذه معموله.

وقد تقدم أن نافعاً يقرأ «يُحْزَنُ» بضم الباء إلا هنا، وأنَّ شيخه ابن القعقاع يقرأ «يَحْزَنُ» بالفتح إلا هنا، وقرأ العامة

(٣) في «ب» يوحدنه.

(٤) الاملاء ١٣٧/٢.

(٥) في «ب» وكذلك.

(٦) الكشف ٥٨٥/٢.

= من خيري الشاهد «كان الناس صفان» حيث أضمّر في كان ضمير الشأن والأمر، ينظر البيت في الكتاب ٧١/١ والهمع

٦٧/١ والأشمووني ١/٢٩٩.

(١) الاملاء ١٣٧/٢.

(٢) الاملاء ١٣٧/٢.

«نَطْوِي» بنون العظمة وشيبة بن نصاح في آخرين «يَطْوِي»^(١) بياء الغيبة والفاعل هو الله تعالى .

وقرأ أبو جعفر في آخرين «تَطْوِي»^(٢) بضم التاء من فوق وفتح الواو مبنياً للمفعول، وقرأ العامة «السِّجِلُّ» بكسر السين والجيم وتشديد اللام كالطَّمْرِ^(٣) وقرأ أبو هريرة وصاحبه أبو زرعة بن عمرو بن جرير بضمهما^(٤) واللام مشددة أيضاً بزنة عَتَلٌ ونقل أبو البقاء^(٥) تخفيفها في هذه القراءة أيضاً فتكون بزنة عُنُقٌ، وأبو السمال وطلحة والأعمش بفتح السين والحسن عيسى بن عمرو بكسرها^(٦) والجيم في هاتين القراءتين ساكنة واللام مخففة، قال أبو عمرو^(٧) قراءة أهل مكة مثل قراءة الحسن والسجل الصحيفة مطلقاً، وقيل بل هو مخصوص بصحيفة العهد وهي من المساجلة، والسجل الدلو الملقى، وقال بعضهم هو فارس معرب فلا اشتقاق^(٨) له و«طِي» مصدر مضاف للمفعول^(٩) والفاعل محذوف تقديره كما يطوي الرجل الصحيفة ليكتب فيها أو لما يكتبه فيها من المعاني والفاعل يحذف مع المصدر باطراد، والكلام في الكاف معروف أعني كونها نعتاً لمصدر^(١٠) مقدر أو حالاً من ضميره وأصل طِي طَوِي فَأَعْلَّ كَنظَائِرِهِ^(١١)؛ وقيل السِّجِلُّ اسم ملك^(١٢) يطوي كتب أعمال بني آدم وقيل اسم رجل كان يكتب لرسول الله ﷺ، وعلى هذين القولين يكون المصدر مضافاً لفاعله، والكتاب اسم للصحيفة المكتوب فيها. وقال أبو إسحاق^(١٣) السجل الرجل بلسان الحبشة، وقال الزمخشري^(١٤) كما يطوي الطومار^(١٥) للكتاب، أي ليكتب فيه أو لما يكتب فيه لأن الكتاب أصله المصدر كالبناء، ثم يوقع [على المكتوب فقدره الزمخشري من الفعل المبني للمفعول وقد عرفت ما فيه من الخلاف واللام في للكتاب إما مزيدة في المفعول إن قلنا إن المصدر مضاف لفاعله وإما متعلق بطي وإما بمعنى علي وهذا ينبغي أن لا يجوز لبعده معناه على قول، والقراءات المذكورة في السجل جملها لغات فيه، وقرأ الأخوان وحفص «لِلْكَتُبِ»/ جمعاً والباقون «لِلْكَتَابِ»^(١٦) مفرداً والرسم يحتملها فالأفراد يراد به الجنس والجمع للدلالة على الاختلاف.

قوله: ﴿كَمَا بَدَأْنَا﴾

في متعلق هذه الكاف وجهان:

أحدهما: أنها متعلقة بـ «نُعِيدُهُ» وما مصدرية «وَبَدَأْنَا» صلتها فهي وما في خبرها في محل جر بالكاف وأول خلق مفعول بدأنا والمعنى يفيد أول خلق إعادة مثل بدأتنا له كما أبرزناه من العدم إلى الوجود يعيده من العدم إلى الوجود وإلى هذا نحا أبو البقاء^(١٧) فإنه قال الكاف نعت لمصدر محذوف أي نعيده عوداً مثل بدأه، وفي قوله عود نظر إذ الأحسن أن

(٩) الاملاء ١٣٨/٢.

(١٠) المرجع السابق.

(١١) ينظر في ذلك شافية ابن الحاجب ١٣٩/٣.

(١٢) البحر ٣٤٣/٦.

(١٣) انظر رأيه في البحر ٣٤٣/٦.

(١٤) الكشف ٣٤٣/٦.

(١٥) والطومار واحد المطامير والطومار الصحيفة اللسان ٢٧٠٣/٤.

طمر.

(١٦) الحجة ٤٧١.

(١٧) الاملاء ١٣٨/٢.

(١) البحر ٣٤٣/٦.

(٢) الاتحاف (٣٧٨).

(٣) قال في اللسان - ٧٠٣/٤ طمر - والطمْرُ: الثوبُ الخَلْقُ وخصَّ ابن الاعرابي به الكساء البالي من غير الصوف والجمع أطمار.

(٤) البحر ٣٤٣/٦.

(٥) الاملاء ١٣٨/٢.

(٦) البحر ٣٤٣/٦.

(٧) المرجع السابق.

(٨) انظر في ذلك اللسان ٣/١٩٤٥، ١٩٤٦.

يقول [إعادة] (١).

والثاني: [إنها تتعلق بفعل مضمر قال الزمخشري (٢) وجه آخر أن تنصب الكاف بفعل مضمر يفسره نعيده] (٣) وما موصولة أي يعيد مثل الذي بدأنا نعيده، وأول خلق لبدأنا أي أول ما خلق أو حال من ضمير الموصول الساقط من اللفظ الثابت في المعنى، قال الشيخ (٤) وفي تقديره تهيئة بدأنا لأن تنصب أول خلق على المفعولية وقطعه عنه من غير ضرورة تدعو إلى ذلك وارتكاب إضمار بعيد مفسراً بنعيده وهذه عجمة في كتاب الله.

وأما قوله ووجه آخر وهو أن تنتصب الكاف بفعل مضمر يفسره نعيده فهو ضعيف جداً لأنه مبني على أن الكاف اسم لا حرف وليس مذهب الجمهور وإنما ذهب إلى ذلك الأخفش وكونها عند البصريين مخصوص بالشعر.

قلت: كل ما قدره فهو جار على القواعد المنضبطة وقاده إلى ذلك المعنى الصحيح فلا مؤاخذه عليه يظهر ذلك بالتأمل لغير الفطن. وأما «ما» ففيها ثلاثة أوجه:

أحدها: أنها مصدرية.

والثاني: أنها بمعنى الذي ومن تقدم تحرير هذين القولين.

والثالث أنها كافة للكاف عن العمل كما في قوله:

٣٣٨٧ - كَمَا النَّاسُ مَجْزُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ (٥)

فيمين رفع الناس، قال الزمخشري (٦): أول خلق مفعول نُعيده الذي يفسره نعيد والكاف مكفوفة بما، والمعنى نعيد أول الخلق كما بدأناه تشبيهاً للإعادة بالابتداء في تناول القدرة لهما على السواء، فإن قلت فما في أول الخلق حتى يعيده كما بدأ، قلت أوله إيجاده من العدم فكما أوجده أولاً عن عدم يعيده ثانياً عن عدم وأما أول خلق فيحصل فيه أربعة أوجه:

أحدها: أنه مفعول بدأنا.

والثاني: أنه ظرف لبدأنا.

والثالث: أنه منصوب على الحال من ضمير الموصول كما تقدم تقرير كل كذلك.

والرابع: أنه حال من مفعول نعيده قاله أبو البقاء (٧) المعنى مثل أول خلقه وأما تنكير خلق فللدلالة على التفصيل، قال الزمخشري (٨) فإن قلت ما بال خلق منكرأ قلت هو كقولك هو أول رجل جاءني تريد أول الرجال ولكنك وجدته ونكرته إرادة تفصيلهم رجلاً رجلاً فكذلك معنى أول خلق بمعنى أول الخلائق لأن الخلق مصدر لا يجمع.

قوله: ﴿وَعَدَا﴾ منصوب على المصدر (٩) المؤكد لمضمون الجملة المتقدمة فناصبه مضمر أي وعدنا ذلك وعداً.

قوله: ﴿مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ﴾

(١) ما بين المعقوفين سقط من «ب».

(٢) الكشاف ٦/٣٤٣.

(٣) ما بين المعقوفين سقط أيضاً من «ب».

(٤) البحر ٦/٣٤٣.

(٥) تقدم.

(٦) الكشاف ٢/٥٨٥.

(٧) الاملاء ٢/١٣٨.

(٨) الكشاف ٢/٥٨٥.

(٩) الاملاء ٢/١٣٨.

يجوز أن يتعلق بكتبتنا، ويجوز أن يتعلق بنفس الزبور لأنه بمعنى المزبور أي المكتوب أي المزبور من بعد ومفعول كتبتنا أن وما في خبرها أي كتبتنا وراثه الصالحين للأرض أي حكمنا به .

وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴿١٠٧﴾ قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَحْدٌ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴿١٠٨﴾ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ ءَاذَنْتُكُمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ وَإِنِ أَدْرَىٰ أَمْرٌ بَعِيدٌ مَّا تُوْعَدُونَ ﴿١٠٩﴾ إِنَّهُ يُعَلِّمُ الْجَهْرَ مِنَ الْقَوْلِ وَيَعْلَمُ مَا تَكْتُمُونَ ﴿١١٠﴾ وَإِنِ أَدْرَىٰ لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَّكُمْ وَمَنْعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿١١١﴾ قُلْ رَبِّ أَحْكُم بِالْحَقِّ وَرَبُّنَا الرَّحْمَنُ الْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ ﴿١١٢﴾

قوله: ﴿إِلَّا رَحْمَةً﴾.

يجوز أن يكون مفعولاً له أي لأجل الرحمة^(١)، ويجوز أن ينتصب على الحال^(٢) مبالغة في أن جعله نفس الرحمة وما على حذف مضاف أي ذا رحمة أو بمعنى راحم وفي الحديث «يا أيها الناس إنما أنا رحمة مهداة»^(٣) قوله: ﴿لِّلْعَالَمِينَ﴾ يجوز أن يتعلق بمحذوف على أنها صفة لرحمة أي كائنة للعالمين، ويجوز أن يتعلق بأرسلناك، عن من يرى تعلق ما بعد إلا بما قبلها جائز أو بمحذوف عند من لا يرى ذلك، هذا إذا لم يفرغ الفعل مما بعدها، أما إذا فرغ فيجوز نحو ما مررت إلا يزيد كذا قال الشيخ^(٤) هنا وفيه نظر من حيث إن هذا أيضاً مفرغ لأن المفرغ عبارة عما افتقر ما بعد إلا لما قبلها على جهة المعمولية له .

قوله: ﴿أَنَّمَا إِلَهُكُمُ﴾.

أن وما في خبرها في محل رفع القيامة مقام الفاعل إذ للتقدير أنما يوحى إليّ وحدانية إلهكم وقال الزمخشري^(٥): إنما لقصر الحكم على شيء، أو لقصر الشيء على حكم كقولك إنما زيد قائم، وإنما يقوم زيد، وقد اجتمع المثالان في هذه الآية لأن أنما يوحى إليّ مع فاعله بمنزلة إنما يقوم زيد و﴿إنما إلهكم إله واحد﴾ بمنزلة إنما زيد قائم وفائدة اجتماعهما الدلالة على أن الوحي لرسول الله ﷺ مقصور على استثناء الله بالوحدانية، قال الشيخ^(٦) أما ما ذكره في إنما إنها لقصر ما ذكر فهو مبني على أن للحصر وقد قررنا أنها لا تكون للحصر وأن ما مع أن كهي مع كأن ومع لعل أنها لا تفيد الحصر في التشبيه ولا الحصر في الترجي فكذلك لا تفيده مع أن، وأما جعله إنما المفتوحة الهمزة مثل المكسورة تدل على القصر فلا نعلم الخلاف إلا في إنما بالكسر وأما إنما بالفتح فحرف مصدر ينسب منه مع ما بعده مصدر، فالجملة بعدها ليست جملة مستقلة ولو كانت أنما دالة على الحصر لزم أن يقال إنه لم يوح إليه شيء إلا التوحيد وذلك لا يصح الحصر فيه، إذ قد أوحى له أشياء غير التوحيد، قلت الحصر بحسب كل مقام على ما يناسبه فقد يكون هذا المقام يقتضي الحصر في إيحاء الوحدانية لشيء جرى من أفكار الكفار وحدانيته تعالى وأن الله تعالى لم يوح إليه شيء

(١) الاملاء ١٣٨/٢ . النبي ﷺ يناديهم يا أيها الناس إنما أنا رحمة مهداة .

(٢) المرجع السابق .

(٣) انظر سنن الدارمي ١٧/١ ونصه: أخبرنا اسماعيل بن خليل

ثنا علي بن مشهور ثنا الأعمش عن أبي صالح قال: كان

(٤) البحر ٣٤٤/٦ .

(٥) الكشف ٥٨٥/٢ .

(٦) البحر ٣٤٤/٦ .

وهذا كما أجاب الناس عن هذا الإشكال الذي ذكره الشيخ في قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ﴾^(١) و ﴿إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ﴾^(٢) ﴿أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُوٌّ وَزِينَةٌ﴾^(٣) إلى غير ذلك ، وما من قوله : ﴿إِنَّمَا يُوحَى﴾ يجوز فيها وجهان : أحدهما : أن تكون كافة وقد تقدم .

والثاني : أن تكون موصولة / كهي في قوله : ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا﴾^(٤) ويكون الخبر هو الجملة من قوله «أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ» تقديره إن الذي يوحى إليّ هذا الحكم .

قوله : ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ استفهام معناه الأمر بمعنى أسلموا كقوله : ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُتَهَوِّنُونَ﴾^(٥) أي انتهبوا .

قوله : ﴿ءَأَذَنْتَكُمْ﴾ .

أي أعلمتكم فالهمزة فيه للنقل قال الزمخشري^(٦) آذَنْتَ مَنْقُولٌ مِنْ إِذَنَّ إِذَا عَلِمَ وَلَكِنْ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْجُرِيِّ مَجْرَى الْإِنذَارِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿فَأَذَنْتُمْ بِحَرْبٍ﴾^(٧) وقول ابن حلزة :

٣٣٨٨ - آذَنْتَنَا بَيْنَهَا أَسْمَاءُ^(٨)

قلت تقدم تحقيق هذا في البقرة .

قوله : ﴿عَلَى سَوَاءٍ﴾ في محل نصب على الحال من الفاعل والمفعول معاً أي مستويين في العلم أعلمتكم به لم

يطوه عن أحد منهم .

قوله : ﴿وَأِنْ أَدْرِي﴾ .

العامّة على إرسال الياء ساكنة إذ لا موجب لغير ذلك وروي عن ابن عباس أنه قرأ^(٩) «إِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ» بفتح الباءين وخرجت على التشبيه بياء الإضافة على أن ابن مجاهد أنكّر هذه القراءة ألبتة وقال ابن جني : هو غلط لأنّ إن النافية لا عمل لها^(١٠) ونقل أبو البقاء عن غيره أنّه قال في تخريجها أنّه ألقى حركة الهمزة على الياء ، فتحرّكت وبقيت الهمزة ساكنة وأبدلت ألفاً لانفتاح ما قبلها ثم أبدلت همزة متحرّكة لأنّها في حكم المبتدأ بها والابتداء بالساكن محال ، وهذا تخريج متكلف لا متكلف لا حاجة إليه ونسبة راويها عن ابن عباس إلى الغلط أولى من هذا التكلف فإنّها قراءة شاذة منكّرة وإن نفي في الأولى فلا يجري في الثانية شيئاً وسيأتي لك قريب من ادعاء قلب الهمزة القائم قلب الألف همزة في قوله «مَنْسَأْتَهُ» إن شاء الله تعالى ، وبذلك يسهل الخطب في التخريج المذكور والجملة الاستفهامية في محل نصب بـ «أَدْرِي» لأنّها معلقة لها عن العمل ، وآخر المستفهم عنه لكونه فاصلة ، ولو وسط لكان التركيب أقرب ما تواعدون أم بعيد ، ولكنّه آخر مراعاة لرؤوس الآي ، وما تواعدون يجوز أن يكون مبتدأ وما قبله خبر عنه ومعطوف عليه ، وجوز أبو البقاء^(١١) فيه أن يرتفع فاعلاً بقريب قال لأنّه اعتمد على الهمزة قال ويخرج على قول البصريين أن يرتفع ببعيد لأنّه أقرب

(٧) سورة البقرة، آية (٢٧٩).

(٨) تقدم.

(٩) المحتسب ٦٨/٢.

(١٠) المحتسب ٦٨١/٢.

(١١) الإملاء ١٣٨/٢.

(١) سورة الرعد، آية (٧).

(٢) سورة الكهف، آية (١١).

(٣) سورة الحديد، آية (٢٠).

(٤) سورة طه، آية (٦٩).

(٥) سورة المائدة، آية (٩١).

(٦) الكشاف (٥٨٦).

إليه، قلت يعني أنه يجوز أن تكون المسألة من باب التنازع فإن كلاً من الوصفين يصح تسلطه على ما توعدون من حيث المعنى، قوله: ﴿مِنَ الْقَوْلِ﴾ حال^(١) من الجهر.

قوله: ﴿لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ﴾ الظاهر أن هذه الجملة معلقة لأدري والكوفيون^(٢) يجرون الترجي مجرى الاستفهام في ذلك إلا أن النحويين لم يعدوا من المعلقات لعل وهي ظاهرة في ذلك كهذه الآية، وكقوله: «وما يدريك لعله يزكى»^(٣) «وما يدريك لعل الساعة قريب»^(٤).

قوله: ﴿قَالَ﴾.

قرأ حفص «قال» خيراً عن الرسول عليه السلام/ والباقون «قُلْ» على الأمر^(٥)، وقرأ العامة «رَبِّ» بكسر الباء اجتزاء بالكسرة عن ياء الإضافة وهي الفصحى، وقرأ أبو جعفر بضم الياء^(٦)، فقال صاحب اللوامح^(٧) إنه منادى مفرد ثم قال وحذف حرف النداء فيما كان أن يكون وصفاً لأي بعيد بابه الشعر، قلت ليس هذا من المنادى المفرد بل نص بعضهم على أن هذه بعض اللغات الجائزة في المضاف إلى ياء المتكلم حال ندائه وقرأ العامة «أَحْكَمُ» على صورة الأمر.

وقرأ ابن عباس وعكرمة وابن يعمر «رَبِّي»^(٨) بسكون الياء «أَحْكَمُ» أفعل تفضيل فهما مبتدأ وخبر، وقرىء «أَحْكَمُ»^(٩) بفتح الميم كأكرم على أنه فعل ماض في محل جر أيضاً «لِرَبِّي» وقرأ العامة «تَصِفُونَ» بالخطاب، وقرأ رسول الله ﷺ على أبي رضي الله عنه «يَصِفُونَ»^(١٠) بالياء من تحت وهي مروية أيضاً عن عاصم وابن عامر، والغيبة والخطاب واضحان. «والله سبحانه وتعالى أعلم»^(١١).

- | | |
|------------------------------------|--|
| (٧) المرجع السابق. | (١) الإملاء ١٣٨/٢. |
| (٨) المحتسب ٧١/٢. | (٢) البحر ٣٤٦/٦. |
| (٩) البحر ٣٤٥/٦. | (٣) سورة عبس، آية (٣). |
| (١٠) المرجع السابق. | (٤) سورة الشورى، آية (١٧). |
| (١١) ما بين المعقوفتين سقط من «ب». | (٥) أي قل يا محمد: يارب احكم بالحق، الحجة ٤٧١. |
| | (٦) إعراب النحاس ٨٤/٣. |

سُورَةُ الْحَجِّ

ترتيبها ٢٦ آياتها ٧٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَأْتِيهَا النَّاسُ آتِفُوا رَبِّكُمْ إِن زَلَزَلَتِ السَّاعَةُ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴿١﴾ يَوْمَ تَرَوُنَّهَا تُذْهِلُ كُلَّ مَرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمَلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَرَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكَرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ ﴿٢﴾ وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَانٍ مَّرِيدٍ

قوله: ﴿إِنَّ زَلَزَلَتِ السَّاعَةَ﴾ .

يجوز في هذا المصدر وجهان :

أحدهما: أن يكون مضافاً لفاعله وذلك على تقديرين أحد التقديرين أن يكون زَلَزَلُ اللّازِمُ بمعنى تزلزل فالتقدير إن تزلزل الساعة، والتقدير الثاني أن يكون من زلزل المتعدي ويكون المفعول محذوفاً تقديره إن زلزال الساعة النَّاسُ كذا قدره أبو البقاء^(١)، وأحسن من هذا أن يقدر إن الساعة الأرض يدل عليه قوله: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ﴾^(٢) ونسبة التزلزل أو الزلزال إلى الساعة على سبيل المجاز.

الوجه الثاني: أن يكون المصدر مضافاً إلى المفعول على طريقة الاتساع في الظروف كقوله:

٣٣٨٩ - طَبَّاحِ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَيْسِلُ^(٣)

وقد أوضح الزمخشري^(٤) ذلك بقوله ولا تخلو الساعة من أن تكون على تقدير المفاعلة كأنها هي التي تزلزل الأشياء على المجاز الحكمي فتكون الزلزلة مصدراً مضافاً إلى فاعله أو على تقدير المفعول فيها على طريق الاتساع في الظرف وإجرائه مجرى المفعول كقوله تعالى ﴿مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾^(٥).

قوله: ﴿يَوْمٌ﴾ .

فيه أوجه :

(٤) الكشاف ٣/٣ .

(٥) سورة سبأ، آية (٣٣) .

(١) الاملاء ٢/١٣٩ .

(٢) سورة الزلزلة، آية (١) .

(٣) تقدم .

أحدها: أن ينتصب بـ«تَدَهَّلُ» ولم يذكر الزمخشري^(١) غيره.
الثاني: أنه منصوب بعظيم.

الثالث: أنه منصوب بإضمار اذكر.

الرابع: أنه بدل من الساعة وإنما فتح لأنه مبني لإضافته إلى الفعل وهذا يتمشى على قول الكوفيين وقد تقدم تحقيقه آخر المائدة.

الخامس: أنه بدل^(٢) من زلزلة بدل اشتمال لأن كلاً من الحدث والزمان يصدق أنه مشتمل على الآخر، ولا يجوز أن ينتصب بزلزلة لما يلزم من الفصل بين المصدر ومعموله الخبر.

قوله: ﴿تَرَوْنَهَا﴾ في هذا الضمير قولان:

أه ضمير الزلزلة^(٣) لأنها المحدث عنها ويؤيده أيضاً قوله: ﴿تَدَهَّلُ كُلُّ مَرَضِعَةٍ﴾.

والثاني: أنه يكون ضمير الساعة^(٤) فعلى الأول يكون الذهول والوضع حقيقة لأنه في الدنيا.

وعلى الثاني: يكون على سبيل التعظيم والتهويل وأنها بهذه الحثيثة إذ المراد بالساعة القيامة وهو كقوله: ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا﴾^(٥).

قوله: ﴿تَدَهَّلُ﴾ في محل نصب على الحال^(٦) من هاء ترونها فإن الرؤية هنا بصرية وهذا إنما يجيء على غير الوجه الأول، وأما الوجه الأول وهو أن تدهل ناصبها ليوم ترونها. فلا محل للجمله من الإعراب، لأنها مستأنفة أو يكون محلها النصب على الحال من الزلزلة أو من الضمير في عظيم وإن كان مذكراً لأنه هو الزلزلة في المعنى أو من الساعة وإن كانت مضافاً إليها لأنها إما فاعل أو مفعول كما تقدم، وإذا جعلناها حالاً فلا بد من ضمير محذوف تقديره تدهل فيها، وقرأ العامة «تَدَهَّلُ» بفتح التاء والهاء من دَهَلَ عن كذا يَدَهْلُ وقرأ ابن أبي عبلة واليماني بضم التاء^(٧) وكسر الهاء ونصب كل على المفعولية من أدَهَلَهُ عن كذا يَدَهْلُهُ عداه بالهمز والذُهُولُ الاشتغال عن الشيء وقيل إذا كان من ذهله وقيل إذا كان لطرآن شاغل من هم ومرضى ونحوهما^(٨) ودَهْلُ بن شيبان أصله من هذا والمرضعة من تلبست بالفعل أو المرضع من شأنها أن ترضع كحائض فإذا أريد التلبس قيل حائضة قال الزمخشري^(٩) فإن قلت لم قيل مرضعة دون مرضع قلت المرضعة التي هي في حال الإرضاع ملقمة تديها الصبي والمرضع من شأنها أن ترضع وإن لم تباشر الإرضاع في حال وصفها به، والمعنى أن من شدة الهول تدهل هذه عن ولدها فكيف بغيرها وقال بعض الكوفيين^(١٠) المرضعة تقال للأم والمرضع تقال للمستأجرة غير الأم وهذا مردود بقوله:

٣٣٩٠ - كُمْرُضِعَةٍ أَوْلَادٍ أُخْرَى وَضِيعَتٌ بِنِي بَطِيْهَا هَذَا الضَّلَالُ عَنِ الْقَصْدِ^(١١)

فأطلق المرضعة بالتاء على غير الأم، وقول العرب مرضعة يرد أيضاً قول الكوفيين إن الصفات^(١٢) المختصة

(٧) البحر ٦/٣٥٠.

(٨) اللسان ٢/١٥٢٤ ذهل.

(٩) الكشاف ٣/٤.

(١٠) ينظر في ذلك البحر ٦/٣٥٠.

(١١) تقدم.

(١٢) ينظر ذلك في إعراب النحاس ٣/٨٥ والبحر ٦/٣٥٠.

(١) الكشاف ٣/٣.

(٢) الاملاء ٢/١٣٩.

(٣) البحر ٦/٣٤٩.

(٤) البحر ٦/١٥٠.

(٥) سورة المزمل، آية (١٧).

(٦) الاملاء ٢/١٣٩.

بالمؤنث لا تلحقها تاء تأنيث نحو حائض وطالق فالذي يقال ^(١) إن قصد النسب فالأمر على ما ذكر وإن قصد الدلالة على التلبس بالفعل وجبت التاء فيقال حائضة وطالقة وطامثة ^(٢).

قوله: ﴿عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾ يجوز في ما أن تكون مصدرية ^(٣) أي عن إرضاعها ولا حاجة إلى تقدير حذف على هذا، ويجوز أن تكون بمعنى الذي ^(٤) فلا بد من حذف عائد أي أرضعته ويقويه تعدي رضع إلى مفعول دون مصدر والحمل بالفتح ما كان في بطن أو على رأس شجرة وبالكسر ما كان على ظهر ^(٥).

قوله: ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى﴾ / العامة على فتح التاء من ترى على خطاب الواحد وقرأ زيد بن علي بضم التاء وكسر الراء ^(٦) على أن الفاعل ضمير الزلزلة أو الساعة وعلى هذه القراءة فلا بد من مفعول أول محذوف ليتم المعنى به أي وترى الزلزلة أو الساعة الخلق الناس سكارى، ويؤيد هذا قراءة أبي هريرة وأبي زرعة وأبي نهيك «ترى الناس» ^(٧) بضم التاء وفتح الراء على ما لم يسمى فاعله ونصب الناس، بنوه من المتعدي لثلاثة، فالأول قام مقام الفاعل وهو ضمير الخطاب والناس سكارى هما الأول والثاني ويجوز أن يكون متعدياً لإثنين فقط على معنى وترى الزلزلة أو الساعة الناس قوماً سكارى فالناس هو الأول وسكارى هو الثاني، وقرأ الزعفراني وعباس في اختياره «وترى» ^(٨) كقراءة أبي هريرة إلا أنهما رفعاً للناس على أنهم مفعول لم يسم فاعله والتأنيث في الفعل على تأويلهم بالجماعة، وقرأ الأخوان «سكرى» ^(٩) وما هم «بسكرى» على وزن صفة المؤنث بذلك واختلف في ذلك هل هذه صيغة جمع على فعلى مرض وقتلى أو صفة مفردة استغنى بها في وصف الجماعة خلاف مشهور تقدم الكلام عليه في قوله: ﴿أَسْرَى﴾.

وظاهر كلام سيبويه ^(١٠) أنه جمع تكسير فإنه قال، وقوم يقولون سكرى جعلوا مثل مَرَضَى لأنهما شيئان يدخلان على الإنسان ثم جعلوه رَوْبِي ^(١١) مثل سكرى وهم المُسْتَشْقِلُونَ نوماً من شرب الرائب وقال الفارسي ^(١٢) ويصح أن يكون جمع سَكْرٍ كزمن وزمى، وقد حكى رجل سكر بمعنى سكران فيجيء سكرى حينئذ لتأنيث الجمع ^(١٣)، قلت ومن ورود سكرى بمعنى سكران قوله:

٣٣٩١ - وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي
ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضُ الشَّارِبِ السَّكْرِ ^(١٤)
٣٣٩٢ - وَكُنْتُ أَمْشِي عَلَى رَجُلَيْنِ مُعْتَدِلًا
فَصَبْرْتُ أَمْشِي عَلَى أُخْرَى مِنَ الشَّجَرِ

ويروى البيت الأول للشارب الثمل وبالراء أصبح لدلالة البيت الثاني عليه وقرأ الباقون سكارى بضم السين وقد

(١٠) الكتاب ٢/٢١٢، ٢١٤.

(١١) قال في اللسان ٣/١٧٧٢ روب: راب الرجل روباً ورءوباً تحير

وفترت نفسه من شبع أو نعاس وقيل سكر من النوم وقيل: إذا

قام من النوم حائر البدن والنفس ورجل رائب وأروب ورؤبان

والأنثى رابئة، عن اللحياني لم يزد على ذلك من قوم روبي إذا

كانوا كذلك.

(١٢) الحجة لأبي علي ٢/٤ «خ».

(١٣) ينظر في ذلك شافية ابن الحاجب ٢/١٤٤، ١٤٥.

(١٤) تقدم.

(١) ينظر في ذلك الإملاء ٢/١٣٩ واللسان ٣/١٦٦١ رضع.

(٢) يقال طمئت المرأة تطمت وهي طامت إذا حاصت، اللسان

٢٧٠١/٤ طمت.

(٣) الإملاء ٢/١٣٩.

(٤) المرجع السابق.

(٥) اللسان ٢/١٠٠٢.

(٦) البحر ٦/٣٥٠.

(٧) البحر ٦/٣٥٠.

(٨) حجة القراءات ٤٧٢.

(٩) حجة القراءات ٤٧٢.

تقدم لنا في البقرة خلاف هل هذه الصيغة جمع تكسير أو اسم جمع .

وقرأ أبو هريرة وأبو نهيك وعيسى بفتح السين فيهما^(١) وهو جمع تكسير واحده سَكْرَان، قال أبو حاتم وهي لغة تميم^(٢)، وقرأ الحسن والأعرج وأبو زرعة والأعمش سُكْرَى سُكْرَى^(٣) بضم السين فيهما فقال ابن جني هو اسم مفرد كالبُشْرَى^(٤) بهذا أفناني أبو علي، وقال أبو الفضل «فُعَلَى»^(٥) بضم الفاء من صفة الواحد من الإناث لكنها لما جعلت من صفات الناس وهم جماعة أُجريت الجماعة بمنزلة المؤنث الواحد، قال الزمخشري^(٦) هو غريب، قلت ولا غرابة فإن فُعَلَى بضم الفاء كثير مجيئها في أوصاف المؤنثة نحو الرُبَّى والحُبَلَى، وجوز أبو البقاء^(٧) فيه أن يكون محذوفاً، وكان من حق هذا القارئ أن يحرك الكاف بالفتح إبقاء لها على ما كانت عليه، وقد رواها بعضهم كذلك عن الحسن وقريء ويُرَى «النَّاسُ»^(٨) . بالياء من تحت ورفع الناس وقرأ أبو زرعة^(٩) في رواية «سَكْرَى» بالفتح بِسُكْرَى بالضم، وعن ابن جبير^(١٠) كذلك إلا أنه حذف الألف من الأول دون الثاني وإثبات السكر وعدمه بمعنى الحقيقة، والمجاز أي وترى النَّاسَ سَكْرَى على التشبيه وما هم بِسُكْرَى على التحقيق، قال الزمخشري^(١١) فإن قلت لم قيل أو لا ترون ثم قيل ترى على الأفراد؟ قلت لأن الرؤية أولاً علفت بالزلزلة فجعل الناس جميعاً رائين لها، وهي معلقة آخرأ بكون الناس على حال السكر، فلا بد أن تجعل كل واحد منهم رائياً لسائرهم «وَمَنْ» في «مَنْ يحاول» يجوز أن تكون نكرة موصوفة وأن تكون موصولة و«في الله» أي في صفاته وبغير علم مفعول أو حال من يحاول وقرأ زيد بن علي «يتبع»^(١٢) مخففاً .

كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مِنْ قَوْلِهِ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ السَّعِيرِ ۚ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّن تَرَابٍ ثُمَّ مِّن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِّن عُلُقَةٍ ثُمَّ مِّن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشَدَّكُمْ وَمِنْكُمْ مَّن يُوَفِّقُ وَمِنْكُمْ مَّن يُرْدُّ إِلَىٰ أَرْدَلِ الْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِن بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَّتْ وَأُنبَتَّتْ مِن كُلِّ رَوْحٍ بِهِيجٌ ۝

قوله : ﴿ كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ ﴾

قرأ العامة «كُتِبَ» مبنياً للمفعول وفتح أن في الموضعين، وفي ذلك وجهان :

أحدهما : أن «أنه» وما في خبره في محل رفع لقيامه مقام الفاعل فالهاء في «عَلَيْهِ» وفي أنه يعودان على من المتقدمة، ومن الثانية يجوز أن تكون شرطية والفاء جوابها، وأن تكون موصولة والفاء زائدة في الخبر لشبهه المبتدأ

(١) قرأ كل من هؤلاء «سَكَارَى» بفتح السين، انظر الانحاف

(٧) الإملاء ١٣٩/٢

(٨) الحجة ٤٧٢

(٩) الحجة ٤٧٨

(١٠) قرأ ابن جبير «سَكْرَى» بالفتح من غير ألف بِسُكْرَى بالضم

والألف، البحر ٣٥٠/٦

(١١) الكشاف ٤/٣

(١٢) البحر ٣٥١/٦

(١) قرأ كل من هؤلاء «سَكَارَى» بفتح السين، انظر الانحاف

٣٨٠

(٢) انظر رأيه في البحر ٣٥٠/٦

(٣) المحتسب ٧٢/٢

(٤) انظر رأيه في المحتسب ٧٢/٢

(٥) انظر رأيه في البحر ٣٥٠/٦

(٦) الكشاف ٤/٣

بالشرط وفتحت أن الثانية لأنها وما في خبرها في محل رفع خبراً لمبتدأ محذوف، تقديره فشأنه وحاله أن يضلّه، أو يقدر فإنه مبتدأ والخبر محذوف أي فله أن يضلّه.

الثاني: قال الزمخشري^(١): ومن فتح فلأن الأول فاعل كتب والثاني عطف عليه، قال الشيخ^(٢): وهذا لا يجوز لأنك إذا جعلت فإنه عطفاً على أنه بقيت أنه بلا استيفاء خبر لأن من تولاه من فيه مبتدأه فإن قدرتها موصولة فلا خبر لها حتى يستقل خبراً، لأنه وإن جعلتها شرطية فلا جواب لها إذ جعلت فإنه عطفاً على أنه، قلت: وقد ذهب ابن عطية^(٣) إلى مثل قول الزمخشري فإنه قال: وأنه في موضع رفع على المفعول الذي لم يسم فاعله، وأما الثانية^(٤) عطف على الأولى مؤكداً ومثلها وهذا رد واضح.

ويرى «كُتِبَ» مبنياً للفاعل أي كتب الله فإن وما في خبرها في محل نصب على المفعول به، وباقي الآية على ما تقدم.

وقرأ الأعمش^(٥) والحوافي^(٦) عن أبي عمرو «إنه» «فإنه» بكسر الهمزتين.

وقال ابن عطية^(٧) وقرأ أبو عمرو «إنه» «فإنه» بالكسر فيهما، وهذا يوهم أنه مشهور عنه وليس كذلك، وفي تخريج هذه القراءة ثلاثة أوجه ذكرها الزمخشري^(٨)، وهي أن تكون على حكاية المكتوب كما هو كأنه قيل كُتِبَ عليه هذا اللفظ، كما تقول كتب عليه أن الله هو الغني الحميد.

الثاني: أن تكون على إضمار قيل.

الثالث: بأن كتب فيه معنى قيل، قال الشيخ^(٩): أما تقديره قيل يعني فيكون عليه في موضع مفعول ما لم يسم فاعله / وأنه من تولاه الجملة مفعول لم يسم لقليل المضمرة وهذا ليس مذهب البصريين، فإن الجملة عندهم لا تكون فاعلاً فلا يكون مفعول ما لم يسم فاعله، وكان الشيخ قد اختار ما بدأ به الزمخشري أولاً، وفيه ما فر منه وهو أنه أسند الفعل إلى الجملة فاللازم مشترك وقد تقدم تقرير مثل هذا في أول البقرة، ثم قال وأما الثاني يعني أنه ضمن كُتِبَ معنى القول فليس مذهب البصريين لأنه لا تكسر إن عندهم إلا بعد القول الصحيح، لا ما هو بمعناه والضميران في «عليه» و«إنه» عائدان على من الأولى كما تقدم، وكذلك الضمائر في «تولاه» و«فإنه» والمرفوع في «يضله» و«يهديه» لأن من الأولى هو المحدث عنه والضمير المرفوع في تولاه.

والمنصوب في يضلّه ويهديه عائداً على من الثانية وقيل الضمير في عليه لكل شيطان، والضمير في فإنه للشأن، وقال ابن عطية^(١٠): الذي يظهر لي أن الضمير الأول في «إنه» يعود على كل شيطان، وفي «فإنه» يعود على من الذي هو المتولي.

قوله: ﴿مِنَ الْبَعْثِ﴾.

(٦) البرهان ٤/٢٠٧.

(٧) المحرر ٢٧٢.

(٨) الكشاف ٥/٣.

(٩) البحر ٦/٣٥١.

(١٠) المحرر ٢٧٢.

(١) الكشاف ٤/٣.

(٢) البحر ٦/٣٥١.

(٣) المحرر ٢٧٢.

(٤) في «ب» فأما.

(٥) قرأ الأعمش «إنه» البحر ٦/٣٥١.

يجوز أن يتعلق بريب ويجوز أن يتعلق بمحذوف على أنه صفة لريب، وقرأ الحسن «البعث»^(١) بفتح العين وهي لغة كالطرد والحلب في الطرد^(٢) والحلب^(٣).

قال الشيخ^(٤): والكوفيون إسكان العين عندهم تخفيف فيما وسطه حرف حلق كالنهر والنهر والشعر والشعر والبصريون لا يقيمونه وما ورد من ذلك هو عندهم مما جاء فيه لغات، قلت فهذا يوهم ظاهرة أن الأصل البعث بالفتح وإنما خفف وليس الأمر كذلك وإنما محل النزاع إذا سمع الحلقى مفتوح العين هل يجوز تسكينه أم لا، إنه كلما جاء ساكن العين من الحلقية ندعي أن أصلها الفتح كما هو ظاهر عبارته.

قوله: «مُخَلَّقَةٌ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ» العامة على الجر في مُخَلَّقَةٍ وفي غَيْرِ عَلَى النعت وقرأ ابن أبي عبلة بنصهما^(٥) على الحال من النكرة وهو قليل جداً وإن كان سيبويه^(٦) قاسه، وألحق القطعة من الدم الجامد، وعن بعضهم وقد سُئِلَ عن أَصْعَبِ الأشياء فقال وقع الزلُّق^(٧) على العَلَقِ^(٨) أي على دم القتلى في المعركة. والمُضْعَةُ القطعة من اللحم قد رما بمضغ نحو العُرْفَةِ والأَكْلَةِ بمعنى المغروفة والمأكولة، والمُخَلَّقَةُ المَلْسَاءُ التي لا عيب فيها من قولهم صَخْرَةٌ خَلْقَاءُ أي مَلْسَاءُ وخلقَتِ السَّوَاكِ سَوَاتِيَهُ^(٩) وقلستُه وقيل التضعيف في مخلقه دلالة على تكثير الخلق لأن الإنسان ذو أعضاء متباينة وخلق متفاوتة قاله الشعبي وقتادة وأبو العالية وهو معنى حَسَنٌ^(١٠).

قوله: «وَيُقَرَّرُ» العامة على رفع ونقرأ لأنه مستأنف وليس علة لما قبله فينصب نسقاً على ما تقدم، وقرأ يعقوب وعاصم في رواية بنصبه^(١١)؛ قال أبو البقاء^(١٢) على أن يكون معطوفاً في اللفظ والمعنى مختلف لأن اللام في «لنبيين» للتعليل واللام المقدره معنى نقر للصيرورة، وفيه نظر لأن قوله معطوفاً في اللفظ يدفعه قوله واللام المقدره فإن تقدير اللام يقتضي النصب بإضمار أن بعدها لا بالعطف على ما قبله، وعن عاصم أيضاً ثم «نُخْرِجَكُمُ»^(١٣) بنصب الجيم، وقرأ ابن أبي عبلة «لُنَّبِيَّيْنِ وَيُقَرَّرُ»^(١٤) بالياء من تحت فيهما والفاعل هو الله تعالى كما في قراءة النون، وقرأ يعقوب في رواية «وَنُقَرَّرُ»^(١٥) بفتح النون وضم القاف ورفع الراء من قَرَّ الماء يُقَرُّه أي صَبَّهُ.

وقرأ أبو زيد النحوي «ويُقَرَّرُ»^(١٦) بفتح الياء من تحت وكسر القاف ونصب الراء ويَقَرُّ الله وهو من قَرَّ الماء إذا صَبَّهُ. وفي الكامل لابن جباره «لُنَّبِيَّيْنِ وَيُقَرَّرُ ثُمَّ نُخْرِجَكُمُ» بالنصب فيهن^(١٧) يعني وبالنون في الجميع، المفضل بالياء فيهما مع النصب أبو حاتم^(١٨) وبالياء والرفع عمر بن شبة انتهى، وقال الزمخشري^(١٩) والقراءة بالرفع إخبار بأنه تعالى

(١) البحر ٣٥٢/٦.

(٢) الطرد: الإبعاد، وكذلك الطرد بالتحريك والرجل مطرود وطريد، اللسان ٢٦٥٢/٤ طرد.

(٣) الحلب استخراج ما في الضرع من اللبن، يكون في الشاء والإبل والبقر. اللسان ٩٥٦/٢.

(٤) البحر ٣٥٢/٦.

(٥) المرجع السابق.

(٦) أورده أبو حيان في البحر ٣٥٢/٦.

(٧) الزلُّق: الزلزل.

(٨) العَلَقُ: الدَّمُ، ما كان وقيل هو الجامد الغليظ. اللسان

(٩) علق ٣٠٧٥/٤.

(١٠) الكشاف ٦/٣.

(١١) المرجع السابق.

(١٢) المرجع السابق.

(١٣) المرجع السابق.

(١٤) المرجع السابق.

(١٥) المرجع السابق.

(١٦) المرجع السابق.

(١٧) المرجع السابق.

(١٨) المرجع السابق.

(١٩) المرجع السابق.

يَقْرُ فِي الْأَرْحَامِ مَا يَشَاءُ أَنْ يَقْرَهُ، ثم قال والقراءة بالنصب، تعليل معطوف على تعليل، ومعناه خلقناكم مدرجين هذا التدرج لغرضين:

أحدهما: أن نبين قدرتنا.

والثاني: أن نُقْرِ فِي الْأَرْحَامِ مَنْ نُقِرُ ثُمَّ يُولَدُوا وَيَنْشَأُوا وَيَلْعَنُوا حُدَّ التَّكْلِيفِ فَأَكْلَفَهُمْ وَيَعْضُدُ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ قَوْلُهُ: ﴿ثُمَّ لِيَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ﴾ (١) قلت تسمية مثل هذه الأفعال المسندة إلى الله تعالى غرضاً لا يجوز.

وقرأ ابن وثاب «نشأ» (٢) بكسر النون وهو كسر حرف المضارعة وقد تقدم لك في أول هذا الموضوع.

قوله: ﴿طِفْلاً﴾ حال من مفعول «يُخْرِجُكُمْ» وإنما وحد لأنه في الأصل مصدر كالرضى والعدل يلزم الإفراد والتذكير قاله المبرد، وإما لأنه مراد به الجنس وإما لأنَّ المعنى يخرج كل واحد منكم نحو القوم يشعبهم رغيف أي كل واحد منهم وقد يطابق به فيقال طِفْلاًن وأطفال وفي الحديث سئل عن أطفال المشركين.

والطفل يطلق على الولد من حيث الانفصال إلى البلوغ.

وأما الطِّفْلُ بالفتح فهو الناعم والمرأة طِفْلَةٌ (٣)، قال:

٣٣٩٣ - وَلَقَدْ لَهَوْتُ بِطِفْلَةٍ مَيَالِيَةٍ بَلْهَاءَ تُطْلِعُنِي عَلَى أَسْرَارِهَا (٤)

أما الطِّفْلُ بفتح الطاء والفاء فوفت ما بعد العصر من قولهم طَفَلَتِ الشَّمْسُ إِذَا مَالَتْ لِلْغُرُوبِ، وَأَطْفَلَتِ الْمَرْأَةُ أَي صَارَتْ ذَا طِفْلٍ (٥)، وقرأت فرقة «يَتَوَفَّى» (٦) بفتح الياء وفيه تخريجان، أحدها أَنَّ الْفَاعِلَ ضَمِيرُ الْبَارِي تَعَالَى أَي يَتَوَفَاهُ اللَّهُ تَعَالَى كَذَا قَدْرَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ (٧) والثاني أَنَّ الْفَاعِلَ ضَمِيرٌ مِنْ أَي يَتَوَفَى أَجْلَهُ وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ كَالَّتِي فِي الْبَقْرَةِ ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ﴾ (٨) أَي مَدْتَهُمْ، وَرَوَى عَنْ أَبِي عَمْرٍو وَنَافِعٍ أَنَّهُمَا قَرَأَا «الْعَمْرُ» (٩) بِسُكُونِ الْعَيْنِ وَهُوَ تَخْفِيفٌ قِيَاسٌ نَحْوُ عُنُقٍ فِي عُنُقٍ.

قوله: ﴿لِكَيْلًا﴾ متعلق ببرد وتقدم نظيره في النحل.

وَمَا مَدَّةٌ نَصَبٌ عَلَى الْخَالِ لِأَنَّ الرُّؤْيَةَ بِصُرِيَةِ وَالْهَمُودَ السُّكُونَ وَالْخُشُوعَ وَهَمَدَتِ / الْأَرْضُ بَيَّسَتْ وَدَرَسَتْ وَهَمَدَ الثَّبُوتُ بَلَى (١٠) قَالَ الْأَعْشَى (١١):

٣٣٩٤ - قَالَتْ قُتَيْلَةُ مَا لِي جِسْمِي شَاجِبًا وَأَرَى ثِيَابِي بِالْيَابِ هُمَّدًا (١٢)

(١) سورة الحج، آية (٥).

(٢) البحر ٦/٣٥٢.

(٣) اللسان ٤/٢٦٨١ / طفل.

(٤) قائله ابن شميل: أراد أنها غرلاً دهاء لها، فهي تخبرني بأسرارها ولا تظن لما في ذلك عليها، والبلهاء من النساء الكريمة الغريرة المغفلة وردت البيت في اللسان ١/٣٥٣ بلة.

(٥) اللسان ٤/٢٦٨٢، ٢٦٨٣ / طفل.

(٦) البحر ٦/٣٥٣.

(٧) الكشاف ٣/٦.

(٨) الكشاف ٣/٦.

(٩) قائله الأعشى، شخب لونه جسمه شحوباً، أي تغير من =

(٨) من الآيتين (٢٣٤) و(٢٤٠).

(٩) المحتسب ٢/٨٤.

(١٠) اللسان ٦/٤٦٩٧ / همد.

(١١) هو سعيد بن ضبعة بن قيس وكان أعمى ويكنى أبا بصير، ويسمى صناجة العرب، لأنه أول من ذكر الصنج في شعره وكان الأعشى يفد على ملوك وفارس، ولذلك كثرت الفارسية في شعره، تنظر ترجمته في الشعراء والشعراء

٢٥٧/١.

(١٢) قائله الأعشى، شخب لونه جسمه شحوباً، أي تغير من =

والاهتزاز التحرك، وتُجَوِّزُ به هنا عن إنبات الأرض نباتها بالماء، والجمهور على ربت أي زادت من رَبَا يَرْبُو، وقرأ أبو جعفر وعبد الله بن جعفر وأبو عمرو في رواية «وَرَبَاتٌ»^(١) بالهمز أي ارتفعت يقال ربأ بنفسه عن كذا أي ارتفع عنه ومنه الرَبِيْثَةُ وهو من يطلع على موضع علل لينظر للقوم ما يأتيهم ويقال له رَبِيءٌ أيضاً^(٢) قال:

٣٣٩٥ - بَعَثْنَا رَبِيئاً قَبْلَ ذَلِكَ مُحْمِلاً كَذَبَ الْغُصَا يَمْشِي الضَّرَاءَ وَيَتَّقِي^(٣)

قوله: ﴿مَنْ كُلِّ زَوْجٍ﴾ فيه وجهان:

أحدهما: أنه صفة للمفعول^(٤) المحذوف تقديره وأنتت ألواناً أو أزواجاً من كل زوج.
والثاني: أن من زائدة^(٥) أي أنتت كل زوج وهذا ماش عند الكوفيين والأخفش، والبهيج الحسن الذي يَسُرُّ ناظره وقد بُهَجَ بالضم بهاجة وبهجة أي حسن وأبهجني كذا أي سرني بحسنه.

ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ يُحْيِي الْمَوْتَى وَأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۝١ وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَّارْتَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ ۝٢ وَمَنْ النَّاسُ مِنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ ۝٣ ثَانِي عَطْفُهُ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَنُذِيقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَذَابَ الْحَرِيقِ ۝٤ ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ يَدَاكَ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَمٍ لِلْعَبِيدِ ۝٥ وَمَنْ النَّاسُ مِنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ ۝٦ يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَمَا لَا يَنْفَعُهُمْ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ ۝٧ يَدْعُوا لِمَنْ ضَرَّهُمْ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِمْ لَيْسَ الْمَوْلَى وَلَيْسَ الْعَشِيرُ ۝٨ إِنَّ اللَّهَ يَدْخُلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ۝٩

قوله: ﴿ذَلِكَ﴾

فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه مبتدأ^(٦) والخبر والجار بعده والمشار ما تقدم من خلق بني آدم وتطويرهم والتقدير ذلك الذي ذكرنا من خلق بني آدم وتطويرهم حاصل بأن الله هو الحق وأنه الخ.

(٣) لم أفق على قائله، والرؤى عين القوم، ذنب الغضا: الذئب

كلب البر وذئب الغضا بنو كعب. بن مالك سموا بذلك لخبيثهم - واستشهد به على أن ربات بمعنى ارتفعت. ينظر

البيت في البحر ٦/٣٥٣.

(٤) الاملاء ٢/١٤٠.

(٥) المرجع السابق.

(٦) الاملاء ٢/١٤٠.

= هزال أو عمل أو سفر همد الثوب تقطع من طول الطي ينظر إليه الناظر فيحسبه صحيحاً فإذا مسه تآثر من البلي، واستشهد به على أن همد بمعنى بلى. ينظر البيت في ديوانه ٣٤٠ وفيها ما جسمك سائبا أي يسوء من رآه وجامع الطبري

٩١/١٧، والبحر ٦/٣٤٦.

(١) الإتحاف ٣٨٠.

(٢) اللسان ٣/١٥٤٥ ربا.

والثاني : أن ذلك خير^(١) مبتدأ مضمراً أي الأمر ذلك .

الثالث : أن ذلك منصوب^(٢) بفعل مقدر أي فعلنا ذلك بسبب أن الله هو الحق فالباء على الأول مرفوعة المحل وعلى الثاني والثالث منصوبته .

قوله : ﴿ وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ ﴾ .

فيه وجهان :

أحدهما : أنه عطف^(٣) على المجرور بالباء أي ذلك بأن الساعة .

والثاني أنه ليس معطوفاً عليه ولا داخلاً في خبر السببية وإنما هو خبر والمبتدأ محذوف لفهم المعنى والتقدير والأمر أن الساعة ، ولا ريب فيها ، يحتمل أن تكون هذه الجملة خبراً ثانياً وأن تكون حالاً .

قوله : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ ﴾ .

جعل ابن عطية^(٤) هذه الواو للحال فقال وكأنه يقول هذه الأمثال في غاية الوضوح ومن الناس مع ذلك من يحاول فكأن الواو واو الحال والآية المتقدمة الواو فيها واو عطف .

قال الشيخ^(٥) : « ولا يتخيل أن الواو في « وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ » واو حال وعلى تقدير الجملة التي قدرها قبله لو كان مصرحاً بها فلا تقدر بإذ فلا تكون للحال وإنما هي للعطف » قلت ومنعه من تقديرها بإذ فيه نظر إذ لو قدر لم يلزم منه محذور .

قوله : ﴿ بَغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ يجوز أن يتعلق بيجادل وأن يتعلق بمحذوف على أنه حال من فاعل يجادل أي يجادل ملتبساً بغير علم أي جاهلاً .

قوله : ﴿ ثَانِي عِطْفِهِ ﴾ .

حال من^(٦) فاعل يجادل أي معرضاً وهي إضافة لفظية نحو « مُمِطْرُنَا » والعامه على كسر العين وهو الجانب كني به عن التكبر والحسن بفتح العين^(٧) وهو مصدر بمعنى التعطف وصفه بالقوة .

قوله : ﴿ لِيُضِلَّ ﴾ متعلق / إما بيجادل^(٨) وإما بثاني عطفه ، وقرأ العامة بضم الياء في يضل والمفعول محذوف أي ليضل غيره ، وقول مجاهد وأبو عمرو في رواية بفتحها^(٩) أي ليضل هو في نفسه .

قوله : ﴿ لَهُ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ ﴾ هذه الجملة^(١٠) يجوز أن تكون حالاً مقارنة أي مستحقاً ذلك وأن تكون حالاً مقدرة

(١) إعراب النحاس ٨٨/٣ والإملاء ١٤٠/٢ .

(٢) المرجعان السابقان .

(٣) قال أبو حيان في البحر ٣٥٣/٦ ، وقوله : « وَأَنَّ السَّاعَةَ »

توكيد لقوله : « وَأَنَّهُ يُجِيئُ الْمَوْتَ » والظاهر أن قوله : « وَأَنَّ »

السَّاعَةَ آتِيَةٌ » ليس داخلاً في سبب ما تقدم ذكره فليس

معطوفاً على أنه الذي يليه فيكون على تقدير والأمر على أن

الساعة وذلك مبتدأ وبأن الخبر ، وقيل ذلك منصوب بمضمّر

أي فعلنا ذلك . أ. هـ .

(٤) المحرر الوجيز ص ٢٧٦ .

(٥) البحر ٣٥٤/٦ .

(٦) الإملاء ١٤٠/٢ .

(٧) قرأ الحسن « عطفه » على المصدرية . الاتحاف ٣٨٠ .

(٨) الإملاء ١٤٠/٢ .

(٩) قرأ مجاهد وأبو عمرو « ليضل » الحجة ٤٧٣ .

(١٠) الإملاء ١٤٠/٢ .

وَأَنْ تَكُونَ مَسْتَأْنِفَةً وَقَرَأَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ «وَأُذِيقُهُ»^(١) بهمزة المتكلم «وَعَذَابِ الْحَرِيقِ» يجوز أن تكون من إضافة الموصوف لصفته إذ الأصل العذاب بالحريق أي المُحْرِق كالسميع بمعنى المُسْمِع وقوله: «ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ يَدَاكَ» كقوله: «ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ» وكذا قوله: «وَإِنَّ اللَّهَ» يجوز عطفه على السبب ويجوز أن يكون التقدير والأمر أن الله فيكون منقطعاً^(٢) مما قبله.

قوله: ﴿ظَلَامٍ﴾^(٣) مثال مبالغة وأنت إذا قلت ليس زيد بظلام لا يلزم منه نفي أصل الظلم فإن نفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم، والجواب أن المبالغة إنما جيء بها لتكثير محلها فإن العبيد جمع وأحسن منه أن فعلاً هنا للنسب أي بذئ ظلم لا للمبالغة.

قوله: ﴿عَلَى حَرْفٍ﴾.

حال^(٤) من فاعل يعبد أي مُتَدَلِّلاً ومعنى على حرف أي على وشك أو على إنحراف أو على طرف^(٥) الدين لا في وسطه كالذي يكون في طرف العسكر إن رأى خيراً قرأ^(٦) وإلا قرأ^(٧).

قوله: ﴿خَسِرَ﴾ قرأ العامة خَسِرَ فعلاً ماضياً وهو يحتمل ثلاثة أوجه: الاستئناف^(٨) والحالية^(٩) من فاعل انقلب ولا حاجة إلى إضمار قد على الصحيح والبدلية^(١٠) من قوله: «انقلب» كإبدال المضارع من مثله في قوله: ﴿يَلْقَى أَثَامًا﴾. يُضَاعَفُ.

وقرأ مجاهد والأعرج وابن محيصن والجحدري في آخرين «خَاسِرَ»^(١١) بصيغة اسم فاعل منصوب على الحال^(١٢) وهي تؤيد كون الماضي في قراءة العامة حالاً وقرئ برفعه^(١٣) وفيه وجهان: أحدهما: أن يكون فاعلاً^(١٤) بانقلب ويكون من وضع الظاهر موضع المضمرة أي انقلب خاسر الدنيا والأصل انقلب هو.

والثاني: أنه خبر مبتدأ^(١٥) محذوف أي هو خاسر وهذه القراءة تؤيد الاستئناف في قراءة المضي على التخريج الثاني، وحق من قرأ خاسر رفعا ونصباً أن يجر الآخرة لعطفها على الدنيا المجرورة بالإضافة ويجوز أن يبقى النصب فيها إذ يجوز أن تكون الدنيا منصوبة وإنما حذف التنوين من خاسر لالتقاء الساكنين نحو قوله: ﴿وَلَا ذَاكِرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا﴾^(١٦).

قوله: ﴿يَدْعُو لِمَنْ ضَرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾.

فيه عشرة أوجه وذلك أنه إما أن يجعل «يَدْعُو» متسلطاً على الجملة من قوله: «لِمَنْ ضَرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ أولاً» فإذا جعلناه متسلطاً عليها كان فيه سبعة أوجه.

(١٠) أورده أبو حيان في البحر ٦/٣٥٥ منسوباً لأبي الفضل

الرازي

(١١) الاتخاف ٣٨٠.

(١٢) إعراب النحاس ٣/٨٩.

(١٣) البحر ٦/٣٥٥.

(١٤) البحر ٦/٣٥٥.

(١٥) المرجع السابق.

(١٦) تقدم ص ١٠٩.

(١) البحر ٦/٣٥٥.

(٢) في «ب» عما قبله.

(٣) انظر تفصيل القول في هذه المسألة في: الاملاء لأبي البقاء

١٦٠/١.

(٤) الاملاء ٢/١٤٠.

(٥) أورده أبو حيان منسوباً للزمخشري ٦/٣٥٥.

(٦) القُرُ: القرار في المكان. اللسان ٥/٣٥٧٩.

(٧) القُرُ بما الفرار الروثان والمهرب. اللسان ٥/٣٣٧٥.

(٨) الاملاء ٢/١٤٠.

(٩) المرجع السابق.

أحدها: أن يدعو بمعنى يقول واللام للابتداء وَمَنْ موصولة في محل رفع بالابتداء وضره مبتدأ ثان وأقرب خبره وهذه الجملة صلة للموصول وخبر الموصول محذوف تقديره يقول للذي ضره أقرب من نفعه إله أو إلهي، أو نحو ذلك والجملة كلها في محل نصب بيدعو لأنه بمعنى يقول فهي محكية به وهذا قول أبي الحسن^(١) وعلى هذا/ فيكون قوله: «لَيْسَ الْمُؤْمِنُ» مستأنفاً ليس داخلاً في المحكي قبله لأن الكفار لا يقولون في أصنامهم ذلك وقد رد بعضهم هذا القول بأنه فاسد المعنى إذ الكافر لا يعتقد في الأصنام أن ضرها أقرب من نفعها البتة.

الثاني: أن «يَدْعُو» مشبه بأفعال القلوب لأن الدعاء لا يصدر إلا عن اعتقاد وأفعال القلوب تعلق، فيدعو معلق أيضاً باللام «وَلَمَنْ» مبتدأ موصول والجملة بعده صلة وخبره محذوف على ما مر في الوجه قبله والجملة في محل نصب كما يكون كذلك بعد أفعال القلوب^(٢).

الثالث: أن يضمن يدعو معنى يزعم متعلق كما تعلق والكلام فيه كالكلام في الوجه الذي قبله .
الرابع: أن الأفعال كلها يجوز أن تعلق قلبية كانت أو غيرها فاللام معلقة ليدعو وهو مذهب يونس فالجملة بعده الكلام فيها كما تقدم^(٣).

الخامس: أن يَدْعُو بمعنى يسمى فتكون اللام مزيدة في المفعول الأول وهو الموصول وصلته ويكون المفعول الثاني محذوفاً تقديره يسمى الذي ضره أقرب من نفعه إلهاً معبوداً ونحو ذلك.

السادس: أن اللام مزالة من موضعها والأصل يدعو من لضره أقرب فقدمت من تأخر وهذا قول الفراء^(٤)، وقد رد هذا بأن ما في صلة الموصول لا تتقدم على الموصول.

السابع: أن اللام زائدة في المفعول به وهو مَنْ^(٥) والتقدير يدعو مَنْ ضره أقرب، فَمَنْ موصولة والجملة بعدها صلته والموصول هو المفعول بيدعو وزيد فيه اللام كزيادتها في قوله: «رَدَفَ لَكُمْ»^(٦) في أحد القولين، وقد رد هذا بأن زيادة اللام إنما تكون إذا كان العامل فرعاً أو تَقَدَّمَ المعمول، وقرأ عبد الله «يَدْعُو مَنْ ضَرُّهُ»^(٧) بغير لام ابتداء وهي مؤيدة لهذا الوجه وإن لم تجعله متسلطاً على الجملة بعده كان فيه ثلاثة أوجه:

أظهرهما: أن «يَدْعُو» .

توكيد ليدعو الأول فلا معمول له كأنه قيل يدعو يدعو، من دون الله الذي لا يضره ولا ينفعه وعلى هذا فتكون الجملة مِنْ قوله: «ذلك هو الضلال» معترضة بين المؤكد والمؤكد لأن فيها تشديداً وتأكيداً للكلام ويكون قوله «لَمَنْ ضَرُّهُ» كلاماً مستأنفاً فتكون اللام لابتداء وَمَنْ موصولة وخبره مبتدأ وأقرب خبره والجملة صلة و«لَيْسَ» جواب قسم مقدر وهذا القسم المقدر وجوابه خبر للمبتدأ الذي هو الموصول.

الثاني: أن يجعل ذلك موصولاً بمعنى الذي وهو مبتدأ والضلال خبره والجملة صلة له وهذا الموصول مع صلته في محل نصب مفعولاً بـ«يدعو» أي يدعو الذي هو الضلال وهذا منقول عن أبي علي الفارسي^(٨) وليس هذا ماضٍ على

(١) انظر رأيه في البحر ٣٥٦/٦، والنهاية ٢٩٣/١٠ .

(٢) البحر ٣٥٣/٦ .

(٣) انظر في ذلك أوضح المسالك ٥٦/٢ .

(٤) معاني الفراء ٢١٧/٢ .

(٥) البحر ٣٥٧/٦ .

(٦) سورة النمل، آية (٧٢) .

(٧) البحر ٣٥٧/٦ .

(٨) أورده أبو حيان في البحر ٣٥٦/٦ .

رأي البصريين إذ لا يكون عندهم من أسماء الإشارة موصول إلا ذا بشروط ذكرتها فيما تقدم^(١) وأما الكوفيون فيجيزون في أسماء الإشارة مطلقاً^(٢) أن تكون موصولة وعلى هذا فيكون «لَمَنْ ضُرَّهُ أَقْرَبُ» مستأنفاً على ما تقدم تقديره .

والثالث : أن يجعل ذلك مبتدأ وهو جَوَزُوا فيه أن يكون بدلاً أو فصلاً أو مبتدأ «والضَّلَالُ» خبر ذلك أو خبر هو على حسب الخلاف في هو ويدعو حال والعائد منه محذوف تقديره يدعوه وقدرُوا هذا الفعل الواقع موقع الحال بمدعو، قال أبو البقاء^(٣) وهو ضعيف ولم يبيِّن وجهَ ضعفه وكان وجهه أن «يُدْعَوُ» مبني للفاعل فلا يناسب أن تقدر للحال الواقعة موقعه اسم مفعول بل المناسب أن يقدر اسم فاعل مكان ينبغي أن يقدره «داعياً» ولو كان التركيب يُدْعَى مبنياً للمفعول لحسن تقديرهم «مدعو» ألا ترى أنك إذا قلتَ جاء زيدٌ يضرب كيف تقدره يضارب لا بمضرب والمخصوص بالذم محذوف تقديره لبسَ المولى ولبس العشير ذلك المدعو .

مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدَهُ مَا يَغِيظُ ﴿١٥﴾ وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَأَنَّ اللَّهَ يَهْدِيَ مَنْ يُرِيدُ ﴿١٦﴾ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغِينَ وَالنَّصْرِيَّةَ وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴿١٧﴾ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالْدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ وَمَنْ يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ ﴿١٨﴾

قوله : ﴿مَنْ كَانَ﴾ .

يجوز أن تكون شرطية^(٤) وهو الظاهر وأن تكون موصولة وقوله : «فَلْيَمْدُدْ» إما جزء للشرط أو خبر للموصول والفاء للتشبيه بالشرط والجمهور على كسر اللام من «ليقطع» ، وسكتها بعضهم^(٥) كما يسكتها بعد الفاء والواو لكونهن عواطف ولذلك أجروا ثم مجراها في تسكينها هو وهي بعدها وهي قراءة الكسائي ونافع في رواية قالون عنه^(٦) قوله : ﴿هَلْ يُذْهِبَنَّ﴾ الجملة الاستفهامية في محل نصب على إسقاط الخافض لأنَّ النظر تعلق بالاستفهام وإذا كان بمعنى الفكر تعدى بفي وقوله : «ما يغيظ» ما موصولة بمعنى الذي والعائد الضمير المستتر وما وصلتها معمولة بقوله «يُذْهِبَنَّ» أي هل يذهب كيد الشيء الذي يغيظه فالمرفوع في يغيظه عائد على الذي والمنصوب على من كان يظن ، وقال الشيخ^(٧) : وما في «يغيظ» بمعنى الذي والعائد محذوف أو مصدرية .

(١) انظر ص ٢١ من التحقيق .
 (٢) انظر الأنصاف ٧١٧/٢ مسألة رقم ١٠٣ .
 (٣) الاملاء ١٤٠/٢ .
 (٤) المرجع السابق .
 (٥) قرأ بعضهم «ليقطع» الاتحاف ٣٨٠ .
 (٦) قرأ عمرو ووش عن نافع «ليقطع» بكسر اللام وحجتهم أن
 أصل هذه اللام الكسر إذا كانت مبتدأة فلما جاءت بعد كلمة يمكن السكون عليها والابتداء بما بعدها كانت اللام كالمبتدأ فأتوا بها على أصلها لذلك - وقرأ الباقون «ثم ليقطع» بسكون اللام وحجتهم أن أصلها السكون ، الحجة ٤٧٣ .
 (٧) البحر ٣٥٨/٦ .

قلت كلا هذين القولين لا يصح ، أما قوله العائد محذوف ، فليس كذلك بل هو مضمّر مستتر في حكم الموجود كما تقدم تقديره قبل ذلك وإنما يُقال محذوف فيما كان منصوباً المحل أو مجروره ، وأما قوله أو مصدرية فليس كذلك أيضاً إذ لو كانت مصدرية لكانت حرفاً على الصحيح وإذا كانت حرفاً لم يعد عليها ضمير ، وإذا لم يعد عليها ضمير بقي الفعل بلا فاعل ، فإن قلت أضمر في يغيظ ضميراً فاعلاً يعود على «مَنْ كَانَ يَظُنُّ» فالجواب أن «مَنْ كَانَ يَظُنُّ» في المعنى متغيظ لا غائظ وهذا بحثٌ حسنٌ فتأمله ، والضمير في ينصره الظاهر عوده على مَنْ وفسر النصر بالرزق^(٢) وقيل يعود على الدين والإسلام^(١) فالنصرُ على بابه .

قوله : ﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ﴾ .

الكاف إما حال من ضمير المصدر المقدر ، وإما نعت لمصدر محذوف على حسب ما تقدم من الخلاف أي ومثل ذلك الإنزال أنزلنا القرآن كله آيات^(٣) بينات ، فأيات حال ، قوله : ﴿وَأَنَّ اللَّهَ يَهْدِي﴾ «يجوز في أن ثلاثة : أحدها : إنها منصوبٌ المحل عطفاً على مفعول أنزلناه أي وأنزلنا «إِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يُرِيدُ» / أي أنزلنا هداية الله لِمَنْ يريد هدايته .

الثاني : أنها على حذف حرف الجر وذلك الحرف متعلق بمحذوف والتقدير ولأن الله يهدي من يريد أنزلناه فيجيء في موضعها القولان المشهوران أفي محل نصب هي أم جر وإلى هذا ذهب الزمخشري^(٤) وقال في تقديره ولأن الله يهدي به الذين يعلم أنهم يؤمنون أنزله كذلك مبيّناً .

الثالث : أنها في محل رفع خبراً لمبتدأ مضمّر تقديره والأمر أن الله يهدي مَنْ يُرِيدُ^(٥) .

قوله : ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ .

فيها ثلاثة أوجه :

أحدها : أن إن الثانية واسمها وخبرها في محل رفع خبراً لإن الأولى ، قال الزمخشري^(٦) وأدخلت إن على كل واحد من خبري الجملة لزيادة التأكيد ونحوه قول جرير :

٣٣٩٦ - إِنَّ الْخَلِيفَةَ إِنَّ اللَّهَ سَرَبَلُهُ سَرَبَالِ مَلِكٍ بِهِ تُرْجَى الْخَوَاتِيمُ^(٧)

قال الشيخ^(٨) : وظاهر هذا أنه شبه البيت بالآية وكذلك قرنه الزجاج بالآية ولا يتعين أن يكون البيت كالأية لأن البيت يحتمل أن يكون إن الخليفة خبره به ترجى الخواتيم ويكون إن الله سربله جملة اعتراض بين اسم إن وخبرها بخلاف الآية فإنه يتعين قوله : «إِنَّ اللَّهَ يَفْضِلُ» وحسن دخول إن على الجملة الواقعة خبراً طول الفصل بينهما بالمعاطيف ، قلت قوله فإنه يتعين من قوله : «إِنَّ اللَّهَ يَفْضِلُ» يعني أن تكون خبراً ليس كذلك لأن الآية محتملة لوجهين آخرين ذكرهما الناس :

(١) البحر ٣٥٧/٦ .

(٢) المرجع السابق ٣٥٨ .

(٣) البحر ٣٥٨/٦ .

(٤) الكشف ٨/٣ .

(٥) البحر ٣٥٨/٦ .

(٦) الكشف ٨/٣ .

(٧) تقدم .

(٨) البحر ٣٥٧/٦ .

الأول^(١): «أَنْ يَكُونَ الْخَبْرُ مَحذُوفًا تَقْدِيرُهُ يَقْتَرِفُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَنَحْوَهُ، وَالْمَذْكُورُ تَفْسِيرٌ لَهُ كَذَا ذَكَرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ^(٢)».

والثاني: «أَنْ إِنَّ الثَّانِيَةَ تَكَرَّرَ لِلأُولَى عَلَى سَبِيلِ التَّوَكِيدِ^(٣) وَهَذَا مَا شَرَحَ عَلَى الْقَاعِدَةِ^(٤) وَهُوَ أَنَّ الْحَرْفَ إِذَا كُرِّرَ تَوَكِيدًا أُعِيدَ مَعَهُ مَا اتَّصَلَ بِهِ أَوْ ضَمِيرٌ مَا اتَّصَلَ بِهِ وَهَذَا قَدْ أُعِيدَ مَعَهُ مَا اتَّصَلَ بِهِ أَوَّلًا وَهِيَ الْجَلَالَةُ الْمَعْظَمَةُ فَلَمْ يَتَّعِنَ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: «إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ» خَبْرًا لِأَنَّ الأُولَى كَمَا ذَكَرَ وَقَدْ قَدِمَ تَفْسِيرُ الْفَاطِظِ هَذِهِ الْآيَةِ إِلَّا الْمَجُوسَ وَهُمْ قَوْمٌ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِيهِمْ فَقِيلَ قَوْمٌ يَعْبُدُونَ النَّارَ وَقِيلَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَقِيلَ اعْتَزَلُوا النَّصَارَى وَلَبَسُوا الْمُسُوحَ^(٥) وَقِيلَ أَخَذُوا مِنْ دِينِ النَّصَارَى شَيْئًا وَمِنْ دِينِ الْيَهُودِ شَيْئًا وَهُمْ الْقَائِلُونَ بِأَنَّ لِلْعَالَمِ أَصْلِينَ نُورٌ وَظِلْمَةٌ، وَقِيلَ هُمْ قَوْمٌ يَسْتَعْمَلُونَ النِّجَاسَاتِ وَالْأَصْلُ نَجُوسٌ بِالنُّونِ فَأُبَدِلَتْ مِيمًا^(٦)».

قوله: ﴿وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ﴾

فيه أوجه:

أحدها: أنه مرفوع بفعل مضمرة تقديره ويسجد له كثير من الناس وهذا عند من يمنع استعمال المشترك في معنييه أو الجمع بين الحقيقة والمجاز في كلمة واحدة وذلك أن السجود المسند لغير العقلاء غير السجود المسند للعقلاء فلا يُعْطَفُ «كثير من الناس» على ما قبله لاختلاف الفعل المسند إليهما في المعنى، ألا ترى أن سُجُودَ غير العقلاء هو الطواعية والإذعان لأمره وسجود العقلاء وهو هذه الكيفية/ المخصوصة.

الثاني: أنه معطوف على ما تقدمه وفي ذلك ثلاثة تأويلات. أحدها: أن المراد بالسجود القدر المشترك بين كل العقلاء وغيرهم وهو الخضوع والطواعية وهو من باب الاشتراك المعنوي. والتأويل الثاني: أنه مشترك اشتراكاً لفظياً ويجوز استعمال المشترك في معنييه، والتأويل الثالث: أن السجود المسند للعقلاء حقيقة ولغيرهم مجاز، ويجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز وهذه الأشياء فيها خلاف لتقديره موضوع هو أليق به من هذا.

الثالث: من الأوجه المتقدمة أن يكون كثير مرفوعاً بالابتداء وخبره محذوف وهو مثاب^(٧) لدلالة خبر مقابله عليه وهو قوله: «وَكَثِيرٌ حَقٌّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ» كذا قدره الزمخشري^(٨)، وقدره أبو البقاء^(٩) مُطِيعُونَ أَوْ مُتَابُونَ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ.

الرابع: أن يرتفع كثير على الابتداء أيضاً ويكون خبره من الناس أي من الناس الذين هم الناس على الحقيقة وهم الصالحون والمتقون.

والخامس: أن يرتفع بالابتداء أيضاً ويبالغ في تكثير المحقوقين بالعذاب فيعطف كثير على كثير ثم يخبر عنهم بحق عليه عليه العذاب ذكر ذلك الزمخشري^(١٠)، قال الشيخ^(١١) بعد أن حكى عن الزمخشري الوجهين الأخيرين قال: وهذان التخريجان ضعيفان ولم يبيِّن وَجْهَ ضَعْفِهِمَا قَلَّتْ أَمَا أَوْلَهُمَا فَلَا شَكَّ فِي ضَعْفِهِ إِذْ لَا فَائِدَةَ طَائِلَةَ فِي الْإِخْبَارِ

(٦) شافية ابن الحاجب ٣/٢١٥.

(٧) البحر ٦/٣٥٩.

(٨) الكشف ٨/٣.

(٩) الإملاء ٢/١٤١.

(١٠) الكشف ٨/٣.

(١١) البحر ٦/٣٥٩.

(١) الإملاء ٢/١٤١ والبحر ٦/٣٥٧.

(٢) الإملاء ٢/١٤١.

(٣) الإملاء ٢/١٤١ والبحر ٦/٣٥٧.

(٤) انظر تفصيل القول في هذا في أوضح المسالك ٣/٣٣٨.

(٥) المسح: الكساء من الشعر والجمع القليل أمساح والكثير

مُسُوح. اللسان ٥/٤١٩٨.

بذلك، وأما الثاني فقد يظهر وذلك أن التكرير يفيد التكثر وهو قريب من قولهم عندي ألف^(١) وألف، وقوله:

٣٣٩٧ - لَوْ عَدَّ قَبْرٌ وَقَبْرٌ كُنْتَ أَكْرَمَهُمْ^(٢)

وقرأ الزهري «والدَّوَابُّ»^(٣) مخفف الباء قال أبو البقاء^(٤) ووجهها أنه حذف الباء الأولى كراهية للتضعيف والجمع بين ساكنين، وقرأ جناح بن حبيش «وَكَبِيرٌ»^(٥) بالباء الموحدة، وقرىء «وَكَثِيرٌ حَقًّا»^(٦) بالنصب وناصبه محذوف وهو الخبر تقديره وكثير حق عليه العذاب حقاً والعذاب مرفوع بالفاعلية، وقرىء «حَقٌّ» مبنياً للمفعول، وقال ابن عطية^(٧) وكثير حق عليه العذاب يحتمل أن يكون معطوفاً على ما تقدم أي وكثير حق عليه العذاب يسجد أي كراهية وعلى رغمه إما بظله وإما بخضوعه عند المكاره، قلت فقوله معطوف على ما تقدم يعني عطف الجمل لا أنه هو وحده عطف على ما قبله بدليل أنه قدره مبتدأ وخبره قوله يسجد.

قوله: ﴿وَمَنْ يُهِنِ اللَّهُ﴾ مَنْ مفعول مقدم وهي شرطية جوابها الفاء مع ما بعدها، والعامّة على «مُكْرَمٌ» بكسر الراء فاعل، وقرأ ابن أبي عبلة بفتحها^(٨) وهو اسم مصدر أي فما له من إكرام.

﴿هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ فَالَّذِينَ كَفَرُوا قُطِعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِّن تَارٍ يُصَبُّ مِن فَوْقِ رُءُوسِهِمُ الْحَمِيمُ ١٩ يُصْهَرُ بِهِ مَا فِي بُطُونِهِمْ وَالْجُلُودُ ٢٠ وَلَهُمْ مَقَمِعٌ مِّن حديدٍ ٢١﴾ كَلَّمَا أَرَادُوا أَن يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُوا فِيهَا وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ ٢٢﴾ إِنَّ اللَّهَ يَدْخِلُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ ٢٣﴾

قوله: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ﴾.

الخصم في الأصل مصدر ولذلك يوحد ويذكر غالباً وعليه قوله تعالى: ﴿نَبَأُ الْخَصْمِ إِذ تَسَوَّرُوا﴾^(٩) ويجوز أن يشئ ويجمع ويؤنث وعليه هذه الآية، ولما كان كل خصم فريقاً يجمع طائفة قال اختصموا بصيغة الجمع كقوله: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾^(١٠) فالجمع مراعاة للمعنى، وقرأ ابن أبي عبلة «اِخْتَصَمَا»^(١١) مراعاة للحفظ وهي مخالفة

(١) الألف من العدد معروف مُذَكَّر والجمع ألف وآلاف وألوف وأراد من ذلك الكثرة. اللسان ١٠٧/١ ألف.

(٢) وبقيته - مبنياً وأبعدهم عن منزل الدّام - والقبر: مدفن الإنسان يقول إذا حُصِّلَتْ أنساب الموتى وجدتني أكرمهم نسباً وأبعدهم من الذم واستشهد به على أن التعاطف في المفردين من أجل التكثر، ينظر البيت في الخزانة ٤٧٣/٧ والمقرب ٧٩.

(٣) المحتسب ٧٦/٢.

(٤) الإملاء ١٤١/٢.

(٥) البحر ٣٥٩/٦.

(٦) البحر ٣٥٩/٦.

(٧) المحرر الوجيز ٢٨٢.

(٨) البحر ٣٥٩/٦.

(٩) سورة ص، آية (٢١).

(١٠) سورة الحجرات، آية (٩).

(١١) البحر ٣٦٠/٦.

للسواد، وقال أبو البقاء^(١) وأكثر الاستعمال توحيدَه فمن ثناه وجمعه حملة على الصفات والأسماء واختصموا وإنما جمع حملاً على المعنى لأنَّ كُلَّ حَصْمٍ تحته أشخاص، وقال الزمخشري^(٢) الخصم صفة وصف بها الفوج أو الفريق فكأنه قيل هذان فوجان أو فريقان يختصمان وقوله هذان للفظ واختصموا للمعنى كقوله ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّى إِذَا خَرَجُوا﴾^(٣)، ولو قيل هؤلاء خصمان أو اختصما جاز أن يراد المؤمنون والكافرون.

قلت إن عنى بقوله إن خصماً صفة بطريق الاستعمال المجازي فمسلم لأنَّ المصدرية يكثر الوصف به وإن أراد أنه صفة حقيقية فخطأه ظاهر لتصريحهم بأنَّ نحو رجل خصم مثل رجل عدل وقوله «هَذَانِ» للفظ أي إنما أشير إليهم إشارة المثني وإن كان في الحقيقة المراد الجمع باعتبار لفظ الفوجين والفريقين ونحوهما وقوله كقوله: «وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ . . الخ» فيه نظر لأنَّ في تلك الآية تقدم شيء له لفظ ومعنى وهو «مَنْ» وهنا لم يتقدم شيء له لفظ ومعنى، وقوله تعالى: «فِي رَبِّهِمْ» أي دين ربهم فلا بد من حذف مضاف، وقرأ الكسائي في رواية عنه «حِصْمَانِ»^(٤) بكسر الخاء وقوله: «فَالَّذِينَ كَفَرُوا» هذه الجملة تفصيلية وبيان لفصل الخصومة المعنى بقوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ»^(٥). قال الزمخشري^(٦): وعلى هذا فيكون هذان خصمان معترضاً والجملة من اختصموا حالية وليست مؤكدة لأنها أخص من مطلق الخصومة المفهومة من «حِصْمَانِ»، وقرأ الزعفراني في اختياره «قُطِعَتْ»^(٧) مخفف الطاء والقراءة المشهورة تفيد التكثر وهذه تحتمله.

قوله: ﴿يُصَبُّ﴾ هذه الجملة تحتل أن تكون خبراً ثانياً للموصول وأن تكون حالاً من الضمير في لهم وأن تكون مستأنفة وقوله: «يُصَهَّرُ» جملة حالية من الحميم، والصَّهْرُ الإذابة يقال صَهَرْتُ الشَّحْمَ أي أذبته والصُّهَارَةُ الألية المذابة وصَهَرْتُ الشمس أذابته بحرارتها^(٨) قال:

٣٣٩٨ - تَصْهَرُهُ الشَّمْسُ وَلَا يَنْصَهَرُ^(٩)

وسمي الصهر صهراً لامتزاجه بإصهاره تخيلاً لشدة المخالطة، وقرأ الحسن في آخرين «يُصَهَّرُ»^(١٠) بفتح الصاد وتشديد الهاء مبالغة وتكثيراً لذلك.

قوله: «وَالْجُلُودُ» فيه وجهان:

أظهرهما: عطفه على ما الموصولة أي يذاب الذي في بطونهم من الأمعاء وتذاب أيضاً الجلود أي يذاب ظاهرهم وباطنهم.

والثاني: أنه مرفوع بفعل مقدر أي ويحرق الجلود/ لأنَّ الجلد لا يذاب إنما يتقبض وينكمش إذا صُلي النار وهو في التقدير كقوله:

(٩) قاله ابن أحرر يصف فرخ قطة وهذا عجزه والبيت بتامه:

تَرَوِي لَقِيَّ الْقِيَّ فِي صَفْصَفٍ

تصهره الشمس فما ينصهر، والمعنى تذيبه الشمس فيصبر على

ذلك والشاهد في قوله: «تصهره» على أن الصهر يأتي بمعنى

الإذابة، ينظر البيت في الطبري ٩٢/١٧، والقرطبي ٢٧/١٢

واللسان صهر ومجاز القرآن ٤٨/٢.

(١٠) الاتحاف ٣٨١.

(١) الإملاء ١٤١/٢.

(٢) الكشاف ٩/٣.

(٣) سورة محمد، آية (١٦).

(٤) البحر ٣٦٠/٦.

(٥) سورة الحج، آية (١٧).

(٦) الكشاف ٩/٣.

(٧) البحر ٣٦٠/٦.

(٨) اللسان ٢٥١٦/٤ صهر.

٣٣٩٩ - فَعَلَفْتُهَا تَبْنَأُ وَمَاءً بَارِدًا^(١)

٣٤٠٠ - زَجَجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعَيُونَا^(٢)

﴿والذين تَبَرَّوْا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾^(٣) فَإِنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ وَسْقِيْتَهَا مَاءً، وَكَحَلْنَ الْعَيُونَ، وَاعْتَقَدُوا الْإِيمَانَ.

قوله: ﴿وَلَهُمْ مَقَامِعٌ﴾.

يجوز في هذا الضمير وجهان:

أظهرهما: أَنَّهُ يَعُودُ عَلَى الَّذِينَ، وَفِي اللَّامِ حِينَئِذٍ قَوْلَانِ:

أحدهما: أَنَّهَا لِلْإِسْتِحْقَاقِ.

والثاني: أَنَّهَا بِمَعْنَى عَلَى كَقَوْلِهِ ﴿وَلَهُمُ اللَّعْنَةُ﴾^(٤) وَليْسَ بِشَيْءٍ.

الوجه الثاني: أَنَّ الضمير يعود على الزبانية أعوان جهنم ودل عليه سياق الكلام وفيه بُعد، و«مِنْ حَدِيدٍ» صفة لمقامع وهي جمع مِقْمَعَةٍ بكسر الميم لأنها آله القَمْعِ يُقَالُ قَمَعَهُ يَقْمَعُهُ إِذَا ضَرَبَهُ بِشَيْءٍ يَزْجُرُ بِهِ. وبذله وَالْمِقْمَعَةُ الْمِطْرَقَةُ وَقِيلَ السُّوْطُ^(٥).

قوله: ﴿كُلَّمَا أَرَادُوا﴾.

كل نصب على الظرف وقد تقدم الكلام في تحقيقها في البقرة، والعامل فيها هنا قوله: «أَعِيدُوا» و«مِنْ غَمٍّ» فيه وجهان:

أظهرهما: أَنَّهُ بَدَلَ مِنَ الضمير في «مِنْهَا» بِإِعَادَةِ الْعَامِلِ بَدَلَ اشْتِمَالِ كَقَوْلِهِ: ﴿لِمَنْ يَكْفُرْ بِالرَّحْمَنِ لِيُوتِيَهُمْ﴾^(٦) وَلَكِنْ لَا بَدْلَ فِي بَدَلَ الْإِسْتِمَالِ مِنْ رَابِطٍ وَلَا رَابِطٍ، فَقَالُوا هُوَ مُقَدَّرُ تَقْدِيرِهِ مِنْ غَمِّهَا.

والثاني: أَنَّهُ مَفْعُولٌ لَهُ وَلَمَّا نَقَصَ شَرْطٌ مِنْ شُرُوطِ النَّصْبِ جَرَّ بِحَرْفِ السَّبَبِ وَذَلِكَ الشَّرْطُ هُوَ عَدَمُ اتِّحَادِ الْفَاعِلِ فَإِنَّ الْخُرُوجَ غَيْرَ فَاعِلِ الْغَمِّ فَإِنَّ الْغَمَّ مِنَ النَّارِ وَالْخُرُوجَ مِنَ الْكُفَّارِ.

قوله: ﴿وَذُوقُوا﴾ منصوب بقول مقدر معطوف على «أَعِيدُوا» أي وقيل لهم ذوقوا.

قوله: ﴿يُحَلِّوْنَ﴾.

العامّة على ضم الباء وفتح اللام مشددة من حَلَّاهُ تَحْلِيَةً إِذَا أَلْبَسَهُ الْحَلِيَّ^(٧)، وَقُرِيَءَ بِسُكُونِ الْحَاءِ^(٨) وَفَتْحِ اللَّامِ مَخْفِضَةً وَهُوَ بِمَعْنَى الْأَوَّلِ كَأَنَّهُمْ عَدَوْهُ تَارَةً بِالتَّضْعِيفِ وَتَارَةً بِالْهَمْزَةِ، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٩) مِنْ قَوْلِكَ أَحَلَّى أَي أَلْبَسَ الْحَلِيَّ وَهُوَ بِمَعْنَى الْمَشْدُودِ. وَقَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ بِفَتْحِ الْبَاءِ وَسُكُونِ الْحَاءِ وَفَتْحِ اللَّامِ مَخْفِضَةً^(١٠) وَفِيهَا ثَلَاثَةٌ أَوْجُه:

أحدها: أَنَّهَا مِنْ حَلَيْتِ الْمَرْأَةِ تَحْلَى فِيهَا حَالٌ وَكَذَلِكَ حَلَّى الرَّجُلُ فَهُوَ حَالٌ إِذَا لَبَسَا الْحَلِيَّ أَوْ صَارَا ذَوِي

(٦) سورة الزخرف، آية (٣٣).

(٧) اللسان ٢/٩٨٥ - حلا.

(٨) الحجة ٤٧٤.

(٩) الاملاء ٢/١٤٢.

(١٠) الحجة ٤٧٤.

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) سورة الحشر، آية (٩).

(٤) سورة غافر، آية (٥٢).

(٥) اللسان ٥/٣٧٤٠ قمع.

حَلِيٍّ (١).

الثاني: أنه من حَلِيٍّ بعيني كذا يَحَلِي إذا استحسَنه و «مِنْ» مَزِيدَةٌ في قوله: «مِنْ أَسَاوِرَ» فيكون المعنى يستحسنون فيها الأساور الملبوسة، ولما نقل الشيخ (٢) هذا الوجه عن أبي الفضل الرازي قال وهذا ليس بجيد، لأنه جعل حَلِيٍّ فعلاً متعدياً ولذلك حكم بزيادة «مِنْ» في الواجب وليس من مذهب البصريين (٣) وينبغي على هذا التقدير أن لا يجوز لأنه لا يحفظ بهذا المعنى إلا لازماً فإن كان بهذا المعنى كانت من للسبب أي بلباس أساور الذهب يَحَلُونَ بعين من رآهم أي يحلى بعضهم بعين بعض قلت وهذا الذي نقله عن أبي الفضل قاله أبو البقاء (٤) وَجَوَّزَ في مفعول الفعل وجهاً آخر فقال ويجوز أن يكون من حَلِيٍّ، يعني كذا إذا حسن وتكون مِنْ زائدة أو يكون المفعول محذوفاً، و «مِنْ أَسَاوِرَ» نعت له فقد حكم عليه بالتعدي ليس إلا، وجوز في المفعول الوجهين المذكورين.

الثالث: أنه من حلي بكذا إذا ظفر به، فيكون التقدير يحلون بأساور ومن بمعنى الباء ومن مجيء حلي بمعنى ظفر، قولهم، لَمْ يَحَلْ فلان بِطائِلِ أَي لَمْ يَظْفُرْ به (٥)، واعلم أن حَلِيٍّ بمعنى لَبَسَ الحلية أو بمعنى ظفر من مادة الياء لأنهما من الحلية وأما حلي بعيني كذا فإنه من مادة الواو لأنه من الحلاوة، وإنما قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها (٦).
قوله: «مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ» في مِنْ الأولى ثلاثة أوجه:

أحدها: أنها زائدة كما تقدم تقريره عن الرازي وأبي البقاء وإن لم يكن من أصول البصريين.
والثاني: أنها للتبعض أي بعض أساور.

والثالث: أنها لبيان الجنس، قاله ابن عطية (٧) وبه بدأ، وفيه نظر إذ لم يتقدم شيء مبهم، وفي «مِنْ ذَهَبٍ» لا ابتداء الغاية وهي نعت لأساور كما تقدم وقرأ ابن عباس من «أَسَاوِرَ» (٨) دون ألف ولا هاء وهو محذوف من أساور كما قالوا جَنَدُلٌ والأصل جَنَادِلٌ، قال الشيخ (٩) وكان قياسه صرفه لأنه نقص بناؤه فصار جندل لكنه قدر للمحذوف موجوداً فمنعه الصرف، قلت فقد جعل أن التنوين في جندل المقصور من جنادل تنوين صرف، وقد نص بعض النحاة على أنه تنوين عوض كهو في جوارٍ وَعَوَاشٍ وبابها (١٠)!

قوله: ﴿وَلَوْلُوا﴾ قرأ عاصم ونافع بالنصب والباقون بالخفض (١١) فأما النصب ففيه أربعة أوجه:
أحدهما: أنه منصوب بإضمار فعل تقديره وَيُؤْتُونَ لَوْلُواً. ولم يذكر الزمخشري (١٢) غيره وكذا أبو الفتح (١٣) حملة على إضمار فعل.

(٥) قال في اللسان ٩٨٣/٢ حل، لم يحل فلان بطائل أي لم يظفر به ولم يستفد منها كبير فائده لا يتكلم به إلا مع المجد ولا يستعمل إلا في النفي.

(٦) شافية ابن الحاجب ٨٣/٣.

(٧) المحرر الوجيز ٢٨٥.

(٨) البحر ٣٦١/٦.

(٩) البحر ٣٦١/٦.

(١٠) أوضح المسالك ٤/١١٦، ١١٧.

(١١) الحجة ٤٧٤.

(١٢) الكشاف ١٠/٣.

(١٣) أورده أبو حيان في البحر ٣٦١/٦.

(١) قال حَلَيْتِ المرأةَ حَلِيًّا وهي حالٌ وحَالِيَةٌ استفادت حَلِيًّا أو لَبَسْتُهُ وحَلَيْتِ وصارت ذات حَلِيٍّ ينظر في ذلك اللسان ٩٨٥/٢ حل.

(٢) البحر ٣٦١/٦.

(٣) اشترط البصريون لزيادة من شرطين، الأول: أن ما قبلها غير موجب. والثاني: أن مجرورها نكرة، وهذا قول سيبويه أيضاً ولم يشترط الأحفش واحداً من هذين الشرطين، واستدل بنحو «ولقد جاءك من نبي المرسلين» سورة الأنعام، آية (٣٤) - ولم يشترط الكوفيون الأول واستدلوا بقولهم «قد كان من مطر» ينظر في ذلك الكتاب ٢٢٥/٤.

(٤) الإملاء ١٤٢/٢.

الثاني: أنه منصوب^(١) نسقاً على موضع من أساور وهذا كتخريجهم «وَأَرْجُلُكُمْ» بالنصب عطفاً على محل «برؤوسكم»، ولأن «يُحَلُّونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ» في قوة «وَيَلْبَسُونَ أَسَاوِرَ» حمل هذا عليه.

والثالث: أنه عطف على أساور لأن من مزيدة فيها كما تقدم تقديره.

الرابع: أنه معطوف على ذلك المفعول المحذوف التقدير يحلون فيها الملبوس «من أساور ولؤلؤاً» عطف على الملبوس.

فأما الجر فعلى وجهين:

أحدها: عطفه^(٢) على أساور.

والثاني: عطفه^(٣) على «مِنْ ذَهَبٍ» لأن السوار يتخذ من اللؤلؤ أيضاً ينظم بعضه إلى بعض، وقد منع أبو البقاء^(٤)

أن يعطف على ذهب قال لأن السوار لا يكون من اللؤلؤ في العادة قلت بل قد يتخذ منه في العادة السوار واختلف الناس في رسم هذه اللفظة في الإمام فنقل الأصمعي^(٥) أنها في الإمام لؤلؤ بغير ألف بعد الواو، ونقل الجحدري^(٦) أنها ثابتة في الإمام بعد الواو وهذا الخلاف بعينه قراءة وتوجيهاً جار في جر في «فاطر»^(٧) أيضاً وقرأ أبو بكر في رواية المعلى^(٨) ابن منصور «لؤلؤاً»^(٩) بهمزة أولاً وواو آخراً وفي رواية يحيى عنه عكس ذلك وقرأ الفياض «وُلُؤِيًّا»^(١٠) بواو أولاً وباء آخراً والأصل لؤلؤاً أبدل الهمزتين واوين بقبي في آخر الاسم واو بعد ضمة ففعل فيها ما فعل بأول جمع^(١١) ولو بأن قلبت الواو ياء والضمة كسرة وقرأ ابن عباس «وُلُؤِيًّا»^(١٢) بيائين فعل ما فعل الفياض ثم اتبع الواو الأولى للثانية في القلب، وقرأ طلحة «وُلُولٍ»^(١٣) بالجر عطفاً على المجرور قبله وقد تقدم، والأصل «ولولو» بواوين ثم أعلل إعلال أدل، واللؤلؤ قيل كبار الجوهر وقيل صغاره.

وَهَدُّوا إِلَى الطَّيِّبِ مِنَ الْقَوْلِ وَهَدُّوا إِلَى صِرَاطِ الْحَمِيدِ ۚ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَكْبِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَكَامِ يُظَلِّمِ نَفْسَهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ۚ

قوله: ﴿مِنَ الْقَوْلِ﴾.

(١) أصحاب أبي يوسف ومحمد بن الحسن صاحبي أبي حنيفة حدث عنها وعن غيرها وأخذ عنه كثيرون من كتبه «النوادر» و«الأمالي» وكلاهما في الفقه تنظر ترجمته في الأعلام ٢٧١/٧.

(٩) البحر ٣٦١/٦.

(١٠) انظر في ذلك البحر ٣٦١/٦.

(١١) قال في اللسان - ١٤١٧/٢ دلا - الدلُّو: معروفة واحدة الدلاء التي يستقى بها تذكر وتؤنث والجمع أدل في أقل العدد وهو أفعل، قلبت الواو ياء لوقوعها طرفاً بعد ضمة والكثير دلاء ودلٌّ.

(١٢) البحر ٣٦١/٦.

(١٣) المرجع السابق.

(١) المرجع السابق.
وانظر ذلك في السبعة ٢٤٣، والكشف ٤٠٦/١، الشواذ ٣١.

(٢) البحر المحيط ٣٦١/٦.

(٣) المرجع السابق.

(٤) الاملاء ١٤٢/٢.

(٥) انظر رأيه في البحر ٣٦١/٦.

(٦) انظر رأيه في المرجع السابق.

(٧) يقصد قوله تعالى: «يُحَلُّونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلَوْلُؤًا»

(٣٣)

(٨) «٢١١ - ٠٠ هـ = ٢٨٦ - ٠٠ م» المعلى بن منصور الرازي أبو يعلى، من رجال الحديث المصنفين فيه، ثقة نبيل، من

يجوز أن يكون حالاً^(١) من الطيب وأن يكون من الضمير المستكن فيه، ومن للتبعيض أو للبيان قوله «وَيَصُدُّونَ» فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه معطوف على ما قبله^(٢)، وحينئذ ففي عطفه على الماضي ثلاثة تأويلات:

أحدها: أن المضارع^(٣) قد لا يقصد به الدلالة على زمن معين من حال أو استقبال وإنما يراد به مجرد الاستمرار ومثله ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ﴾^(٤).

الثاني: أنه مؤول بالماضي^(٥) لعطفه على الماضي.

الثالث: أنه على بابه وأن الماضي قبله مؤول بالمستقبل.

الوجه الثاني: أنه حال من فاعل كفروا، وبه بدأ أبو البقاء^(٦) وهو فاسد ظاهراً لأنه مضارع مثبت وما كان كذلك

لا تدخل عليه الواو وما ورد منه على قلته مؤول فلا يحمل عليه القرآن.

وعلى هذين القولين فالخبر محذوف، واختلفوا في موضع تقديره وقدره ابن عطية^(٧) بعد قوله: «وَالْبَادِ» أي إن

الَّذِينَ كَفَرُوا خَسِرُوا أو هَلَكُوا ونحو ذلك، وقدره الزمخشري^(٨) بعد قوله: ﴿وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ أي إن الَّذِينَ كَفَرُوا

نُذِقَهُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ وإنما قدره كذلك لأن قوله: ﴿نُذِقَهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ يدل عليه إلا أن الشيخ^(٩) قال في تقدير

الزمخشري بعد المسجد الحرام لا يصح قال، لأن الذي صفة للمسجد الحرام فموضع التقدير هو بعد والباد يعني أنه

يلزم من تقديره الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي وهو خبر إن فيصير التركيب هكذا، إن الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنِ

سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ نُذِيقَهُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ الذي جعلناه للناس، وللمزمخشري أن ينفصل عن هذا الاعتراض بأن

الذي جعلناه لا نسلم أنه نعت للمسجد حتى يلزم ما ذكر بل يجعله مقطوعاً عنه نصباً أو رفعاً ثم قال الشيخ^(١٠) لكن مقدر

الزمخشري أحسن من مقدر ابن عطية لأنه يدل عليه الجملة الشرطية بعد من جهة اللفظ وابن عطية لحظ من جهة المعنى

لأن من أذيق العذاب خسر وهلك.

الوجه الثالث: أن الواو في يصدون مزيدة/ في خبر إن تقديره إن الَّذِينَ كَفَرُوا يَصُدُّونَ وزيادة الواو مذهب الكوفي

تقدم بطلانه^(١١)، وقال ابن عطية^(١٢) وهذا مفسد للمعنى المقصود قلت ولا أدري فساد المعنى من جهة ألا ترى أنه لو

صرح بقولنا: «إن الذين كفروا يصدون» لم يكن فيه فساد معنى فالمانع إنما هو أمر صناعي عند أهل البصرة لا معنوي

اللهم إلا أن يريد معنى خاصاً يفسد بهذا التقدير فيحتاج إلى بيانه.

قوله: ﴿الَّذِي جَعَلْنَاهُ﴾

يجوز جره على النعت أو البدل أو البيان والنصب بإضمار فعل والرفع بإضمار مبتدأ وجعل يجوز أن يتعدى لاثنتين

بمعنى صيرَ وأن يتعدى لواحد والعامية على سواء وقرأ حفص عن عاصم بالنصب^(١٣) هنا وفي الجاثية «سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ»،

(٨) الكشاف ١٠/٣.

(١) الاملاء ١٤٢/٢.

(٩) البحر ٣٦٢/٦.

(٢) الاملاء ١٤٢/٢.

(١٠) المرجع السابق.

(٣) البحر ٣٦٢/٦.

(١١) انظر في تلك المسألة الإنصاف، المسألة رقم ٦٤ ص ٤٥٦،

(٤) سورة الرعد، آية (٢٨).

٤٦٢، والبيان لابن الأنباري ٢٣٧/٢.

(٥) الإملاء ١٤٢/٢ والبحر ٣٦٢/٦.

(١٢) أورده أبو حيان في البحر ٣٦٢/٦.

(٦) الإملاء ١٤٢/٢.

(١٣) الحجة ٤٧٥.

(٧) المحرر الوجيز ٢٨٦.

سورة الحج / الآياتان : ٢٤ ، ٢٥ . وافقه على الذي في الجاثية الأخوان وسيأتي توجيهه . فأما على قراءة الرفع فإن قلنا إن جعل بمعنى صير كان في المفعول الثاني ثلاثة أوجه :

أحدها : وهو الأظهر أن الجملة من قوله «سَوَاءَ الْعَاكِفُ فِيهِ» هي المفعول الثاني ثم الأحسن في رفع سواء أن يكون خيراً مقدماً والعاكف والبادي مبتدأ مؤخر وإنما وجد الخبر وإن كان المبتدأ اثنين لأن سواء في الأصل مصدر وصف به وقد تقدم هذا أول البقرة ، وأجاز بعضهم أن يكون سواء مبتدأ أو ما بعده الخبر وفيه ضعف أو منع من حيث الابتداء بالنكرة من غير مسوغ ولأنه متى اجتمع معرفة ونكرة جعلت المعرفة المبتدأ وعلى هذا الوجه أعني كون الجملة مفعولاً ثانياً فقوله للناس يجوز فيه وجهان :

أحدهما : أن يتعلق بالجعل أي جعلناه لأجل الناس كذا .

والثاني : أنه متعلق بمحذوف على أنه حال من مفعول جعلناه ، ولم يذكر أبو البقاء^(١) فيه على هذا الوجه غير ذلك وليس معناه متضحاً .

الوجه الثاني : أن للناس هو المفعول الثاني والجملة من قوله سواء العاكف في محل نصب على الحال ، إما من الموصول ، وإما من عائده وبهذا الوجه بدأ أبو البقاء ، وفيه نظر لأنه جعل هذه الجملة التي هي محط الفائدة فضله .
الوجه الثالث : أن المفعول الثاني محذوف قال ابن عطية^(٢) والمعنى الذي جعلناه للناس قبلةً ومتعبداً فتقدير ابن عطية هذا مرشد لهذا الوجه ، إلا أن الشيخ^(٣) قال ولا يحتاج إلى هذا التقدير إلا إن كان أراد تفسير المعنى لا الإعراب فيسوغ ، لأن الجملة في موضع المفعول الثاني فلا يحتاج إلى هذا التقدير ، وإن جعلناها متعدية لواحد كان قوله للناس متعلقاً بالجعل على الغلبة وجوز فيه أبو البقاء^(٤) وجهين آخرين .

أحدهما : أنه حال من مفعول جعلناه .

والثاني : أنه مفعول تعدى إليه بحرف الجر وهذا الثاني لا يتعقل كيف يكون للناس مفعولاً عدي إليه الفعل بالحرف هذا ما لا يعقل . فإن أراد أنه مفعول من أجله فهي عبارة بعيدة عن عبارة النحاة وأما على قراءة حفص فإن قلنا جعل يتعدى لاثنتين كان سواء مفعولاً ثانياً ، وإن قلنا يتعدى لواحد كان حالاً من هاء جعلناه ، وعلى التقديرين فالعاكف مرفوع به على الفاعلية لأنه مصدر وصف به فهي في قوة اسم الفاعل المشتق تقديره جعلناه مستويماً فيه العاكف وبدل عليه قولهم مررتُ برجلٍ سواء هو والعدم فهو تأكيد للضمير المستتر فيه والعدم نسق على الضمير المستتر ولذلك ارتفع ويروى سواء والعدم بدون تأكيد وهو شاذ^(٥) ، وقرأ الأعمش وجماعة «سَوَاءَ»^(٦) نصباً «الْعَاكِفُ» جراً ، وفيه وجهان :
أحدهما : أنه بدل^(٧) من الناس بدل تفصيل .

والثاني : أنه عطف بيان وهذا ما أراد ابن عطية^(٨) بقوله عطفاً على الناس ، ويمتنع في هذه القراءة رفع سواء لفساده صناعة ومعنى ولذلك قال أبو البقاء^(٩) وسواء على هذا نصب لا غير ، وأثبت ابن كثير ياء «الْبَادِي»^(١٠) وصللاً ووقفاً ،

(٦) المرجع السابق .

(٧) الاملاء ١٤٢/٢ .

(٨) انظر رأيه في البحر ٣٦٣/٦ .

(٩) الاملاء ١٤٢/٢ .

(١٠) البحر ٣٦٣/٦ .

(١) الاملاء ١٤٢/٢ .

(٢) المحرر الوجيز ٢٨٧ .

(٣) البحر ٣٦٣/٦ .

(٤) الإملاء ١٤٢/٢ .

(٥) انظر تفصيل القول في هذا في أوضح المسالك ٣٩٠/٣ والبحر

٣٦٣/٦ .

وأثبتها أبو عمرو وورش وصلأ وحذفاها وقفأ ، وحذفها الباقون وصلأ ووقفأ وهي محذوفة في الإمام قوله : ﴿ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ ﴾ فيه أربعة أوجه :

أحدها (١) : أن مفعول « يُرِدْ » محذوف وقوله « بِالْحَادِ بظلم » حالان مترادفان والتقدير وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ مراداً ما عادلاً عن القصد ظالماً نَذِقَهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ، وإنما حذف ليتناول كل متناول قال معناه الزمخشري (٢) .
والثاني : أن المفعول أيضاً محذوف تقديره وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ تعدياً ، وبالحاد حال أي ملتبساً بالحاد وبظلم بدل بإعادة الجار .

الثالث : أن يكون بظلم متعلقاً بـ « يُرِدْ » والباء للسببية أي بسبب الظلم ، وبالحاد مفعول به والباء مزيدة فيه كقوله : ﴿ وَلَا تَلْفُتُوا بَأْيَدِيكُمْ ﴾ (٣) .

٣٤٠١ - لَا يَقْرَأَنَّ بِالسُّورِ (٤)

وإليه ذهب أبو عبيدة (٥) وأنشد للأعشى :

٣٤٠٢ - ضَمِنْتُ بِرِزْقِ عِيَالِنَا أَرْمَاحُنَا (٦)

أي ضَمِنْتُ رِزْقَ ، ويؤيده قراءة الحسن « وَمَنْ يُرِدْ الْحَادَ بِظُلْمٍ » (٧) قال الزمخشري (٨) أراد الحاد فيه فأضافه على الاتساع في الظرف « كَمَكَّرَ اللَّيْلُ » ومعناه وَمَنْ يُرِدْ أن يلحد فيه ظالماً .

الرابع : أن يضمن يُرِدْ معنى يتلبس لذلك تعدى بالباء أي ومن يتلبس بالحاد مريداً له ، والعامية على « يُرِدْ » بضم الباء من الإرادة ، وحكى الكسائي والفراء أنه قرئ بـ « يُرِدْ » (٩) بفتح الباء ، قال الزمخشري (١٠) من الزورود ومعناه من أتى فيه بالحاد ظالماً .

وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَنْ لَا تُشْرِكْ فِي شَيْءٍ وَطَهَّرَ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ
وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ٢٦ وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ
عَمِيقٍ ٢٧ لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ
الْأَنْعَامِ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ ٢٨ ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلِيُوفُوا نَدْوَرَهُمْ
وَلِيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ٢٩

(١) الاملاء .
(٢) الكشاف ١٠/٣ .
(٣) سورة البقرة ، آية (١٩٥) .
(٤) تقدم .
(٥) مجاز القرآن ٤٨/٢ .
(٦) البيت للأعشى ، واستشهد به على زيادة الباء والأصل ضمنت رزق ، ينظر البيت في ديوان الشاعر ١٥٤ ، شرح الأشموني .
(٧) البحر ٣٦٣/٦ .
(٨) الكشاف ١٠/٣ .
(٩) معاني الفراء ٢٢٣/٢ .
(١٠) الكشاف ١٠/٣ .

قوله : ﴿وإذ بؤانا﴾ .

أي اذكر حين واللام في «إبراهيم» فيها ثلاثة أوجه :

أحدها : أنها للعلة ويكون مفعول بؤانا محذوفاً أي بؤانا الناس لأجل إبراهيم مكان البيت، وبؤا جاء متعدياً صريحاً قال تعالى : ﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ (١) - ﴿لِنُبَوِّئَنَّهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا﴾ (٢) وقال :

٣٤٠٣ - كَمْ صَاحِبٍ لِي صَالِحٍ بَوَّأْتَهُ بَيْدِي لَحْدًا (٣)

والثاني : أنها مزيدة في المفعول به وهو ضعيف لما عرفت أنها لا تزداد إلا بعد تقدم المعمول أو كان العامل فرعاً .
الثالث : أن تكون معدية للفعل على أنه ضمن معنى فعل يتعدى بها أي هيأ له مكان البيت كقولك هيأت لك بيتاً فتكون اللام معدية قال معناه أبو البقاء (٤) ، وقال الزمخشري (٥) واذكر حين جعلنا لإبراهيم مكان البيت مباءة ففسر المعنى بأنه ضمن بؤانا معنى جعلنا ولا يريد تفسير الإعراب وفي مكان البيت وجهان :
أظهرهما : أنه مفعول به والثاني قال أبو البقاء (٦) أن يكون ظرفاً وهو ممتنع من حيث إنه ظرف مختص فحقه أن يتعدى إليه بـ«في» .

قوله : ﴿أَنْ لَا تُشْرِكْ﴾ في «أن» هذه ثلاثة أوجه .

أحدها : أنها هي المفسرة قال الزمخشري (٧) بعد أن ذكر هذا الوجه فإن قلت كيف يكون النهي عن الشرك والأمر بتطهير البيت للتبوة، قلت : كانت التبوة مقصورة من أجل العبادة وكأنه قيل تعبدنا إبراهيم قلنا لا تشرك قلت يعني أبو القاسم (٨) أن أن المفسرة لا بد أن يتقدمها ما هو بمعنى القول لا حروفه ولم يتقدم إلا التبوة وليست بمعنى القول فضمنها معنى القول ولا يريد بقوله قلنا لا تشرك تفسير الإعراب بل تفسير المعنى لأن المفسرة لا تفسر القول الصريح :
الثاني : أنها المخففة من الثقيلة قال ابن عطية (٩) وفيه نظر من حيث إن أن المخففة لا بد أن يتقدمها فعل تحقيق أو ترجيح كما لها إذا كانت مشددة . . .

الثالث : أنها المصدرية التي تنصب المضارع وهي توصل بالماضي والمضارع والأمر والنهي كالأمر وعلى هذا فإن مجروره بلام العلة مقدرة أي بؤانا لثلاث يشرك وكان من حق اللفظ على هذا الوجه أن يكون «أن لا يُشْرِكْ» بياء الغيبة وقد قرئ بذلك .

قال أبو البقاء (١٠) وقوي ذلك قراءة من قرأه بالياء يعني من تحت قلت ووجه قراءة العامة على هذا التخريج أن يكون من الالتفات من الغيبة إلى الخطاب .

الرابع : أنها الناصبة ومجرورة بلام أيضاً إلا أن اللام متعلقة بمحذوف أي فعلنا ذلك لثلاث يشرك فجعل النهي صلة لها وقوي ذلك قراءة الباء قاله أبو البقاء (١١) ، والأصل عدم التقدير مع عدم الاحتياج إليه، وقرأ عكرمة وأبو نهيك أن لا

(٧) الكشاف ١٠/٣ .

(٨) يعني الزمخشري صاحب تفسير الكشاف .

(٩) انظر رأيه في البحر ٦/٣٦٣ ، المحرر الوجيز ٢٨٩ .

(١٠) الاملاء ٢/١٤٣ .

(١١) المرجع السابق .

(١) سورة يونس، آية (٩٣) .

(٢) سورة العنكبوت، آية (٥٨) .

(٣) تقدم .

(٤) الإملاء ٢/١٤٣ .

(٥) الكشاف ١٠/٣ .

(٦) الإملاء ٢/١٤٣ .

يشرك^(١) بالياء، قال الشيخ^(٢) على معنى أن تقول معنى القول الذي قيل له، وقال أبو حاتم^(٣) : ولا بد من نصب الكاف على هذه القراءة بمعنى لثلا يشرك، قلت كأنه لم يظهر له صلة أن المصدرية بجملة النهي فجعل لا نافية وسلط أن على المضارع بعدها حتى صار علة للفعل قبله وهذا غير لازم لما تقدم لك من وضوح المعنى مع جعلها ناهية.

قوله : ﴿وَأَذِّنْ﴾ .

قرأ العامة بتشديد الذال بمعنى نادٍ وقرأ الحسن وابن «محيصن» «أَذِّنْ»^(٤) بالمد والتخفيف بمعنى اعلم وبيعهه قوله : «فِي النَّاسِ» إذ كان ينبغي أن يتعدى بنفسه وقرأ أيضاً فيما نقله / عنهما أبو الفتح^(٥) و«أَذِّنْ» بالقصر وتخفيف الذال وخرجها أبو الفتح^(٦) وصاحب اللوامح على أنها عطف على بؤأنا أي واذكر إذ بؤأنا وإذ أذن في الناس وهو تخريج واضح وزاد صاحب اللوامح على أنها عطف على بؤأنا أي واذكر إذ بؤأنا وإذ أذن في الناس وهو تخريج واضح وزاد صاحب اللوامح^(٧) فقال فيصير في الكلام تقديم وتأخير ويصير يأتوك جزماً على جواب الأمر الذي في «وَطَهَّرْ» ونسب ابن عطية^(٨) أبا الفتح في هذه القراءة إلى التصحيف، فقال بعد أن حكى قراءة الحسن وابن محيصن «وَأَذِّنْ» بالمد وتصحف هذا على ابن جني فإنه حكى عنهما «وَأَذِّنْ» على فعل ماض وأعرب على ذلك بأن جعله عطفاً على بؤأنا، قلت ولم يتصحف عليه بل حكى هذه القراءة أبو الفضل الرازي^(٩) في اللوامح له عنهما وذكرهما أيضاً ابن خالويه ولكنه لم يطلع عليها فنسب من اطلع إلى التصحيف ولوثاني أصاب أو كاد وقرأ ابن أبي إسحاق^(١٠) «بِالْحِجِّ» بكسر الحاء حيث وقع كما قدمته عنه قوله : «رِجَالاً» نصب على الحال وهو جمع راجلٍ نحو صَاحِبٍ وَصِحَابٍ وَتَاجِرٍ وَتِجَارٍ وَقَائِمٍ وَقِيَامٍ، وقرأ عكرمة والحسن وأبو مجلز «رِجَالاً»^(١١) بضم الراء وتشديد الجيم وروي عنهم تخفيفها^(١٢) ووافقهم ابن أبي اسحق على التخفيف^(١٣) وجعفر بن محمد ومجاهد على التشديد^(١٤) ورويت عن ابن عباس أيضاً فالمخفف اسم جمع «كَطَوَارٍ» والمشدد جمع تكسير كصائم وصوام وروي عن عكرمة أيضاً «رِجَالِي»^(١٥) كنعامي بألف التانيث وكذلك عن ابن عباس^(١٦) وعطاء إلا أنهما شددا الجيم، قوله «وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ» نسق على «رِجَالاً» فَيَكُونُ حَالاً أَيْ مُشَاةً وَرُكْبَاناً .

قوله : ﴿يَأْتِينَ﴾ النون ضمير كل ضامر حملاً على المعنى إذ المعنى على ضوامر فيأتين صفة لضاامر وأتى بضمير الجمع حملاً على المعنى وكان قد تقرر أول هذا التصنيف^(١٧) أن كل إذا أُضيفت إلى نكرة لم يراع معناها إلا في قليل كقوله :

٣٤٠٤ - جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَةً فَتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالدَّرْهِمِ^(١٨)

وهذه الآية ترده فإن كلا فيها مضافة لنكرة وقد روعي معناها، وكان بعضهم أجاب عن بيت زهير بأنه إنما جاز ذلك

- | | |
|-----------------------------------|----------------------------|
| (١) البحر ٣٦٤/٦ | (١٠) المحتسب ٧٩/٢ |
| (٢) البحر ٣٦٤/٦ | (١١) المحتسب ٧٩/٢ |
| (٣) أنظر رأيه في البحر ٣٦٤/٦ | (١٢) المرجع السابق |
| (٤) الاملاء ١٤٣/٢ | (١٣) البحر ٣٦٤/٦ |
| (٥) المحتسب ٧٨/٢ | (١٤) المرجع السابق |
| (٦) المرجع السابق | (١٥) البحر ٣٦٤/٦ |
| (٧) انظر رأيه في البحر ٣٦٤/٦ | (١٦) المرجع السابق |
| (٨) المرجع السابق | (١٧) انظر ص ٢٠٥ من التحقيق |
| (٩) أورده أبو حيان في البحر ٣٦٤/٦ | (١٨) تقدم |

لأنه في جملتين، فقلت: فهذه الآية جملة واحدة لأن «يأتين» صفة لضمير، وجوز الشيخ^(١) أن يكون الضمير يشمل رجالاً وكل ضمير، قال على معنى الجماعات والرفاق، قلت فعلى هذا يجوز أن يقال عنده الرجال يأتين، ولا ينفعه كونه اجتمع مع الرجال هنا كل ضمير فيقال جاز ذلك لما اجتمع معه ما يجوز فيه ذلك إذ يلزم منه تغليب غير العاقل على العاقل وهو ممنوع وقرأ ابن مسعود والضحاك وابن أبي عبله «يأتون»^(٢) تغليبا للعلاء الذكور وعلى هذا فيحتمل أن يكون قوله: «وعلى كل ضمير» جالاً أيضاً ويكون «يأتون» مستأنفاً يتعلق به «من كل فج» أي يأتوك رجالاً وركبانا ثم قال: «يأتون من كل فج» وأن يتعلق بقوله «يأتون» أي يأتون على كل ضمير من كل فج و«يأتون» مستأنف أيضاً ولا يجوز أن يكون صفة لرجالاً ولضمير لاختلاف الموصوف في الإعراب، لأن أحدهما منصوب والآخر مجرور لو قلت رأيت زيدا ومررت زيدا ومررت بعمرو العاقليين على النعت لم يجز بل على القطع وقد جوز ذلك الزمخشري^(٣) فقال وقرئ «يأتون» صفة للرجال والركبان وهو مردود بما ذكرته، والضمير المهزول والعميق البعيد سفلًا، يقال بئر عميق ومعيق^(٤) فيجوز أن يكون مقلوباً لأنه أقل من الأول قال:

٣٤٠٥ - إذا الخيل جاءت من فجاج عميقة يمد بها في السير أشعث شاحب^(٥)

يقال عميق وعمق بكسر العين وضمها عمقاً بفتح الفاء^(٦)، قال الليث عميق ومعيق والعميق في الطريق أكثر، وقال الفراء^(٧) عميق لغة الحجاز ومعيق لغة تميم وأعمقت وأعمقتها وعمقت ومعقت عماقه ومعاقه وأعماقاً وأمعاقاً. قال رؤبة^(٨):

٣٤٠٦ - وقاتم الأعماق خاوي المخرق^(٩)

الأعماق هنا بفتح الهمزة جمع عمق وعلى هذا فلا قلب في معيق لأنها لغة مستقلة وهو ظاهر قول الليث أيضاً، وقرأ ابن مسعود «فج معيق»^(١٠) بتقديم الميم ويقال: «عميق» بالغيين المعجمة. قوله: ﴿لِيَشْهَدُوا﴾.

يجوز في هذه اللام وجهان:

أحدهما: أن يتعلق بـ«أذن» أي أذن ليشهدوا.

والثاني: أنها متعلقة بـ«يأتوك» وهو الأظهر، قال الزمخشري^(١١) ونكر منافع لأنه أراد منافع مختصة بهذه العبادة دينية

(٨) هو أبو الجحاف بن العجاج بن عبد الله بن لبيد بن صخر من

بني مالك له ديوان رجز قيل ليونس النحوي: من أشعر

الناس؛ قال العجاج ورؤية، تنظر ترجمته في الخزانة ٩٠/١،

٩١.

(٩) وتماه مشتبه الأعلام لماع الحفق وهو مطلع قصيدة في وصف

المفازة، الأعماق أطراف المفاز البعيدة ومحل الشاهد والأعماق

حيث جاء مفتوح الهمزة جمع عمق، ينظر البيت في الكتاب

١٠٣/٢ والخصائص ٢٦٤/١، والخزانة ٧٨/١ وتوضيح

المقاصد ٢٩/١ والبحر ٣٤٧/٦.

(١٠) البحر ٣٦٤/٦.

(١١) الكشف ١١/٣.

(١) البحر ٣٦٤/٦.

(٢) البحر ٣٦٤/٦.

(٣) الكشف ١١/٣.

(٤) اللسان ٣١٠٧/٤ عمق.

(٥) لم أفق على قائله، والفجاج جمع فج وهو الطريق الواسع في

الجليل، والعميق البعيد سفلاً وهو محل الشاهد، والأشعث

المتلبد شعره المتغير والشاحب المتغير من هزال. ينظر البيت في

البحر ٣٤٧/٦.

(٦) اللسان ٣١٠٧/٤.

(٧) لم أفق على رأيه في معاني الفراء وانظره في اللسان ٣١٠٧/٤

عمق والبحر ٣٤٧/٦.

ودنياوية ولا توجد في غيرها من العبادات .

قوله : ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا﴾ .

العامة على كسر اللام وهي لام الأمر، وقرأ نافع والكوفيون والبيزي^(١) بسكونها إجراء^(٢) للمنفصل مُجْرَى المتصل، نحو كيف وهو نظير تسكين هاء هو بعد ثم في قراءة الكسائي وقالون حيث أُجْرِيَتْ ثم مُجْرَى الواو والفاء، والتَفَتْ قيل أصله من التَفُّ وهو مسح الأظفار قلبت الفاء ثاء كَمَعُوثِرٌ فِي مَعْفُورٍ^(٣) وقيل هو الوَسْخُ والقَدْرُ يقال ما تَفَتْكَ وحكى قُطْرِبَ تَفَتْ الرجل أي كَثُرَ وَسْخُهُ فِي سَفْرِهِ، ومعنى «لِيَقْضُوا»: ليصنعوا ما يصنعه المحرم من إزالة شعر وشعث ونحوهما عند حَلِّهِ وفي ضمن هذا قضاء جميع المناسك إذ لا يفعل هذا إلا بعد فعل المناسك كلها .

قوله : ﴿وَلْيُوفُوا﴾ قرأ أبو بكر «ولْيُوفُوا» بالشديد^(٤) والباقون بالتخفيف، وقد تقدم في البقرة أن فيه ثلاث لغات، وَفَى، وَوَفَى، وَأَوْفَى، وقرأ ابن ذكوان «ولْيُوفُوا»^(٥) بكسر اللام والباقون بسكونها وكذلك هذا الخلاف جاء في قوله : «وَلْيَطُوفُوا» .

ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظِمِ حُرْمَتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَأَحَلَّتْ لَكُمْ الْأَنْعَامَ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ ٣٠ حُنَفَاءَ لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا حَرَّمَ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخَفَّتْهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهَوَّى بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ ٣١ ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظِمِ شَعِيرَةَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ ٣٢ لَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ مَحِلُّهَا إِلَىٰ الْبَيْتِ الْعَتِيقِ ٣٣

قوله : ﴿ذَلِكَ﴾ .

خبر مبتدأ مضمرة أي الأمر والشأن ذلك، قال الزمخشري^(٦) كما يقدم الكاتب جملة من كلامه في بعض المعاني ثم إذا أراد الخوض في معنى آخر قال هذا وقد كان كذا، وقدره ابن عطية^(٧) فرضكم ذلك أو الواجب ذلك، وقيل هو/ مبتدأ خبره محذوف أي ذلك الأمر الذي ذكرته وقيل في محل نصب أي امتثلوا ونظير هذه الإشارة قول زهير بعد تقدم جمل في وصف هرم :

٣٤٠٧ - هَذَا وَلَيْسَ كَمَنْ يَعْنَى بِخُطْبَتِهِ وَسَطَ النَّدِيِّ إِذَا مَا نَاطِقٌ نَطَقَا^(٨)

قوله : ﴿فَهُوَ﴾ هو ضمير المصدر المفهوم من قوله : «وَمَنْ يُعْظِمُ» أي فتعظيم حرمت الله خير له كقوله تعالى :

(١) الحجة ٤٧٣ البيزي هو أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزة المكي مقرئ مكة ومؤذن المسجد الحرام أستاذ ضابط محقق، تنظر ترجمته في طبقات القراء ١١٩/١ .

(٥) حجة القراءات ٤٧٥ .

(٦) الكشاف ١١/٣ .

(٧) المحرر الوجيز ٣٩٤ .

(٨) لزهير بن أبي سلمى، في وصف هرم تقدم قبل الإشارة والندى

القوم المجتمعون ومنه النادي، والشاهد في قوله «هذا» حيث

أشير باسم الإشارة إلى ما سبق من وصف الهرم . ينظر البيت

في ديوان الشاعر ٤٢ والبحر ٣٦٦/٦ .

(٢) حجة القراءات .

(٣) انظر رأيه في البحر ٣٤٧/٦ .

(٤) حجة القراءات ٤٧٥ .

﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ﴾^(١) وخير هنا ظاهر هو التفصيل بالتأويل المعروف .

قوله : ﴿إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾ يجوز أن يكون استثناء متصلًا ويصرف ما يحرم من بهيمة الأنعام لسبب عارض كالموت ونحوه، وأن يكون استثناء منقطعاً إذ ليس فيها محرم وقد تقدم تقرير هذا في أول المائة .

قوله : ﴿مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ في «من» ثلاثة أوجه :

أحدهما : أنها لبيان الجنس وهو مشهور قول المعربين ويتقدر بقولك الرجس الذي هو الأوثان، وقد تقدم^(٢) أن شرط كونها بيانية «ذلك» وتجيء مواضع كثيرة لا يتأتى فيها ذلك ولا بعضه .

والثاني : أنها لابتداء الغاية وقد خلط أبو البقاء^(٣) القولين فجعلهما قولاً واحداً فقال وَمِنَ بِلْيَانِ الْجِنْسِ أَي اجْتَنَبُوا الرِّجْسَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ وهو معنى ابتداء الغاية هنا يعني أنه في المعنى يؤول إلى ذلك ولا يؤول إليه .

الثالث : أنها للتبويض، وقد غلط ابن عطية^(٤) القائل بكونها للتبويض فقال ومن قال أن من للتبويض قلب معنى الآية فأفسده، وقد يمكن التبويض فيها بأن يعني بالرجس عبادة الأوثان وبه قال ابن عباس^(٥) وابن جريج^(٦) فكأنه قال فاجتنبوا^(٧) مِنَ الْأَوْثَانِ الرِّجْسَ وَهُوَ الْعِبَادَةُ لِأَنَّ الْمُحْرَمَ مِنَ الْأَوْثَانِ إِنَّمَا هُوَ الْعِبَادَةُ أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَدْ يَتَصَوَّرُ اسْتِعْمَالَ الْوُثْنِ فِي بِنَاءٍ وَغَيْرِهِ مِمَّا لَمْ يَحْرَمِ الشَّرْعُ اسْتِعْمَالَهِ وَلِلْوُثْنِ جِهَاتٌ مِنْهَا عِبَادَتُهَا وَهِيَ بَعْضُ جِهَاتِهَا قَالَ الشَّيْخُ^(٨) وَهُوَ تَأْوِيلٌ بَعِيدٌ .

قوله : ﴿حُنَفَاءُ﴾ .

حال من فاعل اجتنبوا وكذلك غير مشركين، حال مؤكدة إذ يلزم من كونهم حنفاء عدم الإشرāk . قوله : ﴿فَتَخَطَّفُهَا﴾ قرأ نافع بفتح الحاء والطاء مشددة^(٩) وأصلها تَخَطَّفُهَا فَادْغَمَ وَبَاقِي السَّبْعَةِ فَتَخَطَّفُهَا بِسُكُونِ الْحَاءِ وَتَخْفِيفِ الطَّاءِ، وَقَرَأَ الْحَسَنُ وَالْأَعْمَشُ وَأَبُو رَجَاءٍ بِكَسْرِ التَّاءِ وَالْحَاءِ وَالطَّاءِ مَعَ التَّشْدِيدِ^(١٠) وَرَوَى عَنِ الْحَسَنِ أَيْضاً فَتَحَ الطَّاءَ مَشْدُودَةً مَعَ كَسْرِ التَّاءِ وَالْحَاءِ^(١١)، وَرَوَى عَنِ الْأَعْمَشِ كَقِرَاءَةِ الْعَامَّةِ إِلَّا أَنَّهُ بَغَيْرِ فَاءٍ تَخَطَّفُهَا^(١٢) وَتَوْجِيهِ هَذِهِ الْقِرَاءَاتُ قَدْ تَقَدَّمَ مَسْتَوْفَى فِي أَوَائِلِ الْبَقْرَةِ عِنْدَ ذِكْرِ الْقِرَاءَاتِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿يَكَادُ الْبَرَقُ يَخْطَفُ﴾ فَلَا أُعِيدُهَا .

وقرأ أبو جعفر «الرِّيحُ» جمعاً^(١٣) وقوله حَرٌّ فِي مَعْنَى تَحَرُّوْا وَلِذَلِكَ عَطَفَ عَلَيْهِ الْمَسْقَبِلُ وَهُوَ «فَتَخَطَّفُهَا» وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ عَلَى بَابِهِ وَلَا يَكُونُ فَتَخَطَّفُهَا عَطْفًا عَلَيْهِ بَلْ هُوَ خَيْرٌ مَبْتَدَأُ مَضْمَرٍ أَي تَخَطَّفُهَا . قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(١٤) يَجُوزُ فِي هَذَا التَّشْبِيهِ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُرْكَبِ وَالْمُفْرَقِ فَإِنْ كَانَ تَشْبِيهًا مُرْكَبًا فَكَأَنَّهُ يُقَالُ مِنْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ فَقَدْ أَهْلَكَ نَفْسَهُ إِهْلَاكَ لَا يَسْبَعُهُ

- (١) سورة المائة، آية (٨) .
 (٢) أوضح المسالك ٢١/٣ أكثر ما تقع «من التي لبيان الجنس بعد «ما» و«مهما» لفرط ابهامها، نحو «مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ» سورة فاطر، آية (٢) - «مَهَا تَأْتِي بِهِ مِنْ آيَةٍ» سورة الأعراف، آية (١٣٢)، وقد تقع بعد غيرها نحو قوله تعالى : «وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خَضْرَاءَ مِنْ سُنْدُسٍ» سورة الكهف، آية (٣١) .
 (٣) الاملاء ١٤٣/٣ .
 (٤) انظر رأيه في البحر ٦/٦٣٦ .
 (٥) المرجع السابق .
 (٦) في «ب» فاجتنبوا .
 (٧) البحر ٦/٣٣٦ .
 (٨) الحجية ٤٧٦ .
 (٩) قرأ هؤلاء «فتخطفها» الاتحاف ٣٨٢ .
 (١٠) الاتحاف ٣٨٢ .
 (١١) المرجع السابق .
 (١٢) الاتحاف ٣٨٢ .
 (١٣) الكشاف ١٢/٣، ١٣ .
 (١٤) المرجع السابق .

هلاك . بأن صَوَّر حاله بصورة حال من خَرَّ من السماء فَاخْتَطَفْتَهُ الطَّيْرُ ففترق مُزَعَاً في حواصلها أو عَصَفَتْ به الريح حتى هَوَتْ به في بعض المطاوح البعيدة، وإن كان مفرقاً، فقد شَبَّهَ الإيمانَ في عُلُوِّه بالسماء والذي ترك الإيمانَ وأشرك بالله بالساقط من السماء والأهوال التي تتورعُ أفكاره بالطير المُخْتَطِفَة، والشيطان الذي يَطُوحُ به في وادي الضلالة بالريح التي تهوي به بما عصفت به في بعض المهايوي المُتَلَفَة، قلت وهذه العبارة من أبي القاسم مما يُنَشِطُك إلى تعلم علم البيان فإنها في غاية البلاغة، والأوثان جمع وَثْنٍ وَوَثْنٌ يُطْلَقُ على ما صُوِّرَ من نحاسٍ وَحَدِيدٍ وَخَشَبٍ وَيُطْلَقُ أيضاً على الصليب وعن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ لِعَلِيِّ بْنِ حَاتِمٍ (١) وَقَدْ رَأَى فِي عُنُقِهِ صَلِيباً «أَلْقِ هَذَا الْوَثْنَ عَنْكَ»، وقال الأعشى :

٣٤٠٨ - يَطُوفُ الْعِبَادُ بِأَبْوَابِهِ كَطُوفِ النَّصَارَى بِبَيْتِ الْوَثْنِ (٢)

واشتقاقه من وثن الشيء أي أقام بمكانه وثبت فهو واثن، وأنشد لرؤبة :

٣٤٠٩ - على أخلاء الصفاء الوثن (٣)

أي المقيمين على العهد وقد تقدم الفرق بين الوثن والصنم، والسَجِيقُ البعيد ومنه سَحَقَهُ اللهُ أي أَبْعَدَهُ وقوله عليه السلام (٤) : «فَأَقُولُ سُحُقًا سُحُقًا» أي بُعْدًا بُعْدًا، والنَّخْلَةُ السَّحُوقُ الممتدة في السماء من ذلك وقوله : «ذَلِكَ» إعرابه كإعراب ذلك المتقدم وتقدم تفسير الشَّعِيرَة واشتقاقها في المائة .

قوله : ﴿فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ .

في هذا الضمير وجهان :

أحدهما : أَنَّهُ ضَمِيرُ الشَّعَائِرِ (٥) على حذف مضاف، أي فَإِنَّ تَعْظِيمَهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ .

والثاني : أَنَّهُ ضَمِيرُ (٦) الْمَصْدَرِ الْمَفْهُومِ مِنَ الْفِعْلِ قَبْلَهُ أَي فَإِنَّ التَّعْظِيمَةَ مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ وَالْعَائِدَةَ عَلَى اسْمِ الشَّرْطِ مِنْ هَذِهِ الْجُمْلَةِ الْجَزَائِيَّةِ مَقْدَرَةٌ تَقْدِيرُهُ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ مِنْهُمْ ، وَمِنْ جُوزِ إِقَامَةِ أَلْ مَقَامِ الضَّمِيرِ وَهُمْ الْكُوفِيُّونَ أَجَازَ ذَلِكَ هُنَا ، وَالتَّقْدِيرُ مِنْ تَقْوَى قُلُوبِهِمْ كَقَوْلِهِ : «فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى» (٧) وَقَدْ تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ ، وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ (٨) أَي فَإِنَّ تَعْظِيمَهَا مِنْ أَعْمَالِ ذَوِي تَقْوَى الْقُلُوبِ فَحَذَفَتْ هَذِهِ الْمِضَافَاتُ وَلَا يَسْتَقِيمُ الْمَعْنَى إِلَّا بِتَقْدِيرِهَا لِأَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ رَاجِعٍ مِنَ الْجِزَاءِ إِلَى مَنْ لِيَرْتَبِطَ بِهِ ، قَالَ الشَّيْخُ (٩) وَمَا قَدَرَهُ عَارٍ مِنْ رَاجِعٍ مِنَ الضَّمِيرِ مِنَ الْجِزَاءِ إِلَى مَنْ أَلَا تَرَى إِنَّ قَوْلَهُ فَإِنَّ

(١) الحديث الشريف ورد في سنن الترمذي ٣٤١/١٤، ٣٤٢

تفسير سورة التوبة . قال عدي رضي الله عنه : أتيت النبي ﷺ وفي عنقه صليبا من ذهب فقال لي : ألق هذا الوثن عنك .

(٢) للأعشى - يطوف - يحوم يقال طاف به حام حوله، الوثن : الصنم وما له جثة من خشب أو حجر أو فضة، والشاهد في كلمة «الوثن» حيث أطلقه على الصنم، ينظر البيت في ديوان الأعشى الكبير ط ٧ وفيه يطوف العفاة، كطواف وكذلك في البحر ٣٤٧/٦ .

(٣) صدر بيت لرؤبة من قصيدة يمدح به بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، الأخلاء : جمع خليل والخليل هو الذي أصفى المودة وأصحها يريد أنهم مقيمون على العهد ودل بهذا

الشاعر، على اشتقاق الوثن من وثن بمعنى أقام . ينظر البيت في ديوان الشاعر ١٦٣ والبحر ٣٤٧/٦ .

(٤) الحديث ذكره البخاري في صحيحه في ثلاثة أبواب : باب الفتن ج ٩ ص ٥٩ ، وباب الرقائق ج ٨ ص ١٥٠ ، وباب الطهارة ج ١ ص ١٥١ ورواه الإمام أحمد في مسنده ج ٢ ص ٣٠٠ ، ٣٠٨ .

(٥) الاملاء ١٤٣/٢ .

(٦) المرجع السابق .

(٧) سورة النازعات، آية (٤١) .

(٨) الكشف ١٣/٣ .

(٩) البحر ٣٦٨/٦ .

تَعْظِيمَهَا مِنْ أفعال ذوي تقدير القلوب ليس في شيء منه ضمير يرجع من الجزاء إلى من تربطه به وإصلاحه أن تقول فإنَّ تعظيمها منه فالضمير في منه عائد على من والعامّة على خفض «الْقُلُوبِ» وقُرِءَ برفعها فاعلة^(١) للمصدر قبلها وهو تقوى والمضير في منه عائد على الشعائر بمعنى الشرائع أي لكم في التمسك بها وقيل عائد على بهيمة الأنعام .

وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ فَإِلَهُكُمْ إِلَهُ وَاحِدٌ فَ لَهُ أَسْلَمُوا وَبَشِّرِ الْمُخْبِتِينَ ﴿٣٤﴾ الَّذِينَ إِذَا ذَكَرَ اللَّهُ وَجِلَّتْ قُلُوبُهُمْ وَالصَّادِقِينَ عَلَىٰ مَا أَصَابَهُمُ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣٥﴾ وَالْبَدَنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ إِذَا وَجِبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِعُوا الْقَنَاعَ وَالْمَعْتَرَّ كَذَلِكَ سَخَّرْنَاهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ

﴿٣٦﴾

قوله : ﴿مَنْسَكًا﴾ .

قرأ الأخوان هذا وما بعده «مَنْسَكًا» بالكسر^(٢) والباقون بالفتح فقليل هما بمعنى واحد، والمراد بالمنسك مكان النسك أو المصدر، قيل المكسور مكان والمفتوح مصدر، قال ابن عطية^(٣) والكسر في هذا من الشاذ ولا يسوغ فيه القياس ويشبه أن يكون الكسائي سمعه من العرب، قلت وهذا الكلام منه غير مرضي كيف يقول ويشبه أن يكون الكسائي سمعه والكسائي يقول قرأت به فكيف يحتاج إلى سماع مع تمسكه بأقوى السماعات وهو روايته لذلك قرأنا متواتراً، وقوله من الشاذ يعني قياساً لا استعمالاً فإنه فصيح في الاستعمال وذلك أن فَعَلَ يَفْعُلُ بضم العين في المضارع قياس المَفْعُلِ منه أن يفتح عينه مطلقاً أي سواء أريد به الزمان أم المكان أم المصدر .

وقد شذت ألفاظ ضبطها النحاة في كتبهم^(٤) وذكرتها أيضاً في هذا الموضوع^(٥) .

قوله : ﴿الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّتْ قُلُوبُهُمْ﴾ .

يجوز أن يكون هذا الموصول في موضع جر أو نصب أو رفع، فالجر من ثلاثة أوجه، النعت للمخبتين أو البدل منهم أو البيان لهم والنصب على المدح والرفع على إضمارهم وهو مدح أيضاً ويسميه النحويون قطعاً .

قوله : ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾ العامة على خفض الصلاة بإضافة المقيمين إليها، وقرأ الحسن وأبو عمرو في رواية بنصبها^(٦) على حذف النون تخفيفاً كما يحذف التنوين لالتقاء الساكنين، وقرأ ابن مسعود والأعمش بهذا الأصل

(١) البحر ٣٦٨/٦ . مساجد الله سورة البقرة، آية (١١٤) - مساجد مفعول لمنع

وهي جمع مسجد وهو اسم مكان السجود وكان من حقه أن يأتي على مَفْعُلٍ بالفتح لانضمام عين مضارعه ولكن شذ كسره

كما شذت ألفاظ يأتي ذكرها . ثم ذكر منها المَشْرِقُ والمَغْرِبُ .

أ. هـ ملخصاً .

(٦) المحتسب ٨٠/٢ .

(١) البحر ٣٦٨/٦ .

(٢) حجة القراءات ٤٧٧ .

(٣) انظر رأيه في البحر ٣٦٨/٦ .

(٤) من هذه الألفاظ - الْمَجْرُزُ، وَالْمَنْبِتُ، وَالْمَطْلَعُ، وَالْمَسْقِطُ،

وَالْمَسْكُنُ - وانظر تفصيل القول في هذا الموضوع في شافية ابن

الحاجب ١٨١/١، ١٨١ .

(٥) قال السمين ٤٨٨/١ عند قوله تعالى : «وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ

و «المُقيمين الصَّلَاة» بإثبات النون ونصب الصلاة^(١)، وقرأ الضحاك والمقيم الصلاة بميم ليس بعدها شيء^(٢) وهذه لا تخالف قراءة العامة لفظاً وإنما نظير مخالفتها لها وفقاً وخطأً.

قوله: ﴿وَالْبُدْنَ﴾.

العامة على نصب البدن على الاشتغال ورجح النصب وإن كان مُحوِجاً لإضمار على الرفع الذي لم يحول إليه لتقدم جملة فعلية على جملة الاشتغال، وقرئ برفعها^(٣) على الابتداء والجملة بعدها الخبر.

والعامة أيضاً على تسكين الدال، وقرأ الحسن ويروى عن نافع وشيخه أبي جعفر بضمها^(٤) وهما جمعان لِبُدْنَةٍ نحو تَمْرَةٍ وتُمْرٍ فالتسكين يحتمل أن يكون تخفيفاً من المضموم وأن يكون أصلاً وقيل البُدْنُ وَالْبُدْنُ جمع بَدْنٍ وَالْبُدْنُ جمع لِبُدْنَةٍ نحو خَشْبَةٍ وَخَشْبٍ^(٥) ثم يجمع خشباً على خَشْبٍ وخشب وقيل البدن اسم مفرد لا جمع بعنوان اسم جنس، وقرأ ابن أبي إسحاق «البُدْنُ»^(٦) بضم الباء والدال وتشديد النون وهي تحتمل وجهين:

أحدهما: أنه قرأ كالحسن فوفق على الكلمة وضعف لامها كقولهم هذا فَرَخٌ ثم أجرى الوصل مجرى الوقف في ذلك ويحتمل أن يكون اسماً على فَعْلٍ كَعَتَلٌ وَسُمِّيَتِ الْبُدْنَةُ لِأَنَّهَا تَبْدُنُ أَي تَسْمَنُ / وهل تختص بالإبل على ذلك قال الزمخشري^(٧) والبُدْنُ جمع بَدْنَةٍ سُمِّيَتْ بِهِ لِعِظَمِ بَطْنِهَا وهي الإبل خاصة لأن رسول الله ﷺ ألحق البقر بالإبل بل حين قال الْبُدْنَةُ عن سَبْعَةٍ والبقرة عن سَبْعَةٍ^(٨) فجعل البقرة في حكم الإبل صارت الْبُدْنَةُ متناولة في الشريعة للجنسين عند أبي حنيفة وأصحابه وإلا فالبدن هي الإبل وعليه تدل الآية وقيل لا تختص بالإبل فقال الليث الْبُدْنَةُ بالهاء على النَّاقَةِ والبقرة والبعير^(٩) وما يجوز في الهدي والأضاحي ولا تقع على الشاه^(١٠) وقال عطاء وغيره ما أشعر من ناقة أو بقرة وقال آخرون الْبُدْنُ يراد به العظيم السن من الإبل والبقرة ويقال للسمين من الرجال وهو اسم جنس مفرد^(١١)!

قوله: ﴿مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾.

هو المفعول الثاني للجعل بمعنى التصيير.

قوله: ﴿لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ﴾.

خبر الجملة حال إما من هاء جعلناها، وإما من شعائر الله، وهذان مبنيان على أن الضمير في فيها هل هو عائد على البدنة أو على شعائر والأول قول الجمهور.

قوله: ﴿صَوَافٍ﴾ نصب على الحال أي مصطفة جنب بعضها إلى بعض، وقرأ أبو موسى الأشعري والحسن ومجاهد وزيد بن أسلم «صَوَافِي»^(١٢) جمع صافية أي خالصة لوجه الله تعالى، وقرأ عمرو بن عبيد كذلك إلا أنه نَوَّن

- | | |
|---|--|
| (١) الاتحاف ٣٨٢. | (٧) الكشاف ١٤/٣. |
| (٢) المرجع السابق. | (٨) الحديث أورده الإمام مسلم في صحيحه ٩٥٥/٢ والموطأ ص ٣٥٠ والإمام أحمد في مسنده ٢/٢٢٤، ٢٦٤، ٢٩٤. |
| (٣) البحر ٦/٣٦٩. | (٩) اللسان ١/٢٣٣ بدن. |
| (٤) البحر ٦/٣٦٩. | (١٠) المرجع السابق. |
| (٥) قال في اللسان ١/٢٣٣، بدن، ولا يقال في الجمع بَدْنٌ وإن كانوا قد قالوا خَشْبٍ. | (١١) انظر رأيه في البحر ٦/٣٤٧. |
| (٦) البحر ٦/٣٦٩. | (١٢) المحتسب ٨١/٢. |

الياء فقرأ «صَوَافِيًا»^(١) واستشكلت من حيث إنه جمع مثناه وخرجت على وجهين :

أحدهما : ذكره الزمخشري^(٢) وهو أن يكون التنوين عوضاً من حرف الإطلاق عند الوقف يعني أنه وقف على «صَوَافِي» بإشباع فتحة الياء فتولد منها ألف تسمى حرف الإطلاق ثم عوض عنه هذا التنوين وهو الذي يسميه أهل النحو تنوين الترتم^(٣).

والثاني : أنه جاء على لغة من يصرف فألا ينصرف وقرأ الحسن «صَوَافِي»^(٤) بالكسر والتنوين ووجهها أنه نصبها بفتحة مقدرة فصار حكم هذه الكلمة كحكمها حالة الرفع والجر في حذف الياء وتعويض التنوين، وهؤلاء جوارٍ ومررت بجوارٍ^(٥) وتقدير الفتحة في الياء كثير كقولهم :

٣٤١٠ - أَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيهَا^(٦)

وقوله :

٣٤١١ - كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ بِالْقَاعِ الْقَرِيقُ أَيْدِي جَوَارٍ يَتَعَاطَيْنِ الْوَرِقُ^(٧)

وقوله :

٣٤١٢ - كَسَوْتُ عَارٍ لَحْمَةً^(٨)

ويدل على ذلك قراءة بعضهم «صَوَافِي»^(٩) بياء ساكنة من غير تنوين نحو رأيت القاضي يا فتى بسكون الياء، ويجوز أن يكون سكن الياء في هذه القراءة للوقف ثم أجرى الوصل مجراه، وقرأ العبادلة^(١٠) ومجاهد والأعمش «صَوَافِن»^(١١) بالنون جمع صافنة وهي التي تقوم على ثلاث وطرف الرابع إلا أن ذلك يستعمل في الخيل كقوله : «الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ»^(١٢) وسيأتي، فيكون استعماله في الإبل استعارة، والوجوب السقوط/ وجبت الشمس أي سقطت ووجب الجدار سقط ومنه الواجب الشرعي كأنه وقع علينا ولزمتنا^(١٣)، وقال أوس بن حجر :

(١) الإتحاف ٣٨٢ .

(٢) الكشاف ١٥/٣ .

(٣) تنوين الترتم وهو اللاحق للقوافي المطلقة أي التي آخرها حرف مد كقوله :

أَقْلِي اللَّؤْمَ عَاذِلَ وَالْعَتَابِينَ

وَقُولِي إِنَّ أَصْبَتُ لَقَدْ أَصَابُنُ

(٧) تقدم .

(٨) لم أقف على قائله والكسوة : اللباس ، والعري خلاف اللبس

والشاهد في قوله : «عار» على أن المنقوص يظهر عليه الفتحة

وقد تقدّر . ينظر البيت في الهمع ٥٣/١ والبحر ٦/٦٦٩ .

(٩) المحتسب ٨١/٢ .

(١٠) يقصد عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن مسعود .

(١١) المحتسب ٨١/٢ .

(١٢) سورة ص ، آية (٣١) .

(١٣) اللسان ٤٧٦٦/٦ ، ٦٧ ووجب .

والأصل «العتاب» و «اصابا» فجىء بالتنوين بدلاً من الألف

لترك الترتم ينظر في ذلك أوضح المسالك ١٦/١ .

(٤) البحر ٦/٦٦٩ .

(٥) انظر تفصيل القول في هذا في أوضح المسالك ٤/١١٧ .

(٦) جزء من شطر بيت وتمته :

يا باري القوس بريا لست تُحِبُّنَهُ

لا تُفْسِدُنَهَا وَأَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيهَا

باري القوس : أي ناحيتها والشاهد فيه قوله : «اعط القوس

٣٤١٣ - ألم تُكسِفِ الشمسُ شمسَ النهارِ والبذرُ للجبلِ الواجبِ^(١)

قوله: ﴿القانع والمُعترّ﴾.

فيها أقوال، فالقانع السائل والمعتر المعترض من غير سؤال^(٢)، وقال قوم بالعكس، وقال ابن عباس، القانع المستغني بما أعطيته والمعتر المعترض من غير سؤال وعنه أيضاً القانع المتعفف والمعتر السائل^(٣)، وقال بعضهم القانع الراضي بالشيء اليسير من قِنَعٍ يَقْنَعُ قِنَاعَةً فهو قَانِعٌ، والقَنَعُ بغير ألف هو السائل ذكره أبو البقاء^(٤)، وقال الزمخشري^(٥)، القانع السائل من قَنَعْتُ وَكَنَعْتُ^(٦) إذا خضعت له وسألته قُنُوعاً، والمعتر المعترض بغير سؤال أو القانع الراضي بما عنده وبما يعطى من غير سؤال من قنعت قنعا وقناعه والمعتر المعترض بالسؤال انتهى، وفرق بعضهم بين المعنيين بالمصدر فقال قَنَعٌ يَقْنَعُ قُنُوعاً أي سأل. وقناعه أي تعفف ببلغته^(٧) واستغنى بها وأنشد للشماخ.

٣٤١٤ - لَمَالِ المرءِ يُضِلُّهُ فَيُغْنِي مَفَاقرَهُ أَعْفُ مِنَ القُنُوعِ^(٨)

وقال ابن قتيبة^(٩) المُعْتَرُّ المُتَعَرِّضُ من غير سؤال، يقال عَرَّهَ وَاعْتَرَّهَ وَعَرَّاهُ وَأَعْتَرَّاهُ أي أَنَاهُ طَالِباً مَعْرُوفَهُ^(١٠) قال:

٣٤١٥ - لَعَمْرُكَ ما المُعْتَرُّ يَغْشَى بلادنا لَمَنَعَهُ بِالضايِعِ المتهَضِّمِ^(١١)

وقال الآخر:

٣٤١٦ - سَلِي الطارقِ المَعْتَرِّ يا أم مالِكِ إذا ما اعْتَرَانِي بينِ قِدْرِي ومَجْزَرِي^(١٢)

وقرأ أبو رجاء «القَنِيع»^(١٣) دون ألف وفيها وجهان:

أحدهما: أن أصلها القانع محذوف الألف كما قالوا مَقُولٌ وَمَخِيْطٌ وَجَنْدَلٌ^(١٤) وَعُلَيْطٌ^(١٥) في مقوال ومخياط

(٧) اللسان ٣٧٥٤/٥ قنع.

(٨) تقدم.

(٩) هو عبد الله بن إبراهيم بن قتيبة أبو محمد الأنصاري الكوفي روى القراءة عن أحمد بن مصرف روى عنه أحمد بن محمد

الهمداني. تنظر ترجمته في طبقات القراء ٤٠٣/١.

(١٠) غريب القرآن ٢٩٣.

(١١) قائله حسان بن ثابت رضي الله عنه، والمعتر: المتعرض من غير

سؤال، ويغشى: يسأل ومنه الغاشية الذين يغشونك ويرجون

فضلك، والاستشهاد في قوله «المعتر» بمعنى طالب المعروف

والإحسان. ينظر البيت في ديوان حسان ٣٩٥ ومجاز القرآن

٥٢/٢ والبحر ٣٤٧/٦.

(١٢) لم أقف على قائله، والطارق الذي يجيء القوم ليلاً وأصل

الطرق الضرب: اعتراني: أي غشبه طالباً معروفه، ومجازر

القوم يعني مجتمعهم والاستشهاد به كالاستشهاد بالبيت

السابق. والبيت ورد ذكره في البحر ٣٤٧/٦.

(١٣) المحتسب ٨٢/٢.

(١٤) «الجندل» موضع فيه الحجارة.

(١٥) و«العليط» الغليظ من اللبن وغيره.

(١) من المتقارب لأوس بن حجر، والواجب الساقط الذاهب ومن

قوهم: وجبت الشمس إذا غابت، والشاهد في قوله:

«الواجب» على أنه بمعنى الساقط ينظر البيت في ديوان الشاعر

١٠ وفيه:

ألم تُكسِفِ الشمسُ والبدرِ وال

كوالب للجبل الواجب

وكذلك ورد بهذه الرواية في مجاز القرآن ٥١/٢، جامع البيان

١١٩/١٧ والبحر ٣٤٧/٦.

(٢) اللسان ٣٧٥٤/٥ قنع.

(٣) قال أبو حيان في البحر ٣٦٩/٦، ٣٧٠ - حكى الطبري عن

ابن عباس القانع المستغني مما أعطيته والمعتر المعترض من غير

سؤال وحكى عنه القانع المتعفف والمعتر السائل.

(٤) الاملاء ١٤٤/٢.

(٥) الكشف ١٥/٣.

(٦) في اللسان ٣٧٥٤/٥ قنع، قال ابن السكيت: ومن العرب

من يميز القنوع بمعنى القناعة وكلام العرب الجيد هو الأول

ويروي من الكنوع التقبُّض.

وجنادل وعلائط (١).

والثاني: أن القانع هو الراضي باليسير والقنع السائل كما تقدم تقريره، قال الزمخشري (٢) والقنع الراضي لا غير، وقرأ الحسن «والمُعْتَرِي» (٣) اسم فاعل من اعْتَرَى يَعْتَرِي وقرأ اسماعيل (٤) ويروى عن أبي رجاء والحسن أيضاً «والمُعْتَرِي» (٥) بكسر الراء اجتزاء بالكسرة عن لام الكلمة، وقرئ «المُعْتَرِي» بفتح الياء، قال أبو البقاء (٦) وهو في معناه أي في معنى «المُعْتَرِي» في قراءة العامة و﴿كَذَلِكَ سَخَرْنَاهَا﴾ الكاف نعت مصدر أو حال من ذلك المصدر وكذلك قوله: ﴿كَذَلِكَ سَخَرْنَاهَا﴾ ولتكبروا متعلق به و﴿عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾ متعلق بالتكبير عدي بعلی لتضمنه معنى الشكر.

لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَلَا دِمَائُهَا وَلَكِنَّ يَنَالُهُ النُّقُوعُ مِنْكُمْ كَذَلِكَ سَخَرَهَا لَكُمْ لِتَكْبُرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَبَشِّرِ الْمُحْسِنِينَ ﴿٣٧﴾ إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ عَنِ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ ﴿٣٨﴾ أُوذِنَ لِلَّذِينَ يُقَتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴿٣٩﴾ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَهَادِمَتِ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدٌ يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴿٤٠﴾

قوله: ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا﴾.

العامة على القراءة بياء الغيبة في الفعلين لأن التانيث مجازي وقد وجد الفصل بينهما وقرأ بالتاء (٧) فيهما اعتباراً باللفظ، وقرأ زيد بن علي «لُحُومَهَا وَلَا دِمَائُهَا» (٨) بالنصب والجلالة بالرفع «وَلَكِنَّ يَنَالُهُ» بضم الياء على أن يكون القائم مقام الفاعل «النُّقُوعُ» و«منكم» حال من النُّقُوع ويجوز أن تتعلق بنفس يناله.

قوله: ﴿يُدْفَعُ﴾.

قرأ ابن كثير وأبو عمرو «يُدْفَعُ» (٩) والباقون «يُدْفَعُ» وفيه وجهان:

أحدهما: أَنَّ فَاعِلٌ بِمَعْنَى فَعَلَ الْمَجْرَدِ نَحْوَ جَاوَزْتُهُ وَجَوَزْتُهُ وَسَافَرْتُ وَطَارَقْتُ.

والثاني: أَنَّهُ أُخْرِجَ عَلَى زِنَةِ الْمَفَاعَلَةِ مَبَالِغَةً فِيهِ لِأَنَّ فِعْلَ الْفَاعِلَةِ أَبْلَغُ مِنْ غَيْرِهِ، وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ (١٠) «يُحْسِنُ دِفَاعَ لِأَنَّهُ

قَدْ عَنَ لِلْمُؤْمِنِينَ مَنْ يَدْفَعُهُمْ وَيُؤْذِيهِمْ فَيَجِيءُ مَقَاوِمَتَهُ وَدَفَعَهُ عَنْهُمْ مَدَافِعَةً يَعْنِي فَيُلْحِظُ فِيهَا الْفَاعِلَةَ.

قوله: ﴿أُوذِنَ لِلَّذِينَ﴾.

قرأه مبنياً للمفعول نافع وأبو عمرو وعاصم، والباقون مبنياً للفاعل (١١) وأما «يُقَاتِلُونَ» فقرأ مبنياً للمفعول نافع وابن

(١) شافية ابن الحاجب ٤٧/١.

(٢) الكشاف ١٥/٣.

(٣) المحتسب ٨٢/٢.

(٤) لعله اسماعيل بن ابراهيم بن هود قرأ على إسحاق بن يوسف

الأزرق قرأ عليه أبو بكر بن يعقوب. تنظر ترجمته في طبقات

القراء ١٦٠/١.

(٥) البحر ٣٧٠/٦.

(٦) الإملاء ١٤٤/٢.

(٧) الإنحاف.

(٨) الإملاء ١٤٤/٢.

(٩) الحجة ٤٧٨.

(١٠) انظر رأيه في البحر ٣٧٣/٦.

(١١) الحجة ٤٧٨.

عامر وحفص، والباقون مبنياً للفاعل^(١) وجعل من مجموع الفعلين أن نافعاً وحفصاً بينهما للمفعول، وابن كثير وحزمة والكسائي بنوهما للفاعل، وأن أبا عمرو وأبا بكر بنيا الأول للمفعول. والثاني: للفاعل، وأن ابن عامر عكس هذا، فهذه أربع رتب، والمأذون فيه محذوف للعلم به، أي الذين يقاتلون في القتال «بأنهم ظلموا» متعلق بإذن، والياء سببية أي بسبب أنهم مظلومون.

قوله: ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا﴾.

يجوز أن يكون في محل جر نعتاً للموصول^(٢) الأول أو بياناً له، أو بدلاً منه^(٣)، وأن يكون في محل نصب على المدح^(٤)، وأن يكون في محل رفع على إضمار مبتدأ.

قوله: ﴿إِلَّا أَنْ يَقُولُوا﴾ فيه وجهان:

أحدهما: أنه منصوب على الاستثناء^(٥) المنقطع وهذا مما يجمع العرب على نصبه، لأن منقطع لا يمكن توجه العامل إليه، وما كان كذا أجمعوا على نصبه، نحو ما زاد إلا ما نقص، وما نفع^(٦) إلا ما ضر، فلو توجه العامل جاز فيه لغتان: النصب وهو لغة الحجاز، وأن يكون كالم متصل في النصب، وللبدل نحو ما فيها أحد الإجماد، وإنما كانت الآية الكريمة من الذي لا يتوجه عليه العامل لأنك لو قلت: ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبَّنَا اللَّهُ﴾^(٧) لم يصح. الثاني: أنه في محل جر بدلاً من حق، قال الزمخشري^(٨) أي بغير موجب سوى التوحيد الذي ينبغي أن يكون موجب الإقرار والتمكين لا موجب الإخراج والتسيير ومثله ﴿هَلْ تَنْقُمُونَ مِنَّا إِلَّا أَنْ أَمَنَا بِاللَّهِ﴾^(٩) انتهى، وممن جعله في موضع جر بدلاً مما قبله الزجاج^(١٠)، إلا أن الشيخ^(١١) قد رد ذلك، فقال ما أجزأه من البديل لا يجوز لأن البديل لا يجوز إلا حيث سبقه نفي أو نهي أو استفهام في معنى النفي، وأما إذا كان الكلام موجباً أو أمراً فلا يجوز البديل، لأن البديل لا يكون إلا حيث يكون العامل يتسلط عليه، ولو قلت قام إلا زيد وليضرب إلا عمرو لم يجز، ولو قلت في غير القرآن أخرج الناس من ديارهم إلا أن يقولوا لا إله إلا الله لم يكن كلاماً، هذا إذا تخيل أن يكون إلا أن يقولوا في موضع جر بدلاً من غير المضاف إلى / حق وأما إذا كان بدلاً من حق كما بنى عليه الزمخشري^(١٢) فهو في غاية الفساد لأنه يلزم منه أن يكون البديل يلي غيراً، فيصير التركيب بغير إلا أن يقولوا، وهذا لا يصح ولو قدرنا بغير كما يقدر في النفي في ما مررت بأحد إلا زيد، فتجعله بدلاً لم يصح لأنه يصير التركيب بغير قولهم: «رَبَّنَا اللَّهُ» فيكون قد أضيف غير إلى غير وهي هي، فيصير بغير غير، ويصح في ما مررت إلا زيد أن تقول ما مررت بغير زيد، ثم إن الزمخشري حين مثل البديل قدره بغير موجب سوى التوحيد، وهذا تمثيل للصفة جعل إلا بمعنى سوى ويصح على الصفة فالتبس عليه باب الصفة بباب البديل،

(١) الحجة ٤٧٨، ٤٧٩.

(٢) الإملاء ١٤٤/٢ والبحر ٣٧٤/٦.

٢٦١/٢

(٦) في «ب» ينفع.

(٧) سورة الحج، آية (٤٣).

(٨) الكشف ١٦/٣.

(٩) سورة المائدة، آية (٥٩).

(١٠) انظر رأيه في البحر ٣٧٤/٦.

(١١) البحر ٣٧٤/٦.

(١٢) الكشف ١٦/٣.

(٣) إعراب النحاس ١٠٠/٣ والإملاء ١٤٤/٢ والبحر

٣٧٤/٦.

(٤) الإملاء ١٤٤/٢ والبحر ٣٧٤/٦.

(٥) قال ابن هشام - وإن كان الاستثناء منقطعاً: «فإن لم يمكن

تسليط العامل على المستثنى وجب النصب اتفاقاً نحو «ما زاد

هذا المال إلا ما نقص» إذ لا يقال زاد النقص ومثله «ما نفع

زيد إلا ما ضر» إذ لا يقال نفع الضر، وإن أمكن تسليطه

ويجوز أن تقول ما مررت بالقوم إلا زيد على الصفة لا على البدل^(١).

قوله: ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ﴾.

قد تقدم الخلاف فيه في البقرة وتوجيه القراءتين، وقرأ «لَهَدَمْتُ»^(٢) بالتخفيف نافع وابن كثير والباقون بالثقل الدال على التكثير، لأن المواضع كثيرة متعددة، والقراءة الأولى صالحة لهذا المعنى أيضاً، والعامية على «صَلَوَاتُ» بفتح الصاد واللام جمع صَلَاة، وقرأ جعفر بن محمد^(٣) «صَلَوَاتُ» بضمهما، وروي عنه أيضاً بكسر الصاد وسكون اللام^(٤). وقرأ الجحدري بضم الصاد وفتح اللام^(٥)، وأبو العالية بفتح الصاد وسكون اللام، والجحدري أيضاً «وَصَلَوَاتُ»^(٦) بضمها وسكون الواو بعدها تاء مثناة من فوق مثل صُلْبٌ وَصُلُوبٌ، والكليبي والضحاك كذلك إلا أنهما أعجما التاء بثلاث من فوقها، والجحدري أيضاً، وأبو العالية وأبورجاء ومجاهد كذلك، إلا أنهم جعلوا بعد التاء المثلثة ألفاً^(٧)، وقرأوا «صَلُوتاً»^(٨) وروي عن مجاهد في هذه التاء المثناة من فوق أيضاً، وروي عن الجحدري أيضاً «صَلَوَاتُ»^(٩) بضم الصاد وسكون اللام وألف بعد الواو والتاء مثناة وقرأ عكرمة «صَلُوتاً»^(١٠) بكسر الصاد وسكون اللام وبعدها واو مكسورة بعدها ياء مثناة من تحت بعدها تاء مثناة، وحكى ابن مجاهد أنه قرىء «صَلَوَاتُ»^(١١) بكسر الصاد وسكون اللام بعدها واو بعدها ألف بعدها تاء مثناة، وقرأ الجحدري «وَصُلُوبٌ»^(١٢) مثل كُعُوبٍ^(١٣) بالياء الموحدة وهو جمع صَلِيبٍ^(١٤) وفِعُولٌ جمع فعيل شاذ، نحو ظريف^(١٥) وظروف وأسيبة^(١٦) وأسون وروي عن أبي عمرو «صَلَوَاتُ»^(١٧) كالعامية إلا أنه لم ينون منعه الصرف للعلمية والعجمة، كأنه جعله اسم موضع^(١٨)، فهذه أربع عشرة قراءة المشهور منها واحدة وهي هذه الصلاة المعهودة ولا بدّ من حذف مضاف ليصح تسلط الهدم عليها أي مواضع صلوات أو يضمن هدمت معنى عطلت، فيكون قدراً مشتركاً بين المواضع والأفعال، فإن تعطيل كل شيء بحسبه وآخر المساجد لحدوثها في / الوجود أو الانتقال إلى الاشراف والصلوات في الأمم المليون صلاة كل ملة بحسبها، وظاهر كلام الزمخشري^(١٩) أنها بنفسها اسم مكان فإنه قال وسميت الكنيسة صلاة لأنها يصلى فيها وقيل هي كلمة معربة^(٢٠)، أصلها بالعبرانية صَلُوتَا. انتهى.

(١٤) هو ما يتخذه النصارى قبله والجمع صُلْبَانٌ وَصُلْبٌ - اللسان

٢٤٧٧/٤ صلب.

(١٥) الظرفُ: البراعة وذكاء القلب يوصف به الفتيان الأزوال

والفتيات الزوالُ ولا يوصف به الشيخ ولا السيد وقيل

الظرفُ حسن العبارة وقيل حسن الهيئة والظرف مصدر

الظريف ورجل ظريف من قوم ظرافٍ وظروف وظراف على

التخفيف - اللسان ٢٧٤٧/٤.

(١٦) الأبيئةُ سير واحد من سُور تُصْفَرُ فَتُجْعَلُ نِسْغاً أو عِنَاناً

والجمع أساتين والأسون وهي الأسان وهي طاقات النسغ

والحيل - اللسان ٨٢/١ أسن.

(١٧) البحر ٣٧٥/٦.

(١٨) البحر ٣٧٥/٦.

(١٩) الكشاف ١٧/٣.

(٢٠) قال صاحب اللسان ٣٩٣٨/٥ كنس - وكنيسة اليهود

وجمعها كنائس وهي معربة أصلها كَيْسَتْ، والكنيسة

للنصارى، صَلُوتَا بالعبرانية.

(١) إلى هنا انتهى كلام الشيخ البحر ٣٧٤/٦.

(٢) الحجة ١٤٠ والاتحاف ٣٨٣.

(٣) المحتسب ٨٣/٢.

(٤) قرأ جعفر بن محمد «صَلَوَاتُ» المرجع السابق.

(٥) قرأ الجحدري «صَلَوَاتُ» المحتسب ٨٣/٢.

(٦) المرجع السابق.

(٧) البحر ٣٧٥/٦.

(٨) المحتسب ٨٣/٢.

(٩) البحر ٣٧٥/٦.

(١٠) المحتسب.

(١١) الاملاء ١٤٥/٢.

(١٢) المحتسب ٨٣/٢.

(١٣) الكعب: هو العظم لكل ذي أربع وكعب الإنسان ما أشرف

فوق رُسْغِهِ عند قدمه وقيل العظم الناشر فوق قدمه، وقيل غير

ذلك وجمع الكَعْبِ كِعَابٍ. ينظر في ذلك اللسان ٣٨٨٨/٥

كعب.

وأما غيرها من القراءات فقليل هي سريانية أو عبرانية دخلت في لسان العرب ولذلك كثر فيها اللغات^(١) ،
والصَّوامِعُ^(٢) جمع صَوْمَعَة وهي البناء المرتفع الحديد الأعلّ من قولهم رَجُلٌ أَصْمَعٌ وهو الحديد القول، ووزنها فَوْعَلَة
كذَوْخَلَة وهي متعبد الرهبان لأنهم ينفردون وقيل متعبد الصابئين، والْبَيْعُ^(٣) جمع بَيْعَة وهي متعبد النصارى، وقيل كنائس
اليهود، والأشهر أن الصوامع للرهبان والبيع للنصارى والصلوات لليهود والمساجد للمسلمين^(٤) و«يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمٌ»
يجوز أن يكون صفة للمواضع المتقدمة كلها إن أعدنا الضمير من فيها عليها أو صفة للمساجد فقط إن خصصنا الضمير
في قيامها والأول أظهر.

الَّذِينَ إِن مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ
وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ ۝٤١ وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَثَمُودٌ ۝٤٢ وَقَوْمُ إِبْرَاهِيمَ وَقَوْمُ
لُوطٍ ۝٤٣ وَأَصْحَابُ مَدْيَنَ وَكَذَّبَ مُوسَىٰ فَأَمَلَيْتُ لِلْكَافِرِينَ ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ ۝٤٤
فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فِيهَا خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ وَقَصْرِ
مَشِيدٍ ۝٤٥ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُون لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى
الْأَبْصَارَ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ۝٤٦

قوله: ﴿الَّذِينَ إِن مَكَّنَّاهُمْ﴾.

يجوز في هذا الموصول ما جاز في الموصول قبله، ويزيد هذا عليه بأنه يجوز أن يكون بدلاً من «من ينصره» ذكره
الزجاج^(٥)، أي وَلْيَنْصُرَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ إِن مَكَّنَّاهُمْ، وإن مَكَّنَّاهُمْ شرط فأقأموا جوابه والجملة الشرطية بأسرها صلة
للموصول.

قوله: ﴿نَكِيرِ﴾.

النكير مصدر بمعنى الإنكار كالنذير بمعنى الإنذار، وأثبت ياء نكيري حيث وقع ورش في الوصل وحذفها في
الوقف، والباقون بحذفها وصلأ ووقفاً^(٦).

قوله: ﴿فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾.

يجوز أن يكون «كأين» منصوب المحل على الاشتغال بفعل مقدر يفسره أهلكتها، وأن يكون في محل رفع
بالابتداء والخبر أهلكتها وقد تقدم تحقيق القول فيها.

قوله: ﴿وَهِيَ ظَالِمَةٌ﴾ جملة حالية من هاء أهلكتها، وقوله: ﴿فَهِيَ خَاوِيَةٌ﴾ عطف على أهلكتها، فيجوز أن يكون
في محل رفع لعطفها على الخبر على القول الثاني، وأن لا يكون لها محل يعطفها على الجملة المفسرة على القول

(٤) البحر ٦/٣٧٥.

(٥) أورده أبو حيان في ٦/٣٧٦.

(٦) الكشاف ٢/٣٣٠.

(١) البحر ٦/٣٧٥.

(٢) اللسان ٤/٢٤٩٨ صمع.

(٣) اللسان ١/٤٠٢ بيع.

وهذا عن الزمخشري^(١) بقوله، والثانية يعني قوله: **فَهِيَ خَاوِيَةٌ** لا محل لها لأنها معطوفة على «أَهْلَكْنَاهَا» وهذا الفعل ليس له محل، تفرغاً على القول بالاشتغال، وإلا إذا قلنا أنه خبر لكأين كان له محل ضرورة، وقرأ أبو عمرو «أَهْلَكْتَهَا» بالتاء والباقون «أَهْلَكْنَاهَا» وهما واضحتان^(٢).

قوله: **﴿وَبَثْرٍ مُّعَطَّلَةٍ﴾** عطف على قرية، وكذلك **﴿وَقَصْرِ﴾** أي **وَكَايِنٍ مِنْ بَثْرٍ** وقصر أهلكناهما أيضاً، هذا هو الوجه وفيه وجه ثان أن تكون معطوفة وما بعدها «عَلَى عُرُوشِهَا» أي خاوية على بشر وقصر أيضاً وليس بشيء «وَالْبَثْرُ»^(٣) من بارت الأرض أي حفرتها ومنه التابير وهو شق كيزان الطلع والبثر فعل بمعنى مفعول/ كالذبح بمعنى المذبوح وهي مؤنثة وقد تذكر على معنى القليب^(٤) وقوله:

٣٤١٧ - **وَبَثْرِي ذُو حَفْرَتٍ وَذُو طَوَيْتٍ**^(٥)

يحتمل التذكير والتأنيث والمعطلة المهملة والتعطيل الإهمال، وقرأ الحسن «مُعَطَّلَةٍ»^(٦) بالتخفيف، يقال **أَعَطَّلْتُ**^(٧) **الْبَثْرَ** وَعَطَّلْتُهَا فَعَطَّلْتُ بفتح الطاء وأما **عَطَّلْتُ** المرأة من **الْحَلِيِّ** فبكسر الطاء، «وَالْمَشِيدُ» قد تقدم^(٨) أنه المرتفع أو المخصص، وإنما بنى من شأده وفي «النساء» من شيده لأنه بعد جمع مناسب للتكثير وهنا بعد مفرد فناسب التخفيف، ولأنه رأس آية وفاصلة قوله: **﴿فَتَكُونُ﴾**.

هو منصوب على جواب الاستفهام، وعبرة الحوفي على جواب التقرير وقيل جواب النفي^(٩)، وقرأ مبشر بن عبيد **﴿فَيَكُونُ﴾**^(١٠) بالياء من تحت لأن التأنيث مجازي ومتعلق «العقل» محذوف، أي ما حل بالأمم السابقة. قوله: **﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى﴾** الضمير للقصة، وبلا تعمي الأبصار مفسرة له، وحسن التأنيث في الضمير كونه وليه فعل بعلامة تأنيث ولو ذكر في الكلام فقيل: «فإنه»^(١١) للجاز، وهي قراءة مروية عن عبد الله والتذكير باعتبار الأمر والشأن، وقال الزمخشري^(١٢)

هرم بن العشاء من فزارة قد لج بهم الخصام في شأن ماء من مياههم فترافعوا إلى عبد الرحمن بن الضحاك وإلى المدينة وكان صهراً للفراريين فحشي الطائيون أن يميل في حكومته إلى أصهاره فبرك سنان بن الفحل وأنشد بين يديه الكلمة التي منها بيت الشاهد، «ذو حفرت» أراد التي حفرتها وذو طويت أراد التي طويتها وطى البئر بناؤه بالحجارة، واستشهد بهذا البيت على مجيء «البئر مذكراً» والأصل التأنيث. ينظر البيت في أوضح المسالك ١/١٥٤.

(٦) البحر ٦/٣٧٦.

(٧) اللسان ٤/٢٩٩٨ عطل.

(٨) «وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشِيدَةٍ» ٧٨ قال السمين ٣/١٧٤٩ -

المشيدة: المصنوعة بالشيد وهو الجص ويقال شاد البناء وشيده

كرر العين للتكثير.

(٩) انظر رأيه في البحر ٦/٣٧٨.

(١٠) البحر ٦/٣٧٧.

(١١) البحر ٦/٣٧٨.

(١٢) الكشاف ٣/١٧.

(١) الكشاف ٣/١٧.

(٢) قرأ أبو عمرو «أَهْلَكْتَهَا» بالتاء وحجته ما تقدم وما تأخر فأما ما

تقدم فقوله: «وَكُذِّبَ مُوسَى فَأَمْلَيْتُ لِلْكَافِرِينَ ثُمَّ أَخَذْتَهُمْ»

وما تأخر «وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَمْلَيْتُ لَهَا» فكان الأولى ما يكون بينهما

في لفظها ليأنتف الكلام على نطاق واحد، وقرأ الباقون

«أَهْلَكْنَاهَا» بالنون وحجتهم إجماع الجميع على قوله: «وَكَمْ

أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ» سورة القصص، آية (٥٨) وقوله تعالى:

«وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا» سورة الأعراف، آية (٤) وقوله

تعالى: «أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ» سورة المرسلات، آية (١٦) ولم

يأت شيء من ذكر الإهلاك بلفظ الواحد بل كله أن بلفظ

الجمع فكان إحقاق هذا الحرف بنظائره، انتهى ينظر في ذلك

الحجة ٤٨٠، والاتحاد ٣٨٣.

(٣) اللسان ١/١٩٩ بار.

(٤) القليب: البئر. ما كانت، والقليب، البئر قبل أن تطوى فإذا

طويت فهي الطوي والجمع القليب. اللسان ٥/٣٧١٥.

(٥) عجز بيت وصدره فإن الماء ماء أبي وجدني، وهذا البيت من

كلمة السنان بن الفحل الطائي أوردتها أبو تمام حبيب بن أوس

الطائي في ديوان الحساسة، وكان بنو جرم من طيء وبنو

ويجوز أن تكون ضميراً منهما يفسره الإبصار وفي تعمي ضمير راجع إليه .

قال الشيخ^(١) : وما ذكره لا يجوز لأن الذي يفسره ما بعده محصور وليس هذا واحد منه ، وهو في باب «رب» وفي باب نعم وبئس ، وفي باب الأعمال ، وفي «باب البدل» ، وفي باب المبتدأ والخبر ، على خلاف بعضها وفي باب ضمير الشأن والخمسة الأول تفسر بمفرد ، إلا ضمير الشأن فإنه يفسر بجمله وهذا ليس واحد من الستة ، قلت بل هذا من المواضع المذكورة وهو باب المبتدأ ، غاية ما في ذلك أنه دخل عليه ناسخ وهو أن فهو نظير قولهم : «هي العربُ تقول ما شاءت»^(٢) .

٣٤١٨ - هِيَ النَّفْسُ تَحْمِلُ مَا حُمِلَتْ^(٣)

وقوله تعالى : ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا﴾^(٤) وقد جعل الزمخشري^(٥) جميع ذلك مما يفسر بما بعده ، ولا فرق بين الآية الكريمة وبين هذه الأمثلة إلا دخول الناسخ ولا أثر له ، وعجبت من غفلة الشيخ بعد ذلك .

قوله : ﴿الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ .

صفة أو بدل أو بيان ، وهل هو توكيد لأن القلوب لا تكون في غير الصدور ، أو لها معنى زائد كما قال الزمخشري^(٦) ، الذي تعورف واعتقد أن العمى في الحقيقة مكانه البصر ، وهو أن تصاب الحدقة بما يطمس نورها ، واستعماله في القلب استعارة ، ومثل فلما أريد إثبات ما هو خلاف المعتقد من نسبة العمى إلى القلوب حقيقة ، ونفيه عن الإبصار احتاج هذا التصوير إلى زيادة تعيين وفصل تعريف لتقدير أن مكان العمى هو القلوب لا الأبصار ، وكما تقول ليس المضاء للسيف ولكنه للسانك الذي بين فكيك ، فقولك الذي بين فكيك تقدير لما ادعيته للسان / وتثبت لأن محل المضاء هو هو لا غير / وكأنك قلت ما نفيت المضاء عن السيف وأثبتته للسانك فلتة مني ولا سهواً ولكن تعمدت به إياه بعينه تعمداً ، وقد رد الشيخ^(٧) على أبي القاسم قوله تعمدت به إياه وجعل هذه العبارة عجمة من حيث إنه فصل الضمير وليس من مواضع فصله وكان صوابه أن تقول تعمدته به ، كما تقول السيف ضربتك به لا ضربت به إياك ، قلت وقد تقدم لك نظير هذا الرد والجواب عنه بما أجيب عن قوله تعالى : ﴿يُخْرِجُونَ الرُّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾^(٨) ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾^(٩) . وهو أنه مع قصد تقديم غير الضمير عليه لغرض يمتنع اتصاله ، وأي خطأ في مثل هذا حتى يدعي العجمة على فصيح شهد له بذلك أعداؤه ، وإن كان مخطئاً في بعض الاعتقادات مما لا تعلق له بما نحن بصدده ، وقال الإمام فخر الدين وفيه^(١٠) عندي وجه آخر وهو أن القلب قد يجعل كناية عن الخاطر والتدبر كقوله تعالى : ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾^(١١) وهو عند قوم أن محل الفكر هو الدماغ ، و«اللَّهُ» تعالى يبين أن محل ذلك هو الصدر انتهى ، وفي محل العقل خلاف مشهور وإلى الأول ميل ابن عطية^(١٢) قال هو مبالغة كما تقول نظرت إليه بعيني

(٦) الكشاف ١٧/٣ .

(٧) البحر ٣٨٧/٦ .

(٨) سورة الممتحنة ، آية (١) .

(٩) سورة النساء ، آية (٣١) .

(١٠) تفسير الرازي ٤٥/٢٣ .

(١١) سورة ق ، آية (٣٧) .

(١٢) المحرر الوجيز ٣٠٦ وهو ساقط من «ب» .

(١) البحر ٣٧٨/٦ .

(٢) أنظر تفصيل القول في هذا في الهمع ٦٦/١ والمغني ٤٨٩/٢ .

(٣) لم أقف على قائله واستشهد به على أن الضمير للقصة ، وما بعده مفسرة له . ينظر البيت في الهمع ٦٦/١ والمغني

٤٨٩/٢ .

(٤) سورة المؤمنون ، آية (٣٧) .

(٥) الكشاف ١٧/٣ .

وكقوله: ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ﴾ (١) قلت وقد أبديت فائدة في قوله «بأفواههم» زيادة على التأكيد.

وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ وَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ وَإِنَّ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ﴿٤٧﴾
 وَكَأَنِّ مِّنْ قَرْيَةٍ أَمَلَيْتُ لَهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ ثُمَّ أَخَذْتُهَا وَإِلَى الْمَصِيرِ ﴿٤٨﴾ قُلْ يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ
 نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٤٩﴾ فَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٥٠﴾ وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي آيَاتِنَا
 مُعْجِزِينَ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ ﴿٥١﴾ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى
 الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٥٢﴾
 لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ وَالْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَفِي شِقَاقِ
 بَعِيدٍ ﴿٥٣﴾ وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَيُؤْمِنُوا بِهِ فَتُخْبِتَ لَهُ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ اللَّهَ
 لَهَادِ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٥٤﴾ وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي مَرِيَّةٍ مِّنْهُ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ السَّاعَةُ
 بَغْتَةً أَوْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ يَوْمٍ عَقِيمٍ ﴿٥٥﴾ الْمَلَأُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فَالَّذِينَ ءَامَنُوا
 وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ ﴿٥٦﴾ وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ
 مُّهِينٌ ﴿٥٧﴾

قوله: ﴿مِمَّا تَعُدُّونَ﴾.

قرأ الأخوان وابن كثير «يَعُدُّونَ» بياء الغيبة والباقون بقاء الخطاب وهما واضحتان (٢).

قوله: ﴿وَكَأَنِّ مِّنْ قَرْيَةٍ﴾.

قد تقدم نظيرها (٣)، قال الزمخشري (٤) فَإِنَّ قُلْتَ لَمْ عَطَفْتَ الْأُولَى بِالْفَاءِ وَهَذِهِ بِالْوَاوِ قُلْتَ الْأُولَى وَقَعْتَ بَدَلًا عَنْ
 قَوْلِهِ «فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرًا» وَأَمَّا هَذِهِ فَحُكْمُهَا حُكْمُ الْجُمْلَتَيْنِ قَبْلَهَا الْمَعْطُوفَتَيْنِ بِالْوَاوِ أَعْنَى قَوْلِهِ: «وَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ»
 «وَإِنَّ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ».

قوله: ﴿مُعْجِزِينَ﴾.

(١) سورة آل عمران، آية (١٦٧).

(٢) قرأ ابن كثير وحزرة والكسائي «مِمَّا يَعُدُّونَ» بالياء وحجتهم أن
 قبله «وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ» فكذلك «تَعُدُّونَ» إخباراً
 عنهم، وقرأ الباقر «تَعُدُّونَ» وحجتهم أن التاء أعم لأنه عنى
 الناس كله، فكانه قال: «كألف سنة مما تَعُدُّونَ» أنتم وهم

(٣) انظر الآية (٤٥) من هذه السورة.

(٤) الكشاف ١٨/٣.

ويقوي التاء قوله تعالى: «وَإِنَّ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا»
 تعده أنت يا محمد ومن استعجالك ينظر في ذلك الحجة
 ٤٨٠/٤٨١.

قرأ أبو عمرو وابن كثير بالتشديد في الجيم^(١) هنا وفي حرفي سبأ^(٢) والباقون «مُعَاجِزِينَ» في الأماكن الثلاثة^(٣)، والجحدري كقراءة^(٤) ابن كثير وأبي عمرو في جميع القرآن، وابن الزبير «مُعَجِزِينَ»^(٥) بسكون العين، فأما الأولى ففيها وجهان:

أحدهما: قال الفارسي^(٦) معناه ناسبين أصحاب النبي ﷺ إلى العجز، نحو فسقته أي نسبته إلى الفسق. والثاني: أنها للتكثير ومعناه مثبطين الناس عن الإيمان، وأما الثانية فعمناها طانين أنهم يعجزوننا، وقيل معاندين، وقال الزمخشري^(٧) عاجزة سابقة لأن كل واحد منهما في طلب إعجاز الآخر عن اللحاق به فإذا سبقه قيل أعجزه وعجزه فالمعنى سابقين أو مسابقين في زعمهم وتقديرهم طامعين أن كيدهم للإسلام يتم لهم، والمعنى سعوا في معناها بالفساد، وقال أبو البقاء^(٨) إن معاجزين في معنى المشدد مثل عاهد وعهد وقيل عَاجَزَ وعَجَزَ سبق.

قوله: ﴿إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانَ﴾.

في هذه الجملة بعد إلا ثلاثة أوجه:

أحدها: أنها في محل نصب على الحال من «رَسُولٍ» والمعنى وما أرسلناه إلا حالة هذه، والحال محصورة. والثاني: أنها في محل الصفة، الرسول فيجوز أن يحكم على موصوفها بالجر، باعتبار لفظ الموصوف وبالنصب باعتبار محله، فإن من مزيدة فيه.

الثالث: أنها في موضع استثناء من غير الجنس، قاله أبو البقاء^(٩) يعني أنه استثناء منقطع، وإذا هذه يجوز أن تكون شرطية وهو الظاهر وإليه ذهب الحوفي^(١٠)، وأن تكون لمجرد الظرفية قال الشيخ^(١١): ونصوا على أنه يليها يعني إلا في النفي المضارع بلا شرط نحو ما زيد إلا بفعل وما رأيت زيدا إلا بفعل والماضي بشرط تقدم فعل نحو «مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا»^(١٢) أو مصاحبة قد، ما زيد إلا قد فعل، وما جاء بعد إلا في الآية جملة شرطية ولم يلبها ماضي مصحوب بقد ولا على منها فإن صح ما نصوا عليه يؤول على أن إذا جردت للظرفية ولا شرط فيها، وفصل بها بين إلا والفعل الذي هو النفي وهو فصل جائز فتكون إلا قد وليها ماضي في التقدير، ووجد شرطه وهو تقدم فعل قبل إلا وهو «وَمَا أَرْسَلْنَاهُ»^(١٣) قلت ولا حاجة إلى هذا التكلف المحرج للآية عن معناها بل هي جملة شرطية، إما حال أو صفة أو استثناء كقوله: «إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ فَيُعَذِّبُهُ»^(١٤) وكيف يدعى الفصل بها، والفعل بعدها بين الاثنين ألقى من غير ضرورة تدعو إليه ومع عدم صحة المعنى.

وقوله تعالى: ﴿إِذَا تَمَنَّى﴾. إنما أفرد الضمير، وإن تقدمه شيان، معطوف، أحدهما على الآخر بالواو لأن في الكلام حذفاً تقديره «وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى»^(١٥) كقوله: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ

(٨) الإملاء ٢/١٤٥.

(٩) المرجع السابق.

(١٠) انظر رأيه في البحر ٦/٣٨٢.

(١١) البحر المحيط ٦/٣٨٢.

(١٢) سورة يس، آية (٣٠) «يَا حَسْرَتًا عَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ

رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ»

(١٣) أ. هـ كلام الشيخ.

(١٤) سورة الغاشية، الآيات (٢٤، ٣٣).

(١٥) ما بين المعقوفين سقط من «ب».

(١) الانحاف ٣٨٣.

(٢) يقصد قوله تعالى: «وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي آيَاتِنَا مُعَاجِزِينَ» آية

(٥)، وكذا قوله تعالى: «وَالَّذِينَ يَسْعَوْنَ فِي آيَاتِنَا مُعَاجِزِينَ

أولئك في العذاب محضرون» سورة سبأ، آية (٣٨).

(٣) يقصد الآيتين السابقتين وسورة الحج، آية (٥١).

(٤) قرأ الجحدري «مُعَجِزِينَ» في جميع القرآن، البحر ٦/٣٧٩.

(٥) البحر ٦/٣٧٩.

(٦) الحجة لأبي علي الفارسي ٤/١٨ «خ».

(٧) الكشاف ٣/١٨.

يُرْضُوهُ» (١) والحذف إما من الأول أو من الثاني، والضمير في «أَمْنَيْتَهُ» فيه قولان:

أحدهما: وهو الذي ينبغي أن يكون أنه ضمير الشيطان (٢).

والثاني: أنه ضمير الرسول ورووا في ذلك تفاسير (٣) الله أعلم بصحتها.

قوله: ﴿لِيَجْعَلَ﴾.

في متعلق هذه اللام ثلاثة أوجه:

أظهرها: أنها متعلقة بيحكم أي ثم يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ لِيَجْعَلَ.

قوله: ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾.

جملة اعتراض وإليه نحا الحوفي (٤).

والثاني: أنها متعلقة بـ«يَنْسَخُ» وإليه نحا ابن عطية (٥). وهو ظاهر أيضاً.

والثالث: أنها متعلقة بـ«بَأَلَّقَى» وليس بظاهر، وفي اللام قولان، أحدهما: أنها للعلة والثاني: أنها للعاقبة وما في

قوله ما يلقي الظاهر أنها بمعنى الذي ويجوز أن تكون مصدرية.

قوله: ﴿وَالْقَاسِيَةِ﴾.

ال في القاسية موصولة، والصفة صلتها، وقلوبهم فاعل بها والضمير المضاف إليه هو عائد الموصول وأنت الصلة لأن مرفوعها مؤنث مجازي ولو وضع فعل موضعها لجاز/ تأنثه والقاسية عطف على الذين أي «فَتَنَةً لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ» وَفَتَنَةً لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ قوله: ﴿وَإِنَّ الظَّالِمِينَ﴾ من وضع الظاهر موضع المضمرة، إذ الأصل عطف على ليجعل عطف عليه على مثلها والضمير في «أنه» فيه قولان:

أحدهما: وإليه ذهب الزمخشري (٦) أنه عائد على تمكين الشيطان أي ليعلم المؤمنين أن تمكين الشيطان هو

الحق.

والثاني: وإليه نحا ابن عطية (٧) أنه عائد على القرآن وهو وإن لم يجر له ذكر فهو في قوة المنطوق، وقوله:

﴿فَيُؤْمِنُوا﴾ عطف على وليعلم «وَفُتِحَتْ» عطف عليه وما أحسن ما وقعت هذه القراءات وقرأ العامة:

﴿لَهَادِي الَّذِينَ﴾.

بالإضافة تخفيفاً وابن أبي عملة وأبو حنيفة بتنوين الصفة (٨) وإعمالها في الموصول، والمريّة والمريّة بالكسر والضم

لغتان (٩) مشهورتان وظاهر كلام أبي البقاء أنهما قراءتان ولا أحفظ الضم هنا والضمير في منه قيل يعود على القرآن وقيل

على الرسول وقيل على ما ألقاه الشيطان.

قوله: ﴿عَقِيمٌ﴾.

(١) سورة التوبة، آية (٦٢) وقد تقدم القول فيها عند الآية

رقم (٩١) من سورة الأنبياء، التحقيق.

(٢) البحر المحيط ٣٨١/٦.

(٣) ينظر في ذلك البحر المحيط ٣٨١/٦، ٣٨٢، والألومبي

١٧٢/١٧، ٧٣ وابن كثير ٢٢٩/٣، ٢٣٠.

(٤) انظر رأيه في البحر ٣٨٢/٦.

(٥) المحرر الوجيز ٣١٠.

(٦) الكشاف ١٩/٣.

(٧) المحرر الوجيز ٣١٠.

(٨) قرأ ابن أبي عملة وأبو حنيفة «وإن الله لهادٍ البحر المحيط

٣٨٣/٦.

(٩) الإملاء ١٤٥/٢.

العَقِيمُ مِنَ الْعُقْمِ وفيه قولان :

أحدهما : أنه السد يقال امرأة مَعْقُومَةٌ الرحم أي مسدودته، عن الولادة وهذا قول أبي عبد^(١).
والثاني : أن صلة القطع، ومنه المُلْكُ^(٢) عَقِيمٌ أي لأنه تقطع صلة الرحم بالتراحم عليه ومنه العَقِيمُ لانقطاع ولادتها، والعُقْمُ انقطاع الخبر ومنه يَوْمٌ عَقِيمٌ قيل لأنه لا ليلة بعده ولا يوم، فشبّه بمن انقطع نسله، هذا إن أريد به يوم القيامة، وإن أريد به يوم بدر فقتل لأن أبناء الحرب تُقتل فيه فكأن النساء لم يلدن فيكنَّ عُقْمًا، يقال رجل عقيم وامرأة عقيم أي لا يولد لهما والجمع عُقْمٌ^(٣).

قوله : ﴿يَوْمَئِذٍ﴾

منصوب^(٤) بما نصبه الله من الاستقرار لوقوعه خبراً و «يَحْكُمُ» يجوز أن تكون حالاً^(٥) من اسم الله، وأن يكون مستأنفاً، والتونين في يومئذ عوض عن جملة، فقدرها الزمخشري^(٦) يوم يؤمنون، وهو لازم لزوال الجيرية وقدره أيضاً يوم نزول مريتهم.

قوله : ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾

مبتدأ وقوله : «فَأُولَئِكَ» وما بعده خبر^(٧) ودخلت الفاء لما عرفت من تضمن المبتدأ معنى الشرط بالشرط المذكور، «وَالَهُمْ» يحتمل أن يكون خبراً عن أولئك، وعذاب فاعل به لاعتماده على المخبر عنه وأن يكون خبراً مقدماً وما بعده مبتدأ، والجملة خبر أولئك.

وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ قَاتَلُوا أَوْ مَاتُوا لَيَرْزُقَنَّهُمُ اللَّهُ رِزْقًا حَسَنًا وَإِنَّ اللَّهَ لَهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ﴿٥٨﴾ لِيَدْخِلَنَّهُمْ مُدْخَلًا يَرْضَوْنَهُ وَإِنَّ اللَّهَ لَعَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴿٥٩﴾
﴿ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنْصُرَنَّهُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَعَفُوفٌ غَفُورٌ ﴿٦٠﴾ ذَلِكَ يَأْتِي اللَّهُ يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُؤَلِّجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴿٦١﴾ ذَلِكَ يَأْتِي اللَّهُ هُوَ الْحَقُّ وَأَنْتَ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ وَأَنْتَ اللَّهُ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ ﴿٦٢﴾ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ ﴿٦٣﴾ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ﴿٦٤﴾﴾

قوله : ﴿لَيَرْزُقَنَّهُمْ﴾

جواب قسم مقدر والجملة القسمية وجوابها^(٨) خبر قوله : «وَالَّذِينَ هَاجَرُوا» وفيه دليل على وقوع الجملة القسمية

(١) انظر رأيه في البحر ٦/٣٨٣.

(٥) المرجع السابق.

(٦) الكشف ٤/٣٠.

(٧) الاملاء ٢/١٤٥.

(٨) المرجع السابق.

(٢) اللسان ٤/٣٠٥١.

(٣) اللسان ٤/٣٠٥١ عقم، وفيه العقم والعقم بالفتح والضم هزة تقع في الرحم.

(٤) الإملاء ٢/١٤٥.

خبراً للمبتدأ ومن يمنع يضمراً قولاً هو الخبر تُحكى به هذه الجملة القسمية وهو قول مرجوح .

قوله : ﴿رَزَقًا﴾ .

يجوز أن يكون مفعولاً^(١) ثانياً على أنه من باب الرعي والذبح أي مرزوقاً حسناً وأن يكون مصدرراً مؤكداً^(٢) .

قوله : ﴿ثُمَّ قَاتِلُوا﴾ .

وقوله : ﴿مُدْخَلًا﴾ .

قد تقدم الخلاف في القراءة بهما في آل عمران وفي النساء والجملة من «لِيُدْخِلَنَّهُمْ» يجوز أن تكون بدلاً من «لِيُرْزُقَنَّهُمْ» وأن تكون مستأنفة .

قوله : ﴿ذَلِكَ﴾ .

خبر مبتدأ مضمرة أي الأمر ذلك، وما بعده مستأنف، والباء في قوله بمثل «مَا عُوِّبَ بِهِ» للسببية في الموضعين، قال أبو البقاء،^(٣) والذي يظهر أن الأولى تشبه أن تكون للإله ومن عاقب مبتدأ خبره لينصرنه الله .

قوله : ﴿ذَلِكَ﴾ .

مبتدأ وبأن خبره أي ذلك النصر بسبب أن الله يُولج، وقرأ العامة، «وَأَنَّ مَا» عطفاً على الأول، والحسن بكسرها^(٤) استئنافاً .

قوله : ﴿هُوَ الْحَقُّ﴾ .

يجوز أن يكون فصلاً، ومبتدأ وجوز أبو البقاء^(٥) : أن يكون توكيداً وبه بدأ وهو غلط لأن المضمرة لا يؤكد المظهر، وكان^(٦) صيغة النصب أولى به من الرفع فيقال إياه لأن المتبوع منصوب، وقرأ الأخوان وحفص وأبو عمرو هنا وفي لقمان «يَدْعُونَ»^(٧) بالياء من تحت، والباقون بالتاء من فوق، والفعل مبني للفاعل، وقرأ مجاهد واليماني بالياء^(٨) من تحت، مبنياً للمفعول والواو التي هي ضمير يعود على ما على معناها والمراد بها الأصنام أو الشياطين .

قوله : ﴿فَتَصِيحُ﴾ .

فيه قولان :

أحدهما : بأنه مضارع لفظاً ماضٍ معنى، تقديره فأصبحت فهو عطف على أنزل قاله أبو البقاء^(٩)، ثم قال بعد أن عطفه على أنزل فلا موضع له إذن، فهو كلام متهافت، لأن عطفه على أنزل يقتضي أن يكون له محل من الإعراب وهو الرفع خبراً لكنه لا يجوز لعدم الرابط .

والثاني أنه على بابه ورفعه على الاستئناف، قال أبو البقاء^(١٠) : فهي أي القصة وتصيح الخبر، قلت ولا حاجة إلى

(١) الإملاء ١٤٥/٢ .
 (٢) الإملاء ١٤٦/٢ .
 (٣) الإملاء ١٤٦/٢ .
 (٤) البحر المحيط ٣٨٤/٦ .
 (٥) الإملاء ١٤٦/٢ .
 (٦) الإملاء ١٤٦/٢ .
 (٧) الاتحاف ٣٨٤ وكذلك في قوله تعالى : «ذَلِكَ بَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الْبَاطِلُ» سورة لقمان، آية (٣٠) .
 (٨) البحر المحيط ٣٨٣/٦ .
 (٩) الإملاء ١٤٦/٢ .
 (١٠) المرجع السابق .
 (٦) «ب» ولكن .

تقدير مبتدأ بل هذه جملة فعلية مستأنفة لا سيما وقد رتب المبتدأ ضمير القصة ثم حذفه وهو لا يجوز، لأنه لا يؤتى بضمير القصة إلا للتأكيد والتعظيم والحذف ينافيه، قال الزمخشري^(١) هلا قيل فأصبحت ولم صرف إلى لفظ المضارع قلت لنكتة فيه وهي إفادة بقاء أثر المطر زماناً بعد زمان، كما تقول أنعم على فلان عام كذا فأروح وأغدو شاكرًا له، ولو قلت رحت وغدوت لم يقع ذلك الموقع فإن قلت فما له رفع ولم ينصب جواباً للاستفهام، قلت لو نصب لأعطى عكس الغرض، لأن معناه إثبات الإخضرار فتقلب بالنصب إلى نفي الإخضرار مثاله أن تقول لصاحبك ألم ترني أنعمت عليك فتشكر، إن نصبت فأنت ناف لشكره شك تفریطه، وإن رفعته فأنت مثبت للشكر، وهذا وأمثاله مما يجب أن يرغب له من اتسم بالعلم في علم الإعراب وتوقير أهله^(٢). وقال ابن عطية^(٣): «فُتْصِحُّ» بمنزلة قوله فيضحي أو تصير عبارة عن استعجالها أثر/ نزول الماء واستمرارها لذلك عادة، ورفع قوله: «فُتْصِحُّ» من حيث الآية خبر، والفاء عاطفة وليست بجواب لأن كونها جواباً لقوله: «ألم تر» فاسد المعنى، قال الشيخ^(٤) ولم يبين هو ولا الزمخشري قبله كيف يكون النصب نافية للإخضرار إلا كون المعنى فاسداً، قال سيبويه^(٥) وسألته يعني الخليل رحمهما الله عن «ألم تر أن الله أنزل من السماء ماءً فُتْصِحُّ الأرضُ مُخْضِرَةً» فقال هذا واجب، وتنبه كأنك قلت اتسمع «أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً» فكان كذا وكذا^(٦)، قال ابن خروف^(٧)، وقوله هذا واجب وقوله فكان كذا يريد أنهما ماضيان، وفسر الكلام بالسمع ليريك أنه لا يتصل بالاستفهام لضعف حكم الاستفهام فيه، وقال بعض شراح الكتاب، فتصحح لا يمكن نصبه لأن الكلام واجب ألا ترى أن المعنى أن الله أنزل فالأرض هذه حالها، وقال الفراء^(٨) ألم تر خير كما تقول في الكلام أعلم أن الله يفعل كذا فيكون كذا، وتقول إنما امتنع النصب جواباً للاستفهام هنا لأن النفي إذا دخل عليه الاستفهام وإن كان يقتضي تقريراً في بعض الكلام هو معاملة النفي المحض في الجواب، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾^(٩) ولذلك الجواب بالفاء إذا أجيب النفي كان على معنيين في كل منهما ينتفي الجواب، فإذا قلت ما تأتينا^(١٠) فتحدثنا بالنصب فالمعنى تأتينا محدثاً وإنما تأتينا ولا تحدث، ويجوز أن يكون المعنى أنك لا تأتي فكيف تحدث فالحديث منتفٍ في الحالتين والتقدير بأداة الاستفهام كالنفي المحض في الجواب يثبت ما دخلته الهمزة وينتفي الجواب، فيلزم من هذا الذي قرناه إثبات الرؤية وانتفاء الإخضرار، وهو خلاف المقصود وأيضاً فإن جواب الاستفهام يعتقد منه مع الاستفهام السابق شرط وجزاء، كقوله:

٤٤٠٧ - أَلَمْ تَسْأَلْ فَتُخْبِرْكَ الرَّسُومُ^(١١)

يتقدر أن تسأل فتخبرك الرسوم، وهنا لا يتقدر أن أثر إنزال المطر تصبح الأرض مخضرة، لأن إخضرارها ليس

- | | |
|--|---|
| (١) الكشف ٢١/٣. | (٨) معاني الفراء ٢٢٩/٢. |
| (٢) أ. هـ. كلام الزمخشري. | (٩) سورة الأعراف، آية (١٧٢). |
| (٣) المحرر الوجيز ٣١٣. | (١٠) انظر تفصيل القول في هذا في أوضح المسالك ١٨٤/٤ |
| (٤) البحر المحيط ٣٨٦/٦. | والهمع ١١/٢، ١٢ والبحر المحيط ٣٨٦/٦. |
| (٥) الكتاب ٤٢٤/١. | (١١) لم أقف على قائله، والرسم الأثر والرسوم الذي يبقى على |
| (٦) هي كناية عن القصة والأحدثة حكاها سيبويه ١٧٠/٢. | السير يوماً وليلة والشاهد في قوله «فتخبرك» حيث رفع الفعل |
| (٧) هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي، الإشبيلي، | المضارع الذي هو تخبرك بعد الفاء مع أنه مسبوقة باستفهام |
| أخذ القراءة عن ابن طاهر، ثم برز في العربية، من مصنفاته | وذلك لأن الفاء للاستئناف. ينظر البيت في البحر ٣٨٦/٦. |
| «شرح كتاب سيبويه» و«شرح الجمل». تنظر ترجمته في النشأة | |

مترتباً على علمك أو رؤيتك إنما هو مترتب على الإنزال، وإنما عبر بالمضارع لأن فيه تصوير الهيئة التي الأرض عليها والحالة التي لا بست الأرض والماضي يفيد انقطاع الشيء وهذا كقول جحدر بن معونة يصف حاله مع أشد نازلة في قصة جرت له مع الحجاج^(١) بن يوسف الثقفي وهي أبيات فمنها قوله:

٣٤٢٠ - يسمو بناظرتين تحسبُ فيهما لما أجالهما شعاع سراج
لما نزلت بحصن أزبر مهصر ليلقرن أرواح العدى محاج
فأكبر أحمل وهو يُقعي بإسته فإذا يعودُ فراجع أدراج^(٢)
وعلمتُ أنني إن أبيتُ نزاله أنني من الحجاج لستُ بناج

فقوله «فأكبر» تصوير للحالة التي لا بسها قلت أما قوله وأيضاً فإن جواب الاستفهام ينعقد مع الاستفهام إلى قوله إنما هو مترتب على الإنزال منتزَع من كلام أبي البقاء. قال أبو البقاء^(٣): إنمارف فعل هنا وإن كان قبله استفهام، لأمرين: أحدهما: أنه استفهام بمعنى الخبر أي قد رأيت فلا يكون له جواب.

والثاني: أن ما بعد الفاء ينصب إذا كان المستفهم عنه سبباً له ورؤيته لإنزال الماء لا يوجب إضرار الأرض وإنما يجب على الماء. وأما قوله وإنما عبر بالمضارع فهو معنى كلام الزمخشري^(٤) بعينه وإنما غير عبارته وأوسعها وقوله: «فَتُصْبِحُ» استدلال به بعضهم على أن الفاء لا تقتضي التعقيب قال لأن إضرارها متراح عن إنزال الماء هذا بالمشاهدة وقد أوجب عن لك بما نقله عكرمة^(٥) من أن أرض مكة وتهامة على ما ذكر وأنها تمطر الليلة فتصبح الأرض عروة خضرة فالفاء على بابها، قال ابن عطية^(٦) شاهدت هذا في السوس الأقصى نزل المطر ليلاً بعد فحط فأصبحت تلك الأرض الرملة التي تسقيها الرياح وقد اخضرت نبات ضعيف وقيل تراخي كل شيء بحسبه وقيل ثم جمل محذوفة^(٧) قبل الفاء تقديره فتهتز وتربو وتنبت فتصبح بين ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَّتْ وَأَنْبَتَتْ﴾^(٨) وهذا من الحذف الذي يدل عليه فجرى الكلام كقوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا﴾^(٩)، ﴿يُوسُفُ﴾^(١٠) أيها الصديق أفتينا الخ القصة وتصيح يجوز أن تكون الناقصة وأن تكون التامة ومُخَضَّرَةٌ حال، قاله أبو البقاء^(١١): وفيه بُعد عن المعنى إذ يصير التقدير فتدخل الأرض في وقت الصباح على هذه الحال ويجوز فيها أيضاً أن تكون على بابها من الدلالة على اقتران مضمون الجملة بهذا الزمن الخاص وإنما خص هذا الوقت لأن الخضرة والساتين أبهج ما ترى فيه ويجوز أن تكون بمعنى تصير وقرأ العامة بضم الميم وتشديد الراء اسم فاعل من اخضرت فهي «مُخَضَّرَةٌ» والأصل مخضرة بكسر الراء الأولى

(١) هو الحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفي، قائد، داهية،

سفاك، خطيب. تنظر ترجمته في الأعلام ١٦٨/٢.

(٢) أجال أي أدار، والحصن. كل موضع حصين لا يوصل إلى ما في خوفه أزبر الرجل إذا عظم، والمهصر شدة الغمر، القرن الكفف والنظير والعدي بالكسر، الغرباء والأجانب والأعداء فأما بالضم فهم الأعداء خاصة، الكر الرجوع، والإقعاء: أن يلصق الرجل إلبته بالأرض، والإدراج الطرق. والشاهد في البيت الثالث - وهو من الكامل في قوله فأكبر تصوير الحالة التي لا بسها. تنظر الأبيات في البحر ٣٨٦/٦.

(٣) الإملاء ١٤٦/٢.

(٤) الكشف ٢١/٣.

(٥) أورده أبو حيان في البحر ٣٨٦/٦.

(٦) المحرر الوجيز ٢١٣.

(٧) البحر ٣٨٧/٦.

(٨) سورة الحجج، آية (٥).

(٩) سورة يوسف، آية (٤٤).

(١٠) سورة يوسف، آية (٤٥).

(١١) الإملاء ١٤٦/٢.

فأدغمت في مثلها وقرأ بعضهم «مخضرة»^(١) بفتح الميم وتخفيف الراء بزنة مَبْقَلَةٌ وَمَسْبَعَةٌ والمعنى ذات خضروات وذات سباغ وذات بقل .

أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ وَالْفُلْكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرُءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿٦٥﴾ وَهُوَ الَّذِي أَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَكَفُورٌ ﴿٦٦﴾ لِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ فَلَا يُنْزِعُ عَنْكَ فِي الْأَمْرِ وَاذْعُ إِلَىٰ رَبِّكَ إِنَّكَ لَعَلَىٰ هُدًى مُسْتَقِيمٍ ﴿٦٧﴾ وَإِنْ جَدَلُوكَ فَقُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿٦٨﴾ اللَّهُ يُحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿٦٩﴾ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٧٠﴾ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَمَا لَيْسَ لَهُمْ بِهِ عِلْمٌ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِن نَّصِيرٍ ﴿٧١﴾ وَإِذْ أَنْتَلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا بَيِّنَاتٍ تَعْرِفُ فِي وُجُوهِ الَّذِينَ كَفَرُوا الْمُنْكَرُ يَكَادِرُونَ يَسْطُونَ بِالَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا قُلْ أَفَأَنْتُمْ بَشَرٌ مِّنْ ذَلِكُمْ النَّارُ وَعَدَّهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَسَّ الْمَصِيرُ ﴿٧٢﴾

قوله : ﴿وَالْفُلْكَ﴾ .

العامة على نصب «الفلك» وفيه وجهان :

أحدهما^(٢) : أنها عطف على ما في الأرض أي سخر لكم ما في الأرض وسخر لكم الفلك وأفردها بالذكر^(٣) وإن اندرجت بطريق العموم تحت ما في قوله : «ما في الأرض» لظهور الامتتان بها ولعجيب تسخيرها دون سائر المسخرات وتجري على هذا حال .

والثاني^(٤) : أنها عطف على الجلالة بتقدير «ألم تر أن الفلك تجري في البحر» فتجري خبر على هذا وضم لام «الفلك»^(٥) هنا الكسائي فيما رواه عن الحسن وهي قراءة ابن مقسم ، وقرأ أبو عبد الرحمن وطلحة والأعرج وأبو حيوة والزعفراني برفع «الفلك»^(٦) على الابتداء وتجري بعده الخبر ، ويجوز أن يكون ارتفاعه عطفاً على محل اسم «أن» عند من يجوز ذلك ، نحو إن زيدا وعمراً قائمان وعلى هذا فتجري حال أيضاً وبأمره للسببية .

قوله : ﴿أَنْ تَقَعَ﴾ ثلاثة أوجه :

أحدهما : أنها في محل نصب أو جر لأنها على حذف حرف الجر تقديره من أن تقع .

الثاني : أنها في محل نصب فقط لأنها بدل من السماء بدل اشتمال أي ويمسك وقوعها بمنعه .

(٤) الإملاء ١٤٦/٢

(١) البحر ٣٨٧/٦

(٥) أنظر رأيه في البحر ٣٨٧/٦

(٢) الإملاء ١٤٦/٢

(٦) البحر ٣٨٧/٦

(٣) البحر ٣٨٧/٦

الثالث : أنها في محل نصب على المفعول من أجله ، فالبصريون يقدرّون كراهة أن تقع والكوفيون لثلاث تقع (١) .
قوله : ﴿إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ في هذا الجار وجهان :

أحدهما : أنه متعلق بتقع أي إلا بإذنه فتقع .

والثاني : أنه يتعلق بـ«يُمْسِكُ» . قال ابن عطية (٢) ويحتمل أن يعود قوله إلا بإذنه على الإمساك لأن الكلام يقتضي بغير عمَدٍ ونحوه كأنه أراد إلا بإذنه فيه يمسكها ، قال الشيخ (٣) : ولو كان على ما قال لكان التركيب بإذنه دون أداة الاستثناء ويكون التقدير ويمسك السماء بإذنه ، قلت وهذا الاستثناء مفرغ ولا يقع في موجب لكنه لما كان الكلام قبله في قوة النفي ساغ ذلك إذ التقدير لا يتركوا تقع إلا بإذنه والذي يظهر أن هذه الباء حالية أي إلا ملتبسة بأمره .

قوله : ﴿هُم نَاسِكُوهُ﴾ .

هذه الجملة صفة لـ«مُنْسِكًا» وقد تقدم (٤) أنه يُقرأ بالفتح والكسر وتقدم الخلاف فيه هل هو مصدر أو مكان ، وقال ابن عطية (٥) ناسكوه يعطي أن المُنْسِكُ المصدر ولو كان مكاناً لقال نَاسِكُونَ فيه ، يعني أن الفعل لا يتعدى إلى ضمير الظرف إلا بواسطة في وما قاله غير لازم قد يتسع في الظروف فيجري مجرى المفعول به فيصل الفعل إلى ضميره بنفسه ، وكذا ما عمل عمل الفعل (٦) ومن الاتساع في ظرف الزمان قوله :

٣٤٢١ - وَيَوْمٍ شَهِدْنَا سُلَيْمًا وَعَامِرًا قَلِيلٍ سِوَى الطُّغْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ (٧)

ومن الاتساع في ظرف المكان قوله :

٣٤٢٢ - ومشرب وأشربه دميل لا آجن الطعم ولا وبيل (٨)

قوله : ﴿فَلَا يَنَازِعُنَكَ﴾ وقرىء بالنون الخفيفة (٩) وقرأ أبو مجلز «فَلَا يَنَزِعُنَكَ» (١٠) من نزعه من كذا فلعنة منه ، وقال الزجاج (١١) هو من نازعته فنزعه أي غلبته في المنازعة ، ومجيء هذه الآية كقوله تعالى : ﴿فَلَا يَصُدُّكَ عَنْهَا﴾ (١٢) وقولهم لا أرينك ها هنا (١٣) وهنا جاء قوله : ﴿لِكُلِّ أُمَّةٍ﴾ من غير واو عطف بخلاف ما تقدم من نظيرتها فإنها بواو عطف ، قال الزمخشري (١٤) لأن تلك وقعت مع ما يداينها ويناسبها من الآي الواردة في أمر النساءك فعطفت على أخواتها وأما هذه فواقعة مع أباعدٍ من معناها فلم يجد معطفاً .

قوله : ﴿تَعْرِفُ﴾ .

عاد عليه الضمير وكان أصله اشرب فيه فأتسع فيه فتعدى الفعل إلى ضميره وهو الشاهد ، ينظر البيت في الهمع ٢٠٣/١ والبحر ٣٨٧/١ وفيه ، أشربه رسيل ، لا آجن الماء .

(٩) البحر المحيط ٣٨٧/٦ .

(١٠) المرجع السابق .

(١١) إعراب الزجاج ٣٥/٣ (خ) .

(١٢) سورة طه ، آية (١٦) .

(١٣) تقدم ص ١٩ .

(١٤) الكشف ٢١/٣ .

(١) البحر المحيط ٣٨٧/٦ .

(٢) انظر رأيه في البحر ٣٨٧/٦ .

(٣) البحر المحيط ٣٨٧/٦ .

(٤) انظر ص ٢٢٠ من التحقيق .

(٥) انظر رأيه في البحر ٣٨٧/٦ .

(٦) أنظر في ذلك الكتاب ٩٠/١ والمقتضب ١٠٥/٣ .

(٧) تقدم .

(٨) لم أقف على قائله ، الدميل : المتعفن ، الأجن الماء المتغير الطعم واللون ، والوبيل : الثقليل الغليظ والمشرب : مكان الشرب

العامة على تعرف خطاباً مبنياً للفاعل المنكر مفعول به، وعيسى بن عمر «يُعْرَفُ»^(١) بالياء من تحت مبنياً للمفعول المنكر مرفوع قائم مقام الفاعل والمنكر اسم مصدر بمعنى الإنكار وقوله: «الَّذِينَ كَفَرُوا» من إقامة الظاهر مقام المضمحل للشهادة عليهم بذلك.

قوله: ﴿يَكَادُونَ يَسْطُونَ﴾.

هذه حال إما من المفعول وإن كان مضافاً إليه لأن المضاف جزاؤه وإما من الوجوه لأنها يعبر بها عن أصحابها كقوله: ﴿وَوُجُوهُ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهَا غَبَرَةٌ﴾^(٢) ثم قال: قال أولئك هم «يَسْطُونَ» ضمن معنى يبطشون فتعدى تعديته وإلا فهو متعدٌ يعلى يقال سطا عليه وأصله القهر والغلبة وقيل إظهار ما يهول^(٣) للإضافة ولفلان سطوه أي تسلط وقهر.

قوله: ﴿النَّارُ﴾ يقرأ بالحركات^(٤) الثلاث فالرفع من وجهين:

أحدهما: الرفع على الابتداء والخبر الجملة من وعدها الله والجملة لا محل لها فإنها مفسرة للشر المتقدم كأنه قيل ما شر من ذلك فقال النار وعدها الله.

والثاني: أنها خبر مبتدأ كأنه قيل ما شر من ذلك فقيل النار، أي هو النار وحيث يجوز في وعدها الله الرفع على كونها خبراً بعد خبر، وأجيز أن يكون بدلاً من النار وفيه نظر من حيث أن المبدل منه مفرد، وقد يجاب عنه أن الجملة في تأويل مفرد ويكون بدل اشتمال كأنه قيل النار وعدها الله الكفار وأجيز أن تكون مستأنفة لا محل لها ولا يجوز أن تكون حالاً، قال أبو البقاء^(٥) لأنه ليس في الجملة ما يصح أن يعمل في الدنال وظاهر نقل الشيخ عن الزمخشري^(٦) أنه يجيز كونها حالاً فقال وأجاز الزمخشري أن تكون النار مبتدأ ووعدّها خبر وأن تكون حالاً على الإعراب الأول انتهى، والإعراب الأول هو كون النار خبر مبتدأ مضمحل والزمخشري لم يجعلها حالاً إلا إذا نصبت النار أو جررتها بإضمار قد هذا نصه وإنما منع ذلك لما تقدم من قول أبي البقاء وهو عدم العامل والنصب وهو قراءة زيد بن علي وابن أبي عملة من ثلاثة أوجه:

أحدهما: أنها منصوبة بفعل مقدر يفسره القول الظاهر والمسألة من الاشتغال.

الثاني: أنها منصوبة على الاختصاص قاله الزمخشري^(٧).

الثالث: أن ينتصب بإضمار أعني، وهو قريب مما قبله أو هو هو والجر، وهو قراءة ابن أبي إسحاق وإبراهيم بن نوح على البدل من شر، والضمير في وعدّها، قال الشيخ^(٨) الظاهر أنه هو المفعول الأول على أنه تعالى وعد النار بالكفار أن يطعمها إياهم، ألا ترى إلى قوله تعالى: «وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ»^(٩) ويجوز أن يكون الضمير هو المفعول الثاني والذين كفروا هو المفعول الأول كما قال ﴿وَعَدَّ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْكَافِرَاتِ نَارَ جَهَنَّمَ﴾^(١٠) قلت ينبغي أن يتعين هذا الثاني لأنه متى اجتمع بعدما يتعدى إلى اثنين شيئان ليس ثانيهما عبارة عن الأول فالفاعل المعنوي رتبته التقديم وهو

(١) البحر المحيط ٦/٣٨٨.
 (٢) سورة عبس، آية (٤٠).
 (٣) في «ب» يقال.
 (٤) قرئ بالرفع على الابتداء «وعدّها» الخبر أو خبر لمبتدأ محذوف وقرئ بالنصب على تقدير أعني وقرئ بالجر على البدل من شر. الإملاء ٢/١٤٦.
 (٥) الإملاء ٢/١٤٦.
 (٦) الكشف ٣/٢٢.
 (٧) المرجع السابق.
 (٨) البحر المحيط ٦/٣٨٩.
 (٩) سورة ق، آية (٣٠).
 (١٠) سورة التوبة، الآية (٦٨).

المفعول الأول ويعني (١) بالفاعل المعنوي من يتأتى منه فعل فإذا قلت وعدت زيداً ديناراً فالدينار هو المفعول لأنه لا يتأتى منه فعل وهو نظير أعطيت زيداً درهماً فزيد هو الفاعل لأنه أخذ للدرهم (٢).

قوله: ﴿وَبَشَّ الْمَصِيرُ﴾.

المخصوص محذوف تقديره وبش المصير هي النار.

يَتَأَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَأَسْتَمِعُوا لَهُ^(١) إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ^(٢) مَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ^(٣) اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ^(٤) يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ^(٥) يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَرْكَعُوا وَأَسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٧٧﴾ وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ

٧٨

قوله: ﴿ضُرِبَ مَثَلٌ﴾.

قال الأخفش ليس هنا مثل، وإنما المعنى جعل الكفار لله مثلاً (٣)، وقال الزمخشري (٤): فإن قلت الذي جاء به ليس مثلاً فكيف سماه مثلاً قلت قد سميت الصفة والقصة الرائعة (٥) المتلقاة بالامتحان والاستغراب مثلاً تشبيهاً لها ببعض الأمثال المسيرة لكونها مستغربة مستحسنة. وقال غيره هو مثلٌ من حيث المعنى، لأنه ضرب مثل من يعبد الأصنام بمن يعبد ما لا يخلق ذباباً (٦) وقرأ العامة «تَدْعُونَ» بناء الخطاب والحسن ويعقوب وهارون ومحجوب عن أبي عمرو بالياء من تحت، وهو في كليهما مبني للفاعل وموسى الأسواري (٧) واليماني «يدعون» بالياء من أسفل مبنياً للمفعول.

قوله: ﴿لَنْ يَخْلُقُوا﴾.

جعل الزمخشري نفي لن للتأيد، وقد تقدم (٨) البحث معه في ذلك، والذبابُ معروف ويجمع على دُبَّانٍ ودُبَّانٍ بكسر الذال وضمها على دُبِّبٍ والمِدْبَةُ ما يطرد بها الذباب (٩) وهو اسم جنس واحده ذبابة يقع للمذكر والمؤنث فيفرد بالوصف.

(٦) البحر المحيط ٦/٣٩٠.

(٧) البحر ٦/٣٩٠.

(٨) الكشاف ٣/٢٢٢.

(٩) اللسان ٢/١٤٨٤ ذب.

(١) ما بين المعوقين سقط من «ب».

(٢) انظر تفصيل القول في هذا في أوضح المسالك ٢/١٨٣.

(٣) معاني القرآن للأخفش ٢/٦٣٧.

(٤) الكشاف ٣/٢٢٢.

(٥) في «ب» الرابعة.

قوله: ﴿وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ﴾ .

قال الزمخشري^(١) نصب على الحال، كأنه قيل مستحيل عليهم الذباب مشروطاً اجتماعهم جميعاً لخلقه وتعاونهم عليه وقد تقدم غير مرة أن هذه الواو عاطفة هذه الجملة الحالية على حال محذوفة أي انتفى خلقهم الذباب على كل حال ولو في هذه الحالة المقتضية لخلقهم لأجل الذباب أو لأجل الضم والسلب^(٢) اختطاف الشيء بسُرعة يقال سلبه نعمته والسلب ما على الفتيل وفي الحديث «من قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ»^(٣) والاستنفاذ استفعال بمعنى الإفعال يقال أنقذه من كذا أي أنجاه منه وخلصه ومثله أبل المريض واستبل.

قوله: ﴿ضَعَفَ الطَّالِبُ﴾ قيل هو أخبار وقيل تعجب والأول أظهر.

قوله: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ﴾ .

قيل تقديره ومن الناس رسلاً ولا حاجة لذلك، بل قوله: ومن الناس مقدر التقديم أي يصطفي من الملائكة ومن الناس.

قوله: ﴿حَقَّ جِهَادِهِ﴾ .

يجوز أن يكون منصوباً على المصدر وهو واضح، وقال أبو البقاء^(٤): ويجوز أن يكون نعتاً لمصدر محذوف أي جهاداً حق جهاده، وفيه نظر من حيث إن معرفة فكيف / يجعل صفةً لنكرة، قال الزمخشري^(٥) فإن قلت ما وجه هذه الإضافة وكان القياس حق الجهاد فيه أو حق جهادكم فيه كما قال «وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ» قلت الإضافة تكون بأدنى ملابسة واختصاص فلما كان الجهاد مختصاً بالله من حيث إنه مفعول من أجله ولو جهة صحت إضافته إليه ويجوز أن يتسع في الظرف كقوله:

٣٤٢٣ - وَيَوْمَ شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا^(٦)

يعني بالظرف الجار والمجرور كأنه كان الأصلُ حق جهاد فيه، فحذف حرف الجر وأضيف المصدر للضمير وهو من باب هو حق عالم وجد عالم أي عالم حقاً وعالم جداً. قوله: ﴿مِلَّةَ أَبِيكُمْ﴾ فيه أوجه:

أحدها: أنها منصوب باتبعوا مضمراً قاله الحوفي^(٧) وتبعه أبو البقاء^(٨).

الثاني: أنها على الاختصاص أي أعني بالدين ملة أبيكم.

الثالث: أنها منصوبة بمضمون ما تقدمها كأنه قال وسع دينكم توسعة ملة أبيكم ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه قاله الزمخشري^(٩).

الرابع: أنه منصوب بجعلها مقدرًا قاله ابن عطية^(١٠).

(٦) تقدم.

(١) الكشاف ٢٢/٣، ٢٣.

(٧) انظر رأيه في البحر ٣٩١/٦.

(٢) اللسان ٢٠٥٧/٣ سلب.

(٨) الإملاء ١٤٧/٢.

(٣) الحديث رواه الإمام أحمد في مسنده ١٢٤/٣ وأبو داود في سننه

(٩) الكشاف ٢٤/٣.

٧٠/٣

(١٠) المحرر الوجيز ٣٢٠.

(٤) الاملاء ١٤٧/٢.

(٥) الكشاف ٢٣/٣، ٢٤.

الخامس : أنها منصوبة على حذف كاف الجر أي كلمة أبيكم قال الفراء^(١)، وقال أبو البقاء^(٢) قريباً منه فإنه قال وقيل تقديره ملة لأن المعنى سهل عليكم الدين مثل ملة أبيكم فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وأظهر هذه الأوجه الثالث و«إبراهيم» بدل أو بيان أو منصوب بأعني . قوله : ﴿هُوَ سَمَّاكُمْ﴾ في هذا الضمير قولان :

أحدهما : أنه عائد على إبراهيم^(٣) فإنه أقرب مذكور إلا أن ابن عطية^(٤) قال وفي هذه اللفظة يعني قوله : «وفي هذا» ضعف قول من قال الضمير «لإبراهيم» ولا يتوجه إلا بتقدير محذوف من الكلام مستأنف انتهى . ومعنى ضعف قول من قال بذلك أن قوله وفي هذا عطف على «من قبل» وهذا إشارة إلى القرآن فيلزم أن إبراهيم سماهم المسلمون في القرآن، وهو غير واضح لأن القرآن المشار إليه إنما نزل بعد إبراهيم بمددٍ طوَالٍ ولذلك ضعف قوله . وقوله إلا بتقدير محذوف الذي ينبغي أن تقدر وسميتهم في هذا القرآن المسلمين ، وقال أبو البقاء^(٥) قيل الضمير لإبراهيم فعلى هذا الوجه يكون قوله وفي هذا أي وفي هذا القرآن سبب تسميتهم .

والثاني : (٦) أنه عائد على الله تعالى ويدل على قراءة أبي الله سماكم بصريح الجلالة أي سماكم في الكتب السالفة وفي هذا القرآن الكريم أيضاً قوله : ﴿لِيَكُونَ الرَّسُولُ﴾ متعلق بسماكم . قوله : ﴿فَتَنعَمَ الْمَوْلَى﴾ أي الله تعالى وحسن حذف المخصوص وقوع الثاني رأس آية وفاصلة .

(٤) المحرر الوجيز ٣٢٠

(٥) الإملاء ١٤٧/٢

(٦) المرجع السابق

(١) معاني الفراء ١٣١/٢

(٢) الإملاء ١٤٧/٢

(٣) المرجع السابق

سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ

آياتها
١١٨

ترتيبها
٢٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴿٢﴾ وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ﴿٣﴾ وَالَّذِينَ هُمْ
لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ ﴿٤﴾ وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ﴿٥﴾ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ
غَيْرُ مُلْغَمِينَ ﴿٦﴾ فَمَنْ أَتَعَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ ﴿٧﴾

قال تعالى (١): ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾.

العامة على أفلح مفتوح الهمزة والحاء فعلاً ماضياً مبنياً للفاعل وورش (٢) على قاعدته من نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، وحذفها وعن حمزة في الوقف خلاف فروي عنه كورش وكالجماعة، وقال أبو البقاء (٣) من ألقى حركة الهمزة على الدال وخففها فعلمته أن الهمزة بعد حذف حركتها صيرت القائم حذفت لسكونها وسكون الدال قبلها في الأصل ولا يعتد بحركة الدال لأنها عارضة وفي كلامه نظر من وجهين:

أحدهما: أن اللغة الفصيحة في النقل حذف الهمزة من الأصل فيقولون المرة والكمة في المرأة والكمأة (٤) واللغة الضعيفة فيه إبقاؤها وتدميرها بحركة ما قبلها فيقولون المرأة والكمأة بمدّة بدل الهمزة كراسٍ وفاسٍ فيمن خففها (٥) فقله صيرت ألفاً ارتكاب لأضعف اللغتين.

الثاني: أنه وإن سلم أنها صيرت ألفاً فلا تُسَلِّمُ أن حذفها لسكونها وسكون الدال في الأصل بل حذفها الساكن محقق في اللفظ وهو الفاء من أفلح ومتى وجد سبب ظاهر أُجِيلَ الحكم عليه دون السبب المقدر، وقرأ طلحة بن مُصَرِّف بن عُبَيْد «أفْلِح» (٦) مبنياً للمفعول أي دخلوا في الفلاح فيحتمل أن يكون من أفلح متعدياً يقال أفلحه أي أصاره إلى الفلاح فيكون أفلح مستعملاً لازماً ومتعدياً وقرأ طلحة أيضاً «أفْلِحُ» بفتح الهمزة واللام وضم الحاء وتخريجها على أن الأصل أفلحوا المؤمنون بلحاق علامة جمع قبل الفاعل كلغة أكلوني البراغيث (٧).

(١) سقط من «ب».

(٢) الإنحاف ٣٨٥.

(٣) الإملاء ١٤٧/٢.

(٤) الكمأة: نبات ينقب الأرض قال في اللسان ٣٩٢٦/٥ كما.

(٥) الكمأة واحدها كمء على غير قياس وهو من النوادر فإن

القياس العكس.

(٥) تنظر المسألة بالتفصيل في شافية ابن الحاجب ٣٠/٣.

(٦) البحر ٣٩٤/٦.

(٧) تنظر المسألة بتأملها في الهمع ١٦٠/١.

فيجيء فيها ما قدمته من قوله: «ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ». «وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا»^(١) قال عيسى^(٢) سمعت طلحة يقرأها فقلت له أتلحن. قال نعم كما لحن أصحابي يعني أنني أتبعهم في ما قرأت به فإن لحنوا على سبيل فرض المحال لألحن تبعاً لهم وهذا يدل على شدة اعتناء القدماء بالنقل وضبطه^(٣) خلافاً لمن يُغلط الرواة، وقال ابن عطية^(٤) وهي قراءة مردودة قلت ولا أدري كيف يردونها مع ثبوت مثلها في القرآن بإجماع وهما الآيتان المتقدمتان وقال الزمخشري^(٥) وعنه أي عن طلحة «أفلح» بضمه بغير واو واجتزأ بها عنها كقوله:

٣٤٢٤ - قلو أن الأطباء كأن حَوْلِي^(٦)

وفيه نشر من حيث إن الواو لا تثبت في مثل هذا درجاً لثلاث يلتقي ساكنان فالحذف هنا لا بد منه فكيف يقول اجتزأ عنها بها وأما تنظيره بالبيت فليس بمطابق لأن حذفها في الآية ضروري ومن البيت ضرورة وهذه الواو لا يظهر لفظها في الدرج بل يظهر في الوقف وفي الخط وقد اختلف النقلة لقراءة طلحة هل ثبت للواو صورة ففي كتاب ابن خالويه مكتوباً بواو بعد الحاء وفي اللوامح وحذفت الواو بعد الحاء لالتقائها في الدرج، وكانت الكتابة عليها محمولة على الوصل^(٧) نحو ﴿وَيَمُحُّ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾^(٨) قلت ومثله ﴿سَدَّعُ الزبَانِيَةَ﴾^(٩) لصال الجحيم، وقد هنا للتوقع، قال الزمخشري^(١٠) قد «نقيضه» «لما» هي تُثَبِّتُ المتوقَّع و«لماً» تنفيهِ، ولا شك أن المؤمنين كانوا متوقعين لهذه البشارة وهي الإخبار بثبات الفلاح لهم فخطبوا بما دل على ثبات ما توقعوه.

قوله: ﴿فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾.

الجار متعلق بما بعده وقدم للاهتمام، وحسنه كون متعلقة فاصلة، ولذلك فيما بعده من أخواته وأضيفت الصلاة إليهم لأنهم هم المنتفعون بها، والمُصَلِّيُّ له غِنْيٌ عنها فلذلك أضيفت إليه دونهم.

قوله: ﴿لِلزَّكَاةِ﴾.

اللام مزيدة في المفعول لتقدمه على عامله، ولكونه فرعاً، والزكاة في الأصل مصدر ويطلق على القدر المخرج من الأعيان، وقال الزمخشري^(١١) اسم مشترك بين عين ومعنى فالعين للقدر الذي يخرج المزكي من النصاب، والمعنى فعل المزكي، وهو الذي أراد الله، فجعل المزكين فاعلين له ولا يسوغ فيه غيره لأنه ما من مصدر إلا يعبر عنه بالفعل ويقال لمحدثه فاعل، تقول للضارب فاعل الضرب وللقاتل فاعل القتل وللمزكي فاعل التزكية، وعلى هذا الكلام كله والتحقيق في هذا أنك تقول في جميع الحوادث فيقال لك فاعله الله لو^(١٢) بعض الخلق ولم يمنح الزكاة الدالة على العين أن تتعلق بها لخروجها من صحة أن يتناولها الفاعل ولكن لأن الخلق ليسوا بفاعليها، وقد أنشدوا لأمية بن الصلت:

قد يستغني بالضممة. عن الواو، ينظر البيت في الخزانة

٢٢٩/٥ والممع ٥٨/١ ومعاني القراءة ٨٩/١.

(٧) البحر ٣٩٥/٦.

(٨) سورة الشورى، آية (٢٤).

(٩) سورة العلق، آية (١٨).

(١٠) الكشاف ٢٥/٣.

(١١) الكشاف ٢٦/٣.

(١٢) في «ب» أو وهو أقرب للصواب.

(١) سورة الأنبياء، آية (٣).

(٢) البحر ٣٦٤/٦.

(٣) في «ب» فضيلة.

(٤) المحرر الوجيز ٣٢١.

(٥) الكشاف ٢٤/٣، ٢٥.

(٦) صدر بيت وعجزه: وكان مع الأطباء الأساة، الأطباء: جمع طبيب وهو الذي يعالج الأسقام وأصله الأطباء كما ورد في النطر الثاني فقصر الشاعر، والأساة جمع أس وهو معالج الجرح ويروى السقاة جمع ساق - وعمل الشاهد «كان» على أنه

٣٤٢٥ - المطعمون الطعام في السنة الـ أزمة والفاعلون للزكاوات^(١)

ويجوز أن يراد بالزكاة العين وتقدر مضاف محذوف وهو الأداء وحمل البيت على هذا أصح لأنها فيه مجموعة، قلت إنما أحوج أبا القاسم^(٢) إلى هذا أن بعضهم زعم أنه يتعين أن تكون الزكاة هنا المصدر، لأنه لو أراد العين لقال مؤدون.

ولم يقل فاعلون، وقال الزمخشري^(٣) لم يمتنع ذلك لعدم صحة تناول فاعل لها، بل لأن الخلق ليسوا بفاعليها وإنما جعل الزكاوات في بيت أمية أعياناً لجمعها، لأن المصدر لا يجمع وناقشه الشيخ^(٤) فقال يجوز أن تكون مصدراً وإنما جمع لاختلاف أنواعه^(٥).

قوله: ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ﴾.

فيه أوجه:

أحدها: أنه متعلق بحافظون على تضمين معنى متمسكين أو قاصرين وكلاهما يتعدى بعلى، قال تعالى: «أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ»^(٦).

والثاني: أن على بمعنى من أي إلا من أزواجهم فعلى بمعنى من، كما جاءت من بمعنى على في قوله: ﴿وَنَصَرْنَا مِنْ الْقَوْمِ﴾^(٧) وإليه ذهب الفراء^(٨).

الثالث: أن تكون في موضع نصب على الحال، قال الزمخشري^(٩) أي إلا والين على أزواجهم أو قوامين عليهم من قولك كان فلان على فلانة فمات عنها فخلف عليها فلان، ونظيره كان زياد على البصرة أي والياً عليها ومنه قولهم فلانة تحت فلان ومن ثم سُميت المرأة فراشاً.

الرابع: أن يتعلق بمحذوف يدل عليه غير ملومين، قال الزمخشري^(١٠) وكأنه قيل يلامون إلا على أزواجهم أي يلامون على كل مباشرة إلا ما أطلق لهم فإنهم غير ملومين عليه، قلت وإنما لم يجعله متعلقاً بملومين لوجهين أحدهما أن ما بعد أن لا يعمل فيما قبلها. والثاني: أن المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف.

الخامس: أن نجعل صفة لحافظين، قال الزمخشري^(١١) من قولك أحفظ عليّ عنان فرشي على تضييئه معنى النفي كما ضمن قولهم نشدتك بالله إلا ما فعلت ما طلبت منك إلا فعلك، يعني أن صورته إثبات ومعناه نفي، قال الشيخ^(١٢) بعد ما ذكرته عن الزمخشري، هذه وجوه متكلفة ظاهر فيها العجمة، قلت وأي عجمة في ذلك، على أن الشيخ جعلها متعلقة بحافظون على ما ذكره من التضمين وهذا لا يصح له، إلا بأن يرتكب وجهاً منها، وهو التأويل بالنفي كنشدتك الله لأنه استثناء مفرغ ولا يكون إلا بعد نفي أو ما في معناه.

(٥) وذلك كقوله تعالى: «وَتَطْنُونَ بِاللَّهِ الطُّنُونَ» سورة الأحزاب.

(٦) سورة الأحزاب، آية (٣٧).

(٧) سورة الأنبياء، آية (٧٧).

(٨) معاني الفراء ٢/٢٣١.

(٩) الكشاف ٣/٢٦.

(١٠) المرجع السابق.

(١١) الكشاف ٣/٢٦.

(١٢) البحر ٦/٣٩٦.

(١) لأمية بن أبي الصلت - الأزمة - يريد اشتد القحط وقيل الخير يقول: إنهم يطعمون الطعام للناس عند الحاجة ويؤدون زكاة أموالهم.

والشاهد في قوله والفاعلون للزكاوات حيث أسند الأداء لهم، ينظر البيت في البحر ٦/٣٩٦.

(٢) يريد الزمخشري.

(٣) الكشاف ٣/٢٦.

(٤) البحر ٦/٣٩٦.

السادس: قال أبو البقاء^(١) في موضع نصب بـ«يحافظون» على المعنى، لأن المعنى صانوها عن كل فرج إلا فروج أزواجهم، قلت وفيه شيان أحدهما: تضمين حافظون معنى صانوا وتضمنين على معنى عن.

قوله: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ﴾.

ما بمعنى اللاتي وفي وقعها على العقلاء وجهان:

أحدهما: أنها واقعة على الأنواع كقوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ﴾^(٢) أي أنواع.

والثاني: قال الزمخشري^(٣) أريد من جنس العقلاء ما يجري مجرى غير العقلاء وهم الإناث، قال الشيخ^(٤) وقوله وهم الإناث ليس بجيد، لأنهم^(٥) مختص بالذكور، فكان ينبغي أن يقول وهو على لفظ «ما» أو وهن على معنى ما قلت والجواب عنه أن الضمير عائد على العقلاء فقوله وهم أي والعقلاء والإناث.

وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمْتِنَتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ ۖ وَالَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَوَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ۖ أُولَٰئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ ۖ الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ۖ ۝١١ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِّن طِينٍ ۖ ۝١٢ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ ۖ ۝١٣ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْمًا فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ۖ ۝١٤

قوله: ﴿لَأَمَانَتِهِمْ﴾.

قرأ ابن كثير^(٦) هنا وفي سأل^(٧) لأمانتهم، بالتوحيد، والباقون بالجمع وهما في المعنى واحد إذ المراد العموم، والجمع أوفق، والأمانة في الأصل مصدر، ويطلق على الشيء المؤمن عليه كقوله: «أَنْ تُوَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا»^(٨) «وَتُخَوَّنُوا أَمَانَاتِكُمْ»^(٩) وإنما يؤدى ويخأن الأعيان لا المعاني، كذا قال الزمخشري^(١٠) وأما ما ذكره من الآيتين فمعلم وأما هذه الآية الكريمة فتحتمل المصدر وتحتمل العين، وقرأ الأخوان^(١١) على «صَلَاتِهِمْ» بالتوحيد والباقون «صَلَوَاتِهِمْ» بالجمع وليس في المعارج^(١٢) خلاف والإفراد والجمع كما تقدم في «أَمَانَتِهِمْ وَأَمَانَاتِهِمْ»، قال الزمخشري^(١٣) فإن قلت كيف كرر ذكر الصلاة أولاً وآخراً، قلت هما ذكران مختلفان وليس بتكرار، وُصِفوا أولاً بالخشوع في صلاتهم وآخراً بالمحافظة عليها، ثم قال: وأيضاً فقد وُحِّدَتْ أولاً لنفاذ الخشوع في جنس الصلاة أي صلاة كانت، وجمعت آخراً لنفاذ

(١) الإملاء ١٤٧/٢ . النساء، آية (٥٨) فردوا ما اختلفوا إلى ما أجمعوا عليه أولى،

الحجة ٤٨٣ .

(٧) «وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ» .

(٨) سورة النساء، آية (٥٨) .

(٩) سورة الأنفال، آية (٢٧) .

(١٠) الكشاف ٢٧/٣ .

(١١) الحجة ٤٨٣ .

(١٢) «وَالَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ» سورة المعارج، آية

(٣٤) .

(١٣) الكشاف ٢٧/٣ .

(١) الإملاء ١٤٧/٢ .

(٢) سورة النساء، آية (٣) .

(٣) الكشاف ٢٦/٣ .

(٤) البحر ٣٩٦/٦ .

(٥) زاد في «ب» لفظ .

(٦) قرأ ابن كثير «لَأَمَانَتِهِمْ» على التوحيد وحجته قولهم «وَعَهْدِهِمْ

رَاعُونَ» وقرأ الباقر بالجمع وحجتهم إجماع الجميع

على قوله «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا» سورة

المحافظة على أعدادها وهي الصلوات الخمس والوتر والسنن الراتبية، قلت وهذا إنما يتجه في قراءة غير الأخوين، وأما الأخوان فإنهما أفردا أولاً وأخراً على أن الزمخشري قد حكى الخلاف في جمع الصلاة الثانية وإفرادها بالنسبة إلى القراء.

قوله: ﴿هُم فِيهَا خَالِدُونَ﴾.

يجوز في هذه الجملة أن تكون مستأنفة، وأن تكون حالاً مقدره، إما من الفاعل بيرثون وإما من مفعوله إذ فيها ذكر كل منهما.

قوله: ﴿مِنْ سُلَالَةٍ﴾ فيه وجهان:

أحدهما: وهو الظاهر أن يتعلق بخلقنا، ومن لا ابتداء الغاية.

والثاني: أن يتعلق بمحذوف على أنها حال من الإنسان والسُّلَالَةُ فُعَالَةٌ وهو بناء يدل على القلة كالقَلَامَةِ وهي من سللت الشيء أي استخرجته منه؛ ومنه قولهم هُوَ سُلَالَةٌ أَبِيهِ كَأَنَّهُ أَنْسَلَ مِنْ ظَهْرِهِ^(١) وأنشد:

٣٤٢٦ - فجاءت به عَصَبَ الأديمِ عَضْنَفَرًا سُلَالَةَ فرجٍ كان غَيْرَ حَصِينٍ^(٢)

وقال أمية بن الصلت:

٣٤٢٧ - خلق البرية من سُلَالَةٍ وإلى السلالة كلها ستعود^(٣)

وقال الزمخشري^(٤) السلالة الخاصة، لأنها تُسَلُّ من بين الكَدَرِ، وهذه الجملة جواب قسم محذوف أي والله لقد خلقت، وعظفت على الجملة قبلها لما بينهما من المناسبة، وهو أنه تعالى لما ذكر أن المتصفين بتلك الأوصاف «يَرْتُونَ الفردوس» فتضمن ذلك المعاد الأخرى ذكر النشأة الأولى ليستدل بها على المعاد، فإن الابتداء في العادة أصعب من الإعادة لقوله: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾^(٥)، وهذا أحسن من قول ابن^(٦) عطية، هذا لا ابتداء كلام والواو وجه المناسبة.

قوله: ﴿مِنْ طِينٍ﴾.

في «من» وجهان أحدهما: أنها لا ابتداء الغاية والثاني: أنها لبيان الجنس، قال الزمخشري^(٧) فإن قلت ما الفرق بين مِنْ وَمَنْ قلت الأولى للابتداء والثانية للبيان كقوله: ﴿مِنْ الأوثانِ﴾^(٨) قال الشيخ^(٩): ولا تكون للبيان إلا إذا قلنا أن السلالة هي الطين، أما إذا قلنا أنه من أنسل من الطين فَمِنْ لا ابتداء الغاية وفيما يتعلق به من هذه ثلاثة أوجه:

أحدها: أنها تتعلق بمحذوف إذ هي صفة لسلالة.

الثاني: أنها تتعلق بنفس سلالة لأنها بمعنى مَسْلُوْلَةٍ.

(١) اللسان ٢٠٧٤/٣ سئل.

(٢) لحسان بن ثابت، العصب: الشديد، الأديم: الجلد

(٣) الغضنفر الغليظ من اللبن ومن كل شيء، والشاهد في قوله

سُلَالَةَ وهي مجاز عن الوالد ينظر البيت في الطبري ١٨/١٦٧

والقرطبي ١١/١٠٩. ومجاز القرآن ٥٦/٢ والبحر ٦/٣٩٣.

(٤) من الكامل لأمية بن أبي الصلت، والبرية: الخلق، والسلالة:

النطفة: والمتن: المتغير، ومحل الشاهد سلالة على أنها من

نسل الرجل، ينظر البيت في البحر ٦/٣٩٣.

(٤) الكشف ٣/٢٧.

(٥) سورة الروم، آية (٢٧).

(٦) أورده أبو حيان في البحر ٦/٣٩٧.

(٧) الكشف ٣/٢٧.

(٨) سورة الحج، آية (٣٠).

(٩) البحر ٦/٣٩٨.

الثالث : أنها تتعلق بخلقنا لأنها بدل من الأولى إذا قلنا أن السلالة هي نفس الطين .

قوله : ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نَظْفَةً﴾ .

في هذا الضمير قولان : أحدهما أنه يعود للإنسان فإن أريد غير آدم فواضح ويكون خلقه من سلالة الطين خلق أصله وهو آدم ، فيكون على حذف مضاف ، وإن كان المراد به آدم فيكون الضمير عائداً على نسله ، أي جعلنا نسله فهو على حذف مضاف أيضاً أو عاد الضمير على الإنسان اللائق به / ذلك هو نسل آدم فلفظ الإنسان من حيث هو صالح للأصل والفرع ويعود كل شيء لما يليق به وإليه نحا الزمخشري (١) .

قوله : ﴿فِي قَرَارٍ﴾ .

يجوز أن يتعلق بالجعل ، وأن يتعلق بمحذوف ، على أنه صفة لنطفه والقرار المستقر وهو موضع الاستقرار والمراد بها الرجم ووصفت بالمكانة التي هي صفة المستقر فيها لأحد معنيين إما على المجاز (٢) كطريق سائر وإنما السائر من فيه وإما لمكانتها في نفسها ، لأنها تمكنت بحيث هي وأحرزت (٣) .

قوله : ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النَّطْفَةَ عَلَقَةً﴾ .

ضمن خلق معنى جعل التصيرية فتعدت لإثنين كما جعل يضمن معنى خلق فيتعدى لواحد نحو ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ والنُّورِ﴾ (٤)

قوله : ﴿عِظَامًا﴾ .

قرأ العامة «عِظَامًا» والعظام بالجمع فيها وابن عامر وأبو بكر عن عاصم «عِظْمًا» (٥) والعظم بالإنفراد فيهما ، والسلمي والأعرج والأعمش بإفراد الأول وجمع الثاني (٦) وأبورجاء ومجاهد وإبراهيم عن أبي بكر بجمع الأول وإفراد الثاني (٧) عكس ما قبله ، فالجمع على الأصل لأنه مطابق لما يراد به والإفراد للجنس كقوله : «وَهَنَ الْعِظْمُ مِنِّي» (٨) وقال الزمخشري (٩) وضع الواحد موضع الجمع لزوال اللبس لأن الإنسان ذو عظام كثيرة ، قال الشيخ (١٠) وهذا عند سيبويه (١١) وأصحابه لا يجوز إلا في ضرورة وأنشدوا :

٣٤٢٨ - كُلُّوْا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعْفُوًا (١٢)

وإن كان معلوماً أن كل واحد له بطن قلت ومثله :

(١) أبو رجاء ومن معه «فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا»

الإتحاف ٣٨٥ .

(٧) الإتحاف ٣٨٥ .

(٨) سورة مريم ، آية (٤) .

(٩) الكشاف ٢٧/٣ .

(١٠) البحر ٣٩٨/٦ .

(١١) الكتاب ١٠٨/١ .

(١٢) تقدم .

(١) الكشاف ٢٧/٣ .

(٢) البحر ٣٩٨/٦ .

(٣) وفي روح المعاني ١٣/١٨ وجوز أن يقال إن الرحم نفسها

متمكنة ومعنى تمكنها أنها لا تنفصل لتصل حملها أو لا تنج ما

فيها فهو كناية عن جعل النطفة محرزة مصونة وهو وجه

وجه ١ هـ .

(٤) من سورة الأنعام الآية (٢) .

(٥) المحتسب ٨٧/٢ .

(٦) قرأ كل منهم «فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْمًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا» وقرأ

٣٤٢٩ - لا تنكروا القتل وقد سببنا في خلقكم عظم وقد شجبنا (١)

يريد في خلقكم، ومثله قول الآخر:

٣٤٣٠ - بها جيف الحسرى فأما عظامها فبيض وأما جلدها فصليب (٢)

يريد جلودها ومنه «وعلى سمعهم» (٣) وقد تقدم طرف من هذا (٤).

قوله: ﴿أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾.

فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه بدل من الجلالة.

الثاني: أنه نعت للجلالة وهو أولى مما قبله لأن البدل بالمشتق يقل.

الثالث: أن يكون خبر مبتدأ مضمرة أي هو أحسن والأصل عدم الإضمار وقد منع أبو البقاء (٥) أن يكون وصفاً قال

لأنه نكر وإن أضيف لمعرفة لأن المضاف إليه عوض عن «من» وهكذا جميع أفعل منك، قلت وهذا بناء منه على أحد القولين في أفعل التفضيل إذا أضيف هل إضافته محضة أم لا، والصحيح الأول، والخالقين أي المقدرين كقول زهير:

٣٤٣١ - ولأنت تفرى ما خلقت وبعض القوم يخلق ثم لا يفري (٦)

والمميز لأفعل محذوف، الدلالة المضاف إليه عليه أي أحسن الخالقين خلقاً أي المقدرين تقديراً كقوله: «أذن

للذين يقاتلون» (٧) أي في القتال حذف المأدون فيه لدلالة الصلة عليه.

ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيْتُونَ ۚ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَبْعَثُونَ ۚ ۱١ وَلَقَدْ خَلَقْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعَ طَرَائِقَ

وَمَا كُنَّا عَنِ الْخَلْقِ غَافِلِينَ ۚ ۱٢ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَتْهُ فِي الْأَرْضِ ۖ وَإِنَّا عَلَىٰ ذَهَابٍ بِهِ لَقَادِرُونَ

۱٣ فَأَنشَأْنَا لَكُمْ بِهِ جَنَّاتٍ مِّنْ نَّجِيلٍ وَأَعْنَبٍ لَّكُمْ فِيهَا فَاوَاكِبُ ۚ كَثِيرَةٌ مِّنْهَا تَأْكُلُونَ ۚ ۱٤ وَشَجَرَةٌ تَخْرُجُ مِنْ

طُورٍ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالذَّهْنِ ۖ وَصَبِغٍ لِللَّاكِلِينَ ۚ ۱٥ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً ۖ نُّسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا وَلَكُمْ فِيهَا

مَنْفَعٌ كَثِيرٌ ۚ وَمِنهَا تَأْكُلُونَ ۚ ۱٦ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ۚ ۱٧ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ ۖ فَقَالَ يَا قَوْمِ

اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهِ غَيْرُهُ ۖ أَفَلَا تَنْقُونَ ۚ ۱٨ فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُرِيدُ

أَنْ يَنْفَضِّلَ عَلَيْكُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَنْزَلَ مَلَائِكَةً مَّا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي آبَائِنَا الْأَوَّلِينَ ۚ ۱٩ إِنْ هُوَ إِلَّا رَجُلٌ

بِهِ جِنَّةٌ فَتَبَوَّأُوا بِهِ حَتَّىٰ حِينٍ ۚ ۲٠ قَالَ رَبِّ انصُرْنِي بِمَا كَذَّبُونَ ۚ ۲١ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلَ ۚ

بِأَعْيُنِنَا ۖ وَوَحَيْنَا فَاذْجَأْ فِرْعَوْنَ وَفَارَ التَّنُورَ ۖ فَاسْلُكْ فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍ مِّنْ نَّاسٍ وَأَهْلِكَ إِلَّا مَن

(٥) الإملاء ١٤٨/٢.

(٦) تقدم.

(٧) سورة البقرة، آية (٣٩).

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) سورة البقرة، آية (٧).

(٤) انظر الدر المصون ١/٦ مخطوط الدار برقم ١٠٨ تفسير.

سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ مِنْهُمْ وَلَا تُخْطِئِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُّعْرَفُونَ ﴿٢٧﴾ فَإِذَا أَسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفَلَكَ فَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بَجَدْنَا مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴿٢٨﴾ وَقُلِ رَبِّ انزِلْنِي مُنزَلاً مُبَارَكاً وَأَنْتَ خَيْرُ الْمُنزِلِينَ ﴿٢٩﴾ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ وَإِنْ كُنَّا لَمُبْتَلِينَ ﴿٣٠﴾ ثُمَّ أَنْشَأْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ قَرْنًا آخَرِينَ ﴿٣١﴾

قوله: ﴿بَعْدَ ذَلِكَ﴾

أي بعد ما ذكر ولذلك أفرد اسم الإشارة، وقرأ العامة «لَمَيِّتُونَ» وزيد بن علي وابن أبي عبله «لَمَائِتُونَ»^(١) والفرق بينهما، أن الميت يدل على الثبوت والاستقرار، والمائت على الحدوث كضيق وضائق / وفرخ وفرارخ فيقال لمن سَيِّمَتْ (٢) مَيِّتٌ وَمَائِتٌ ولمن مَاتَ مَيِّتٌ فقط دون مائت لاستقرار الصفة وثبوتها، وسيأتي مثله في الزمر إن شاء الله تعالى، فإن قيل الموت لم يختلف فيه اثنان وكم من مخالف في البعث ثم أكد المجمع عليه أبلغ تأكيد وترك المختلف فيه من تلك المبالغة في التأكيد، فالجواب أن البعث لما تضافرت أدلته أبرزه في صورة المجمع عليه المستغني عن ذلك وأنهم لما لم يعملوا للموت ولم يهتموا بأموره نزلوا منزلة من ينكره فأبرز لهم في صورة المنكر الذي استبعده كل استبعاد وكان الشيخ (٣) سئِلَ عن ذلك فأجاب بأن اللام غالباً تخلص المضارع للحال ولا يمكن دخولهما في «تُبْعَثُونَ» لأنه مخلص للاستقبال. لعمله في الظرف المستقبل، واعترض على نفسه بقوله: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾^(٤) فَإِنَّ اللام دخلت على المضارع العامل في ظرف مستقبل وهو يوم القيامة، فأجاب بأنه خرج هذا بقوله غالباً، أو بأن العامل في يوم القيامة مقدر، وفيه نظر لا يخفى إذ فيه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه وبعد ذلك متعلق بميتون ولا تمنح لام الابتداء من ذلك.

قوله: ﴿عَلَى ذَهَابٍ﴾

متعلق بـ«لقادرون»، واللام كما تقدم غير مانعة من ذلك، وبه متعلق بـذَهَابٍ وهي مرادفة للهمزة كهي في «لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ»^(٥) أي على إذهابه.

قوله: ﴿وَشَجَرَةً﴾

عطف على جنات، وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو «سيناء»^(٦)، بكسر السين والباقون بفتحها^(٧) والأعمش كذلك إلا أنه قصرها فأما القراءة الأولى فالهمزة فيها ليست للتأنيث، إذ ليس في الكلام فعلاء بكسر الأولى، وهمزته للتأنيث^(٨) بل للإلحاق بسِرْدَاحٍ^(٩) وقِرْطَاسٍ^(١٠) فهى كعِلْبَاءٍ^(١١) فتكون الهمزة منقلبة عن ياء أو عن واو لأن الإلحاق يكون بهما فلما وقع حرف العلة متطرفاً بعد ألف زائدة قلب همزة كرواء وكساء^(١٢)، قال الفارسي^(١٣) وهي الباء التي ظهرت في دِرْجَابَةٍ

الحجة ٤٨٤.

(١) البحر ٣٩٩/٦.

(٨) أوضح المسالك ٢٩١/٤.

(٢) في «ب» سيموت.

(٩) السِرْدَاح، النَّاقَةُ الطَّوِيلَةُ وَالضَّخْمُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ.

(٣) البحر ٣٩٩/٦.

(١٠) القِرْطَاسُ هُوَ الْكَاعْدُ أَي مَا يَكْتَبُ فِيهِ.

(٤) سورة النحل، آية (١٢٤).

(١١) الْعِلْبَاءُ عَصَبٌ عُنُقُ الْبَعِيرِ.

(٥) سورة البقرة، آية (٢٠).

(١٢) شَافِيَةُ ابْنِ الْحَاجِبِ ١٧٣/٣، ١٧٧.

(٦، ٧) قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو «من طور سيناء» بكسر السين

(١٣) الحجة ٢٢/٤ (خ).

وحججهم قوله: «وطور سينين» والسينين: والسنين - كل

جبل تنبت الشمار فيه فهو سينين والباقون بالفتح وهما لغتان

والدرجاة الرجل القصير السمين، وجعل أبو البقاء (١) الهمزة أصله فقال والهمزة على هذا أصل مثل حِمْلَاق (٢) وليست للتأنيث إذ ليس في الكلام مثل حمراء والياء أصل إذ ليس في الكلام سينا يعني مادة «س» «ن» «أ» سين ونون وهمزة وهذا مخالف لما تقدم من كونها بدلاً من زائد ملحق بالأصل، على أن كلامه محتمل للتأويل إلى ما تقدم.

وعلى هذا فمنع الصرف للتعريف والتأنيث (٣) لأنها اسم بقعة بعينها، وقيل للتعريف والعجمة قال بعضهم والصحيح أن سَيْنَاء اسم أعجمي (٤) نطقت به العرب فاختلف فيه لغاتها فقالوا سيماء كحمراء وصفراء وسيناء (٥) كعلباء وجرباء (٦) وسينين كخنديد ورحليل والخنديد الفحل والخصي أيضاً فهو من الأضداد وهو أيضاً رأس الجبل المرتفع والرحليل المتنحى منه زحل إذا تنحى وقال الزمخشري (٧) «طور سَيْنَاء» (٨) و«طُور سَيْنِين» (٩) لا يخلو/ إما أن يضاف فيه الطور إلى بقعة اسمها سيناء وسينون، وإما أن يكون اسماً للجبل مركباً من مضاف ومضاف إليه كامرئ القيس وكعبلك فيمن أضاف سين سيناء فقد منع الصرف للتعريف والعجمة، أو التأنيث لأنها بقعة وفِعلاء لا تكون ألفه للتأنيث كعلباء وجرباء (١٠)، قلت وكون ألف فعلاء بالكسر ليست للتأنيث وهو قول أهل البصرة وأما الكوفيون فعندهم أن ألفها تكون للتأنيث فهي عندهم ممنوعة للتأنيث اللازم كحمراء (١١) وبابها وكسر السين من سيناء (١٢) لغة كنانة (١٣) وأما القراءة الثانية فألفها للتأنيث فمنع الصرف واضح، قال أبو البقاء (١٤) وهمزته للتأنيث إذ ليس في الكلام فعَلال بالفتح وما حكى الفراء (١٥) من قولهم ناقة فيها خَزَعال (١٦) لا يثبت وإن ثبت فهو شاذ لا يحمل عليه وقد وهم بعضهم فجعل سيناء مشتقة من السنا وهو الضوء، ولا يصح ذلك لوجهين:

أحدهما: أنه ليس عربي الوضع نصوا على ذلك كما تقدم.

والثاني: أنا وإن سلمنا أنه عربي الوضع لكن المادتان مختلفتان، فإن عين السنا نون وعين سيناء ياء (١٧) إذ قال بعضهم وفيه نظر إذ لقاتل أن يقول لا تسلم أن عين سيناء ياء بل هي عينها نون وياؤها مزيدة وهمزتها منقلبة عن واو كما قلبت السنا ووزنها حينئذ فيعال، وفيعال موجود في كلامهم كميلاع (١٨) وقاتل مصدر قاتل.

قوله: ﴿تَنْبِتُ﴾.

قرأ ابن كثير وابن عمرو «تَنْبِتُ» (١٩) بضم التاء وكسر الباء والباقون بفتح التاء وضم الباء فأما الأولى ففيها ثلاثة أوجه:

أحدها: أن أنبت بمعنى نبت فهو مما اتفق فيه فعل وافعل وأنشدوا لزهير (٢٠):

- | | |
|--|---|
| (١) الإملاء ١٤٨/٢. | (١١) أوضح المسالك ١١٦/٤. |
| (٢) قال في اللسان ١٠٠٦/٢ حلق الحِمْلَاق والحَمْلَاق والحِمْلُوق ما غطت الجفون من بياض المَقْلَة. | (١٢) البحر ٣٩٣/٦. |
| (٣) آخر كلام أبي البقاء. | (١٣) قبيلة من مضر تنسب لكانة بن خزيمه. |
| (٤) اللسان ٢١٧٣/٣. سيا. | (١٤) الإملاء ١٤٨/٢. |
| (٥) جبل بالشام. | (١٥) معاني الفراء ٢٢٣/٢. |
| (٦) ذَكَرْ أَمْ حَيِّنْ. | (١٦) ظَلَعُ يُصِيبُ الناقَة. |
| (٧) الكشف ٢٩/٣. | (١٧) هذا كلام أبي حيان في البحر ٤٠١/٦. |
| (٨) سورة المؤمنون، آية (٢٠). | (١٨) قال في اللسان ٤٢٦٤/٦ وميلاع نادر فيمن جعله فيعالاً، والميلعُ الناقةُ الخفيفةُ. |
| (٩) سورة التين، آية (٢). | (١٩) الحجة ٤٨٤/٤٨٥. |
| (١٠) انتهى كلام الزمخشري. | (٢٠) تقدم. |

٣٤٣٢ - رأيت ذوي الحاجات عند يئوتهم قطناً بها حتى إذا أنبت البقل

وأنكر الأصمعي^(١) أي نبت.

الثاني: أن الهمزة للتعدية والمفعول محذوف لفهم المعنى أي ينبت ثمرها أو جناها، و (بالدُّهن) حال أي ملتبسة بالدهن.

الثالث: أن الباء مزيدة في المفعول به كهي في قوله تعالى: «ولا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ»^(٢).

وقول الآخر:

٣٤٣٣ - سُودُ المَحَاجِرِ لا يقرآن بالسُّور^(٣)

٣٤٣٤ - يَضْرِبُ بالسَّيْفِ وَنَرْجُو بِالْفَرْجِ^(٤)

وأما القراءة الأخرى فواضحة، والباء للحال من الفاعل أي ملتبسة بالدهن بمعنى وفيها الدهن وقرأ الحسن والزهري وابن هرمز «تُنبتُ»^(٥) مبنياً للمفعول من أنبتها الله وبالدهن حال من المفعول القائم مقام الفاعل أي ملتبسة بالدهن وقرأ زُرُّ بْنُ حُبَيْشٍ^(٦) تنبت الدهن^(٧) من أنبت وسقوط الباء هناك يدل على زيادتها في قراءة «من أنبتها» والأشهب وسليمان^(٨) بن عبد الملك بالدهان^(٩) وهو جمع دهن كرمح ورماح، وأما قراءة ابن شَمِرٍ وعبد الله تخرج فتفسير لا قراءة لمخالفة السواد، والدُّهْنُ / عصارة ما فيه دسم، والدُّهْنُ بالفتح المسح بالدهن مصدر دهن يدهن والمداهنة من ذلك كأنه يمسح على صاحبه^(١٠). ليقر خاطره، قوله: ﴿وَصَبِغٌ﴾.

العامّة على الجر نسقاً على الدهن، والأعمش^(١١) بال نصب نسقاً على موضع بالدهن، كقراءة «وَأَرْجُلَكُمْ»^(١٢) في أحد احتمالاته وعامر^(١٣) بن عبد الله «وَصِبَاغٌ» بالألف وكانت هذه القراءة مناسبة لقراءة من قرأ بالدهان، والصبغ والصباغ كالديبغ والديباغ وهو اسم ما يفعل به «وللاكلين» صفة وقوله «تُسْقِيكُمْ» قد ذكر ما فيه في سورة النحل^(١٤)، وقرىء «تسقيكم» بالتاء من فوق أي الأنعام.

قوله: ﴿مُنْزَلاً مِّبَارِكاً﴾.

قرأ أبو بكر بفتح الميم وكسر الزاي، والباقون بضم^(١٥) الميم وفتح الزاي والمنزل والمنزل كل منهما يحتمل أن يكون اسم مصدر وهو الإنزال أو النزول، وأن يكون اسم مكان للنزول أو الانزال، إلا أن القياس «مُنْزَلاً» بالضم والفتح

- (١) أورده أبو حيان في البحر ٤٠١/٦.
- (٢) سورة البقرة، آية (١٩٥).
- (٣) تقدم.
- (٤) ينسب للجعدي، واستشهد بقوله «بالفرج» على زيادة الباء في المفعول به، ينظر البيت في الطبري ١٦/١٨ والقرطبي ١٠٩/١١ ومجاز القرآن ٥٦/٢ والبحر ٤٠١/٦.
- (٥) المحتسب ٨٨/٢.
- (٦) هو زُرُّ بْنُ حِيَاثَةَ أَبُو مَرِيَمٍ وَقَالَ أَبُو مَطْرُقٍ الْأَسَدِيُّ الْكُوفِيُّ أَحَدُ الْأَعْلَامِ - مات في الجماجم تنظر ترجمته في الأعلام ٤٣/٣.
- (٧) المحتسب ٨٨/٢.
- (٨) بغية الوعاة ٥٩٨/١.
- (٩) المحتسب ٨٨/٢.
- (١٠) اللسان ١٤٤٦/٢ دهن.
- (١١) الاتحاف ٣٨٦.
- (١٢) قرأ نافع وابن عامر والكسائي وحفص عن عامر «أَرْجُلَكُمْ» نصباً، وباقي السبعة «وَأَرْجُلَكُمْ» جراً والحسن بن أبي الحسن «وَأَرْجُلَكُمْ» رفعاً. ينظر في ذلك السبعة ٢٤٣، والكشف ٤٠٦/١ الشواذ ٣١.
- (١٣) الاتحاف ١٨٦.
- (١٤) البحر ٤٠٢/٦.
- (١٥) المرجع السابق.

لقوله: « أنزلني » وأما الفتح والكسر فعلى نيابة مصدر الثلاثي مناب مصدر الرباعي كقوله: ﴿ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نباتاً ﴾^(١) وقد تقدم نظيره في مدخل في سورة النساء^(٢)، وإن في قوله: « وإن كنا » مخففة واللام فارقة وقيل إن نافية واللام بمعنى إلا وقد تقدم ذلك غير مرة.

فَأَرْسَلْنَا فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ۖ أَفَلَا تَتَّقُونَ ۚ ۛ وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِإِيقَاعِ الْآخِرَةِ وَاتْرَفْتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ۚ ۛ وَلَئِنْ أَطَعْتُمْ بَشَرًا مِثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذَا لَخَسِرُونَ ۚ ۛ أَعْيَدَكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظْمًا أَنْكُمْ تُخْرَجُونَ ۚ ۛ

قوله: ﴿ فَأَرْسَلْنَا فِيهِمْ ﴾.

قال الزمخشري^(٣) فإن قلت حق أرسل أن يُعَدَّى بإلى كأخواته التي هي وجه وأنفذ وبعث فما باله عُدِّي من القرآن بإلى تارة وبقي أخرى كقوله: « كَذَلِكَ أَرْسَلْنَاكَ فِي أُمَّةٍ ﴾^(٤) قلت لم يعد بفي كما عدي بإلى ولم يجعله صلة مثله ولكن الأمة أو القرية جعلت موضعاً للإرسال كقول رؤبة أرسلت فيها مُصعباً ذا الحام^(٥).

وقد جاء بعث على ذلك كقوله تعالى: « وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَذِيرًا ﴾^(٦).

قوله: ﴿ أَنْ اعْبُدُوا ﴾.

يجوز أن تكون المصدرية أي أرسلناه بأن اعبدوا أي بقوله أعبدوا، وأن تكون مفسرة قال الزمخشري^(٧) فإن قلت ذكر مقالة قوم هود في جوابه في سورة الأعراف وسورة هود بغير واو ﴿ قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ إِنَّا لَنَرَاكَ فِي سَفَاهَةٍ ﴾^(٨) ﴿ فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ مَا نَرَاكَ إِلَّا بَشَرًا مِثْلَنَا ﴾^(٩) فأى فرق بينهما، قلت الذي بغير واو على تقدير سؤال سائل، قال فماذا قيل له قالوا كَيْتَ وَكَيْتَ^(١٠)، وأما الذي مع الواو فعطف لما قالوه على ما قاله، ومعناه أنه اجتمع في الحصول منهما المقام هذا الحق وهذا الباطل وشتان ما بينهما، قلت ولقائل أن يقول هذا جواب بنفس الواقع والسؤال باق إذ يحسن أن يقال لم لا جعل هنا قولهم أيضاً بالسؤال سائل كما في نظيرتها أو عكس الأمر.

قوله: ﴿ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾.

أي منه فحذف العائد لاستكمال شروطه وهو اتحاد الحرف، والمتعلق / وعدم قيامه مقام مرفوع، وعدم ضمير آخر، هذا إذا جعلناها بمعنى الذي فإن جعلتها مصدرًا لم يحتج إلى عائد ويكون المصدر واقعاً موقع المفعول، أي

(١) ينظر البيت في البحر ٤٠٣/٦ وفيه أرسلت فيها مصعباً ذا اأحام.

(٢) سورة الفرقان، آية (٥١).

(٣) الكشاف ٢٩/٣.

(٤) سورة الأعراف، آية (٦٦).

(٥) سورة هود، آية (٢٧).

(٦) كناية عن القصة والأحدوثة حكاهما سيويه ١٧٠/٢.

(١) سورة نوح، آية (١٧).

(٢) تقدم ص ٢٣٧.

(٣) الكشاف ٢٩/٣.

(٤) سورة الرعد، آية (٣٠).

(٥) لرؤية ولم أفق عليه في ديوانه والشاهد في قوله: « أرسلت » حيث عدي بفي لما كانت الأمة أو القرية موضعاً للإرسال،

مشروبيكم وقال في التحرير .

وزعم الفراء^(١) أن معنى «مِمَّا تَشْرَبُونَ» على حذف، أي تَشْرَبُونَ مِنْهُ، وهذا لا يجوز عند البصريين ولا يحتاج إلى حذف ألبتة، لأن «ما» إذ كانت مصدرًا لم يحتج إلى عائد فإن جعلها بمعنى الذي حذف العائد ولم يحتج إلى إضمار «مِنْ»، يعني أنه يقدر تشربون من غير حرف جر وحينئذ تكون شروط الحذف أيضاً موجودة، ولكنه تفوت المقابلة، إذ قوله تأكلون منه فيه تبعض فلو قدرت هذا تشربونه من غير مِنْ فاتت المقابلة، ثم إن قَبْلَهُ وَهُوَ لا يجوز عند البصريين ممنوع بل هو جائز لوجود شروط الحذف .

قوله : ﴿إِذَنْ﴾ .

قال الزمخشري^(٢) وإذن واقع في جزاء الشرط، وجواب للذين قالوهم من فوقهم، قال الشيخ^(٣) وليس واقعاً في جزاء الشرط بل واقعاً بين إنكم والخبر، وإنَّكُمْ والخبر ليس جزاء للشرط بل ذلك جواب للقسم المحذوف، قيل إن الشرعية ولو كان التركيب الخبر جواباً لزم الفاء في إنَّكُمْ، بل لو كان بالفاء في تركيب غير القرآن لم يكن ذلك التركيب جائزاً إلا عند الفراء، والبصريون لا يجزونه وهو عندهم^(٤) خطأ، قلت يعني أنه إذا توالى شرط وقسم أجيب سابقهما، والقسم هنا متقدم فينبغي أن يُجَابَ ولا يُجَابُ الشرط ولو أُجِيبَ الشرط لاختلت القاعدة إلا عند بعض الكوفيين فإنه يجيب الشرط وإن تأخر وهو موجود في الشعر^(٥) .

قوله : ﴿أَيَعِدُّكُمْ أَنْكُمْ﴾ .

في إعرابها ستة أوجه :

أحدها : أن اسم إن الأولى مضاف لضمير الخطاب حذف وأقيم المضاف إليه مقامه، والخبر قوله : «إِذَا مِتُّمُ» و «إِنَّكُمْ مُخْرَجُونَ» تكرر لأن الأولى للتأكيد والدلالة على المحذوف، والمعنى أن إخراجكم إذا مِتُّمُ وكُنْتُمْ .
الثاني : أن خبر أن الأولى هو مخرجون وهو العامل في إذا وكررت الثانية توكيداً لما طال الفصل وإليه ذهب الجرمي^(٦)، والمبرد^(٧) والفراء^(٨) .

الثالث : أن «أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ» مؤول بمصدر مرفوع بفعل محذوف ذلك الفعل المحذوف هو جواب إذا الشرطية وإذا الشرطية، وجوابها المقدر خبراً لأنَّكُمْ الأولى تقديره يحدث أَنْكُمْ مخرجون .

الرابع : كالثالث في كونه مرفوعاً بفعل مقدر إلا أن هذا الفعل المقدر خبر لأنَّ الأولى وهو العامل في إذا .
الخامس : أن خبر الأولى محذوف لدلالة خبر الثانية عليه تقديره أَنْكُمْ تبعثون، وهو العامل في الظرف وأنَّ الثانية وما في خبرها بدل من الأولى وهذا مذهب سيبويه^(٩) .

السادس : أن يكون أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ مبتدأ وخبره الظرف مقدماً عليه والجملة خبر عن أَنْكُمْ الأولى، والتقدير أَيَعِدُّكُمْ أَنْكُمْ إخراجكم كائن، أو مستقر وقت موتكم، ولا يجوز أن يكون العامل في إذا مُخْرَجُونَ على كل قول، لأن ما

(٦) أورده أبو حيان في البحر ٤/٦ : ٤٠ .

(٧) المقتضب ٢/٣٥٥، ٣٥٦ .

(٨) معاني الفراء ٢/٢٣٤، ٢٣٥ .

(٩) الكتاب ١/٤٦٧ .

(١) معاني الفراء ٢/٢٣٤ .

(٢) الكشف ٣/٢٩، ٣٠ .

(٣) البحر ٦/٤٠٤ .

(٤) آخر كلام الشيخ .

(٥) راجع المسألة بتامها في أوضح المسالك ٤/٢١٨/٢١٩ .

في خبر أن لا يعمل فيما قبلها ولا يعمل فيها متمم لأنه مضاف إليه وأنكم وما في خبره في محل نصب أو جر بعد حذف الحرف إذ الأصل أَيْعِدْكُمْ بِأَنْكُمْ، ويجوز أن لا يقدر حرف جر فيكون في محل نصب فقط نحو وَعَدْتُمْ زَيْدًا خَيْرًا.

﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ۚ إِنَّ هِيَ إِلَّا حِكَاؤُنَا الَّذِي نُمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴾ ٣٦ إِنَّ هُوَ إِلَّا رَجُلٌ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا وَمَا نَحْنُ لَهُ بِمُؤْمِنِينَ ﴿ ٣٨ قَالَ رَبِّ انصُرْنِي بِمَا كَذَبْتَنِي ﴿ ٣٩

قوله: ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ ﴾

اسم فعل معناه بَعْدَ وَكُرِّرَ للتوكيد وليست المسألة من التنازع قال جرير:

٣٤٣٥ - فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَأَهْلُهُ وَهَيْهَاتَ خَلٌّ بِالْعَقِيقِ نَوَاصِلُهُ (١)

وفسره الزجاج (٢) في ظاهر عبارته بالمصدر، فقال البعد لما توعدون، أو بَعْدَ ما توعدون، وظاهرها أنه مصدر بدليل عطف الفعل عليه، ويمكن أن يكون فسر المعنى فقط وهيئات اسم لفعل قاصر يرفع الفاعل، وهنا قد جاء ما ظاهره الفاعل مجروراً باللام فمنهم من جعله على ظاهره، وقال ما توعدون فاعل به زيدت فيه اللام والتقدير بَعْدَ مَا تُوعَدُونَ (٣) وهو ضعيف إذ لم تعهد زيادتها في الفاعل ومنهم من جعل الفاعل مضمراً للدلالة الكلام عليه فقَدَّرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ (٤) هَيْهَاتَ التَّصْدِيقُ أو الصِّحَّةُ لِمَا تُوعَدُونَ، وقَدَّرَهُ غيره بعد إخراجكم ولِمَا تُوعَدُونَ للبيان، قاله الزمخشري (٥) لبيان المستبعد ما هو بعد التصويت بكلمة الاستبعاد كما جاءت اللام في «هَيْتَ لَكَ» (٦) لبيان المهيب به قال الزجاج (٧): البُعْدُ لما توعدون، فجعله مبتدأ والجار بعده الخبر، قال الزمخشري (٨): فإن قلت ما توعدون هو المستبعد فمن حقه أن يرتفع بهيئات كما ارتفع بقوله:

٣٤٣٦ - فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَأَهْلُهُ (٩)

فما هذه اللام؟ قلت: قال الزجاج (١٠) في تفسيره البُعْدُ لما توعدون أو بَعْدَ لما توعدون فيمن نَوَّنَ فنزله منزلة المصدر، قال الشيخ (١١) وقول الزمخشري فمن نونه نَزَلَهُ منزلة المصدر ليس بواضح، لأنهم قد نونوا أسماء الأفعال ولا تقول أنها إذا نونت تنزلت منزلة المصادر، قلت: الزمخشري لم يقل كذا إنما قال فمن نونه نَزَلَهُ منزلة المصدر المصدر لأجل قوله أو بَعْدَ، فالتنوين علة لتقديره إياه نكرة لا لكونه منزلاً المصدر، فإن أسماء الأفعال ما نَوَّنَ منها نكرة، وما لم يَنَوَّنَ معرفة، نحو صَهْ وصِهْ فقدر الأول بالسكون، والثاني بسكوت ما (١٢) وقال ابن عطية (١٣) طوراً يلي الفعل دون لام

(١) لجرير، العقيق: وادي لبني كلاب بالعالية، والشاهد في قول:

«هيئات» على أنه اسم فعل ماض معناه بَعْدَ وَكُرِّرَ للتوكيد.

ينظر البيت في ديوان جرير ٤٧٩ والمهم: ١١١ وابن يعيش

٣٥/٤ والخصائص ٤٢/٣ والطبري ١٦/١٨ والبحر

٤٠٥/٦ واللسان هية وفيه «بالعقيق مجاوله».

(٢) الإغفال ١١٢٣.

(٣) ينظر في ذلك الصبَّان على الأشموني ١٩٧/٣.

(٤) الإملاء ١٤٩/٢.

(٥) الكشاف ٣٢/٣.

(٦) سورة يوسف، آية (٢٣).

(٧) الإغفال ١١٢٣.

(٨) الكشاف ٣٢/٣.

(٩) تقدم.

(١٠) الإغفال ١١٢٣.

(١١) البحر ٤٠٥/٦.

(١٢) أنظر تفصيل القول في هذا في أوضح المسالك ٨٩/٤.

(١٣) المحرر الوجيز ٣٣١.

تقول هيهات مجيء زيد أي بُعد، وأحياناً يكون الفاعل محذوفاً عند اللام كهذه الآية، لتقدير بُعد الوجود لما توعدون ولم يستجوده الشيخ (١) من حيث قوله حذف الفاعل والفاعل لا يحذف ومن حيث إن فيه حذف المصدر وهو الوجود وإبقاء معموله وهو لما توعدون وهيهات الثاني تأكيداً للأول تأكيداً لفظياً، وقد جاء غير مؤكد كقوله:

٣٤٣٧ - هيهات منزلنا بتعفٍ سويقيةٍ كانت مباركةً على الأيام (٢)

وقول آخر:

٣٤٣٨ - هيهات ناس من أناس ديارهم دماق ودار الآخرين الأوامن (٣)

وقال رؤبة:

٣٤٣٩ - هيهات من منخرق هياؤه (٤)

قال القيسي شارح أبيات الإيضاح: وهذا مثل قولك بُعد بُعدك وذلك أنه بنى من هذه اللفظة فعلاً فجاء به مجيء القلقل (٥) والززال (٦) والألف في هيهات غير الألف في هياؤه وهي في هيهات لام الفعل الثانية كقاف الححققة (٧) الثانية وهي في هياؤه ألف الفعلال الزائدة وفي هذه اللفظة لغات كثيرة تزيد على الأربعين (٨) وأذكر هنا مشهورها وما قرىء به فالمشهور «هيهات» بفتح التاء من غير تنوين بني لوقوعه موقع المبني أولشبهه بالحروف وقد تقدم تحقيق (٩) ذلك وبها قرأ العامة وهي لغة الحجازيين (١٠)، وهيهاتاً (١١) بالفتح والتنوين وبها قرأ أبو عمرو في رواية هارون عنه ونسبها ابن عطية (١٢) لخالد بن إلياس (١٣) «وهيهات» بالضم والتنوين وبها قرأ الأحمر وأبو حيوة بالضم من غير تنوين ويروى عن أبي حيوة أيضاً فمنه فيها وجهان، وافقه أبو السّمّال في الأولى دون الثانية، و«هيهات» (١٤) بالكسر والتنوين وبها قرأ عيسى وخالد بن إلياس وبالكسر من غير تنوين (١٥) وهي قراءة أبي جعفر وشيبة وتروى عن عيسى أيضاً وهي لغة تميم وأسد «وهيهات» (١٦) بإسكان التاء وبها قرأ عيسى أيضاً وخارجه عن أبي عمرو والأعرج، و«هيا» (١٧) بالهاء آخر وصلأ ووقفاً «وأيهات» (١٨) بإبدال الهاء همزة مع فتح التاء وبهاتين قرأ بعض القراء فيما نقل أبو البقاء (١٩) فهذه تسع لغات وقد قرىء بهن لم يتواتر

(١) البحر ٤٠٥/٦.

(٢) هيهات: معناه بُعد الشيء وتعذره، أي ما أبعد منزلنا بهذا الموضع والتعف ما ارتفع عن الوادي وانحدر عن جبل، وسويقه موضع بعينه، وقوله كانت مباركة... الخ / أي كانت تلك الأيام التي جمعنا ومن نحب فأضمرها ولم يجر لها ذكر، والشاهد في قوله هيهات - فقد جاء غير مؤكد، ينظر البيت في الكتاب ٢٩٩/٢ ط بولاق وفيه أيهات وقال بأنها لغة في هيهات وفيه «من الأيام».

(٣) الدماق: الشيء المتحطم، والشاهد في قوله «هيهات» حيث جاء غير مؤكد ولم أقف على ذلك البيت.

(٤) لرؤبة العجاج، هياؤه معناه البعد الشيء الذي لا يرجى والشاهد في قوله: «هيهات» حيث جاء غير مكرر.

ينظر البيت في المحتسب ٩٣/٢، والخصائص: ٤٣/٣، والبحر ٤٠٥/٦ ودبوان رؤبة ٤.

(٥) تقول قلقلت الشيء قلقلته إذا حركته.

(٦) التحريك.

(٧) شدة السير.

(٨) ينظر في ذلك الصبان على الأشموني ٣/٢٠٠.

(٩) أنظر الدر المصون ٣/١٠٧ و«خ».

(١٠) إعراب القرآن للنحاس ٣/١١٣.

(١١) مختصر ابن خالويه ٩٨/٩٧ والاحفاد ٣٨٦.

(١٢) المحرر الوجيز ٣٣٢.

(١٣) البحر ٤٠٤/٦.

(١٤) المرجع السابق.

(١٥) مختصر ابن خالويه ٩٧، ٩٨.

(١٦) البحر ٤٠٥/٦.

(١٧) البحر ٤٠٥/٦.

(١٨) المرجع السابق.

(١٩) الإملاء ٢/١٤٩.

منها غير الأولى، ويجوز إبدال الهمزة من الهاء الأولى في جميع ما تقدم فيكمل بذلك ست عشرة لغة، وأيهان بالنون آخرًا، وأيهى بالألف آخرًا، فيمن فتح التاء قالوا فهي عنده اسم فرد، ومن كسرهما فهي عنده جمع تأنيث كزينات وهندات ويُعزى هذا لسيبويه^(١) لأنه قال هي مثل بيضات فنسب إليه أنه جمع من ذلك حتى قال بعض النحويين مفردها هيئة^(٢) مثل بيضة، وليس بشيء بل مفردها هيئات، قالوا وكان ينبغي على أصله أن يقال فيها هيئات تقلب ألف هيئات ياء لزيادتها على الأربعة، نحو ملهبات ومعربات ومرميات لأنها من بنات الأربعة المضعفة^(٣) من الياء من باب حاحيت^(٤) وضيصة^(٥)، وأصلها بوزن القلقة والحققة فانقلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت هيئة كالسَلْقَة^(٦) والجُعْبَة^(٧) وإن كانت الياء التي انقلبت عنها ألف سلقاة وجعباة زائدة وياء هيئته أصلًا فلما جمعت كان قياسها على قولهم أرطأت^(٨) / وعَلَقِيَات^(٩) أن يتولوا فيها هيئات، إلا أنهم حذفوا الألف لالتقاء الساكنين لما كانت في آخر اسم مبني كما حذفوها في ذان واللذان وتان ليفصلوا بين الألفات في أواخر المبنية والألفات في أواخر المتمكنة وعلى هذا حذفوها في أولات وذوات ليخالف تاء لأنها تاء هيئات فحقه أن يكتبها هاء لأنها في مفرد كتمرة ونواة ومن كسرهما فحقه أن يكتبها تاء لأنها في جمع كهندات، وكذلك حكم الوقف سواء^(١٠) ولا التفات إلى لغة كيف الإخوة والأخوات ولا هذه تمرات نقلتها وقد رسمت في المصحف بالهاء، واختلف الفراء في الوقف عليها، فمنهم من أتبع الرسم فوقف بالهاء^(١١) وهما الكسائي والبدي عن ابن كثير، ومنهم من وقف بالتاء^(١٢) وهم الباقون، وكان ينبغي أن يكون الأكثر على الوقف بالهاء، لوجهين:

أحدهما: موافقة الرسم، والثاني: أنهم قالوا المفتوح اسم مفرد أصله صفة كزلزلة وقلقلة من مضاعف الرباعي، وقد تقدم أن المفرد يوقف على تاء تأنيثه بالهاء وأما التنوين فهو على قاعدة تنوين أسماء الأفعال دخوله دال على التنكير وخروجه دال على التعريف، قال القتيبي من نونٍ أعتقد تنكيرها وتصور معنى المصدر النكرة كأنه قال بُعْدًا بُعْدًا وَمَنْ لَمْ يَنْوِنْ أعتقد تعريفها وتصور معنى المصدر المعرفة كأنه قال البُعْدُ البُعْدُ فجعل التنوين دليل التنكير وعدمه دليل التعريف انتهى^(١٣)، ولا يُوجد^(١٤) تنوين التنكير إلا في نوعين أسماء الأفعال وأسماء الأصوات نحو سيبويه وسيبويه، وليس بقياس بمعنى أنه ليس لك أن تنون منها ما شئت بل ما سمح تنوينه أعتقد تنكيره، والذي يقال في القراءات المتقدمة أن من نون جعله للتنكير كما تقدم، ومن لم ينون جعل عدم التنوين للتعريف، ومن فتح فللخفة وللاتباع، ومن كسر فعلى أصلي التقاء الساكنين، ومن ضم فتشبيهاً بقبل وبعد ومن سَكَنَ فلأن أصل البناء السكون، ومن نَوَّنَ وَقَفَ بالهاء، فاتباعاً للرسم ومن وقف بالتاء فعلى الأصل سواء كسرت التاء أو فتحت لأن الظاهر أنهما سواء، وإنما ذلك من تغيير اللغات وإن كان

- (١) الكتاب ٤٧/٢.
 (٢) ينظر في ذلك الصبان على الأشموني ١٩٩/٣ والكافية ٦٩/٢.
 (٣) الكتاب ٤١/٣، ٤٣.
 (٤) حاحيت - يقال للمعز خاصة.
 (٥) والضيصة: شوكة الحائك التي يسوي بها السداة واللحمة.
 (٦) يقال: سَلَقَهُ سَلْقًا وسَلْقًا أي طعنه فألقاه على جنبه.
 (٧) الجعبة - كناية النشاب.
 (٨) الأَرطَى بفتح فسكون - شجر ينبت في الرمل وحادته أرطاة.
 (٩) علقيات - جمع - علقى وهي شجر تدوم خضرته في القيط
- وفي ألفها خلاف فبعضهم يجعلها للتأنيث فلا ينونها وبعضهم يجعلها للإخاق بجعفر وينونها.
 (١٠) انظر هذه المسألة بقضها وقضيضها في الكتاب ٤٣/٣، وشرح الكافية ٦٩/٢ وشفافية ابن الحاجب ٢٩٢/٢ والصبان على الأشموني ١٩٩/٣، ٢٠٠.
 (١١) معاني الفراء ٢/٣٣٦.
 (١٢) المرجع السابق.
 (١٣) الكتاب ٤٧/٢.
 (١٤) في «ب» فلا.

المنقول عن مذهب «س» ما تقدم هكذا ينبغي أن تعلق القراءات المتقدمة، وقال ابن عطية^(١) فيمن ضم ونون أنه اسم معرب مستقبل مرفوع بالابتداء وخبره لما توعدون أي البُعْدُ لُوْعِدْكُمْ كما تقول النجح لسعيك .

وقال الرازي في اللوامح^(٢) : فأما من رفع ونونَ احتمل أن يكونا اسمين متمكنين مرفوعين خبرهما من حروف الجر بمعنى البُعْد لما توعدون والتكرار للتأكيد ويجوز أن يكونا اسماً للفعل والضم للبناء مثل حوت في زجز الإبل / لكنه نونه نكرة، قلت وكان ينبغي لابن عطية ولأبي الفضل أن يجعلاه اسماً أيضاً في حالة النصب مع التنوين على أنه مصدر واقع موقع الفعل وقرأ ابن أبي عبله «هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ مَا تُوعَدُونَ»^(٣) من غير لام جر وهي واضحة مؤيدة لمدعي زيادتها في قراءة العامة «وما» في «لَمَا تُوعَدُونَ» تحتمل المصدرية أي لُوْعِدْكُمْ، وأن تكون بمعنى الذي والعائد محذوف أي توعدونه .

قوله : ﴿إِنْ هِيَ﴾ .

هي ضمير مفسر سياق الكلام أي إِنَّ حَالَكُمْ إِلَّا حَيَاتِنَا، وقال الزمخشري^(٤) هذا ضمير لا يعلم ما يراد به إلا بما يتلوه من بيانه، وأصله إِنْ الْحَيَاةُ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا، فوضع هي موضع حياتنا لأن الخبر يدل عليها ويُبينها ومنه - هي النفس تحمّل ما حُمِلت^(٥) هي العرب تقول ما شاءت وقد جعلت بعضهم هذا القسم مما يفسر بما بعده لفظاً ورتبة ونسبه إلى الزمخشري متعلقاً بهذا الكلام الذي نقلته عنه ولا تعلق له في ذلك .

قوله : ﴿نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ .

جملة مفسرة لما ادعوه من أن حياتهم ما هي إلا كذا، وزعم بعضهم أن فيها دليلاً على عدم الترتيب في الواو، إذ المَعْنَى نحيا إذ هو الواقع^(٦) ولا دليل فيها لأن الظاهر من معناها تموت النفس منا ويحيى آخرون هلم جراً، يشيرون إلى انقراض العصر وخلف غيره مكانه، وقيل نموت نحن ويحيى أبناؤنا وقيل القوم يعتقدون الرجعة أي نموت ثم نحيا بعد ذلك الموت .

قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ ٤١ فَأَخَذَتْهُمُ الصَّيْحَةُ بِالْحَقِّ فَجَعَلْنَاهُمْ غُثَاءً فَبَعْدًا لِالْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ٤٢ ثُمَّ أُنشَأْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ قُرُونًا آخَرِينَ ٤٣ مَا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجْلَهَا وَمَا يَسْتَخِرُونَ ٤٤ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رَسُولَنَا تَرَاتُفًا ٤٥ كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّةٌ رَسُولُنَا كَذَّبُوهُ فَاتَّبَعْنَا بَعْضَهُمْ بَعْضًا وَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ فَبَعْدًا لِقَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ ٤٦

قوله : ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ .

في «ما» هذه وجهان :

أحدهما : أنها مزيدة بين الجار ومجرورة للتوكيد كما زيدت في الباء^(٧) نحو ﴿فِيمَا رَحْمَةٍ مِنْ﴾^(٨) وفي من نحو ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ﴾^(٩) وقيل صفة لزمان محذوف^(١٠) عن زمن قليل .

- (١) المحرر الوجيز ٣٢٢ .
 (٢) انظر رأيه في البحر ٤٠٥/٦ .
 (٣) المرجع السابق .
 (٤) الكشف ٤٢/٣ .
 (٥) هذا الشعر تقدم ص ٢٣١ .
 (٦) في «ب» فلا دليل .
 (٧) النحاس ١١٤/٣ .
 (٨) سورة آل عمران، آية (١٧٩) .
 (٩) سورة نوح، آية (٢٥) .
 (١٠) مجاز القرآن ٨٥/٢ .

والثاني : أنها غير زائدة بل هي نكرة بمعنى شيء أو زمن وقليل صفتها أو بدل منها^(١) وهذا الجار فيه ثلاثة أوجه : أحدهما : أنه متعلق بقوله : «لَيُصْبِحَنَّ» أي ليصبحن عن زمن قليل نادمين .

والثاني : أنه متعلق بنادمين وهذا على أحد الأقوال في لام القسم ، وذلك أن فيها ثلاثة أقوال جواز تقديم معمول ما بعدها عليها مطلقاً ، وهي قول الفراء وأبي عبيدة^(٢) والثاني : المنع مطلقاً وهو قول جمهور البصريين ، والثالث التفضيل بين الظرف وعديله وبين غيرهما فيجوز فيهما للاتساع^(٣) ويمتنع في غيرهما فلا يجوز في والله لأضربن زيداً زيداً لأضربن لأنه غير ظرف ولا عديله .

والثالث : من الأوجه المتقدمة أنه متعلق بمحذوف تقديره عما قليل ننصر حذف لدلالة ما قبله عليه وهو قوله «رَبِّ انصُرْنِي» وقرئ «لَتُصْبِحَنَّ»^(٤) بقاء الخطاب على الالتفات أو على أن القول صدر من الرسول لقومه بذلك .

قوله : ﴿غَنَاءٌ﴾ .

مفعول ثاني للجعل والغناء قيل هو الجفاء وقد تقدم في الرد قاله الأخفش^(٥) ؛ وقال الزجاج^(٦) هو البالي من وَرَقِ الشجر إذا جرى السيلُ / خالط زَبْدَهُ وقيل كلما يُلقيه السيلُ والقَدْرُ مما لا ينتفع به وبه يضرب المثلُ في ذلك ، ولامه وأو لأنه من غنَاء الوادي يَغْتَوِ غَنَاءً وكذلك غَنَتِ القَدْرُ وأما غَنَتْ نَفْسَهُ تَغْنَى غَنِيَاناً أي حَبِثَتْ فهو قريب من معناه ولكنه من مادة البياء وتشديد ثاء الغنَاء وتُخَفَّفُ^(٧) وقد جمع على أغنَاء^(٨) وهو شاذ بل كان قياسه أن يجمع على أغنية كأغربة أو على غنِيَان كغربان وغلمان^(٩) وأنشدوا لامرئ القيس :

٣٤٤٠ - من السَّيْلِ والغَنَاءِ فَلَكُهُ مِغْرَلٌ^(١٠)

بتشديد الثاء وتخفيفها والجمع أي والأغناء .

قوله : ﴿فَبَعْدًا لِلْقَوْمِ﴾ .

بُعْدٌ مصدر يذكر من اللفظ لفعله فناصبه واجب الإضمار لأنه بمعنى الدعاء عليهم ، والأصل بَعْدُ بَعْدًا^(١١) وبَعْدًا نحو رَشَدًا ورُشْدًا ورُشْدًا وفي هذه اللام قولان :

أحدهما : وهو الظاهر أنها متعلقة بمحذوف للبيان كهي في سقيا له وجد عاله قال الزمخشري^(١٢) .

والثاني : أنها متعلقة ببُعْدًا قاله الحوفي^(١٣) وهذا مردود لأنه لا يحفظ حذف هذه اللام ووصول المصدر إلى

كَانَ طَمِيَّةَ الْمُجَيْمِرِ غُدْوَةَ

(١) الإملاء ١٤٩/٢ .

(٢) أورد هذا أبو حيان في البحر منسوباً لأبي عبيدة والفراء ،

٤٠٦/٦ .

(٣) الإملاء ١٤٩/٢ .

(٤) البحر ٤٠٦/٦ .

(٥) أوردته أبو حيان في البحر ٣٩٣/٦ .

(٦) إعراب الزجاج ٢٨/٣ .

(٧) ينظر في ذلك اللسان ٣٢١٥/٤ .

(٨) شافية ابن الحاجب ٣٢٨/٢ قال «وقد جاء غنَاء وأغناء .

(٩) أوضح المسالك ٣٠٧/٤ .

(١٠) لامرئ القيس وقامه :

طَمِيَّةُ اسم جبل ، والمجيمر أرض لبني فزارة فشيبة الجبل حين

أحاط به السيل والغناء فاستدار ما بقي منه بفلكه المغزل

واستشهد به على جواز التشديد والتخفيف والجمع «والغنَاء» .

ينظر البيت في جمهرة أشعار العرب ٤٧ وديوان الشاعر ٢٥

والبحر ٣٩٣ .

(١١) البحر ٤٠٦/٦ .

(١٢) الكشف ٣٢/٣ .

(١٣) أوردته أبو حيان في البحر ٤٠٦/٦ .

مجرورها ألبتة، ولذلك منعوا الاشتغال في قوله ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَا لَهُمْ﴾^(١) لأن اللام لا تتعلق بتعسا بل بمحذوف، وإن كان الزمخشري جوز ذلك وسيأتي في موضعه إن شاء الله تعالى.

قوله: ﴿تَتَرَى﴾.

فيه وجهان:

أحدهما: وهو الظاهر أنه منصوب على الحال من رُسُلنا بمعنى متواترين أي واحداً بعد واحد متتابعين على حسب الخلاف في معناه كما سيأتي وحقيقته أنه مصدر واقع موقع الحال^(٢).

والثاني: أنه نعت مصدر محذوف^(٣) تقديره إرسالاً تترى أي متتابعاً، أو إرسالاً إثر إرسال، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وهي قراءة الشافعي «تَتَرَى»^(٤) بالتونين وباقي السبعة «تَتَرَى» بألف صريحة دون تونين، وهذه هي اللغة المشهورة فمن نونه فله وجهان:

أحدهما: أن وزن الكلمة فَعَلْ كَفَلَسْ فقوله: «تَتَرَى» كقولك نصرته نصراً، ووزنه في قراءتهم فعلاً، وقدر هذا الوجه بأنه لم يحفظ جريان حركات الإعراب على رائه، فيقال هذا تَتَرٌ ومررت بتتراً نحو هذا نصرٌ ورأيت نصراً ومررت بنصر فلما لم يحفظ ذلك بطل أن يكون وزنه فعلاً.

الثاني: أن ألفه للإلحاق بجعفر كهي في أرطى وعَلَقَى^(٥) فلما نون ذهبت لالتقاء الساكنين وهذا أقرب مما قبله ولكنه يلزم منه وجود ألف الإلحاق في المصادر وهو نادر.

الثالث: أنها للتأنيث كدَعَوَى^(٦) وهي واضحة فتحصل في ألفه ثلاثة أوجه:

أحدها: أنها بدلٌ من التونين^(٧) في الوقف.

الثاني: أنها للإلحاق^(٨).

الثالث: للتأنيث واختلاف فيها هل هي مصدر كدَعَوَى وذكرى أو اسم جمع كأسرى وشتى كذا قالهما الشيخ^(٩) وفيه نظر إذ المشهور أن أسرى وشتى جمعا تكسير لا / اسما جمعٍ وفاؤها في الأصل واو لأنها من المواترة والوتر فقلبت تاء^(١٠) كما قلبت تاء في تورية وتولج^(١١) وتيقور وتخممة^(١٢) وتراث وتجاه فإنها من الورى والولوج والوقار والوخامة والورائة والوجه، واختلفوا في مدلولها فعن الأصمعي^(١٣) واحداً بعد واحد وبينهما مهلة وقال غيره هو من المواترة وهي التابع بغير مهلة^(١٤)، وقال الراغب^(١٥) والتواتر تتابع الشيء وترأ وفراى قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى﴾^(١٦) والوتيرة السجّية والطريقة يقال: هم على وتيرة واحدة والترة الدخّل والوتيرة الحاجز بين المنخرين^(١٧).

قوله: ﴿أَحَادِيثٌ﴾.

- | | |
|--|---|
| (١) سورة محمد - ﷺ - آية (٨). | (١٠) شافية ابن الحاجب ٢١٦/١. |
| (٢) الإملاء ١٥٠/٢. | (١١) كناس الوحش. |
| (٣) المرجع السابق. | (١٢) الثقل الذي يصيب الإنسان من كثرة الطعام. |
| (٤) حجة القراءات ٤٧٨ والاتحاف ٣٨٧. | (١٣) أورده أبو حيان في البحر ٤٠٧/٦. |
| (٥) ينظر في شافية ابن الحاجب ١/١٢٥، ١٢٦. | (١٤) المرجع السابق. |
| (٦) الإملاء ١٥٠/٢. | (١٥) المفردات ٧٣. |
| (٧) المرجع السابق. | (١٦) سورة المؤمنون، آية (٤٤). |
| (٨) الإملاء ١٥٠/٢. | (١٧) اللسان ٤٧٥٩/٦، ٤٧٦٠، قال: والثرة الظلم في الدخل. |
| (٩) البحر ٤٠٧/٦. | |

قيل هو جمع حديث ولكنه شاذ وقيل هو جمع أُحْدُوثة كأضحوكة^(١)، وقال الأخفش^(٢) لا يقال ذلك إلا في الشر ولا يقال في الخير، وقد شذت^(٣) العرب في الألفاظ فجمعوها على صيغة مفاعيل كأباطيل^(٤) وأقاطيع، وقال الزمخشري^(٥) الأحاديث تكون اسم جمع للحديث ومنه أحاديث رسول الله ﷺ وأفاعيل ليس من أبنية اسم الجمع، وإنما ذكره أصحابنا فيما شذ عن الجموع كقطيع وأقاطيع وإذا كان عبايد قد حكموا عليه بأنه جمع تكسير مع أنهم لم يلفظوا له بواحد فأحرى أحاديث وقد لفظ له بواحد وهو حديث فاتضح أنه جمع تكسير لا اسم جمع لما ذكرنا^(٦).

ثُمَّ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ وَأَخَاهُ هَارُونَ بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُّبِينٍ ٤٥ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ ۚ فَاسْتَكْبَرُوا وَكَانُوا قَوْمًا عَالِينَ ٤٦ فَقَالُوا أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِكَ وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَبِيدُونَ ٤٧ فَكَذَّبُوهُمَا فَكَانُوا مِنَ الْمُهْلَكِينَ ٤٨ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَىٰ الْكِتَابَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ ٤٩ وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً وَءَاوَيْنَهُمَا إِلَىٰ رِبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ ٥٠ يَأْتِيهَا الرُّسُلُ كُلُّهَا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ٥١ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ٥٢ فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ٥٣ فَذَرَهُمْ فِي عَمْرَتِهِمْ حَتَّىٰ حِينٍ ٥٤ أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِ مِنْ مَّالٍ وَبَيْنٍ ٥٥ تُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ بَلْ لَا يَشْعُرُونَ ٥٦

قوله: ﴿هَارُونَ﴾.

يجوز أن يكون بدلاً^(٧) وأن يكون بياناً وأن يكون منصوباً بإضمار أعني.

قوله: ﴿لِبَشَرَيْنِ﴾.

بشر تقع على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث^(٨)، قال تعالى: ﴿إِن أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ﴾^(٩) وقد يطابق ومنه هذه الآية وأما أفراد مثلنا فلا أنه يجري مجرى المصادر في الإفراد والتذكير ولا يؤنث أصلاً وقد يطابق ما هوله تشبيه كقوله: ﴿مِثْلِهِمْ رَأَىٰ الْعَيْنُ﴾^(١٠) وجمعاً كقوله ﴿ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ﴾^(١١) وقيل أريد المماثلة^(١٢) في البشرية لا الكمية وقيل اكتفى بالواحد عن الإثنين^(١٣).

قوله: ﴿وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَابِدُونَ﴾.

جملة حالية.

(٦) نهاية كلام الزمخشري.

(٧) الإملاء ٢/١٥٠.

(٨) البحر ٦/٤٠٨.

(٩) سورة إبراهيم، آية (١٠).

(١٠) سورة آل عمران، آية (١٣).

(١١) سورة محمد - ﷺ - آية (٣٨).

(١٢) الإملاء ٢/١٥٠.

(١٣) المرجع السابق.

(١) قال ابن الحاجب في شافيته ٢/٢٠٤، ٢٠٥، الأحاديث:

جمع حديث جمعاً غير قياس، وقياس الحديث أن يجمع على حُدث كسرر أو على حدثان كرجفان وقياس الأحاديث أن تكون جمع أهدوثة.

(٢) أورده أبو حيان في البحر ٦/٤٠٧.

(٣) انظر تفصيل القول في هذا في شافية ابن الحاجب ٢/٢٠٤.

(٤) قياس جمع باطل بواطل، وقياس أباطيل أن يكون جمع أبطولة كأحدوثة، والباطل نقيض الحق، المرجع السابق.

(٥) الكشف ٣/٣٣.

قوله : ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ .

قبل أراد قوم موسى فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ولذلك أعاد الضمير من قوله : «لعلهم» عليهم^(١) وفيه نظر إذ يجوز عود الضمير على القوم من غير تقدير إضافتهم إلى موسى وتكون هدايتهم مترتبة على إيتاء التوراة لموسى .

قوله : ﴿وَمَعِين﴾ .

معين صفة لموصوف محذوف أي وماء معين ، وفيه قولان :

أحدهما : أن ميمه^(٢) زائدة وأصله معيون أي مبصر بالعين فاعل إعلال مبيع^(٣) وبابه وهو مثل قولهم كبده أي ضربت كبده^(٤) ورأسه أي أصبت رأسه^(٥) وعنته أي أدركته بعيني ولذلك أدخله الخليل في مادة ع ي ن^(٦) .
والثاني : إن الميم أصلية^(٧) ووزنه فعيل مشتق من المعن فاختلف في المعن فقليل هو الشيء القليل ومنه الماعون / وقيل هو من معن الشيء معانه أي كثير^(٨) ، قال جرير :

٣٤٤١ - إن الذين غدوا بلبك غادروا وسلا بعينك لا يزال معيناً^(٩)

وقال الراغب هو من معنى الماء جرى ، وسمي مجاري الماء معنان وأمعن الفرس تباعد في عدوه وأمعن بحقي ذهب به فلان معن في حاجته يعني سريعاً قلت كله ، راجع إلى معنى الجري والسرعة .

قوله : ﴿وَأَعْمَلُوا صَالِحاً﴾ .

يجوز أن يكون صالحاً نعتاً لمصدر محذوف أي واعملوا عملاً صالحاً من غير نظر ما يعملونه ، كقولهم يُعْطِي وَيَمْنَحُ ويجوز أن يكون مفعولاً به وهو واقع على نفس المعمول قوله : «وإن هذه أمتكم»^(١٠) . قرأ ابن عامر وحده «وأن هذه» بفتح الهمزة وتخفيف النون والكوفيون بكسرهما والتثقيل والباقون بفتحها والتثقيل^(١١) .

فأما قراءة ابن عامر فهي المخففة من الثقيلة^(١٢) وسيأتي توجيه الفتح في الثقيلة فيتضح معنى قراءته وأما قراءة الكوفيين فعلى الاستثناف^(١٣) وأما قراءة الباقيين ففيها ثلاثة أوجه :

أحدها : أنها على حذف اللام ، أي ولأن هذه فلما حذف الحرف جرى الخلاف المشهور وهذه اللام تتعلق بـ «تاقون»^(١٤) والكلام في الفاء كالكلام في :

قوله : ﴿وَأَيَّيَّ فَاَرْهَبُونَ﴾ .

- | | |
|--|---|
| (١) البحر ٤٠٨/٦ . | الكثير والمعين الظاهر ، والشاهد في قوله : «معيناً» على أنه يراد |
| (٢) الإملاء ١٥٠/٢ . | به الكثير من الماء ينظر البيت في ديوان جرير ٤٧٦ والبحر |
| (٣) ينظر ذلك في شافية ابن الحاجب ١٥١/٣ . | ٣٩٤/٦ . |
| (٤) اللسان ٣٨٠٦/٥ كبد . | (١٠) المفردات ٤٧٠ . |
| (٥) اللسان ١٥٣٣/٢ رأس . | (١١) الحجة ٤٨٨ . |
| (٦) اللسان ٣١٩٦/٤ عين . | (١٢) الإملاء ١٥٠/٢ . |
| (٧) الإملاء ١٥٠/٢ . | (١٣) المرجع السابق . |
| (٨) اللسان ٤٢٣٦/٦ ، ٤٢٣٧ معن . | (١٤) الإملاء ١٥٠/٢ . |
| (٩) قائله جرير . الوشل : الماء القليل القليل وقد يراد به الماء | |

والثاني: أنها منسوفة على بما تعلمون أي إني عليم بما تعملون وبأن هذه فهذه داخلة في خبر المعلوم.
والثالث: أن في الكلام حذفاً فتقديره واعلموا أن هذه أمتكم وقد تقدم ﴿فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا﴾ وما قيل فيهما وما قرئ به فأغنى عن إعادته (١).

قوله: ﴿فِي غَمْرَتِهِمْ﴾

مفعول ثانٍ لذرهم أي اتركهم مستقرين في غمرتهم، ويجوز أن يكون ظرفاً للترك والمفعول الثاني محذوف، والغمرة في الأصل الماء الذي يغمر القامة، والغمر الماء الذي يغمر الأرض ثم استعير ذلك للجهاالة فقول فلان في غمرة، والمادة تدل على الغطاء والاستتار ومنه الغمر بالضم لمن لم يجرب الأمور وغمار الناس وخمارهم زحامهم والغمر بالكسر الحقد لأنه يغطي القلب والغمرات الشدائد والغامر الذي يلقي نفسه في المهالك (٢)، وقال الزمخشري (٣) الغمرة الماء الذي يغمر القامة فضربت لهم مثلاً لما هم فيه من جهلهم وعميتهم أو شبهوا باللاعبين في غمر الماء لما عليه من الباطل كقوله:

٣٤٤٢ - كأنني ضاربٌ في غمرةٍ لعبٍ (٤)

وقرأ أمير المؤمنين وأبو حيوة أو عبد الرحمن «غمراتهم» (٥) بالجمع لأن لكل منهم غمرة تخصه وقراءة العامة لا تأتي هذا المعنى فإنه اسم جنس مضاف.

قوله: ﴿أَنَّمَا نُمِدُّهُمْ﴾

في «ما» هذه ثلاثة أوجه:

أحدها: أنها بمعنى الذي (٦) وهي اسم أن ونمدهم به صلتها وعاندها و«نمدهم» حال من الموصول، أو بيان له فيتعلق بمحذوف ونسارع خبر أن والعائد من هذه الجملة إلى اسم أن محذوف تقديره نسارع لهم به / أو فيه إلا أن حذف مثله قليل، وقيل الرابط بين هذه الجملة باسم أن هو الظاهر الذي قام مقام المضمرة من قوله: «فِي الْخَيْرَاتِ» إذ الأصل نسارع لهم فيه، فأوقع الخيرات موقعه تعظيماً وتنبهياً على كونه من الخيرات، وهذا يتمشى على مذهب (٧) إذ يرى الربط بالأسماء الظاهرة، وإن لم يكن بلفظ الأول فيجيز زيد الذي قام أبو عبد الله إذا كان أبو عبد الله كنية زيد وتقدمت منه أمثلة، قال أبو البقاء (٨): ولا يجوز أن يكون الخبر «من مال» لأنه كان من مال يعاب عليهم اعتقادهم أن تلك الأموال خير لهم.

الثاني: أن تكون ما مصدرية فينسبك منها ومما بعدها مصدر هو اسم «إن» ونسارع هو الخبر، وعلى هذا فلا بد من حذف أن المصدرية قبل نسارع ليصبح الإخبار تقدير بأن نسارع فلما حذف أن ارتفع المضارع بعدها والتقدير يحسبون أن إمدادنا لهم من كذا مسارعة منا لهم في الخيرات.

(١) سورة الأنبياء، آية (٩٣).

(٢) اللسان ٣٢٩٤/٥ غمر.

(٣) الكشاف ٣٤/٣.

(٤) عجز بيت لذي الرمة، والضارب السابح في الماء، والغمرة

(٥) انظر في ذلك إعراب النحاس ١١٧/٣ والإملاء ١٥٠/٢.

(٦) كثرة الماء والشاهد في هذا القول بيان حال القوم وما هم عليه

(٧) أورده أبو حيان في البحر ٤٠٩/٦.

(٨) من اللهو واللعب والعبث.

(٨) الإملاء ١٥٠/٢.

الثالث: أنها مهيئة كافة وبه قال الكسائي (١) في هذه الآية وحيثذ يوقف على «وَبَيْنَ» لأنه قد حصل بعد فعل الحساب نسبة من مسند ومسند إليه نحو حسبت أنما ينطلق عمرو وأنما تقوم أنت، وقرأ يحيى بن وثاب إنما بكسر الهمزة على الاستئناف (٢).

ويكون حذف مفعولي الحساب اقتصاراً واختصاراً، وابن كثير في رواية يمدُّهم (٣) بالياء وهو الله تعالى وقيامه أن يقرأ «يُسَارِعُ» بالياء أيضاً، وقرأ السلمي وابن أبي بكرة (٤) يسارع بالياء وكسر الراء وفي فاعله وجهان، أحدهما: الباري تعالى، والثاني: ضمير «ما» الموصولة إن جعلناها بمعنى الذي أو على المصدر إن جعلناها مصدرية، وحيثذ يكون يسارع لهم الخبر، فعلى الأول يحتاج إلى تقدير عائد أي يسارع الله لهم به أو فيه وعلى الثاني لا يحتاج إذا الفاعل ضمير «ما» الموصولة وعن أبي بكرة المتقدم أيضاً (٥) يسارع بالياء مبنياً للمفعول وفي الخبرات هم القائم مقام الفاعل والجملة خبر أن والعائد محذوف على ما تقدم وقرأ الحسن نُسرِعُ (٦) بالنون من أسرع وهي كتسارع فيما تقدم و«بَلْ لَا يَشْعُرُونَ» إضراب عن الحساب المستفهم عنه استفهام تفریع وهو إضراب انتقال (٧).

إِنَّ الَّذِينَ هُمْ مِنْ خَشْيَةِ رَبِّهِمْ مُشْفِقُونَ ﴿٥٧﴾ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ ﴿٥٨﴾ وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ﴿٥٩﴾ وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجَلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ ﴿٦٠﴾ أُولَٰئِكَ يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ ﴿٦١﴾ وَلَا تَكُلْفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٦٢﴾ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي عَمَرَةٍ مِّنْ هَذَا وَهُمْ أَعْمَلُ مِّنْ دُونِ ذَلِكَ هُمْ لَهَا عَمَلُونَ ﴿٦٣﴾

قوله: ﴿مِنْ خَشْيَةِ رَبِّهِمْ﴾.

فيه وجهان:

أحدهما: أنها لبيان الجنس قال ابن عطية هي لبيان جنس الإشفاق، قلت وهي عبارة قلقلة.
والثاني: أنها متعلقة بـ«مُشْفِقُونَ» قاله الحوفي (٨) وهو واضح.

قوله: ﴿يُؤْتُونَ مَا آتَوْا﴾.

العامية على أنه من الإيتاء أي يعطون ما أعطوا، وقرأت عائشة وابن عباس والحسن والأعمش «يأتون ما أتوا» (٩) من

- (١) انظر رأيه في البحر ٤٠٩/٦.
(٢) البحر ٤٠٩/٦.
(٣) البحر ٤٠٩/٦.
(٤) المحتسب ٩٤/٢.
(٥) المرجع السابق.
(٦) المحتسب ٩٤/٢.
(٧) ومعناه أن يؤق به لمجرد الدلالة على الانتقال من غرس إلى غرس آخر، نحو قوله تعالى: «قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّىٰ»، بَلْ تُؤَثِّرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا»، الآيات (١٤، ١٥).
(٨) أورده أبو حيان في البحر ٤١٠/٦.
(٩) البحر ٤١٠/٦.
(١٠) من سورة الأعلى، ونحو قوله جل ذكره «وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ، بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي عَمَرَةٍ مِّنْ هَذَا» سورة المؤمنون، الآيتان (٦٢، ٦٣) وقد يكون هذا الإضراب إبطالياً، أي الدلالة على أن ما قيل، قبلها - أي قيل «بل» كلام باطل وذلك نحو قوله تعالى: «وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا، سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ» سورة الأنبياء، آية (٢٦) ينظر في ذلك أوضح المسالك ٣/٣٨٦ والجني الداني ٢٣٥.

الإتيان أي يفعلون ما فعلوا من الطاعات واقتصر أبو البقاء^(١) في ذكر الخلاف على «أتوا» فقط^(٢) وليس بجيد لأنه يوهم أن من قرأ أتوا بالقصر قرأ يؤتون من الرباعي وليس كذلك .

قوله : ﴿وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ﴾ .

هذه الجملة حال من فاعل يؤتون والواو للحال .

قوله : ﴿أَنَّهُمْ﴾ .

يجوز أن يكون التقدير وجلة من أنهم أي خائفة من رجوعهم «إلى ربهم»^(٣) ويجوز أن يكون لأنهم أي سبب الوجل الرجوع إلى ربهم .

قوله : ﴿أُولَئِكَ يُسَارِعُونَ﴾ .

هذه الجملة خبر «إن الذين»، وقرأ الأعمش إنهم بالكسر على الاستثناف^(٤) قالوقف على وجلة تام أو كاف وقرأ الحسن «يسرعون»^(٥) من أسرع قال الزجاج^(٦) «يسارعون» أبلغ من حيث المفاعلة تدل على قوة الفعل لأجل المغالبة .

قوله : ﴿وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ﴾ .

في الضمير في لها أوجه، أظهرها : أنه يعود على الخيرات^(٧) لتقديمها في اللفظ، وقيل يعود على الجنة^(٨) وقيل على السعادة، وقيل على^(٩) الأمم، والظاهر أن سابقون هو الخبر، ولها متعلق به قدم للفاصلة وللاختصاص، واللام قيل بمعنى إلى، يقال سبقت له وإليه بمعنى ومفعول «سابقون» محذوف تقديره «سابقون الناس إليها» وقيل اللام للتعليل^(١٠) أي سابقون الناس لأجلها، وتكون هذه الجملة مؤكدة للجملة قبلها، وهي يسارعون في الخيرات، ولأنها تفيد معنى آخر وهو الثبوت والاستقرار بعدما دلت الأولى على التجدد وقال الزمخشري^(١١) أي فاعلون السبق لأجلها وسابقون الناس لأجلها، قال الشيخ^(١٢) : وهذان القولان عندي واحد، قلت ليسا بواحد إذ مراده بالتقدير الأول أن لا يقدر السبق مفعول البتة، وإنما الغرض الإعلام بوقوع السبق منهم من غير نظر إلى من سبقوه كقوله : ﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾^(١٣) و﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾^(١٤) يعطي ويمنع، وغرضه في الثاني تقدير مفعول حذف للدلالة واللام للعللة في التقديرين، وقال الزمخشري^(١٥) أيضاً وإياها سابقون أي يناسلونها قبل الآخرة حيث عجلت لهم في الدنيا، قلت يعني أن لها هو المفعول «سابقون» وتكون اللام قد زيدت في المفعول وحسن زيادتها شيان كل منهما لو انفرد لاقتضى الجواز كون العامل فرعاً وكونه مقدماً عليه معموله، قال الشيخ^(١٦) : ولا يدل لفظ لها سابقون على هذا التفسير لأن سبق الشيء يدل على تقدم السابق على المسبوق فكيف يقول وهم يسبقون الخيرات وهذا لا يصح، قلت ولا أدري عدم الصحة من أي جهة وكأنه

(١) الإملاء ١٥١/٢ .

(٢) قال أبو البقاء : «ما أتوا» ما بمعنى الذي والعاثد محذوف أي

يعطون ما يعطون ويقرأ «أتوا» بالقصر أي ما جاؤه .

(٣) البحر ٤١٠/٦ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) البحر ٤١٠/٦ .

(٦) إعراب الزجاج ٢٨/٣ «خ» .

(٧) البحر ٤١٤/٦ .

(٨) المرجع السابق .

(٩) المرجع السابق .

(١٠) الكشاف ٣/٣٥ .

(١١) البحر ٤١١/٦ .

(١٢) سورة يونس، آية (٥٦) .

(١٣) سورة الأعراف، آية (٣١) .

(١٤) الكشاف ٣/٣٤ .

(١٥) البحر ٤١١/٦ .

تخيّل أن السابق يتقدم على المسبوق فكيف يتلاقيان لكنّه ينبغي أن يقول فكيف يقول هم ينالون الخيرات وهم لا يجمعونها لتقدمهم عليها إلا أن يكون قد سبقه القلم فكيف يدل وهم ينالون وهم يسبقون، وعلى كل تقدير فأين عدم الصحة وقال الزمخشري (١) أيضاً ويجوز أن يكون «وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ» خبراً بعد خبر ومعنى وهم لها كمعنى قوله / أَنْتَ لَهَا أَحْمَدُ مِنْ بَيْنِ الْبَشَرِ (٢).

يعني أنّ هذا الوصف الذي وصف به الصالحين غير خارج من حد الوسع والطاقة فيحصل في اللام ثلاثة أقوال: أحدها: أنّها بمعنى إلى، والثاني: أنّها للتعليل على بابها، والثالث: أنّها مزيدة، وفي خبر المبتدأ قولان، أحدهما: أنه سابقون وهو الظاهر والثاني: أنه الجار لقوله: أَنْتَ لَهَا أَحْمَدُ مِنْ بَيْنِ الْبَشَرِ.

وهذا قد رجحه الطبري (٣) وهو مروى عن ابن عباس.

قوله: ﴿يَنْطِقُ﴾.

صفة لكتاب وبالحق يجوز أن يتعلق بينطق وأن يتعلق بمحذوف حالاً من فاعله أي ينطق ملتبساً بالحق.

قوله: ﴿هُمْ لَهَا عَامِلُونَ﴾.

كقوله: ﴿وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ﴾.

حَتَّىٰ إِذَا أَخَذْنَا مُتْرَفِيهِم بِالْعَذَابِ إِذَا هُمْ يَجْتَرُونَ ﴿٦٤﴾ لَا تَجْعَلُوا الْيَوْمَ إِنَّكُمْ مِنَّا لَا تُنصِرُونَ ﴿٦٥﴾ قَدْ كَانَتْ آيَاتِي تُتلىٰ عَلَيْكُمْ فَكُنْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ تُنكصُونَ ﴿٦٦﴾ مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَمِرًا تَهْجُرُونَ ﴿٦٧﴾ أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ أَمْ جَاءَهُمْ مَا لَمْ يَأْتِ آبَاءَهُمُ الْأَوَّلِينَ ﴿٦٨﴾ أَمْ لَمْ يَعْرِفُوا رَسُولَهُمْ فَهُمْ لَهُ مُنْكَرُونَ ﴿٦٩﴾ أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُم بِالْحَقِّ وَأَكْثَرُهُم لِلْحَقِّ كِرْهُونَ ﴿٧٠﴾ وَلَوْ أَتَبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ ﴿٧١﴾ بَلْ أَيْنَبْنَهُمْ بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَن ذِكْرِهِمْ مُعْرِضُونَ ﴿٧٢﴾ أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَجَ رِيكٌ خَيْرٌ وَهُوَ خَيْرُ الرَّزِقِينَ ﴿٧٣﴾ وَإِنَّكَ لَتَدْعُوهُمْ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٧٤﴾ وَإِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ عَنِ الصِّرَاطِ لَنُكِبُونَ ﴿٧٥﴾

قوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا﴾.

حتى هذه إما حرف ابتداء، والجملة الشرطية بعدها غاية لما قبلها، وإذا الثانية فجائية هي جواب الشرطية، وإما حرف جر عند بعضهم، وقد تقدم تحقيقه غير مرة، وقال الحوفي (٤) حتى غاية وإذا ظرف مضاف لما بعده فيه معنى الشرط وإذا الثانية في موضع جواب الأولى ومعنى الكلام عامل في إذا والمعنى جاروا، والعامل في الثانية التي هي

(١) الكشاف ٣/٣٤.

(٢) تفسير الطبري ١٨/٣٤.

(٣) لم أقف على قائله واستشهد به اتحاد المعنى بين قوله تعالى:

(٤) انظر رأيه في البحر ٦/٤١٢.

«وهم» وبين هذا القول، ينظر في ذلك الكشاف ٣/٣٤

والبحر ٦/٤١١.

جواب یمنعان من أن تكون حتى غاية لعاملون، قلت یعنی أن الجملة الشرطية وجوابها لا يظهر أن يكون غاية لعاملون وظاهر كلام مكي أنها^(١) غاية لعاملون فإنه قال أي لكفار قريش أعمال من الشردون أعمال أهل البر عاملون إلى أن يأخذ الله أهل النعمة والبسط منهم إذا هم يضحجون، انتهى. والجوار الصراخ^(٢) مطلقاً وأنشد الجوهري:

٣٤٤٣- يُرَاحُ مِنْ صَلَوَاتِ الْمَلِكِ فَطَوْرًا سُجُودًا وَطَوْرًا جُورًا^(٣)

وقد تقدم هذا مستوفى في النحل.

قوله: ﴿عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾.

فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بتنكصون كقوله: «نَكَصَ عَلَيَّ عَقِيْبِي»^(٤).

والثاني: أنه متعلق بمحذوف لأنه حال من فاعل «تَنَكِّصُونَ» قاله أبو البقاء^(٥) ولا حاجة إليه، قرأ أمير المؤمنين «يَنكُصُونَ»^(٦) بضم العين وهي لغة.

قوله: ﴿مُسْتَكْبِرِينَ﴾.

حال من فاعل يَنكُصُونَ^(٧) قوله: «به» فيه قولان، أحدهما: أنه يتعلق بمستكبرين، والثاني: أنه متعلق «بسامراً» وعلى الأول فالضمير للقرآن أو للبيت شرفه الله تعالى أو للرسول ﷺ^(٨) أو للنكوص المدلول عليه ينكصون كقوله: ﴿إِعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ﴾^(٩) والباء في هذا كله للسببية^(١٠) لأنهم استكبروا بسبب القرآن لما تلي عليهم، وبسبب البيت لأنهم يقولون نحن ولأته والرسول لأنهم يقولون هو منا دون غيرنا أو بالنكوص لأنه سبب الاستكبار وقيل ضمن الاستكبار معنى التكذيب فلذلك عُدِّي بالباء وهذا يتأتى على أن يكون الضمير / للقرآن أو الرسول عليه السلام وأما على الثاني: وهو تعلقه بسامراً فيجوز أن يكون الضمير عائداً على ما عاد عليه فيما تقدم إلا النكوص لأنهم كانوا يسمرون بالقرآن وبالرسول، أي يجعلونها حديثاً لهم يخوضون في ذلك كما يسمر بالأحاديث وكانوا يسمرون في البيت فالباء ظرفية على هذا وسامراً نصب على الحال إما من فاعل ينكصون وإما من الضمير في مستكبرين، وقرأ ابن مسعود وابن عباس وأبو حيوة وروي عن أبي عمرو «سُمراً»^(١٢) بضم الفاء وفتح العين مشددة وزيد بن علي وأبورجاء وابن عباس «سُمَّاراً»^(١٣).

كذلك إلا أنه بزيادة ألف بين الميم والراء وكلاهما جمع لسامر، وهما جمعان مقيسان^(١٤) الفاعل الصفة نحو ضَرَبَ وَضْرَابٍ فِي ضَارِبٍ وَالْأَفْصَحُ الْإِفْرَادُ لِأَنَّهُ يَقَعُ عَلَيَّ مَا فَوْقَ الْوَاحِدِ بِلَفْظِ الْإِفْرَادِ تَقُولُ قَوْمٌ سَامِرٌ وَالسَّامِرُ مَاخُذٌ مِنَ السَّمْرِ وَهُوَ سَهْرُ اللَّيْلِ مَاخُذٌ مِنَ السَّمْرِ وَهُوَ مَا يَقَعُ عَلَيَّ الشَّجَرِ مِنْ ضَوْءِ الْقَمَرِ فَيَجْلِسُونَ إِلَيْهِ يَتَحَدَّثُونَ مُسْتَأْنِسِينَ بِهِ^(١٥) قال:

(١) انظر رأيه في البحر ٤١٢/٦.

(٢) اللسان ٥٢٨/١ جاز.

(٣) تقدم.

(٤) سورة الأنفال، آية (٤٨).

(٥) الإملاء ١٥١/٢.

(٦) البحر ٤١٢/٦.

(٧) الإملاء ١٥١/٢.

(٨) المرجع السابق.

(٩) سورة المائدة، آية (٨).

(١٠) البحر ٤١٣/٦.

(١١) المحتسب ٩٦/٢.

(١٢) المرجع السابق.

(١٣) البحر ٤١٣/٦.

(١٤) اللسان ٢٠٩٠/٣ سمر.

٣٤٤٤ - كَأَنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحُجُونِ إِلَى الصَّفَا أَنَيْسٌ وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرٌ^(١)

وقال الراغب: السامر الليل المظلم ولا آتيك ما سمر ابنا سَمِيرٍ يَعْنُونَ الليل والنَّهَارَ والسُّمْرَةَ أحد الألوان والسَّمْرَاءُ كُنِيَ بها عن الحِنْطَةِ^(٢).

قوله: ﴿تَهْجُرُونَ﴾.

قرأ العامة بفتح التاء وضم الجيم، وهي تحتمل وجهين:

أحدهما: أنها من الهجر بسكون الجيم وهو القطع والصد أي تهجرون آيات الله ورسوله وتزهدون فيهما فلا تصلونهما^(٣).

والثاني: أنها من الهَجَرَ بفتحها وهو الهَدَيَانِ يقال هجر المريض هجراً أي هَدَى^(٤) فلا مفعول له ونافع وابن محيصة بضم^(٥) التاء وكسر الجيم من أَهَجَرَ أَهْجَاراً أي أفحش في منطقة^(٦)، قال ابن عباس^(٧) يعني سب الصحابة وزيد بن علي وابن محيصة وأبو نهيك بضم التاء وفتح الهاء وكسر الجيم مشددة مضارع هَجَّرَ بالتشديد^(٨) وهو محتمل لأن يكون تضعيفاً للهجاء وللهجاء أو الهجر، وقرأ ابن أبي عاصم كالعامة إلا أنه بالياء من تحت وهو التفات^(٩).

قوله: ﴿وَلَوْ اتَّبَعَ﴾.

الجمهور على كسر الواو لالتقاء الساكنين، وابن وثاب بضمها تشبيهاً بواو الضمير كما كسرت واو الضمير تشبيهاً بها^(١٠).

قوله: ﴿بَلْ أْتَيْنَاهُمْ﴾.

العامة على إسناد الفعل إلى ضمير المتكلم المعظم نفسه والمراد منهم رسلنا وقرأ أبو عمرو في رواية «أْتَيْنَاهُمْ»^(١١) بالمد يعني أعطيناهم، فيحتمل أن يكون المفعول الثاني: غير مذكور ويحتمل أن يكون «بذكرهم» والباء مزيدة فيه وابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر وأبو عمرو أيضاً «أْتَيْتَهُمْ»^(١٢) بناء المتكلم وحده وأبو البرهشيم وأبو حيوة والجحدري وأبو رجاء «أْتَيْتَهُمْ»^(١٣) بناء الخطاب وهو/ الرسول عليه السلام وعيسى «بذكرهم»^(١٤) وفتادة «نذكرهم»^(١٥) بنون المتكلم المعظم نفسه مكان باء الجر مضارع ذَكَرَ المشدد ويكون بذكرهم جملة حالية وقد تقدم الكلام في خَرَجَ وخَرَجَ في الكهف.

قوله: ﴿عَنِ الصَّرَاطِ﴾.

- | | |
|---|----------------------------------|
| (١) قائله عمرو بن الحارث بن مُضَاضِي بتأسَف على وقيل: البيت هو للحارث الجُرْهُمِي. الحجون بفتح الحاء جبل بمكة، والأنيس المؤمنس وكل ما يؤنس به وما بالدار أنيس أي أحد والشاهد في قوله: «سامر» على أنه بمعنى ساهر ينظر البيت في اللسان ٧٩٢/٦. | (٧) ينظر رأيه في البحر ٤١٣/٦. |
| (٢) المفردات ٢٤٢. | (٨) البحر ٤١٣/٦. |
| (٣) الإملاء ١٥١/٢. | (٩) التفات من التكلم إلى الغيبة. |
| (٤) اللسان ٤٦١٨/٦ هجر. | (١٠) البحر ٤١٤/٦. |
| (٥) النشر ٣٢٩/٢. | (١١) المرجع السابق. |
| (٦) اللسان ٤٦١٨/٦ هجر. | (١٢) المحتسب ٩٦/٢. |
| | (١٣) المحتسب ٩٦/٢. |
| | (١٤) المرجع السابق. |
| | (١٥) المحتسب ٩٦/٢. |

متعلق بـ «ناكبون» ولا يمنع لام الابتداء من ذلك على رأي قد تقدم تحقيقه^(١) والنكوب والمنكب العدول والميل ومنه النكباء للريح بين ريحين سميت بذلك لعدولها عن المهاب، ونكبت حواذئ الدهر أي هبت هبوب النكباء والمنكب مجتمع ما بين العصد والكيف والأنكب المائل المنكب ولفلان نكابة في قوله أي نقابة: يشبهه أن تكون الكاف بدلاً من القاف ويقال نكب ونكب مخففاً ومثقلاً^(٢).

﴿ وَلَوْ رَحِمْنَهُمْ وَكَشَفْنَا مَا بِهِمْ مِّنْ ضُرٍّ لَّلْجُؤِ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾^{٧٥} وَلَقَدْ أَخَذْنَاهُم بِالْعَذَابِ فَمَا اسْتَكْبَرُوا لِرَبِّهِمْ وَمَا يَنْضَعُونَ ﴿٧٦﴾ حَتَّىٰ إِذَا فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا ذَا عَذَابٍ شَدِيدٍ إِذَا هُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ ﴿٧٧﴾ وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴿٧٨﴾ وَهُوَ الَّذِي ذَرَأَكُمْ فِي الْأَرْضِ وَإِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴿٧٩﴾ وَهُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ وَلَهُ اخْتَلَفَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٨٠﴾ بَلْ قَالُوا مِثْلَ مَا قَالَ الْأَوَّلُونَ ﴿٨١﴾ قَالُوا أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا إِذْنَا لَمَبْعُوثُونَ ﴿٨٢﴾ لَقَدْ وَعَدْنَا نَحْنُ وَءَابَاؤُنَا هَذَا مِن قَبْلُ إِن هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴿٨٣﴾ قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَن فِيهَا إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا نُنْقِطُ ﴿٨٧﴾ قُلْ مَن مِّنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنِّي تُسْحَرُونَ ﴿٨٩﴾

قوله: ﴿لِّلْجُؤِ﴾.

جواب لو وقد توالى فيه لامان، وفيه تضعيف لقوله من قال إن جوابها إذا نفي بلم ونحوها مما صدر فيه حرف النفي بلام أنه لا يجوز دخول اللام.

لو قلت لو قام زيد لثم يقم عمر ولن يجز قال لثلاثا يتوالى لامان وهذا موجود في الإيجاب كهذه الآية ولم يمتنع وإلا فما الفرق بين النفي والإثبات في ذلك واللجاج التمادي في العناد في تعاطي الفعل المزجور عنه ومنه اللجة بالفتح لتردد الصوت^(٣).

كقوله:

٣٤٤٥ - فِي لَجَّةِ أُمْسِكَ فَلَانًا عَنْ قُلْ^(٤)

واللجة - بفتح اللام - الحلبة واختلاط الصوت، أمسك فلاناً عن قل. أي خذ هذا يدل هذا وأسر هذا بهذا - والشاهد في قوله: «في لجة» ومعناه اختلاط الصوت وتردده كما في قوله تعالى: «للجوا في طغيانهم».

ينظر البيت في الكتاب ٣٣٣/١ والخزانة ٣٨٩/٢ والكافية الشافية ١٣٣١/٣.

(١) سورة المؤمنون، آية (١٥).
 (٢) اللسان ٤٥٣٤/٦، ٤٥٣٥ نكب.
 (٣) اللسان ٣٩٩٨/٥ لجج.
 (٤) هذا الشاهد من كلام ابن النجم العجلي من أرجوزة له يصف فيها بعض أشياء وهذا من مشطور الرجز وقبلة قوله: تَصِلُ مِنْهُ إِبِلِي بِالْهَوْجَلِ

ولجّة البحر لتردد أمواجه ولجّة الليل لتردد ظلامه واللجّجة تردد الكلام وهو تكرير لَجّ ويقال لَجّ وِمَجّ^(١).

قوله: ﴿فَمَا اسْتَكَانُوا﴾.

قد تقدم وزن استكانوا في آل عمران، وجاء الأول ماضياً والثاني مضارعاً، ولم يجيئا ماضيين، ولا مضارعين ولا جاء الأول مضارعاً والثاني ماضياً، لإفادة الماضي وجود الفعل وتحققه وهو بالاستكانة أليقُ بخلاف التضرع^(٢) فإنه أخبر عنهم بنفي ذلك في الاستقبال وأما الاستكانة فقد توجد منهم، وقال الزمخشري^(٣) فإن قلت هل لا قيل وما تضرعوا فَمَا يَسْتَكِينُونَ قلت لأن المعنى محناهم فما وجدت منهم عقيب المحنة استكانة وما من عادة هؤلاء أن يستكينوا ويتضرعوا حتى يفتح عليهم باب العذاب الشديد، قلت وظاهر هذا أن حتى غاية لنفي الاستكانة والتضرع وقرىء «فَتَحْنَا»^(٤) بالتشديد والكلام في إذا واو^(٥) تقدم قريباً^(٦)، وقرأ السلمي «مَبْلِسُونَ»^(٧) بفتح اللام. من أبلَسهُ أي أدخله في الإبلاس.

قوله: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾.

قرأ أبو عمرو في رواية «يَعْقِلُونَ»^(٨) بياء الغيبة على الإلتهات.

قوله: ﴿سَيَقُولُونَ اللَّهُ﴾.

قرأ أبو عمرو «سَيَقُولُونَ اللَّهُ»^(٩) في الأخيرتين من غير لام جر رفع الجلالة جواباً على اللفظ^(١٠) لقوله: «مَنْ» قوله سَيَقُولُونَ اللَّهُ فَعَلَّ أَفَلَا تَعْقِلُونَ. سَيَقُولُونَ اللَّهُ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ لأن المؤول به مرفوع المحل وهو «مَنْ» فجاء جوابه مرفوعاً مطابقاً له لفظاً ولذلك رسم الموضوعان في مصاحف البصرة^(١١) والباقون لله في الموضوعين باللام وهو جواب / على المعنى^(١٢) لأنه فرق بين قوله: «مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ» وبين قوله: «لِمَنْ السَّمَوَاتُ» ولا بين قوله: «مَنْ بِيَدِهِ» ولا لمن له الإحسان»، وهذا كقولك مَنْ رَبُّ هذه الدار فيقال زيد وإن شئت لزيد لأن السؤال لا فرق بين أن يقال لِمَنْ هذه الدار وَمَنْ رَبُّها واللام مرسومة في مصاحفهم فوافق كل مصحف^(١٣) ولم تختلف في الأول أنه لله لأنه مرسوم باللام وجاء الجواب باللام كما في السؤال ولو حذف من الجواب لجاز لأنه لا فرق بين «لِمَنْ الأرضُ وَمَنْ رَبُّ الأرضُ» إلا أنه لم يقرأ به أحد.

بَلْ آيَنَهُمْ بِالْحَقِّ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿٩٠﴾ مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ ﴿٩١﴾ عَلِيمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَلَّى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٩٢﴾ قُلْ رَبِّ إِمَّا تُرِيئِي مَا يُوعَدُونَ ﴿٩٣﴾ رَبِّ فَلَا تَجْعَلْنِي فِي الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴿٩٤﴾ وَإِنَّا عَلَىٰ أَنْ نُرِيكَ مَا نَعِدُهُمْ لَقَادِرُونَ ﴿٩٥﴾ أَدْفَعِ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ السِّيئَةِ مَنِّ أَعْلَمُ بِمَا يُصِفُونَ ﴿٩٦﴾ وَقُلْ رَبِّ

(١) اللسان ٣٩٩٨/٥ ليج.

(٢) في «ب» الفرع.

(٣) الكشاف ٢٨/٣، ٢٩.

(٤) البحر ٤١٦/٦.

(٥) هكذا في «ب».

(٦) انظر ص ٢٧٩ من التحقيق عند الآية (٦٤).

(٧) المرجع السابق.

(٨) البحر ٤١٨/٦.

(٩) الحجة ٤٩٠.

(١٠) البحر ٤١٨/٦.

(١١) المرجع السابق.

(١٢) بهذا صرح أبو حيان في البحر ٤٨١/٦.

(١٣) البحر ٤١٨/٦.

أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيْطَانِ ﴿٩٧﴾ وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَنْ يَحْضُرُونِ ﴿٩٨﴾ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿١٠٠﴾ فَاِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ ﴿١٠١﴾ فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٢﴾

قوله: ﴿بَلْ أَتَيْنَاهُم﴾

قَدْ قُرِئَ هُنَا بَعْضُ مَا قُرِئَ بِهِ فِي نَظِيرِهِ، فَقَرَأَ ابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ «أَتَيْتَهُمْ» بِنَاءِ الْخَطَابِ وَغَيْرِهِ بِنَاءِ الْمُتَكَلِّمِ (١).

قوله: ﴿إِذْنٌ لِّدَهَبٍ﴾

إِذْنٌ جَوَابٌ وَجِزَاءٌ قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ (٢)، فَإِنْ قُلْتَ إِذْنٌ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَىٰ كَلَامٍ هُوَ جَوَابٌ وَجِزَاءٌ فَكَيْفَ وَقَعَ قَوْلُهُ: «لِّدَهَبٍ» جَوَابًا وَجِزَاءً وَلَمْ يَتَقَدَّمَ شَرْطٌ وَلَا سُؤَالٌ سَائِلٌ، قُلْتَ الشَّرْطُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ حُذِفَ لِدَلَالَةِ «وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ آلِهَةٍ»، قُلْتَ هَذَا رَأْيُ الْفَرَاءِ (٣) وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي الْإِسْرَاءِ فِي قَوْلِهِ: «وَإِذْنٌ لَا تَخْذُوكَ خَلِيلًا» (٤).

قوله: ﴿عَمَّا يَصِفُونَ﴾

وَقُرِئَ «تَصِفُونَ» (٥) بِنَاءِ الْخَطَابِ وَهُوَ التَّفَاتُ.

قوله: ﴿عَالِمِ الْغَيْبِ﴾

قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَابْنُ عَامِرٍ وَحَفْصُ بْنُ عَاصِمٍ بِالْجَرِّ (٦) عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الْجَلَالَةِ وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ (٧) صِفَةُ «لِلَّهِ» كَأَنَّهُ مَحْصُ الْإِضَافَةِ فَتَعْرِفُ الْمُضَافَ وَالْبَاقُونَ بِالرَّفْعِ عَلَى الْقَطْعِ خَيْرٌ مَبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ.

قوله: ﴿فَتَعَالَى اللَّهُ﴾

عَطْفٌ (٨) عَلَى مَعْنَى مَا تَقَدَّمَ كَأَنَّهُ عَالِمِ الْغَيْبِ فَتَعَالَى كَقَوْلِكَ زَيْدٌ شُجَاعٌ فَعَظُمَتْ مَنْزِلَتُهُ أَيُّ شَجَعٍ فَعَظُمَتْ أَوْ يَكُونُ عَلَى إِضْمَارِ الْقَوْلِ أَيُّ أَقُولُ فَتَعَالَى اللَّهُ.

قوله: ﴿إِنَّمَا تُرِينِي﴾

قَرَأَ الْعَامَّةُ «تُرِينِي» بِصُرِيحِ التَّاءِ وَالضَّحَّاكُ «تُرْنِي» (٩) بِالْهَمْزِ عَوْضَ الْيَاءِ وَهَذَا كَقِرَاءَتِهِ «فِيمَا تُرِينِ» (١٠) «لَتُرُونِ» (١١) بِالْهَمْزِ وَهُوَ بَدَلٌ شَادٍ (١٢).

قوله: ﴿فَلَا تَجْعَلْنِي﴾

(٧) الكشاف ٤٠/٣.

(٨) البحر ٤١٩/٦.

(٩) البحر ٤٢٠/٦.

(١٠) سورة مريم، آية (٢٦).

(١١) سورة التكاثر، آية (٦).

(١٢) قال أبو حيان في البحر ٤٢٠/٦ وهو إبدال ضعيف.

(١) البحر ٤١٤/٦.

(٢) الكشاف ٤٠/٣.

(٣) معاني الفراء ٢٣١/٢.

(٤) الآية ٧٣.

(٥) البحر ٤١٩/٦.

(٦) حجة القراءات.

جواب الشرط و «رب» نداء معترض بين الشرط وجزائه^(١).

قوله: ﴿عَلَىٰ أَنْ تُرِيكَ﴾.

متعلق بـ«لَقَادِرُونَ» أو بمحذوف على خلاف سبق في أن هذه اللام يمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها.

قوله: ﴿مِنْ هَمَزَاتٍ﴾.

جمع هَمْزَةٌ وهي النَّخْصَةُ والدَّفْعَةُ بيد وغيرها والمِهْمَازُ مَفْعَالٌ من ذلك كالمِحْرَاتِ من الحرث والهماز الذي يعيب النَّاسُ كأنه يدفع بلسانه وينخسُ به^(٢).

قوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا﴾.

في حتى هذه أوجه، أحدها: أنها غاية لقوله بما تصفون، والثاني: أنها غاية لكاذبون، وبين هذين الوجهين قول الزمخشري^(٣) حتى تتعلق بيصفون أي لا يزالون على سواء لذكر إلى هذا الوقت، والآية فاصلة بينهما على وجه الاعتراض والتأكيد ثم قال أو على قوله وإنهم لكاذبون قلت قوله، أو على قوله كذا كلام محمول على المعنى إذ التقدير حتى معلقة على يصفون أو على قوله لكاذبون وفي الجملة / فعبارة مشكلة، الثالث: قال ابن عطية^(٤) حتى في هذه المواضع حرف ابتداء ويحتمل أن تكون غاية مجردة بتقدير كلام محذوف، والأول أبين لأن ما بعدها هو المعنى به المقصود ذكره، قال الشيخ^(٥) فتوهم ابن عطية أن حتى إذا كانت حرف ابتداء لا تكون غاية، وهي وإن كانت حرف ابتداء فالغاية معنى لا يفارقها ولم يبين الكلام المحذوف المقدر، وقال أبو البقاء^(٦) حتى غاية في معنى العطف، قال الشيخ^(٧) والذي يظهر لي أن قبلها جملة محذوفة تكون حتى غاية لها يدل عليها ما قبلها التقدير فلا أكون كالكفار الذين تهزه الشياطين ويحضرونهم حتى إذا جاء ونظير حذفها قوله:

٣٤٤٦ - فَيَا عَجَبًا حَتَّىٰ كَلِيبٌ تَسْبِينِي^(٨)

أي يسبني الناس كلهم حتى كليب إلا أن في البيت دل ما بعدها عليه بخلاف الآية الكريمة.

قوله: ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ﴾.

في قوله: «ارْجِعُونِ» بكتاب الجمع ثلاثة أوجه، أحدها: أنها على سبيل التعظيم^(٩) كقوله:

٣٤٤٧ - فَإِنْ شِئْتَ حَرَمْتُ النِّسَاءَ سِوَاكُمْ وَإِنْ شِئْتَ لَمْ أُطْعَمْ نُفَاحًا وَلَا بَرْدًا^(١٠)

وقال الآخر:

٣٤٤٨ - أَلَا فَا رَحْمُونِي يَا إِلَاهَ مُحَمَّدٍ^(١١)

(٨) تقدم.

(٩) الاملاء ١٥٢/٢.

(١٠) تقدم.

(١١) صدر بيت وعجزه:

فإن لم أكن أهلاً فأنت له أهل

والشاهد في قوله: «فارحموني» حيث وضع المفرد موضع الجمع

تعظيماً - ينظر البيت في البحر ٤٢١/٦ وروح المعاني

(١) الإملاء ١٥٢/٢.

(٢) اللسان ٤٦٩٩/٦ همز.

(٣) الكشاف ٤٢/٣.

(٤) المحرر الوجيز ٣٤١.

(٥) البحر ٤٢٠/٦.

(٦) لم أقف على رأيه في الإملاء وهو البحر ٤٢٠/٦.

(٧) البحر ٤٢٠/٦، ٤٢١.

قد يؤخذ من هذا البيت ما يرد على الشيخ جمال الدين^(١) ابن مالك حيث قال إنه لم نعلم أحداً أجاز للداعي أن يقول «يَا رَجِيمُونَ» قال لثلاث يومهم خلاف التوحيد وقد أخير تعالى عن نفسه بهذه الصفة وشبهها للتعظيم في مواضع من كتابه الكريم، الثاني: أنه^(٢) نادى ربه ثم خاطب ملائكة ربه بقول: «أَرْجِعُونَ» ويجوز على هذا الوجه أن يكون على حذف مضاف، أي يا ملائكة ربي فحذف المضاف ثم التفت إليه في عود الضمير كقوله: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾^(٣) ثم قال: «أَوْ هُمْ قَائِلُونَ» التفاتاً لأهل المحذوف، الثالث: أن ذلك يدل على تكرير الفعل كأنه قال ارجعون أرجعون ارجعون نقله أبو البقاء^(٤)، قلت وهو يشبه ما قالوه في قوله: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾^(٥) أنه بمعنى ألق ألق بني الفعل للدلالة على ذلك وأنشدوا:

قَفَا نَبِكِ مِنْ ذِكْرِي حَبِيْبٍ وَمَنْزِلِ (٦)

أي قف قف .

قوله: ﴿إِنَّهَا كَلِمَةٌ﴾ .

من باب إطلاق الجزء وإرادة الكل كقوله: «أصدقُ كَلِمَةً قالها شاعرٌ كَلِمَةً لبيد»^(٧) يعني قوله:

٣٤٤٩ - أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَّا خَلَا اللَّهُ بَاطِلٌ (٨)

وقد تقدم طرف من هذا بأوسع عبارة في آل عمران في «هو قائلها» صفة للكلمة .

قوله: ﴿بَرَزَخٌ﴾ .

البرزخ الحاجز بين المتنافين وقيل الحجاب بين الشيتين أن يصل أحدهما: للأخرة^(٩) وهو بمعنى الأول، وقال الراغب^(١٠) أصله بَرَزَةٌ بالهاء فَعَرَبَ وهو في القيامة الحائل بين الإنسان وبين المنازل الرفيعة والبرزخ قبل البعث بين الإنسان وبين الرجعة التي تمنأها .

قوله: ﴿فِي الصُّورِ﴾ .

قرأ العامة بضم الصاد وسكون الواو وابن عباس والحسن بفتح الواو جمع صورة^(١١) / وأبو رزين بكسر الصاد

(١) قفا حيث بناه ليدل على تكرار الفعل أي قف قف - ينظر البيت في ديوان الشاعر ٨ والكتاب ٢/٢٩٨ وابن يعيش ٧٨/٩ والجمهرة ١٩ والمحاسب ٤٩/٢ .

(٧) هو لبيد بن ربيعة بن مالك بن جعفر بن كلاب العامري ، أدرك الإسلام وقدم على رسول الله ﷺ في وفد من قومه فأسلموا ورجعوا إلى بلادهم كانت إقامته في الكوفة تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ١/٢٧٤ ، وهذا حديث شريف رواه البخاري في مناقب الأنصار ٢٦ ، ٧ ص ١٨٣ .

(٨) تقدم .

(٩) اللسان ١/٢٥٦ برزخ .

(١٠) المفردات ٤٣ .

(١١) البحر ٦/٤٢١ .

(١) وفي روح المعاني ١٨/٦٣ . وأحق أن التعظيم يكون في ضمير المتكلم والمخاطب بل والغائب والاسم الظاهر وإنكار ذلك غير مرضي والإيهام الذي يدعيه ابن مالك هنا لا يلتفت إليه . ١ هـ .

(٢) الاملاء ٢/١٥٢ .

(٣) سورة الأعراف، آية (٤) .

(٤) الاملاء ٢/١٥٢ .

(٥) سورة ق، آية (٢٤) .

(٦) صدر بيت وتماهه :

بَسْفَطِ اللَّوِيِّ بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلِ

لامرئ القيس، والسقَط منقطع الرمل، واللوى حيث يلتوي، ويرق، والدُّخُول وحومل بلدان، والشاهد في قوله

: وفتح الواو وهو شاذ وهنا عكس لُحى بضم اللام جمع لِحية بكسرهما .

قوله : ﴿فَلَا أَنْسَابَ﴾ .

الأنساب جمع نسب وهو القرابة من جهة الولادة ويعبر به عن التواصل وهو في الأصل مصدر قال :

٣٤٥٠ - لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةَ اتَّسَعَ الْخُرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ (١)

قوله : ﴿بينهم﴾ يجوز تعلقه بنفس أنساب وكذلك يومئذ . أي فلا قرابة بينهم في ذلك اليوم ويجوز أن يتعلق بمحذوف على أنه صفة لأنساب والتنوين يومئذ عوض من جملة تقديره يوم إذ يُفخ في الصور .

وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ ﴿١٠٣﴾ تَلْفَحُ وُجُوهُهُمُ النَّارَ وَهُمْ فِيهَا كَالِحُونَ ﴿١٠٤﴾ أَلَمْ تَكُنْ أَيْتِي تَنْلِي عَلَيَّكُمْ فَكُنْتُمْ بِهَا تُكذِّبُونَ ﴿١٠٥﴾ قَالُوا رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا وَكُنَّا قَوْمًا ضَالِّينَ ﴿١٠٦﴾ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْهَا فَإِنْ عُدْنَا فَإِنَّا ظَالِمُونَ ﴿١٠٧﴾ قَالَ اخْسِئُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونَ ﴿١٠٨﴾ إِنَّهُ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْ عِبَادِي يَقُولُونَ رَبَّنَا ءَامَنَّا بِمَا قَالُوا وَارْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّحِيمِينَ ﴿١٠٩﴾ فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سَخِرِيًّا حَتَّىٰ أَنْسَوْكُم ذِكْرِي وَكُنْتُمْ مِنْهُمْ تَضْحَكُونَ ﴿١١٠﴾ إِنِّي جَزَيْتُهُمُ الْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوا إِنَّهُمْ هُمُ الْفَآرِزُونَ ﴿١١١﴾

قوله : ﴿جَهَنَّمَ خَالِدُونَ﴾ .

يجوز أن يكون خالدون خبراً ثانياً لأولئك وأن يكون خبر مبتدأ مضمراً أي وهم خالدون ، وقال الزمخشري (٢) «في جهنم خالدون» بدل «من خسروا أنفسهم» ولا محل للبدل والمبدل منه لأن الصلة لا محل لها ، قال الشيخ (٣) جعل في جهنم بدل من خسروا (٤) وهذا بدل غريب وحقيقته أن يكون الفعل الذي تعلق به في جهنم أي استقروا في جهنم وهو بدل شيء من شيء لأن من خسر نفسه استقر في جهنم ، قلت فجعل الشيخ الجار والمجرور ، البدل دون خالدون والزمخشري جعل جميع ذلك بدلاً بدليل قوله بعد ذلك أو خبراً بعد خبر لأولئك أو خبر مبتدأ محذوف . وهذان إنما يلتقيان بخالدون وأما في جهنم فمتعلق به فيحتاج كلام الزمخشري إلى جواب وأيضاً فيصير خالدون مفلتاً ، وجوز أبو البقاء (٥) أن يكون الموصول نعتاً لإسم الإشارة وفيه نظر إذ الظاهر كونه خبراً له .

قوله : ﴿تَلْفَحُ﴾ .

يجوز استئنافه ويجوز حالته ويجوز كونه خبراً آخر لأولئك واللفح إضافة النار الشيء بوجهها وإحراقها له وهو أشد

(١) لأنس بن العباس بن مرداس وقيل هو لأبي عامر ، والخلة هي الصداقة ، والراقع الذي يصلح موضع الفساد من الثوب ، والشاهد في قوله : «لَا نَسَبَ» حيث عبر به عن التواصل ، ينظر البيت في الكتاب ١/٣٤٩ ، والمغني ١/٢٢٦ والهمع ٢١١/٢ .

(٢) الكشاف ٣/٤٣ .

(٣) البحر ٦/٤٢٢ .

(٤) زاد في «ب» أنفسهم .

(٥) لم أقف على رأيه في الإملاء وهو في البحر ٦/٤٢٢ .

من النفع ، وقد تقدم النفع في سورة (۱) الأنبياء (۲) .

قوله : ﴿ كَالْحُونِ ﴾ .

الكلُّوح تشمير الشفة العليا واسترخاء السفلى وفي الترمذي (۳) «تقلص شفته العليا حتى تبلغ وسط رأسه وتسترخي السفلى حتى تبلغ سرتة» ومنه كلُّوح الأسد أي تكثيره عن أنيابه وذهر كالج وبرد كالج أي شديد وقيل الكلُّوح تقطيب الوجه وبُسوره وكلح يكلع الرجل يكلع كلُّوحاً وكلأحاً (۴) .

قوله : ﴿ شِقْوَتَنَا ﴾ .

قرأ الأخوان «شقاوتنا» (۵) بفتح الشين وألف بعد القاف والباقون بكسر الشين وسكون القاف وهما مصدران بمعنى (۶) واحد فالشقاوة وهي لغة فاشية (۷) والشقوة كالقطة (۸) والنعمة وأنشد الفراء (۹) :

۳۴۵۱ - كُلف من عناية وشقوته بنت ثمانى عشرة من حجته (۱۰)

وهي لغة وقرأ قتادة والحسن في رواية كالأخوين إلا أنهما كسرا الشين وشبل في اختباره كالباقين إلا أنه فتح الشين (۱۱)

قوله : ﴿ إِنَّهُ ﴾ .

العامه على كسر الهمزة استئنافاً وأبي العتكي / بفتحها (۱۲) أي لأنه والهاء ضمير الشأن .

قوله : ﴿ سَخْرِيًّا ﴾ .

مفعول ثانٍ (۱۳) للاتخاذ وقرأ الأخوان ونافع هنا وفي ص بكسر (۱۴) السين (۱۵) والباقون بضمها في الموضعين (۱۶) واختلف الناس في معناهما فليل هما (۱۷) بمعنى واحد وهو قول الخليل وسيبويه والكسائي وأبي زيد وقال يونس إن أريد الخدمة والسُخرة فالضم لا غير وإن أريد الهمزة فالضم والكسر (۱۸) ورجح أبو علي (۱۹) وتبعه مكي (۲۰) قراءة الكسر قالاً لأن ما بعدها أليق لها لقوله : «وَكُنْتُمْ مِنْهُمْ تَصْحَكُونَ» (۲۱) قلت ولا حجة فيه لأنهم جمعوا بين الأمرين يسخروهم في العمل وسخروا منهم استهزاء والسُخرة بالتاء الاستخدام وسُخْرِيًّا بالضم منها والسُخرة بدونها الهزاء والمكسور منه (۲۲) ، قال الأعشى :

(۱) سقط من «ب» .

(۲) انظر الآية رقم (۴۶) .

(۳) قال عنه الترمذي حديث حسن غريب صحيح ۱۰/۵ رقم

۳۲۲۶

(۴) اللسان ۳۹۱۴/۵ كلح .

(۵) حجة القراءات ۴۹۱ .

(۶) الاملاء ۱۵۲/۲ .

(۱۴) يقصد قوله تعالى : «اتَّخَذْنَاهُمْ سَخْرِيًّا» ، آية (۶۲) .

(۱۵) (۱۶، ۱۵) حجة القراءات ۴۹۱ والاتحاف ۳۸۹ .

(۱۷) بهذا صرح أبو حيان في البحر ۴۲۳/۶ والنحاس في إعرابه

۱۲۴/۳ .

(۱۸) انظر رأيه في البحر ۴۲۳/۶ .

(۱۹) ، (۲۰) انظر رأيها في البحر ۴۲۳/۶ .

(۲۱) سورة المؤمنون ، آية (۱۱) .

(۲۲) اللسان ۱۹۶۳/۳ سخر .

(۹) معاني الفراء ۲۴۲/۲ .

(۱۰) لنفيع بن طارق ، كُلف من التكليف وهو تحميل ما فيه كلفة

ومشقة العناء هو التعب والنصب والجهد ، شقوته ، الشقاء

والعسر ، والشاهد في قوله : «شقوته» على أن الشقاء يجيء

٣٤٥٢ - إن أتاني حديثٌ لا أُسرُّ به من علوا كَذِبَ فيه ولا سُخِرُ^(١)

ولم يختلف السبعة في ضم ما في الزخرف^(٢) ، لأن المراد الاستخدام وهو يقوي قول من فرَّق بينهما إلا أن ابن محيصة وابن مسلم وأصحاب عبد الله كسروه^(٣) أيضاً وهي مقوية لقول من جعلهما بمعنى والياء في سُخْرِيًا وسُخْرِيًا للنسب وزيدت للدلالة على قوة الفعل فالسُخْرِي أقوى من السُخْر كما قيل في الخصوص خصوصية دلالة على قوة ذلك قال معناه الزمخشري^(٤) .

قوله : ﴿أَنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ .

قرأ الأخوان بكسر الهمزة استئنافاً والباقون بالفتح^(٥) وفيه وجهان ، أظهرهما : أنه تعليل^(٦) وهو موافقة للأولى فإن الاستئناف يعلل به أيضاً ، والثاني : ولم يذكر الزمخشري^(٧) غيره أنه مفعول ثان لجريتهم أي بأنهم أي فوزهم وعلى الأول يكون المفعول الثاني محذوفاً .

قَالَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴿١١٢﴾ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ فَسَلِّ الْعَادِينَ ﴿١١٣﴾ قُلْ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا لَوْ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١٤﴾ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴿١١٥﴾ فَتَعَلَّى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقَّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ ﴿١١٦﴾ وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴿١١٧﴾ وَقُلْ رَبِّ أَعْرِضْ وَأَرْحَمَ وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّاحِمِينَ ﴿١١٨﴾

قوله : ﴿قَالَ كَمْ لَبِثْتُمْ﴾ .

قرأ الأخوان^(٨) «قُلْ كَمْ لَبِثْتُمْ» ، «قُلْ إِنْ لَبِثْتُمْ» بالأمر في الموضعين وابن كثير^(٩) كالأخوين في الأول فقط والباقون «قال» في الموضعين على الإخبار عن الله أو الملك والفعالان مرسومان بغير ألف^(١٠) في مصاحف الكوفة وبألف^(١١) في مصاحف مكة والمدينة والشام والبصرة فحمزة والكسائي وافقا مصاحف الكوفة وخالفها عاصم أو وافقها على تقدير حذف من الرسم وإرادتها وابن كثير وافق في الثاني : مصاحف مكة وفي الأول غيرها أو إياها على تقدير حذف الألف وإرادتها وأما الباقيون فوافقوا مصاحفهم في الأول والثاني : وكم في موضع نصب على ظرف الزمان أي كم سنة وعدد بدل من كم قال أبو البقاء^(١٢) وقال غيره إن عدد سنين تمييز لكم^(١٣) وهذا هو الصحيح وقرأ الأعمش والمفضل عن عاصم عدداً^(١٤) منوناً وفيه أوجه أحدها : أن يكون عدداً مصدراً أقيم مقام الاسم فهو نعت مقدم على المنعوت قال صاحب

(١) للأعشى والسخر بفتحين وضمين يقول لا عجب من هذه الرسالة وإن كانت عظيمة لأن مصائب الدنيا كثيرة ولا سخر بالموت والشاهد في قوله : «ولا سخر» حيث يروى بالوجهين فهو يحتمل المعنيين التسخير في العمل والاستهزاء ، ينظر البيت في الحزاة ١١٥/٦ والجمهرة ١٣٥ ، واللسان سخر والبحر ٤٢٣/٦ .

(٢) يقصد قوله تعالى : «لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًا» ، من الآية (٣٢) .

(٣) البحر ٤٢٣/٦ .

(٤) الكشاف ٤٤/٣ .

(٥) الحجة ٤٩٢ والإتحاف ٣٨٩ .

(٦) البحر ٤٢٤/٦ والاملاء ١٥٢/٢ .

(٧) الكشاف ٤٤/٣ .

(٨) (٩، ٨) الحجة ٤٩٣ والإتحاف ٣٨٩ .

(٩، ١٠) البحر ٤٢٤/٦ .

(١٢) الاملاء ١٥٢/٢ .

(١٣) البحر ٤٢٤/٦ .

(١٤) البحر ٤٢٤/٦ .

اللوامح^(١) يعني أن الأصل سنين عدداً أي معدودة لكنه يلزم تقديم النعت على المنعوت فصوابه أن يقول / فانتصب حالاً هذا ومذهب البصريين، والثاني: إن لبثتم بمعنى عدتكم فيكون نصب عدداً على المصدر وسنين بدل منه^(٢) وقال صاحب^(٣) اللوامح أيضاً وفيه بعد لعدم دلالة اللبث على العدد، والثالث أن «عَدّاً» تمييز لكم وسنين بدل منه^(٤).

قوله: ﴿الْعَادِينَ﴾.

جمع عاد، من العدد^(٥) وقرأ الحسن والكسائي في رواية بتخفيف^(٦) الدال جمع عاد اسم فاعل من عاد أي الظلمة، وقال أبو البقاء^(٧) وقرئ بالتخفيف على معنى للعادين أي المتقدمين كقولك هذه بئر عادية أي سل من تقدمنا وحذف إحدى يائي النسب كما قالوا الأشعرون وحذف الأخرى لالتقاء الساكنين، قلت المحذوف أولاً هي الياء الثانية لأنها المتحركة وب حذفها يلتقي ساكنان ويؤيد ما ذكره أبو البقاء ما نقله الزمخشري^(٨) قال وقرئ العادين أي القدماء المعمرين فإنهم يستقصرونها فكيف بمن دونهم، وقال ابن خالويه^(٩) ولغة أخرى «العاديين» يعني بياء مشددة جمع عادية بمعنى القدماء.

قوله: ﴿لَوْ أَنْتُمْ﴾.

جوابها محذوف^(١٠) بتقديره لو كنتم تعلمون مقدار لبثكم من الطول لما أجبتم بهذه المدة وانتصب قليلاً على النعت لزم محذوف^(١١) أو لمصدر محذوف أي إلا زمناً قليلاً أو لبثاً قليلاً.

قوله: ﴿عَبَثًا﴾.

في نصبه وجهان، أحدهما: أنه مصدر واقع موقع الحال أي عبثين^(١٢)، والثاني: أنه مفعول من أجله^(١٣) أي لأجل العبث والعبث اللعب وما لا فائدة منه وكل ما ليس له غرض صحيح يقال عَبَثَ يَعْبُثُ عَبْثًا إذا خلط عمله بلعب وأصله من قولهم عَبَثَ الْأَقْطَ أَي خَلَطْتَهُ وَالْعَبِيثُ طَعَامٌ مَخْلُوطٌ بِشَيْءٍ وَمِنَ الْعَوْبَثَانِي لِتَمْرٍ وَسِقِيٍّ وَسَمْنٍ مُخْتَلَطٍ^(١٤).

قوله: ﴿وَأِنْكُمْ﴾.

يجوز أن يكون معطوفاً على «أَنْمَا خَلَقْنَاكُمْ» فيكون الحسبان منسحباً عليه وأن يكون معطوفاً على عبثاً إذا كان مفعولاً من أجله^(١٥)، قال الزمخشري^(١٦) ويجوز أن يكون معطوفاً على عبثاً أي للعبث ولترككم غير مرجوعين وقدم إلبنا على يرجعون لأجل الفواصل.

قوله: ﴿لَا تُرْجَعُونَ﴾.

هو خبر إنكم وقرأ الأخوان «تُرْجَعُونَ»^(١٧) مبنياً للفاعل والباقون مبنياً للمفعول وقد تقدم أن رجوع يكون لازماً

(١) انظر رأيه في البحر ٤٢٤/٦.

(٢) المرجع السابق.

(٣) انظر رأيه في البحر ٤٢٤/٦.

(٤) الإملاء ١٥٢/٢.

(٥) البحر ٤٢٤/٦.

(٦) الاتحاف / ٣٩٠.

(٧) الإملاء ١٥٢/٢.

(٨) الكشاف ٤٥/٣.

(٩) أورده أبو حيان في البحر ٤٢٤/٦.

(١٠) الإملاء ١٥٢/٢.

(١١) المرجع السابق.

(١٢) الإملاء ١٥٢/٢.

(١٣) المرجع السابق.

(١٤) اللسان ٢٧٧٥/٤، ٢٧٧٦ عبث.

(١٥) البحر ٤٢٤/٦.

(١٦) الكشاف ٤٥/٣.

(١٧) حجة القراءات ٤٩٤، الاتحاف ٣٩٠.

ومتعدياً، وقيل لا يكون إلا متعدياً والمفعول محذوف.

قوله: ﴿الْكَرِيمِ﴾.

قراءة العامة مجروراً نعتاً للعرش^(١) وصف بذلك لتنزل الخيرات منه أو لنسبته إلى أكرم الأكرمين وقرأ أبو جعفر وابن محيصة وإسماعيل عن ابن كثير وأبان بن تغلب بالرفع^(٢)، وفيه وجهان، أحدهما: أنه نعت^(٣) للعرش أيضاً ولكنه قطع عن إعرابه لأجل المدح على خبر مبتدأ مضمرة وهذا جيد لتوافق القراءتين في المعنى، والثاني: أنه نعت لرب. قوله: ﴿وَمَنْ يَدْعُ﴾.

شرط وفي جوابه وجهان، أحدهما: أنه قوله وإنما/ حسابه وعلى هذا ففي الجملة المنفية وهي قوله لا برهان له به وجهان، أحدهما: أنها صفة^(٤) لإلهها وهي صفة لازمة أي لا يكون الإله المدعو من دون الله إلا كذا فليس لها مفهوم لفساد المعنى ومثله ﴿وَلَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحِهِ﴾^(٥) أي لا يفهم أن ثم إلهاً آخر مدعواً من دون الله له برهان وأن ثم طائراً بغير جناحيه، والثاني: أنها جملة^(٦) اعتراض بين الشرط وجوابه وإلى الوجهين أشار الزمخشري^(٧) بقوله وهي صفة لازمة كقوله: ﴿يَطِيرُ بِجَنَاحِهِ﴾ جيء بها للتوكيد لا أن يكون في الآلهة ما يجوز أن يقوم عليه برهان، ويجوز أن يكون اعتراضاً بين الشرط والجزاء كقولك من أحسن إلى زيد لا أحد أحق بالإحسان منه فالله مثيبه، والثاني: من الوجهين الأولين أن جواب الشرط^(٨) قوله: ﴿لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ﴾^(٩) كأنه فرض مفهوم الصفة لما يلزم من فساده وقوع في شيء لا يجوز إلا في ضرورة شعر وهو الجزاء من الجملة الإسمية كقوله:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ سَيِّئَانٌ^(١٠)

وقد تقدم تخريج كون «لَا بُرْهَانَ لَهُ» على الصفة ولا إشكال لأنها صفة لازمة أو على أنها جملة اعتراض.

قوله: ﴿إِنَّهُ لَا يَفْلِحُ﴾.

الجمهور على كسر الهمزة على الاستثناف المفيد للعلة، وقرأ الحسن وقتادة أنه^(١١) بالفتح وخرجه الزمخشري^(١٢) على أن يكون خبر حسابه قال ومعناه حسابه عدم الفلاح، والأصل حسابه أنه لا يفلح هو فوضع الكافرون في موضع الضمير لأن من يدع في معنى الجمع ولذلك حسابه أنه لا يفلح في معنى حسابهم أنهم لا يفلحون انتهى.

ويجوز أن يكون ذلك على حذف حرف العلة أي لأنه^(١٣) لا يفلح، وقرأ الحسن «لَا يَفْلِحُ»^(١٤) بفتح الياء واللام مضارع فلع بمعنى أفلح ففعل وأفعل فيه بمعنى «والله أعلم».

- (١) البحر ٤٢٤/٦ .
 (٢) الاتحاف ٣٩٠ .
 (٣) البحر ٤٢٤/٦ .
 (٤) الاملاء ٢٥٢/٢ .
 (٥) سورة الأنعام، آية (٣٨) .
 (٦) البحر ٤٢٥/٦ .
 (٧) الكشف ٤٥/٣ .
 (٨) البحر ٤٢٥/٦ .
 (٩) سورة المؤمنون، آية (١١٧) .
 (١٠) نسب لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت، وقيل إنه لكعب بن مالك، ويروي عن عبد الله مثلان، والمعنى أن الله عز وجل يجازي المحسن بأضعاف حسناته والمسيء بمثل إساءته، والشاهد في قوله: «الله يشكرها» فإن هذه العبارة جملة إسمية، وكان من حق العربية أن يقرنها بالفاء، ولكنه ترك الفاء حين اضطر لإقامة الوزن، ينظر البيت ففي الكتاب ٤٣٥/١، وأمالى الشجري ٨٤/١ والخصائص ٢٨/٢، والمحتسب ١٩٣/١ .
 (١١) الاتحاف ٣٩٠ .
 (١٢) الكشف ٤٥/٣ .
 (١٣) قال أبو البقاء - ١٥٣/٢ - أي بأنه .
 (١٤) البحر ٤٢٥/٦ .

سُورَةُ الزَّانِيَةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنْزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿١﴾ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٢﴾ الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرْمٌ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴿٣﴾

قوله تعالى : ﴿ سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا ﴾ يجوز في رفعها وجهان :

أحدهما : أن تكون مبتدأ والجملة بعدها صفة لها وذلك هو المَسْوُوعُ للابتداء بالنكرة وفي الخبر وجهان : أحدهما أنه الجملة من قوله ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي ﴾ وإلى هذا نجا ابن عطية فإنه قال : ويجوز أن تكون مبتدأ والخبر ﴿ الزانِيَةُ وَالزَّانِي ﴾ وما بعد ذلك . والمعنى : السورة المُنزَّلَةُ والمفروضة كذا وكذا إذ السورة عبارة عن آيات مَسْرُودَةٌ لها بدءٌ وختمٌ .

والثاني : أن الخبر محذوف أي : فيما يتلى عليكم سورة ، أو فيما أنزلنا سورة . والوجه الثاني من الوجهين الأولين : أن تكون خبراً لمبتدأ مضمرة أي : هذه سورة . وقال أبو البقاء : سورة بالرفع على تقدير هذه سورة أو مما يتلى عليك سورة فلا تكون سورة بالرفع على تقدير : هذه سورة ، أو مما يتلى عليك سورة فلا تكون سورة مبتدأ لأنها نكرة . وهذه عبارة مشككة على ظاهرها كيف يقول . لا تكون مبتدأ مع تقديره فيما يتلى عليك سورة؟ وكيف يُعَلَّلُ المنع بأنها نكرة مع تقديره لخبرها جاراً مقدماً عليها وهو مسوع للابتداء بالنكرة؟ وقراءة العامة بالرفع على ما تقدم . وقرأ [الحسن] ^(١) بن عبد العزيز وعيسى الثقفي وعيسى الكوفي ومجاهد وأبو حيوة في آخرين سورة بالنصب وفيه أوجه :

أحدها : أنها منصوبة بفعل مُقَدَّرٌ غير مُفَسَّرٍ بما بعدها تقديره : أتلى سورة أو اقرأ سورة .

والثاني : أنها منصوبة بفعل مضمرة يفسره ما بعده والمسألة من الاشتغال تقديره : أنزلنا سورة أنزلناها . والفرق بين الوجهين : أن الجملة بعد سورة في محل نصب على الأول ولا محل لها على الثاني .

الثالث : أنها منصوبة على الاعراء أي دونك سورة قاله الزمخشري . وردده الشيخ بأنه لا يجوز حذف أداة

(١) لعله عمر بن عبد العزيز خامس الخلفاء الراشدين المهديين . (٢) انظر البحر المحيط (٤٢٧/٦) .

الاعراء . واستشكل الشيخ^(١) أيضاً على وجه الاشتغال جواز الابتداء بالنكرة من غير مسوغ ، ومعنى ذلك أنه : ما من موضع يجوز النصب فيه على الاشتغال إلا ويجوز أن يُرْفَع على الابتداء ، وهنا لورفعت سورة بالابتداء لم يَجْزُ إِذْ لَا مَسْوَع ، فلا يقال : رجلاً ضربته لامتناع رجل ضربته . ثم أجاب بأنه : إن اعتقد حذف وصفٍ جاز أي سورة مُعْطَمَةٌ أو مُوضَّحَةٌ أَنْزَلْنَاهَا فيجوز ذلك .

الرابع : أنها منصوبة على الحال منها في ﴿ أَنْزَلْنَاهَا ﴾ والحال من المَكْنِيَّ يجوز أن يتقدم عليه قاله الفراء وعلى هذا فالضمير في ﴿ أَنْزَلْنَاهَا ﴾ ليس عائداً على ﴿ سورة ﴾ بل على الأحكام كأنه قيل : أنزلنا الأحكام سورة من سُورِ القرآن فهذه الأحكام ثابتة بالقرآن بخلاف غيرها فإنه قد يثبت بالسنة . قوله ﴿ وَفَرَضْنَاهَا ﴾ قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالتشديد والباقون بالتخفيف فالتشديد إما للمبالغة في الإيجاب وتوكيده وإما لتكثير المَفْرُوضِ عليهم وإما لتكثير الشيء المَفْرُوضِ والتخفيف بمعنى أوجبنها وجعلناها مقطوعاً بها قوله ﴿ الزَّانِيَةَ وَالزَّانِيَ ﴾ في رَفْعِهَا وجهان : مذهب سيويه أنه مبتدأ وخبره محذوف أي فيما يتلى عليكم حكم الزانية ثم بين ذلك بقوله فاجلدوا الخ . والثاني وهو مذهب الأخفش وغيره أنه مبتدأ والخبر جملة الأمر ودخلت الفاء لشيء المبتدأ بالشرط وقد تقدم الكلام على هذه المسألة مُسْتَوْفَى عند قوله ﴿ وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا ﴾^(٢) وعند قوله : « وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ »^(٣) فأغنى عن إعادته . وقرأ عيسى الثقفي ويحيى بن يعمر وعمرو بن فائد وأبو جعفر وأبو شيبه ورؤيس بالنصب^(٤) على الاشتغال قال الزمخشري : وهو أحسن من ﴿ سورة أنزلناها ﴾ لأجل الأمر وقرىء و﴿ الزَّانِ ﴾ بلا ياء قوله ﴿ رَأْفَةٌ ﴾ قرأ العامة هنا وفي الحديد بسكون الهمزة وابن كثير بفتحها وقرأ ابن جريج وتروى أيضاً عن ابن كثير وعاصم ﴿ رَأْفَةٌ ﴾ بألف بعد الهمزة بزنة سحابة وكلها مصادر لِرَأْفٍ به يَرُوفُ وقد تقدم معناه ، وأشهر المصادر الأول ، ونقل أبو البقاء فيها لغة رابعة وهي إبدال الهمزة ألفاً ومثل هذا ظاهر غير محتاج للتنبيه عليه فإنها لغة مستقلة . وقراءة متواترة . وقرأ العامة ﴿ تَأْخُذْكُمْ ﴾ بِالتَّائِيَةِ مُرَاعَاةً لِلْفِطْرِ ، وعلي بن أبي طالب والسلمي ومجاهد بالياء من تحت لأن التائيت مجازي وللفضل بالمفعول والجار وبهما يتعلق ب ﴿ تَأْخُذْكُمْ ﴾ أو محذوف على سبيل البيان ولا يتعلق برأفة ، لأن المصدر لا يتقدم عليه معموله ﴿ فِي دِينِ اللَّهِ ﴾ مُتَعَلِّقٌ بِالْفِعْلِ قَبْلَهُ أَيْضاً وهذه الجملة دالة على جواب الشرط بعدها أو هي الجواب عند بعضهم^(٥) قوله ﴿ وَحَرَمَ ذَلِكَ ﴾ قرأ أبو البرهسيم ﴿ وَحَرَمَ ﴾ مبنياً للفاعل مشدداً ، وزيد بن علي ﴿ حَرَمَ ﴾ بزنة كرم .

وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٤﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٥﴾

قوله ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ﴾ كقوله ﴿ الزَّانِيَةَ وَالزَّانِيَ فَاجْلِدُوا ﴾ فيعود فيه ما تقدم بحاله وقوله ﴿ الْمُحْصَنَاتِ ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أن المراد به النساء فقط وإنما خصهن بالذكر لأن قذفهن أشنع .

والثاني : أن المراد بهن النساء والرجال وعلى هذا فيقال : كيف غلب المؤنث على المذكر؟ والجواب : أنه صفة

(١) انظر البحر المحيط (٢٢٧/٦) .

(٢) سورة النساء آية : (١٦) .

(٣) سورة المائدة آية : (٣٨) .

(٤) مختصر الشواهد (١٠٠) .

(٥) انظر البحر المحيط (٤٣١/٦) .

لشيءٍ محذوفٍ يَعْمُ الرجال والنساء أي الأَنْفَسَ الْمُحْصَنَاتِ وهو بعيد^(١). أو نقول: ثم معطوف محذوف لفهم المعنى وللإجماع على أن حُكْمَهُمْ حُكْمُهُنَّ أَيِ الْمُحْصَنِينَ. قوله ﴿بَارُبْعَةً شُهَدَاءَ﴾ العامة على إضافة اسم العَدَدِ للمعدود، وقرأ أبو زُرْعَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بنُ مُسْلِمٍ بالتونين في العدد واستفصح الناس هذه القراءة حتى تجاوز بعضهم الحدَّ كابن جني فَفَضَّلَهَا على قراءة العامة قال: لأن المعدود متى كان صفةً فالأجودُ الإتيانُ دون الإضافة تقول: عندي ثلاثة ضاربون وَيَضَعُفُ ثلاثة ضاربين. وهذا غلطٌ لأن الصفة التي جرت مجرى الأسماء تُعْطَى حُكْمَهَا فَيُضَافُ إِلَيْهَا العَدَدُ وشُهَدَاءُ مِنْ ذَلِكَ فإنه كثر حذفُ موصوفه قال تعالى ﴿مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدٌ﴾^(٢) ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ﴾^(٣) وتقول: عندي ثلاثة أعبدُ وكل ذلك صفةٌ في الأصل. ونقل ابن عطية عن سيبويه أنه لا يُجِيزُ تنوينَ العَدَدِ إلَّا في شِعْرٍ وليس كما نقله عنه وإنما قال سيبويه^(٤) ذلك في الأسماء نحو ثلاثة رجالٍ وأما الصفات ففيها التفصيل المتقدمُ وفي ﴿شُهَدَاءَ﴾ على هذه القراءة ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه تمييزٌ وهذا فاسدٌ لأنَّ من ثلاثة إلى عشرة يضافُ لمُميزه ليس إلَّا، وغير ذلك ضرورة.

الثاني: أنه حالٌ وهو ضعيفٌ أيضاً لمجيئها من النكرة من غير مُخَصَّصٍ.

الثالث: أنها مجرورة نعتاً لأربعة ولم ينصرف لألف التانيث. قوله: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ يجوز أن تكون هذه الجملة مستأنفةً وهو الأظهر. وجوز أبو البقاء فيها أن تكون حالاً. قوله ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ في هذا الاستثناء خلافٌ هل يعودُ لِمَا تَقَدَّمَ مِنَ الجملِ أم إلى الجملة الأخيرة فقط وتكلم عليها من النحاة ابن مالك والمهلباذي فاختر ابن مالك عودَه إلى الجملة المتقدمة والمهلباذي إلى الأخيرة وقال الزمخشري: ردُّ شَهَادَةِ الْقَادِفِ مُعَلَّقٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ بِاسْتِيفَاءِ الْحَدِّ إِذَا شَهِدَ قَبْلَ الْحَدِّ أَوْ قَبْلَ تَمَامِ اسْتِيفَائِهِ قَبِلَتْ شَهَادَتُهُ إِذَا اسْتَوْفَى لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُ أَبَدًا وَإِنْ تَابَ وَكَانَ مِنَ الْأَبْرَارِ الْأَتْقِيَاءِ وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ يَتَعَلَّقُ رَدُّ شَهَادَتِهِ بِنَفْسِ الْقَذْفِ إِذَا تَابَ عَنِ الْقَذْفِ بِأَنْ يَرْجِعَ عَنْهُ عَادَ مَقْبُولٌ الشَّهَادَةِ وَكِلَاهِمَا مُتَمَسِّكٌ بِالْآيَةِ؛ فَأَبُو حَنِيفَةَ جَعَلَ جِزَاءَ الشَّرْطِ الَّذِي هُوَ الرَّيْمِيُّ الْجَلْدُ وَرَدُّ الشَّهَادَةِ عَقِيبَ الْجَلْدِ عَلَى التَّيْبِيدِ وَكَانُوا مَرْدُودِي الشَّهَادَةِ عِنْدَهُ فِي أَبْدِهِمْ وَهُوَ مُدَّةُ حَيَاتِهِمْ وَجَعَلَ قَوْلُهُ ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ كَلَامًا مُسْتَأْنَفًا غَيْرَ دَاخِلٍ فِي حَيْزِ جِزَاءِ الشَّرْطِ كَأَنَّهُ حِكَايَةٌ حَالِ الرَّامِينَ عِنْدَ اللَّهِ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْجَمْلَةِ الشَّرْطِيَّةِ ﴿وَالَّذِينَ تَابُوا﴾ استثناء من ﴿الْفَاسِقِينَ﴾ ويُدلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ ﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ وَالشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ جَعَلَ جِزَاءَ الشَّرْطِ الْجَمْلَتَيْنِ أَيْضًا غَيْرَ أَنَّهُ صَرَفَ الْأَبَدَ إِلَى مَدَّةِ كَوْنِهِ قَازِفًا وَهِيَ تَنْتَهِي بِالتَّوْبَةِ عَنِ الْقَذْفِ وَجَعَلَ الاسْتِثْنَاءَ مُتَعَلِّقًا بِالْجَمْلَةِ الثَّانِيَةِ. انْتَهَى. وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ الْحُكْمَ، لِأَنَّ الْإِعْرَابَ مُتَوَقِّفٌ عَلَيْهِ وَمَحَلُّ الْمُسْتَثْنَى فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجَه:

أحدها: أنه منصوبٌ على أصل الاستثناء.

والثاني: أنه مجرور بدلاً من الضمير في ﴿لَهُمْ﴾ وقد أوضح الزمخشري ذلك بقوله: وَحَقُّ الْمُسْتَثْنَى عِنْدَهُ أَيِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ أَنْ يَكُونَ مَجْرُورًا بَدَلًا مِنْ ﴿هُمْ﴾ فِي ﴿لَهُمْ﴾ وَحَقُّهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا لِأَنَّهُ عَنِ مَوْجِبِ وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ ظَاهِرُ الْآيَةِ وَنَظْمُهَا أَنْ تَكُونَ الْجَمْلَةُ الثَّلَاثُ بِمَجْمُوعِهِنَّ جِزَاءَ الشَّرْطِ كَأَنَّهُ قِيلَ: وَمَنْ قَذَفَ الْمُحْصَنَاتِ فَاجْلِدُوهُنَّ وَرُدُّوا شَهَادَتَهُنَّ وَفَسِّقُوهُنَّ أَيِ فَاجْمَعُوا لَهُنَّ الْجَلْدَ وَالرَّدَّ وَالتَّفْسِيقَ ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ عَنِ الْقَذْفِ ﴿وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ﴾

(٣) سورة البقرة آية: (٢٨٢).

(٤) انظر الكتاب (٣/٥٦٦).

(١) انظر البحر المحيط (٦/٤٣١).

(٢) سورة النساء آية: (٤١).

يغفر لهم فَيَنْقَلِبُونَ غَيْرَ مَجْلُودِينَ وَلَا مُرْدُودِينَ وَلَا مُفْسِقِينَ. قال الشيخ^(١) وليس ظاهر الآية يقتضي عود الاستثناء إلى الجمل الثلاث بل الظاهر هو ما يُعْضِدهُ كَلَامُ الْعَرَبِ وهو الرجوع إلى الجملة التي تليها .

والوجه الثالث : أنه مرفوع بالابتداء وخبره الجملة من قوله ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ واعتراض بِحُلُوهَا مِنْ رَابِطٍ وَأَجِيبَ بِأَنَّهُ مَحذُوفٌ أَيْ غَفُورٌ لَهُمْ واختلفوا أيضاً في هذا الاستثناء هل هو مُتَّصِلٌ أَوْ مُنْقَطِعٌ والثاني ضَعِيفٌ جداً^(٢) .

وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ﴿٦﴾ وَالْخَمْسَةَ أَنْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴿٧﴾ وَيَذَرُونَ عَلَيْهَا اللَّعْنَةَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ﴿٨﴾ وَالْخَمْسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴿٩﴾

قوله ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ ﴾ .. في رفع ﴿ أَنْفُسُهُمْ ﴾ وجهان :

أحدهما : أنه بدلٌ مِنْ ﴿ شُهَدَاءُ ﴾ ولم يذكر الزمخشري في عُضُوبٍ كَلَامِهِ غَيْرَهُ .

والثاني : أنه نعتٌ له على أَنَّ ﴿ إِلَّا ﴾ بمعنى غير ، قال أبو البقاء : ولو قرئء بالنصب لجاز على أن يكون خبرٌ كان أو منصوباً على الاستثناء وإنما كان الرفع هنا أقوى لأنَّ إلّا هنا صفةٌ للنكرة كما ذكرنا في سورة الأنبياء^(٣) قُلْتُ : وعلى قراءة الرفع يحتمل أن تكون كان ناقصة وخبرها الجار وأن تكون تامة أي ولم يوجد لهم شهداء ، وقرأ العامة ﴿ يَكُنْ ﴾ بالياء من تحت وهو الفصيح لأنه إذا أُسْنِدَ الفعل لِمَا بَعْدَ إلّا على سبيل التفرغ وجب عند بعضهم التذكير في الفعل نحو ما قام إلّا هُنْدٌ ولا يجوز ما قامت إلّا في ضَرُورَةٍ .

٣٤٥٣ - وَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَائِعُ^(٤)

أو في شدوذٍ كقراءة الحسن ﴿ لَا تَرَى إِلَّا مَسَاكِينُهُمْ ﴾^(٥) وقرئ^(٦) ﴿ وَلَمْ تَكُنْ ﴾ بالثاء من فوق وقد عرفت ما فيه .

قوله ﴿ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ ﴾ في رفعها ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون مبتدأ وخبره مقدر التقديم أي فعليهم شهادة أو مؤخر أي شهادة أحدهم كافيّة أو واجبة .

الثاني : أن يكون خبرٌ مبتدأ مُضْمَرٍ أي فالواجب شهادة أحدهم .

الثالث : أن يكون فاعلاً بفعلٍ مُقَدَّرٍ أي فيكفي والمصدر هنا مضاف للفاعل . وقرأ العامة ﴿ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ ﴾ بالنصب على المصدر والعامِلُ فِيهِ ﴿ شَهَادَةٌ ﴾ فالنائب للمصدر مُصَدَّرٌ مثله كما تقدم في قوله ﴿ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا ﴾ وقرأ الأخوان وحفص برفع ﴿ أَرْبَعُ ﴾ على أنها خبرٌ المبتدأ وهو قوله ﴿ فَشَهَادَةٌ ﴾ وتتخرج على القراءتين

(١) انظر البحر المحيط (٤٣٣/٦) . انظر ديوانه (٣٤١) ، شرح المفصل لابن يعيش (٨٧/٢) ،

(٢) انظر البحر المحيط (٤٣٣/٦) .

(٣) آية : رقم (٢٢) .

(٤) عجز بيت لذي الرمة وصدره :

(٥) سورة الأحقاف آية : (٢٥) . طوى الخبز والاجر ما في غروضها

(٦) الكشف (٩٥/٢) .

تَعَلَّقُ الْجَارُ فِي قَوْلِهِ ﴿بِاللَّهِ﴾ فَعَلَى قِرَاءَةِ النَّصْبِ يَجُوزُ فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ :

أحدها : أن يتعلّق بِشَهَادَاتٍ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ .

والثاني : أنه متعلّق بقوله ﴿فَشَهَادَةٌ﴾ أَي فَشَهَادَةٌ أَحَدِهِمْ بِاللَّهِ وَلَا يَضُرُّ الْفَضْلُ بِأَرْبَعٍ لِأَنَّهَا مَعْمُولَةٌ لِلْمَصْدَرِ فَلَيْسَتْ أَجْنِبِيَّةً^(١) .

والثالث : أن المسئلة من باب التنازع فَإِنَّ كُلًّا مِنْ ﴿شَهَادَةٌ﴾ وَ ﴿شَهَادَاتٍ﴾ يَطْلُبُهُ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى وَتَكُونُ الْمَسْأَلَةُ مِنْ إِعْمَالِ الثَّانِي لِلحذفِ مِنَ الْأَوَّلِ وَهُوَ مُخْتَارُ الْبَصْرِيِّينَ ، وَعَلَى قِرَاءَةِ الرَّفْعِ يَتَعَيَّنُ تَعَلُّقُهُ بِـ ﴿شَهَادَاتٍ﴾ إِذْ لَوْ عُلِّقَتْ بِـ ﴿شَهَادَةٌ﴾ لَزِمَ الْفَضْلُ بَيْنَ الْمَصْدَرِ وَمَعْمُولِهِ بِالْخَبَرِ وَلَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ أَجْنِبِي وَلَمْ يَخْتَلَفْ فِي ﴿أَرْبَعٍ﴾ الثَّانِيَةِ وَهِيَ قَوْلُهُ ﴿أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ﴾ أَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ لِلتَّصْرِيحِ بِالْعَامِلِ فِيهَا وَهُوَ الْفِعْلُ . قَوْلُهُ ﴿وَالْخَامِسَةُ﴾ اتَّفَقَ السَّبْعَةُ عَلَى رَفْعِ ﴿الْخَامِسَةُ﴾ الْأُولَى وَاخْتَلَفُوا فِي الثَّانِيَةِ فَنَصَبُهَا حَفْصٌ وَنَصَبُهَا مَعَ الْحَسَنِ وَالسُّلَمِيِّ وَطَلْحَةَ وَالْأَعْمَشُ فَالرَّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَمَا بَعْدَهُ مِنْ أَنَّ وَمَا فِي خَبَرِهَا الْخَبَرُ وَأَمَّا نَصْبُ الْأُولَى فَعَلَى قِرَاءَةِ مَنْ نَصَبَ ﴿أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ﴾ يَكُونُ النَّصْبُ لِلْعَطْفِ عَلَى الْمَنْصُوبِ قَبْلُهَا وَعَلَى قِرَاءَةِ مَنْ رَفَعَ مَنْ يَكُونُ النَّصْبُ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ أَي : وَتَشْهَدُ ﴿الْخَامِسَةَ﴾ وَأَمَّا نَصْبُ الثَّانِيَةِ فَعَطْفٌ عَلَى مَا قَبْلُهَا مِنَ الْمَنْصُوبِ وَهُوَ ﴿أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ﴾ وَالنَّصْبُ هُنَا أَقْوَى مِنْهُ فِي الْأُولَى لِقُوَّةِ النَّصْبِ فِيهَا قَبْلُهَا كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يُخْتَلَفْ فِيهِ . وَأَمَّا ﴿أَنَّ﴾ وَمَا فِي خَبَرِهَا فَعَلَى قِرَاءَةِ الرَّفْعِ تَكُونُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرٍ لِلْمَبْتَدِئِ كَمَا تَقَدَّمَ وَعَلَى قِرَاءَةِ النَّصْبِ يَكُونُ عَلَى إِسْقَاطِ الْخَافِضِ وَيَتَعَلَّقُ الْخَافِضُ بِذَلِكَ النَّاصِبِ لـ ﴿الْخَامِسَةَ﴾ أَي : وَتَشْهَدُ الْخَامِسَةَ بَأَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ وَبَأَنَّ غَضَبَ اللَّهِ . وَجَوَزَ أَبُو الْبَقَاءِ أَنْ تَكُونَ بَدَلًا مِنَ الْخَامِسَةِ قَوْلُهُ ﴿أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ قَرَأَ الْعَامَّةُ بِتَشْدِيدِ ﴿أَنَّ﴾ فِي الْمَوْضِعَيْنِ وَقَرَأَ نَافِعٌ بِتَخْفِيفِهَا فِي الْمَوْضِعَيْنِ إِلَّا أَنَّهُ يَقْرَأُ ﴿غَضِبَ اللَّهُ﴾ بِجَعْلِ ﴿غَضِبَ﴾ فِعْلًا مَاضِيًّا وَالْجَلَالَةُ فَاعِلَةٌ وَكَذَا نَقَلَ الشَّيْخُ عَنْهُ التَّخْفِيفَ فِي الْأُولَى أَيْضًا وَلَمْ يَقُلْهُ غَيْرُهُ فَعَلَى قِرَاءَتِهِ يَكُونُ اسْمٌ ﴿أَنَّ﴾ ضَمِيرُ الشَّانِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ وَ﴿لَعْنَةَ اللَّهِ﴾ مَبْتَدَأٌ وَ﴿عَلَيْهِ﴾ خَبَرُهَا وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ ﴿أَنَّ﴾ ، وَفِي الثَّانِيَةِ يَكُونُ ﴿غَضِبَ اللَّهُ﴾ جُمْلَةً فَعْلِيَّةً فِي مَحَلِّ خَبَرٍ ﴿أَنَّ﴾ أَيْضًا وَلَكِنَّهُ يُقَالُ : يَلْزِمُكُمْ أَحَدُ أَمْرَيْنِ وَهُوَ إِمَّا عَدَمُ الْفَصَالِ بَيْنَ الْمُخَفَّفَةِ وَالْفِعْلِ الْوَاقِعِ خَبْرًا وَإِمَّا وَقُوعُ الطَّلَبِ خَبْرًا فِي هَذَا الْبَابِ وَهُوَ مُمْتَنِعٌ ، تَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّ خَبَرَ أَنَّ الْمُخَفَّفَةَ مَتَى كَانَ فِعْلًا مَتَصَرِّفًا غَيْرَ مَقْرُونٍ بِقَدِّ وَجَبَ الْفَضْلُ بَيْنَهُمَا بِمَا تَقَدَّمَ فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ فَإِنْ أَجِيبَ بِأَنَّهُ دَعَاءٌ أَعْتَرِضَ بِأَنَّ الدَّعَاءَ طَلَبٌ ، وَقَدْ نَصَّوْا عَلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ الطَّلِبِيَّةَ لَا تَضَعُ خَبْرًا لِأَنَّ حَتَّى تَأْوَلُوا قَوْلَهُ :

٣٤٥٤ - إِنَّ الرِّيَاضَةَ لَا تَنْصِبُكَ لِلشَّيْبِ^(٢)

وقول الشاعر:

٣٤٥٥ - إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسَ سَيِّدَهُمْ لَا تَحْسِبُوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامًا^(٣)

على إضمار القول ومثله «أَنَّ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ»^(٤) وَقَرَأَ الْحَسَنُ وَأَبُو رَجَاءٍ وَقَتَادَةُ وَالسُّلَمِيُّ وَعِيسَى بِتَخْفِيفِ ﴿أَنَّ﴾

(١) انظر البحر المحيط (٤٣٤/٦) .

(٢) عجز بيت للجميح بن منقذ وصدده :

ولو أصابت لقالت وهي صادقة

(٣) تقدم .

(٤) سورة النحل ، آية : (٨) .

و﴿غَضِبَ اللَّهُ﴾ بالرفع على الابتداء والجار بعده خبره والجملة خبر ﴿أَنَّ﴾ وقال ابن عطية: وأن الخفيفة على قراءة الرفع في قوله: ﴿أَنَّ غَضِبَ﴾ قد وَلِيهَا الفَعْلُ. قال أبو علي: وأهل العربية يستقبحون أن يَلِيهَا الفَعْلُ إلا أن يُفَصَلَ بينها وبينه بشيء نحو قوله ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾^(١) ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يُرْجَعُ﴾^(٢) فأما قوله ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ﴾^(٣) «فذلك لِإِقْلَةِ تَمَكُّنِ لَيْسَ فِي الْأَفْعَالِ وَأَمَّا قَوْلُهُ ﴿أَنَّ بُورِكَ مِنْ فِي النَّارِ﴾ «فَبُورِكَ» في معنى الدعاء فلم يجيء دخول الفاصِل لثَلَا يُفْسِدُ المعنى. قُلْتُ: وظاهر هذا أن ﴿غَضِبَ﴾ ليس دعاء بل هو خبرٌ مثل ﴿غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾ والظاهر أنه دعاء كما أن بُورِكَ كذلك وليس المعنى على الإخبار فيهما فاعتراض أبي عليٍّ ومتابعة أبي محمد له لَيْسَا بِمُرْضِيَيْنِ .

وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ۝١٠ إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ لِكُلِّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ مَا أَكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ ۝١١ لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنْفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا هَذَا إِفْكٌ مُّبِينٌ ۝١٢ لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ ۝١٣ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ۝١٤ إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ ۝١٥

﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ﴾ ، جواب ﴿لَوْلَا﴾ محذوف أي: لَهَلِكْتُمْ قوله ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ﴾ في خبر ﴿إِنَّ﴾ وجهان أحدهما: أنه ﴿عُصْبَةٌ﴾ و﴿مِّنكُمْ﴾ صفته قال أبو البقاء: وبه أفاد الخبر. والثاني أن الخبر الجملة من قوله ﴿لَا تَحْسَبُوهُ﴾ وتكون ﴿عُصْبَةٌ﴾ بدلا من فاعل ﴿جَاءُوا﴾ قال ابن عطية: التقدير إن فعل الذين، وهذا أنسق في المعنى وأكثر فائدة من أن تكون ﴿عُصْبَةٌ﴾ خبر ﴿إِنَّ﴾ كذا أورده عنه الشيخ^(٤) غير معترض عليه والاعتراض عليه واضح من حيث أنه أوقع خبر إن جملة طلبية وقد تقدم أنه لا يجوز وإن ورد منه شيء في الشعر أول كالبيتين المتقدمين وتقدير ابن عطية ذلك المضاف قبل الوصول ليصح به التركيب الكلامي إذ لو لم يُقَدَّرْ لكان التركيب لا تحسبوه. ولا يعود الضمير في ﴿لَا تَحْسَبُوهُ﴾ على قول ابن عطية على ﴿الْإِفْكِ﴾ لثلاث تخلو الجملة من رابط يربطها بالابتداء، وفي قول غيره يجوز أن يعود على ﴿الْإِفْكِ﴾ أو على القذف أو على المصدر المفهوم من ﴿جَاءُوا﴾ أو على ما نال المسلمين من الغم قوله ﴿كِبْرَهُ﴾ العامة على كسر الكاف، وضمها في قراءته الحسن والزهرري وأبورجاء وأبو البرهسيم وابن أبي عبلة ومجاهد وعمرة بنت عبد الرحمن وزويت أيضاً عن أبي عمرو والكسائي فقيل: هما لغتان في مصدر كبر الشيء أي عظم لكن غلب في الاستعمال أن المضموم في السنن والمكانة فيقال: هو كبر القوم أي أكبرهم سناً أو مكانة^(٥) وفي الحديث في قصة مُحَيِّصَةَ وَحُوَيْصَةَ «الْكَبْرُ الْكَبْرُ» وقيل: بالضم معظم الإفك وبالكسر البداءة به وقيل: بالكسر الإثم قوله ﴿لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ﴾ لَوْلَا^(٦) هذه تحضيضية وإذ منصوب بظن والتقدير: لولا ظن المؤمنين بأنفسهم إذ سمعتموه

(٤) انظر البحر المحيط (٤٣٦/٦).

(٥) في الأصل والمكان.

(٦) زيادة لتوضيح المعنى.

(١) سورة المزمل آية : (٢٠).

(٢) سورة طه آية : (٨٩).

(٣) سورة النجم آية : (٥٣).

وفي هذا الكلام التفات قال الزمخشري : فإن قلت : هلاً قيل : لولا إذ سمعتموه ظننتم بأنفسكم خيراً وقلتم؟ ولم عدل عن الخطاب إلى الغيبة وعن الضمير إلى الظاهر؟ قلت : ليبالغ في التوبيخ بطريقة الالتفات وليصرح بلفظ الإيمان دلالة على أن الاشتراك فيه مقتض أن لا يصدق أحد قاله في أخيه وقوله : «ولم عدل عن الخطاب» يعني في قوله ﴿وَقَالُوا﴾ فإنه كان الأصل وقلتم فعدل عن هذا الخطاب إلى الغيبة في وقالوا، وقوله «عن الضمير» يعني أن الأصل كان ظننتم فعدل عن ضمير الخطاب إلى لفظ المؤمنين . قوله ﴿فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا﴾ ﴿إِذْ﴾ منصوب بـ ﴿الْكَاذِبُونَ﴾ في قوله ﴿فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ وهذا الكلام في قوة شرط وجزاء قوله ﴿إِذْ تَلَقُّوهُ﴾ ﴿إِذْ﴾ منصوب بـ ﴿مَسْكُمُ﴾ أو بـ ﴿أَفْضَتُمْ﴾ وقرأ العامة ﴿تَلَقُّوهُ﴾ والأصل تَلَقُّوهُ فحذف إحدى التاءين كتزول ونحوه ومعناه يتلقاه بعضكم من بعض والبري على أصله في أنه يُشددُ التاءُ وصلًا وقد تقدم تحقيقه في البقرة نحو ﴿وَلَا تَيْمَمُوا﴾^(١) وهو هناك سهل ؛ لأن ما قبله حرف لين بخلاف هنا وأبو عمرو والكسائي وحمزة على أصولهم في ادغام الذال في التاء . وقرأ أبي ﴿تَلَقُّوهُ﴾ بناءين وتقدم أنها الأصل وقرأ ابن السميع في رواية عنه ﴿تَلَقُّوهُ﴾ بضم التاء وسكون اللام وضم القاف مضارع ألقى إلقاءً، وقرأ هو في رواية أخرى ﴿تَلَقُّوهُ﴾ بفتح التاء وسكون اللام وفتح القاف مضارع لقي وقرأ ابن عباس وعائشة وعيسى وابن يعمر وزيد بن علي بفتح التاء وكسر اللام وضم القاف من ولق الرجل إذا كذب قال ابن سيده جاءوا بالمتعدي شاهداً على غير المتعدي وعندي أنه أراد يلقون فيه فحذف الحرف ووصل الفعل للضمير - يعني - أنهم جاءوا يتلقونه وهو متعد مفسراً ليكذبون وهو غير متعد ثم حملة على ما ذكر . وقال الطبري وغيره ان هذه اللفظة مأخوذة من الولق وهو الاسراع بالشيء بعد الشيء كعدد في أثر عدد وكلام في أثر كلام يقال : ولق في سيره أي ؛ أسرع وأنشد :

جاءت به عيسى من الشام تلق^(٢)

وقال أبو البقاء : أي يسرعون فيه وأصله من الولق وهو الجنون وقرأ زيد بن أسلم وأبو جعفر ﴿يَتَلَقُّوهُ﴾ بكسر التاء من فوق بعدها ياء ساكنة ولام مكسورة وقاف مضمومة من الألقى وهو الكذب . وقرأ يعقوب ﴿يَتَلَقُّوهُ﴾ بكسر التاء من فوق بعدها ياء ساكنة ولام مفتوحة وقاف مضمومة وهو مضارع ولق بكسر اللام كما قالوا يتجل مضارع وجل وقوله ﴿بَأَفْوَاهِكُمْ﴾ . كقوله ﴿يقولون بأفواههم﴾^(٣) وقد تقدم .

وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَنٌ عَظِيمٌ ﴿١٦﴾ يَعِظُكُمُ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿١٧﴾ وَيَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿١٨﴾ إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿١٩﴾ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ رءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿٢٠﴾ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطُوتَ الشَّيْطَانِ وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطُوتَ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَازَكْتُمْ مِنْكُمْ

يعيش (١٤٥/٩) ، معاني الفراء (٢/٢٤٨) .

(٣) سورة آل عمران آية : (١٦٧) .

(١) آية : رقم (٢٦٧) .

(٢) انظر البيت في ملحقات ديوان الشاخر (٤٥٣) ، والمحتسب

(٢/١٠٤) ، والخصائص (٩/١) ، شرح المفصل لابن

مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَكِنَّ اللَّهَ يُزَكِّي مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٦﴾ وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَن يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِيَعْفُوا وَلِيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢٢﴾

قوله ﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ﴾ كقوله ﴿لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ﴾ ولكن لا التفات فيه . قال الزمخشري : فإن قلت كيف جاز الفصل بين لَوْلَا وَقُلْتُمْ؟ قلت : للظروف شأن ليس لغيرها لأنها لا ينفك عنها ما يقع فيها فلذلك اتسع فيها . قال الشيخ : وهذا يؤهم اختصاص ذلك بالظروف وهو جارٍ في المفعول به يقولون : لولا زيدا ضربت ولولا عمرا قتلت . وقال الزمخشري أيضاً : فإن قلت أي فائدة في تقديم الظرف حتى أوقع فاصلاً؟ قلت : الفائدة فيه بيان أنه كان الواجب عليهم أن يحترزوا أول ما سمعوا بالإفك عن التكلم به فلما كان ذكر الوقت أهم وجب تقديمه . فإن قلت : ما معنى ﴿يَكُونُ﴾ والكلام بدونه مثلث لوقيل : ما لنا أن نتكلم بهذا؟ قلت : معناه ينبغي ويصح أي ما ينبغي وما يصح كقوله «ما يكون لي أن أقول» (١) .

قوله ﴿أَنْ تَعُودُوا﴾ فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه مفعول من أجله . أي يعظكم كراهة أن تعودوا .

الثاني : أنه على حذف «في» أي أن تعودوا ، نحو وعظت فلاناً في كذا فتركه .

الثالث : أنه ضمن معنى فعل يتعدى بمن ثم حذفت أي يزجركم بالوعظ عن العود . وعلى هذين القولين يجيء القولان في محل أن بعد نزع الخافض قوله ﴿فإنه يأمر﴾ في هذه الهاء ثلاثة أوجه :

أحدها : أنها ضمير الشأن . وبه بدأ أبو البقاء .

والثاني : أنها ضمير الشيطان وهذان الوجهان إنما يجوزان على رأي من لا يشترط عود الضمير على اسم الشرط من جملة الجزاء .

والثالث : أنه عائد على ﴿مَنْ﴾ الشرطية . قوله ﴿مَا زَكَّى﴾ العامة على تخفيف الكاف يقال زكا يزكو وفي ألفه الإمالة وعدمها . وقرأ الأعمش وأبو جعفر بتشديدها ، وكتبت ألفه ياء وهو شاذ لأنه من ذوات الواو كغزا وإنما حمل على لغة من أمال ، أو على كتابة المشدّد . فعلى قراءة التخفيف يكون ﴿مِنْ أَحَدٍ﴾ فاعلاً وعلى قراءة التشديد يكون مفعولاً . و﴿مِنْ﴾ مزيدة على كلا التقديرين ، والفاعل هو الله تعالى . قوله ﴿وَلَا يَأْتَلِ﴾ يجوز أن يكون يفتعل من الآلية وهو الحلف كقوله :

..... وَأَلَتْ حَلْفَةً لَمْ تَحْلَلْ (٢)

ونصر الزمخشري هذا بقراءة الحسن ﴿وَلَا يَأْتَلِ﴾ من الآلية كقوله «من تأل على الله يكذبه» ويجوز أن يكون يفتعل

(١) سورة المائدة آية : (١١٦) .

(٢) جزء عجز بيت لامرئ القيس وصدرة :

ويوها على صدر الكتيب تعدرت

من ألوت أي قصرت كقوله تعالى لا «يألونكم خبالاً»^(١) قال الشاعر:

٣٤٥٧ - وما المرء مادامت حشاشة نفيسه بمدرك أطراف الخطوب ولا آل^(٢)

وقال أبو البقاء: وقرئ: ولا يتأل على ما يتفعل وهو من الآلية أيضاً قلت: ومنه

٣٤٥٨ - تألى ابن أوس حلفاً ليردني إلى نسوة كأنهن مفأئد^(٣)

قوله ﴿ أن تؤتوا ﴾ هو على اسقاط الجار وتقديره على القول الأول ولا يتأل أولوا الفضل على أن لا يحسنوا وعلى الثاني ولا يقصر أولوا الفضل في أن يحسنوا وقرأ أبو حيوة وأبو البرهسيم وابن قطيب ﴿ تؤتوا ﴾ بقاء الخطاب، وهو التفات موافق لقوله ﴿ ألا تحبون ﴾ وقرأ الحسن وسفيان بن الحسين ﴿ ولتتعفوا ولتصفحوا ﴾ بالخطاب وهو موافق لما بعده.

إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لَعْنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ٢٣ يَوْمَ تُشْهِدُ عَلَيْهِمُ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ٢٤ يَوْمَئِذٍ يُوفِّيهِمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ ٢٥ الْخَيْثُوثُ لِلْخَيْثِثِينَ وَالْخَيْثُوثُ لِلْخَيْثِثَاتِ وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبَاتِ أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ٢٦ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتَسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ٢٧ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّى يُؤْذَنَ لَكُمْ وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ آرِجِعُوا فَآرِجِعُوا هُوَ أَزْكَى لَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ٢٨ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَعٌ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ ٢٩ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَعْضُوا مِنْ أَبْصَرِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَٰلِكَ أَزْكَى لَّهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَيْرٌ مِمَّا يَصْنَعُونَ ٣٠

قوله ﴿ يَوْمَ تُشْهِدُ ﴾ ناصبه الاستقرار الذي تعلق به ﴿ لَهُمْ ﴾ وقيل: بل ناصبه ﴿ عذاب ﴾ ورد بأنه مصدر موصوف وأجيب بأن الظرف يتسع فيه ما لا يتسع في غيره. وقرأ الأخوان ﴿ يشهد ﴾ بالياء من تحت لأن التانيث مجازي وقد وقع الفصل. والباقون بالتاء ومراعاة للفظ، والتنوين في إذ عوض من الجملة تقديره يومئذ تشهد وقد تقدم خلاف الأخص فيه وقرأ زيد بن علي ﴿ يوفيههم ﴾ مخففاً من أوفى، وقرأ العامة بنصب ﴿ الحق ﴾ نعتاً لدينهم وأبو حيوة وأبو روق ومجاهد وهي قراءة ابن مسعود برفعه نعتاً لله تعالى قوله ﴿ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ ﴾ يجوز أن تكون جملة مستأنفة وأن تكون في محل رفع خبراً ثانياً ويجوز أن يكون ﴿ لهم ﴾ خبر ﴿ أولئك ﴾ و ﴿ مغفرة ﴾ فاعله قوله ﴿ تستأنسوا ﴾ يجوز أن يكون من الاستئناس لأن الطارق يستوحش من أنه هل يؤذن له أو لا؟ فيزال استيحاشه وهو رديف الاستئذان فوضع موضعه.

(٣) البيت لزيد الفوارس انظر البيت في الهمع (٤٢/٢)، وهو من

شواهد البحر المحيط (٤٤٠/٦).

(١) سورة آل عمران آية: (١١٨).

(٢) تقدم.

وقيل : هو من الإيناس وهو الإبصار ، أي حتى تستكشفوا الحال . وفَسَّرَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا . وليست قراءة وما ينقل عنه أنه قال : تستأنسوا خطأ من الكاتب وإنما هو تستأذِنُوا فشيء مفترى عليه وهو نظير ما تقدم في الرعد « أَفَلَمْ يَأْسِ الَّذِينَ آمَنُوا »^(١) وقد تقدم القول فيه والاستئناس : الاستعلام قال :

٣٤٥٩ - كَانَ رَحِيلِي وَقَدْ زَالَ النَّهَارُ بِنَا يَوْمَ الْجَلِيلِ عَلَى مُسْتَأْنَسٍ وَحِدٍ^(٢)

وقيل : هو من الإنس بكسر الهمزة أي يتعرف هل فيها إنس أم لا ؟ وحكى الطبري أنه بمعنى وتؤنسوا أنفسكم . قال ابن عطية : وتصريف الفعل يأتي أن يكون من أنس ﴿ مِنْ أَبْصَارِهِمْ ﴾ في ﴿ مِنْ ﴾ أربعة أوجه :

أحدها : أنها للتبعيض لأنه يُعْفَى عن الناظر أول نظرة تقع من غير قصد .

والثاني : لبيان الجنس قاله أبو البقاء . وفيه نظرٌ من حيث أنه لم يتقدمُ مبهمٌ يكون مفسراً بمن .

والثالث : أنها لا ابتداءً الغاية قاله ابن عطية .

والرابع : أنها مزيدة وهو قول الأخفش .

وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا
وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ
بُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ
نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ
يَظْهَرُوا عَلَى عَوَاتِرِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتَوْبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا
إِنَّهُ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٣١﴾

قوله ﴿ وَلْيَضْرِبْنَ ﴾ ضَمَّنَ يَضْرِبْنَ معنى يُلْقِينَ فلذلك عداه بعلى ، وقرأ أبو عمرو في رواية بكسر لام الأمر وقرأ طلحة ﴿ بِخُمُرِهِنَّ ﴾ بسكون الميم وتسكين فُعلٍ في الجمع أولى من تسكين المفرد . وكسر الجيم من ﴿ جُيُوبِهِنَّ ﴾ ابن كثير والأخوان وابن ذكوان ، والغضُّ : إطباقُ الجفن بحيث يمنع الرؤية قال :

٣٤٦٠ - فَغَضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نَمِيرٍ فَلَا كَعْبًا بَلَّغْتَ وَلَا كِلَابًا^(٣)

والخمرُ : جمعُ خَمَارٍ ، وفي القلة يُجمعُ على أُخْمِرَةٍ قال امرؤ القيس :

٣٤٦١ - وَتَرَى الشُّجْرَاءَ فِي رِيْقِهِ كَرُؤُوسٍ قُطِعَتْ فِيهَا الْخُمُرُ^(٤)

(٣) تقدم .

(٤) البيت في ديوانه (١٤٥) .

(١) سورة الرعد آية : (٣١) .

(٢) البيت للنايعة انظر ديوانه (١٧) ، الخصائص (٢/٢٦٦) ،

شرح المفصل لابن يعيش (١٦/٦) ، البحر المحيط

(٢٤٦/٦) .

والجَيْبُ : ما في طَوْقِ القَمِيصِ يَبْدُو منه بعضُ الجَسَدِ . قوله ﴿ غير أولي ﴾ قرأ ابن عامر وأبو بكر ﴿ غَيْرِ ﴾ نصباً وفيه وجهان :

أحدهما : أنه استثناء .

والثاني : أنه حال . والباقون ﴿ غَيْرِ ﴾ بالجرّ نعتاً أو بدلاً أو بياناً والإِزْبَةُ : الحاجةُ وتقدم اشتقاقها في طه (١) قوله ﴿ مِنْ الرجالِ ﴾ حال من ﴿ أولي ﴾ وأما قوله ﴿ أو الطُّفُلُ الَّذِينَ ﴾ فقد تقدم في الحج (٢) أن الطُّفْلَ يَطْلُقُ على المثنى والمجموع فلذلك وَصَفَ بالجمع وقيل لما قصد به الجنس روعي فيه الجمع فهو كقولهم « أهلك الناسَ الدينارُ الحمرُ والدرهمُ البيضُ » و ﴿ عَوْرَاتِ ﴾ جمع عَوْرَةٍ وهو ما يريد الإنسان ستره من بَدَنِهِ وَعَلَبَ فِي السَّوَاتِينِ . والعامّة على ﴿ عَوْرَاتِ ﴾ بسكون الواو وهي لُغَةٌ عامّة العرب سكنوها تخفيفاً لحرف العلة وقرأ ابن عامر في رواية ﴿ عَوْرَاتِ ﴾ بفتح العين ونقل ابن خالويه أنها قراءة ابن أبي إسحاق والأعمش وهي لغة هذيل بن مُدْرِكَةَ . قال الفراء : وأنشدني بعضهم قول الشاعر :

٣٤٦٢ - أَخُو بَيْضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمُنْكَبَيْنِ سَبُوحٌ

وجعلها ابن مجاهد لَحْنًا وَخَطَأً يعني من طريق الرواة وإلا فهي لغة ثابتة . قوله « أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ » العامّة على فتح الهاء وإثبات ألف بعد الهاء وهي هاء التي للتنبيه وقرأ ابن عامر هنا وفي الزخرف ﴿ يَا أَيُّهَا السَّاجِرُونَ ﴾ (٣) وفي الرَّحْمَنِ ﴿ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ ﴾ (٤) بضم الهاء وَصَلًا وَإِذَا وَقَفَ سَكَنٌ وَوَجْهَهَا أَنَّهُ لَمَّا حُذِفَتِ الْأَلْفُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ اسْتَحْضَتْ الْفَتْحَةَ عَلَى حَرْفِ خَبِيِّ فَضُمَّتِ الْهَاءُ اتِّبَاعًا وَقَدْ رُسِمَتِ هَذِهِ الْمَوَاضِعُ الثَّلَاثَةُ دُونَ أَلْفٍ فَوْقَ أَبُو عَمْرٍو وَالْكَسَائِيُّ بِالْفِ وَالْباقُونَ بَدُونَهَا اتِّبَاعًا لِلرَّسْمِ وَلِمُوَافَقَةِ الْخَطِّ لِلْفِظِّ وَثَبَّتْ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ حَمْلًا لَهَا عَلَى الْأَصْلِ نَحْوِ « يَا أَيُّهَا النَّاسُ » ، « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا » وبالجمله فالرسم سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ .

وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُعْزِمِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ٣٢ . وَلَا يَسْتَعْفِفُ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ يُعْزِمَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ الْكِنَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَءَاتَوْهُمْ مِّنْ مَّالِ اللَّهِ الَّذِي ءَاتَاكُمْ وَلَا تُكْرَهُوا فَتِيَاتِكُمْ عَلَى الْبِعَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِّتَبْتِغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَنْ يُكْرِهِنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ عَفُورٌ رَّحِيمٌ ٣٣ . وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ ءَايَاتٍ مُّبِينَاتٍ وَمَثَلًا مِّنَ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُمْ وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ٣٤ .

قوله ﴿ الأَيْمَى ﴾ هو جمع أيم بزنة فَيْعِل يُقَالُ منه آمَ يَيْمُ كَبَاعَ يَبِيعُ قال :

٣٤٦٣ - كُلُّ امْرِئٍ سَتِيْمٌ مِنْهُ الْعَرْسُ أَوْ مِنْهَا يَيْمُ (٥)

(٤) آية : رقم (٣١) .
(٥) البيت ليزيد بن الحكم الثقفي انظر البحر المحيط (٤٤٣/٦) ، اللسان «أيم» .

(١) آية : رقم (١٨) .
(٢) آية : رقم (٥) .
(٣) آية : رقم (٤٩) .

وَقِيَاسُ جَمْعِهِ أَيْئِمٌ كَسَيْدٍ وَسَيَائِدٌ وَأَيَامِي فِيهِ وَجِهَانٌ : أَظْهَرَهُمَا مِنْ كَلَامِ سَيَبِيهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ جَمَعَ عَلَى فَعَالَى غَيْرَ مَقْلُوبٍ وَكَذَلِكَ يَتَامَى وَقِيلَ إِنَّ الْأَصْلَ أَيْئِمٌّ وَيَتَائِمٌ فِي أَيْمٍ وَيَتِيمٌ فَقُلِبَا . وَالْأَيْمُ مَنْ لَا زَوْجَ لَهُ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى وَخَصَّهُ أَبُو بَكْرٍ الْخَفَّافُ بِمَنْ فَقَدَتْ زَوْجَهَا فِإِطْلَاقِهِ عَلَى الْبِكْرِ مَجَازٌ وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ : تَأَيَّمًا إِذَا لَمْ يَتَزَوَّجَا بِكْرَيْنِ كَانَا أَوْ تَيَّيْنًا وَأَنْشَدَ قَوْلَهُ :

٣٤٦٤ - فَإِنْ تَنكِحِي أَنْكِحِ وَإِنْ تَتَأَيَّمِي وَإِنْ كُنْتُ أَفْسَى مِنْكُمْ أَتَأَيَّمُ (١)

وعن رسول الله ﷺ «اللهم إني أعوذ بك من العيئة والغيمة والأيممة والكرزم والقرم» .

قُلْتُ : أَمَّا الْعَيْمَةُ بِالْمُهْمَلَةِ شِدَّةُ شَهْوَةِ اللَّبَنِ وَبِالْمَعْجَمَةِ شِدَّةُ الْعَطَشِ وَالْأَيْمَةُ طَوْلُ الْعُرْبَةِ وَالْكَرْزُ شِدَّةُ شَهْوَةِ الْأَكْلِ وَالْقَرْمُ شِدَّةُ شَهْوَةِ اللَّحْمِ . وَ«مِنْكُمْ» حَالٌ وَكَذَا «مِنْ عِبَادِكُمْ» قَوْلُهُ ﴿ وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ الْكِتَابَ ﴾ يَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ الْجُمْلَةُ الْمُقْتَرَنَةُ بِالْفَاءِ لَمَّا تَضَمَّنَتْهُ الْمَبْتَدَأُ مِنْ مَعْنَى الشَّرْطِ وَيَجُوزُ نَصْبُهُ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ عَلَى الْإِشْتِغَالِ وَهُوَ أَرْجَحُ لِمَكَانِ الْأَمْرِ . قَوْلُهُ ﴿ عَلَى الْبِغَاءِ ﴾ الْبِغَاءُ مُصَدَّرٌ بِغَتِ الْمَرْأَةِ تَبْغِي بِغَاءً أَيْ زَنَتْ وَهُوَ مُخْتَصٌّ بِزِنَا النِّسَاءِ وَلَا مَفْهُومَ لِهَذَا الشَّرْطِ لِأَنَّ الْإِكْرَاهَ لَا يَكُونُ مَعَ الْإِرَادَةِ قَوْلُهُ «فَإِنَّ اللَّهَ» جُمْلَةٌ وَقَعَتْ جَوَابًا لِلشَّرْطِ وَالْعَائِدُ عَلَى اسْمِ الشَّرْطِ مُحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ غَفُورٌ لَهُمْ وَقَدْرُهُ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي أَحَدِ تَقْدِيرَاتِهِ وَابْنُ عَطِيَّةٍ وَأَبُو الْبِقَاءِ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ لَهُمْ . أَيِ لِلْمُكْرَهَاتِ فَعَرِيَتْ جُمْلَةُ الْجِزَاءِ عَنْ رَابِطٍ يَرْبِطُهَا بِاسْمِ الشَّرْطِ لَا يَقَالُ إِنَّ الرَابِطَ هُوَ الضَّمِيرُ الْمُقَدَّرُ الَّذِي هُوَ فَاعِلُ الْمُصَدَّرِ إِذِ التَّقْدِيرُ : مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِمْ لَهُمْ فَلْيَكْتَفِ بِهَذَا الرَابِطِ الْمُقَدَّرِ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَعْدُوا ذَلِكَ مِنَ الرَوَابِطِ تَقُولُ : هُنْدُ عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِهَا زَيْدًا فَهَذَا جَائِزٌ وَلَوْ قُلْتُ : هُنْدُ عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ أَيِ مِنْ ضَرْبِهَا لَمْ يَجُزْ لِحُلُوهَا مِنَ الرَابِطِ وَإِنْ كَانَ مُقَدَّرًا وَقَدْ ضَعَّفَ الْإِمَامُ الرَّازِيُّ تَقْدِيرَ لَهُمْ وَرَجَّحَ تَقْدِيرَ لَهُمْ فَقَالَ : فِيهِ وَجِهَانٌ :

أحدهما : غَفُورٌ لَهُمْ لِأَنَّ الْإِكْرَاهَ يُزِيلُ الْإِثْمَ وَالْعُقُوبَةَ عَنِ الْمُكْرَهِ فِيمَا فَعَلَ .

وَالثَّانِي : فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ لِلْمُكْرَهِ بِشَرْطِ التَّوْبَةِ وَهَذَا ضَعِيفٌ لِأَنَّهُ عَلَى التَّفْسِيرِ الْأَوَّلِ لَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا الْإِضْمَارِ وَفِيهِ نَظَرٌ لَمَّا عَرَفْتُ مِنْ أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى اسْمِ الشَّرْطِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُهُ فِي الْبَقْرَةِ (٢) وَلَمَّا قَدَّرَ الزَّمَخْشَرِيُّ . لَهُمْ أورد سؤالاً فقال : فَإِنْ قُلْتُ لَا حَاجَةَ إِلَى تَعْلِيلِ الْمَغْفَرَةِ بِهِمْ لِأَنَّ الْمُكْرَهَةَ عَلَى الزَّانِ بِخِلَافِ الْمُكْرَهِ غَيْرِ آثِمَةٍ قُلْتُ : لَعَلَّ الْإِكْرَاهَ غَيْرَ مَا اعْتَبَرْتَهُ الشَّرِيعَةُ مِنْ إِكْرَاهٍ بِقَتْلِ أَوْ بِمَا يُخَافُ مِنْهُ التَّلْفُ أَوْ فَوَاتِ عَضْوٍ حَتَّى يَسْلَمَ مِنَ الْإِثْمِ وَرَبَّمَا قَصُرَتْ عَنِ الْحَدِّ الَّذِي تُعَذَّرُ فِيهِ فَتَكُونُ آثِمَةً وَتَقَدَّمَ الْخِلَافُ فِي «مُبَيِّنَاتٍ» كَسْرًا وَفَتْحًا قَوْلُهُ «وَمَثَلَةٌ» عَطْفٌ عَلَى «آيَاتٍ» أَيِ وَأَنْزَلْنَا مَثَلًا مِنْ أَمْثَالِ الَّذِينَ قَبْلَكُمْ .

﴿ اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَمِشْكُوتٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْبَصِيحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبْرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَلَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٣٥﴾ فِي بُيُوتِ أَذْنِ اللَّهِ أَنْ

(١) البيت من شواهد الكشاف (١/) ، مجاز القرآن

(٢) آية : رقم (٦٧) .

(٢/٦٥) ، اللسان «أيم» .

تُرْفَعُ وَيَذْكَرُ فِيهَا أَسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴿٣٦﴾ رَجَالٌ لَا نُلَيْهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ ﴿٣٧﴾ لِيَجْزِيَهمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِ ۗ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿٣٨﴾

قوله ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ مبتدأ وخبر إما على حذف مضاف أي ذو نور السموات والمراد بالنور عدله تعالى ويؤيد هذا قوله ﴿مِثْلُ نُورِهِ﴾ وأضاف النور لهذين الطرفين إما دلالة على سعة إشراقه وقسوة إضاءته حتى تضياء له السموات والأرض وإما لإرادة أهل السموات والأرض وأنهم يستضيئون به ويجوز أن يبالغ في العبارة على سبيل المدح كقولهم: فلان شمس البلاد وقمرها .

قال النابغة:

٣٤٦٥ - فَإِنَّكَ شَمْسٌ وَالْمُلُوكُ كَوَاكِبٌ إِذَا ظَهَرَتْ لَمْ يَبْدُ مِنْهُنَّ كَوَكَبٌ (١)
وقال آخر:

٣٤٦٦ - فَمَرُّ الْقَبَائِلِ خَالِدٌ بِنِ يَزِيدٍ (٢)

ويجوز أن يكون المصدر واقعا موقع اسم الفاعل أي منور السموات ويؤيد هذا الوجه قراءة أمير المؤمنين وزيد بن علي وأبي جعفر وعبد العزيز المكي «نور» فعلا ماضيا وفاعله ضمير الباري تعالى «السموات» مفعوله وكسره نصب والأرض بالنصب نسق عليه وفسره الحسن فقال: الله منور السموات قوله ﴿مِثْلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ﴾ مبتدأ وخبر أيضاً وهذه الجملة إيضاح لما قبلها وتفسير فلا محل لها وثم مضاف محذوف أي: كمثل مشكاة. قال الزمخشري: أي صفة نوره العجيبة الشأن في الإضارة كمشكاة أي كصفة مشكاة واختلفوا في الضمير في «نوره» فقيل: هو الله تعالى وهو الأولى والمراد بالنور على هذا الآيات المبيّنات المتقدّمة أو الإيمان وقيل: إنه عائد على المؤمنين أو المؤمن أو من آمن به وقد قرأ أبي بهذه الألفاظ كلها وأعاد الضمير على ما قرأ به. وقيل يعود على محمد ﷺ ولم يتقدم لهذه الأشياء ذكر وأما عوده على المؤمنين في قراءة أبي ففيه إشكال من حيث الأفراد قال مكي: يوقف على الأرض في هذه الأقوال الثلاثة. واختلفوا أيضاً في هذا التشبيه أهو تشبيه مركب أي أنه قصد فيه تشبيه جملة بجملة من غير نظير إلى مقابلة جزء بجزء بل قصد تشبيه هذاه وإتقانه صنّعه في كل مخلوق على الجملة بهذه الجملة من النور الذي يتخذونه وهو أبلغ صفات النور عندكم أو تشبيه غير مركب أي قصد مقابلة جزء بجزء ويترتب الكلام فيه بحسب الأقوال في الضمير في «نوره» والمشكاة الكوة غير النافذة وهل هي عربية أم حبشية معربة؟ خلاف. وقيل: هي الحديدية أو الرصاصية التي توضع فيها الذبّال وهو الفتيّل ويكون في جوف الزجاج وقيل: هي العمود الذي يوضع على رأسه المصباح وقيل: ما يعلّق، فيه القديل من الحديدية وأمال «المشكاة» الدوري عن الكسائي لتقدم الكسر وإن وجد فاصل ورُسِمَت بالواو كالصلوة والزكوة. والمصباح: السراج الضخم والزجاجة: واحدة الزجاج وهو جوهر معروف وفيه ثلاث لغات فالضم لغة الحجاز وهو قراءة

(١) تقدم وانظر البحر المحيط (٦/٤٥٥).

(٢) انظر البحر المحيط (٦/٤٤٥).

(٢) عجز بيت وصدرة:

هلا خصصت من البلاد بمقصد

العامة والكسر والفتح لغة قيس، وبالفتح قرأ ابن أبي عبلة ونصر بن عاصم في رواية ابن مجاهد وبالكسر قرأ نصر بن عاصم في رواية عنه وأبورجاء وكذلك الخلاف في قوله ﴿الرُّجَاةُ﴾ والجملة من قوله ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾ صفة لـ «مِشْكَاةٍ» ويجوز أن يكون الجار وحده هو الوصف و«مِصْبَاحٌ» مرتفع به فاعلا قوله «دُرِّيُّ» قرأ أبو عمرو والكسائي بكسر الدال والراء مشددة وياء بعدها همزة، وقرأ حمزة وأبو بكر عن عاصم بضم الدال وياء بعدها همزة والباقون بضم الدال وتشديد الياء من غير همز وهذه الثلاثة في السبع، وقرأ زيد بن علي والضحاك وقتادة بفتح الدال وتشديد الياء وقرأ الزهري بكسرها وتشديد الياء وقرأ أبان بن عثمان وابن المسيب وأبورجاء وقتادة أيضاً «دُرِّيُّ» بفتح الدال وتشديد الراء وياء بعدها همزة فأما الأولى فقراءة واضحة لأنه بناء كثير يوجد في الأسماء نحو سكين وفي الصفات نحو سكير وأما القراءة الثانية فهي من الدرء بمعنى الدفع أي يدفع بعضها بعضاً أو يدفع ضوءها خفاءها قيل ولم يوجد شيء وزنه فُعِيلَ إِلَّا مُرِيْقًا لِلْعَصْفُورِ وَسُرِيَّةً عَلَى قَوْلِنَا أَنهَا مِنَ السُّرُورِ وَأَنَّهُ أُبْدِلَ مِنْ إِحْدَى الْمَصْعَفَاتِ يَاءً وَأَدْغَمَتْ فِيهَا يَاءً فُعِيلَ وَمُرِيْحًا لِلَّذِي فِي دَاخِلِ الْقَرْنِ الْيَابِسِ وَيُقَالُ بِكسر الميم أيضاً وَعُلْيَةُ. و«دُرِّيُّ» في هذه القراءة ودُرِّيَّةٌ أيضاً في قول. وقال بعضهم وزن «دُرِّيُّ» في هذه القراءة فُعُولُ كَسْبُوحٍ وَقُدُوسٍ فَاسْتَقْبَلَتْ تَوَالِي الضَّمِّ فُنُقِلَ إِلَى الكسر وهذا منقول أيضاً في سُرِّيَّةٍ وَدُرِّيَّةٍ. وأما القراءة الثالثة فتحتمل وجهين أحدهما أن تكون أصلها الهمز كقراءة حمزة إلا أنه أُبْدِلَ مِنَ الهمزة ياءً وَأَدْغَمَ فَيَتَّحِدُ مَعْنَى القراءتين، ويحتمل أن يكون نسبة إلى الدَّرِّ لِصَفَائِهَا وظهور إشراقها. وأما قراءة تشديد الياء مع فتح الدال وكسرها فالذي يظهر أنه منسوب إلى الدَّرِّ والفتح والكسر في الدال من باب تغييرات النسب وأما فتح الدال مع المد والهمز ففيها إشكال قال أبو الفتح: وهو بناء عزيز لم يحفظ منه إلا السكينة بفتح الفاء وتشديد العين. قلت: وقد حكى الأَخْفَشُ فَعَلِيَّةَ السُّكِينَةِ وَالْوَقَارُ وَكَوَّكَبَ «دُرِّيُّ» من ذرأته قوله «تَوَقَّدَ» قرأ ابن كثير وأبو عمرو «تَوَقَّدَ» بزنة تَفَعَّلَ فعلاً ماضياً فيه ضمير فاعله يعود على «المِصْبَاحِ» ولا يعود على «كَوَّكَبَ» لفساد المعنى والأخوان وأبو بكر «تَوَقَّدَ» بضم التاء من فوق وفتح القاف مضارع أَوْقَدَ وهو مَبْنِيٌّ للمفعول والقائم مقام الفاعل ضمير يعود على «رُّجَاةٍ» فَاسْتَوْفَى الفَعْلُ. وباقي السبعة كذلك إلا أنه بالياء من تحت والضمير المستتر يعود على «المِصْبَاحِ» وَقَرَأَ الْحَسَنُ وَالسُّلَمِيُّ وَابْنُ مُحَيْصِنٍ وَرَوَيْتُ عَنْ عاصمٍ مِنْ طَرِيقِ الْمُفْضَلِ كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ ضَمَّ الدالَ جَعَلَهُ مِضْرَاعَ تَوَقَّدَ وَالأصلُ بِنَاءَيْنِ فَحَذَفَ إِحْدَاهُمَا كَتَنَذَرُ وَالضمير أيضاً للزجاجة، وقرأ عبد الله «وَقَدَّ» فَعَلًا ماضياً بزنة قَتَلَ مُشَدِّدًا أَي «المِصْبَاحِ» وَقَرَأَ الْحَسَنُ وَسَلَامٌ أَيْضاً «يَوَقَّدُ» بالياء من تحت وضم الدال مضارع تَوَقَّدَ وَالأصلُ يَتَوَقَّدُ بِنَاءٍ مِنْ تَحْتِ وَتَاءٍ مِنْ فَوْقِ فَحَذَفُ التَاءِ مِنْ فَوْقِ «مِنْ» هَذَا شَأْدٌ إِذْ لَمْ يَتَوَالَ مِثْلَانِ وَلَمْ يَبْقَ فِي اللَّفْظِ مَا يَدُلُّ عَلَى المَحذُوفِ بِخِلَافِ تَنَزَّلَ وَتَذَكَّرَ فَإِنَّ فِيهِ تَاءَيْنِ وَالباقِي يَدُلُّ عَلَى مَا فُقدَ وَقَدْ يُتَمَحَّلُ لِصِحَّتِهِ وَجِهٌ مِنَ القِيَّاسِ وَهُوَ أَنَّهُمْ قَدْ خَمَلُوا أَعَدُّ وَتَعَدُّ وَنَعَدُّ عَلَى يَعُدُّ فِي حَذْفِ الواوِ لَوُقُوعِهَا بَيْنَ يَاءٍ وَكسرةٍ فَلِذَلِكَ حَمَلُوا يَتَوَقَّدُ بالياء والتاء عَلَى تَتَوَقَّدُ بِنَاءَيْنِ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الاستِثْقَالُ موجوداً فِي الياء والتاء قوله ﴿مِنْ شَجَرَةٍ﴾ مِنْ لابتداءِ الغايةِ وَثُمَّ مُضَافٌ مَحذُوفٌ أَي مِنْ زَيْتِ شَجَرَةٍ وَ﴿زَيْتُونَةٍ﴾ فِيهِمَا قولان: أشهرهما أنها بدل من «شَجَرَةٍ»: الثاني: أنها عطف بيان وهذا مذهب الكوفيين وبتبعهم أبو علي وقد تقدم هذا في قوله «من ماء صديد»^(١) قوله ﴿لَا شَرِيقَةَ﴾ صِفَةٌ لِشَجَرَةٍ ودخلت لا لتفيد النفي، وقرأ الضحاك بالرفع على إضمار مبتدأ أي لا هي شريفة والجملة أيضاً في محل جر نعتاً لشجرة قوله ﴿يَكَادُ﴾ هذا الجملة أيضاً نعت لشجرة قوله ﴿وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾ جوابها محذوف أي لأضاءت لدلالة ما تقدم عليه والجملة حالية وقد تقدم تحرير هذا في قولهم: رُدُّوا السائلَ وَلَوْ جَاءَ عَلَى فَرَسٍ وَأَنهَا

لاستقصاء الأحوال حتى في هذه الحال وقرأ ابن عباس والحسن «يَمَسُّهُ» بالياء لأن المؤنث مجازي ولأنه قد فصل بالمفعول أيضاً قوله ﴿نُورٌ عَلَى نُورٍ﴾ خبر مبتدأ مضمّر أي ذلك نُورٌ وَعَلَى نُورٍ صِفَةٌ لِنُورٍ قوله «في بُيُوتٍ» فيها ستة أوجه :

أحدها : أنه صِفَةٌ لِمَشْكَاةٍ أَي كَمِشْكَاةٍ فِي بُيُوتٍ أَي فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللَّهِ .

الثاني : أنه صِفَةٌ لِمِصْبَاحٍ .

الثالث : أنه صِفَةٌ لِرُجَاةٍ .

الرابع : أنه يَتَعَلَقُ بِتَوَقُّدِ وَعَلَى هَذِهِ الْأَقْوَالِ لَا يُوقَفُ عَلَى «عَلِيمٍ» .

الخامس : أنه متعلق بمحذوف كقوله ﴿فِي تِسْعِ آيَاتٍ﴾ أَي سَبَّحُوهُ فِي بُيُوتٍ .

السادس : أنه متعلق بِسُبْحٍ أَي يُسَبِّحُ رِجَالٌ فِي بُيُوتٍ وفيها تكرير للتوكيد كقوله «ففي الجنة خالد بن فيها» وعلى هذين القولين فيوقف على «عليم» وقال الشيخ : وعلى هذه الأقوال الثلاثة ولم يذكر سوى قولين . قوله «أذن الله» في محل جر صفة لبُيُوتٍ ، وأن تُرْفَعُ عَلَى حَذْفِ الْجَرِّ أَي : فِي أَنْ تُرْفَعَ . ولا يجوز تعلق في بيوت بقوله «ويذكر» لأنه عطف على ما في خبر أن وما بعد أن لا يتقدم عليها قوله «يسبح» قرأ ابن عامر وأبو بكر بفتح الباء مبيناً للمفعول والقائم مقام الفاعل أحد المجزورات الثلاث والأولى منها بذلك الأولى لاحتياج العامل إلى مرفوعه فالذي يليه أولى ورجال على هذه القراءة مرفوع على أحد وجهين إما بفضل مُقَدَّرٍ لِنَعْدُرِ إِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَيْهِ وَكَأَنَّهُ جَوَابُ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ كَأَنَّهُ قِيلَ «مَنْ» يُسَبِّحُهُ فَقِيلَ : يُسَبِّحُهُ رِجَالٌ وَعَلَيْهِ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ قَوْلُهُ :

٣٤٦٧ - لَيْبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحَصُومَةٍ وَمَخْتَبَطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ^(١)

كأنه قيل : مَنْ يَبْكِيهِ فَقِيلَ : يَبْكِيهِ ضَارِعٌ إِلَّا أَنَّ فِي أَقْبِيَّاسٍ هَذَا خِلَافاً؛ مِنْهُمْ مَنْ جَوَّزَهُ وَقَاسَ عَلَيْهِ ضَرَبَتْ هُنْدُ زَيْدٌ أَي ضَرَبَهَا زَيْدٌ وَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَهُ . والوجه الثاني في البيت أن يزيد منادى حذفت منه حرف النداء أي يا يزيد وهو ضعيف جداً .

الثاني : أن «رجال» خبر مبتدأ محذوف أي المُسَبِّحُ رِجَالٌ وَعَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ يَوْقَفُ عَلَى «الْأَصَالِ» وَبَاقِي السَّبْعَةِ بِكسر الباء مبيناً للفاعل والفاعل «رجال» ولا يُوقَفُ عَلَى «الْأَصَالِ» ، وقرأ ابن وثاب وأبو حيوة «تُسَبِّحُ» بِالتَّاءِ مِنْ فَوْقٍ وَكسر الباء لَأَنَّ جَمْعَ التَّكْسِيرِ يُعَامَلُ مَعَامَلَةَ الْمُؤنَّثِ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ وَهَذَا مِنْهَا وَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ فَتَحَ الْبَاءَ وَخَرَّجَهَا الزَّمخَشَرِيُّ عَلَى أَنَّ الْقَائِمَ مَقَامَ الْفَاعِلِ ضَمِيرُ التَّسْبِيحَةِ أَي تُسَبِّحُ التَّسْبِيحَةُ عَلَى الْمَجَازِ الْمَسُوعِ لِإِسْنَادِهِ إِلَى الْوَقْتَيْنِ كَمَا خَرَجُوا قِرَاءَةَ ابْنِ جَعْفَرٍ أَيْضاً «لِيُجْزَى قَوْمًا»^(٢) أَي لِيُجْزَى الْجَزَاءُ قَوْمًا بَلْ هَذَا أَوْلَى مِنْ آيَةِ الْجَائِيَةِ إِذْ لَيْسَ هُنَا مَفْعُولٌ صَرِيحٌ قَوْلُهُ «لَا تُلْهِيهِمْ» فِي مَحَلِّ رَفْعِ صِفَةٍ لِرِجَالٍ قَوْلُهُ «يَخَافُونَ» يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَعْتًا ثَانِيًا لِرِجَالٍ وَأَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ مَفْعُولِ «تُلْهِيهِمْ» وَ«يَوْمًا» مَفْعُولٌ بِهِ لَا ظَرْفَ عَلَى الْأَظْهَرِ «تَتَّقَلَّبُ» صِفَةٌ لِيَوْمًا . قَوْلُهُ ﴿لِيُجْزِيَهُمْ﴾ يَجُوزُ تَعْلُقُهُ بِسُبْحٍ أَي يُسَبِّحُونَ لِأَجْلِ الْجَزَاءِ وَيَجُوزُ تَعْلُقُهُ بِمَحذُوفٍ أَي فَعَلُوا ذَلِكَ لِيُجْزِيَهُمْ وَظَاهِرُ كَلَامِ الزَّمخَشَرِيِّ أَنَّهُ مِنْ بَابِ الْإِعْمَالِ .

فإنه قال: والمعنى يُسَبِّحُونَ وَيَخَافُونَ لِيَجْزِيَهُمْ ويكون على إعمال الثاني للحذف من الأول قوله ﴿أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا﴾ أي ثَوَابٌ أَحْسَنَ أَوْ أَحْسَنَ جَزَاءٍ مَا عَمِلُوا وما مصدريةٌ أو بمعنى الذي أو نكرة.

وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَلَهُمْ كَسْرَابٍ بِقَيْعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهُ عِنْدَهُ فَوْقَهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴿٣٩﴾ أَوْ كَظُلْمَتٍ فِي بَحْرِ لَيْلِي يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلْمَتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكِدْ يَرِنَهَا وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ ﴿٤٠﴾

قوله «بِقَيْعَةٍ» فيها وجهان:

أحدهما: أنه متعلقٌ بمحذوف على أنه صفة لسَرَابٍ .

والثاني: أنه ظرف والعامل فيه الاستقرار العامل في كاف التشبيه والسَرَابُ ما يَتَرَاءَى لِلإِنْسَانِ فِي القَفْرِ فِي شِدَّةِ الحَرِّ مِمَّا يُشَبِّهُ المَاءَ (١). وقيل: ما يَتَكَاثَفُ مِنْ قُعُورِ القَيْعَانِ، قال الشاعر:

٣٤٦٨ - فَلَمَّا كَفَفَتْ الحَرْبَ كَانَتْ عُهُودُكُمْ كَلَمْعِ سَرَابٍ فِي الفَلَا مُتَالِقِ (٢)

يُضْرَبُ بِهِ لِمَثَلٍ لِمَنْ يَظُنُّ بِشَيْءٍ خَيْرًا فَيُخَلِّفُ ظَنَّهُ وَقِيلَ: هُوَ الشَّعَاعُ الَّذِي يَرَى نَصْفَ النِّهَارِ فِي شِدَّةِ الحَرِّ يُخِيلُ لِلنَّاظِرِ أَنَّهُ المَاءُ السَّارِبُ أَي الجَارِي والقَيْعَةُ بِمعنى القَاعِ وَهُوَ المُتَبَسِّطُ مِنَ الأَرْضِ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي طَه (٣) وَقِيلَ بَلْ هِيَ جَمْعُهُ كَجَارٍ وَجِيرَةٍ وَقَرَأَ مُسَلِّمَةُ بْنُ مُحَارِبٍ بِنَاءٍ مَمْطُوطَةٍ وَرَوَى عَنْهُ بِنَاءُ شَكْلِ الهَاءِ وَيَقْفُ عَلَيْهَا بِالهَاءِ وَفِيهَا أَوْجُهُ:

أحدها: أن يكون بمعنى قَيْعَةٍ كالعامة وإنما أُشْبِعَ الفَتْحَةُ فَتَوَلَّدَ مِنْهَا أَلْفٌ كقوله: مُخْرَبِقٌ لِيَبْنَعَ قَالَهُ صَاحِبُ اللُّوَامِعِ .

والثاني: أنه جمع قَيْعَةٍ وإنما وَقَفَ عَلَيْهَا بِالهَاءِ ذَهَابًا بِهِ مَذْهَبَ لُغَةِ طِيٍّ فِي قَوْلِهِمْ: الإِخْوَةُ وَالْأَخْوَاهُ، وَذَفْنُ البِتْنَاءِ مِنَ المُكْرَمَاءِ . أَي وَالْأَخْوَاتِ وَالْبِنَاتِ وَالْمُكْرَمَاتِ وَهَذِهِ تَوَيَّدُ أَنْ «قَيْعَةٍ» جَمْعُ قَاعٍ .

الثالث: قال الزمخشري: وقد جعل بعضهم «بِقَيْعَاهُ» بِنَاءً مُدَوَّرَةً كَرَجُلٍ عَزَاهَا فظَاهِرٌ هَذَا أَنَّهُ جَعَلَ هَذَا بِنَاءً مُسْتَقِلًّا لَيْسَ جَمْعًا وَلَا إِشْبَاعًا قَوْلُهُ ﴿يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ﴾ جَمْلَةٌ فِي مَحَلِّ الجَرِّ صِفَةً لـ ﴿شَرَابٍ﴾ أَيْضًا وَحَسُنَ ذَلِكَ لِتَقَدَّمَ الجَارِ عَلَى الجَمْلَةِ هَذَا إِنْ جَعَلْنَا الجَارَ صِفَةً وَالضَّمَائِرَ المَرْفُوعَةَ فِي ﴿جَاءَهُ﴾ وَفِي ﴿لَمْ يَجِدْهُ﴾ وَفِي ﴿وَجَدَ﴾ وَالضَّمَائِرَ فِي ﴿عِنْدَهُ﴾ وَفِي ﴿وَفَاهُ﴾ وَفِي ﴿حَسَابَهُ﴾ كُلُّهَا تَرْجِعُ إِلَى «الظَّمْآنِ» لِأَنَّ المَرَادَ بِهِ الكَافِرَ المَذْكُورَ أَوَّلًا وَهَذَا قَوْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ وَهُوَ حَسَنٌ وَقِيلَ: بَلِ الضَّمِيرُ فِي ﴿جَاءَهُ﴾ وَ﴿وَجَدَ﴾ عَائِدَانِ عَلَى الظَّمْآنِ وَالبَاقِيَةُ عَائِدَةٌ عَلَى الكَافِرِ وَإِنَّمَا أَفْرَدَ الضَّمِيرَ عَلَى هَذَا وَإِنْ تَقَدَّمَ جَمْعٌ وَهُوَ قَوْلُهُ «وَالَّذِينَ كَفَرُوا» حَمَلًا عَلَى المَعْنَى إِذِ المَعْنَى: كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الكَافِرِ

والأول أولى لا تَسَاقِ الضمائر. وقرأ أبو جعفر وزويت عن نافع ﴿الظَّمَانُ﴾ بإلقاء حركة الهمزة على الميم قوله ﴿أَوْ كَظُلْمَاتٍ﴾ فيه أوجه:

أحدها: أنه نَسَقٌ على كَسْرَابٍ على حَذْفِ مضافٍ واحدٍ تقديره أَوْ كَذِي ظُلْمَاتٍ وَذَلَّ على هذا المضاف قوله ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكِدْ يَرَاهَا﴾ فالكِنَايَةُ تعود إلى المضاف المحذوف وهو قول أبي عليٍّ .

الثاني: أنه على حَذْفِ مضافين تقديره أَوْ كَأَعْمَالٍ ذِي ظُلْمَاتٍ فَيَقْدَرُ ذِي لِيَصِحَّ عَوْدُ الضمير إليه في قوله ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ﴾ وَنُقَدِّرُ أَعْمَالَ لِيَصِحَّ تشبيه أعمال الكفار بأعمال صاحب الظلمة إذ لا معنى لتشبيه العمل بصاحب الظلمة .

الثالث: أنه لا حاجة إلى حذف الأبتة والمعنى أنه شبه أعمال الكفار في حِيلُولِيهَا بَيْنَ القلب وما يهتدى به بالظلمة وأما الضميران في ﴿أَخْرَجَ يَدَهُ﴾ فَيَعُودَانِ على محذوفٍ ذَلَّ عليه المعنى أي إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ مِنْ فِيهَا وَأَوْهَنَا لِلتنويع لا للشك وقيل بل هي للتخيير^(١) أي: شَبَّهُوا أَعْمَالَهُمْ بهذا أو بهذا وقرأ سُفْيَانُ بن حُسَيْنٍ ﴿أَوْ كَظُلْمَاتٍ﴾ بفتح الواو جعلها عاطفة دخلت عليها همزة الاستفهام التي معناها التقرير وقد تقدم ذلك في قوله ﴿أَوْ أَمِنَ أَهْلَ الْقَرْيَةِ﴾ قوله ﴿فِي بَحْرِ لُجِّيٍّ﴾ في بَحْرِ صِفَةٌ لِظُلْمَاتٍ فيتعلق بمحذوفٍ وَاللُّجِّيُّ منسوبٌ إلى اللُّجِّ وهو مُعْظَمُ البحر كذا قال الزمخشري وقال غيره منسوبٌ إلى اللُّجَّةِ بالتاء وهي أيضاً مُعْظَمُهُ فَاللُّجِّيُّ هو العميق الكثير الماء قوله ﴿يَغْشَاهُ مَوْجٌ﴾ صفة أخرى لِيَحْرِ هذا إذا أعدنا الضمير في ﴿يَغْشَاهُ﴾ على ﴿بَحْرِ﴾ وهو الظاهر وإن قَدَرْنَا مضافاً محذوفاً أي: أَوْ كَذِي ظُلْمَاتٍ كما فعل بعضهم كان الضمير في ﴿يَغْشَاهُ﴾ عائداً عليه وكانت الجملة حلالاً منه لتخصيصه بالإضافة أو صفةً له ﴿مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ﴾ . يجوز أن تكون هذه جملة من مبتدأ وخبر صفة لِمَوْجِ الأول ويجوز أن يجعل الوصف والمجرور فقط وَمَوْجٌ فاعل به لاعتماده على الموصوف قوله ﴿مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ﴾ فيه الوجهان المذكوران قبله من كون الجملة صفة لِمَوْجِ الثاني أو الجَارِ فقط قوله ﴿ظُلْمَاتٍ﴾ قرأ العامة بالرفع وفيه وجهان:

أحدهما: أن يكون خبر مبتدأ مضمرة تقديره هذه أو تلك ﴿ظُلْمَاتٍ﴾ .

الثاني: أن تكون ﴿ظُلْمَاتٍ﴾ مبتدأ والجملة من قوله ﴿بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ خبره ذكره الحَوْفِيُّ وفيه نظر، لأنه لا مَسْوَعٌ للابتداء بهذه النكرة اللهم إلا أن يقال: أنها موصوفة تقديراً أي ظلمات كثيرة متكاثفة كقولهم: السَّمْنُ مَنَوَانٌ بِيَدْرَهُمْ . وقرأ ابن كثير ﴿ظُلْمَاتٍ﴾ بالجر إلا أن البَزِّيَّ روى عنه حينئذ حَذْفَ التنوين من ﴿سَحَابٌ﴾ فقرأ البَزِّيُّ عنه ﴿سَحَابٌ ظُلْمَاتٍ﴾ بإضافة سَحَابٍ لِظُلْمَاتٍ وروى قُتَيْبٌ عنه التنوين في ﴿سَحَابٌ﴾ كالجماعة مع جَرِّهِ لِظُلْمَاتٍ فأما رواية البَزِّيِّ فقال أبو البقاء: جَعَلَ المَوْجِ المتراكم بمنزلة السَّحَابِ وأما رواية قُتَيْبٍ فإنه جعل ﴿ظُلْمَاتٍ﴾ بدلاً من ﴿ظُلْمَاتٍ﴾ الأولى قوله ﴿بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ جملة من مبتدأ وخبر في موضع رفع أو جر على حَسَبِ القراءتين في ﴿ظُلْمَاتٍ﴾ قبلها لأنها صفة لها وجوز الحَوْفِيُّ على قراءة رفع ﴿ظُلْمَاتٍ﴾ في ﴿بَعْضُهَا﴾ أن تكون بدلاً من ﴿ظُلْمَاتٍ﴾ ورُدَّ عليه من حيث المعنى إذ المعنى على الإخبار بأنها ظلمات وأن بعض تلك الظلمات فوق بعض وَصَفًا لها بالتراكم لا أن المعنى أن بَعْضَ تلك الظلمات فوق بَعْضٍ مِنْ غير إخبار بأن تلك الظلمات السابقة ظلمات متراكمة وفيه نظر لا فرق بين قولك: بَعْضُ الظلمات فوق بَعْضٍ وبين قولك: الظلمات بعضها فوق بعض وإن تَخِيلَ ذلك في بادئ الرأي . وقد تقدم الكلام في ﴿كَادَ﴾ وأن بعضهم زعم أن نَفْيَهَا إِبْتِثَاتٌ وإِبْتِثَاتُهَا نَفْيٌ وتقدمت أدلة ذلك في البقرة فأغنى عن إعادته .

وقال الزمخشري هنا: لَمْ يَكْذِبْهَا مَبَالِغَةً فِي لَمْ يَرَهَا أَي لَمْ يَقْرُبْ أَنْ يَرَاهَا فَضُلًّا عَنْ أَنْ يَرَاهَا وَمِنْهُ قَوْلُ ذِي الرُّمَّةِ:

٣٤٦٩ - إِذَا غَيْرَ النَّأْيِ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكْذِبْ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ^(١)

أَي لَمْ يَقْرُبْ مِنَ الْبَرَّاحِ فَمَا بَالُهُ يَبْرَحُ. وقال أبو البقاء: اختلف الناس في تأويل هذا الكلام، ومُنشأ الاختلاف فيه أن موضوع كاد إِذَا نَفَيْتَ وَقَوَّعَ الْفَعْلَ.

وأكثر المفسرين على أن المعنى أنه لا يرى يده فعلى هذا في التقدير ثلاثة أوجه:

أحدها: أن التقدير لم يَرَهَا وَلَمْ يَكْذِبْ. ذكره جماعة من النحويين وهذا خطأ لأن قوله لم «يَرَهَا» جَزْمٌ بِنَفْيِ الرُّوْيَةِ وقوله «لم يكذب» «إذا أخرجها» على مقتضى الباب كأن التقدير ولم يَكْذِبْ يَرَاهَا كَمَا هُوَ مُصْرَحٌ بِهِ فِي الْآيَةِ فَإِنْ أَرَادَ هَذَا الْفَاعِلُ أَنَّهُ لَمْ يَكْذِبْ يَرَاهَا وَأَنَّهُ رَأَاهَا بَعْدَ جُهْدٍ تَنَاقُضٌ لِأَنَّهُ نَفَى الرُّوْيَةَ ثُمَّ أَثْبَتَهَا وَإِنْ كَانَ مَعْنَى ﴿لَمْ يَكْذِبْ يَرَاهَا﴾ لَمْ يَرَهَا الْبَتَّةَ عَلَى خِلَافِ الْأَكْثَرِ فِي هَذَا الْبَابِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُقَدَّرَ لَمْ يَرَهَا.

والوجه الثاني: أَنْ كَادَ زَائِدَةٌ وَهُوَ بَعِيدٌ.

والثالث: أَنْ كَادَ خُرْجَتْ هَهُنَا عَلَى مَعْنَى قَارَبَ وَالْمَعْنَى: لَمْ يَقْرَبْ رُؤْيَتَهَا، وَإِذَا لَمْ يَقْرَبْهَا بَاعَدَهَا، وَعَلَيْهِ جَاءَ قَوْلُ ذِي الرُّمَّةِ:

٣٤٧٠ - إِذَا غَيْرَ النَّأْيِ الْمُحِبِّينَ

لم يقاربها باعدها وعليه جاء قول ذي الرمة: إِذَا غَيْرَ النَّأْيِ الْمُحِبِّينَ أَي: لَمْ يَقْرَبِ الْبَرَّاحَ وَمِنْ هُنَا حُكْيَ عَنْ ذِي الرُّمَّةِ أَنَّهُ لَمَّا رَوَّجِعَ فِي هَذَا الْبَيْتِ قَالَ لَمْ أَجِدْ بَدَلًا لَمْ يَكْذِبْ وَالْمَعْنَى الثَّانِي أَنَّهُ رَأَاهَا بَعْدَ جُهْدٍ وَالتَّشْبِيهِ عَلَى هَذَا صَحِيحٌ لِأَنَّهُ مَعَ شِدَّةِ الظُّلْمَةِ إِذَا أَحَدٌ نَظَرَ إِلَى يَدَيْهِ وَقَرَّبَهَا مِنْ عَيْنِهِ رَأَاهَا أَنْتَهَى أَمَا الْوَجْهَ الْأَوَّلَ وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ أَنَّهُ قَوْلُ الْأَكْثَرِ مِنْ أَنَّهُ يَكُونُ نَفْيُهَا إِثْبَاتًا فَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ غَيْرُ صَحِيحٍ وَليْسَ هُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِ وَإِنَّمَا غَرَّهْمُ فِي ذَلِكَ آيَةُ الْبَقْرَةِ وَمَا أَنْشَدْنَاهُ عَنْ بَعْضِهِمْ لَغْزًا وَهُوَ^(٢):

٣٤٧١ - أَنْحَوِيْ هَذَا الْعَصْرِ مَا هِيَ لَفْظَةٌ

وأما ما ذكره من زيادة كاد فهو قول أبي بكر وغيره ولكنه مردود عندهم وأما ما ذكره من المعنى الثاني وهو أنه رأى بعد جهد فهو مذهب الفراء والمبرد والعجب كيف يعدل عن المعنى الذي أشار إليه الزمخشري وهو المبالغة في نفي الرؤية؟ وقال ابن عطية ما معناه: إِذَا كَانَ الْفَعْلُ بَعْدَ كَادٍ مَنفِيًّا دَلَّ عَلَى ثُبُوتِهِ نَحْوَ كَادَ زَيْدٌ لَا يَقُومُ أَوْ مَثْبُتًا دَلَّ عَلَى نَفْيِهِ نَحْوَ كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ وَإِذَا تَقَدَّمَ النَّفْيُ عَلَى كَادٍ اِحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مُوجِبًا وَأَنْ يَكُونَ مَنفِيًّا تَقُولُ: الْمَقْلُوحُ لَا يَكَادُ يَسْكُنُ فَهَذَا يَتَضَمَّنُ نَفْيَ السُّكُونِ وَنَقُولُ رَجُلٌ مُنْصَرَفٌ لَا يَكَادُ يَسْكُنُ فَهَذَا يَتَضَمَّنُ إِجْبَابَ الْكُسُوفِ بَعْدَ جَهْدٍ.

أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْخِرُ لَهُمْ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالطَّيْرِ صَفَّتْ كُلُّ قَدِّعِلِمٍ صَلَاتُهُ وَتَسْبِيحُهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴿٤١﴾ وَاللَّهُ مُلِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ ﴿٤٢﴾ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَرْجِي سَعَابًا ثُمَّ يَأْتِي بِنَهْمٍ ثُمَّ

يَجْعَلُهُ رُكَّامًا فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ وَيُنزَلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ
عَنْ مَنْ يَشَاءُ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَرِ ﴿٤٣﴾ يَقْلِبُ اللَّهُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لَأُولِي الْأَبْصَارِ
﴿٤٤﴾

قوله: ﴿وَالطُّيْرُ﴾ قرأ العامة ﴿وَالطُّيْرُ﴾ رفعا ﴿صَافَاتٍ﴾ نصباً فالمرفوع عطف على ﴿مَنْ﴾ والنصب على الحال وقرأ الأعرج ﴿وَالطُّيْرُ﴾ نصباً على المفعول معه ﴿وَصَافَاتٍ﴾ حال أيضاً وقرأ الحسن وخارجة عن نافع ﴿وَالطُّيْرُ﴾ صَافَاتٍ ﴿فَرَفَعَهُمَا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ وَمَفْعُولٍ ﴿صَافَاتٍ﴾ محذوف أي أَجْنَحَتَهَا قوله ﴿كُلُّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ﴾ في هذه الضمائر أقوال:

أحدها: أنها كلها عائذة على ﴿كُلُّ﴾ أي كُلُّ قَدْ عَلِمَ هُوَ صَلَاةَ نَفْسِهِ وَتَسْبِيحَهَا وَهَذَا أَوْلَى لِتَوَافُقِ الضمائر.

والثاني: أن الضمير في ﴿عَلِمَ﴾ عائذ على الله تعالى وفي ﴿صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ﴾ على ﴿كُلِّ﴾.

والثالث: بالعكس أي عَلِمَ كُلُّ صَلَاةَ اللَّهِ وَتَسْبِيحَهُ أَي اللذين أَمَرَ بِهِمَا وَأَنَّ يُفْعَلَا كإضافة الخلق إلى الخالق ورجح أبو البقاء ألا يكون الفاعل ضمير ﴿كُلِّ﴾ قال: لأن القراءة برفع ﴿كُلِّ﴾ على الابتداء فيرجع ضمير الفاعل إليه ولو كان فيه ضمير اسم الله لكان الأولى نصب كل لأن الفعل الذي بعدها قد نصب ما هو من سببها فيصير كقولك زيدا ضرب عمرو غلامه فت نصب زيدا بفعل دل عليه ما بعده وهو أقوى من الرفع والآخر جائز قلت: وليس كما ذكر من ترجيح النصب على الرفع في هذه الصورة ولا في هذه السورة بل نصّ النحويون علي أن مثل هذه الصورة ترجح رفعها بالابتداء على نصبها على الاشتغال لانه لم يكن ثم قرينة من القرائن التي جعلوها مرجحة للنصب والنصب يحوج إلى إضمار الرفع لا يحوج إليه فكان أرجح قوله ﴿بَيْنَهُ﴾ إنما دخلت بين على مفرد وهي إنما تدخل على المثني فما فوقه لأنه إما أن يراد بالسحاب الجنس فعاد الضمير عليه على حكمه وإما أن يراد حذف مضاف أي بين قطعه فإن كل قطعة سحابة قوله ﴿يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ﴾ تقدم الخلاف في ﴿خِلَالٍ﴾ هل هو مفرد كجباب أم جمع كجبال جمع جبل ويؤيد الأول قراءة ابن مسعود والضحاك وتروى عن أبي عمرو أيضاً ﴿مِنْ خِلَالِهِ﴾ بالافراد. و﴿الْوَدْقُ﴾ قيل: هو المطر ضعيفاً كان أو شديداً قال:

٣٤٧٢ - فَلَا مُزْنَةَ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِقْبَالَهَا^(١)

وقيل: هو البرق وأنشد:

٣٤٧٣ - أَثَرْنَ عَجَاجَةً وَخَرَجْنَ مِنْهَا خُرُوجَ الْوَرَقِ مِنْ خَلَلِ السَّحَابِ^(٢)

والورق في الأصل مصدر يقال ودق السحاب يدق ودقاً. و﴿يَخْرُجُ﴾ حال لأنها بصريّة قوله ﴿مِنْ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ﴾ ﴿مِنْ﴾ الأولى لابتداء الغاية اتفاقاً وأما الثانية ففيها ثلاثة أوجه:

أحدها: أنها لابتداء الغاية أيضاً فهي ومجرورها بدلٌ من الأولى بإعادة العامل والتقدير وَيُنزَلُ مِنْ جِبَالِ السَّمَاءِ أَي مِنْ جِبَالٍ فِيهَا فَهوَ بَدَلُ اشْتِمَالِ .

الثاني : أنها للتبعيض قاله الزمخشري وابن عطية فعلى هذا هي ومجرورها في موضع مفعول الإنزال كأنه قال وينزل بعض جبال .

الثالث : أنها زائدة أي : يُنزلُ من السماءِ جِبَالاً ، وقال الحوفي ﴿ مِنْ جِبَالٍ ﴾ بَدَلٌ مِنَ الْأُولَى ثم قال : وهي للتبعيض وَرَدَّ الشَّيْخُ (١) بأنه لا تستقيم البدلية الا بتوافقهما معنى لو قلت خرجت من بَعْدَادَ مِنَ الْكَرْخِ لم تكن الأولى والثانية إلا لا ابتداء الغاية وأما الثالثة ففيها أربعة أوجه : الثالثة المتقدمة والرابع أنها لبيان الجنس قاله الحوفي والزمخشري فيكون التقدير على قولهما : وَيُنزَلُ مِنَ السَّمَاءِ بَعْضُ جِبَالٍ الَّتِي هِيَ الْبَرْدُ فَالْمُنزَلُ بَرْدٌ لِأَنَّ بَعْضَ الْبَرْدِ بَرْدٌ ومفعول ﴿ يُنزَلُ ﴾ هو ﴿ مِنْ جِبَالٍ ﴾ كما تقدم تحريره وقال الزمخشري : أو الْأَوَّلِيَّانِ لِلإِبْتِدَاءِ وَالثَّلَاثَةَ لِلتَّبْعِيضِ قُلْتُ : يعني أَنَّ الثَّانِيَةَ بَدَلٌ مِنَ الْأُولَى كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ وَحِينَئِذٍ يَكُونُ مَفْعُولُ ﴿ يُنزَلُ ﴾ هُوَ الثَّلَاثَةُ مَعَ مَجْرُورِهَا تَقْدِيرُهُ وَيُنزَلُ بَعْضُ بَرْدٍ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالِهَا وَإِذَا قِيلَ بِأَنَّ الثَّانِيَةَ وَالثَّلَاثَةَ زَائِدَتَانِ فَهَلْ مَجْرُورُهُمَا فِي مَحَلِّ نَصْبٍ وَالثَّانِي بَدَلٌ مِنَ الْأَوَّلِ وَالتَّقْدِيرُ وَيُنزَلُ مِنَ السَّمَاءِ جِبَالاً بَرْدًا وَهُوَ بَدَلٌ كُلٌّ مِنْ كُلٍّ أَوْ بَعْضٌ مِنْ كُلِّ ، أَوِ الثَّانِي فِي مَحَلِّ نَصْبٍ مَفْعُولًا لِيُنزَلُ ، وَالثَّلَاثُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَخِبْرَهُ الْجَارُ قَبْلَهُ خِلَافُ الْأَوَّلِ قَوْلِ الْأَخْفَشِ وَالثَّانِي قَوْلِ الْفَرَّاءِ وَتَكُونُ الْجُمْلَةُ عَلَى قَوْلِ الْفَرَّاءِ صِفَةً لَجِبَالٍ فَيُحَكَّمُ عَلَى مَوْضِعِهَا بِالْجَرِّ اعْتِبَارًا بِاللَّفْظِ أَوْ بِالنَّصْبِ اعْتِبَارًا بِالمَحَلِّ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿ فِيهَا ﴾ وَحْدَهُ هُوَ الْوَصْفُ وَيَكُونُ ﴿ مِنْ بَرْدٍ ﴾ فَاعْلَامًا بِهِ لِاعْتِمَادِهِ أَيْ اسْتَقْرَافِهَا بَرْدًا وَقَالَ الزَّجَّاجُ : معناه : وَيُنزَلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ بَرْدٌ فِيهَا كَمَا تَقُولُ هَذَا خَاتَمٌ فِي يَدِي مِنْ حَدِيدٍ أَيْ خَاتَمٌ حَدِيدٌ فِي يَدِي وَإِنَّمَا جِثَّتْ فِي هَذَا وَفِي الْآيَةِ بَيْنَ لَمَّا فَرَّقَتْ وَلِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ هَذَا خَاتَمٌ مِنْ حَدِيدٍ وَخَاتَمٌ حَدِيدٌ كَانَ الْمَعْنَى وَاحِدًا . انْتَهَى . فيكون ﴿ مِنْ بَرْدٍ ﴾ فِي مَوْضِعِ جَرِّ صِفَةٍ لَجِبَالٍ كَمَا كَانَ مِنْ حَدِيدٍ صِفَةً لَخَاتَمٍ وَيَكُونُ مَفْعُولُ ﴿ يُنزَلُ مِنْ جِبَالٍ ﴾ . ويلزم من كون الجبال برداً أن يكون المنزَلُ برداً . وقال أبو البقاء : والوجه الثاني : أن التقدير شيئاً من جبالٍ فحذف الموصوف واکتفى بالصفة . وهذا الوجه هو الصحيح لأن قوله ﴿ فِيهَا مِنْ بَرْدٍ ﴾ يُحَوِّجُكَ إِلَى مَفْعُولٍ يَعُودُ الضَّمِيرُ إِلَيْهِ فَيَكُونُ تَقْدِيرُهُ : وَيُنزَلُ مِنْ جِبَالِ السَّمَاءِ جِبَالاً فِيهَا بَرْدٌ وَفِي ذَلِكَ زِيَادَةٌ حَذْفٍ وَتَقْدِيرُهُ مُسْتغْنَى عَنْهُ وَفِي كَلَامِهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ لَهُ شَيْءٌ يَعُودُ عَلَيْهِ وَهُوَ ﴿ السَّمَاءِ ﴾ فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَقْدِيرِ شَيْءٍ آخَرَ لِأَنَّهُ مُسْتغْنَى عَنْهُ وَلَيْسَ ثَمَّ مَانِعٌ يَمْنَعُ مِنْ عَوْدِهِ عَلَى السَّمَاءِ . وَقَوْلُهُ آخِرًا : وَتَقْدِيرُهُ مُسْتغْنَى عَنْهُ « يَنَاقِضُ قَوْلَهُ : « وَهَذَا الْوَجْهُ هُوَ الصَّحِيحُ » وَالضَّمِيرُ فِي ﴿ بِهِ ﴾ يَجُوزُ أَنْ يَعُودَ عَلَى الْبَرْدِ وَهُوَ الظَّاهِرُ وَيَجُوزُ أَنْ يَعُودَ عَلَى الْوَدْقِ وَالْبَرْدِ مَعًا جَرِيًّا بِالضَّمِيرِ مُجْرَى اسْمِ الْإِشَارَةِ كَأَنَّهُ قِيلَ فَيَصِيبُ بِذَلِكَ وَقَدْ تَقَدَّمَ نَظِيرُهُ فِي مَوَاضِعَ . قَوْلُهُ ﴿ سَنَاءُ بَرِّقِهِ ﴾ الْعَامَّةُ عَلَى قَصْرِ ﴿ سَنَاءُ ﴾ وَهُوَ الضَّوْءُ ، وَهُوَ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ يُقَالُ : سَنَاءُ يَسْنُو سَنَاءً . أَيْ أَضَاءَ يُضِيءُ قَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ :

٣٤٧٤ - يُضِيءُ سَنَاءَهُ أَوْ مَصَابِيحَ رَاهِبٍ (٢)

والسناء بالمد : الرفعة قال :

٣٤٧٥ - وَسَ كَسَنِيَّ سَنَاءً وَسَنَّمَا (٣)

وقرأ ابن وثاب «سَنَاءُ بَرِّقِهِ» بالمد وبضم الباء مِنْ «بَرِّقِهِ» وَفَتَحَ الرَّاءَ وَرَوَى عَنْهُ ضَمُّ الرَّاءِ أَيْضًا فَأَمَّا قِرَاءَةُ الْمَدِّ فَإِنَّهُ شَبَّهَ الْمَحْسُوسَ مِنَ الْبَرِّقِ لارتفاعه في الهواء بغير المحسوس من الإنسان وأما بَرِّقِهِ فجمع بَرِّقَةٍ وهي المقدار من البرق

(١) انظر البحر المحيط (٤٦٤/٦) .

(٢) من معلقة امرئ القيس

انظر ديوانه (٢٤) ، شرح السبع للزوزني (٥٥) ، السبع

الطوال (١٠٠) .

(٣) تقدم .

كَعْرَفَةٍ وَأَمَّا ضَمُّ الرَّاءِ فَاتِّبَاعُ كَظُلُمَاتٍ بضم اللام إِتِّبَاعًا لضم الظاء وإن كان أصلها السكون. وقرأ العامة أيضاً «يَذْهَبُ» بفتح الياء والهاء وأبو جعفر بضم الياء وكسر الهاء من أذْهَبَ وقد خَطَأَ هذه القراءة الأخفش وأبو حاتم قالا: لَأَنَّ الياء تُعاقِبُ الهمزة. وليس رُدُّهُمَا بصوابٍ لأنها تَخْرُجُ على ما خَرَجَ ما قَرِئَ به في المُتواتِرِ «تَنَبَّتْ بِالذَّهْنِ»^(١) من أن الباء مزيدة، أو أن المفعول محذوف والباء بمعنى «من» تقديره: يُذْهَبُ النور من الأبصار كقوله:

شُرِبَ النَّزِيْفِ بِرِدِّ مَاءِ الْحَشْرِجِ (٢) ٣٤٧٦ -

وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَّاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٥٦﴾ لَقَدْ أَنْزَلْنَا آيَاتٍ مُبِينَاتٍ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٥٧﴾ وَيَقُولُونَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ ﴿٥٨﴾ وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ ﴿٥٩﴾ وَإِنْ يَكُنْ لَهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ ﴿٦٠﴾ أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَمْ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ بَلْ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٦١﴾ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٦٢﴾ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴿٦٣﴾

قوله ﴿ مِنْ مَّاءٍ ﴾ فيها وجهان:

أحدهما: انها متعلقة بخَلَقَ أي خَلَقَ مِنْ مَّاءٍ كُلُّ دَابَّةٍ ومن لا ابتداء الغاية وعلى هذا فيقال: وَجَدَ من الدوابِّ ما لم يُخْلَقَ من ماءٍ كآدم فإنه من ترابٍ وعيسى فإنه من رُوحٍ والملائكةُ فإنهم من نُورٍ والجنُّ فإنهم نارٌ وأجيب بأن الأمر الغالب ذلك. وفيه نظْرٌ، فإن الملائكةَ أضعافُ الحيوان والجن أيضاً أضعافهم وقيل: لأن الحيوان لا يعيش إلا به فجعل منه لذلك وإن كان لنا من الحيوان ما لا يحتاجُ إلى الماء البتة ومنه الضُّبُّ وقيل: جاء في التفسير أنه كان خَلَقَ في الأزل جَوْهَرَةً فنظر إليها فذابت ماءً فمِنها خَلَقَ ذلك.

والثاني: أن «من» متعلقة بمحذوف على انها صفة لدابة والمعنى: الإخبارُ بأنه خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ كائِنَ من الماءِ أي: كُلُّ دَابَّةٍ مِنْ مَّاءٍ هي مخلوقةٌ لله تعالى قاله القفال. ونَكَرَ «ماءٍ» «هنا» وعَرَفَهُ في قوله تعالى ﴿ مِنْ الْمَاءِ كُلِّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾ لأن (٣) لأن المقصود هنا التنويع قوله ﴿ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي ﴾ الخ إنما أُطْلِقَ «مَنْ» على غير العاقل لاختلاطه بالعاقل في المُفَصَّلِ بِمَنْ وهو: كُلُّ دَابَّةٍ وكان التعبير بِمَنْ أَوْلَى لِيوافق اللَّفْظَ. وقيل: لَمَّا وَصَفَهُم بما يوصفُ به العقلاء وهو المَشْيُ أُطْلِقَ عليها «مَنْ» وفيه نظْرٌ لأن هذه الصفة ليست خاصةً بالعقلاء بخلاف قوله تعالى ﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ ﴾ (٤) [وقول الشاعر]:

(٣) سورة الأنبياء آية: (٣٠).

(٤) سورة النحل آية: (١٧).

(١) سورة المؤمنون آية: (٢٠).

(٢) تقدم وانظر الهمع (٢١/٢)، والبحر (٤٦٥/٥).

٣٤٧٧ - هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ^(١)

وقد تقدم خلاف القراء في «خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ» في سورة إبراهيم واستعير المَشْيُ للزَّخْفِ على البطن كما استعير المِشْفَرُ للشَّفَةِ وبالعكس قوله «لِيُحْكَمَ» أفرد الضمير وقد تقدّمه إسمان وهما: الله ورسوله فهو كقوله تعالى ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾^(٢)، لأنَّ حُكْمَ رَسُولِهِ هُوَ حُكْمُهُ قال الزمخشري: كقولك «أُعْجِبْنِي زَيْدًا وَكَرَمَهُ» أي كَرَمُ زَيْدٍ وَمِنْهُ:

٣٤٧٨ - وَمَنْهَلٍ مِنَ الْفَلَافِي أَوْسَطُهُ غَلَسْتَهُ قَبْلَ الْقَطَا وَفُرْطُهُ^(٣)

أي قبل فَرَطِ الْقَطَا - يعني - قبل تَقَدُّمِ الْقَطَا. وقرأ أبو جعفر «لِيُحْكَمَ بَيْنَهُمْ» هنا والتي بعدها مبنياً للمفعول والظرف قائم مقام الفاعل. قوله ﴿إِذَا فَرِيقٌ﴾ إِذَا هِيَ الْفَجَائِيَّةُ وقد تقدم تحقيق القول فيها وهي جواب إذا الشرطية أولاً وهذا أحد الأدلة على مَنْعِ أَنْ يَعْمَلَ فِي إِذَا الشرطية جوابها فإن ما بعد الفجائية لا يعمل فيما قبلها كذا ذكره الشيخ^(٤) وقد تقدم تحرير هذا وجواب الجمهور عنه. قوله ﴿إِلَيْهِ﴾ يجوزُ تعلقه بِيَأْتُوا لِأَنَّ أَتَى وَجَاءَ مُعَدِّينِ بَالِيٍّ ويجوز أن يتعلق بِمُذْعَرِّينَ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى مُسْرِعِينَ فِي الطَّاعَةِ وَصَحَّحَهُ الزمخشريُّ قال: لتقدّم صلته ودلالته على الاختصاص. ﴿وَمُذْعَرِّينَ﴾ حال والإدعان الانقياد يقال: أذعن فلان لفلان أي انقاد له وقال الزجاج: الإدعان الإسراع مع الطاعة قوله ﴿أَمْ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ﴾ أم فيهما مُنْقَطِعَةٌ تَقَدَّرَ عِنْدَ الْجُمْهُورِ بِحَرْفِ الْإِضْرَابِ وَهَمْزَةُ الْاسْتِفْهَامِ تَقْدِيرُهُ بَلْ ارْتَابُوا بَلْ يَخَافُونَ ومعنى الاستفهام هنا التقرير والتوقيف ويبلغ به تارة في الدّم كقول الشاعر:

٣٤٧٩ - أَلَسْتَ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ تَعَاهَدُوا عَلَى اللَّؤْمِ وَالْفَحْشَاءِ فِي سَالِفِ الدَّهْرِ^(٥)

وتارة في المدح كقول جرير:

٣٤٨٠ - أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأَسَدَى الْعَالَمِينَ بَطُونِ رَاحِ^(٦)

﴿وَأَنْ يَحِيفَ﴾ مفعول الخوف. وَالْحَيْفُ: الْمَيْلُ وَالْجَوْرُ فِي الْقَضَاءِ، يُقَالُ: خَافَ فِي قَضَائِهِ أَي مَالَ قَوْلُهُ ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ العامة على نصبه خبراً لكان والاسم أن المصدرية وما بعدها. وقرأ أمير المؤمنين والحسن وابن أبي إسحق برفعه على أنه الاسم وأن وما في حيزها الخبر وهي عندهم مرجوحة لأنه متى اجتمع معرفتان فالأولى جعل الأعراف الاسم وإن كان سبويه^(٧) حير في ذلك بين كل معرفتين ولم يفرق هذه التفرقة وقد تقدم تحقيق هذا في آل عمران. قوله «وَيَتَقَهُ» القراء فيه بالنسبة إلى القاف على مرتبتين الأولى تسكين القاف ولم يقرأ بها إلا حفص والباقون بكسرها. وأما بالنسبة إلى هاء الكناية فإنهم فيها على خمس مراتب:

الأولى: تحريكها مفصولة قولاً واحداً وبها قرأ ورش وابن ذكوان وخلف وابن كثير والكسائي.

الثانية: تسكينها قولاً واحداً وبها قرأ أبو عمرو وأبو بكر عن عاصم.

الثالثة: إسكان الهاء أو وصلها بياء قرأ خلاد.

(١) تقدم.

(٢) سورة التوبة آية: (٦٢).

(٣) البيت من شواهد الكشاف ٢٤٨/٣، مجالس ثعلب

(٤) تقدم.

(٥) انظر الكتاب (٤٩/١)، وما بعدها.

(٦) (٣١٣)

(٧) انظر البحر المحيط (٤٦٧/٦).

الرابعة : تحريكها من غير صلةٍ وبها قرأوا وحفصٌ .

الخامسة : تحريكها موضوِّلةً أو مقصوِّرةً وبها قرأ هشامٌ . فإما إسكان الهاء وقصرها وإشباعها فقد مرَّ تحقيقها مُستوفى في مواضع من هذا التصنيف وأما تسكين القاف فإنهم حملوا المنفصل على المتصل وذلك أنهم يسكنون عين فعل فيقولون كَبَدٌ وَكَتَفٌ وَصَبْرٌ فِي كَبِدٍ وَكَتَفٍ وَصَبْرٍ لِأَنَّهَا كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ ثُمَّ أُجْرِي مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْمُنْفَصِلِ مُجْرِي الْمُتَّصِلِ فَإِنَّ «يَتَقَهُ» صَارَ مِنْهُ «تَقَهُ» بِمَنْزِلَةِ كَتَفٍ فَسُكِّنَ كَمَا يُسَكَّنُ وَمِنْهُ : قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرَى لَنَا سَوِيْقًا^(١) .

بسكون الراء كما سكن الآخر :

٣٤٨١ - فَبَاتٍ مُنْتَصِبًا وَمَا تَكَرَّدَسَا^(٢)

٣٤٨٢ - عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ^(٣)

يريدُ مُنْتَصِبًا ولم يَلِدْهُ وقد تقدم في أول البقرة تحرير هذا الضابط في قوله تعالى : ﴿ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ ﴾^(٤) وهي وهو ونحوها وقال مكِّي : كان يجب على من أسكن القاف أن يضمَّ الهاءَ لأنَّ هاءَ الكناية إذا سُكِّنَ ما قبلها ولم يكن الساكن ياءً ضُمَّتْ نحو « مِنْهُ وَعَنْهُ » ولكن لما كان سكون القاف عارضاً لم يعتدَّ به وأبقى الهاءَ على كسرتها التي كانت عليها مع كسر القاف ولم يصلها بياءً لأن الياءَ المحذوفة قبل الهاءَ مُقدَّرةٌ مُنَوِّيةٌ فيبقى الحذف الذي في الياءِ قبل الهاءِ على أصله . وقال الفارسي : الكسرة في الهاءِ لالتقاء الساكنين وليست الكسرة التي قبل الصلة وذلك أنَّ هاءَ الكناية ساكنةٌ في قراءته ولما أُجْرِي تَقَهُ مُجْرِي كَتَفٍ وَسُكِّنَ القافَ التقى ساكنان ولما التقيا اضطرَّ إلى تحريك أحدهما فإما أن يُحرَّكَ الأول أو الثاني لا سبيل إلى تحريك الأول لأنه يعود إلى ما قرأه وهو يُقْلُ فَعِلٌ فَحرَّكَ ثانيهما . فأصل التقاء الساكنين فلذلك كسر الهاءِ ويؤيده قوله « لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ » وذلك أنَّ أصله لم يَلِدْهُ بكسر اللام وسكون الدال للجزم ثم لما سكن اللام التقى ساكنان ولو حرك الأول لعاد إلى ما فرمته فحرَّكَ ثانيهما وهو الدالُّ وحركها بالفتح وإن كان على خلاف أصل التقاء الساكنين مراعاةً لفتحِ الياءِ وَقَدَرَدَ أبو القاسمِ بنُ فِرْهِ قولَ الفارسي : ونقول : لا يصحُّ قوله « إِنَّهُ كَسَرَ الهَاءَ لِالتقاءِ الساكنينِ » لأنَّ حَفْصًا لم يُسَكِّنِ الهاءَ في قراءته قطُّ وقد ردَّ أبو عبد الله شارحُ قصيدته هذا الردَّ وقال : وعجيبٌ مِنْ نَفْيِهِ الإسْكَانَ عَنْهُ مع ثبوته عنه في « أَرْجِهَ »^(٥) و « فَالْقِهَ »^(٦) وإذ قرأه في « أَرْجِهَ » و « فَالْقِهَ » احتمال أن يكون « يَتَقَهُ » عنده قبل سكون القاف كذلك وربما ترجَّح ذلك بما ثبت عن عاصمٍ من قراءته إياه بسكون الهاءِ مع كسر القاف . قلتُ : ولم يعنِ الشاطبي رحمه الله بأنه لم يسكن الهاءَ قطُّ . الهاءُ مِنْ حَيْثُ هِيَ هِيَ وَإِنَّمَا عَنِي هَاءُ « يَتَقَهُ » بخصوصها . وكان الشاطبي أيضاً يعترضُ التوجيه الذي قدَّمته عن مكِّي ويقول : تعليله حذف الصلة بأن الياءَ المحذوفة قبل الهاءِ مُقدَّرةٌ مُنَوِّيةٌ فبقي في حذف الصلة بعد الهاءِ على أصله غير مستقيمٍ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ قرأ « يُؤدُّ هِيَ »^(٧) وشبهه بالصلة ولو كان يعتبر ما قاله مِنْ تَقْدِيرِ الياءِ قبل الهاءِ لم يصلها . قال أبو عبد الله : هو وإن قرأ « يُؤدُّ هِيَ » وشبهه بالصلة فإنه قرأ

(١) البيت في الخصائص (٢/٣٤٠) ، والحجة للفارسي

(٣١١/١) .

(٤) سورة البقرة آية : (٧٤) .

(٥) سورة الشعراء آية : (٣٦) .

(٦) سورة النمل آية : (٢٨) .

(٧) سورة آل عمران آية : (١٧٥) .

(١) البيت في الخصائص (٢/٣٤٠) ، والحجة للفارسي

(٣١١/١) .

(٢) البيت للعجاج انظر ديوانه (١٢٧) ، الخصائص

(٢/٢٥٤) ، شرح المفصل لابن يعيش (٩/١٤٠) .

(٣) البيت لرجل من أزد وهو من شواهد الكتاب (٢/٢٦٦) ،

والخصائص (٢/٢٣٣) ، وشرح المفصل لابن يعيش

« يَرْضَهُ » بغير صِلَةٍ فَالْحَقُّ مَكِّيٌّ يَتَّقُهُ بِرِضْضِهِ وجعله مما خَرَجَ فِيهِ عن نظائره لِإِتِّبَاعِ الأَثَرِ والجمع بين اللغتين وترجَّحَ ذلك عِنْدَهُ لِأَنَّ اللَّفْظَ عَلَيْهِ ولما كانت القافُ في حكم المكسورة بدليل كَسْرِ الهاءِ بعدها صار كأنه « يَتَّقُهُ » بكسر القافِ والهاءِ من غير صِلَةٍ كقراءة قَالُونَ وَهَشَامٍ فِي أَحَدٍ وَجْهِيهِ فَعَلَّهُ بما يُعَلَّلُ به قراءتهما، والشاطبيُّ ترجَّحَ عنده حَمْلُهُ على الأكثر مما قرأ به لَا عَلَى مَا قُلَّ وَنَدَّرَ فاقضى تعليله بما ذكره .

﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ قُلْ لَا نُقْسِمُوكُمْ بِطَاعَةٍ مَعْرُوفَةٍ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ٥٣ ﴾ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا أَلْبَاسُ الْمَيْتِ ٥٤ وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ٥٥ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ٥٦ ﴾

قوله : ﴿ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أنه منصوب على المصدر بدلاً من اللفظِ بفعله إذ أصلُ أقسمَ بالله جهْدَ اليمينِ أقسمَ بجهدِ اليمينِ جهْدًا فَحَذَفَ الفعلَ وَقَدَّمَ المصدرَ موضوعاً موضعاً مضافاً إلى المفعولِ كَضْرِبِ الرقابِ (١) قاله الزمخشري .

والثاني : أنه حال تقديره مُجْتَهِدِينَ فِي أَيْمَانِهِمْ كقولهم : إِفْعَلْ ذَلِكَ جَهْدَكَ وَطَاقَتَكَ وَقَدْ خَلَطَ الزمخشريُّ الوجهين فجعلهما وجهاً واحداً فقال بعد ما قدَّمته عنه : وحكم هذا المنصوب حكمُ الحالِ كأنه قيلَ جاهدين أيمانهم وقد تقدم الكلامُ على « جَهْدِ أَيْمَانِهِمْ » في المائدة .

قوله : ﴿ طَاعَةً مَعْرُوفَةً ﴾ في رفعها ثلاثة أوجه :

أحدها : أنها خبر مبتدأ مضمرة تقديره : أَمَرْنَا طَاعَةً أَوْ الْمَطْلُوبُ طَاعَةً .

الثاني : أنها مبتدأ والخبرُ محذوفٌ أي : أَمَثَلُ أَوْ أَوْلَى وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْخَبَرَ مَتَى كَانَ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرًا بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بفعله وجب حَذْفُ مُبْتَدَأِهِ كقوله : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ (٢) وَلَا يَبْرُزُ إِلَّا اضْطِرَارًا كقوله :

٣٤٨٣ - فَقَالَتْ عَلَى اسْمِ اللَّهِ أَمْرُكَ طَاعَةٌ وَإِنْ كُنْتُ قَدْ كَلَّفْتُ مَا لَمْ أَعُوذُ (٣)

على خلاف في ذلك .

والثالث : أن يكون فاعلاً بفعل محذوفٍ أيُّ وَلْيَكُنْ طَاعَةً وَلْتَوْجِدْ طَاعَةً وَاسْتَضْعِفَ ذَلِكَ بِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يُحَذَفُ إِلَّا

(٣) تقدم .

(١) سورة محمد آية : (٤) .

(٢) سورة يوسف آية : (٨٣) .

إذا تقدم مُسْعِرٌ بِهِ كقوله : ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾ في قراءة مَنْ بَنَاهُ لِلْمَفْعُولِ أَيُّ يُسَبِّحُهُ رِجَالٌ أَوْ يُجَابُ بِهِ نَفْيٌ كَقَوْلِكَ بَلَى زَيْدٌ . لِمَنْ قَالَ : لَمْ يَقُمْ أَحَدٌ أَوْ اسْتَفْهَمَ كَقَوْلِهِ :

٣٤٨٤ - أَلَا هَلْ أَتَى أُمَّ الْهُوَيْرِثِ مُرْسَلِي بَلَى خَالِدٌ إِنْ لَمْ تَعْقُهُ الْعَوَائِقُ^(١)

والعامة على رفع « طَاعَةٌ » على ما تقدم وزيد بن علي واليزيدي على نصبها بفعل مضمر وهو الأصل . قال أبو البقاء : ولو قرئ بالنصب لكان جائزاً في العربية وذلك على المصدر أي أطيعوا طاعةً وقولوا قولاً وقد دل عليه قوله بعدها « قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ » قُلْتُ : مَا وَدَّهَ أَنْ يُقْرَأَ بِهِ قَدْ قُرِيَ بِهِ كَمَا تَقَدَّمَ نَقْلُهُ . وَأَمَّا قَوْلُهُ : وَقَوْلُوا قَوْلًا فَكَانَهُ سَبَقَ لِسَانُهُ إِلَى آيَةِ الْقِتَالِ وَهِيَ ﴿فَأُولَى لَهُمْ . طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾^(٢) ولكن النصب هناك مُمْتَنِعٌ أَوْ بَعِيدٌ .

قوله : ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ يجوز أن يكون ماضياً وتكون الواو ضمير الغائبين ويكون في الكلام التفتت من الخطاب إلى الغيبة وحسن الالتفات هناك كونه لم يواجههم بالتولي والإعراض ، وأن يكون مضارعاً حذف إحدى تائيه والأصل تتولوا ويرجع هذا قراءة البري بتشديد التاء « فَإِنْ تَوَلَّوْا » وإن كان بعضهم يستضعفها للجمع بين ساكنين على غير حدِّهما ويرجع أيضاً الخطاب في قوله : ﴿وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِلْتُمْ﴾ ﴿وَإِنْ تَطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾ ودعوى الالتفات عن الغيبة إلى الخطاب ثانياً بعيداً .

قوله : ﴿لَيْسَتْخَلِفْنَهُمْ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : هو جواب قسم مضمر أي أقسم لَيْسَتْخَلِفْنَهُمْ ويكون مفعول الوعد محذوفاً تقديره : وَعَدْتُهُمُ الْاسْتِخْلَافَ لِدَلَالَةِ قَوْلِهِ « لَيْسَتْخَلِفْنَهُمْ » عليه .

والثاني : أَنْ يُجْرَى « وَعَدَ » مُجْرَى الْقَسَمِ لِتَحَقُّقِهِ فَلِذَلِكَ أُجِيبَ بِمَا يُجَابُ بِهِ الْقَسْمُ .

قوله : ﴿كَمَا اسْتَخْلَفَ﴾ أي استخلاًفاً كاستخلافهم . والعامة على بناء « اسْتَخْلَفَ » للفاعل وأبو بكر بنه للمفعول فالموصول منصوب على الأول ومرفوع على الثاني .

قوله : ﴿وَلْيَبْدُلْنَهُمْ﴾ قرأ ابن كثير وأبو بكر « وَلْيَبْدُلْنَهُمْ » بسكون الباء وتخفيف الدال من أبدل وقد تقدم توجيهها في الكهف في قوله ﴿أَنْ يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا﴾^(٣) .

قوله : ﴿يَعْبُدُونِي﴾ فيه سبعة أوجه :

أحدها : أنه مستأنف أي جواب لسؤال مقدر كأنه قيل : مَا بِالْهَمِّ يُسْتَخْلَفُونَ وَيُؤْمَنُونَ ؟ فقيل : يَعْبُدُونِي .

الثاني : أنه خبر مبتدأ مضمر أي وَهُمْ يَعْبُدُونِي والجملة أيضاً استثنائية تقتضي المدح .

الثالث : أنه حال من مفعول « وَعَدَ اللَّهُ » .

الرابع : أنه حال من مفعول « لَيْسَتْخَلِفْنَهُمْ » .

(٣) سورة الكهف آية : (٨١) .

(١) تقدم .

(٢) سورة محمد آية ، (٢٠) .

الخامس : أن يكون حالاً من فاعله .

السادس : أن يكون حالاً من مفعول « لِيُبَدِّلَنَّهُمْ » .

السابع : أن يكون حالاً من فاعله .

قوله : ﴿ لَا يُشْرِكُونَ ﴾ يجوز أن يكون مُسْتَأْنَفًا وأن يكون حالاً من فاعل « يَعْبُدُونِي » أي يَعْبُدُونِي مُوَحِّدِينَ ، وأن يكون بدلاً من الجملة التي قبله الواقعة حالاً وقد تقدم ما فيها .

قوله : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أنه معطوف على « أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ » وليس بِبَعِيدٍ أَنْ يَقَعَ بين المعطوف والمعطوف عليه فاصلٌ وإن طَالَ لِأَنَّ حَقَّ المعطوفِ أَنْ يكونَ غَيْرَ المعطوفِ عليه قاله الزمخشري . قُلْتُ : وقوله : لِأَنَّ حَقَّ المعطوفِ الخ لا يظهر عِلَّةً لِلْحُكْمِ الذي ادَّعاه .

والثاني : أن قوله « وَأَقِيمُوا » من باب الإلتفات من الغيبة إلى الخطاب وَحَسَّنَهُ الخطابُ في قوله قبل ذلك « مِنْكُمْ » .

لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ مِنَ النَّارِ وَلَيْسَ الْمَصِيرُ ﴿٥٧﴾

قوله : ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ ﴾ قرأ العامة « لَا تَحْسَبَنَّ » بناء الخطاب والفاعل ضمير المخاطب أي لا تَحْسَبَنَّ أَيُّهَا الْمُخَاطَبُ وَيَمْتَنِعُ أَوْ يَبْعُدُ جَعَلَهُ لِلرَّسُولِ ﷺ لِأَنَّ مِثْلَ هَذَا الْحُسْبَانِ لَا يَتَصَوَّرُ مِنْهُ حَتَّى يُنْهَى عَنْهُ وَقِرَاءَةُ حَمْزَةٍ وَابْنُ عَامِرٍ « لَا يَحْسَبَنَّ » ببناء الغيبة وهي قراءة حَسَنَةٌ وَاضِحَةٌ فَإِنَّ الْفَاعِلَ فِيهَا مُضْمَرٌ يَعُودُ عَلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ أَي لَا يَحْسَبَنَّ حَاسِبٌ أَوْ أَحَدٌ وَإِمَّا عَلَى الرَّسُولِ لِتَقَدُّمِ ذِكْرِهِ وَلَكِنَّهُ ضَعِيفٌ لِلْمَعْنَى الْمَتَقَدِّمِ خِلَافًا لِمَنْ لَحَنَ قَارِئُ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ كَأَبِي حَاتِمٍ وَأَبِي جَعْفَرٍ وَالْفَرَّاءِ . قَالَ النَّحَّاسُ : مَا عَلِمْتُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ بَصْرِيًّا وَلَا كُوفِيًّا إِلَّا وَهُوَ يُلْحَنُ قِرَاءَةَ حَمْزَةِ فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : هِيَ لَحْنٌ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ إِلَّا مَفْعُولٌ وَاحِدٌ لِيَحْسَبَنَّ وَقَالَ الْفَرَّاءُ : هُوَ ضَعِيفٌ وَأَجَازَهُ عَلَى حَذْفِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي ، لِتَقْدِيرِهِ : لَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْفُسَهُمْ مُعْجِزِينَ قُلْتُ : وَسَبَبُ تَلْحِينِهِمْ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ أَنَّهُمْ اعْتَقَدُوا أَنَّ « الَّذِينَ » فاعل ولم يكن في اللفظ إلا مفعول واحد وهو « مُعْجِزِينَ » فلذلك قالوا ما قالوا والجواب عن ذلك من وجوه :

أحدها : أن الفاعل ضمير يعود على ما تقدم أو على ما يُفْهَمُ من السياق كما سبق تحريره .

الثاني : أن المفعول الأول محذوف تقديره : « لَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا » أَنْفُسَهُمْ « مُعْجِزِينَ » . إِلَّا أَنْ حَذَفَ أَحَدَ الْمَفْعُولَيْنِ ضَعِيفٌ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ وَمِنْهُ قَوْلُ عَنَتْرَةَ :

٣٤٨٥ - وَلَقَدْ نَزَّلْتَ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ مِني بِمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ الْمُكْرَمِ (١)

أي فلا تظني غيره واقعا ، ولما نحا الزمخشري إلى هذا الوجه قال : وَأَنَّ يَكُونُ الْأَصْلُ : « لَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مُعْجِزِينَ » ثُمَّ حَذَفَ الضَّمِيرَ الَّذِي هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ وَكَانَ الَّذِي سَوَّغَ ذَلِكَ أَنَّ الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَيْنِ لَمَّا كَانَتْ لشيءٍ

واحدٍ اقْتَبَعَ بذكر اثنين عن ذكر الثالث فقدّر المفعول الأول ضميراً متصلاً .

قال الشيخ (١) : وقد رَدَدْنَا هذا التخريجَ في أواخرِ آلِ عِمْرَانَ في قوله : ﴿ لَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا ﴾ في قراءة من قرأه بالغيبة وجعلَ الفاعل « الَّذِينَ يَفْرَحُونَ » ومُلَخَّصَه أَنَّ هذا ليس من الضمائر التي يُفَسِّرُها ما بعدها فلا يتقدَّرُ لا يَحْسَبَنَّهُمْ إذ لا يجوزُ ظَنُّه زيداً قائماً على رفع زيد بظنه قُلْتُ : وقد تقدّم في الموضع المذكور هذا الردُّ فعليك بالإلتفات إليه .

الثالث : أن المفعولين هما قوله ﴿ مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ ﴾ قاله الكوفيون ولما نحا إليه الزمخشريُّ قال : والمعنى : لا يحسبن الذين كفروا أحداً يُعْجِزُ الله في الأرض حتى يطمعوا هم في مثل ذلك وهذا معنى قوِّي جيدٌ قُلْتُ : قيل : هو خطأ لأن الظاهرَ تَعَلَّقُ « فِي الْأَرْضِ بِمُعْجِزِينَ » فجعله مفعولاً ثانياً كالتهيئة للعمل والقَطْعُ عنه وهو نظير « ظَنَنْتُ قائماً في الدار » .

قوله : ﴿ وَمَأْوَاهُمُ النَّارُ ﴾ فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أن هذه الجملة عطفٌ على جملة النهي قبلها من غير تأويلٍ ولا إضمار وهو مذهب سيويه أعني عطفَ الجُمَلِ بعضها على بعض وإن اختلفت أنواعها خيراً وطلباً وإنشاء وقد تقدم تحقيقه في أول هذا الموضوع والدليل عليه .

الثاني : أنها معطوفة عليها ولكن بتأويل جملة النهي بجملة خبرية والتقدير : الذين كفروا لا يفوتون الله ومأواهم النار قاله الزمخشري كأنه يرى تناسبَ الجمل شرطاً في العطف هذا ظاهر حاله .

الثالث : أنها معطوفة على جملة مقدّرة . قال الجرجانيُّ : لا يحتمل أن يكون « ومأواهم » متصلاً بقوله « لا يَحْسَبَنَّ » ذاك نهْيٌ وهذا أيجابُ فهو إذن معطوف بالواو على مضمرة قبله تقديره : لا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ بَلْ هُمْ مَقْهُورُونَ وَمَأْوَاهُمُ النَّارُ .

يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِيَسْتَعِدِّنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ طَوَفَاتٌ عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٥٨﴾ وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمْ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَعِدِّنُوا كَمَا اسْتَعِدَّنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ ءَايَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٥٩﴾

قوله : ﴿ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أنه منصوب على الظرف الزماني أي ثلاثة أوقاتٍ ثم فسّر تلك الأوقات بقوله : ﴿ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ

(١) انظر البحر المحيط (٦/٤٧٠) .

وَجِينَ تَضَعُونَ . . وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ﴿١﴾ .

والثاني : أنه منصوب ، على المصدرية أي ثلاثة استئذاناتٍ ورجَّح الشيخُ هذا فقال : والظاهر من قوله « ثلاث مرَّاتٍ » ثلاثة استئذاناتٍ لأنك إذا قلت ضربتُ ثلاث مرَّاتٍ لا يفهمُ منه إلا ثلاث ضرباتٍ ويؤيده قوله عليه السلام « الاستئذانُ ثلاثٌ »^(١) « قلتُ : مُسَلِّمٌ أنَّ الظاهر كذا ولكن الظاهر هنا متروك للقريظة المذكورة وهي التفسير بثلاثة الأوقات المذكورة . وقرأ الحسنُ وأبو عمرو في رواية « الحُلْمُ » بسكون العين وهي تميميةٌ .

قوله : ﴿ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ ﴾ فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه بدلٌ من قوله « ثلاثٌ » فيكون في محل نصب .

الثاني : أنه بدل من عورات فيكون في محل جرٍّ .

الثالث : إنه خبر مبتدئ مضمرة أي هي ﴿ مِنْ قَبْلِ ﴾ أي تلك المرَّات فتكون في محل رفع .

قوله ﴿ مِنَ الظُّهيرةِ ﴾ فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أن « مِنْ » لبيان الجنس أي حين ذلك الذي هو الظهيرة .

الثاني : أنها بمعنى في أي تضعونها في الظهيرة .

الثالث : أنها بمعنى اللام أي من أجل حرِّ الظهيرة وأما قوله ﴿ وَجِينَ تَضَعُونَ ﴾ فَعَطْفٌ عَلَى مَحَلٍّ ﴿ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ ﴾ وقوله ﴿ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ﴾ عَطْفٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ . والظهيرةُ : شِدَّةُ الْحَرِّ وهو انتصاف النهار .

قوله : ﴿ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ ﴾ قرأ الأخوان وأبو بكر ﴿ ثَلَاثُ ﴾ نَصْبًا والباقون رفعا فالأولى تحتل ثلاثة أوجه :

أحدها - وهو الظاهر - أنها بدلٌ من قوله « ثلاث مرَّاتٍ » قال ابن عطية : إنما يصحُّ البدلُ بتقدير أوقاتٍ ثلاثٍ عَوْرَاتٍ فَحَذَفَ المضاف وأقيم المضافُ إليه مقامه وكذا قَدَّرَ الحَوفِي والزَمخَشَرِي وأبو البقاء ويحتمل أنه جعل نفسَ ثلاثِ المرَّاتِ نفسَ ثلاثِ العَوْرَاتِ مُبَالِغَةً فلا يُحْتَاجُ إلى حَذْفِ مُضَافٍ وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ أعني وجه البدل لا يجوز الوقفُ على ما قبل « ثلاث عَوْرَاتٍ » لأنه بدلٌ منه وتابع له ولا يوقف على المتبوع دون تابعه .

الثاني : أن « ثلاث عَوْرَاتٍ » بدلٌ من الأوقاتِ المذكورة قاله أبو البقاء يعني قوله ﴿ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ ﴾ وما عَطْفٌ عَلَيْهِ ويكون بدلاً على المحل فلذلك نُصِبَ .

الثالث : أن يُنْصَبَ بِإِضْمَارِ فِعْلِ فَقَدَرَهُ أَبُو الْبِقَاءِ أعني وأحسَّن من هذا التقدير : اتَّقُوا أَوْ أَحْذَرُوا ثَلَاثًا وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَثَلَاثُ خَبْرٌ مُبْتَدِئٌ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ : هُنَّ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ وَقَدَّرَهُ أَبُو الْبِقَاءِ مَعَ حَذْفِ مُضَافٍ فَقَالَ : أَي هِيَ أَوْقَاتُ ثَلَاثِ عَوْرَاتٍ فَحَذَفَ الْمُبْتَدِئُ وَالْمُضَافُ قُلْتُ : وَقَدْ لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ عَلَى جَعْلِ الْعَوْرَاتِ نَفْسَ الْأَوْقَاتِ مُبَالِغَةً وَهُوَ الْمَفْهُومُ مِنْ كَلَامِ الزَّمخَشَرِي وَإِنْ كَانَ قَدْ قَدَّرَ مُضَافًا كَمَا قَدَّمْتَهُ عَنْهُ قَالَ الزَّمخَشَرِي : وَيُسَمَّى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَحْوَالِ عَوْرَةً لِأَنَّ النَّاسَ يَخْتَلُّ تَسْتَرُّهُمْ وَتَحَفُّظُهُمْ فِيهَا وَالْعَوْرَةُ : الْحَلَلُ وَمِنْهُ أَعْوَرُ الْفَارِسُ وَأَعْوَرُ الْمَكَانُ وَالْأَعْوَرُ الْمُخْتَلُّ الْعَيْنِ . فهِذَا مِنْهُ

يُؤذَنُ بعدم تقدير أَوْقَاتٍ مضاف لَعَوْرَاتٍ بخلاف كلامه أَوْلًا فَيُؤْخَذُ من مجموع كلامه وَجْهَانِ . وعلى قراءة الرفع وعلى الوجهين قبلها في تخريج قراءة النصب يُوقَفُ على ما قبل « ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ » لأنها ليست تابعة لما قبلها . وقرأ الأعمش « عَوْرَاتٍ » بفتح الواو وهي لغة هُدَيْلٍ وبني تَمِيمٍ يفتحون عَيْنَ فَعْلَاتٍ واوًا وياءً وأنشد :

٣٤٨٦ - أَخُو بَيْضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمُنْكَبِيِّنِ سَبُوحٌ^(١)

قوله : « لَيْسَ عَلَيْكُمْ » هذه الجملة يجوز أن يكون لها محل من الإعراب وهو الرفع نَعْتًا لِـ « ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ » في قراءة مَنْ رفعها كأنه قيل هن ثلاث عَوْرَاتٍ مخصوصة [بعدم] الاستئذان ، وأن لا يكون لها محل بل هي كلام مُقَرَّرٌ للأمر بالاستئذان في تلك الأحوال خاص وذلك في قراءة من نصب « ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ » .

قوله : « بَعْدَهُنَّ » قال أبو البقاء : التقدير : بَعْدَ استئذانهم فيهن ثم حذف حرف الجر والفاعل فيبقى بعد استئذانهم ثم حذف المصدر . يعني بالفاعل الضمير المضاف إليه الاستئذان فإنه فاعل معنوي بالمصدر وهذا غير ظاهر بل الذي يظهر أن المعنى : ليس عليكم جُنَاحٌ ولا عليهم أي العبيدُ والإماءُ والصبيانُ جُنَاحٌ في عدم الاستئذان بَعْدَ هذه الأوقات المذكورة ولا حاجة إلى التقدير الذي ذكره .

قوله : « طَوَّافُونَ » خبرٌ مبتدأ مضمرة تقديره : هُمْ طَوَّافُونَ و « عَلَيْكُمْ » متعلقٌ به .

قوله : « بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ » في « بَعْضُكُمْ » ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه مبتدأ و « عَلَى بَعْضٍ » الخبرُ مَقْدَرُهُ أبو البقاء : « يَطُوفُ عَلَى بَعْضٍ » وتكون هذه الجملة بدلاً مما قبلها ويجوز أن تكون مؤكدة مُبَيَّنَةٌ يعني أنها أفادت إفادة الجملة التي قبلها فكانت بدلاً أو مؤكدة .

ورد الشيخ^(٢) هذا بأنه كَوْنٌ مخصوص فلا يجوز حذفه . والجواب عنه : أن الممتنع الحذف إذا لم يدل عليه دليل وقَصِدَ إقامة الجار والمجرور مَقَامَهُ [وهنا عليه دليل ولم يُقَصِدْ إقامة الجار مقامه] ولذلك قال الزمخشري : خَبَرُهُ « عَلَى بَعْضٍ » على معنى طائفٌ على بعضٍ وحُذِفَ لدلالة « طَوَّافُونَ » عليه .

الثاني : أن يرتفع بدلاً مِنْ « طَوَّافُونَ » قاله ابن عطية .

قال الشيخ^(٣) : ولا يصحُّ إِنْ قَدَّرَ الضمير ضميرٌ غَيْبِيَّةٌ لتقدير المبتدأ هم لأنه يصير التقدير : هُمْ يَطُوفُ بَعْضُكُمْ على بعضٍ وهو لا يصحُّ فَإِنْ جعلت التقدير أنتم يطوف بَعْضُكُمْ على بعضٍ فَيَدْفَعُهُ أَنَّ قوله « عَلَيْكُمْ » يدلُّ على أنهم هم المَطُوفُ عليهم وأنتم طَوَّافُونَ يدلُّ على أنهم طائفُونَ فَتَعَارَضَا قُلْتُ : يُخْتَارُ أَنَّ التقديرَ أنتم ولا يَلْزَمُ محذور قوله : « فَيَدْفَعُهُ » إلى آخره لا تَعَارَضَ فيه ؛ لأن المعنى : كَلَّا مِنْكُمْ وَمِنْ عبيدكم طائفٌ على صاحبه وإن كان طواف أحد النوعين غَيْرَ طَوَّافٍ الآخر لأن المراد الظهور على أحوال الشخص ويكون « بَعْضُكُمْ » بدلاً من « طَوَّافُونَ » و « عَلَى بَعْضٍ » بدلاً مِنْ « عَلَيْكُمْ » بإعادة العامل فأبْدَلْتُ مرفوعاً من مرفوعٍ ومجروراً من مجرورٍ ونظيره قوله :

٣٤٨٧ - فَلَمَّا قَرَعْنَا النَّبْعَ بِالنَّبْعِ بَعْضُهُ بَبَعْضٍ أَبَتِ عِيدَانُهُ أَنْ تَكْسَرَ^(٤)

(١) تقدم . (٤) البيت للنابغة الجعدي انظر ديوانه (٧١) ، الجمع

(٢) انظر البحر المحيط (٤٧٢/٦) . (١/٢٢٦) ، حاشية يس (٢٤٩/١) .

(٣) انظر المصدر السابق .

فَبَعْضُهُ بَدَلٌ مِنَ النَّبَعِ الْمَنْصُوبِ وَبِبَعْضٍ بَدَلٌ مِنَ الْمَجْرُورِ بِالْبَاءِ .

الثالث : أنه مرفوع بفعل مقدر أي : يطوف بعضكم على بعض حذف لدلالة « طَوَّافُونَ » عليه قاله الزمخشري . وقرأ ابنُ أبي عَبَّلةَ « طَوَّافِينَ » بالنصب على الحال من ضميرِ عَلَيْهِمْ .

وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٦٠﴾ لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَعْمَامِكُمْ أَوْ بُيُوتِ عَمَّاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخْوَالِكُمْ أَوْ بُيُوتِ خَالَاتِكُمْ أَوْ مَا مَلَكَتْكُمْ مَفَاتِحَهُ أَوْ صَدِيقِكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ تَحِيَّةً مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ مُبْرَكَةٌ طَيِّبَةٌ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٦١﴾

قوله : ﴿ وَالْقَوَاعِدُ ﴾ القواعد جمع قَاعِدٍ من غير تأنيث ومعناه : القواعدُ عن النكاح أو عن الحَيْضِ أو عن الاستمتاع أو عن الحَبْلِ أو عن الجميع ولولا تَخْصِيصُهُنَّ بذلك لوجب التاء نحو ضاربة وقاعدة من القُعودِ المعروف . وقوله ﴿ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ وما بعده بيان لهن . و ﴿ الْقَوَاعِدُ ﴾ مبتدأ و ﴿ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ حال و ﴿ اللَّاتِي ﴾ صفةٌ للقواعد لا للنساء وقوله ﴿ فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ ﴾ الجملة خبر المبتدأ وإنما دخلت الفاء لأن المبتدأ موصوف بموصول ولو كان ذلك الموصول مبتدأ لجاز دُخُولُهَا في خبره ولذلك منعت أن تكون « اللَّاتِي » صفة للنساء إذ لا يبقى مُسَوِّغٌ لدخول الفاء في خبر المبتدأ وقال أبو البقاء : ودخلت الفاء لما في المبتدأ من معنى الشرط لأن الألف واللام بمعنى الذي وهذا مذهب الأخفش وتقدم تحقيقه في المائدة ولكن هنا ما يُغْنِي عن ذلك وهو ما ذكرته من وصف المبتدأ بالموصول المذكور . و ﴿ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ ﴾ حال من « عَلِيهِنَّ » والتَّبَرُّجُ : الظهورُ من البُرْجِ وهو البناء الظاهر و ﴿ بِزِينَةٍ ﴾ متعلقٌ به .

قوله : ﴿ وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ ﴾ مبتدأ بتأويل : استعففأهِنَّ ﴿ وَخَيْرٌ ﴾ خبره .

قوله : ﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْكُمْ مَفَاتِحَهُ ﴾ العامة على فتح الميم واللام مخففة وابن جُبَيْرٍ « مُلْكُكُمْ » بضم الميم وكسر اللام مشددة أي مُلْكُكُمْ غَيْرُكُمْ والعامة على « مَفَاتِحَهُ » دون ياء جمع مَفْتَحٍ وابن جُبَيْرٍ « مَفَاتِحَهُ » بالياء بعد التاء جمع مَفْتَحٍ وجوز أبو البقاء أن يكون جمع مَفْتَحٍ بالكسر وهو الآلة وأن يكون جمع مَفْتَحٍ بالفتح وهو المَصْدَرُ بمعنى الفَتْحِ والأول أَقْبَسُ . وقرأ أبو عمرو في رواية هارون عنه « مَفَاتِحَهُ » بالإفراد وهي قراءة قَتَادَةَ .

قوله : ﴿ أَوْ صَدِيقِكُمْ ﴾ العامة على فتح الصاد ، وَحُمَيْدُ الْخَزَّازُ رَوَى كَسْرَهَا إِتِّبَاعًا لِكَسْرِ الدَّالِ وَالصَّدِيقُ يَقَعُ لِلوَاحِدِ وَالْجَمْعِ كَالْخَلِيطِ وَالْقَطِينِ وَشَبَّهَهَا قَوْلُهُ « جَمِيعًا » حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ « تَأْكُلُوا » وَ « أَشْتَاتًا » عَطْفٌ عَلَيْهِ وَهُوَ جَمْعُ شَبَّ

قوله : ﴿ تَحِيَّةٌ ﴾ منصوب على المصدر من معنى « فَسَلِّمُوا » فهو من باب فَعَدْتُ جُلوساً وقد تقدم وزن التحية^(١) . و « مِنْ عِنْدِ اللَّهِ » يجوز أن يتعلق بمحذوف صفة لتحية ، وأن يتعلق بنفس تحية أي التحية صادرة من جهة الله ومن لا ابتداء الغاية مجازاً إلا أنه يعكز على الوصف تأخر الصفة الصريحة عن المؤولة . وقد تقدم ما فيه .

إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَىٰ أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّىٰ يَسْتَأْذِنُوا إِنْ الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ فَإِذَا أَسْتَأْذِنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأُذِنَ لِمَنْ شِئْتَ مِنْهُمْ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٦٢﴾

قوله : ﴿ على أمر جامع ﴾ من الإسناد المجازي لأنه لما كان سبباً في جمعهم نسب الفعل إليه مجازاً وقرأ اليماني « عَلَىٰ أَمْرٍ جَمِيعٍ » فيحتمل أن يكون صيغة مبالغة بمعنى مُجْمِعٍ وأن لا يكون والجملة الشرطية من قوله ﴿ وإذا كانوا ﴾ وجوابها عطف على الصلة من قوله « آمَنُوا » .

قوله : ﴿ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ ﴾ تعليل أي لأجل بعض حاجتهم وأظهر العامة الضاد عند الشين وأدغمها أبو عمرو فيها لما بينهما من التقارب لأن الضاد من أقصى حافة اللسان والشين من وسطه وقد استضعف جماعة من النحويين هذه الرواية واستبعدوها عن أبي عمرو ورأس الصناعة من حيث أن الضاد أقوى من الشين ولا يدغم الأقرى في الأضعف وأساء الرمخشري على راويها السوسي . وقد أجاب الناس عن ذلك فقيل : وجه الإدغام أن الشين أشد استطالة من الضاد وفيها تقش ليس في الضاد فقد صارت الضاد أنقص منها وأدغام الأنقص في الأزيد جائز . قال : ويؤيد هذا أن سيبويه حكى عن بعض العرب « اطَّجَعَ » في « اضْطَجَعَ »^(٢) وإذا جاز ادغامها في الطاء فادغامها في الشين أولى . والخصم لا يسلم جميع ما ذكر ومُستند المنع واضح .

لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾

قوله : ﴿ دُعَاءَ الرَّسُولِ ﴾ يجوز أن يكون هذا المصدر مضافاً لمفعوله أي دُعَاءَكُمْ الرسول بمعنى أنكم لا تنادوه باسمه فتقولون يا محمد ولا بكنيته فتقولون يا أبا القاسم بل نأدوه وخاطبوه بالتوقير يا رسول الله ، يا نبي الله وعلى هذا جماعة كثيرة . وأن يكون مضافاً للفاعل واختلفت عبارات الناس في هذا المعنى فقيل : لا تجعلوا دُعَاءَهُ إِيَّاكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ فَتَتَّبِطُونَ عنه كما يتباطأ بعضكم عن بعض إذا دعاه لأمر بل يجب عليكم المبادرة لأمره واختاره أبو العباس ويؤيده قوله : ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾ وقيل : معناه لا تجعلوا دُعَاءَ الرسول ربه مثل ما يدعو صغيركم كبيركم وفقيركم غنيكم يسأله حاجة فربما تجاب دعوته وربما لا تجاب فإن دعوات الرسول ﷺ مسموعة مجابة . وقرأ الحسن « نِيَّكُمْ » بتقديم النون على الباء المكسورة وبعدها ياء مشددة مخفوضة مكان « بَيْنَكُمْ » الطرف في قراءة العامة وفيها ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه بدل من « الرسول » .

الثاني : أنه عطف بيان له لأن النَّبِيَّ بإضافته إلى المخاطبين صار أشهر من الرسول .

الثالث : أنه نَعَتْ لا يقال : إنه لا يجوز لأن هذا كما قَرَّرْتُمْ أَعْرَفَ والنعت لا يكون أَعْرَفَ من المنعوت بل إِمَّا أَقْلَ أَوْ مُسَاوِي لأن الرسول صار عَلَمًا بِالْعَلْبَةِ على محمد ﷺ فقد تساويا تعريفاً .

قوله : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ ﴾ قد تدل على التقليل مع المضارع إلا في أفعال الله فتدل على التحقيق كهذه الآية وقد رَدَّهَا بعضهم إلى التقليل لكن إلى مُتَعَلِّقِ الْعِلْمِ يعني أن الفاعلين لذلك قليل فالتقليل ليس في العلم بل في مُتَعَلِّقِهِ .

قوله : ﴿ لَوْأَدَا ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أنه منصوب على المصدر من معنى الفعل الأول إذ التقدير : يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ تَسَلُّلاً أَوْ يُلَاوِذُونَ لَوْأَدَاً .

والثاني : أنه مُصَدَّرٌ في موضع الحال أي ملاوذين واللَّوَاذُ مصدر لَأَوَذَ وإنما صَحَّتِ الوَاوُ وإن انكسر ما قبلها ولم تَقَلَّبْ ياءً كما قُلِبَتْ في قِيَامٍ وصِيَامٍ لأنها صَحَّتْ في الفعل نحو لَوَذَ فَلَوَّأَعَلَّتْ في الفعل أَعَلَّتْ في المصدر نحو القيام والصيام لقلبها ألفاً في قام وصام فأما مصدر لَأَوَذَ بِكَذَا يَلُوذُ به فمعتل نحو لَأَدَ لِيَأَدَاً مثل صام صياماً وقام قياماً واللَّوَاذُ والمَلَاوِذَةُ التَّسْتَرُّ يُقَالُ : لَأَوَذَ فُلَانٌ بِكَذَا أَي : اسْتَرَّ بِهِ وَاللُّوْذُ : مَا يُطِيفُ بِالْجَبَلِ وَقِيلَ : اللَّوَاذُ الرَّوْعَانُ مِنْ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ فِي خِيفَةٍ . وفي التفسير أن المنافقين كانوا يخرجون مستترين بالناس من غير استئذان حتى لا يُرَوَّأَ ، والمفاعلة لأن كَلَّأَ مِنْهُمْ يَلُوذُ بِصَاحِبِهِ فَاَلْمَشَارَكَةُ مَوْجُودَةٌ وَقَرَأَ يَزِيدُ بْنُ قُطَيْبٍ «لَوْأَدَا» بِفَتْحِ اللَّامِ وَهِيَ مُحْتَمَلَةٌ لَوَجْهِينِ :

أحدهما : أن تكون مصدر لَأَدَ ثلاثياً فيكون مثل طَافَ طَوَافًا وَصَحَّتْ أن تكون مصدر لَأَوَذَ إلا أنه فتحت الفاء اتباعاً لفتحة العين وهو تعليل ضعيف يصلح لمثل هذه القراءة .

قوله : ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ ﴾ فيه وجهان :

أشهرهما : وهو الذي لا يعرف النحاة غيره أن الموصول هو الفاعل و﴿ أَنْ تُصِيبَهُمْ ﴾ مفعوله أي فليحذر المخالفون عن أمره إِصَابَتَهُمْ فُتْنَةً .

والثاني : أن فاعل «فَلْيَحْذَرِ» ضمير مستتر والموصول مفعول به وَقَدْ رُدَّ عَلَى هَذَا بِوَجْهِهِ مِنْهَا : أَنْ الْإِضْمَارَ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ هَذَا الْإِضْمَارَ فِي قُوَّةِ الْمَنْطُوقِ بِهِ فَلَا يُقَالُ : هُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ إِلَّا تَرَى أَنْ نَحْوَقُمْ وَلْتَقُمْ فَاعِلُهُ مَضْمُرٌ وَلَا يُقَالُ فِي شَيْءٍ مِنْهُ هُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ وَإِنَّمَا الْإِضْمَارُ خِلَافُ الْأَصْلِ فِيمَا كَانَ حَذْفًا نَحْوِ ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ (١) وَمِنْهَا : أَنَّ هَذَا الضَّمِيرُ لَا مَرْجِعَ لَهُ أَي لَيْسَ لَهُ شَيْءٌ ، يَعُودُ عَلَيْهِ فَبَطُلَ أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ ضَمِيرًا مُسْتَرًّا . وَأُجِيبَ بِأَنَّ الَّذِي يَعُودُ عَلَيْهِ الضَّمِيرُ هُوَ الْمَوْصُولُ الْأَوَّلُ أَي فَلْيَحْذَرِ الْمُتَسَلِّلُونَ الْمُخَالَفِينَ عَنْ أَمْرِهِ فَيَكُونُونَ قَدْ أَمَرُوا بِالْحَذَرِ مِنْهُمْ أَي أَمَرُوا بِاجْتِنَابِهِمْ كَمَا يُؤْمَرُ بِاجْتِنَابِ الْفُسَاقِ ، وَقَدْ رَدُّوا هَذَا بِوَجْهِينِ :

أحدهما : أن الضمير مفرد والذي يعود عليه جمع ففئات المطابقة التي هي شرط في تفسير الضمائر .

الثاني : أن المُتَسَلِّلِينَ هُمُ الْمُخَالَفُونَ فَلَوْ أَمَرُوا بِالْحَذَرِ عَنِ الَّذِينَ يَخَالِفُونَ لَكَانُوا قَدْ أَمَرُوا بِالْحَذَرِ عَنْ أَنْفُسِهِمْ وَهَوَ لَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُؤْمَرُوا بِالْحَذَرِ عَنْ أَنْفُسِهِمْ . وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنِ الْأَوَّلِ بِأَنَّ الضَّمِيرَ وَإِنْ كَانَ مَفْرَدًا فَإِنَّمَا

عاد على جمع باعتبار أن المعنى فليحذر هو أي من ذكر قبل ذلك، وحكى سيويه ضربني وضربت قومك أي ضربني من ثم ومن ذكر وهي مسئلة معروفة في النحو. أو يكون التقدير: فليحذر كل واحدٍ من المتسللين.

الثاني : بأنه يجوز أن يؤمر الإنسان بالاحذر عن نفسه مجازاً يعني أنه لا يطاوعها على شهواتها وما تسوَّله له من السوء كأنه قيل: فليحذر المخالفون أنفسهم فلا يطيعوها فيما تأمرهم به ولهذا يقال أمر نفسه ونهاها وأمرته نفسه باعتبار المجاز ومنها أنه يصير قوله ﴿أَنْ تُصِيْبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيْبَهُمْ عَذَابُ أَلِيمٌ﴾ مُفْلَتاً ضائعاً لأن «يحذر» يتعدى لواحد وقد أخذه على زعمكم وهو «الذين يخالفون» ولا يتعدى إلى اثنين حتى تقولوا: «أَنْ تُصِيْبَهُمْ فِتْنَةٌ» في محل مفعوله الثاني فيبقى ضائعاً. وفيه نظرٌ لأنه لا نسلم ضياعه لأنه مفعول من أجله واعترض على هذا بأنه لم يستكمل شروط النصب لاختلاف الفاعل. لأن فاعل الحذر غير فاعل الإصابة وهو ضعيف لأن حذف حرف الجر يطرُد مع أن فنقول: مُسَلَّمٌ شروطُ النصب غير موجودة وهو مجرور باللام تقديراً وإنما حذف مع أن طولها بالصلة. و«يُخالفون» يتعدى بنفسه نحو خالفتة أمر زيد وبإلى نحو خالفت إلى كذا فكيف تعدى هذا بحرف المجاورة. وفيه أوجه :

أحدها : أنه ضمن معنى صد وأعرض أي صد عن أمره وأعرض عنه مخالفاً له .

والثاني : قال ابن عطية : معناه يقع خلافهم بعد أمره كما تقول كان المطر عن ريح كذا وعن لما عدا الشيء .

الثالث : أنها مزيدة أي يخالفون أمره وإليه نحا الأخص . وأبو عبيدة والزيادة خلاف الأصل وقريء «يُخالفون» بالتشديد ومفعوله محذوف أي : يُخالفون أنفسهم .

أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ وَيَوْمَ يُرْجَعُونَ إِلَيْهِ فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا
وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٦٤﴾

قوله : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ ﴾ قال الزمخشري : أدخل قد لتوكيد علمه بما هم عليه من المخالفة عن الدين والنفاق ومرجع توكيد العلم إلى توكيد الوعيد وذلك أن قد إذا دخلت على المضارع كانت بمعنى ربما فوافقت ربما في خروجها إلى معنى الكثير في نحول قوله :

٣٤٨٨ - فَإِنْ يُمَسِّ مَهْجُورِ الْفِنَاءِ فَرُبَّمَا أَقَامَ بِهِ بَعْدَ الْوُفُودِ وَوُودُ^(١)

ونحو من ذلك قول زهير :

٣٤٨٩ - وَأَخِي ثِقَةٍ لَا تُهْلِكُ الْخَمْرُ مَالَهُ . وَلَكِنَّهُ قَدْ يُهْلِكُ الْمَالَ نَائِلُهُ^(٢)

قال الشيخ^(٣) : وكون قد إذا دخلت على المضارع أفادت الكثير قول لبعض النحاة وليس بصحيح وإنما الكثير مفهوم من السياق والصحيح : أن رب للتقليل للشيء أو لتقليل نظيره وإن فهم تكثير فمن السياق لا منها .

قوله : ﴿ وَيَوْمَ يُرْجَعُونَ ﴾ في «يوم» وجهان :

(٢) تقدم .

(١) البيت لأبي عطاء السندي أمالي القالي (٢٧٢/١) ، الخزانة

(٣) انظر البحر المحيط (٤٧٧/٦) .

(٤٧٧/٦) ، البحر المحيط (٤٧٧/٦) .

أحدهما : أنه مفعول به لا ظرف لعطفه على قوله «مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ» أي : يَعْلَمُ الذي أنتم عليه من جميع أحوالكم ويعلم يَوْمَ يُرْجَعُونَ لقوله ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ لَا يُجَلِّئُهَا لِوَفَّيْهَا إِلَّا هُوَ﴾ (١).

والثاني : أنه ظرف لشيء محذوف قال ابن عطية : ويجوز أن يكون التقدير والعلم الظاهر لكم أو نحو هذا يَوْمَ فيكون النصب على الظرف . انتهى . وقرأ العامة «يُرْجَعُونَ» مبنياً للمفعول وأبو عمرو في آخرين مبنياً للفاعل وعلى كلتا القراءتين فيجوز وجهان :

أحدهما : أن يكون في الكلام التفات من الخطاب في قوله «مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ» إلى الغيبة في قوله «يُرْجَعُونَ» .

والثاني : أن «مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ» خطاب عام لكل أحد والضمير في «يُرْجَعُونَ» للمنافقين خاصة فلا التفات حينئذ .

سُورَةُ الْفُرْقَانِ

ترتيبها ٢٥ آياتها ٧٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ﴿١﴾ الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ نَقْدِيرًا ﴿٢﴾ وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنْفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَاةً وَلَا نُشُورًا ﴿٣﴾ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا إِفْكٌ افْتَرَاهُ وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ آخَرُونَ فَقَدْ جَاءُوا ظُلْمًا وَزُورًا ﴿٤﴾

قوله : ﴿ لِيَكُونَ ﴾ اللام متعلقة بـ «نَزَّلَ» وفي اسم «يَكُونَ» ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه ضمير يعود على «الَّذِي نَزَّلَ» أي ليكون الذي نَزَّلَ الفرقان نذيراً .

الثاني : أنه يعود على «الْفُرْقَانَ» وهو القرآن أي ليكون الفرقان نذيراً .

الثالث : أنه يعود على ﴿ عَبْدِهِ ﴾ أي ليكون عبده محمد ﷺ نذيراً وهو أحسن الوجوه معنى وصناعة لقربه مما يعود عليه والضمير يعود على أقرب مذكور و«لِلْعَالَمِينَ» متعلق بنذيراً وإنما قُدِّمَ لِأَجْلِ الْفَوَاصِلِ وَدَعْوَى إِفَادَةِ الْاِخْتِصَاصِ بَعِيدَةً لِعَدَمِ تَأْتِيهَا هُنَا وَرَجَّحَ الشَّيْخُ (١) عَوْدَهُ عَلَى «الَّذِي» قَالَ : لِأَنَّهُ الْعَمْدَةُ الْمَسْنَدُ إِلَيْهِ الْفِعْلُ وَهُوَ مِنْ وَصْفِهِ تَعَالَى لِقَوْلِهِ «إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ» (٢) وَنَذِيرًا الظَّاهِرُ فِيهِ أَنَّهُ بِمَعْنَى مُنذِرٍ وَجَوِّزُوا أَنْ يَكُونَ مُصَدِّراً بِمَعْنَى الْإِنذَارِ كَالنَّكِيرِ بِمَعْنَى الْإِنكَارِ وَمِنْهُ «فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذْرًا» (٣) .

﴿ الَّذِي لَهُ مُلْكٌ ﴾ يجوز في «الذي» الرفع نعتاً للذي الأول أو بياناً أو بدلاً أو خيراً لمبتدأ محذوف أو النصب على المدح وما بعد بدل من تمام الصلة فليس أجنبياً فلا يضر الفصل به بين الموصول الأول والثاني إِذَا جَعَلْنَا الثَّانِي تَابِعاً لَهُ .

قوله : ﴿ وَخَلَقَ ﴾ الخلق هنا عبارة عن الإحداث والتهيئة لما يصلح له حتى يجيء قوله ﴿ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا ﴾ مفيداً إذ لو حَمَلْنَا ﴿ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ على معناه الأصلي لصار الكلام وَقَدَّرَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ .

قوله : ﴿ وَاتَّخَذُوا ﴾ يجوز أن يعود الضمير على الكفار الذين تضمنهم لفظ «الْعَالَمِينَ» وأن يعود على من ادعى

(٣) سورة القمر آية : (١٦) .

(١) انظر البحر المحيط (٦/٤٨٠) .

(٢) سورة الدخان آية : (٢) .

لله شريكاً وولداً لدلالة قوله «وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلِداً وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ» وأن يعود على المنذرين لدلالة «نَذِيرًا» عليهم .

قوله ﴿لَا يَخْلُقُونَ﴾ صفة لآلهةٍ وغلب العقلاء على غيرهم لأن الكفار كانوا يعبدون العقلاء كعزيرٍ والمسيح والملائكة وغيرهم كالكوكب والأصنام ومعنى «لَا يَخْلُقُونَ» لَا يَقْدِرُونَ على التقدير، والخلقُ يوصف به العباد قال زهيرٌ:

٣٤٩٠ - وَأَنْتَ تَفْرِي مَا حَلَقْتَ وَبَعُ ضُ الْقَوْمُ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِي (١)

ويقال: حَلَقْتُ الأديمَ أي قَدَرْتُهُ هذا إذا أريد بالخلق التقدير. فإن أريد به الإيجاد فلا يوصف به غير الباري تعالى وقد تقدم، وقيل: بمعنى يَخْتَلِقُونَ كقوله ﴿وَتَخْلُقُونَ إِفْكَاً﴾ (٢).

قوله: ﴿أَفْتَرَاهُ﴾ الهاء تعود على «إِفْكَ» وقال أبو البقاء: الهاء تعود على «عَبْدِهِ» في أول السورة ولا أظنه إلا غلطاً، وكأنه أراد أن يقول: الضمير المرفوع في «أَفْتَرَاهُ» فغلط .

قوله: ﴿ظُلْمًا﴾ فيه أوجه :

أحدها : أنه مفعول به لأن جاء يتعدى بنفسه وكذلك أتى .

والثاني : أنه على إسقاط الخافض أي جاءوا بِظُلْمٍ .

والثالث : أنه في موضع الحال فيجيء فيه ما في قولك : جاء زيدٌ عدلاً من الأوجه .

وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ أَكْتَبْتَبَهَا فَهِيَ تُمَلَّى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ۚ قُلْ أَنْزَلَهُ الَّذِي يَعْلَمُ
السِّرَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا ۝١٦

قوله: ﴿اكتتبها﴾ يجوز فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون حالاً من «أَسَاطِيرُ» والعامل فيها معنى التنبية أو الإشارة المقدره فإن «أَسَاطِيرُ» خبر مبتدأ محذوف تقديره هذه أساطيرُ الأولين مُكْتَتَبَةٌ .

والثاني : أن تكون في موضع خبر ثانٍ لهذه .

والثالث : أن تكون «أَسَاطِيرُ» مبتدأ و«اكتتبها» خبره واكتتبها الافتعال هنا يجوز أن يكون بمعنى أمرٍ بكتابتها كافتصد واحتجم إذا أمر بذلك ويجوز أن يكون بمعنى كتبتها وهو من جملة افترائهم عليه لأنه كان أمياً لا يقرأ ولا يكتب ويكون كقولهم استكتب واضطبه أي سكبهُ وصَبَّهُ . والافتعال مُشعرٌ بالتكلف ويجوز أن يكون من كتب بمعنى جمع من الكتب وهو الجمع لا من الكتابة بالقلم وقرأ طلحة «اكتتبها» مبنياً للمفعول قال الزمخشري : والمعنى اكتتبها له كاتبٌ لأنه

كان أمياً لا يكتب بيده ثم حُذِفَت اللامُ فأقضى الفعل إلى الضمير فصار اُكْتُبَهَا إياه كاتبٌ كقوله ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾ (١) ثم بنى الفعل للضمير الذي هو إياه فانقلب مرفوعاً مستتراً بعد أن كان منصوباً بارزاً وبقي ضمير الأساطير على حاله فصار اُكْتُبَهَا كما ترى . قال الشيخ : ولا يصح ذلك على مذهب جمهور البصريين لأن اُكْتُبَهَا له كاتب وصل الفعل فيه لمفعولين أحدهما مُسْرَحٌ وهو ضمير الأساطير والآخر مُقَيَّدٌ وهو ضميره عليه السلام ثم اتسع في الفعل فحذف حرف الجر فصار اُكْتُبَهَا إياه كاتب فإذا بنى هذا للمفعول إنما ينوب عن الفاعل المفعول المُسْرَحُ لفظاً وتقديراً لا المُسْرَحُ لفظاً المُقَيَّدُ تقديراً فعلى هذا كان يكون التركيب اُكْتُبْتَهُ لا اُكْتُبَهَا وعلى هذا الذي قلناه جاء السماع قال الفرزدق :

٣٤٩١ - وَمِنَا الَّذِي اخْتِيرَ الرَّجَالَ سَمَاحَةً وَجُوداً إِذَا هَبَّ الرِّيَّاحُ الزُّعَازِعُ (٢)

وَلَوْ جَاءَ عَلَى مَا قَدَرَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ لَجَاءَ التَّرْكِيبُ : وَمِنَا الَّذِي اخْتِيرَهُ الرَّجَالَ لِأَن اخْتِيرَ تَعَدَى إِلَى الرَّجَالِ بِإِسْقَاطِ حَرْفِ الْجَرِّ إِذْ تَقْدِيرُهُ اخْتِيرَ مِنَ الرَّجَالِ . قُلْتُ : وَهُوَ اعْتِرَاضٌ حَسَنٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَذْهَبِ الْجُمْهُورِ وَلَكِنِ الزَّمْخَشَرِيُّ قَدْ لَا يَلْتَزِمُهُ وَيُؤَافِقُ الْأَخْفَشَ وَالْكُوفِيِّينَ وَإِذَا كَانَ الْأَخْفَشُ وَهُمْ يَتْرَكُونَ المُسْرَحَ لَفْظاً وَتَقْدِيرًا وَيَقِيمُونَ الْمَجْرُورَ بِالْحَرْفِ مَعَ وُجُودِهِ فَهَذَا أَوْلَى وَأَجْدَى . وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْجُمْلَةَ مِنْ قَوْلِهِ ﴿اُكْتُبَهَا فِيهِ تُمَلَّى﴾ مِنْ تِمَمَةِ قَوْلِ الْكُفَّارِ ، وَعَنِ الْحَسَنِ أَنَّهَا مِنْ كَلَامِ الْبَارِيءِ تَعَالَى وَكَانَ حَقَّ الْكَلَامِ عَلَى هَذَا أَنْ يُقْرَأَ «اُكْتُبَهَا» بِهَمْزَةٍ مَقْطُوعَةٍ مَفْتُوحَةٍ لِاسْتِفْهَامِ كَقَوْلِهِ ﴿أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَمْ بِهِ جِنَّةٌ﴾ (٣) وَيُمْكِنُ أَنْ يُعْتَدَرَ عَنْهُ أَنَّهُ حَذَفَ الْهَمْزَةَ لِلْعِلْمِ بِهَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾ (٤) وَقَوْلِ الْآخِرِ :

٣٤٩٢ - أَفْرَحُ أَنْ أُرْزَأَ الْكِرَامَ وَأَنْ أُورَثَ زُورًا شَصَائِصًا نَبَلًا (٥)

يُرِيدُ أَوْ تِلْكَ وَأَفْرَحُ فَحَذَفَ لِدَلَالَةِ الْحَالِ وَحَقُّهُ أَنْ يَقِفَ عَلَى «الْأَوَّلِينَ» ، قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ : كَيْفَ قِيلَ : اُكْتُبَهَا فِيهِ تُمَلَّى عَلَيْهِ وَإِنَّمَا يُقَالُ أَمَلَيْتُ عَلَيْهِ فَهِيَ يَكْتُبُهَا قَلْتُ فِيهِ وَجْهَانُ :

أَحَدُهُمَا : أَرَادَ اِكْتَابَهَا وَطَلَبَهُ فِيهِ تُمَلَّى عَلَيْهِ أَوْ كُتِبَ لَهُ وَهُوَ فِيهِ تُمَلَّى عَلَيْهِ أَي تَلَقَّى عَلَيْهِ مِنْ كِتَابِ يَتَحَفَّظُهَا لِأَنَّ صُورَةَ الْإِلْقَاءِ عَلَى الْحَافِظِ كَصُورَةِ الْإِلْقَاءِ عَلَى الْكَاتِبِ . وَقَرَأَ عَيْسَى وَطَلْحَةَ «تُمَلَّى» بِثَانِيْنٍ مِنْ فَوْقِ مِنَ التَّلَاوَةِ «وَبُكْرَةً وَأَصِيلًا» ظَرْفًا زَمَانٍ لِلْإِمْلَاءِ وَالْيَاءِ فِي «تُمَلَّى» بَدَلَ مِنَ اللَّامِ كَقَوْلِهِ «فَلْيَمْلِلْ» (٦) وَقَدْ تَقَدَّمَ .

وَقَالُوا مَا لِهَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ لَوْلَا أَنْزَلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونُ مَعَهُ نَذِيرًا ۚ أَوْ يُلْقَى إِلَيْهِ كَنْزٌ أَوْ تَكُونُ لَهُ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا وَقَالَ الظَّالِمُونَ إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا ۚ أَنْظَرَ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَلَ فَضَلُّوا فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا ۚ تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا ۚ بَلْ كَذَّبُوا بِالسَّاعَةِ وَأَعْتَدْنَا لِمَنْ كَذَّبَ بِالسَّاعَةِ سَعِيرًا ۚ إِذَا رَأَتْهُمْ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ سَمِعُوا لَهَا تَغِيْظًا

(٤) سورة الشعراء (٢٢) .

(٥) تقدم .

(٦) سورة البقرة آية : (٢٨٢) .

(١) سورة الأعراف آية : (١٥٥) .

(٢) تقدم .

(٣) سورة سبأ آية : (٨) .

وَزَفِيرًا ۝١٢ وَإِذَا أُلْقُوا مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا مُقَرَّبِينَ دَعَوْا هُنَالِكَ ثُبُورًا ۝١٣ لَا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَاحِدًا
وَادْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا ۝١٤ قُلْ أَذَلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ الْخُلْدِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ كَانَتْ لَهُمْ جَزَاءً
وَمَصِيرًا ۝١٥ لَهُمْ فِيهَا مَا يَشَاءُونَ خَالِدِينَ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ وَعْدًا مَسْئُولًا ۝١٦

قوله: ﴿ مَا لِهَذَا ﴾ «ما» استفهامية مبتدأة والجار بعدها خبر. و«يَأْكُلُ» جملة حالية وبها تتم فائدة الإخبار كقوله
﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ﴾^(١). وقد تقدم في سورة النساء أن لام الجر كتبت مفصولة من مجرورها وهو خارج عن
قياس الخط والعامل في الحال الاستقرار العامل في الجار أو نفس الجار ذكره أبو البقاء .

قوله: ﴿ فَيَكُونُ ﴾ العامة على نصبه وفيه وجهان :

أحدهما: نصبه على جواب التحضيض .

والثاني: قال أبو البقاء: «فَيَكُونُ» منصوب على جواب الاستفهام. وفيه نظر؛ لأن ما بعد الفاء لا يترتب على هذا
الاستفهام وشرط النصب أن ينعقد منهما شرط وجزاء. وقرئ «فَيَكُونُ» بالرفع وهو معطوف على «أُنزِلَ» وجاز عطفه على
الماضي لأن المراد بالماضي المستقبل أو التقدير لولا يُنزلُ .

قوله: ﴿ أَوْ يُلْقَى . . . أَوْ تَكُونُ ﴾ معطوفان على «أُنزِلَ» لما تقدم من كونه بمعنى ينزل ولا يجوز أن يعطفا على
«فَيَكُونُ» المنصوب في الجواز لانهما مندرجان في التحضيض في حكم الواقع بعد «لَوْلَا» وليس المعنى على انهما
جواب للتحضيض فَيُعْطَفَا على جوابه. وقرأ الأعمش وقتادة «أَوْ يَكُونُ لَهُ» بالياء من تحت لأن تأنيث الجنة مجازي .

قوله: ﴿ يَأْكُلُ مِنْهَا ﴾ الجملة في موضع الرفع صفة لـ«جَنَّةٍ» وقرأ الأخوان «نَأْكُلُ» بنون الجمع والباقون بالياء من
تحت أي الرسول .

قوله: ﴿ وَقَالَ الظَّالِمُونَ ﴾ وُضِعَ الظاهرُ موضع المضمَر إذ الأصل: وَقَالُوا قال الزمخشري: وَأَرَادَ بِالظَّالِمِينَ
يَأْهُمُ بِأَعْيَانِهِمْ .

قال الشيخ^(٢): وقوله ليس تركيباً سائغاً بل التركيب العربي أن يقول أرادهم بأعيانهم .

قوله: «جَنَاتٍ» يجوز أن يكون بدلاً من «خَيْرًا» وأن يكون عطف بيان عند مَنْ يُجَوِّزُهُ في النكرات وأن يكون منصوباً
باضمار أُعْنِي «وَتَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ» صفة .

قوله: ﴿ وَيَجْعَلُ لَكَ ﴾ قرأ ابن كثير وابن عامر وأبو بكر برفع «يَجْعَلُ» والباقون: بادغام لام «يَجْعَلُ» في لام «لَكَ»
وأما الرفع ففيه وجهان :

أحدهما: أنه مستأنف .

والثاني: أنه معطوف على جواب الشرط. قال الزمخشري: لأن الشرط إذا وقع ماضياً جاز في جوابه الجزم
والرفع كقوله:

(٢) انظر البحر المحيط (٦/٤٨٣) .

(١) سورة المدثر آية: (٤٩) .

٣٤٩٣ - وَإِنَّ آتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ^(١)

قال الزمخشري^(٢): وليس هذا مذهب سيبويه بل مذهبه ان الجواب محذوف وان هذا المضارع منوي به التقديم . ومذهب المبرد والكوفيين انه جواب على حذف الفاء ومذهب آخر أنه جواب لا على حذفها بل لما كان الشرط ماضياً ضعف تأثير إن فارتفع قلت: فالزمخشري بنى قوله على هذين المذهبين ثم :

قال الشيخ^(٣): وهذا التركيب جائز فصيح وزعم بعض أصحابنا أنه لا يجيء إلا في ضرورة . وأما القراءة الثانية فتحتمل وجهين :

أحدهما : ان سُكُونُ اللَّامِ لِلجزم عطفاً على محل «جَعَلَ» لأنه جواب الشرط .

والثاني : أنه مرفوع وإنما سُكِّنَ لأجل الإدغام قاله الزمخشري وغيره وفيه نظرٌ من حيث أن من جُمِلَ مَنْ قَرَأَ بِذَلِكَ وهو نافع والأخوان وحفصٌ ليس من أصولهم الإدغام حتى يدعى لهم في هذا المكان . نعم أبو عمرو وأصله الإدغام وهو يقرأ هنا بسكون اللام فيحتمل ذلك على قراءته وهذا من محاسن علم النحو والقراءات معاً . وقرأ ابن سليمان وطلحة بن سليمان «وَيَجْعَلُ» بالنصب وذلك باضمار أن على جواب الشرط واستضعفها ابن جني ومثل هذه القراءة :

٣٤٩٤ - فَإِنَّ يَهْلِكَ أَبُو قَابُوسٍ يَهْلِكُ رَبِيعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ
وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنَابِ عَيْشٍ أَجَبُ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ^(٤)

بالتثنية في نَأْخُذُ قوله ﴿ إِذَا رَأَوْهُمْ ﴾ هذه الجملة الشرطية في موضع نصب صفة لـ «سَعِيرًا» لأنه مؤنث قوله ﴿ سَمِعُوا لَهَا تَغِيظًا وَزَفِيرًا ﴾ إن قيل التَغِيظُ لا يُسْمَعُ فالجواب من ثلاثة أوجه :

أحدها : انه على حذف مضاف أي صَوْتُ تَغِيظِهَا .

والثاني : انه على حذف تقديره سَمِعُوا وَرَأَوْا تَغِيظًا وَزَفِيرًا فيرجع كل واحد إلى ما يليق به أي رَأَوْا تَغِيظًا وَسَمِعُوا زَفِيرًا .

والثالث : أن يُضْمَنَ سَمِعُوا معنى يشمل الشئين أي أَدْرَكُوا لَهَا تَغِيظًا وَزَفِيرًا وهذان الوجهان الأخيران منقولان من قوله :

٣٤٩٥ - يَا لَيْتَ زَوْجِكَ قَدْ عَادَا مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمَحًا^(٥)
ومن قوله :

٣٤٩٦ - عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا^(٦)

أي ومعتقلاً رمحا وسقيتها ماء أو يضمن متقلدا معنى متسلحاً وعلفتها معنى اطعمتها تَبْنًا وماءً بارداً .

قوله : ﴿ مَكَانًا ﴾ منصوب على الظرف و«مِنْهَا» في محل نصب على الحال من «مَكَانٍ» لانه في الأصل صفة له

(٤) تقدما .

(٥) تقدم .

(٦) تقدم .

(١) تقدم .

(٢) انظر البحر المحيط (٤٨٣/٦) .

(٣) انظر البحر المحيط (٤٨٤/٦) .

﴿مُقَرَّنِينَ﴾ حال من مفعول «الْقَوَا» و﴿تُبُورًا﴾ مفعول به . فيقولون يَا تُبُورَاهُ ويجوز أن يكون مصدرًا من معنى «دَعَا» وقيل منصوب بِفِعْلِ من لفظه مُقَدَّرٌ تَقْدِيرُهُ تُبُرْنَا تُبُورًا وقرأ معاذ بن جبل «مُقَرَّنُونَ» بالواو وَوَجْهَهَا أَنْ تَكُونَ بدلًا من مفعول «الْقَوَا» وقرأ عمر بن محمد «تُبُورًا» بفتح الثاء، والمصادر التي على فَعُولٍ بالفتح قليلة جدًا وينبغي أن يُضَمَّ هذا إليها وقد ذكرتها في البقرة عند قوله ﴿وَقُودَهَا النَّاسُ﴾^(١).

قوله : ﴿خَالِدِينَ﴾ منصوب على الحال إما من فاعل «يَشَاءُونَ» وإما من فاعل «لَهُمْ» لوقوعه خبرًا والعائد على «مَا» محذوف أي : لهم فيها الذي يشاءونه حال كونهم خالدين .

قوله : «كَانَ عَلَى رَبِّكَ» في اسم كان وجهان :

أحدهما : انه ضمير ما يشاءون ذكره أبو البقاء .

والثاني : أن يعود على الوعد المفهوم من قوله «وَعِدَ الْمُتَّقُونَ» و«مَسْئُولًا» على المجاز أي يُسأل هل وُفِّيَ لك أم لا أو يسأله مَنْ وَعِدَ بِهِ .

وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَقُولُ ءَأَنْتُمْ أَضَلَلْتُمْ عِبَادِي هَؤُلَاءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا السَّبِيلَ ﴿١٧﴾ قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنْ مَتَّعْتَهُمْ وَعَابَاءَهُمْ حَتَّى نَسُوا الذِّكْرَ وَكَانُوا قَوْمًا بُورًا ﴿١٨﴾ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ بِمَا تَقُولُونَ فَمَا تَسْتَطِيعُونَ صَرْفًا وَلَا نَصْرًا وَمَنْ يَظْلِمِ مِنْكُمْ نَذِقْهُ عَذَابًا كَبِيرًا ﴿١٩﴾

قوله : ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ﴾ قرأ ابن عامر «نَحْشُرُهُمْ» فَنَقُولُ «بِالنون فيهما . وابن كثير وحفص بالياء من تحت فيهما والباقون بالنون في الأولى وبالياء في الثاني وهن واضحات . وقرأ الأعرج «يَحْشُرُهُمْ» بكسر الشين في جميع القرآن قال ابن عطية : هي قليلة في الاستعمال قوية في القياس لأن يَفْعَلُ بكسر العين في المتعدي أقيس من يَفْعَلُ بضم العين . وقال أبو الفضل الرازي : وهو القياس في الأفعال الثلاثية المتعدية لأن يَفْعَلُ بضم العين قد يكون من اللزام الذي هو فَعَلَ بضمها في الماضي .

قال الشيخ : وليس كما ذكرا بل فَعَلَ المتعدي الصحيح جميع حروفه إذا لم يكن للمغالبة ولا حَلْقِيَّ [عَيْن] ^(٢) ولا لَامٍ فإنه جاء على يَفْعَلُ وَيَفْعُلُ كثيرًا فَإِنْ شُهِرَ أَحَدُ الاستعمالين أتبع والا فالخيار حتى إن بعض أصحابنا خيَّرَ فيهما سُمِعَا للكلمة أو لم يَسْمَعَا قُلْتُ : الذي خيَّرَ في ذلك هو ابن عصفور فيجيز أن تقول زيد يفعل بكسر العين ويضرب بكسر الراء مع سماع الضم في الأول والكسر في الثاني وسبقه إلى ذلك ابن دُرُسْتَوَيْهِ إِلَّا أَنَّ النحاة على خلافه .

قوله : ﴿وَمَا يَعْبُدُونَ﴾ عطف على مفعول «يَحْشُرُهُمْ» ويضعف نصبه على المَعِيَّةِ، وَعَلَبَ غير العاقل عليه فأتى بـ «مَا» دون مَنْ .

قوله : ﴿ هُوَ لَا ﴾ يجوز أن يكون نعتاً لـ «عبادي» أو بدلاً أو بياناً .

قوله : «ضَلُّوا السَّبِيلَ» على حذف حرف الجر وهو عَنْ كما صرح به في قوله «يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ» ثم اتَّسَع فيه فُحِذَف نحو هَدَى فإنه يتعدى بالي وقد يُحْدَف اتساعاً وُضِلَّ مُطَاوَعٌ أَضَلَّ .

قوله : ﴿ يَنْبَغِي ﴾ العامة على بنائه للفاعل وأبو عيسى الأسود القاريء «يُنْبَغِي» مبنياً للمفعول قال ابن خالويه : زعم سيبويه أن يُنْبَغِي لغة .

قوله : ﴿ أَنْ تَتَّخِذَ ﴾ فاعل «يُنْبَغِي» أو مفعول قائم مقام الفاعل في قراءة الأسود وقرأ العامة «تَتَّخِذُ» مبنياً للفاعل و«مِنْ أَوْلِيَاءَ» مفعوله وزيدت فيه مِنْ ويجوز أن يكون مفعولاً أَوَّلَ على أن اتَّخَذَ متعدية لاثنين ويجوز أن لا تكون المتعدية لاثنين بل لواحد فعلى هذا «مِنْ دُونِكَ» متعلق بالاتخاذ أو بمحذوف على أنه حال من «أَوْلِيَاءَ» . وقرأ أبو الدرداء وزيد بن ثابت وأبو رجاء والحسن وأبو جعفر في آخرين «تَتَّخِذُ» مبنياً للمفعول وفيه أوجه :

أحدها : أنها المتعدية لاثنين فالأول هم ضمير المتكلمين .

والثاني : قوله «مِنْ أَوْلِيَاءَ» وَمِنْ للتبعض أي ما كان ينبغي أن تَتَّخِذَ بعضُ أَوْلِيَاءَ . قاله الزمخشري .

الثاني : أن «مِنْ أَوْلِيَاءَ» هو المفعول الثاني أيضاً إلا أن مِنْ مزيدة في المفعول الثاني وهذا مردود بأن «مِنْ» لا تَزَاد في المفعول الثاني ، وإنما تَزَادُ في الأول قال ابن عطية : ويضعف هذه القراءة دخول «مِنْ» في قوله «مِنْ أَوْلِيَاءَ» . اعترض بذلك سعيد بن جبير وغيره .

الثالث : أن يكون «مِنْ أَوْلِيَاءَ» في موضع الحال قاله ابن جني إلا أنه قال : ودخلت مِنْ الزائدة لمكان النَّفْيِ المتقدم كقولك ما اتَّخَذْتُ زيداً مِنْ وَكَيْلٍ . قُلْتُ : فظاهر هذا أنه جعل الجار والمجرور في موضع الحال وحينئذ يستحيل أن تكون مِنْ مزيدة ولكنه يريد أن هذا المجرور هو الحال نفسه وَمِنْ مزيدة فيه إلا أنه لا يُحْفَظُ زيادةُ مِنْ في الحال وإن كانت منفية وإنما حُفِظَ زيادةُ الباء فيها على خلاف في ذلك .

وقوله : ﴿ أَنْتُمْ أَضَلَلْتُمْ أَمْ هُمْ ضَلُّوا ﴾ إنما قدم الاسم على الفعل لمعنى ذكرته في قوله تعالى ﴿ أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ﴾ (١) وقرأ الحجاج «تَتَّخِذُ مِنْ دُونِكَ» فبلغ عاصماً فقال : مَقَّتْ المُخْدَجُ أَوْ مَا عَلِمَ أَنَّ فِيهَا مِنْ؟! قوله : ﴿ وَلَكِنْ مَتَّعْتَهُمْ ﴾ لَمَّا تَصَمَّنَ كَلَامَهُمْ أَنَا لَمْ نَضْلَهُمْ وَلَمْ نَحْمَلْهُمْ عَلَى الضَّلَالِ حَسَنٌ هذا الاستدراك وهو أن ذكروا سببه أي أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ وتفضلت فجعلوا ذلك ذريعةً إلى ضلالهم عَكَسَ القضية . قوله «بُوراً» يجوز فيه وجهان :

أحدهما : أنه جمع بائِرٍ كعائِدٍ وَعُوذٍ .

والثاني : أنه مصدر في الأصل فيستوي فيه المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث وهو من البوار وهو الهلاك وقيل : من الفساد وهي لغة الأزد يقولون : بَارَتْ بِضَاعَتُهُ أي فَسَدَتْ وَأَمْرُنَا بِائِرٌ أي فَاسِدٌ وهذا معنى قولهم كَسَدَتْ البضاعةُ . وقال الحسن : هو من قولهم أَرْضٌ بُورٌ أي لا نبات بها وهذا يرجع إلى معنى الهلاك والفساد .

قوله : ﴿ بِمَا تَقُولُونَ ﴾ هذه الجملة من كلام الله تعالى اتفاقاً فهي على إضمار القول والالتفات قال الزمخشري :

هذه المُفَاجَأةُ بالاحتجاج والإلزام حَسَنَةٌ رائعةٌ وخاصةٌ إذا انضمَّ إليها الالتفاتُ وحَذْفُ القول ونحوها قوله عز وجل ﴿يَأْهَلُ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَتْرَةٍ مِّنَ الرَّسُلِ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِن بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾ (١) وقول القائل :

٣٤٩٧ - قَالُوا خُرَاسَانَ أَقْصَى مَا يُرَادُ بِنَا ثُمَّ الْقُقُولُ فَقَدْ جِئْنَا خُرَاسَانَ (٢)

انتهى . يريد : أن الأصل في الآية الكريمة : فقلنا فقد كذبوكم . وفي البيت : فقلنا قد جئنا . والخطاب في «كذبوكم» للكفار والمعنى فقد كذبكم المعبودون بما تقولون من أنهم أضلوكم . وقيل : المعنى فقد كذبوكم فيما تقولون من الافتراء عليهم أنهم أضلوكم وقيل : هو خطاب للمؤمنين في الدنيا أي فقد كذبكم أيها المؤمنون الكفار بما تقولونه من التوحيد في الدنيا وقرأ أبو حيوة وقُتُبُّلُ في رواية ابن أبي الصلِّتِ عنه بالياء من تحت أي فقد كذبكم الآلهة «بما يقولون» سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ الْخ . وقيل : المعنى فقد كذبكم أيها المؤمنون الكفار بما تقولون من الافتراء عليكم .

قوله : ﴿فَمَا تَسْتَطِيعُونَ﴾ قرأ حفصُ بقاء الخطاب والمراد عبداًها . والباقون بياء الغيبة والمراد الآلهة التي كانوا يعبدونها من عاقل وغيره ولذلك غلب العاقل فجيء بواو الضمير .

قوله : ﴿نَذِقُهُ﴾ العامة بنون العظمة وقرىء بالياء وفي الفاعل وجهان :

أظهرها : أنه الله تعالى لدلالة قراءة العامة على ذلك .

والثاني : أنه ضمير الظلم المفهوم من الفعل وفيه تجوزُ بإسناد أذاعة العذاب إلى سببها وهو الظلم .

وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا ﴿٢٠﴾ وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْنَا الْمَلَكُ أَوْ نَرَى رَبَّنَا لَقَدِ اسْتَكْبَرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ وَعَتَوْا عُتُوًّا كَبِيرًا ﴿٢١﴾ يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ وَيَقُولُونَ حَجْرًا مَّحْجُورًا ﴿٢٢﴾

قوله : ﴿إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ﴾ في هذه الجملة ثلاثة أوجه :

أحدها : أنها في محل نصب صفة لمفعول محذوف قدره الزمخشريُّ تابعاً للزجاج : وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ أَحَدًا مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا آكِلِينَ وَمَاشِينَ وَإِنَّمَا حَذَفَ لِمَكَانِ الْجَارِ بَعْدَهُ وَقَدْرَهُ ابْنُ عَطِيَّةَ : رَجَالًا أَوْ رُسُلًا . والضمير في «إنهم» وما بعده عائد على هذا الموصوف المحذوف .

والثاني : أنها لا محل لها من الإعراب وإنما هي صلة لموصول محذوف هو المفعول لِـ «أَرْسَلْنَا» تقديره : إِلَّا مَنْ إِنَّهُمْ فَالضمير في «إنهم» وما بعده عائد على معنى مَنْ المقدره وإليه ذهب الفراء وهو مردود بأن حذف الموصول لا يجوز إلا في مواضع تَقَدَّمَ التنبية عليها في البقرة (٣) .

الثالث : أن الجملة محلها النصب على الحال وإليها ذهب أبو بكر بن الأتباري . قال : التقدير : إِلَّا وَإِنَّهُمْ يعني

(١) سورة المائدة آية : (١٩) .

(٢) البيت للعباس بن الأحف انظر ديوانه (٣١٢) .

(٣) آية رقم : (١٦٤) .

أنها حالية فَقَدَّرَ معها الواو بياناً للحالية وَرُدَّ بِكَوْنٍ ما بعد الأ صفة لما قبلها. وقدره أبو البقاء أيضاً. والعامه على كسر «إِنَّ» لوجود اللام في خبرها ولكون الجملة حالاً على الراجح قال أبو البقاء: وقيل لَوَلَّمْ تكن اللام لأن الجملة حالية إذ المعنى إلاً وَهُمْ. وقرىء «أَنَّهُمْ» بالفتح على زيادة اللام وأن مصدرية التقدير: إلاً لأنهم أي ما جعلناهم رسلاً إلى الناس إلاً لكونهم مثلهم وقرأ العامة «يَمْشُونَ» خفيفة وأمير المؤمنين علي بن أبي طالب وعبد الله «يَمْشُونَ» مشدداً مبنياً للمفعول أي تُمَشِّهِمْ حَوَائِجُهُمْ أو الناس. وقرأ عبد الرحمن «يَمْشُونَ» بالتشديد مبنياً للفاعل وهي بمعنى «يَمْشُونَ» قال الشاعر:

٣٤٩٨ - وَمَشَى بِأَعْطَانِ الْمَبَاءَةِ وَابْتَى قَلَائِسَ مِنْهَا صَعْبَةً وَرَكُوبًا (١)

قال الزمخشري: وَلَوْ قُرِئَ «يَمْشُونَ» لكان أوجه لولا الرواية يعني بالتشديد. قُلْتُ: وقد قرأ بها السُّلَمِيُّ والله

الحمد.

قوله: ﴿ أَتَصْبِرُونَ ﴾ المعادل محذوف أي أم لا تصبرون؟ وهذه الجملة الاستفهامية قال الزمخشري: موقعها بعد الفتنة موقع أَيْكُمْ بعد الابتلاء في قوله ﴿ لِيَبْلُوكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ ﴾ (٢). بمعنى أنها مُعَلِّقَةٌ لما فيها من معنى فَعَلَ الْقَلْبِ فتكون منصوبة المحل على إسقاط الخافض وقوله ﴿ عَتَوْا ﴾ مصدر وقد صحَّ هنا وهو الأكثر وأَعْلَى في سورة «مَرِيَمَ»، في «عَيْتًا» لمناسبة ذكرت هناك وهي تواخي رؤوس الفواصل.

قوله: ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ ﴾ فيه أوجه:

أحدها: أنه منصوب باضممار فعل يدل عليه قوله «لَا بُشْرَى» أي يُنْمَعُونَ البشري يَوْمَ يَرَوْنَ.

الثاني: أنه منصوب باذکر فيكون مفعولاً به.

الثالث: أنه منصوب بِبِعْدَمُومَنَ مقدراً ولا يجوز ان يعمل فيه نفس البشري لوجهين:

أحدهما: أنها مصدر والمصدر لا يعمل فيما قبله.

والثاني: أنها منفية بلا وما بعدها لا يعمل فيما قبلها.

قوله ﴿ لَا بُشْرَى ﴾ هذه الجملة معمولة لِقَوْلٍ مضمرة أي يَرَوْنَ الملائكة يقولون لَا بُشْرَى. فالقول حال من

الملائكة وهو نظير التقدير في قوله ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ ﴾ إلى قوله ﴿ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ﴾ (٣).

قال الشيخ (٤): احتمل «بُشْرَى» أن يكون مَبْنِيًّا مَعَ لَا واحتمل أن يكون فيه نية التنوين منصوب اللفظ ومُنْعٍ من الصرف

للتأنيث اللازم فإن كان مَبْنِيًّا مَعَ لَا احتمل أن يكون «يَوْمَئِذٍ» خبراً و«لِلْمُجْرِمِينَ» خبر بعد خبر أو نَعْتًا لِبُشْرَى أو متعلقاً بما

تَعَلَّقَ به الخبر وأن يكون «يَوْمَئِذٍ» صفة لِبُشْرَى والخبر لِلْمُجْرِمِينَ ويجيء خلاف سيبويه والأخفش هل الخبر لنفس لا أو

الخبر للمبتدأ الذي هو مجموع لا وما بُنِيَ معها؟ وإن كان في نِيَّةِ التنوين وهو معرب جاز أن يكون «يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ»

خبرين وجاز أن يكون يَوْمَئِذٍ خبراً ولِلْمُجْرِمِينَ صفة والخبر إذا كان الاسم ليس مَبْنِيًّا لِنَفْسٍ لَا بِإِجْمَاعٍ. قُلْتُ: قوله:

(٣) سورة الرعد آية: (٢٣).

(٤) انظر البحر المحيط (٤٩٢/٦).

(١) البيت من شواهد البحر (٤٩٠/٦).

(٢) سورة الملك آية: (٢).

واحتَمَل أن يكون في نية التنوين الخ لا يتأتى إلا على قول أبي إسحق وهو انه يرى أن اسم لا النافية للجنس مُعَرَّبٌ ويعتذر عن حذف التنوين بكثرة الاستعمال ويستدل عليه بالرجوع إليه في الضرورة وينشد قوله :

٣٤٩٩- أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا (١)

وتأوله البصريون على إِضْمَارِ الْأُتْرُونِيِّ رَجُلًا . وكان يمكن الشيخ أن يجعله مُعَرَّبًا كما ادعى بطريق أخرى، وهي أن يجعل «بُشْرَى» عاملة في «يَوْمَيْدٍ» أو في «لِلْمُجْرِمِينَ» فيصير من قبيل الْمُطَوَّلِ وَالْمُطَوَّلُ مُعَرَّبٌ لكنه لم يَلْمُ بذلك وسيأتي شيء من هذا في كلام أبي البقاء، ويجوز أن يكون «بُشْرَى» معرباً منصوباً بطريق أخرى وهو ان تكون منصوبة بفعل مُقَدَّرٌ أَي لَا يُبْشَرُونَ بُشْرَى كقوله تعالى : ﴿لَا مَرْحَبًا بِهِمْ﴾^(٢) لَا أَهْلًا وَلَا سَهْلًا إِلَّا أَنْ كَلَامَ الشَّيْخِ لَا يُمْكِنُ تَنْزِيلُهُ عَلَى هَذَا قَوْلُهُ : جَزَاءُ أَنْ يَكُونَ «يَوْمَيْدٍ» و«لِلْمُجْرِمِينَ» خَيْرِينَ . فقد حكم أن لها خيراً وإذا جُعِلَتْ منصوبة بِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ لَا يَكُونُ لِأَنَّ حَيْثُ خَيْرًا لِأَنَّهَا دَاخِلَةٌ عَلَى ذَلِكَ الْفِعْلِ الْمَقْدَرِ وَهَذَا مَوْضِعٌ حَسَنٌ فَتَأَمَّلْهُ .

قوله : «يَوْمَيْدٍ لِلْمُجْرِمِينَ» قد تقدم في «يَوْمَيْدٍ» أوجهٌ وجوز أبو البقاء أن يكون منصوباً بِبُشْرَى قال : إذا قدرت أنها منونة غير مبنية مع لا ويكون الخبر للمُجْرِمِينَ وجوز أيضاً هو والزمخشري أن يكون يَوْمَيْدٍ تَكْرِيْرَ الْيَوْمِ وَيَرُونَ وَرَدَّهُ الشَّيْخُ^(٣) سواءً أريد بالتكرير التوكيد اللفظي أم أريد به البدل قال : لأن يَوْمٌ منصوب بما تقدم ذكره من أذكر أو من يَعْدَمُونَ الْبُشْرَى وما بعد لا العاملة في الاسم لا يعمل فيه ما قبلها وعلى تقدير ما ذكرناه يكون العامل فيه ما قبل لا . قُلْتُ : وما رده ليس بظاهر وذلك لأن الجملة المنفية معمولة للقول المضمرة الواقع حالاً من الملائكة والملائكة معمولة ليرُونَ وَيَرُونَ معمولة ليَوْمٌ حُصَّصًا بِالْإِضَافَةِ فَلَا وَمَا فِي خَبَرِهَا مِنْ تِمَّةِ الظرف الأول من حيث انها معمولة ليعض ما في خبره فليست بأجنبية ولا مانعة من أن يعمل ما قبلها فيما بعدها، والعجب له كيف تخيل هذا وغفل عما قلته فإنه واضح مع التأمل !!؟ و«لِلْمُجْرِمِينَ» من وضع الظاهر موضع المضمرة شهادة عليهم بذلك والضمير في «يَقُولُونَ» يجوز عودُه للكفار وللملائكة . و«حَجْرًا» من المصادر المُلتَزِمِ اضمار ناصبها ولا يتصرف فيه قال سيويه^(٤) : ويقول الرجل للرجل اتفعل كذا فيقول «حَجْرًا» . وهي من حَجَرَهُ إِذَا مَنَعَهُ لِأَنَّ الْمَسْتَعِيدَ طَالِبٌ مِنَ اللَّهِ أَنْ يَمْنَعَ الْمَكْرُوهَ لَا يَلْحَقُهُ وَكَأَنَّ الْمَعْنَى : أَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَمْنَعَ مَنَعًا وَيَحْجِرُهُ حَجْرًا . والعامية على كسر الحاء والضحاك والحسن وأبو رجاء على ضمها وهو لغة فيه . قال الزمخشري : ومجيئه على فِعْلٍ أَوْ فِعْلٍ فِي قِرَاءَةِ الْحَسَنِ تَصَرَّفَ فِيهِ لِإِخْتِصَاصِهِ بِمَوْضِعٍ ، وَاحِدٍ كَمَا كَانَ قِعْدُكَ وَعَمْرُكَ كَذَلِكَ وَأَنْشَدْتَ لِبَعْضِ الرِّجَازِ .

٣٥٠٠- قَالَتْ وَفِيهَا حَيْدَةٌ وَذُعْرُ عَوْدُ بَرِّي مِنْكُمْ وَحُجْرُ^(٥)

وهذا الذي أنشده الزمخشري يقتضي تصرف حجراً وقد تقدم نص سيويه على أنه يُلتَزَمُ النصب وحكى أبو البقاء فيه لغة ثالثة وهي الفتح قال : وَقَدْ قُرِئَ بِهَا فَعَلَى هَذَا كَمَلُ فِيهِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ مَقْرُوءٌ بِهِنَّ وَ«مَحْجُورًا» صفة مؤكدة للمعنى كقولهم : «ذَيْلُ دَائِلٍ» و«مُوتٌ مَائِتٌ» وَالْحَجْرُ : الْعَقْلُ لِأَنَّهُ يَمْنَعُ صَاحِبَهُ .

(١) انظر الكتاب (١/٣٢٦) .

(٥) البيت للعجاج ديوانه (٣١٧) ، البحر المحيط (٦/٤٩٢) .

(١) تقدم .

(٢) سورة ص آية : (٥٩) .

(٣) انظر البحر المحيط (٦/٤٩٢) .

وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنْثُورًا ﴿٢٣﴾ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا ﴿٢٤﴾ وَيَوْمَ تَشَقُّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَمِ وَنُزِلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا ﴿٢٥﴾ الْمَلِكُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ لِلرَّحْمَنِ وَكَانَ يَوْمًا عَلَى الْكَافِرِينَ عَسِيرًا ﴿٢٦﴾

قوله : ﴿ هَبَاءً ﴾ الهباء والهَبْوَةُ التراب الدقيق قاله ابن عرفة قال الجوهري : يقال فيه هَبًا يَهْبُو إذا ارتفع وأهْبَتْهُ أَنَا إِهْبَاءً وقال الخليل والزجاج : هو مثلُ العَبَارِ الداخل في الكوة يَتَرَاءَى مع ضوء الشمس وقيل : الهَبَاءُ ما تَطَايَرَ مِنْ شَرَرِ النَّارِ إِذَا أُضْرِمَتْ . والواحدة هَبَاءَةٌ على حدِّ تَمْرٍ وَتَمْرَةٍ و﴿ مَنثورًا ﴾ أي مُفَرَّقًا نَثَرْتُ الشَّيْءَ فَرَقْتُهُ وَالنَّثْرَةُ لِنَجْمٍ مُتَفَرِّقَةٍ وَالنَّثْرُ الكلام غير المُقَطَّع على المقابلة بالشعر وفائدة الوصف به أَنَّ الهَبَاءَ تراه مُنْتَظِمًا مع الضوء فإذا حركته تفرق فجاء بهذه الصفة لتفيد ذلك وقال الزمخشري : أو مفعول ثالث لِجَعْلِنَاهُ أَي فجعَلناه جَامِعًا لِحَقَارَةِ الهَبَاءِ وَالتَّنَاثُرُ كقولهِ ﴿ كُنُوتًا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴾^(١) أي جامعين للمسَخ والخسء .

وقال الشيخ : وخالف ابن درستويه فخالف النحويين في منعه أن يكون لكان خبرانٍ وَأُزِيدَ وَقياسُ قولهِ في جَعَلَ أَن يكون لها خبرٌ ثالثٌ قُلْتُ : مقصودة أَنَّ كلامَ الزمخشري مردودٌ قياساً على ما منعه ابن درستويه من تعديد خبر كان .

قوله : ﴿ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ ﴾ في أَفْعَلَ هنا قولان أحدهما : أَنَّها على بابها من التفضيل والمعنى : أَنَّ المؤمنِينَ خَيْرٌ فِي الآخِرَةِ مُسْتَقَرًّا مِنْ مُسْتَقَرِّ الْكُفَّارِ وَأَحْسَنُ مَقِيلًا مِنْ مَقِيلِهِمْ لَوْ فُرِضَ أَن يكون لهم ذلك أو على أَنهم خَيْرٌ فِي الآخِرَةِ مِنْهُمْ فِي الدُّنْيَا . والثاني : أَن يكون لِمَجْرَدِ الوَصْفِ من غير مُفَاضَلَةٍ .

قوله : ﴿ وَيَوْمَ تَشَقُّقُ ﴾ العامل في «يَوْمَ» إمَّا اذْكُرُوا إمَّا يَنْفَرُدُ اللَّهُ بِالْمَلِكِ وَيَوْمَ تَشَقُّقٌ لدلالة قوله : ﴿ الْمَلِكُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ لِلرَّحْمَنِ ﴾ عليه . وقرأ الكوفيون وأبو عمرو هنا وفي ﴿ ق ﴾^(٢) «تَشَقُّقٌ» بالتخفيف والباقون بالتشديد وهما واضحتان حذف الأولون تاء المضارعة أو تاء الفعل على خلاف في ذلك والباقون ادغموا تاء الفعل في الشين لما بينهما من المُقَارَبَةِ وهما كَتَظَاهِرُونَ وَتَظَاهِرُونَ حذفاً وادغاماً وقد مضى في البقرة قوله : ﴿ بِالْغَمَامِ ﴾ في هذه الباء ثلاثة أوجه : أحدها : على السببية أي بسبب الغمام يعني بسبب طُلُوعِهِ مِنْهَا ونحوه «السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ» وكأنه الذي يَتَشَقَّقُ به السماء .

الثاني : انها للخال أي مُلْتَبِسَةً بِالْغَمَامِ الثالث أنها بمعنى عن أي عَنِ الْغَمَامِ كقولهِ : ﴿ يَوْمَ تَشَقُّقُ الْأَرْضُ عَنْهُمْ ﴾^(٣) .

قوله : ﴿ وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ ﴾ فيها اثنتا عشرة قراءة اثنتان في المُتَوَاتِرِ وَعَشْرٌ فِي الشَّاذِّ . فقرأ ابن كثير من السبعة «نُزِّلَ» بنون مضمومة ثم أخرى ساكنة وزاي خفيفة مكسورة مضارع أنزَلَ وَالْمَلَائِكَةُ بالنصب مفعول به وكان من حق المصدر أن يجيء بعد هذه القراءة على إنزال . قال أبو علي : لَمَّا كَانَ أَنْزَلَ وَنُزِّلَ يَجْرِيانِ مُجْرَى وَاحِدًا أَجْزَأُ مَصْدَرٌ أَحَدُهُمَا عَنِ الْمَصْدَرِ الْآخِرِ وَأَنْشَدَ :

(٣) الآية ، المقدمة .

(١) سورة الأعراف آية : (١٦٦) .

(٢) آية : رقم (٤٤) .

٣٥٠١ - وَقَدْ تَطَوَّيْتُ أَنْطَوَاءَ الْحَضْبِ^(١)

لأنَّ تَطَوَّيْتُ وَأَنْطَوَيْتُ بمعنى . قُلْتُ: ومثله «وَتَبَّئِلُ إِلَيْهِ تَبْيَلًا»^(٢) أي تَبَّئَلًا . وقرأ الباقون من السبعة «وُنَزَّلَ» بضم النون وكسر الزاي المشددة وفتح اللام ماضياً مبنياً للمفعول «الملائكة» بالرفع لقيامه مقام الفاعل وهي مُوافقة لمصدرها . وقرأ ابن مسعود وأبو رجاء «وُنَزَّلَ» بالتشديد ماضياً للفاعل وهو الله تعالى «المَلَائِكَةُ» مفعول به وعنه أيضاً «وَأُنزِلَ» مبنياً للفاعل عَدَاهُ بالتضعيف مرة وبالهمزة أخرى والاعتذار عن مجيء مصدره على التفعيل كالاعتذار عن ابن كثير، وعنه أيضاً «وَأُنزِلَ» مبنياً للمفعول . وقرأ هارون عن أبي عمرو «وَتُنزَّلُ المَلَائِكَةُ» بالتاء من فوق وتشديد الزاي ورفع اللام مضارعاً مبنياً للفاعل «المَلَائِكَةُ» بالرفع مضارع نَزَلَ بالتشديد على هذه القراءة فالمفعول محذوف أي وتُنزَّلُ المَلَائِكَةُ مَا أَمَرْتُ أَنْ تُنَزَّلَهُ . وقرأ الحَفَافُ عنه وجناح بن حبيش «وُنَزَّلَ» مخففاً مبنياً للفاعل «المَلَائِكَةُ» بالرفع . وخارجة عن أبي عمرو أيضاً وأبو معاذ «وُنَزَّلَ» بضم النون وتشديد الزاي ونصب «المَلَائِكَةُ» والأصل وُنزِلَ بنونين حذفت إحداهما . وقرأ أبو عمرو وابن كثير في روايةٍ عنها بهذا الأصل «وُنزَّلَ» بنونين وتشديد الزاي وقرأ أبي «وُنزَّلَتْ» بالتشديد مبنياً للمفعول «وَتُنزَّلَتْ» بزيادة تاء في أوله وتاء التانيث . وقرأ أبو عمرو في طريقة الحفَاف عنه «وُنزِلَ» بضم النون وكسر الزاي خفيفة مبنياً للمفعول قال صاحب اللوامح : فإن صحت القراءة فإنه حذف منها المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه تقديره وُنزِلَ نَزُولُ المَلَائِكَةِ فحذف النزول ونقل اعرابه إلى الملائكة بمعنى نَزَلَ نَازِلُ المَلَائِكَةِ لأنَّ المصدر يجيء بمعنى الاسم وهذا مما يجيء على مذهب سيبويه^(٣) ترتيب بناء اللازم للمفعول به لأن الفعل يدل على مصدره . قُلْتُ: وهذا تَمَحُّلٌ كثير دَعَتْ إليه ضرورة الصناعة . وقال ابن جني وهذا غير معروف لأن نَزَلَ لا يتعدى إلى مفعول فَيُنزِلُ هنا للملائكة وَوَجْهُهُ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ رُكِمِ الرَّجُلِ وَجُنَّ فَإِنَّهُ لَا يُقَالُ إِلَّا أَزَكَمَهُ وَأَجَنَّهُ اللَّهُ وَهَذَا بَابِ سَمَاعٍ لَا قِيَاسَ . قُلْتُ: ونظير هذا القراءة ما تقدم في سورة الكهف في قراءة من قرأ : «فَلَا يَقُومُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزَنًا»^(٤) بنصب «وَزَنًا» من حيث تعدية القاصر وتقدم ما فيها .

قوله : ﴿الْمَلِكُ يَوْمَئِذٍ﴾ فيه أوجه :

أحدها : أن يكون «الْمَلِكُ» مبتدأ أو الخبر «الحَقُّ» و«يَوْمَئِذٍ» متعلق بالملك و«لِلرَّحْمَنِ» متعلق بالحَقِّ أو محذوف على التبيين أو محذوف على انه صفة للحق .

الثاني : أن الخبر «يَوْمَئِذٍ» والحَقُّ نعت للملك وللرحمن على ما تقدّم .

الثالث : أن الخبر «لِلرَّحْمَنِ» ويَوْمَئِذٍ متعلق بالملك والحق نعت للملك .

وَيَوْمَ يَعِضُ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَقُولُ يَلِيَّتَنِي أَخَذَتْ مَعَ الرُّسُولِ سَيِّلاً^{٢٧} يَنْوِيْلَتَنِي لِيَتْنِي لَمْ أَخِذْ فَلَانَا خَلِيلاً^{٢٨} لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ خَدُولًا^{٢٩}

(١) البيت لرؤية بن العجاج انظر ديوانه (١٦) ، المقرب (١٣٥/٢) ، البحر المحيط (٤٩٦/٦) ، شرح المفصل لابن يعيش (١١٢/١) .

(٢) سورة المزمل آية : (٨) .

(٣) انظر الكتاب (٢٣٢/١) .

(٤) سورة الكهف آية : (١٠٥) .

وَقَالَ الرَّسُولُ يَرْبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا ۚ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ وَكَفَى بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا ۚ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا ۚ وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ۚ

قوله ﴿ وَيَوْمَ يَعْضُ ﴾ معمول لمحذوف أو معطوف على «يَوْمَ تَشَقُّقُ» وَيَعْضُ مضارع عَضَّ ووزنه فَعِل بكسر العين بدليل قولهم عَضُّتُ أَعْضُ وحكي عن الكسائي فتحها في الماضي فعلى هذا يُقَالُ: أَعْضُ بالكسر في المضارع والعَضُّ هنا كناية عن شدة الندم، ومثله حَرَقَ نَابَهُ قال:

٣٥٠٢ - أَبِي الضَّمِيمِ وَالنُّعْمَانُ يَحْرِقُ نَابَهُ عَلَيْهِ فَأَقْضَى وَالسُّيُوفُ مَعَاقِلُهُ (١)

وهذه الكناية أبلغ من تصريح المَكْنَى عنه وأل في «الظالم» تحتل العهد والجنس على حسب الخلاف في ذلك قوله: ﴿ يَقُولُ ﴾ هذه الجملة حال من فاعل «يَعْضُ» وجملة التمني بعد القول مخيئة به وتقدم الكلام في مباشرة يا لَلَيْتَ في سورة النساء و«فُلان» كناية عن عَلمٍ مَنْ يَعْقِل وهو منصرف وفُل كناية عن نكرة مَنْ يَعْقِل من الذكور وفُلة عن مَنْ يَعْقِل من الإناث والفُلان والفُلانة وبالآلف واللام عن غير العاقل ويختص فُل وفُلة عن مَنْ يَعْقِل من الإناث والفُلان والفُلانة وبالآلف واللام عن غير العاقل ويختص فُل وفُلة بالنداء إلا في ضرورة كقوله:

٣٥٠٣ - فِي لَجَّةِ أُمْسِكِ فُلَانًا عَنْ فُلٍ (٢)

وليس فل مرخما من فلان خلافاً للفراء وزعم الشيخ (٣) أَنَّ ابْنَ عُصْفُورٍ وَابْنَ مَالِكٍ وَابْنَ الْعِلْجِ وَهَمَوْا فِي جَعْلِهِمْ فُلٌ كِنَايَةً عَنْ عَلمٍ مَنْ يَعْقِلُ كَفُلَانٍ وَلَا مُمْ فُلٌ وَفُلَانٌ فِيهَا وَجِهَانُ :

أحدهما : انها واو والثاني انها ياء وقرأ الحسن « يَا وَيْلَتِي » بكسر التاء وياء صريحة بعدها وهي الأصل وقرأ الدَّوْرِيُّ بالإمالة قال أبو علي : وَتَرَكُ الإِمَالَةَ أَحْسَنَ لِأَنَّ أَصْلَ هَذِهِ اللَّفْظَةِ الْيَاءُ فَبَدَّلَتْ الْكَسْرَةَ فَتَحَةً وَالْيَاءُ أَلْفًا فَرَارًا مِنَ الْيَاءِ فَمِنْ أَمَالٍ رَجَعَ إِلَى الَّذِي مِنْهُ قَرَأَ أَوَّلًا قُلْتُ : وَهَذَا مَنْقُوضٌ بِنَحْوِ بَاعٍ فَإِنَّ أَصْلَهُ الْيَاءُ وَمَعَ ذَلِكَ أَمَالُوا وَقَدْ أَمَالُوا ﴿ يَا حَسْرَتًا عَلَيَّ مَا فَرَطْتُ ﴾ (٤) و﴿ يَا أَسْفَى ﴾ (٥) وهما كياء « وَيْلَتِي » فِي كَوْنِ الْفَهْمَا عَنْ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ .

قوله : ﴿ وَكَانَ الشَّيْطَانُ ﴾ يحتمل أن تكون هذه الجملة من مَقُولِ الظالم فتكون منصوبة المحل بالقول، وأن تكون من مَقُولِ الباري تعالى فلا محل لها لاستثناها .

قوله : ﴿ مَهْجُورًا ﴾ مفعول ثانٍ لـ «اتَّخَذُوا» أو حال وهو مفعول من الهَجْر بفتح الهاء وهو التَرْكُ والبُعْدُ أي جعلوه متروكاً بعيداً وقيل : هو من الهَجْر بالضم أي مهجوراً فيه حيث يقولون فيه إنه شَعْرٌ وَأَسَاطِيرُ وَجَعَلَ الزَّمْخَشَرِيُّ مَفْعُولًا هُنَا مَصْدَرًا بِمَعْنَى الْهَجْرِ قَالَ : كَالْمَجْلُودِ وَالْمَعْقُولِ قُلْتُ : وَهُوَ غَيْرُ مَقْسِيٍّ صَبَطَهُ أَهْلُ اللُّغَةِ فِي الْإِفَاطِ فَلَا يَتَعَدَّى إِلَّا بِنَقْلِ .

(١) تقدم .
(٢) البيت لأبي النجم العجلي انظر الهمع (١/١٧٧) ، التصريح
(٣) انظر البحر المحيط (٦/٤٩٦) .
(٤) سورة الزمراءية : (٥٦) .
(٥) سورة يوسف آية : (٨٤) .
(٦/١٨٠) ، الأشموني (٣/١٦١) .

قوله ﴿ هَادِيًا ﴾ حال أو تمييز وقد تقدم اعراب مثل هذه الجملة .

قوله : ﴿ جُمْلَةً ﴾ حال من «الْقُرْآنَ» إذ هي في معنى مُجْتَمِعاً قوله ﴿ كَذَلِكَ ﴾ الكاف إما مرفوعةً المحل أي الأمر كَذَلِكَ و﴿ لِنُثِبْتَ ﴾ علةٌ لِمَحذُوفٍ أي لِنُثِبْتَ فَعَلْنَا ذَلِكَ . وإما منصوبته على الحال أي أنزَلَ مِثْلَ ذَلِكَ أو على النعت لمصدر محذوف ولِنُثِبْتَ متعلق بذلك الفعل المحذوف وقال أبو حاتم هي جواب قسم وهذا قول مرجوح نَحَا إليه الأخفش وجعل منه «وَلِتَصْغَى» وقد تقدّم في الأنعام، وقرأ عبد الله «لِنُثِبْتَ» بالياء أي الله تعالى والترتيل: التَّفْرِيقُ ومجيء الكلمة بعد الأخرى بسكوتٍ يسير دون قطع النَّفْسِ ومنه نَغْرَ رَتْلٍ ومُرْتَلٌ أي مُفْلَجُ الأَسنان بين أسنانه فُرَجٌ يسيرة . قال الزمخشري . ونَزَلَ هنا بمعنى أنزَلَ لا غير كَخَبَّرَ بمعنى أَخْبَرَ وإلَّا تَدَا فَعَا . يعني أن نَزَلَ بالتشديد يقتضي بالأصالة التنجيم والتفريق فلو لم يُجْعَلْ بمعنى أنزَلَ الذي لا يقتضي ذلك لتدافع مع قوله «جُمْلَةً» لأنَّ الجُمْلَةَ تَنَافِي التفريق وهذا بناءٌ منه على مُعْتَقِدِهِ وهو أن التضعيف يدل على التفريق وقد نصَّ على ذلك في مواضع من كتابه الكشاف وتقديم ذلك في البقرة وأول آلِ عِمْرَانَ وآخر الإِسْرَاءِ وحكى هناك عن ابن عباس ما يُقَوِّي ظاهره صحَّةُ قَوْلِهِ : «إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ» هذا الاستثناء مُفْرَغٌ والجُمْلَةُ في محل نصب على الحال أي : لا يَأْتُونَكَ بِمِثْلِ إِيَّا فِي حَالِ إِيْتَانِنَا إِيَّاكَ كَذَا والمعنى : ولا يأتونك بسؤالٍ عجيبٍ إلا جئناك بالأمر الحق و«تَفْسِيرًا» تمييز والمُفْضَلُ عليه محذوف أي تفسيراً من مثيلهم .

الَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ أُولَٰئِكَ سُرًّا مَّكَانًا وَأَضَلُّ سَبِيلًا ۚ ﴿٣٤﴾ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَىٰ الْكِتَابَ وَجَعَلْنَا مَعَهُ أَخَاهُ هَارُونَ وَزِيْرًا ۚ ﴿٣٥﴾ فَقُلْنَا أَذْهَبَا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمَّرْنَاهُمْ تَدْمِيرًا ۚ ﴿٣٦﴾ وَقَوْمِ نُوحٍ لَمَّا كَذَّبُوا الرُّسُلَ أَغْرَقْنَاهُمْ وَجَعَلْنَاهُمْ لِلنَّاسِ آيَةً وَأَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ عَذَابًا أَلِيمًا ۚ ﴿٣٧﴾ وَعَادًا وَثَمُودًا وَأَصْحَابَ الرَّسِّ وَقُرُونًا بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيرًا ۚ ﴿٣٨﴾ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَلُ وَكُلًّا تَبَرْنَا تَبِيرًا ۚ ﴿٣٩﴾

قوله : ﴿ الَّذِينَ يُحْشَرُونَ ﴾ يجوز رفعه خبر مبتدأ محذوف أي هم الذين ويجوز نصبه على الذم ويجوز أن يرتفع بالابتداء وخبره الجملة من قوله ﴿ أُولَٰئِكَ سُرًّا مَّكَانًا ﴾ ويجوز أن يكون « أُولَٰئِكَ » بدلاً أو بياناً للموصول و « سُرًّا مَّكَانًا » خبر الموصول قوله ﴿ هَارُونَ ﴾ بدلٌ أو بيان أو منصوب على القطع و ﴿ وَزِيْرًا ﴾ مفعول ثانٍ وقيل : حال والمفعول الثاني قوله « مَعَهُ » قوله ﴿ فَدَمَّرْنَاهُمْ ﴾ العامة على فَدَمَّرْنَا فعلاً ماضياً معطوفاً على محذوف أي فَذْهَبَا فَكَذَّبُوهُمَا فَدَمَّرْنَاهُمْ ، وقرأ عليٌّ كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ « فَدَمَّرَاهُمْ » أمراً لموسى وهارون . وعنه أيضاً « فَدَمَّرْنَاهُمْ » كذلك أيضاً ، ولكنه مؤكَّد بالنون الشديدة وعنه أيضاً « فَدَمَّرَا بِهِمْ » بزيادة باء الجرِّ بعد فَعَلَ الأمر وهي تشبه القراءة قبلها في الخطِّ . ونقل عنه الزمخشري « فَدَمَّرْتُهُمْ » بناء المتكلم .

قوله : ﴿ وَقَوْمِ نُوحٍ ﴾ يجوز أن يكون منصوباً عطفاً على مفعول « دَمَّرْنَاهُمْ » ويجوز أن يكون منصوباً بفعل مضمر يفسره قوله ﴿ أَغْرَقْنَاهُمْ ﴾ وترَجَّحَ هذا بتقدم جملة فعلية قبله . هذا إذا قلنا إن « لَمَّا » ظرفُ زمانٍ وأما إذا قلنا إنها حرفٌ وُجُوبٌ لوجُوبٍ فلا يَتَأْتِي ذلك لأن « أَغْرَقْنَاهُمْ » حينئذ جواب « لَمَّا » وجوابها لا يُفَسَّرُ . ويجوز أن يكون منصوباً

بفعل مقدرٍ لا على سبيل الاشتغال أي : اذْكَرَ قَوْمٌ نُوحٍ .

قوله : ﴿ وَعَادًا ﴾ فيه ثلاثة أوجه أن يكون معطوفاً على « قَوْمِ نُوحٍ » وأن يكون معطوفاً على مفعول « جَعَلْنَاهُمْ » وأن يكون معطوفاً على محلِّ « لِلظَّالِمِينَ » لأنه في قوة : وَعَدْنَا الظَّالِمِينَ بِعَذَابٍ .

قوله ﴿ وَأَصْحَابَ الرَّسِّ ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : من عطفِ المُغَايِرِ وهو الظاهر .

والثاني : أنه من عطف بعض الصفات على بعض والمراد بأصحاب الرِّسِّ ثُمُودٌ لأنَّ الرِّسَّ البئرُ التي لم تطوَّع عن أبي عبيدة وثُمُودٌ أصحاب آبارٍ وقيل : الرِّسُّ نهرٌ بالشرق ويقال أنهم أناسٌ عبدةُ أصنام قتلوا نبيهم ورأسه في بئرٍ أي دسوه فيها قوله : ﴿ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ ذلك إشارة إلى مَنْ تقدم ذكره وهم جماعاتٌ فلذلك حَسُنَ دخولُ « بَيْنَ » عليه قوله ﴿ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ ﴾ يجوز نصبه بفعل يفسره ما بعده أي : وَحَدَرْنَا أَوْ ذَكَّرْنَا لأنها في معنى ضَرَبْنَا له الأمثال . ويجوز أن يكون معطوفاً على ما تقدم و « ضَرَبْنَا » بيانٌ لسبب إهلاكهم وأما « كُلًّا » الثانية فمفعول مُقَدَّم .

وَلَقَدْ آتَوْنَا عَلَى الْقَرْيَةِ الَّتِي أَطْرَتَ مَطَرُ السَّوِّءِ أَفْكَمَ يَكُونُوا يَرُونَهَا بَلِّ كَانُوا لَا يَرْجُونَ نُشُورًا ﴿٤١﴾ وَإِذَا رَأَوْكَ إِذَا يَخِذُونَكَ إِلَّا هُزُؤًا أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴿٤٢﴾ إِنْ كَادَ لِيُضِلَّنَا عَنْ الْهَيْتِنَا لَوْلَا أَنْ صَبَرْنَا عَلَيْهَا وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ حِينَ يَرَوْنَ الْعَذَابَ مَنْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴿٤٣﴾ أَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكَيْلًا ﴿٤٤﴾ أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلِّ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴿٤٥﴾ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلْنَا الشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا ﴿٤٦﴾ ثُمَّ قَبَضْنَاهُ إِلَيْنَا قَبْضًا يَسِيرًا ﴿٤٧﴾ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الَيْلَ لِبَاسًا وَالنَّوْمَ سُبَاتًا وَجَعَلَ النَّهَارَ نُشُورًا ﴿٤٨﴾ وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴿٤٩﴾ لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا وَنُسْقِيَهُ مِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَامًا وَأَنْاسًا كَثِيرًا ﴿٤٩﴾

قوله : ﴿ مَطَرُ السَّوِّءِ ﴾ فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه مصدر على حذفِ الزوائد أي إمطارَ السَّوِّءِ .

الثاني : أنه مفعول ثانٍ إذ المعنى أَعْطَيْتُهَا وَأَوْلَيْتُهَا مَطَرُ السَّوِّءِ .

الثالث : أنه نعتٌ مصدرٍ أي إمطاراً مثلاً « مَطَرُ السَّوِّءِ » وقرأ زيد بن عليُّ « مُطِرَتْ » ثلاثياً مبنياً للمفعول ومَطَرٌ مُتَعَدٌّ قال :

وقرأ أبو السَّمَال « مَطَرَ السَّوَاءِ » بضم السين وقد تقدم الكلام على السَّوَاءِ في بَرَاءَةِ قوله ﴿ أَتَوْا عَلَى الْقَرْيَةِ ﴾ إنما عُدِّيَ أَتَى بِعَلَى لِأَنَّهُ ضَمَّنَ مَعْنَى مَرَّ قَوْلُهُ ﴿ إِنَّ يَتَّخِذُونَكَ ﴾ إِنَّ نَافِيَةٌ وَ ﴿ هُزُوا ﴾ مَفْعُولٌ ثَانٍ وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ مَوْضِعَ هُزَاءٍ وَأَنْ يَكُونَ مَهْزُوءاً بِكَ وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ الْمُنْفِيَةُ تَحْتَمَلُ وَجْهَيْنِ :

أحدهما : أنها جواب إذا الشرطية واختصت إذا بَأَنَّ جوابها متى كان منفيًا بِمَا أَوْ إِنَّ أَوْ لَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْفَاءِ بِخِلَافِ غَيْرِهَا مِنْ أَدْوَاتِ الشَّرْطِ فَعَلَى هَذَا يَكُونُ قَوْلُهُ ﴿ أَهَذَا الَّذِي ﴾ فِي مَحَلِّ نَسْبِ بِالْقَوْلِ الْمَضْمَرِ وَذَلِكَ الْقَوْلُ الْمَضْمَرُ فِي مَحَلِّ نَسْبِ عَلَى الْحَالِ أَيِ إِنَّ يَتَّخِذُونَكَ قَائِلِينَ ذَلِكَ .

والثاني : أنها جملة معترضة بين إذا وجوابها هو ذلك القول المضمر المحكى به ﴿ أَهَذَا الَّذِي ﴾ والتقدير : وإذا رَأَوْكَ قَالُوا أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ فَأَعْتَرَضَ بِجُمْلَةِ النَفْيِ وَمَفْعُولٌ ﴿ بَعَثَ ﴾ مَحذُوفٌ هُوَ عَائِدٌ الْمَوْصُولِ أَيِ بَعَثَهُ ﴿ رَسُولًا ﴾ عَلَى بَابِهِ مِنْ كَوْنِهِ صِفَةً فَنَسَبَ عَلَى الْحَالِ وَقِيلَ هُوَ مُصَدَّرٌ بِمَعْنَى رِسَالَةٍ فَيَكُونُ عَلَى حَذْفِ مِضَافٍ أَيِ ذَا رَسُولٍ بِمَعْنَى ذَا رِسَالَةٍ ، أَوْ يَجْعَلُ نَفْسَ الْمَصْدَرِ مَبَالِغَةً . أَوْ بِمَعْنَى مُرْسَلٍ وَهُوَ تَكْلُفٌ .

قوله : ﴿ إِنَّ كَادَ لَيُضِلَّنَا ﴾ قد تقدم نظيره في سُبْحَانَ (١) .

قوله : ﴿ لَوْلَا أَنْ صَبَرْنَا ﴾ جوابها محذوف أي لَضَلَلْنَا عَنْ آلِهَتِنَا . قال الزمخشري : وَلَوْلَا فِي مِثْلِ هَذَا الْكَلَامِ جَارٌ مُجْرَى التَّقْيِيدِ لِلْحَكْمِ الْمَطْلُوقِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى لَا مِنْ حَيْثُ الصِّيغَةُ .

قوله « مَنْ أَضَلُّ » جملة الاستفهام مُعَلِّقَةٌ لـ « يَعْلَمُونَ » فَهِيَ سَادَةٌ مَسَدٌّ مَفْعُولِيهَا إِنْ كَانَتْ عَلَى بَابِهَا وَمَسَدٌ وَاحِدٌ إِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى عَرَفَ وَيَجُوزُ فِي « مَنْ » أَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً وَ « أَضَلُّ » خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَضْمَرٌ هُوَ الْعَائِدُ عَلَى « مَنْ » تَقْدِيرُهُ : مَنْ هُوَ أَضَلُّ وَإِنَّمَا حَذْفُ اللَّاسْتِطَالَةِ بِالْتَمْيِيزِ كَقَوْلِهِمْ :

٣٥٥ - ما أنا بالذي قائل لك سواء

وهذا ظاهر إن كانت متعدية لواحد وإن كانت متعدية لإثنين فَيَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرِ ثَانٍ وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ ، قَوْلُهُ : ﴿ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ ﴾ مَفْعُولًا الْإِتِّخَاذِ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيمٍ وَلَا تَأْخِيرٍ لِاسْتَوَائِهِمَا فِي التَّعْرِيفِ . وَقَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ : فَإِنْ قُلْتَ : لِمَ أُخِّرَ (هَوَاهُ) وَالْأَصْلُ قَوْلُكَ اتَّخَذَ الْهَوَى إِلَهًا قُلْتَ : مَا هُوَ إِلَّا تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ لِلْعِنَايَةِ « بِهِ » كَمَا تَقُولُ عَلِمْتَ مُنْطَلِقًا زَيْدًا لِفَضْلِ عِنَايَتِكَ بِالْمُنْطَلِقِ . قَالَ الشَّيْخُ (٢) : وَأَدْعَاءُ الْقَلْبِ يَعْنِي أَنَّ التَّقْدِيمَ لَيْسَ بِجَيِّدٍ . لِأَنَّهُ مِنْ ضَرَائِرِ الْأَشْعَارِ . قُلْتَ : قَدْ تَقَدَّمَ فِيهِ ثَلَاثُ مَذَاهِبٍ عَلَى أَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنَ الْقَلْبِ الْمَذْكُورِ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا هُوَ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ فَقَطْ ، وَقَرَأَ ابْنُ هُرْمُزٍ « الْإِلَهَةُ هَوَاهُ » عَلَى وَزْنِ فِعَالَةٍ وَالْإِلَهَةُ بِمَعْنَى الْمَالُوهِ وَالْهَاءُ لِلْمَبَالِغَةِ كَعَلَامَةٍ وَنَسَابَةٍ وَالْإِلَهَةُ مَفْعُولٌ ثَانٍ قَدْ مَّ لِكَوْنِهِ نَكْرَةً وَلِذَلِكَ صُرِفَ وَقِيلَ : الْإِلَهَةُ هِيَ الشَّمْسُ وَرُدَّ هَذَا بِأَنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَمْتَنَعَ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالتَّائِيثِ وَأَجِيبَ بِأَنَّهَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا أَلٌ كَثِيرًا فَلَمَّا نَزَعَتْ مِنْهَا صَارَتْ نَكْرَةً جَارِيَةً مُجْرَى الْأَوْصَافِ ، وَيُقَالُ : الْإِلَهَةُ بِضَمِّ الْهَمْزَةِ أَيْضًا اسْمًا لِلشَّمْسِ وَقَرَى بَعْضُ الْمَدِينِيِّينَ « الْإِلَهَةُ هَوَاهُ » جَمَعَ إِلَهَ وَهُوَ أَيْضًا مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ بِاعْتِبَارِ الْأَنْوَاعِ فَقَدْ كَانَ الرَّجُلُ بَعْدَ إِلَهَةِ شَتَّى . وَمَفْعُولٌ « أَرَأَيْتَ » الْأَوَّلُ « مَنْ » وَالثَّانِي الْجُمْلَةُ الْاسْتِفْهَامِيَّةُ . قَوْلُهُ « كَيْفَ » مَنْصُوبَةٌ بِـ « مَدَّ »

المحيط (٦/٥٠٠) .

(١) الأيتان (٧٣-٧٦) .

(٢) انظر البحر المحيط (٦/٥٠١) .

أني وإياك إذ حلت بأرجلنا

انظر ديوانه (١/٢١٣) ، الكتاب (٢/١٠٦) ، وانظر البحر

وهي مُعَلَّقَةٌ لِهـ (تَر) فهي موضع نصب وقد تقدم القول في نحو أَلَمْ .

قوله : « ثُمَّ جَعَلْنَا » قال الزمخشري : فإن قلت ثُمَّ في هذين الموضعين كيف موقعها قلت لبيان تفاضل الأمور الثلاث كأن الثاني أعظم من الأول والثالث أعظم منهما تشبيهاً لتباعد ما بينهما في الفضل بتباعد ما بينهما في الوقت .

قوله : ﴿ لِنُحْيِي بِهِ ﴾ فيه وجهان :

أظهرهما : أنه متعلق بالإنزال .

والثاني : وهو صعب أنه متعلق بظهور وقال الزمخشري : فإن قلت إنزال الماء موصوفاً بالطهارة وتعليله بالإحياء والسقي يؤذن بأن الطهارة شرط في صحة ذلك كما تقول حمَلني الأميرُ على فَرَسٍ جَوَادٍ لِأَصِيدَ عَلَيْهِ الْوَحْشَ . قلت لما كان سَقِي الأُناسِ من جملة ما أنزل له الماء وَصِفَ بالطهارة إكراماً لهم وتتميماً لِلْمِنِيَّةِ عليهم وظهورُ يجوز أن يكون صفة مبالغة منقولاً من طاهر كقوله تعالى ﴿ شَرَابًا طَهُورًا ﴾ (١) وقال :

٣٥٠٦ - إِلَى رُجْحِ الْأَكْفَالِ غِيْدُ مِنَ الطَّبَا عِدَابُ الثَّنَايَا رِيْقُهُنَّ طَهُورٌ (٢)

وأن يكون اسمُ ما يُطَهَّرُ به كالسحور وأن يكون مصدرًا كالتقبول والتلويح ووصف « بِلْدَةٌ » بـ « مَيْتٌ » وهي صفة للمذكر لأنها بمعنى البلد .

قوله : ﴿ وَنُسْقِيَهُ ﴾ العامة على ضم النون وقرأ أبو عمرو وعاصم في روايةٍ عنهما وأبو حيوة وابن أبي عبله بفتحها وقد تقدم أنه قرىء بذلك في النحل وتقدم كلام الناس عليهما .

قوله : ﴿ مِمَّا خَلَقْنَا ﴾ يجوز أن يتعلق مِنْ بـ «نُسْقِيَهُ» وهي لا ابتداء الغاية ويجوز أن يتعلق بمحذوف على أنها حال من «أنعاماً» ونُكِرَت الأنعام والأناسي قال الزمخشري : لأن عليه الناس وجُلُهم مُتِيخُونَ بالأودية والأنهار فبهم غُنِيَةٌ عن سقى الماء وأعقابهم وهم كثير منهم لا يَعِيْشُهُمْ إلا ما نَزَلَ اللهُ من رحمته وسقيا سمائه .

قوله : ﴿ وَأُنَاسِي ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : وهو مذهب سيبويه أنه جمع إنسان والأصل إنسان وأناسين فأبدلت النون ياء وأدغم فيها الياء قبلها ونحو ظَرَبَانَ وَظَرَابِي .

والثاني : وهو قول الفراء والمبرد والزجاج أنه جمع إنسي وفيه نظر لان فعالي إنما يكون جمعاً لما فيه ياء مشددة لا تَدُلُّ على نَسَبٍ نحو كُرْسِيٍّ وَكِرَاسِيٍّ فلو أريد بكرسي النسب لم يجز جمعه على كراسي ويعد أن يقال أن الياء في إنسي ليست للنسب وكان حقه أن يجمع على أناسية نحو مهالية في المهلي وأزارقة في الأربي وقرأ يحيى ابن الحارث الدمازي والكسائي في رواية « وَأُنَاسِي » بتخفيف الياء قال الزمخشري : بحذف ياء أفاعيل كقولك أناعم في أناعيم . وقال : فَإِنْ قُلْتَ لِمَ قَدَّمَ إِحْيَاءَ الْأَرْضِ وَسَقَى الْأَنْعَامِ عَلَى سَقَى الْأُنَاسِ قُلْتُ : لِأَنَّ حَيَاةَ الْأُنَاسِ بِحَيَاةِ أَرْضِهِمْ وَحَيَاةَ أَنْعَامِهِمْ فَقَدِمَ مَا هُوَ سَبَبُ حَيَاتِهِمْ وَأَنْتُمْ إِذَا ظَفَرُوا بِسُقْيَا أَرْضِهِمْ وَسَقَى أَنْعَامِهِمْ لَمْ يَعْدُمُوا سُقْيَاهُمْ .

(١) سورة الإنسان آية : (٢١) .

(٢) البيت لجميل انظر ديوانه (٩٣٠) ، البحر المحيط

وَلَقَدْ صَرَّفْنَاهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَكَّرُوا فَأَبَىٰ أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ۖ ﴿٥١﴾ وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَذِيرًا ﴿٥٢﴾ فَلَا تُطِيعُ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا ﴿٥٣﴾ وَهُوَ الَّذِي مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرْزَخًا وَحِجْرًا مَّحْجُورًا ﴿٥٤﴾ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا ۗ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ﴿٥٥﴾ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُهُمْ وَلَا يَضُرُّهُمْ ۗ وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَىٰ رَبِّهِ ظَهِيرًا ﴿٥٦﴾ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿٥٧﴾ قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِن أَجْرٍ إِلَّا مِن شَاءِ أَن يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا ﴿٥٧﴾

قوله : ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَاهُ ﴾ يجوز أن تعود الهاء على القرآن وأن تعود على الماء أي صَرَّفْنَا نزلوه من وإبل وطلَّ وجودٍ وردًا وغير ذلك وقرأ عِكْرَمَةَ « صَرَّفْنَاهُ » بتخفيف الراء .

قوله : ﴿ وَجَاهِدْهُمْ بِهِ ﴾ أي بالقرآن أو بترك الطاعة المدلول عليه بقوله ﴿ فَلَا تُطِيعُ ﴾ أو بما دل عليه ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَذِيرًا ﴾ من كونه نذير كافة القرى أو بالسيف .

قوله :

﴿ مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ ﴾ في « مَرَج » قولان :

أحدهما : بمعنى خَلَطَ وَمَزَجَ ومنه مَرَجَ الأمر أي اختلط قاله ابن عرفة وقيل : مَرَجَ أَجْرِي وَأَمْرَجَ لَغَةً فِيهِ قِيلَ (١) : مَرَجَ لَغَةَ الْحِجَازِ وَأَمْرَجَ لَغَةً نَجِدٍ فِي كَلَامِ بَعْضِ الْفَصَحَاءِ : بَحْرَانِ .

أحدهما : بِالْآخِرِ مَمْرُوجٌ وَمَاءُ الْعَذْبِ مِنْهُمَا بِالْأَجَاجِ مَمْرُوجٌ قَوْلُهُ ﴿ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ ﴾ هذه الجملة لا محل لها لأنها مستأنفة جواب لسؤال مقدر كأن قائلًا قال : كيف مَرَجَهُمَا فَقِيلَ : هَذَا عَذْبٌ وَهَذَا مِلْحٌ وَيَجُوزُ عَلَى ضَعْفٍ أَنْ تَكُونَ حَالِيَّةً . وَالْفُرَاتُ الْمُبَالِغُ فِي الْحَلَاوَةِ وَالتَّاءُ فِيهِ أَصْلِيَّةٌ لِأَنَّ الْكَلِمَةَ وَوَزْنَهُ فَعَالٌ وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَقِفُ عَلَيْهَا هَاءٌ وَهَذَا كَمَا تَقَدَّمَ لَنَا فِي « التَّابُوتِ » (٢) وَيُقَالُ سَمِيَ الْمَاءُ الْحُلُوفُ فُرَاتًا لِأَنَّهُ يَفْرُتُ الْعَطَشَ أَي يَشْقَهُ وَيَقْطَعُهُ . وَالْأَجَاجُ الْمُبَالِغُ فِي الْمَلُوحَةِ ، وَقِيلَ فِي الْحَرَارَةِ وَقِيلَ فِي الْمَرَارَةِ وَهَذَا مِنْ أَحْسَنِ الْمَقَابِلَةِ حَيْثُ قَالَ « عَذْبٌ فُرَاتٌ وَمِلْحٌ أُجَاجٌ » وَأُنشِدْتُ لِبَعْضِهِمْ :

٣٥٠٧ - فَلَا وَاللَّهِ لَا أَنْفَكَ أَبِي
إِلَى أَنْ تَلْتَقِي شِعْثًا عُرَاتَا (٣)
أَلْحَىٰ إِنْ نَزَحْتُ أُجَاجَ عَيْنِي
عَلَىٰ جَدَثٍ حَوَىٰ الْعَذْبَ الْفُرَاتَا

مَا أَحْسَنَ مَا كُنْتُ عَنْ دَمْعِهِ بِالْأَجَاجِ وَعَنِ الْمُبْكِيِّ عَلَيْهِ بِالْعَذْبِ الْفُرَاتِ . وَكَانَ سَبَبُ إِشَادِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ أَنَّ بَعْضَهُمْ لَحَنَ قَائِلَهُمَا فِي قَوْلِهِ عُرَاتَا ، كَيْفَ يَقِفُ عَلَى تَأِ الثَّانِيَةِ الْمُتَوَنِّةِ بِالْأَلْفِ فَقُلْتُ : إِنَّهَا لَغَةٌ مُسْتَفِيضَةٌ يَجْعَلُونَ التَّاءَ

(٣) لم نعثر عليه .

(١) انظر البحر (٦/٤٧٨) .

(٢) سورة البقرة آية : (٢٤٨) .

كغيرها فيبدلون تنوينها بعد الفتح ألفاً حَكَوْا عنهم ؛ أَكَلْتُ تَمَرَاتًا نَحْوًا أَكَلْتُ زَيْتًا وقرئ طلحةً وفتية عن الكسائي « مَلِحٌ » بفتح الميم وكسر اللام وكذا في سورة فاطر^(١) وهو مقصور من مالحٍ كقولهم بَرِدٌ في بَارِدٍ وقال :

٣٥٠٨ - وَصَلِيَانًا بَارِدًا

وماء مَالِحٌ لغةٌ شاذةٌ وقال أبو حاتم : هذه قراءة منكرة .

قوله : ﴿ وَحِجْرًا مَّحْجُورًا ﴾ الظاهر عطفه على ﴿ بَرَزَخًا ﴾ وقال الزمخشري : فإن قلت حِجْرًا مَّحْجُورًا ما معناه قلت هي الكلمة التي يقولها المتعوز وقد فسرناها وهي هنا واقعة على سبيل المجاز كأن كُلَّ واحدٍ من البحرين يقول لصاحبه : حِجْرًا مَّحْجُورًا وهي من أحسن الاستعارات فعلى ما قاله يكون منصوباً بقول مُضْمَر .

قوله : ﴿ بَيْنَهُمَا بَرَزَخًا ﴾ يجوز أن يكون الظرف متعلقاً بالجعَلِ وأن يتعلق بمحذوف على أنه حال من « بَرَزَخًا » ، والأول أظهر .

قوله : ﴿ مِنْ الْمَاءِ ﴾ يجوز أن يتعلق بـ « خَلَقَ » وأن يتعلق بمحذوف حالاً من ماءٍ و « مِنْ » للابتداء أو للتبويض والصفه . قال الخليل : لا يقال لأهل بيت المرأة إلا أَصْهَارٌ ولا لأهل بيت الرجل إلا أُخْتَانٌ قال : ومِنَ العَرَبِ من يُطْلِقُ الأَصْهَارَ على الجميع وهذا هو الغالب .

قوله : ﴿ عَلَى رَبِّهِ ﴾ يجوز أن يتعلق بـ « ظَهيراً » وهو الظاهر ، وأن يتعلق بمحذوف على أنه خبر كان و « ظَهيراً » حال والظهيرُ المُعَاوَن .

قوله : ﴿ إِلَّا مَنْ شَاءَ ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : هو مُنْقَطِعٌ أَي لَكِنَّ مَنْ يَشَاءُ ﴿ أَنْ يَتَّخِذَ إِلَى رَبِّهِ سَبِيلًا ﴾ فليفعل .

والثاني : أنه مُتَّصِلٌ على حذف مضاف يعني إلا أَجْرٌ مِنْ أَي الأَجْرُ الحاصل على دعائه إلى الإيمان وقبوله لأنه تعالى يَأْجُرُنِي على ذلك . كذا حكاه الشيخ^(٢) وفيه نظرٌ لأنه لم يُسْنَدِ السؤال المنفي في الظاهر إلى الله تعالى إنما أُسْنَدَهُ إلى المُخَاطَبِينَ فكيف يصح هذا التقدير .

وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَسَبِّحْ بِحَمْدِهِ وَكَفَى بِهِ بِذُنُوبِ عِبَادِهِ خَبِيرًا ﴿٥٨﴾ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ فَسَلِّ بِهِ خَبِيرًا ﴿٥٩﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا ﴿٦٠﴾ نَبَارَكُ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجًا وَقَمَرًا مُنِيرًا ﴿٦١﴾ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا ﴿٦٢﴾

قوله : ﴿ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ ﴾ يجوز فيه على قراءة العامة في « الرَّحْمَنُ » بالرفع أوجه .

أحدهما : أن يكون مبتدأ و « الرَّحْمَنُ » خبره . وأن يكون خبر مبتدأ مُقَدَّر أَي هو « الَّذِي خَلَقَ » وأن يكون منصوباً بإضمار فعل وأن يكون صفةً لِلْحَيِّ الذي لا يموت أبداً أو بيانا . وأما على قراءة زيد بن علي « الرَّحْمَنِ » بالجر فيتعين أن يكون « الَّذِي خَلَقَ » صفةً لِلْحَيِّ فقط لثلا يفصل بين النعت ومنعوته بأجنبي .

قوله : ﴿ الرَّحْمَنُ ﴾ من قرأ بالرفع ففيه أوجه أحدها : أنه خبر « الَّذِي خَلَقَ » وقد تقدم أو يكون خبر مبتدأ مضمرة أي هو « الرَّحْمَنُ » أو يكون بدلاً من الضمير في « اسْتَوَى » أو يكون مبتدأ أو خبره الجملة من قوله « فَاسْأَلْ » على رأي الأحفش كقوله :

٣٥٠٩ - وَفَائِلَةٌ خَوْلَانُ فَنَكِحَ فَتَاتَهُمْ (١)

أو يكون صفة « الَّذِي خَلَقَ » إذا قلنا أنه مرفوع وأما على قراءة زيد فيتعين أن يكون نعناً .

قوله : ﴿ بِهِ ﴾ في الباء قولان :

أحدهما : على بابها وهي متعلقة بالسؤال والمراد بالخبير الله تعالى ويكون من التجريد كقولك لقيت به أسداً والمعنى فاسأل الله الخبير بالأشياء قال الزمخشري : أو فاسأل بسؤاله خبيراً كقولك رأيت به أسداً أي برؤيته انتهى . ويجوز أن تكون الباء صلة « خبيراً » و « خبيراً » مفعول « سَلَّ » على هذا أو منصوب على الحال المؤكدة واستضعفه أبو البقاء قال : ويضعف أن يكون « خبيراً » حالاً من فاعل « اسأَلْ » لأن الخبير لا يسأل إلا على جهة التوكيد كقوله ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ (٢) ثم قال : ويجوز أن يكون حالاً من « الرَّحْمَنُ » إذا رفعته بـ « اسْتَوَى » .

والثاني : أن تكون الباء بمعنى عَنِّ إمَّا مطلقاً وإمَّا مع السؤال خاصة كهذه الآية الكريمة وكقول الشاعر :

٣٥١٠ - فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ (٣)

والضمير في عنه الله تعالى و « خبيراً » من صفات المَلِكِ وهو جبريل عليه السلام ويجوز على هذا أعني كون « خبيراً » من صفات جبريل أن تكون الباء على بابها وهي متعلقة بخبيراً كما تقدم أي فاسأل الخبيراً به قوله ﴿ لِمَا تَأْمُرُنَا ﴾ قرأ الأخوان « يَا مُرْنَا » بياء الغيبة يعني محمد ﷺ والباقون بالخطاب يعني لما تأمرنا أنت يا محمد و « ما » يجوز أن تكون بمعنى الذي والعائد محذوف لأنه متصل لأن أمر يتعدى إلى الثاني بإسقاط الحرف ولا حاجة إلى التدرج الذي ذكره أبو البقاء وهو أن الأصل : لِمَا تَأْمُرُنَا بالسجود له ثم بسجوده ثم تأمرناه ثم تأمرنا كذا قدره ثم قال : هذا على مذهب أبي الحسن وأما على مذهب سيبويه فحذف ذلك من غير تدرج . قلت : وهذا ليس مذهب سيبويه ويجوز أن تكون موصوفة والكلام في عائد موصوفه كهي موصولة ويجوز أن تكون مصدرية وتكون اللام للعللة أي أنسجد من أجل أمرك؟ وعلى هذا يكون المسجود له محذوفاً أي : أنسجد للرحمن لِمَا تَأْمُرُنَا؟ وعلى هذا لا تكون « ما » واقعة على العالم وفي

(١) البيت

(٢) سورة البقرة آية : (٩١) .

(٣) تقدم .

انظر الكتاب (١٣٩/١) ، المغني (١٤١/٢) ، شرح المفصل

لابن يعيش (١٠٠/١) ، الهمع (١١٠/١) ، التصريح

(٢٩٩/١)

الوجهين الأولين يحتمل ذلك وهو المتبادر للفهم .

قوله : ﴿سِرَاجًا﴾ قرأ الجمهور بالإفراد به الشمس ويؤيده ذكر القمر بعده والأخوان «سُرُجًا» بضمّتين جمعاً نحو حُمُرٍ فِي حِمَارٍ وَجَمِيعٍ باعتبار الكواكب الثِّيرَاتِ وإنما ذكر القمر تشريفاً له كقوله ﴿وجبريل وميكال﴾ (١) بعد انتظامها في الملائكة وقرأ الأعمش والنخعي وابن وثاب كذلك إلا أنه بسكون الراء تخفيفاً والحسن والأعمش والنخعي وعاصم في رواية عِصْمَةَ «وقمراً» بضمّة وسكون وهو جمع قمراء كحُمُرٍ فِي حَمَرَاءٍ والمعنى وذا ليالٍ قُمُرٍ منيراً فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ثم التفت إلى المضاف بعد حذفه فوصفه تمييزاً ولو لم يعتبره لقال مُنِيرَةً ونظير مراعاته بعد حذفه قول حسان :

٣٥١١ - يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ بَرْدَ يُصَفِّقُ بِالرَّجِيْقِ السَّلْسَلِ (٢)

الأصل : ماء بَرْدَى فحذفه ثم راعاه في قوله : يُصَفِّقُ بالياء من تحت ولو لم يكن ذلك لقال : تُصَفِّقُ بالناء من فوق . على أن بيت حسان يحتمل أن يكون كقوله : «وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلُ إِبْقَالَهَا» مع أن ابن كيسان يجيزه سَعَةً .

قوله : ﴿خِلْفَةً﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أنه مفعول ثانٍ .

والثاني : أنه حال بحسب القولين في «جَعَلَ» و«خِلْفَةً» يجوز أن تكون مصدراً من خَلَفَهُ يَخْلُفُهُ إذا جاء مكانه وأن يكون اسم هيئة منه كالرُكْبَةِ وأن يكون من الاختلاف كقوله :

٣٥١٢ - وَلَهَا بِالْمَاطِرُونَ وَإِذَا
خِلْفَةً حَتَّى إِذَا ارْتَبَعَتْ
فِي بُيُوتٍ وَسَطَ دَسْكَرَةٍ
حَوْلَهَا الزَّيْتُونَ قَدْ يَنَعَا

ومثله قول زهير :

٣٥١٣ - بِهَا الْعَيْنُ وَالْأَرَامُ يَمْشِينَ خِلْفَةً

وأفرد «خِلْفَةً» قال أبو البقاء : لأن المعنى يَخْلُفُ أحدهما الآخر فلا يتحقق هذا إلا منهما . انتهى . والشكور بالضم مصدر بمعنى الشكر وبالفتح صفة مبالغة .

وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا ۚ وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا ۚ وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا اصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا ۖ إِنَّهَا سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا ۖ

(٣) تقدم .

(٤) تقدم .

(١) سورة البقرة آية : (٩٨) .

(٢) البيت في ديوانه (١٢٢) ، الخزانة (٤/٢٨١) ، الحماسة

البصرية (١/٤٢٩) .

قوله : ﴿ وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ ﴾ رفع بالابتداء وفي خبره وجهان :

أحدهما : الجملة الأخيرة في آخر السورة ﴿ أُولَئِكَ يُجْزَوْنَ ﴾ وبه بدأ الزمخشري ﴿ وَالَّذِينَ يَمْشُونَ ﴾ وما بعده صفات للمبتدأ .

والثاني : أن الخبر « يَمْشُونَ » والعامه على « عِبَادُ » واليماني « عِبَادُ » بضم العين وشد الباء جمع عابد والحسن « عِبْدُ » بضمين والعامه « يَمْشُونَ » بالتخفيف مبنياً للفاعل واليماني والسلمي بالتشديد مبنياً للمفعول .

قوله : ﴿ هَوْنًا ﴾ إما نعت مصدر أي مَشِيًّا هَوْنًا وإما حال أي هَيَّيْنِ وَالْهَوْنُ اللَّيْنُ وَالرَّفْقُ .

قوله : ﴿ سَلَامًا ﴾ يجوز أن ينتصب على المصدر بفعل مقدر أي نُسَلِّمُ سَلَامًا أَوْ نُسَلِّمُ تَسَلِّمًا مِنْكُمْ لَا تَجَاهِلُكُمْ فَأَقِيمِ السَّلَامَ مَقَامَ التَّسْلِيمِ ويجوز أن ينتصب على المفعول به أي قالوا هذا اللفظ قال الزمخشري : أي قالوا سَدَادًا مِنَ الْقَوْلِ يَسَلِّمُونَ فِيهِ مِنَ الْأَذَى وَالْمَرَادُ سَلَامُهُمْ مِنَ السَّفَهَةِ كَقَوْلِهِ :

٣٥١٤ - أَلَا لَا يَجْهَلُنَ أَحَدٌ عَلَيْنَا فَجْهَلُ فَوْقَ جَهْلِ الْجَاهِلِينَ^(١)

وَرَجَّحَ سَيُوبُهُ أَنَّ الْمَرَادَ بِالسَّلَامِ السَّلَامَةَ لَا التَّسْلِيمَ لِأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ لَمْ يُؤْمَرُوا قَطُّ بِالتَّسْلِيمِ عَلَى الْكُفْرَةِ وَإِنَّمَا أُمِرُوا بِالسَّلَامَةِ ثُمَّ نُسِخَ ذَلِكَ وَلَمْ يَذَكَرْ سَيُوبُهُ فِي كِتَابِهِ نَسْخًا إِلَّا فِي هَذِهِ الْآيَةِ .

قوله : ﴿ سُجَّدًا ﴾ خبر « يَبْتَئُونَ » ويضعف أن تكون تامة أي دخلوا في البيات و« سُجَّدًا » حال و« لِرَبِّهِمْ » متعلق بـ « سُجَّدًا » ، وَقُدِّمَ السُّجُودُ عَلَى الْقِيَامِ وَأَنَّ كَانَ بَعْدَهُ فِي الْفِعْلِ لِاتِّفَاقِ الْفَوَاصِلِ وَسُجَّدًا جَمْعُ سَاجِدٍ كَضْرَابٍ فِي ضَارِبٍ . وَقَرَأَ أَبُو الْبَرَهْسِيمِ « سُجُودًا » بَزَنَةِ قُعُودٍ وَبَيْتٌ هِيَ اللُّغَةُ الْفَاشِيَّةُ وَأَزْدُ السَّرَاةِ وَبِحِيلَةٍ يَقُولُونَ : بَيَاتٌ وَهِيَ لُغَةٌ الْعَوَامِّ الْيَوْمَ .

قوله : ﴿ غَرَامًا ﴾ أي لازماً دائماً وعن الحسن كل غريم يفارق غريمه إلا غريم جهنم وأنشدوا قول بشر بن أبي حازم :

٣٥١٥ - وَيَوْمَ النَّسَارِ وَيَوْمَ الْجِنِّ رِ كَانَا عَذَابًا وَكَانَا غَرَامًا^(٢)

وقول الأعشى :

٣٥١٦ - إِنْ يُعَاقِبُ يَكُنْ غَرَامًا وَإِنْ يُعْطَى جَزِيلاً فَإِنَّهُ لَا يُبَالِي^(٣)

فَغَرَامًا بِمَعْنَى لَازِمٍ .

قوله : ﴿ سَاءَتْ ﴾ يجوز أن تكون بمعنى أْحَزَنْتْ فتكون متصرفه ناصبة المفعول وهو هنا محذوف أي أنها أي جهنم أْحَزَنْتْ أَصْحَابَهَا وَدَاخِلِيهَا . و« مُسْتَقْرَأً » يجوز أن يكون تمييزاً وأن يكون حالاً ويجوز أن تكون « سَاءَتْ » بمعنى يَسَّتْ فتعطي حُكْمَهَا وَيَكُونُ الْمَخْصُوصُ مَحْذُوفًا وَفِي « سَاءَتْ » ضَمِيرٌ « مُبْهَمٌ » و« مُسْتَقْرَأً » يتعين أن يكون تمييزاً أي

(٣) تقدم .

(١) تقدم .

(٢) البيت لبشر بن أبي حازم انظر ديوانه (١٩٠) ، مجاز القرآن

(٨٠/١)

سَاءَتْ هِيَ فِيهِ مَخْصُوصٌ وَهُوَ الرَّابِطُ بَيْنَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ وَبَيْنَ مَا وَقَعَتْ خَبْرًا عَنْهُ وَهُوَ «إِنَّهَا» كَذَا قَدَرَهُ الشَّيْخُ . وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ : وَ«مُسْتَقْرًا» تَمْيِيزُ «سَاءَتْ» بِمَعْنَى بَسَّ . فَإِنْ قِيلَ : يَلْزَمُ مِنْ هَذَا اشْكَالٌ وَذَلِكَ أَنَّهُ يَلْزَمُ تَأْنِيثُ فِعْلِ الْفَاعِلِ الْمَذْكُورِ مِنْ غَيْرِ مُسَوِّغٍ لِذَلِكَ فَإِنَّ الْفَاعِلَ فِي «سَاءَتْ» عَلَى هَذَا يَكُونُ ضَمِيرًا عَائِدًا عَلَى مَا بَعْدَهُ وَهُوَ «مُسْتَقْرًا وَمُقَامًا» وَهُمَا مَذْكَرَانِ فَمِنْ أَيْنَ جَاءَ التَّأْنِيثُ ؟ وَالْجَوَابُ : أَنَّ الْمُسْتَقْرَّ عِبَارَةٌ عَنْ جَهَنَّمَ فَلِذَلِكَ جَازَ تَأْنِيثُ فِعْلِهِ وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ :

٣٥١٧ - أَوْ حُرَّةٌ عَيْطَلٍ ثَيْجَاءٌ مُجْفِرَةٌ دَعَائِمَ الزُّورِ نِعْمَتٌ زُورُقِ الْبَلَدِ^(١)

وَ«مُسْتَقْرًا وَمُقَامًا» قِيلَ : مُتْرَادِفَانِ وَعَظْفٌ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ لِاخْتِلَافِ لَفْظِيهِمَا . وَقِيلَ : بَلْ هُمَا مُخْتَلِفَانِ الْمَعْنَى فَالْمُسْتَقْرُّ لِلْعَصَاةِ فَإِنَّهُمْ يَخْرُجُونَ وَالْمُقَامُ لِلْكَفَّارِ فَإِنَّهُمْ يَخْلُدُونَ . وَقُرَأَتْ فِرْقَةٌ «مُقَامًا» بِفَتْحِ الْمِيمِ أَيْ مَكَانِ قِيَامٍ وَقِرَاءَةُ الْعَامَّةِ هِيَ الْمَطَابَقَةُ لِلْمَعْنَى أَيْ مَكَانِ إِقَامَةٍ وَتُوبِيٍّ .

وقوله : ﴿ إِنَّهَا سَاءَتْ مُسْتَقْرًا ﴾ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ كَلَامِهِمْ فَتَكُونُ مَنْصُوبَةً الْمَحَلَّ بِالْقَوْلِ وَأَنْ يَكُونَ مِنْ كَلَامِ

اللَّهِ تَعَالَى .

وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا^(١٧) وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ^(١٨) وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا^(١٩) يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا^(٢٠) إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا^(٢١) وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا^(٢٢)

قَوْلُهُ : ﴿ وَلَمْ يَقْتُرُوا ﴾ قَرَأَ الْكُوفِيُّونَ بِفَتْحِ الْيَاءِ وَضَمِّ النَّاءِ وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ وَنَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ مِنْ أَقْتَرٍ وَعَلَيْهِ «وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرُهُ»^(٢) وَأَنْكَرَ أَبُو حَاتِمٍ أَقْتَرَ وَقَالَ : لَا يَنَاسِبُ هُنَا فَإِنَّ أَقْتَرَ بِمَعْنَى افْتَقَرَ وَمِنَهُ «وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرُهُ» وَرُدُّ عَلَيْهِ : بَأَنَّ الْأَضْمَعِيَّ وَغَيْرَهُ حَكُوا أَقْتَرَ بِمَعْنَى ضَيَّقَ وَقَرَأَ الْعَلَاءُ بْنُ سَيَّابَةَ وَالزُّبَيْرِيُّ بِضَمِّ الْيَاءِ وَفَتْحِ الْقَافِ وَكَسْرِ النَّاءِ الْمَشْدُودَةِ مِنْ قَتَرَ بِمَعْنَى ضَيَّقَ .

قَوْلُهُ : ﴿ وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ﴾ فِي اسْمِ كَانَ وَجِهَانٌ أَشْهَرُهُمَا : أَنَّهُ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْإِنْفَاقِ الْمَفْهُومِ مِنْ قَوْلِهِ «أَنْفَقُوا» أَيْ وَكَانَ إِنْفَاقُهُمْ مَسْتَوِيًّا قَصْدًا لَا إِسْرَافًا وَلَا تَقْتِيرًا وَفِي خَبَرِهَا وَجِهَانٌ :

أَحَدُهُمَا : هُوَ «قَوَامًا» وَ(بَيْنَ ذَلِكَ) إِذَا مَعْمُولٌ لَهُ وَإِمَا لَكَانَ عِنْدَ مَنْ يَرَى إِعْمَالَهَا فِي الظَّرْفِ وَإِمَا لِمَحْذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنْ «قَوَامًا» وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا» خَبَرَيْنِ لَكَانَ عِنْدَ مَنْ يَرَى ذَلِكَ وَهُمْ الْجُمْهُورُ خِلَافًا لِابْنِ دُرَسْتُوبِهِ .

وَالثَّانِي : أَنَّ الْخَبَرَ «بَيْنَ ذَلِكَ» وَقَوَامًا حَالٌ مُؤَكَّدَةٌ وَالثَّانِي مِنَ الْوَجْهَيْنِ الْأُولَيْنِ أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا «بَيْنَ ذَلِكَ» وَتُوبِيٍّ

(١) الْبَيْتُ لِذِي الرِّمَّةِ انظُرْ دِيوانَهُ (١٤٦) ، شَرَحَ الْمَفْصَلُ لِابْنِ

يَعِيشَ (١٣٦/٦) ، الْخَزَانَةَ (٤٢٠/٩) .

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ آيَةٌ : (٢٣٦) .

لإضافته إلى غير متمكين و « قَوَامًا » خبرها قاله الفراء . قال الزمخشري : وهو من جهة الإعراب لا بأس به ولكنه من جهة المعنى ليس بقوي لأن ما بين الإسراف والتقتير قَوَامٌ لا مَحَالَةً فليس في الخبر الذي هو مُعْتَمَدٌ الفائدة فائدة قُلْتُ : وهو يشبه قولك « كَانَ سَيِّدُ الْجَارِيَةِ مَالِكُهَا » . وقرأ حسان بن عبد الرحمن « قَوَامًا » بالكسر فقليل هما بِمَعْنَى وقيل : بالكسر اسمٌ ما يُقَامُ بِهِ الشَّيْءُ وقيل بمعنى سَدَادًا وَمَلَاكًا .

قوله : ﴿ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ يجوز أن تتعلق الباء بنفس « يَقْتُلُونَ » أي لا يقتلونها بسبب من الأسباب إلا بسبب الحق وأن يتعلق بمحذوف على أنها صفة للمصدر أي قَتَلًا مُلْتَبِسًا بالحق أو على أنها حال أي إِلَّا مُلْتَبِسِينَ بالحق .

قوله : ﴿ ذَلِكَ ﴾ إشارة إلى جميع ما تقدم لأنه بمعنى ما ذكر فلذلك وُحِدَ والعامَّةُ على « يُلْقَى » مجزوماً على جزاء الشرط بحذف الألف وعبد الله وأبورجاء باثباتها كقوله ﴿ فَلَا تَنْسَى ﴾^(١) على أحد القولين وكقراءة « لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى »^(٢) في أحد القولين أيضاً وذلك بأن نقدر علامة الجَزْم حذف الضمة المقدره وقرأ بعضهم « يُلْقَى » بضم الياء وفتح اللام وتشديد القاف من لِقَاءَ كذا ، و « الْأَنْثَامَ » مفعول على قراءة الجمهور ومفعول ثان على قراءة هؤلاء . والأَنْثَامُ العقوبة ، قال :

٣٥١٨ - جَزَعَى اللَّهُ ابْنَ عُرْوَةَ حَيْثُ أُمْسَى عُقُوقًا وَالْعُقُوقُ لَهُ أَنْثَامٌ^(٣)

أي عقوبة . وقيل : وهو الإثْمُ نفسه والمعنى : يُلْقَى جَزَاءً إِثْمٍ فاطلق اسم الشيء على جزائه وقال الحسن : الْأَنْثَامُ اسم من اسماء جهنم وقيل : يَثْرُ فِي جَهَنَّمَ وقيل : وادٍ . وعبد الله « أَيَّامًا » جمع يَوْمٍ يعني شداثد ، والعرب تعبر عن ذلك بالأَيَّامِ .

قوله : ﴿ يُضَاعَفُ ﴾ قرأ ابن عامر وأبو بكر برفع « يضاعفُ » و « يَخْلُدُ » على أحد وجهين إمَّا الحال وإمَّا على الاستثناف . والباقون بالجزم فيهما بدلًا من الجزاء بدل الاستثناف ومثله قوله :

مَتَى تَأْتِنَا تَلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدْ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجِجًا^(٤)

فأبدل من الشرط كما أبدل هنا من الجزاء وابن كثير وابن عامر على ما تقدم لهما في البقرة من القصر والتضعيف في العين ولم يذكر الشيخ^(٥) ابن عامر مع ابن كثير وذكره مع الجماعة في قُرَائِهِمْ . وقرأ أبو جعفر وشيبة « تُضَعَّفُ » بالنون مضمومة وتشديد العين « الْعَذَابَ » نصباً على المفعول به وطلحة « يُضَاعَفُ » مبنياً للفاعل أي الله « الْعَذَابَ » نصباً وطلحة بن سليمان « وَتَخْلُدُ » بناء الخطاب على الالتفات وأبو حيوة « وَيُخْلُدُ » مُشَدِّدًا مَبْنِيًّا للمفعول وروي عن أبي عمرو وكذلك إلا أنه بالتخفيف .

قوله : ﴿ مُهَانًا ﴾ حال وهو اسم مفعول من أَهَانَهُ يُهِينُهُ أي أَذَلَّهُ وَأَذَاقَهُ الْهَوَانَ .

قوله : ﴿ إِلَّا مَنْ تَابَ ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : وهو الذي لم يعرف الناس غيره أنه استثناء متصل لأنه من الجنس .

(١) سورة الأعلى آية : (٦) .

(٢) سورة طه آية : (٧٧) .

(٣) البيت لـ : بلعاء بن قيس انظر مجاز القرآن (٨١/٢) ، البحر

المحيط (٥١٥/٦) .

(٤) تقدم .

(٥) انظر البحر المحيط (٥١٥/٦) .

والثاني : أنه منقطع قال الشيخ : ولا يظهر يعني الاتصال لأن المستثنى منه محكوم عليه بأنه يُضَاعَفُ له العذاب فيصير التقدير : إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا يُضَاعَفُ له العذاب ولا يلزم من انتفاء التضعيف انتفاء العذاب غير المُضَعَّفِ فالأولى عندي أن يكون استثناء منقطعاً أي لكن مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وإذا كان كذلك فلا يلقي عذاباً ألبته . قُلْتُ : والظاهر قول الجمهور وأما مَا قَالَه فَلَا يلزم إذ المقصود الإخبار بأن مَنْ فَعَلَ كَذَا يَحِلُّ بِهِ مَا ذُكِرَ إِلَّا أَنْ يَتُوبَ وَأَمَّا إِصَابَةُ أَصْلِ العذاب وَعَدَمُهَا فَلَا تَعْرُضُ فِي الآية له .

قوله : ﴿ سَيِّئَاتِهِمْ ﴾ هو المفعول الثاني للتبديل وهو المُقَيَّدُ بحرف الجر وإنما حذف لفهم المعنى و « حَسَنَاتٍ » هو الأول المُسْرَحُ وهو المأخوذ والمجرور بالباء هو المتروك وقد صرح بهذا في قوله تعالى : ﴿ بَدَلْنَاَهُمْ بِجَنَّتِهِمْ جَنَّتَيْنِ ﴾ (١) وقال :

- ٣٥١٩

تَضَحَّكَ مِنِّي أُخْتُ ذَاتِ النَّحِيئِ (٢)
أَبَدَلِكِ اللَّهُ بِلَوْنِ لَوْنَيْنِ
سَوَادَ وَجْهِ وَبَيَاضَ عَيْنَيْنِ

وقد تقدم تحقيق هذا في البقرة عند قوله ﴿ وَمَنْ يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ ﴾ (٣) .

وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا ﴿٧٢﴾ وَالَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَمْ يُخِرُّوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا ﴿٧٣﴾ وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴿٧٤﴾ أُولَئِكَ يُجْزَوْنَ الْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُوا وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَامًا ﴿٧٥﴾ خَالِدِينَ فِيهَا حَسُنَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا ﴿٧٦﴾ قُلْ مَا يَعْبَأُ بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا ﴿٧٧﴾

قوله : « الزُّورَ » فيه وجهان :

أحدهما : أنه مفعول به أي لا يحضرون الزُّورَ وفسر بالصَّمِّ واللَّهُو .

والثاني : أنه مصدر والمراد شَهَادَةُ الزُّورِ وقوله ﴿ بِاللَّغْوِ ﴾ أي بأهله .

قوله : ﴿ لَمْ يُخِرُّوا عَلَيْهَا صُمًّا ﴾ النَّفْيُ متسلط على القيد وهو الصَّمُّ والعَمَى أي إنهم يَخْرُونَ عليها لكن لا على هاتين الصفتين وفيه تعريض بالمنافقين .

قوله : ﴿ مِنْ أَزْوَاجِنَا ﴾ يجوز أن تكون من لابتداء الغاية وأن تكون للبيان قاله الزمخشري وجعله من التَّجْرِيدِ أي هَبْ لَنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ مِنْ أَزْوَاجِنَا كقولك «رَأَيْتَ مِنْكَ أَسَدًا» . وقرأ أبو عمرو والأخوان وأبو بكر «ذريتنا» بالتوحيد والباقون

(٣) سورة البقرة آية : (٢١١) .

(١) سورة سبأ آية : (١٦) .

(٢) انظر البحر المحيط (٥١٦/٦) .

بالجمع سلامة وقرأ أبو هريرة وأبو الدرداء وابن مسعود « قُرَاتٍ » بالجمع وقال الزمخشري : أتى هنا بأعْيُنٍ صيغة القلة دون عِيُونٍ صيغة الكثرة إيداناً بأن عيون المتقين قليلة بالنسبة إلى عيون غيرهم ورده الشيخ^(١) بأن أعْيُنًا يطلق على العشرة فما دونها وعيون المتقين كثيرة فوق العشرة وهذا تحمُّلٌ عليه ؛ لأنه إنما أراد القلة بالنسبة إلى كثرة غيرهم ولم يرد قَدْرًا مخصوصاً .

قوله : ﴿ إِمَامًا ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أنه مفرد وجاء به مفرداً لإرادة للجنس وحسنه كونه رأس فاصلة أو المراد اجعل كل واحدٍ مِنَّا إِمَامًا وإمًا لاتحادهم واتفق كلمتهم وإمًا لأنه مصدرٌ في الأصل كصِيَامٍ وقِيَامٍ .

والثاني : أنه جمع أم كَحَالٍّ وِحِلَالٍ أو جمع إِمَامَةٍ كَقِلَادَةٍ وَقِلَادٍ قوله : ﴿ العُرْفَةَ ﴾ مفعول ثانٍ لـ « يُجْزَوْنَ » والعُرْفَةُ ما ارتفع عن البناء والجمع عُرْفٌ .

قوله : ﴿ بِمَا صَبَرُوا ﴾ أي بصبرهم ، أي بسبب الصبر الذي صبروه ، والأصل صبروا عليه ثم حذف بالتدرج ، والباء للسببية كما تقدم ، وقيل للبدل كقوله :

٣٥٢٠ - فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا (٢)

ولا حاجة إلى ذلك .

قوله : ﴿ وَيُلْقُونَ ﴾ قرأ الأخوان وأبو بكر بفتح الياء وسكون اللام من لَقِيَ وِلْقَى والباقون بضمها وفتحها وتشديد القاف على بنائه للمفعول .

قوله : ﴿ لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ ﴾ جوابها محذوف لدلالة ما تقدم أي : لولا دعَاؤُكُمْ مَا عُنِيَ بِكُمْ وَلَا اكْتُرَتْ و « ما » يجوز أن تكون نافية وهو الظاهر وقيل : استفهامية بمعنى النفي ولا حاجة إلى التجوز في شيء يصح أن يكون حقيقة بنفسه . و « دُعَاؤُكُمْ » يجوز أن يكون مضافاً للفاعل أي لولا تضرُّعكم إليه ويجوز أن يكون مضافاً للمفعول أي لولا دُعَاؤُهُ إِيَّاكُمْ إلى الهدى ويقال : « ما عَبَّأتُ بِكَ » أي : ما اهتَمَمْتُ وَلَا اكْتَرْتُ ويقال : عَبَّأتُ الجِيشَ وَعَبَّأْتُهُ أَي هَيَّأْتُهُ وَأَعَدَدْتُهُ وَالْعَبَّاءُ : الثَّقَلُ .

قوله : ﴿ لِرِزَامًا ﴾ خبر « يَكُونُ » واسمها مضمرة أي يكون العذابُ إذا لِرِزَامٍ . واللِّزَامُ بالكسر مصدرٌ كقوله :

٣٥٢١ - فإِذَا تَنَجَّجُوا مِنْ حَتْفِ أَرْضٍ فَقَدْ لَقِيََا جُتُوفَهُمَا لِرِزَامًا^(٣)

وقال الفراء : قرأ المِنْهَالُ وَأَبَانُ بن تَغْلِبَ وأبو السَّمَالِ « لِرِزَامًا » بفتح اللام وهو مصدرٌ أيضاً نحو النَّبَاتِ . وقرأ أبو السَّمَالِ أيضاً « لِرِزَامٍ » بكسر الميم كأنه جعله مصدراً معذولاً نحو بَدَادٍ فَبِنَاهُ عَلَى لُغَةِ الْحِجَازِ فَهُوَ مَعْدُولٌ عَنِ اللَّزْمَةِ كَفَجَارٍ عَنِ الْفَجْرَةِ . قال الشاعر :

٣٥٢٢ - أَنَا أَفْتَسَمْنَا حُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارًا^(٤)

(٤) البيت للنابغة الذبياني انظر ديوانه (٥٥) ، الخصائص

(٢) تقدم . الخزانة (١٩٨/٢) ، شرح المفصل لابن يعين

(٣٨/١) .

(١) انظر البحر المحيط (١٥٧/٦) .

(٣) البيت للهذلي انظر ديوان الهذليين (٦٥/١٢) ، البحر المحيط

(٥١٨/٦) .

سُورَةُ الشُّعَرَاءِ

ترتيبها ٢٦ آياتها ٢٢٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

طَسَمَ ﴿١﴾ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ ﴿٢﴾ لَعَلَّكَ بَدِخٌ مِّمَّنْ لَدُنَّ الْإِنسِ وَالْجِنِّ إِذْ سَمِعُوا نُزْلَ عَلِيمٍ مِّنَ السَّمَاءِ
 آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴿٣﴾ وَمَا يَأْتِيهِمْ مِّن ذِكْرٍ مِّنَ الرَّحْمَنِ مُحَدِّثٍ إِلَّا كَانُوا عَنْهُ مُعْرِضِينَ ﴿٤﴾ فَقَدْ كَذَّبُوا
 فَسِيَاتِهِمْ أَنْبَتُوا مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿٥﴾

قوله : « طَسَمَ » أظهر حمزة نون سين قبل الميم كأنه ناوى الوقف وإلا فإدغام مثله واجب والباقون يدغمون وتقدم إعراب الحروف المقتطعة . وفي مصحف عبد الله ط س م مقطوعة من بعضها . قيل : وهي قراءة أبي جعفر يعنون أنه يقف على كل حرف وقفه يميز بها كل حرف وإلا لم يتصور أن يلفظ بها على صورتها في هذا الرسم وقرأ عيسى وتروى عن نافع بكسر الميم هنا وفي « القصص » على البناء وأمال الطاء الأخوان وأبو بكر وقد تقدم ذلك .

قوله : ﴿إِنْ نَشَأْ نُزِّلْ﴾ العامة على نون العظمة فيهما ورؤي عن أبي عمرو بالبلاء فيهما أي إن يشأ الله ينزل وإن أصلها أن تدخل على المشكوك أو المحقق المبهم زمانه والآية من هذا الثاني .

قوله : ﴿فَظَلَّتْ﴾ عطف على « نزل » فهو في محل جزم ويجوز أن يكون مستأنفاً غير معطوف على الجزاء ويؤيد الأول قراءة طلحة « فَنَظَّلُ » بالمضارع مفكوكاً .

قوله : ﴿خَاضِعِينَ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أنه خبر عن « أعناقهم » واستشكل جمعه سلامة لأنه مختص بالعلاء ، وأجيب عنه بأوجه :

أحدها : أن المراد بالأعناق الرؤساء كما قيل لهم وجوه وصدور . قال :

٣٥٢٣ - فِي مَحْفَلٍ مِّنْ نَّوَاصِي الْخَيْلِ مَشْهُورٍ (١)

الثاني : أنه على حذف مضاف أي فظل أصحاب الأعناق ثم حذف وبقي الخبر على ما كان عليه قبل حذف المخبر عنه مراعاة للمحذوف وقد تقدم ذلك قريباً عند قراءة « وقمراً منيراً » .

الثالث : أنه لما أضيف إلى العلاء اكتسب منهم هذا الحكم كما يكتسب التأنيث بالاضافة لمؤنث في قوله :

(١) تقدم .

٣٥٢٤ - كَمَا شَرَقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِّ (١)

الرابع : أن الأعناق جمع عُنُقٍ مِنَ النَّاسِ وهم الجماعة فليس المراد الجارحة ألبتة ومنه قوله :

٣٥٢٥ - أَنْ الْعِرَاقَ وَأَهْلَهُ عُنُقٌ إِلَيْكَ فَهَيْتَ هَيْتًا (٢)

قُلْتُ : وهذا قريب من معنى الأول إلا أن هذا القائل يُطْلِقُ الأعناق على جماعة الناس مطلقاً رؤساء كانوا أو غيرهم .

الخامس : قال الزمخشري : أصل الكلام فظلوا لها خاضعين فأقحمت الأعناق لبيان موضع الخضوع وتُركَ الكلام على أصله كقولهم ذَهَبَتْ أَهْلُ الْيَمَامَةِ كَأَنَّ الْأَهْلَ غَيْرَ مَذْكُورٍ قُلْتُ : وفي التنظير بقوله : ذهبت أهل اليمامة نظر لأن أهل ليس مقحماً البتة لأنه المقصود بالحكم فأما التأنيث فلاكتسابه التأنيث « بالإضافة » .

السادس : أنها عوملت معاملة العقلاء لَمَا أُسْنِدَ إِلَيْهِمْ مَا يَكُونُ « مِنْ » فِعْلٍ الْعُقَلَاءِ كَقَوْلِهِ « سَاجِدِينَ » و « طَائِعِينَ » فِي يَوْسُفَ وَالسَّجْدَةَ .

والثاني : أنه منصوب على الحال من الضمير في « أَعْنَاقِهِمْ » قاله الكسائي وَضَعَفَهُ أَبُو الْبَقَاءِ قَالَ : لِأَنَّ خَاضِعِينَ يَكُونُ جَارِيًا عَلَى غَيْرِ فَاعِلٍ ظَلَّتْ فَيُفْتَقَرُ إِلَى إِبْرَازِ ضَمِيرِ الْفَاعِلِ فَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ خَاضِعِينَ هُمْ . قُلْتُ : وَلَمْ يَجْرِ خَاضِعِينَ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى إِلَّا عَلَى مَنْ هُوَ لَهُ وَهُوَ الضَّمِيرُ فِي « أَعْنَاقِهِمْ » وَالْمَسْئَلَةُ الَّتِي قَالَهَا هِيَ أَنْ يَجْرِيَ الْوَصْفُ عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ فِي اللَّفْظِ دُونَ الْمَعْنَى فَكَيْفَ يَلْزَمُ مَا أَلْزَمَهُ بِهِ عَلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَلْزَمُ مَا قَالَهُ لِأَنَّ الْكَسَائِيَّ وَالْكُوفِيِّينَ لَا يَوْجِبُونَ إِبْرَازَ الضَّمِيرِ فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ إِذَا أَمِنَ اللَّبْسُ فَهُوَ [لَا] يَلْتَزِمُ مَا أَلْزَمَهُ بِهِ . وَلَوْ ضَعَفَهُ بِمَجِيءِ الْحَالِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ فَكَانَ أَقْرَبَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَضَعُفُ لِأَنَّ الْمُضَافَ جُزْءٌ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ كَقَوْلِهِ « مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غُلٍّ إِخْوَانًا » .

قوله : ﴿ إِلَّا كَانُوا ﴾ جملة حالية وقد تقدم تحقيق هذا وما قبله في أول الانبياء .

أَوْلَمْ يَرَوْا إِلَى الْأَرْضِ كَمْ أَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ ﴿٦﴾ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً ۖ وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿٧﴾ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴿٨﴾ وَإِذْ نَادَى رَبُّكَ مُوسَىٰ أَنْ أَنْتَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴿٩﴾ قَوْمٍ فَرَعُونَ إِلَّا يَنْقُورُونَ ﴿١٠﴾ قَالَ رَبِّ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ ﴿١١﴾

قوله : ﴿ كَمْ أَنْبَتْنَا ﴾ كَمْ للتكثير فهي خبرية وهي منصوبة بما بعدها على المفعول به أي كثيراً من الأزواج أَنْبَتْنَا « مِنْ كُلِّ زَوْجٍ » تمييز وجوز أبو البقاء أن تكون حالاً ولا معنى له . قال الزمخشري : فَإِنَّ قُلْتُ مَا مَعْنَى الْجَمْعِ بَيْنَ كَمْ وَكُلٍّ وَلَوْ قُلْنَا أَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ قُلْتُ قَدْ دَلَّ كُلُّ عَلَى الْإِحَاطَةِ بِأَزْوَاجِ النَّبَاتِ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ وَكَمْ أَنَّ هَذَا الْمَحِيطُ مُتَكَاتِرٌ مُفْرَطٌ .

قوله : ﴿ وَإِذْ نَادَى ﴾ العامل فيه مضمرة فقدره الرَّجَّاحُ أَتْلُ وَغَيْرُهُ أَذْكَرُ .

قوله : ﴿ أَنْ يُنْتَبِهُ ﴾ يجوز أن تكون مفسرة وأن تكون مصدرية أي بأن قوله « قَوْمٌ فِرْعَوْنَ » بدل أو عطف بيان للقوم الظالمين وقال أبو البقاء : انه مفعول « يتقون » على قراءة من قرأ « تَتَّقُونَ » بالخطاب وفتح النون كما سيأتي ويجوز على هذه القراءة أن يكون منادى .

قوله : ﴿ أَلَا يَتَّقُونَ ﴾ العامة على الياء في « يَتَّقُونَ » وفتح النون والمراد قوم فرعون والمفعول محذوف أي « يتقون عِقَابِي » ، وقرأ عبد الله بن مسلم بن يسار وَحَمَادٌ وَسُقَيْبٌ بن سلمة بالتاء من فوق على الالتفات خاطبهم بذلك توبيخاً والتقدير : يا قوم فرعون وقرأ بعضهم « يَتَّقُونَ » بالياء من تحت وكسر النون وفيها تخريجان :

والثاني : جَوَزَهُ الزمخشري أن تكون يا للنداء واتقون فعل أمر كقوله « أَلَا يَسْجُدُوا » أي يا قوم اتقون أو يا ناس اتقون وسيأتي تحقيق مثل هذا في السورة تحتها وهذا تخريج بعيد وفي هذه الجملة وجهان :

أحدهما : أنها مستأنفة لا محل لها من الإعراب وجوز الزمخشري : أن تكون حالاً من الضمير في « الظَّالِمِينَ » أي يَظْلَمُونَ غَيْرَ اللَّهِ وَعِقَابَهُ فَأَدْخِلْتَ همزة الإنكار على الحال . وَخَطَأَهُ الشَّيْخُ من وجهين :

أحدهما : أنه يلزم منه الفصل بين الحال وعاملها بأجنبيٍّ منهما فإنه أعرب « قَوْمٌ فِرْعَوْنَ » عطف بيان « الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ » .

والثاني : أنه على تقدير تسليم ذلك لا يجوز أيضاً لأن ما بعد الهمزة لا يعمل فيه ما قبلها . قال : وَقَوْلُكَ جِئْتَ أَمْسِرِعَاً إِنْ جَعَلْتَ مُسْرِعَاً مَعْمُولاً لَجِئْتَ لَمْ يَجْزِ فَإِنْ أَضْمَرْتَ عَامِلًا جَازَ . وَالظَّاهِرُ أَنْ أَلَا لِلعَرَضِ . وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ : إِنَّهَا لَا النَّافِيَةُ دَخَلَتْ عَلَيْهَا هَمْزَةُ الْإِنْكَارِ وَقِيلَ هِيَ لِلتَّنْبِيهِ .

وَيَضِيقُ صَدْرِي وَلَا يَنْطَلِقُ لِسَانِي فَأَرْسِلْ إِلَى هَرُونَ ١٣ وَهُمْ عَلَى ذَنْبٍ فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِ ١٤ قَالَ كَلَّا ١٥ فَآتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ١٦ أَنْ أَرْسِلْ مَعَنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ ١٧ قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ ١٨ وَفَعَلْتَ فَعَلَتِكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ ١٩ قَالَ فَعَلْنَاهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ ٢٠ فَفَرَّرْتُ مِنْكُمْ لَمَّا حَفَّتْكُمْ فَوْهَبَ لِي رَبِّي حُكْمًا وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُرْسَلِينَ ٢١ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ ٢٢ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ٢٣ قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ ٢٤ قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْمَعُونَ ٢٥ قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ ٢٦ قَالَ إِنْ رَسُولُكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ ٢٧ قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ ٢٨ قَالَ لَنْ أَخَذتَ إِلَهَا غَيْرِي لِأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ ٢٩ قَالَ أَوْلَوْ جِثَّتْكَ بِشَىْءٍ مِثِينَ ٣٠ قَالَ فَآتَ بِهِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ ٣١

قوله : ﴿ أَنْ يُكذَّبُونَ ﴾ مفعول « أَخَافُ » أي أخاف تكذيبهم إِيَّاي قوله : ﴿ وَيَضِيقُ صَدْرِي وَلَا يَنْطَلِقُ ﴾ الجمهور على الرفع وفيه وجهان :

أحدهما : أنه مستأنف بذلك .

والثاني : أنه معطوف على خَبَرَ إِنَّ وقرأ زيد بن علي وطلحة وعيسى والأعمش بالنصب فيهما والأعرج بنصب الأول ورفع الثاني فالنصب عطف على صلة أن فتكون الأفعال الثلاثة يكذبون ولا ينطلق ويضيق داخله في حيز الخوف . وقال الزمخشري : والفرق بينهما - أي الرفع والنصب - أن الرفع يفيد فيه ثلاث عِلَلٍ خوفُ التكذيب وضيقُ الصُّدْرِ وامتناع انطلاق اللسان . والنصب على أن خوفه متعلق بهذه الثلاثة فإن قلت في النصب تعليق الخوف بالامور الثلاثة وفي جُمَلَتِهَا نَفْسُ انطلاق اللسان وحقيقة إنما يلحق الانسان لأمر سيقع وذلك كان واقعاً فكيف جاز تعليق الخوف به قلت قد عُلِّقَ الخوف بتكذيبهم وبما يحصل له من ضيق الصدر والحُبْسَةُ في اللسان زائدة على ما كان به على أن تلك الحُبْسَةُ التي كانت به زالت بدعوته وقيل بقيت منها بَقِيَّةٌ يسيرة فإن قلت اعتذارك هذا يرد الرفع لأن المعنى إِنِّي خائف ضيقُ الصدر غير مُنْطَلِقِ اللسان قلت : يجوز أن يكون هذا قبل الدعوة واستجابتها ويجوز أن يريد القدر اليسير الذي بَقِيَ .

قوله ﴿ فَأَرْسَلْ ﴾ أي فأرسل جبريل أو الملك فحذف المفعول به .

قوله : ﴿ فَأَذْهَبَا ﴾ عَطْفٌ على ما دل عليه حرف الردع من الفعل كأنه قيل ارتدع عما يُظَنُّ فاذهب أنت وأخوك .

قوله : ﴿ إِنَّا رَسُولٌ ﴾ إنما أفرَدَ رَسُولًا إما لأنه مصدرٌ بمعنى رسالةٍ والمصدر يُوحَّدُ ومن مجيء رَسُولٍ بمعنى رسالة . قوله :

٣٥٢٦ - لَقَدْ كَذَبَ الْوَأَشُونَ مَا فُهِمَتْ عِنْدَهُمْ بِسِيرًا وَلَا أَرْسَلْتَهُمْ بِرَسُولٍ (١)

أي برسالة . وإما لأنهما ذَوَا شريعة واحدة فَنَزَلَا منزلة رَسُولٍ وأما لأن المعنى أن كل واحد منا رَسُولٌ وأما لأنه من وَضَعَ الواحد موضع الثنية لتلازمهما فصارا كالشيئين المتلازمين كالعينين واليدين وحيث لم يُقْصَدْ هذه المعاني طَابَقَ في قوله « إِنَّا رَسُولًا رَبُّكَ » (٢) .

قوله : ﴿ أَنْ أَرْسِلْ ﴾ يجوز أن تكون مفسرة لـ « رَسُولٌ » إذا قيل بأنه بمعنى الرسالة شَرَحَا الرسالة بهذا وَيَبَّأَهَا به ويجوز أن تكون المصدرية أي رَسُولٌ بِكَذَا .

قوله : ﴿ وَوَلِدًا ﴾ حال من مفعول « نُرَبِّكَ » هو فَعِيلٌ بمعنى مفعول والوليد : الغلامُ تَسْمِيَةٌ له بما كان عليه .

قوله : ﴿ مِنْ عُمَرِكَ ﴾ حال من « سِينِينَ » وقرأ أبو عمرو في رواية بسكون الميم تخفيفاً لِفُعَلٍ وقرأ « فِعَلْتِكَ » بالكسر على الهيئة الشُعْبِيَّةِ لأنها نوعٌ من القتل وهي الوَكْرَةُ ﴿ وَأَنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴾ يجوز أن يكون حالاً وأن تكون مستأنفة .

قوله : ﴿ إِذَنْ وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ ﴾ إِذَنْ هنا حرف جواب فقط . قال الزمخشري : إنها جوابٌ وجزاء معاً قال : فإن قلت إِذَنْ حرف جواب وجزاء معاً والكلام وقع جواباً لفرعون فكيف وقع جزءا قلت قول فرعون « وَفَعَلْتَ فَعَلْتِكَ » فيه معنى إنك جَارَيْتَ نعمتي بما فعلت فقال له موسى : نعم فعلتها مُجَازِيًا لك تسليمًا لقوله كَأَنْ نَعَمْتَهُ كانت عنده جديرة بأن تُجَازَى بنحو ذلك الجزاء .

قال الشيخ (١) : وهذا مذهب سيبويه يعني أنها للجزاء والجواب معاً . قال : ولكن شراح الكتاب فهموا أنه قد تتخلف عن الجزاء والجواب معنى لازم لها .

قوله : ﴿ لَمَّا خِفْتُمْ ﴾ العامة على تشديد الميم وهي لَمَّا التي هي حرف وجوب عند سيبويه أو بمعنى حين عند الفارسي . وروي عن حمزة بكسر اللام وتخفيف الميم أي لِنُحَوِّفِي مِنْكُمْ وما مصدرية وهذه القراءة تشبه قراءته في آل عمران « لَمَّا آتَيْتُكُمْ » وقد تقدمت مستوفاة وقرأ عيسى « حُكْمًا » يضم الكاف اتباعاً قوله ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ ﴾ فيه وجهان : أحدهما : أنه خبر على سبيل التهكم أي وإن كان ثم نعمة فليست إلا أنك جعلت قومي عبيداً لك وقيل : حرف استفهام محذوف لفهم المعنى أي أوتيتك وهذا مذهب الأحفش وجعل من ذلك قوله : « أَفَرِحُ أَنْ أُرْزَأَ الْكِرَامَ » . وقد تقدم هذا مشبعاً في سورة النساء عند قوله « وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ » (٢) وفي غيره .

قوله : ﴿ أَنْ عَبَّدتَّ ﴾ فيه أوجه :

أحدها : أنها في محل رفع عطف بيان لِيَتْلِكَ كقوله « وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنْ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ » .
الثاني : أنها في محل نصب مفعولاً من أجله .

الثالث : أنها بدل من « نِعْمَةٌ » .

والرابع : أنها بدل من ها في « تَمْنُهَا » .

الخامس : أنها مجرورة بباء مقدرة أي بَأَنْ عَبَّدتَّ .

السادس : أنها خبر مبتدأ مضمرة أي هي .

السابع : أنها منصوبة بإضمار أعني والجملة من « تَمْنُهَا » صفة لِنِعْمَةٍ وتَمْنٌ يتعدى بالباء فقيل : هي محذوفة أي تَمْنٌ بها وقيل : ضَمَنَّ تَمْنٌ معنى تَذَكَّرَ .

قوله : ﴿ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ إنما أتى بـ « مَا » دون « مَنْ » « لَأَنَّهُ يُسْأَلُ بِهَا عَنْ طَلَبِ الْمَاهِيَةِ كَقَوْلِكَ : مَا الْعُنُقَاءُ ؟ ولَمَّا كان جواب هذا السؤال لا يمكن عدل موسى عليه السلام إلى جواب ممكن فأجاب بصفات تعالي وخص تلك الصفات لأنه لا يشاركه فيها أحد وفيه إبطال لدَعْوَاهُ أَنَّهُ إِلَهٌ وقيل : جهل السؤال فأتى بـ « مَا » دون « مَنْ » وليس بشيء وقيل : إنما سأل عن الصفات ذكره أبو البقاء . وليس بشيء لأن أهل البيان نَصُّوا على أنها يُطَلَّبُ بها الماهيات وقد جاء بِمَنْ في قوله « فَمَنْ رَبُّكُمَا يَا مُوسَى » .

قوله : ﴿ وَمَا بَيْنَهُمَا ﴾ عاد ضمير التثنية على جَمْعَيْنِ اعتباراً بالجنسين كما فعل ذلك في الظاهر في قوله :

بَيْنَ رِمَاحِي مَالِكٍ وَنَهْشَلٍ (٣) ٣٥٢٧ -

قوله : ﴿ لِأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ ﴾ إنما عدل عن لَأَسْجُنَنَّكَ وهو أخص منه لأن فيه مبالغة ليست في ذلك أو

معناه لأجعلنك ممن عرفت حاله في سُجُونِي قوله ﴿أُولُو جِنَّتِكَ﴾ هذه واو الحال وقال الحَوْفِيُّ : للعطف وقد تقدم تحرير هذا عند قوله ﴿أُولُو كَانَ آبَاؤُهُمْ﴾ في البقرة وغالب الجمل هنا تقدم إعرابها .

قوله : ﴿ حَوْلَهُ ﴾ حالٌ مِنْ « لِلْمَلَأِح » ومفعول القول .

قوله : ﴿ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ ﴾ وقيل صلة للملأ فإنه بمعنى الذي وقيل الموصول محذوف وهما قولان للكوفيين .

قوله : ﴿ بِعِزَّةِ فِرْعَوْنَ ﴾ يجوز أن يكون قَسَمًا وجوابه ﴿ إِنَّا لَنَحْنُ الْعَالِيُونَ ﴾ ويجوز أن يتعلق بمحذوف أي نَغْلِبُ بِسَبَبِ عِزَّتِهِ يدل عليه ما بعده ولا يجوز أن يتعلق بـ « الْعَالِيُونَ » لأن ما في خبر إن لا يتقدم عليها .

فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُبِينٌ ٣٢ وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بِيضَاءٌ لِلنَّظِيرِينَ ٣٣ قَالَ لِلْمَلَأِحْوَالِ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ ٣٤ يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ٣٥ قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَبْعَثْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ ٣٦ يَا نُؤُوكَ بِكُلِّ سَحَابٍ عَلِيمٍ ٣٧ فَجَمَعَ السَّحَرَةُ لِمِيقَاتِ يَوْمٍ مَعْلُومٍ ٣٨ وَقِيلَ لِلنَّاسِ هَلْ أَنْتُمْ مُجْتَمِعُونَ ٣٩ لَعَلْنَا نَتَّبِعُ السَّحَرَةَ إِنْ كَانُوا هُمْ الْعَالِينَ ٤٠ فَلَمَّا جَاءَ السَّحَرَةُ قَالُوا لِفِرْعَوْنَ أَإِنَّا لَلْأَجْرَاءُ إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْعَالِينَ ٤١ قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ إِذَا لَمِنَ الْمُقْرَبِينَ ٤٢ قَالَ لَهُمْ مُوسَى الْقُوا مَا أَنْتُمْ مُلْقُونَ ٤٣ فَأَلْقَوْا حِبَاهُمْ وَعَصِيَّتَهُمْ وَقَالُوا بِعِزَّةِ فِرْعَوْنَ إِنَّا لَنَحْنُ الْعَالِيُونَ ٤٤ فَأَلْقَى مُوسَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ ٤٥ فَأَلْقَى السَّحَرَةُ سِحْرَهُمْ قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ ٤٦ قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ ٤٧ قَالَ آمَنَّا لَهُ قَبْلَ أَنْ نَأْذَنَ لَكُمْ إِنَّهُ لَكَبِيرِكُمْ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ فَلَسَوْفَ تَعْمُونَ لَأَقْطَعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِنْ خَلْفٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ ٤٩ قَالُوا لَا ضَيْرَ إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ ٥٠ إِنَّا نَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطِيئَتَنَا أَنْ كُنَّا أَوَّلَ الْمُؤْمِنِينَ ٥١ ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي إِنَّكُمْ مُتَّبِعُونَ ٥٢ فَأَرْسَلْنَا فِرْعَوْنَ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ ٥٣ ﴾

قوله : ﴿ فَأَلْقَى ﴾ قال الزمخشري : فإن قلت فاعل الإلقاء ما هو عرَّجَ به ؟ قلت : هو الله عز وجل . ثم قال : ولك أن لا تُقدِّرَ فاعلاً لأنَّ أَلْقُوا بمعنى خَرُّوا وسقطوا .

قال الشيخ (١) : وهذا ليس بشيء لأنه لا يُبنى الفعل للمفعول إلا وله فاعل ينوب المفعول به عنه أنه لا يقدر له فاعل فقول « ذاهب » عن الصواب .

قوله : ﴿ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ ﴾ قد تقدم خلافهم فيها وقال ابن عطية هنا : وقرأ البزِّيُّ وابنُ فُلَيْحٍ بِشَدِّ التَّاءِ وَفَتْحِ اللَّامِ وَشَدِّ الْقَافِ وَيَلْزَمُ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ إِذَا ابْتَدَأَ أَنْ يَحْدِفَ هَمْزَةَ الْوَصْلِ ، وَهَمْزَةُ الْوَصْلِ لَا تَدْخُلُ عَلَى الْأَفْعَالِ الْمُضَارَعَةِ كَمَا لَا تَدْخُلُ عَلَى الْأَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ .

قال الشيخ : كأنه يُخَيَّلُ إليه أنه لا يمكن الابتداء بالكلمة إلا باجتلاب همزة الوصل وهذا ليس بلازم ، [و] كثيراً ما يكون للوقف والوقف مخالفاً للوصل ومن له تَمَرُّنٌ في القراءات عرف ذلك . قُلْتُ : يريد قوله « فإذا هي تَلَقَّفُ » فإن البزي يشدد التاء إذ الأصل تَتَلَقَّفُ بتاءين فأدغم فإذا وقف على « هي » وابتدأ « تَتَلَقَّفُ » فحقه أن يَقُكَّ ولا يَدْعِمُ لئلا يُبَدَأَ بساكنٍ وهو غير ممكن وقول ابن عطية : ويلزم على هذه القراءة الخ . تضعيفُ للقراءة لما ذكره هو من أن همزة الوصل لا تدخل على الفعل المضارع ولا يمكن الابتداء بساكنٍ فَمِنْ ثَمَّ ضَعُفَتْ وجواب الشيخ لمنع الملازمة حَسَنٌ إلا أنه كان ينبغي أن يُبَدَل لفظة الوقف بالابتداء لأنه هو الذي وقع الكلام فيه أعني الابتداء بكلمة « تَلَقَّفُ » .

قوله : ﴿ أَنْ كُنَّا ﴾ قرأ العامة بفتح « أن » أي لَأَنَّ كُنَّا بَيَّنُّوا القول بالإيمان ، وقرأ أَبَانُ بن تَغَلِبٍ وأبو مُعَاذٍ بكسر الهمزة وفيه وجهان :

أحدهما : أنها شرطية والجواب محذوف لفهم المعنى أو متقدم عند مَنْ يجيزه .

والثاني : أنها المخففة من الثقيلة واستغني عن اللام الفارقة لإرشاد المعنى إلى الثبوت دون النفي كقوله :

..... ٣٥٢٨ - وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ (١)

وفي الحديث : إن كان رسول الله ﷺ يُحِبُّ الْعَسَلَ أَي لِيُحِبَّهُ قَوْلُهُ ﴿ حَاشِرِينَ ﴾ هو مفعول « أَرْسَلَ » وَحَاشِرِينَ معناه حَاشِرِينَ السَّحَرَةَ .

إِنَّ هَؤُلَاءَ لَشَرِّمَةٌ قَلِيلُونَ ٥٤ وَإِنَّهُمْ لَنَا لَغَائِظُونَ ٥٥ وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَادِرُونَ ٥٦ فَأَخْرَجْنَاهُمْ مِّنْ جَنَّتِ وَعَيْونِ ٥٧
وَكُنُوزٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ ٥٨ كَذَلِكَ وَأَوْرَثْنَاهَا بَنِي إِسْرَائِيلَ ٥٩ فَاتَّبَعُوهُمْ مُشْرِقِينَ ٦٠

قوله : ﴿ إِنَّ هَؤُلَاءَ لَشَرِّمَةٌ ﴾ معمول لقوله مضمرة أي قال : إِنَّ هَؤُلَاءَ وهذا القول يجوز أن يكون حالاً أي أَرْسَلْنَاهُمْ قَائِلًا ذَلِكَ ويجوز أن يكون مفسراً لـ « أَرْسَلَ » . وَالشَّرِّمَةُ : الطائفة من الناس وقيل : كُلُّ بَقِيَّةٍ مِنْ شَيْءٍ خَسِيسٍ يقال لهما شَرِّمَةٌ . ويقال : ثَوَّبَ « شَرَادِمٌ » أي أَخْلَقُ قال :

٣٥٢٩ - جَاءَ الشُّتَاءُ وَقَمِصِي أَخْلَاقُ (٢) شَرَادِمٌ تَضْحَكُ مِنْهُ الْخُلَاقُ

وأشدد أبو عبيدة :

..... ٣٥٣٠ - فِي شَرَادِمِ الْفَعَالِ (٣)

قوله : ﴿ حَادِرُونَ ﴾ قرأ الكوفيون وابن ذَكْوَانَ « حَادِرُونَ » بِالْفِ وَالْباقُونَ « حَادِرُونَ » بدونها فقال أبو عبيدة : هما بمعنى واحد . يقال : رجل حَادِرٌ ، وَحَادِرٌ ، وَحَادِرٌ ، بِمَعْنَى . وقيل : بل بينهما فرق فَالْحَادِرُ الْمُتَقِظُ وَالْحَادِرُ الْخَائِفُ ، وقيل : الْحَادِرُ الْمَخْلُوقُ مَجْبُولًا عَلَى الْحَادِرِ وَالْحَادِرُ مَا عَرَضَ فِيهِ ذَلِكَ وقيل : الْحَادِرُ الْمَسْلُوحُ أَي لَهُ شَوْكَةٌ سِلَاحٌ . وأشدد سيبويه في إعمال حَادِرٌ على أنه مِثَالُ مُبَالِغَةٍ مُحَوَّلٌ مِنْ حَادِرٍ قَوْلُهُ :

(١) عجز بيت تقدم وانظر الهمع (١/١٤١) ، والتصريح (٢) انظر الفراء (١/٤٢٧) ، (٢/٨٧) .
(٣) انظر البيت في مجاز القرآن (٣/٨٦) . (١/٢٣١)

٣٥٣١ - حَذِرْ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَآمِنْ مَا لَيْسَ مُنْجِيهِ مِنَ الْأَقْدَارِ^(١)

وقد زعم بعضهم أن سيبويه لما سأله هل يحفظ شيئاً في إعمال فَعِلْ صَنَعَ له هذا البيت فَعِيْب على سيبويه كيف يأخذ الشواهدَ الموضوعَةَ . وهذا غَلَطٌ فإن هذا الشخص قد أقرَّ على نفسه بالكذب فلا يقدحُ قوله في سيبويه والذي ادَّعى أنه صنع البيت هو الأخفش وحذِرَ يتعدى بنفسه قال تعالى « يَحْذِرُ الْأَخْرَةَ » وقال العباسُ بن مرداس :

٣٥٣٢ - وَإِنِّي حَاذِرٌ أَنَّمِي سِلَاحِي إِلَى أَوْصَالِ ذِيَالٍ مَنِيْعٍ^(٢)

وقرأ ابن السميْفِع وابن أبي عَمَّار « حادرون » بالبدال المهملة من قولهم : وَعَيْنٌ حَذْرَةٌ عَظِيمَةٌ كقولهم . وَعَيْنٌ لَهَا حَذْرَةٌ بَدْرَةٌ^(٣) . والمعنى عَظِيمًا : وقيل : الحادِرُ القوي المُمْتَلِيءُ وحكي رجل حَادِرٌ أَي مُمْتَلِيءٌ غِيظًا ورجل حَادِرٌ أَي أَحْمَقٌ كأنه ممتلىء من الحُمُقِ قال الشاعر :

٣٥٣٤ - أَحِبُّ الْعُلَامَ السُّوءَ مِنْ أَجْلِ أُمِّهِ وَأُبْغِضُهُ مِنْ بُغْضِهَا وَهُوَ حَادِرٌ^(٤)

ويقال أيضاً رجل حَذْرٌ بَزَنَةٌ يَقْظُ مبالغة في حادر من هذا المعنى قُلْتُ فقد صار يقال : حَذِرٌ وَحَذْرٌ وحاذِرٌ بالذال المعجمة والمهملة والمعنى مختلف .

قوله : ﴿ وَمَقَامٌ ﴾ قرأ العامة بفتح الميم وهو مكان القيام وفتادة والأعرج بضمها وهو مكان الإقامة .

قوله : ﴿ كَذَلِكَ ﴾ فيه ثلاثة ثلاثة أوجه :

قال الزمخشري : يحتمل ثلاثة أوجه النصب على أَخْرَجْنَاهُمْ مِثْلَ ذَلِكَ الإخْرَاجِ الذي وَصَفْنَاهُ والجِرُّ على أنه وصفٌ لِمَقَامٍ أَي وَمَقَامٍ كَرِيمٍ مِثْلَ ذَلِكَ المقام الذي كان لهم والرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف أي الأمر كذلك .

قال الشيخ^(٥) : فالوجه الأول لا يسوغ لأنه يثول إلى تشبيه الشيء بنفسه وكذلك الوجه الثاني لأنَّ المقام الذي كان لهم هو المقام الكريم فلا يشبه الشيء بنفسه قُلْتُ : وليس في ذلك تشبيه الشيء بنفسه لأنَّ المراد في الأول أَخْرَجْنَاهُمْ إخراجاً مثل الإخراج المعروف المشهور وكذلك الثاني .

قوله : ﴿ أَوْرَثْنَاهَا ﴾ عطف على فَأَخْرَجْنَاهُمْ .

قوله : ﴿ فَاتَّبَعُوهُمْ ﴾ العامة على قطع الهمزة من أَتْبَعَهُ أَي الْحَقُّهُ نَفْسَهُ فحذف الثاني وقيل : يقال أَتْبَعَهُ بمعنى أَتْبَعَهُ بوصل الهمزة أي لحقه . وَالْحَسَنُ والحِثُّ الدَّمَارِيُّ بوصلها وتشديد التاء وهي بمعنى اللحاق .

قوله : ﴿ مُشْرِقِينَ ﴾ منصوب على الحال والظاهر أنه من الفاعل ومعنى « مُشْرِقِينَ » أي داخلين في وقت الشروق كأصْبَحَ وَأَمْسَى أي دخل في هذين الوقتين وقيل : دَاخِلِينَ نحو الْمَشْرِقِ كَأَنْجَدَ وَأَنْهَمَ قيل : مُشْرِقِينَ بمعنى مُضِيئِينَ وفي التفسير أن بني إسرائيل كانوا في نُورٍ وَالْقَيْظُ في ظُلْمَةٍ فعلى هذا يكون « مُشْرِقِينَ » حالاً من المفعول . وعندني أنه يجوز أن يكون حالاً من الفاعل والمفعول إذا جعلنا « مُشْرِقِينَ » داخلين في وقت الشروق أو في مكان الْمَشْرِقِ لأنَّ كلاً من

سقت ما فيها من آخر

(١) تقدم .

انظر ديوانه (١٦٦) ، الفضليات (٨٥٦) .

(٢) تقدم .

(٤) تقدم وانظر البحر المحيط (١٨/٧) .

(٣) صدر بيت لامرئ القيس وعجزه :

(٥) انظر البحر المحيط (١٩/٧) .

القبيلين كان داخلاً في ذلك الزمان أو في ذلك المكان .

فَلَمَّا تَرَأَى الْجَمْعَانَ قَالَ أَصْحَبُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرِكُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴿٦٢﴾ فَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ ﴿٦٣﴾ وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ الْآخِرِينَ ﴿٦٤﴾ وَأَوْحَيْنَا مُوسَى وَمَنْ مَعَهُ أَجْمَعِينَ ﴿٦٥﴾ ثُمَّ أَعْرَفْنَا الْآخِرِينَ ﴿٦٦﴾ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿٦٧﴾ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴿٦٨﴾

قوله : ﴿ فَلَمَّا تَرَأَى الْجَمْعَانَ ﴾ (١) قرأ العامة « ترأى » بتحقيق الهمزة وابن وثاب والأعمش من غير همز وتفسيره أن تكون الهمزة مخففة بين بين لا بالإبدال المحض لئلا يجتمع ثلاث ألفات الأولى الزائدة بعد الراء والثانية المبدلة عن الهمزة والثالثة لام الكلمة لكن الثالثة لا تثبت وصلاً لحذفها لالتقاء الساكنين . ثم اختلف القراء في إمالة هذا الحرف فأقول : هذا الحرف إما أن يوقف عليه أو لا فإن وُقف عليه فحمزة يميلُ أَلْفُهُ الأَخِيرَةَ لأنها طرفٌ منقلبةٌ عن ياءٍ ومن ضرورة إمالتها إمالة فتحة الهمزة المُسهَّلة لأنه إذا وُقف على مثل هذه الهمزة سهَّلها على مقتضى مذهبه وأمال الألف الأولى اتباعاً لإمالة فتحة الهمزة ومن ضرورة إمالتها إمالة فتحة الراء قبلها وهذا هو إمالة الإمالة . وغيره من القراء لا يميل شيئاً من ذلك وقياس مذهب الكسائي أن يميل الألف الأخيرة وفتحة الهمزة قبلها وكذا نقله ابن الباذش عنه وعن حمزة . وإن وُصل فإن الألف الأخيرة تذهب لالتقاء الساكنين ولذهابها تذهب إمالة فتحة الهمزة وتبقى إمالة الألف الزائدة وإمالة فتحة الراء قبلها عنده اعتداداً بالألف المحذوفة وعند ذلك يقال : حُذِفَ السببُ وبقي المسبب لان إمالة الأولى انما كان لإمالة الألف الأخيرة كما تقدم تقريره وقد ذهب الاخيرة فكان ينبغي أن لا تُمال الأولى لذهاب المُقتضي لذلك ولكنه راعى المحذوف وجعله في قوة المنطوق ، ولذلك تجرأ عليه أبو حاتم فقال : وقراءة هذا الحرف بالإمالة مُحالٌ قُلْتُ : وقد تقدم في سورة الأنعام (١) عند قوله « رأى القمر » و« رأى الشمس » ما يشبه هذا العمل فعليك باعتباره ثم .

قوله : ﴿ لَمُدْرِكُونَ ﴾ العامة على سكون الدال اسم مفعول من أدرك أي لملحِقُونَ وقرأ الأعرج وعبيد بن عمرو بفتح الدال مشددة وكسر الراء قال الزمخشري : المعنى متتابعون في الهلاك على أيديهم وفيه بيت الحماسة :

٣٥٣٥ - أَبْعَدَ بَنِي أُمِّي الَّذِينَ تَتَابَعُوا أَرْجَى الْحَيَاةِ أَمْ مِنَ الْمَوْتِ أَجْرَعُ (٢)

يعني أن أدرك على افتعل لازم بمعنى فني واضمحَل يقال : أدرك الشيء يدرك فهو مُدْرِكٌ أي فني تتابعاً ولذلك كسرت الراء وممن نصَّ على كسرها أبو الفضل الرازي قال : وقد يكون أدرك على افتعل بمعنى أفعَل متعدياً ولو كانت القراءة من هذا لوجب فتح الراء ولم يبلغني عنهما يعني عن الأعرج وعبيد إلا الكسر .

قوله : ﴿ فَانْفَلَقَ ﴾ قبله جملة محذوفة أي فضرب فانفلق وزعم ابن عصفور : أن المحذوف إنما هو ضَرَبَ وفاءً انفَلَقَ وأن الفاء الموجودة هي فاء فَضْرَبَ فأبقي من كل ما يدل على المحذوف أبقي الفاء من فَضْرَبَ ليبدل على ضربه وأبقي انفَلَقَ ليبدل على الفاء المتصلة به وهذا كلام متهافت ، واختلف القراء في ترقيق راء « فِرْقٍ » فروي عن ورش

(٢) البيت لأبي الحنك وهو من شواهد البحر المحيط (٧/٢٠) .

(١) الأيتان (٧٧ ، ٧٨) .

الترقيقُ لأجل القاف . وقرىء « فَلَتي » بلام بدل الراء لموافقة « فأنفلق » والطودُ الجبل العظيم المتطأيد في السماء .
 قوله : ﴿ وَأَزْلَفْنَا ﴾ أي قَرَبْنَا من النجاة و « ثُمَّ » ظرف مكان بعيد و « الْآخِرِينَ » هم موسى وأصحابه وقرأ الحسن وأبو حيوة « وَرَزَلْنَا » ثلاثياً وقرأ أبي وابن عباس وعبد الله بن الحارث بالقاف أي أَدَلَلْنَا والمراد بالآخرين في هذه القراءة فرعون وقومه .

وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ إِبْرَاهِيمَ ﴿٦٩﴾ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا تَعْبُدُونَ ﴿٧٠﴾ قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَّلُهَا عَنكِفِينَ ﴿٧١﴾
 قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴿٧٢﴾ أَوْ يَفْعَلُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ ﴿٧٣﴾ قَالُوا بَلْ وَجَدْنَا آبَاءَنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ ﴿٧٤﴾ قَالَ
 أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٧٥﴾ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ ﴿٧٦﴾ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴿٧٧﴾ الَّذِي
 خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ ﴿٧٨﴾ وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ ﴿٧٩﴾ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴿٨٠﴾ وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ
 يُحْيِينِ ﴿٨١﴾ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ ﴿٨٢﴾ رَبِّ هَبْ لِي حُكْمًا وَالْحَقِّقِي
 بِالصَّلَاحِينِ ﴿٨٣﴾ وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ ﴿٨٤﴾ وَاجْعَلْنِي مِنْ وَرَثَةِ جَنَّةِ النَّعِيمِ ﴿٨٥﴾ وَأَغْفِرْ لِأَيِّئِنِّي
 كَانُ مِنَ الضَّالِّينَ ﴿٨٦﴾ وَلَا تُخْزِنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ ﴿٨٧﴾ يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ آتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٩﴾

قوله : ﴿ إِذْ قَالَ ﴾ العامل في « إِذْ » « نَبَأً » أو « أَتْلُ » قاله الحوفي وهذا لا يتأتى إلا على كون « إِذْ » مفعولاً به
 وقيل « إِذْ » بدل من « نَبَأً » بدل اشتمال وهو يؤول إلى أن العامل فيه « أَتْلُ » بالتأويل المذكور .

قوله : ﴿ وَقَوْمِهِ ﴾ الهاء تعود على إبراهيم لأنه المُحَدَّث عنه وقيل : يعود على « أَبِيه » لأنه أقرب مذكور أي قال
 لأبيه وقوم أبيه ويؤيده « إِنِّي أَرَاكَ وَقَوْمَكَ » حيث أضاف القوم إليه .

قوله : ﴿ نَعْبُدُ أَصْنَامًا ﴾ أتوا في الجواب بالتصريح بالفعل ليعطفوا عليه قولهم « فَنَظَّلُ » افتخاراً بذلك وابتهاجاً به
 وإلا فكان قولهم « أَصْنَامًا » كافياً كقوله تعالى « قُلِ الْعَفْوَ » (١) « قَالُوا خَيْرًا » (٢) .

قوله : ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ ﴾ لا بد من محذوف أي يَسْمَعُونَ دُعَاءَكُمْ أَوْ يَسْمَعُونَكُمْ تَدْعُونَ فعلى التقدير الاول هي
 متعدية لواحد اتفاقاً وعلى الثاني هي متعدية لاثنين قامت الجملة المقدرة مقام الثاني وهو قول الفارسي وعند غيره
 الجملة المقدرة حال وقد تقدم تحقيق القولين . وقرأ قتادة ويحيى بن يعمر بضم الياء وكسر الميم والمفعول الثاني
 محذوف أي يُسْمَعُونَكُمْ الْجَوَاب . قوله ﴿ إِذْ تَدْعُونَ ﴾ منصوب بما قبله وما بعده ماضيان معنى وان كانا
 مستقبلين لفظاً لعمل الأولى في « إِذْ » ولعمل « إِذْ » في الثاني وقال بعضهم « إِذْ » هنا بمعنى إذا وقال الزمخشري : إنه
 على حكاية الحال الماضية ومعناه استحضروا الاحوال التي كنتم تدعونها فيها هل سَمِعُوكُمْ إِذَا سَمِعُوا وهو أبلغ في
 التبكيت . وقد تقدم أنه قرىء بإدغام ذال إِذْ وإظهارها في التاء وقال ابن عطية : ويجوز فيه قياس مُذَكِّرٍ ونحوه ولم يقرأ به
 أحدٌ والقياس أن يكون اللفظ به أَدْعُونَ والذي منع من هذا اللفظ اتصال الدال الاصلية في الفعل فكثرت الممتاثلات

قُلْتُ : يعني فيكون اللفظ بدالٍ مشددة مهملة ثم بدال ساكنة مهملة أيضاً .

قال الشيخ^(١) : وهذا لا يجوز لأن هذا الإبدال إنما هو في تاء الافتعال بعد الدال والذال والزاي نحو أَدَّهْنَ وأذَّكِرَ وأزْدَجَرَ وبعد جيم شذوذاً نحو أَجْدُمَعُوا في اجتمعوا أو في تاء الضمير بعد الدال والزاي نحو فُزِدَ في فُزْتُ وَجَلِدُ في جَلِدْتُ أو تاء تَوَلَّجٍ قالوا فيها دَوَّلَجٍ وتاء المضارعة ليس شيئاً مما ذكر وقوله والذي منع الخ . يقتضي جوازه لو لم يوجد ما ذكر فعلى مقتضى قوله يجوز أن تقول في إِذْ تَخْرُجُ إِذْخُرْجُ ولا يقول ذلك أحد بل يقولون أَتَخْرُجُ فيدغمون الدال في التاء .

قوله : ﴿ كَذَلِكَ ﴾ منصوب بـ « يَفْعَلُونَ » أي يفعلون مثل فَعَلْنَا و « يَفْعَلُونَ » في محل نصب مفعولاً ثانياً لـ « وَجَدْنَا » .

قوله : ﴿ عَدُوٌّ ﴾ اللغة الغالبة إفراد عَدُوٌّ وتذكيره قال تعالى ﴿ هُمُ الْعَدُوُّ ﴾^(٢) وإنما فعل به ذلك تشبيهاً بالمصادر نحو الوَلُوعِ والقَبُولِ وقد يقال اعداء « وَعَدُوَّهُ » .

قوله : ﴿ عَدُوُّ لِي ﴾ على أصله من غير تقدير مضاف ولا قلبٍ وقيل الاصنام لا تُعَادَى لأنها جماد فالتقدير فان عُبَادَهُم عَدُوُّ لِي وقيل : بل في الكلام قلبٌ تقديره فَإِنِّي عَدُوٌّ لَهُمْ وهذا مرجوحان لاستقامة الكلام بدونهما .

قوله : ﴿ إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أنه منقطع أي لِكُنْ رَبَّ الْعَالَمِينَ ليس بعدوُّ لِي . وقال الجرجاني فيه تقديم وتأخير أي أفرأيتم ما كنتم تعبدون أنتم وأباؤكم الأقدمون إلا رب العالمين فانهم عدو لِي وإلا بمعنى دُونَ وَسِوَى .

والثاني : أنه متصل وهو قول الزجاج لأنهم كانوا يعبدون الله تعالى والاصنام .

قوله : ﴿ الَّذِي خَلَقَنِي ﴾ يجوز فيه أوجه : النصب على النعت لـ « رَبِّ الْعَالَمِينَ » أو البدل أو عطف البيان أو على إضمار أعني والرفع على خبر مبتدأ مضمرة أي : هو « الذي خلقني » أو على الابتداء . و « فَهُوَ يَهْدِينِ » جملة اسمية في محل رفع خبراً له قال الحوفي : ودخلت الفاء لما تضمنته المبتدأ من معنى الشرط وهذا مردود لأن الموصول مُعَيَّنٌ ليس عاماً ولأن الصلة لا يمكن فيها التجدد فلم يشبه الشرط . وتابع أبو البقاء الحوفي ولكنه لم يتعرض للفاء فان عنى ما عناه الحوفي فقد تقدم وان لم يعنه فيكون تابعاً للأخفش في تجويزه زيادة الفاء في الخبر مطلقاً نحو زَيْدٌ فَاضْرِبْهُ وقد تقدم تحريره قوله « الَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي » يجوز أن يكون مبتدأ وخبره محذوف وكذلك ما بعده ، ويجوز أن يكونوا أوصافاً لـ « الَّذِي خَلَقَنِي » ودخول الواو جائز وقد تقدم تحقيقه في أول البقرة كقوله :

٣٥٣٦ - أَلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وَأَبْنِ الْهُمَامِ وَلَيْثِ الْكَتِيبَةِ فِي الْمُرْدَحَمِ^(٣)

وآبَتِ ابْنِ أَبِي إِسْحَاقَ وَتُرْوَى عَنْ عَاصِمٍ أَيْضاً يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ فِي « يَسْقِينِ » وَ « يَشْفِينِ » وَ « يُحْيِينِ » وَالْعَامَةِ « خَطِيبَتِي » بِالْإِفْرَادِ وَالْحَسَنِ « خَطَايَايَ » جَمَعَ تَكْسِيرِ .

قوله : ﴿ مِنْ وَرَثَةٍ ﴾ إما ان يكون مفعولاً ثانياً أي مُسْتَقَرّاً أو كائناً مِنْ وَرَثَةٍ ، وإما ان يكون صفةً لمحذوف هو

(٣) تقدم .

(١) انظر البحر المحيط (٢٣/٧) .

(٢) سورة المنافقون آية (٤) .

المفعول الثاني أي وارثاً مِنْ وَرَثَةٍ .

قوله : ﴿ يَوْمَ لَا يَنْفَعُ ﴾ بدل من « يَوْمَ » قبله وجعل ابن عطية هذا من كلام الله تعالى إلى آخر الآيات مع إعرابه « يَوْمَ لَا يَنْفَعُ » بدلا من « يَوْمَ يُبْعَثُونَ » .

ورده الشيخ بأن العامل في البديل هو العامل في المبدل منه أو آخر مثله مقدر وعلى كلا هذين القولين لا يصح لاختلاف المتكلمين .

قوله : ﴿ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ ﴾ وفيه أوجه :

أحدها : أنه منقطع أي لكن « مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ » فإنه ينفعه ذلك وقال الزمخشري : ولا بد لك مع ذلك من تقدير مضاف وهو الحال المراد بها السلامة وليست من جنس المال والبنين حتى يؤول المعنى إلى أن البنين والمال لا ينفعان وإنما ينفع سلامة القلب ولو لم يقدر مضاف لم يتحصل للاستثناء معنى .

قال الشيخ : ولا ضرورة تدعو إلى حذف المضاف كما ذكر قُلْتُ : إنما قدر المضاف لِيَتَوَهَّمَ دخولُ المستثنى في المستثنى منه لأنه متى لم يتوهم ذلك لم يقع الاستثناء ولهذا منعوا صَهَلَتِ الخيلُ إلا الإبلُ إلا بتأويلٍ .

الثاني : أنه مفعول به لقوله « لَا يَنْفَعُ » أي لا ينفع المالُ والبنونُ إلا هذا الشخص فإنه ينفعه ماله المصروفُ في وجوه البرِّ وبنوه الصالحاء لأنه عَلِمَهُمْ وَأَحْسَنَ إليهم .

الثالث : أنه بدل من المفعول المحذوف أو مستثنى منه إذ التقديرُ : لا ينفع مالٌ ولا بنونٌ أَحَدًا مِنَ الناسِ إِلَّا مَنْ كانت هذه صفته والمستثنى منه يحذف كقوله :

٣٥٣٧ - وَلَمْ يَنْجُ إِلَّا جَفْنُ سَيْفٍ وَمِثْرًا^(١)

أي وَلَمْ يَنْجُ بِشَيْءٍ .

الرابع : أنه بدل من فاعل « يَنْفَعُ » فيكون مرفوعاً . قال أبو البقاء : وَعَلَبَ مَنْ يَعْقِلُ فيكون التقدير : إِلَّا مَا لَمْ يَنْفَعُ مَنْ فانه ينفع نفسه وغيره بالشفاعة قُلْتُ : وأبو البقاء خَلَطَ وَجْهًا بوجه وذلك أنه إذا أردنا أن نجعله بدلا من فاعل « يَنْفَعُ » قلنا فيه طريقان :

إحدهما : طريقة التغليب أي غَلَبْنَا البنين على المال فاستثنى من البنين فكأنه قيل : لَا يَنْفَعُ البنونَ إِلَّا مَنْ أَتَى مِنَ البنين بقلب سليم فإنه ينفع نفسه بصلاحه وغيره بالشفاعة .

والطريقة الثانية : أن نُقَدِّرَ مضافاً محذوفاً قبل « مَنْ » أي إِلَّا مَا لَمْ يَنْفَعُ مَنْ أو بنو مَنْ فصارت الأوجه خمسةً ووجه الزمخشري اتصال الاستثناء بوجهين :

أحدهما : إِلَّا حَالَةً « مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ » وهو مِنْ قوله :

٣٥٣٨ - تَحِيَّةَ بَيْنِهِمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ

وَمَا ثَوَابُهُ إِلَّا السَّيْفُ .

ومثاله أن يقال : هل لزيد مال وبنون ؟ فيقال : ماله وبنوه سلامة قلبه نفى المال والبنين عنه واثبات سلامة قلبه بدلا عن ذلك .

والثاني : قال : وإن شئت حملت الكلام على المعنى وجعلت المال والبنين في معنى الغنى كأنه قيل : يوم لا ينفع غنى إلا من أتى لأن غنى الرجل في دينه بسلامة قلبه كما أن غناه في دنياه بماله وبنيه .

وَأَزَلَّتْ الْجَنَّةُ لِلْمُنْقِبِينَ ﴿٩٠﴾ وَبَرَزَتْ الْجَحِيمُ لِلْغَاوِينَ ﴿٩١﴾ وَقِيلَ لَهُمْ آيِنَ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٩٢﴾ مِنْ دُونِ اللَّهِ هَلْ يَنْصُرُونَكُمْ أَوْ يَنْصُرُونَ ﴿٩٣﴾ فَكَبِّكُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ ﴿٩٤﴾ وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ ﴿٩٥﴾ قَالُوا وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ ﴿٩٦﴾ تَأْتِيهِمْ فِيهَا الْغَاوُونَ ﴿٩٧﴾ إِذْ سُئِبِكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٩٨﴾ وَمَا أَضَلَّنَا إِلَّا الْمُجْرِمُونَ ﴿٩٩﴾ فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ ﴿١٠٠﴾ وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ ﴿١٠١﴾ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿١٠٢﴾ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿١٠٣﴾ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴿١٠٤﴾ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ ﴿١٠٥﴾ إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ نُوحٌ أَلَا نَنْقُوتَ ﴿١٠٦﴾ إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ ﴿١٠٧﴾ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا ﴿١٠٨﴾ وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٠٩﴾ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا ﴿١١٠﴾ قَالُوا أَنْتَ مِنْ لَدُنْكَ وَأَتَّبِعَكَ الْأَرْدَلُونَ ﴿١١١﴾ قَالَ وَمَا عَلِمِي بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١١٢﴾ إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَى رَبِّي لَوْ تَشْعُرُونَ ﴿١١٣﴾ وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الْمُؤْمِنِينَ ﴿١١٤﴾ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ ﴿١١٥﴾ قَالُوا لَيْنَ لَمْ تَنْتَهَ يَنْتُوحْ لَتَكُونَنَّ مِنَ الْمَرْجُومِينَ ﴿١١٦﴾ قَالَ رَبِّ إِنْ قَوْمِي كَذَّبُونِ ﴿١١٧﴾ فَأَفْنَحْ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ فَتَحًا وَبِحَجِّي وَمَنْ مَعِيَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿١١٨﴾ فَأَنْجِنَهُ وَمَنْ مَعَهُ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ ﴿١١٩﴾ ثُمَّ أَغْرَقْنَا بَعْدَ الْبَاقِينَ ﴿١٢٠﴾ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿١٢١﴾ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴿١٢٢﴾ كَذَّبَتْ عَادُ الْمُرْسَلِينَ ﴿١٢٣﴾ إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ هُودٌ أَلَا نَنْقُوتَ ﴿١٢٤﴾ إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ ﴿١٢٥﴾ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا ﴿١٢٦﴾ وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٢٧﴾ أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ آيَةً تَعْبَثُونَ ﴿١٢٨﴾ وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ ﴿١٢٩﴾ وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ ﴿١٣٠﴾ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا ﴿١٣١﴾ وَأَتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَمٍ وَبَيْنَ ﴿١٣٣﴾ وَحَنَّتِ وَعُيُونٍ ﴿١٣٤﴾ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٣٥﴾ قَالُوا سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ ﴿١٣٦﴾ إِنْ هَذَا إِلَّا خُلُقُ الْأَوَّلِينَ ﴿١٣٧﴾ وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ ﴿١٣٨﴾ فَكَذَّبُوهُ فَأَهْلَكْنَاهُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿١٣٩﴾ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴿١٤٠﴾ كَذَّبَتْ ثَمُودُ الْمُرْسَلِينَ ﴿١٤١﴾ إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ صَالِحٌ أَلَا نَنْقُوتَ ﴿١٤٢﴾ إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ ﴿١٤٣﴾ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا ﴿١٤٤﴾ وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٤٥﴾

قوله ﴿ وبرزت ﴾ قرأ مالك بن دينار « وَبَرَّرْتُ » بفتح الباء والراء خفيفةً مبنياً للفاعل مسنداً لـ « الْجَجِيمِ »
فلذلك رفع .

قوله ﴿ فَكَبِّبُوا ﴾ أي ألقوا وقلب بعضهم على بعض قال الزمخشري : الكَبِّبَةُ تكرير الكَبِّ وجعل التكرير في اللفظ دليلاً على التكرير في المعنى . وقال ابن عطية نحواً منه قال : وهو الصحيح لأن تكرير الفعل بين نحو صرَّ وصرَّصر . وهذا هو مذهب الزجاج وفي هذا البناء ثلاثة مذاهب :
أحدها : هذا .

والثاني : هو مذهب البصريين ان الحروف كلها أصول .

والثالث : وهو قول الكوفيين أن الثالث مبدل من مثل الثاني فأصل كَبَّبَ كَبَّبَ بثلاث باءٍ ومثله لَمَلَمَ وَكَفَكَفَ هذا إذا صح المعنى بسقوط الثالث فأما إذا لم يصح المعنى بسقوطه كانت كلها أصولاً من غير خلاف نحو سَمِسِمَ وَخِمَخِمَ وواو « كَبِّبُوا » قيل : للأصنام إجراء لها مجرى العقلاء وقيل : لعابديها قوله ﴿ وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ ﴾ جملة حالية معترضة بين القول ومعموله الجملة القَسَمِيَّةُ « إِنْ كُنَّا لَفِي » [و] مذهب البصريين أن إن مخففة واللام فارقة ومذهب الكوفيين أن إن نافية واللام بمعنى إلا .

قوله ﴿ إِذْ تُسَوِّبُكُمْ ﴾ إذ منصوب إمّا بـ « مُبِينٍ » وإما بمحذوف أي ضَلَلْنَا في وقت تَسَوَّيْتَنَا لكم بالله في العبادة ويجوز على ضعف أن يكون معمولاً لـ « ضَالَالٍ » والمعنى عليه ، إلا أن ضعفه صِنَاعِيٌّ وهو أن المصدر الموصوف لا يعمل بعد وَصَفِهِ .

قوله ﴿ حَمِيمٍ ﴾ الحميمُّ القريبُ من قولهم حَامَةٌ فلان أي خَاصَّتُهُ وقال الزمخشريُّ : الحميمُّ من الاحتمام وهو الاهتمام أو من الحامة وهي الخاصة وهو الصديق الخالص . والنفي هنا يحتمل نفي الصديق من أصله أو نفي صفته فقط فهو من باب : عَلَى لَاجِبٍ لَا يُهْتَدَى بِمَنَارِهِ^(١) والصديق يحتمل أن يكون مفرداً وأن يكون مستعملاً للجمع كما يستعمل العدول فيقال هم صَدِيقٌ وهم عدوٌّ .

قوله ﴿ فَلَوْ أَنَّ ﴾ يجوز أن تكون المُشْرَبَةُ معنى التمني فلا جواب لها على المشهور ويكون نصب « فَيَكُونَنَّ » جواباً للتمني الذي أَفْهَمْتَهُ لو ويجوز أن تكون على بابها وجوابها محذوف أي لَوَجَدْنَا شَفَعَاءَ وَأَصْدِقَاءَ أَوْ لَعَمِلْنَا صَالِحاً وَعَلَى هذا فنصب الفعل بأن مضمرة عطفاً على « كسرة » أي : لو أن لناكرة فكوننا ، كقوله :

٣٥٣٩- لَلْبُسِّ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي (٢)

قوله ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمٌ ﴾ إنما أنت فعل القوم لأنه مؤنث بدليل تصغيره على قُوَيْمَةٍ وقيل : لأنه بمعنى أمةٍ ولما كانت أحاده عقلاء ذكوراً وإنائاً عاد الضمير عليه باعتبار تغليب الذكور فقيل : لَهُمْ أَخُوهُمْ وحذف مفعول « تَتَّقُونَ » أي ألا تَتَّقُونَ عِقَابَ اللَّهِ .

قوله ﴿ وَأَتَّبَعَكَ الْأَرْدَلُونَ ﴾ جملة حالية من كاف « لَكَ » وقرأ عبد الله وابن عباس وأبو حيوة « وَأَتَّبَاعُكَ » مرفوعاً

جمع تابع كصاحبٍ وأصحابٍ أو تبع كشریف وأشراف أو تبع كبرم وأبرام وفي رفعه وجهان :

أحدهما : أنه مبتدأ و «الأردلون» خبره والجملة حالية أيضاً .

والثاني : أنه عطف على الضمير المرفوع في «نؤمن» وحسن ذلك الفصل بالجار و «الأردلون» صفته وقرأ اليماني «وأتبعك» بالجر عطفاً على الكاف وهو ضعيف أو ممنوع عند البصريين وعلى هذا فيرتفع «الأردلون» على خبر ابتداء مضمري أي : هم الأردلون وقد تقدم مادة الأردل في هود . قوله ﴿ وَمَا عَلَّمِي ﴾ يجوز في : ما وجهان .

أحدهما - وهو الظاهر - أنها استفهامية في محل رفع بالابتداء و «عَلَّمِي» خبرها والباء متعلقة به .

والثاني : أنها نافية والباء متعلقة بـ «عَلَّمِي» أيضاً . قاله الحوفي ويحتاج إلى إضمار خبر ليصير الكلام به جملة .

قوله ﴿ لَوْ يَشْعُرُونَ ﴾ جوابها محذوف ومفعول «تَشْعُرُونَ» أيضاً . وقرأ الأعرج وأبو زُرْعَةَ «لَوْ يَشْعُرُونَ» بياء الغيبة وهو التفات ولا يحسن عودُهُ على المؤمنين .

قوله ﴿ فَتَحَّا ﴾ يجوز أن يكون مفعولاً به يعني المفتوح وأن يكون مصدراً مؤكداً .

قوله ﴿ وَنَجِّنِي ﴾ المنجى منه محذوف لفهم المعنى أي مما يحلُّ بقومي و «مِنَ الْمُؤْمِنِينَ» بيان لقوله «مَنْ مَعِيَ» .

قوله ﴿ الْمَشْحُونِ ﴾ أي المملوء الموقر يقال شَحَنَهَا عليهم خَيْلاً ورجالاً «أي ملأها» والشحناء : العداوة . لأنها تملأ الصدور إحناً . و «الْفُلْكِ» هنا مفرد بدليل وصفه بالمفرد وقد تقدم الكلام عليه في البقرة .

قوله ﴿ تَعْبَثُونَ ﴾ جملة حالية من فاعل «تَبْنُونَ» والرَّيْعُ بكسر الراء وفتحها جمع رَيْعَةٍ وهو في اللغة : المكان المرتفع .
قال ذو الرمة :

٣٥٤٠ - طَرَأُ الْخَوَافِي مُشْرِقٌ فَوْقَ رَيْعَةٍ نَدَى لَيْلِهِ فِي رَيْشِهِ يَتَرَقَّرُقُ^(١)

وقال أبو عبيدة : هو الطريق وأنشد للمسيب بن علس يصف ظُعناً :

٣٥٤١ - فِي الْأَلِ يَخْفِضُهَا وَيَرْفَعُهَا رَيْعٌ يَلُوحُ كَأَنَّهُ سَحْلُ^(٢)

واختلف المفسرون في العبارة عنه على أقوال كثيرة . والرَّيْعُ بالفتح ما يحصل من الخراج .

قوله ﴿ تَخْلُدُونَ ﴾ العامة على تخفيفه مبنياً للفاعل ، وفتادة بالتشديد مبنياً للمفعول ومنه قول امرئ القيس :

٣٥٤٢ - وَلَا يَنْعَمَنَّ إِلَّا سَعِيدٌ مُخَلَّدٌ قَلِيلُ الْهُمُومِ مَا بَيْتٌ بِأَوْجَالِ^(٣)

ولعل هنا على بابها وقيل للتعليل ويؤيده قراءة عبد الله «كَيْ تَخْلُدُونَ» وقيل للاستفهام قاله زيد بن علي وبه قال

(١) البيت في ديوانه (٤٠٠) ، البحر المحيط (٢٩/٧) ، مجاز
(٢) انظر البيت في البحر المحيط (٢٩/٧) .
(٣) تقدم .

الكوفيون . وقيل : معناها التشبيه أي كأنكم تخذلون ويؤيده ما في حرف أبي « كَأَنَّكُمْ تَخْلُدُونَ » وقرىء « كَأَنَّكُمْ خَالِدُونَ » ولم « يذكروا » من نص عليها أنها تكون للتشبيه ، والمصانع جمع مَصْنَعَةٍ وهي بركة الماء وقيل القصور . وقيل بروج الحمام .

قوله ﴿ وَإِذَا بَطَشْتُمْ ﴾ أي وإذا أردتم وإنما احتجنا إلى تقدير الإرادة لثلاثي يتحد الشرط والجزاء و « جَبَّارِينَ » حال .

قوله : ﴿ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أن الجملة الثانية بيان للأولى وتفسير لها .

والثاني : أن « بأنعام » بدل من قوله « بِمَا تَعْلَمُونَ » بإعادة العامل كقوله ﴿ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ اتَّبِعُوا مِنْ لَا يَسْأَلُكُمْ ﴾ (١) .

قال الشيخ (٢) : والاكثرون لا يجعلون هذا بدلا وإنما يجعلونه تكريماً وإنما يجعلون بدلاً بإعادة العامل إذا كان حرف جر من غير إعادة متعلقة نحو « مررت بزید بأخيك » ولا يقولون « مررت بزید مررت بأخيك » على البدل .

قوله : ﴿ أَمْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ ﴾ معادل لقوله « أَوْعَظْتَ » وإنما أتى بالمعادل كذا دون قوله أَمْ لَمْ تَعْظُ لتواخي القوافي وأبدى له الزمخشري معنى فقال : وبينهما فرق لأن المعنى سواء علينا أفعلت هذا الفعل الذي هو الوعظ أم لم تكن أصلاً من أهله ومباشره فهو أبلغ في قلة اعتدادهم بوعظه من قولك أو لم تعظ . وقرأ العامة « أَوْعَظْتَ » بإظهار الظاء قبل التاء وروى عن أبي عمرو والكسائي وعاصم وبها قرأ الأعمش وابن مُحَيِّصٍ بالادغام وهي ضعيفة لأن الظاء أقوى ولا يدغم الأقوى في الأضعف على أنه قد جاء من هذا القرآن العزيز أشياء متواترة يجب قبولها نحو « زُحْرَحَ عَنْ » (٣) « وَلَيْسَ بَسَطَتْ » (٤) .

قوله ﴿ إِلَّا خُلِقَ ﴾ قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي بفتح الخاء وسكون اللام والباقون بضمين فقيل : معناها الاختلاق وهو الكذب . وكذا قرأ ابن مسعود . وقيل : ما نحن من البنية حياة وموت هو خلق الأولين وعادتهم وروى الأصمعي عن نافع وبها قرأ أبو قلابة صَمَّ الخاء وسكون اللام وهي تخفيف المضمومة .

أَتَرْكُونَ فِي مَا هُنَاءَ آمِنِينَ ﴿١٤٦﴾ فِي جَنَّتٍ وَعَيْونِ ﴿١٤٧﴾ وَزُرُوعٍ وَنَخْلٍ طَلَعَهَا هَظِيمٌ ﴿١٤٨﴾ وَتَنَحُّونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا فَرِهِينَ ﴿١٤٩﴾ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونَ ﴿١٥٠﴾ وَلَا تَطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ ﴿١٥١﴾ الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ ﴿١٥٢﴾ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مِنَ الْمُسْحَرِينَ ﴿١٥٣﴾ مَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا فَأْتِ بِآيَةٍ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴿١٥٤﴾ قَالَ هَذِهِ نَاقَةٌ لَهَا شِرْبٌ وَلَكُمْ شِرْبُ يَوْمٍ مَعْلُومٍ ﴿١٥٥﴾ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوءٍ فَيَأْخُذْكُمْ عَذَابٌ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٥٦﴾ فَعَقَرُوهَا فَاصْبَحُوا نَدِيمِينَ ﴿١٥٧﴾ فَأَخَذَهُمُ الْعَذَابُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿١٥٨﴾ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴿١٥٩﴾ كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ الْمُرْسَلِينَ ﴿١٦٠﴾ إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ لُوطُ أَلَا نُنْفُونَ ﴿١٦١﴾ إِيَّايَ لَكُمْ

(٣) سورة آل عمران آية : (١٨٥) .

(٤) سورة المائدة آية : (٢٨) .

(١) سورة يس، الآيات : ٢٠ ، (٢١) .

(٢) انظر البحر المحيط (٣٣/٧) .

رَسُولٌ أَمِينٌ ﴿١٦٦﴾ فَانفُوا لِلَّهِ وَأَطِيعُوا ﴿١٦٣﴾ وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجَرْتُ إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٤﴾
 أَتَاتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٥﴾ وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ أَرْوَاحِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ ﴿١٦٦﴾ قَالُوا لَئِنْ لَمْ
 تَنْتَهِ يَلُوطُ لَتَكُونَنَّ مِنَ الْمُخْرَجِينَ ﴿١٦٧﴾ قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ ﴿١٦٨﴾ رَبِّ بِنَحْيِ وَأَهْلِي مِمَّا يَعْمَلُونَ ﴿١٦٩﴾
 فَجَنَّتْهُ وَأَهْلَهُ أَجْمَعِينَ ﴿١٧٠﴾ إِلَّا عَجُوزًا فِي الْغَابِرِينَ ﴿١٧١﴾ ثُمَّ دَمَرْنَا الْأَخْرِينَ ﴿١٧٢﴾ وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا فَسَاءَ مَطَرُ
 الْمُنذِرِينَ ﴿١٧٣﴾ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿١٧٤﴾ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴿١٧٥﴾

قوله ﴿ فِي جَنَاتٍ ﴾ بدل من « في ما ههنا » بإعادة العامل فَصَلْ بَعْدَمَا أَجْمَلَ كَمَا فِي الْآيَةِ قَبْلَهَا وَ « مَا » مَوْصُولَةٌ وَظَرْفُ الْمَكَانِ صَلَّتْهَا .

قوله ﴿ وَنَخْلٍ ﴾ يجوز أن يكون من باب ذاكر الخامي بعد العام لأن الجَنَاتِ تشمل النخل ويجوز أن يكون توكيداً للشيء الواحد بلفظ آخر فإنهم يُطْلِقُونَ الجنة ولا يريدون إلا النخل قال زهير :

٣٥٤٣ - كَأَنَّ عَيْنِي فِي غَرْبِي مُقْتَلَةٌ مِنْ النَّوَاضِحِ تَسْقِي جُنَّةً سُحْقًا^(١)

وَسُحْقًا جَمْعُ سَحُوقٍ . وَلَا يوصف به إلا النخل ، وَالطَّلْعُ الكُفْرِيُّ وَهُوَ عُنُقُودُ التَّمْرِ قَبْلَ خُرُوجِهِ مِنَ الكَمِّ وَقَالَ الزمخشري : الطَّلْعَةُ هِيَ الَّتِي تَطْلُعُ مِنَ النَخْلَةِ كَنَصْلِ السِّيفِ فِي جَوْفِهِ شِمَارِيخُ القِنِيِّ وَالقِنُؤُاسِمُ لِلخَارِجِ مِنَ الجَدْعِ وَهُوَ بَعْرُجُونُهُ وَالهُضِيمُ اللطيف من قولهم كَشَحَّ هُضِيمٍ . وَقِيلَ المْتَرَاكِبُ .

قوله : ﴿ وَتَنْجُتُونَ ﴾ العامة الخطاب وكسر الحاء . وَالْحَسَنُ وَعِيسَى وَأَبُو حَيَّوَةَ بفتحها وعن الحسن أيضاً « تَنْحَاتُونَ » بِالْفِ لَشَبَاعٍ وَعَنهُ وَعَن أَبِي حَيَّوَةَ « يَنْحَتُونَ » بِالْيَاءِ مِنْ تَحْتٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي الْأَعْرَافِ .

قوله ﴿ فَاَرِهِينَ ﴾ قرأ الكوفيون وابن ذكوان بِالْأَلْفِ لَمَّا قَرَأُوا « حَاذِرُونَ » بِهَا وَالباقون « فَرِهِينَ » بِدُونِ أَلْفٍ كَمَا قَرَأُوا « حَاذِرُونَ » بِدُونِهَا وَالفراءُ : النشأط والقوة وقيل : الحِدْقُ يُقَالُ : دَابَهُ فَاَرَهُ وَلَا يُقَالُ : فَاَرِهَهُ وَقَدْ فَرَهُ يَفْرُهُ فَرَاهَةً .

قوله ﴿ لَهَا شَرْبٌ ﴾ صفة لـ « نَاقَةٍ » ويجوز أن يكون الوصف وحده الجار والمجرور و « شَرْبٌ » فاعل به لاعتماده وقرأ ابن أبي عبلة « شَرْبٌ » بِالضَّمِّ فِيهِمَا وَالشَّرْبُ بِالكسْرِ النَّصِيبُ كَالسَّقْيِ وَبِالضَّمِّ المصدر .

قوله ﴿ لِعَمَلِكُمْ ﴾ كقولهِ ﴿ إِنِّي لَكَمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ ﴾^(٢) وَقَدْ تَقَدَّمَ وَقِيلَ : « مِنْ الْقَالِينَ » صفة خبر محذوف هذا الجار متعلق به أي إني قال لعملكم من القالين .

قوله ﴿ فَسَاءَ مَطَرُ الْمُنذِرِينَ ﴾ المخصوص بالذم محذوف أي مَطَرُهُمُ وَالْقَالِي المُبْغِضُ . يُقَالُ : قَلَاهُ يَقْلِيهِ قِلْيٌ وَيَقْلَاهُ وَهِيَ شَاذَةٌ . قَالَ الشاعِرُ :

٣٥٤٤ - وَتَرْمِينِي بِالطَّرْفِ أَي أَنْتَ مُذْنِبٌ وَتَقْلِينِي لَكِنْ إِيَّاكَ لَا أَقْلِي^(٣)

(٣) تقدم

(١) تقدم وانظر ديوانه (٣٧) .

(٢) سورة الأعراف آية : (٢١) .

وقال آخر :

٣٥٤٥ - فَوَاللَّهِ مَا فَارَقْتُكُمْ عَنْ قَلِي لَكُمْ وَلَكِنَّ مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ^(١)

واسم المفعول منه مَقْلِي والأصل مَقْلُوِي فاذغم كَمَرِي قال :

٣٥٤٦ - وَلَسْتُ بِمَقْلِي الْخِلَالِ وَلَا قَالِي^(٢)

أي لا يُبَغِضُنِي غَيْرِي وَلَا أَبْغُضُهُ، وغلط بعضهم^(٣) فجعل ذلك من قولهم قَلَى اللحم أي شَوَاه. فكأنه قَلَى كبده بالبُغْض ووجه الغلط أن هذا من ذوات الياء وذاك من ذوات الواو يقال قَلَى اللحم يقلوه قَلُوا فهو قالِ كَغَازٍ وَمَقْلُوٌ .

قوله : ﴿ الْأَيْكَةَ ﴾ قرأ نافع وابن كثير وابن عامر « لَيْكَةَ » بلام واحدة وفتح التاء جعلوه اسماً غير مُعْرَفٍ بآل مضافاً إليه أصحابُ هنا وفي صَ خاصة والباقون الأبيكة معرَفاً بآلٍ موافقةً لما أُجمِعَ عليه في الحَجْرِ وفي قَ وقد اضطربت أقوال الناس في القراءة الأولى وتجراً بعضهم على قارئها وسأذكر لك من ذلك طرفاً فَوَجَّهَهَا عَلَى مَا قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ أَنَّ لَيْكَةَ اسْمٌ لِلْقَرِيَةِ الَّتِي كَانُوا فِيهَا وَالْأَيْكَةُ اسْمٌ لِلْبَلَدِ كُلِّهِ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : لَا أَحِبُّ مَفَارِقَةَ الْخَطِّ فِي شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ إِلَّا مَا يَخْرُجُ مِنَ كَلَامِ الْعَرَبِ وَهَذَا لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْ كَلَامِهَا مَعَ صِحَّةِ الْمَعْنَى فِي هَذِهِ الْحُرُوفِ وَذَلِكَ أَنَا وَجَدْنَا فِي بَعْضِ التَّفْسِيرِ الْفَرْقَ بَيْنَ لَيْكَةَ وَالْأَيْكَةَ فَقِيلَ لَيْكَةَ هِيَ اسْمٌ لِلْقَرِيَةِ الَّتِي كَانُوا فِيهَا وَالْأَيْكَةُ الْبِلَادُ كُلُّهَا فَصَارَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا شَبِيهاً بِمَا بَيْنَ بَكَّةَ وَمَكَّةَ وَرَأَيْتُهُنَّ مَعَ هَذَا فِي الَّذِي يُقَالُ إِنَّهُ الْإِمَامُ مَصْحَفُ عَثْمَانَ مَفْتَرِقَانِ فَوَجَدْتُ فِي الْحَجْرِ وَالَّتِي فِي قَ الْأَيْكَةَ وَوَجَدْتُ فِي الشُّعْرَاءِ وَالَّتِي فِي صَ لَيْكَةَ ثُمَّ اجْتَمَعَتْ عَلَيْهَا مَصَاحِفُ الْأَمْصَارِ بَعْدَ نَعْلِمَهَا اخْتَلَفَتْ فِيهَا . وَقَرَأَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ عَلَى هَذَا اللَّفْظِ الَّذِي قَصَصْنَا يَعْنِي بَغِيرَ أَلْفٍ وَوَلَامٍ وَلَا إِجْرَاءٍ . انْتَهَى مَا قَالَهُ أَبُو عُبَيْدٍ . قَالَ الشَّيْخُ شَهَابُ الدِّينِ أَبُو شَامَةَ بَعْدَ مَا نَقَلْتَهُ عَنْهُ : هَذِهِ عِبَارَتُهُ وَلَيْسَتْ سَدِيدَةً فَإِنَّ اللَّامَ مَوْجُودَةً فِي لَيْكَةَ وَصَوَابُهُ بَغِيرَ أَلْفٍ وَهَمْزَةٌ قُلْتُ : بَلْ هِيَ سَدِيدَةٌ فَإِنَّهُ يَعْنِي بَغِيرَ أَلْفٍ وَوَلَامٍ مُعْرَفَةٍ لَا مَطْلُوقٍ لِأَمٍّ فِي الْجُمْلَةِ وَقَدْ تَعَقَّبَ قَوْلُ أَبِي عُبَيْدٍ وَأَنْكَرُوا عَلَيْهِ فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ : أَجْمَعُ الْقِرَاءَةَ عَلَى خَفْضِ الَّتِي فِي الْحَجْرِ وَقَ فَيَجِبُ أَنْ يُرَدَّ مَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَى مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ إِذْ كَانَ الْمَعْنَى وَاحِدًا فَأَمَّا مَا حَكَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ مِنْ لَيْكَةَ اسْمٌ الْقَرِيَةِ وَأَنَّ الْأَيْكَةَ اسْمٌ لِلْبَلَدِ فَشَيْءٌ لَا يَثْبُتُ وَلَا يُعْرَفُ مِنْ قَالِهِ وَلَوْ عَرَفَ لَكَانَ فِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ جَمِيعاً مِنَ الْمَفْسِّرِينَ وَالْعَالَمِينَ بِكَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى خِلَافِهِ وَلَا نَعْلَمُ خِلَافاً بَيْنَ أَهْلِ اللُّغَةِ أَنَّ الْأَيْكَةَ الشَّجَرُ الْمُتَلَفُّ فَأَمَّا احْتِجَاجُ بَعْضٍ مِنْ احْتِجَاقِ الْقِرَاءَةِ مِنْ قَرَأَ فِي هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ بِالْفَتْحِ لِأَنَّهُ فِي السَّوَادِ لَيْكَةَ فَلَا حُجَّةَ فِيهِ . وَالْقَوْلُ فِيهِ أَنَّ أَصْلَهُ الْأَيْكَةَ ثُمَّ خَفَفَتِ الْهَمْزَةُ فَالْقِيَتِ حَرَكَتُهَا عَلَى اللَّامِ فَسَقَطَتْ وَاسْتَغْنَتْ عَنِ أَلْفِ الْوَصْلِ لِأَنَّ اللَّامَ قَدْ تَحَرَّكَتْ فَلَا يَجُوزُ عَلَى هَذَا إِلا الْخَفْضُ كَمَا نَقُولُ مَرَّتْ بِالْأَحْمَرِ عَلَى تَحْقِيقِ الْهَمْزَةِ ثُمَّ تَخَفَّفَهَا فَتَقُولُ بِالْحَمْرِ فَإِنْ شَتَّ كَتَبْتَهُ فِي الْخَطِّ عَلَى مَا كَتَبْتَهُ أَوَّلًا وَإِنْ شَتَّ كَتَبْتَهُ بِالْحَذْفِ وَلَمْ يَجْزِ إِلا الْخَفْضُ فَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ فِي الْأَيْكَةَ إِلا الْخَفْضُ قَالَ سَيِّبِيهِ . وَاعْلَمْ أَنَّ كُلَّ مَا لَمْ يَنْصَرَفْ إِذَا دَخَلَتْهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ أَوْ أَضْفَتْهُ انْصَرَفَ . وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا خَالَفَ سَيِّبِيهِ فِي هَذَا .

كَذَّبَ أَصْحَابُ لَيْكَةَ الْمُرْسَلِينَ ﴿١٧٦﴾ إِذْ قَالَ لَهُمْ شُعَيْبٌ أَلَا نَنْقُونَ ﴿١٧٧﴾ إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ ﴿١٧٨﴾ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا رِيبًا ﴿١٧٩﴾ وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجَرْتُمْ إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٨٠﴾ ﴿١٨١﴾ أَوْفُوا الْكَيْلَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ

(١) تقدم .

(٢) تقدم وانظر ديوانه (٣٥) .

(٣) انظر الكتاب (٢٢/١) .

الْمُخْسِرِينَ ۝١٨١ وَزِنُوا بِالْقِسْطِ الْمُسْتَقِيمِ ۝١٨٢ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ۝١٨٣
وَاتَّقُوا الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالْحِجْلَةَ الْأُولَىٰ ۝١٨٤ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مِنَ الْمُسْحَرِينَ ۝١٨٥ وَمَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَإِنْ
نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ۝١٨٦ فَاسْقِطْ عَلَيْنَا كِسْفًا مِّنَ السَّمَاءِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ ۝١٨٧ قَالَ رَبِّ اجْعَلْهُمَا
تَعْمَلُونَ ۝١٨٨ فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَهُمْ عَذَابٌ يَوْمَ الظُّلَّةِ إِنَّهُ كَانَ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ۝١٨٩ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ
أَكْثَرَهُمْ مُّؤْمِنِينَ ۝١٩٠ وَإِنَّ رَبَّكَ لهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ۝١٩١

وقال المبرد في كتاب الخط : كتبوا في بعض المواضع ﴿ كَذَّبَ أَصْحَابُ لَيْكَةَ ﴾ بغير ألف لأن الألف يذهب في الوصل
ولذلك غلط القارئ بالفتح فتوهم أن لَيْكَةَ اسم شيء وأن اللام أصل فقرأ « أَصْحَابُ لَيْكَةَ » وقال الفراء : نرى والله أعلم
أنها كتبت في هذين الموضعين بترك الهمز فسقطت الألف لتحريك اللام . قال مكِّي : تعقب ابن قتيبة على أبي عبيد
فاختار الأيكة بالألف والهمز والخفض وقال : إنما كُتِبَتْ بغير ألف على تخفيف الهمز قال : وقد أجمع الناس على ذلك
يعني في الحجرِ وق فوجب أن يلحق ما في الشعراء وص بما أجمعوا عليه شاهد لما اختلفوا فيه . وقال أبو إسحق القراءة
بجر لَيْكَةَ وأنت تريد الأيكة أجود من أن تجعلها لَيْكَةَ وتفتحها لأنها لا تنصرف لأن لَيْكَةَ لا تُعْرَفُ وإنما أَيْكَةُ للواحد وأيكة
للجمع مثل أجمّة وأجم والأيكة الشجر الملتف فأجود القراءة فيها الكسر واسقاط الهمزة لموافقة المصحف ولا أعلمه إلا
قد قرئ به وقال الفارسي : قول من قال لَيْكَةَ بفتح مُشكَلٌ لأنه فتح مع لحاق اللام الكلمة وهذا في الامتناع كقول من
قال مررت بلحمر فيفتح الأخير مع لحاق لام المعرفة وإنما كتبت لَيْكَةَ على تخفيف الهمز ، والفتح لا يصح في العربية
لأنه فتح حرف الإعراب في موضع الجر مع لام المعرفة فهو على قياس قول من قال مررت بلحمر ويبعد أن يفتح نافع
ذلك مع ما قال عنه ورش . قلت يعني أن ورشاً نقل عن نافع نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها حيث وجد بشروط
مذكورة ومن جملة ذلك ما في سورة الحجرِ وق من لفظ الأيكة فقرأ على قاعدته في السورتين بنقل الحركة وطرح الهمز
وخفض التاء فكذلك ينبغي أن يكون الحكم في هذين الموضعين أيضاً . وقال الرمخسري : قرئ أصحاب الأيكة
بالهمز وتخفيفها وبالجر على الإضافة وهو الوجه ومن قرأ بالنصب وزعم أن لَيْكَةَ بوزن لَيْلَةَ اسم بلد فتوهم قاد إليه خط
المصحف وإنما كتبت على حكم لَفْظِ اللَّافِظِ كما يكتب أصحاب النحو لأن الأولى على هذه الصورة لبيان لفظ
المخفف وقد كتبت في سائر القرآن على الأصل والقصة واحدة على أن لَيْكَةَ اسم لا يُعْرَفُ ورُوي أن أصحاب الأيكة
كانوا أصحاب شجر مُلْتَفٌّ وكان شجرهم الدوم يعني أن مادة لَيْ ك مفقودة في لسان العرب كذا قال الثقات ممن تتبع
ذلك قال وهذا كما نصوا على أن الخاء والذال المعجمتين لم يجامعا الجيم في لغة العرب ولذلك لم يذكرها صاحب
الصحاح مع ذكره التفرقة المتقدمة عن أبي عبيد ولو كانت موجودة في اللغة لذكرها مع ذكره التفرقة المتقدمة لشدة
الاحتياج إليها . وقال الزجاج : أيضاً أهل المدينة يفتحون على ما جاء في التفسير أن اسم المدينة التي كان فيها شعيب
لَيْكَةَ قال أبو علي : لو صح هذا فليم أجمع القراء على الهمز في قوله « وان اصحاب الأيكة » في الحجرِ والأيكة التي
ذُكِرَتْ ههنا هي الأيكة التي ذكرها هناك وقد قال ابن عباس الأيكة الغيضة ولم يفسرها بالمدينة ولا البلد . قلت :
وهؤلاء كلهم كأنهم زعموا أن هؤلاء الأئمة الأئبات إنما أخذوا هذه القراءة من خط المصاحف دون أفواه الرجال وكيف
يُظَنُّ بمثل أسن القراء وأعلامهم إسناداً والأخذ عن جملة (من جملة) الصحابة أبي الدرداء وعثمان ابن عفان وغيرهما
وبمثل إمام مكة شرفها الله تعالى وبمثل امام المدينة وكيف يُنْكَرُ على أبي عبيد قوله أو يتهم في نقله ومن حفظ حجة على

مَنْ لَمْ يَحْفَظْ وَالتَّوَاتُرَ قَطْعِيًّا فَلَا يُعَارِضُ بِالظَّنِّ واما اختلاف القراءة مع اتحاد القصة فلا يضر ذلك عُبْرَ عنها تارةً بالقريّة خاصة وتارةً بالمَصْرِ الجامع للقريّ كلها الشامل هولها واما تفسير ابن عباس فلا ينافي ذلك لأنه عبر عنها بما كثر فيها ومن رأى ما ذكرته من مَنَاقِبِ هؤلاء الأئمة في شرح « جِرْزِ الأَمَانِي » طرح ما طُعِنَ به عليهم وعرف قدرهم ومكانتهم وقال أبو البقاء في هذه القراءة : وهذا لا يستقيم إذ ليس في الكلام لَيْكَةً حتى تُجْعَلَ عَلَماً فإن ادَّعِيَ قَلْبَ الهمزة لا ما فهو في غاية البُعْدِ . قُلْتُ :

٣٥٤٧ - وَابْنُ السَّبَّوْنِ إِذَا مَا لَزَّ فِي قَرَنٍ لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ البُزْلِ القَنَاعِيسِ (١)
« أَطْرُقُ كَرَا إِنَّ النِّعَامَ بالقَرَى » (٢) . مَنْ أَنْتَ وَزَيْدًا .

قوله : ﴿ وَالْجِبِلَّةُ ﴾ العامة على كسر الجيم والباء وشد اللام . وأبو حُصَيْنٍ والأعمش والحسن بضمها وشد اللام والسُّلَمِيُّ بفتح الجيم أو كسرها مع سكون الباء وهذه لغات في هذا الحرف ومعناه الخَلْقُ المتَّحِدُ الغليظ مأخوذٌ من الجَبَلِ قال : والموتُ أعْظَمُ حَدِيثٍ فيما يَمُرُّ عَلَى الجِبِلَّةِ . وقال الهَرَوِيُّ : الجِبِلُّ والجَبَلُ لغات وهو الجمع الكبير العَدَدُ من الناس وقيل : الجِبِلَّةُ من قولهم : جَبِلَ على كَذَا أي خَلِقَ وطَبِعَ عليه وسيأتي في « يس » إن شاء الله تعالى تمام الكلام على ذلك عند قوله « جِبِلًّا كَثِيرًا » واختلاف القراءة فيه .

قوله : ﴿ وَمَا أَنْتَ ﴾ جاء في قصة هود « مَا أَنْتَ » بغير واو وهنا « وَمَا أَنْتَ » بالواو فقال الزمخشري : إذا دخلت الواو فقد قصد معنيان كلاهما مخالف للرسالة عندهم التَّسْحِيرُ والبشرية وأن الرسول لا يجوز أن يكون مُسَحَّرًا ولا بَشْرًا وإذا تركت الواو فلم يقصد إلا معنى واحد وهو كونه مُسَحَّرًا ثم قُرِّرَ بكونه بشرًا وتقدم الخلاف في ﴿ كَسَفًا ﴾ واشتقاقه في الإِسْرَاءِ .

وَإِنَّهُ لَنَزِيلٌ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴿١٩٥﴾ وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ ﴿١٩٦﴾ أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴿١٩٧﴾

قوله : ﴿ وَإِنَّهُ لَنَزِيلٌ ﴾ الهاء تعود على القرآن وإن لَمْ يَجْرِ له ذِكْرٌ للعلم به وتَنْزِيلٌ بمعنى مُنْزَلٌ أو على حذف مضاف أي : دُو تَنْزِيلٍ .

قوله : ﴿ نَزَلَ ﴾ قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وحَفْصُ « نَزَلَ » مخففاً و﴿ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴾ مرفوعان على إسناد الفعل لـ « الرُّوحِ » و « الْأَمِينِ » نعتُهُ والمراد به جِبْرِيلُ . وباقي السبعة بالتشديد مبنيا للفاعل وهو الله تعالى و « الرُّوحُ الْأَمِينُ » منصوبان على المفعول به و « الْأَمِينِ » صفة أيضاً . وقرئ « نَزَلَ » مشدداً مبنياً للمفعول و « الرُّوحُ الْأَمِينُ » مرفوعان على ما لم يسم فاعله و « بِهِ » إما متعلقٌ بَنَزَلَ أو بمحذوف على أنه حال .

قوله ﴿ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ ﴾ .

قال الشيخُ : الظاهر تعلقُ على قَلْبِكَ ولِتَكُونَ بِنَزَلَ . ولم يذكر ما يقابل هذا الظاهر وأكثر ما يتخيلُ أنه يجوز أن

يتعلقا بـ « تَنْزِيلٌ » أي : وإنه لتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ . ولكن فيه ضعفٌ من حيث الفصل بين المصدر ومعموله بجملة « نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ » وقد يجاب عنه بوجهين :

أحدهما : أن هذه الجملة اعتراضية وفيها تأكيد وتشديد فليست بأجنبية .

والثاني : الاغتفار في الظرف وعديله وعلى هذا يبعد أن يجيء في المسئلة باب الإعمار فإن كلا من تَنْزِيلٌ وَنَزَلَ يطلب هذين الجارين .

قوله ﴿ بِلِسَانٍ ﴾ يجوز أن يتعلق بالمنذر أي لتكون من الذين انظروا بهذا اللسان العربي وهو هود وصالح وشعيب واسماعيل صلى الله عليهم وسلم ويجوز أن يتعلق بنزل أي نزل باللسان العربي لِيُنذِرَ بِهِ لَأنه لو نزل بالأعجمي لقالوا لِمَ نَزَلَ عَلَيْنَا مَا لَا نَفْهَمُهُ . وجوز أبو البقاء أن يكون بدلاً من « بِهِ » بإعادة العامل قال : أي نَزَلَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ بِرِسَالَةٍ أَوْ لُغَةٍ .

قوله ﴿ وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرٍ ﴾ أي وإن القرآن وقيل وإن محمداً ، وفيه التفات إذ لو جرى على ما تقدم لقليل : وَإِنَّكَ لَفِي زُبُرٍ : وقرأ الأعمش « زُبَيْرٍ » بسكون الباء وهي مخففة من المشهورة .

قوله ﴿ أَوْلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ ﴾ قرأ ابن عامر « تَكُنْ » بالتاء من فوق « آيَةٌ » بالرفع والباقون « يَكُنْ » بالياء من تحت « آيَةٌ » بالنصب وابن عباس « تَكُنْ » بالتاء من فوق « آيَةٌ » بالنصب فأما قراءة ابن عامر فَيَكُونُ تحتل أن تكون تامة وأن تكون ناقصة فإن كانت تامة جاز أن يكون « لَهُمْ » متعلقاً بها و « آيَةٌ » فاعلاً بها و « أَنْ يَعْلَمَهُ » إما بدل من « آيَةٌ » وأما خبر مبتدأ مضمرة أي : أَوْلَمْ تَحْدِثْ لَهُمْ عِلْمَةً عَلِمَ علماء بني إسرائيل وإن كانت ناقصة جاز فيها أربعة أوجه :

أحدها : أن يكون اسمها مضمراً فيها بمعنى القصة و ﴿ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ ﴾ جملة قدم فيها الخبر واقعة موقع خبر « تَكُنْ » .

الثاني : أن يكون اسمها ضمير القصة أيضاً و « لَهُمْ » خبر مقدم « وآيَةٌ » مبتدأ مؤخر والجملة خبر « تَكُنْ » و « أَنْ يَعْلَمَهُ » إما بدل من « آيَةٌ » وإما خبر مبتدأ مضمرة أي هي « أَنْ يَعْلَمَهُ » .

الثالث : أن يكون « لَهُمْ » خبر « تَكُنْ » مقدما على اسمها و « آيَةٌ » اسمها و « أَنْ يَعْلَمَهُ » على الوجهين المتقدمين البدلية وخبر ابتداء مضمرة .

الرابع : أن يكون « آيَةٌ » اسمها و « أَنْ يَعْلَمَهُ » خَيْرُهَا وقد اعترض هذا بأنه جعل الاسم نكرة والخبر معرفة وقد نص بعضهم على أنه ضرورة كقوله :

..... ٣٥٤٨ - وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا^(١)

وقوله :

..... ٣٥٤٩ - يَكُونُ مِرْزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ^(٢)

وقد اعتذر عن ذلك بأن « آية » قد تخصصت بقوله « لَهُمْ » فإنه منها والحال صفة وبأن تعريف الخبر ضعيف لعمومه وهو اعتذار باطل ولا ضرورة تدعو إلى هذا التخريج بل التخريج ما تقدم ، وأما قراءة الباقيين فواضحة جداً فـ « آية » خبر تقدم « وَأَنْ يَعْلَمَهُ » اسمها مؤخر و « لَهُمْ » متعلق بـ « آية » حالاً من « آية » وأما قراءة ابن عباس فكقراءة « ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا » وكقول لبيد :

٣٥٥٠ - فَمَضَى وَقَدَّمَهَا وَكَانَتْ عَادَةً مِنْهُ إِذَا هِيَ عَرَّدَتْ إِقْدَامَهَا (١)

إما لتأنيث الاسم وإما لأنه بمعنى المؤنث ألا ترى « أَنْ » « أَنْ يَعْلَمَهُ » في قوة المعرفة وإلا أَنْ قَالُوا في قوة مَقَالَتَهُمْ وإقْدَامُهَا بإقْدَامَتِهَا . وقرأ الجحدري « أَنْ تَعْلَمَهُ » بالياء من فوق شبه به البنين بجمع التكسير في تَغْيِيرِ واحدة صورةً فعامل فعله المسند إليه معاملة فعله في لحاق علامة التأنيث وهذا كقوله :

٣٥٥١ - قَالَتْ بُنُو عَامِرٍ خَالُوا بَيْنِي أَسَدٍ يَا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّاراً لِأَقْوَامٍ (٢)

وكتبوا في الرسم الكريم « عَلَمَاءَ » بواو بين الميم والألف قيل : هو على لغة من يُمِيلُ الألف نحو الواو وهذا كما فعل في « الصَّلْوة » و « الزُّكُوة » .

وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَى بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ ١٩٨ فَقَرَأَهُ عَلَيْهِمْ مَا كَانُوا بِهِ مُؤْمِنِينَ ١٩٩ كَذَلِكَ سَلَكْنَاهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ ٢٠٠ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ ٢٠١ حَتَّى يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ٢٠٢ فَيَأْتِيهِمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ٢٠٣ فَيَقُولُوا هَلْ نَحْنُ مُنظَرُونَ ٢٠٤ أَفَعَدَابُنَا يُسْتَعْجَلُونَ ٢٠٥

قوله : ﴿ الْأَعْجَمِينَ ﴾ قال صاحب التحرير : الْأَعْجَمِينَ جمع أعجمي بالتخفيف ولولا هذا التقدير لم يجز أن يجمع جمع سلامة قُلْتُ : وكان سَبَبُ مَنَعِ جَمْعِهِ أَنَّهُ مِنْ بَابِ أَفْعَلَ فَعَلَاءَ كَأَحْمَرَ وَحَمْرَاءَ وَالْبَصْرِيُونَ لَا يُجِيزُونَ جَمْعَهُ جَمْعَ سَلَامَةٍ إِلَّا ضَرُورَةً كَقَوْلِهِ :

٣٥٥٢ - خَلَائِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَ (٣)

فلذلك قدره منسوباً مخفف الياء . وقد جعله ابن عطية جمع فقال : الْأَعْجَمُونَ جمع أعجم وهو الذي لا يفصح وإن كان عربي النسب يقال له أعجم وذلك يقال للحيوانات ومنه قول النبي ﷺ « جُرْحُ الْعَجْمَاءِ جُبَارٌ » وأسند الطبري عن عبد الله بن مطيع أنه كان واقفاً بعرفة وتحتة جمل فقال جملي هذا أعجم ولو أنه أنزل عليه ما كانوا يؤمنون والعجمي هو الذي نسبته في العجم وإن كان أفصح الناس وقال الزمخشري : الْأَعْجَمُ الذي لا يفصح وفي لسانه عجمة واستعجم والأعجمي مثله إلا أن فيه زيادة ياء النسب تأكيداً . قُلْتُ : وقد تقدم نحو من هذا في سورة النحل وقد صرح أبو البقاء بمنع أن يكون الْأَعْجَمِينَ جمع أعجم وإنما أعجم مخففاً من أعجمي كالأشعرون في الأشعري قال : الْأَعْجَمِينَ :

(١) تقدم .

انظر البيت في شرح المفصل لابن يعيش (٦٠/٥) ، الهمع

(٢) تقدم .

(٤٥/١) ، الخزانة (١٧٨/١) .

(٣) عجز بيت لحكيم الأعور وصدده :

فما وجدت بنات بني نزار

الأعجميين فحذف ياء النسب كما قالوا الأشعرون أي الأشعريون وواحد أعجمي ولا يجوز أن يكون جمع أعجم لأن مؤنثة عجماء ومثل هذا لا يُجمع جمع التصحيح . قلت : وقد تقدم ذلك فيما قاله ابن عطية نظر . وأما الزمخشري فليس في كلامه أنه جمع أعجم مخففاً أو غير مخفف وإن كان ظاهره أنه جمع أعجم من غير تخفيف ولكن الذي قاله ابن عطية تبع فيه الفراء فإنه قال : الأعجمين جمع أعجم أو أعجمي على حذف ياء النسب كما قالوا الأشعرين وواحدهم أشعري وأنشد للكميث :

٣٥٥٣- وَلَوْ جَهَّزَتْ قَافِيَةَ شَرُودَا لَقَدْ دَخَلَتْ بُيُوتَ الْأَشْعَرِينَا (١)

لكن الفراء لا يضره ذلك فإنه من الكوفيين وقد قدمت انهم يُجيزون جمع أفعل فعلاء . والحسن وابن مقيم « الأعجميين » . بياي النسب وهي مؤيدة لتخفيفه منه في قراءة العامة .

قوله ﴿ كَذَلِكَ سَلَكْنَاهُ ﴾ أي مثل ذلك أو الأمر كذلك والضمير في « سَلَكْنَاهُ » عائد على القرآن وهو الظاهر أي سَلَكْنَاهُ في قلوب المؤمنين ومع ذلك لم ينجح فيهم وقيل : عائد على التكذيب أو الكفر .

قوله ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ ﴾ في الجملة وجهان :

أحدهما : الاستئناف على جهة البيان والإيضاح لما قبله .

والثاني : أنه حال من الضمير في « سَلَكْنَاهُ » أي سلكناه غير مؤمنين به ، ويجوز أن يكون حالاً من المجرمين لأن المضاف جزء من المضاف إليه .

قوله ﴿ فَيَأْتِيهِمْ ﴾ و « فَيَقُولُوا » عطف على « يَرُؤُا » وقرأ العامة بالياء من تحت والحسن وعيسى بالتاء من فوق أنت ضمير العذاب لأنه في معنى العقوبة وقال الزمخشري : أنت على أن الفاعل ضمير الساعة قال الزمخشري : فإن قلت ما معنى التعقيب في قوله : فَيَأْتِيهِمْ قلت : ليس المعنى التعقيب في الوجود بل المعنى ترتبها في الشدة كأنه قيل لا يؤمنون بالقرآن حتى تكون رؤيتهم العذاب أشد منها ومثال ذلك أن تقول : « إن أسأت فمقتك الصالحون فمقتك الله » فإنك لا تقصد أن مقت الله بعد مقت الصالحين وإنما قصدك إلى ترتيب شدة الأمر على المسيء وقرأ الحسن « بَعْتَهُ » بفتح الغين .

أَفْرَأَيْتَ إِنْ مَتَّعْنَاهُمْ سِنِينَ ۖ ثُمَّ جَاءَهُمْ مَا كَانُوا يُوعَدُونَ ﴿٢٠٦﴾ مَا أَغْنَىٰ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يُمْتَعُونَ ﴿٢٠٧﴾ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذَرُونَ ﴿٢٠٨﴾ ذِكْرَىٰ وَمَا كُنَّا ظَالِمِينَ ﴿٢٠٩﴾

قوله ﴿ أَفْرَأَيْتَ ﴾ قد تقدم تحقيقه وقد تنازع أفرأيت و « جَاءَهُمْ » في قوله « وما كانوا يمتعون » فإن أعملت الثاني وهو « جَاءَهُمْ » رفعت به « مَا كَانُوا » فعلاً به ومفعول « أَرَأَيْتَ » الأول ضميره ولكنه حذف المفعول الثاني : هو الجملة الاستفهامية في قوله « مَا أَغْنَىٰ عَنْهُمْ » ولا بد من رابط بين هذه الجملة وبين المفعول الأول المحذوف وهو مقدر

(١) البيت في ديوانه (١١٩/٢) ، وهو من شواهد البحر

تقديره : أفرأيت ما كانوا يُوعِدُونَ مَا أَعْنَى عَنْهُمْ تَمَتُّهُمْ حين حَلَّ أي المَوْعُودُ بِهِ ودلَّ على ذلك قوَّةُ الكلام وإن أعملت الاول نَصَبَتْ به « مَا كَانُوا يُوعِدُونَ » واضمرت في « جَاءَهُمْ » ضميره فاعلا به والجملة الاستفهامية مفعول ثان أيضا والعائد مقدر على ما تقرر في الوجه قبله والشرط معترِضٌ وجوابه محذوف وهذا كله مفهوم مما تقدم في سورة الأنعام وإنما ذكرته هنا لأنه تقدير عسيرٌ يحتاج إلى تأمل وحُسْنِ صِنَاعَةٍ وهذا كله إنما يتأتى على قولنا إن « مَا » استفهامية ولا يضرنا تفسيرهم لها بالنفي فإن الاستفهام قد يرد بمعنى النفي ، وأما إذا جعلتها نافية حَرَفًا كما قاله أبو البقاء فلا يتأتى ذلك لأن مفعول أَرَأَيْتَ الثاني لا يكون إلا جملة استفهامية كما تقرر غير مرة .

قوله : ﴿ مَا أَعْنَى ﴾ يجوز أن تكون « ما » استفهامية في محل نصب مفعولاً مقدماً . و « مَا كَانُوا » هو الفاعل وما مصدرية بمعنى أي شيء أغنى عنهم كَوْنُهُمْ متمتعين . وأن تكون نافية والمفعول أي لم يُضِنْ عنهم تَمَتُّهُمْ شيئاً . وقرئ « يُمْتَعُونَ » بإسكان الميم وتخفيف التاء من أَمْتَعَ اللهُ زيدا بكذا .

قوله : ﴿ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ ﴾ يجوز أن تكون الجملة صفة لـ « قَرْيَةٍ » وأن تكون حالاً منها وسوغ ذلك سقُّ النفي وقال الزمخشري : فإن قُلْتَ كيف عُرِزَتْ الواو عن الجملة بعد إلا ولم تعزل عنها في قوله : « وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ » (١) قُلْتَ : الاصل عزل الواو لأن الجملة صفة لقربة وإذا زيدت فليأكد وصل الصفة بالموصوف كما في قوله ﴿ سَبْعَةٌ وَثَامِيَهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ (٢) قال الشيخ (٣) : ولو قدرنا « لَهَا مُنْذِرُونَ » جملة لم يجوز أن تجيء صفة بعد إلا ومذهب الجمهور أنه لا تجيء الصفة بعد إلا معتمدة على أداة الاستثناء نحو ما جاءني أحدٌ إلا ركبٌ وإذا سمح مثل هذا خرجوه على البدل أي الا رجل ركب ويدل على صحة هذا المذهب أن العرب تقول ما مررت بأحدٍ إلا قائماً ولا يحفظ عنهم إلا قائم - يعني بالجر - فلو كانت الجملة صفة بعد إلا لسمع الجر في هذا وأيضاً فلو كانت الجملة صفة للنكرة لجاز أن تقع صفة المعرفة بعد إلا يعني نحو ما مررتُ بزيدٍ إلا العاقل ثم قال : فإن كانت الصفة غير معتمدة على الأداة جاءت الصفة بعد إلا نحو ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ خيرٌ من عمرو والتقدير : ما جاءني أحدٌ خيرٌ من عمرو إلا زيدٌ وإما كون الواو تَزَادُ لتأكيد وصل الصفة بالموصوف بغير معهود في عبارة النحويين . لو قلت جاءني رجلٌ وعاقِلٌ « أي رجلٌ عاقِلٌ » لم يجوز وإنما تدخل الواو في الصفات جَوَازاً إذا عَطِفَ بعضها على بعض وتغاير مدلولها نحو مررت بزيد الشجاع والشاعرِ وأما ﴿ وَثَامِيَهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ فتقدم الكلام عليه . قُلْتَ : أما كون الصفة لا تقع بعد إلا مُعْتَمِدَةً فالزمخشري يختار غير هذا فإنها مسألة خلافية . وأما كونه لم يَقُلْ : إلا قائماً بالنصب دون قائم بالجر ؟ فذلك على أحد الجائزين وليس فيه دليل على المنع من قسيمه وأما قوله : فَغَيْرُ مَعُودٍ فِي كَلَامِ النَحْوِيِّينَ فَمَنْعُ هَذَا إِبْنُ جَنِّي نَصَّ عَلَيْهِ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ وَأَمَّا إِلْزَامُهُ أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ الْجُمْلَةُ صِفَةً بَعْدَ إِلَّا لِلنَّكْرَةِ لَجَازَ أَنْ تَقَعَ صِفَةُ الْمَعْرِفَةِ بَعْدَ إِلَّا فَغَيْرُ لَازِمٍ لِأَنَّ ذَلِكَ مَخْتَصٌ بِكَوْنِ الصِّفَةِ جُمْلَةً وَإِذَا كَانَتْ جُمْلَةً تَعَذَّرَ كَوْنُهَا صِفَةً لِلْمَعْرِفَةِ وَإِنَّمَا اخْتَصَّ ذَلِكَ بِكَوْنِ الصِّفَةِ جُمْلَةً لِأَنَّهَا لِتَأْكِيدِ وَصْلِ الصِّفَةِ وَالتَّأْكِيدِ لِاتِّقِ بِالْجُمْلِ وَأَمَّا قَوْلُهُ : لَوْ قُلْتَ جَاءَنِي رَجُلٌ وَعَاقِلٌ لَمْ يَجِزْ . فَمُسَلَّمٌ وَلَكِنْ إِنَّمَا امْتَنَعَ فِي الصِّفَةِ الْمَفْرَدَةِ لِثَلَاثِ يُلْبَسُ إِنْ الْجَائِي إِثْنَانِ رَجُلٌ وَآخَرَ عَاقِلٌ بِخِلَافِ كَوْنِهَا جُمْلَةً فَإِنَّ اللَّبْسَ مُتَنَفٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي « سَبْعَةٌ وَثَامِيَهُمْ » فَلْيَلْتَقِ إِلَيْهِ .

(٣) انظر البحر المحيط (٤٤/٧) .

(١) سورة الحجر آية : (٤) .

(٢) سورة الكهف آية : (٢٢) ،

﴿ ذَكَرَى ﴾ يجوز فيها أوجه :

أحدها : أنها مفعول من أجله وإذا كانت مفعولاً من أجله ففي العامل فيه وجهان :

أحدهما : « مُنْذِرُونَ » على أن المعنى : مُنْذِرُونَ لِأَجْلِ الموعظة والتذكرة .

الثاني : ﴿ أَهْلَكُنَا ﴾ قال الزمخشري : والمعنى وَمَا أَهْلَكُنَا من أهل قرية ظالمين إلا بعد ما أَلَزَمْنَاَهُمُ الْحُجَّةَ بِإِرسال المنذرين إليهم ليكون تذكرة وعبرة لغيرهم فلا يَعْصُوا مثل عَصِيَانِهِمْ . ثم قال : وهذا الوجه عليه الْمُعْوَل .

قال الشيخ : وهذا لا مُعْوَلَ عليه فإن مذهب الجمهور أن ما قبل إلا فيما بعدها إلا أن يكون مستثنى أو مستثنى منه أو تابعاً له غير مُعْتَمِدٍ على الأداة نحو : مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ خَيْرٌ من عمرو والمفعول له ليس واحداً من هذه وَيَتَخَرَّجُ مذهبه على مذهب الكسائي والأخفش وإن كانا لم يَنْصُبا على المفعول له بخصوصه . قُلْتُ : والجواب ما تقدم ذلك من أنه يختار مذهب الأخفش .

الثاني : من الأوجه الأولى أنها في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف أي هي « ذَكَرَى » وتكون الجملة اعتراضية .

الثالث : أنها صفة لـ « مُنْذِرُونَ » إما على المبالغة وإما على الحذف أي : منذرون ذو « ذَكَرَى » أو على تقدير وقوع المصدر وقوع اسم الفاعل أي : منذرون وقد تقدم تقرير ذلك .

الرابع : أنها في محل نصب على الحال أي مذكّرِينَ أو ذَوِي « ذَكَرَى » أو جُعِلُوا نفس الذكرى مبالغة .

الخامس : أنها منصوبة على المصدر المؤكّد وفي العامل فيها حينئذ وجهان :

أحدهما : لفظ « مُنْذِرُونَ » لأنه من معناها فهما كَقَعَدْتُ جُلُوساً .

والثاني : أنه محذوف من لفظها أي : يُذَكِّرُونَ « ذَكَرَى » وذلك المحذوف صفة لـ « مُنْذِرُونَ » .

وَمَا نَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ ٢١٠ وَمَا يَنْبَغِي لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيعُونَ ٢١١ إِنَّهُمْ عَنِ السَّمْعِ لَمَعَزُولُونَ ٢١٢ فَلَا نَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَكُونُ مِنَ الْمَعْدِيَةِ ٢١٣ وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ٢١٤ وَأَخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ٢١٥ فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنَّي بِرِيءٍ مِمَّا تَعْمَلُونَ ٢١٦ وَتَوَكَّلْ عَلَى الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ ٢١٧ الَّذِي يَرِنَكَ هِينَ تَقُومُ ٢١٨ وَتَقَلِّبَكَ فِي السَّجْدِينَ ٢١٩ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ٢٢٠ هَلْ أَنْتُمْ عَلَىٰ مَنْ نَزَّلَ الشَّيَاطِينُ ٢٢١ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ٢٢٢ يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْثُرُهُمْ كَذِبُونَ ٢٢٣ وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ ٢٢٤ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ٢٢٥ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ٢٢٦ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا وَانصَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ٢٢٧

قوله : ﴿ وَمَا نَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ ﴾ العامة على الياء ورفع النون وهو جمع تكسير . وقرأ الحسن البصري وابن السميع والأعمش بالواو مكان الياء والنون مفتوحة إجراء له مجرى جمع السلامة وهذه القراءة قد رَدَّهَا جَمْعٌ كَثِيرٌ من

النحويين غَلَطَ الشَّيْخُ ظَنَّ أَنَّهَا النُّونُ الَّتِي عَلَى هِجَائِيٍّ وَقَالَ النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ : إِنَّ جِازَ أَنْ يُحْتَجَّ بِقَوْلِ الْعِجَاجِ وَرُؤْيَةِ فَهَلَّا جِازَ أَنْ يُحْتَجَّ بِقَوْلِ الْحَسَنِ وَصَاحِبِهِ يَعْنِي مُحَمَّدَ بْنَ السَّمِيعِ مَعَ أَنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُمَا لَمْ يَقْرَأَا بِهِ إِلَّا وَقَدْ سَمِعَا فِيهِ وَقَالَ النَّحَّاسُ : وَهُوَ غَلَطَ عِنْدَ جَمْعِ النَّحْوِيِّينَ وَقَالَ الْمَهْدَوِيُّ : هُوَ غَيْرُ جَائِزٍ فِي الْعَرَبِيَّةِ . وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ : هِيَ غَلَطَ مِنْهُ أَوْ عَلَيْهِ . وَقَدْ أُثْبِتَ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ جَمَاعَةً مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَدَفَعُوا عَنْهَا الْغَلَطَ فَإِنَّ الْفَارِسِيَّ بَهَا مِنَ الْعِلْمِ بِمَكَانٍ مَكِينٍ وَأَجَابُوا عَنْهَا بِأَجْوِبَةٍ صَالِحَةٍ فَقَالَ النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ قَالَ يُونُسُ بْنُ حَبِيبٍ سَمِعْتُ أَعْرَابِيًّا يَقُولُ : دَخَلْتُ بِسَاتِينَ مِنْ وَرَائِهَا بِسَاتُونَ فَقُلْتُ : مَا أَشْبَهَ هَذَا بِقِرَاءَةِ الْحَسَنِ وَخَرَّجَهَا بَعْضُهُمْ عَلَى أَنَّهَا جَمْعُ شَيْطٍ بِالتَّشْدِيدِ مِثْلُ مَبَالِغَةٍ مِثْلُ ضَرَابٍ وَقَتَّلَ عَلَى أَنْ يَكُونَ مُشْتَقًّا مِنْ شَاطِئٍ يَشِيطُ أَيُ أَحْرَقَ ثُمَّ جُمِعَ جَمْعَ سَلَامَةٍ مَعَ تَخْفِيفِ الْيَاءِ فَوَزَنَهُ فَعَالُونَ مَخْفِضًا مِنْ فَعَالِينَ بِتَشْدِيدِ الْعَيْنِ وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُمَا وَغَيْرُهُمَا قَرَأُوا بِذَلِكَ أَعْنِي بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ وَهَذَا مَنْقُولٌ عَنْ مُؤَرِّجِ السُّدُوسِيِّ وَوَجْهَهَا آخَرُونَ بِأَنَّ آخِرَهُ لَمَّا كَانَ يَشْبَهُ يَبْرِينَ وَفَلَسْطِينَ أُجْرِيَّ إِعْرَابُهُ تَارَةٌ عَلَى النُّونِ وَتَارَةٌ بِالْحَرْفِ كَمَا قَالُوا هَذِهِ يَبْرِينُ وَفَلَسْطِينُ وَيَبْرُونَ وَفَلَسْطُونَ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِي ذَلِكَ فِي الْبَقْرَةِ وَالْهَاءِ فِي « ب » تَعُودُ عَلَى الْقُرْآنِ وَجَاءَتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ الثَّلَاثُ مَنْفِيَّةٌ عَلَى أَحْسَنِ تَرْتِيبٍ نَفَى أَوْلًا تَنْزِيلَ الشَّيَاطِينِ بِهِ لِأَنَّ النَّفْيَ فِي الْغَالِبِ يَكُونُ فِي الْمُمْكِنِ وَإِنْ كَانَ الْإِمْكَانُ هُنَا مُنْتَفِيًّا ثُمَّ نَفَى ثَانِيًّا ابْتِغَاءً ذَلِكَ أَيُّ وَلَوْ فَضَرَ الْإِمْكَانَ لَمْ يَكُونُوا أَهْلًا لَهُ ثُمَّ نَفَى ثَالِثًا الْإِسْتِطَاعَةَ وَالْقُدْرَةَ ثُمَّ ذَكَرَ عِلَّةَ ذَلِكَ وَهِيَ انْعِزَالُهُمْ عَنِ السَّمَاعِ مِنَ الْمَلَأِ الْأَعْلَى لِأَنَّهُمْ يُرْجَمُونَ بِالشَّهْبِ لَوْ تَسَمَّعُوا .

قوله : ﴿ فَتَكُونُ ﴾ منصوب في جواب النهي .

قوله : ﴿ فَإِنْ عَصَوْكَ ﴾ في هذه الواو وجهان :

أحدهما : أنها ضمير الكفار أي فإن عصاك الكفار في أمرك لهم بالتوحيد .

والثاني : أنها ضمير المؤمنين أي فإن عصاك المؤمنين في فروع الإسلام وبعض الأحكام بعد تصديقك والأيمان برسالتك وهذا في غاية البعد .

قوله : ﴿ وَتَوَكَّلْ ﴾ قرأ نافع وابن عامر بالفاء والباقون بالواو فأما قراءة الفاء فإنه جعل فيها ما بعد الفاء كالجزء لما قبلها مترتباً عليه وقراءة الواو لمجرد عطف جملة على أخرى . قوله « الَّذِي يَرَاكَ » يجوز أن يكون مرفوع المحل خبراً لمبتدأ محذوف أو منصوبة على المدح أو مجرورة على النعت أو البدل أو البيان .

قوله : ﴿ وَتَقَلِّبْ ﴾ عطف على مفعول « يَرَاكَ » أي ويرى تقلبك وهذه قراءة العامة وقرأ جناح بن حبيش بالياء من تحت مضمومة وكسر اللام ورفع الباء جعله فعلاً مضارعاً قَلَّبَ بالتشديد وعطفه على المضارع قبله وهو « يَرَاكَ » أي الذي « يُقَلِّبُكَ » .

قوله ﴿ عَلَى مَنْ ﴾ متعلق بتَنَزَّلَ بعده وإنما قُدِّمَ لأن له صدر الكلام وهو مُعَلَّقٌ لما قبله من فِعْلِ التَّنْبِيَةِ لأنها بمعنى العِلْمِ ويجوز أن تكون هنا متعدية لإثنين فتسد الجملة المشتملة على الاستفهام مسد الثاني لأن الأول ضمير المخاطبين وأن تكون متعدية لثلاثة فتسد مسد اثنين . وقرأ البزِّيُّ « عَلَى مَنْ تَنَزَّلَ » بتشديد التاء في الموضعين والأصل تنزل بتاءين فادغم والإدغام في الثاني سهلٌ لتحرك ما قبل المدغم وفي الأول صُعُوبَةٌ لسكون ما قبله وهو نونٌ « مَنْ » وقد تقدم تحقيق هذا في البقرة عند قوله ﴿ وَلَا تَيْمَّمُوا الْحَبِيبَ ﴾ .

قوله : ﴿ يُلْقُونَ ﴾ يجوز أن يعود الضمير على « الشَّيَاطِينِ » فيجوز أن تكون الجملة مِنْ « يُلْقُونَ » حالاً وأن تكون

مستأنفة ومعنى إلقائهم السَّمْعَ إِنْصَاتِهِمْ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى لِيَسْتَرْقُوا شَيْئاً وَيُلْقُونَ الشَّيْءَ الْمَسْمُوعَ إِلَى الْكَهَنَةِ . ويجوز أن يعود على « كُلُّ أَفَّاكٍ أَثِيمٌ » من حيث أنه جَمْعٌ في المعنى فتكون الجملة إما مستأنفة وإما صفة لكلِّ أَفَّاكٍ ومعنى الإلقاء ما تقدم .

وقال الشيخُ حَالُ عَوْدِ الضميرِ على « الشَّيَاطِينُ » وبعدهما ذَكَرَ المعنيين المتقدمين في إلقاء السمع قال : فعلى معنى الإِنْصَاتِ يكون « يُلْقُونَ » استئناف إخبار وعلى إلقاء المسموع إلى الكهنة يحتمل الاستئناف واحتمل الحال من « الشَّيَاطِينُ » أي : نَزَلَ على كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ مُلْقِينَ مَاسْمِعُوا . انتهى . وفي تخصيصه الاستئناف بالمعنى الأول وتجويزه الوجهين في المعنى الثاني نَظَرٌ لَأَنَّ جَوَازَ الوجهين جارٍ في المعنيين فيحتاج في ذلك إلى دليل .

قوله : ﴿ يَتَّبِعُهُمْ ﴾ قد تقدم أن نافعاً يقرأ بتخفيف التاء ساكنة وفتح الباء في سورة الأعراف عند قوله « لَا يَتَّبِعُوكُمْ » والفرق بين المخفف والمثقل فلينظر ثَمَّةَ . وسكن الحسن العَيْنَ ورويت عن أبي عمرو وليست ببيعية عنه « كَيْتَصُرُّكُمْ » وبابه وَرَوَى هَارُونَ عن بعضهم نصب العين وهي غلط والقول بأن الفتحة للاتباع خطأ ، والعامه على رفع « الشُّعْرَاءُ » بالابتداء والجملة بعده الخبر ، وقرأ عيسى بالنصب على الاشتغال .

قوله : ﴿ يَهَيِّمُونَ ﴾ يجوز أن تكون هذه الجملة خبر « أَنْ » وهذا هو الظاهر لأنه محط الفائدة و « فِي كُلِّ وَادٍ » متعلق به ويجوز أن يكون « فِي كُلِّ وَادٍ » وهو الخبر و « يَهَيِّمُونَ » حال من الضمير في الخبر والعامل ما تعلق به هذا الخبر أو نفس الجار كما تقدم في نظيره غير مرة ويجوز أن تكون الجملة خبراً بعد خبر عند مَنْ يَرَى تعدُّد الخبر مطلقاً . وهذا من باب الاستعارة البليغة والتمثيل الرائع شبه جَوْلَانِهِمْ في أفانين القول وطرائق المدح والذم والتشبيب وأنواع الشعر بِهَيْمِ الهائم في كل وجهٍ وطريق ، والهائم الذي يَحْبِطُ في سَيْرِهِ ولا يقصد موضعاً مُعَيَّناً « يقال : » هام على وجهه أي ذهب والهائم العاشق من ذلك والهِيمَانُ العطشان والهِيمَاءُ دَاءٌ يَأْخُذُ الْإِبِلَ مِنَ الْعَطَشِ وَجَمَلٌ أَهْيَمٌ وَنَاقَةٌ هَيْمَاءٌ وَالْجَمْعُ فِيهِمَا هَيْمٌ قال تعالى ﴿ فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهَيْمِ ﴾ والهِيمَاءُ من الرمل اليابس كأنهم تخيلوا فيه معنى العطش .

وقوله : ﴿ أَيُّ مُنْقَلَبٍ ﴾ منصوب على المصدر والناصب له « يَنْقَلِبُونَ » وَقُدِّمَ لتضمنه معنى الاستفهام ، وهو معلق لـ « سَيَعْلَمُ » ساداً مسد مفعولها . وقال أبو البقاء : أَيُّ مُنْقَلَبٍ صفة لمصدر محذوف أي ينقلبون إنقلاباً أي مُنْقَلَبٍ ولا يعمل فيه « سَيَعْلَمُ » لَأَنَّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله . وهذا الذي قاله مردود بأن آياً الواقعة صفة لا تكون استفهامية وكذلك الاستفهامية لا تكون صفةً لشيء بل قسمان كلُّ منهما قِسْمٌ برأسه ، وأَيُّ تنقسم إلى أقسام كثيرة وهي الشرطية والاستفهامية والموصولة والصفة والموصوفة عند الأخفش خاصة والمناداة نحوياً أي هذا والموصولة لنداء ما فيه أل نحوياً أيها الرجل عند الأخفش والأخفش يجعلها في النداء موصولة وقد اتقنت جميع ذلك في شرح التسهيل ، وقرأ ابن عباس والحسن « أَيُّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ » بالفاء والتاء من فوق من الانقِلَابَاتِ .

سُورَةُ النَّامِائِ

آياتها
٩٣

ترتيبها
٢٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

طَسَّ تِلْكَ آيَاتُ الْقُرْآنِ وَكِتَابٍ مُبِينٍ ﴿١﴾ هُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢﴾ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴿٣﴾ إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ رَبَّنَا لَهُمْ أَعْمَالُهُمْ فَهُمْ يَعْمَهُونَ ﴿٤﴾ أُولَئِكَ الَّذِينَ لَهُمْ سُوءُ الْعَذَابِ وَهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمْ الْآخِسُونَ ﴿٥﴾

قوله تعالى ﴿ وَكِتَابٍ ﴾ العامة على جره عطفاً على « الْقُرْآنِ » وهل المراد نفس القرآن فيكون من عطف بعض الصفات على بعض المدلول واحد أو اللوح المحفوظ أو نفس السورة وقيل : القرآن والكتاب عِلْمَانِ لِلْمُنَزَّلِ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ فهما كالعباس وعباس يعني فتكون أَلْ فِيهِمَا لَامُ الصِّفَةِ وهذا خطأ إذ لو كانا عَلَمَيْنِ لَمَّا وَصِفَا بِالنِّكْرَةِ وقد وصف قرآن بها في قوله ﴿ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَقُرْآنٍ مُبِينٍ ﴾ في سورة الحجر ووصف بها كتاب كما في هذه الآية الكريمة والذي يقال : إنه نكَّرَهَا لِإِفَادَةِ التَّفْخِيمِ كَقَوْلِهِ فِي ﴿ مَقْعَدِ صِدْقٍ ﴾ (١) وَقَرَأَ ابْنُ أَبِي عَبَّاسٍ « وَكِتَابٌ مُبِينٌ » برفعهما عطفاً على « آيَاتُ » الْمُخْبِرُ بِهَا عَنْ « تِلْكَ » فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ صَحَّ أَنْ يشار لِأَثْنَيْنِ أَحَدُهُمَا مُؤَنَّثٌ وَالْآخِرُ مَذْكَرٌ بِاسْمِ إِشَارَةِ الْمُؤَنَّثِ وَلَوْ قُلْتَ تِلْكَ هُنْدٌ وَزَيْدٌ لَمْ يَجُزْ فَالْجَوَابُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ :

أحدها : أن المراد بالكتاب هو الآيات لأن الكتاب عبارة عن آيات مجموعة فلَمَّا كانا واحد صحَّت الإشارة إليهما بإشارة الواحد المؤنث .

الثاني : أنه على حذف مضاف أي وآيات كتاب مبين .

الثالث : أنه لما وَلِيَ المؤنث ما يصح الإشارة به إليه اِكْتَفَى بِهِ وَحَسُنَ وَلَوْ أَوْلِيَ المذْكَرَ لَمْ يَحْسُنْ . الْأَتْرَاكُ تقول : جاءتني هندٌ وزيدٌ ولو حذفَت هندٌ أو أخَرَتها لَمْ يَجُزْ تَأْنِيثُ الفِعْلِ .

قوله : ﴿ هُدًى وَبُشْرَى ﴾ يجوز فيهما أوجه :

- أحدها : أن يكونا منصوبين على المصدر بفعل مقدر من لفظهما أي يهدي هدى ويبشر بشرى .
- الثاني : أن يكونا في موضع الحال من « آياتُ » والعامل فيها ما في « تِلْكَ » من معنى الإشارة .
- الثالث : أن يكونا في موضع الحال من « القرآن » وفيه ضَعْفٌ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مُضَافاً إِلَيْهِ .

(١) سورة القمر آية : (٥٥) .

الرابع : أن يكونا حالاً من « كِتَابٌ » في قراءة مَنْ رَفَعَهُ وَيَضْعُفُ فِي قِرَاءَةِ مَنْ جَرَّهُ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ كَوْنِهِ فِي حَكْمِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ لِعَطْفِهِ عَلَيْهِ .

الخامس : أنهما حالان من الضمير المستتر في « مُبِينٍ » سواء رفعته أم جرَّته .

السادس : أن يكونا بدليين من « آيَاتٌ » .

السابع : أن يكونا خبراً بعد خبر .

الثامن : أن يكونا خبريَّي ابتداء مضمراً أي هي هُدًى وَبُشْرَى .

قوله : ﴿ الَّذِينَ يُقِيمُونَ ﴾ يجوز أن يكون مجرور المحل نعتاً للمؤمنين أو بدلاً أو بياناً ، أو منصوبة على المدح ، أو مرفوعة على تقدير مبتدأ أي : هم الذين .

قوله ﴿ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾ هم الثاني تكريرٌ للأوَّل على سبيل التوكيد اللفظي وفهم الزمخشريُّ منه الحَصْرُ أي : لا يُوقِنُ بِالْآخِرَةِ حَقَّ الْإِيْقَانِ إِلَّا هَؤُلَاءِ الْمُتَصِفُونَ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ . و « بِالْآخِرَةِ » متعلق بـ « يُوقِنُونَ » ولا يضر الفصل بينهما بالتوكيد وهذه الجملة يحتمل أن تكون معطوفة على الصلة داخله في حيز الموصول وحيثُ قد غَايَرَ بَيْنَ الصَّلَتَيْنِ لِمَعْنَى وَهُوَ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ إِقَامَةُ الصَّلَاةِ وَإِيْتَاءُ الزَّكَاةِ مِمَّا يَتَكَرَّرُ وَيَتَجَدَّدُ أَتَى بِالصَّلَتَيْنِ جُمْلَةً فَعَلِيَّةً فَقَالَ : يُقِيمُونَ وَيُؤْتُونَ وَلَمَّا كَانَ الْإِيْقَانُ بِالْآخِرَةِ أَمْرًا ثَابِتًا مَطْلُوبًا دَوَامُهُ أَتَى بِالصَّلَةِ جُمْلَةً اسْمِيَّةً مُكَرَّرًا فِيهَا الْمَسْنَدُ إِلَيْهِ مَقْدَمًا فِيهَا الْمُوقِنُ بِهِ الدَّالُّ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ لِدَلِّ عَلَى الثَّبَاتِ وَالِاسْتِقْرَارِ وَجَاءَ بِخَبَرِ الْمَبْتَدَأِ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ فَعَلًّا مُضَارِعًا دَلَالَةً عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مُتَجَدِّدٌ كُلِّ وَقْتٍ غَيْرِ مَنْقَطِعٍ وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مُسْتَأْنَفَةٌ غَيْرِ دَاخِلَةٍ فِي حَيْزِ الْمَوْصُولِ قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ : وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَمَّ الصَّلَاةَ عِنْدَهُ أَي عِنْدَ قَوْلِهِ « وَهُمْ » قَالَ : وَتَكُونُ الْجُمْلَةُ اعْتِرَاضِيَّةً يَرِيدُ : أَنَّ الصَّلَاةَ تَمَّتْ عِنْدَ « الزَّكَاةِ » فَيَجُوزُ فِيهِ ذَلِكَ وَإِلَّا فَكَيْفَ يَصِحُّ إِذَا أَخَذْنَا بِظَاهِرِ كَلَامِهِ أَنَّ الصَّلَاةَ تَمَّتْ عِنْدَ قَوْلِهِ « وَهُمْ » وَتَسْمِيَّتُهُ هَذَا اعْتِرَاضًا يَعْنِي مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى وَسِيَاقِ الْكَلَامِ وَإِلَّا فَالاعْتِرَاضُ فِي الْإِصْطِلَاحِ إِنَّمَا يَكُونُ بَيْنَ مُتَلَازِمَيْنِ مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ وَشَرْطٍ وَجِزَاءٍ وَقَسَمٍ وَجَوَابِهِ وَتَابِعٍ وَمَتَّبِعٍ وَصَلَّةٍ وَمَوْصُولٍ وَلَيْسَ هُنَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ .

قوله : ﴿ الْأَخْسَرُونَ ﴾ فِي أَفْعَلٍ قَوْلَانِ :

أحدهما : وهو الظاهر بأنها على بابها من التفضيل وذلك بالنسبة إلى الكفار من حيث اختلاف الزمان والمكان يعني أنهم أكثر خسراناً في الآخرة منهم في الدنيا أي أن خسرانهم في الآخرة أكثر من خسرانهم في الدنيا وقال جماعة منهم الكرمانى : هي هنا للمبالغة لا للشركة لأن المؤمن لا خسران له في الآخرة البتة وقد تقدم جواب ذلك وهو أن الخسران راجع إلى شيء واحد باعتبار اختلاف زمانه ومكانه ، وقال ابن عطية : الْأَخْسَرُونَ جَمْعُ أَخْسَرَ لِأَنَّ أَفْعَلَ صِفَةٌ لَا يَجْمَعُ إِلَّا أَنْ يُضَافَ فَتَقْوَى رُبُّتُهُ فِي الْأَسْمَاءِ وَفِي هَذَا نَظَرٌ .

قال الشيخ : ولا نظر في أنه يجمع جمع سلامة أو جمع تكسير إذا كان بـال بل لا يجوز فيه إلا ذلك إذا كان قبله ما يطابقه في الجمعية فتقول : الزيدون هم الأفضلون والأفاضل والهذات هُنَّ الْفُضْلِيَّاتُ وَالْفُضْلُ وَأما قوله : لا يجمع إلا أن تضاف فلا يتعين إذ ذاك جمعه بل إذا أضيف إلى نكرة فلا يجوز جمعه وإن أضيف إلى معرفة جاز فيه الجمع والإفراد .

وَإِنَّكَ لَلتَّلْقَى الْقُرْآنَ مِنْ لَدُنِّ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴿٦﴾ إِذْ قَالَ مُوسَى لِأَهْلِهِ إِنِّي آنَسْتُ نَارًا سَاءَتِ كُومٌ مِّنْهَا يَخْبَرُ أَوْ أَيْتِكُمْ
بِشِهَابٍ قَبَسٍ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ ﴿٧﴾ فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مِنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسَبَّحَنَ اللَّهُ رَبِّ الْعَالَمِينَ
﴿٨﴾ يَمْوَسِي إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٩﴾

قوله : ﴿ لَتَلْقَى ﴾ لَقِي مُخَفَّفًا يتعدى لواحد وبالتضعيف يتعدى لإثنين فأقيم أولهما هنا مقام الفاعل والثاني
القرآن وقول مَنْ قَالَ إِنْ أَصْلُهُ تَلَقَّنَ بِالنُّونِ تَفْسِيرٌ مَعْنَى فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مَتَعَلِّقٌ بِأَنَّ النُّونَ أُبْدِلَتْ حَرْفَ عِلَّةٍ .

قوله : ﴿ إِذْ قَالَ ﴾ يجوز أن يكون منصوباً بإضمار اذْكَرْ أَوْ يَعْلَمُ مَقْدَرًا مَدْلُولًا عَلَيْهِ بِعَلِيمٍ أَوْ بَعْلِيمٍ فِيهِ ضَعْفٌ لَتَقْيِدِ
الصفة بهذا الظرف .

قوله : ﴿ بِشِهَابٍ قَبَسٍ ﴾ قرأ الكوفيون بتنوين شهاب على أَنْ قَبَسًا بَدَلًا مِنْ شِهَابٍ أَوْ صِفَةً لَهُ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى مَقْبُوسٍ
كَالْقَبْصِ وَالنَّفْصِ وَالْبِقَاقُونِ بِالإِضَافَةِ عَلَى الْبَيَانِ لِأَنَّ الشَّهَابَ يَكُونُ قَبَسًا وَغَيْرِهِ وَالشَّهَابُ الشَّعْلَةُ وَالْقَبَسُ الْقِطْعَةُ مِنْهَا
تَكُونُ فِي عَوْدٍ وَغَيْرِ عَوْدٍ وَأَوْ عَلَى بَابِهَا مِنَ التَّنْوِينِ وَالطَّاءُ فِي « يَصْطَلُونَ » بَدَلٌ مِنَ تَاءِ الْإِفْتِعَالِ لِأَنَّهُ مِنْ صَلَّى بِالنَّارِ .

قوله : ﴿ نُودِيَ ﴾ فِي الْقَائِمِ الْفَاعِلِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ أَحَدُهَا : أَنَّهُ ضَمِيرُ مُوسَى وَهُوَ الظَّاهِرُ وَفِي أَنْ حِينْتِذِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ :
أَحَدُهَا : أَنَّهَا الْمَفْسُورَةُ لِتَقَدُّمِ مَا هُوَ بِمَعْنَى الْقَوْلِ .

والثاني : أَنَّهَا النَّاصِبَةُ لِلْمَضَارِعِ وَلَكِنْ وَصَلَتْ هُنَا بِالْمَاضِي وَتَقَدَّمَ تَحْقِيقُ ذَلِكَ وَذَلِكَ عَلَى إِسْقَاطِ الْخَافِضِ أَيِ
نُودِيَ مُوسَى أَنْ بُورِكَ .

الثالث : أَنَّهَا الْمَخْفُضَةُ وَاسْمُهَا ضَمِيرُ الشَّأْنِ وَبُورِكَ خَبَرُهَا وَلَمْ يُحْتَجَّ هُنَا إِلَى فَاصِلٍ لِأَنَّهُ دَعَاءٌ وَقَدْ تَقَدَّمَ نَحْوُهُ فِي
سُورَةِ النُّورِ فِي قَوْلِهِ ﴿ أَنْ غَضِبَ ﴾ فِي قِرَاءَتِهِ فِعْلًا مَاضِيًّا قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ : فَإِنْ قُلْتَ هَلْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْمَخْفُضَةُ مِنَ
الثَّقِيلَةِ وَالتَّقْدِيرُ بِأَنَّهُ بُورِكَ وَالضَّمِيرُ ضَمِيرُ الشَّأْنِ وَالْقِصَّةُ قُلْتُ : لِأَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ قَدْ فَإِنْ قُلْتَ فِعْلِي إِضْمَارًا قُلْتُ : لَا
يَصِحُّ لِأَنَّهَا عَلَامَةٌ وَلَا تَحْذَفُ . انْتَهَى . فَمَنْعُ أَنْ تَكُونَ مَخْفُفَةً لِمَا ذَكَرَ وَهَذَا بِنَاءٌ مِنْهُ عَلَى أَنْ « بُورِكَ » خَبَرٌ لَا دُعَاءٌ . أَمَّا إِذَا
قُلْنَا إِنَّهُ دَعَاءٌ كَمَا تَقَدَّمَ فِي « النُّورِ » فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْفَاصِلِ كَمَا تَقَدَّمَ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِيهِ اسْتِشْكَالٌ وَهُوَ أَنَّ الطَّلَبَ لَا يَقَعُ خَبْرًا فِي
هَذَا الْبَابِ فَكَيْفَ وَقَعَ هَذَا خَبْرًا لِأَنَّ الْمَخْفُفَةَ وَهُوَ دَعَاءٌ . الثَّانِي مِنَ الْأَوْجِهِ الْأَوَّلِ : أَنَّ الْقَائِمَ مَقَامَ الْفَاعِلِ نَفْسٌ « أَنْ
بُورِكَ » عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ أَيِ : بِأَنَّ بُورِكَ وَأَنْ حِينْتِذِ إِمَّا نَاصِبَةٌ فِي الْأَصْلِ وَإِمَّا مَخْفُفَةٌ . الثَّلَاثُ : أَنَّهُ ضَمِيرُ الْمَصْدَرِ
الْمَفْهُومِ مِنَ الْفِعْلِ أَيِ : نُودِيَ النَّدَاءُ ثُمَّ فُسِّرَ بِمَا بَعْدَهُ وَمِثْلُ « ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَجْنَهُ » (١) .

قوله : ﴿ مَنْ فِي النَّارِ ﴾ مَنْ قَائِمٌ مَقَامَ الْفَاعِلِ لِبُورِكَ . وَبَارَكَ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ وَلِذَلِكَ بُنِيَ الْمَفْعُولُ يَقَالُ : بَارَكَكَ
اللَّهُ وَبَارَكَكَ فِيكَ وَبَارَكَكَ لَكَ قَالَ الشَّاعِرُ :

٣٥٥٤ - بُورِكَتْ مَوْلُودًا وَبُورِكَتْ نَاشِئًا وَبُورِكَتْ عِنْدَ الشَّيْبِ إِذْ أَنْتِ أَشْيَبُ (٢)

(٢) البيت من شواهد البحر المحيط (٥٥/٧) .

(١) سورة يوسف آية : (٢٥) .

وقال عبدُ الله بن الزُّبير :

٣٥٥٤ - فَبُورِكَ فِي بَنِيكَ وَفِي بَنِيهِمْ إِذَا ذَكَرُوا وَنَحْنُ لَكَ الْفِدَاءُ^(١)

وقال آخر :

٣٥٥٥ - فَبُورِكَ فِي الْمَيِّتِ الْغَرِيبِ كَمَا بُورِكَ بِبَيْعِ الرُّمَّانِ وَالتَّيْنِ^(٢)

والمراد بِمَنْ إما الباريء تعالى وهو على حذف مضاف أي من قُدْرَتِهِ وَسُلْطَانِهِ فِي النَّارِ وَقِيلَ : المراد به موسى والملائكة وكذلك بِمَنْ حَوْلَهَا . وقيل المراد بِمَنْ غير العقلاء وهو النور والأمكنة التي حولها .

قوله : ﴿ وَسُبْحَانَ اللَّهِ ﴾ فيه أوجه :

أحدها : أنه من تَمَمَّةِ النداء أي نودي بالبركة وتَنَزَّيْهِ رَبِّ الْعِزَّةِ أَي نُودِيَ بِمَجْمُوعِ الْأَمْرَيْنِ .

الثاني : أنه من كلام الله تعالى مخاطباً لنبينا محمد ﷺ وهو على هذا اعتراض بين أثناء القصة .

الثالث : أن معناه وبُورِكَ مَنْ سَبَّحَ اللَّهَ يَعْنِي أَنَّهُ حَذَفَ مَنْ وَصَلَتْهَا وَأَبْقِيَ مَعْمُولَ الصَّلَاةِ إِذِ التَّقْدِيرِ : بُورِكَ مَنْ فِي النَّاءِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَمَنْ قَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ . و « سُبْحَانَ » فِي الْحَقِيقَةِ لَيْسَ مَعْمُولاً لِقَالَ بَلْ لِفِعْلٍ مِنْ لَفْظِهِ وَذَلِكَ الْفِعْلُ هُوَ الْمَنْصُوبُ بِالْقَوْلِ قَوْلُهُ ﴿ إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ ﴾ فِي اسْمِ إِنْ وَجْهَانِ :

أظهرهما : أنه ضمير الشأن وأنا الله مبتدأ وخبره والعزيرُ الحَكِيمُ صفتان لله .

الثاني : أنه ضمير راجع إلى ما دل عليه ما قبله أَنَّ مُكَلِّمَكَ أَنَا ، وَاللَّهُ بَيَانٌ لِأَنَّا وَالْعَزِيرُ الْحَكِيمُ صِفَتَانِ لِلْبَيَانِ قَالَه الزمخشري .

فقال الشيخ^(٣) وإذا حذف الفاعل وبني الفعل للمفعول فلا يجوز أن يعود الضمير على ذلك المحذوف إذ قد غيَّرَ الْفِعْلُ عَنْ بَنَاتِهِ لَهُ وَعُزِّمَ عَلَى أَنْ لَا يَكُونَ مُحَدَّثًا عَنْهُ فَعَوْدُ الضَّمِيرِ إِلَيْهِ مِمَّا يَنَافِي ذَلِكَ إِذْ يَصِيرُ مُعْتَنَى بِهِ . قُلْتُ : وفيه نظر لأنه قد يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ فِي الْبَقْرَةِ : ﴿ فَمَنْ عَفِيَ لَهُ ﴾ ثُمَّ قَالَ : ﴿ وَأَدَاءُ إِلَيْهِ ﴾ قِيلَ : إِلَى الَّذِي عَفِيَ وَهُوَ وَلِيُّ الدَّمِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ تَحْرِيرُهُ ، وَلَيْتَنِ سَلَّمَ ذَلِكَ فَالزَّمْخَشَرِيُّ لَمْ يَقُلْ أَنَّهُ عَائِدٌ عَلَى ذَلِكَ الْفَاعِلِ إِنَّمَا قَالَ : رَاجِعٌ إِلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ مَا قَبْلَهُ يَعْنِي مِنَ السِّيَاقِ . وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ : وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ضَمِيرُ رَبِّ أَي أَنَّ الرَّبَّ أَنَا اللَّهُ فَيَكُونُ « أَنَا » فَضلاً أَوْ توكيداً أَوْ خَبيراً إِنْ وَاللَّهُ بَدَلَ مِنْهُ .

قوله : ﴿ وَالْقَى ﴾ عَطْفٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ مِنَ الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ الْخَبْرِيَّةِ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنْ سَبِيوِيَهُ لَا يَشْتَرِطُ تَنَاسُبَ الْجُمْلِ وَأَنَّهُ يُجِيزُ : جَاءَ « زَيْدٌ وَمَنْ أَبوك » . وَتَقَدَّمَتْ أَدْلَتُهُ فِي أَوَّلِ الْبَقْرَةِ . وَقَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ : فَإِنْ قُلْتَ عَلَامَ عَطْفِ قَوْلِهِ : وَالْقَى عَصَاكَ . قُلْتُ عَلَى قَوْلِهِ : بُورِكَ لِأَنَّ الْمَعْنَى نُودِيَ أَنَّ بُورِكَ وَقِيلَ لَهُ أَلْقَ عَصَاكَ وَالِدَلِيلِ عَلَى ذَلِكَ .

(٣) انظر البحر المحيط (٥٦/٧) .

(١) انظر المصدر السابق .

(٢) البيت لأبي طالب انظر ديوانه (٢١) ، البحر المحيط

وَأَلْقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّى مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ يَمُوسَى لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَى الْمَرْسُولِ ﴿١٠﴾ إِلَّا
 مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلْ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ فَإِنِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١١﴾ وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ فِي تِسْعِ
 آيَاتٍ إِلَى فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ ﴿١٢﴾ فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ ﴿١٣﴾
 وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ ﴿١٤﴾ وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ
 وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلَنَا عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ ﴿١٥﴾ وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ وَقَالَ
 يَأْتِيهَا النَّاسُ عُلْمًا مَطَّيْقُ الطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْفَضْلُ الْمُبِينُ ﴿١٦﴾ وَحِشْرَ لِسُلَيْمَانَ
 جُنُودَهُ مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ وَالطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴿١٧﴾

قوله : ﴿ أَلْقِ عَصَاكَ ﴾ بعد قوله : ﴿ يَا مُوسَى إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ ﴾ على تكرير حرف التفسير كما تقول كتبت إليه أن
 حُجَّ وَاغْتَمِرَ وَإِنْ شِئْتَ أَنْ حُجَّ وَأَنْ اَعْتَمِرَ .

قال الشيخ : وقوله أنه معطوف على بورك مُنَافٍ لتقديره وقيل له أَلْقِ عَصَاكَ لأن هذه جملة معطوفة على بُورِكَ
 وليس جزؤها الذي هو معمول وقيل معطوفاً على بُورِكَ وإنما احتاج إلى تقدير وقيل له أَلْقِ لكون جملة خبرية مناسبة
 للجملة الخبرية التي عطفت عليها كأنه يرى في العطف تناسُبَ الجُمَلِ المتعاطفة والصحيح : أنه لا يُشْتَرَطُ ذلك ثم
 ذكر مذهب سيويه .

قوله : ﴿ تَهْتَزُّ ﴾ جملة حالية مِنْ هَاءٍ « رَأَاهَا » من ضمير لأن الرؤية بصرية .

قوله : ﴿ كَأَنَّهَا جَانٌّ ﴾ يجوز أن تكون حالاً ثانية . وأن تكون حالاً من ضمير « تَهْتَزُّ » فتكون حالاً متداخلة وقرأ
 الحسن والزهري وعمرو بن عبيد « جَانٌّ » بهمزة مكان الألف وتقدم تقرير هذا في آخر الفاتحة عند « وَلَا الضَّالِّينَ » .

قوله : ﴿ وَلَمْ يُعَقِّبْ ﴾ يجوز أن يكون عطفاً على « وَلَّى » وأن يكون حالاً أخرى والمعنى لم يَرْجِعْ على عَقْبِهِ
 كقوله :

٣٥٥٦ - فَمَا عَقَّبُوا إِذْ هَلْ مِنْ مُعَقِّبٍ وَلَا نَزَلُوا يَوْمَ الْكُرْبَةِ مَنْزِلًا^(١)

قوله : ﴿ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أنه استثناء منقطع لأن المرسلين مَعْصُومُونَ من المعاصي وهذا هو الظاهر الصحيح .

والثاني : أنه متصل ، ولأهل التفسير فيه عبارات ليس هذا موضعها وعن الفراء أنه متصل لكن من جملة محذوفة
 تقديره : وإنما يَخَافُ غيرهم إِلَّا مَنْ ظَلَمَ وَرَدَّهُ النحاسُ : بأنه لو جازَ هذا لَجَازَ : لَا أَضْرِبُ الْقَوْمَ إِلَّا زَيْدًا أَي وَإِنَّمَا
 أَضْرِبُ غَيْرَهُمْ إِلَّا زَيْدًا وهذا ضد البيان والمجيء بما لا يعرف معناه . وقدَّره الزمخشري بـ« لَكِنْ » وهي علامة على أنه
 منقطع وذكر كلاماً طويلاً ، فعلى الانقطاع يكون منصوباً فقط على لغة الحجاز وعلى لغة تميم يجوز فيه النصب والرفع

على البدل من الفاعل قبله وأما على الاتصال فيجوز فيه الوجهان على اللغتين ويكون الاختيار البدل لأن الكلام غير موجب . وقرأ أبو جعفر وزيد بن أسلم « أَلَا » بفتح الهمزة وتخفيف اللام جعلها حرف تنبيه و « مَن » شرطية وجوابها « فَإِنِّي غَفُورٌ » ، والعامّة على تنوين « حُسْنًا » ومحمد بن عيسى الأصبهاني غير ممنون جعله فعلى مصدراً كرجعى فمنعها الصّرف لألف التانيث وابن مقسّم بضم الحاء والسين ممنوناً ومجاهد وأبو حيوة ورويت عن أبي عمرو بفتحهما وقد تقدم تحقيق القراءتين في البقرة^(١) .

قوله : ﴿ تَخْرُجُ ﴾ الظاهر أنه جواب لقوله « أَدْخِلْ » أي إِنْ أَدْخَلْتَهَا تَخْرُجْ على هذه الصفة وقيل : في الكلام حَذَفَ تقديره : وَأَدْخِلْ يَدَكَ تَدْخُلْ وَأَخْرِجْهَا تَخْرُجْ فحذف من الثاني ما أثبت في الأول ومن الأول ما أثبت في الثاني وهذا تقدير ما لا حاجة إليه .

قوله : ﴿ بَيْضَاءَ ﴾ حال من فاعل « تَخْرُجُ » و « مِنْ غَيْرِ سُوءٍ » يجوز أن تكون حالاً أخرى أو من الضمير في « بَيْضَاءَ » أو صفة لبَيْضَاءَ .

قوله ﴿ فِي تِسْعٍ ﴾ فيه أوجه :

أحدها : أنه حال ثالثة قاله أبو البقاء بعني من فاعل تَخْرُجُ أي آية في تِسْعِ آيَاتٍ كذا قَدَرَهُ .

الثاني : أنها متعلقة بمحذوف أي أَذْهَبَ فِي تِسْعٍ وقد تقدم اختيار الزمخشري كذلك في أول هذا الموضوع عند ذكر البسمة ونظيره بقول الآخر :

٣٥٥٧ - فَقُلْتُ إِلَى الطَّعَامِ فَقَالَ مِنْهُمْ

وقولهم : « بِالرِّفَاءِ وَالْبَيْنِ » وجعل هذا التقدير أقرب وأحسن .

والثالث : أن يتعلق بقوله « وَأَلْقِ عَصَاكَ » و « وَأَدْخِلْ » قال الزمخشري : ويجوز أن يكون المعنى وألق عَصَاكَ وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي تِسْعِ آيَاتٍ أي في جُمْلَةٍ تِسْعِ آيَاتٍ ولقائل أن يَقُولُ : كانت الآيات إحدى عشرة منها اثنتان اليَدُ وَالْعَصَا وَالتَّسْعُ : الفَلَقُ وَالطُّوفَانُ وَالْجِرَادُ وَالْقَمَلُ وَالضَّفَادِعُ وَالِدَّمُ وَالطُّمَسَةُ وَالْجَدْبُ فِي بَوَادِيهِمْ وَالتَّقْصَانُ فِي مِزَارِعِهِمْ انتهى . وعلى هذا تكون « فِي » بمعنى مَعَ لِأَنَّ اليَدَ وَالْعَصَا خَارِجَتَانِ مِنَ التَّسْعِ^(٣) وكذا فعل ابن عطية اعني أنه جعل في تِسْعٍ متصلاً بِالْقَوْلِ وَأَدْخِلْ إِلَّا أَنَّهُ جَعَلَ اليَدَ وَالْعَصَا مِنْ جُمْلَةِ التَّسْعِ وَقَالَ : تقديره نُمَهِّدُ لَكَ ذَلِكَ وَنَيْسِرُ فِي تِسْعٍ وَجَعَلَ الزَّجَاجَ إِنْ « فِي » بِمَعْنَى مِنْ قَالَ : كما تقول خُذْ لِي مِنَ الْإِبِلِ عَشْرًا فِيهَا فَحْلَانِ أَي مِنْهَا فَحْلَانِ .

قوله ﴿ إِلَى فِرْعَوْنَ ﴾ هذا متعلق بما تعلق به في تِسْعٍ إِذَا لَمْ نَجْعَلْهُ حَالًا فَإِنْ جَعَلْنَاهُ حَالًا عُلِقَانَهُ بِمَحذُوفٍ فَقَدَرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ مُرْسَلًا إِلَى فِرْعَوْنَ وَفِيهِ نَظَرٌ ، لِأَنَّهُ كَوْنٌ مُقَيَّدٌ ، وَسَبَقَهُ إِلَى هَذَا التَّقْرِيرِ الزَّجَاجُ وَكَأَنَّهُمَا أَرَادَا تَفْسِيرَ الْمَعْنَى دُونَ الْإِعْرَابِ وَجَوَزَ أَبُو الْبَقَاءِ أَيْضًا أَنْ تَكُونَ صِفَةً لِآيَاتٍ وَقَدَرَهُ وَاصِلَةً إِلَى فِرْعَوْنَ وَفِيهِ مَا تَقَدَّمَ .

قوله : ﴿ مُبْصِرَةٌ ﴾ حال ونَسَبَ الْإِبْصَارَ إِلَيْهَا مَجَازًا لِأَنَّ يُبْصِرُ وَقِيلَ : بل هي مِنْ أَبْصَرَ الْمَنْقُولَةَ بِالْهَمْزَةِ مِنْ بَصَرَ

(١) آية : رقم (٨٣) .

(٢) تقدم وهو من شواهد الكشاف (١٣٩/٢) ، السبع الطوال

(٣) انظر البحر المحيط (٥٨/٧) .

أي أنها تُبَصِّرُ غيرها لِمَا فيها من الظهور ولكنه مجاز آخر غير الأول وقيل : هو بمعنى مفعول نحو ماء دافِقٍ أي مَدْفُوقٍ .
وقرأ علي بن الحُسَيْنِ وقَتَادَةُ بفتح الميم والصاد أَي وَزَنَ أرضَ مَسْبَعَةَ ذَاتِ سِبَاعٍ ونصبها على الحال أيضاً وجعلها أبو
البقاء في هذه القراءة مفعولاً من أجله وقد تقدم ذلك .

قوله : ﴿وَأَسْتَيْقَّتَهَا﴾ يجوز أن تكون هذه الجملة معطوفة على الجملة قبلها ، ويجوز أن تكون حالاً من فاعل
« جَحَدُوا » وهو أبلغ في الذم واستفعل هنا بمعنى تَفَعَّلَ نحو استعظم واستكبر بمعنى تَعَطَّم وَتَكَبَّرَ .

قوله : ﴿ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ يجوز أن يكونا في موضع الحال أي ظالمين عالين وأن يكونا مفعولاً من أجلهما أي
الحامل على ذلك الظلم والعلو ، وقرأ عبد الله وابن وثاب والأعمش وطلحة و « عَلِيًّا » بكسر العين واللام وقلب الواو ياء
وقد تقدم تحقيقه في ﴿عِتْيًا﴾ في مريم^(١) وروي عن الأعمش وابن وثاب ضم العين كما في « عتيا » وقرئ :
و « غُلُوًّا » بالعين المعجمة وهو قريب من هذا المعنى .

قوله : ﴿كَيْفَ كَانَ عَاقِبُهُ﴾ كَيْفَ خبر مقدم وعَاقِبَةُ اسمها والجملة في محل نصب على إسقاط الخافض لأنها
مُعَلِّقَةٌ لَأَنْظُرَ بمعنى تَفَكَّرَ .

قوله : ﴿وَقَالًا﴾ قال الزمخشري : فإن قُلْتَ أليس هذا موضع الفاء دون الواو كقولك أعطيتُهُ فَشَكَرَ وَمَنَعْتُهُ فَصَبَرَ
قُلْتَ : بلى ولكن عَطَفَهُ بالواو إشعار بأن ما قَالَاهُ بعض ما أُحْدِثَ فيهما إيتاء العلم وَشَيْءٌ من مَوَاجِهُهُ فَأَضْمَرَ ذلك ثم
عطف عليه التحميد كأنه قال : ولقد آتيناها عِلْمًا فَعَمِلَا بِهِ وَعَلِمَاهُ وَعَرَفَاهُ حَقَّ معرفته وقالوا الحمد لله . انتهى . وإنما نكر
« عِلْمًا » تعظيماً له أي عِلْمًا سَيِّئًا أو دلالة على التبعض لأنه قليل جداً بالنسبة إلى علمه تعالى .

قوله : ﴿مِنَ الْجِنَّ﴾ وما بعده بيان لـ « جُنُودُهُ » فيتعلق بمحذوف ، ويجوز أن يكون هذا الجار حالاً فيتعلق
بمحذوف أيضاً .

قوله : ﴿يُوزَعُونَ﴾ أي يُمْنَعُونَ وَيُكْفُونَ وَالْوَزْعُ الكَفُّ والحَبْسُ يقال : وَزَعَهُ يَزَعُهُ فهو وَازِعٌ وموزوع وقال
عثمان رضي الله عنه : « ما يَزَعُ السُّلْطَانُ أَكْثَرَ مِمَّا يَزَعُ الْقُرْآنُ » وعنه « لا بُدَّ لِلْقَاضِي مِنَ وَزَعَةٍ » وقال الشاعر :

٣٥٥٨ - وَمَنْ لَمْ يَزَعْهُ لُبُّهُ وَحَيَاؤُهُ فَلَيْسَ لَهُ مِنْ شَيْبٍ فَوْدِيهِ وَازِعٌ^(٢)

قوله : ﴿أُوزِعَنِي أَنْ أَشْكُرَ﴾ بمعنى أَلْهَمَنِي من هذا لان تحقيقه اجعلني بحيث أُرْعُ نفسي عن الكفر .

قوله : ﴿حَتَّى إِذَا﴾ في المَغْيِيُّ بحتى وجهان :

أحدهما : هو « يُوزَعُونَ » لأنه مُضْمَنٌ معنى فهم يسيرون ممنوعاً بعضهم من مفارقة بعض حتى إذا .

والثاني : أنه محذوف أي فساروا حتى وتقدم الكلام في حَتَّى وتقدم الكلام في حَتَّى الداخلة على إذا هل هي
حرف ابتداء أو حرف جر .

حَتَّىٰ إِذَا تَوَّأَوْا عَلَىٰ وَادِ النَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿١٨﴾

قوله : ﴿ عَلَىٰ وَادِي ﴾ متعلق بتأوا وإنما عُدِّي بعلى لأن الواقع كذا لأنهم كانوا محمولين على الريح فهم مُسْتَعْلُونَ وقيل : هو من قولهم : أتيت عليه أي استقصيته الخ . والمعنى أنهم قطعوا الوادي كله وبلغوا آخره ووقف القراء كلهم على « وادٍ » دون ياء اتباعاً للرسم ولأنها محذوفة لفظاً لالتقاء الساكنين في الوصل ولأنها قد حذفت حيث لم يحذف لالتقاء الساكنين نحو ﴿ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ ﴾ فحذفها وقفاً وقد عهد حذفها دون التقاء ساكنين فحذفها عند إلتقاء ساكنين أولى إلا الكسائي فإنه وقف بالياء قال : لأن الموجب للحذف إنما هو إلتقاء الساكنين بالوصل وقد زال فعادت اللام واعتذر عن مخالفة الرسم بقوة الأصل والنمل : اسم جنس معروف واحده نَمْلَةٌ ويقال نَمْلَةٌ ونَمْلٌ بضم النون وسكون الميم ، ونَمْلَةٌ ونَمْلٌ بضمهما ونَمْلَةٌ بالفتح والضم بوزن سَمْرَةٍ ونَمْلٌ بوزن رجل واشتقاقه من التَّمَلُّ لكثرة حركته ومنه قيل للواشي المُتَمَلِّل . يقال : أَمَلَّ بين القوم مُنَمِّل أي وَشِيَ ونَمَّ لكثرة تردده ، وحركته في ذلك قال :

٣٥٥٩ - وَلَسْتُ بِذِي نَيْرٍ فِيهِمْ وَلَا مُنْمِسٍ مِنْهُمْ مُنْمِلٌ^(١)

ويقال أيضاً : نَمِلُ يَنْمِلُ ونَمَالٌ وتَنْمَلُ القوم تفرقوا للجمع تَفَرَّقَ النمل وفي المثل « أَجْمَعُ مِنْ نَمْلَةٍ »^(٢) والنملة أيضاً قُرْحَةٌ تخرج في الجنب تشبهاً بها في الهيئة والنملة أيضاً شَقٌّ في الحافر ومنه فَرَسٌ سَمُولُ القوائم . والأنملة طرف الأصبع من ذلك لدقتها وسرعة حركتها والجمع أنامل .

قوله : ﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ ﴾ هذه النملة هنا مؤنثة بدليل لحاق علامة التأنيث فعلها لأن نملة تطلق على الذكر والأنثى فإذا أريد تمييز ذلك قيل نملة ذكر ونملة أنثى نحو حمامة ويمامة وحكى الزمخشري عن أبي حنيفة رضي الله عنه أنه وقف على قتادة وهو يقول سلوني ، فأمر من سأله عن نملة سليمان هل كانت ذكراً أو أنثى فلم يجب . فقيل لأبي حنيفة في ذلك فقال : كانت أنثى واستدل بلحاق العلامة قال الزمخشري وكذلك أن النملة مثل الحمامة والشاة في وقوعها على المذكر والمؤنث فميز بينهما بعلامة نحو قولهم حمامة ذكر وحمامة أنثى وهو وهي . انتهى . إلا أن الشيخ قد رد هذا فقال : ولحاق التاء في « قَالَتْ » لا يدل على أن النملة مؤنثة بل يصح أن يقال في المذكر قالت نملة لأن نملة وإن كانت بالتاء وهو مما لا يتميز فيه المذكر من المؤنث ولما كان كذلك كاليمامة والقملة مما بينه في الجمع وبين واحده تاء التأنيث من الحيوان فإنه يخبر عنه إخبار المؤنث ولا يدل كونه يُخْبَرُ عنه إخبار المؤنث على أنه ذكر أو أنثى لأن التاء دخلت فيه للفرق لا للدلالة على التأنيث الحقيقي بل دالة على الواحد من هذا الجنس . قال : وكان قتادة بصيراً بالعربية وكونه أُفْهِمَ على معرفته باللسان إذ عَلِمَ أن النملة يخبر عنها إخبار المؤنث وإن كانت تنطلق على الأنثى والذكر إذ لا يتميز فيه أحد هذين ولحاق العلامة لا يدل فلا يعلم التذكير والتأنيث إلا بوحي من الله تعالى قال : وأما استنباط تأنيثه من كتاب الله بِقَالَتْ لو كان ذكراً لقيل : قال فكلام النحاة على خلافه وأنه لا يخبر عنه إلا إخبار المؤنث سواء كان ذكراً أم أنثى . قال : وأما تشبيهه الزمخشري النملة بالحمامة والشاة فبينهما قدر مشترك يتميز فيهما المذكر من المؤنث فيمكن أن تقول حمامة

(٣) مجمع الأمثال ١/٣٣٥ .

(١) سورة الفجر آية : (٩) .

(٢) البيت من شواهد المغني (٩٧/٢) ، المجمع (١٤٢/٢) ،

الدرر (١٩٦/٢) .

ذكر وحمامة أنثى فتميزه بالصفة وأما تَمَيُّزُهُ بهو وهي فإنه لا يجوز أن تقول هو الحمامة ولا هو الشاة وأما النملة والقملة فلا يتميز فيه المذكور من المؤنث فلا يجوز [فيه] في الإخبار إلا التأنيث وحكمه حكم المؤنث بالناء من الحيوان نحو المرأة أو غير العاقل كالدابة إلا إن وقع فصلٌ بين الفعل وبين ما أُسْنِدَ إليه من ذلك فيجوز أن تلحق العلامة وأن لا يلحقها على ما تقدَّر في علم العربية انتهى . أما ما ذكره ففيه نظر من حيث أنَّ التأنيث إما لفظي أو معنوي واللفظي لا يعتبر في لحاق العلامة البتة بدليل أنه لا يجوز قانت رَبَعَةٌ وأنت تعني رجلاً ولذلك لا يجوز قامت طَلْحَةٌ ولا حَمْرَةٌ على مذكر فتعيَّن أن يكون اللحاق إنما هو التأنيث المعنوي وإنما يعتبر لفظ التأنيث والتذكير في باب العدد على معنى خاصٍّ أيضاً هو أنا ننظر إلى ما عاملت العرب ذلك اللفظ به من تذكير أو تأنيث من غير نظرٍ إلى مدلوله فهناك له هذا الاعتبار وتحقيقه هنا يُخْرِجُنَا عن المقصود وإنما نَبَّهْتُكَ على القدر المحتاج إليه . وأما قوله وأما النملة والقملة فلا يَتَمَيِّزُ يعني لا يتوصَّل لمعرفة الذكر منهما ولا الأنثى بخلاف الحمامة والشاة فإن الاطلاع على ذلك ممكن فهو أيضاً ممنوع [و] قد يمكن الاطلاع على ذلك وإنما الاطلاع على ذكورية الحمامة والشاة أسهل من الاطلاع على ذكورية النملة والقملة ومنعه أيضاً أن يقال هو الشاة وهو الحمامة ممنوع . وقرأ الحسن وطلحة ومعتز بن سليمان « النَّمْلِ » و « نَمْلَةٌ » بضم الميم وفتح النون بزنة رجل وسُمْرَةٍ . وسليمان التيمي بضميتين فيهما وقد تقدم أن ذلك لغات في الواحد والجمع .

قوله : ﴿ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أنه نَهْيٌ .

والثاني : أنه جواب للأمر وإذا كان نَهْيًا ففيه وجهان :

أحدهما : أنه نَهْيٌ مستأنف لا تَعَلُّقٌ له بما قبله من حيث الإعراب وإنما هو نَهْيٌ للجنود في اللفظ والمعنى للنمل أي لا تكونوا بحيث يَحْطِمُونَكُمْ كقولهم : ﴿ لَا أَرِيكَ هَهُنَا ﴾ .

والثاني : أنه بَدَلٌ من جملة الأمر قبله وهي « ادْخُلُوا » وقد تعرض الزمخشري لذلك فقال : فإن قلت لا يحطمنكم ما هو قلتُ يحتمل أن يكون جواباً للأمر وأن يكون نهيًا بدلاً من الأمر والذي جوز أن يكون بدلاً منه أنه في معنى لا تكونوا حيث أنتم فيحطمنكم على طريقة لا أرينك ههنا أرادت لا يحطمنكم جنود سليمان فجاءت بما هو أبلغ ونحوه :

٣٥٦٠ عَجِبْتُ مِنْ نَفْسِي وَمِنْ إِشْفَاقِهَا^(١)

قال الشيخ : إما تخريجه على أنه جواب الأمر فلا يكون ذلك إلا على قراءة الأعمش فإنه مجزوم مع أنه يحتمل أن يكون استئناف نَهْيٌ . قُلْتُ : يعني أن الأعمش قرى « لَا يَحْطِمَنَّكُمْ » بجزم الميم دون نون التوكيد قال : وأما مع وجود نون التوكيد فلا يجوز ذلك إلا إن كان في شعر ، وإذا لم يجز ذلك في جواب الشرط إلا في الشعر فأحرى أن لا يجوز في جواب الأمر إلا في الشعر وكونه جواب الأمر مُتَنَازِعٌ فيه على ما قرَّر في علم النحو ومثال مجيء النون في جواب الشرط قول الشاعر :

٣٥٦١ - نَبْتُمُ نَبَاتِ الْخَيْزُرَانَةِ فِي الشَّرَى حَدِيثاً مَتَى مَا يَأْتِيكَ الْخَيْرُ يَنْفَعَا^(٢)

(١) انظر البيت في البحر المحيط (٣١٦/٨) .

(٢) البيت للنجاشي وهو من شواهد الكتاب (٥١٥/٣) ، الممع (٦٢/٧) .

وقول الآخر :

٣٥٦٢ - فَمَهْمَا تَشَأُ مِنْهُ فَزَارَةٌ تُعْطِطُكُمْ وَمَهْمَا تَشَأُ مِنْهُ فَزَارَةٌ تَمْنَعَا^(١)

قال سيبويه (٢) : وهو قليل في الشعر شبهوه بالنهي حيث كان مجزوماً غير واجب . قال : وأما تخريجه على البدل فلا يجوز لأن مدلول « لَا يَحْطِمَنَّكُمْ » مخالف لمدلول « ادْخُلُوا » وأما قوله : لأنه بمعنى لا تكونوا حيث أنتم فيحطمكم فتفسير معنى لا إعراب والبدل من صفة الألفاظ نعم لو كان اللفظ القرآني حيث أنتم لا يحطمنكم لتُحِيلَ فيه البدل لأن الأمر بدخول المساكن نهى عن كونهم بظاهر الأرض ، وأما قوله : أنه أراد لا يحطمنكم جنود سليمان الخ . فيسوغ زيادة الأسماء وهي لا يجوز بل الظاهر إسناد الحطم إلى جنوده وهو على حذف مضاف أي خيل سليمان وجنوده أو نحو ذلك مما يصح تقديره . انتهى . أما منعه كونه جواب الأمر من أجل النون فقد سبقه إليه أبو البقاء فقال : وهو ضعيف لأن جواب الشرط لا يؤكد بالنون في الاختيار . وأما منعه البدل بما ذكر فلا نسلم تغاير المدلول بالنسبة لما يؤول إليه المعنى . وأما قوله : فيسوغ زيادة الأسماء [و] لم يسوغ ذلك وإنما فسّر المعنى وعلى تقدير ذلك فقد قيل به شائعاً . وجاء الخطاب في قولها « ادْخُلُوا » كخطاب العقلاء لما عوملوا معاملتهم وقرأ أبي « ادْخُلْنَ مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ » بالنون الخفيف جاء به على الأصل . وقرأ شهر بن حوشب « مَسْكِنَكُمْ » بالافراد وقرأ الحسن وأبورجاء وقتادة وعيسى الهمداني بضم الياء وفتح الحاء وتشديد الطاء والنون مطاوع حطمة بالتشديد . وعن الحسن أيضاً قراءتان فتح الياء وتشديد الطاء مع سكون الحاء وكسرها والأصل لَا يَحْطِمَنَّكُمْ فادغم . وإسكان الحاء مشكل تقدم نظيره في « لَا يَهْدَى » ونحوه . وقرأ ابن أبي إسحق ويعقوب وأبو عمرو في رواية بسكون نون التوكيد .

قوله : ﴿ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ جملة حالية . والحطم الكسر . يقال : حطمته فحطم ثم استعمل لكل ما كسر متناه ، والحطام ما تكسر يساً وغلب على الأشياء التافهة ، والحطم السائق السريع كأنه يحطم الإبل قال :
 ٣٥٦٣ - قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَاقٍ حُطْمٍ

ليس براعي إبل ولا غنم

ولا يجزار على ظهر وضم^(٣)

والحطمة من دركات النار ، ورجل حطمة للأكل تشبيهاً لبطنه بالنار كقوله :

٣٥٦٤ - كَأَنَّمَا فِي بَطْنِهِ تَنُورٌ

فَبَسَمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ١٩ وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ ٢٠ لَأُعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَأَذْبَحَنَّهُ أَوْ لِيَأْتِنِي بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ ٢١ فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطْتُ بِمَا لَمْ نَحْطُ بِهِ، وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَاءٍ يُقِينُ ٢٢ إِنِّي وَجَدْتُ امْرَأَةً

(١) تقدم وانظر الكتاب (٥١٥/٣) ، والبحر المحيط (٦٢/٧) .

(٣) انظر الكتاب (٢٢٣/٣) ، شرح المفصل لابن يعيش

(١١٢/٦)

(٢) انظر الكتاب (٥١٥/٣) .

تَمَلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ ﴿٢٣﴾

قوله : ﴿ ضَاحِكًا ﴾ قيل هي حال مؤكدة لأنها مفهومة مِنْ « تَبَسَّمَ » وقيل : بل هي حال مُقَدَّرَةٌ فَإِنَّ التَّبَسُّمَ ابتداءً الضَّحِكِ . وقيل : لَمَّا كَانَ التَّبَسُّمُ قد يكون للغضب ومنه تَبَسَّمَ تَبَسُّمُ الغضبان أي تَضَاحُكًا مُسَبِّبًا له قال عنترة :

٣٥٦٥ - لَمَّا رَأَيْتِي قَدْ قَصَدْتُ أُرَيْدُهُ أَبْدَى نَوَاجِزَهُ لِغَيْرِ تَبَسُّمٍ^(١)
وَتَبَسَّمَ تَفَعَّلَ بِمَعْنَى بَسَّمَ الْمَجْرَدُ قَالَ :

٣٥٦٦ - وَتَبَسَّمَ عَنِ أَلْمَى كَأَنَّ مُنَوَّرًا تَخَلَّلَ حُرَّ الرَّمْلِ دِعْصُ لِ نَدِ^(٢)
وقال بعض المولدين :

٣٥٦٧ - كَأَنَّمَا تَبَسَّمَ عَنْ لُؤْلُؤٍ مُنْضَدٍ أَوْ بَرْدٍ أَوْ أَقْحِ^(٣)
« كانت مؤسسة » وقرأ ابن السميع « ضَحِكًا » مقصوداً وفيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه مصدر مؤكد لمعنى « تَبَسَّمَ » لأنه بمعناه .

والثاني : أنه في موضع الحال فهو في المعنى كالذي قبله .

الثالث : إنه اسمُ فاعلٍ كَفَرِحَ وذلك لأنَّ فِعْلُهُ على فَعَلٍ بكسر العين وهو لازم فهو كَفَرِحَ وَبَطَرَ .

قوله : ﴿ أَنْ أَشْكُرَ ﴾ مفعول ثانٍ لِأَوْزَعْنِي لِأَنَّ مَعْنَاهُ أَلْهَمْنِي وقيل : معناه اجْعَلْنِي أَرْعُ شُكْرَ نِعْمَتِكَ أَي أَكْفُهُ وَأَمْنَعُهُ حتى لا ينفلت فلا أزال شاكراً . وتفسير الزجاج له بامْنَعْنِي أَنْ أَكْفُرَ نِعْمَتَكَ من باب تفسير المعنى باللازم .

قوله : ﴿ مَا لِي لَا أَرَى الْهُدْهَدَ ﴾ هذا استفهام توقيف ولا حاجة إلى ادْعَاءِ الْقَلْبِ وَأَنَّ الْأَصْلَ : ما للهدهد لا أراه إذ المعنى قوي دونه . والهدهد معروف وتصغيره على « هُدَيْهَدٌ وهو القياس وزعم بعض النحويين أنه يقلب ياء تصغيره أَلْفًا فيقال هَذَا هُدَيْهَدٌ وَأُنْشِدَ :

٣٥٦٨ - كَهَذَا هِدٍ كَسَرَ الرَّمَاءَ جَنَاحَهُ يَدْعُو بِقَارِعَةِ الطَّرِيقِ هَدِيدًا^(٤)

كما قالوا دُوَائِبُهُ وَشَوَابَهُ فِي دُوَيْبَةٍ وَشَوَيْبَةٍ وَرَدَهُ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ الْهُدَاهِدَ الْحَمَامُ الْكَثِيرُ تَرْجِيعِ الصَّوْتِ . تزعم العرب أَنَّ جَارِحًا فِي زَمَانِ الطُّوفَانِ اخْتَطَفَ فَرَّخَ حَمَامَةٍ يَسْمَى الْهُدَيْلَ ؛ قَالُوا : فكل حمامة تبكي فإنما تبكي على الهديل .

قوله : ﴿ أَمْ كَانَ ﴾ هذه أم المنقطعة وقد تقدم الكلام فيها ، وقال ابن عطية قوله : ﴿ مَا لِي لَا أَرَى الْهُدْهَدَ ﴾ مقصد الكلام الهدهد غاب ولكنه أخذ اللازم عن مغيبه وهو أن لا يراه فاستفهم على جهة التوقيف عن اللازم وهذا ضرب من الإيجاز ، والاستفهام الذي قوله « مَا لِي » نَابَ مَنَابَ الْأَلْفِ التي تحتاجها أم .

(١) تقدم وهو من معلقته انظر ديوانه (٢١) .

(٢) البيت لطرفة بن العبد من معلقته انظر ديوانه (٢١) ، والبحر

المحيط (٥١/٧) ، السبع الطوال (١٤٣) .

(٣) البيت للبحري انظر ديوانه (٤٣٥/١) .

(٤) البيت للراعي النميري انظر ديوانه (٢٣٨) ، الخصائص

(٩٥/٢) .

قال الشيخ : فظاهر كلامه أن أم متصلة وأن الاستفهام الذي في قوله « مَالِي » ناب مناب ألف الاستفهام فمعناه **أَغَابَ عَنِّي** الآن فلم أره حال التَّفَقُّدِ أم كان مِمَّنْ غاب قبل ولم أشعر بغيبته . قُلْتُ : لا يُظَنُّ بأبي محمد ذلك فإنه لا يجهل أن شرط المتصلة تقدم همزة الاستفهام أو التسوية لا مطلق الاستفهام . قوله : ﴿ عَذَابًا ﴾ أي تعذيباً فهو اسمٌ مصدر أو مصدر على حذف الزوائد ﴿ أَنْتَبِتْكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾^(١) وقد كتبوا : « أَوْ لَا أَدْبَحْنَهُ بِزِيَادَةِ أَلْفٍ بَيْنَ لَامِ أَلْفٍ وَالذَّالِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقْرَأَ بِهَا وَهَذَا كَمَا تَقَدَّمَ أَنَّهُمْ كَتَبُوا « وَلَا أَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ »^(٢) بِزِيَادَةِ أَلْفٍ بَيْنَ لَا وَالْوَاوِ .

قوله : ﴿ أَوْ لِيَأْتِنِي ﴾ قرأ ابن كثير بنون التوكيد المشددة بعدها نون الوقاية وهذا هو الأصل واتباع مع ذلك رَسَمَ مصحفه والباقيون بنون مشددة فقط . والأظهر أنها نون التوكيد الشديدة تُوصَلُ بكسرها لياء المتكلم وقيل : بل هي نون التوكيد الخفيفة ادغمت في نون الوقاية وليس بشيء ؛ لمخالفة الفعلين قبله ، وعيسى بن عمر بنون مشددة مفتوحة لم يصلها بالياء .

قوله : ﴿ فَمَكَتْ ﴾ قرأ عاصم بفتح الكاف والباقيون بضمها وهما لغتان إلا أن الفتح أشهرُ ولذلك جاءت الصفةُ على مَاكِتٍ دون مَكِثٍ واعتدِرَ عنه بأن فاعلاً قد جاء لفعل بالضم نحو حَمَضٌ فهو حَامِضٌ وخَشِرٌ فهو خَائِرٌ وقره فهو قَارَةٌ .

قوله : ﴿ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴾ يجوز أن يكون صفة للمصدر أي مُكْتَأً غير بعيد ، وللزمان أي زماناً غير بعيد وللمكان أي مكاناً غير بعيد والظاهر أن الضمير في « مكث » للهدهد وقيل لسليمان عليه السلام .

قوله : ﴿ مِنْ سَبَأٍ ﴾ قرأ البرزني وأبو عمرو بفتح الهمزة جَعَلَاهُ اسماً للقبيلة أو البُقْعَةَ فَمَنَعَاهُ مِنَ الصَّرْفِ للعلمية والتأنيث وعليه قوله :

٣٥٦٩ - مِنْ سَبَأٍ الْحَاضِرِينَ مَأْرَبٍ إِذْ يَبْنُونَ مِنْ دُونِ سَيْلِهِ الْعَرِمَا^(٣)
وقرأ قنبل بسكون الهمزة كأنه نوى الوقف وأجرى الوصل مُجْرَاهُ ، والباقيون بالجر والتونين جعلوه اسماً للحي أو للمكان وعليه القول :

٣٥٧٠ - الْوَارِدُونَ وَثِيْمٌ فِي ذُرَى سَبَأٍ قَدْ عَضَّ أَعْنَاقَهُمْ جِلْدُ الْجَوَامِيسِ^(٤)
وهذا الخلاف جارٍ بعينه في سورة سبأ وفي قوله « مِنْ سَبَأٍ بِنِيَّ » فيه من البديع التَّجَانُّسُ وهو تجنيس التصريف وهو عبارة عن إنفراد كل من الكلمتين عن الأخرى بحرف كهذه الآية ومثله « تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنْتُمْ تَمْرَحُونَ » وفي الحديث : « الْحَيْلُ مَعْقُودٌ بِنَوَاصِيهَا الْحَيْرُ » وقال :

٣٥٧١ - لِلَّهِ مَا صَنَعْتَ بِنَا تِلْكَ الْمَعَاجِرُ وَالْمَحَاجِرُ^(٥)

وقال الزمخشري : وقوله : ﴿ مِنْ سَبَأٍ بِنِيَّ ﴾ هو من جنس الكلام الذي سماه المحذوثون البديع وهو من محاسن الكلام الذي يتعلق باللفظ بشرط أن يجيء مطبوعاً أو يصنعه عالم نحو هذا الكلام يحفظ معه صححة الكلام وسداده ولقد

(١) سورة نوح آية : (١٧) .

(٢) سورة التوبة آية : (٤٧) .

(٣) البيت للناطقة الجعدي انظر الكتاب (٢٥٣/٣) ، مجاز القرآن

(٤) البيت من شواهد البحر (٦٦/٧) .

(٥) (١٤٧/٢) .

جاء هنا زائداً على الصحة فحَسُنَ وبدَعَ لفظاً ومعنى ألا ترى أنه وُضِعَ مكانَ بِنْبِا بَخْبِر لكان المعنى صحيحاً وهو كما جاء أَصَحُّ لما في النَّبْيَا من الزيادة التي يطابقها وصف الحال . يُريد بالزيادة أَنَّ النَّبْيَا أَخْصُ من الخبر لأنه لا يقال إلا فيما له شأن من الأخبار بخلاف الخبر فإنه يطلق على ماله شأن وعلى ما لا شأن له فكل نَبِيٍّ خَبِرٌ من غير عَكْسٍ وبعضهم يُعْبِرُ عن نحو « مِنْ سَبَا بِنْبِا » في علم البديع بالترديد . قاله صاحب التحرير وقال غيره : إِنَّ الترديد عبارة عن رَدِّ أَعْجَازِ البيوت على صدورها أَوْ رَدِّ كلمةٍ من النصف الأول إلى النصف الثاني فمثال الأول قوله :

٣٥٧٢ - سَرِيْعٌ إِلَى ابْنِ الْعَمِّ يَلْطُمُ خَدَّهُ وَلَيْسَ إِلَى دَاعِيِ النَّدَى بِسَرِيْعٍ (١)

ومثال الثاني قوله :

٣٥٧٣ - وَاللَّيَالِي إِذَا نَأَيْتُمْ طَوَالَ وَاللَّيَالِي إِذَا دَنَوْتُمْ قِصَارًا (٢)

وقرأ ابن كثير في رواية « مِنْ سَبَا » مقصوراً منوناً وعنه أيضاً « مِنْ سَبَا » بسكون الباء وفتح الهمزة جعله على فَعْلٍ ومنعه من الصرف لما تقدم ، وعن الأعمش « مِنْ سَبَا » بهمزة مكسورة غير منونة وفيها إشكالٌ إذ لا وجه للبناء . والذي يظهر لي أن تنوينها لا بد أن يُقْلَبَ ميماً وَصَلًا ضرورةً ملاقاته للباء فسمعها الراوي فظن أنه كَسَّرَ مِنْ غير تنوين وروي عن أبي عمرو « مِنْ سَبَا » بالألف صريحة كقولهم « تَفَرَّقُوا صَرِيحَةً أَيْدِي سَبَا » (٣) وكذلك قرىء (٤) « بِنْبَا » بألف خالصة وينبغي أن يكون القارىء واحداً وَسَبَا في الأصل اسم رجل من فَحْطَانَ واسمه عبد شمس وَسَبَا لقب له وإنما لُقِّبَ به لأنه من سبأ ووُلِدَ له عشرة أولاد - تَيَامَنُ سَتَّةٌ وَهُوَ جَمِيْزٌ وَكِنْدَةٌ وَالْأَزْدُ وَأَشْعَرٌ وَخَثْعَمٌ وَبَجِيْلَةٌ وَتَشَاءَمُ أَرْبَعَةٌ وَهُمْ لَحْمٌ وَجُدَامٌ وَعَامِلَةٌ وَغَسَانٌ .

قوله : ﴿ وَأُوتِيَتْ ﴾ يجوز أن تكون معطوفة على « تَمْلِكُهُمْ » وجاز عطف الماضي على المضارع لأن المضارع بمعناه أي مَلَكَتُهُمْ . ويجوز أن يكون في محل نصب على الحال من مرفوع « تَمْلِكُهُمْ » وَقَدْ مَعَهَا مُضْمَرَةٌ عِنْدَ مَنْ يَرَى ذَلِكَ وَقَوْلُهُ : ﴿ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ عامٌ مَخْصُوصٌ بِالْعَقْلِ لَأَنَّهَا لَمْ تَوْتْ مَا أُوتِيَهُ سَلِيمَانُ عَلَيْهِ السَّلَامُ .

قوله : ﴿ وَلَهَا عَرْشٌ ﴾ يجوز أن تكون هذه جملة مستقلة بنفسها سَيَقَتْ لِلْإِخْبَارِ بِهَا ، وَأَنْ تَكُونَ مَعْطُوفَةً عَلَى « أُوتِيَتْ » وَأَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ مَرْفُوعِ « أُوتِيَتْ » وَالْأَحْسَنُ أَنْ يُجْعَلَ الْحَالُ الْجَارُ وَ « عَرْشٌ » مَرْفُوعٌ بِهِ . وَبَعْضُهُمْ يَقِفُ عَلَى « عَرْشٌ » وَيَقْطَعُهُ عَنْ نَعْتِهِ قَالَ الزمخشري : وَمَنْ نَوَكَى الْقُصَّاصِ مَنْ يَقِفُ عَلَى قَوْلِهِ « وَلَهَا عَرْشٌ » . ثُمَّ يَبْتَدِئُ « عَظِيمٌ وَجَدْتَهَا » يَرِيدُ أَمْرٌ عَظِيمٌ أَنْ وَجَدْتَهَا فَرَّ مِنْ اسْتِعْظَامِ الْهَدْدِ عَرْشَهَا فَوْقَ فِي عَظِيمَةٍ وَهِيَ مَسْخُ كِتَابِ اللَّهِ قُلْتُ : النَّوَكِيُّ : الْحَمَقِيُّ جَمَعَ أَنْوَكٌ وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ مِنْ أَمْرِ الْوَقْفِ نَقَلَهُ الدَّانِيُّ عَنِ نَافِعٍ وَقَدَّرَهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْأَنْبَارِيِّ وَرَفَعَهُ إِلَى بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَقَالَ : نَوَكَى الْقُصَّاصِ وَخَرَّجَهُ الدَّانِيُّ عَلَى أَنْ يَكُونَ « عَظِيمٌ » مَبْتَدَأٌ وَ « وَجَدْتَهَا الْخَيْرُ وَهَذَا خَطَأٌ ؛ كَيْفَ يَبْتَدِئُ بِنَكْرَةٍ مِنْ غَيْرِ مُسَوِّغٍ وَيُخْبِرُ عَنْهَا بِجَمَلَةٍ لَا رَابِطَ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ وَالْإِعْرَابُ مَا قَالَهُ الزمخشري مِنْ أَنَّ عَظِيمًا صِفَةً لِمَحْذُوفٍ خَيْرًا مَقْدَمًا وَوَجَدْتَهَا مَبْتَدَأً مُؤَخَّرًا مُقَدَّرًا مَعَهُ حَرْفٌ مَصْدَرِيٌّ أَي أَمْرٌ عَظِيمٌ وَجَدَانِيٌّ أَيَاها وَقَوْمَهَا غَيْرُ عَابِدِي اللَّهِ .

(٣) مجمع الأمثال .

(١) البيت للأقيشر الأسدي انظر دلائل الأعجاز (١٧٤) ، معاهد

(٤) انظر البحر المحيط (٦٦/٧) .

التنصيص (٨٢/٢) .

(٢) البيت من شواهد البحر المحيط (٦٦/٧) .

وَجَدْتَهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَزَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ ﴿٢٤﴾ أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴿٢٥﴾
 اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴿٢٦﴾

قوله : ﴿ وَجَدْتَهَا ﴾ هي التي بمعنى لَقِيتُ وَأَصَبْتُ فيتعدى لواحد فيكون « يَسْجُدُونَ » حالاً من مفعولها وما عطف عليه .

قوله : ﴿ أَلَا يَسْجُدُوا ﴾ قرأ الكسائي بتخفيف « أَلَا » والباقون بتشديدها فأما قراءة الكسائي فـ « أَلَا » فيها تنبيه واستفتاح و« يَا » بعدها حرف نداء أو تنبيه أيضاً على ما سيأتي و« اسْجُدُوا » فعلٌ أمرٌ فكان حق الخط على هذه القراءة أن يكون : يَا اسْجُدُوا . ولكن الصحابة اسقطوا أَلَفَ « يَا » وهمزة الوصل من « اسْجُدُوا » خطأً لما سقطوا لَفْظاً ووصلوا الياء بسين « اسْجُدُوا » فصارت صورته « يَسْجُدُوا » كما ترى ما تحدثت القراءة ان لفظاً وخطأً واختلفتاً تقديرًا واختلفت النحويون في « يَا » هذه هل حرف تنبيه أو للنداء والمنادى محذوف تقديره : هُوَ لِأَيَّ اسْجُدُوا وقد تقدم ذلك عند قوله تعالى في سورة النساء « يَا لَيْتَنِي » والمُرْجُحُ أن تكون للتنبيه لئلا يؤدي إلى حَذْفِ كثير من غير بقاء ما يدل على المحذوف ألا ترى أن النداء حذف فلو ادَّعَيْتَ حَذْفَ المنادى كعثر الحذف ولم يبق معمولٌ يدل على عامله بخلاف ما إذا جعلتها للتنبيه ولكن عَارِضْنَا هنا أن قبلها حرفٌ تنبيهٍ آخر وهو « أَلَا » وقد اعتذر عن ذلك بأنه جُمِعَ بينهما تأكيداً فإذا كانوا قد جمعوا بين حرفين عاملين للتأكيد كقوله :

٣٥٧٤ - فَأَصْبَحَنَ لَا يَسْأَلُنِي عَنْ بَمَا بِهِ (١)

غير العاملين أولى وأيضاً فقد جمعوا بين حرفين عاملين مُتَّحِدِي اللَّفْظِ والمعنى كقوله :

٣٥٧٥ - فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي وَلَا لِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءً (٢)

فهذا أولى . وقد كثر مباشرة لِلْفِعْلِ الأَمْرِ وقبلها أَلَا التي للاستفتاح كقول الشاعر :

٣٥٧٦ - أَلَا يَا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي ثَلَاثَ تَحِيَّاتٍ وَإِنْ لَمْ تَكَلِّمْ (٣)

وقوله :

٣٥٧٧ - أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبَلَى وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرْعَائِكَ الْقَطْرُ (٤)

وقوله :

٣٥٧٨ - أَلَا يَا اسْلَمِي ذَاتَ الدَّمَالِيحِ وَالْعُقْدِ وَذَاتَ الثَّلَاثِ الحُمِّ وَالْفَاجِمِ الْجَعِيدِ (٥)

وعليها فلا شاهد انظر ملحقات ديوانه (١١٣) .

(٤) البيت لذي الرمة انظر ديوانه (٢٩٠) ، والتصريح

(١٨٥/١) ، الهمع (١١١/١) ، الأشموني (٣٧/١) ،

البحر المحيط (٦٩/٧) .

(٥) البيت من شواهد البحر (٦٨/٧) .

(١) تقدم .

(٢) تقدم .

(٣) البيت لحميد بن ثور وفيه :

بلى فاسلمي

وقوله :

٣٥٧٩ - أَلَا يَا اسْلَمِي يَا هِنْدُ هِنْدُ بَنِي بَكْرِ وَإِنْ كَانَ حَيَّانَا عِدَى آخِرِ الدَّهْرِ^(١)

وقوله :

٣٥٨٠ - أَلَا يَا اسْقِيَانِي قَبْلَ خَيْلِ أَبِي بَكْرٍ لَعَلَّ مَنَايَانَا قُرْبَنَ وَلَا نَدْرِي^(٢)

وقوله :

٣٥٨١ - أَلَا يَا اسْقِيَانِي قَبْلَ غَارَةِ سَنْجَالِ^(٣)

وقوله :

٣٥٨٢ - فَقَالَتْ أَلَا يَا اسْمِعْ أَعْطِكَ لَخْطَبَةَ فَقُلْتُ سَمِعْنَا وَنَاطِقِي وَأَصِيبِي^(٤)

وقد جاء ذلك وإن لم يكن قبلها ألا كقوله :

٣٥٨٣ - يَا دَارَ هِنْدٍ يَا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي بِسَمْسَمٍ أَوْ عَن يَمِينِ سَمْسَمٍ^(٥)

فقد عرفت أن قراءة الكسائي قوية لكثرة دورها في لغتهم وقد سمع ذلك في الثر سمع بعضهم يقول : أَلَا يَا أَرْحُمُونَا ، أَلَا يَا تَصَدَّقُوا عَلَيْنَا ، وأما قوله :

٣٥٨٤ - يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَيَّ سَمِعَانِ مِنْ جَارٍ^(٦)

فيحتمل أن تكون للنداء والمنادى محذوف وأن تكون للتنبيه وهو الأرجح لما مر . وأعلم أن الكسائي الوقف عنده على « يَهْتَدُونَ » تام وله أن يقف على « أَلَا يَا » معاً ويبتدىء « أُسْجِدُوا » بهمزة مضمومة وله أن يقف على « أَلَا » وحدها وعلى « يَا » وحدها لأنهما حرفان وهذان الوقفان وفقاً لاختيار لا اختيار لأنهما حرفان لا يتم معنيهما إلا بما يتصلان به وإنما فعله القراء امتحاناً وبياناً . فهذا توجيه قراءة الكسائي والخُطْبُ سَهْلٌ ، وأما قراءة الباقي فتحتاج إلى إمعان نظير وفيها أوجه كثيرة :

أحدها : أن « أَلَا » أصلها : فأن ناصبة للفعل بعدها ولذلك سقطت نون الرفع ولا بعدها حرف نفي وإن وما بعدها في موضع مفعول « يَهْتَدُونَ » على إسقاط الخافض أي^(٧) [عن] أن لا يسجدوا ولا مزيدة كزيادتها في « لَيْلًا » يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ .

الثاني : أنه بدل من « أَعْمَالُهُمْ » وما بينهما اعتراض تقديره : وَزَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ عَدَمَ السُّجُودِ لِلَّهِ .

(١) البيت للأخطل انظر ديوانه (١٥٠) ، شرح الفصل لابن يعيش (٢٤/٢) ، البحر المحيط (٦٩/٧) .
 (٢) البيت من شواهد البحر (٦٩/٧) .
 (٣) تقدم .
 (٤) البيت للنمرين تولى انظر أمالي ابن الشجري (١٥١/١) ، الإنصاف (١٠٢) ، البحر المحيط (٦٩/٧) .
 (٥) البيت لرؤية وهو في ملحقات ديوانه برواية :
 يا دار سلمى يا اسلمي
 انظر ملحقات ديوانه (١٨٣) ، الخصائص (١٩٦/٢) ، مجاز القرآن (٩٤/٢) .
 (٦) تقدم .
 (٧) في الأصل إلى .

الثالث : أنه بدل من « السَّبِيلِ » على زيادة لا أيضاً والتقدير : فَصَدَّهُمْ عَنِ السُّجُودِ لِلَّهِ .

الرابع : أنَّ « أَلَّا يَسْجُدُوا » مفعولاً له وفي مُتَعَلِّقِهِ وجهان :

أحدهما : أنه « زَيْنَ » أي زَيْنَ لَهُمْ لِأَجْلِ أَنْ لَا يَسْجُدُوا .

والثاني : أنه متعلق بِصَدَّهُمْ أَي صَدَّهُمْ لِأَنَّ لَا يَسْجُدُوا حِينْتِذَا وَجِهَان :

أحدهما : أنها ليست مزيدة بل باقية على معناها من النفي .

والثاني : أنها مزيدة والمعنى : وَزَيْنَ لَهُمْ لِأَجْلِ تَوَقُّعِهِ سَجُودَهُمْ أَوْ لِأَجْلِ خَوْفِهِ مِنْ سُجُودِهِمْ . وَعَدَمُ الزِّيَادَةِ

أظهر .

الخامس : أنه خبر مبتدأ مضمرة وهذا المبتدأ إما أَنْ يُقَدَّرَ ضَمِيرًا عَائِدًا عَلَى « أَعْمَالَهُمْ » التقدير : هي أن لا

يَسْجُدُوا فَتَكُونَ لَا عَلَى بَابِهَا مِنَ النَّفْيِ وَإِمَّا أَنْ يُقَدَّرَ ضَمِيرًا عَائِدًا عَلَى « السَّبِيلِ » التقدير : هو أن لا يَسْجُدُوا فَتَكُونَ لَا

مزيدة على ما تقدم ليصح المعنى وعلى الأوجه الأربعة المتقدمة لا يجوز الوقف على « يَهْتَدُونَ » لأن ما بعده إما معمول

له أو لما قبله من « زَيْنَ » و « صَدَّ » أو بدل مما قبله أيضاً من « أَعْمَالَهُمْ » أو من « السَّبِيلِ » على ما قُدِّرَ وَحُرِّرَ بخلاف

الوجه الخامس فإنه مَبْنِيٌّ عَلَى مَبْتَدَأٍ مَضْمُرٍ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الضَّمِيرُ مُفَسَّرًا بِمَا سَبَقَ قَبْلَهُ وَقَدْ كُتِبَتْ « أَلَّا » موصولة غير

مفصولة فلم تُكْتَبْ أَنْ مَفْصُولَةٌ مِنْ لَا فَمَنْ ثَمَّ امْتَنَعَ أَنْ يَوْقِفَ لِهَوْلَاءِ فِي الْإِبْتِلَاءِ وَالْإِمْتِحَانِ عَلَى أَنْ وَحْدَهَا لِاتِّصَالِهَا بِلَا

فِي الْكِتَابَةِ بَلْ يَوْقِفُ لَهُمْ عَلَى « أَلَّا » بِجَمَلَتِهَا كَذَا قَالَ الْقُرَّاءُ وَالنَّحْوِيُّونَ مَتَى سَأَلُوا عَنْ مِثْلِ ذَلِكَ ؛ وَقَفُوا لِأَجْلِ الْبَيَانِ

عَلَى كُلِّ كَلِمَةٍ عَلَى جِدَّتِهَا لِمُضْرَرَةِ الْبَيَانِ وَكَوْنِهَا كُتِبَتْ مُتَّصِلَةً بِلَا غَيْرَ مَانِعٍ مِنْ ذَلِكَ ثُمَّ قَوْلُ الْقُرَّاءِ كُتِبَتْ مُتَّصِلَةً فِيهِ تَجَوُّزٌ

وَتَسَامُحٌ لِأَنَّ حَقِيقَةَ هَذَا أَنْ يُثَبِّتُوا صُورَةَ نَوْنٍ وَيَصِلُونَهَا بِلَا فَيَكْتُبُونَهَا أُنْثَاءً وَلَكِنْ لَمَّا ادْغَمَتْ فِيهَا مَا بَعْدَهَا لَفْظًا وَذَهَبَ لَفْظُهَا

إِلَى لَفْظِ مَا بَعْدَهَا قَالُوا ذَلِكَ تَسَامُحًا . وَقَدْ رَتَّبَ أَبُو إِسْحَاقَ عَلَى الْقِرَاءَتَيْنِ حُكْمًا وَهُوَ وَجُوبُ سَجُودِ التَّلَاوَةِ وَعَدَمُهُ فَأَوْجِبَهُ

مَعَ قِرَاءَةِ الْكِسَائِيِّ وَكَأَنَّهُ لِأَجْلِ الْأَمْرِ بِهِ وَلَمْ يَوْجِهُهُ فِي قِرَاءَةِ الْبَاقِينَ لِعَدَمِ وَجُودِ الْأَمْرِ فِيهَا إِلَّا أَنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ لَمْ يَرْتَضِهِ مِنْهُ

فَإِنَّهُ قَالَ : فَإِنْ قُلْتَ أَسْجُدَةُ التَّلَاوَةِ وَاجِبَةٌ فِي الْقِرَاءَتَيْنِ جَمِيعًا أَوْ فِي وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا قُلْتَ : هِيَ وَاجِبَةٌ فِيهِمَا وَإِحْدَى

الْقِرَاءَتَيْنِ أَمْرٌ بِالسُّجُودِ وَالْأُخْرَى دَمٌّ لِلتَّارِكِ . وَمَا ذَكَرَهُ الزَّجَّاجُ مِنْ وَجُوبِ السُّجُودَةِ مَعَ التَّخْفِيفِ دُونَ التَّشْدِيدِ فَغَيْرُ مَرْجُوعٍ

إِلَيْهِ . قُلْتَ : وَكَأَنَّ الزَّجَّاجَ أَخَذَ بِظَاهِرِ الْأَمْرِ وَظَاهِرِهِ الْوَجُوبِ وَهَذَا لَوْ خَلِينَا وَالْآيَةُ لَكَانَ السُّجُودُ وَاجِبًا ، وَلَكِنْ دَلَّتِ السُّنَّةُ

عَلَى اسْتِحْبَابِهِ دُونَ وَجُوبِهِ عَلَى أَنَا نَقُولُ : هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى نَظَرٍ آخَرَ وَهُوَ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ مِنْ كَلَامِ

الْهَدِيدِ مُحْكَمًا عَنْهُ فَإِنْ كَانَ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ فَيَقَالُ يَقْتَضِي الْوَجُوبَ إِلَّا أَنْ يَجِيءَ دَلِيلٌ يَضُرُّهُ عَنْ ظَاهِرِهِ وَإِنْ كَانَ مِنْ كَلَامِ

الْهَدِيدِ وَهُوَ الظَّاهِرُ فِي انْتِهَاضِهِ دَلِيلًا نَظَرَ لَا يَخْفَى . وَقَرَأَ الْأَعْمَشُ « هَلَا » وَ « هَلَا » بِقَلْبِ الْهَمْزَةِ هَاءٍ مَعَ تَشْدِيدِ « لَا »

وَتَخْفِيفِهَا وَكَذَا فِي مِصْحَفِ عَبْدِ اللَّهِ وَقَرَأَتْ عَبْدِ اللَّهِ « تَسْجُدُونَ » بِنَاءِ الْخَطَابِ وَنَوْنِ الرَّفْعِ وَقُرِئَ كَذَلِكَ بِالْبَاءِ مِنْ تَحْتِ

فَمَنْ أَثَبَّتْ نَوْنَ الرَّفْعِ فَأَلَّا بِالتَّشْدِيدِ أَوْ التَّخْفِيفِ لِلتَّحْضِيضِ وَقَدْ تَكُونُ الْمُخَفَّفَةُ لِلعَرَضِ أَيْضًا نَحْوُ : أَلَّا تَنْزِلُ عِنْدَنَا

فَتَحَدَّثْتُ فِي حَرْفِ عَبْدِ اللَّهِ أَيْضًا « أَلَا هَلْ تَسْجُدُونَ » بِالْخَطَابِ .

قوله : ﴿ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْأَ ﴾ يجوز أن تكون مجرورة المحل نعتاً « لله » أو بدلاً منه أو بياناً ، ومنصوبة على

المدح ومرفوعة على خبر ابتداء مضمرة و « الخبأ » مصدر خبأت الشيء أخبؤه خبأً أي سترته ثم أُطْلِقَ عَلَى الشَّيْءِ

الْمَخْبُوءِ ونحوه ﴿ هَذَا خَلَقُ اللَّهِ ﴾^(١) وفي التفسير : الخَبءُ في السموات المَطْرُ وفي الأرض النبات والخَابِيَةُ من هذا إلا أنهم التزموا فيها ترك الهمزة كالبرية والدرية عند بعضهم . وقرأ أبي وعيسى « الخَب » بنقل حركة الهمزة إلى الباء وحذف الهمزة فتصير نحو : رَأَيْتُ الأب . وقرأ عبد الله وعكرمة ومالك بن دينار « الخَبَا » بألفٍ صريحةٍ ووجهها أنه أبدل الهمزة ألفاً فلزم تحريك الباء وذلك على لغة مَنْ يقف من العرب بإبدال الهمزة حرفاً يجانس حركتها فيقول هذا الخَبُو ورأيتُ لخباً ومررتُ بالخبِي ثم أُجْرِي الوَصْلُ مُجْرَى الوَقْفِ وعندني : أنه لَمَّا نَقَلَ حركة الهمزة إلى الساكن قبلها لم يحذفها بل تركها فسكنت بعد فَتْحِهِ فَدُبِّرَتْ بحركة ما قبلها وهي لغةٌ ثابتةٌ يقولون المَرَاةُ والكَمَاءُ بألفٍ مكان الهمزة بهذه الطريقة . وقد طعن أبو حاتم على هذه القراءة وقال : لا يجوز في العربية لأنه إن حَذَفَ الهمزة أَلْقَى حركتها على الباء فقال الخَبُ وإن حَوَّلَهَا قال الخَبِي بسكون الباء وباء بعدها قال المبرد : كان أبو حاتم دون أصحابه في النحول يَلْحَقُ بهم إلا أنه إذا خرج من بلدهم لم يُلْقَ أَعْلَمُ منه .

قوله : ﴿ فِي السَّمَوَاتِ ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : إنه متعلقٌ بـ « الخَبء » أي المَخْبُوءِ في السموات .

والثاني : أنه متعلقٌ بـ « يُخْرِجُ » على أن مَعْنَى « فِي » مِنْ أَي يُخْرِجُهُ مِنَ السَّمَوَاتِ . وهو قول الفراء .

قوله : ﴿ مَا يُخْفُونَ ﴾ قرأ الكسائي وحَفِصٌ بالتاء من فوق فيهما والباقون بالياء من تحت والخطاب ظاهر على قراءة الكسائي لأن قبله أمرهم بالسجود وخطابهم به ، والغيبة على قراءة الباقيين غير حفص ظاهرة أيضاً لتقدم الضمائر الغائبة في قوله « لَهُمْ » و « أَعْمَالُهُمْ » و « صَدَّهُمْ » و « فَهَمُّ » وأما قراءة حَفِصٍ فتأويلها أنه خَرَجَ إلى خطاب الحاضرين بعد أن أتم قصة أهل سبأ . ويجوز أن يكون إلتفاتاً على أنه نَزَلَ الغائب منزلة الحاضر فخاطبه ملتفتاً إليه . وقال ابن عطية : القراءة بياء الغيبة تُعْطِي أن الآية من كلام الهدهد وبتاء الخطاب تعطي أنها من خطاب الله لأمة محمد ﷺ . وقد تقدم أن الظاهر أنه من كلام الهدهد مطلقاً وكذلك الخلاف في قوله « اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ » هل هو من كلام الهدهد استدراكاً منه لَمَّا وَصَفَ عَرْشَ بلقيس بالعِظَمِ أو من كلام الله تعالى رداً عليه في وصفه عرشها بالعِظَمِ . والعامه على جر « العِظِيمِ » تابعاً للجلالة وابن مُحَيِّصٍ بالرفع وهو يحتمل وجهين أن يكون نعتاً للرب وأن يكون مقطوعاً عن تَبَعِيَةِ العرش إلى الرفع بإضمار مبتدأ .

﴿ قَالَ سَنَنْظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ٢٧ أَذْهَبَ بِكِتَابِي هَذَا فَأَلْقَاهُ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّى عَنْهُمْ فَانظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ ٢٨ قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُوْا إِنَّيَأُلْقِي إِلَيْكَ كِتَابًا كَرِيمًا ٢٩ إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ٣٠ أَلَا تَعْلَمُونَ عَلَى وَأَنُؤِنِّي مُسْلِمِينَ ٣١ قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُوْا أَفَتُونِي فِيْ أَمْرِي مَا كُنْتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّى تَشْهَدُونِ ٣٢ ﴾

قوله : ﴿ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنْتَ ﴾ الجملة الاستفهامية في محل نصب بـ « نَنْظُرُ » لأنها معلقة لها وأم هنا متصلة وقوله :

﴿ أَمْ كُنْتُمْ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾ أبلغ من قوله : أم كذبت . وإن كان هو الأصل لأن المعنى : من الذين اتصفوا وانخرطوا في سلك الكاذبين .

قوله : ﴿ هَذَا ﴾ يجوز أن يكون صفة لكتابي أو بدلاً منه أو بياناً له .

قوله : ﴿ فَأَلْفَهُ ﴾ قرأ أبو عمرو وحمزة وأبو بكر بإسكان الهاء وقالوا بكسرها فقط من غير صلة بلا خلاف عنه وهشام عنه وجهان القصر والصلة والباقون بالصلة بلا خلاف . وقد تقدم توجيه ذلك كله في آل عمران والنساء وغيرهما عند «يُودُّ إِلَيْكَ»^(١) وقوله : « ما تُولِي »^(٢) وقرأ مسلم بن جندب بضم الهاء موصولةً بواو « فَأَلْفَهُو إِلَيْهِمْ » وقد تقدم أن الضم الأصل .

قوله : ﴿ ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُمْ ﴾ زعم أبو علي وغيره أن في الكلام تقديماً وأن الأصل : فانظر ماذا يرجعون ثم تول عنهم . ولا حاجة إلى هذا لأن المعنى بدونه صحيح أي فف قريباً منهم لنتظر ماذا يكون .

قوله : ﴿ مَاذَا يَرْجِعُونَ ﴾ إن جعلنا « انظر » بمعنى تأمل وتفكر كانت « ما » استفهامية وفيها حينئذ وجهان :

أحدهما : أن تجعل مع « ذا » بمنزلة اسم واحد وتكون مفعولةً بـ « يَرْجِعُونَ » تقديره : أي شيء يرجعون .

والثاني : أن يجعل ما متساوياً بمعنى « الذي » ويرجعون صلتها وعائدها محذوف تقديره أي شيء الذي يَرْجِعُونَ وهذا الموصول هو خبر « ما » الاستفهامية وعلى التقديرين فالجملة الاستفهامية مُعلّقة لا تُنظر فمحلها النصب على إسقاط الخافض أي انظر في كذا وفكر فيه . وإن جعلناه بمعنى انتظر من قوله « انظرونا نقبس من نوركم » كانت « ماذا » بمعنى الذي و « يَرْجِعُونَ » صلة والعائد كما مر تقديره وهذا الموصول مفعول به أي انتظر الذي يرجعون .

وقال الشيخ^(٣) : وماذا إن كان معنى فأنظر معنى التأمل بالفكر كان انظر معلقاً وماذا إما أن يكون كله استفهام في موضع نصب وإما أن تكون ما استفهاماً وذا موصولة بمعنى الذي فعلى الأول يكون يرجعون خبراً عن ماذا وعلى الثاني يكون ذا هو الخبر ويرجعون صلة . انتهى . وهذا غلط إمامنا الكاتب وإمامنا غيره وذلك أن قوله فعلى الأول يعني به إن ماذا كله استفهام في موضع نصب يمنع [أن يكون] قوله « يرجعون » خبراً عن إذ كيف يكون خبراً عنه وهو منصوب به كما تقدم تقريره وقد صرح هو بأنه منصوب يعني بما بعده ولا يعمل فيه ما قبله وهذا نظير ما تقدم في آخر السورة قبلها في قوله « وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ » كون الاستفهام معمولاً لِمَا بعده وهو معلق لِمَا قبله فكما حكمت على الجملة من « يَنْقَلِبُونَ » وما اشتملت عليه من اسم الاستفهام معمول لها بالنصب على سبيل التعليق كذلك يحكم على « يَرْجِعُونَ » فكيف نقول إنها خبر عن « ماذا » .

قوله : ﴿ إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ ﴾ العامة على كسر الهمزتين على الاستئناف جواباً لسؤال قومها كأنهم قالوا ممن الكتاب وما فيه فأجابتهم بالجوابين وقرأ عبد الله « وَإِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ » بزيادة واو عاطفة « إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ » على قوله « إني ألقى إلي » . وقرأ عكرمة وابن أبي عبلة بفتح الهمزتين صرح بذلك الزمخشري وغيره ولم يذكر أبو البقاء إلا الكسر في « إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ » وكأنه سكت عن الثانية لأنها معطوفة على الأولى وفي تخريج الفتح فيها أوجه :

(٣) انظر البحر المحيط (٧٠/٧) .

(١) سورة آل عمران آية : (٧٥) .

(٢) سورة النساء آية : (١١٥) .

أحدها : أنه بدل من « كِتَابٌ » بدل اشتمال أو بَدَلُ كُلِّ من كل كأنه قيل : أَلْقِي إِلَيَّ إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَأَنَّهُ كَذَا وَكَذَا وهذا هو الأصح .

والثاني : أنه مرفوع بكَرِيمٍ ذكره أبو البقاء . وليس بالقوي .

الثالث : أنه على إسقاط حرف العلة قال الزمخشري : ويجوز أن يريد لأنه من سليمان ولأنه كأنها عَلَلَتْ كَرَمَهُ بكونه من سليمان وتصديره باسم الله . قال مَكِّي : وأجاز الفراء الفتح فيهما في الكلام كأنه لم يطلع على أنها قراءة ، وقرأ أُبَيُّ « أَنْ مِنْ سُلَيْمَانَ وَأَنْ بِسْمِ اللَّهِ » بسكون النون فيهما وفيها وجهان :

أظهرهما : أنها « أَنْ » المفسرة لتقدم ما هو بمعنى القول .

والثاني : أنها المخففة واسمها محذوف وهذا لا يتمشى على أصول البصريين لأن اسمها لا يكون إلا ضمير شأن وضمير الشأن لا يفسر إلا بِجُمْلَةٍ مُصْرَحٍ بِجُزْءِهَا .

قوله : ﴿ أَنْ لَا تَعْلُوا ﴾ فيه أوجه :

أحدها : أن « أَنْ » مفسرة كما تقدم في أَحَدِ الأوجه في « أَنْ » قبلها في قراءة عكرمة ولم يذكر الزمخشري غيره وهو وجه حسن لما في ذلك من المشاكلة وهو عطف الأمر وهو قوله « وَأَتُونِي » .

والثاني : أنها مصدرية في محل رفع بدلاً من « كِتَابٌ » كأنه قيل : أَلْقِي إِلَيَّ أَنْ لَا تَعْلُوا عَلَيَّ .

والثالث : أنها في موضع رفع على خبر ابتداءٍ مضمرة أي : هو أن لَا تَعْلُوا .

والرابع : أنها على إسقاط الخافض أي : بَأَنْ لَا تَعْلُوا فيجيء في موضعها القولان المشهوران والظاهر أن لا في هذه الأوجه الثلاثة للنهي وقد تقدم أن أن المصدرية توصل بالمتصرف مطلقاً .

وقال الشيخ : وأن في قوله « أَنْ لَا تَعْلُوا » في موضع رفع على البدل من « كِتَابٌ » وقيل في موضع نصب على بأن لا تعلوا وعلى هذين التقديرين تكون أن ناصبة للفعل قُلْتُ : فظاهر هذا أنها نافية إذ لا يُتَصَوَّرُ أن تكون ناهية بعد أن الناصبة للمضارع ويؤيد هذا ما حكاه عن الزمخشري فإنه قال : الزمخشري وأن في أن لَا تَعْلُوا مفسرة ، قال : فعلى هذا تكون لا في « لَا تَعْلُوا » للنهي وهو حسنٌ لمشاكله عطف الأمر عليه فقوله : فعلى هذا الخ صريح بأنها على غير هذا يعني الوجهين المتقدمين للنهي فيهما ثم القول بأنها للنفي لا يظهر إذ يصير المعنى على الإخبار منه عليه السلام بأنهم لا يعلنون عليه وليس هذا مقصوداً وإنما المقصود أن ينهاهم عن ذلك . وقرأ ابن عباس والعقيلي « تَعْلُوا » بالغين مُعْجَمَةً من العُلُو وهو مجاوزة الحد .

قَالُوا لَنْ نُؤَلِّقَهُمْ أَذًى وَهُمْ لَمَنِعُونَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ سُورَةَ الْبَقَرَةِ لِيَذَبَ الْفُجْرَءَ ۗ وَالَّذِينَ يَدَّبُرُونَهُمْ هُمْ الشُّرَكَاءُ فِي جُنُودِهِمْ ۗ إِنَّهُمْ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٢٧﴾
 قَالُوا لَنْ نُؤَلِّقَهُمْ أَذًى وَهُمْ لَمَنِعُونَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ سُورَةَ الْبَقَرَةِ لِيَذَبَ الْفُجْرَءَ ۗ وَالَّذِينَ يَدَّبُرُونَهُمْ هُمْ الشُّرَكَاءُ فِي جُنُودِهِمْ ۗ إِنَّهُمْ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٢٨﴾
 قَالُوا لَنْ نُؤَلِّقَهُمْ أَذًى وَهُمْ لَمَنِعُونَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ سُورَةَ الْبَقَرَةِ لِيَذَبَ الْفُجْرَءَ ۗ وَالَّذِينَ يَدَّبُرُونَهُمْ هُمْ الشُّرَكَاءُ فِي جُنُودِهِمْ ۗ إِنَّهُمْ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٢٩﴾
 قَالُوا لَنْ نُؤَلِّقَهُمْ أَذًى وَهُمْ لَمَنِعُونَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ سُورَةَ الْبَقَرَةِ لِيَذَبَ الْفُجْرَءَ ۗ وَالَّذِينَ يَدَّبُرُونَهُمْ هُمْ الشُّرَكَاءُ فِي جُنُودِهِمْ ۗ إِنَّهُمْ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٣٠﴾
 قَالُوا لَنْ نُؤَلِّقَهُمْ أَذًى وَهُمْ لَمَنِعُونَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ سُورَةَ الْبَقَرَةِ لِيَذَبَ الْفُجْرَءَ ۗ وَالَّذِينَ يَدَّبُرُونَهُمْ هُمْ الشُّرَكَاءُ فِي جُنُودِهِمْ ۗ إِنَّهُمْ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٣١﴾
 قَالُوا لَنْ نُؤَلِّقَهُمْ أَذًى وَهُمْ لَمَنِعُونَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ سُورَةَ الْبَقَرَةِ لِيَذَبَ الْفُجْرَءَ ۗ وَالَّذِينَ يَدَّبُرُونَهُمْ هُمْ الشُّرَكَاءُ فِي جُنُودِهِمْ ۗ إِنَّهُمْ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٣٢﴾

يَأْتِينِي بِعَرَشِيهَا قَبْلَ أَنْ يَأْتُونِي مُسْلِمِينَ ﴿٣٨﴾

قوله : ﴿ مَاذَا تَأْمُرِينَ ﴾ « مَاذَا » هو المفعول الثاني لتأمرين والأول محذوف تقديره تأمريننا والاستفهام معلق للنظر ولا يخفى حكمه مما تقدم قبله .

قوله : ﴿ وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ أي مثل ذلك الفعل يفعلون وهل هذه الجملة من كلامها وهو الظاهر فتكون منصوبة بالقول أو من كلام الله تعالى فهي استثنائية لا محل لها من الإعراب وهي معترضة بين قولها . وَالْهَدْيَةُ مَا بُعِثَ عَلَى وَجْهِ الْإِكْرَامِ وهي اسم للمُهْدَى فيحتمل أن يكون اسماً صريحاً ويحتمل أن يكون في الأصل مصدرًا أُطْلِقَ عَلَى اسْمِ الْمَفْعُولِ وليست مصدرًا قياسياً لأن الفعل منه أَهْدَى رباعياً فقياس مصدره إِهْدَاءٌ .

وقوله : ﴿ فَنَظِرَةٌ ﴾ عطف على « مُرْسَلَةٌ » وبِمَ متعلق بِرَجْعٍ . وقد وهم الحوفي فجعلها متعلقة بنَظِرَةٌ . وهذا لا يستقيم لأن اسم الاستفهام له صدر الكلام و « بِمَ يَرْجِعُ » معلق لنَظِرَةٌ .

قوله : ﴿ فَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمَانَ ﴾ أي فلما جاء الرسول أَضْمَرَهُ لدلالة قولها « مُرْسَلَةٌ » فإنه يستلزم رسولا والمراد به الجنس لا حقيقة رسول واحد بدليل خطابه لهم بالجمع في قوله « أَتَمُدُّونِي » الخ ، كذلك قرأ عبدُ الله « فلما جاءوا » وقرأ « فَارْجِعُوا إِلَيْهِمْ » اعتباراً بالأهل المشار إليه .

قوله ﴿ أَتَمُدُّونِي ﴾ استفهام إنكارٍ . وقرأ حمزة بإدغام نون الرفع في نون الوقاية وأما الياء فإنه يحذفها وفقاً ومثبها وصلاً على قاعدته في الزوائد . والباقون بنونين على الأصل . وأما الياء فإن نافعاً وأبا عمرو كحزمة يشبانها وصلاً ويحذفانها وفقاً ، وابن كثير يشبها في الحالين ، والباقون يحذفونها في الحالين ، وروي عن نافع أنه يقرأ بنون واحدة فتكلمت ثلاث قراءات كما في « تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ »^(١) قال الزمخشري : ما الفرق بين قولك أَتَمُدُّونِي بـمَالٍ وَأَنَا أَعْنِي مِنْكُمْ وبين أَنْ نَقُولَهُ بِالْفَاءِ قُلْتُ : إِذَا قُلْتُهُ بِالْوَاوِ فَقَدْ جَعَلْتُ مَخَاطِبِي عَالِمًا بِزِيَادَتِي عَلَيْهِ فِي الْغِنَى وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ يَمْدَنِي بِالْمَالِ وَإِذَا قُلْتُهُ بِالْفَاءِ فَقَدْ جَعَلْتُهُ مَمَّنْ خَفِيَ عَلَيْهِ حَالِي وَإِنَّمَا أُخْبِرُهُ السَّاعَةَ بِمَا لَا أَحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى إِمْدَادِهِ كَأَنِّي أَقُولُ أَنْكِرَ عَلَيْكَ مَا فَعَلْتَ فَإِنِّي عَنْهُ غَنِيٌّ وَعَلَيْهِ وَرَدَ قَوْلُهُ : فَمَا آتَانِي اللَّهُ أَنْتَهَى وَفِي هَذَا الْفَرْقِ نَظَرٌ إِذْ لَا يَفْهَمُ ذَلِكَ بِمَجْرَدِ الْوَاوِ وَالْفَاءِ ثُمَّ أَنَّهُ لَا يُجِبُ عَنِ السُّؤَالِ الْأَوَّلِ وَهُوَ أَنَّهُ لِمَ عَدَلَ عَنِ قَوْلِهِ وَأَنَا أَعْنِي مِنْكُمْ إِلَى قَوْلِهِ : فَمَا آتَانِي . وجوابه : أَنَّهُ أَسْنَدَ إِتْيَاءَ الْغِنَى إِلَى اللَّهِ إِظْهَاراً لِنِعْمَتِهِ عَلَيْهِ وَلَوْ قَالَ : وَأَنَا أَعْنِي مِنْكُمْ لَكَانَ فِيهِ افْتِخَارٌ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ لِنِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْهِ .

قوله : ﴿ بَلْ أَنْتُمْ ﴾ إِضْرَابُ انْتِقَالٍ . قال الزمخشري : فَإِنْ قُلْتَ فَمَا وَجْهَ الْإِضْرَابِ قُلْتُ : لِمَا أَنْكَرَ عَلَيْهِمُ الْإِمْدَادَ وَعَلَّلَ إِنكَارَهُ أَضْرَبَ عَنِ ذَلِكَ أَلَى بَيَانِ السَّبَبِ الَّذِي حَمَلَهُمْ عَلَيْهِ وَهُوَ أَنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَ سَبَبَ رِضَا إِلَّا مَا يُهْدَى إِلَيْهِمْ مِنْ حِظْوَةِ الدُّنْيَا الَّتِي لَا يَعْرِفُونَ غَيْرَهَا ، وَالْهَدْيَةُ يَجُوزُ إِضَافَتُهَا إِلَى الْمُهْدِيِّ وَإِلَى الْمُهْدَى إِلَيْهِ وَهِيَ هُنَا مُحْتَمَلَةٌ لِلتَّامِرِينَ .

قال الشيخ (٢) : وهي هنا مضافة للمُهْدَى إليه وهذا هو الظاهر ويجوز أن تكون مضافة إلى المُهْدِيِّ أي بل أنتم بهديتكم هذه التي أهديتها لها تفرحون فرح احتيار قُلْتُ : كيف يجعل الأول هو الظاهر ولم يُنْقَلْ أَنَّ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَرْسَلَ إِلَيْهِمْ هَدِيَّةً فِي هَذِهِ الْحَالَةِ حَتَّى يَضِيفُهَا إِلَيْهِمْ ؟ بَلِ الَّذِي يَتَّعِنُ إِضَافَتُهَا إِلَى الْمُهْدِيِّ .

(٢) انظر البحر المحيط (٧/٧٤) .

(١) سورة الزمر آية : (٦٤) .

قوله « اَرْجِعْ » الظاهر أن الضمير يعود على الرسول وتقدمت قراءة عبد الله « اَرْجِعُوا » وقيل : يعود على الهدد .

قوله : ﴿ لَا قِيلَ ﴾ صفة لـ « جُنُودٍ » ومعنى لَا قِيلَ لَا طَاقَةَ وَحَقِيقَتُهُ لَا مُقَابَلَةَ وَالضَّمِيرُ فِي « بِهَا » عَائِدٌ عَلَى « جُنُودٍ » لِأَنَّهُ جَمْعُ تَكْسِيرٍ فَيَجْرِي مَجْرَى الْمُؤَنَّثَةِ الْوَاحِدَةِ كَقَوْلِهِمْ : الرَّجَالُ وَأَعْضَادُهَا وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ « بِهِمْ » عَلَى الْأَصْلِ .

قوله : ﴿ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ حال ثانية والظاهر أنها مؤكدة لأن « أَدْلَهُ » يُغْنِي عَنْهَا فَإِنْ قِيلَ قَوْلُهُ « فَلَنَأْتِيَنَّهُمْ » وَ « لَنُخْرِجَنَّهُمْ » قَسَمٌ فَلَا بَدَّ أَنْ يَقَعَ فَالْجَوَابُ أَنَّهُ مُعَلَّقٌ عَلَى شَرْطٍ حُذِفَ لَهُمُ الْمَعْنَى أَي إِنْ لَمْ يَأْتُونِي مُسْلِمِينَ .

قَالَ عِفْرِيْتُ مَنِ الْجِنِّ أَنَا أَيْنِكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ ٣٩ قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا أَيْنِكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ ٤٠ قَالَ نَكِرُوا لَهَا عَرْشَهَا نَنْظُرْ أَتَنْهَدِي أَمْ تَكُونُ مِنَ الَّذِينَ لَا يَهْتَدُونَ ٤١ فَلَمَّا جَاءَتْ قِيلَ أَهَكَذَا عَرْشُكِ قَالَتْ كَأَنَّهُ هُوَ وَأُوَيْبِنَا أَلِيعَازَ مِنْ قَبْلِهَا وَكُنَّا مُسْلِمِينَ ٤٢ وَصَدَّهَا مَا كَانَتْ تَعْبُدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنَّهَا كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ كَافِرِينَ ٤٣

قوله : ﴿ قَالَ عِفْرِيْتُ ﴾ العامة على كسر العين وسكون الياء بعدها تاء مجبورة . وقرأ أبو حيوة بفتح العين . وأبو رجاء وأبو السَّمَالِ ورويت عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه « عِفْرِيَّةُ » بياء مفتوحة بعدها تاء التانيث المنقلبة هاءً وفقاً وأنشدوا على ذلك قول ذي الرمة :

٣٥٨٥ - كَأَنَّهُ كَوَكَبٌ فِي إِثْرِ عِفْرِيَّةٍ مُصَوَّبٌ فِي سَوَادِ اللَّيْلِ مُنْقَضِبٌ

وقرأت طائفة « عِفْرُ » بحذف الياء والتاء فهذه أربع لغات قد قرىء بهن وفيه لغتان أُخْرِيَانِ وَهُمَا غُفَارِيَّةٌ وَطَيِّئٌ وَتَمِيمٌ يَقُولُونَ عِفْرِيٌّ بِالْفِ التَّانِيثِ كَذَكَرِي وَاسْتِقَاقَهُ مِنَ الْعِفْرِ وَهُوَ التَّرَابُ يُقَالُ : عَافَرَهُ فَعَفَرَهُ أَي صَارَعَهُ فَصَرَعَهُ وَالْقَاهُ فِي الْعَفْرِ وَهُوَ التَّرَابُ وَقِيلَ : مِنَ الْعِفْرِ وَهُوَ الْقُوَّةُ . وَالْعِفْرِيَّةُ مِنَ الْجِنِّ : الْمَارِدُ الْخَبِيثُ وَيُقَالُ : عِفْرِيَّةٌ نِفْرِيَّةٌ وَهُوَ إِتْبَاعُ كَشَيْطَانٍ لِيَطَّانٍ وَحَسَنٌ بَسَنٌ وَيَسْتَعَارُ لِلْعَازِمِ مِنَ الْإِنْسِ وَلَاشْتِهَارَ هَذِهِ الْاسْتِعَارَةِ وَصِيفٌ فِي الْآيَةِ بِكَوْنِهِ مِنَ الْجِنِّ تَمْيِيزًا لَهُ . وَقَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ : الْعِفْرِيَّةُ الْمُؤَبَّقُ الْخُلُقِ وَعِفْرِيَّةُ الدِّيكِ وَالْحُبَّارِيُّ وَالْحَبَّارِيُّ ، لِلشَّعْرِ الَّذِي عَلَى رَأْسِهَا وَعِفْرَنِيٌّ لِلْقَوِيِّ وَرَجُلٌ عِفْرٌ بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ لِلْمَبَالِغَةِ مِثْلَ شَرِّ شَيْمِرٍ .

قوله : ﴿ أَنَا آتِيكَ ﴾ يجوز أن يكون فعلاً مضارعاً فوزنه أفعلٌ نحو أضرب والأصل آتيتك بهمزتين فأبدلت الثانية ألفاً وأن يكون اسم فاعل ووزنه فاعل والألف زائدة والهمزة أصلية عكس الأول . وأمال حمزة « آتيتك » في الموضعين من هذه السورة بخلاف عن خلاد .

قوله : ﴿ طَرْفُكَ ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أنه الجَفْنُ عَبْرَ به عن سرعة الأمرِ وقال الزمخشري : هو تحريك أَجْفَانِكَ إِذَا نَظَرْتَ فَوُضِعَ مَوْضِعَ النظر .

والثاني : أنه بمعنى المطروف أي الشيء الذي تَنْظُرُهُ ، والأول هو الظاهر لأنَّ الطرفَ قد وُصِفَ بالإرسال في قوله :

٣٥٨٦ - وَكُنْتَ إِذَا أُرْسِلْتَ طَرْفَكَ رَائِدًا لِقَلْبِكَ يَوْمًا اتَّعَبْتَكَ الْمَنَاطِرُ^(١)
رَأَيْتَ الَّذِي لَا كُفْلَهُ أَنْتَ قَادِرٌ عَلَيْهِ وَلَا عَنْ بَعْضِهِ أَنْتَ صَابِرٌ

قوله : ﴿ مُسْتَقِرًّا ﴾ حال لأنَّ الرؤية بصرية « عِنْدَهُ » معمول له لا يقال إذا وقع الطرف حالاً وجب حَذْفُ مُتَعَلِّقِهِ فكيف ذَكَرَ هنا لأنَّ الاستقرار هنا ليس هو ذلك الحُصُولُ المطلق بل المراد به هنا الثابت الذي لا يَتَقَلَّبُ قاله أبو البقاء وقد جعله ابن عطية هو العامل في الطرف الذي كان يجب حذفه فقال : وظهر العامل في الطرف من قوله « مُسْتَقِرًّا » وهذا هو المقدر أبدأً مع كل طَرْفٍ جاء هنا مُظْهِراً وليس في كتاب الله مثله وما قاله أبو الفاء أَحْسَنُ على أنه قد ظهر العاملُ المُطْلَقُ في قوله :

٣٥٨٧ - فَأَنْتَ لَدَى بَحْبُوحَةِ الْهَوْنِ كَائِنُ^(٢)

وقد تقدم ذلك محققاً في أول الفاتحة فعليك بالالتفات إليه .

قوله : ﴿ أَشْكُرُ ﴾ مُعَلَّقٌ لِيَلْوَنِي وأم متصلة وكذلك قوله : ﴿ نَنْظُرُ أَتَهْتَدِي أَمْ تَكُونُ ﴾ .

قوله : ﴿ وَمَنْ شَكَرَ . . . وَمَنْ كَفَرَ ﴾ يحتمل أن تكون « مَنْ » شرطية أو موصولة مُضْمَنَةٌ معنى الشرط فلذلك دخلت الفاء في الخبر والظاهر أنَّ جواب الشرط الثاني أو خبر الموصول قوله « فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ » ولا بد حينئذ من ضمير يعود على « مَنْ » تقديره : غَنِيٌّ عن شُكْرِهِ وقيل الجواب محذوف تقديره : فَإِنَّمَا كُفْرُهُ عَلَيْهِ لدلالة مُقَابِلِهِ وهو قوله « فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ » عليه .

قوله : ﴿ نَنْظُرُ ﴾ العامة على جزمه جواباً للأمر قبله وأبو حَيَّوَةَ بالرفع جعله استثناءً .

قوله : ﴿ أَهَكَذَا ﴾ فصل بحرف الجرِّ بَيْنَ حرف التنبيه واسم الإشارة والأصل : أَكْهَذَا أَيِ امْتِلَ هَذَا عَرَشِكَ ولا يجوز ذلك في غير الكاف لو قُلْتَ أَهَكَذَا مَرَرْتُ وَأَلْهَكَذَا فَعَلْتَ لم يجز أنْ تَفْصِلَ بحرف الجرِّ بين ها وذا فتقول : أَهَا بَدَأَ مَرَرْتُ وَأَهَا لَذَا فَعَلْتَ .

قوله : ﴿ وَأَوْتَيْنَا الْعِلْمَ ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أنه من كلام بَلْقَيْسَ فالضمير في « قَبْلِهَا » راجع للمعجزة والحالة الدالُّ عليها السياق والمعنى وأوتينا العلم بنبوة سليمان من قبل ظهور هذه المعجزة أو من قبل هذه الحالة وذلك لِمَا رَأَتْ قبل ذلك من أمر الهدهد وردَّ الهدية .

والثاني : أنه من كلام سليمان وأتباعه فالضمير في « قَبْلِهَا » عائدٌ على بَلْقَيْسَ .

قوله : ﴿ وَصَدَّهَا مَا كَانَتْ تَعْبُدُ ﴾ في فاعل « صَدَّ » ثلاثة أوجه :

أحدها : ضمير البارئ تعالى .

والثاني : ضمير سليمان وعلى هذا فـ « كَانَتْ تَعْبُدُ » منصوب على إسقاط الخافض أي وصَّدها الله أو سليمانُ عَنْ مَا كَانَتْ تَعْبُدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ مَجْزُورًا لَهُ وَفِيهِ نَظَرٌ ؛ مِنْ حَيْثُ أَنَّ حَذْفَ الْجَارِ ضَرُورَةٌ كَقَوْلِهِ :

٣٥٨٨ - تَمْرُونَ الدِّيَارَ فَلَمْ تَعُوجُوا (١)

كذا قاله الشيخ وقد تقدم لك آيات كثيرة من هذا النوع فلهذه بهن أسوة .

والثالث : أن الفاعل هو « مَا كَانَتْ » أي صَدَّهَا مَا كَانَتْ تَعْبُدُ عَنْ الْإِسْلَامِ وَهَذَا وَاضِحٌ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْجُمْلَةَ مِنْ قَوْلِهِ « وَصَدَّهَا » معطوفة على قوله « وَأَوْتَيْنَا » وقيل : هي حال من قوله « أَمْ تَكُونُ مِنَ الَّذِينَ » وَقَدْ مُضْمَرَةٌ وَهَذَا بَعِيدٌ جَدًّا وَقِيلَ : هُوَ مُسْتَأْنَبٌ إِخْبَارٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى بِذَلِكَ .

قوله ﴿ أَنهَا ﴾ العامة على كسرهما استئنافاً وتعليلاً وقرأ سعيد بن جبَّير وأبو حنيفة بالفتح وفيها وجهان :

أحدهما : أنها بدل من « مَا كَانَتْ تَعْبُدُ » أي وَصَدَّهَا أَنهَا كَانَتْ .

والثاني : أنها على إسقاط حرف العلة أي لِأَنَّهَا فِيهِ قَرِيبَةٌ مِنْ قِرَاءَةِ الْعَامَةِ .

قوله ﴿ الصَّرْحُ ﴾ قد تقدم الخلاف في الظرف الواقع بعد دَخَلَ هل هو منصوب على الظرف وشذ ذلك مع دَخَلَ خاصةً كما قاله سيبويه أو مفعول به كهدمت البيت كما قاله الأخفش والصَّرْحُ الْقَصْرُ أَوْ صِيْحُنُ الدَّارِ أَوْ بِلَاطُ مُتَّخِذٍ مِنْ زُجَاجٍ وَأَصْلُهُ مِنَ التَّصْرِيحِ وَهُوَ الْكَشْفُ وَكَذِيبُ صُرَاحٍ أَي ظَاهِرٌ مَكْشُوفٌ وَلَوْمْ صُرَاحٌ ، وَالصَّرِيحُ مُقَابِلُ الْكِنَايَةِ لظهوره واستتار ضده وقيل : الصريح الخالص من قولهم : لَبَنٌ صَرِيحٌ بَيْنَ الصَّرَاحَةِ وَالصَّرُوحَةِ وَقَالَ الرَّاعِبُ : الصَّرْحُ بَيْتٌ عَالٍ مُزَوَّقٌ سُمِّيَ بِذَلِكَ اعْتِبَارًا بِكَوْنِهِ صَرْحًا عَنِ الْبُيُوتِ أَي خَالِصًا .

قوله : ﴿ سَاقِيهَا ﴾ العامة على أَلْفٍ صَرِيحَةٍ وَقُنْبِلٍ رَوَى هَمْزَهَا عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ وَضَعَّفَهَا أَبُو عَلِيٍّ . وَكَذَلِكَ فَعَلَ قُنْبِلٌ فِي جَمْعِ سَاقٍ فِي صَ وَفِي « الْفَتْحِ » هَمْزٌ وَوَاوَةٌ فَقَرَأَ « بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ » ، « فَاسْتَوَى عَلَى سُوْقِهِ » بِهَمْزَةٍ مَكَانَ الْوَاوِ وَعَنْهُ وَجْهٌ آخَرٌ : السُّوْقِ ، وَسُوْقِهِ بِزِيَادَةِ وَوَاوٍ بَعْدَ الْهَمْزَةِ وَرُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَهْمِزُهُ مُفْرَدًا فِي قَوْلِهِ ﴿ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ ﴾ (٢) فَأَمَّا هَمْزَةُ الْوَاوِ فِيهَا أَوْجُهُ :

أحدها : أن الواو الساكنة المضموم ما قبلها يقلبها بعض العرب همزة وقد تقدم تحقيق هذا في أول البقرة عند « يُوقِنُونَ » وأنشدت عليه :

٣٥٨٩ - أَحَبُّ الْمُؤَفِّدِينَ إِلَيَّ مُؤَسَى (٣)

وكان أبو حية النمري يهجر كل واو في القرآن هذا وصفها .

الثاني : أن ساقاً على فعلٍ كَأَسَدٍ فجمع على فُعلٍ بضم العين كأَسَدٍ والواو المضمومة تقلب همزة نحو « وُجوه » و « وُقَّتْ » ثم بعد الهمز سكنت .

الثالث : أن المفرد سُمِعَ هَمَزُهُ كما سيأتي تقريره فجاء جمعه عليه وأما سُؤوق بالواو بعد الهمزة فإن ساقاً جُمِعَ على سُؤوق بواو فهزمت الأولى لانضمامها . وهذه الرواية غريبة عن قبل وقد قرأنا به والله الحمد ، وأما « سَاقِيهَا » فوجه الهمز أحد أوجه : إما لغة من قلب الألف همزة وعليه لغة العجاج في العالم والخاتم وأنشد :

وَحَدِثْ هَامَةَ هَذَا الْعَالَمِ (١)

- ٣٥٩٠

وسياطي تقريره أيضاً في « مَنَسَاتِهِ » « فِي سَبَأٍ » إن شاء الله تعالى وتقدم طرف منه في الفاتحة ، وإما على التشبيه برأس وكأس ، كما قالوا حَلَاتُهُ السُّوِيقِ حَمَلًا عَلَى حَلَاتٍ عَنِ الْمَاءِ أَي طَرَدْتَهُ وَإِمَا حَمَلًا لِلْمَفْرَدِ وَالْمَثْنِ عَلَى جَمْعِهِمَا وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي جَمْعِهِمَا الهمز .

قِيلَ لَهَا ادْخُلِي الصَّرْحَ فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً وَكَشَفَتْ عَن سَاقِيهَا قَالَ إِنَّهُ صَرْحٌ مُّمَرَّدٌ مِّن قَوَارِيرٍ قَالَتْ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ٤٤ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَاحِبًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ ٤٥ قَالَ يَتَقَوْمٍ لِمَ تَسْتَعْجِلُونَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ٤٦ قَالُوا أَطِيرْنَا بِكَ وَبِمَنْ مَعَكَ قَالَ طَائِرُكُمْ عِنْدَ اللَّهِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ ٤٧ وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ سَعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ ٤٨ قَالُوا تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِوَلِيِّهِ مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ ٤٩ وَمَكْرُوهًا وَمَكْرًا مَّا كُنَّا مَكْرًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ٥٠

قوله ﴿ مُّمَرَّدٌ ﴾ أي مُمْلَسٌ ومنه الأمرد لملاسة وجهه من الشعور وبرية مرداء لخلوها من النبات ورملة مرداء لا تبت شيئاً ، والمارد من الشياطين من تعرى من الخير وتجرد منه ومارد حصن معروف وفي أمثال الزبأء : « تَمَرَّدَ مَارِدٌ وَعَزَّ الْأَبْلَقُ » (٢) قالتها في حصنين امتنع فتحهما عليها. والقوارير جمع قارورة وهي الزجاج الشفاف و« من قوارير » صفة ثانية لـ « صرح » .

قوله ﴿ مَعَ سُلَيْمَانَ ﴾ متعلق بمحذوف على أنه حال ولا يتعلق بـ « أَسْلَمْتُ » لأن إسلامه سابق إسلامها بزمان وهو وجه لطيف . وقال ابن عطية : وَمَعَ ظَرْفِ بُنْيِ عَلَى الْفَتْحِ وَأَمَّا إِذَا أَسْكَنْتَ الْعَيْنَ فَلَا خِلَافَ أَنَّهُ حَرْفٌ قُلْتُ : قد تقدم القول في ذلك وقد قال مكبي هنا نحواً من قول ابن عطية .

قوله ﴿ **أَنِ اعْبُدُوا** ﴾ يجوز في « **أَنَّ** » أن تكون مفسرة وأن تكون مصدرية أي بأن اعبدوا فيجيء في محلها القولان .

قوله ﴿ **فَإِذَا هُمُ فَرِيقَانِ** ﴾ تقدم الكلام في إذا الفجائية والمراد بالفريقين قوم صالح وإنهم انقسموا فريقين مؤمن وكافر . وقد صرح بذلك في الأعراف حيث قال تعالى : ﴿ **الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا** للذين استضعفوا لِمَنْ آمَنَ ﴾ (١) وجعل الزمخشري الفريق الواحد صالحاً وحده والآخر جميع قومه وحمله على ذلك العطف بالفاء فإنه يؤذن أنه بمجرد إرساله صاروا فريقين ولا يصير قومه فريقين إلا بعد زمان ولو قليلاً . و « **يَخْتَصِمُونَ** » صفة لـ « **فَرِيقَانِ** » على المعنى كقوله ﴿ **هَذَا نِ حَصْمَانِ اخْتَصَمُوا** ﴾ ﴿ **وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا** ﴾ (٢) وأحسن هنا مراعاة الحجج لكونها فاصلة وقرئ « **تَطِيرَنَا بِكَ** » وهو الأصل وأدغم وقد تقدم تقريره .

قوله ﴿ **تُفْتَنُونَ** ﴾ جاء بالخطاب مراعاة لتقدم الضمير ولو روعي ما بعده لقليل : يُفْتَنُونَ بياء الغيبة وهو جائز ولكنه مرجوح ، وتقول أنت رجل تفعل ويفعل بالباء والياء ونحن قوم نقرأ ويقرأون .

قوله ﴿ **تَسْعَةُ رَهْطٍ** ﴾ وأكثر أن تمييز العدد بهذا مجرور بمن كقوله « **أَرْبَعَةٌ مِنَ الطَّيْرِ** » (٣) وفي المسئلة مذاهب .

أحدها : أنه لا يجوز إلا في قليل .

الثاني : أنه يجوز ولكن لا ينقاس .

الثالث : التفصيل بين أن يكون للقلة كرهطٍ ونفرٍ فيجوز أو للكثرة فقط أولها وللقلة فلا يجوز نحو تسعة قومٍ . ونص سيبويه على امتناع ثلاث غنم قال الزمخشري : وإنما جاز تمييز التسعة بالرهط لأنه في معنى الجمع كأنه قيل تسعة أنفس

قال الشيخ (٤) : وتقدير غيره تسعة رجال هو الأولى لأنه من حيث أضاف إلى أنفسٍ كان ينبغي أن يقول : تسع أنفسٍ على تأنيث النفس إذ الفصيح فيها الا تراهم عدوا من الشذوذ قول الشاعر :

٣٥٩١ - ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ دَوْدٍ

قُلْتُ : وإنما أراد تفسير المعنى .

قوله ﴿ **يُفْسِرُونَ** ﴾ يجوز أن يكون نعتاً للمعدود أو العدد فيكون في موضع جرٍّ أو رفع .

قوله ﴿ **وَلَا يُضْلِحُونَ** ﴾ قيل مؤكد للأول وقيل ليس مؤكداً لأن بعض المفسدين قد يُضْلِحُ في وقتٍ ما فأخبر عن هؤلاء بانتفاء توهم ذلك .

قوله : ﴿ **تَقَاسَمُوا** ﴾ يجوز في « **تَقَاسَمُوا** » أن يكون أمراً أي قال بعضهم لبعض إحلفوا على كذا ويجوز أن يكون فعلاً ماضياً وحيثذا يجوز أن يكون مفسراً لقالوا كأنه قيل بما قالوا فقيل تقاسموا ويجوز أن يكون حالاً على إضمار قَدْ أي

(٤) انظر البحر المحيط (٨٣/٧) .

(٥) تقدم .

(١) سورة الأعراف آية : (٧٥) .

(٢) سورة الحجرات آية : (٩) .

(٣) سورة البقرة آية : (٢٦٠) .

قالوا ذلك متفاسمين وإليه ذهب الزمخشري فإنه قال : يحتمل أن يكون أمراً وخبراً في محل الحال بإضمار قد .

قال الشيخ : أما قوله وخبراً فلا يصح لأن الخبر أحدُ قِسْمَي الكلام لأنه ينقسم إلى الخبر والانشاء وجميع معانيه إذا حققت راجعة إلى هذين القسمين قُلْتُ : ولا أدري عدم الصحة ممّاداً ؟ لأنه جعل الماضي خبراً لاحتماله الصدق والكذب مقابلاً للأمر الذي لا يحتملها أما كون الكلام لا ينقسم إلا إلى خبر وإنشاء وأن معانيه إذا حققت ترجع إليهما فأبي مدخل لهذا في الرد على أبي القاسم ؟

قال الشيخ : والتقييد بالحال ليس إلا من باب نسبة التقييد لا من نسبة الكلام التي هي الإسناد فإذا أُطْلِقَ عليها الخبر كان ذلك على تقدير أنها لو لم تكن حالاً لجاز أن تستعمل خبراً وكذلك قولهم في الجملة الواقعة صلة هي خبرية فهو مَجَازٌ والمعنى أنها لو لم تكن صلة لجاز أن تستعمل خبراً وهذا فيه غموض . قُلْتُ : مُسَلِّمٌ أَنَّ الجملة ما دامت حالاً أو صلة لا يقال إنها خبرية بمعنى أنها تَسْتَقِلُّ بِإِفَادَةِ الإسناد لأنها سبقت مَسَاقَ القَيْدِ في الحال وَمَسَاقَ حَدِّ كَلِمَةٍ في الصلة وكان ينبغي أن يذكر أيضاً وكان ينبغي أن الجملة الواقعة صفة فإن الحكم كذلك . ثم قال : وإما إضمار قد فلا يُحْتَاجُ إليه لكثرة وقوع الماضي حالاً دون قد كثرة ينبغي القياس عليها قُلْتُ : الزمخشري مَشَى مع الجمهور فإن مذهبهم إنه لا بُدَّ مِنْ قد ظاهرة مضمرة لتقرُّبُه من الحال ، وقرأ ابن أبي ليلى « تَقَسَّمُوا » دون ألف مع تشديد السين والتَّقَسَّمُ والتَّظَاهِرُ والتَّظَهُّرُ .

قوله ﴿ بِاللَّهِ ﴾ إِن جَعَلْتَ « تَقَاسَمُوا » أمراً تعلق به الجار قولاً واحداً وإن جعلته ماضياً احتمل أن يتعلق به ولا يكون داخلاً تحت المَقُولِ والمَقُولُ هُوَ لُبِّيْنَتُهُ الخ . واحتمل أن يتعلق بمحذوف هو فِعْلُ القَسَمِ وجوابه « لُبِّيْنَتُهُ » فعلى هذا يكون مع ما بعده داخلاً تحت المَقُولِ .

قوله ﴿ لُبِّيْنَتُهُ ﴾ قرأ الأخوان بقاء الخطاب المضمومة وضم التاء والباقون بنون التكلم وفتح التاء « ثُمَّ لَتَقُولَنَّ » قرأه الأخوان بقاء الخطاب المفتوحة وضم اللام والباقون بنون التكلم وفتح اللام ، ومجاهد وابن وثاب والأعمش كقراءة الأَخَوَيْنِ إلا أنه بياء الغيبة في الفعلين وحُمَيْدُ بْنُ قَيْسٍ كهذه القراءة في الأول وكقراءة غير الأخوين من السبعة في الثاني فأما قراءة الأخوين فإن جعلنا « تَقَاسَمُوا » فعل أمر فالخطاب واضح رجوعاً بآخر الكلام إلى أوله وإن جعلناه ماضياً فالخطاب على حكاية خطاب بعضهم لبعض بذلك ، وأما قراءة بقية السبعة فإن جعلناه ماضياً أو أمراً فيهما وهو حكاية إخبارهم عن أنفسهم ، وأما قراءة الغيبة فيهما فظاهرة على أن يكون « تَقَاسَمُوا » ماضياً رجوعاً بآخر الكلام على أوله في الغيبة وإن جعلناه أمراً كان « لُبِّيْنَتُهُ » جواباً لسؤال مقدر كأنه قيل كيف تَقَاسَمُوا فقول : لُبِّيْنَتُهُ . وأما غيبة الأول والتكلم في الثاني فتعليله مأخوذ مما تقدم في تعليل القراءتين . وقال الزمخشري : وقرئ « لُبِّيْنَتُهُ » بالتاء والياء والنون فتقاسموا مع التاء والنون يصح فيه الوجهان يعني يصح في « تَقَاسَمُوا » أن يكون أمراً وأن يكون خبراً . قال : ومع الياء لا يصح إلا أن يكون خبراً قُلْتُ : وليس كذلك لما تقدم من أنه يكون أمراً وتكون الغيبة فيما بعده جواباً لسؤال مقدر . وقد تابع الزمخشري أبو البقاء على ذلك فقال : « تَقَاسَمُوا » فيه وجهان :

أحدهما : هو أمر أي أمر بعضهم بذلك بعضاً فعلى هذا يجوز في « لُبِّيْنَتُهُ » النون تقديره قولوا لُبِّيْنَتُهُ والتاء على خطاب الأمر والمأمور ولا يجوز الياء .

والثاني : هو فِعْلٌ ماضٍ وعلى هذا يجوز الأوجه الثلاثة . يعني بالأوجه النون والتاء والياء قال : وهو على هذا

تفسير . أي تَقَاسَمُوا على كونه ماضياً مُفَسَّرٌ لِنَفْسٍ « قَالُوا » وقد سبقهما إلى ذلك مَكِّي . وقد تقدم توجيه ما منعه والله الحمد وَالْمِنَّةُ . وتنزيل هذه الأوجه بعضها على بعض مما يصعب استخراجها من كلام القوم وإنما رَبَّتُهُ من أقوال شَتَّى ، وقد تقدم الكلام في ﴿ مَهْلِكِ أَهْلِهِ ﴾ في الكهف .

فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مُكْرِهِمْ أَنَادَمَرْنَاهُمْ وَقَوْمَهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٥١﴾ فَبَلَغُوا حَاوِيَةَ
بِمَا ظَلَمُوا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٥٢﴾ وَأَنْجَيْنَا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَنْقُوتُونَ
﴿٥٣﴾ وَلَوْطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَلْحِشَةَ وَأَنْتُمْ بُصُورُونَ ﴿٥٤﴾ أَيُّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً
مِّنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ بِجَهْلُونَ ﴿٥٥﴾ ﴿ مَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَنْ قَالُوا أَخْرِجُوا آلَ لُوطٍ
مِّنْ قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَنْطَهَرُونَ ﴾ ﴿ فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلاَّ امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَاهَا مِنَ الْغَابِرِينَ ﴾ ﴿٥٦﴾
وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا فَسَاءَ مَطَرُ الْمُنذِرِينَ ﴿٥٨﴾ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَىٰ ۗ وَاللَّهُ
خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٥٩﴾

قوله ﴿ أَنَا دَمَرْنَاهُمْ ﴾ قرأ الكوفيون بالفتح والباقون بالكسر . فالفتح من أَوْجِهٍ :

أحدها : أن يكون على حذف حرف الجر أي لَأَنَّا دَمَرْنَاهُمْ وكان تامةً وعاقبةً فاعل بها وكَيْفَ حال .

الثاني : أن تكون بدلاً من عاقبة أي كيف كان تدميرنا إياهم بمعنى كيف حدث .

الثالث : أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي هي أَنَا دَمَرْنَاهُمْ أي العاقبة تدميرنا إياهم ، ويجوز مع هذه الأوجه الثلاثة أن تكون ناقصة ويجعل « كَيْفَ » خبرها فتصير الأوجه ستة ؛ ثلاثة مع تمام كان وثلاثة مع نقصانها ويزيد مع الناقصة وجهاً آخر وهو أن يجعل « عَاقِبَةٌ » اسمها « أَنَا دَمَرْنَاهُمْ » خبرها و « كَيْفَ » حال فهذه سبعة أوجه .

والثامن : أن تكون « كَان » زائدة و « عَاقِبَةٌ » مبتدأ وخبره « كَيْفَ » و « أَنَا دَمَرْنَاهُمْ » بدل من « عَاقِبَةٌ » أو خبر مبتدئ مضمرة وفيه تَعَسُّف .

التاسع : أنها على حذف الجار أيضاً إلا أنه الباء أي بِأَنَّا دَمَرْنَاهُمْ ذكره أبو البقاء . وليس بالقوي .

العاشر : أنها بدل من « كَيْفَ » وهذا وَهْمٌ من قائله لأنَّ المبدل من اسم الاستفهام يلزم معه إعادة حرف الاستفهام نحو : كَمْ مَالِكٌ عَشْرُونَ أَمْ ثَلَاثُونَ وقال مكِّي : ويجوز في الكلام نصب عاقبةً ويجعل أَنَا دَمَرْنَاهُمْ اسم كان . انتهى . بل كان هذا هو الأرجح كما كان النصب في قوله ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَنْ قَالُوا ﴾ (١) ونحوه أَرْجَحُ لما تقدم من شَبَهِهِ بالمضمرة لتأويله بالمصدر وقد تقدم تحقيق هذا . وقرأ أُبَيُّ « أَنْ دَمَرْنَاهُمْ » وهي أن المصدرية التي يجوز أن تنصب المضارع والكلام فيها كالكلام على « أَنَا دَمَرْنَاهُمْ » . وأما قراءة الباقيين فعلى الاستثناف وهو تفسير للعاقبة وكان

يجوز فيها التمام والنقصان والزيادة وكيف وما في خبرها في محل نصب على إسقاط الخافض لأنه معلق للنظر .
و « أَجْمَعِينَ » تأكيد للمعطوف والمعطوف عليه معاً .

قوله ﴿ خَاوِيَةً ﴾ العامة على نصبها حالاً والعامل فيها معنى اسم الإشارة وقرأ عيسى « خَاوِيَةً » بالرفع إما على خبر « تِلْكَ » و « بِيُوتَهُمْ » بدل من « تِلْكَ » وإما خبر ثانٍ و « بِيُوتَهُمْ » خبر أول وإما على خبر مبتدأ أي هي « خَاوِيَةً » وهذا إِضْمَارٌ مُسْتَعْنَى عنه . ﴿ بِمَا ظَلَمُوا ﴾ متعلق بِخَاوِيَةٍ أي بسبب ظلمهم .

قوله ﴿ لُوطًا ﴾ إما منصوب عطفاً على « صَالِحًا » أي وَأَرْسَلْنَا لُوطًا وَإِمَّا عطفاً على « الَّذِينَ آمَنُوا » أي وَأَنْجَيْنَا لُوطًا وإما بأذكر مضمرة .

قوله : ﴿ إِذْ قَالَ ﴾ بدل اشتمال من « لُوطًا » وتقدم نظيره في مريم وغيرها .

قوله : ﴿ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ ﴾ جملة حالية من فاعل « تَأْتُونَ » أو من « الْفَاحِشَةَ » والعاثد محذوف أي وأنتم تبصرونها لستم غمياً عنها جاهلين بها وهو أشنع .

قوله : ﴿ شَهْوَةً ﴾ مفعول من أجله أو في موضع الحال وقد تقدم .

﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ ﴾ خبر مقدم و « إِلَّا أَنْ قَالُوا » في موضع الاسم . وقرأ الحسن وابن أبي إسحاق برفعه اسماً و « إِلَّا أَنْ قَالُوا » خبراً وهو ضعيف لما عرفت غير مرة وتقدم قراءتا « قَدَرْنَا » تشديداً وتخفيفاً والمخصوص بالذم محذوف أي فسَاءَ مَطَرُ الْمُتَدْرِينَ مَطَرُهُمْ .

قوله ﴿ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ العامة على كسر لام « قُلِ » لالتقاء الساكنين ، وأبو السَّمَالِ بفتحها مُخَفَّفًا وكذا في قوله ﴿ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ سِيرِيكُمْ آيَاتِهِ ﴾ و « سَلَامٌ » مبتدأ سَوَّغَ الابتداء به كونه دعاء .

قوله : ﴿ أَمْ مَا ﴾ أم هذه متصلة عاطفة لاستكمال شروطها والتقدير : أَيُّهُمَا خَيْرٌ و « خَيْرٌ » إما تفضيل على زَعَم الكفار وإلزام الخَصْمِ أوصفة لا تفضيل فيها و « ما » في « أَمْ ما » بمعنى الذي وقيل مصدرية وذلك على حذف مضاف من الأول أي توحيد الله خَيْرٌ أَمْ شِرْكُكُمْ وقرأ أبو عمرو وعاصم « أَمْ مَا يُشْرِكُونَ » بالغيبة حملاً على ما قبله من قوله « وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ » وما بعده من قوله « بَلْ أَكْثَرُهُمْ » والباقون على الخطاب . وهو التفات للكفار بعد خطاب نبيه عليه السلام .

قوله : ﴿ أَمْ مَنْ خَلَقَ ﴾ أم هذه منقطعة لعدم تقدم همزة استفهام ولا تسوية و « مَنْ خَلَقَ » مبتدأ وخبره محذوف فقدره الزمخشري خَيْرٌ أَمْ تُشْرِكُونَ فقدر ما أثبتته في الاستفهام الأول وهو حسن . وقدره ابن عطية : يُكْفَرُ بِنِعْمَتِهِ وَيُشْرِكُ بِهِ ونحو هذا من المعنى وقال أبو الفضل الرازي : لا بد من إِضْمَارِ جملة معادلة وصار ذلك المضمَّر كالمنطوق لدلالة الفحوى عليه وتقدير الجملة : أَمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَمَنْ لَمْ يَخْلُقْ وكذلك أخواتها وقد أظهر في غير هذه المواضع ما أضمر فيها كقوله « أَمْ مَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ » (١) .

قال الشيخ (٢) : وتسميته هذا المقدر جملة إن أراد أنها جملة من جهة الالفاظ فصحيح ، وإن أراد الجملة المُصْطَلَحُ عليها في النحو فليس بصحيح ، بل هو مضمَّر من قبيل المفرد . وقرأ الاعمش « أَمْ مَنْ » بتخفيف الميم جعلها

(٢) انظر البحر المحيط (٨٩/٧) .

(١) سورة النحل آية : (١٦) .

« مَنْ » الموصولة داخلة عليها همزة الاستفهام وفيها وجهان :

أحدها : أن تكون مبتدأة والخبر محذوف وتقديره ما تقدم من الأوجه ولم يذكر الشيخ غير هذا .

والثاني : أنها بدل من « اللّهُ » كأنه قيل : مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ خَيْرٌ أَمَا يُشْرِكُونَ ولم يذكر الزمخشري غيره ويكون قد فصل بين المُبْدَلِ وَالْمُبْدَلِ مِنْهُ بالخبر وبالمعطوف على المبدل منه ، وهو نظير قولك : أُرِيدُ خَيْرٌ أَمْ عَمْرُو الْأَخُوكَ عَلَى أَنْ يَكُونَ أَخُوكَ بَدَلًا مِنْ أُرِيدُ وفي جواز مثل هذا نظر .

أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا ؕ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَنْ جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَالَهَا أَنْهَارًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَاسِيًا وَجَعَلَ بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا ؕ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَكْثَرُ هِمًّا لَوْ يَعْلَمُونَ ﴿١١﴾ أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُ لَكُمْ خُلَفَاءَ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَنْ يَرْزُقُكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ؕ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَنْ يَهْدِيكُمْ فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَنْ يُرْسِلُ الرِّيْحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ ؕ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَنْ تَعَلَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٢﴾ أَمَّنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَمَنْ يَرْزُقُكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ؕ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَنْ هَاكُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿١٣﴾ قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴿١٤﴾ بَلِ أَدْرَكَ عَلَيْهِمْ فِي الْآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِّنْهَا بَلْ هُمْ مِّنْهَا عَمُونَ ﴿١٥﴾

قوله : ﴿ فَأَنْبَتْنَا ﴾ هذا التفات من الغيبة إلى التكلم لتأكيد معنى اختصاص الفعل بذاته والإيدان بأن إنبات الحدائق المختلفة الألوان والطُغوم مع سَقِيهَا بماءٍ واحدٍ لا يَقْدِرُ عَلَيْهِ إِلَّا وَحْدَهُ ولذلك رشحه بقوله ﴿ مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا ﴾ والحدائِقُ : جمع حَدِيقَةٍ وهي البُسْتَانُ . وقيل : القطعة من الأرض ذات الماء قال الراغب : سميت بذلك تشبيهاً بحديقة العين في الهيئة وحصول الماء فيه . وقال غيره : سميت بذلك لإحداق الجدران بها وليس بشيء لأنها يطلق عليها ذلك مع عدم الجدران ووقف القراء على « ذَاتَ » من « ذَاتَ بَهْجَةٍ » بناءً مجبورة والكسائي بهاء لأنها تاء تأنيث .

﴿ مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا ﴾ اسم كان و « لَكُمْ » خبر مقدم والجملة المنفية يجوز أن تكون صفة لـ « حَدَائِقَ » وأن تكون لتخصصها بالصفة . وقرأ ابنُ أبي عبيدة « ذَوَاتَ بَهْجَةٍ » بالجمع وفتح هاء « بَهْجَةٍ » .

قوله : ﴿ خِلَالَهَا ﴾ يجوز أن يكون ظرفاً لـ « جَعَلَ » بمعنى خلق المتعدية لواحد ، وأن تكون في محل المفعول الثاني على أنها بمعنى صَبَّرَ .

قوله : ﴿ بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ ﴾ يجوز فيه ما جاز في « خِلَالَهَا » والحاجِزُ الفاصِلُ ، حَجَزَ بَيْنَهُمْ يَحْجِزُ أَي مَنَعَ وَفَصَلَ .

وقرىء « أَلِلَّهَ » بتحقيق الهمزتين وتخفيف الثانية وإدخال ألف بينهما تخفيفاً وتسهيلاً وهذا كله معروف من أول هذا الموضوع وقرىء أَلِلَّهَ بالنصب على إضمار أَدْعُونَ أَوْ تُشْرِكُونَ إِلَهًا؟ ﴿ الْمُضْطَّرُّ ﴾ اسم مفعول مأخوذ من اضْطَرَّ ولا يستعمل إلا مبنياً للمفعول وإنما كرر الجعل هنا ولم يشرك بين المعمولات في عامل واحد لأن كل واحدة من هذه مئة مستقلة فأبرزها في جملة مستقلة بنفسها .

وقوله : ﴿ بُشْرًا ﴾ قد تقدم في الأعراف ، قرأ أبو عمرو وهشام « قَلِيلًا مَا يَذْكُرُونَ » بالغيبة والباقون بالخطاب وهما واضحتان . وأبو حَيَوَةَ « تَنذَرُونَ » بتاءين .

قوله ﴿ إِلَّا اللَّهَ ﴾ فيه أوجه :

أحدها : أنه فاعل « يَعْلَمُ » و « مَنْ » مفعوله و « الْعَيْبِ » بدل من « مَنْ فِي السَّمَوَاتِ » أي لا يعلم مَنْ في السموات والارض إلا الله أي الاشياء الغائبة التي تحدث في العالم وهو وجه غريب ذكره الشيخ (١) : وقال مكي : الرفع في إسم الله عز وجل على البدل من « مَنْ » .

الثاني : أنه مستثنى متصل من « مَنْ » ولكن لا بد من الجمع بين الحقيقة والمجاز في كلمة واحدة على هذا الوجه . [وجه الجمع بين الحقيقة والمجاز أن المطرد المستفاد من « مَنْ » في حقيقة بالنسبة إلى غير الله تعالى ومجاز بالنسبة إليه تعالى] (٢) بمعنى أن علمه في السموات والارض فيندرج « في » مَنْ فِي السَّمَوَاتِ والأرض بهذا الاعتبار وهو مجاز وغيره من مخلوقاته في السموات والارض حقيقة فبذلك الاندراج المؤول استثنى من « مَنْ » وكان الرفع على البدل أولى لأن الكلام غير موجب وقد رد الزمخشري هذا بأنه جمع بين الحقيقة والمجاز وأوجب أن يكون منقطعاً فقال : فإن قُلْتَ لم رفع اسم الله والله يتعالى أن يكون ممن في السموات والارض قُلْتَ جاء على لغة بني تميم حيث يقولون ما في الدار أحد إلا جِمَارٌ يريدون ما فيها إلا جِمَارٌ كأن أحدًا لم يُذَكَر . ومنه قول الشاعر :

٣٥٩٢ - عَيْشِيَّةٌ مَا تُغْنِي الرِّمَاحُ مَكَانَهَا وَلَا النَّبْلُ إِلَّا المَشْرِفِيُّ المُصَمَّمُ (٣)

وقولهم : ما أتاني زيد إلا عمرو وما أعانني إخوانكم إلا إخوانه فان قلت : ما الداعي إلى إختيار المذهب التميمي على الحجازي ؟ قُلْتَ دعت إليه نكته سرية حيث أخرج المستثنى مُخْرَجَ قوله : إلا ليعافير بعد قوله : « ليس بها أنيس » (٤) ليثول المعنى إلى قولك إن كان الله ممن في السموات والارض فهم يعلمون الغيب يعني أن علمهم الغيب في استحالته كاستحالة أن يكون الله منهم كما أن معنى ما في البيت إن كانت اليعافير أنيساً ففيها أنيس بتأ للقول بخلوها من الأنيس فإن قُلْتَ : هلاً زعمت أن الله ممن في السموات والارض ، كما يقو المتكلمون إن الله في كل مكان على معنى أن علمه في الاماكن كلها فكأن ذاته فيها حتى لا يحمل على مذهب بني تميم . قُلْتَ : يأبى ذلك أن كونه في السموات والارض مجاز وكونهم فيهن حقيقة وإرادة بعبارة واحدة حقيقة ومجازاً غير صحيح على أن قولك مَنْ فِي السَّمَوَاتِ والارض وجمعك بينه وبينهم في إطلاق اسم واحد فيه إيهام تسوية والإيهامات مزالة عنه وعن صفاته ألا ترى كيف قال عليه

(١) انظر البحر المحيط (٩١/٧) .

(٢) سقط من الأصل والمثبت من جـ .

(٣) تقدم .

(٤) البيتان لجران السعود انظر ديوانه (٥٢) ، انظر الكتاب

السلام لمن قال : « وَمَنْ يَعْصِيهِمَا فَقَدْ غَوَى » « بَشَسَ خَطِيبُ الْقَوْمِ أَنْتَ » . قُلْتُ : فقد رَجَّحَ الانقطاع واعتذر عن ارتكاب مذهب التميميين بما ذَكَرَ وأكثر العلماء أنه لا يُجْمَعُ بينَ الحقيقةِ والمجاز في كلمة واحدة . وقد قال به الشافعي .

قوله : ﴿ أَيَانٌ ﴾ هي هنا بمعنى متى وهي منصوبة بـ « يُبْعَثُونَ » ومُعَلِّقَةٌ بـ « لِيَشْعُرُونَ » فهي مع ما بعدها في محل نصب باسقاط الباء أي ما يشعرون بكذا وكذا وقرأ السلمي « إِيَانٌ » بكسر الهمزة وهي لغة قومه بني سليم .

قوله : ﴿ أَدَارَكُ ﴾ قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو « أَدْرَكَ » كأكرم والباقون من السبعة « أَدَارَكُ » بهمزة وصل وتشديد الدال المفتوحة بعدها الف والأصل « تَدَارَكُ » وبه قرأ أُبَيُّ فأريد ادغام التاء في الدال فأبدلت دالاً وسكنت فَتَعَدَّرَ الابتداءُ بها لسكونها فاجتلبت همزة الوصل فصار أَدْرَكَ كما ترى وتحقيق هذا قد تقدم في رأس الحزب من البقرة ﴿ فَأَدَارَتُمْ فِيهَا ﴾ (١) وقرأ ابن كثير قيل يحتمل أن يكون أَفْعَلُ فيها بمعنى تفاعل فتتحد القراءتان وقيل أَدْرَكَ بمعنى بَلَغَ وانتهى . وقرأ سليمان وعطاء ابنا يَسَارِ « بَلَّ أَدْرَكَ » بفتح لام بَلَّ وتشديد الدال دون الف بعدها وتخريجها أن الأصل أَدْرَكَ على وزن افتعل فأبدلت تاء الافتعال دالاً لوقوعها بعد الدال .

قال الشيخ (٢) : فصار فيه قلب الثاني للأول كقولهم أَثَرَدَ واصله ائْتَرَدَ من التَّرَدِ . انتهى . قُلْتُ : ليس هذا مما قُلبت فيه الثاني للأول لأجل الادغام كائْتَرَدَ في التَّرَدِ لأنَّ تاء الافتعال تُبَدِّلُ دالاً بعد أحرف منها الدَّالُ نحو ادَّان في افتعل من الدَّيْنِ فالإبدال لأجل كون الدَّالِ فاءً لا للإدغام فليس مثل ائْتَرَدَ في شيء فتأمل فإنه حَسَنٌ فلما ادغمت الدَّالُ في الدَّالِ ادخلت همزة الاستفهام فسقطت همزة الوصل فصار اللفظ أَدْرَكَ بهمزة قطع مفتوحة ثم نقلت حركة هذه الهمزة إلى لام بل فصار اللفظ « بَلَّ دَرَكٌ » . وقرأ أبو رجاء وشيبة والاعمش والأعرج وابن عباس وتروى عن عاصم كذلك إلا أنه بكسر لام بَلَّ على أصل التقاء الساكنين فإنهم لم يأتوا بهمزة استفهام وقرأ عبد الله وابن عباس والحسن وابن محيصن « أَدْرَكَ » بهمزة ثم أَلِفٍ بعدها همزتان ابدلت ثانيتهما إلفاً تخفيفاً وأنكرها ابو عمرو قُلْتُ : وقد تقدم أول البقرة أنه قُرئَ « أَنْذَرْتَهُمْ » (٣) بألف صريحة فل هذه بها أسوة . وقال ابو حاتم : لا يجوز الاستفهام بعد بَلَّ لأنَّ بَلَّ إِيْجَابٌ والاستفهام في هذا الموضوع إنكارٌ بمعنى لم يكن كقوله « أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ » (٤) أي لم يشهدوا فلا يصح وقوعهما معا للتنافي الذي بين الإيجاب والإنكار قُلْتُ : وفي مَنَعٍ هذا نَظَرٌ ، لأنَّ بَلَّ لإضراب الانتقال فقد أَضْرَبَ عن الكلام الأول وأخَذَ في استفهام ثانٍ وكيف يُنْكَرُ هذا والنحويون يقدرون أم المنقطعة بِلَّ والهمزة ؟ وعجبت من الشيخ كيف قال هنا : وقد أجاز بعض المتأخرين الاستفهام بعد بل وشبهه بقول القائل : « أخيراً أَكَلْتُ بَلَّ أَمَاءٍ شَرِبْتُ » على ترك الكلام الأول والأخذ في الثاني ؟ انتهى . فتخصيصه ببعض المتأخرين يؤذن أنَّ المتقدمين وبعض المتأخرين يمنعونه وليس كذلك لما حَكَيْتُ عنهم في أم المنقطعة . وقرأ ابن مسعود « بَلَّ أَدْرَكَ » بتحقيق الهمزتين وقرأ وَرَشٌ في روايةٍ « بَلَّ أَدْرَكَ » بالنقل وقرأ ابن عباس أيضاً « بَلَّى أَدْرَكَ » بحرف الإيجاب اخت نعم ، و « بَلَّى أَدْرَكَ » بألفٍ بين همزتين . وقرأ أُبَيُّ ومجاهد « أمٌ بدل « بَلَّ » وهي مخالفة للسواد .

قوله : ﴿ فِي الْآخِرَةِ ﴾ فيه وجهان :

(١) آية رقم (٧٢) .
 (٢) (٣) آية : رقم (٦) .
 (٣) انظر البحر المحيط (٩٢/٧) .
 (٤) سورة الزخرف آية : (١٩) .

أحدهما : أن « في » على بابها وأدرك وان كان ماضياً لفظاً فهو مستقبل معنى لأنه كائن قطعاً كقوله « أتى أمر الله »^(١) وعلى هذا ففي متعلق بأدرك .

والثاني : أن « في » بمعنى الباء أي بالآخرة وعلى هذا فيتعلق بنفس علمهم كقولك : علمي يزيد كذا . وأما قراءة من قرأ « بلى » فقال الزمخشري : لما جاء بلى بعد قوله « وَمَا يَشْعُرُونَ » كان معناه بلى يشعرون ثم فسر الشعور بقوله : « أدرك علمهم في الآخرة » على سبيل التهكم الذي معناه المبالغة في نفي العلم ثم قال : وأما قراءة « بلى أدرك » على الاستفهام فمعناه بلى يشعرون متى يبعثون ثم أنكر علمهم بكونها وإذا أنكر علمهم بكونها لم يتحصل لهم شعور بوقت كونها لأن العلم بوقت الكائن تابع للعلم بكون الكائن ثم قال : فإن قلت : ما معنى هذه الإضرابات الثلاثة قلت : ما هي إلا تنزيل لأحوالهم وصفهم أولاً بأنهم لا يشعرون وقت البعث ثم بأنهم لا يعلمون أن القيامة كائنة [بأنهم]^(٢) يخبطون في شك ومبرية . انتهى . فإن قيل عمي يتعدى يعن تقول عمي فلان عن كذا فلم عدي بمن في قوله « ومنها عمون » فالجواب أنه جعل الآخرة مبدأ عمائمهم ومنشأه .

وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِذَا كُنَّا تُرَابًا وَءَابَاؤُنَا إِنَّا لَمُخْرَجُونَ ﴿٦٧﴾ لَقَدْ وَعَدْنَا هَذَا نَحْنُ وَءَابَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴿٦٨﴾ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ ﴿٦٩﴾ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُنْ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ ﴿٧٠﴾ وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٧١﴾ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ ﴿٧٢﴾ وَإِنْ رَبِّكَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَئِنْ أَسْأَلْتَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ ﴿٧٣﴾ وَإِنْ رَبِّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴿٧٤﴾ وَمَا مِنْ غَائِبَةٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴿٧٥﴾ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَفُصِّحُ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَكْثَرَ الَّذِي هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿٧٦﴾ وَإِنَّهُ لَهْدَى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٧٧﴾ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ بِحُكْمِهِ ۗ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴿٧٨﴾ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّكَ عَلَى الْحَقِّ الْمُبِينِ ﴿٧٩﴾ إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى وَلَا تَسْمَعُ الدُّعَاءَ إِذَا وَلُوا مَدْرِينًا ﴿٨٠﴾ وَمَا أَنْتَ بِهَادِي الْعُمَى عَنْ ضَلَالَتِهِمْ إِنْ تَسْمَعُ إِلَّا مَنْ يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا فَهُمْ مُسْلِمُونَ ﴿٨١﴾ وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لَا يُوقِنُونَ ﴿٨٢﴾ وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجًا مِّمَّنْ يُكَذِّبُ بِآيَاتِنَا فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴿٨٣﴾ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهُ قَالَ أَكَذَّبْتُمْ بِآيَاتِي وَلَمْ تُحِيطُوا بِهَا عِلْمًا أَمَا ذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٨٤﴾ وَوَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ بِمَا ظَلَمُوا فَهُمْ لَا يَنْطِقُونَ ﴿٨٥﴾ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا اللَّيْلَ لَيْسَكُنَا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٨٦﴾ وَيَوْمَ يَنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ

(١) سورة النحل آية : (١)

(٢) في الأصل [إنها]

شَاءَ اللَّهُ وَكُلُّ أَتَوَهُ دَاخِرِينَ ﴿٨٧﴾ وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ ﴿٨٨﴾ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِمَّا وَهُمْ مِنْ فَرَجٍ يَوْمَئِذٍ ءَامِنُونَ ﴿٨٩﴾ وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ هَلْ يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٩٠﴾

قوله : ﴿أُنْقَنَ﴾ قد تقدم الكلام في الاستفهامين إذا اجتمع في سورة الرعد^(١) وتحقيقه والعامل في «إذا» محذوف يدل عليه ﴿لَمْخْرُجُونَ﴾ تقديره : نُبِعْتُ وَنُخِرُجُ ولا يجوز أن يعمل فيها مُخْرُجُونَ لثلاثة موانع : الاستفهام وإنّ ولأمّ الابتداء في خبر إنّ خلاف وتكاسيس الزمخشري هنا فعبر بعبارة حلوة فقال : لأنّ بين يدي عمل اسم الفاعل فيه عقاباً وهي همزة الاستفهام وإنّ ولأمّ الابتداء وواحدة منها كافية فكيف إذا اجتمعن . وقال أيضاً : فَإِنَّ قَلْتَ قَدَمَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ « هَذَا » عَلَى « نَحْنُ وَأَبَاءُنَا » وَفِي آيَةٍ أُخْرَى قَدَمَ « نَحْنُ وَأَبَاءُنَا » عَلَى « هَذَا » قَلْتَ التَّحْدِيثَ دَلِيلَ عَلَى أَنَّ الْمُقَدَّمَ هُوَ الْمَعْنَى الْمُعْتَمَدُ بِالذِّكْرِ وَأَنَّ الْكَلَامَ إِنَّمَا سَبَقَ لِأَجَلِهِ فِي إِحْدَى الْآيَتَيْنِ دَلٌّ عَلَى اتِّخَاذِ الْبَعْثِ هُوَ الَّذِي يُعْتَمَدُ بِالْكَلامِ وَفِي الْآخَرَى عَلَى اتِّخَاذِ الْمَبْعُوثِ بِذَلِكَ الصِّدْقِ وَ« أَبَاؤُنَا » عَطْفٌ عَلَى اسْمِ كَانَ وَقَامَ الْفَصْلُ بِالْخَيْرِ مَقَامَ الْفَصْلِ بِالتَّوَكُّيدِ .

قوله : ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ فيه أوجه :

أظهرها : أَنَّ رَدِفَ ضَمَّنَ مَعْنَى فِعْلٍ يَتَعَدَّى بِاللَّامِ أَيْ دَنَا وَقَرَّبَ وَأَزْفَ وَبِهَذَا فَسَّرَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَ« بَعْضُ الَّذِي » فاعل به . وقد عُدِّي بِمَنْ أَيْضاً عَلَى تَضَمُّنِهِ مَعْنَى دَنَا قَالَ الشَّاعِرُ :

٣٥٩٣ - فَلَمَّا رَدَفْنَا عُمَيْرٍ وَصَحْبِهِ تَوَلَّوْا سِرَاعاً وَالْمَنِيَّةُ تَعْتِقُ^(٢)
أَي دَنَوْنَا مِنْ عُمَيْرٍ .

والثاني : أَنَّ مَفْعُولَهُ مَحذُوفٌ وَاللَّامُ لِلْعَلَّةِ أَيْ رَدِفَ الْخَلْقُ لِأَجْلِكُمْ وَلشؤمكم .

الثالث : أَنَّ اللَّامَ مَزِيدَةٌ فِي الْمَفْعُولِ تَأْكِيداً لِزِيَادَتِهَا فِي قَوْلِهِ :

٣٥٩٤ - أَتَحْنَا لِلْكَلاِئِلِ فَارْتَمَيْنَا^(٣)

وكزيادة الباء في قوله تعالى ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ﴾^(٤) وعلى هذه الأوجه الوقف على «يَسْتَعْجِلُونَ» .

الرابع : أَنَّ فاعل رَدِفَ ضمير الوعد أي رَدِفَ الْوَعْدُ أَيْ قَرَّبَ وَدَنَا مُقْتَضِاهُ وَلَكُمْ خَبْرٌ مُقَدَّمٌ وَبَعْضٌ مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ وَالْوَقْفُ عَلَى هَذَا عَلَى «رَدِفَ» وَهَكَذَا فِيهِ تَفْكِيكٌ لِلْكَلامِ .

والخامس : أَنَّ الْفِعْلَ مَحْمُولٌ عَلَى مَصْدَرِهِ أَيْ الرَّدَّافَةُ لَكُمْ وَبَعْضٌ عَلَى تَقْدِيرِ رَدَّافَةُ بَعْضٌ يَعْنِي حَتَّى يَتطابَقَ الْخَبْرُ وَالْمَخْبَرُ عَنْهُ وَهَذَا أَوْعَفُّ مِمَّا قَبْلَهُ . وَقَرَأَ الْأَعْرَجُ «رَدَفَ» بِفَتْحِ الدَّالِ وَهِيَ لُغَةٌ وَالْكَسْرُ أَشْهُرُ .

(١) آية : رقم (٥) . فلما أنه توافقتنا قليلا

(٢) البيت من شواهد البحر (٩٥/٧) . انظر الحماسة البصرية (١٨٥/١) .

(٣) عجز بيت لعبد الشارق بن عبد العزى وصدره : (٤) سورة البقرة آية : (١٩٥) .

قوله : ﴿ لَا يَشْكُرُونَ ﴾ يجوز أن يكون مفعوله محذوفاً أي لا يَشْكُرُونَ نِعْمَةً ويجوز أن لا يُقَدَّرَ بمعنى لا يعترفون بِنِعْمِهِ فَعَبَّرَ عن انتفاء مَعْرِفَتِهِمْ بالنعمة بانتفاء ما يترتب على معرفتها وهو الشكر .

قوله : ﴿ مَا تَكُنُّ ﴾ العامة على ضم تاء المضارعة من أَكَنَّ قال تعالى « أَوْ أَكُنْتُمْ » وابن مُحَيِّصٍ وابن السَّمِيعِ وَحُمَيْدٌ بفتحها وضم الكاف ، يقال : كُنْتُهُ وَأَكُنْتُهُ بمعنى أَخْفَيْتُ وَسَتَرْتُ .

قوله : ﴿ وَمَا مِنْ غَائِبَةٍ ﴾ في هذه التاء قولان :

أحدهما : أنها للمبالغة كرواية وَعَلَامَةٍ .

والثاني : أنها كالتاء الداخلة على المصادر نحو العاقبة والعافية قال الزمخشري : ونظيرها الذبيحة والنطيحة والرَّمِيَّةُ في أنها أسماء غير صفات .

قوله : ﴿ بِحُكْمِهِ ﴾ العامة على ضم الحاء وسكون الكاف وَجَنَاحُ بْنُ حُبَيْشٍ بكسرهما وفتح الكاف جمع حِكْمَةٍ .

وقوله : ﴿ وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ ﴾ تقدم تحريره في سورة الأنبياء^(١) عليهم السلام .

قوله : ﴿ بِهَادِي الْعُمِّيِّ ﴾ العامة على هادي مضافاً للعمى وحمزة « تَهْدِي » فعلاً مضارعاً و « الْعُمِّيِّ » نصب على المفعول به وكذلك التي في الروم^(٢) ويحيى بن الحرث وأبو حيوة « بهادٍ » منوناً « الْعُمِّيِّ » منصوب به وهو الأصل ، واتفق القراء على أن يقفوا على « هَادٍ » في هذه السورة بالياء لأنها رسمت في المصحف ثابتة واختلفوا في الروم فوقف الاخوان عليها أيضاً كهذه أما حمزة فلأنه يقرأها « تَهْدِي » فعلاً مضارعاً مرفوعاً فيأوه ثابتة . قال الكسائي : مَنْ قَرَأَ « تَهْدِي » لزمه أن يقف بالياء وإنما ذلك لأن الفعل لا يدخله تنوين في الوصل يحذف له الياء فيكون في الوقف كذلك كما يدخل التنوين على هَادٍ ونحوه فتذهب الياء في الوصل فيجري الوقف على ذلك لِمَنْ وَقَفَ بغير ياء . انتهى . ويلزم على ذلك أن يوقف على « يَقْضِ الْحَقُّ »^(٣) و « يَدْعُ الْإِنْسَانَ »^(٤) بإثبات الياء والواو ولكن يُلْزَمُ حمزة مخالفة السواد دون القياس وأما الكسائي فإنه يقرأ « بهادي » اسم فاعل كالجماعة فإثباته الياء بالحمل على « هَادِي » في هذه السورة وفيه مخالفة الرسم السَلْفِيِّ .

قوله : ﴿ عَن ضَلَالَتِهِمْ ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أنه متعلقٌ بِتَهْدِي وَعُدِّي لتضمنه تَصْرُفُهُمْ .

والثاني : أنه متعلقٌ بـ « الْعُمِّيِّ » لأنك تقول : عَمِيَّ عَن كَذَا . ذكره أبو البقاء .

قوله : ﴿ وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ ﴾ أي مضمون القول أو أُطْلِقَ المصدرُ على المفعول أي المقول .

قوله : ﴿ تَكَلَّمْتَهُمْ ﴾ العامة على التشديد وفيه وجهان :

الأظهر : أنه من الكَلَامِ والحديث ويؤيده قراءة أبي « تُنَبِّئُهُمْ » وقراءة يحيى بن سلام « تُحَدِّثُهُمْ » وهما تفسيران

لهما .

(٣) سورة الأنعام آية : (٥٧) .

(١) آية : رقم (٤٥) .

(٤) سورة الإسراء آية : (١١) .

(٢) آية : ، رقم (٥٣) .

والثاني: «تَجْرَحُهُمْ» ويدل عليه قراءة ابن عباس وابن جبير ومجاهد وأبي زُرْعَةَ والجحدري «تَكَلَّمُهُمْ» بفتح التاء وسكون الكاف وضم اللام من الكَلَمِ وهو الجُرْحُ ، وقد قرئ «تَجْرَحُهُمْ» وفي التفسير أنها تسم الكافر .

قوله : ﴿ أَنْ النَّاسَ ﴾ قرأ الكوفيون بالفتح والباقون بالكسر فأما الفتح فعلى تقدير الباء أي بأن الناس ويدل عليه التصريح بها في قراءة عبد الله «بأنَّ النَّاسَ» ثم هذه الباء يحتمل أن تكون مُعَدِّيَّةً وأن تكون سَبَبِيَّةً وعلى التقديرين يجوز أن يكون تَكَلَّمُهُمْ بمعنييه من الحديث والجرح ، أي تحدثهم بأنَّ الناس أو بسبب أن الناس أو تَجْرَحُهُمْ بأنَّ الناس أي تسمُّهم بهذا اللفظ أو تسمُّهم بسبب انتفاء الإيمان . وأما الكسر فعلى الاستثاف ثم هو مُحْتَمِلٌ لَأَنَّ يكون من كلام الله تعالى - وهو الظاهر - وأن يكون من كلام الدَّابَّةِ فَيَعَكِّرُ عليه «بآيَاتِنَا» وَيُجَابُ عنه إما باختصاصها صحَّ إضافة الآيات إليها كقول أَتْبَاعِ الْمُلُوكِ دَوَابُّنَا وَخَيْلُنَا وهي لِمَلِكِهِمْ . وإمَّا على حذف مضاف أي بآيات رَبِّنَا وَتَكَلَّمُهُمْ إِنْ كان من الحديث فيجوز أن تكون إما لِإِجْرَاءِ تَكَلَّمُهُمْ مُجْرَى تَقُولُ لَهُمْ وإمَّا على إضمار القول أي فَتَقُولُ كَذَا . وهذا القول تفسير لتَكَلَّمُهُمْ .

قوله : ﴿ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ ﴾ يجوز أن يكون متعلقاً بِالْحَشْرِ و « مِنْ » لابتداء الغاية وان يتعلَّق بمحذوف على أنه حال من « فَوْجاً » لأنه يجوز أن يكون صفة له في الأصل . والفَوْجُ الجماعة كالقوم وَقَيْدُهُمُ الراغب فقال : الجماعة المارةُ المُسْرَعَةُ وَكَانَ هذا هو الأصل ثم أطلق وإن لم يكن مُرُورٌ ولا إِسْرَاعٌ ، والجمع أفواجٌ ، وفُوجٌ و « مِمَّنْ يُكذِّبُ » صفة له ومن في « مِنْ كُلِّ » تَبْعِيضِيَّةٌ وفي « مِمَّنْ يُكذِّبُ » تَبْيِينِيَّةٌ والواو في « وَلَمْ يُحِيطُوا » يجوز أن تكون العاطفة وأن تكون الحالية و « عِلْمًا » تمييز .

قوله : ﴿ أَمَّا ذَا ﴾ أم هنا منقطعة وتقدم حكمها ومآذا يجوز أن يكون بِرُمْتِهِ استهتاماً منصوباً بـ « يَعْلَمُونَ » الواقع خبراً عن « كُنْتُمْ » وأن تكون « ما » استهتامية مبتدأ « وذَا » موصول خبره والصلة « كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ » وعائده محذوف أي أَيِّ شَيْءٍ الَّذِي كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ وقرأ أبو حيوة « أمَّا » بتخفيف الميم جعل همزة الاستهتام داخلة على اسمِهِ تأكيداً كقوله :

أهل رأونا بِوَادِي القَفِّ ذِي الأَكْمِ^(١) ٣٥٩٥ -

قوله : ﴿ بِمَا ظَلَمُوا ﴾ أي بسبب ظُلْمِهِمْ ويضعف جعل « ما » بمعنى الذي .

قوله : ﴿ لَيْسَكُنُوا فِيهِ ﴾ قيل فيه : حَذَفَ من الأول ما اثبت نظيره في الثاني وَمِنْ الثاني ما أثبت نظيره في الأول إذ التقدير : جَعَلْنَا اللَّيْلَ مُظْلِمًا لَيْسَكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا لِتَتَصَرَّفُوا فِيهِ فَحَذَفَ مُظْلِمًا لِلدَّالَةِ مُبْصِرًا وَلِتَتَصَرَّفُوا لِلدَّالَةِ لَيْسَكُنُوا وَقَوْلُهُ « مُبْصِرًا » كَقَوْلِ « آيَةُ النَّهَارِ مُبْصِرَةٌ »^(٢) وتقدم تحقيقه في الإسراء . وقال الزمخشري : فإن قُلْتَ : ما للتقابل لم يُرَاعَ في قوله : لَيْسَكُنُوا وَمُبْصِرًا حيث كان أحدهما عِلَّةً وَالآخر حالا ؟ قُلْتَ : هو مُرَاعَى من حيث المعنى وهكذا النظم المطبوع غير المتكلف وقوله ﴿ فَفَزَعٌ ﴾ دون يَفْزَعُ لِتَحْقِيقِهِ كَقَوْلِ ﴿ رَبُّمَا يَوُدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾^(٣) و﴿ أَتَى أَمْرُ اللَّهِ ﴾^(٤) .

قوله : ﴿ أَتَوْهُ ﴾ قرأ حمزة وحفص « أَتَوْهُ » فعلا ماضيا ومفعوله الهاء . والباقون « أَتَوْهُ » اسمٌ فاعل مضافاً للهاء

(٣) سورة الحجر آية : (٢) .

(٤) سورة النحل آية : (١) .

(١) تقدم .

(٢) سورة الأسراء آية : (١٢) .

وهذا حَمَلٌ على معنى « كُلُّ » وهي مضافة تقديراً أي وكلهم . وقراءة فتادة « أَنَاهُ » ماضياً مسنداً لضمير « كُلُّ » على اللفظ ثم حَمَلٌ على معناها فقرأ « دَاخِرِينَ » . والحسن والأعرج « دَخِرِينَ » بغير ألفٍ .

قوله : ﴿ تَحْسِبُهَا جَامِدَةً ﴾ هذه الجملة حالية من فاعل « تَرَى » أو مِنْ مفعوله لَأَنَّ الرُّؤْيَةَ بَصَرِيَّةٌ .

قوله : ﴿ وَهِيَ تَمْرٌ ﴾ الجملة حالية أيضاً . وهكذا الأجرامُ العظيمةُ تراها واقفةً وهي مارةٌ قال النابغة الجعديُّ يصف جيشاً كثيفاً :

٣٥٩٦ - بِأَرْعَنَ مِثْلَ الطَّوْدِ تَحْسِبُ أَنَّهُمْ وَوُفُو لِحَاجِ وَالرَّكَابُ تَهْمَلِجُ^(١)

ومرَّ السَّحَابِ مصدر تشبيهي .

قوله : ﴿ صُنِعَ اللَّهُ ﴾ مصدر مؤكِّد لمضمون الجملة السابقة عامله مضمَر أي صَنَعَ اللهُ ذلك صُنْعاً ثم أُضِيفَ بعدَ حَذْفِ عامله وجعله الزمخشري مؤكِّداً للعامل في « يَوْمٌ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ » وقدره : ويموئِنْفَخُ وكان كَيْتٌ وَكَيْتٌ أَثَابَ اللهُ المحسنين وعاقب المسيئين في كلام طويل على مذهبه وقيل : منصوب على الإغراء أي انظروا صُنِعَ اللهُ وَعَلَيْكُمْ بِهِ وَالْإِتْقَانُ الْإِبْتِاطُ بالشيء على أكمل حالاته وهو من قولهم تَقِنُ أَرْضَهُ إِذَا سَاقَ إِلَيْهَا الْمَاءَ الْخَائِرَ بِالطِّينِ لِنَصْلِحَ لِلزَّرْعَةِ ، وَأَرْضٌ تَقِينَهُ وَالتَّقَنُ فَعَلَ ذلك بها ، وَالتَّقَنُ أَيضاً مَا رُمِيَ بِهِ فِي الْعَدِيرِ مِنْ ذَلِكَ أَوْ الْأَرْضِ .

قوله : ﴿ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴾ قرأ ابن كثير وأبو عمرو وهشام بالغية جرياً على قوله « وَكُلُّ أُنُوهٌ » والباقون بالخطاب جرياً على قوله « وَتَرَى » لأن المراد النبي ﷺ أو أمته .

قوله : ﴿ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا ﴾ في « خَيْرٌ » وجهان :

أحدهما : أنها للتفضيل باعتبار زعمهم أو على حَذْفِ مضاف أي خَيْرٌ مِنْ قَدْرِهَا واستحقاقها فد « مِنْهَا » في محل نصب .

وأن لا تكون للتفضيل فتكون « مِنْهَا » في موضع رفع صفة لها .

قوله : ﴿ مِنْ فَرَعٍ يَوْمِيذٍ ﴾ قد تقدم في هود^(٢) فتح يَوْمٌ وجره وإذ مضافة للجملة حذفت و عوض عنها التنوين والأحسن أن نقدر يومئذ جاء بالحسنة . وقيل : يومئذ ترى الجبال . وقيل : يومئذ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى لِقُرْبِ مَا قُدِّرَ مِنْهُ .

قوله : ﴿ هَلْ تُجْزَوْنَ ﴾ على إضمار قَوْلٍ وهذا القول حالاً مما قبله أي كَبِتَ وَجُوهُهُمْ مَقُولاً لَهُمْ ذلك القول .

إِنَّمَا أَمَرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلَدَةِ الَّذِي حَرَّمَهَا وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ وَأَمَرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ^(١)
وَأَنْ أَتْلُوا الْقُرْآنَ فَمَنْ أَهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِ لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَقُلْ إِنَّمَا أَنَا مِنَ الْمُنذِرِينَ^(٢) وَقُلْ الْحَمْدُ لِلَّهِ
سِرِّيكُمْ ءَايَاتِهِ فَتَعْرِفُونَهَا وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ^(٣)

(١) البيت في ديوانه (١٨٧) ، تأويل المشكل (٦) ، السبع الطوال

(٢) آية : رقم (٦٦) .

(٣) (٤٦١) ، البحر المحيط ٧/١٠٠ .

قوله : ﴿ الَّذِي حَرَّمَهَا ﴾ هذه قراءة الجمهور صفة للرَّبِّ وابن مسعود وابن عباس صفة للبلدة والسياق إنما هو للرَّبِّ لا للبلدة فلذلك كانت [قراءة] العامة واضحة .

قوله : ﴿ وَأَنْ أَتْلُوا الْقُرْآنَ ﴾ العامة على إثبات الواو بعد اللام وفيها تأويلان :

أحدهما وهو الظاهر : أنه من التلاوة وهي القراءة وما بعده يُلائمُه .

والثاني : من التَّلُو وهو الاتِّبَاعُ كقوله « وَاتَّبِعْ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ » (١) وقرأ عبد الله « وَأَنْ أَتْلُ » أمراً لعلي عليه السلام فَأَنْ يجوز أَنْ تكون المفسرة وَأَنْ تكون المصدرية وَصِلَتْ بالأمر وقد تقدم ما فيه .

قوله ﴿ وَمَنْ ضَلَّ ﴾ يجوز أَنْ يكون الجواب قوله « فَقُلْ إِنَّمَا » ولا بد من حَذْفِ عائِدٍ على اسم الشرط أي من المُنذِرِينَ له لِمَا تقدم في البقرة وَأَنْ يكون الجواب محذوفاً أَي فَوَيْلٌ ضَلَالَةٍ عليه وقوله : ﴿ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴾ قد تقدم أنه قرئ بالتاء والياء في آخر هود والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب .

سُورَةُ الْقَصَصِ

آياتها
٨٨

ترتيبها
٢٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

طَسَمَ ۙ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ ۚ تَتْلُوا عَلَيْهِمْ مِنْ نَبَأِ مُوسَىٰ وَفِرْعَوْنَ بِالْحَقِّ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ۚ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضِعُّ طَائِفَةً مِنْهُمْ يذَّبِحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ ۚ وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ ۚ وَنُكِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَنُرِي فِرْعَوْنَ وَهَمْلَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُمْ مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ ۚ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ ۖ إِذَا خَفَتْ عَلَيْهِ فَالْقِيبِ فِي الْيَمِّ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي ۗ إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكَ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ ۖ فَالْقَطْعُ ۗ أَلِ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ۗ إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَمْلَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِبِينَ ۗ وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرْتُ عَيْنِي لِي ۚ وَلَكِ لَا نَقْتُلُوهُ عَسَىٰ أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ۙ وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَدَرِيًّا ۖ إِنْ كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ ۖ لَوْلَا أَنْ رَبَّنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا لِتَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ۗ

قوله : ﴿ تَتْلُوا ﴾ يجوز أن يكون مفعوله محذوفاً دلَّت عليه صفته وهي ﴿ مِنْ نَبَأِ مُوسَى ﴾ . تقديره : تتلوا عليك شيئاً من نبأ موسى ويجوز أن تكون « مِنْ » مزيدة على رأي الأخفش أي تتلوا عليك نبأ موسى .

قوله : ﴿ بِالْحَقِّ ﴾ يجوز أن يكون حالاً من فاعل « تَتْلُوا » أو من مفعوله أي مُتَّبِعِينَ أَوْ مُتَّبَسِّئاً بِالْحَقِّ . أو متعلق بِنَفْسِ « تَتْلُوا » يعني نتلوه بسبب الحق ولقوم متعلق بفعل التلاوة أي لأجل هؤلاء .

قوله : ﴿ إِنْ فِرْعَوْنَ ﴾ هذا هو المَتَلُو فجيء به في جملة مستأنفة مؤكدة .

قوله : ﴿ يَسْتَضِعُّ ﴾ يجوز فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه مستأنف بيان الحال الأهل الذين جعلهم فرقاً وأصنافاً .

الثاني : أنه حال من فاعل جعل أي جعلهم كذا حال كونه مُسْتَضِعِّفاً طائفةً منهم .

الثالث : أنه صفة لطائفة .

قوله : ﴿ يُذَبِّحُ ﴾ يجوز فيه ثلاثة الأوجه : الاستئناف تفسيراً ليستضعف أو الحال من فاعله أو صفة ثانية لطائفة والعامّة على التشديد في « يُذَبِّحُ » للتكثير ، وأبو حيوة وابن محيصة « يُذَبِّحُ » مفتوح الياء والباء مضارع ذَبَحَ مخففاً .
قوله : ﴿ وَنُزِيْدُ ﴾ فيه وجهان :

أظهرهما : أنه عطف على قوله « إِنَّ فِرْعَوْنَ » عطف فعلية على إسمية لأن كليهما تفسير للنبي .

والثاني : أنها حال من فاعل « يَسْتَضْعِفُ » وفيه ضعف من حيث الصناعة ومن حيث المعنى أما الصناعة فلكونه مضارعاً مثبتاً فحقه أن يتجرد من الواو وإضمار مبتدأ قبله أي ونحن نريد كقوله :

نَحَرْتُ وَأَرْهَنْهُمْ مَالِكًا^(١) تَكَلَّفُ لا حاجة إليه . وأما المعنى فكيف يجتمع استضعاف فرعون وإرادة المينة من الله ؟ ، لأنه متى من الله عليهم تَعَدَّرَ استضعاف فرعون إياهم وقد أجيب عن ذلك بأنه لما كانت المينة بخلاصهم من فرعون سريعة الوقوع قريبته جُعِلَتْ إرادة وقوعها كأنها مقارنة لاستضعافهم .

قوله : ﴿ وَنُمَكِّنُ ﴾ العامة على ذلك من غير لام . عَلَّةٌ وَالْأَعْمَشُ وَلِنُمَكِّنَ بلام العلة ومتعلقها محذوف أي ولنُمَكِّنَ فَعَلْنَا ذلك .

قوله : ﴿ وَنُرِي فِرْعَوْنَ ﴾ قرأ الأخوان « وَرَى » بفتح الياء والراء مضارع رأى مسنداً إلى « فِرْعَوْنَ » وما عطف عليه فلذلك رفعوا والباقون بضم النون وكسر الراء مضارع أرى فلذلك نصب « فِرْعَوْنَ » وما عطف عليه مفعولاً أول و « مَا كَانُوا » هو الثاني . و « مِنْهُمْ » متعلق بفعل الرؤية أو الإرادة لا يَحْدُرُونَ لأن ما بعد الموصول لا يعمل فيما قبله ولا ضرورة بنا إلى أن نقول اتسع فيه .

قوله : ﴿ أَنْ أَرْضِيهِ ﴾ يجوز أن تكون المفسرة والمصدرية . وقرأ عمر بن عبد العزيز وعمر بن عبد الواحد بكسر النون على التقاء الساكنين كأنه حذف همزة القطع على غير قياس فالتقى ساكنان فكسر أولهما .

قوله : ﴿ لِيَكُونَ ﴾ في اللام الوجهان المشهوران العلية المجازية بمعنى أن ذلك لما كان نتيجة فعلهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل والفعل لأجله أو الصيرورة وقرأ العامة بفتح الحاء والزاي وهي لغة قریش والأخوان بضم وسكون وهما لغتان بمعنى واحد كالعدم والعدم .

قوله : ﴿ خَاطِبِينَ ﴾ العامة على الهمز مأخوذة من الخطأ ضد الصواب وقرىء بياء دون همزة فاحتمل أن يكون كالأول ولكن خُفِّفَ وأن يكون مِنْ خَطَا يَخْطُو أي تجاوز الصواب .

قوله : ﴿ قُرَّةَ عَيْنٍ ﴾ فيه وجهان :

أظهرهما : أنه خبر مبتدأ مضمرة أي هو « قُرَّةَ عَيْنٍ » .

والثاني : وهو بعيد جداً أن يكون مبتدأ والخبر « لَا تَقْتُلُوهُ » وكان هذا القائل حقه أن [لَأ] يُذَكِّرَ فيقول : لَا تَقْتُلُوها

(١) عجز بيت لعبد الله بن همام السلولي .

التنصيص (١/٩٦) .

(٢) انظر الهمع (١/٢٤٦) ، الأشموني (٢/١٨٧) ، معاهد

إلا أنه لما كان المراد مذكراً ساغ ذلك ، والعامه من القراء والمفسرين وأهل العلم يَقُون على « وَلَكَ » ونقل ابن الأنباري بسنده إلى ابن عباس عنه أنه وقف على « لا » . أي هو « قُرَّةُ عَيْنٍ لِي » فقط « وَلَكَ لا » أي ليس هو قرة عين لك ثم يتبدى بقوله « تَقْتُلُوهُ » وهذا لا ينبغي أن يصح عنه وكيف يبقي « تَقْتُلُوهُ » من غير نون رفع ولا مُقْتَنِي لحذفها ولذلك قال الفراء : هولحن .

قوله : ﴿ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ جملة حالية وهل هي من كلام الباري تعالى وهو الظاهر أو من كلام امرأة فرعون كأنها لما رأت ملاء أشاروا بقتله قالت له كذا أي أفعل أنت ما أقول لك وقومك لا يشعرون وجعل الزمخشري الجملة من قوله « وَقَالَتْ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ » معطوفة على « فَالْتَقَطَهُ » والجملة من قوله « إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ » إلى « خَاطِئِينَ » معترضاً بين المتعاطفين وجعل متعلق الشعور من جنس الجملة المعترضة أي لا يشعرون أنهم على خطأ في التقاطه .
قال الشيخ^(١) : ومتى أمكن حمل الكلام على ظاهره من غير فصل كان أحسن .

قوله : ﴿ فَرِغَا ﴾ خبر « أَصْبَحَ » أي فَرِغَا من العقل أو من الصبر أو من الحزن وهو أبعدها ويردّه قراءات تخالفه فقرأ أفضاله والحسن « فَرِغَا » بالزاي من الفرغ وابن عباس « قَرَعَا » بالقاف وكسر الراء وسكونها من قَرَعَ رأسه إذا انحسر شعره والمعنى : خلا من كل شيء وانحسر عنه كل شيء إلا ذكر موسى وقيل : الساكن الراء مصدر قَرَعَ يَقْرَعُ أي أصيب وقرىء « فَرِغَا » بكسر الفاء وسكون الراء والغين مُعْجَمَةٌ أي هذراً كقوله :

٣٥٩٨ - فَإِنْ تَكُ قَتَلَى قَدْ أَصِيبَتْ نَفْسِهِمْ فَلَنْ يَذْهَبُوا فِرْعَاً بِقَتْلِ حَبَالٍ^(٢)
فِرْعَاً حَالٌ مِنْ بَقْتَلٍ . وقرأ الخليل « فُرْغَا » بضم الفاء والراء وإعجام الغين من هذا المعنى .

قوله : ﴿ إِنْ كَادَتْ لَتُبْدِي ﴾ إن إماماً مخففة واما نافية واللام ام فارقة وإما بمعنى إلا .

قوله : ﴿ لَوْلَا أَنْ رَبَطْنَا ﴾ جوابها محذوف أي لأبدت كقوله ﴿ وَهُمْ لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ ﴾^(٤) و﴿ لَتَكُونَنَّ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ متعلق بربطنا والباء في « به » مزيدة في المفعول أي لتظهره وقيل ليست زائدة بل سببية والمفعول محذوف أي لتبدي القول بسبب موسى أو بسبب الوحي فالضمير يجوز عوده على موسى . أو على الوحي .

وَقَالَتْ لِأُخْتِهِ قُصِيهِ فَبَصَّرَتْ بِهِ عَنْ جُنْبٍ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ۖ ﴿١١﴾ وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِنْ قَبْلُ فَقَالَتْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ عِلِّيَّاتٍ يَكْفُلُونَ لَكُمْ وَهُمْ لَهُ نَصِیحُونَ ﴿١٢﴾ فَرَدَدْنَاهُ إِلَىٰ أُمِّهِ كَمَا تَفَرَّقَ عَنْهَا وَلَا تَحْزَنْ وَتَعْلَمِ أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٣﴾ وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَىٰ ءَانَيْنَهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ ﴿١٤﴾ وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينٍ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَٰذَا مِنْ شِيعَةِ هَٰذَا وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِ فَاسْتَغْنَىٰ الَّذِي مِّنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِّنْ عَدُوِّهِ فَوَكَرَهُ

(١) انظر البحر المحيط (١٠٦/٧) .

(٢) سورة يوسف آية : (٢٤) .

(٣) البيت لطلحة بن خويلد انظر المحتسب (١٤٨/٢) ،

الأوشموني (١٧٧/٢) .

مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُضِلٌّ مُبِينٌ ﴿١٥﴾ قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُ إِنَّكَ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴿١٦﴾ قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِلْمُجْرِمِينَ ﴿١٧﴾

قوله : ﴿ قُضِيَهِ ﴾ أي قُضِيَ أثره أي تَبَعِيهِ .

قوله : ﴿ فَبَصُرَتْ بِهِ ﴾ أي أَبْصَرَتْه وقرأ قتادة « بَصِرَتْ » بفتح الصاد وعيسى بكسرهما وتقدم معناه في طه .

قوله : ﴿ عَنْ جُنْبٍ ﴾ في موضع الحال إما من الفاعل أي بَصُرَتْ مُسْتَخْفِيَةً كائنة عن جُنْبٍ ، وإما من المجرور أي بعيداً منها . وقرأ العامة « جُنْبٍ » بضمين وهو صفة لمحذوف أي عن مكان بعيد^(١) وقال أبو عمرو بن العلاء : أي عن شوقٍ وهي لغة جُزَامٍ يقولون : جَبَبْتُ إِلَيْكَ أي اشتقت إليك وقرأ قتادة والحسن والأعرج وزيد بن علي بفتح الجيم وسكون النون وعن قتادة أيضاً بفتحهما وعن الحسن « جُنْبٍ » بالضم والسكون وعن سالمٍ « عَنْ جَانِبٍ » وكلها بمعنى واحد ، ومثله الْجَنَابُ وَالْجَنَابَةُ .

قوله : ﴿ وَهُمْ يَشْعُرُونَ ﴾ جملة حالية ومتعلق الشعور محذوف أي أنها تَقْضُهُ أو أنه سيكون لهم عُدُوًّا وَحَزَنًا .

قوله : ﴿ الْمَرَاضِعَ ﴾ قبل يجوز أن يكون جمع مُرْضِعٍ وهي المرأة . وقيل : مُرْضِعٍ بفتح الميم والضاد ثم جَوَّزُوا فيه أن يكون مكاناً أي مكان الإِرْضَاعِ وهو التُّدْيُ وأن يكون مصدرًا أي الإِرْضَاعَاتُ أي أنواعها و « مِنْ قَبْلِ » أي من قَبْلِ قَاصِهَا أَثَرُهُ .

قوله : ﴿ وَهُمْ لَهُ نَاصِحُونَ ﴾ الظاهر أنه ضمير موسى وقيل : لفرعون ومن ظريف ما يحكى أنها لما قالت لهم ذلك استنكروا حالها وتفرسوا أنها قرابته فقالت : إنما أَرَدْتُ وهم لِلْمَلِكِ ناصحون فتخلصت منهم قاله ابن جُرَيْجٍ قُلْتُ : وهذا يسمى عند أهل البيان الكلامُ المُوَجَّهُ ومثله لَمَّا سُئِلَ بعضهم وكان بين أقوام بعضهم يحب عَلِيًّا دون غيره وبعضهم أبا بكر وبعضهم عثمان فقيل له أيهم أحب إلى رسول الله ﷺ ؟ فقال : مَنْ كانت ابنته تحته .

قوله ﴿ وَلَا تَحْزَنْ ﴾ عطف على « تَقَرَّ » . وَدَمَعَةُ الفرح قَارَةٌ وَدَمَعَةُ التَّرْحِ حَارَةٌ قال أبو تَمَّامٍ :

٣٥٩٩ - فَأَمَّا عُيُونُ الْعَاشِقِينَ فَاسْخَنَتْ وَأَمَّا عُيُونُ الشَّامِتِينَ فَفَقَرَتْ^(٢)

وقد تقدم تحقيق هذا في سورة مَرِيَمَ .

قوله : ﴿ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ ﴾ في موضع الحال إما من الفاعل أي كائناً على حينِ غَفْلَةٍ أي مُسْتَخْفِيًّا واما من المفعول وقرأ أبو طالب القاريء « عَلَى حِينٍ » بفتح النون وتكلف الشيخ تخريجها على أنه حمل المصدر على الفعل في أنه إذا أضيف الظرف إليه جاز بناؤه على الفتح كقوله :

٣٦٠٠ - عَلَى حِينِ عَابَتْهُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا

و « مِنْ أَهْلِهَا » صفةٌ لِغَفْلَةٍ أي صادرة من أهلها .

(٣) تقدم .

(١) انظر البحر المحيط (١٠٧/٧) .

(٢) تقدم .

قوله : ﴿ يَفْتَلَانِ ﴾ صفة لِرَجُلَيْنِ وقال ابن عطية : حَالٌ مِنْهُمَا . وسيبويه^(١) وإن كان جَوَزَهَا من النكرة مطلقاً إلا أن غيره وهم الأكثر يشترطون فيها ما سَيَسُوغُ الابتداء بها . وقرأ نُعَيْمٌ بن مَيْسَرَةَ « يَفْتَلَانِ » بالإدغام نقل فتحة التاء الأولى إلى القاف وادغم .

قوله : ﴿ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ ﴾ مبتدأ وخبر في موضع الصفة لِرَجُلَيْنِ أو الحال من الضمير في « يَفْتَلَانِ » وهو بعيد لِعَدَمِ انْتِقَالِهَا .

وقوله : ﴿ هَذَا ﴾ و « هذا » على حكاية الحال الماضية فكأنهما حاضران وقال المبرد : العرب تشير إلى الغائب وأنشد لجرير :

٣٦٠١ - هَذَا ابْنُ عَمِّي فِي دِمَشَقٍ خَلِيفَةً لَوْ شِئْتُ سَأَقُكُمُ إِلَيَّ قَطِينًا^(٢)

قوله : ﴿ فَاسْتَعَاثَهُ ﴾ هذه قراءة العامة من الغوث أي طلب غوثه ونصره . وقرأ سيبويه وابن مُقَسِّمٌ والزعفراني بالعين المهملة والنون من الإعانة قال ابن عطية : هي تَصْحِيفٌ وقال ابن جَبَّارَةَ صاحب الكامل : الاختيارُ قراءة ابن مُقَسِّمٍ لأنَّ الإعانة أَوْلَى في هذا الباب . قُلْتُ : نسبة التصحيف إلى هؤلاء غير محمودة كما أنَّ تَعَالَى الهُدَلِيِّ في اختيار الشاذة غير محمود .

قوله : ﴿ فَوَكَرَهُ ﴾ أي دَفَعَهُ بجميع كَفِّهِ والفرق الوَكْرُ واللُّكْرُ أنَّ الأول بجميع الكف والثاني : بأطراف الأصابع وقيل بالعكس والنُّكْرُ كَاللُّكْرِ . قال :

٣٦٠٢ - يَا أَيُّهَا الْجَاهِلُ ذُو التَّنَزِّي لَا تُوعِدُنِي حَيَّةً بِالنُّكْرِ^(٣)

وقرأ ابن مسعود « فَلَكَرَهُ » و « فَنَكَرَهُ » باللام والنون .

قوله : ﴿ فَفَقَضَى ﴾ أي موسى أو الله تعالى أو ضمير الفعل أي الوَكْرُ .

قوله : ﴿ مِنْ عَمَلٍ ﴾ أي من وَسْوَستِهِ وتَسْوِيلِهِ والاشارة إلى القتل الصادر منه .

قوله : ﴿ بِمَا أَنْعَمْتَ ﴾ يجوز في الباء أن تكون قَسَمًا والجواب لِأَتُوْنٌ مُقَدَّرًا وَيُفَسَّرُهُ « فَلَنْ أَكُونَ » ، وأن تكون متعلقة بمحذوف ومعناها السببية أي اعصمني بسبب ما أَنْعَمْتَ بِهِ عَلَيَّ ويترتب عليه قوله ﴿ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا ﴾ ، وما مصدرية أو بمعنى الذي والعائد محذوف . وقوله « فَلَنْ » نَفْيٌ على حقيقته وزعم بعضهم أنه دُعَاءٌ وأنَّ لَنْ واقعة موقع لا وأجاز قومٌ ذلك مستدلين بهذه الآية ويقول الشاعر :

٣٦٠٣ - لَنْ تَزَالُوا كَذَاكُمْ ثُمَّ لَا زِلْتُمْ لَهُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ^(٤)

وليس فيهما دلالة لظهور النفي فيهما من غير تقدير دُعَاءٍ وإن كان في البيت أقوى .

١ لابن يعيش (١٣٨/٦) .

(١) انظر الكتاب (١١٢/٢) .

(٤) البيت للأعشى انظر ديوانه (١٦٩) ، المغني (٢٢١/١) ،

(٢) البيت في ديوانه (٦٨٥) ، وهو من شواهد البحر

التصريح (٢٣٠/٢) ، الهمع (١١١/١) ، الأشموني

(١٠٩/٧) .

(٢٧٨/٢) .

(٣) البيت لرؤية بن العجاج انظر ديوانه (٦٣) ، وهو من شواهد

الكتاب (١٩٢/٢) ، المتضبط (٢١٨/٤) ، شرح المفصل

فَأَصْبَحَ فِي الْمَدِينَةِ خَائِفًا يَتَرَقَّبُ فَإِذَا الَّذِي اَسْتَنْصَرْتُمْ بِالْأَمْسِ يَسْتَصْرِخُهُ قَالَ لَهُ مُوسَى إِنَّكَ لَغَوِيٌّ مُبِينٌ ﴿١٨﴾
فَلَمَّا أَنْ أَرَادَ أَنْ يَبْطِشَ بِالَّذِي هُوَ عَدُوٌّ لَهُمَا قَالَ يَمْوسَى أَتُرِيدُ أَنْ تَقْتُلَنِي كَمَا قَتَلْتَ نَفْسًا بِالْأَمْسِ إِنْ تُرِيدُ
إِلَّا أَنْ تَكُونَ جَبَّارًا فِي الْأَرْضِ وَمَا تُرِيدُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْمُصْلِحِينَ ﴿١٩﴾ وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ يَسْعَى قَالَ
يَمْوسَى إِنَّكَ الْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَاخْرُجْ إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ ﴿٢٠﴾ فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ قَالَ
رَبِّ نَجِّنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴿٢١﴾ وَلَمَّا تَوَجَّهَ تَلَقَّاءَ مَدْيَنَ قَالَ عَسَى رَبِّي أَنْ يَهْدِيَنِي سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴿٢٢﴾
وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ
مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يَصْدِرَ الرَّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴿٢٣﴾ فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ
فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ ﴿٢٤﴾ فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ قَالَتْ إِنَّكِ ابْنَةُ
يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا فَلَمَّا جَاءَهُ وَقَصَّ عَلَيْهِ الْقِصَصَ قَالَ لَا تَخَفْ نَجَوْتَ مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴿٢٥﴾
قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَبَاطِئُ اسْتَعِجْرِي ابْنُ خَيْرٍ مِنْ اسْتَعِجَرَتِ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ ﴿٢٦﴾ قَالَ إِنِّي
أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمْنِي حِجَجٍ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ
وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَ عَلَيْكَ سَكِينَةً إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴿٢٧﴾ قَالَ ذَلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَيَّمَا
الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ وَاللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ ﴿٢٨﴾ ﴿٢٨﴾ فَلَمَّا قَضَى مُوسَى الْأَجَلَ وَسَارَ
بِأَهْلِهِ عَنِ الْجَبَلِ نَارًا قَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَارًا لَعَلِّي آتِيكُمْ مِنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ
جَدْوَةٍ مِنَ النَّارِ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ ﴿٢٩﴾

قوله : ﴿ خَائِفًا ﴾ الظاهر أنه خبر ﴿ أَصْبَحَ ﴾ وفي ﴿ الْمَدِينَةَ ﴾ متعلق به ويجوز أن يكون حالاً والخبر « في المدينة » ويضعف تمام أصبح أي دخل في الصباح .

قوله : ﴿ يَتَرَقَّبُ ﴾ يجوز أن يكون خبراً ثانياً ، وأن يكون حالاً ثانية ، وأن يكون بدلاً من الحال الأولى أو الخبر الأول أو حالاً من الضمير في « خائفاً » فتكون متداخلة ومفعول « يترقب » محذوف أي يترقب المكروه أو الفرج أو الخبر هل وصل لفرعون أم لا .

قوله : ﴿ فَإِذَا الَّذِي ﴾ إذا فجائية والذلي مبتدأ وخبره إما « إذا » ويستصرخه حال وإما « يستصرخه » فإذا فضلة على بابها و « بالأمس » معرب لأنه متى دخلت عليه أن أو أضيف أعرب ومتى عري منهما فحاله معروف ، الحجاز تبنيه والتميمون ينعونه الصرف كقوله :

٣٦٠٤ - لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَباً مَذْأَمَسَا (١)
على أنه قد بُني نذوراً كقوله :

٣٦٠٥ - وَإِنِّي حُبِسْتُ الْيَوْمَ وَالْأَمْسَ قَبْلَهُ إِلَى الشَّمْسِ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ (٢)
يروى بكسر السين .

قوله : ﴿ قَالَ لَهُ مُوسَى ﴾ الضمير قيل للإسرائيلي لأنه كان سبباً في الفتنة الأولى وقيل للقبطي . « فَلَمَّا أَنْ أَرَادَ أَنْ يَبْطِشَ » الظاهر أن الضميرين لموسى وقيل للإسرائيلي والعدو هو القبطي والضمير في « قَالَ يَا مُوسَى » للإسرائيلي كأنه توهم من موسى مخاشنة فَمِنْ ثَمَّ قَالَ ذَلِكَ . وبهذا فشا خبره وكان مشكوكاً في قاتله . وأن تطرد زيادتها في موضعين .
أحدهما : بعد لما كهذه .

والثاني : قيل لو مسبوقة بقسم كقوله :

٣٦٠٦ - أَمَّا وَاللَّهِ لَوْ كُنْتَ حُرًّا (٣)
وقول الآخر :

٣٦٠٧ - فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقَيْنَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ [لَكُمْ] يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ (٤)
والعامة على « يَبْطِشُ » بالكسرة وضمها أبو جعفر .

قوله : ﴿ يَسْعَى ﴾ يجوز أن يكون صفة وأن يكون حالاً لأن النكرة قد تخصصت بالوصف بقوله ﴿ من أقصى المدينة ﴾ فإن جعلت « من أقصى » متعلقاً بجاء فيسعى صفة ليس إلا . قاله الزمخشري بناء منه على مذهب الجمهور وقد تقدم أن سيبويه يجيز ذلك من غير شرط . وفي آية يس (٥) قَدَّمَ ﴿ مِنْ أَقْصَى ﴾ على ﴿ رَجُلٍ ﴾ لأنه لم يكن من أقصاها وإنما جاء منها وهنا وصفه بأنه من أقصاها وهما رجلان مختلفان وقضيتان متباينتان .

قوله : ﴿ يَأْتِمُرُونَ ﴾ أي يتآمرون بمعنى يتشاورون كقول النمر بن تولب :

٣٦٠٨ - أَرَى النَّاسَ أَحَدَثُوا شَيْمَةً وَفِي كُلِّ حَادِثَةٍ يُؤْتَمِرُونَ (٦)
وعن ابن قتيبة : يأمر بعضهم بعضاً أخذه من قوله تعالى « وَأْتِمُرُوا بَيْنَكُمْ بِمَعْرُوفٍ » (٧) .

قوله : ﴿ لَكَ ﴾ يجوز أن يتعلق بما يدل ﴿ النَّاصِحِينَ ﴾ عليه أي ناصح لك من الناصحين . أو بنفس

(٤) البيت للمسيب بن علس وهو من شواهد الكتاب (١٠٧/٣) ، وشرح المفصل لابن يعيش (٩٤/٩) ، المغني (٣٢/١) ، البحر المحيط (١١٠/٧) .

(٥) آية : رقم (٢٠) .

(٦) البيت ذكره أبو عبيدة في المجاز (١٠٠/٢) ، وهو من شواهد البحر (١١١/٧) .

(٧) سورة الطلاق آية : (٦) .

(١) البيت للعجاج وهو من شواهد الكتاب (٢٨٤/٣) ، شرح المفصل لابن يعيش (١٠٧/٤) ، اللمع (٢٠٩/١) ، الخزانة (١٦٧/٧) ، التصريح (٢٢٦/٢) .

(٢) البيت لـ نصيب بن رباح ورواية الديوان وإني ثويت اليوم

انظر ديوانه (٦٢) ، البحر المحيط (١١٠/٧) .

(٣) البيت من شواهد المغني (٣٢/١) ، المقرب (١٠٣/١) ، التصريح (٢٣٣/٢) ، الخزانة (١٤١/٤) .

« النَّاصِحِينَ » للاتساع في الظرف أو جهة البيان أعني لك .

قوله : ﴿ يَتَرَقَّبُ ﴾ أي يتربص هوأَيْتَهُ وَعَوَّثَ اللهُ إِيَّاهُ .

قوله : ﴿ تَذُودَانِ ﴾ صفة لامرأتين لا مفعول ثاني لأن « وَجَدَ » بمعنى لَقِيَ . والذُّودُ : الطرد والدفع قال :

٣٦٠٩ - فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ (١)

وقيل حَبَسَ ومفعوله محذوف أي : تَذُودَانِ النَّاسَ عَنْ غَنَمِهِمَا أَوْ غَنَمَهُمَا عَنْ مُزَاحِمَةِ النَّاسِ و ﴿ مِنْ دُونِهِمْ ﴾ أي مِنْ مَكَانٍ أَسْفَلَ مِنْ مَكَانِهِمْ وقال الزمخشري : فَإِنْ قُلْتَ لِمَ تَرَكَ الْمَفْعُولَ غَيْرَ مَذْكُورٍ فِي يَسْقُونَ وَتَذُودَانِ وَلَا نَسَقِي؟ قُلْتَ : لِأَنَّ الْغَرَضَ هُوَ الْفِعْلُ لَا الْمَفْعُولَ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمَا لَا نَسَقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرَّعَاءُ الْمَقْصُودَ مِنْهُ السَّقْيُ لَا الْمَسْقِي .

قوله : ﴿ مَا خَطْبُكُمَا ﴾ قد تقدم في طه وقال الزمخشري هنا : وَحَقِيقَتُهُ مَا مَخْطُوبُكُمَا أَيْ مَا مَطْلُوبُكُمَا مِنَ الذِّيَادِ فَسُمِيَ الْمَخْطُوبُ خَطْبًا كَمَا سُمِيَ الْمَشَاوِنُ شَأْنًا فِي قَوْلِكَ مَا شَأْنُكَ ، يُقَالُ شَأْنَتْ شَأْنَهُ أَيْ قَصَدْتَ قَصْدَهُ . وقال ابن عطية : السُّؤَالُ بِالْخَطْبِ إِنَّمَا هُوَ فِي مُصَابٍ أَوْ مُضْطَهَدٍ أَوْ مَنْ تُشْفِقُ عَلَيْهِ أَوْ يَأْتِي بِمُنْكَرٍ مِنَ الْأَمْرِ ، وَقُرَأَ شِمْرٌ خَطْبُكُمَا بِالْكَسْرِ أَيْ مَا زَوْجُكُمَا أَيْ لِمَ تَسْقِيَانِ وَلَمْ يَسْقِ زَوْجُكُمَا وَهِيَ شَاذَةٌ جَدًّا .

قوله : ﴿ يُصْدِرُ ﴾ قرأ أبو عمرو وابن عامر بفتح الياء وضم الدال من صَدَرَ يُصْدِرُ وَهُوَ قَاصِرٌ أَيْ يُصْدِرُونَ بِمَوَاشِيهِمْ وَالْبَاقُونَ بِضَمِّ الْيَاءِ وَكَسْرِ الدال مضارع أَصْدَرَ مُعَدَّى بِالْهَمْزَةِ وَالْمَفْعُولُ مَحْذُوفٌ أَيْ يُصْدِرُونَ مَوَاشِيَهُمْ . والعامة على كسر الراء من « الرَّعَاءِ » وهو جمع تكسير غير مقيس لأن فاعل الوصف المعتل اللام كقاصٍ قياسه فَعَلَةٌ نَحْوَ قُضَاةٍ وَرُمَاةٍ وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ : وَأَمَّا الرَّعَاءُ بِالْكَسْرِ فَمِقْيَاسُ كَصِيَامٍ وَقِيَامٍ . وليس كما ذكر لما ذكرته . وقرأ أبو عمرو في رواية بفتح الراء قال أبو الفضل : هو مصدر أقيم مقام الصفة فلذلك استوى فيه الواحد والجمع أو على حذف مضاف وقرئ بضمها (٢) وهو اسم جمع كرجالٍ وثنَاءٍ ، وقرأ ابن مَصْرِفٍ « لَا نُسْقِي » بضم النون من أسقى وقد تقدم الفرق بين سقى وأسقى في النحل .

قوله : ﴿ فَسَقَى لَهُمَا ﴾ مفعوله محذوف أي غَنَمَهُمَا لِأَجْلِهِمَا .

قوله : ﴿ لِمَا أُنزِلَتْ ﴾ متعلق بـ « فَقَبِرَ » قال الزمخشري وَعَدَى فَقَبِرَ بِاللَّامِ لِأَنَّهُ ضَمَّنَ مَعْنَى سَائِلٍ وَطَالِبٍ . ويحتمل إني فَقَبِرَ مِنَ الدُّنْيَا لِأَجْلِ مَا أُنزِلَتْ إِلَيَّ مِنْ خَيْرِ الدِّينِ وَهُوَ النِّجَاةُ مِنَ الظَّالِمِينَ قُلْتُ : يَعْنِي أَنَّ الْفَتْقَرَ يَتَعَدَّى بِمَنْ فَإِنَّمَا أَنْ نَجْعَلُهُ مِنْ بَابِ التَّضْمِينِ وَأَمَّا أَنْ مُتَعَلِّقَةٌ مَحْذُوفٌ . و « أُنزِلَتْ » قيل ماضٍ على أصله ويعني بالخير ما تقدم من خير الدين وقيل بمعنى المستقبل .

قوله : ﴿ فَجَاءَتْهُ أَحَدَاهَا ﴾ قرأ ابن مُحَيِّصٍ « فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا » بحذف الهمزة تخفيفاً على غير قياس كقولهم يَا أَبَا فُلَانٍ وَقَوْلُهُ :

٣٦١٠ - يَا أَبَا الْمُغِيرَةِ رَبِّ أَمْرٍ مُعْضِلٍ فَرَجَّتُهُ بِالنُّكْرِ مِنِّي وَالذَّهَا (٣)

وَوَيْلٌ لَّيَوْمَئِذٍ لِلَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهَتِهِمْ كَاهِنُونَ غُلُوًّا كَثِيرًا يَوْمَ يُحْمَلُونَ عَلَى الْوُجُوهِ وَقَوْمٌ نَّارٌ لَّأَعْيُنِنَ وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهَتِهِمْ كَاهِنُونَ غُلُوًّا كَثِيرًا يَوْمَ يُحْمَلُونَ عَلَى الْوُجُوهِ وَقَوْمٌ نَّارٌ لَّأَعْيُنِنَ

و « تَمْشِي » حال و « عَلَى اسْتَحْيَاءٍ » حال أخرى إما من « جَاءَتْ » وإما من « تَمْشِي » .

قوله : ﴿ أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدَى ﴾ روي عن أبي عمرو « أَنْكِحَكَ حَدَى » بحذف همزة إحدى وهذه تشبه قراءة ابن محيصن « فَجَاءَتْهُ جِدَاهُمَا » التشديد في نون « هَاتَيْنِ » في سورة النساء .

قوله : ﴿ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ﴾ في محل نصب على الحال إما من الفاعل أو من المفعول أي مشروطاً عَلَيَّ أو عَلَيَّكَ ذلك وتأْجُرَنِي مضارع أَجْرْتُهُ كنت له أجيراً ومفعوله الثاني محذوف أي تأْجُرَنِي نفسك و « ثَمَانِي حَجَجٍ » ظرف له ونقل الشيخ^(١) عن الزمخشري أنها هي المفعول الثاني قُلْتُ : الزمخشري لم يجعلها مفعولاً ثانياً على هذا الوجه وإنما جعلها مفعولاً ثانياً على وجه آخر ، وأما على هذا الوجه فلم يجعلها غير ظرف وهذا نصه ليتبين لك قال : تَأْجُرَنِي مِنْ أَجْرْتُهُ إِذَا كُنْتُ لَهُ أَجِيرًا كَقَوْلِكَ أَبُوتُهُ إِذَا كُنْتُ لَهُ أَبًا ، وَثَمَانِي حَجَجٍ ظَرْفٌ أَوْ مِنْ أَجْرْتُهُ إِذَا أَثْبَتَهُ وَمِنْهُ تَعَزِيَةُ الرَّسُولِ ﷺ « أَجْرَكُمْ اللَّهُ وَرَحِمَتُكُمْ » وَثَمَانِي حَجَجٍ مَفْعُولٌ بِهِ وَمَعْنَاهُ رَعِيَهُ ثَمَانِي حَجَجٍ فَنَقَلَ الشَّيْخُ عَنْهُ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ مِنَ الْمَعْنِيَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ فِي « تَأْجُرَنِي » فَقَطَّ وَحَكِيَ عَنْهُ أَنَّهُ أَعْرَبَ « ثَمَانِي حَجَجٍ » مَفْعُولًا بِهِ . وَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ ذَلِكَ أَوْ يَتَّجِهَ ؟ وَانظُرْ إِلَى الزَّمْخَشَرِيِّ كَيْفَ قَدَّرَ مِضَافًا لِيَصِحَّ الْمَعْنَى بِهِ أَي : رَعِي ثَمَانِي حَجَجٍ لِأَنَّ الْعَمَلَ هُوَ الَّذِي تَقَعُ بِهِ الْإِثَابَةُ لِأَنَّ نَفْسَ الزَّمَانِ فَكَيْفَ يُوجَّهُ الْإِجَارَةُ عَلَى الزَّمَانِ ؟ .

قوله : ﴿ فَمِنْ عِنْدِكَ ﴾ يجوز أن تكون في محل رفع خبرا للمبتدأ محذوف تقديره : فهي مِنْ عِنْدِكَ أَوْ نَصَبٌ فَقَدْ زِدْتُهُمَا أَوْ تَفَضَّلْتَ بِهِمَا مِنْ عِنْدِكَ .

قوله : ﴿ أَنْ أَشُقَّ ﴾ مفعول « أريدُ » . وحقيقة قولهم شَقَّ عَلَيْهِ أَي شَقَّ ظَنَّهُ نَصْفَيْنِ فَتَارَةٌ يَقُولُ أَطِيقُ وَتَارَةٌ لَا أَطِيقُ وَهُوَ مِنْ أَحْسَنِ مَجَازٍ .

قوله : ﴿ ذَلِكَ ﴾ مبتدأ والاشارة به إلى ما تعاقدا عليه والظرف خبره . وأضيفت « بَيْنَ » لمفرد لَتَكَرَّرَهَا عَطْفًا بِالْوَاوِ ، وَلَوْ قُلْتَ : الْمَالُ بَيْنَ زَيْدٍ فَعَمَرُوا لَمْ يَجُزْ فَأَمَّا قَوْلُهُ : « بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلٍ »^(٢) فكان الأصمعي يابأها ويروي : وَحَوْمَلٍ بِالْوَاوِ . وَالصَّحِيحُ بِالْفَاءِ وَأَوَّلُ الْبَيْتِ عَلَى أَنَّ الدَّخُولَ وَحَوْمَلٍ مَكَانَانِ كُلُّ مَنِ مَشْتَمَلٌ عَلَى أَمَاكِنَ نَحْوِ قَوْلِكَ دَارِي بَيْنَ مَصْرٍ لِأَنَّهُ يَرِيدُ بِهِ الْمَكَانَ الْجَامِعَ . وَالْأَصْلُ : ذَلِكَ بَيْنَنَا . فَفَرَّقَ بِالْعَطْفِ .

قوله : ﴿ أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ ﴾ أي شرطية وجوابها ﴿ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ ﴾ . وفي « مَا » هذه قولان :

أشهرهما : أنها زائدة كزيادتها في أخواتها من أدوات الشرط .

والثاني : أنها نكرة و « الْأَجَلَيْنِ » بدل منها وقرأ الحسن وأبو عمرو في رواية « أَيَّمَا » بتخفيف الياء كقوله :

(١) انظر البحر المحيط (١١٥/٧) .

(٢) جزء من عجز من معلقة امرئ القيس وهو :

قفا نيك من ذكرى حبيب ومنزل
بسقط اللوى

٣٦١٢ - تَنْظَرْتُ نَصْرًا وَالسَّمَائِينَ أَيُّهُمَا عَلَيَّ مِنَ الْغَيْثِ اسْتَهَلَّتْ مَوَاطِرُهُ (١)

وقرأ عبد الله « أَيُّ الْأَجْلِينَ مَا قَضَيْتُ » بِأَفْحَامٍ مَا بَيْنَ الْأَجْلِينَ وَقَضَيْتُ . قال الزمخشري : فإن قلت ما الفرق بين موقعي زيادة ما في القراءتين قلت : وقعت في المُسْتَفِيضَةَ مُؤَكَّدَةً لِإِبْهَامِ أَيِّ زَائِدَةٍ فِي شِيَاعِهَا فِي الشَّاذَةِ تَأَكِيداً لِلْقَضَاءِ كَأَنَّهُ قَالَ : أَيُّ الْأَجْلِينَ صَمَّمْتُ عَلَى قَضَائِهِ وَجَرَدْتُ عَزِيمَتِي لَهُ . وقرأ أبو حيوة وابن قُطَيْبٍ « عِدْوَانٌ » . قال الزمخشري : قلتُ تَصَوَّرُ الْعِدْوَانَ إِنَّمَا هُوَ فِي أَحَدِ الْأَجْلِينَ الَّذِي هُوَ أَقْصَرُهُمَا وَهُوَ الْمَطَالِبَةُ بِتَيْمَةِ الْعَشْرِ فَمَا مَعْنَى تَعَلَّقُ الْعِدْوَانَ بِهِمَا جَمِيعاً ؟ قلتُ : معناه : كما أَنِّي إِنِ طَوَّلْتُ بِالزِّيَادَةِ عَلَى الْعَشْرِ لَا شَكَّ فِيهِ فَكَذَلِكَ إِنِ طَوَّلْتُ بِالزِّيَادَةِ عَلَى الثَّمَانِيِّ أَرَادَ بِذَلِكَ تَفْرِيرَ أَمْرِ الْخِيَارِ وَأَنَّهُ ثَابِتٌ مُسْتَقَرٌّ وَأَنَّ الْأَجْلِينَ عَلَى السَّوَاءِ إِمَّا هَذَا وَإِمَّا هَذَا . ثم قال : وقيل معناه فلا أكون مُتَعَدِّياً وَهُوَ فِي نَفْيِ الْعِدْوَانَ عَنِ نَفْسِهِ كَقَوْلِكَ لَا إِثْمَ عَلَيَّ وَلَا تَبِعَةً .

قال الشيخ (٢) : وجوابه الأول فيه تَكْثِيرٌ . قلتُ : كأنه أعجبه الثاني والثاني لم يرتضه الزمخشري لأنه ليس جواباً في الحقيقة فإن السؤال باقٍ أيضاً وكذلك نقله عن غيره . وقال المُبَرِّدُ : عَلِمَ أَنَّهُ لَا عِدْوَانَ عَلَيْهِ فِي أْتَمِهِمَا وَلَكِنْ جَمَعَهُمَا لِيَجْعَلَ الْأَوَّلَ كَالْآخِرِ فِي الْوَفَاءِ .

قوله : ﴿ أَوْجُذَوَةٌ ﴾ قرأ حمزة بضم الجيم وعاصم بالفتح والباقون بالكسر وهي لغات في العود الذي في رأسه نار هذا هو المشهور قال السلمي :

٣٦١٣ - حَمَى حُبُّ هَذِي النَّارِ حَلِيلَتِي وَحُبُّ الْعَوَانِي فَهُوَ دُونَ الْحَبَابِ (٣)
وَبَدَلْتُ بَعْدَ الْمِسْكِ وَالْبَانِ شِقْوَةً دُخَانَ الْجُذَا فِي أَشْمَطِ شَاوِحِبِ

وقيده بعضهم فقال : في رأسه نار من غير لهب قال ابن مُقْبِلٍ :

٣٦١٤ - بَاتَتْ حَوَاطِبٌ لَيْلَى بَلَقَسْنَ لَهَا جَزَلَ الْجُذَا غَيْرَ خَوَارٍ وَلَا دَعِرٍ (٤)
وَالخَوَارُ الَّذِي يَتَقَصَّفُ وَالدَّعِرُ الَّذِي فِيهِ لَهَبٌ . وقد ورد ما يقتضي وجود اللهب فيه قال الشاعر :

٣٦١٥ - وَأَلْقَى عَلَيَّ قَيْسٍ مِنَ النَّارِ جَذْوَةً شَدِيداً عَلَيْهَا حَمِيهَا وَالتَّهَابُهَا (٥)
وقيل : الجذوة العود الغليظ سواء في رأسه نار أم لم يكن وليس المراد هنا إلا ما في رأسه نار .

قوله : ﴿ من النار ﴾ صفة لجذوة ولا يجوز تعلقها « بآتيكم » كما تعلق به « منها » لأن هذه النار ليست النار المذكورة ، والعرب إذا تقدّمت نكرة وأرادت إعادتها مضمرة أو مُعَرَّفَةً بِأَلِ الْعَهْدِيَّةِ وَقَدْ جُمِعَ الْأَمْرَانِ هُنَا .
فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِي مِنْ شَطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبْرَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَنْ يَمْوِسَّ إِلَى أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ (٣) وَأَنْ أَلْقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَآهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّى مُدَبِّرًا وَلَمْ يَعْقِبْ يَمْوِسَّ أَقْبَلَ وَلَا تَخَفْ إِنَّكَ مِنَ الْأَمِينِ (٣) أَسْلُكَ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجُ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سَوْءٍ وَأَضْمَمَ إِلَيْكَ

(١) البيت للفرزدق انظر ديوانه (٢٨١/١) ، المحتسب (٣) البيتان من شواهد البحر (١٠٣/٧) .

(٤) تقدم وانظر مجاز القرآن (١٠٣/٢) . (٤١/١) ، البحر المحيط (١١٥/٧) .

(٥) البيت من شواهد البحر (١٠٣/٧) . (٢) انظر البحر المحيط (١١٦/٧) .

جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ ۖ فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَسِيقِينَ
 ٣٢ قَالَ رَبِّ إِنِّي قَنَلْتُ مِنْهُمْ نَفْسًا فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِ ۚ وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسَلْهُ
 مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي ۖ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ ۚ ٣٤

قوله : ﴿ مِنْ شَاطِئِءٍ ﴾ من لابتداء الغاية والأيمن صفة للشاطيء أو للوادي والأيمن من اليمين وهو البركة أو من اليمين المعادلة لليسر من العضوين ومعناه على هذا بالنسبة إلى موسى أي الذي يلي يمينك دون يسارك والشاطيء صفة الوادي والنهر حَافَتُهُ وَطَرَفُهُ ، وكذلك الشُّطُّ والسيفُ والساحلُ كلها بمعنى . وَجَمْعُ الشَّاطِئِءِ أَشْطَاءٌ قاله الراغب . وَشَاطِئَاتٌ فَلَانًا مَا شِئْتُهُ عَلَى الشَّاطِئِءِ .

قوله : ﴿ فِي الْبُقْعَةِ ﴾ متعلقة بنودي أو بمحذوف على أنها حال من الشاطيء وقرأ العامة بضم الباء وهي اللغة الغالبة وقرأ مسلمة والأشهب العُقَيْلِي بفتحها ، وهي لغة حكاها أبو زيد قال : سمعتهُم يقولون : هذه بُقْعَةٌ طَيِّبَةٌ .

قوله : ﴿ مِنْ الشَّجَرَةِ ﴾ هذا بدل من الشاطيء باعادة العامل وهو بدل اشتمال .

قوله : ﴿ أَنْ يَا مُوسَى ﴾ هي المفسرة . وجوز فيها أن تكون المخففة واسمها ضمير الشأن وحملة النداء مفسرة له وفيه بعد .

قوله : ﴿ إِنِّي أَنَا اللَّهُ ﴾ العامة على الكسر على إضمار القول أو على تضمين النداء معناه . وقرىء بالفتح وفيه إشكال لأنه إنْ جَعَلْتُ أَنْ تفسيرية وجب كسر « إني » للاستثناف والمفسر للنداء بماذا كان ؟ وإنْ جَعَلْتُهَا مخففة لزم تقدير « إني » بمصدر والمصدر مفرد وضمير الشأن لا يفسر بمفرد والذي ينبغي أن يخرج عليه هذه القراءة أن تكون أن تفسيرية وأني معمولة لِفَعْلٍ مضمرة تقديره أَنْ يَا مُوسَى أَعْلَمَ أَنِي أَنَا اللَّهُ .

قوله : ﴿ مِنَ الرَّهْبِ ﴾ متعلق بأحد أربعة أشياء إما بَوَلَّى وإما بِمَدْبَرًا وإما بِأَضِيمٍ ويظهر هذا الثالث إذا فَسَّرْنَا الرَّهْبَ بِالْكَفِّ وإما بمحذوف أي تسكن من الرهب وقرأ حفص بفتح الراء وإسكان الهاء والاخوان وابن عامر وأبو بكر بالضم والإسكان والباقون بفتحيتين والحسن وعيسى والجحدريُّ وقناة بضميتين وكلها لغات بمعنى الخوف وقيل : هو بفتحيتين الكُفُّ بلغة حَمِيرٍ وحنيفة قال الزمخشري : وهو من بَدَعَ التفسير قال : وليت شعري كيف صحت في اللغة وهل سُمِعَ مِنَ الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ التي تُرَضَى عربيتهم أم ليت شعري كيف موقعه في الآية وكيف تطبيقه المفصل كسائر كلمات التنزيل على أن موسى صلوات الله عليه ليلة الْمُنَاجَاةِ ما كان عليه إِلَّا زُرْمَانِقَةٌ مِنْ صُوفٍ لَا كُفَّ لَهَا . وَالزُرْمَانِقَةُ الْمُدْرَعَةُ .

قال الشيخ : هذا مروى عن الأصمعي ، وهو ثقة سمعتهُم يقولون : أعطني ما في رهبك أي كُفِّكَ وأما قوله : كيف موقعه ؟ معناه : أَخْرَجَ يَدَكَ مِنْ كُفِّكَ قُلْتُ : كيف يستقيم هذا التفسير ؟ يفسرون أَضْمُمُ بمعنى أَخْرَجَ وقال الزمخشري : فَإِنْ قُلْتُ : قد جَعَلَ الْجَنَاحَ وهو اليدُ في أحد الموضوعين مَضْمُومًا وفي الآخر مَضْمُومًا إِلَيْهِ وذلك قوله ﴿ وَاضْمُمُ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ ﴾ وقوله ﴿ وَاضْمُمُ يَدَكَ إِلَىٰ جَنَاحِكَ ﴾^(١) فما التوفيق بينهما ؟ قلت : المراد بالجناح

المضموم هو اليد اليمنى وبالجنح المضموم إليه هو اليد اليسرى وكل واحدة من يمنى اليدين ويسراها جناح .

قوله : ﴿ فذانك ﴾ قد تقدم قراءة التخفيف والتثقيب في سورة النساء . وقرأ ابن مسعود وعيسى وشبل وابن نوفل بياء بعد نون مكسورة وهي لغة هذيل وقيل تميم وروى شبل عن ابن كثير بياء بعد نون مفتوحة وهذا على لغة من يفتح نون التثنية كقوله :

٣٦١٦ - عَلَى أَحْوَذِيَّيْنِ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةٌ فَمَا هِيَ إِلَّا لَمَحَةٌ وَتَغِيْبٌ^(١)

والياء بدل من إحدى النونين كتنظيبت وقرأ عبد الله بتشديد النون وياء بعدها ونسبت لهذيل قال المهدي : بل لغتهم تخفيفها . ولا أظن الكسرة هنا إلا إشباع كقراءة هشام « أَفْتِيْدَةٌ مِنَ النَّاسِ »^(٢) . و « ذَانِكَ » إشارة إلى العصا واليد وهما مؤنثان وإنما ذكّر ما أشير به إليهما لتذكير خبرهما وهو « بُرْهَانٌ » كما أنه يؤنث لتأنيث خبره كقراءة « ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا . . . » فَيَمْنُ أَنْتَ وَنَصَبُ فِتْنَتَهُمْ وكذا قوله :

٣٦١٧ - « وَقَدْ خَابَ مَنْ سَرِيْرَتُهُ الْغَدْرُ »^(٣) .

وتقدم إيضاح هذا في سورة الأنعام^(٤) . والبرهان تقدم اشتاقه^(٥) .

وقال الزمخشري هنا : فإن قلت لم سميت الحجة برهانا ؟ قلت : لبياضها وإنارتها من قولهم للمرأة البيضاء : بَرَّهْرَهُةٌ بتكرير العين واللام والدليل على زيادة النون قولهم أبرة الرجل إذا جاء بالبرهان ونظيره تسميتهم إياها سُلْطَانًا من السُّلَيْط وهو الزَّيْبُ لإنارتها قوله : ﴿ إِلَى فِرْعَوْنَ ﴾ متعلق بمحذوف فقَدْرُهُ أبو البقاء : مُرْسَلًا إِلَى فِرْعَوْنَ وغيره : أَذْهَبَ إِلَى فِرْعَوْنَ وهذا المقدر ينبغي أن يكون حالاً من « بُرْهَانَانِ » أي : مُرْسَلًا بهما إلى فرعون والعامل في هذه الحال ما في اسم الإشارة .

قوله : ﴿ هُوَ أَفْصَحُ ﴾ الفصاحة لغةٌ : الخلوْصُ ومنه فَصَحَ اللَّيْنُ وَأَفْصَحَ فَهُوَ فَصِيْحٌ وَفَصِيْحٌ أَي خَلْصٌ مِنَ الرَّغْوَةِ وروى قولهم :

٣٦١٨ - وَتَحَتَ الرَّغْوَةِ اللَّيْنُ الْفَصِيْحُ^(٦)

ومنه : فَصَحَ الرَّجُلُ : جادت لغته ، وَأَفْصَحَ : تَعَلَّمَ بالعربية . وقيل بالعكس وقيل الفصيح الذي ينطق . والأعجم الذي لا ينطق وعن هذا استعير أفصح الصبحُ أَي بَدَا ضَوْؤُهُ وَأَفْصَحَ النَّصْرَانِيُّ دَنَا فَصْحُهُ بكسر الفاء وهو عيد لهم . وأما في اصطلاح أهل البيان : فهي خُلُوصُ الكَلِمَةِ من تنافر الحروف كقوله : تَرَعَى الْهُهْحُهَعُ^(٧) ومن الغرابة كقوله :

٣٦١٩ - وَمَرَسِينَا مُسْرَجًا^(٨)

(١) البيت لحميد بن ثور الهلالي انظر ديوانه (٥٥) ، شرح المفصل لابن يعيْش (١٤١/٤) ، الهمع (١٤٩/١) ، الأشموني (٩٠/١) ، التصريح (٧٨/١) .
 (٢) سورة ابراهيم آية : (٣٧) .
 (٣) البيت لأعشى تغلب أمالي ابن الشجري (١٢٩/١) .
 (٤) آية رقم (٢٣) .
 (٥) سورة البقرة آية : (١١١) .
 (٦) عجز بيت لنضلة السلمي انظر الكامل (٨٩/١) ، اللسان «فصح» .
 (٧) اسم من أسماء النبات .
 (٨) جزء من الرجز لرؤبة بن العجاج انظر معاهد التنصيص (٦/١) .

ومن مخالفة القياس اللغوي كقوله : العليُّ الأجللِ وخلوص الكلام من ضَعْفِ التَّأليفِ كقوله :

٣٦١٩ - جَزَعِي رَبُّهُ عَنِّي عَدِيٌّ بَنَ حَاتِمِ (١)

٣٦٢٠ - ومن تنافر الكلمات كقوله :

٣٦٢١ - وَقَبْرُ حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْرٍ وَلَيْسَ قُرْبُ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرٌ (٢)

ومن التعقيد وهو إمَّا اختلال نظم الكلام فَلَا يُدْرَى كَيْفَ يُتَوَصَّلُ إِلَى مَعْنَاهُ كقوله :

٣٦٢٢ - وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمْلَكًا أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهُ (٣)

وأما عدم انتقال الذهن من المعنى الأول إلى المعنى الثاني الذي هو لازمه والمراد به ظاهراً كقوله :

٣٦٢٣ - سَأَطْلُبُ بَعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرُبُوا وَتَسْكَبَ عَيْنَايَ الدُّمُوعَ لِتَجْمُدَا (٤)

وخلوص المتكلم من النطق بجميع ذلك . فصارت الفصاحة يوصف بها ثلاثة أشياء : الكلمة والكلام والمتكلم

بخلاف البلاغة فإن لا يوصف بها إلا الأخيران وهذا له موضع يوضح فيه ، وإنما ذكرت لك ما ينبهك على أصله .

و « لِسَانًا » تمييز .

قوله : ﴿ رَدَاءٌ ﴾ منصوب على الحال والرَّدءُ العَوْنُ وهو فِعْلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ كَالدَّفءِ بِمَعْنَى الْمَدْفُوءِ بِهِ وَرَدَّ أَنَّهُ

على عدوه أَعْتَنَهُ عَلَيْهِ وَرَدَّأَتْ الْحَائِطُ دَعْمَتَهُ بِخَشَبَةٍ لَثَلًا يَسْقُطُ . وقال النحاس : يقال : رَدَّأَتْ وَأَرَدَّأَتْهُ وَقَالَ سَلَامَةُ بْنُ

جَنْدَلٍ :

٣٦٢٤ - وَرَدِّي كُلَّ أَبْيَضٍ مَشْرِفِي شَحِيدَ الْحَدِّ أَبْيَضَ ذِي فُلُولِ (٥)

وقال آخر :

٣٦٢٥ - أَلَمْ تَرَ أَنْ أَضْرَمَ كَانَ رَدِّي وَخَيْرَ النَّاسِ فِي قُلِّ وَمَالِ (٦)

وقرأ نافع « رِدَاءً » بالفعل وأبو جعفر كذلك إلا أنه ينونه كأنه أجرى الوصل مجرى الوقف ونافع ليس من قاعدته

النقل في كلمة إلا هنا وقيل : ليس فيه نَقْلٌ وإنما هو مِنْ أَرْدَى عَلَى كَذَا أَيْ زَادَ . قال الشاعر :

٣٦٢٦ - وَأَسْمَرَ خَطِيًّا كَانَ كُعُوبَهُ نَوَى الْقَسْبِ قَدْ أَرْدَى ذِرَاعًا عَلَى الْعَشْرِ (٧)

أي زاد وأنشده الجوهري : قد أربى وهو بمعناه .

قوله : ﴿ يُصَدِّقُنِي ﴾ قرأ حمزة وعاصم بالرفع على الاستثناف أو الصفة لـ « رَدءًا » أو الحال من هاء « أَرْسَلَهُ » أو

(٤) البيت للعباس بن الأحنف انظر معاهد التنصيص (١٩/١) .

(٥) انظر البيت في شرح شواهد الكشاف (١١٤) .

(٦) البيت في شواهد القرطبي (/) .

(٧) البيت لعنبة بن مرداس انظر الخزانة (٢١٥/١) ، المفضليات

(١٠٩) .

(١) البيت قيل : لأبي الأسود وقيل : لغيره انظر الخصائص

(٢٩٤/١) ، التصريح (٢٨٣/١) ، الهمع (٦٦/١) ،

الأسموني (٥٩/٢) .

(٢)

(٣) البيت للفرزدق انظر الكتاب (٣٢/١) ، الخصائص

(١٤٦/١) ، الإيضاح (٥) .

من الضمير في « رُدءاً » والباقون بالجزم جواباً للأمر . وزيد بن علي وأبي « يُصَدِّقُونِي » أي فرعون وملاه قال ابن خالويه : هذا شاهد لمن جزم لأنه لو كان رفعاً لقال : يُصَدِّقُونِي يعني بنونين وهذا سهو من ابن خالويه لأنه متى اجتمعت نون الرفع مع نون الوقاية جازت أوجه :

أحدها : الحذف فهذا يجوز أن يكون مرفوعاً وحذفت نونه لما ذكرت لك وقد تقدم تحقيق هذا في الأنعام وغيرها . وحكاه الشيخ عن ابن خالويه ولم يعقبه بنكير .

قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطٰنًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِتٰبِتِنَا أَنْتُمَا وَمِنَ اتَّبَعَكُمَا
 الْغٰلِبُونَ ﴿٣٥﴾ فَلَمَّا جَاءَهُمْ مُوسَى بِتٰبِتِنَا بَيِّنٰتٍ قَالُوا مَا هٰذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّفْتَرًى وَمَا سَمِعْنَا بِهٰذَا فِي
 ءَابَآئِنَا الْأَوَّلِينَ ﴿٣٦﴾ وَقَالَ مُوسَى رَبِّيْٓ أَعْلَمُ بِمَن جَاءَ بِالْهُدٰى مِنْ عِنْدِهِ وَمَن تَكُونُ لَهُمْ عٰقِبَةُ الدَّارِ إِنَّهُ
 لَا يُفْلِحُ الظَّٰلِمُونَ ﴿٣٧﴾ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَتٰبِتُهَا الْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنَ إِلٰهِ غَيْرِيْ فَأَوْقِدْ لِي
 يَهْمَنُ عَلَى الطَّيْنِ فَأَجْعَلَ لِي صِرْحًا لَعَلِّيْ أَطَّلِعُ إِلَى إِلٰهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ مِنَ الْكٰذِبِينَ ﴿٣٨﴾
 وَأَسْتَكْبِرُ هُوَ وَحٰوُدُهُ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَظَنُّوْا أَنَّهُمْ إِلٰنَا لَا يَرْجِعُونَ ﴿٣٩﴾ فَأَخَذْنَاهُ
 وَحٰوُدُهُ فَنَبَذْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ فَنظُرُ كَيْفَ كَانَتْ عٰقِبَةُ الظَّٰلِمِينَ ﴿٤٠﴾ وَجَعَلْنَاهُمْ ائِمَّةً
 يَدْعُونَ إِلَى التَّكٰرُفِ وَيَوْمَ الْقِيٰمَةِ لَا يُنصَرُونَ ﴿٤١﴾ وَاتَّبَعْنَاهُمْ فِي هٰذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ
 الْقِيٰمَةِ هُمْ مِنَ الْمَقْبُوْحِينَ ﴿٤٢﴾ وَلَقَدْ ءَايَيْنَا مُوسَى الْكِتٰبَ مِنْ بَعْدِ مَا أَهْلَكْنَا الْقُرُوْنَ
 الْأُوْلَى بَصٰاِيرَ لِلنَّاسِ وَهُدٰى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٤٣﴾ وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَا إِلَى
 مُوسَى الْأَمْرَ وَمَا كُنْتَ مِنَ الشَّٰهِدِينَ ﴿٤٤﴾ وَلَكِنَّا أَنشَأْنَا قُرُوْبًا فَطٰوَلْ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ وَمَا كُنْتَ
 ثٰوِيًّا فِيْ أَهْلِ مَدْيَنَ تَتَلَوْا عَلَيْهِمْ ءَايٰتِنَا وَلَكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴿٤٥﴾ وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الطُّورِ إِذْ
 نَادَيْنَا وَلٰكِن رَّحْمَةً مِّن رَّبِّكَ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أَتٰهُمْ مِنْ نَّذِيرٍ مِّن قِبَلِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٤٦﴾
 وَلَوْ لَا أَن تُصِيبَهُمْ مُّصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمْتْ أَيْدِيَهُمْ فَيَقُولُوا رَبِّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايٰتِكَ
 وَنَكُوْنُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾ فَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِنَا قَالُوا لَوْلَا أُوتِيَ مِثْلَ مَا أُوتِيَ مُوسَىٰ أَوْلَمْ
 يَكْفُرُوا بِمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ مِنْ قَبْلُ قَالُوا سِحْرٰن تَظٰهَرَا وَقَالُوا إِنَّا بِكُلِّ كٰفِرٍ ﴿٤٨﴾ قُلْ فَآتُوا بِكِتٰبٍ مِّنْ
 عِنْدِ اللَّهِ هُوَ أَهْدٰى مِنْهُمَا اتَّبِعْهُ إِن كُنْتُمْ صٰدِقِينَ ﴿٤٩﴾

قوله : ﴿ عَضُدَكَ ﴾ العامة على فتح العين وضم الضاد والحسنُ وزيدُ بنُ عليٍّ بضمها وعن الحسن بضممة

وسكون وعيسى بفتحهم وبعين وكسر الضاد وفيه لغة سادسة ، فتح العين وسكون الضاد ولا أعلمها قراءة . وهذا كناية عن التقوية له بأخيه .

قوله : ﴿ بآيَاتِنَا ﴾ يجوز فيه أوجه : أن يتعلق بـ « جَعَلَ » أو بـ « يصلون » ويمحذوف أي اذهبها أو على البيان فيتعلق بمحذوف أيضاً أو بـ « الْغَالِبُونَ » على أن أل ليست موصولة أو موصولة وأتسع فيه ما لا يتسع في غيره أو قسمٌ وجوابه مُتَقَدِّمٌ وهو « فَلَا يَصِلُونَ » أو من لَغَوِ الْقِسْمِ قَالَهُمَا الزَّمخَشَرِيُّ . وردَّ عليه الشيخ بأن جواب القسم لا يدخله الفاء عند الجمهور ويريد بلغو القسم أن جوابه محذوف أي وحق آياتنا لتغلبن .

قوله : ﴿ وَقَالَ مُوسَى ﴾ هذه قراءة العامة بإثبات واو العطف وابن كثير حذفتها وكل وافق مُصَحِّفه فإنها ثابتة في المصاحف غير مصحف مكة وإثباتها وحذفها واضحان وهو الذي في تسمية أهل البيان الوصلُ والفصلُ قوله « مَنْ تَكُونُ » قرأ العامة تكون بالتأنيث ولهُ خبرها و « عَاقِبَةُ » اسمها ويجوز أن يكون اسمها ضمير القصة والشأن لأجل ذلك و « لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ » جملة في موضع الخبر وقرىء بالياء من تحت على أن تكون « عَاقِبَةُ » اسمها والتذكير للفصل ولأنه تأنيث مجازي ويجوز أن يكون اسمها ضمير الشأن والجملة خبر كما تقدم ويجوز أن تكون تامة وفيها ضمير يرجع إلى « مَنْ » والجملة في موضع الحال ويجوز أن تكون ناقصة واسمها ضمير « مَنْ » والجملة خبرها .

قوله : ﴿ بِغَيْرِ الْحَقِّ ﴾ حال أي استكبروا مُتَلَبِّسِينَ بغير الحق .

قوله : ﴿ لَا يَرَجِعُونَ ﴾ قرأ نافع والأخوان مبنياً للفاعل والباقون للمفعول .

قوله : ﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ ﴾ أي صَيَّرْنَاهُمْ . وقال الزمخشري دَعَوْنَاهُمْ . كأنه فرَّ من نسبة ذلك إلى الله تعالى أعني التَّصْيِيرُ لأنه لا يوافق مذهبه و « يَدْعُونَ » صفة لأئمة .

قوله : ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ هُمْ ﴾ فيه أوجه :

أحدها : أن يتعلق بـ « الْمَقْبُوحِينَ » على أن أل ليست موصولة أو موصولة واتسع فيه . وأن يتعلق بمحذوف يفسره « الْمَقْبُوحِينَ » كأنه قيل : وَقَبُّحُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ نَحْوُ ﴿ لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ ﴾^(١) أو يعطف على موضع « فِي الدُّنْيَا » أي : وَأَشْبَعْنَاهُمْ لَعْنَةَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَوْ مَعْطُوفَةٌ عَلَى « لَعْنَةَ » عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَي : لَعْنَةَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ .

والوجه الثاني أظهرها : وَالْمَقْبُوحُ الْمَطْرُودُ قَبَحَهُ اللَّهُ : طَرَدَهُ . قال الشاعر :

٣٦٢٧ - أَلَا قَبَحَ اللَّهُ الْبَرَاجِمَ كُلَّهَا وَجَدَعَ يَرْبُوعاً وَعَقَّرَ دَارِمَا^(٢)

وسمِّي ضدَّ الحَسَنِ قبيحاً لأن العين تنبؤ عنه فكأنها تطرَّده . يقال : قَبِحَ قَبَاحَةً وَقِيلَ : « مِنَ الْمَقْبُوحِينَ » مِنَ الْمَوْسُومِينَ بَعْلَامَةٍ مُنْكَرَةً كَزُرْفَةِ الْعُيُونِ وَسَوَادِ الْوُجُوهِ وَالْقَبِيحُ أَيْضاً : عَظْمُ السَّاعِدِ مِمَّا يَلِي النِّصْفَ مِنْهُ إِلَى الْمِرْفَقِ .

قوله : ﴿ بَصَائِرَ ﴾ يجوز أن يكون مفعولاً له وأن يكون حالاً إما على حذف مضاف أي ذَا « بَصَائِرَ » أو على المبالغة .

(٢) البيت لامرئ القيس انظر ديوانه (١٣٠) ، وهو من شواهد

البحر (١٠٣/٧) .

(١) سورة الشعراء آية : (١٦٨) .

قوله : ﴿ بِجَانِبِ الْعَرَبِيِّ ﴾ يجوز أن يكون من حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه أي بجانب المكان الْعَرَبِيِّ وأن يكون من حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه أي بجانب المكان الْعَرَبِيِّ وأن يكون من إضافة الموصوف لصفته وهي مذهب الكوفيين ومثله بَقْلَةُ الْحَمَقَاءِ وَمَسْجِدُ الْجَامِعِ .

قوله : ﴿ وَلَكِنَّا أَنْشَأْنَا ﴾ وجه الاستدراك أن المعنى وَمَا كُنْتَ شَاهِدًا لِمُوسَى وَمَا جَرَى عَلَيْهِ وَلَكِنَّا أَوْحَيْنَاهُ إِلَيْكَ فذكر سبب الوحي الذي هو إطالة الفترة ودل به على الْمُسَبَّبِ على عادة الله في اختصاراته فإذن هذا الاستدراك هو شبيه بالاستدراكين بعده قال الزمخشري بعد كلام طويل . قوله : ﴿ ثَاوِيًا ﴾ أي مُقِيمًا يُقَالُ ثَوَى ثَوَاءً فَهُوَ ثَاوٍ وَمَثْوَى قَالَ ذُو الرِّمَّةِ :

٣٦٢٨ - لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءٍ ثَوِيَّةً تَقْضَى لُبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمٌ (١)
وقال آخر :

٣٦٢٩ - طَالَ الثَّوَاءُ عَلَى رُسُومِ الْمَنْزَلِ (٢)
قال العجاج :

فَبَاتَ حَيْثُ يَدْخُلُ الثَّوِيُّ (٣) - ٣٦٣٠

بمعنى الضيف المقيم .

قوله : ﴿ تَتَلَوُا ﴾ يجوز أن يكون حالاً من الضمير في « ثَاوِيًا » وأن يكون خبراً ثانياً وأن يكون هو الخبر و « ثَاوِيًا » حال . وجعله الفراء مُنْقَطِعًا مما قبله أي مستأنفاً كأنه قيل : وَهَذَا أَنْتَ تَتَلَوُ عَلَى أَمْتِكَ وَفِيهِ بُعْدٌ .

قوله : ﴿ مَا آتَاهُمْ مِنْ نَذِيرٍ ﴾ في موضع الصفة لـ « قَوْمًا » . ﴿ وَلَكِنْ رَحْمَةً ﴾ أي أَرْسَلْنَاكَ « رَحْمَةً » أَوْ أَعْلَمْنَاكَ بِذَلِكَ « رَحْمَةً » وَقَرَأَ عَيْسَى وَأَبُو حِيوةَ بِالرَّفْعِ أَي أَنْتَ رَحْمَةٌ .

قوله : ﴿ وَلَوْلَا أَنْ تُصِيبَهُمْ ﴾ هي الامتناعية وأن وما في خبرها في موضع رفع بالابتداء أي لولا إصابتهم المصيبة وجوابها محذوف فقدرة الزجاج : مَا أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ رُسُلًا يَعْنِي أَنَّ الْحَامِلَ عَلَى إِسْرَالِ الرُّسُلِ إِزَاحَةٌ عَلَيْهِمْ بِهَذَا الْقَوْلِ فَهُوَ كَقَوْلِهِ : ﴿ لَيْثًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ ﴾ (٤) وقدره ابن عطية : لَعَاجَلْنَاهُمْ وَلَا مَعْنَى لِهَذَا وَ « فَيَقُولُوا » عطف على « تُصِيبُهُمْ » وَ « لَوْلَا » الثَّانِيَةُ تَحْضِيضٌ . وَ « فَتَّبِعَ » جَوَابُهُ فَلِذَلِكَ نَصَبَ بِإِضْمَارٍ أَنَّ قَالَ الزَّمْخَشَرِي : فَإِنْ قُلْتَ : كَيْفَ اسْتِقَامَ هَذَا الْمَعْنَى وَقَدْ جَعَلْتَ الْعُقُوبَةَ هِيَ السَّبَبُ لَا الْقَوْلَ لِدُخُولِ حَرْفِ الْاِمْتِنَاعِ عَلَيْهِ دُونَهُ ؟ قُلْتَ الْقَوْلَ هُوَ الْمَقْصُودُ بِأَنْ يَكُونَ سَبَبًا لِلْإِرْسَالِ وَلَكِنَّ الْعُقُوبَةَ لَمَّا كَانَتْ هِيَ السَّبَبُ لِلْقَوْلِ وَكَانَ وَجُودُهُ بِوَجُودِهَا جَعَلَتْ الْعُقُوبَةَ كَأَنَّهَا سَبَبٌ لِلْإِرْسَالِ بِوَسْطَةِ الْقَوْلِ فَادْخَلْتَ عَلَيْهَا « لَوْلَا » وَجِيءَ بِالْقَوْلِ مَعْطُوفًا عَلَيْهَا بِالْفَاءِ الْمُعْطِيَةِ مَعْنَى السَّبَبِيَّةِ وَيُؤْوَلُ مَعْنَاهُ إِلَى قَوْلِكَ وَلَوْلَا قَوْلُهُمْ هَذَا إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ لَمَّا أَرْسَلْنَا وَلَكِنْ اخْتِيَرْتَ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ لِنَكْتَةِ وَهِيَ أَنَّهُمْ لَوْ لَمْ يُعَاقَبُوا مَثَلًا

(١) تقدم .

(٢) تقدم صدر بيت لعنرة وعجزه :

انظر ديوانه (٥٦) .

(٣) تقدم وانظر البحر المحيط (١٠٣/٧) .

(٤) سورة النساء آية : (١٦٥) .

على كفرهم وقد عابوا ما ألجئوا به إلى العلم اليقين لم يقولوا : لَوْلَا أُرْسِلَتْ إِلَيْنَا رَسُولًا . وإنما السبب في قولهم هذا هو العقاب لا غير لا التأسف على ما فاتهم من الإيمان بخالفهم .

قوله : ﴿ مِنْ قَبْلُ ﴾ إما أن يتعلق بـ « يَكْفُرُوا » أو بأوتى أي من قبل ظهرك .

قوله : ﴿ ساحران ﴾ قرأ الكوفيون « سِحْرَانِ » أي هما أي القرآن والتوراة أو موسى وهارون وذلك على المبالغة جعلوهما نفس السحر أو على حذف مضاف أي ذَوَا سِحْرَيْنِ وَلَوْ صَحَّ هذا لكان ينبغي أن يُفْرَدَ سِحْرٌ ولكنه تُنِّيَ تشبيهاً على التنوع وقيل المراد موسى ومحمد عليهما السلام أو التوراة والإنجيل . والبقاقون « سَاحِرَانِ » أي موسى وهارون أو موسى ومحمد كما تقدم .

قوله : ﴿ تَظَاهَرَا ﴾ العامة على تخفيف الظاء فعلاً ماضياً صقَّةٌ لـ « سِحْرَانِ » أو « سَاحِرَانِ » أي تَعَاوَنَا وقرأ الحسن ويحيى بن الحارث الذماري وأبو حيوه واليزيدي بتشديدها وقد لَحْنَهُمُ النَّاسُ قال ابن خالويه : تشديده لَحْنٌ لأنه فعلٌ ماضٍ وإنما تُشَدُّدُ في المضارع وقال الهذلي : لا معنى له . وقال أبو الفضل : لا أعرف وجهه . وهذا عجيب من هؤلاء فقد حذف نون الرفع في مواضع حتى في الفصح كقوله عليه السلام « لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا » (١) ولا فرق بين كونها بعد واو أو ألف أو ياء فهذا أصله تَظَاهَرَانِ فأدغم وحذفت نونه تخفيفاً . وقرأ الأعمش وطلحة وكذا في مصحف عبد الله « أَظَاهَرَا » بهمزة وصل وشد الظاء وأصلها تظاهرا كقراءة العامة فلما أريد الادغام سكنت الأول فاجتلبت همزة الوصل .

فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ
إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿٥٠﴾ وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ الْقَوْلَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٥١﴾ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ
الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِهِ هُمْ بِهِ يُؤْمِنُونَ ﴿٥٢﴾ وَإِذَا يُنذَرُوا عَلَيْهِمْ قَالُوا آمَنَّا بِهِ إِنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّنَا إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلِهِ مُسْلِمِينَ
﴿٥٣﴾ أُولَئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ بِمَا صَبَرُوا وَيَدْرَءُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٥٤﴾ وَإِذَا
سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ وَقَالُوا لَنَا أَعْمَلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَلُكُمْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْنِئُ الْجَاهِلِينَ ﴿٥٥﴾ إِنَّكَ لَا
تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴿٥٦﴾ وَقَالُوا إِن نَّبِئِ الْهُدَى مَعَكَ
نُنْخِطِفُ مِنْ أَرْضِنَا أَوْلَمْ نُمْكِنْ لَهُمْ حَرَمًا ءَامِنًا يُجِئُ إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ رِزْقًا مِنْ لَدُنَّا وَلَكِنَّ
أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٥٧﴾ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيْبَةٍ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا فَنِلَاكَ مَسْكِنَهُمْ لَمْ تَسْكَنْ
مِنْ بَعْدِهِمْ إِلَّا قَلِيلًا وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ ﴿٥٨﴾ وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمَّهَارِ سُورًا
يَنلُوا عَلَيْهَا ءَايَاتِنَا وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَى إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ ﴿٥٩﴾ وَمَا أُوتِيتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَمَتَّعْ

الْحَيَوةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿١١﴾ أَمِنَ وَعَدَنَّهُ وَعَدَا حَسَنًا فَهُوَ لَنَقِيهِ كَمَنْ مَنَعْنَهُ مَنَعَ الْحَيَوةَ الدُّنْيَا ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْمُحْضَرِينَ ﴿١٢﴾ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَاءِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿١٣﴾ قَالَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَغْوَيْنَا أَغْوَيْنَاهُمْ كَمَا غَوَيْنَا تَبَرَّأْنَا إِلَيْكَ مَا كَانُوا إِيَّانَا يَعْبُدُونَ ﴿١٤﴾ وَقِيلَ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ فَدَعَوْهُمُ فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُمْ وَرَأَوُا الْعَذَابَ لَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَهْتَدُونَ ﴿١٥﴾ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ ﴿١٦﴾ فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ يَوْمَئِذٍ فَهُمْ لَا يَتَسَاءَلُونَ ﴿١٧﴾ فَأَمَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَعَسَىٰ أَن يَكُونَ مِنَ الْمُفْلِحِينَ ﴿١٧﴾

قوله : ﴿ اتَّبِعْهُ ﴾ جواب للأمر وهو « فأتوا » و « مِنْهُمَا » أي من التوراة والقرآن وهو مؤيد لقراءة « سحران » أو من كتابيهما على حذف مضاف وهو مؤيد لقراءة « ساحران » وزيد بن علي « اتَّبِعْهُ » بالرفع استئنافاً أي فأتنا اتَّبِعْهُ . ﴿ فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ ﴾ إستجاب بمعنى أجاب قال الزمخشري : فَإِنْ قُلْتُ : الفرق بين فعل الاستجابة في الآية وبينه في قوله :

٣٦٣١ - فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَلِكَ مُجِيبٌ (١)

حيث عدى بغير اللام قلت : هذا الفعل يتعدى إلى الدعاء بنفسه وإلى الداعي باللام ويحذف الدعاء إذا عُدِّيَ إلى الداعي في الغالب فيقال إستجاب الله دعاءه أو إستجاب له ولا يكاد يُقَالُ : إستجاب له دعاءه وأما البيت فمعناه فلم يَسْتَجِبْ دعاءه على حذف المضاف . قُلْتُ : قَدْ تَقَدَّمَ تقرير هذا في البقرة وأنَّ إستجاب بمعنى أجاب والبيت الذي أشار إليه صدره :

٣٦٣٢ - وَدَاعٍ دَعَايَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى
.....
والناس يشدونه على تَعَدِّيهِ بنفسه .

قوله : ﴿ وَصَلْنَا ﴾ العامة على التشديد إما من الوصل ضد القطع أي تابعتنا بعضه ببعض وأصله من وصل الحبل قال الشاعر :

٣٦٣٣ - فَقُلْ لِبَنِي مَرْوَانَ مَا بَالَ ذِمَّتِي
بِحَبْلِ ضَعِيفٍ لَا يَزَالُ يُوَصَّلُ (٢)

وإما جعلناه أوصالاً أي أنواعاً من المعاني قاله مجاهد . والحسن قرأ بتخفيف الصاد وهو قريب مما تقدم .

قوله : ﴿ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمْ ﴾ مبتدأ و « هُمْ » مبتدأ ثانٍ و « يُؤْمِنُونَ » خبره والجملة خبر الأول و « بِهِ » متعلق بـ « يُؤْمِنُونَ » وقد يُعَكَّرُ على الزمخشري وغيره من أهل البيان حيث قالوا التقديم يفيد الاختصاص وهنا لا يتأتى ذلك لأنهم لو خصوا إيمانهم بهذا الكتاب فقط لزم كُفْرُهُمْ بما عداه وهو عكس المراد وقد أبدى أهل البيان هذا في قوله ﴿ آمَنَّا

(١) تقدم . (١٠٨/٢) ، البحر المحيط (٧/١٢٥) .

(٢) البيت للأخطل انظر ديوانه (٢٧١) ، مجاز القرآن .

بِهِ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا ﴿ وَقَالُوا لَوْ قُدِّمَ بِهِ ﴾ لأوهم الاختصاص بالإيمان بالله وحده دون ملائكة وكتبه ورسله واليوم الآخر وهذا بعينه جارِ هنا . والجواب أن الإيمان بغيره معلوم فانصَبَّ الغرضُ إلى الإيمان بهذا .

قوله : « مَرَّتَيْنِ » منصوب على المصدر و « بِمَا صَبَرُوا » ما مصدريةٌ والباء تتعلق بـ « يُؤْتُونَ » أو بنفس الأجر .

قوله : ﴿ تَنْخَطِفُ ﴾ العامة على الجزم جواباً للشرط ، والمِنْقَرِيُّ بالرفع على حذف الفاء كقوله :

٣٦٣٤ - من يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا (١)

وكقراءة « يَذْرُكُمُ » (٢) بالرفع أو على التقديم وهو مذهب سيويه .

قوله : ﴿ أَوْ لَمْ نُمَكِّنْ لَهُمْ حَرَمًا ﴾ قال أبو البقاء عداه بنفسه لأنه بمعنى جعل وقد صرح به في قوله « أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا » وَمَكَّنَ مُتَعَدِّدٌ بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُضْمَنَ مَعْنَى جَعَلَ كَقَوْلِهِ « مَكَّنَاهُمْ » وقد تقدم تحقيقه في الأنعام . و « آمنا » قيل بمعنى مؤمن أي يؤمن مَنْ دَخَلَهُ وَقِيلَ هُوَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَيْ آمِنًا أَهْلُهُ . وقيل فاعل بمعنى النسب أي ذَا أَمْنٍ .

قوله : ﴿ تُجَبِّي ﴾ قرأ نافع بناء التانيث مراعاةً لِلْفِظِ « ثَمَرَاتُ » والباقون بالياء للفصل ولأنه تأنيث مجازي والجملة صفة لـ « حَرَمًا » أيضا ، وقرأ العامة « ثَمَرَاتُ » بفتحيتين . وَأَبَانٌ بِضْمَتَيْنِ جَمْعُ ثَمْرٍ بِضْمَتَيْنِ وَبَعْضُهُمْ بَفَتْحَةٍ وَسُكُونٍ . قوله « رِزْقًا » أن جعلته مصدرًا جاز انتصابه على المصدر المؤكَّد لأن معنى « تُجَبِّي إِلَيْهِ » يرزُقُهُمْ وَأَنْ يَنْتَصِبَ عَلَى الْمَفْعُولِ لَهُ وَالْعَامِلُ مَحذُوفٌ أَيْ نَسُوْقُهُ إِلَيْهِ « رِزْقًا » وَأَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنْ « ثَمَرَاتٍ » لِتَخْصِيصِهَا بِالْإِضَافَةِ وَإِنْ جَعَلْتَهُ اسْمًا لِلرِّزْقِ انْتَصَبَ عَلَى الْحَالِ مِنْ « ثَمَرَاتٍ » .

قوله : ﴿ مَعِيْشَتَهَا ﴾ فيه أوجه ، مفعول به على تضمين « بَطَرْتُ » « معنى » خَسِرْتُ أو على الظرف أي أَيَّامَ مَعِيْشَتِهَا قَالَه الزجَّاجُ أو على حَذْفِ فِي أَيَّامٍ فِي مَعِيْشَتِهَا أو على التمييز أو على التشبيه بالمفعول به وهو قريب من « سَفِهَ نَفْسَهُ » (٣)

قوله : ﴿ لَمْ تُسْكِنْ ﴾ . جملة حالية والعامل فيها معنى « تَلَكَّ » ويجوز أن تكون خبراً ثانياً .

قوله : ﴿ إِلَّا قَلِيلاً ﴾ أي إِلَّا سَكَنًا قَلِيلاً كَسُكُونِ الْمُسَافِرِ وَنَحْوِهِ أَوْ إِلَّا زَمَنًا قَلِيلاً أَوْ إِلَّا مَكَانًا قَلِيلاً يَعْنِي أَنَّ الْقَلِيْلَ مِنْهَا قَدْ سَكِنَ .

قوله : ﴿ فَمَتَاعٌ ﴾ أي فَهُوَ مَتَاعٌ (٤) وَقُرِئَ « فَمَتَاعًا الْحَيَاةَ » بِنَصْبِ مَتَاعًا عَلَى الْمَصْدَرِ أَيْ يَتَمَتَّعُونَ مَتَاعًا وَالْحَيَاةَ نَصَبٌ عَلَى الظرف .

قوله : ﴿ يَعْقِلُونَ ﴾ قرأ أبو عمرو بالياء من تحت التفتاناً والباقون بالخطاب جرّياً على ما تقدم . وقرأ طلحة « آمَنَ وَعَدَنَاهُ » بغير فاء .

قوله : ﴿ ثُمَّ هُوَ ﴾ الكسائي وقالون بسكون الهاء إِجْرَاءً لـ « ثُمَّ » مُجْرَى الْوَاوِ وَالْفَاءِ ، وَالْبَاقُونَ بِالضَّمِّ عَلَى الْأَصْلِ .

(٣) سورة البقرة آية: (١٣٠) .

(٤) انظر البحر المحيط (١٢٧/٧) .

(١) تقدم .

(٢) سورة النساء آية: (٧٨) .

قوله : ﴿ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ مفعولاه محذوفان أي : تَزْعُمُونَهُمْ شُرَكَاءَهُ .

قوله : ﴿ هَؤُلَاءِ ﴾ ﴿ الَّذِينَ أَغْوَيْنَا ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أنه مبتدأ و « الَّذِينَ أَغْوَيْنَا » صفة المبتدأ والعائد محذوف أي أَغْوَيْنَاهُمْ والخبر « أَغْوَيْنَا » و « كَمَا غَوَيْنَا » نعت لمصدر محذوف ذلك المصدر مطاوع لهذا الفعل أي فَعَوُوا غِيًّا كَمَا غَوَيْنَا . قاله الزمخشري وهذا الوجه منعه أبو علي قال : لأنه ليس في الخبر زيادة فائدة على ما في صفته قال : فَإِنْ قُلْتَ : قد وُصِلَ بقوله « كَمَا غَوَيْنَا » وفيه زيادة قُلْتَ : الزيادة في الظرف لا تُصِيرُهُ أَصْلًا في الجملة لأن الظروف صَلَاتٌ . ثم أُعْرِبَ « هَؤُلَاءِ » مبتدأ « وَالَّذِينَ أَغْوَيْنَا » خبره « وَأَغْوَيْنَاهُمْ » مستأنف وأجاب أبو البقاء وغيره عن الأول بأن الظرف قد يلزم كقولك : « زَيْدٌ عَمْرٌ وفي داره .

قوله : ﴿ مَا كَانُوا إِيَّانَا يَعْبُدُونَ ﴾ إِيَّانَا مفعول يَعْبُدُونَ قُدِّمَ لأجل الفاصلة وفي « مَا » وجهان :

أحدهما : هي نافية .

والثانية : مصدرية ولا بد من تقدير حرف جر أي تَبَرَّأْنَا مِنْ مَا كَانُوا أي : مِنْ عِبَادَتِهِمْ إِيَّانَا وفيه بُعْدٌ .

قوله : ﴿ لَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا ﴾ جوابها محذوف أي : لَمَا رَأَوْا الْعَذَابَ أَوْ لَدَفَعُوهُ .

قوله : ﴿ فَعَمِيَّتْ ﴾ العامة على تخفيفها وقرأ الأعمش وجناح بن حبيش بضم العين وتشديد الميم وقد تقدمت القراءتان للبعة في هود وقرأ طلحة « لا يتساءلون » بتشديد السين على إدغام التاء في السين كقراءة « تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ »

وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٨﴾
 وَرَبُّكَ يَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴿٦٩﴾ وَهُوَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَى
 وَالْآخِرَةِ وَلَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٧٠﴾ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ الِتِلَّكَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ
 إِلَهُ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِضِيَاءٍ أَمْ لَا تَسْمَعُونَ ﴿٧١﴾ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ النَّهَارَ
 سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ إِلَهُ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِلَيْلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٧٢﴾ وَمَنْ
 رَحِمْتَهُ جَعَلْ لَكُمْ الِتِلَّكَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلِعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٧٣﴾ وَيَوْمَ يَنَادِيهِمْ
 فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَاءِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٧٤﴾ وَنَزَعْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا فَقُلْنَا هَاتُوا
 بُرْهَانَكُمْ فَعَلِمُوا أَنَّ الْحَقَّ لِلَّهِ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ ﴿٧٥﴾ ﴿ إِنَّ قُلُوبَنَا كَانَتْ مِنْ قَوْمِ مُوسَى
 فَبَغَى عَلَيْهِمْ وَءَايَاتُنَا مِنْ الْكُتُبِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لِنُنشِئُ بِالْعَصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ
 لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ ﴿٧٦﴾ وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا

وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبِغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ ﴿٧٧﴾ قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ عِنْدِي أَوَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِنْ قَبْلِهِ مِنَ الْقُرُونِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً وَأَكْثَرَ جَمْعًا وَلَا يَسْتَلْ عَنْ دُنُوْبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ ﴿٧٨﴾ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ قَالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا يَلِيتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَدْرُونَ إِنَّهُ لَدُوٌّ حَظِيضٌ عَظِيمٌ ﴿٧٩﴾ وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَيَلَكُمْ ثَوَابُ اللَّهِ خَيْرٌ لِمَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا وَلَا يُلْقَاهَا إِلَّا الصَّابِرُونَ ﴿٨٠﴾ فَحَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ فَمَا كَانَ لَهُ مِنْ فِئَةٍ يَنْصُرُونَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَمَا كَانَ مِنَ الْمُنتَصِرِينَ ﴿٨١﴾ وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيَكَابُ اللَّهُ يَسْطُرُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيُكَانَهُ لَا يَفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴿٨٢﴾

قوله : ﴿ مَا كَانَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ ﴾ فيه أوجه :

أحدها : أن « ما » نافية فالوقف على « يَخْتَارُ » .

والثاني : « ما » مصدرية أي : يَخْتَارُ اخْتِيَارَهُمُ والمصدر واقع موقع المفعول به أي : مُخْتَارَهُمْ .

الثالث : أن تكون بمعنى الذي والعائد محذوف أي : ما كان لهم الخَيْرَةُ فيه . كقوله : ﴿ وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾ (١) أي مِنْهُ وَجُورَ ابْنِ عَطِيَّةٍ أن تكون تامة « وَلَهُمُ الْخَيْرَةُ » جملة مستأنفة قال : وَيَتَجَّهُ عِنْدِي أَنْ تَكُونَ مَا مَفْعُولَةٌ إِذَا قَدَرْنَا كَانَ تَامَةً أَي أَنَّ اللَّهَ يَخْتَارُ كُلَّ كَائِنٍ وَلَهُمُ الْخَيْرَةُ مُسْتَأْنَفَةٌ مَعْنَاهُ تَعْدِيدُ النِّعَمِ عَلَيْهِمْ فِي اخْتِيَارِ اللَّهِ لَهُمْ لَوْ قَبِلُوا ، وَجَعَلَ بَعْضُهُمْ فِي كَائِنِ ضَمِيرِ الشَّأْنِ وَأَنْشَدَ :

٣٦٣٥ - أَمِنْ سُمِيَّةَ دَمْعِ الْعَيْنِ تَدْرِيفٌ لَوْ كَانَ ذَا مِنْكَ قَبْلَ الْيَوْمِ مَعْرُوفٌ (٢)

ولو كان ذا اسمها لقال معروفاً . وابن عطية منع ذلك في الآية قال : لأن تفسير الأمر والشأن لا يكون بجملة فيها محذوف قلت : كأنه يريد أن الجار متعلق بمحذوف وضمير الشأن لا يفسر إلا بجملة مُصَرَّحٍ بِجَزَائِهَا إِلَّا أَنْ فِي هَذَا نَظْرًا إِنْ أَرَادَهُ ؛ لِأَنَّ هَذَا الْجَارَ قَائِمٌ مَقَامَ الْخَبْرِ وَلَا أَظُنُّ أَحَدًا يَمْنَعُ هُوَ السُّلْطَانُ فِي الْبَلَدِ وَهِيَ هِنْدُ فِي الدَّارِ ، وَ « الْخَيْرَةُ » مِنْ التَّخْيِيرِ كَالطَّيْرِ مِنَ التَّطْيِيرِ فَيَسْتَعْمَلَانِ اسْتِعْمَالَ الْمَصْدَرِ وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ : مَا كَانَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ بَيَانٌ لِقَوْلِهِ : وَيَخْتَارُ ، لِأَنَّ مَعْنَاهُ وَيَخْتَارُ مَا يَشَاءُ وَلِهَذَا لَمْ يَدْخُلِ الْعَاطِفُ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْخَيْرَةَ لِلَّهِ تَعَالَى فِي أَعْمَالِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِوَجْهِ الْحِكْمَةِ فِيهَا لَيْسَ لِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ أَنْ يَخْتَارَ عَلَيْهِ قُلْتُ : لَمْ يَزَلِ النَّاسُ يَقُولُونَ إِنَّ الْوَقْفَ عَلَى « يَخْتَارُ » وَالْإِبْتِدَاءَ بِ « مَا » عَلَى أَنَّهَا نَافِيَةٌ وَهُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ السَّنَةِ وَنَقَلَ ذَلِكَ عَنْ جَمَاعَةِ كَأَبِي جَعْفَرٍ وَغَيْرِهِ وَأَنَّ كَوْنَهَا مُوَصُولَةٌ مُتَّصِلَةٌ بِيَخْتَارُ غَيْرُ مَوْقُوفٍ عَلَيْهِ مَذْهَبُ الْمُعْتَزَلَةِ وَهَذَا الزَّمَخْشَرِيُّ قَدْ قَدَّرَ كَوْنَهَا نَافِيَةً وَحَصَلَ غَرَضُهُ فِي كَلَامِهِ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِكَلَامِ أَهْلِ السَّنَةِ ظَاهِرًا وَإِنْ كَانَ لَا

(٢) البيت لعنترة كما في ديوانه (٥٣)، وفيه سهية بدل سمية

السبع الطوال (٣٥٣) ، البحر المحيط (١٢٩/٧) .

(١) سورة الشورى آية : (٤٣) .

يُؤَيِّدُهُ . وهذا الطبري من كبار أهل السنة منع أن تكون نافية قال : لثلا يكون المعنى أنه لم تكن لهم الخيرة فيما مضى وهي لهم فيما يستقبل وأيضاً فلم يتقدم نفي . وهذا الذي قاله ابن جرير مروى عن ابن عباس . وقال بعضهم : وَيَخْتَارُ لهم ما يشاؤون من الرُّسُلِ فَمَا عَلَى هَذَا واقعة على العقلاء .

قوله : ﴿ أَرَأَيْتُمْ ﴾ أَرَأَيْتُمْ وَجَعَلَ تَنَازَعًا فِي « اللَّيْلِ » وَأَعْمَلَ الثَّانِي وَمَفْعُولُ أَرَأَيْتُمْ هِيَ جُمْلَةُ الاسْتِفْهَامِ بَعْدَهُ وَالْعَائِدَةُ مِنْهَا عَلَى « اللَّيْلِ » مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ « بِضِيَاءٍ بَعْدَهُ » وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَحذُوفٌ وَتَحْرِيرُ هَذَا قَدْ مَضَى فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ (١) فَهُوَ نَظِيرُهُ . وَ « سَرْمَدًا » مَفْعُولٌ ثَانٍ إِنْ كَانَ الْجَعْلُ تَصْيِيرًا أَوْ حَالٍ إِنْ كَانَ خَلْقًا وَإِنْشَاءً وَالسَّرْمَدُ : الدائم الذي لا ينقطع قال طرفه :

٣٦٣٦ - لَعَمْرُكَ مَا أَمْرِي عَلَيَّ بِغُمَّةٍ نَهَارِي وَلَا لَيْلِي عَلَيَّ بِسَرْمَدٍ (٢)

والظاهر أن ميمه أصلية ووزنه فَعْلَلٌ كجعفر . وقيل هي زائدة واشتقاقه من السَّرْدِ وهو تتابع الشيء على الشيء إلا أن زيادة الميم وسطاً وآخر لا ينقاس نحو دُلَامِصٍ وَزُرْقَمٍ مِنَ الدَّلَاصِ وَزُرْقَمٍ مِنَ الدَّلَاصِ وَالزَّرْقَةُ .

قوله : ﴿ إِلَى يَوْمٍ ﴾ متعلق بـ « جَعَلَ » أو « بِسَرْمَدًا » أو بمحذوف على أنه صفة لـ « سَرْمَدًا » قوله : ﴿ لَتَسْكُنُوا فِيهِ وَلَتَبْتَغُوا ﴾ من باب اللف والنشر ومنه :

٣٦٣٧ - كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَابُ وَالْحَشَفَ الْبَالِي (٣)

قوله : ﴿ مَا إِنْ مَفَاتِحَهُ ﴾ مَا مَوْصُولَةٌ بِمَعْنَى الَّذِي صَلَّتْهَا إِنْ وَمَا فِي خَبَرِهَا وَلِهَذَا كُسِرَتْ وَنُقِلَ الْأَخْفَشُ الصَّغِيرُ عَنِ الْكُوفِيِّينَ مَنَعَ الْوَصْلِ وَكَانَ يَسْتَفْجِحُ ذَلِكَ عَنْهُمْ يَعْنِي لَوْجُودَهُ فِي الْقُرْآنِ . قوله : ﴿ لَتَنْوُءَ بِالْعُصْبَةِ ﴾ فيه وجهان : أحدهما : أن الباء للتعدية كالهزمة ولا قلب في الكلام والمعنى : لَتَنْوُءَ الْمَفَاتِحُ الْعُصْبَةَ الْأَقْوِيَاءَ كَمَا تَقُولُ أَجَائِهِ وَجِئْتُ بِهِ وَأَذْهَبْتُهُ وَذَهَبْتُ بِهِ . ومعنى نَاءٍ بِكَذَا : نَهَضَ بِهِ يَنْقَلِبُ . قال الشاعر :

٣٦٣٨ - تَنْوُءُ بِأَخْرَاهَا فَلَايَا قِيَامُهَا وَتَمْشِي الْهُوَيْنَا عَنْ قَرِيبٍ فَتَبْهَرُ (٤)

وقال أبو زيد : نُؤْتُ بِالْعَمَلِ أَي نَهَضْتُ قَالَ :

٣٦٣٩ - إِذَا وَجَدْنَا خَلْفًا بَيْنَ الْخَلْفِ عَبْدًا إِذَا مَا نَاءَ بِالْحِمْلِ وَقَفَ (٥)

وفسره الزمخشري بالإثقال قال : يقال ناء به الحمل حتى أثقله وأماله . وعليه ينطبق المعنى أي لتثقل المفاتيح العصبة .

والثاني : أن في الكلام قلباً والأصل لَتَنْوُءَ الْعُصْبَةُ بِالْمَفَاتِحِ أَي لَتَنْهَضَ بِهَا قَالَ [أبو عبيد] (٦) كقولهم عَرَضْتُ النَّاقَةَ عَلَى الْحَوْضِ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي الْقَلْبِ وَأَنَّ فِيهِ ثَلَاثَةَ مَذَاهِبٍ . وَقَرَأَ بُدَيْلُ بْنُ مَيْسَرَةَ « لَيْنُوءُ » بِالْبَاءِ مِنْ تَحْتِ وَالتَّذْكِيرُ لِأَنَّهُ رَاعَى الْمِضَافَ الْمَحذُوفَ إِذَا التَّقْدِيرَ حِمْلُهَا أَوْ ثِقْلُهَا وَقِيلَ الضَّمِيرُ فِي « مَفَاتِحَهُ » لـ « قَارُونَ » فَانْتَسَبَ

(٤) البيت لذي الرمة انظر ديوانه (٢٢٧) ، البحر المحيط

(١٣٢/٧)

(٥) تقدم .

(٦) في الأصل أبو عبيده .

(١) آية : رقم (٤٦) .

(٢) البيت في ديوانه (٤٠) ، السبع الطوال (٢٢٨) .

(٣) تقدم .

المضاف من المضاف إليه التذكير كقولهم : ذَهَبَتْ أَهْلُ الْيَمَامَةِ ، قاله الزمخشري يعني كما اكتسب أهلُ التائيتِ اكتسب هذا التذكير .

قوله : ﴿ إِذْ قَالَ ﴾ فيه أوجه أن يكون معمولاً لتَوُّعِ قاله الزمخشري أو لَبَعَى قاله ابن عطية ورددتهما الشيخ (١) بأن المعنى ليس على التقييد بهذا الوقت . أو لِأَتَيْنَاهُ قاله أبو البقاء ورده الشيخ (٢) بأن الإتيان لم يكن ذلك الوقت أو لمحذوف فَعَدَّرَهُ أبو البقاء : بَعَى عليهم . وهذا ينبغي أن يُرَدَّ بما رُدَّ به قول عطية ، وقدره الطبري : اذْكَرْ وَقَدَّرَهُ الشيخ (٣) : أَظْهَرَ الْفَرَحَ . وهو مناسبٌ وقرىء « الْفَارِحِينَ » حكاها عيسى الحجازي .

قوله : ﴿ فِيمَا آتَاكَ ﴾ يجوز أن يتعلق بابتغى وأن يتعلق بمحذوف على أنه حال أي مُتَقَلِّبًا « فِيمَا آتَاكَ » وما مصدرية أو بمعنى الذي .

قوله : ﴿ كَمَا أَحْسَنَ ﴾ أي إِحْسَانًا كإحسانه إِلَيْكَ قوله « فِي الْأَرْضِ » يجوز أن يتعلق بتبع أو بالفساد أو بمحذوف على أنه حال وهو بغيه .

قوله : ﴿ عَلَى عِلْمٍ ﴾ حال من مرفوع « أُوتِيَتْهُ » قوله « عِنْدِي » أما ظرف لأوتيته وأما صفةً لِلْعِلْمِ .

قوله : ﴿ مَنْ هُوَ أَشَدُّ ﴾ مَنْ موصولة أو نكرة موصوفة وهو في موضع المفعول بِأَهْلِكَ وَمِنْ قَبْلِهِ متعلق به و « مِنْ الْقُرُونِ » يجوز فيه ذلك ويجوز أن يكون حالاً مِنْ « مَنْ هُوَ أَشَدُّ » .

قوله : ﴿ وَلَا يُسْأَلُ ﴾ هذه قراءة العامة على البناء للمفعول وبالياء من تحت ورفع الفعل وقرأ أبو جعفر « وَلَا تُسْأَلُ » بالتاء من فوق والجزم وابن سيرين وأبو العالية كذلك إلا أنه مبني للفاعل وهو المخاطب قال ابن أبي إسحاق : لا يجوز ذلك حتى يُنْصَبَ « الْمُجْرِمِينَ » قال صاحب اللوامح : هذا هو الظاهر إلا أنه لم يبلُغني فيه شيء فإن تركاه مرفوعاً فيحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون المجرمون خبر مبتدأ محذوف أي : هم المجرمون .

والثاني : أن يكون بدلاً من أصل الهاء والميم في « ذُنُوبِهِمْ » لأنهما مرفوعا المحل . يعني أن ذُنُوبًا مصدر مضاف لفاعله . قال : فحِمْلُ المجرْمُونِ على الأصل كما تقدم لنا في قراءة « مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ » (٤) يجرُّ بَعُوضَةٌ وكان قد خرجها على أن الأصل بِضَرْبٍ مَثَلٍ بَعُوضَةٌ وهذا تعسف كثير ولا ينبغي أن يقرأ ابن سيرين وأبو العالية إلا « الْمُجْرِمِينَ » بالياء فقط وإنما تُرِكَ نَقْلُهَا لظهوره .

قوله : ﴿ فِي زِينَتِهِ ﴾ إما متعلق بـ « خَرَجَ » وأما بمحذوف على أنه حال من فاعل « خَرَجَ » .

قوله : « وَيَلْكُمْ » منصوب بمحذوف أي أَلْزَمَكُمْ اللَّهُ وَيَلْكُمْ .

قوله : ﴿ وَلَا يُلْقَاهَا ﴾ أي هذه الخَصْلَةُ وهي الزهد، في الدنيا والرغبة فيما عند الله .

(٣) انظر المصدر السابق .

(٤) سورة البقرة آية : (٢٦) .

(١) انظر البحر المحيط (١٣٢/٧) .

(٢) انظر المصدر السابق .

قوله : ﴿ فَخَسَفْنَا بِهِ وَبَدَارِهِ ﴾ المشهور كسر هاء الكناية في « بِهِ وَبَدَارِهِ » لأجل كسر ما قبلها وقرىء بضمها وقد تقدم أنها الأصل وهي لغة الحجاز .

قوله : ﴿ مِنْ فِتْنَةٍ ﴾ يجوز أن يكون اسم « كَانَ » إن كانت ناقصة و « لَهُ » الخبر أو « يَنْصُرُونَهُ » وأن تكون فاعلة إن كانت تامة و « يَنْصُرُونَهُ » صفة لِفِتْنَةٍ فُحْكَمَ عَلَى مَوْضِعِهَا بِالْجَرِّ لِفِظًا وَبِالرَّفْعِ مَعْنَى لِأَنَّ « مِنْ » مَزِيدَةٌ فِيهَا .

قوله : ﴿ وَيَكَاَنَ اللَّهُ . . . وَيُكَاَنَهُ ﴾ فيه مذاهب منها : أن وَيَ كَلِمَةٌ بِرَأْسِهَا وَهِيَ اسْمٌ فِعْلٌ مَعْنَاهَا أَعْجَبُ أَي أَنَا وَالْكَافُ لِلتَّعْلِيلِ وَ « أَنْ » وَمَا فِي خَبَرِهَا مَجْرُورَةٌ بِهَا أَي : أَعْجَبَ لِأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ . وَسَمِعَ : كَمَا أَنَّهُ يَعْلَمُ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ . وَقِيَاسُ هَذَا الْقَوْلِ أَنْ يُوقَفَ عَلَى « وَيَ » وَحَدَّهَا وَقَدْ فَعَلَ ذَلِكَ الْكَسَائِيُّ إِلَّا أَنَّهُ يُنْقَلُ عَنْهُ أَنَّهُ يَعْتَقِدُ فِي الْكَلِمَةِ أَنَّ أَصْلَهَا وَيَلِّكَ كَمَا سَيَأْتِي وَهَذَا يَنَافِي وَفَقَهُ وَأَنْشَدَ سَيَبَوِيهَ :

٣٦٤٠ - وَيَ كَأَنَّ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَسَبٌ يُحَرِّبُ وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعِشُ عَيْشٌ ضُرٌّ (١)

الثاني : قال بعضهم : كأنَّ هنا للتشبيه إلا أنه ذَهَبَ مِنْهَا مَعْنَاهُ وَصَارَتْ لِلْخَبَرِ وَالتَّيَقُّنِ وَأَنْشَدَ :

٣٦٤١ - كَأَنِّي حِينَ أَمْسٍ لَا تُكَلِّمُنِي مُتَمِّمٌ يَشْتَهِي مَا لَيْسَ مَوْجُودًا

وهنا أيضاً يناسبه الوقف على « وَيَ » .

الثالث : أن وَيَ كَلِمَةٌ بِرَأْسِهَا وَالْكَافُ حَرْفُ خُطَابٍ وَأَنَّ مَعْمُولَةٌ لِمَحْذُوفٍ أَي : أَعْلَمَ أَنَّهُ لَا يُفْلِحُ قَالَهُ الْأَخْفَشُ وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ :

٣٦٤٢ - أَلَا وَيَاكَ الْمَسْرُةُ لَا تَدُومُ وَلَا يَبْقَى عَلَى الْبُؤْسِ النَّعِيمُ (٢)

وقال عنترة :

٣٦٤٣ - وَلَقَدْ شَفَى نَفْسٍ وَأَبْرَأَ سَقَمَهَا قِيلُ الْفَوَارِسِ وَيَاكَ عَتْرَ أَقْدِمِ (٣)

وحقه أن يقف على « وَيَاكَ » وقد فعله أبو عمرو بن العلاء .

الرابع : أن أصلها ويلك فُحِذَفَ إِلَيْهِ ذَهَبُ الْكَسَائِيِّ وَيُونُسُ أَبُو حَاتِمٍ وَحَقَّهُمْ أَنْ يَقِفُوا عَلَى الْكَافِ كَمَا فَعَلَ أَبُو عَمْرٍو وَمَنْ قَالَ بِهَذَا اسْتَشْهَدَ بِالْبَيْتَيْنِ الْمَتَقَدِّمِينَ فَإِنَّهُ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ فِيهِمَا وَيَلِّكَ فَحُذِفَ وَلَمْ يَرْسَمْ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا وَيَكَاَنُ وَيَكَاَنُهُ مَتَّصِلَةٌ فِي الْمَوْضِعِينَ فَعَامَّةُ الْقُرَّاءِ اتَّبَعُوا الرَّسْمَ وَالْكَسَائِيُّ وَقَفَ عَلَى « وَيَ » وَأَبُو عَمْرٍو عَلَى « وَيَاكَ » وَهَذَا كُلُّهُ فِي وَقْفِ الْإِخْتِبَارِ دُونَ الْإِخْتِبَارِ كَنْظَائِرُ تَقَدَّمَتْ .

الخامس : أن « وَيَكَاَنُ » كُلُّهَا كَلِمَةٌ مُسْتَقَلَّةٌ بَسِيطَةٌ وَمَعْنَاهَا أَلَمْ تَرَوْهَا نُقِلَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَنَقَلَ الْكَسَائِيُّ وَالْقُرَّاءُ أَنَّهَا بِمَعْنَى رَحْمَةِ لَكَ فِي لُغَةِ جَمِيرٍ قَوْلُهُ : ﴿ لَوْلَا أَنْ مَنْ ﴾ قَرَأَ

(١) البيت لزيد بن عمرو بن نفيل انظر الكتاب (١٥٥/١) ،

الخصائص (٤١/٣) ، شرح المفصل لابن يعيش (٧٦/٤) ،

الهمع (١٠٦/٢) . مجالس ثعلب (٣٢٢) ، الخزانة

(٤٠٤/٦) .

(٢) البيت من شواهد البحر (١٣٥/٧) .

(٣) البيت من معلقته انظر ديوانه (١٤) ، السبع الطوال

(٣٥٩) ، المحتسب (١٦/١) ، المغني (٣٩/٢) ، شرح

المفصل لابن يعيش (٧٧/٤) ، الخزانة (٤٢١/٦) .

الأعمش « لَوْلَا مَنْ » بحذف أن وهي مرادة لأن « لَوْلَا » هذه لا يليها إلا المبتدأ وعنه « مَنْ » برفع النون وجرّ الجلالة وهي واضحة .

قوله : ﴿ لَخَسَفَ ﴾ قرأ حَفْصُ « لَخَسَفَ » مبنياً للفاعل أي الله تعالى والباقون بيناته للمفعول و « بِنَا » هو القائم مقام الفاعل وعبد الله وطلحة « لَأَنْخِيفَ بِنَا » أي المكان وقيل « بنا » هو القائم مقام الفاعل كقولك انقطع بنا وهي عبارة رديئة ، وقيل الفاعل ضمير المصدر أي ولا نَخِيفُ الأَنْخِيفُ وهي عِيٌّ أيضاً وعن عبد الله « لتخسف » بتاء من فوق وتشديد السين مبنياً للمفعول وبنا قائم مقامه .

تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ جَعَلَهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فِسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُنْفِقِينَ ٨٣ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى الَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ٨٤ إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَأْدُكَ إِلَى مَعَادٍ قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ مَنْ جَاءَ بِالْهُدَى وَمَنْ هُوَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ٨٥ وَمَا كُنْتَ تَرْجُو أَنْ يُلْقَى إِلَيْكَ الْكِتَابُ إِلَّا رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ ظَهيراً لِلْكَافِرِينَ ٨٦ وَلَا يَصُدُّكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ بَعْدَ إِذْ أَنْزِلَتْ إِلَيْكَ وَأَدْعُ إِلَى رَبِّكَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ٨٧ وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ٨٨

قوله : ﴿ تِلْكَ الدَّارُ ﴾ مبتدأ وصفته « نَجَعَلَهَا » هو الخبر ويجوز أن يكون « الدَّارُ » خبراً و « نَجَعَلَهَا » خبر آخر أو حال والأول أحسن .

قوله : ﴿ وَلَا فِسَادًا ﴾ كرر « لا » ليفيد أن كلا منها مستقل في بابه لا مجموعها .

قوله : ﴿ فَلَا يُجْزَى الَّذِينَ ﴾ من إقامة الظاهر مقام المضمّر تشبيهاً عليهم .

قوله : ﴿ إِلَّا مَا كَانُوا ﴾ أي إلا مثل ما كانوا .

قوله : ﴿ إِلَى مَعَادٍ ﴾ تنكيهه للتعظيم أي معاد أي معادٍ هو مكة أو الجنة .

قوله : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْهُدَى ﴾ منصوب بمضمّر أي : يَعْلَمُ أو بِأَعْلَمُ إن جعلناها بمعنى عالم وأعملناها إعماله .

قوله : ﴿ إِلَّا رَحْمَةً ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : هو مُنْقَطِعٌ أي : لكن رحمتك رحمة .

والثاني : أنه متصل قال الزمخشري : هذا كلام محمول على المعنى كأنه قيل وما ألقى إليك الكتاب إلا رحمة .

فيكون استثناءً من الأحوال أو من المفعول له .

قوله : ﴿ وَلَا يَصُدُّكَ ﴾ قرأ العامة بفتح الياء وضم الصاد من صَدَّهُ يَصُدُّه وقرئ بضم الياء وكسر الصاد من أَصَدَّهُ

بمعنى صَدَّهُ حكاها أبو زيد عن كَلْبٍ قال الشاعر :

٣٦٤٤- أُناسٌ أَصدُوا النَّاسَ بالسَّيْفِ عَنْهُمْ صَدَوْدَ السَّوَاقِي عَنْ أُتُوفِ الْحَوَائِمِ (١)
 وأصل « يَصْدُنْكَ » يَصْدُونَنَّكَ ففِعِلٌ به ما فَعِلَ في « لَيَقُولَنَّ مَا يُحْسِبُهُ » .

قوله : ﴿ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ مَنْ جَعَلَ شَيْئًا يُنْطَلِقُ عَلَى الْبَارِيءِ تَعَالَى وَهُوَ الصَّحِيحُ قَالَ هَذَا اسْتِثْنَاءٌ مُتَّصِلٌ وَالْمُرَادُ بِالْوَجْهِ الذَّاتُ وَإِنَّمَا جَرَى عَلَى عَادَةِ الْعَرَبِ فِي التَّعْبِيرِ بِالْأَشْرَفِ عَنِ الْجُمْلَةِ وَمَنْ لَمْ يُطْلَقْ عَلَيْهِ جَعَلَهُ مُتَّصِلًا أَيْضًا وَجَعَلَ الْوَجْهَ مَا عُمِلَ لِأَجْلِهِ أَوْ الْجَاهُ الَّذِي بَيْنَ النَّاسِ أَوْ يَجْعَلُهُ مُنْقَطِعًا أَي لَكِنْ هُوَ تَعَالَى لَمْ يَهْلِكْ .

قوله : ﴿ تَرْجِعُونَ ﴾ الْعَامَّةُ عَلَى بِنَائِهِ لِلْمَفْعُولِ وَعَسَى عَلَى بِنَائِهِ لِلْفَاعِلِ وَهِيَ حَسَنَةٌ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) البيت لذي الرمة انظر ديوانه (٦٢٣) ، البحر المحيط
 . (١٣٧/٧)

سُورَةُ الْعَنْكَبُوتِ

ترتيبها ٢٩ آياتها ٦٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْعَمَّ ۝ أَحْسِبَ النَّاسَ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ۝ وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلِيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلِيَعْلَمَنَّ الْكٰذِبِينَ ۝ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ أَنْ يَسْبِقُونَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ۝

قوله : ﴿ أَنْ يُتْرَكُوا ﴾ سد مسدَّ مفعولي « حَسِبَ » عند الجمهور . ومسدُّ أحدهما عند الأخفش .

قوله : ﴿ أَنْ يَقُولُوا ﴾ فيه أوجه :

أحدها : أنه بدلٌ مِنْ « أَنْ يُتْرَكُوا » أبدل مصدرا مؤولاً من مثله .

الثاني : أنها على اسقاط الخافض وهو الباء أو اللام أي : بَأَنَّ يَقُولُوا أَوْ لِأَنَّ يَقُولُوا . قال ابن عطية وأبو البقاء : وإذا قُدِّرَتِ الباءُ كان حالاً . قال ابن عطية : والمعنى في الباء واللام مختلف وذلك في الباء كما تقول : تَرَكْتُ زَيْدًا بحاله ، وهو في اللام بمعنى مِنْ أَجْلِ أَي أَحْسَبُوا أَنْ إِيمَانَهُمْ عِلَّةٌ لِلْقَوْلِ . انتهى . وهذا تفسير معنى ولو فسر الإعراب لقال : أَحْسَبَانَهُمُ التَّرْكَ لِأَجْلِ تَلَفُّظِهِمُ الْإِيمَانَ (١) . وقال الزمخشري : فَإِنْ قُلْتَ فَأَيْنَ الْكَلَامُ الدَّالُّ عَلَى الْمَضْمُونِ الَّذِي يَفْتَنِيهِ الْحُسْبَانُ؟ قُلْتُ : هو في قوله : « أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ يُفْتَنُونَ » . وذلك أن تقديره : أَحْسَبُوا تَرَكَهُمْ غَيْرَ مَفْتُونِينَ لِقَوْلِهِمْ آمَنَّا فَالتَّرْكَ أَوْلُ مَفْعُولِي حَسِبَ وَلِقَوْلِهِمْ آمَنَّا هُوَ الْخَبَرُ ، وأما غير مفتونين فَيَتِمُّ التَّرْكَ لِأَنَّهُ مِنَ التَّرْكِ الَّذِي هُوَ بِمَعْنَى التَّصْيِيرِ كَقَوْلِهِ :

٣٦٤٥ - فَتَرَكْتُهُ جَزَرَ السَّبَاعِ يَنْشُنُهُ (٢)

ألا ترى أنك قبل المجيء بالحُسْبَانِ تَقْدِرُ أَنْ تَقُولَ غَيْرُ مَفْتُونِينَ لِقَوْلِهِمْ آمَنَّا . على تقدير حاصل ومستقر قبل اللام . فَإِنْ قُلْتَ : أَنْ يَقُولُوا هُوَ عِلَّةٌ تَرَكْتَهُمْ غَيْرُ مَفْتُونِينَ فكيف يصح أن يقع خبر مبتدأ؟ قُلْتُ : كما تقول : خُرُوجُهُ لِمَخَافَةِ الشَّرِّ وَضَرْبُهُ لِلتَّأْدِيبِ ، وقد كان التأديب والمخافة في قولك خرجت للشر وضربه تأديباً وتقول أيضاً

ما بين قلة رأسه والمعصم

انظر ديوانه (٢٦) ، السبع الطوال (٣٤٧) ، الخزانة

(١٦٥/٩) ، البحر المحيط (١٣٩/٧) .

(١) انظر البحر المحيط (١٣٩/٧) .

(٢) صدر بيت لعنرة من معلقته وعجزه :

حسبت خروجه لمخافة الشر ، وظننت ضربه للتأديب فجعلهما مفعولين كما جعلتهما مبتدأ وخبر .

قال الشيخ بعد هذا كله : وهو كلام فيه اضطراب ، ذكر أولاً أن تقديره غير مفتونين تتمه يعني أنه حال لأنه سبب ذلك من قوله « وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ » وهي جملة حالية ثم ذكر أن يتركوا من الترك الذي هو تصيير ولا يصح لأن مفعول صير الثاني لا يستقيم أن يكون لقولهم اذ يصير التقدير : أن يصيروا لقولهم وهم لا يفتنون وهذا كلام وأما ما مثله به من البيت فإنه يصح أن يكون جزر السباع مفعولاً ثانياً لتترك بمعنى صير بخلاف ما قدر في الآية وأما تقديره : تركهم غير مفتونين لقولهم على تقدير حاصل ومستقر قبل اللام فلا يصح إذا كان « تَرْكِهِمْ » بمعنى تصييرهم وكان غير مفتونين حالاً إذ لا ينعد من تركهم بمعنى تصييرهم وتقولهم مبتدأ وخبر لاحتياج تركهم بمعنى تصييرهم إلى مفعول ثان لأن غير مفتونين عنده حال لا مفعول ثان وأما قوله : فإن قلت أن يقولوا إلى آخره . فيحتاج إلى فضل فهم وذلك أن قوله « أَنْ يَقُولُوا » هو علة تركهم وليس كذلك لأنه لو كان كذلك أي علة له لكان به متعلقاً كما يتعلق بالفعل . ولكنه علة للخبر المحذوف الذي هو مستقر أو كائن والخبر غير المبتدأ ولو كان لقولهم علة للترك لكان من تمامه فكان يحتاج إلى خبر وأما قوله : كما تقول خروجه لمخافة الشر فلمخافة ليس علة للخروج بل للخبر المحذوف الذي هو مستقر أو كائن . انتهى . قلت : وهذا الذي ذكره الشيخ كله جوابه أن الزمخشري إنما نظر إلى جانب المعنى وكلامه عليه صحيح وأما قوله : ليس علة للخروج ونحو ذلك يعني في اللفظ فأما في المعنى فهو علة له قطعاً ولولا خوف الخروج عن المقصود لأطلقنا القول معه .

قوله : ﴿ فَلْيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا ﴾ العامة على فتح الياء مضارع عَلِمَ المتعدية لواحد كذا قالوا وفيه إشكال تقدم غير مرة وهو أنها إذا تعدت لمفعول كانت بمعنى عرف وهذا المعنى لا يجوز اسناده إلى الباري تعالى لأنه يستدعي سبق جهل ، ولأنه يتعلق بالذات فقط دون ما هي عليه من الأحوال ، وقرأ علي وجعفر بن محمد بضم الياء مضارع أعلم ويحتمل أن يكون من عَلِمَ بمعنى عَرَفَ فلما جيء بهمزة النقل أكسبتها مفعولاً آخر فحذف ، ثم هذا المفعول يحتمل أن يكون هو الأول أي : لِيُعْلَمَنَّ النَّاسَ الصَّادِقِينَ وَلِيُعْلَمَهُمُ الْكَاذِبِينَ أي بِشَهْرَةٍ يُعْرَفُ بِهَا هَؤُلَاءِ ، وأن يكون الثاني أي : لِيُعْلَمَنَّ هَؤُلَاءِ مَنَازِلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ . ويحتمل أن يكون من العلامة وهي السِّيمَا فلا يتعدى الا لواحد أي لِيَجْعَلَنَّ لَهُمْ عَلَامَةً يُعْرَفُونَ بِهَا وقرأ الزهري الأولى كالمشهوره والثانية كالشاذة .

قوله : ﴿ أَمْ حَسِبَ ﴾ أم هذه منقطعة فتقدر ببل والهزمة عند الجمهور والإضراب انتقال لا إبطال وقال ابن عطية : أم معادلة للألف في قوله « أَحْسِبَ » وكأنه عز وجل قرّر الفريقين قرّر المؤمنين على أنهم لا يُفْتَنُونَ وقرّر الكافرين أنهم يَسْبِقُونَ نِقْمَاتِ اللَّهِ .

قال الشيخ : ليست مُعَادِلَةٌ إِذْ لَوْ كَانَتْ كَذَلِكَ لَكَانَتْ مُتَّصِلَةً وَلَا جَائِزٌ أَنْ تَكُونَ مُتَّصِلَةً لِفَقْدِ شَرْطَيْنِ :

أحدهما : أن ما بعدها ليس مفرداً ولا ما في قوته .

والثاني : أنه لم يكن هنا ما يُجَابُ به من أحد شيئين أو أشياء . وجوز الزمخشري في « حَسِبَ » هذه أن تتعدى لاثنين وجعل « أَنْ » وما في خبرها سادة مسدّهما كقوله « أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ »^(١) وأن تتعدى لواحد على أنها مُضْمَنَةٌ معنى قدره إلا أن التضمين لا يُنْقَاسُ .

قوله : ﴿ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ يجوز ان يكون بمعنى بئس فتكون « ما » إما موصولة بمعنى الذي و « يَحْكُمُونَ » صلتها وهي فاعل « ساء » والمخصوص بالذم محذوف أي حُكْمُهُمْ ويجوز أن تكون « ما » تمييزاً و « يَحْكُمُونَ » صفتها والفاعل مضمَر يُفسرُهُ « ما » والمخصوص أيضاً محذوف ويجوز أن تكون « ما » مصدرية وهو قول ابن كيسان فعلى هذا يكون التمييز محذوفاً والمصدر المؤول مخصوص بالذم أي ساء حُكْمًا حُكْمُهُمْ وقد تقدم حكم ما إذا اتَّصَلَتْ بِبئس مُشَبَّعاً في البقرة^(١) ويجوز أن يكون « ساء » بمعنى قُبِحَ فيجوز في « ما » أن تكون مصدرية وبمعنى الذي ونكرة موصوفة وحيء ب « يَحْكُمُونَ » دون حَكُمُوا إما للتنبية على أن هذا يَدُنُهُمْ وإما لوقوعه موقع الماضي لأجل الفاصلة .

مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿٥﴾ وَمَنْ جَاهَدَ فَإِنَّمَا يُجَاهِدُ لِنَفْسِهِ إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴿٦﴾ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَحْسَنَ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٧﴾ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا وَإِنْ جَاهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا إِلَىٰ مَرْجِعِكُمْ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٨﴾ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ ﴿٩﴾ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ النَّاسِ كَعَذَابِ اللَّهِ وَلَئِنْ جَاءَ نَصْرٌ مِّن رَّبِّكَ لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ أَوْ لَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ الْعَالَمِينَ ﴿١٠﴾ وَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْمُنَافِقِينَ ﴿١١﴾ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلنَحْمِلْ خَطِيئَتَكُمْ وَمَا هُمْ بِحَامِلِينَ مِنْ خَطِيئَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ إِنَّهُمْ لَكَذِبُونَ ﴿١٢﴾ وَلِيَحْمِلُوا أَثْقَالَهُمْ وَأَنْقَالًا مَّعَ أَثْقَالِهِمْ وَلَيَسْئَلَنَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَمَّا كَانُوا يَفْتَرُونَ ﴿١٣﴾ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُمُ الطُّوفَانُ وَهُمْ ظَالِمُونَ ﴿١٤﴾ فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَبَ السَّفِينَةَ وَجَعَلْنَاهَا آيَةً لِلْعَالَمِينَ ﴿١٥﴾ وَإِبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٦﴾ إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا إِنَّ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَأَشْكُرُوا لِلَّهِ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿١٧﴾ وَإِنْ تُكَذِّبُوا فَقَدْ كَذَّبَ أُمَمٌ مِّن قَبْلِكُمْ وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلْغُ الْمُبِينُ ﴿١٨﴾ أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴿١٩﴾ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٠﴾ يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَرْحَمُ مَنْ يَشَاءُ وَإِلَيْهِ تُقْلَبُونَ ﴿٢١﴾ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ

وَلَا تَصِيرِ ۝١٢ وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَيَّاتِ اللَّهُ وَلِقَائِهِ ۚ أُولَٰئِكَ يَسُوءُ مِنْ رَحْمَتِي وَأُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۝١٣

قوله : ﴿ مَنْ كَانَ ﴾ يجوز أن تكون شرطية وأن تكون موصولة والفاء لشبهها بالشرطية والظاهر أن هذا ليس بجواب لأن أجل الله آتٍ لا محالة من غير تقييد بشرط بل الجواب محذوف أي : فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يَشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا كما قد صرح به .

قوله : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾ يجوز أن يكون مرفوعاً بالابتداء والخبر جملة القسم المحذوفة وجوابها أي : والله لَيَكْفُرَنَّ . ويجوز أن يكون منصوباً بفعل مضمرة على الاشتغال أي : وَلَنُخَلِّصَ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْ سَيِّئَاتِهِمْ .

قوله : ﴿ أَحْسَنَ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ قيل على حذف مضافٍ أي : ثَوَابٌ أَحْسَنُ والمراد بأحسن هنا مجرد الوصف قيل : لثلاً يلزم أن يكون جزاؤهم والمراد بأحسن هنا مجرد الوصف قيل : لثلاً يلزم أن يكون جزاؤهم بالحسن مسكوتاً عنه وهذا ليس بشيء لانه من باب الأولى إذا جازاهم بالأحسن جازاهم بما دونه فهو من التنبه على الأدنى بالأعلى .

﴿ حُسْنًا ﴾ فيه أوجه :

أحدها : أنه نعت مصدر محذوف أي إيصاء حسناً إما على المبالغة جعلَ نفسَ الحُسنِ واما على حذف مضاف أي : ذا حُسن .

الثاني : أنه مفعول به قال ابن عطية : وفي ذلك تجوزة والأصل : وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِالْحُسْنِ فِي فَعْلِهِ مَعَ وَالِدَيْهِ . ونظير هذا قول الشاعر :

عَجِبْتُ مِنْ دَهْمَاءٍ إِذْ تَشْكُونَا
وَمِنْ أَبِي دَهْمَاءٍ إِذْ يُوصِينَا
خَيْرًا بِهَا كَأَنَّمَا خَافُونَا^(١)

- ٣٦٤٦ -

ومثله قول الحطيئة :

٣٦٤٧ - وَصَّيْتَ مِنْ بَرَّةٍ قَلْبًا حَرًّا بِالْكَلبِ خَيْرًا وَبِالْحَمَاءِ شَرًّا^(٢)

وعلى هذا فيكون الأصل وَوَصَّيْنَا بِحُسْنٍ فِي أَمْرِ وَالِدَيْهِ ثُمَّ جَرَّ الْوَالِدِينَ بِالْبَاءِ فَانْتَصَبَ حُسْنًا وَكَذَلِكَ الْبَيْتَانِ وَالْبَاءُ فِي الْآيَةِ وَالْبَيْتَيْنِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لِلظَّرْفِيَّةِ .

الثالث : أن « بِوَالِدَيْهِ » هو المفعول الثاني فنصب « حُسْنًا » باضممار فعلٍ أي : يُحْسِنُ حُسْنًا فيكون مصدرًا مؤكِّدًا كذا قيل^(٣) وفيه نظرٌ لأن عامل المؤكد لا يحذف .

(٢) تقدم .

(١) الآيات من شواهد البحر المحيط (١٤٣/٧) ، الطبري

انظر البحر المحيط (١٤٢/٧) .

(٣) معاني الفراء (١٢٠/٢) .

الرابع : أنه مفعول به على التضمين أي : **الزَمْنَاَهُ حُسْنًا** .

الخامس : أنه على إسقاط الخافض أي : **وعبّر صاحب التحرير عن ذلك بإلْقَاعِ** .

السادس : أي بعض الكوفيين قَدَّرَهُ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ أَنْ يَفْعَلَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا . وفيه حَذْفُ أَنْ وَصَلَتْهَا وَإِبْقَاءُ معمولها ولا يجوز عند البصريين .

السابع : أن التقدير : **وَصَّيْنَاَهُ بِإِيتَاءِ وَالِدَيْهِ حُسْنًا** وفيه حذف المصدر وإبقاء معموله ولا يجوز .

الثامن : أنه منصوب انتصاب زيدا في قولك **مُتَهَيِّئًا لِلضَّرْبِ** : أي اضرب زيدا والتقدير هنا : **أَوْلِهِيْمَا حُسْنًا** أو **أَفْعَلْ بِهِمَا حُسْنًا** . قالهما الزمخشري . **وقرأ عيسى والجحدري « حَسَنًا »** بفتحين وهما **لُعْتَانُ كَالْبُخْلِ** وقد تقدم في أوائل البقرة^(١) .

قوله : **﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾** يجوز فيه الرفع على الابتداء والنصب على الاشتغال .

قوله : **﴿ لَيَقُولُنَّ ﴾** العامة على ضم اللام أسند الفعل الضمير جماعة حملاً على معنى مَنْ بعد أن حُمِلَ على لَفْظِهَا ونقل أبو معاذ النحوي أنه قرىء **« لَيَقُولُنَّ »** بالفتح جرأً على مراعاة لفظها أيضاً وقراءة العامة أحسن لقوله : **« إِنَّا كُنَّا »** .

قوله **﴿ وَلَنَحْمِلُهُ ﴾** أمر في معنى الخَبَرِ . **وقرأ الحسن وعيسى بكسر لام الأمر وهو لغة الحجاز قال الزمخشري :** وهذا قول صناديد قريش كانوا يقولون **لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ لَا نُبْعَثُ نَحْنُ وَلَا أَنْتُمْ فَإِنْ عَسَى كَانِ فَإِنَّا تَنَحَّمُلُ** .

قال الشيخ : هذا **تَرْكِيْبٌ عَجِيْبٌ** من جهة إدخال حرف الشرط على [عَسَى] وهي جامدة واستعمالها من غير اسم ولا خبر وإيلائها كان . **وقرأ العامة « خَطَايَاكُمْ »** جمع تكسير وداوود بن أبي هند من **« خَطِيئَاتِهِمْ »** جمع سلامة وعنه أيضاً **« خَطِيئَاتِهِمْ »** بالتوحيد والمراد الجنس وهذا شبيهة بقراءة **« أَحَاطَتْ بِهَ خَطِيئَتُهُ »** . و **« خَطِيئَاتِهِ »** وعنه أيضاً **« خَطَّيْتُهُمْ »** قيل بفتح الطاء وكسر الباء يعني بكسر الهمزة القريبة من الباء لأجل تسهيلها **بَيْنَ بَيْنٍ** و **« مِنْ شَيْءٍ »** هو مفعول **لِـ « حَامِلِينَ »** و **« خَطَايَاهُمْ »** حال منه **لَمَّا تَقَدَّمَ** عليه انتصب حالاً .

قوله : **﴿ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾** منصوب على الظرف **« إِلاَّ خَمْسِينَ عَامًا »** منصوب على الاستثناء وفي وقوع الاستثناء من أسماء العدد خلافٌ وللمانعين عنه جوابٌ عن هذه الآية وقد رُوِيَ هُنَا نَكْتَةً لَطِيْفَةً وهو أن **غَايَرَ تَمِيْزِي الْعَدَدِيْنَ** فقال في الأول **« سَنَةٍ »** وفي الثاني **« عَامًا »** لثلاثا يتقل اللفظ ثم أنه **خَصَّ لَفْظَ الْعَامِ الْخَمْسِيْنَ** إيداناً بأن نبي الله ﷺ لما استراح منهم بقي في زمن حسنٍ والعرب تُعَبِّرُ عَنِ الْخِصْبِ بِالْعَامِ وَعَنِ الْجَدْبِ بِالسَّنَةِ . قوله **﴿ وَجَعَلْنَاهَا ﴾** أي العقوبة أو الطُوفَةُ ونحو ذلك .

قوله : **﴿ وَإِبْرَاهِيمَ ﴾** العامة على نصبه عطفاً على **« نُوحًا »** أو بإضمار **أذْكَرَ** أو عطفاً على هاء **« أَنْجَيْنَاهُ »** والنخعي وأبو جعفر وأبو حنيفة **« وَإِبْرَاهِيمَ »** رفعاً على الابتداء والخبر مقدر أي : **وَمِنْ الْمُرْسَلِينَ** إبراهيم قوله **« إِذْ قَالَ »** بدل من **« إِبْرَاهِيمَ »** بدل اشتمال .

قوله : ﴿ وَتَخْلُقُونَ ﴾ العامة بفتح التاء وسكون الخاء ورفع اللام مضارع خَلَقَ و﴿ إِفْكَاً ﴾ بكسر الهمزة وسكون الفاء أي وَتَخْلُقُونَ كَذِباً أَوْ تَنْجِتُونَ أصناماً . وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه وزيد بن عليّ والسلميّ وقتادة بفتح الخاء واللام مشددة وهو مضارع تَخْلُقُ والأصل تَخْلُقُونَ بتاءين فحذفت إحداهما كَتَنَزَلَ ونحوه وروي عن زيد بن عليّ أيضاً « تَخْلُقُونَ » بضم التاء وتشديد اللام مضارع خُلِقَ مضعفاً وقرأ ابن كثير وفُضَيْلُ بن رومان « أَفْكَاً » بفتح الهمزة وكسر الفاء وهو مصدر كَالْكَذِبِ مَعْنَى وَوَزْنًا . وجوز الزمخشري في الإفك بالكسر والسكون وجهين :

أحدهما : أن يكون مخففاً من الإفك بالفتح والكسر كالكذب واللعب وأصلهما الكذب واللعب وأن يكون صفة على فعل أي خَلَقاً إِفْكَاً أي ذَا إِفْكِ قُلْتُ : وتقديره مضاف قبل إفك مع جعله له صفة غير محتاج إليه وإنما كان يُحْتَاجُ إليه لو جعله مصدراً .

قوله : ﴿ رِزْقاً ﴾ يجوز أن يكون منصوباً على المصدر وناصبه « لَا يَمْلِكُونَ » لأنه في معناه وعلى أصول الكوفيين يجوز أن يكون الأصل : لا يملكون أن يرزقوكم رزقاً فإن يرزقوكم هو مفعول يملكون ويجوز أن يكون بمعنى المرزق فينتصب مفعولاً به .

قوله : ﴿ يَرَوُا كَيْفَ ﴾ قرأ الأخوان وأبو بكر بالخطاب على خطاب ابراهيم لقومه بذلك والباقون بالغيبة رداً على الأمم المكذبة .

قوله : ﴿ كَيْفَ يَبْدِئُ ﴾ العامة على ضم الياء من أبدأ والزبيري وعيسى وأبو عمرو بخلاف عنه « يَبْدَأُ » مضارع بدأ وقد صرّح بماضيه هنا حيث قال « كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ » وقرأ الزهري « كَيْفَ يَبْدَأُ » بألفٍ صريحة وهو تخفيف على غير قياس بين بين وهو في الشذوذ كقوله :

فَارْعَى فَرَاةً لَا هَنَّاكَ الْمَرْتَعُ^(١)

- ٣٦٤٨

قوله ﴿ النَّشْأَةَ ﴾ قرأ ابن كثير وأبو عمرو « النَّشْأَةَ » بالمدّ هنا والنجم والواقعة والباقون بالقصر مع سكون الشين وهما لغتان كالرأفة والرأفة وانتصابهما على المصدر المحذوف الزوائد والأصل الإنشاءة أو على حذف العامل أي يُنْشِئُ فَيَنْشِئُونَ النَّشْأَةَ وهي مرسومة بالألف وهو يُقَوِّي قراءة المدّ .

قوله : ﴿ وَلَا فِي السَّمَاءِ ﴾ أي على تقدير أن يكونوا فيها كقوله « إِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَنْفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ »^(٢) أي على تقدير أن يكونوا فيها . وقال ابن زَيْدٍ والقراء معناه : ولا من في السماء أن يُعْجِزَ إن عَصَى يعني أن من في السموات عطف على أنتم بتقدير أن يعصي قال القراء : وهذا من غوامض العربية . قُلْتُ : وهذا على أصله حيث يُجَوِّزُ حَذْفَ الموصول الإسمي ويُبْقِي صلته وأنشد :

٣٦٤٩ - أَمَنْ يَهْجُورَ رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَنْصُرُهُ وَيَمْدَحُهُ سَوَاءً^(٣)

وأبعد من ذلك من قدر موصولين محذوفين أي : وما أنتم بمعجزين من في الارض من الإنس والجن ولا من في السماء من الملائكة فكيف تُعْجِزُونَ خَالِقَهَا ؟ وعلى قول الجمهور يكون المفعول محذوفاً أي : وما أنتم بمعجزين أي

فَاتَيْنِ مَا يَرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ .

قوله : ﴿ ثُمَّ يُعِيدُهُ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ ﴾ مستأنفان من إخبار الله تعالى فليس الأول داخلا في حيز الرؤية ولا الثاني في

حيز النظر .

فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَفْتُلُوهُ أَوْ حَرِّقُوهُ فَأَنْجَاهُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٢٤﴾ وَقَالَ إِنَّمَا اتَّخَذْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُم بَعْضًا وَمَأْوَاكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن تَلْوِينٍ ﴿٢٥﴾ ﴿ فَمَنْ لَّمْ لُوطٌ وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَى رَبِّي إِنَّهُ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٢٦﴾ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ وَءَاتَيْنَاهُ أُجْرَهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّا فِي الْآخِرَةِ لَمِن الصَّالِحِينَ ﴿٢٧﴾ وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ إِنَّكُم لَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ الْعَالَمِينَ ﴿٢٨﴾ أَيُّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ وَتَقْطَعُونَ السَّبِيلَ وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنْكَرَ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَتَيْنَا بِعَذَابِ اللَّهِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴿٢٩﴾ قَالَ رَبِّ انصُرْنِي عَلَى الْقَوْمِ الْمُفْسِدِينَ ﴿٣٠﴾ وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ إِنْ أَهْلَهَا كَانُوا ظَالِمِينَ ﴿٣١﴾ قَالَ إِنِّي فِيهَا لُوطٌ قَالُوا نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَن فِيهَا لَنُنَجِّيَنَّهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا أُمَّرَأَتَهُ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ ﴿٣٢﴾ وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِئَاءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالُوا لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ إِنَّا مُنْجِيكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا أُمَّرَأَتَكَ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ ﴿٣٣﴾ إِنَّا مُنْزِلُونَ عَلَى أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ رِجْزًا مِّنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ﴿٣٤﴾ وَلَقَدْ تَرَكْنَا مِنْهَا آيَةً بَيِّنَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٣٥﴾ وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا فَقَالَ يَلْقَوْمِ عَبُدُوا اللَّهَ وَارْجُوا الْيَوْمَ الْآخِرَ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿٣٦﴾ فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذْتَهُمُ الرِّجْفَ فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَثْمِينَ ﴿٣٧﴾ وَعَادًا وَثَمُودًا وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكُم مِّن مَّسْكِنِهِمْ وَزَيْتِ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَاهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَكَانُوا مُسْتَبْصِرِينَ ﴿٣٨﴾ وَقُرُونِ وَفِرْعَوْنَ وَهَمَانَ ﴿٣٩﴾ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مُوسَى بِالْبَيِّنَاتِ فَاسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ وَمَا كَانُوا سَابِقِينَ ﴿٤٠﴾ فَكَلَّمْنَا يَدْيَةَ فَمِنْهُمْ مَّنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُمْ مَّنْ أَخَذَتْهُ الصَّيْحَةُ وَمِنْهُمْ مَّنْ خَسَفْنَا بِهِ الْأَرْضَ وَمِنْهُمْ مَّنْ أَغْرَقْنَا وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ وَلَكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿٤١﴾ مَثَلُ

الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴿٤١﴾ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٤٢﴾ وَتِلْكَ الْأَمْثَلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ ﴿٤٣﴾ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٤﴾ أَتُلُّ مَا أَوْحَىٰ إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ وَأَقْرَبَ الصَّلَاةِ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنَهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ ﴿٤٥﴾ ﴿٤٦﴾ وَلَا تَجِدُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأَنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴿٤٦﴾ وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ فَالَّذِينَ ءَاتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الْكَافِرُونَ ﴿٤٧﴾ وَمَا كُنْتَ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخْطُبُ بِيَمِينِكَ إِذًا لَآرْتَابَ الْمُبْطِلُونَ ﴿٤٨﴾

قوله : ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ ﴾ العامة على نصبه والحسن وسالم الأفطس برفعه وتقدم تحقيق هذا .

قوله ﴿ إِنَّ مَا اتَّخَذْتُمْ ﴾ في « ما » هذه ثلاثة أوجه :

أحدهما : أنها موصولة بمعنى الذي والعائد محذوف وهو المفعول الأول ﴿ أَوْثَانًا ﴾ مفعول ثان والخبر ﴿ مَوَدَّة ﴾ في قراءة من رفع كما سيأتي والتقدير : أن الذي اتخذتموه أوثاناً مَوَدَّةً أي ذَوو مَوَدَّةٍ أو جعل نفس المودة . ومحذوف على قراءة من نصب « مَوَدَّةً » أي الذي اتخذتموه أوثاناً لأجل المودة لا ينفعكم . أو يكون « عليكم » للدلالة قوله « ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ » .

والثاني : أن تجعل « ما » كافةً وأوثاناً مفعول به والاتخاذ هنا متعد لواحد أو لاثنتين والثاني هو « مِنْ دُونِ اللَّهِ » ، فمن رفع « مَوَدَّةً » خبر مبتدأ مضمرة أي : هي مَوَدَّةٌ أي ذات مودة أو جعلت نفس المودة مبالغة والجملة حينئذ صفة لأوثاناً أو مستأنفة . ومن نصب كانت مفعولاً له أو باضمار أعني .

الثالث : أن تجعل ما مصدرية وحينئذ يجوز أن يُقدَّر مضافاً من الأول أي : أن سبب اتخاذكم أوثاناً « مودة » فيمن رفع « مَوَدَّةً » ويجوز أن لا يقدر بل يجعل نفس الاتخاذ وهو المودة مبالغة وفي قراءة من نصب يكون الخبر محذوفاً على ما مر في الوجه الأول . وقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي برفع « مَوَدَّةً » غير منونة وجر « بَيْنَكُمْ » ونافع وابن عامر وأبو بكر بنصب « مَوَدَّةً » منونة ونصب « بَيْنَكُمْ » وحمزة وحفص بنصب « مَوَدَّةً » غير منونة وجر « بَيْنَكُمْ » فالرفع قد تقدم . والنصب أيضاً تقدم فيه وجهان . ويجوز وجه ثالث وهو أن يجعل مفعولاً ثانياً على المبالغة والاضافة للاتساع في الظرف كقوله « يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ » ومن نصبه فعلى أصله ويُقَلَّ عن عاصم أنه رفع « مَوَدَّةً » غير منونة ونصب « بَيْنَكُمْ » وخرجت على إضافة « مَوَدَّةً » للظرف وإنما بني لإضافة إلى غير متمكن كقراءة : ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ ^(١) بالفتح إذا

جعلنا « بَيْنَكُمْ » فاعلا وأما « فِي الْحَيَاةِ » ففيه أوجه :

أحدها : أنه هو و« بينكم » متعلقان بمودة إذا نُوتَ وجاز تعلقهما بعامل واحد لاختلافهما .

الثاني : أن يتعلقا بمحذوف على أنهما صفتان لـ « مَوَدَّةٍ » .

الثالث : أن يتعلّق « بَيْنَكُمْ » بمَوَدَّةٍ وفي « الْحَيَاةِ » صفة لِمَوَدَّةٍ ولا يجوز العكس لثلا يلزم إعمال المصدر الموصوف والفرق بينه وبين الأول أن الأول عمل فيه المصدر قبل أن يُوصَفُ وهذا عَمِلَ فيه بعد أن وُصِفَ على أن ابن عطية جوز ذلك هو وغيره كأنهم اتسعوا في الظرف فهذا وجهٌ رابع .

الخامس : أن يتعلّق « فِي الْحَيَاةِ » بنفس « بينكم » لأنه بمعنى الفعل اذ التقدير اجتماعكم [أَوْصَلَكُمْ] .

السادس : أن يكون حالا من نفس « بينكم » .

السابع : أن يكون « بينكم » صفة لمودة وفي الحياة حال من الضمير المستكن فيه .

الثامن : أن يتعلّق « فِي الْحَيَاةِ » باتخذتم على أن تكون ما كافة ومودة منصوبة قال أبو البقاء : لثلا يؤدي الى الفصل بين الموصول وما في الصلة بالخبر قوله ﴿ وَلَوْطًا ﴾ كقوله ﴿ وَإِبْرَاهِيمَ ﴾ إذ قال :

قوله : ﴿ مَا سَبَقَكُمْ ﴾ يجوز أن تكون استثنائية جواباً لمن سأل عن ذلك وأن تكون حالية أي مبتدعين لها .

قوله : ﴿ وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ ﴾ تقدم نظيرها إلا أن هناك زيدت « أَنْ » وهو مطرد تأكيداً .

قوله : ﴿ إِنَّا مُنْجُوكُمْ ﴾ في الكاف وما أشبهها مذهبان مذهب سيبويه أنها في محل جر فعلي هذا في نصب أهلك وجهان إضمار فعل أو العطف على المحلّ ومذهب الأخفش وهسام أنها في محل نصب وحذف التنوين والنون لشدة اتصال الضمير وقد تقدمت قراءة التحفيف والتثقيب في « لُنَجِّجْ » في سورة الحجر (١) وقرىء (٢) « مُنْزَلُونَ » مخففاً ومشدداً وقرأ ابن محيصن « رُجْزاً » بضم الراء والأعمش وأبو حيوة « يَفْسِقُونَ » بالكسر قوله ﴿ تَرَكْنَا مِنْهَا آيَةً ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أن بعضها باقٍ وهو آية باقية إلى اليوم .

الثاني : أن « مَنْ » مزيدة وإليه نحا الفراء أي تَرَكْنَاهَا آيَةً كقوله :

أَمَهْرَتْ مِنْهَا جُبَّةً وَتَيْسًا (٣) - ٣٦٥٠

أي أمهرتها وهذا يجيء على رأي الأخفش .

قوله : ﴿ وَإِلَى مَدْيَنَ ﴾ أي وأرسلنا أو بعثنا إلى مَدْيَنَ أخاهم « شُعَيْبًا » بدل أو بيان أو باضمار أعني قوله : ﴿ عَادًا وَثَمُودًا ﴾ نصب بأهلكنا مقدراً أو عطف على مفعول « فَأَخَذْتَهُمْ » أو على مفعول « فَتَنَّا » أوّل السورة وهو قول الكسائي وفيه بُعد كبير . وتقدم تنوين ثمود وعدمه في هود (٤) وقرأ ابن وثّاب و « عَادٍ وَثَمُودٍ » بالخفض عطفاً على « مَدْيَنَ » لمجرد

(١) آية : رقم (٥٩) .

(٢) انظر السبعة (٥٠٠) .

(٣) البيت .

(٤) آية : رقم (٦١) .

الدَّلَالَةِ وَإِلَّا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ شُعْبِيًّا مَرْسَلًا إِلَيْهِمَا وَلَيْسَ كَذَلِكَ .

قوله : ﴿ وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ ﴾ أي ما حَلَّ بهم . وقرأ الأعمش « مَسَاكِنُهُمْ » بالرفع على الفاعلية بحذف « مِنْ » قوله « قَارُونَ » عطف على « عَادَ وَتَمُودَ » أو على مفعول « فَصَدَّهُمْ » أو بإضمار اذكر .

قوله : ﴿ فَكَلًّا ﴾ منصوب بأخذنا وبذنبه أي بسبب أو مُصَاحِبًا لذنبه .

قوله : ﴿ مَنْ أَعْرَفْنَا ﴾ عائده محذوف لأجل شبهه الفاصلة .

قوله : ﴿ الْعَنْكَبُوتَ ﴾ معروف ونونه أصلية والواو والتاء مزيدتان بدليل قولهم في الجمع عَنَّاكِبٌ وفي التصغير عُنَيْكِبٌ ويذكر ويؤنث فمن التانيث قوله : اتَّخَذْتُ وَمِنَ التَّذْكِيرِ قول الشاعر :

٣٦٥١ - عَلَى هَطَالِهِمْ مِنْهُمْ بُيُوتٌ كَأَنَّ الْعَنْكَبُوتَ هُوَ ابْتَنَاهَا (١)
وهذا مطرد في أسماء الاجناس تُذَكَّرُ وَتُؤنَّثُ .

قوله : ﴿ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴾ جوابه محذوف أي لَمَا اتَّخَذُوا مَنْ لَهُ يَهْدِيهِ الْأَمْثَالُ لِحَقَارَتِهِ . ومتعلق « يَعْلَمُونَ » لا يجوز أن يكون من جنس قوله « وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ » لِأَنَّ كُلَّ أَحَدٍ يَعْلَمُ ذَلِكَ وَإِنَّمَا مُتَعَلِّقَةٌ مُقَدَّرٌ مِنْ جِنْسٍ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ أَي لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ أَنَّ هَذَا مَثَلُهُمْ .

قوله : ﴿ مَا يَدْعُونَ ﴾ قرأ أبو عمرو وعاصم بياء الغيبة والباقون بالخطاب و « مَا » يجوز فيها أن تكون موصولة منصوبة بِيَعْلَمُ أَي يَعْلَمُ الَّذِينَ يَدْعُونَهُمْ وَيَعْلَمُ أَحْوَالَهُمْ و « مِنْ شَيْءٍ » مصدر وأن تكون استفهامية وحينئذ يجوز فيها وجهان :

أحدها : أن تكون هي وما عمل فيها معترضاً بين قوله « يَعْلَمُ » وبين قوله « وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ » كأنه قيل : أَي شَيْءٍ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ .

والثاني : أن تكون مُعَلِّقَةٌ لِيَعْلَمُ فتكون في موضع نصب بها وإليه ذهب الفارسي وأن تكون نافية ومِنْ فِي « مِنْ شَيْءٍ » مزيدة في المفعول به كأنه قيل ما يدعون من دونه ما يستحق أن يطلق عليه شيء والوجه فيها حينئذ أن تكون الجملة معترضة كالأول من وَجْهِي الاستفهامية وأن تكون مصدرية قال أبو البقاء : وشيء مصدر وفي هذا نظر ، إذ يصير التقدير : يَعْلَمُ دُعَاءَكُمْ مِنْ شَيْءٍ مِنْ الدُّعَاءِ قَوْلُهُ « نَضْرِبُهَا » يجوز أن تكون خبر « تِلْكَ » و « الْأَمْثَالُ » نعت أول بدل أو عطف بيان . وأن تكون « الْأَمْثَالُ » خبراً و « نَضْرِبُهَا » حال . وأن تكون خبراً ثانياً . قوله « إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا » استثناء متصل وفيه معنيان :

أحدهما : إِلَّا الظَّلْمَةَ فَلَا تَجَادِلُوهُمْ الْبَتَّةَ بَلْ جَادِلُوهُمْ بِالسَّيْفِ .

والثاني : جَادِلُوهُمْ بِغَيْرِ التِّي هِيَ أَحْسَنُ أَي أَعْلِظُوا لَهُمْ كَمَا أَعْلِظُوا عَلَيْكُمْ . وقرأ ابن عباس « أَلَا » حَرْفُ تَنْبِيهِ أَي فَجَادِلُوهُمْ .

(١) البيت في معاني الفراء (٢/٣١٧) ، وهو من شواهد البحر

قوله : ﴿ مِنْ كِتَابٍ ﴾ مفعول تَتْلُو وَمِنْ زَائِدَةٌ و « مِنْ قَبْلِهِ » حال من « كِتَابٍ » أو متعلق بنفس « تَتْلُو » .

قوله : ﴿ إِذْ لَأَرْتَابٍ ﴾ جواب وجزء أي لَو تَلَوْتَ كِتَابًا مِنْ قَبْلِ الْقُرْآنِ أَوْ كُنْتَ مِمَّنْ يَكْتُبُ لَأَرْتَابِ الْمَبْطُولِ .

بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ ﴿٤٩﴾ وَقَالُوا لَوْلَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهِ آيَاتٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ ﴿٥٠﴾ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتٌ فِي ذَلِكَ لِرَحْمَةٍ وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥١﴾ قُلْ كَفَى بِاللَّهِ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ شَهِيدًا يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْبَطْلِ وَكَفَرُوا بِاللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴿٥٢﴾ وَسَتَعْلَمُونَكَ بِالْعَذَابِ وَلَوْلَا أَجَلٌ مُسَمًّى لَجَاءَهُمُ الْعَذَابُ وَلَيَأْتِيَنَّهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٥٣﴾ سَتَعْلَمُونَكَ بِالْعَذَابِ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ ﴿٥٤﴾ يَوْمَ يَغْشَاهُمْ الْعَذَابُ مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ وَيَقُولُ ذُو قُوَّةٍ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٥٥﴾ يَتَّبِعُ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ أَرْضِي وَسِعَةٌ فَيَأْتِي فَأَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ثُمَّ إِلَيْنَا تُرْجَعُونَ ﴿٥٧﴾ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا نِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ ﴿٥٨﴾ الَّذِينَ صَبَرُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٥٩﴾ وَكَأَن مِّن دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿٦٠﴾ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴿٦١﴾ اللَّهُ يَسْطُرُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٦٢﴾ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ مَنْ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٦٣﴾ وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهُوٌّ وَلَعِبٌ وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴿٦٤﴾ فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلِكِ دَعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴿٦٥﴾ لِيَكْفُرُوا بِمَا ءَاتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَنَّعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٦٦﴾ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا وَيُخَاطَفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ أَفَبِالْبَطْلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَكْفُرُونَ ﴿٦٧﴾ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ ﴿٦٨﴾ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ ﴿٦٩﴾

قوله : ﴿ بَلْ هُوَ آيَاتٌ ﴾ قرأ قتادة « آية » بالتوحيد .

قوله : ﴿ آيَةٌ ﴾ قرأ الاخوان وابن كثير وأبو بكر « آية » بالافراد لأن غالباً ما جاء في القرآن كذلك والباقيون « آيات » بالجمع لان بعده « قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ » بالجمع إجماعاً والرسم مُحْتَمِلٌ له قوله ﴿ أَنَا أَنْزَلْنَاهُ ﴾ فاعل « يَكْفِهِمْ »

قوله ﴿ وَيَقُولُ ﴾ قرأ الكوفيون ونافع بياء الغيبة أي الله تعالى أو المَلِكُ وباقي السبعة بنون العظمة لله تعالى أو لجماعة الملائكة وأبو البرهسيم بالتاء من فوق أي جَهَنَّمُ كقوله « وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ »^(١) وعبد الله وابن أبي عبله « وَيَقَالُ » مبنياً للمفعول قوله « فَأَعْبُدُونِ » جعله الزمخشري جواب شرط مقدر وجعل تقديم الفعل عوضاً من حذفه مع افادته للاختصاص وقد تقدّم منازعة الشيخ له في نظيره .

قوله : ﴿ ثُمَّ إِلَيْنَا تُرْجَعُونَ ﴾ قرأ بالغيبة أبو بكر وكذا في الروم - في قوله « ثم إليه يرجعون » وافقه أبو عمرو وفي الروم فقط والباقون بالخطاب فيها تُرْجَعُونَ مبنياً للفاعل « وَالَّذِينَ آمَنُوا » يجوز فيه الوجهان المشهوران الابتداء والاشتغال . والأخوان قرأوا بِثَاءٍ مُثَلَّثَةٍ ساكنة بعد النون وياءٍ مفتوحة بعد الواو من الثَّوَاءِ وهو الإقامة . والباقون بِيَاءٍ مُوحَّدةٍ مفتوحة بعد النون وهمزة مفتوحة بعد الواو من المَبَاءَةِ وهي الإنزال و « غُرْفًا » على القراءة الأولى اما مفعول به على تضمين أُبُيٍّ « معنى » أنزل فيتعدى لاثنين لأن ثَوَى قاصِرٌ وأكسبته الهمزة التعدي لواحد . وأما على تشبيه الظرف المختص بالمبهم كقوله « لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ » وإمَّا عَلَى إِسْقَاطِ الْخَافِضِ اتساعاً أي في غُرْفٍ وأما القراءة الثانية فمفعول ثانٍ لأن بَوًّا يتعدى لاثنين قال تعالى « تُسَوِّءُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ »^(٢) ويتعدى باللام قال تعالى ﴿ وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ ﴾^(٣) وقد قرئ لثَوَيْنَهُمْ^(٤) بالتشديد مع التاء المثناة عُدِّي بالتضعيف كما عُدِّي بالهمزة و « تَجْرِي » صفة لغُرْفًا .

قوله : ﴿ الَّذِينَ صَبَرُوا ﴾ يجوز فيه الجرُّ والنصبُ والرفع كظائر له تقدمت .

قوله : ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ ﴾ جَوَزَ أبو البقاء في « كَأَيِّنْ » وجهين :

أحدهما : أنها مبتدأ و « لَا تَحْمِلُ » صفتها و « اللَّهُ يَرِزُّهَا » خبره و « مِنْ دَابَّةٍ » تبيين .

والثاني : أن يكون في موضع نصب باضممار فعل يفسره « يَرِزُّهَا » وَيَقْدَرُ^(٥) « كَأَيِّنْ » . وفي الثاني نَظَرٌ ، لأن شرط المفسر العمل وهذا المفسر لا يعمل لأنه لو عمل لَحَلَّ محلَّ المفعول لكنه لا يحل محله لأن الخبر متى كان فعلاً رافعاً لضمير مفرد امتنع تقديمه على المبتدأ وإذا أردت معرفة هذه القاعدة فعليك بسورة هود عند قوله « أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ » .

قوله : ﴿ الْحَيَّوَانُ ﴾ قَدَّرَ أبو البقاء وغيره قبل المبتدأ مضافاً أي : وَإِنْ حَيَاةِ الدَّارِ الْآخِرَةِ . وإنما قَدَّرُوا ذلك ليتطابق المبتدأ والخبر والمبالغة أَحْسَنُ . وواو الحيوان عن ياءٍ عند سيبويه واتباعه وإنما أبدلت واواً شُدُوذاً وكذا في حَيَوَةٍ عَلَمًا . وقال أبو البقاء : لئلا يلتبس بالثنائية يعني لو قيل : حَيَّيَان . قال : ولم تُقَلِّبْ ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها لئلا يحذف إحدى الألفين . وغير سيبويه حمل ذلك على ظاهره فالحياة عنده لأمها واو ولا دليل لسيبويه في حَيٍّ لأن الواو متى انكسر ما قبلها قلبت ياء نحو عُدِّي ورُعي ورُضي .

قوله : ﴿ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴾ أي لو كانوا يعلمون أنها الحيوان لما آثروا عليها الدنيا .

قوله : ﴿ فَإِذَا رَكِبُوا ﴾ قال الزمخشري فَإِنْ قُلْتُ : بم اتصل قوله : فَإِذَا رَكِبُوا « في الفلك »؟ . قُلْتُ : بمحذوف

(٤) انظر البحر المحيط (١٥٧/٧) .

(٥) سقط من الأصل .

(١) سورة ق آية : (٣٠) .

(٢) سورة آل عمران آية : (١٢١) .

(٣) سورة الحج آية : (٢٦) .

دلّ عليه ما وصفهم به وشرح من أمرهم . معناه هم على ما وصفوا به من الشرك والعناد إذا ركبوا .

قوله : ﴿ لِيَكْفُرُوا ﴾ يجوز أن تكون لام كي وهو الظاهر وأن لام أمره .

قوله : ﴿ وَلِيَتَمَتَّعُوا ﴾ قرأ أبو عمرو وابن عامر وعاصم وورش بكسرها وهي محتملة للأمرين المتقدمين والباقون بسكونها وهي ظاهرة في الأمر . فإن كان يُعتقد أنَّ اللام الأولى للأمر فقد عطف أمرا على مثله وإن كان يعتقد أنها للعلة فيكون قد عطف كلاما على كلام . وقرأ عبد الله « فَمَتَّعُوا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ » وأبو العالية « فَيَمَتَّعُوا » بالياء من تحت مبنيا للمفعول .

قوله : ﴿ أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ ﴾ قرأ العامة « يُؤْمِنُونَ » بياء الغيبة والحسن والسلمي بياء الخطاب فيهما .

قوله : ﴿ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ ﴾ استفهام تقرير كقوله :

٣٦٥٢ - أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بَطُونَ رَاحٍ (١)

قوله ﴿ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا ﴾ يجوز فيه ما جاز في قوله ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾ أول السورة وفيه ردّ على ثعلب حيث زعم أن جملة القسم لا تقع خبراً للمبتدأ .

قوله : ﴿ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ من إقامة الظاهر مقام المضمّر إظهاراً لشرفهم .

سُورَةُ الرَّؤْمِ

آياتها
٦٠

ترتيبها
٣٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْمَ ۝١ غَلَبَتِ الرَّؤْمُ ۝٢ فِي آدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ۝٣ فِي بَضْعِ سِنِينَ ۝٤ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ۝٥ بِنَصْرِ اللَّهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ۝٦ وَعَدَّ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعَدَّهُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۝٧ يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ ۝٨ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنفُسِهِمْ مَا خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَأَجَلٍ مُّسَمًّى وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ بِلِقَائِ رَبِّهِمْ لَكَافِرُونَ ۝٩ أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ ۝١٠ فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ۝١١ ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ اسْتَوُوا السُّوْءَى ۝١٢ أَن كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَكَانُوا بِهَا يَسْتَهْزِئُونَ ۝١٣ اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ۝١٤ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُبْلِسُ الْمُجْرِمُونَ ۝١٥ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ مِنْ شُرَكَائِهِمْ شُفَعَاءُ وَكَانُوا بِشُرَكَائِهِمْ كَافِرِينَ ۝١٦ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُنْفِرُونَ ۝١٧ فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَهُمْ فِي رَوْضَةٍ يُحْبَرُونَ ۝١٨ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَلِقَائِ الْآخِرَةِ فَأُولَٰئِكَ فِي الْعَذَابِ مُخَضَّرُونَ ۝١٩ فَسُبْحٰنَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ۝٢٠ وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ ۝٢١ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَيُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَكَذٰلِكَ تُخْرَجُونَ ۝٢٢

قوله تعالى: ﴿فِي آدْنَى الْأَرْضِ﴾ زعم بعضهم أن «أل» عوض من الضمير وأن الأصل في آدنى أرضهم وهو قول كوفي وهذا على قول من يقول إن الهرب كان من جهة بلادهم وأما من يقول إنه من جهة بلاد العرب فلا يتأتى ذلك. وقرأ العامة «غَلَبَتْ» مبنياً للمفعول وعلي بن طالب وأبو سعيد الخدري وابن عمر وأهل الشام بيناه للفاعل.

قوله : ﴿ غَلِبَهُمْ ﴾ على القراءة الشهيرة يكون المصدر مضافاً لمفعوله ثم هذا المفعول إما أن يكون مرفوع المحل على أن المصدر المضاف إليه مأخوذ من مبني للمفعول على خلاف ذلك وأما منصوب المحل على أن المصدر من مبني للفاعل ، والفاعل محذوف تقديره : مِنْ بَعْدِ أَنْ غَلِبَهُمْ عَدُوَّهُمْ وهم فارس . وأما على القراءة الثانية فهو مضاف للفاعل .

قوله : ﴿ سَيَغْلِبُونَ ﴾ خبر المبتدأ و « مِنْ بَعْدِ غَلِبَهُمْ » متعلقٌ به . والعامّة بل نقل بعضهم الإجماع على « سَيَغْلِبُونَ » مبنياً للفاعل فعلى الشهيرة واضح أي مِنْ بَعْدِ أَنْ غَلِبَتْهُمْ فارسٌ سَيَغْلِبُونَ فارسٌ وأما على القراءة الثانية فأخبر أنهم سَيَغْلِبُونَ ثانياً بعد أن غَلَبُوا أولاً . وروي عن ابن عمر أنه قرأ ببنائه للمفعول وهذا مخالف لما ورد في سبب الآية وما ورد في الأحاديث وقد يلائم هذا بعض ملاءمةٍ من قرأ « غَلِبَتْ » مبنياً للفاعل وقد تقدم أن ابن عمر ممن يقرأ بذلك وقد خرّج النحاس قراءة عبد الله بن عمر على تخريج حسنٍ وهو أن المعنى : وفارس من بعد غَلِبَهُمْ للروم سَيَغْلِبُونَ إلا أن فيه ما لم يُذكر ولا جرى سببُ ذكره .

قوله : ﴿ فِي يَضْعِ ﴾ متعلق بما قبله وتقدم تفسير اليضْع واشتقاقه في يوسف (١) وقال الفراء : الأصل في غَلِبَهُمْ غَلِبَتْهُمْ بناء التانيث فحذفت للإضافة كأقام الصلاة وغلطه النحاس بأن إقام الصلاة قد يقال فيها ذلك لاعتلالها وأما هنا فلا ضرورة تدعو إليه وقرأ ابن السميع وأبو حيوة « غَلِبَهُمْ » بسكون اللام فيحتمل أن يكون تخفيفاً شاذاً وأن يكون لغة في المفتوح كالطعن والطعن .

قوله : ﴿ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ ﴾ العامة على بنائهما ضمّاً لقطعهما عن الإضافة وإرادتها أي مِنْ قَبْلِ الْعَلْبِ وَمِنْ بَعْدِهِ . أو قَبْلَ كُلِّ أَمْرٍ وَمِنْ بَعْدِهِ . وحكى الفراء كسرهما من غير تنوين وغلطه النحاس وقال : إنما يجوز من قبلٍ ومن بعدٍ . يعني مكسوراً مُنَوَّناً . قُلْتُ : وقد قرئ بذلك ووجهه أنه لم يَنَوِ إِضَافَتَهُمَا فَأَعْرَبَهُمَا كقولهِ :

٣٦٥٣ - فَسَاعَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتَ قَبْلاً أَكَادُ أَغْصُ بِالمَاءِ القُرَاحَ (٢)

٣٦٥٤ - وَنَحْنُ قَتَلْنَا الأَسَدَ أَسَدَ خَفِيَّةِ فَمَا شَرِبُوا بَعْدَ عَلِيٍّ لَعْدَةَ خَمْرًا (٣)

وحكي : مِنْ قَبْلِ بالتثنية والجر ومن بعدُ بالبناء على الضم وقد خرّج بعضهم ما حكاه الفراء على أنه قدر أن المضاف إليه موجود فترك الأول بحالة وأنشد :

٣٦٥٥ - بَيْنَ ذِرَاعِيَّ وَجِبْهَةِ الأَسَدِ (٤)

والفرق لائح فإن في اللفظ مثل المحذوف على خلاف في تقدير البيت أيضاً .

قوله : ﴿ وَيَوْمَئِذٍ ﴾ أي إذ تغلب الروم فارس والناصب ليوم « يَفْرَحُ » .

وقوله : ﴿ يَنْصُرُ اللّهُ يَنْصُرُ ﴾ من التجنيس البديع وقد تقدم في آخر الكهف .

يسا من رأى عارضاً أكفكيفة

انظر الكتاب ١/١٨٠ ، الخصائص (٢/٤٠٧) ، المتضرب

(٤) ٢٢٩/٤ ، شرح المفصل لابن يعيش (٣/٢١) ،

الأسموني (٢/٢٧٤) ، التصريح (١/١٠٥) .

(١) يوسف آية : (٤٢) .

(٢) تقدم .

(٣) تقدم .

(٤) عجز بيت للفرزدق وصدده :

- قوله : ﴿ بَنَصْرِ اللَّهِ ﴾ الظاهر تعلقه بـ « يَفْرُحُ » وَجَوَزَ أبو البقاء فيه أن يتعلق بـ « يَنْصُرُ » وهذا تفكيك للنظم .
- قوله : ﴿ وَعَدَّ اللَّهُ ﴾ مصدر مؤكد ناصبه مضمَر أي وَعَدَّهُم الله بذلك وَعَدَّأ .
- قوله : ﴿ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ ﴾ مُفَرَّرٌ لمعنى هذا المصدر ، ويجوز أن يكون حالاً من المصدر فيكون كالمصدر الموصوف فهو مُبَيَّنٌ للنوع كأنه قيل : وَعَدَّ اللَّهُ وَعَدَّأ غَيْرَ مُخْلَفٍ .
- قوله : ﴿ أَنْفُسِهِمْ ﴾ ظرفٌ للتَّفَكُّرِ وليس مفعولاً للتفكر اذ مُتَعَلِّقُهُ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ .
- قوله : ﴿ مَا خَلَقَ ﴾ مَا نَافِيَةٌ وفي هذه الجملة وجهان :
- أحدهما : أنها مستأنفة لا تَعَلُّقٌ لها بما قبلها .
- والثاني : أنها مَعْلُوقَةٌ للتَّفَكُّرِ فتكون في محل نصب على إسقاط الخافض ويضعف أن تكون استفهامية بمعنى النَّفْيِ وفيها الوجهان المذكوران « بِالْحَقِّ » إِمَّا سَبِيئَةٌ وَإِمَّا حَالِيَةٌ .
- قوله : ﴿ بِلِقَاءِ ﴾ متعلقٌ بـ « الكافرون » . واللام لا تمنع من ذلك لكونها في خبر إنَّ .
- قوله : ﴿ أَكْثَرَ مِمَّا ﴾ نعت محذوف أي عَمَارَةٌ أَكْثَرُ من عِمَارَتِهِمْ (١) . وقرئ « وَأَثَارُوا » بألف بعد الهمزة وهي إِشْبَاعٌ لفتحة الهمزة .
- قوله : ﴿ عَاقِبَةُ الَّذِينَ ﴾ قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو بالرفع والباقون بالنصب فالرفع على أنها اسم كان وذكُرَ الفعلُ لِأَنَّ التَّأْنِيثَ مجازي وفي الخبر حينئذ وجهان :
- أحدهما : ﴿ السُّوءِ ﴾ أي الفِعْلَةُ السُّوءِ أو الخِصْلَةُ السُّوءِ .
- والثاني : أَنْ كَذَّبُوا أي كان آخِرُ أَمْرِهِم التَّكْذِيبُ فعلى الأول : يكون في « أَنْ كَذَّبُوا » وجهان :
- أحدهما : أنه على إسقاط الخافض إِمَّا لِأَمِّ الْعِلَّةِ أي لِأَنَّ كَذَّبُوا وإمَّا بَاءِ السَّبِيئَةِ أي بِأَنَّ كَذَّبُوا فَلَمَّا حُذِفَ الحرف جَرَى القَوْلَانِ المشهوران بين الخليل وسيبويه في محل أن .
- والثاني : أنه بدل من « السُّوءِ » أي ثم كان عاقبتهم التَّكْذِيبُ . وعلى الثاني يكون « السُّوءِ » مَصْدَرًا لِأَسَاءُوا أو يكون نعتاً لمفعول محذوف أي أساءوا الفِعْلَةُ السُّوءِ والسُّوءِ تَأْنِيثٌ لِأَسَاءُوا وجوز بعضهم أن يكون خبر « كَانَ » محذوفاً للإبهام والسُّوءِ إِمَّا مَصْدَرٌ وَإِمَّا مَفْعُولٌ كما تقدم أي اقْتَرَفُوا الخَطِيئَةَ السُّوءِ أي كان عاقبتهم الدمار . وأمَّا النصب فعلى خبر « كَانَ » وفي الاسم وجهان :
- أحدهما : السُّوءِ أي كانت الفعلة السُّوءِ عاقبة المُسِيئِينَ وَأَنَّ كَذَّبُوا على ما تقدم .
- والثاني : أَنَّ الاسم « أَنْ كَذَّبُوا » و « السُّوءِ » على ما تقدم أيضاً .
- قوله : ﴿ يُبْلِسُ ﴾ قرأ العامة بينائه للفاعل وهو المعروف يقال : أَبْلَسَ الرَّجُلُ أي انْقَطَعَتْ حُجَّتُهُ فَسَكَتَ . فهو

قاصر لا يتعدى قال العجاج :

٣٦٥٦ - يَا صَاحِ هَلْ تَعْرِفُ رَسْمًا مُكْرَسًا

قَالَ : نَعَمْ أَعْرِفُهُ وَأَبْلَسًا^(١) .

وقرأ السلمي « يُبْلَسُ » مبنياً للمفعول وفيه بعدٌ ، لأنَّ أْبْلَسَ لا يتعدى وقد خُرِّجَتْ هذه القراءة على أنَّ القائم مقام الفاعل مصدر الفعل ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه إذ الأصل يُبْلَسُ إبْلَاسَ الْمُجْرِمِينَ و « يُبْلَسُ » وهو الناصب ليوم تقومُ ويومئذٍ مضافٌ لجملة تقديرها : يومئذ تقومُ وهذا كأنه تأكيدٌ لفظي إذ يصير التقدير : يُبْلَسُ الْمُجْرِمُونَ يَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ .

قوله : ﴿ يُجْبَرُونَ ﴾ أي يُسْرُونَ . والخَبْرُ والحُبُورُ : السرورُ . وقيل : هو من التَّخْبِيرِ وهو التحسينُ يقال : هو حَسَنُ الخَبْرِ والبَسْبَرُ بكسر الحاء والسين وفتحهما . وفي الحديث يخرج من النار رجل ذَهَبَ جِبْرُهُ وسِبْرُهُ : فالمفتوح مصدر والمكسور إسمٌ و « الروضة » الجنة . قيل ولا تكون رَوْضَةً إلَّا وفيها نَبْتُ وقيل : إلَّا وفيها ماءٌ وقيل : ما كانت مُنْحَفِضَةً ، والمرتفعةُ يقال لها ترعةٌ وقيل : لا يقال لها رَوْضَةٌ إلَّا وهي في مكان مرتفع قال الأعشى :

٣٦٥٧ - مَا رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الحَزَنِ مُعْشَبَةٌ خَضِرَاءَ جَادَ عَلَيْهَا مُسْبِلٌ هَطْلٌ^(٢)

وأصل رِيَاضٍ رِيَاضٌ فقلبت الواو ياءً على حد حَوْضٍ و جِيَاضٍ .

قوله : ﴿ حِينَ تُمْسُونَ ﴾ تُمْسُونَ وتُصْبِحُونَ تَأْمَانٍ أي تدخلون في المساء والصبح كقولهم « إِذَا سَمِعْتَ بَسْرِي القَيْنِ فاعْلَمْ بأنه مُصْبِحٌ » أي مقيم في الصباح والعمامة على إضافة الظرف إلى الفعل بعده . وقرأ عكرمة « حِينًا » بالتونين والجملة بعده صفة له والعائد حينئذ محذوف أي تُمْسُونَ فيه كقوله ﴿ وَاخْشَوْا يَوْمًا لَا يَجْزِي والدُّعْنُ وَلَدُهُ ﴾^(٣) والناصب لهذا الظرف « سُبْحَانَ » لأنه ثابت عن عامله .

قوله : ﴿ وَعَشِيًّا ﴾ عطف على « حِينَ » وما بينهما اعتراضٌ و « فِي السَّمَوَاتِ » يجوز أن يتعلق بِنَفْسِ « الحَمْدُ » أي أن الحمد يكون في هذين الطرفين . وقد تقدم خلاف القراء في تخفيف الميت وتثقله وكذا قوله « تُخْرَجُونَ » في سورة الاعراف « وكذلك » نعت مصدر محذوف أي ومثل ذلك الإخراج العجيب تُخْرَجُونَ .

وَمِنْ ءَايَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْشُرُونَ ۚ وَمِنْ ءَايَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ۚ وَمِنْ ءَايَاتِهِ خَلْقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَخْلَفَ الْأَسْنِدَ وَاللُّغَمِينَ ۚ وَمِنْ ءَايَاتِهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَابْتِغَاؤُكُمْ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَسْمَعُونَ ۚ وَمِنْ ءَايَاتِهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَيُحْيِي بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ۚ

(٣) سورة لقمان آية : (٣٣) .

(١) تقدم .

(٢) البيت ذكره أبو عبيدة في مجاز القرآن (١٢٠/٢) .

إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٢٤﴾ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ﴿٢٥﴾ وَلَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لُهُ قُنُودٌ ﴿٢٦﴾ وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُمْ وَهُوَ أَهْوَتٌ عَلَيْهِ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٢٧﴾ ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنْفُسِكُمْ ۗ هَلْ لَكُمْ مَن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْتَكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ ۚ كَذَلِكَ نَفِصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٢٨﴾ بَلِ اتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَهْوَاءَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۖ فَمَن يَهْدِي مَن أَضَلَّ اللَّهُ وَمَا لَهُمْ مِّنْ نَّاصِرِينَ ﴿٢٩﴾ فَأَقْمِرْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا يَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾

قوله : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقْتُمْ ﴾ مبتدأ وخبر أي ومن جملة علامات توحيده وأنه يبعثكم خلقكم واختراعكم ومن لابتداء الغاية .

قوله : ﴿ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ ﴾ الترتيب والمُهَلَّة هنا ظاهران فإنهم إنما يصيرون بشراً بعد أطوار كثيرة وتتشرون حال وإذا هي الفجائية إلا أن الفجائية أكثر ما تقع بعد الفاء لأنها تقتضي التعقيب ووجه وقوعها مع ثم بالنسبة إلى ما يليق بالحالة الخاصة أي بعد تلك الأطوار التي قصها علينا في موضع آخر من كوننا نطفة ثم علقة ثم مضغة ثم عظماً مجرداً ثم عظماً مكسوّاً لحماً^(١) فأجا البشرية والانتشار .

قوله : ﴿ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ ﴾ أي لغاتكم من عربٍ وعجمٍ مع تنوع كل من الجيلين إلى أنواع شتى لا سيما العجم فإن لغاتهم مختلفة وليس المراد بالألسنة الجوارح .

قوله : ﴿ لِلْعَالَمِينَ ﴾ قرأ حفص بكسر اللام جعله جمع عالم ضد الجاهل ونحوه « وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ » والباقون بفتحها لأنها آيات لجميع الناس وإن كان بعضهم يعقل عنها ، وقد تقدم أول الفاتحة الكلام في « الْعَالَمِينَ » هل هو جمع أو اسم جمع فعليك باعتباره نمة .

قوله : ﴿ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ قيل في الآية تقديم وتأخير ليكون كل واحد مع ما يلائمه والتقدير : ومن آياته منامكم بالليل وابتغائكم من فضله بالنهار . فَحَدَفَ حَرْفَ الْجَرِّ لِتَصَالِهِ بِاللَّيْلِ وَعَطَفَهُ عَلَيْهِ لِأَنَّ حَرْفَ الْعَطْفِ قَدْ يَقُومُ مَقَامَ الْجَارِ وَالْأَحْسَنُ أَنْ يُجْعَلَ عَلَىٰ حَالِهِ . والنوم بالنهار مما كانت العرب تعدّه نعمة من الله ولا سيما في أوقات القيلولة في البلاد الحارة .

قوله : ﴿ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ ﴾ فيه أوجه :

(١) من سورة المؤمنون الآيات (١١) ، إلى (١٥) .

أحدها : - وهو الظاهر الموافق لإخوانه - أن يكون جملة من مبتدأ وخبر إلا أنه حُذِفَ الحرف المصدرى ولَمَّا حُذِفَ بطل عمله والأصل : ومن آياته أن يُريكم كقوله :

٣٦٥٨ - أَلَا أَيُّهُدَا الزَّاجِرِي أَحْضَرَ الوَعَى (١)

الثاني : أن « مِنْ آيَاتِهِ » متعلق بِرِيكُمْ أَلَا بمحذوف على أنه حال من « البرق » والتقدير : ويريكُم البرقُ مِنْ آيَاتِهِ فيكون قد عطف جملة فعلية على جملة اسمية .

الثالث : أن « يُريكم » صفة لموصوف محذوف أي : وَمِنْ آيَاتِهِ آيَةٌ يُريكمُ بِهَا أو فيها البرقُ فحذف الموصوف والعاقد عليه ومثله قول الشاعر :

٣٦٥٩ - وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا تَارَتَانِ فَمِنْهُمَا أَمُوتُ (٢)

أي فمنها تارة أموت فيها .

الرابع : بأن التقدير : ومن آياته سَحَابٌ أَوْ شَيْءٌ يُريكمُ ، فِيرِيكُمْ صفة لذلك المقدر وفاعل « يُريكمُ » ضمير يعود عليه ، بخلاف الوجه قبله فإن الفاعل ضميرُ الباريء تعالى .

قوله : ﴿ مِنْ الأَرْضِ ﴾ فيه أوجه :

أحدها : أنه متعلق بِـ « دَعَاكُمْ » وهذا أَظْهَرُ .

الثاني : أنه متعلقٌ بمحذوف صفة لـ « دَعْوَةٌ » .

الثالث : أنه متعلق بمحذوف يدل عليه « تَخْرُجُونَ » أي خَرَجْتُمْ مِنَ الأَرْضِ ولا جائز أن يتعلق بِتَخْرُجُونَ لأنَّ ما بعد إذا لا يعمل فيما قبلها . وللمخشري هنا عبارة حسنة .

قوله : ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ في « أَهْوَنُ » قولان :

أحدهما : أنها للتفضيل على بابها وعلى هذا يُقَالُ : كيف يُتَصَوَّرُ التفضيلُ والإعادةُ والبداةُ بالنسبة إلى الله تعالى على حَدِّ سَوَاءٍ ؛ وفي ذلك أجوبةٌ :

أحدها : أن ذلك بالنسبة إلى اعتقاد البشر باعتبار المشاهدة من أن إعادة الشيء أَهْوَنُ مِنْ اختراعه لاحتياج الابتداء إلى إعمال فكر غالباً وإن كان هذا مُتَنَفِياً عن الباريء تعالى فحُوطِبُوا بِحَسَبِ مَا أَلْفَوْهُ .

الثاني : أن الضمير في « عَلَيْهِ » ليس عائداً على الله تعالى ؛ إنما يعود على الخلقِ أي والعُودُ أَهْوَنُ على الخلقِ أي أسرع لأن البداةَ فيها تدرِيجٌ من طُورٍ إلى طُورٍ ألى أن صار إنساناً والاعادة لا تحتاج إلى هذه التدرجات وكأنه قيل : وهو أَقْصَرُ عليه وأيسرُ وأقلُّ إنقِالاً .

الثالث : أن الضمير في « عَلَيْهِ » يعود على المخلوقين بمعنى : والإعادةُ أَهْوَنُ على المخلوقِ أي أعادتهُ شيئاً

بعدهما أنشأه . هذا في عرف المخلوقين فكيف ينكرون ذلك في جانب الله تعالى .

والثاني : أن « أهون » ليست للتفضيل بل هي صفة بمعنى هين كقولهم : الله أكبر أي الكبير . والظاهر عود الضمير في « عليه » على الباري تعالى ليوافق الضمير في قوله « له المثل » قال الزمخشري : فإن قلت : لم أخرت الصلة في قوله : « وهو أهون عليه » وقدمت في قوله : « هو علي هين »؟ قلت : هنالك قصد الاختصاص وهو محزه فقيل : « هو علي هين » . وإن كان مستصعباً عندك أن يولد بين هم وعافر وأما هنا فلا معنى للاختصاص كيف والأمر مبنئ على ما تعقلون من أن الإعادة أسهل من الابتداء فلو قدمت الصلة لتغير المعنى .

قال الشيخ (١) : ومبنى كلامه على أن التقديم يفيد الاختصاص وقد تكلمنا معه ولم تسلّمه . قلت : الصحيح أنه يفيد وتقدم جميع ذلك .

قوله : ﴿ وَلهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى ﴾ يجوز أن يكون مرتبطاً بما قبله وهو قوله : ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ أي قد ضربه لكم مثلاً فيما يسهل وفيما يصعب وإليه نها الزجاج أو بما بعده من قوله : ﴿ ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِنْ أَنْفُسِكُمْ ﴾ وقيل : المثل الوصف . وفي السموات يجوز أن يتعلّق بالأعلى أي أنه عليّ في هاتين الجهتين ويجوز أن يتعلّق بمحذوف على أنه حال من « الأعلى » أو من المثل أو من الضمير في « الأعلى » فإنه يعود على المثل .

قوله : ﴿ مِنْ أَنْفُسِكُمْ ﴾ من لابتداء الغاية في موضع الصفة لـ « مثلاً » أي أخذ مثلاً وانتزعه من أقرب شيء وهو أنفسكم .

قوله : ﴿ هَلْ لَكُمْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ ﴾ « من شركاء » مبتدأ ومن مزيدة فيه لوجود شرطي الزيادة . وفي خبره وجهان :

أحدهما : الجار الأول وهو « لكم » و « من ما ملكت » يجوز أن يتعلّق بمحذوف على أنه حال من « شركاء » لأنه في الأصل نعت نكرة قدّم عليها والعامل فيه العامل في هذا الجار الواقع خبراً والخبر مقدر بعد المبتدأ و « فيما رزقناكم » متعلق بشركاء وما في « مما » بمعنى النوع تقدير ذلك كله : هل شركاء فيما رزقناكم كائنون من النوع الذي ملكته أيمانكم مستقرّون لكم . فكائنون هو الوصف المتعلق به « مما ملكت » ولما تقدم صار حالاً ومستقرّون هو الخبر الذي تعلق به « لكم » .

والثاني : أن الخبر « مما ملكت » ولكم متعلق بما تعلق به الخبر أو بمحذوف على أنه حال من شركاء أو بنفس شركاء كقولك : لك في الدنيا محبٌ تلك متعلق بمحِبٌ وفي الدنيا هو الخبر .

قوله : ﴿ فَاتَّخَذْتُمْ فِيهِ سَوَاءً ﴾ هذه الجملة جواب للاستفهام الذي بمعنى النفي وفيه متعلق بسواء قوله : ﴿ تَخَافُونَهُمْ ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أنها خبر ثان لأنتم تقديره فأنتم مستنونون معهم فيما رزقناكم خائفوهم كخوف بعضكم بعضها أيها السادة والمراد نفي الأشياء الثلاثة أعني الشركة والاستواء مع العبيد وخوفهم إياهم ، وليس المراد : ثبوت الشركة ونفي

الاستواء والخوف كما هو أحد الوجهين في قولك : « مَا تَأْتِينَا فُحْدَتْنَا » بمعنى ما تأتينا مُحَدَّثًا بل تأتينا ولا تحدثنا بل المراد : نَفَى الجميع كما تقدم وقال أبو البقاء : فأنتم فيه سَوَاءٌ . الجملة في موضع نصب على جواب الاستفهام أي هل لكم فتستوا . انتهى . وفيه نَظَرٌ كيف يجعل جملة اسمية حَالَةً مَحَلَّ جُمْلَةٍ فعلية وَيَحْكُمُ على موضع الإسمية بالنصب بإضمار ناصب هذا ما لا يجوز . وَلَوْ أَنَّهُ فَسَّرَ المعنى وقال : إِنَّ الفعل لو حَلَّ بعد الفاء لكان منصوباً بإضمار أن لكان صحيحاً . ولا بُدَّ أن يبيِّن أيضاً أن النصب على المعنى الذي قَدَّمْتُهُ من نَفَى الأشياء الثلاثة .

والوجه الثاني : أن « تَخَافُونَهُمْ » في محل نصب على الحال من ضمير الفاعل في « سَوَاءٌ » أي فَتَسَاوُوا خَائِفًا بعضكم بعضاً مشاركتة في المال أي إذا لم تَرْضُوا أن يشارِككم عبيدكم في المال فكيف تُشْرِكُونَ بالله مَنْ هُوَ مُصْنَعٌ لَهُ . قاله أبو البقاء ، وقال الرازي معنى حسناً وهو : أن بين المثل والممثل به مُشَابَهَةٌ ومُخَالَفَةٌ فالمشابهة معلومة والمخالفة من وجوه :

قوله : ﴿ مِنْ أَنْفُسِكُمْ ﴾ أي من نَسَلِكُمْ مع حقارة الأنفس ونقصها وعجزها وقَاسَ نَفْسَهُ عَلَيْكُمْ مع جلالها وعظمتها وقُدْرَتِهَا وقوله : ﴿ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ أي عبيدكم لكم عليهم مَلِكٌ اليمين والمَلِكُ طَارِيءٌ قَابِلٌ لِلنَّقْلِ بِالْبَيْعِ والزوال بِالْعَتَقِ وَمَمْلُوكُهُ تَعَالَى لا خُرُوجَ له عن المَلِكِ فإذا لم يَجُزْ أن يُشْرِكْكُمْ مَمْلُوكُكُمْ هُوَ مَثَلُكُمْ « إِذَا تُحَرَّرَ » من جميع الوجوه ومَثَلُكُمْ في الأَدَمِيَّةِ حَالَةُ الرِّقِّ فكيف يُشْرِكُ بالله تَعَالَى مَمْلُوكُهُ من جميع الوجوه المُبَيِّنُ له بالكلية . وقوله : ﴿ فِيمَا رَزَقْنَاكُمْ ﴾ عني أنه ليس لكم في الحقيقة إنما هو لله ومن رزقه حقيقة فإذا لم يَجُزْ أن يُشْرِكْكُمْ فيما هو لكم من حيث الاسم فكيف يَكُونُ له تعالى شريك فيما له من جهة الحقيقة . انتهى . وإنما ذَكَرْتُ هذا المعنى مَبْسُوطاً لَأَنَّهُ مُبَيِّنٌ لِمَا ذَكَرْتُهُ من وجوه الإعراب .

قوله : ﴿ كَخَيْفَتِكُمْ ﴾ أي خَيْفَةً مِثْلَ خَيْفَتِكُمْ . والعامية على نصب « أَنْفُسِكُمْ » لأن المصدر مضاف لفاعله وقرأ ابن أبي عبلَةَ بالرفع على إضافة المصدر لمفعوله واستقبح بعضهم هذا إذا وُجِدَ الفاعل . وقال بعضهم : ليس بقبيح بل يجوز إضافته إلى كلٍ منهما إذا وُجِدَ وأنشد :

٣٦٦٠ - أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَسَبٍ قَرَعُ الْقَوَارِيرِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ^(١)

بنصب الأفواه ورفعها .

قوله : ﴿ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ ﴾ أي مثل ذلك التفصيل البين نُفَصِّلُ . وقرأ أبو عمرو في رواية بياء الغيبة رداً على قوله « ضَرَبَ لَكُمْ » والباقون بالتكلم رداً على قوله « رَزَقْنَاكُمْ » قوله « حَنِيفاً » حال من فاعل « أَقِمَّ » أو من مفعوله أو من « الَّذِينَ » قوله « فِطْرَةَ اللَّهِ » فيه وجهان :

أحدهما : أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة كقوله : ﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ ﴾^(٢) و ﴿ صُنْعَ اللَّهِ ﴾^(٣) .

والثاني : أنه منصوب بإضمار فعلٍ قال الزمخشري : أي الزُمُوا فِطْرَةَ اللَّهِ وإنما أضمرته على خطاب الجماعة لقوله : مُبَيِّنِينَ إِلَيْهِ . وهو حال من الضمير في الزُمُوا وقوله : واتقوه وأقيموا ولا تكونوا معطوف على هذا المضمرة ثم

(٣) سورة النمل آية : (٨٨) .

(١) تقدم .

(٢) سورة البقرة آية : (١٣٨) .

قال : أَوْ عَلَيَّكُمْ فَطَرَهُ اللَّهُ . وَرَدَّهُ الشَّيْخُ بِأَنَّ كَلِمَةَ الْإِغْرَاءِ لَا تُضْمَرُ إِذْ هِيَ عِيُوضٌ مِنَ الْفِعْلِ فَلَوْ حَذَفْنَا لَزِمَ حَذْفَ الْعِيُوضِ وَالْمَعْوِضُ عَنْهُ هُوَ إِجْحَافٌ قُلْتُ : هَذَا رَأْيُ الْبَصْرِيِّينَ وَأَمَّا الْكَسَائِيُّ وَأَتْبَاعُهُ فَيَجِيزُونَ ذَلِكَ .

﴿ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ ٣١ ﴿ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِعْبًا كُلَّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾ ٣٢ ﴿ وَإِذَا مَسَّ النَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْا رَبَّهُمْ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا آذَاهُمْ مِنْهُ رَحْمَةٌ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴾ ٣٣ ﴿ لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ فَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ ٣٤ ﴿ أَمْ أَنْزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُوا بِهِ يُشْرِكُونَ ﴾ ٣٥ ﴿ وَإِذَا آذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِن تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ ٣٦ ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ ٣٧ ﴿ فَآتَاكَ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ ذَلِكَ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ ٣٨ ﴿ وَمَا آتَاكُمْ مِنْ رَبِّا لَّيْرَبُوا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرِبُونَ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَاكُمْ مِنْ رِزْقٍ تَرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ ﴾ ٣٩ ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَن يَفْعَلُ مِنْ ذَلِكَ مَن شِئَاءُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ ٤٠ ﴿ ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ ٤١ ﴿ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلُ كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُشْرِكِينَ ﴾ ٤٢ ﴿ فَأَقْرُبْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا مَرَدَ لَهُ مِنَ اللَّهِ يَوْمَئِذٍ يُصَدِّعُونَ ﴾ ٤٣ ﴿ مَنْ كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُ وَمَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلَا نَفْسِهِمْ يَمْهَدُونَ ﴾ ٤٤ ﴿ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ ﴾ ٤٥

قوله : ﴿ مُنِيبِينَ ﴾ حال من فاعل أَلْمَزَمُوا الْمُضْمَرُ كَمَا تَقَدَّمَ أَوْ مِنْ فاعل « أَوْ قِم » عَلَى الْمَعْنَى لِأَنَّهُ لَيْسَ يُرَادُ بِهِ وَاحِدٌ بَعِينُهُ إِنَّمَا الْمُرَادُ الْجَمِيعُ وَقِيلَ حَالٌ مِنْ « النَّاسِ » إِذَا أُرِيدَ بِهِمُ الْمُؤْمِنُونَ وَقَالَ الرَّجَاجُ : بَعْدَ قَوْلِهِ « وَجْهَكَ » مَعْطُوفٌ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ فَأَقْرُبْ وَجْهَكَ وَأَمْتِكَ فَالْحَالُ مِنَ الْجَمِيعِ وَجَازَ حَذْفُ الْمَعْطُوفِ لِلدَّلَالَةِ « مُنِيبِينَ » عَلَيْهِ كَمَا جَازَ حَذْفُهُ فِي قَوْلِهِ « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ » أَيِ وَالنَّاسِ لِلدَّلَالَةِ « إِذَا طَلَقْتُمْ » عَلَيْهِ . كَذَا زَعَمَ الرَّجَاجُ فِي « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ » . وَقِيلَ عَلَى خَبَرِ كَانَ أَيِ كُونُوا مُنِيبِينَ لِلدَّلَالَةِ قَوْلُهُ « وَلَا تَكُونُوا » .

قوله : ﴿ مِنَ الَّذِينَ ﴾ بَدَلَ مِنْ « مِنَ الْمُشْرِكِينَ » بِإِعَادَةِ الْعَامِلِ . وَتَقَدَّمَ قِرَاءَتَا فَرَّقُوا وَفَارَقُوا وَتَفْسِيرُ الشَّيْخِ أَيْضًا قَوْلُهُ : ﴿ فَرِحُونَ ﴾ الظاهر أنه خبر « كُلِّ حِزْبٍ » وجوز الزمخشري أن يرتفع صفة لِكُلِّ قال : ويجوز أن يكون مِنَ الَّذِينَ مُنْقَطِعًا مِمَّا قَبْلَهُ وَمَعْنَاهُ : مِنَ الْمُفَارِقِينَ دِينَهُمْ كُلِّ حِزْبٍ فَرِحِينَ .

٣٦٦١ - وَكُلُّ خَلِيلٍ غَيْرُ هَاضِمٍ نَفْسِهِ

(١)

قال الشيخ : قَدَّرَ أولاً فرحين مجروراً صفةً لحزبٍ ثم قال : ولكنه رفع على الوصف لـ «كُلُّ» لأنك إذا قُلْتَ مِنْ قَوْمِكَ كُلُّ رَجُلٍ صَالِحٍ جاز في صالح الخفض نعتاً لرجل وهو الأكثر كقوله :

٣٦٦٢ - جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةً فَتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالدَّرْهِمِ (١)
وجاز الرفع نعتاً لكل كقوله :

٣٦٦٣ - وَلَهَتْ عَلَيْهِ كُلُّ مُعْصِفَةٍ هَوَجَاءٍ لَيْسَ لِلْبُهَازِرِ (٢)
برفع هَوَجَاءٍ صفة لكل انتهى . وهو تقديرٌ حَسَنٌ .

قوله : ﴿ إِذَا فَرِيقٌ ﴾ هذه إذا الفجائية وقعت جواب الشرط لأنها كالفاء في أنها للتعقيب ولا تقع أول كلام وقد تُجَامِعُهَا الفاء زائدة قوله : ﴿ لِيَكْفُرُوا ﴾ يجوز أن تكون لَامٌ كَيٍّ وَأَنْ تَكُونَ لَامٌ الأَمْرُ ومعناه التهديد نحو « اَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ » (٣) .

قوله : ﴿ فَتَمَتَّعُوا ﴾ قرأ العامة بالخطاب فيه وفي « يَعْلَمُونَ » وأبو العالية بالياء فيهما والأول مَبْنِيٌّ للمفعول وعنه أيضاً « فَيَتَمَتَّعُوا » بياء قبل التاء وعن عبد الله « فَلَيَتَمَتَّعُوا » بلام الأَمْرِ .

قوله : ﴿ سُلْطَانًا ﴾ أي بُرْهَانًا وَحُجَّةً فَإِنْ جَعَلْنَاهُ حَقِيقَةً كَانَ يَتَكَلَّمُ مجازاً وإن جعلناه على حَذْفِ مُضَافٍ أي ذَا سُلْطَانٍ كَانَ « يَتَكَلَّمُ » حَقِيقَةً . وقال أبو البقاء هنا وقيل هو جمع سليط كرغيف ورغفان . انتهى . وهذا لا يجوز لأنه كان ينبغي أن يقال فهم يتكلمون . و « فَهُوَ يَتَكَلَّمُ » جواب الاستفهام الذي تضمنته أم المنقطعة .

قوله : ﴿ لِيُرَبُّوا ﴾ العامة على الباء من تحت مفتوحة أسند الفعل لضمير الربا أي ليزداد . ونافع بقاء من فوق مضمومة خطاباً للجماعة . فالواو على الأول : لَامٌ الكَلِمَةِ وعلي الثاني : كَلِمَةٌ ضمير الغائبين وقد تقدمت قراءة « أَتَيْتُمْ » بالمد والقصر في البقرة . قوله : ﴿ الْمُضْعِفُونَ ﴾ أي أَصْحَابُ الْأَضْعَافِ قال الفراء : نحو حُسَيْنٍ وَمُعْطِشٍ أَي ذِي إِبِلٍ سِمَانٍ وَإِبِلٍ عِطَاشٍ وقرأ أبي بفتح العين جعله اسم مفعول .

وقوله : ﴿ فَأُولَئِكَ هُمُ ﴾ قال الزمخشري : التفت حَسَنٌ كأنه قال لملائكته فأولئك الذين يريدون وجه الله بصدقاتهم هم المضعفون والمعنى هم المضعفون به لأنه لا بد من ضمير يرجع إلى ما . انتهى . يعني أن اسم الشرط متى كان غير ظرف ويجب عود الضمير من الجواب عليه وتقدم ذلك في البقرة عند قوله ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ ﴾ الآية ثم قال : ووجه آخر وهو أن يكون تقديره [فَمُؤْتَوُهُ أُولَئِكَ] هم المضعفون والحذف لما في الكلام من الدليل عليه وهذا أسهل مأخذاً والأول أملاً بالفائدة .

قوله : ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ﴾ يجوز في خبر الجلالة وجهان :

أظهرها : أنه الموصول بعدها .

والثاني : أنه الجملة من قوله : ﴿ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَفْعَلُ ﴾ والموصول صفة للجلالة وقَدَّرَ الزمخشري

(١) يس (٣٢/٢) .

(١) تقدم .

(٢) سورة فصلت آية : (٤٠) .

(٢) البيت لابن أحر وهو من شواهد الكتاب (١١١/٢) ، حاشية

الرابط بين المبتدأ والجملة الواقعة خبراً فقال : وقوله : ﴿ مِنْ ذَلِكُمْ ﴾ هو الذي ربط الجملة بالمبتدأ لأن معناه مِنْ أَفْعَالِهِ .

قال الشيخ ^(١) : الذي ذكره النحويون أن اسم الإشارة يكون رابطاً إذا أُشير به إلى المبتدأ . وأما ذلك هنا فليس إشارة إلى المبتدأ لكنه شبيه بما أجازته الفراء من الربط بالمعنى وخالفه الناس وذلك في قوله ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ ﴾ ، قال : التقدير يَتَرَبَّصْنَ أَزْوَاجَهُمْ فَقَدَّرَ الرِّبْطَ بِمُضَافٍ إِلَى ضَمِيرِ الَّذِينَ فَحَصَلَ لَهُ الرِّبْطُ كَذَلِكَ قَدَرِ الزَّمْحَشَرِيِّ مِنْ ذَلِكُمْ مِنْ أَفْعَالِهِ بِمُضَافٍ إِلَى الضَّمِيرِ الْعَائِدِ إِلَى الْمَبْتَدَأِ قَوْلِهِ : ﴿ مِنْ شُرَكَائِكُمْ ﴾ خبر مقدم وَمِنْ اللَّتَبْعِيضِ وَ « مَنْ يَفْعَلُ » هو المبتدأ و « مِنْ ذَلِكُمْ » متعلق بمحذوف لأنه حال من « شَيْءٍ » بعده فإنه في الأصل صفة له وَمِنْ الثَّلَاثَةِ مَزِيدَةٌ فِي الْمَفْعُولِ بِهِ لِأَنَّهُ فِي حَيْزِ النِّفْيِ الْمُسْتَفَادِ مِنَ الْاسْتِفْهَامِ وَالتَّقْدِيرِ : مَا الَّذِي يَفْعَلُ شَيْئاً مِنْ ذَلِكُمْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ . وقال الزمخشري : ومن الأولى والثانية كل واحد مستقلة بتأكيد لتعجيز شركائهم وتجهيل عبديتهم .

قال الشيخ : ولا أدري ما أراد بهذا الكلام . وقرأ الأعمش « تُشْرِكُونَ » خطاباً قوله « بِمَا كَسَبْتَ » أي بسبب كَسِبِهِمْ والباء متعلقة بظَهَرَ أو بنفس « الْفَسَادُ » وفيه بُعد .

قوله : ﴿ لِيُذَيِّقَهُمْ ﴾ اللام للعلّة متعلقة بظَهَرَ وقيل بمحذوف أي عَاقِبَهُمْ بذلك لِيُذَيِّقَهُمْ وقيل اللام للصيرورة . وقرأ قُتَيْبٌ « لِنُذَيِّقَهُمْ » بنون العظمة والباقون بياء الغيبة .

قوله : ﴿ لَا مَرَدَّ لَهُ ﴾ الْمَرَدُّ مُصَدَّرٌ ، و « مِنْ اللَّهِ » يجوز أن يتعلق بيأتي أو بمحذوف يدل على عليه المصدر أي لا يرده من الله أَحَدٌ ولا يجوز أن يعمل فيه « مَرَدٌ » لأنه كان ينبغي أن يُتَوَّنَ إذ هو من قبيل الْمُطَوَّلَاتِ .

قوله : ﴿ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُ ﴾ و ﴿ فَلَا تُفْسِحُهُمْ يَمْهَدُونَ ﴾ تقديم الجارّين يفيد الاختصاص بمعنى أن ضَرَرَ كُفْرِهِ هَذَا وَمَنْفَعَةُ عَمَلٍ هَذَا لَا يَتَعَدَّاهُ .

قوله ﴿ لِيَجْزِيَ ﴾ في متعلقه أوجه :

أحدها : « يَمْهَدُونَ » .

والثاني : « يَصَدَّعُونَ » .

والثالث : محذوف قال ابن عطية تقديره : ذلك لِيَجْزِيَ ويكون الإشارة إلى ما تقرّر من قوله « مَنْ كَفَرَ » و « مَنْ عَمِلَ » وجعل الشيخ قسيم قوله : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا ﴾ محذوفاً لدلالة قوله « إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ » عليه . هذا إذا عَلَقْنَا اللَّامَ بِبِصْدَعُونَ أَوْ بِذَلِكَ الْمَحذُوفِ قَالَ ^(٢) : تقديره ليجزي الذين آمنوا وعملوا الصالحات من فضله والكافرين بعذله .

وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ مُبَشِّرَاتٍ وَلِيُذَيِّقَكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ وَلِتَجْرِيَ الْفُلُكُ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ٦١ . وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَى قَوْمِهِمْ فَجَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَأَنقَمْنَا مِنَ الَّذِينَ أَجْرَمُوا وَكَانَ حَقًّا

عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾ اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ فَتُحْمَلُ السَّحَابَ فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ وَيَجْعَلُهُ كِسْفًا فَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ ۖ فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مِنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿٤٨﴾ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ يُنْزَلَ عَلَيْهِمْ مِنَ قَبْلِهِ لَمُبْسِلِينَ ﴿٤٩﴾ فَانظُرْ إِلَى آثَرِ رَحْمَتِ اللَّهِ كَيْفَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ۗ إِنَّ ذَلِكَ لَمَحْيَى الْمَوْتَى وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٥٠﴾ وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ ﴿٥١﴾ فَإِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى وَلَا تَسْمَعُ الصَّمَّ الدُّعَاءَ إِذَا وَلُوا مَدْبِرِينَ ﴿٥٢﴾ وَمَا أَنْتَ بِهَادِ الْعَمِيِّ عَنْ ضَلَالَتِهِمْ ۗ إِنْ تَسْمَعُ إِلَّا مَنْ يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا فَهُمْ مُسْلِمُونَ ﴿٥٣﴾ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ ﴿٥٤﴾ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ كَذَلِكَ كَانُوا يُؤْفَكُونَ ﴿٥٥﴾ وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَالْإِيمَانَ لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْبَعْثِ فَهَذَا يَوْمَ الْبَعْثِ وَلَئِن كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٥٦﴾ فَيَوْمَئِذٍ لَا يَنْفَعُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَعذرتُهُمْ وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ ﴿٥٧﴾ وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ وَلَئِنْ جِئْتَهُمْ بِآيَةٍ لَيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا مُبْطِلُونَ ﴿٥٨﴾ كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٥٩﴾ فَأَصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَا يَسْتَخِفَّنَكَ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ ﴿٦٠﴾

قوله : ﴿ الرِّيحَ ﴾ قرأ العامة الرِّيح جمعاً لأجل « مُبَشِّرَاتٍ » والأعمش بالإفراد وأراد الجنس لأجل « مُبَشِّرَاتٍ » .

قوله : ﴿ وَلَيُذِيقُكُمْ ﴾ أما عطف على معنى « مُبَشِّرَاتٍ » لأن الحال والصفة يفهمان العلة فكان التقدير : لَيُبَشِّرَ وَلَيُذِيقُكُمْ وإما أن يتعلق بمحذوف أي ولَيُذِيقُكُمْ أرسلها . وإما أن تكون الواو مزيدة على رأي فتعلق اللام بأن يُرْسِلَ .

قوله : ﴿ وَكَانَ حَقًّا ﴾ بعض الوقفة يقف على « حَقًّا » ويبتدىء بما بعده يجعل اسم كان مضمراً فيها و « حَقًّا » خبرها . أي وكان الانتقام حقاً . قال ابن عطية : وهذا ضعيف لأنه لم يدر قدر ما عرضه في نظم الآية يعني الوقف على « حَقًّا » وجعل بعضهم « حَقًّا » منصوباً على المصدر واسم كان ضمير الأمر والشأن و « عَلَيْنَا » خبر مقدم و « نَصْرٌ » اسم مؤخر والصحيح أن « نَصْرٌ » اسمها و « حَقًّا » خبرها و « عَلَيْنَا » متعلق بحَقًّا أو بمحذوف صفة له .

قوله : ﴿ مِنْ قَبْلِهِ ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أنه تكرير لـ « مِنْ قَبْلُ » الأولى على سبيل التوكيد .

والثاني : أن يكون غير مكرر وذلك أن تجعل الضمير في « قَبْلِهِ » للسحاب وجاز ذلك أنه اسم جنس يجوز تذكيره وتأنينه أو للريح فتعلق « مِنْ » الثانية بـ « يُنْزَلُ » وقيل : يجوز عود الضمير على « كِسْفًا » كذا أطلق أبو البقاء والشيخ فهذه

[قراءة مَنْ] (١) سَكَنَ السَّيْنَ ، وقد تقدمت قراءات « كِسْفًا » في سورة سبحان (٢) وللناس في هذا الموضع كلام كثير رأيت ذكره لنوضح معناه وقد أبدى كل من الشيخين الزمخشري وابن عطية فائدة التأكيد المذكور فقال ابن عطية : أفاد الإعلام بسرعة تقلب قلوب البشر من الإبلّاس إلى الاستبشار وذلك أن قوله « من قبل أن ينزل عليهم » يحتمل الفُسْحَةَ في الزمان أي من قبل أن ينزل بكثير كالأيام ونحوه فجاء قوله « من قبله » بمعنى أن ذلك متصل بالمطر فهو تأكيد مفيد وقال الزمخشري : ومعنى التوكيد فيه الدلالة على أن عهدهم بالمطر قد بعد فاستحكم بأسُهُمْ وتماذى إبلّاسُهُمْ فكان استبشارهم على قَدْرِ اعْتِمَادِهِمْ بذلك وهو كلام حَسَنٌ إلا أن الشيخ لم يرتضه منهما فقال : ما ذَكَرَاهُ من فائدة التأكيد غير ظاهر وإنما هو لمجرد التوكيد ويفيد رَفْعَ المجاز فقط . انتهى . ولا أدري عدم الظهور لماذا . وقال قَطْرُبُ : وإن كانوا من قبل التنزيل من قبل المطر . وقيل : التقدير : من قبل إنزال المطر من قبل أن يزرعوا ودل المطر على الزرع لأنه يخرج بسبب المطر ودل على ذلك قوله « فَتَرَاهُ مُصْفَرًّا » يعني الزرع .

قال الشيخ : وهذا لا يستقيم لأن مِنْ قَبْلِ أَنْ يُنَزَّلَ متعلق بمُبْلِسِينَ ولا يمكن من قبل الزرع أن يتعلق بمُبْلِسِينَ لأنَّ حَرْفِي جَرٍّ لا يتعلقان بعامل واحد إلا بوساطة حرف العطف أو البدل وليس هنا عطف والبدل لا يجوز إذ إنزال الغَيْثِ ليس هو الزرع ولا الزرع بعضه وقد يَتَحَيَّلُ فيه بدل الاشتمال بتكَلُّفٍ إمَّا لاشتمال الإنزال على الزرع بمعنى أن الزرع يكون ناشئاً عن الإنزال فكان الإنزال مشتمل عليه وهذا على مذهب مَنْ يقول الأول مشتمل على الثاني وقال المُبَرِّدُ : الثاني السحاب لأنهم لما رأوا السحاب كانوا راجين المطر . انتهى . يريد من قبل رؤية السحاب ويحتاج أيضاً إلى حرف عطف ليصح تعلق الحرفين بمُبْلِسِينَ وقال الرُّمَّانِيُّ : من قبل الإرسال وقال الكَرْمَانِيُّ : من قبل الاستبشار لأنه قرنه بالإبلّاس ولأنه مَنْ عَلَيْهِم بالاستبشار . ويحتاج قولهما إلى حرف عَطْفٍ لِمَا تَقَدَّمَ وأدعَاءُ حرف العطف ليس بالسهل فإن فيه خلافاً بعضهم يقيسه وبعضهم لا يقيسه هذا كله في المفردات أمَّا إذا كان في الجمل فلا خوف في اقتياسه .

قوله تعالى : ﴿ إِلَىٰ أَثَرٍ ﴾ قرأ ابن عامر والأخوان وحفص بالجمع والباقون بالإفراد وسلامٌ بكسر الهمزة وسكون التاء وهي لغة فيه وقرأ العامة « كَيْفَ يُجِيء » بياء الغيبة أي أَثَرُ الرَّحْمَةِ فِيمَنْ قرأ بالإفراد وَمَنْ قرأ بالجمع فالفعل مسندٌ لله تعالى وهو محتمل في الأفراد أيضاً ، والجحدريُّ وأبو حيوة وابن السَّمِيعِ (تُحْيِي) بقاء التانيث وفيها تخريجان . أظهرهما : أن الفاعل عائداً على الرَّحْمَةِ .

والثاني : قاله أبو الفضل عائداً على « أَثَرٍ » وَأَنْتَ « أَثَرٌ » لاكتسابه بالإضافة التانيث كظواهر له تقدمت . وردَّ عليه بأن شرط ذلك كَوْنُ المضاف بمعنى المضاف إليه أو من سببه لا أجنبياً . وهذا أجنبي فكيف يجيء معلقاً لأنظر فهو في محل نصب على إسقاط الخافض . وقال أبو الفتح : الجملة من « كَيْفَ يُحْيِي » في موضع نصب حملاً على المعنى . انتهى . وكيف تقع جملة الطلب حالاً قوله : ﴿ فَرَأَوْهُ ﴾ أي فرأوا النبات لدلالة السياق عليه أو على الأثر لأن الرحمة هي الغَيْثُ وأثرها هو النبات وهذا ظاهر على قراءة الأفراد وأمَّا على قراءة الجمع فيعود على المعنى . وقيل : الضمير للسحاب وقيل : للريح ، وقرأ جناح بن حبيش « مُصْغَارًا » بألف و « لَطَلُّوا » جواب القسم الموطأ له بِلَيْثٍ وهو ماض لفظاً مستقبل معنى كقوله « ما تبعوا قبلتك » وتقدم الكلام على نحو « فَإِنَّكَ لَا تُسْمِعُ » الخ في الأنبياء وفي النمل ،

وكذلك في قراءتي « ضَعْفٍ » وما الفرق بينهما في الأنفال والضمير في « مِنْ بَعْدِهِ » يعود على الاضفرار المدلول عليه بالصفة كقوله :

٣٦٦٤ - إِذَا نُهِيَ السَّفِيهُ جَرَىٰ إِلَيْهِ (١)

أي إلى السّفه لدلالة السّفيه عليه .

قوله : ﴿ مَا لِيُثَا ﴾ جواب قوله « يُقَسِّمُ » وهو على المعنى إذ لو حَكَى قولهم بعينه لقليل : مَا لِيُثَا و « كَذَلِكَ » أي مثل ذلك الإفك كانوا يُؤفكون .

قوله : ﴿ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ الظاهر أنه متعلق بِلَيْثُمُ بمعنى وَعَدَ بِهِ في كتابه من الحشر والبعث . وقال قتادة : على التقديم والتأخير والتقدير : وقال الذين أوتوا العلم في كتاب الله لقد لبثتم . وفي بمعنى الباء أي العلم بكتاب الله . وصدروه عن قتادة بعيد والعامّة على سكون عين « البعث » والحسن بفتحها وقرىء بكسرها^(٢) فالمكسور اسمٌ والمفتوح مصدرٌ .

قوله : ﴿ فَهَذَا يَوْمٌ ﴾ في الفاء قولان :

أظهرهما : أنها عاطفة هذه الجملة على « لَقَدْ لَبِثْتُمْ » وقال الزمخشري : هي جواب شرط مقدر كقوله : فقد جئنا خراسانا كأنه قيل : إن صح ما قلت أن خراسان أقصى ما يراد بكم وآن لنا أن نخلص وكذلك إن كنتم منكرين للبعث فهذا يوم البعث ويشير إلى البيت المشهور :

٣٦٦٥ - قَالُوا خُرَاسَانَ أَقْصَىٰ مَعَا يُرَادُ بِنَا قُلْنَا الْقُفُولُ فَقَدْ جِئْنَا خُرَاسَانَ^(٣)

قوله : ﴿ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ أي البعث أي ما يراد بكم أولاً يُقدّر له مفعول أي لم يكونوا من أولي العلم وهو أبلغ .

قوله : ﴿ فَيَوْمَئِذٍ ﴾ أي إذ يقع ذلك ويقول الذين أوتوا العلم تلك المقالة .

قوله : ﴿ لَا يَنْفَعُ ﴾ هو الناصب ليَوْمَئِذٍ قبله . وقرأ الكوفيون هنا وفي غافر بالياء من تحت وافقهم نافع على ما في غافر لأن التانيث مجازي ولأنه قد فصل أيضاً ، والباقون بالتانيث فيهما مُراعاةً للفظ .

قوله : ﴿ وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ ﴾ قال الزمخشري : من قولك استعتبتني فلان فاعتبته أي استرضاني فأرضيته وذلك إذا كان جانياً عليه وحقيقة أعتبته أزلت عتبه ألا ترى إلى قوله :

٣٦٦٦ - غَضِبْتُ تَمِيمٌ أَنْ تَقَتَّلَ عَامِرٌ يَوْمَ النَّسَارِ فَأَعْتَبُوا بِالصَّيْلَمِ^(٤)

كيف جعلهم غضاباً ثم قال : فَأَعْتَبُوا أي أزيل غضبهم والغضب في معنى العتب والمعنى لا يقال لهم أرضوا ربكم بتوبة وطاعة ومثله قوله تعالى : ﴿ فَالْيَوْمَ لَا يُخْرَجُونَ مِنْهَا وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ ﴾^(٥) فإن قلت جعلوا غير مُسْتَعْتَبِينَ في بعض الآيات وغير مُعْتَبِينَ في بعضها وهو قوله « وَإِنْ يُسْتَعْتَبُوا فَمَا هُمْ مِنَ الْمُعْتَبِينَ » قلت : أما كونهم غير مُسْتَعْتَبِينَ فهذا

(٤) تقدم .

(١) تقدم .

(٥) سورة الجاثية آية : () .

(٢) انظر البحر المحيط (٧/١٨٠) .

(٣) تقدم .

معناه وأما كونهم غير مُعْتَبِينَ فمعناه أنهم غير راضين بما هم فيه فشُبِّهَتْ حالهم بحال قومِ جُنَيْ عَلَيْهِمْ فَهَمَّ عَاتِبُونَ عَلَى الْجَانِي غير راضين منه فَإِنْ يَسْتَعْتَبُوا اللَّهَ أَي يَسْأَلُوهُ إِزَالَةَ مَا هُمْ فِيهِ فَمَا هُمْ مِنَ الْمُجَابِينَ . انتهى .

قال ابن عطية : و « يَسْتَعْتَبُونَ » بمعنى يَعْتَبُونَ كما تقول : يَمْلِكُ وَيَسْتَمْلِكُ والباب في استفعال طَلَبُ الشَّيْءِ وليس هذا منه لأنَّ المعنى كان يفسد إذ كان المفهوم ولا يطلب منهم عُنْتِي قُلْتُ : وليس فاسداً لِمَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِ أَبِي الْقَاسِمِ .

قوله : ﴿ وَلِئِنْ جِئْتَهُمْ ﴾ إِنَّمَا وَحَدَّ هُنَا وَجَمَعَ بَعْدَهُ فِي قَوْلِهِ « إِنَّ أَنْتُمْ » لِنَكْتَةِ وَهُوَ أَنَّهُ تَعَالَى أَخْبَرَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ فَقَالَ : ﴿ وَلِئِنْ جِئْتَهُمْ بِكُلِّ آيَةٍ ﴾ أَي جَاءَتْ بِهَا الرِّسَالُ لِقَالَ الْكُفَّارَ مَا أَنْتُمْ أَيُّهَا الْمُدْعُونَ الرِّسَالَةَ كَلِّمُوا كَلِّمُوا الْكُذَّابَ .

قوله : ﴿ كَذَلِكَ يَطْبَعُ ﴾ أَي مِثْلَ ذَلِكَ الطَّبْعُ يَطْبَعُ .

قوله : ﴿ وَلَا يَسْتَحِفُّنَّكَ ﴾ الْعَامَّةُ مِنَ الْإِسْتِحْفَافِ بِخَاءٍ مَعْجَمَةٍ وَفَاءٍ . وَيَعْقُوبُ وَابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ بِخَاءٍ مَهْمَلَةٍ وَقَافٍ مِنَ الْإِسْتِحْقَاقِ . وَابْنُ أَبِي عِبْلَةَ وَيَعْقُوبُ بِتَخْفِيفِ نُونِ التَّوَكُّيدِ وَالنَّهْيِ مِنْ بَابِ قَوْلِهِمْ : لَا أُرِيَنَّكَ هَهُنَا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

سُورَةُ الْقِيَامَاتِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ ٢ هُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُحْسِنِينَ ٣ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ
 الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ٤ أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ٥ وَمِنَ النَّاسِ مَن
 يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ٦ وَإِذَا
 نُتِيَ عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَىٰ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا فَبَسَّرَهُ بَعْدَآبِ أَلْمِيمِ ٧ إِنَّ الَّذِينَ
 ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ جَنَّاتُ النَّعِيمِ ٨ خَالِدِينَ فِيهَا وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ٩ خَلَقَ
 السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا وَالْفِئَ فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيٌّ أَن تَمِيدَ بِكُمْ وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَابَّةٍ وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً
 فَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ ١٠ هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِن دُونِهِ بَلِ الظَّالِمُونَ
 فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ١١ وَلَقَدْ ءَانَيْنَا لِقَمَنَ الْحِكْمَةِ أَن اشْكُرْ لِلَّهِ وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَن كَفَرَ
 فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ ١٢ وَإِذْ قَالَ لُقْمَنُ لِأَبْنَيْهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَبْنَىٰ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ
 عَظِيمٌ ١٣

قوله تعالى : ﴿ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ ﴾ قيل فَعِيلٌ بمعنى مُفْعَلٍ وهذا قليل ، قالوا عَقَدْتُ اللَّبْنَ فهو عَقِيدٌ أي مُعَقَّدٌ ، أو
 بمعنى فَاعِلٍ أو بمعنى ذِي الْحِكْمَةِ أو أصله الْحَكِيمُ قائله ثم حذف وأقيم المضاف إليه مقامه وهو الضمير المجرور
 فانقلب مرفوعاً واستتر في الصفة قاله الزمخشري . وهو حَسَنُ الصَّنَاعَةِ .

قوله : ﴿ هُدًى وَرَحْمَةً ﴾ العامة على النصب على الحال من « آيَاتٍ » والعامل ما في اسم الإشارة من معنى
 الفعل أو المدح وحمزة بالرفع على خبر مبتدأ مضمرة ، وجوز بعضهم أن يكون « هُدًى » منصوباً على الحال حَالِ رَفْعٍ
 « رَحْمَةً » قال : ويكون رفعها على خبر ابتداء مضمرة أي وهو رحمة وفيه بُعد .

قوله : ﴿ الَّذِينَ يُقِيمُونَ ﴾ صفة أو بَدَلٌ أو بيان لِمَا قَبْلَهُ أو منصوب أو مرفوع على القطع ، وعلى كُلِّ تَقْدِيرٍ فهو

تفسير للإحسان وسئل الأصمعي عن الألمعي فأنشد :

الَّذِي يُظُنُّ بِكَ الظَّانَّ كَأَنَّ قَدْ رَأَى وَقَدْ سَمِعَا^(١) - ٣٦٦٧

يعني أن الألمعي هذا الذي إذا ظن شيئاً كان كمن رآه وسمعه كذلك المحسنون هم الذين يفعلون هذه الطاعات ومثله وسئل بعضهم عن الهلوع فلم يزد على أن تلى : « إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزَوْعاً وَإِذَا مَسَّهُ الخَيْرُ مُنُوعاً »^(٢) .

قوله : ﴿ لَهْوُ الْحَدِيثِ ﴾ من باب الإضافة بمعنى « مِنْ » لأنَّ اللهو يكون حديثاً وغيره فهو كباب ساجٍ وجبة خزٍ وقيل هو على حذف مضاف أي يشتري ذوات لهو الحديث لأنها نزلت في مُشْتَرِي المَغْنِيَاتِ والأول أبلغ .

قوله : ﴿ لِيُضِلَّ ﴾ قرأ ابن كثير وأبو عمر « لِيُضِلَّ » بفتح حرف المضارعة والباقون بضمه من أَضَلَّ غَيْرُهُ فمفعوله محذوف وهو مستلزم للضلال لأن مَنْ أَضَلَّ فَقَدْ ضَلَّ مِنْ غير عكسٍ وقد تقدم ذلك في إبراهيم قال الزمخشري هنا : فإن قُلْتَ القراءة بالرفع بيته لأن النَّضْرَ كان غرضه باشتراء اللهو أن يصد الناس عن الدخول في الإسلام واستماع القرآن ويضلهم عنه فما معنى القراءة بالفتح قُلْتَ معنيان .

أحدهما : ليثبت على ضلاله الذي كان عليه ولا يصدف عنه ويزيد فيه ويمده فإن المخذول كان شديد الشكيمة في عداوة الدين وصد الناس عنه .

والثاني : أن يوضع لِيُضِلَّ موضع لِيُضِلَّ من قِيلَ أَنَّ مَنْ أَضَلَّ كَانَ ضالاً لَا مَحَالَةَ فدل بالرديف على المردوف .

قوله : ﴿ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ حال أي يشتري بغير علم بأحوال التجارة حيث اشترى ما يخسر فيه الدارين .

قوله ﴿ وَيَتَّخِذَهَا ﴾ قرأ الأخوان وحفص بالنصب عطفاً على « لِيُضِلَّ » فهو علةٌ كالذي قبله والباقون بالرفع عطفاً على « يَشْتَرِي » فهو صلة . وقيل : الرفع على الاستثناف من غير عطفٍ على الصلة والضمير المنصوب يعود على الآيات المتقدمة أو السبيل لأنه يُؤْتَى أو الأحاديث الدال عليها الحديث لأنه اسم جنسٍ .

قوله : ﴿ أُولَئِكَ لَهُمْ ﴾ حَمَلٌ أولاً على لفظ « مَنْ » فأفرد ثم على معناها فجمع ثم على لفظها فأفرد في قوله « وَإِذَا تَتَلَى عَلَيْهِ » وله نظائر تقدم التنبيه عليها في المائدة عند قوله : ﴿ مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ ﴾^(٣) .

وقال الشيخ : ولا نعلم جاء في القرآن ما حمل على اللفظ ثم على المعنى ثم على اللفظ غير هاتين الآيتين قُلْتَ : وجد غيرهما كما قدمت التنبيه عليه في المائدة .

قوله : ﴿ كَانَ لَمْ يَسْمَعَهَا ﴾ حال من فاعل « وَلى » أو من ضمير « مُسْتَكْبِراً » .

قوله : ﴿ كَانَ فِي أذُنِهِ وَقُرَأَ ﴾ حال ثالثة أو بدل مما قبلها أو حال من فاعل « يَسْمَعَهَا » الأتبع لما قبلها ، وجوز الزمخشري أن تكون جملة التشبيه استثنائية .

قوله : ﴿ خَالِدِينَ ﴾ هو حالٌ وخبرٌ إنَّ الجملة من قوله « لَهُمْ جَنَاتٌ » والأحسن أن تجعل « لَهُمْ » هو الخبر وحده وجناتٌ فاعل به وقرأ زيد بن علي « خَالِدِينَ » بالواو فيجوز أن يكون هو الخبر والجملة أو الجار وحده حال ، ويجوز أن

(١) البيت لأوس بن حجر انظر ديوانه (٥٣) ، الخصائص

(٢) سورة المعارج آية : (٢٠) .

(٣) آية : رقم (٦٠) .

(١١٢/٢) ، البحر المحيط (١٨٣/٧) .

يكون خَالِدُونَ خَبيراً ثانياً لِأَنَّ .

قوله : ﴿ وَعَدَّ اللَّهُ ﴾ مصدر مؤكد لنفسه لأن قوله « لَهُمْ جَنَاتٌ » في معنى وَعَدَّهُمَ اللهُ ذلكَ حَقّاً مصدر مؤكد لغيره أي لمضمون تلك الجملة الأولى وعاملهما مختلف فتقدير الأولى : وَعَدَّ اللهُ ذلكَ وَعَدّاً ، وتقدير الثاني أَحَقُّ ذلكَ حَقّاً .

قوله : ﴿ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرْوَنَهَا ﴾ تقدم في الرد .

قوله : ﴿ مَاذَا خَلَقَ ﴾ ما استفهام وقد تقدم تحقيق هذا في البقرة (١) .

قوله : ﴿ لُقْمَانَ ﴾ قيل أعجمي وهو الظاهر فمنعه للتعريف والعجمة الشخصية . وقيل عربي مشتق من اللقْم وهو حينئذ مُرْتَجَلٌ لأنه لم يسبق له وَضَعٌ في النكرات ومنعه حينئذ للتعريف وزيادة الألف والنون والعامل في « إِذْ » مضمّر ، و « هُوَ يَعْظُهُ » جملة حالية . ﴿ يَا بُنَيَّ ﴾ قد تقدم خلاف القراء فيه وتقدم الكلام أيضاً على و ﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ ﴾ في العنكبوت .

وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهَنًا عَلَى وَهْنٍ وَفَصَّلَهُ فِي عَامَيْنِ أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَى الْمَصِيرِ ١٤ وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبَهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَىٰ ثُمَّ إِلَىٰ مَرْجِعِكُمْ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ١٥ يَبْنِيٰ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي السَّمٰوٰتِ أَوْ فِي الْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ ١٦ يَبْنِيٰ أَقْرَبَ الصَّلٰوةِ وَأَمْرًا بِالْمَعْرُوفِ وَأَنْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ إِنْ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ١٧ وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرْحًا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ١٨ وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَأَغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ إِنْ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ ١٩

قوله : ﴿ وَهَنًا عَلَى وَهْنٍ ﴾ يجوز أن ينتصب على الحال من « أُمُّهُ » أي ضَعُفًا عَلَى ضَعْفٍ أو من مفعول « حَمَلَتْهُ » أي عِلْقَةً ثم نُطْفَةً ثم مُضْغَةً وكلاهما جاء في التفسير . وقيل منصوب على إسقاط الخافض أي في وَهْنٍ قاله أبو البقاء وعلى وَهْنٍ صِفَةٌ لَوْهْنًا . وقرأ الثقفِيُّ وأبو عمرو في رواية « وَهَنًا عَلَى وَهْنٍ » بفتح الهاء فيهما فاحتمل أن يكونا لغتين كالشُعْر والشُعْر . واحتمل أن يكون المفتوح مصدر وَهْنٌ بالكسر يَوْهَنُ وَهْنًا ، وقرأ الجحدري وقتادة وأبو رجاء والحسن « وَفَضَّلَهُ » دون ألف أي وَفِطَامُهُ .

قوله : ﴿ إِنْ اشْكُرْ ﴾ في أن وجهان :

أحدهما : أَنَّهَا مُفْسَّرَةٌ .

والثاني : أنها مصدرية في محل نصب بوصينا وهو قول الزجاج .

قوله : « مَعْرُوفًا » صفة لمصدر محذوف أي صحاباً معروفاً ، وقيل الأصل بمعروف .

قوله : ﴿إِلَيَّ﴾ متعلق بإناب ثم إلي متعلق بمحذوف لأنه خبر مَرَجِعُكُمْ .

قوله : ﴿إِنَّهَا إِنْ تَكُ﴾ ضمير القصة والجملة الشرطية مفسرة للضمير وتقدم أن نافعاً يقرأ « مِثْقَالٌ » بالرفع على أن كان تامة وهو فاعلها . وعلى هذا فيقال لِمَ لَحِقَتْ فِعْلُهُ تَاءُ التَّانِيثِ قِيلَ لِإِضَافَتِهِ إِلَى مُؤَنَّثٍ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى زَنَّةٍ حَبَّةٍ . وَجَوَزَ الزَّمخَشَرِيُّ فِي ضَمِيرِ «إِنَّهَا» أَنَّ تَكُونَ لِلْهَيَّةِ مِنَ السِّيَئَاتِ وَالْإِحْسَانِ فِي قِرَاءَةِ مَنْ نَصَبَ «مِثْقَالٌ» وَقِيلَ الضمير يعود على ما يفهم من سياق الكلام أي أن التي سألت عنها إن تك وفي التفسير أنه سأل أباه : أ رأيت الحبة؟ تقع في مفاصل البحر أعلمها الله . وقرأ عبد الكريم الجحدري «فَتَكِنَّ» بكسر الكاف وتشديد النون مفتوحة أي فستقر وقرأ محمد بن أبي محمد البعلبكي «فَتَكَنَّ» كذلك إلا أنه مبني للمفعول وفتادة «فَتَكَنَّ» بكسر الكاف وتخفف النون مضارع وكن أي استقر في وكنه ووكره .

قوله : ﴿مِنْ عَزْمٍ﴾ عَزْمٌ مصدر يجوز أن يكون بمعنى مفعول أي من مَعْرُومَاتِ الأمور . أو بمعنى عازم كقوله «فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ»^(١) وهو مجازٌ بليغٌ وزعم المبرِّدُ أن العَيْنَ تُبَدِّلُ حَاءً فَيَقَالُ : حَزَمٌ وَعَزْمٌ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُمَا مَادَتَانِ مُخْتَلِفَتَانِ اتَّفَقَتَا فِي الْمَعْنَى .

قوله ﴿وَلَا تُصَعِّرْ﴾ قرأ ابن كثير وابن عامر وعاصم «تُسَاعِرٌ» بألف وتخفيف العين والباقون دون ألف وتشديد العين والرسم يحتملها فإنه رسم بغير ألف وهما لغتان لغة الحجاز التخفيف وتميم التثقيل فمن التثقيل قوله :

٣٦٦٨ - وَكُنَّا إِذَا الْجَبَّارُ صَعَّرَ خَدَّهُ أَقْمَنَالَهُ مِنْ مَيْلِهِ فَتَقَوَّمُ^(٢)

ويقال أيضاً : تَصَعَّرَ ، قال :

٣٦٦٩ - أَقْمَنَالَهُ مِنْ خَدِّهِ الْمُتَصَعَّرِ^(٣)

وهو من الميل وذلك أن المتكبر يميل بخدّه تكبراً كقوله ﴿ثَانِي عَطْفِهِ﴾^(٤) قال أبو عبيدة : أصله من الصَّعْرِدَاءِ يَأْخُذُ الْإِبِلَ فِي أَعْنَاقِهَا فَيَمِيلُ وَتَلْتَوِي . وتفسير الزبيدي له بأنه التَّشْدُقُ فِي الْكَلَامِ لَا يُوَافِقُ الْآيَةَ هُنَا .

قوله : ﴿وَأَقْصِدْ﴾ هذا قاصر بمعنى اِقْتَصِدْ وَاسْلُكْ الطَّرِيقَةَ الْوَسْطَى بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا . وقرئ « وَأَقْصِدْ » بهمزة قَطْعٍ مِنْ أَقْصَدَ إِذَا سَدَّدَ سَهْمَهُ لِلرَّمِيَةِ .

قوله : ﴿مِنْ صَوْتِكَ﴾ تبعيضية وعند الأخفش يجوز أن تكون مَزِيدَةً وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ : ﴿يَغْضُونَ أَصْوَاتَهُمْ﴾^(٥) وقيل « مِنْ صَوْتِكَ » صفة لموصوف محذوف أي شيئاً من صوتك وكانت الجاهلية يتمدحون برفع الصوت قال الشاعر :

(١) سورة محمد آية : (٢١) .

(٢) تقدم وانظر البحر المحيط (١٨٢/٧) ، مجاز القرآن

انظر ديوانه (٤٣٣) ، وانظر البحر المحيط (١٨٢/٧) .

(٤) سورة الحج آية : (٩) .

(٥) سورة الحجرات آية : (٣) .

(٣) عجز بيت للأخطل وصدره :

إذا الأصعر الجبار صععر خده

٣٦٧٠ - جَهِيرُ الْكَلَامِ جَهِيرُ الْعُطَاسِ جَهِيرُ الرُّوَاءِ جَهِيرُ النَّعْمِ^(١)
 قوله : ﴿ إِن أَنْكَرَ ﴾ قيل أَنْكَرُ مَبْنِيٌّ مِنْ مَبْنَى لِلْمَفْعُولِ نَحْوُ « أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النَّحْيَيْنِ^(٢) » وَهُوَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ وَوَحْدَ صَوْتٍ لِأَنَّهُ يِرَادُ بِهِ الْجِنْسَ وَإِلِصْقَهُ لَجَمْعٍ .

أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعْمَهُ ظَهْرَهُ وَبَاطِنَهُ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ
 يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ ﴿٢٠﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا
 وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أُولَئِكَ كَانَ الشَّيْطَانُ يَدْعُوهُمْ إِلَىٰ عَذَابِ السَّعِيرِ ﴿٢١﴾ وَمَنْ يُسَلِّمْ وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ
 وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ وَإِلَى اللَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ ﴿٢٢﴾ وَمَنْ كَفَرَ فَلَا يَحْزَنكَ كُفْرُ
 إِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ فَنُنْتِهِهِمْ بِمَا عَمِلُوا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴿٢٣﴾ نُمْنِعُهُمْ قَلِيلًا ثُمَّ نَضْطَرُّهُمْ إِلَىٰ عَذَابِ
 غَلِيظٍ ﴿٢٤﴾ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ
 ﴿٢٥﴾ اللَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ﴿٢٦﴾ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ
 وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٧﴾ مَا خَلَقَكُمْ وَلَا
 بَعَثَكُمْ إِلَّا كَفْئِسٍ وَاحِدَةً إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴿٢٨﴾ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُوَلِّجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُوَلِّجُ النَّهَارَ
 فِي اللَّيْلِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي إِلَىٰ أَجَلٍ مُسَمًّى وَأَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٢٩﴾ ذَلِكَ بِأَنَّ
 اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَإِنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الْبَطْلُ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ ﴿٣٠﴾ أَلَمْ تَرَ أَنَّ الْفُلْكَ تَجْرِي فِي
 الْبَحْرِ بِنِعْمَتِ اللَّهِ لِيُرِيَكُمْ مِنْ آيَاتِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴿٣١﴾ وَإِذَا غَشِيَهُمْ مَوْجٌ
 كَالظُّلَلِ دَعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْنَصِدٌ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا كُلُّ
 خَتَّارٍ كَفُورٍ ﴿٣٢﴾ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ أَنْقُورًا رَبَّكُمْ وَأَخْشَوْا يَوْمًا لَا يَجْزِي وَالِدٌ عَنْ وَلَدِهِ وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَارِعٌ عَنْ
 وَالِدِهِ شَيْئًا إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَلَا تَغُرَّنَّكُمْ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَلَا يَغُرَّنَّكُمْ بِاللَّهِ الْغُرُورُ ﴿٣٣﴾ إِنَّ اللَّهَ
 عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنزِلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مِمَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي
 نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿٣٤﴾

قوله : ﴿ نِعْمَةٌ ﴾ قرأ نافع وأبو عمرو وحفص « نِعْمَةٌ » جمع نِعْمَةٍ مضافاً إليها الضمير فظاهرة حال منها ، والباقون
 « نِعْمَةٌ » بسكون العين وتونين تاء التأنيث اسم جنس يراد به الجمع فظاهرة نعت لها ، وقرأ ابن عباس ويحيى بن عمارة

« وَأُصْبِحَ » بابدال السين صاداً وهي لغة كَلَبَ يفعلون ذلك مع الغين والحاء والقاف وتقدم هذه الجملة كلها في البقرة والكلام على « أُولُو » ونحوه . وقرأ علي والسلمي « يُسَلِّمُ » بالتشديد .

قوله : ﴿ وَالْبَحْرُ ﴾ قرأ أبو عمرو بالنصب والباقون بالرفع فالنصب من وجهين :

أحدهما : العطف على اسم أن أي ولو أنَّ الْبَحْرَ و « يَمُدُّهُ » الخبر .

والثاني : النصب بفعل مضمير يفسره « يَمُدُّهُ » والواو حينئذ للحال والجملة حالية ، ولم يحتج إلى ضمير رابط بين الحال وصاحبها للاستغناء عنه بالواو والتقدير : لو أن الذي في الأرض حال كون البحر ممدوداً بكذا . وأما الرفع فمن وجهين :

أحدهما : العطف على أن وما خبرها وقد تقدم لك في أن الواقعة بعد لوم مذهبان مذهب سيبويه^(١) الرفع على الابتداء ومذهب المبرد على الفاعلية بفعلٍ مقدر . وهما عائدان هنا فعلى مذهب سيبويه يكون تقدير العطف ولو الْبَحْرُ إلا أن الشيخ قال : إنه لا يلي لَو المبتدأ اسماً صريحاً إلا في ضرورة كقوله :

٣٦٧١ - لَوِ بَغَيْرِ الْمَاءِ حَلَقِي شَرَقُ (٢)

وهذا القول يؤدي إلى ذلك ثم أجاب بأنه يُغْتَفَرُ في المعطوف ما لا يغتفر في المعطوف عليه كقولهم : رَبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ يقولان ذلك . وعلى مذهب المبرد يكون تقديره ولو بُنِيَ الْبَحْرُ . وعلى التقديرين يكون « يَمُدُّهُ » جملة حالية من الْبَحْرِ .

والثاني : أن الْبَحْرُ مبتدأ و « يَمُدُّهُ » الخبر والجملة حالية كما تقدم في جملة الاشتغال والرابط الواو وقد جعله الزمخشري سؤالاً وجواباً وأنشد :

٣٦٧٢ - وَقَدْ اغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وَكَنَاتِهَا (٣)

و « مِنْ شَجَرَةٍ ﴾ حال إما من الموصول أو من الضمير المستتر في الجار الواقع صلة و « أَقْلَامٌ » خبر أن . قال الشيخ^(٤) وفيه دليل على مَنْ يَقُولُ كالزمخشري وَمَنْ تَعَصَّبَ لَهُ مِنَ الْعَجَمِ أَنَّ خَيْرَ أَنْ الْوَاقِعَةَ بعد لولا يكون اسماً ألينة لا جامداً ولا مشتقاً بل يتعين أن يكون فعلاً وهو باطل . وأنشد قوله :

٣٦٧٣ - وَلَوْ أَنَّهَا عَصْفُورَةٌ لِحَسْبَتِهَا مَسْوَمَةٌ تَدْعُو عُيُوداً وَأَزْنَمًا (٥)

وقال آخر :

٣٦٧٤ - مَا أَطْيَبَ الْعَيْشَ لَوْ أَنَّ الْفَتَى حَجَرٌ تَبَوَّأَ الْحَوَادِثُ عَنْهُ وَهُوَ مَلْمُومٌ (٦)

(١) انظر الكتاب (١٢١/٣) . (٢/٢٣٤) ، الخصائص (٢/٢٢٠) ، شرح المفصل لابن

(٢) تقدم . يعيش (٦٦/٢) .

(٣) صدر بيت لامرئ القيس من معلقته وعجزه : (٤) انظر البحر المحيط (٧/١٩٠) .

(٥) البيت للعوام بن شاذب انظر البحر المحيط (٧/١٩١) ،

الأشُمُونِي (٤/٤١) ، مشكل القرآن (٦) .

(٦) البيت لتميم بن مقبل ديوانه (٢٧٣) ، انظر المعني

بمنجرد قيد الأوابد هيكل

انظر ديوانه (١٩) ، السبع الطوال (٨٢) ، المحتسب

وقال آخر :

٣٦٧٥ - ولو أن حياً فائت الموت فاتهُ أخو الحُرْبِ فوق الفَارِحِ العَدَوَانِ^(١)

قال : وهو كثير في كلامهم . قلتُ : وقد تقدم أول هذا الموضوع أن هذه الآية ونحوها يبطل ظاهر قول المتقدمين في « لو » أنها حرف امتناع لا امتناع إذ يلزم محذور عظيم وهو أن ما بعدها إذا كان منفيًا لفظًا فهو مثبتٌ معنىً وبالعكس وقوله ﴿ مَا نَفَدْتُ ﴾ منفيٌ لفظًا فلو كان مثبتا معنى فسد المعنى فعليك بالالتفات إلى أول البقرة . وقرأ عبد الله « وَبَحْرٌ » بالتنكير وفيه وجهها معرفة وسوغ الابتداء بالنكرة وقوعها بعد واو الحال وهو معدود من مسوغات الابتداء بالنكرة وأنشدوا :

٣٦٧٦ - سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُدَّ بَدَا مُحْيَاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقِ^(٢)

وبهذا يظهر فسأد قول مَنْ قَالَ إِنَّ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ يَتَعَيَّنُ الْقَوْلُ بِالْعَطْفِ عَلَى أَنَّ كَأَنَّهُ يُوْهَمُ أَنَّهُ لَيْسَ ثَمَّةَ مَسْوُغٍ . وقرأ عبد الله وأبي « تَمُدُّهُ » بالتأنيث لأجل « سَبْعَةٌ » والحسن وابن هرمز وابن مصرف « يُمِدُّهُ » بالياء من تحت مضمومة الميم من أمدّه وقد تقدم اللغتان في آخر الأعراف وأوائل البقرة قال الزمخشري : فإن قلت لم قيل من شجرة بالتوحيد قلت أريد تفصيل الشجر ونقصها شجرة شجرة حتى لا يبقى من جنس الشجر واحدة إلا قد بُرِيَتْ أَقْلَامًا .

قال الشيخ : وهو من وقوع المفرد موقع الجمع والنكرة موقع المعرفة كقوله « مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ » قلتُ : وهذا يذهب بالمعنى الذي أبداه الزمخشري . وقال أيضاً : فَإِنْ قَلَّتِ الْكَلِمَاتُ جَمَعَ قَلَّةً وَالْمَوْضِعُ مَوْضِعَ تَكْثِيرٍ فَهَلَا قِيلَ كَلِمٌ قَلَّتْ مَعْنَاهُ أَنَّ كَلِمَاتِهِ لَا تَفِي بِكُتُبِهَا الْبَحَارُ فَكَيْفَ بِكَلِمَةٍ . قلتُ : يعني أنه من باب التنبيه بطريق الأولى . ورده الشيخ : بأن جمع السلامة متى عُرفَ بِالْغَيْرِ الْعَهْدِيَّةِ أَوْ أُضِيفَ عَمَّ قُلْتُ : للناس خلاف في أل هل تَعَمُّ أَوْ لَا ؟ وقد يكون الزمخشري ممن لا يرى العموم ولم يزل الناس يسألون في بيت حسان رضي الله عنه :

٣٦٧٧ - لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى^(٣)

ويقولون كيف أتى بجمع القلة في مقام المدح ولم لَمْ يَقُلْ الْجَفَنَاتُ وهو تقرير لما قاله الزمخشري واعتراف بأن أل لا تؤثر في جمع القلة تكثيراً .

قوله : ﴿ إِلَّا كَنْفَسٍ ﴾ خَبِرٌ « مَا خَلَقْتُكُمْ » والتقدير الا كَخَلَقِ نَفْسٍ واحدةً وَبَعَثَهَا وَهنا « إِلَى أَجَلٍ » وفي الزُمُرِ « لِأَجَلٍ » لَأَنَّ الْمَعْنِيْنَ لَا تَقَانُ بِالْحَرْفَيْنِ فَلَا عَلَيْكَ فِي أَيُّهُمَا وَقَع . وقرأ أبو عمرو في رواية « وَأَنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ » ببناء الغيبة والباقون بالتاء خطاباً .

قوله : ﴿ بِنِعْمَةِ اللَّهِ ﴾ يجوز أن يتعلق بِتَجْرِيٍّ أَوْ مَحْذُوفٍ عَلَى أَنَّهَا حَالٌ ، مُلْتَبِسَةٌ بِنِعْمَةِ اللَّهِ . والأعشى والأعرج « بِنِعْمَاتٍ » جمعاً ، وابن أبي عبيدة كذلك الا أنه فتح النون وكسر العين وموسى بن الزبير « الْفُلُكُ » بضميتين .

قوله : ﴿ حَتَّارٌ ﴾ مثال مبالغة من الحتر وهو أشد الخدر قال الأعشى :

البحر المحيط (١٩١/٧) ، الأسموني (٤٢/٤) .

٢١٤/٢ ، شرح المفصل (٨٧/١) ، البحر المحيط

(٢) تقدم .

(١٩١/٧) .

(٣) تقدم .

(١) البيت لصخر بن عمرو السلمي انظر الأصمعيات (١٤٧) ،

٣٦٧٨ - بِأَبْلَقِ الْفَرْدِ مِنْ تَيْمَاءٍ مَنْزِلُهُ حِصْنُ حَصِينٍ وَجَارٌ غَيْرُ خَتَارٍ^(١)
وقال عمرو بن معد يكرب :

٣٦٧٩ - فَإِنَّكَ لَوْ رَأَيْتَ أَبَا عَمِيرٍ مَلَأَتْ يَدِيكَ مِنْ غَدْرِ وَخْتِرٍ^(٢)
وقالوا : إِنْ مَدَدْتَ لَنَا يَدًا مِنْ غَدْرِ مَدَدْنَا لَكَ بَاعًا مِنْ خْتِرٍ .

قوله : ﴿ وَلَا مَوْلُودَ ﴾ جوزوا فيه وجهين :

أحدهما : أنه مبتدأ أو ما بعده الخبر .

والثاني : أنه معطوف على « وَالِدٌ » وتكون الجملة صفة له وفيه إشكال وهو أنه نفى عنه أن يجزي ثم وُصف بأنه جازٍ وقد يجاب عنه بأنه وإن كان جازيا عنه في الدنيا فليس جازياً عنه يوم القيامة فالحالان باعتبار زمنين . وقد منع المهدوي أن يكون مبتدأ قال : لأن الجملة بعده صفة له فيبقى بلا خبر ولا مسوغ غير الوصف . وهو سهو لأن النكرة متى اعتمدت على نفس ساغ الابتداء بها وهذا من أشهر مسوغاته وقال الزمخشري : فَإِنْ قُلْتَ قَوْلَهُ « وَلَا مَوْلُودَ هُوَ جَازٍ عَنِ الْوَالِدِ شَيْئًا » هُوَ وَارِدٌ عَلَى طَرِيقٍ مِنَ التَّوَكِيدِ لَمْ يَرِدْ عَلَيْهِ مَا هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ . قُلْتَ : الْأَمْرُ كَذَلِكَ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الْإِسْمِيَّةَ أَكْثَرُ مِنَ الْفِعْلِيَّةِ وَقَدْ انْضَمَّ إِلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ « هُوَ » وَقَوْلُهُ « مَوْلُودٌ » قَالَ : وَمَعْنَى التَّوَكِيدِ فِي لَفْظِ الْمَوْلُودِ أَنَّ الْوَاحِدَ مِنْهُمْ لَوْ شَفَعَ لِلْوَالِدِ الْأَدْنَى الَّذِي وَلَدَ مِنْهُ لَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ فَضْلًا أَنْ يَشْفَعَ لِمَنْ فَوْقَهُ مِنْ أَجْدَادِهِ لِأَنَّ الْوَالِدَ يَقَعُ عَلَى الْوَالِدِ وَيُولَدُ الْوَالِدُ بِخِلَافِ الْمَوْلُودِ فَانَّهُ لِلَّذِي وَلَدَ مِنْكَ قَالَ : وَالسَّبَبُ فِي مَجِيئِهِ عَلَى هَذَا السَّنَنِ أَنَّ الْخَطَابَ لِلْمُؤْمِنِينَ وَعَلَيْتِهِمْ قُبُضَ آبَاؤُهُمْ عَلَى الْكُفْرِ فَأَرِيدُ حَسْمَ أَطْمَاعِهِمْ وَأَطْمَاعِ النَّاسِ فِيهِمْ . وَالْجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ « لَا يُجْزِي » صِفَةٌ لِيَوْمِ الْعَائِدِ مَحذُوفٌ أَي فِيهِ فَحَذَفَ بَرْمَتِهِ أَوْ عَلَى التَّدرِجِ . وَقَرَأَ عِكْرَمَةُ لَا يُجْزِي مَبْنِيًا لِلْمَفْعُولِ وَأَبُو السَّمَالِ وَأَبُو السَّوَارِ « لَا يُجْزِيءُ » بِالْهَمْزِ مِنْ أَجْزَأَ عَنْهُ أَي أَعْنَى .

قوله : ﴿ شَيْئًا ﴾ منصوب على المصدر وهو من الإعمال لأن يجزي وجازٍ بطلباته والعامل جازٍ على ما هو المختار للحذف من الأول .

قوله : ﴿ فَلَا تَغْرُنْكُمْ ﴾ العامة على تشديد النون . وابن أبي إسحاق وابن أبي عمير ويعقوب بالخفيفة وسماك بن حرب ويعقوب « الغرور » بالضم وهو مصدر ، والعامة بالفتح صفة مبالغة كشكورٍ وفسر بالشيطان على أنه يجوز أن يكون المضموم مصدراً واقعاً ووصفاً للشيطان .

قوله : ﴿ مَاذَا تَكْسِبُ ﴾ يجوز أن تكون ما استفهامية فتعلق الدراية به وأن تكون موصولة فتتصب بها وقد عرف حكم ماذا أول الكتاب وتكرر في غضونه .

قوله : ﴿ بِأَيِّ أَرْضٍ ﴾ متعلق بتموت وهو معلق للدراية فهو في محل نصب . وقرأ موسى الأهوازي « بِأَيِّ أَرْضٍ » على تأنيها وهي لغة ضعيفة كتأنيث كل حيث قالوا : كلتهن فعلن ذلك . والباء ظرفية بمعنى في أي أرض نحو زيد بمكة أي فيها .

(٢) تقدم وانظر ديوانه (١٠٩) ، والبحر المحيط (١٨٢/٧) .

(١) البيت في ديوانه (٦٩) ، مجاز القرآن (١٢٩/٢) .

سُورَةُ السَّبْحَةِ

آياتها
٢٠

ترتيبها
٢٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْمَ ﴿١﴾ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٢﴾ أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرَنَاهُ بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ
لِتُنذِرَ قَوْمًا مِمَّا أَتَتْهُمْ مِنْ نَذِيرٍ مِّنْ قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ ﴿٣﴾ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا
بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴿٤﴾ يُدَبِّرُ
الْأُمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ﴿٥﴾ ذَلِكَ عَلِيمٌ
الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴿٦﴾ الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ ﴿٧﴾ ثُمَّ
جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سُلَالَةٍ مِّنْ مَّاءٍ مَّهِينٍ ﴿٨﴾ ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُّوحِهِ وَجَعَلَ لَكُمْ السَّمْعَ
وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴿٩﴾

قوله تعالى ﴿ تَنْزِيلٌ ﴾ فيه أوجه :

أحدها : أنه خبر عن « آلم » لأن آلم يُرَادُ به السورة وبعض القرآن وتَنْزِيلٌ بمعنى مُنَزَّلٌ والجملة من قوله ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ حال من « الْكِتَابِ » والعامل فيها « تَنْزِيلٌ » لأنه مُصَدَّرٌ و« مِنْ رَبِّ » متعلقٌ به أيضاً ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في « فِيهِ » لوقوعه خبراً والعامل فيه الظرف أو الاستقرار .

الثاني أن يكون « تَنْزِيلٌ » مبتدأ و« لَا رَيْبَ فِيهِ » خبره و« مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ » حال من الضمير في « فِيهِ » ولا يجوز حينئذ أن يتعلّق بتَنْزِيلٍ لأن المصدر قد أُخْبِرَ عَنْهُ فلا يعمل ومَنْ يَتَسَعُ في الجار لا يبالى بذلك .

الثالث : أن يكون « تَنْزِيلٌ » مبتدأ أيضاً و« مِنْ رَبِّ » خبره و« لَا رَيْبَ » حال أو معترض .

الرابع : أن يكون « لَا رَيْبَ » و« مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ » خبران لِتَنْزِيلٍ .

الخامس : أن يكون « تَنْزِيلٌ » خبر مبتدأ مضمرة وكذلك « لَا رَيْبَ » ، وكذلك « مِنْ رَبِّ » ، فتكون كل جملة مستقلة برأسها . ويجوز أن يكونا حالين مِنْ « تَنْزِيلٌ » وأن يكون « مِنْ رَبِّ » هو الحال و« لَا رَيْبَ » معترضٌ وأوّلُ البقرة مرشداً لهذا وإنما تطريةٌ وجوز ابن عطية : أن يكون « مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ » متعلقاً بتَنْزِيلٍ قال : على التقديم والتأخير ورده

الشيخ : بأننا إذا قلنا « لَا رَبَّ فِيهِ » اعتراض لم يكن تقديماً وتأخيراً بل لو تأخر لم يكن اعتراضاً . وَجَوَزَ أَيْضاً : أن يكون متعلقاً بِلَا رَبِّ أَي « لَا رَبَّ فِيهِ » من جهة رَبِّ العالمين وَإِنْ وَقَعَ شَكُّ الْكُفْرَةِ فَذَاكَ لَا يُرَاعَى .

قوله : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ ﴾ هي المنقطعة والاضراب انتقال لا إبطال .

قوله : ﴿ بَلْ هُوَ الْحَقُّ ﴾ اضراب ثان ولو قيل بأنه اضراب ابطال لنفس « افتراه » وحده لكان صواباً . وعلى هذا يقال كل ما في القرآن إضراب فهو انتقال الا هذا فانه يجوز أن يكون ابطالا لانه ابطال لقولهم أي : ليس هو كما قالوا مفترى بل هو الحق وفي كلام الزمخشري ما يرشد إلى هذا فإنه قال : والضمير في « فيه » راجع إلى مضمون الجملة كأنه قيل لا ريب في ذلك أي في كونه من رب العالمين ويشهد لوجهته ﴿ أَمْ يَقُولُونَ ﴾ افتراه لأن قولهم : هذا مفترى . إنكار لأن يكون من رب العالمين وكذلك قوله : ﴿ بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ ﴾ وما فيه من تقرير أنه من عند الله وهذا أسلوب صحيح محكم .

قوله : ﴿ مِنْ رَبِّكَ ﴾ حال من الحق والعامل فيه محذوف وعلى القاعدة وهو العامل في « لتنذر » أيضاً . ويجوز أن يكون العامل في « لتنذر » غيره أي أنزله لتنذر .

قوله : ﴿ قَوْمًا مَا أَتَاهُمْ ﴾ الظاهر أن المفعول الثاني للانذار محذوف وقوما هو الأول اذ التقدير لتنذر قوما العقاب و« ما أتاهم » جملة منفية في محل نصب صفة لـ « قَوْمًا » يريد الذين في الفترة بين عيسى ومحمد عليهما السلام وجعله الزمخشري كقوله « لتنذر قوما ما أنذر أبائهم » . فعلى هذا يكون « من نذير » هو فاعل « أتاهم » ومن مزيدة فيه و« من قبلك » صفة لنذير ويجوز أن يتعلق « من قبلك » بأتاهم وجوز الشيخ^(١) أن تكون « ما » موصولة في الموضعين والتقدير لتنذر قوما العقاب الذي أتاهم من نذير من قبلك و« من نذير » متعلق بأتاهم أي أتاهم على لسان نذير من قبلك وكذلك لتنذر قوما ما أنذر أبائهم أي العقاب الذي أنذره أبائهم فما مفعولة في الموضعين . وأنذر يتعدى إلى اثنين قال تعالى ﴿ فَقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً ﴾^(٢) وهذا القول جار على ظواهر القرآن تعالى قال : ﴿ وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ ﴾^(٣) ﴿ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ ﴾^(٤) ، قلت : وهذا الذي قاله ظاهر ، ويظهر أن في الآية الأخرى وجه آخر وهو أن تكون ما مصدرية تقديره لتنذير فيما إنذاراً مثل إنذار آبائهم لأن الرسل كلهم متفقون على كلمة الحق .

قوله : ﴿ ثُمَّ يُعْرَجُ ﴾ العامة على بنائه للفاعل وابن أبي عبلة على بنائه للمفعول والأصل يُعْرَجُ به ثم حذف الجار فارتفع الضمير واستتر وهو شاذ يصلح لتوجيه مثلها .

قوله : ﴿ مِمَّا تَعُدُّونَ ﴾ العامة على الخطاب والحسن والسلمي وابن وثاب والأعمش بالغيبة وهذا الجار صفة لألف أو لسنّة .

قوله : ﴿ ذَلِكَ عَالِمٌ ﴾ العامة على رفع « عَالِمٌ » و« الْعَزِيزُ » و« الرَّحِيمُ » على أن يكون ذلك مبتدأ أو عالم خبره والعزيز والرحيم خبران أو نعتان أو « العزيز الرحيم » مبتدأ وصفته و« الذي أَحْسَنَ » خبره أو « العزيز الرحيم » خبر مبتدأ

(٣) سورة فاطر آية : (٢٤) .

(٤) سورة المائدة آية : (١٩) .

(١) انظر البحر المحيط ١١٧/٧ .

(٢) سورة فصلت آية : (١٣) .

مضمّر ، وقرأ زيد بن علي بجرّ الثلاثة وتخريجها على إشكالها أن يكون « ذلك » إشارة إلى الأمر المدبر ويكون فاعلاً ليَعْرِجُ والأوصاف الثلاثة بدل من الضمير في « إِلَيْهِ » كأنه قيل ثم يعرج الأمر المدبرُ إليه عالم الغيب أي إلى عالم الغيب . وأبو زيد برفع « عالم » وخفض « العزيز الرحيم » على أن يكون ذلك عالم مبتدأ وخبراً والعزيز الرحيم بدلا من الهاء في إليه أيضاً ويكون الجملة بينهما اعتراضاً .

قوله : ﴿ الَّذِي أَحْسَنَ ﴾ يجوز أن يكون تابِعاً لما قبله في قراءتي الرفع والخفض وأن يكون خبراً آخر وأن يكون خبر مبتدأ مضمّر وأن يكون منصوباً على المدح .

قوله : ﴿ خَلَقَهُ ﴾ قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر بسكون اللام والباقون بفتحها فأما الأولى ففيها أوجه :

أحدها : أن يكون « خَلَقَهُ » بدلا من « كُلُّ شَيْءٍ » بدل من اشتمال كل شيء والضمير عائد على كل شيء وهذا هو المشهور المتداول .

الثاني : أنه بَدَلُ كُلِّ مِنْ كُلِّ وَالضَّمِيرُ عَلَى هَذَا عَائِدٌ عَلَى الْبَارِئِ تَعَالَى وَمَعْنَى أَحْسَنَ حَسَنَ لِأَنَّهُ مَا مِنْ شَيْءٍ خَلَقَهُ إِلَّا وَهُوَ مُرْتَبِّ عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ الْحِكْمَةُ فَالْمَخْلُوقَاتُ كُلُّهَا حَسَنَةٌ .

الثالث : أن يكون « كُلُّ شَيْءٍ » مفعولاً أولاً و « خَلَقَهُ » مفعولاً ثانياً على أن يُضْمَنَ أَحْسَنَ مَعْنَى أَعْطَى وَاللَّهُمَّ ، قَالَ مُجَاهِدٌ : أَعْطَى كُلَّ جِنْسٍ شَكْلَهُ وَالْمَعْنَى خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ عَلَى الَّذِي خَصَّهُ بِهِ .

الرابع : أن يكون كُلُّ شَيْءٍ مفعولاً ثانياً قُدِّمَ وَخَلَقَهُ مفعولاً أولاً أُخِّرَ عَلَى أَنْ يُضْمَنَ أَحْسَنَ مَعْنَى أَلْهَمَ وَعَرَّفَ قَالَ الْفَرَّاءُ : أَلْهَمَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ فِيمَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ فَيَكُونُ أَعْلَمُهُمْ ذَلِكَ : قُلْتُ : وَأَبُو الْبَقَاءِ ضَمَّنَ « أَحْسَنَ » مَعْنَى عَرَّفَ وَأَعْرَبَ عَلَى نَحْوِ مَا تَقَدَّمَ لِأَنَّهُ لَا بَدَأَ أَنْ يَجْعَلَ الضَّمِيرُ لِلَّهِ تَعَالَى وَيَجْعَلَ الْخَلْقَ بِمَعْنَى الْمَخْلُوقِ أَي عَرَفَ مَخْلُوقَاتِهِ كُلَّ شَيْءٍ يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ فَيَثْوِلُ الْمَعْنَى إِلَى مَعْنَى قَوْلِهِ « أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ ثُمَّ هَدَى » .

الخامس : أن تعود الهاء على الله تعالى وأن يكون خلقه منصوباً على المصدر المؤكد لمضمون الجملة كقوله « صنع الله » وهو مذهب سيبويه^(١) أي خلقه خلقاً ورجح على بدل الاشتمال بأن فيه إضافة المصدر إلى فاعله وهو أكثر من إضافته إلى المفعول وبأنه أبلغ في الامتنان لأنه إذا قال « أَحْسَنَ كُلُّ شَيْءٍ » كان أبلغ من أحسن خلق كل شيء لأنه قد يحسن الخلق وهو المحاولة ولا يكون الشيء في نفسه حسناً وإذا قال أَحْسَنَ كُلُّ شَيْءٍ اقْتَضَى أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ حَسَنٌ بِمَعْنَى أَنَّهُ وَضَعَ كُلَّ شَيْءٍ مَوْضِعَهُ . وَأَمَّا الْقِرَاءَةُ الثَّانِيَةُ فَخَلَقَ فِيهَا فَعَلَ مَاضٍ وَالْجُمْلَةُ صِفَةٌ لِلْمُضَافِ أَوْ الْمُضَافِ إِلَيْهِ فَتَكُونُ مَنْصُوبَةً الْمَحَلِّ أَوْ مَجْرُورَةً .

قوله : ﴿ بِدَأْ ﴾ العامة على الهمز وقرأ الزهري « بدا » بألف خالصة وهو خارج عن قياس تخفيفها إذ قياسه بينَ بَيْنَ عَلَى أَنَّ الْأَخْفَشَ حَكِي قَرِيباً [مِنْهُ] وَجُوزَ الشَّيْخُ أَنْ تَكُونَ مِنْ لُغَةِ الْأَنْصَارِيِّ قَوْلُهُمْ فِي بَدَأَ « بَدِي » يَكْسِرُونَ الدَّالَ وَبَعْدَهَا يَاءٌ كَقَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :

٣٦٨٠ - بِسْمِ الْإِلَهِ وَبِهِ بَدِينَا وَلَوْ عَبَدْنَا غَيْرَهُ شَقِينَا^(٢)

قال : وطىء في بَقِيَ بَقَا . قال : فاحتمل أن تكون قراءة الزهري من هذه اللغة أصله بَدِي ثم صار بَدَا قُلْتُ : فتكون القراءة مركبة من لغتين .

قوله : ﴿ وَجَعَلْ لَكُمْ ﴾ هذا التفتات من ضمير غائب مفرد في قوله : « نَسَلُهُ » الخ إلى خطاب جماعة .

وَقَالُوا أءِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ أَأَتَانَا لِنُقَاتِلَ فِي حَقِّ جَدِيدٍ بَلْ هُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ كَافِرُونَ ﴿١٠﴾ قُلْ يَنفِقْكُمْ مَلَكَ
 الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ ﴿١١﴾ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِندَ
 رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ ﴿١٢﴾ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ
 هُدًىٰهَا وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١٣﴾ فَذُوقُوا يَمَانِسِيَتُمْ
 لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا إِنَّا نَسِينَاكُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْخُلْدِ يَمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١٤﴾ إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا
 الَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴿١٥﴾

قوله : ﴿ إِذَا ضَلَلْنَا ﴾ تقدم اختلاف القراء في الاستفهامين في سورة الرعد والعامل في إذا محذوف تقديره
 نُبِعْتُ أو نُخْرَجُ لدلالة « خَلَقِي جَدِيدٍ » ولا يعمل فيه « خَلَقِي جَدِيدٍ » لأن ما بعد إن والاستفهام لا يصل فيما قبلهما وجواب
 إذا محذوف إذا جعلتها شرطية وقرأ العامة « ضَلَلْنَا » بضاد معجمة ولا م مفتوحة بمعنى ذَهَبْنَا وَضِعْنَا من قولهم ضَلَّ اللَّبَنُ
 فِي الْمَاءِ . وقيل غَبِينَا قال النابغة :

٣٦٨١ - فَآبَ مُضْلُوهُ بَعِينٍ جَلِيَّةٍ وَعُودِرَ بِالْجُولَانِ حَزْمٌ وَنَائِلٌ (١)

والمضارع من هذا يَضِلُّ بكسر العين وهو كثير . وقرأ يحيى بن يعمر وابن محيصن وأبورجاء بكسر اللام وهي لغة
 العالية والمضارع من هذا يَضِلُّ بالفتح وقرأ عليُّ وأبو حيوة « ضَلَلْنَا » بضم الضاد وكسر اللام المشددة من ضَلَّلَهُ
 بالتشديد ، وقرأ عليُّ أيضاً وابن عباس والحسن والأعمش وأبان بن سعيد « ضَلَلْنَا » بصاد مهملة ولا م مفتوحة . وعن
 الحسن أيضاً « ضَلَلْنَا » بكسر اللام وهما لغتان يقال صَلَّ اللَّحْمُ يَصِلُ وَيَصِلُ بفتح الصاد وكسرهما لمجيء الماضي مفتوح
 العين ومكسورها ، ومعنى صَلَّ اللَّحْمُ أَتَتْ وَتَغَيَّرَتْ رَائِحَتُهُ ويقال أيضاً أَصَلَّ بِالْأَلْفِ . قال الشاعر :

٣٦٨٢ - تُلْجَلِجُ مُضَغَةً فِيهَا أُنَيْضُ أَصَلَّتْ فَهِيَ تَحْتَ الْكَشْحِ ذَاءٌ (٢)

وقال النحاس : لا نعرف في اللغة « ضَلَلْنَا » ولكن يقال صَلَّ اللَّحْمُ وَأَصَلَّ وَخَمَّ وَأَخَمَّ وقد عرفها غير أبي جعفر .

قوله : ﴿ تُرْجَعُونَ ﴾ العامة على بنائه للمفعول وزيد بن عليٍّ على بنائه للفاعل .

قوله : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ ﴾ في لَوْ هذه وجهان :

أحدهما : أنها لما كان سبق لوقوع غيره وعبر عنها الزمخشري بامتناع لامتناع وناقشه الشيخ في ذلك وقد تقدم

(٢) البيت لزهير انظر ديوانه (٨٣) ، المحاسب (١٧٤/٢) ،

اللسان «صل» .

(١) تقدم .

في أول البقرة تحقيقه . وعلى هذا جوابها محذوف أي لرأيت أمراً فظيماً .

والثاني : أنها للتمني قال الزمخشري : كأنه قيل وليتك ترى . وفيها إذا كانت للتمني خلاف هل تقتضي جواباً أم لا وظاهر تقدير الزمخشري هنا أنه لا جواب لها .

قال الشيخ : والصحيح أن لها جواباً وأنشد :

٣٦٨٢ - فَلَوْ نَشِئَ الْمَقَابِرَ عَنْ كُلاِبِ فَيُخْبِرَ بِالذَّنَائِبِ أَيُّ زَيْرِ
بِیَوْمِ الشُّعْثَمَيْنِ لَقَرَّ عَيْنَا وَكَيْفَ لِقَاءِ مَنْ تَحْتَ الْقُبُورِ^(١)

قال الزمخشري : ولَو تَجِيءُ في معنى التمني كقولك : لو تأتيني فتحدثني كما تقول : ليتك تأتيني فتحدثني . قال ابن مالك : إن أرادَ به الحذف أي وِدِدْتُ لو تأتيني فتحدثني فصحيح وإن أراد أنها موضوعة له فليس بصحيح إذ لو كانت موضوعة له لم يُجْمَعُ بينها وبينه كما لم يجمع بين لَيْتٍ وأَتَمَّنَى ولا لَعَلَّ وأَتَرَجَى ولا إِلاَّ واستثنى ويجوز أن يجمع بين لو وأَتَمَّنَى تقول تَمَنَيْتُ لَوْ فعلت كذا وهل المخاطب النبي ﷺ أو غيره خلاف و « إِذْ » على بابها من الْمُضِيِّ لأن لو تَصَرَّفَ المضارع للمضي وإنما جيء [به] هنا ماضياً لتحقيق وقوعه نحو ﴿ أتى أمر الله ﴾ وجعله أبو البقاء مما وقع فيه « إِذْ » . موقع إذا ولا حاجة إليه .

قوله : ﴿ نَاكِسُوا ﴾ العامة على أنه اسم فاعل مضاف لمفعوله تخفيفاً ، وزيد بن علي « نَكِسُوا » فعلاً ماضياً « رُؤُوسَهُمْ » مفعول به .

قوله : ﴿ رَبَّنَا ﴾ على إضمار القول وهو حال أي قائلين ذلك وقدره الزمخشري : يستغيثون بقولهم وإضمار القول أكثر .

قوله : ﴿ أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا ﴾ يجوز أن يكون المفعول مقدرأ أي أبصرنا ما كنا نَكُذِّبُ وَسَمِعْنَا ما كنا نُنْكِرُ . ويجوز أن لا يقدر أي صِرْنَا بُصْرَاءَ سَمِعِينَ .

قوله : ﴿ صَالِحاً ﴾ يجوز أن يكون مفعولاً به وأن يكون نعت مصدر .

قوله : ﴿ لِقَاءِ يَوْمِكُمْ ﴾ يجوز في هذه الآية أوجه :

أحدها : أنها من التنازع لأن « دُوقُوا » يطلب لِقَاءَ يَوْمِكُمْ وَنَسِيتُمْ يطلبه أيضاً أي : دُوقُوا عَذَابَ لِقَاءِ يَوْمِكُمْ هذا بما نَسِيتُمْ عَذَابَ لِقَاءِ يَوْمِكُمْ هذا ويكون من إعمال الثاني عند البصريين ومن إعمال الأول عند الكوفيين والأول أصح للحذف من الأول إذ لو أَعْمَلَ الأول لأضمر في الثاني .

الثاني : أن مفعول « دُوقُوا » محذوف أي ذوقوا العذاب بسبب نسيانكم لقاء يومكم وهذا على هذين الإعرابين صفة ليومكم .

الثالث : أن يكون مفعول « دُوقُوا » « هَذَا » والإشارة به إلى العذاب والباء سَبَبِيَّةٌ أيضاً أي فذوقوا هذا العذاب

بسبب نسيانكم لقاء يومكم وهذا يتبوعه الظاهر .

تَجَافَى جُنُوبَهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴿١٦﴾ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٧﴾ أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُونَ ﴿١٨﴾ أَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ جَنَّاتُ الْمَأْوَى نُزُلًا بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٩﴾ وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوِيهِمُ النَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوا أَن يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّتِي كُنتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ ﴿٢٠﴾ وَلَنذيقنَّهُم مِّنَ الْعَذَابِ الْأَدْنَى دُونَ الْعَذَابِ الْأَكْبَرِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٢١﴾ وَمَن أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ ﴿٢٢﴾ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ فَلَا تَكُن فِي مَرْيَبٍ مِّن لِّقَائِهِ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ ﴿٢٣﴾ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيْمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴿٢٤﴾ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿٢٥﴾ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسْجِنِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ أَفَلَا يَسْمَعُونَ ﴿٢٦﴾ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَسُوقُ الْمَاءَ إِلَى الْأَرْضِ الْجُرْزِ فَنُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا نَأْكُلُ مِنْهُ نَعْمُهُمْ وَأَنْفُسُهُمْ أَفَلَا يُبْصِرُونَ ﴿٢٧﴾ وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْفَتْحُ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿٢٨﴾ قُلْ يَوْمَ الْفَتْحِ لَا يَنْفَعُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِيْمَانُهُمْ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ ﴿٢٩﴾ فَأَعْرَضَ عَنْهُمْ وَاَنْظَرِ إِنَّهُمْ مُنْتَظَرُونَ ﴿٣٠﴾

قوله : ﴿ تَجَافَى ﴾ يجوز أن يكون مستأنفاً ، وأن يكون حالاً وكذلك « يَدْعُونَ » ، وإذا جُعِلَ « يَدْعُونَ » حالاً احتمل أن يكون حالاً ثانية وأن يكون حالاً من الضمير في « جُنُوبِهِمْ » لأن المضاف جر ، والتجافي الارتفاع وعبر عن ترك النوم قال ابن رَوَاحَةَ رضي الله عنه :

٣٦٨٤ - نَبِيٌّ تَجَافَى جَنْبُهُ عَن فِرَاشِهِ إِذَا اسْتَقَلَّتْ بِالْمُشْرِكِينَ الْمَضَاجِعُ (١)

وِخَوْفًا وَطَمَعًا إِمَّا مَفْعُولٌ مِّن أَجْلِهِ وَاِمَّا حَالًا وَاَمَّا مُصَدِّرًا لِعَامِلٍ مُّقَدَّرٍ .

قوله : ﴿ أُخْفِيَ ﴾ قرأ حمزة « أُخْفِي » فعلاً مضارعاً مسنداً لمتكلم فلذلك سكنت ياءه لأنه مرفوع ويؤيدها قراءة ابن مسعود « مَا نُخْفِي » بنون العظمة والباقون « أُخْفِي » ماضياً مبنياً للمفعول فمن ثَمُ فُتِحَتْ يَاؤُهُ وَقُرَأَ مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ « أُخْفِي » ماضياً مبنياً للفاعل وهو الله تعالى ويؤيدها قراءة الأعمش « مَا أُخْفِيْتُ » مسنداً للمتكلم . وقرأ عبد الله وأبو الدرداء وأبو هريرة « مِّن قُرَاتٍ أُعْيِنَ » جمعا بالألف والتاء و « مَا » يجوز أن تكون موصولة أي لَا يَعْلَمُ الَّذِي أَخْفَاهُ اللَّهُ . وفي الحديث « مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ » وأن تكون استفهامية معلقة لتعلم فإن كانت

متعدية لاثنتين سدت مسدهما أو لواحد سدت مسده و « جَزَاءً » مفعول مؤكد لمعنى الجملة قبله وإذا كانت استفهامية فعلى قراءة مَنْ قرأ ما بعدها فعلا ماضيا يكون في محل رفع بالابتداء والفعل بعدها الخبر وعلى قراءة من قرأه مضارع يكون مفعولاً مقديماً و « مِنْ قُرَّةٍ » حال من « مَا » .

قوله : ﴿ لَا يَسْتَوُونَ ﴾ مستأنف وروى عن رسول الله ﷺ أنه كان يعتمد الوقف على قوله : « فَاسْبِقًا » ثم يبتدىء « لا يستون » . وقرأ طلحة « جَنَّةَ الْمَأْوَى » بالافراد ، والعامه بالجمع وأبو حيوة « نُزُلًا » بضم وسكون وتقدم تحقيقه آخر آل عمران .

قوله : ﴿ الَّذِي كُتِّمَ بِهِ ﴾ صفة لعذاب وجوز أبو البقاء أن يكون صفة للنار قال : وُدُّكَرَ على معنى الجحيم والحريق .

قوله : ﴿ ثم أعرض ﴾ هذه لبعء ما بين الرتبتين معنى وشبهها الزمخشري بقوله :

٣٦٨٥ - وَمَا يَكْشِفُ الْعَمَاءَ إِلَّا ابْنُ حُرَّةٍ يَرَى غَمَرَاتِ الْمَوْتِ ثُمَّ يَزُرُّهَا

قال : استبَّعد أن يزور غمرات الموت بعد أن رآها وعرفها واطَّلَعَ على شدتها .

قوله : ﴿ فِي مِرْيَةٍ ﴾ وقرأ الحسن بالضم وهي لغة .

قوله : « مِنْ لِقَائِهِ » في الهاء أقوال :

أحدها : أنها عائدة على موسى والمصدر مضاف لمفعوله أي من لقاءك موسى ليلة الإسراء ، وامتنحن المبرِّدُ الزجاج في هذه المسألة فأجاب بما ذكر .

الثاني : أن الضمير يعود على الكتاب وحينئذ يجوز أن يكون الإضافة للفاعل أي من لقاء الكتاب لموسى أو للمفعول أي من لقاء موسى الكتاب لأن اللقاء يصح نسبه إلى كل منهما .

الثالث : أنه يعود على الكتاب على حذف مضاف أي من لقاء مثل كتاب موسى .

الرابع : أنه عائد على مَلِكِ الموت عليه السلام لتقدم ذكره .

الخامس : عوده على الرجوع المفهوم من الرجوع في قوله « إلی ربکم تُرْجَعُونَ » أي لا تكن في مِرْيَةٍ من لقاء الرجوع .

السادس : أنه يعود على ما يفهم من سياق الكلام مما ابتلي به موسى من البلاء والامتحان قاله الحسن أي لا بد أن يلقي ما لقي موسى من قومه وهذه أقوال بعيدة ذكرتها للتنبيه على ضعفها وأظهرها أن الضمير إمَّا لموسى وأمَّا للكتاب أي لا تَرْتَبْ في أنَّ موسى لَقِيَ الكتابَ وأنزَلَ عليه .

قوله : ﴿ لِمَا ﴾ قرأ الأخوان بكسر اللام وتخفيف الميم على أنها لام الجر و « ما » مصدرية والجار متعلق بالجعل أي جعلناهم كذلك لصبرهم وإيقانهم . والباقون بفتحها وتشديد الميم وهي « لَمَّا » التي تقتضي جواباً وتقدم فيها قولاً سيبويه والفراسي .

قوله : ﴿ يُبْصِرُونَ ﴾ العامة على الغيبة وابن مسعود على الخطاب التفاتاً . وقرئ « الْجُرُزْ » بسكون الراء وتقدم في الكهف .

قوله : ﴿ يَوْمَ الْفَتْحِ ﴾ منصوب بلا يَنْفَعُ وَلَا غَيْرُ مانعةٍ من ذلك وقد تقدم فيها مذاهب .

قوله « مُنْتَظِرُونَ » العامة على كسر الظاء اسم فاعل . والمفعول مِنْ « اُنْتَظِرْ » وَمِنْ « مُنْتَظِرُونَ » محذوف أي انتظر ما يحلُّ بهم إنهم منتظرون على زعمهم ما يحل بك . وقرأ اليمانيُّ « مُنْتَظِرُونَ » اسم مفعول .

سُورَةُ الْأَحْزَابِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَأَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١﴾ وَأَتَّبِعْ مَا يُوْحَىٰ
إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿٢﴾ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا ﴿٣﴾ مَا جَعَلَ
اللَّهُ لِرَجُلٍ مِّنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ ۖ وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُمُ اللَّائِي تُظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ
أَبْنَاءَكُمْ ذَٰلِكُمْ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ ﴿٤﴾ ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ
أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِن لَّمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا
أَخْطَأْتُمْ بِهِ ۚ وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٥﴾ النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ
أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ
وَالْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَن تَفْعَلُوا إِلَىٰ أَوْلِيَائِكُمْ مَّعْرُوفًا كَانَ ذَٰلِكَ فِي الْكِتَابِ مَسْطُورًا ﴿٦﴾

قوله تعالى ﴿بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ وبعده بقليل ﴿بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا﴾ قرأهما أبو عمرو بياء الغيبة والباقون ببناء
الخطاب وهما واضحتان أما الغيبة في الأول فلقوله : الكافرين والمنافقين وأما الخطاب فلقوله : « يا أيها النبي » لأن
المراد هو وأمته أو حوطب بالجمع تعظيماً كقوله :

- ٤٦٦٢ - فَإِنْ شِئْتَ حَرَّمْتُ النَّسَاءَ سِوَاكُمْ^(١)

وجوز الشيخ^(٢) أن يكون التفاتاً يعني عن الغائبين الكافرين والمنافقين وهو بعيد ، وأما الغيبة في الثاني فلقوله « إِذْ
جَاءَتْكُمْ جُنُودٌ » وأما الخطاب فلقوله « يا أيها الذين آمنوا » .

قوله : ﴿اللَّائِي﴾ قرأ الكوفيون وابن عامر بياء ساكنة بعد همزة مكسورة وهذا الأصل في هذه اللفظة لأنه جمع التي
مَعْنَى ، وأبو عمرو والبرقي « اللائي » بياء ساكنة وصلاً بعد ألف محضة في أحد وجهيهما ولهما وجه آخر سيأتي . ووجه
هذه القراءة أنهما حذفوا الياء بعد الهمزة تخفيفاً ثم أبدلا الهمزة ياء وسكناها لصيرورتها ياء مكسوراً ما قبلها كياء القاضي

(٢) انظر البحر المحيط (٧/٢١٠) .

(١) تقدم .

والغازي إلا أن هذا ليس بقياس وإنما القياس جعل الهمزة بينَ بينَ . قال أبو علي : لا يُقدّم على مثل هذا البدل إلا أن يُسمع قلت : قال أبو عمر بن العلاء : إنها لغة قريش التي أمر الناس أن يقرأوا بها . وقال بعضهم : لم يُبدلوا وإنما كتبوا فعبر عنهم القراء بالإبدال وليس بشيء . وقال أبو علي أو غيره : بإظهار أبي عمرو « اللائي يشن » يدل على أنه يسهل ولم يبدل وهذا غير لازم لأن البدل عارض فلذلك لم يدغم وقرأهما أيضاً ورشُ بهمزة مُسهلةً بينَ بينَ وهذا الذي زعم بعضهم أنه لم يصح عنهم غيره هو تخفيف قياس وإذا وقفوا أسكتوا الهمزة ومتى سَكَنُوا استحال تسهيلها بين بين لزوال حركتها فتقلب ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة وليس مذهبهم تخفيفها فتقر همزة . وقرأ قُنبُلُ وورشُ بهمزة مكسورة دون ياء حَذَفًا الياء واجترأَ عنها بالكسرة . وهذا الخلاف بعينه جارٍ في المُجادلة أيضاً والطلاق .

قوله : ﴿ تَظَاهِرُونَ ﴾ بضم التاء وكسر الهاء بعد ألف مضارع ظَاهَرَ وابن عامر « تَظَاهِرُونَ » بفتح التاء والهاء وتشديد الظاء مضارع تَظَاهَرَ والأصل بتاءين إلا أنهما حَذَفَا إحديهما وهما طريقيان وفي تخفيف هذا النحو إما الادغام وإما الحذف وقد تقدم تحقيقه في نحو تذكر وتذكرون مخففاً ومثقلاً وتقدم نحوه في البقرة أيضاً . والباقون « تَظَهَّرُونَ » بفتح التاء والهاء وتشديد الظاء والهاء دون ألف والأصل تتظهرون بتاءين فأدغم نحو تذكرون . وقرأ الجميع في المجادلة كقراءتهم هنا في قوله « الذين يُظَهِّرُونَ من نسائهم » إلا الأخوين فانهما خالفا أصلهما فقرأ في المجادلة بتشديد الظاء كقراءة ابن عامر، والظَّهَارُ مشتق من الظَّهْرِ وأصله أن يقول الرجل لامرأته : « أنت علي كَظْهَرِ أُمِّي » وإنما لم يقرأ الأخوان بالتخفيف في المجادلة لعدم المسوغ له وهو الحذف لأن الحذف إنما كان لاجتماع مثلين وهما التاءان وفي المجادلة ياء من تحت وتاء من فوق فلم يجتمع مثلان فلا حذف فاضطرا إلى الادغام هذا ما قرىء به متواتراً ، وقرأ ابن وثاب « تُظَهِّرُونَ » بضم التاء وسكون الظاء وكسر مضارع أَظْهَرَ وعنه أيضاً « تَظَهَّرُونَ » بفتح التاء والظاء مخففة وتشديد الهاء والأصل « تَتَظَهَّرُونَ » مضارع تَظَهَّرَ مشدداً فحذف إحدى التاءين، وقرأ الحسن « تَظَهَّرُونَ » بضم التاء وفتح الظاء مخففة وتشديد الهاء مكسورة مضارع ظَهَّرَ مشدداً ، وعن أبي عمرو « تَظَهَّرُونَ » . بفتح التاء والهاء وسكون الظاء مضارع ظَهَّرَ مُخَفَّفًا ، وقرأ أبي وهي في مصحفه كذلك « تَتَظَهَّرُونَ » بتاءين فهذه تسع قراءات أربع متواترة وخمس شاذة وأحد هذه الأفعال من لفظ الظَّهْرِ كأخذِ « لَبِي » من التَلْبِيَةِ « وَأَفَفَ » من أَفَّ وإِنَّمَا عُدِّي بِمَنْ لَأَنَّهُ ضَمِنَ مَعْنَى التَّبَاعِدِ كَأَنَّهُ قِيلَ يَتَّبَاعِدُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ بِسَبَبِ الظَّهَارِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي تَعْدِيَةِ الإِبْلَاءِ بِمَنْ فِي الْبَقْرَةِ .

قوله : ﴿ ذَلِكُمْ قَوْلُكُمْ ﴾ مبتدأ وخبر أي دعاؤكم الأدعياء أبناء مجرد قول لسانٍ من غير حقيقة والأدعياء جمع دَعِيَ بمعنى مَدَعَوْ فاعيل بمعنى مفعول فأصله دَعِيَو فأدغم ولكن جمعه على أدعياء غير مقيس لأن أفعلاء إنما يكون جمعاً لفاعيل المعتل اللام إذا كان بمعنى فاعل نحو تقي وأتقياء وَغَنِي وَأَغْنِيَاءَ وهذا وإن كان فعيلًا معتل اللام إلا أنه بمعنى مفعول فكان قياس جمعه على فعلى كقتيل وقتلى وجريح وجرحى ونظير هذا في الشذوذ قولهم أسيروا أسراء والقياس أُسْرَى وقد سمع فيه الأصل .

قوله : ﴿ هُوَ أَقْسَطُ ﴾ أي دعاؤهم لأبائهم قاصد المصدر لدلالة فعله عليه كقوله « أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ » .

قوله : ﴿ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ ﴾ يجوز في ما وجهان :

أحدهما : أنها مجرورة المحل عطف على ما قبلها المجرورة بفي والتقدير : ولكن الجُنَاحَ فيما تعمدت .

والثاني : أنها مرفوعة المحل بالابتداء والخبر محذوف تقديره تُوَاخِذُونَ بِهِ أو عليكم فيه الجُنَاحَ ونحوه .

قوله : ﴿ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾ أي مثل أمهاتهم في الحكم ويجوز أن يتساوى التشبيه ويجعلون أمهاتهم مبالغة .

قوله : ﴿ بَعْضُهُمْ ﴾ يجوز فيه وجهان :

أحدهما : أن يكون بدلا من «أولو» .

والثاني : أنه مبتدأ أو ما بعده خبره والجملة خبر الأول .

قوله : ﴿ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ يجوز أن يتعلق بأولى لأن أفعال التفضيل يعمل في الظرف ويجوز أن يتعلق بمحذوف على أنها حال من الضمير في أولى والعامل فيها أولى لأنها شبيهة بالظرف ولا جائز أن تكون حالا من «أولو» للفصل بالخبر ولأنه عامل فيها .

قوله : ﴿ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ يجوز فيها وجهان :

أحدهما : أنها « من » الجارة للمفعول كهي في : زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو والمعنى وأولو الأرحام أولى بالإرث من المؤمنين والمهاجرين الأجانب .

والثاني : أنها للبيان جيء بها بيانا لأولي الأرحام فيتعلق بمحذوف أي أغنى والمعنى وأولو الأرحام من المؤمنين أولى بالإرث من الأجانب .

قوله : « إِنْ أَنْ تَفْعَلُوا » هذا اشتناء من غير الجنس وهو مستثنى من معنى الكلام وفحواه إذ التقدير : أولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في الإرث وغيره ، لكن إذا فعلتم مع غيرهم من أوليائكم خيرا كان لكم ذلك وعدي تفعلوا يلى لتضمنه معنى تدخلوا .

وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا ﴿٧﴾ لَيْسَ لَ الصِّدِّيقِينَ عَن صِدْقِهِمْ وَأَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿٨﴾ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَاءَتْكُمْ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا ﴿٩﴾ إِذْ جَاءَكُمْ مِّنْ فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا ﴿١٠﴾ هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زَلِيلًا شَدِيدًا ﴿١١﴾ وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا ﴿١٢﴾ وَإِذْ قَالَت طَّائِفَةٌ مِّنْهُمْ يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا وَيَسْتَأْذِنُ فَرِيقٌ مِّنْهُمُ النَّبِيَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ إِن يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا ﴿١٣﴾ وَلَوْ دَخَلَتْ عَلَيْهِمْ مِّنْ أَقْطَارِهَا ثُمَّ سَأَلُوا الْفِتْنَةَ لَأَنفَقُوا وَمَا تَلَبَّثُوا فِيهَا إِلَّا بَسِيرًا ﴿١٤﴾

قوله : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا ﴾ يجوز فيه وجهان :

أحدهما : أن يكون منصوبا بأذكر أي واذكر إذ أخذنا .

والثاني : أن يكون معطوفاً على محل « فِي الْكِتَابِ » فيه « مَسْطُوراً » أي كان هذا الحكم مسطوراً في الكتاب وَوَقَّتْ أَخَذْنَا .

قوله : ﴿ مِيثَاقًا غَلِيظًا ﴾ هو الأول وإنما كرر لزيادة صفته وإيداناً بتوكيده .

قوله : ﴿ لَيْسَآلٌ ﴾ فيها وجهان :

أحدهما : أنها لام كي أي أخذنا لنسأل المؤمنين عن صدقهم والكافرين عن تكذيبهم فاستغنى عن الثاني بذكر مُسَبِّهِ وهو قوله « وَأَعَدَّ » ومفعول « صَدَقِهِمْ » محذوف أي صدقهم عَهْدَهُمْ ويجوز أن يكون صدقهم في معنى تصديقهم ومفعوله محذوف أيضاً أي عن تصديقهم الأنبياء .

قوله : ﴿ وَأَعَدَّ ﴾ يجوز فيه وجهان :

أحدهما : أن يكون معطوفاً على ما دل عليه « لَيْسَآلُ الصَّادِقِينَ » إذ التقدير فأتاب الصادقين وأعد للكافرين .

والثاني : أنه معطوف على « أَخَذْنَا » لأن المعنى أَنَّ اللَّهَ أَكَّدَ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ الدَّعْوَةَ إِلَى دِينِهِ لِإِثَابَةِ الْمُؤْمِنِينَ وَأَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ وَقِيلَ أَنَّهُ حَذَفَ مِنَ الثَّانِي مَا أُثْبِتَ مُقَابِلَهُ فِي الْأَوَّلِ وَمِنَ الْأَوَّلِ مَا أُثْبِتَ مُقَابِلَهُ فِي الثَّانِي وَالتَّقْدِيرُ : لَيْسَآلُ الصَّادِقِينَ عَنْ صَدَقِهِمْ فَأَتَابَهُمْ وَيَسْأَلُ الْكَافِرِينَ عَمَّا أَجَابُوا بِهِ رُسُلَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا .

قوله : ﴿ إِذْ جَاءَتْكُمْ ﴾ يجوز أن يكون منصوباً بِنِعْمَةٍ أَي النعمة الواقعة في ذلك الوقت ويجوز أن يكون منصوباً باذكروا على أن يكون بدلاً من نعمة بدل اشتمال .

قوله : ﴿ إِذْ جَاءَتْكُمْ ﴾ بدل من « إِذْ » الأولى وقرأ الحسن الجُنُودُ بفتح الجيم والعامية بضمها و « جُنُودًا » عطف على « رِيحًا » و « لَمْ تَرَوْهَا » صفة لهم وروي عن أبي عمرو وأبي بكرٍ « لَمْ يَرَوْهَا » بياء الغيبة .

قوله : ﴿ الْحَنَاجِرَ ﴾ جمع حَنْجَرَةٍ وهي رأس الغَلْصَمَةِ والغَلْصَمَةُ منتهى الحُلُقُومِ والحلقوم مجرى الطعام والشراب وقيل الحلقوم مجرى النفس والمَرِيُّ مجرى الطعام والشراب وهو تحت الحلقوم وقال الراغب رأس الغلصمة من خارج .

قوله : ﴿ الظُّنُونَ ﴾ قرأ نافع وابن عامر وأبو بكر بإثبات ألف بعد نون الظنون ولام « الرُّسُولِ » في قوله « وَأَطَعْنَا الرُّسُولَ » . ولام السبيل في قوله « فَأَصْلُونَا السَّبِيلَا » وصلًا ووقفًا موافقة للرسم لأنهن رسمن في المصحف كذلك وأيضاً فإن هذه الألف تشبه هاء السكت لبيان الحركة وهاء السكت تثبت وفتحًا للحاجة إليها وقد ثبتت وصلًا إجراءً للوصول مُجْرَى الوَقْفِ كما تقدم في البقرة والأنعام فكذلك هذه الألف . وقرأ عمرو وحمزة بحذفها في الحالين لأنها لا أصل لها ، وقولهم أُجْرِيَتِ الفواصل مُجْرَى القوافي غير مُعْتَدَّ به لأن القوافي يلزم الوقف عليها غالباً والفواصل لا يلزم ذلك فيها فلا تُشَبَّهُ بها والباقون بإثباتها وفتحًا وحذفها وصلًا إجراءً للفواصل مجرى القوافي في ثبوت ألف الاطلاق كقوله :

اسْتَآثَرَ اللَّهُ بِالْوَفَاءِ وَيَالْعَدْلِ وَوَلَّى السَّلَامَةَ الرَّجُلَا^(١)

- ٣٦٨٦ -

(١) البيت للأعشى انظر ديوانه (١٧٠) .

وقول آخر :

٣٦٨٧- أَقْلِي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَا وَقُولِي إِنَّ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا^(١)

ولأنها كهاء السكت وهي تثبت وقفاً وتحذف وصللاً قُلْتُ : كذا يقولون تشبيهاً للفواصل بالقوافي وأنا لا أحب هذه العبارة فإنها منكرة لفظاً ولاخلاف في قوله « وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ » أنه بغير ألفٍ في الحالين .

قوله : ﴿ هُنَالِكَ ﴾ منصوب بـ « ابْتَلِي » وقيل بتظنون واستضعفه ابن عطية وفيه وجهان :

أظهرهما : أنه ظرف مكان بعيد أي في ذلك المكان الدحض وهو الخندق .

والثاني : أنه ظرف زمان وأنشد بعضهم على ذلك :

٣٦٨٨- وَإِذَا الْأُمُورُ تَعَاظَمَتْ وَتَشَاكَلَتْ فَهُنَاكَ يَعْتَرِفُونَ أَيْنَ الْمَفْرَعِ^(٢)

قوله : ﴿ وَزَلُّوا ﴾ قرأ العامة بضم الزاي الأولى وكسر الثانية على أصل ما لم يسم فاعله وروى غير واحد عن أبي عمرو كسر الأولى وروى الزمخشري عنه إشمامها كسراً ووجه هذه القراءة أن يكون أتبع الزاي الأولى للثانية في الكسر ولم يعتد بالساكن لكونه غير حصين كقولهم مِتْنٌ بكسر الميم والأصل ضمها .

قوله : ﴿ زَلُّوا ﴾ مصدر مَبِينٌ بالوصف والعامة على كسر الزاي وعيسى والجحدري فتحاها وهما لغتان في مصدر الفعل المضعف إذا جاء على فَعْلَالٍ نحو زَلُّوا وَقَلْقَالٍ وَصِلْصَالٍ وقد يراد بالمفتوح اسم الفاعل نحو صَلْصَالٍ بمعنى مُصَلِّصٍ وَزَلُّوا بمعنى مُزَلِّزٍ .

قوله : ﴿ يَا أَهْلَ يَثْرَبَ ﴾ يَثْرَبُ اسم المدينة وامتناع صرفها إما للعلمية والوزن أو للعلمية والتأنيث وأما يَثْرَبُ بالناء المشناة وفتح الراء فموضع آخر قال :

٣٦٨٩- مَوَاعِيدَ عُرْفُوبٍ أَخَاهُ يَيْثْرَبَ^(٣)

قوله : ﴿ لَا مَقَامَ لَكُمْ ﴾ قرأ حفص بضم الميم ونافع وابن عامر بضم ميمه أيضاً في الخان في قوله ﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ ﴾ ولم يُخْتَلَفَ في الأول أنه بالفتح وهو « مَقَامٌ كَرِيمٌ » والباقون بفتح الميم في الموضعين والضم والفتح مفهومان من سورة مريم عند قوله « خَيْرٌ مَقَاماً » .

قوله : « عَوْرَةٌ » أي ذات عورة وقيل منكشفة للسارق قال الشاعر :

٣٦٩٠- لَهُ الشَّدَّةُ الْأُولَى إِذَا الْقَرْنَ أَعُورَا^(٤)

وقرأ ابن عباس وابن يعمر وقتادة وأبورجاء وأبو حيوية وآخرون « عورة » بكسر الواو وكذلك « وما هي بعورة » وهي

(١) البيت لجرير انظر ديوانه (٨٩) ، الكتاب (٢٥٥/٤) ،

الخصائص (١٧١/١) ، المتضرب (٣٧٥/١) ، شرح

المفصل لابن يعيش (١١٥/٤) .

(٢) تقدم .

(٣) عجز بيت للشماخ وصدده :

أواعدتني ما لا أحاول نفعه

انظر ديوانه (٤٣٠) ، الخصائص (٣٠٧/٢) ، شرح المفصل

لابن يعيش (١١٣/١) ، الهمع (٩٢/٢) .

(٤) البيت من شواهد البحر (٢١٨/٧) ، وانظر معاني القرآن

للفراء (٣٣٧/٢) .

اسم فاعل يقال عور المنزل يعور عوراً وعوره فهو عور وبيوت عورة قال ابن جني : تصحيح الواو شاذ . يعني حيث تحركت وانفتح ما قبلها ولم تقلب ألفاً وفيه نظر لأن شرط ذلك في الاسم الجاري على الفعل أن يعتل فعله نحو مقام ومقال وأما هذا ففعله صحيح نحو عور وإنما صح الفعل وإن كان فيه مقتضى الإعلال لمدرك آخر وهو أنه في معنى ما لا يعمل وهو أعور ولذلك لم يُعَجَّب من عور وبابه ، وأعور المنزل بدت عورته وأعور الفارس بدا منه خلل للضرب قال الشاعر :

٣٦٩١ - متى تلقهم لم تلق في البيوت معوراً ولا الضيف مسجوراً ولا الجار مرسلأ^(١)

قوله : ﴿ من أقطارها ﴾ جمع قُطْر بضم القاف وهو الناحية وفيه لغة قُتْر وأَقْتَار بالتاء والقُطْر الجانب ومنه قُطْرُته أي ألقيته عن قُطْرِهِ فَتَقَطَّر أي وقع عليه قال الشاعر :

٣٦٩٢ - قَدْ عَلِمْتَ سَلَمَى وَجَارَاتِهَا مَا قَطَرَ الْفَارِسِ إِلَّا أَنَا^(٢)

وفي المثل : يقطر الحلب . تفسيره أن القوم إذا انفضوا أي فني زادهم احتاجوا إلى حلب الإبل وسمي القطر قطراً لسقوطه .

قوله : ﴿ ثُمَّ سُئِلُوا ﴾ قرأ مجاهد « سُويلوا » بواو ساكنة ثم باء مكسورة كقوتلوا . حكى أبو زيد . هما يَتَسَاوَلَانِ بالواو . والحسن « سُولوا » بواو ساكنة فقط فاحتملت وجهين أن يكون أصلها « سُئلوا » كالعامية ثم خففت الكسرة فسكنت كقولهم في ضُربٍ بالكسر ضُربٌ بالسكون فسكنت الهمزة بعد ضمة فقلبت واو نحو بُوس في بُوس .

والثاني : أن تكون لغة الواو ونقل عن أبي عمرو أنه قرأ « سيلوا » بياء ساكنة بعد كسرة نحو قيلوا .

قوله : ﴿ لِأَتَوْهَا ﴾ قرأ نافع وابن كثير بالقصر بمعنى لجاؤها و غشوها والباقون بالمد بمعنى لأعطوها ، ومفعوله الثاني محذوف تقديره لأتوها السائلين والمعنى : ولو دخلت البيوت أو المدينة من جميع نواحيها ثم سئل أهلها الفتنة لم يمتنعوا من إعطائها وقراءة المد تستلزم قراءة القصر من غير عكس بهذا المعنى الخاص .

قوله : ﴿ إِلَّا يَسِيرًا ﴾ أي إِلَّا تَلَبُّثًا أو إِلَّا زَمَانًا يسيراً وكذلك قوله إِلَّا قَلِيلًا أي إِلَّا تَمَتُّعًا أو إِلَّا زَمَانًا .

وَلَقَدْ كَانُوا عَاهِدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلِ لَا يُؤْلَوْنَ الْأَذْبَرَ وَكَانَ عَهْدُ اللَّهِ مَسْئُولًا ۚ قُلْ لَنْ يَنْفَعَكُمْ الْفِرَارُ إِن فَرَرْتُمْ مِنَ الْمَوْتِ أَوِ الْقَتْلِ وَإِذَا لَا تَمْنَعُونَ إِلَّا قَلِيلًا ۚ قُلْ مَنْ ذَا الَّذِي يَعْصِمُكُمْ مِنَ اللَّهِ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوءًا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً وَلَا يَجِدُونَ لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ۚ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا وَلَا يَأْتُونَ الْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا ۚ أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ فَإِذَا جَاءَ الْخَوْفُ رَأَيْتَهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ فَإِذَا ذَهَبَ الْخَوْفُ سَلَقُوكُمْ بِالسِّنَةِ حِدَادٍ أَشِحَّةً عَلَى الْخَيْرِ أُولَئِكَ لَمْ يُؤْمِنُوا فَأَحْبَطَ اللَّهُ أَعْمَلَهُمْ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا ۚ يَحْسَبُونَ الْأَحْزَابَ لَمْ يَذْهَبُوا

وَإِن يَأْتِ الْأَحْزَابُ يَوَدُّوْا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُوْا فِي الْأَعْرَابِ يَسْأَلُوْنَ عَن أَنْبِيَائِكُمْ وَلَوْ كَانُوْا فِيكُمْ مَا قَتَلُوْا إِلَّا قَلِيْلًا ﴿٢٠﴾

قوله : ﴿ لَا يُؤَلُّوْنَ ﴾ جواب لقوله « عَاهَدُوْا » لأنه في معنى أَقْسَمُوا وجاء على حكاية اللفظ فجاء بلفظ الغيبة ولو جاء على حكاية المعنى لقليل : لَا يُؤَلُّوْا ، والمفعول الأول محذوف أي لا يؤلُّون العدو والأدبار وقال أبو البقاء : وَيُقْرَأُ بتشديد النون وحذف الواو على تأكيد جواب القسم . قُلْتُ : ولا أظنُّ هذا إلا غلطاً منه وذلك أنه إما أن يقرأ مع ذلك بلا النافية أو بلام التأكيد [و] .

الأول : لا يجوز ، لأن المضارع المنفي بلا لا يؤكد بالنون إلا ما نذر مما لا يُقَاسُ عليه .

والثاني : فاسدُ المعنى .

قوله : ﴿ إِنْ فَرَرْتُمْ ﴾ جوابه محذوف لدلالة النفي قبله عليه أو متقدم عند مَنْ يرى ذلك .

قوله : ﴿ وَإِذْ لَّا تَمْتَعُونَ ﴾ إِذْ جواب وجزاء ولَمَّا وقعت بعد عاطف جاءت على الأكثر وهو عدم إعمالها ولم يشذ هنا ما شذ في الإسراء فلم يُقْرَأْ بالنصب والعامية على الخطاب في « تَمْتَعُونَ » وقرئ بالغيبة .

وقوله : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي ﴾ قد تقدم في البقرة قال الزمخشري : فَإِنْ قُلْتُ كيف جعلت الرحمة قرينة السوء في العصمة ولا عصمة إلا من السوء قلتُ معناه أو يصيبكم بسوءٍ إِنْ أراد بكم رحمة فاختصر الكلام وأجرى مجرى قوله : « متقلداً سيفاً ورُمحاً » (١) .

أو حمل الثاني على الأول لِمَا في العِصْمَةِ من معنى المَنع قال الشيخُ : أما الوجه الأول ففيه حذفُ جملةٍ لا ضرورة تدعو إلى حذفها والثاني هو الوجه لا سيما إذا قدر مضاف محذوف أي يمنعكم من مراد الله قُلْتُ وأين الثاني من الأول ولو كان معه حذفُ جمل ؟ .

قوله : ﴿ هَلُمَّ ﴾ قد تقدم الكلام فيه آخر الأنعام وهو هنا لازم وهناك متعدٌ لنصبه مفعوله وهو ﴿ شُهَدَاءَكُمْ ﴾ بمعنى أَحْضَرُوهُمْ وهنا بمعنى أَحْضَرُوا وتعالوا وكلام الزمخشري هنا مؤذن بأنه متعد أيضاً وحذف مفعوله فإنه قال : وهلموا إلينا أي قربوا أنفسكم إلينا . قال : وهي صوت سُمِّيَ به فعلٌ متعدٌ مثل أَحْضِرْ وَقَرَّبْ وفي تسميته إياه صوتاً نظراً إذ أسماء الأصوات محصورة ليس هذا منها .

قوله : ﴿ أَشِحَّةً ﴾ العامة على نصبه وفيه وجهان :

أحدهما : أنه منصوب على الشتم .

الثاني : على الحال وفي العامل فيه أوجه :

أحدها : « ولا يأتون » قاله الزجاج .

والثاني : « هَلُمَّ إِلَيْنَا » قاله الطبري .

الثالث : « يُعَوِّقُونَ » مضمراً قاله الفراء .

الرابع : « الْمُعَوِّقِينَ » .

الخامس : « الْفَائِلِينَ » ورد هذان الوجهان الأخيران بأن فيهما الفصل بين أبعاض الصلة بأجنبي وفي الردَّ نَظَرٌ ؛ لأن الفاصل بين أبعاض الصلة من متعلقاتها وإنما يظهر الرد على الوجه الرابع لأنه قد عطف على الوصول قبل تمام صلته فتأمله فإنه حَسَنٌ . وأما « وَلَا يَأْتُونَ » فمعتَرِضٌ والمُعْتَرِضُ لا يَمْنَعُ من ذلك . وقرأ ابن أبي عبله « أَشْحَةٌ » بالرفع على خبر ابتداءٍ مضمرة أي هن أَشْحَةٌ وأشحة جمع شحيح ، وهو جمع لا ينقاس إذ قياس فعيل الوصف الذي عينه ولامه من وادٍ واحد أن يجمع على أفعالٍ نحو خليل وأخلاء وظنين وأظناء وضمين وأضناء وقد سمع أشحاء وهو القياس والشحُّ البخلُ وتقدم في آل عمران قوله « يَنْظُرُونَ » في محل نصب حال من مفعول « رَأَيْتَهُمْ » لأن الرؤية بصريةٌ .

قوله : ﴿ تَدُورُ ﴾ إما حال ثانية وإما حال من يَنْظُرُونَ .

قوله : « كَالَّذِي يُغْشَى » يجوز فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون حالاً من « أَعْيُنُهُمْ » أي تدور أعينهم حال كونها مُشْبَهَةً عَيْنَ الذي يُغْشَى عليه من الموت .

الثاني : أنه نعت مصدر مقدر لقوله : يَنْظُرُونَ : تقديره ينظرون إليك نظراً مثلَ نَظَرِ الذي يُغْشَى عليه من الموت ويؤيده الآية الأخرى « ينظرون إِلَيْكَ نَظَرَ المَغْشَى عليه من الموت » .

الثالث : أنه نعت لمصدر مقدر أيضاً لتدور أي دَوْرَاناً مثلَ دَوْرَانِ عَيْنِ الذي . وهو على الوجهين مصدرٌ تشبيهي .

قوله : ﴿ سَلَقُوكُمْ ﴾ يقال سَلَقَهُ أي اجترأ عليه في خطابه وخطبه مُحَاظَبَةً بليغة وأصله البَسَطُ ومنه سَلَقَ امرأته أي بَسَطَهَا وجامعها قال مسيلمة لسجاج :

٣٦٩٤ - فَإِنْ شِئْتِ سَلَقْنَاكِ وَإِنْ شِئْتِ عَلَيَّ أَرْبَعٌ^(١)

والسَّلِيقَةُ الطبيعية المتأتية والسليقُ المُطْمِئِنُّ من الأرض وخطيب سَلَقٌ ومِسْلَاقٌ ويقال بالصاد قال :

٣٦٩٥ - فَصَلَقْنَا فِي مُرَادٍ صَلَقَةً وَصُدَاءَ أَلْحَقْتَهُمْ بِالسَّلَلِ^(٢)

و « أَشْحَةٌ » نصب على الحال من فاعل « سَلَقُوكُمْ » وابن أبي عبله بالرفع على ما تقدم في اختها .

قوله : ﴿ يَحْسَبُونَ ﴾ يجوز أن يكون مستأنفاً أي هم من الخوف بحيث أنهم لا يصدقون أن الأحزاب قد ذهبوا عنهم ، ويجوز أن يكون حالاً من أحد الضمائر المتقدمة إذا صح المعنى بذلك ولو بَعُدَ العاملُ ، كذا قال أبو البقاء .

(٢) البيت للبيد وهو في ديوانه (١٤٦) ، الخصائص (٣٩٦/٢) ،

المحتسب (٢٥٠/٢) .

(١) انظر الأغاني (١٨/١٦٦) .

قوله : ﴿ بَادُونَ ﴾ هذه قراءة العامة جمع بادٍ وهو المقيم بالبادية وقرأ عبد الله وابن عباس وطلحة وابن يعمر « بُدَى » بضم الباء وتشديد الدال مقصوراً كغاز و غَزَى وسَارٍ وسُرَى وليس بقياس وإنما قياسه في التكرير بُدَاةً كقَاضٍ وقُضَاةً ولكن حُجِلَ على الصحيح كقولهم ضُرِبَ ، وروي عن ابن عباس أيضاً قراءة ثانية « بُدِيٌّ » بزنة عِدِيٍّ وثالثة « بَدُوا » فعلاً ماضياً .

قوله : ﴿ يَسْأَلُونَ ﴾ يجوز أن يكون مستأنفاً . وأن يكون حالاً من فاعل « يَحْسُبُونَ » والعامة على سكون السين بعدها همزة ونقل ابن عطية عن أبي عمرو وعاصم بنقل حركة الهمزة إلى السين كقوله : ﴿ سَلَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ (١) وهذه ليست بالمشهورة عنها ولعلها نقلت عنها شاذةً وإنما هي معروفة بالحسن والأعمش . وقرأ زيد بن علي والجحدري وقلادة والحسن « يَسَاءَلُونَ » بتشديد السين والأصل تتساءلون فأدغم أي يسأل بعضهم بعضاً .

لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا ۚ وَلَمَّا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ الْأَحْزَابَ قَالُوا هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَصَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ۗ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا ۚ ۞ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَّن يَنْتَظِرُ ۗ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا ۚ ۞ لِيَجْزِيَ اللَّهُ الصَّادِقِينَ بِصِدْقِهِمْ وَيُعَذِّبَ الْمُنَافِقِينَ ۖ إِن شَاءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ۚ ۞

قوله : ﴿ أُسْوَةٌ ﴾ قرأ عاصم بضم الهمزة حيث وقعت هذه اللفظة والباقون بالكسر وهما لغتان كالعدوة والعدوة والعدوة والعدوة والمعنى الاقتداء وهي اسم وُضِعَ موضع المصدر وهو الأتساء فالأسوة من الأتساء كالقُدوة من الاقتداء وأتسى فلان بفلان أي اقتدى به ، و « أُسْوَةٌ » اسم كان وفي الخبر وجهان :

أحدهما : هو « لَكُمْ » فيجوز في الجار الآخر وجوه التعلق بما يتعلق به الخبر ، أو بمحذوف على أنه حال من « أُسْوَةٌ » إذ لو تأخر لكان صفة أو بكان على مذهب من يراه .
والثاني : أن الخبر هو « في رَسُولِهِ » و « لَكُمْ » على ما تقدم في « في رَسُولِ اللَّهِ » أو يتعلق بمحذوف على التبيين أعني لكم .

قوله : ﴿ لِمَن كَانَ يَرْجُوا ﴾ فيه أوجه :

أحدها : أنه بدل من الكاف في « لَكُمْ » قاله الزمخشري وقد منعه أبو البقاء وتابعه الشيخ ، قال أبو البقاء : وقيل هو بدل من ضمير المخاطب بإعادة الجار ومنع منه الأكثرون لأن ضمير المخاطب لا يبدل منه .

وقال الشيخ (٢) : قال الزمخشري بدلٌ من « لَكُمْ » كقوله ﴿ الَّذِينَ اسْتَضَعُّوا لِمَن آمَنَ مِنْهُمْ ﴾ (٣) قال : ولا يجوز

(٣) سورة الأعراف آية : (٧٥) .

(١) سورة البقرة آية : (٢١١) .

(٢) انظر البحر المحيط (٧/٢٢٢) .

على مذهب جمهور البصريين أن يبدل من ضمير المتكلم ولا من ضمير المخاطب بَدَلْ شيء من شيء وهما لعين واحدة وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش وأنشد :

٣٦٩٦ - بِكُمْ قُرَيْشُ كُفِينَا كُلُّ مُعْضِلَةٍ وَأَمْ نَهَجَ الْهُدَى مَنْ كَانَ ضَلِيلًا^(١)

قُلْتُ : لا نَسَلُّمُ أَنَّ هَذَا بَدَلَ شَيْءٍ مِنْ شَيْءٍ وَهَذَا لِعَيْنٍ وَاحِدَةٍ بَلْ بَعْضٌ مِنْ كُلِّ بَاعْتِبَارِ الْوَاقِعِ لِأَنَّ الْخُطَابَ فِي قَوْلِهِ « لَكُمْ » أَعَمٌّ مِنْ « مَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ » وَغَيْرِهِ ثُمَّ خَصَّصَ ذَلِكَ الْعَمُومَ لِأَنَّ الْمَتَأَسِّيَ بِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْوَاقِعِ إِنَّمَا هُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَيَدُلُّكَ عَلَى مَا قُلْتَهُ ظَاهِرُ تَشْبِيهِهِ الزَّمْخَشَرِيِّ هَذِهِ الْآيَةُ بِآيَةِ الْأَعْرَافِ وَآيَةِ الْأَعْرَافِ الْبَدَلُ فِيهَا بَدَلَ كُلِّ مِنْ كُلِّ وَيَجَابُ بِأَنَّهُ قَصْدُ التَّشْبِيهِ فِي مَجْرَدِ إِعَادَةِ الْعَامِلِ .

والثاني : أن يتعلق بمحذوف على أنه صفة بـ « حَسَنَةٌ » .

الثالث : أن يتعلق بنفس « حَسَنَةٌ » قالهما أبو البقاء ومنع أن يتعلق بأسوة قال : لأنها قد وضفت . وكثيراً أي ذكراً كثيراً .

قوله : ﴿ وَصَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ﴾ مِنْ تَكْرِيرِ الظَّاهِرِ تَعْظِيماً كَقَوْلِهِ :

٣٦٩٧ - أَرَى الْمَوْتَ لَا يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْئاً^(٢)

ولأنه لو أعادهما مضميرين لَجَمَعَ بَيْنَ اسْمِ الْبَارِيءِ تَعَالَى وَاسْمِ رَسُولِهِ فِي لَفْظَةٍ وَاحِدَةٍ فَكَانَ يَقُولُ وَصَدَقًا وَالنَّبِيُّ ﷺ قَدْ كَرِهَ ذَلِكَ وَرَدَّ عَلَى مَنْ قَالَهُ حَيْثُ قَالَ : وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدَ وَمَنْ يَعْصِيهِمَا فَقَدْ غَوَى فَقَالَ لَهُ : بِشَسْ خَطِيبِ الْقَوْمِ أَنْتَ قُلْ وَمَنْ يَعْصِي اللَّهَ وَرَسُولَهُ قَصْداً إِلَى تَعْظِيمِ اللَّهِ . وقيل : إنما رَدَّ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ وَقَفَ عَلَى يَعْصِيهِمَا . وعلى الأول استشكل بعضهم قوله عليه السلام « حتى يكون الله ورسوله أحبَّ إليه مما سواهما »^(٣) فقد جمع بينهما في ضمير واحدٍ . وأجيب بأن النبي ﷺ أعرف بقَدْرِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْهُ فَالَيْسَ لَنَا أَنْ نَقُولَ كَمَا يَقُولُ .

قوله : ﴿ وَمَا زَادُهُمْ ﴾ فاعل زَادَهُمْ ضمير الوعد أي وما زادهم وَعَدَّ اللَّهُ أَوْ الصَّدْقُ وَقَالَ مَكِّيٌّ : ضَمِيرُ النَّظَرِ لِأَنَّ قَوْلَهُ « لَمَّا رَأَى » بِمَعْنَى لَمَّا نَظَرَ ، وَقَالَ أَيْضاً : وَقِيلَ ضَمِيرُ الرُّؤْيَةِ وَإِنَّمَا ذُكِرَ لِأَنَّ تَأْنِيثَهَا غَيْرُ حَقِيقِيٍّ وَلَمْ يَذْكَرْ غَيْرَهُمَا . وهذا عجيب منه حيث حَجَرَ وَاسْعَأَ مَعَ الْغُنْيَةِ عَنْهُ ، وَقَرَأَ ابْنُ أَبِي عِبْلَةَ « وَمَا زَادُوهُمْ » بِضَمِيرِ الْجَمْعِ وَيَعُودُ لِلْأَحْزَابِ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخْبَرَهُمْ أَنَّ الْأَحْزَابَ تَأْتِيهِمْ بَعْدَ عَشْرِ أَوْ تِسْعٍ .

قوله : ﴿ صَدَقُوا ﴾ صَدَقَ يَتَعَدَى لِأَنَّيْنِ لثَانِيَهُمَا بِحَرْفِ الْجَرِّ وَيَجُوزُ حَذْفُهُ وَمِنْهُ الْمَثَلُ : صَدَقْتَنِي سِنَّ بَكْرِهِ^(٤) أَي فِي سِنَّ . وَالْآيَةُ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مِنْ هَذَا وَالْأَوَّلُ مُحْذُوفٌ أَي صَدَقُوا اللَّهَ فِيمَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَدَى لِوَاحِدٍ كَقَوْلِكَ صَدَقْتَنِي زَيْدٌ عَمْرٍو أَي قَالَ لِي الصَّدْقُ وَقَالَ لِي الْكَذِبَ وَيَكُونُ الْمَعَاهِدُ عَلَيْهِ مَصْدُوقاً مَجَازاً كَأَنَّهُمْ قَالُوا لِلشَّيْءِ الْمَعَاهِدُ عَلَيْهِ لِنُؤْمِنَنَّ بِكَ وَقَدْ فَعَلُوا وَ « مَا » بِمَعْنَى الَّذِي وَلِذَلِكَ عَادَ عَلَيْهَا الضَّمِيرُ فِي « عَلَيْهِ » فَقَالَ مَكِّيٌّ : وَ « مَا » فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِصَدَقُوا وَهِيَ وَالْفِعْلُ مَصْدَرٌ تَقْدِيرُهُ صَدَقُوا الْعَهْدَ أَي وَفَوْا بِهِ وَهَذَا يَرُدُّهُ عَوْدُ الضَّمِيرِ . إِلَّا أَنَّ الْأَخْفَشَ وَابْنَ السَّرَاجِ يَذْهَبَانِ إِلَى إِسْمِيَةِ مَا الْمَصْدَرِيَّةِ ، قَوْلُهُ ﴿ قَضَى نَجْبَهُ ﴾ النَّجْبُ مَا التَّزَمَهُ الْإِنْسَانُ وَاعْتَقَدَ الْوَفَاءَ بِهِ قَالَ :

(٣) تقدم .

(٤) انظر مجمع الأمثال (٢/٢١٢) .

(١) تقدم .

(٢) تقدم .

٣٦٩٨ - عَشِيَّةَ فَرَّ الْحَارِثِيُّونَ بَعْدَمَا قَضَى نَحْبَهُ فِي مُلْتَقَى الْقَوْمِ هَوْبَرًا^(١)
وقال آخر :

٣٦٩٩ - بِطَخْفَةٍ جَالَدْنَا الْمُلُوكَ وَخَيْلَنَا عَشِيَّةَ بِمَسْطَامٍ جَرَيْنَ عَلَى نَحْبٍ^(٢)

أي على أمرٍ عظيم . ولهذا يقال نَحَبَ فلانٌ أي نَذَرَ نَذْرًا التزمه ويُعَبَّرُ به عن الموت كقولهم : قَضَى أَجَلَهُ لَمَّا كَانَ الْمَوْتُ لَا بُدَّ مِنْهُ جُعِلَ كَالشَّيْءِ الْمُتَلَزِمِ . وَالنَّحْبُ الْبُكَاءُ مَعَهُ صَوْتُ . وَالنَّحَابُ السُّعَالُ . قوله : ﴿ لِيَجْزِيَ اللَّهُ ﴾ فيها وجهان :

أحدهما : أنها لام العلة .

والثاني : أنها لام الصيرورة وفيما يتعلق به أوجه : إِمَّا بِصَدَقُوا وَإِمَّا بِمَا بَدَّلُوا وَعَلَى هَذَا قَالَ الزَّمخَشَرِيُّ : جُعِلَ الْمُنَافِقُونَ كَأَنَّهُمْ قَصَدُوا عَاقِبَةَ السُّوءِ وَأَرَادُوا بِتَبْدِيلِهِمْ كَمَا قَصَدَ الصَّادِقُونَ عَاقِبَةَ الصِّدْقِ بِوَفَائِهِمْ لِأَنَّ كِلَيْهِمَا الْفَرِيقَيْنِ مَسْوُوقٌ إِلَى عَاقِبَتِهِ مِنَ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ فَكَأَنَّهُمَا اسْتَوَيَا فِي طَلِبِهَا وَالسَّعْيِ لِتَحْصِيلِهَا . قوله ﴿ إِنْ شَاءَ ﴾ جوابه مقدر وكذلك مفعول « شَاءَ » أي إِنْ شَاءَ تَعْدِيهِمْ عَذَابُهُمْ . فَإِنْ قِيلَ عَذَابُهُمْ مُتَحْتَمٌ فَكَيْفَ يَصِحُّ تَعْلِيمُهُ عَلَى الْمَشِيئَةِ وَهُوَ قَدْ شَاءَ تَعْدِيهِمْ إِذَا مَاتُوا عَلَى النِّفَاقِ فَأَجَابَ ابْنُ عَطِيَّةٍ : بِأَنَّ تَعْدِيْبَ الْمُنَافِقِينَ ثَمَرَةٌ إِدَامَتُهُمْ الْإِقَامَةُ عَلَى النِّفَاقِ إِلَى مَوْتِهِمْ وَالتَّوْبَةُ مُوَازِنَةٌ لِتِلْكَ الْإِقَامَةِ وَثَمَرَةُ التَّوْبَةِ تَرْكُهُمْ دُونَ عَذَابٍ فَهِيَ دَرَجَتَانِ ؛ إِقَامَةٌ عَلَى نِفَاقٍ أَوْ تَوْبَةٌ مِنْهُ . وَعِنَهُمَا ثَمَرَتَانِ ؛ تَعْدِيْبٌ أَوْ رَحْمَةٌ فَذَكَرَ تَعَالَى عَلَى جِهَةِ الْإِجْزَاءِ وَاحِدَةً مِنْ هَاتَيْنِ وَوَاحِدَةً مِنْ هَاتَيْنِ وَدَلَّ مَا ذُكِرَ عَلَى مَا تُرِكَ ذِكْرُهُ وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ لِيُعَذَّبَ لِيُذَيِّبَ عَلَى النِّفَاقِ قَوْلُهُ « إِنْ شَاءَ » وَمَعَادِلَتُهُ بِالتَّوْبَةِ وَحَرْفِ أَوْ . قَالَ الشَّيْخُ : وَكَأَنَّ مَا ذُكِرَ يُؤْوِلُ إِلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ لِيَقِيمُوا عَلَى النِّفَاقِ فَيَمُوتُوا عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ فَيُعَذَّبُهُمْ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ فَيُرْحِمُهُمْ فَحُذِفَ سَبَبُ التَّعْدِيْبِ « وَأَثْبَتَ الْمَسْبَبَ وَهُوَ التَّعْدِيْبُ » وَأَثْبَتَ سَبَبَ الرَّحْمَةِ وَالْغَفْرَانِ وَحُذِفَ الْمَسْبَبَ وَهُوَ الرَّحْمَةُ وَالْغَفْرَانِ .

وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيمًا^{٢٥}
وَأَنْزَلَ الَّذِينَ ظَاهَرُوهُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ صَيَاصِيهِمْ وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ فَرَبَقًا تَقْتُلُونَ
وَتَأْسِرُونَ فَرِيقًا^{٢٦} وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَارَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ وَأَرْضًا لَمْ تَطَّوْهَا وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ
قَدِيرًا^{٢٧} يَتَأَيَّمُ النَّبِيُّ قُلُوبَ الْأَزْوَاجِ إِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْكُمْ أُمْتِعْكُمْ
وَأَسْرِحْكُمْ سَرَّاحًا جَمِيلًا^{٢٨} وَإِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنِينَ
مِنْكُمْ أَجْرًا عَظِيمًا^{٢٩} يَنْسَاءُ النَّبِيُّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُمْ بِفَحِيشَةٍ مُبِينَةٍ يُضَعَفُ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ
وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا^{٣٠} * وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُمْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعَمَّلْ صَالِحًا نُؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ

(١) البيت الذي الرمة انظر شرح المفصل لابن يعيش (٢٤/٣) ، (٢) البيت لجريير انظر ديوانه (٨٢) ، مجاز القرآن (١٣٥/٢) ،
البحر المحيط (٢٠٨/٧) .
المعجم (٥١/٢) .

وَأَعْتَدْنَا لَهُا رِزْقًا كَرِيمًا ﴿٣١﴾ يٰنِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ ۚ إِنَّ اتَّقِيْتَنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ
فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴿٣٢﴾

قوله ﴿بِغَيْظِهِمْ﴾ يجوز أن تكون سببية وهو الذي عبر عنه أبو البقاء بالمفعول أي أنها مُعَدِّيَّة . والثاني : أن تكون للمصاحبة فتكون حالاً أي مغيظين . قوله ﴿لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا﴾ حال ثانية أو حال من الحال الأول فهي مُتَدَاخِلَةٌ ويجوز أن تكون حالاً من الضمير المجرور بالإضافة وجوز الزمخشري فيها أن تكون بيانا للحال الأولى أو مستأنفة ولا يظهر البيان إلا على البدل والاستثناف بعيد قوله ﴿وَأَنْزَلَ الَّذِينَ﴾ أي وَأَنْزَلَ اللَّهُ و «مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ» بيان للموصول فيتعلق بمحذوف ويجوز أن يكون حالاً و ﴿مِنْ صَيَاصِيهِمْ﴾ متعلق بأنزَلَ . وَمِنْ لابتداء الغاية والصَيَاصِي جمع صَيْصِيَّة وهي الحصون ويقال لكل ما يُمْتَنَعُ به وَيُتَخَصَّنُ صَيْصِيَّةٌ . ومنه قيل لقرن الثور ولشوكه الديك صَيْصِيَّةٌ والصَيَاصِي أيضاً شوك الحَاكَةِ وَيُتَخَذُ من حديد قال دُرَيْدُ بن الصَّمَّة :

٣٧٠٠ - كَوَفَّ الصَّيَاصِي فِي النَّسْجِ الْمُمَدَّدِ^(١)

قوله ﴿فَرِيْقًا تَقْتُلُوْنَ﴾ فَرِيْقًا منصوب بما بعده وكذلك فَرِيْقًا منصوب بما قبله والجملة مُبَيَّنَةٌ ومقرَّره لِقَدْفِ اللَّهِ الرعب في قلوبهم ، والعامَّة على الخطاب في الفعلين وابن ذكوان في رواية بالغيبة منهما ، واليماني بالغيبة في الأول فقط وأبو حيوه «تَأْسُرُونَ» بضم السين . قوله ﴿لَمْ تَطَّوْهَا﴾ الجملة صالحة لـ«أَرْضاً» والعامَّة على همزة مضمومة واو ساكنة مضارع وطيء وزيد بن علي «تَطَّوْهَا» بواو بعد طاء مفتوحة ووجهها أنه بدل الهمزة ألفاً على غير قياس كقوله :

٣٧٠١ - إِنَّ الْأَسْوَدَ لَتَهْدِي فِي مَرَابِضِهَا^(٢)

فلما أسنده للواو التقى ساكنان فحذف أولهما نحو «لَمْ تَرَوْهَا» وهذا أحسن من أن تقول ثم أجرى الألف المبدلة من الهمزة مجرى الألف المتأصلة فحذفها جزماً لأن الأحسن هناك ألا يحذف اعتداداً بأصلها واستشهد بعضهم على الحذف بقول زهير :

٣٧٠٢ - جَرِيٌّ مَتَى يُظْلَمُ يَعَاقِبُ بِظَلْمِهِ سَرِيْعًا وَالْأَيْدِ بِالظُّلْمِ يَظْلِمُ^(٣)

قوله : ﴿أُمَّتَعَنَّ وَأَسْرَحَنَّ﴾ العامَّة على جزمهما وفيه وجهان :

أحدهما : أنه مجزوم على جواب الشرط وما بين الشرط وجزائه معترض ولا يضر دخول الفاء على جملة الاعتراض ومثله في دخول الفاء قوله :

٣٧٠٣ - وَأَعْلَمَ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَ^(٤)

(١) عجز بيت وصدرة : نظر ديوانه (٩٦) ، المتع (٣٨٢) ، الخصائص (١٥٢/٣) ،

البحر المحيط (٢٢٥/٧) .

(٣) تقدم .

(٤) البيت من شواهد المغني (٥٦/٢) ، البحر المحيط

(٢٢٧/٧) ، الأشموني (٢٩٢/١) .

وما راعني الآ الرماح تنوشه

(٢) صدر بيت لابن هرمة وعجزه

يريد اعْلَمُ أن سوف يأتي .

والثاني : أن الجواب قوله «فَتَعَالَيْنَ» و«أَمْتَعُنَّ» جواب لهذا الأمر . وقرأ زيد بن علي «أَمْتَعُنَّ» بتخفيف التاء من أَمْتَعَهُ وقرأ حَمِيدُ الْحَزَائِي : «أَمْتَعُنَّ وَأَسْرَحُنَّ» بالرفع فيها على الاستثناف و«سَرَّاحًا» قائم مقام التسريح . قوله ﴿مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ﴾ العامة على «يَأْتِ» بالياء مِنْ تحت حَمَلًا على لفظ «مَنْ» وزيد بن عليّ والجحدري ويعقوب بالتاء من فوق حَمَلًا على معناها لأنه تَرَشَّحَ بقوله «مِنْكُنَّ» و«مِنْكُنَّ» حال من فاعل «يَأْتِ» وتقدم القراءة في «مُبَيَّنَةٍ» بالنسبة لكسر الياء وفتحها في النساء قوله ﴿يُضَاعَفُ﴾ قرأ أبو عمرو «يُضَعَّفُ» بالياء من تحت وتشديد العين مفتوحة على البناء للمفعول «الْعَذَابُ» بالرفع لقيامه مقام الفاعل ، وقرأ ابن كثير وابن عامر «نُضَعَّفُ» بنون العظمة وتشديد العين مكسورة على البناء للفاعل «الْعَذَابُ» بالنصب على المفعول به وقرأ الباقون «يُضَاعَفُ» من المفاعلة مبنياً للمفعول «الْعَذَابُ» بالرفع لقيامه مقام الفاعل وقد تقدم توجيه التضعيف والمضاعفة في سورة البقرة فأغنى عن اعادة . قوله : ﴿وَتَعْمَلُ صَالِحًا نُؤْتَاهَا﴾ قرأ الأخوان يُؤْتِ وَيَعْمَلُ بالياء من تحت فيهما . والباقون «وَتَعْمَلُ» بالتاء من فوق «نُؤْتَاهَا» بالنون فأما الياء في «وَيَعْمَلُ» فلاجل الحمل على لفظ «مَنْ» وهو الأصل والتاء من فوق على معناها إذ المراد بها مؤنث وترشَّحَ هذا بتقدم لفظ المؤنث وهو «مِنْكُنَّ» ومثله قوله :

٣٧٠٤ - وَإِنْ مِنَ النِّسْوَانِ مِنْ هِيَ رَوْضَةٌ (١)

لما تقدم قوله : «من النسوان» ترجَّع المعنى فحمل عليه وأما «يُؤْتِيهَا» بالياء من تحت فالضمير لله تعالى لتقدمه في «لِلَّهِ وَرَسُولِهِ» وبالنون فهي نون العظمة وفيه انتقال من الغيبة الى التكلم . وقرأ الجحدري ويعقوب وابن عامر في رواية وأبو جعفر شبيهة «تَقْنُتُ» بالتاء من فوق حملا على المعنى وكذلك «وَتَعْمَلُ» وقال أبو البقاء : ان بعضهم قرأ «وَمَنْ تَقْنُتُ» بالتأنيث حملا على المعنى «وَيَعْمَلُ» بالتذكير حملا على اللفظ قال : فقال بعض النحويين هذا ضعيف لأن التذكير أصل فلا يُجْعَلُ تَبَعًا للتأنيث وما عللوه به قد جاء مثله في القرآن قال تعالى ﴿خَالِصَةٌ لِدُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَيَّ أَرْوَاجِنَا﴾ (٢) .

قوله ﴿كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ﴾ قال الزمخشري : أَحَدٌ في الأصل بمعنى وَحَد وهو الواحد ثم وضع في النفي العام مستويا فيه المذكر والمؤنث والواحد وما وراءه والمعنى لَسْتُنَّ كجماعة واحدة من جماعات النساء أي اذا تَقَصَّيْتِ جماعة النساء واحدة واحدة لم توجد منهن جماعة واحدة تساويكن في الفُضْل والسابقة ومنه قوله عز وجل ﴿والذين آمنوا بالله ورُسُلِهِ ولم يُفِرُّوا بين أَحَدٍ مِنْهُمْ﴾ (٣) يريد بين جماعة واحدة منهم تَسْوِيَةً بين جميعهم في أنهم على الحق البين .

قال الشيخ : أما قوله أحد في الأصل بمعنى وحد وهو الواحد فصحيح . وأما قوله : وضع الى قوله وما وراءه فليس بصحيح لأن الذي يستعمل في النفي العام مدلوله غير مدلول واحد لأن واحد ينطلق على كل شيء اتَّصَفَ بالوَاحِدَةِ وأحداً المستعمل في النفي العام مختص بمن يعقل وذكر النحويين أن مادته همزة وحاء ودال ومادة أحد بمعنى واحد وأو وحاء ودال فقد اختلفا مادة ومدلولاً وأملم قوله : «لَسْتُنَّ كجماعة واحدة» فقد قلنا : إنَّ معناه ليست كل واحدة منكن فهو حَكْمٌ

(١) صدر بيت قيل : لجران العود وقيل لغيره وعجزه :

(٢) سورة الأنعام آية : (١٣٩) .

(٣) سورة النساء آية : (١٥٢) .

على كل واحدة لا على المجموع من حيث هو مجموع وأما « ولم يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ » فاحتمل أن يكون الذي يستعمل في النفي العام ولذلك جاء في سياق النفي فَعَمَّ وصلحت التثنية للعموم ويحتمل أن يكون أحد بمعنى واحد وحذف معطوف أي بين أحد وواحد كما قال :

٣٧٠٥ - فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا أَبُو حُجْرٍ إِلَّا لِيَالٍ قَلَائِلُ^(١)

أي بين الخير وبينني . انتهى . قلت : أما قوله : فانهما مختلفان مدلولاً ومادةً فَيُسَلِّمُ ولكن الزمخشري لم يجعل أحداً الذي أصله واحد بمعنى أحد المختص بالنفي ولا يمنع أن أحداً الذي أصله واحداً أن يقع في سياق النفي ، وإنما الفارق بينهما أن الذي همزته أصل لا يستعمل إلا في النفي كأخواته من غريب وكتيع ودابر وتامر والذي أصله واحد يجوز أن يستعمل إثباتاً ونفياً ، والفرق أيضاً بينهما ان المختص بالنفي جامد وهذا وصف وأيضاً المختص بالنفي مختص بالعلاء وهذا لا يختص وأما معنى النفي فانه ظاهر على ما قاله الزمخشري من الحكم على المجموع ولكن المعنى على ما قاله الشيخ أوضح وإن كان خلاف الظاهر .

قوله : ﴿ إِنْ اتَّقَيْتُنَّ ﴾ في جوابه وجهان :

أحدهما : أنه محذوف لدلالة ما تقدم عليه أي إن اتقيتن الله فلستن كأحد فالشرط قيد في نفي أن يُشَبَّهَنَّ بأحد من النساء .

والثاني : أن جوابه قوله ﴿ فلا تخضعن ﴾ والتقوى على بابها وجوز الشيخ على هذا أن يكون اتقى بيمعنى استقبل أي استقبلتُنَّ أحداً فلا تُلْنِ لَهُ الْقَوْلَ وَاتَّقِيْ بِمَعْنَى اسْتَقْبَلْ مَعْرُوفٌ فِي اللُّغَةِ وَأَنْشُد :

٣٧٠٦ - سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تُرِدْ إِسْقَاطَهُ فَتَنَاوَلْتُهُ وَاتَّقَيْتُنَا بِالْيَدِ^(٢)

أي واستقبلتنا باليد . قال ويكون هذا المعنى أبلغ في مدحهن إذ لم يُعَلَّقْ فُضِيلَتُهُنَّ عَلَى التَّقْوَى وَلَا عَلَى نَهْيِهِ عَلَى الْخُضُوعِ بِهَا إِذْ هُنَّ مُتَّقِيَاتٌ لِلَّهِ فِي أَنْفُسِهِنَّ وَالتَّعْلِيقُ يَقْتَضِي ظَاهِرَهُ أَنَّهُنَّ لَسْنَ مَتَحَلِّيَّاتٍ بِالتَّقْوَى . قُلْتُ : هذا خروج عن الظاهر من غير ضرورة وأما البيت فالاتقاء أيضاً على بابه أي صَانَتْ وَجْهَهَا بِيَدِهَا عَنَّا .

قوله : ﴿ فَيَطْمَعُ ﴾ العامة على نصبه جواباً للنهي والأعرج بالجزم فيكسر العين لالتقاء الساكنين ، وروي عنه وعن أبي السَّمَالِ وابن عمر وابن محيصن بفتح الياء وكسر الميم وهذا شاذ ؛ حيث تَوَافَقَ الْمَاضِي وَالْمَضَارِعُ فِي حَرَكَةٍ . وروي عن الأعرج أيضاً أنه قرأ بضم الياء وكسر الميم من أطمع وهي تحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً عائداً على الخضوع المفهوم من القول و « الذي » مفعوله أي لا يخضعن فَيَطْمَعُ الْخُضُوعُ الْمَرِيضُ الْقَلْبُ وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ « الَّذِي » فَاعِلاً وَمَفْعُولُهُ مَحْذُوفٌ أَيْ فَيَطْمَعُ الْمَرِيضُ نَفْسَهُ .

وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ٣٣ وَأَذْكُرَنَّ

مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُمْ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ﴿٣٤﴾ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ
وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَنِينَ وَالْقَنِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ
وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَشِيعِينَ وَالْخَشِيعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّابِغِينَ وَالصَّابِغَاتِ
وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً
وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿٣٥﴾ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ
يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا ﴿٣٦﴾

قوله : ﴿ وَقُرْآنٌ ﴾ قرأ نافع وعاصم بفتح القاف والباقون بكسرهما فأما الفتح فمن وجهين :

أحدهما : أنه أمرٌ من قَرَرْتُ بكسر الراء الأولى في المكان أَقَرَّ بِهِ بالفتح فاجتمع راءان في أَقَرَرْتُ فحذفت الثانية تخفيفاً ونقلت حركة الراء الأولى الى القاف فحذفت همزة الوصل استغناء عنها فصارت قَرَرْتُ ووزنه على هذا فَعَنْ . فَإِنَّ المحذوف هو اللام لأنه حصل به النقل وقيل المحذوف الراء الأولى لأنه لما نقلت حركتها بقيت ساكنة وبعدها أخرى ساكنة فحذفت الأولى لالتقاء الساكنين على هذا فَلَنْ فَإِنَّ المحذوف هو العين .

وقال أبو علي : أبدلت الراء الأولى ونقلت حركتها إلى القاف فالتقى ساكنان فحذفت الياء لالتقائهما فهذه ثلاثة أوجه في توجيه أنها أمرٌ من قَرَرْتُ بالمكان ، والوجه .

الثاني : أنها أمرٌ من قَارِ يَقَارُ كَخَافَ يَخَافُ إِذَا اجْتَمَعَ ومنه القَارَةُ لاجتماعها فحذفت العين لالتقاء الساكنين فقليل قَرَرْتُ كَخَفَنْ ووزنه على هذا أيضاً فَلَنْ إِلَّا أَنْ بَعْضُهُمْ تَكَلَّمَ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أحدهما : قال أبو حاتم : يقال قَرَرْتُ بالمكان بالفتح أَمْرٌ بِهِ بالكسر وَقَرَّتْ عَيْنُهُ بالكسر تَقَرَّرْتُ بِالْفَتْحِ فَكَيْفَ يُقْرَأُ : وَقَرَرْتُ بِالْفَتْحِ وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا أَنَّهُ قَدْ سَمِعَ كُلَّ مِنْهُمَا الْفَتْحَ وَالْكَسْرَ حَكَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ . وقد تقدم ذلك في سورة مريم .

الثاني : سَلَّمْنَا أَنَّهُ يُقَالُ قَرَرْتُ بِالْمَكَانِ بِالْكَسْرِ أَقَرَّ بِهِ بِالْفَتْحِ وَأَنَّ الْأَمْرَ مِنْهُ إِقْرَرْتُ إِلَّا أَنَّهُ لَا مُسَوِّغَ لِلْحَذْفِ لِأَنَّ الْفَتْحَ خَفِيفٌ وَلَا يَجُوزُ قِيَاسُهُ عَلَى قَوْلِهِمْ ظَلَّتْ وَبَابُهُ لِأَنَّ هُنَاكَ شَيْئَيْنِ ثَقِيلَيْنِ التَّضْعِيفِ وَالْكَسْرَ فَحَسُنَ الْحَذْفُ وَأَمَّا هُنَا فَالتَّضْعِيفُ فَقَطْ . وَالْجَوَابُ أَنَّ الْمُقْتَضَى لِلْحَذْفِ إِنَّمَا هُوَ التَّكْرَارُ وَيُؤَيِّدُ هَذَا أَنَّهُمْ لَمْ يَحْذِفُوا مَعَ التَّكْرَارِ وَوُجُودِ الضَّمَّةِ وَإِنْ كَانَتْ أَثْقَلُ نَحْوِ اغْضُضْنَ أَبْصَارَكُمْ وَكَانَ أَوْلَى بِالْحَذْفِ فَيُقَالُ غُضْنَ لَكِنِ السَّمَاعُ خِلَافَهُ قَالَ تَعَالَى ﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ ﴾ (١) عَلَى أَنَّ الشَّيْخَ جَمَالَ الدِّينِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : أَنَّهُ يَحْذِفُ فِي هَذَا بِطَرِيقِ الْأَوْلَى أَوْ نَقُولُ : إِنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ إِنَّمَا هِيَ قَارِ يَقَارُ بِمَعْنَى اجْتَمَعَ وَهُوَ وَجْهٌ حَسَنٌ بَرِيءٌ مِنَ التَّكْلِيفِ فَيَنْدَفِعُ اعْتِرَاضُ أَبِي حَاتِمٍ وَغَيْرِهِ لَوْلَا أَنَّ الْمَعْنَى عَلَى الْأَمْرِ بِالْإِسْتِقْرَارِ لَا بِالْإِجْمَاعِ . وَأَمَّا الْكَسْرُ فَمِنْ وَجْهَيْنِ أَيْضاً .

أحدهما : أنه أمرٌ من قَرَّ بِالْمَكَانِ بِالْفَتْحِ فِي الْمَاضِي وَالْكَسْرُ فِي الْمَضَارِعِ وَهِيَ اللُّغَةُ الْفَصِيحَةُ وَتَجِيءُ فِيهِ

التوجيهات الثلاثة المذكورة أولاً: إما حذف الراء الثانية أو الأولى أو ابدالها ياء وحذفها كما قاله الفارسي . ولا اعتراض على هذه القراءة لمحيثها على مشهور اللغة فيندفع اعتراض أبي حاتم ، ولأن الكسر ثقيل فيندفع الاعتراض الثاني ومعناها مطابق لما يُرادُ بها من الثبوت والاستقرار .

والوجه الثاني : أنها أمرٌ من وَقَرَ يَقْرُ أَي تَبَّتْ وَاسْتَقَرَّ وَمِنَهُ الْوَقَارُ ، وأصله أُوقِرْنَ فَحذفت الفاء وهي الواو واستغنى عن همزة الوصل فبقي قِرْنَ وهذا كالأمر من وَعَدَّ سِوَاءً [بِسِوَاءٍ] ووزنه على هذا عَلَنٌ وهذه الأوجه المذكورة إنما يهتدي إليها من تَمَرُّنٌ فِي عِلْمِ التَّصْرِيفِ وَإِلَّا ضَاقَ بِهَا ذَرْعًا .

قوله : ﴿ تَبْرُجُ الْجَاهِلِيَّةِ ﴾ مصدر تشبيهي أي مِثْلُ تَبْرُجٍ وَالتَّبْرُجُ الظهور من البرج لظهوره وقد تقدم وقرأ البزِّي « وَلَا تَبْرُجَنَّ » بادغام التاء في التاء والباقون بحذف إحدىهما وتقدم تحقيقه في البقرة في « وَلَا تَيَمَّمُوا » .

قوله : ﴿ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴾ فيه أوجه : النداء والاختصاص إلا أنه في المخاطب أقل منه في المتكلم وسُمِعَ : بِكَ اللَّهُ نَرْجُو الْفَضْلَ وَالْأَكْثَرَ إِنَّمَا فِي الْمَتَكَلَّمِ كَقَوْلِهَا :

٣٧٠٧ - نَحْنُ بَنَاتِ طَارِقٍ	نَمْشِي عَلَى النَّمَارِقِ (١)
٣٧٠٨ - نَحْنُ بَنِي ضَبَّةَ أَصْحَابِ الْجَمَلِ	الْمَوْتُ أَحْلَى عِنْدَنَا مِنَ الْعَسَلِ (٢)
٣٧٠٩ - نحن العرب أقرى الناس للضيف	نحن معاشر الأنبياء لا نورث (٣)

أو على المدح أي أمدح أهل البيت .

قوله ﴿ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ ﴾ بيان للموصول فيتعلق بأعني ويجوز أن يكون حالاً إما من الموصول واما من عائدته المقدر فيتعلق بمحذوف أيضاً .

قوله : ﴿ وَالْحَافِظَاتِ ﴾ حذف مفعوله لتقدم ما يدل عليه والتقدير والحافظات وكذلك « وَالذَّاكِرَاتِ » وحسن الحذف رءوس الفواصل وعلب المذكور على المؤنث في « لَهُمْ » ولم يقل ولهن .

قوله : ﴿ أَنْ تَكُونَ ﴾ هو اسم كان والخبر الجار متقدّم وقوله ﴿ إِذَا قَضَى اللَّهُ ﴾ يجوز أن تكون محض ظرف معموله الاستقرار الذي تعلق به الخبر أي وما كان مستقراً لمؤمن ولا مؤمنة وقت قضاء الله كون خيرة وأن تكون شرطية ويكون جوابها مُقَدَّرًا مدلولاً عليه بالنفي المتقدم ، وقرأ الكوفيون وهشام « يَكُونُ » بالياء من أسفل لأن « الْخَيْرَةُ » مجازي وللفضل أيضاً . والباقون بالتاء من فوق مراعاة للفظها وقد تقدم أن الخيرة مصدرٌ تَخَيَّرَ كَالطَّيْرَةِ مِنْ تَطْيِيرٍ وَنَقَلَ عِيسَى بْنُ سَلِيمَانَ أَنَّهُ قَرَأَ « الْخَيْرَةُ » بِسُكُونِ الْيَاءِ وَ « مِنْ أَمْرِهِمْ » حال من الخيرة وقيل « مِنْ » بمعنى فِي وَجُمِعَ الضميرُ فِي « أَمْرِهِمْ » وما بعده لأن المراد بالمؤمن والمؤمنة الجنس وعلب المذكور على المؤنث . وقال الزمخشري : وكان من حق الضمير أن يُوحَّد كما تقول : مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ وَلَا امْرَأَةٍ إِلَّا مِنْ شَأْنِهِ كَذَا .

قال الشيخ : وليس بصحيح ، لأن العطف بالواو فلا يجوز ذلك إلا بتأويل الحذف .

(١) البيت هند بنت عتبة وهو من شواهد البحر (٢٣١/٧) ،

الهمع (١٧١/١) ، الأشموني (١٨٧/٣) .

(٣) تقدم .

(٢) البيت للحارث الضبي وقيل : لغيره انظر الكامل

قوله : ﴿ أَمْسِكْ عَلَيْكَ ﴾ نصُّ بعضُ النحويين على أن « على » في مثل هذا التركيب اسمٌ قال : لئلا يتعدى فعلُ المضمَر المتصل إلى ضميره المتصل في غير باب ظن وفي لفظتي : فَقَدْ وَعَدِمَ وجعل من ذلك :

٣٧٠٩ - هُوَ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا^(١)

وكذلك حكم على عن في قوله :

٣٧١٠ - دَعَّ عَنْكَ نَهْيًا صِيحَ فِي حَجَرَاتِهِ^(٢)

وقد تقدم ذلك مُشْبِعًا في سورة النحل في قوله ﴿ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ ﴾^(٣) وفي قوله ﴿ وَهَزَيٰ إِلَيْكَ بِجُرْعِ النَّخْلَةِ ﴾^(٤) ﴿ وَأَضْمُمُ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ ﴾^(٥).

وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَهُ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَ لِلْكِى لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا^(٢٧) مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا^(٢٨) الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالَاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا^(٢٩) مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا^(٣٠) يٰ أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا^(٣١) وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا^(٣٢) هُوَ الَّذِي يُصَلِّيْ عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا^(٣٣) تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ وَأَعَدَّ لَهُمْ أَجْرًا كَرِيمًا^(٣٤) يٰ أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِيدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا^(٣٥) وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا^(٣٦) وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّهُمْ مِّنَ اللَّهِ فَضْلًا كَثِيرًا^(٣٧) وَلَا تُطِعِ الْكٰفِرِينَ وَالْمُنٰفِقِينَ وَدَعِ أَذْنَهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا^(٣٨) يٰ أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا فَمَتَّعُوهُنَّ وَسِرَّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا^(٣٩) يٰ أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ الَّتِي ءَاتَيْتَ أَجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ عَمَّاتِكَ وَبَنَاتِ

(١) سورة مريم آية : (٢٥)

(٢) سورة القصص آية : (٣٢)

(٣) سورة النحل آية : (٥٧)

خَالِكَ وَبَنَاتِ خَلْلِكَ الَّتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿٥٢﴾ تَرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤَيِّرُ إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ وَمِنْ أُبْنَيْتٍ مِمَّنْ عَزَلْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ ذَلِكَ إِنْ تَقَرَّرَ أَعْيُنُهُنَّ وَلَا يَحْزَنَ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْنَهُنَّ كُلُّهُنَّ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَلِيمًا ﴿٥١﴾ لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ إِلَّا مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ رَقِيبًا ﴿٥٢﴾

قوله : ﴿ وَتَخْفَى ﴾ فيه أوجه :

أحدها : أنه معطوف على « تقول » أي وإذا تجمع بين قولك كذا واخفاء كذا وخشية الناس قاله الزمخشري .
الثاني : أنها واو الحال أي تقول كذا في هذه الحالة قاله الزمخشري أيضاً . وفيه نظرٌ من حيث أنه مضارع مثبت فكيف تباشره الواو وتخريجه كتخريج : قُمْتُ وَأَصُكُ عَيْنَهُ . أعني على إضمار مبتدأ .
الثالث : أنه مستأنف قاله الحوفي وقوله : ﴿ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ ﴾ تقدم مثله في براءة .

قوله : ﴿ وَطَرًّا ﴾ مفعول « قَضَى » والوَطْرُ : الشهوة والمحبة قاله المبرد . وأنشد :

٣٧١١ - وَكَيْفَ ثَوَائِي بِالْمَدِينَةِ بَعْدَمَا قَضَى وَطَرًا مِنْهَا جَمِيلٌ بِنُ مُعَمَّرٍ^(١)

وقال أبو عبيدة : الوَطْرُ : الأَرْبُ والحاجة وأنشد للربيع بن ضُبَعِ الْفَزَارِيِّ :

٣٧١٢ - وَدَعْنَا قَبْلَ أَنْ نُودِعَهُ لَمَّا قَضَى مِنْ شَبَابِنَا وَطَرًا^(٢)

وقرأ العامة « زَوَّجْنَاكَهَا » وقرأ عليٌّ وابناه الحسنان رضي الله عنهم « زَوَّجْتُكَهَا » بناء المتكلم و « لِكَيْلَا » متعلق « بَزَوَّجْنَاكَهَا » وهي هنا ناصبة فقط لدخول الجار عليها واتصل الضميران بالفعل لاختلافهما رتبةً .

قوله : ﴿ سُنَّةَ اللَّهِ ﴾ منصوب على المصدر ك « صُنِعَ اللَّهُ » و « وَعَدَّ اللَّهُ » أو اسم وُضِعَ موضع المصدر أو منصوب بجعل أو بالإغراء أي فَعَلِيهِ « سُنَّةَ اللَّهِ » قاله ابن عطية ورده الشيخ^(٣) : بأن عامل الإغراء لا يحذف وبأن فيه اغراء الغائب وما وَرَدَ منه مؤول على ندوره نحو « عليه رجلاً لَيْسَنِي » قُلْتُ : وقد ورد قوله عليه السلام « وَإِلَّا فَعَلِيهِ بالصوم »^(٤) فقليل هو إغراءً . وقيل : ليس به وإنما هو مبتدأ وخبر والباء زائدة في المبتدأ وهو تخريجٌ فاسدٌ المعنى لأن

(٣) انظر البحر المحيط (٢٣٦/٧) .

(١) البيت في الكامل (٥٠/٢) ، وهو من شواهد البحر

(٤) أخرجه البخاري (١١٢/٩) ، في النكاح باب من لم يستطع

(٢) البيت في مجاز القرآن (١٣٨/٢) ، المحتسب (١٦٧/١) ،

الباء فليصم (٥٠٦٦) ، ومسلم (١٠١٨/٢) ، في النكاح

باب استحباب النكاح (١٤٠٠/١) .

باب استحباب النكاح (١٤٠٠/١) .

وهو من شواهد البحر المحيط (٢٠٩/٧) .

الصوم ليس واجباً على ذلك .

قوله : ﴿ الَّذِينَ يَلْفُونَ ﴾ يجوز أن يكون تابعا للذين خلّوا وأن يكون مقطوعاً عنه رفعا ونصبا على إضمارهم أو أعني أو أمدح .

قوله : ﴿ وَلَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﴾ العامة على تخفيف « لَكِنَّ » ونصب رَسُولٍ ونصبه إما على إضمار كَانَ للدلالة كان السابقة عليها أي ولكن كان واما بالعطف على « أبا أَحَدٍ » والأول أَلْيَقُ لأن لكن ليست عاطفة لأجل الواو فالأليق بها أن تدخل على الجمل كمثل التي ليست بعاطفة . وقرأ أبو عمرو في رواية بتشديدها على أَنَّ « رَسُولَ اللَّهِ » اسمها وخبرها محذوف للدلالة أي ولكن رسول الله هو أي محمد وحذف خبرها سائغ وأنشد :

٣٧١٣ - فَلَوْ كُنْتَ ضَبِيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكِنَّ زَنْجِيًّا عَظِيمَ الْمَشَافِرِ (١)

أي أنت . وهذا البيت يروونه أيضاً ولكن « زَنْجِيًّا » بالرفع شاهداً على حذف اسمها أي ولكنك . وقرأ زيد بن علي وابن أبي عمير بتخفيفها ورفع « رَسُولٍ » على الابتداء والخبر مقدر أي هو أو بالعكس أي ولكن هو رسول كقوله :

٣٧١٤ - وَلَسْتُ الشَّاعِرَ السَّفْسَافَ فِيهِمْ وَلَكِنَّ مِذْرَةَ الْحَرْبِ الْعَوَانَ (٢)

أي ولكن أنا مدره .

قوله : ﴿ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ﴾ قرأ عاصم بفتح التاء والباقون بكسرها فالفتح اسم للآلة التي يُخْتَمُ بها كالطابع والقالب لما يُطْبَعُ به ويُقَلَّبُ فيه هذا هو المشهور وذكر أبو البقاء فيه أوجهاً آخر منها : أنه في معنى المصدر قال : كذا ذكر في بعض الأعراب . قُلْتُ : وهو غَلَطٌ مَحْضٌ كيف وهو يُخَوِّجُ إلى تَجَوُّزٍ وإضمار ولو حَكَى هذا في خَاتِمٍ بالكسر لكان أقرب لأنه يجيء المصدر على فاعِلٍ وفاعله وسيأتي ذلك قريباً ، ومنها أنه اسم بمعنى آخر . ومنها أنه فعلٌ ماضٍ مثل قَاتَلَ فيكون « النَّبِيِّينَ » مفعولاً به قُلْتُ : ويؤيد هذا قراءة عبد الله « خَتَمَ النَّبِيِّينَ » . والكسر على أنه اسم فاعل ويؤيده قراءة عبد الله المتقدمة وقال بعضهم : هو بمعنى المفتوح يعني بمعنى آخرهم .

قوله : ﴿ وَمَلَائِكَتَهُ ﴾ إما عطف على فاعل « يَصَلِّي » وأغنى الفصل بالجار عن التأكيد بالضمير وهذا عند من يرى الاشتراك أو القدر المشترك أو المجاز لأن صلاة الله صلاتهم وإمّا مبتدأ وخبره محذوف أي وملائكته يصلون . وهذا عند من يرى شيئاً مما تقدم جائزاً . إلا أن فيه بحثاً وهو أنهم نصّوا على أنه إذا اختلف مدلولوا الخبرين فلا يجوز حذف أحدهما للدلالة الآخر عليه وإن كانا بلفظ واحد فلا تقول « زيد ضاربٌ وعمرو » تعني وعمرو ضاربٌ في الأرض أي مسافر .

قوله : ﴿ تَحِيَّتُهُمْ ﴾ يجوز أن يكون مصدراً مضافاً لمفعوله وأن يكون مضافاً لفاعله ومفعوله على معنى أن بعضهم يُحَيِّي بعضاً فيصح أن يكون الضمير للفاعل أو المفعول باعتبارين لا أنه يكون فاعلاً ومفعولاً من وجهٍ واحد . كقول من قال [في] ﴿ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴾ (٣) أنه مضاف للفاعل والمفعول .

قوله : ﴿ شَاهِدًا ﴾ حال مقدره أو مقارنة لقرب الزمان .

(٣) سورة الأنبياء آية : (٧٨) .

(١) تقدم .

(٢) تقدم .

قوله : « بِإِذْنِهِ » حال أي ملتبساً بتسهيله ولا يريد حقيقة الاذن لانه مُسْتَفَاد من « أَرْسَلْنَاكَ » .

قوله : ﴿ وَسِرَاجًا ﴾ يجوز أن يكون عطفاً على ما تقدم إما على التشبيه واما على حذف مضاف أي ذَا سِرَاجٍ وجوز الفراء أن يكون الأصل : وتالياً سِرَاجًا ويعني بالسراج القرآن وعلى هذا فيكون من عطف الصفات وهي لِدَاتٍ واحدة لأن التَّالِيَّ هو المُرْسَلُ وجوز الزمخشري . أن يُعْطَفَ على مفعول « أَرْسَلْنَاكَ » وفيه نَظَرٌ لأن السِّرَاجَ هو القرآن ولا يوصفُ بالإرسال بل بالإنزال إلا أن يقال إنه حَمَلٌ على المعنى كقوله :

٣٧١٥ - فَعَلَقْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا (١)

وأيضاً « فَيُعْتَفَرُ فِي الثَّوَانِي مَا لَا يُعْتَفَرُ فِي الْأَوَائِلِ » .

قوله : ﴿ وَدَعَّ آذَاهُمْ ﴾ يجوز أن يكون « آذَاهُمْ » مضافاً لمفعوله أي اترك أذاك لهم أي عقابك إِيَّاهُمْ وأن يكون مضافاً لفاعلها أي اترك ما أدوك به فلا تؤاخذهم حتى تؤمر .

قوله : ﴿ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُمْ ﴾ إن قيل ما الفائدة بالآتيان بِثُمَّ وَحُكْمٌ مَنْ طَلَّقَتْ عَلَى الْفَوْرِ بعد العقد كذلك فالجواب أنه جَرِيٌّ عَلَى الْغَالِبِ وقال الزمخشري : نَفَى التَّوَهُّمَ عَيْنَ عَسَى يَتَّوَهُمُ تَفَاوُتَ الْحُكْمِ بَيْنَ أَنْ يَطْلُقَهَا قَرِيْبَةَ الْعَهْدِ بِالنِّكَاحِ [وبين أن يعدها بالنكاح] (٢) . ويتراخى بها المدة في حِيَالَةِ الزَّوْجِ ثم يطلقها .

قال الشيخ (٣) : واستعمل عسى صلة لِمَنْ وهو لا يجوز قُلْتُ : يُخْرِجُ قَوْلُهُ عَلَى مَا خُرِّجَ عَلَيْهِ قَوْلُ الْآخِرِ :

٣٧١٦ - وَإِنِّي لَرَامٍ نَظْرَةً قَبْلَ الَّتِي لَعَلِّي وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا أَرْوَرُهَا (٤)

وهو اضمار القول .

قوله : ﴿ تَعْتَدُونَهَا ﴾ صفة لِعِدَّةٍ وَتَعْتَدُونَهَا تَفْتَعِلُونَهَا إما من الْعَدَدِ وإما من الاعتداء أي تحتسبونها أو تستوفون عددها من قولك عد الدراهم فاعتدها أي استوفى عددها نحو كلته فاكتاله ووزنته فاترنه . وقرأ ابن كثير في روايةٍ وأهل مكة بتخفيف الدال وفيها وجهان :

أحدهما : أنها من الاعتداء وإنما كرهوا تضعيفه فخففوه . قاله الرازي قال : ولو كان من الاعتداء الذي هو الظلم لضعف لأن الاعتداء يتعدى بعلى . قيل : ويجوز أن يكون من الاعتداء وحذف حرف الجر أي تَعْتَدُونَ عَلَيْهَا أي على العدة مجازاً ثم تعتدونها كقوله :

٣٧١٧ - تَحْنُ فِتْبَدِي مَا بَهَا مِنْ صَبَابَةٍ وَأُخْفِي الَّذِي لَوْلَا الْأَسَى لَقَضَّائِي (٥)

أي لفضى علي . وقال الزمخشري : وقرئ تَعْتَدُونَهَا مُحَفَفًا أي تَعْتَدُونَ فِيهَا كقوله :

٣٧١٨ - وَيَوْمَ شَهِدْنَا (٦)

(١) تقدم . (١٦٣/١) ، الممع (٨٥/١) ، الخزانة (٤٦٤/٥) .

(٢) سقط من أ . (٥) تقدم .

(٣) انظر البحر المحيط (٢٣٩/٧) . (٦) تقدم .

(٤) البيت للفرزدق انظر المغني (٥٢/٢) ، الأشموني

والمراد بالاعتداء ما في قوله « وَلَا تُمَسِّكُوهُنَّ ضِرَاراً لِّتَعْتَدُوا » . يعني أنه حذف الحرف كما حذف في قوله :

٣٧١٩ - وَيَوْمَ شَهِدْنَا سُلَيْمًا وَعَامِرًا قَلِيلٍ سِوَى الطَّعْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ^(١)

وقيل معنى تعتدون أي تعتدون عليهن فيها وقد أنكر ابن عطية عطية القراءة عن ابن كثير وقال : غَلَطَ ابْنُ أَبِي بَزَّةٍ عنه . وليس كما قال .

والثاني : أنها من العُدْوَانِ والاعتداء قد تقدم شرحه واعتراض أبي الفضل عليه بأنه كان ينبغي أن يتعدى بعلى وتقدم جوابه ، وقرأ الحسن « تَعْتَدُونَهَا » بسكون العين وتشديد الدال وهو جَمْعٌ بين ساكنين على غير حديهما .

قوله : ﴿ مِمَّا أَفَاءً ﴾ بيان لـ « مَا مَلَكَتْ » ليس هذا قيِّداً بل لو مَلَكَتْ يمينه بالشراء كان الحكم كذا . وإنما خَرَجَ مَخْرَجَ الغالب .

قوله : ﴿ وَأَمْرًا ﴾ العامة على النصب وفيه وجهان :

أحدهما : أنها عطف على مفعول « أَحَلَّلْنَا » أي وَأَحَلَّلْنَا لَكَ امْرَأَةً موصوفة بهذين الشرطين قال أبو البقاء : وقد ردَّ هذا قومٌ وقالوا أحللنا ماضٍ و « إِنْ وَهَبَتْ » وهو صفة المرأة مستقبل فأحللنا في موضع جوابه وجواب الشرط لا يكون ماضياً في المعنى . قال : وهذا ليس بصحيح لأن معنى الإحلال ههنا الإعلام بالحل إذا وقع الفعل على ذلك كما تقول : أَبَحْتُ لَكَ أَنْ تُكَلِّمَ فُلَانًا إِنْ سَلَّمَ عَلَيْكَ .

والثاني : أنه ينتصب بمقدر تقديره ونحلُّ لك امرأة .

قوله : ﴿ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ ﴾ هذا من اعتراض الشرط على الشرط والثاني هو قيِّد في الأول ولذلك نُعْرِبُهُ حالاً لأن الحال قيِّدٌ ولهذا اشتراط الفقهاء أن يتقدم الثاني على الأول في الوجود فلو قال : إِنْ أَكَلْتُ إِنْ رَكِبْتُ فَأَنْتَ طَالِقٌ فَلَا بد أن يتقدم الركوب على الأكل وهذا التتحقق الحالية والتقييد كما ذكرت لك إِذْ لَوْ لَمْ يَتَقَدَّمَ الرُّكُوبُ لَخَلَا جُزْءٌ مِنَ الْأَكْلِ غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِرُكُوبٍ فَلِهَذَا اشْتَرَطْنَا تَقَدُّمَ الثَّانِي وَقَدْ مَضَى تَحْقِيقُ هَذَا وَأَنَّهُ يَشْتَرِطُ أَنْ لَا تَكُونَ ثَمَّ قَرِينَةٌ تَمْنَعُ مِنْ تَقَدُّمِ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ كَقَوْلِكَ إِنْ تَزَوَّجْتِكِ إِنْ طَلَقْتِكِ فَعَبْدِي حُرٌّ ، [و] لا يتصور هنا تقديم الطلاق على التزويج ، إلا أني قد عَرَضَ لِي إِشْكَالٌ عَلَى مَا قَالَهُ الْفُقَهَاءُ بِهَذِهِ الْآيَةِ وَذَلِكَ أَنَّ الشَّرْطَ الثَّانِي هُنَا لَا يُمْكِنُ تَقَدُّمُهُ فِي الْوُجُودِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْحُكْمِ الْخَاصِّ بِالنَّبِيِّ ﷺ لَا أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ عَقْلاً وَذَلِكَ أَنَّ الْمَفْسَّرِينَ فَسَّرُوا قَوْلَهُ تَعَالَى « إِنْ أَرَادَ » بِمَعْنَى قَبْلِ الْهَبَةِ لِأَنَّ الْقَبُولَ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَتِمُّ نِكَاحُهُ وَهَذَا لَا يُتَصَوَّرُ تَقَدُّمُهُ عَلَى الْهَبَةِ إِذِ الْقَبُولُ مُتَأَخِّرٌ ، فَإِنَّ الْقِصَّةَ كَانَتْ عَلَى مَا ذَكَرْتَهُ مِنْ تَأَخُّرِ إِرَادَتِهِ عَنْ هَبَّتِهَا وَهُوَ مَذْكُورٌ فِي التَّفْسِيرِ وَالشَّيْخُ لَمَّا جَاءَ إِلَى هُنَا جَعَلَ الشَّرْطَ الثَّانِي مُتَقَدِّماً عَلَى الْأَوَّلِ عَلَى الْقَاعِدَةِ الْعَامَّةِ وَلَمْ يَسْتَشْكَلْ شَيْئاً مِمَّا ذَكَرْتَهُ وَقَدْ عَرَضْتُ هَذَا الْإِشْكَالَ عَلَى جَمَاعَةٍ مِنْ أَعْيَانِ زَمَانِنَا فَاعْتَرَفُوا بِهِ وَلَمْ يَظْهَرْ عَنْهُ جَوَابٌ إِلَّا مَا قَدَّمْتَهُ مِنْ أَنَّهُ قَرِينَةٌ مَانِعَةٌ مِنْ ذَلِكَ كَمَا مَثَلْتُ لَكَ آنِفاً . وَأَبُو حَيَوَةَ « وَأَمْرًا » بِالرَّفْعِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَيْرُ مُقَدِّرُ رَأْيِ أَحَلَّلْنَا هَا لَكَ أَيْضاً . وَفِي قَوْلِهِ ﴿ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ ﴾ التَّفَاتُ مِنَ الْخَطَابِ إِلَى الْغَيْبَةِ بِلَفْظِ الظَّاهِرِ تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّ سَبَبَ ذَلِكَ النَّبُوَّةُ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْخَطَابِ فَقَالَ ﴿ خَالِصَةً لِّكَ ﴾ وَقَرَأَ أَبِي وَالْحَسَنُ وَعِيسَى « أَنْ » بِالْفَتْحِ وَفِيهِ وَجْهَانُ :

أحدهما : أنه بدل من « امرأة » بدل اشتمال . قاله أبو البقاء كأنه قيل : وأحللنا لك هبة المرأة نفسها لك .

والثاني : أنه على حذف لام العلة أي وهبت . وزيد بن علي « إذ وهبت » وفيه معنى العلية .

قوله « خالصة » العامة على النصب وفيه أوجه :

أحدها : أنه منصوب على الحال من فاعل « وهبت » أي حال كونها خالصة لك دون غيرك .

الثاني : أنها حال من « امرأة » لأنها وصفت فتخصصت وهو بمعنى الأول . واليه ذهب الزجاج .

الثالث : أنها نعت مصدر مقدر أي هبة خالصة فنصبها بـ « وهبت » .

الرابع : أنها مصدر مؤكد كوعد الله قال الزمخشري : والفاعل والفاعلة في المصادر غير عزيزين كالخارج

والقاعد والكاذبة والعافية . يريد بالخارج ما في قول الفرزدق :

٣٧٢٠ - وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي زُورِ الْكَلَامِ^(١)

وبالقاعد ما في قولهم : « أقاعدًا وقد سار الركب » . وبالكاذبة ما في قوله تعالى « لَيْسَ لَوْعَتِهَا كَاذِبَةٌ »^(٢) وقد

أنكر الشيخ عليه قوله « غير عزيزين » وقال : بل هما عزيزان وما ورد متأول . وقرئ « خالصة » بالرفع فإن كانت

« خالصة » حالا قدر المبتدأ هي أي المرأة الواهبة وإن كانت مصدرًا قَدَّرَ . فتلك الحالة خالصة ولكن على البيان أي

أعني لك نحو سقيًا لك .

قوله : ﴿ لِكَيْلَا ﴾ متعلق بخالصة وما بينهما اعتراض « مِنْ دُونِ » متعلقة بخالصة كما تقول خلص من كذا .

قوله : ﴿ وَمَنْ ابْتَغَيْتَ ﴾ يجوز في « مَنْ » وجهان :

أحدهما : أنها شرطية في محل نصب بما بعدها وقوله ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ ﴾ جوابها ، والمعنى : مَنْ طَلَبْتَهَا مِنْ

النسوة اللاتي عزلتهن فليس عليك في ذلك جناح .

الثاني : أن تكون مبتدأة والعائد محذوف وعلى هذا فيجوز في « مَنْ » أن تكون موصولة وأن تكون شرطية و « فَلَا

جُنَاحَ عَلَيْكَ » خبر أو جواب أي والتي ابتغيتها . ولا بد حينئذ من ضمير راجع إلى اسم الشرط من الجواب أي في

ابتغائها وطلبها . وقيل : في الكلام حذف معطوف تقديره وَمَنْ ابْتَغَيْتَ مِمَّنْ عزلت ومن لم يعزل سواء لا جناح عليك

كما تقول : « من لقيك ممن لم يلقك جميعهم لك شاكر » يريد من لقيك ومن لم يلقك وهذا فيه الغاز .

قوله : « ذلك » أي لتفويض إلى مشيئتك أقرب إلى قرّة أعينهن . والعامة « تَقَرَّرَ » مبيناً للفاعل مسنداً لأعينهن وابن

محيصن تَقَرَّرَ مِنْ أَقْرَبٍ رابعياً وفاعله ضمير المخاطب أُعِينَهُنَّ نَصَبٌ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ .^(٣) وقرئ « تَقَرَّرَ » مبيناً للمفعول

« أُعِينَهُنَّ » رُفِعَ لِقِيَامِهِ مَقَامَ الْفَاعِلِ وَقَدْ تَقَدَّمَ مَعْنَى قَرَّةِ الْعَيْنِ فِي مَرِيَمَ .

(١) عجز بيت وصدرة :

عأى حلقة لا أشم الدهر مسلما

(١/٣٤٦) ، المقتضب (٣/٢٦٩) ، الكامل (١/١٢٠) :

(٢) سورة الواقعة آية : (٢) .

(٣) انظر البحر المحيط (٧/٢٤٣) .

انظر البيت في ديوانه (٢/٢١٢) ، وهو من شواهد الكتاب

قوله : ﴿ كُلُّهُنَّ ﴾ العامة على رفعه توكيداً لفاعل « يَرْضَيْنَ » وأبو إياس بالنصب توكيداً لمفعول « آتَيْتَهُنَّ » . قوله ﴿ لَا يَجِلُّ ﴾ قرأ أبو عمرو « لَا تَجُلُّ » بالتأنيث اعتباراً باللفظ والباقون بالياء لأنه جنسٌ وللفصل أيضاً .

قوله : ﴿ مِنْ بَعْدُ ﴾ أي مِنْ بَعْدِ اللَّاتِي نَصَّصْنَا لَكَ عَلَى إِحْلَالِهِنَّ وَقَدْ تَقَدَّمَ . وقيل : مِنْ بَعْدِ إِبَاحَةِ النِّسَاءِ الْمُسْلِمَاتِ دُونَ الْكُتَابِيَّاتِ .

قوله : ﴿ مِنْ أَرْوَاحٍ ﴾ مفعول بِهِ و « مِنْ » مزيدة فيه لاستغراق الجنس .

قوله : ﴿ وَكُلُّوا عَجَبَكُ ﴾ كقوله : أَعْطُوا السَّائِلَ وَلَوْ عَلَى فَرَسٍ أي في كلِّ حالٍ ولو على هذه الحال المنافية .

قوله : ﴿ إِلَّا مَا مَلَكَتْ ﴾ فيه أوجه :

أحدها : أنه مستثنى من « النَّسَاءِ » فيجوز فيه وجهان :

النصب على أصل الاستثناء والرفع على البدل وهو المختار .

والثاني : أنه مستثنى من أَرْوَاحٍ قاله أبو البقاء : فيجوز أن تكون في موضع نصب على أصل الاستثناء وأن يكون في موضع جرٍّ بدلاً من هُنَّ على المحل . وقال ابن عطية : إن كانت « مَا » مصدريةً فهي في موضع نصب لأنه من غير الجنس . وليس بجيد ، لأنه قال بعد ذلك والتقدير : إِلَّا مَلَكَ الْيَمِينِ وَمَلَكَ يَعْنِي مَمْلُوكٌ . انتهى . وإذا كان بمعنى مملوك صار من الجنس وإذا صار من الجنس لم يكن منقطعاً . على أنه على تقدير انقطاعه لا يتحتم نصبه بل يجوز عند تميم الرفع بدلاً والنصب على الأصل كالمتصل بشرط صحة توجه العامل إليه كما حققته غير مرة وهذا يمكن توجه العامل إليه ولكن اللغة المشهورة لغة الحجاز وهو لزوم النصب في المنقطع مطلقاً كما ذكره أبو محمد آنفاً .

يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا نَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرِ نَظِيرِينَ إِنَّهُ وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا وَلَا مُسْتَعْسِينَ لِحَدِيثِ إِنْ ذَلِكُمْ كَانَ يُؤْذِي النَّبِيَّ فَيَسْتَجِءَ مِنْكُمْ وَاللَّهُ لَا يَسْتَجِءُ مِنَ الْحَقِّ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تَنْكَحُوا أَرْوَاحَهُنَّ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا إِنَّ ذَلِكُمْ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمًا ٥٣ إِنْ تَبَدُّوا شَيْئًا أَوْ خُفُّوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ٥٤ لَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِي ءَابَائِهِنَّ وَلَا أَبْنَائِهِنَّ وَلَا إِخْوَانِهِنَّ وَلَا أَبْنَاءَ إِخْوَانِهِنَّ وَلَا أَخَوَاتِهِنَّ وَلَا نِسَائِهِنَّ وَلَا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ وَأَنْفِيقَنَّ اللَّهُ إِنْ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا ٥٥ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ٥٦ إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا ٥٧ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا كَتَبْنَا فَقَدْ أَحْتَمَلُوا بُهْتَنَا وَإِنَّمَا مَبِينَا ٥٨ يَأَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ

يَدِينَك عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلِيدِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذِنَنَّكَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿٥٩﴾ لَئِنْ لَمْ يَنْهَ الْأَمْنَفِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِبَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا ﴿٦٠﴾ مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقْتَلُوا وَقَتْلًا ﴿٦١﴾ سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا ﴿٦٢﴾ يَسْئَلُكَ النَّاسُ عَنِ السَّاعَةِ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا ﴿٦٣﴾ إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ الْكٰفِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا ﴿٦٤﴾ خٰلِدِينَ فِيهَا أَبَدًا لَا يُجْدُونَ وِلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴿٦٥﴾

قوله : ﴿ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ ﴾ فيه أوجه :

أحدها : أنها في موضع نصب على الحال تقديره الا مصحوبين بالاذن .

الثاني : أنها على إسقاط بَاءِ السبِّ تقديره إِلَّا سَبِّ الْإِذْنِ لَكُمْ كقوله « فَأَخْرَجَ » به أي بسببه .

الثالث : أنه منصوب على الظرف قال الزمخشري : « إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ » في معنى الظرف تقديره إِلَّا وَقْتُ أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ « وَغَيْرِ نَاطِرِينَ » حال من لَا تَدْخُلُوا وَقَعَ الاستثناء على الحال والوقت معاً كأنه قيل لا تدخلوا بيوت النبي وقت الإذن ولا تدخلوا إلا غير ناظرين إنا . ورد الشيخ الأول بأن النحاة نَصَّوْا على أن « أَنْ » المصدرية لا تقع موقع الظرف لا يجوز لا تيك أَنْ يَصِيحَ الديكُ وَإِنْ جَازَ ذَلِكَ فِي الْمَصْدَرِ الصَّرِيحِ نَحْوَاتِكَ صِيَاخَ الدِيكِ . ورد الثاني بأنه لا يقع بعد إِلَّا في الاستثناء إِلَّا الْمَسْتَشَىٰ أَوْ الْمَسْتَشَىٰ مِنْهُ أَوْ صِفَتَهُ وَلَا يَجُوزُ فِي مَا عَدَا هَذَا عِنْدَ الْجُمْهُورِ وَأَجَازَ ذَلِكَ الْكَسَائِي وَالْأَخْفَشُ وَأَجَازَا مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ صَاحِكِينَ . و « إِلَىٰ طَعَامٍ » متعلق بِيُؤْذَنَ لَأنه بمعنى إِلَّا أَنْ تُدْعُوا إِلَىٰ طَعَامٍ . وقرأ العامة « غَيْرِ نَاطِرِينَ » بالنصب على الحال كما تقدم فعند الزمخشري ومن تابعه العامل فيه « يُؤْذَنَ » وعند غيرهم العامل فيه مقدر تقريره ادخلوا غير ناظرين . وقرأ ابن أبي عبله « غَيْرِ » بالجر صفة لَطَعَامٍ واستضعفها الناس من أجل عدم بروز الضمير لَجْرِيَانِهِ عَلَىٰ غَيْرِ مَنْ هُوَ فَكَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يُقَالَ غَيْرِ نَاطِرِينَ إِنْهُ أَنْتُمْ . وهذا رأي البصريين والكوفيون يجيزون ذلك إِنْ لَمْ يَلْسَنَّ كَهَذِهِ الْآيَةِ وَقَدْ تَقَدَّمَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ وَفُرُوعُهَا وَمَا قِيلَ فِيهَا وَهَلْ ذَلِكَ مَخْتَصٌّ بِالْأَسْمِ أَوْ يَجْرِي فِي الْفِعْلِ خِلَافَ مَشْهُورٍ قُلْ مَنْ يَضْبُطُهُ . وقرأ العامة « إِنْهُ » مفرداً أي نُضْجُهُ يُقَالُ أَنِي الطَّعَامُ إِنِّي نَحْوَقْلَاهُ قَلِيٌّ . وقرأ الأعمش « أَنْأَهُ » جمعاً على أفعال فأبدلت الهمزة الثانية ألفاً والياء همزة لتطرفها بعد ألف زائدة فصار في اللفظ كإِنَاءٍ مِنْ قَوْلِهِ ﴿ أَنْأَهُ اللَّيْلِ ﴾ (١) وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَىٰ مُخْتَلِفًا .

قوله : ﴿ وَلَا مُسْتَأْسِنِينَ ﴾ يجوز أن يكون منصوباً عَطْفًا عَلَى « غَيْرِ » أي لا تدخلوها غير ناظرين ولا مستأسنين وقيل : هذا معطوف على حالٍ مقدرة أي لا تدخلوها هاجمين . ولا مستأسنين وأن يكون مجروراً عَطْفًا عَلَى نَاطِرِينَ أي ناظرين وغير مستأسنين .

قوله : ﴿ لِحَدِيثٍ ﴾ يحتمل أن يكون لام العلة أي مستأسنين لأجل أَنْ يُحَدَّثَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا وَأَنْ تَكُونَ الْمُقْوِيَّةُ

(١) سورة آل عمران آية : (١١٣) .

للعامل لأنه فرغ أي ولا مستأنسين حديث أهل البيت أو غيرهم .

قوله : ﴿ إِنَّ ذَلِكَ ﴾ أي أن انتظاركم واستئناسكم فأشير إليهما إشارة الواحد كقوله ﴿ أَعْوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ أي أن المذكور . وقرئ « لا يستحي » بياء واحدة والأخرى محذوفة واختلّف فيها هل هي الأولى أو الثانية وتقدم ذلك في البقرة وأنها رواية عن ابن كثير وهي لغة تميم يقولون استحي يستحي مثل استقى يستقي وأنشدت عليه هناك ما سمع فيه .

قوله : ﴿ أَنْ تُؤْذُوا ﴾ هو اسم كان « وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا » عطف على اسم كان و « أبدأ » ظرف . و « إتيقن » عطف على محذوف أي امثلن ما أمرتن به واتقين .

قوله : ﴿ وَمَلَأْتِكُنَّ ﴾ العامة على النسب نسقاً على اسم « إنا » و « يُصَلُّونَ » هل هو خبر عن الله وملائكته أو عن الملائكة فقط وخبر الجلالة محذوف لتغاير الصلاتين خلاف تقدم قريباً . وقرأ ابن عباس ورويت عن أبي عمرو « وَمَلَأْتِكُنَّ » رفعا فيحتمل أن يكون عطفاً على محل اسم « إنا » عند بعضهم وأن يكون مبتدأ والخبر محذوف وهو مذهب البصريين . وقد تقدم فيه بحث نحو زيد ضارب عمرو أي ضارب في الأرض قوله « يُؤْذُونَ اللَّهَ » في أوجه أي يقولون فيه ما صورته أذى وإن كان سبحانه وتعالى لا يلحقه ضرر ذلك حيث وصفوه بما يليق بجلاله من اتخاذ الأنداد ، ونسبة الولد والزوجة إليه . وأن يكون على حذف مضاف أي أولياء الله وقيل أتى بالجلالة تعظيماً والمراد يؤذون رسولي كقوله « إنما يبايعون الله » (١) .

قوله : ﴿ فَفَدِّحْتُمُوهُمُ ﴾ خبر « وَالَّذِينَ » ودخلت الفاء لشبهه الموصول بالشرط قوله : « يُدَيِّنِينَ » كقوله « قُلْ لِعِبَادِي يُقِيمُوا » (٢) « وَمِنْ اللَّعْبِيزِ » وقوله ﴿ ذَلِكَ أَذْنِي ﴾ أي أذني الجلابيب أقرب إلى عرفانهم فعدم أذاهن .

قوله : ﴿ إِلَّا قَلِيلاً ﴾ أي إلا زماناً قليلاً أو إلا جواراً قليلاً ، وقيل « قَلِيلاً » نصب على الحال من فاعل « يُجَاوِرُونَكَ » أي إلا أقلأءً أذلاءً بمعنى قليلين وقيل قليلاً منصوب على الاستثناء أي لا يجاورك إلا القليل منهم على أذل حالٍ وأقله .

قوله : ﴿ مَلْعُونِينَ ﴾ حال من فاعل « يُجَاوِرُونَكَ » قاله ابن عطية والزمخشري وأبو البقاء . قال ابن عطية : لأنه بمعنى مُتَّفَعُونَ منها معلونين . وقال الزمخشري : دخل عرف الاستثناء على الحال والظرف معاً . كما مر في قوله ﴿ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرٍ ﴾ قُلْتُ : وقد تقدم بحث الشيخ معه وهو عائد هنا وجوز الزمخشري أن ينتصب على الشتم وجوز ابن عطية أن يكون بدلا من « قَلِيلاً » على أنه حال كما تقدم تقريره . ويجوز أن يكون « مَلْعُونِينَ » نعتاً لقليلاً على أنه منصوب على الاستثناء من واو « يُجَاوِرُونَكَ » كما تقدم تقريره أي لا يجاورك منهم أحدٌ إلا قليلاً ملعوناً ويجوز أن يكون منصوباً بـ « أَخَذُوا » الذي هو جواب الشرط وهذا عند الكسائي والفراء فانهما يجيزان تقديم معمول الجواب على أداة الشرط نحو « خَيْرًا إِنْ تَأْتِي نُسُوبًا » وقد منع الزمخشري من ذلك فقال : ولا يصح أن ينتصب بأخذوا لأن ما بعد كلمة الشرط لا يعمل فيما قبلها وهذا منه مشي على الجادة ، وقوله ما بعد كلمة الشرط يشمل فعل الشرط والجواب فأما الجواب فتقدم حكمه وأما الشرط فأجاز الكسائي أيضاً تقديم معموله على الأداة « نحو زيدا إِنْ تَضْرِبَ أَهْنَكَ » فنلخص في

المسألة ثلاثة مذاهب المنع مطلقاً . الجواز مطلقاً . التفصيل يجوز تقديم معمولاً الجواب ولا يجوز تقديم معمولاً الشرط وهو رأي الفراء .

قوله : ﴿ وَقَاتِلُوا ﴾ العامة على التشديد وقرئ بالتخفيف وهذه يردها مجيء المصدر على التفعيل الا أن يقال جاء على غير مصدره . وقوله ﴿ سُنَّةَ اللَّهِ ﴾ قد تقدم نظيرها .

قوله : ﴿ لَعَلَّ السَّاعَةَ ﴾ الظاهر أن لعل تعلق كما يعلق التمني و « قَرِيباً » خبر كان على حذف موصوف أي شيئاً قريباً ، وقيل التقدير قيام الساعة فَرُوعِيَتِ السَّاعَةُ في تأنيث تَكُونُ ورُوعِي المضاف المحذوف في تذكير قَرِيباً . وقيل قريباً كثر استعماله الظروف فهو هنا ظرف في موضع الخبر .

قوله : ﴿ فِيهَا ﴾ أي في السعير لأنها مؤنثة أو لأنه في معنى جهنم و « لَا يَجِدُونَ » ثانية أو مِنْ « خَالِدِينَ » .

يَوْمَ تَقُلبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَلَيْتَنَّا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَ ﴿٦٦﴾ وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكِبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلًا ﴿٦٧﴾ رَبَّنَا آتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ وَالْعَنَهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا ﴿٦٨﴾ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ ءَادُوا مُوسَى فَبَرَّاهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا وَكَانَ عِنْدَ اللَّهِ وَجِيهاً ﴿٦٩﴾ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾ إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴿٧٢﴾ لِيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿٧٣﴾

قوله : ﴿ يَوْمَ ﴾ معمول لخالدين أو لمحذوف أو لنصيراً أو لاذكر أول « يَقُولُونَ » بعده . وقرأ العامة « تُقَلَّبُ » مبنياً للمفعول « وُجُوهُهُمْ » رفع على ما لم يسم فاعله . وقرأ الحسن وعيسى . والرؤاسي « تُقَلَّبُ » بفتح التاء أي تنقلب « وُجُوهُهُمْ » فاعل به . وأبو حنيفة « تُقَلَّبُ » بالنون أي نحن « وُجُوهُهُمْ » بالنصب على المفعول به « يَقُولُونَ » حال و « يَا لَيْتَنَّا » محكي قوله ﴿ سَادَاتَنَا ﴾ قراءة ابن عامر في آخرين بالجمع بالألف والتاء والباقون « سَادَتَنَا » على أنه جمع تكسير غير مجموع بألف وتاء . ثم سادة يجوز أن يكون جمعاً لسيد لكن لا ينقاس لأن فعلاً لا يُجْمَعُ على فَعْلَةٍ وسادة فَعْلَةٌ إذ الأصل سَوْدَةٌ . ويجوز أن يكون جمعاً لسائد نحو فَاجِرٍ وَفَجْرَةٍ وكَافِرٍ وَكَفْرَةٍ وهو أقرب إلى القياس مما قبله . وابن عامر جمع هذا ثانياً بالألف والتاء وهو غير مقيس أيضاً نحو بَيُوتَاتٍ وَجَمَالَاتٍ . وقرأ « كَبِيرًا » بالياء الموحدة عاصم والباقون بالمثلثة وتقدم معناها في البقرة .

قوله : ﴿ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ العامة على « عِنْدَ » الظرفية المجازية . وابن مسعود والأعمش وأبو حنيفة « وَعَبْدًا » من العبودية « لِلَّهِ » جار ومجرور هي حَسَنَةٌ قال ابن خالويه : صليت خلف ابن سَنُودٍ في رمضان فسمعتة يقرأ بقراءة ابن مسعود قُلْتَ : وكان مولعاً بنقل الشاذ وحكايته مع ابن مقلة الوزير وابن مجاهد في ذلك مشهورة . و « مَا » في « مِمَّا قَالُوا » إما مصدرية واما بمعنى الذي .

وقوله : ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ﴾ مَّا حَقِيقَةً وَإِمَّا تَمْثِيلًا وَتَخْيِيلًا .

قوله : ﴿ فَأَبَيَّنَ ﴾ أَتَى بِضَمِيرِ هَذِهِ كَضَمِيرِ الْإِنَاثِ لِأَنَّ جَمْعَ التَّكْسِيرِ غَيْرُ الْعَاقِلِ يَجُوزُ فِيهِ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ مَذْكَرًا
وَأَمَّا لِثَلَايَتِهِمْ أَنَّهُ غُلَّبَ الْمُؤَنَّثُ وَهُوَ « السَّمَوَاتِ » عَلَى الْمَذْكَرِ وَهُوَ « الْجِبَالِ » .

قوله : ﴿ لِيُعَذِّبَ ﴾ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « وَحَمَلَهَا » فَقِيلَ هِيَ لَامٌ فَقِيلَ هِيَ لَامُ الصِّيْرُورَةِ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْمَلْهَا لِذَلِكَ وَقِيلَ لَامُ
الْعَلَّةِ عَلَى الْمَجَازِ لَمَّا كَانَتْ نَتِيجَةَ حَمَلِهِ ذَلِكَ جَعَلَتْ كَالْعَلَّةِ الْبَاعِثَةِ وَرَفَعَ الْأَعْمَشَ « وَيَنْوُبُ » اسْتِثْنَاءً .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَلَهُ الْحَمْدُ فِي الْآخِرَةِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ ﴿١﴾ يَعْلَمُ مَا
يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ الرَّحِيمُ الْغَفُورُ ﴿٢﴾ وَقَالَ الَّذِينَ
كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عِلْمُ الْغَيْبِ لَا يُعْزِبُ عَنْهُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا
فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴿٣﴾ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا
وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٤﴾ وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي آيَاتِنَا مُعْجِزِينَ أُولَٰئِكَ
لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رَّجَزٍ أَلِيمٌ ﴿٥﴾ وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ وَيَهْدِي
إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴿٦﴾

وقوله تعالى ﴿الَّذِي لَهُ﴾ يجوز فيه أن يكون تابعاً وأن يكون مقطوعاً نصباً أو رفعاً على المدح فيهما و﴿مَا فِي
السَّمَوَاتِ﴾ يجوز أن يكون فاعلاً به وهو الأحسن وأن يكون مبتدأ .

قوله : ﴿ فِي الْآخِرَةِ ﴾ يجوز أن يتعلق بنفس الحمد وأن يتعلق بما يتعلق به خبره .

﴿ وَهُوَ الْحَكِيمُ ﴾ يجوز أن يكون معترضاً إذا أعربنا « يَعْلَمُ » حالا مؤكدة من ضمير الباري تعالى ويجوز أن يكون
« يَعْلَمُ » مستأنفاً وأن يكون حالاً من الضمير في « الْخَبِيرِ » .

قوله : ﴿ وَمَا يَنْزِلُ ﴾ العامة على « يَنْزِلُ » مفتوح الياء مخفف الزاي مُسْتَدَإً إلى ضمير « ما » . وعلي رضي الله
عنه والسلمي بضمها وتشديد الزاي أي الله تعالى .

قوله : ﴿ بَلَىٰ ﴾ جواب لقولهم « لَا تَأْتِينَا » وما بعدها قَسَمٌ على ذلك . وقرأ العامة « لَتَأْتِيَنَّكُمْ » بالتأنيث وطالِقُ بالياء
فقليل أي البعث وقيل على معنى الساعة أي اليوم قاله الزمخشري وردده الشيخ^(١) بأنه ضرورة كقوله :

وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَ إِنْقَالَهَا^(٢)

- ٣٧٢١

(٢) تقدم .

(١) انظر البحر (٢٥٧/٧) .

وليس مثله وقيل أي الله بمعنى أمره ويجوز على قياس هذا الوجه أن يكون «عَالِمٍ» فاعلاً لِيَأْتِيَنَّكُمْ في قراءة من رفعه .

قوله : ﴿عَالِمٍ﴾ قرأ الأخوان «عَالَمٍ» على صيغة المبالغة وخفضه نعتاً لِرَبِّي أو بدلاً منه وهو قليل لكونه مشتقاً ، ونافع وابن عامر : عَالِمٌ بالرفع على هو «عَالِمٌ» أو على أنه مبتدأ وخبره «لَا يَعْرُبُ» أو على أن خبره مضمرة أي هو ذكره الحوفي وفيه بُعدٌ والباقون «عَالِمٍ» بالخفض على ما تقدم ، وإذا جعل نعتاً فلا بد من تقدير تعريفه وقد تقدم أن كل صفة يجوز أن تعرف بالاضافة إلا الصفة المشبهة . وتقدمت قراءة «يَعْرُبُ» في سورة يونس .

قوله : ﴿وَلَا أَصْغَرَ﴾ العامة على رفع «أَصْغَرُ» و «أَكْبَرُ» وفيه وجهان :

أحدهما : الابتداء والخبر «إِلَّا فِي كِتَابٍ» .

والثاني : النَّسْقُ على «مِثْقَالٍ» وعلى هذا فيكون «إِلَّا فِي كِتَابٍ» تأكيداً للنفي في «لَا يَعْرُبُ» كأنه قال لكنه في كتاب مبين ، وقرأ قتادة والأعمش ورويت عن أبي عمرو ونافع أيضاً بفتح الراءين وفيهما وجهان :

أحدهما : أنها لا التبرئة بُني اسمها معها والخبر قوله «إِلَّا فِي كِتَابٍ» .

والثاني : النسق على «ذَرَّةٍ» . وتقدم في يونس أن حمزة قرأ بفتح راء «أَصْغَرَ» و «أَكْبَرَ» وهنا وافق على الرفع وتقدم البحث هناك مشبعاً قال الزمخشري : فَإِنْ قُلْتَ هَلْ جاز عطف «وَلَا أَصْغَرَ» على «مِثْقَالٍ» وعطف «وَلَا أَكْبَرَ» على «ذَرَّةٍ» قلت : يأتي ذلك حرف الاستثناء إلا إذا جعلت الضمير في «عَنْهُ» للغيب وجعلت الغيب اسماً للخفيات قبل أن تُكْتَبَ في اللوح لأنَّ إثباتها في اللوح نوع من البروز عن الحجاب على معنى أنه لا ينفصل عن الغيب شيء ولا يزل عنه الا مسطورا في اللوح .

قال الشيخ : ولا يُحْتَاجُ إلى التأويل إذا جعلنا الكتاب ليس اللوح المحفوظ وقرأ زيد بن علي بخفض راء «أَصْغَرَ» و «أَكْبَرَ» وهي مشكلة جداً وخرَّجَتْ على أنهما في نية الإضافة إذ الأصل ولا أَصْغَرُهُ ولا أَكْبَرُهُ وما لا ينصرف إذا أُضِيفَ انجَرَّ في موضع الجر ثم حذف المضاف إليه ونوى معناه فترك المضاف بحاله وله نظائر كقولهم :

بَيْنَ ذِرَاعِي وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ^(١) - ٣٧٢٢

ويا تَيْمَ عَدِيٍّ على خلاف . وقد يُفْرَقُ بأنَّ هناك ما يدل على المحذوف لفظاً بخلاف هنا وقد ردَّ بعضهم هذا التخریح لوجود «مِنْ» لأنَّ أَفْعَلَ متى أُضِيفَ لم يجامع مِنْ وأجيب عن ذلك بوجهين .

أحدهما : أنَّ مِنْ ليست متعلقة بأفعل بل بمحذوف على سبيل البيان لانه لما حُذِفَ المضاف إليه انبهم المضاف فبَيَّنَّ بمن ومحوورها أي أعنى مِنْ ذلك .

والثاني : أنه مع تقديره للمضاف اليه نوى طرحه فلذلك أتى بمن ويدل على ذلك انه قد ورد التصريح بالاضافة مع وجود مِنْ قال الشاعر :

٣٧٢٣ - نَحْنُ بِعَرْسِ الْوَدِيِّ أَعْلَمْنَا مِمَّا يَرْكُضُ الْجِيَادِ فِي السَّدْفِ^(١)

وخرَجَ على هذين الوجهين إما التعلق بمحذوف وإمَّا نِيَّةُ اطِّراحِ المضافِ إليه قُلْتُ : وهذا كما احتاجوا إلى تأويل الجمع بين ألٍ ومن أفعل كقوله :

٣٧٢٤ - وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصِيًّا

وهذه توجيهات شذوذ لا يُطَلَبُ فيها أكثر من ذلك فليُتَّقَعْ بمثله .

قوله : ﴿ لِيَجْزِيَ ﴾ فيه أوجه : أحدها : أنه متعلق بلا يَعْرُبُ . وقال أبو البقاء بمعنى لا يَعْرُبُ أي لا يُحْصِي ذلك لِيَجْزِيَ . وهو حَسَنٌ . أو بقوله « لَتَأْتِيَنَّكُمْ » أو بالعامل في قوله « إِلَّا فِي كِتَابٍ » أي إلا استقر ذلك في كتاب مبین ليجزي . وتقدم في الحجِّ قراءة ﴿ مُعَاْجِزِينَ ﴾ .

قوله : ﴿ أَلِيمٌ ﴾ قرأ ابن كثيرٍ وحَفِصٌ هنا وفي الجاثية « أَلِيمٌ » بالرفع والباقون بالخفض فالرفع على أنه نعت لَعَذَابٍ والخفض على أنه نعت لِرَجْزٍ إلا أن مكياً ضعف قراءة الرفع واستبعدها قال : لأن الرَّجْزَ هو العذاب فيصير التقدير عذاب أليم من عذاب وهذا معنى غير ممكن قال : والاختيار خفض « أليم » لأنه أصحُّ في التقدير والمعنى ، إذ تقديره لهم عذاب من عذاب أليم أي هذا الصَّنْفُ من أصناف العذاب لأنَّ العذاب بعْضُهُ أَلَمٌ من بعض قُلْتُ : وقد أُجِيبَ عَمَّا قاله مكِّيُّ بأن الرَّجْزَ مطلق العذاب فكأنه قيل لهم هذا الصنف من العذاب من جنس العذاب وكأنَّ أبا البقاء لَحَظَ هذا حيث قال : وبالرفع صفة لعذاب والرجز مطلق العذاب .

قوله : ﴿ وَالَّذِينَ سَعَوْا ﴾ يجوز فيه وجهان :

أظهرهما : أنه مبتدأ و « أُولَئِكَ » وما بعده خبره .

والثاني : أنه عطف على « الذين » قبله أي ويجزي الَّذِينَ سَعَوْا ويكون « أُولَئِكَ » الذي بعده مستأنفاً و « أُولَئِكَ » الذي قبله وما في خبره مُعْتَرِضاً بين المتعاطفين .

قوله : ﴿ وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أنه عَطْفٌ على « لِيَجْزِيَ » قال الزمخشري : أي وَلِيَعْلَمَ الذين أُوتوا العلم عند مجيء الساعة . قُلْتُ : إنما قَيَّدَهُ بقوله عند مجيء الساعة لأنه عَلَقَ لِيَجْزِيَ بقوله « لَتَأْتِيَنَّكُمْ » فبنى هذا عليه وهو مِنْ أَحْسَنِ ترتيب .

والثاني : أنه مستأنف أَخْبَرَ عنهم بذلك و « الَّذِي أَنْزَلَ » هو المفعول الاول و « هُوَ » فَضْلٌ و « الْحَقُّ » مفعول ثانٍ لأنَّ الرُّؤية علمية . وقرأ ابن أبي عبلة « الْحَقُّ » بالرفع على أنه خَبَرٌ « هُوَ » والجملة في موضع المفعول الثاني وهو لغة تميم يجعلون ما هو فصل مبتدأ وخبر و « مِنْ رَبِّكَ » حالٌ على القراءتين .

وإذا العزة للكائر

انظر ديوانه (٩٤) ، والخزانة (٢٥٠/٨) ، وشرح المفصل لابن يعيش (٦/٣) ، والخصائص (١٨٥/١) ، التصريح

(١٠٤/٢)

(١) البيت لسعد القرقرية وقيل : لغيره . انظر الأشموني

(٤٧/٣) ، البحر المحيط (٢٥٨/٧) ، اللسان «سدف» .

(٢) صدر بيت للأعشى وعجزه :

قوله : ﴿ وَيَهْدِي ﴾ فيه أوجه :

أحدها : أنه مستأنف وفي فاعله احتمالان :

أظهرهما : أنه ضميرُ « الَّذِي أَنْزَلَ » .

والثاني : ضميرُ اسمِ الله تعالى وَيَقْلُقُ هذا لقوله : « إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ » إذ لو كان كذلك لقليل : إلى صِرَاطِهِ .
ويجاب بأنه من الالتفات ومن إبراز المضمرة ظاهراً تنبيهاً على وَصْفِهِ بهاتين الصفتين .

الثاني : من الأوجه المتقدمة : أنه معطوف على موضع « الْحَقُّ » وأنَّ معه مضمرة تقديره هو الْحَقُّ والهدايةُ .

الثالث : أنه عطْفُ فعلٍ على اسمٍ لأنه في تأويله كقوله تعالى ﴿ صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾ (١) أي وَقَابِضَاتٍ كما عطْفُ الاسمِ على الفعل لأنَّ الفعلَ بمعناه كقوله :

٣٧٢٥ - فَالْفَيْتُهُ يَوْمًا يُسِيرُ عَدُوَّهُ وَبَحْرَ عَطَاءٍ يَسْتَخِفُّ الْمَعَابِرَ (٢)

كانه قيل : وليروهُ الْحَقُّ وهاجياً .

الرابع : أنَّ « وَيَهْدِي » حال من « الَّذِي أَنْزَلَ » ولا بد من إضمار مبتدأ أي هو يهدي نحو :

٣٧٢٦ - نَجَوْتُ وَأَرْهَنَهُم مَالَكَ (٣)

وهو قليل جدا .

وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُبَيِّنُ لَكُمْ إِذَا مَرَّكُمْ إِذَا مَرَّكُمْ كُلُّ مُمْرِقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴿٧﴾ أَفَتَرَى
عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَمْ بِهِ جِنَّةٌ بَلِ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ فِي الْعَذَابِ وَالضَّلَالِ الْبَعِيدِ ﴿٨﴾ أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا بَيْنَ
أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ مِمَّن السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنْ نَشَأْ نُخَسِفْ بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ نُسْقِطْ عَلَيْهِمْ كِسَفًا مِّن
السَّمَاءِ إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَةٌ لِّكُلِّ عَبْدٍ مُنِيبٍ ﴿٩﴾ وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا يَجَالُ أَوْيَ مَعَهُ وَالطَّيْرُ
وَأَلْنَا لَهُ الْحَدِيدَ ﴿١٠﴾ أَنْ أَعْمَلَ سَدِغَتٍ وَقَدَّرَ فِي السَّرْدِ وَأَعْمَلُوا صَدِاحًا إِنْ يَمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿١١﴾
وَلَسَلِمْنَ الرَّيْحِ غُدُوها شَهْرٌ وَرَوَاحُها شَهْرٌ وَأَسَلْنَا لَهُ عَيْنَ الْقِطْرِ وَمِنَ الْجِنِّ مَن يَعْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ بِإِذْنِ
رَبِّهِ وَمَن يَزِغْ مِنْهُم عَن أَمْرِنَا نَذِقْهُ مِّنْ عَذَابِ السَّعِيرِ ﴿١٢﴾ يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَّحْرِبٍ وَتَمَثِيلٍ
وَجَفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَتٍ أَعْمَلُوا أَلْ دَاوُدَ شُكْرًا وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرِينَ ﴿١٣﴾

قوله : ﴿ إِذَا مَرَّكُمْ ﴾ إذا منصوب بمقدَّر أي تُبْعَثُونَ وَتُحْشَرُونَ وَتَمَثِيلٌ لِّلدلالة « إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ »

(٣) تقدم

(١) سورة الملك آية : (١٩)

(٢) تقدم

عليه . ولا يجوز أن يكون العامل « يُبَيِّنُكُمْ » لأن التَّبَيُّنَةَ لم تقع ذلك الوقت ولا « خَلَقَ جَدِيدًا » لأن ما بعد إن لا يعمل فيما قبلها وَمَنْ تَوَسَّعَ فِي الظَّرْفِ أَجَازَهُ . هذا إذا جعلنا « إِذَا » ظرفاً مَحْضاً فَإِنْ جعلناه شرطاً كان جوابها مقدر أي تبعثون وهو العامل في إذا عند جمهور النحاة . وجوز الزجاج والنحاس أن تكون معمولة لِمُرْقَتُمْ وجعله ابن عطية خطأ وإفساداً للمعنى .

قال الشيخ : وليس بخطأ ولا إفساد وقد اختلف في العامل في إذا الشرطية وبيَّنَّا في شرح التسهيل بأن الصحيح أن العامل فيها فعل الشرط كأخواتها مِنْ أَسْمَاءِ الشَّرْطِ . قُلْتُ : لكن الجمهور على خلافه .

ثم قال الشيخ : والجملة الشرطية يحتمل أن تكون معمولة لِيُبَيِّنُكُمْ . لأنه في معنى يقول لَكُمْ « إِذَا مُرْقَتُمْ » تبعثون ثم أكد ذلك بقوله « إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ » ويحتمل أن تكون « إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ » معلقاً لِيُبَيِّنُكُمْ ساداً مَسَدَّ المفعولين ولولا اللام لَفَتِحَتْ إِنْ وعلى هذا فجملة الشرط اعتراض وقد منع قوم التعليق في اعلم وبابها والصحيح جوازه قال :

٣٧٢٧ - حَذَارٍ فَقَدْ نُبِّئْتَ إِنَّكَ لَلَّذِي سَتَجْزَى بِمَا تَسْعَى فَتَسْعَدَ أَوْ تَشْقَى (١)

وقرأ زيد بن علي بإبدال الهمزة ياء وعنه « يُبَيِّنُكُمْ » مِنْ أَنَّهَا كَأَكْرَمَ و« مُرْقَى » فيه وجهان :

أحدهما : أنه اسم مصدر وهو قياس كل ما زاد على الثلاثة أن يجيء مصدره وزمانه ومكانه على زنة مفعوله . أي كل تَمْرِيْقٍ .

والثاني : أنه ظرف مكان . قاله الزمخشري أي كل مكان تَمْرِيْقٍ مِنَ القُبُورِ وَبَطُونِ الوَحُوشِ وَالطَيْرِ . ومن مجيء مَفْعَلٍ مجيء التفعيل قوله :

٣٧٢٨ - أَلَمْ تَعْلَمْ مُسْرِحِي الْقَوَافِي فَلَا عِيًا بِهِنْ وَلَا اجْتِلَابًا (٢)

أي تَسْرِيْحِي . وَالتَّمْرِيْقُ التَّخْرِيقُ وَالتَّقْطِيعُ يقال ثوبٌ مُمْرَقٌ وَمَمْرُوقٌ ويقال مَرَقَهُ فهو مَارِقٌ وَمَرِقٌ أيضاً قال :

٣٧٢٩ - أَتَانِي أَنَّهُمْ يَزِقُونَ عَرْضِي

وقال المُمْرَقُ العَبْدِيُّ وَبِهِ سُمِّيَ المُمْرَقُ :

٣٧٣٠ - فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولًا فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ وَإِلَّا فَأَدْرِكْنِي وَلَمَّا أَمْرَقِي (٤)

أي لَمَّا أُبْلُ وَأَفْنَ . و﴿ جَدِيدٍ ﴾ عند البصريين بمعنى فاعل يقال جَدَّ الشَّيْءُ فهو جَادٌ وَجَدِيدٌ وَعند الكوفيين بمعنى مفعول مِنْ جَدَّدْتُهُ أَي قَطَعْتُهُ . قوله ﴿ أَفْتَرَى ﴾ هذه همزة استفهام وَحُدِفَتْ لِأَجْلِهَا همزة الوصل . لذلك تنبت هذه الهمزة وصلًا وابتداءً وبهذه الآية استدلل الجاحظ على أن الكلام ثلاثة أقسام : صدقٌ أو كذبٌ ولا صدقٌ ولا كذبٌ ووجه الدلالة فيه على القسم الثالث أن قوله أَمْ بِهِ جِنَّةٌ لَا جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ كَذِبًا لِأَنَّهُ قَسِيمُ الكَذِبِ وَقَسِيمُ الشَّيْءِ غَيْرُهُ ، وَلَا جَائِزٌ أَنْ

(١) البيت من شواهد التصريح (٢٦٦/١) ، والبحر

(٣٥٩/٧) ، وانظر مع الهوامع (١٥٨/١) .

جساس الكرملية لها فريد

انظر الأشموني (٢٩٨/٢) .

(٢) تقدم .

(٤) انظر البيت في الكامل (١٧/١) ، الأصمعيات (١٦٦) ،

(٣) صدر بيت لزيد الخيل المسمى يزيد الخير كما ساء سيدنا رسول

الأشموني (٥/٤) .

الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَجَزَهُ :

يكون صدقاً لأنهم لم يعتقدوه فثبت قسم ثالث . وقد أجب عنه بأن المعنى أم لم يفتر ولكن عبر عن هذا بقولهم : أم به جنة . لأن المجنون لا افتراء له . والظاهر في « أم » هذه أنها متصلة لأنها تتقدّر بأيّ الشئين ويجاب بأحدهما . كأنه قيل أيّ الشئين واقع افتراؤه الكذب أم كونه مجنوناً . ولا يضر كونها بعدها جملة لأن الجملة بتأويل المفرد كقوله :

٣٧٣١ - لَا أَبَالِي أَنْبَ بِالْحَزَنِ تَيْسُ أَمْ جَفَانِي بِظَهْرِ غَيْبٍ لَيْسِمٌ^(١)

ومثله قول الآخر :

٣٧٣٢ - لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بْنُ مَنْقَرٍ^(٢)

لأن منقر خير لا نعت كذا أنشده بعضهم مستشهداً على أنها جملة وفيه حذف التنوين مما قبل ابن وليس بصفة وقد عرفت ما أشرت إليه هنا من سورة التوبة^(٣) قوله ﴿ أَفَلَمْ ﴾ فيه الرأيان المشهوران . قدره الزمخشري أعموا فلم يروا وغيره يدعي أن الهمزة مقدّمة على حرف العطف .

قوله : ﴿ مِنْ السَّمَاءِ ﴾ بيان للموصول فيتعلق بمحذوف ويجوز أن يكون حالاً فيتعلق به أيضاً . وثمّ حال محذوفة تقديره أفلم يروا إلى كذا مقهوراً تحت قدرتنا أو محيطاً بهم . ثم قال « إن نشأ » .

قوله : ﴿ إِنْ نَشَأُ ﴾ قرأ الاخوان « يَشَأُ » « يَخْسَفُ » « يُسْقِطُ » بالياء في الثلاثة والباقون بنون العظمة فيها ، وهما واضحتان . وادغم الكسائي الفاء في الباء واستضعفها الناس من حيث ادغم الأقرى في الأضعف . قال الفارسي : وذلك لا يجوز لأن الباء أضعف في الصوت من الفاء فلا يدغم فيها وإن كانت الباء تدغم فيها نحو اضرب فلاناً كما يدغم الباء في الميم كقولك اضرب مالكا ، وإن كانت الميم لا تدغم في الباء نحو اضمم بكراً لأنّ الباء انحطت عن الميم بفقد الغنة . وقال الزمخشري : وليست بالقوية وهذا لا ينبغي لانها تواترت .

قوله : ﴿ يَا جِبَالَ ﴾ محكي بقول مضمّر ثم إن شئت قدرته مصدراً ويكون بدلاً من « فضلاً » على جهة تفسيره به كأنه قيل آتينا فضلاً قولنا يا جبال . وإن شئت قدرته فعلاً وحيث لك وجهان ان شئت جعلته بدلاً من « آتينا » . وإن شئت جعلته مستأنفاً .

قوله : ﴿ أُوَيْبِي ﴾ العامة على فتح الهمزة وتشديد الواو أمراً من التاويب وهو الترجيع وقيل التسبيح بلغة الحبشة . والتضعيف يحتمل أن يكون للتكثير واختار الشيخ^(٤) أن يكون للتعدي قال : لأنهم فسروه برجي مع التسبيح . ولا دليل لأنه تفسير معني . وقرأ ابن عباس والحسن وقتادة وابن أبي إسحاق « أُوَيْبِي » بضم الهمزة وسكون الواو أمراً من آب يؤوب أي أرجعي معه بالتسبيح .

قوله : ﴿ وَالطَّيْرِ ﴾ العامة على نصبه وفيه أوجه :

أحدها : أنه عطف على محل « جبال » لأنه منصوب تقديراً .

(١) البيت لحسان بن ثابت رضي الله عنه انظر ديوانه (٨٩) ، وهو من شواهد الكتاب (١٨١/٣) ، المقتضب (٢٩٨/٣) .

(٢) انظر آية : رقم (٣٠) .

(٣) انظر البحر المحیط (٢٦٢/٧) .

(٤) تقدم .

الثاني : أنه مفعول معه قاله الزجاج . ورُدَّ عليه بأن قبله لفظُ « مَعَهُ » ولا يقتضي العامل أكثر من مفعول معه واحد إلا بالبدل أو العطف لا يقال : جاء زيدٌ مع بكرٍ مع عمرو . قُلْتُ وخلافهم في تَقْضِيهِ حَالِينَ يقتضي مجيئه هنا .

الثالث : أنه عطف على « فَضْلاً » قاله الكسائي . ولا بد من حذف مضاف تقديره آتِيَانَهُ فَضْلاً وتسبيح الطير .

الرابع : أنه منصوب بإضمار فعلٍ أي وسَخَرْنَا لَهُ الطَّيْرَ قاله أبو عمرو . وقرأ السلمي والاعرج ويعقوب وأبو نوفل وأبو يحيى وعاصم في رواية « وَالطَّيْرُ » بالرفع وفيه أوجه :

أحدها : النسق على لفظ « جِبَالٌ » وأنشد قوله :

٣٧٣٣- أَلَا يَا زَيْدُ وَالضُّحَاكَ سَيْرًا فَقَدْ جَاوَزْتُمَا حَمْرَ الطَّرِيقِ (١)

بالوجهين وفي عطف المعرف بأل على المنادى المضموم ثلاثة مذاهب :

الثاني : عطفه على الضمير المستكن في « أُوَيْي » وجاز ذلك للفصل بالظرف .

والثالث : الرفع على الابتداء والخبر مضمراً أي والطيْرُ كذلك أي مُؤَوَّبَةٌ .

قوله : ﴿ وَأَلْنَا ﴾ عطف على « آتَيْنَا » وهو من جملة الفضل .

قوله ﴿ أَنْ أَعْمَلُ ﴾ فيها وجهان :

أظهرهما : أنها مصدرية على حذف الحرف أي لأن .

والثاني : قاله الحوفي وغيره - : أنها مُفَسَّرَةٌ ورُدَّ هذا بأن شرطها تقدم ما هو بمعنى القول ولم يتقدم إلا « أَلْنَا » واعتذر بعضهم عن هذا بأن قَدَّرَ ما هو بمعنى القول أي وأمرناه أَنْ أَعْمَلُ ولا ضرورة تدعو إلى ذلك (٢) وقرئ « صَابِغَاتٍ » لأجل الغين وتقدم تقريره في « لقمان » عند قوله « وَأَسْبَغَ » .

قوله : ﴿ وَاسْلَيْمَانَ الرِّيْحِ ﴾ العامة على النصب باضمار فعلٍ أي وسَخَرْنَا لِسَلِيْمَانَ . وأبو بكر بالرفع على الابتداء والخبر في الجار قبله ، أو محذوف وجوز أبو البقاء أن يكون فاعلاً يعني بالجار وليس بقوي لعدم اعتماده . وكان قد وافقه في الأنبياء غيره وقرأ العامة « الرِّيْحِ » بالإفراد والحسن وأبو حيوة وخالد بن إلياس « الرِّيَاحِ » جمعاً وتقدم في الانبياء أن الحسن يقرأ مع ذلك بالنصب وهنا لم ينقل له ذلك .

قوله : ﴿ غَدُوْهَا شَهْرٌ ﴾ مبتدأ وخبر ولا بد من حذف مضاف أي غدوها مَسِيْرَةٌ شَهْرٍ أو مِقْدَارُ غَدُوْهَا شَهْرٌ ولو نصب لجاز إلا أنه لم يُقْرَأْ به فيما علمت . وقرأ ابن أبي عبله « غَدُوْهَا وَرَوَحَتْهَا » وعلى المَرَّةِ . والجملة إما مستأنفة وإما في محل الحال .

قوله : ﴿ مَنْ يَعْمَلُ ﴾ يجوز أن يكون مرفوعاً بالابتداء وخبره في الجار قبله أي مِنَ الْجِنَّ مَنْ يَعْمَلُ ، وأن يكون في موضع نصب بفعل مقدر أي وسَخَرْنَا لَهُ مَنْ يَعْمَلُ و « مِنَ الْجِنَّ » يتعلق بهذا المقدر أو بمحذوف على أنه حال أو بيان و « يَأْذِنُ » حال أي مُفَسَّرًا يَأْذِنُ رَبَّهُ وَالْإِذْنَ مصدر مضاف لفاعله ، وقرئ « وَمَنْ يُرْغِ » بضم الياء من أَرَاغَ ومفعوله

محذوف أي يُزَعُ نَفْسَهُ أي يُمِيلُهَا و « مِنْ عَذَابٍ » لابتداء الغاية أو للتبعيض و ﴿ يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ ﴾ مُفسَّرُ لِقَوْلِهِ ﴿ مَنْ يَعْمَلْ ﴾ ومن ﴿ مَحَارِبٍ ﴾ بيان عَمَّا يَشَاءُ .

قوله : ﴿ كَالْجَوَابِ ﴾ قرأ ابن كثير بإثبات ياء « الْجَوَابِي » وضلاً ووقفاً ، وأبو عمرو وورث بإثباتها وضلاً وحذفها وقفاً ، والباقون بحذفها في الحالين و « كَالْجَوَابِ » صفة لـ « جِفَانٍ » . والجِفَانُ جمع جَفْنَةٍ والجَوَابِي جمع جَابِيَةٍ كضاربة وضوارب والجَابِيَةُ الحَوْضُ العظيم سميت بذلك لأنه يُجَبَى إليها واسنادُ الفعل إليها مجازٌ لأنه يُجَبَى فيها كما قيل خَابِثَةٌ لِمَا يُخَبَأُ فيها قال :

٣٧٣٤ - بِجِفَانٍ تَعْتَرِي نَادِينَا مِنْ سَدِيفٍ حِينَ هَاجَ الصَّنِيرُ^(١)
كَالْجَوَابِ لَا تَبْنِي مُتْرَعَةً لِقَرَى الْأَضْيَافِ أَوْ لِلْمَحْتَضِرِ
قال الأعشى :

٢٩٣٥ - نَفَى الذَّمَّ عَنْ آلِ الْمُحَلَّقِ جَفْنَةً كجَابِيَةِ الشَّيْخِ الْعِرَاقِيِّ تَفْهَقُ^(٢)
وقال الأَفْوُهُ :

٣٧٣٦ - وَقُدُورٌ كَالرُّبَا رَاسِيَةً وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِي مُتْرَعَةً^(٣)
قوله : ﴿ شُكْرًا ﴾ يجوز فيه أوجه :

أحدها : أنه مفعول به أي اعملوا الطاعة سُمِّيتِ الصلاة ونحوها شُكْرًا لسدها مسده .

الثاني : أنه مصدر من معنى « اَعْمَلُوا » كأنه قيل اشكروا شُكْرًا بعملكم أو اعملوا عَمَلٌ شُكْرٍ .

الثالث : أنه مفعول من أجله أي لأجل الشكر .

الرابع : أنه مصدر واقع موقع الحال أي شاكرين .

الخامس : أنه منصوب بفعل مُقَدَّر من لفظه تقديره واشكروا شُكْرًا .

السادس : أنه صفة لمصدر « اَعْمَلُوا » تقديره اعملوا عَمَلًا شُكْرًا أي ذا شُكْرٍ .

قوله : ﴿ وَقَلِيلٌ ﴾ خبر مقدم و « مِنْ عِبَادِي » صفة له والشُّكُورُ مبتدأ .

فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنَّ أَنْ لَوْ
كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ ﴿١٤﴾

قوله ﴿ تَأْكُلُ ﴾ إما حال أو مستأنفة و ﴿ مِنْسَأَتَهُ ﴾ قرأ « مِنْسَأَتَهُ » بهمزة ساكنة ابن ذَكْوَانَ وبِأَلْفٍ مَحْضَةٍ نَافِعٌ وَأَبُو عمرو وبهمزة مفتوحة الباقر . وَالْمِنْسَاءُ العصا اسم آله من نَسَأَهُ أَي أَخْرَجَهُ كَالْمِكْسَحَةِ وَالْمِكْنَسَةِ وَفِيهَا الْهَمْزَةُ وَهُوَ لُغَةٌ تَمِيمٌ وَأَنشَدَ قَوْلَ الشَّاعِرِ :

(١) البيتان لظرفة بن العبد انظر ديوانه (٥٦) ، المحاسب (٢) البيت في ديوانه (١٢١) ، البحر المحيط (٢٥٥/٧) .
(٣) ليس في ديوانه وانظر (/) . (٨٣/٢) ، المتعم (٧١) ، البحر المحيط (٢٥٥/٧) .

٣٧٣٧ - أَمِنْ أَجْلِ جَبَلٍ لَا أَبَاكَ ضَرَبْتُهُ بِمِنْسَاءٍ جَرَّ حَبْلُكَ أَحْبَلًا^(١)

والالف وهي لغة الحجاز وأنشد :

٣٧٣٨ - إِذَا دَبَبْتَ عَلَى الْمِنْسَاءِ مِنْ كَبِيرٍ فَقَدْ تَبَاعَدَ عَنْكَ اللَّهُوُ وَالغَزَلُ^(٢)

فأما بالهمزة المفتوحة فهي الأصل لأن الاشتقاق يدلُّ ويشهد له ، والفتح لأجل بناء مفعلة كمكئسة وأما سكونها ففيه وجهان :

أحدهما : أنه أبدلَ الهمزة ألفاً كما أبدلها نافعٌ وأبو عمرو وسيأتي ثم أبدلَ هذه الالف همزةً على لغة من يقول العالم والخاتم وقوله :

٣٧٣٩ - وَخُنْدُفٌ هَامَةٌ هَذَا الْعَالَمُ^(٣)

ذكره ابنُ مالك . وهذا لا أدري ما حمَلَهُ عليه كيف يعتقد أنه هرب من شيء ثم يعود إليه ؟ وأيضاً فإنهم نَصَّوا على أنه إذا أبدل من الالف همزة فإن كان لتلك الألف أصلٌ حُرِّكَتْ هذه الهمزة بحركة أصل الألف . وأنشد أبو الحسن بنُ عُصْفُورٍ على ذلك :

٣٧٤٠ - وَلَى نَعَامٍ بَنِي صَفْوَانَ زَوْزَاءَ^(٤)

قال : الأصلُ زَوْزَاءَ . وأصل هذا زَوْزَوَةٌ فلما أبدلَ من الألف همزةً حَرَّكَهَا بحركة الواو . إذا عرفت هذا فكان ينبغي أن تُبَدَّلَ هذه الألفُ همزةً مفتوحةً لأنها عن أصلٍ متحرك وهو الهمزة المفتوحة فتعود إلى الأول وهذا لا يقال .

الثاني : أنه سَكَّنَ الفتحَةَ تخفيفاً والفتحة قد سكنت في مواضع تقدم التنبيه عليها وشواهدا ويحسنه هنا أن الهمزة تشبه حروف العلة وحرف العلة يُسْتَثْقَلُ عليه الحركة من حيث الجملة وإن كان لا يستثقل الفتحه لخفتها وأنشدوا على تسكين همزتها :

٣٧٤١ - صَرِيْعُ خَمْرِ قَامَ مِنْ وَكَاتِهِ كَقَوْمَةِ الشَّيْخِ إِلَى مِنْسَاتِهِ^(٥)

وقد طعن قومٌ على هذه القراءة ونسبوا إلى الغلط قالوا : لأنَّ قياس تخفيفها إنما هو تسهيلها بَيْنَ بَيْنٍ وبه قرأ ابن عامر وصاحباها فظن الراوي انهم سَكَّنُوا وضعفها أيضاً بعضهم بأنه يلزم سكون ما قبل تاء التأنيث وما قبلها واجب الفتح إلا الألفُ وأما قراءة الإبدال فقليل هي غير قياسية يعنون أنها ليست على قياس تخفيفها إلا أن هذا مردود بأنها لغة الحجاز ثابتة فلا يُلْتَفَتُ لِمَنْ ظَنَّ وقد قال أبو عمرو - وكفى به - أنا لا أهمزها لأنني لا أعرف لها اشتقاقاً فإن كانت مما لا يُهَمَزُ فقد [اخطى] وإن كانت تُهَمَزُ فقد يجوز لي ترك الهمز فيما يُهَمَزُ . وهذا الذي ذكره أبو عمرو وأحسن ما يقال في هذا ونظائره وقرىء « منسأته » بفتح الميم مع تحقيق الهمزة وإبدالها ألفاً وحذفها تخفيفاً . و « منسأته » بزنه مفعالته كقولهم ميصأة

(٤) صدر بيت لابن كثوة وعجزه :

(١) البيت لأبي طالب كما في اللسان « حبل » وانظر مجاز القرآن (١٤٥/٤) .

(٢) البيت في المحتب (١٨٧/٢) ، مجاز القرآن (١٤٥/٢) ، معاني القرآن للقرءاء (٣٥٦/٢) ، البحر المحيط (٢٥٥/٧) .

(٣) تقدم .

لما رأى أسداً في الغاب قد وثبا

انظر المتع (٣٢٤/١) ، والخصائص (١٤٥/٣) .

(٥) البيت في إبراز المعاني (٦٥٢) ، والبحر (٢٦٧/٧) .

ومِيضَاءٌ وكلها لُغَاتٌ . وقرأ ابن جبير « مِنْ سَأْتِهِ » فَصَلَ « مِنْ » وَجَعَلَهَا حَرْفَ جَرٍّ وَجَعَلَ « سَأْتِهِ » مجرورة بها والسَّاءُ والسَّئَةُ هنا العصا وأصلها يَدُ الْقَوْسِ الْعُلْيَا والسفلى يقال سَاءَ الْقَوْسُ مثل شَاءَ وَسَيْتَهَا فسميت العصا بذلك على وجه الاستعارة والمعنى تأكل من طرف عصاه ووجه ذلك كما جاء في التفسير أنه انكأ على عصا خضراء من خُرُوبٍ والعصا الخضراء متى أتكىء عليها تصير كالقَوْسِ في الاعوجاج غالباً ، وَسَاءٌ فَعَلَةٌ وَسَيْتَةٌ فِعْلَةٌ نَحْوَ فَحَةٍ وَفَحَةٍ والمحذوف لامها . وقال ابن جني : سَمِيَ الْعَصَا سَاءً لِأَنَّهَا تَسُوءُ وَهِيَ فُلَّةٌ وَالْعَيْنُ مَحذُوفَةٌ . قُلْتُ : وهذا يقتضي أن القراءة بهمزة ساكنة والمنقول أن هذه القراءة بألف صريحة ولأبي الفتح أن يقول : أصلها الهمز ولكن أبدلت .

قوله : ﴿ دَابَّةُ الْأَرْضِ ﴾ فيه وجهان أن الأرض هذه المعروفة والمراد بداية الأرض الأرضة وهي دُوَيْبَةٌ تَأْكُلُ الخَشَبَ .

والثاني : أن الأرض مصدر كقولك أرضت الدابة الخشبية تأرضها أرضاً أي أكلتها فكانه قيل دابة الأكل يقال أرضت الدابة الخشبية تأرضها أرضاً فأرضت بالكسر تأرض هي بالفتح أرضاً بالفتح أيضاً نحو أكلت الفواذج الأسنان تأكلها أكلاً فأكلت بالكسر تأكل أكلاً بالفتح ونحوه أيضاً جدعت أنفه جدعاً فجَدَعٌ هو جدعاً بفتح عين المصدر ، ويفتح الرءاء قرأ ابن عباس والعباس بن الفضل وهي مُقَوِّبَةُ المصدرية في القراءة المشهورة . وقيل الأرض بالفتح ليس مصدراً بل هو جمع أرضة وعلى هذا يكون من باب إضافة العام إلى الخاص لأن الدابة أعم من الأرضة وغيرها من الدواب .

قوله ﴿ فَلَمَّا خَرَّ ﴾ الظاهر أن فاعله ضمير سليمان عليه السلام . وقيل عائد على الباب لأن الدابة أكلتة فوقه وقيل بل أكلت عتبة الباب وهي الخارئة ونقل ذلك في التفسير وينبغي أن لا يصح إذ كان يكون التركيب خَرَّتْ ببناء التأنيث « وَأَبْقَلَ إِبْقَالَهَا » ضرورة أو نادر وتأويلها بمعنى العتبة أندر منه .

قوله ﴿ تَبَيَّنَتِ الْجِنَّ ﴾ العامة على بنائه للفاعل مُسْتَأْنَسًا لِلجِنَّ وفيه تأويلات :

أحدها : أنه على حذف مضاف تقديره تَبَيَّنَ أَمْرُ الْجِنَّ أي ظهر وبان وتَبَيَّنَ تأتي بمعنى بَانَ لازماً كقوله :

٣٧٤٢- تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَةَ ذِلَّةٌ وَأَنَّ أَعْرَاءَ الرَّجَالِ طِيَالُهَا^(١)

فلما حذف المضاف واقيم المضاف إليه مقامه وكان مما يجوز تأنيث فعله الحَقَّتْ علامة التأنيث .

وقوله : ﴿ أَنْ لَوْ كَانُوا ﴾ بتأويل المصدر مرفوعاً بدلاً من « الْجِنَّ » والمعنى ظَهَرَ كَوْنُهُمْ لَوْ عَلِمُوا الْغَيْبَ لَمَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ أَي ظَهَرَ جَهْلُهُمْ .

الثاني : أن تَبَيَّنَ بمعنى بان وظهر أيضاً والجِنَّ فاعل ولا حاجة إلى حذف مضاف و « أَنْ لَوْ كَانُوا » بَدَلٌ كَمَا تَقَدَّمَ تَحْرِيرُهُ وَالْمَعْنَى : ظَهَرَ لِلجِنَّ جَهْلُهُمْ لِلنَّاسِ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يُوْهَمُونَ النَّاسَ بِذَلِكَ كَقَوْلِكَ بَانَ زَيْدٌ جَهْلُهُ .

الثالث : أن تَبَيَّنَ هنا مُتَعَدِّدٌ بِمَعْنَى أَدْرَكَ وَعَلِمَ وَحِينَئِذٍ يَكُونُ الْمُرَادُ بِالجِنَّ ضَعْفَتَهُمْ وَبِالضَّمِيرِ فِي « كَانُوا » كِبَارَهُمْ وَمَرَدَّتِهِمْ وَ « أَنْ كَانُوا » مَفْعُولٌ بِهِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمَرَدَّةَ وَالرُّؤْسَاءَ مِنَ الْجِنَّ كَانُوا يُوْهَمُونَ ضَعْفَاءَهُمْ أَنَّهُمْ يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ فَلَمَّا

(١) البيت لأنيف بن زيان النهائي انظر المحتسب (١/١٨٤) ،

شرح المفصل لابن يعيش (١٠/٨٧) ، الأشموني

خَرَّ سَلِيمَانَ مَيِّتًا وَمَكَّثُوا بَعْدَهُ عَامًا فِي الْعَمَلِ تَبَيَّنَتِ السَّفَلَةُ مِنَ الْجِنَّ أَنَّ الرُّؤْسَاءَ مِنْهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ كَمَا ادَّعَوْا مَا مَكَّثُوا فِي الْعَذَابِ وَمِنْ مَجِيءِ تَبَيَّنَ مُتَعَدِّيًا بِمَعْنَى أَدْرَكَ قَوْلَهُ :

٣٧٤٣ - أَفَاطِمُ إِنِّي مَيِّتٌ فَتَبَيَّنِي وَلَا تَجْزَعِي كُلَّ الْأَنَامِ يَمُوتُ^(١)

أي تَبَيَّنِي ذلك . وفي كتاب أبي جعفر ما يقتضي أن بعضهم قرأ « الْجِنَّ » بالنصب وهي واضحة أي تبينت الإنس الجنُّ و « أن لَوْ كَانُوا » بدل أيضاً من الجن . وقرأ ابن عباس ويعقوب « تَبَيَّنَتِ الْجِنَّ » على البناء للمفعول وهي مؤيدة لما نقله النحاس . وفي الآية قراءات كثيرة أُضْرِبْتُ عنها لمخالفتها السواد وأن في « أن لَوْ كَانُوا » الظاهر أنها مصدرية مخففة من الثقلة واسمها ضمير الشأن ولو فاصلة بينها وبين خبرها الفعلي وقد تقدم تحقيق ذلك كقوله « وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا^(٢) » « أن لَوْ نَشَاءُ أَصْبَنَاهُمْ^(٣) » وقال ابن عطية : وذهب سيبويه^(٤) إلى أن لا موضع لها من الإعراب إنما هي مؤذنة بجواب ما تنزَّل منزلة القسم من الفعل الذي معناه التحقيق واليقين لأن هذه الأفعال التي هي تَحَقَّقَتْ وَتَبَيَّنَتْ وَعَلِمَتْ ونحوها تحل محل القسم ﴿ فَمَا لِيُبُوا ﴾ جواب القسم لا جواب لَوْ وعلى الأقوال الأول يكون جوابها . قُلْتُ : وظاهر هذا أنها زائدة لأنهم خصوا على أطراد زيادتها قبل لَوْ في حيز القسم . وللناس خلاف هل الجواب للو أو للقسم؟ والذي يقتضيه القياس أن يُجَابَ أَسْبَقُهُمَا كما في اجتماعه مع الشرط الصريح ما لم يتقدمها ذو خير كما تقدم بيانه وتقدم الكلام والقراءات في « سَبَأُ » في سورة النمل .

قوله : ﴿ مَسَاكِينِهِمْ ﴾ قرأ حمزة وحفص « مَسْكِينِهِمْ » بفتح الكاف مفرداً . والكسائي كذلك إلا أنه كسر الكاف والباقون « مَسَاكِينِهِمْ » جمعا فأما الافراد فلعدم اللبس لأن المراد الجمع كقوله :

٣٧٤٤ - كُلُّوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوا^(٥)

والفتح هو القياس لأن الفعل متى ضُمَّتْ عَيْنُ مُضَارِعِهِ أَوْ فُتِحَتْ جَاءَ الْمَفْعَلُ مِنْهُ زَمَانًا وَمَكَانًا وَمَصْدَرًا بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ مَسْمُوعٌ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ . قال أبو الحسن : كسر الكاف لغة فاشية وهي لغة الناس اليوم والكسر لغة الحجاز وهي قليلة وقال الفراء : هي لغة يمانية فصيحة و « مَسْكِينِهِمْ » يحتمل أن يُرَادَ بِهِ الْمَكَانَ وَأَنْ يُرَادَ مِنْهُ الْمَصْدَرُ أَي السُّكْنَى وَرَجَّحَ بَعْضُهُمْ .

والثاني : قال : لأن المصدر يشمل الكل فليس فيه وَضْعُ مَفْرَدٍ مَوْضِعَ جَمْعٍ بِخِلَافِ الْأَوَّلِ فَإِنْ فِيهِ وَضَعُ الْمَفْرَدِ مَوْضِعَ الْجَمْعِ كَمَا قَرَّرْتَهُ لَكِنْ سَبَّوْهُ يَأْبَاهُ ضَرُورَةُ قَوْلِهِ :

٣٧٤٥ - قَدْ عَضَّ أَعْنَاقَهُمْ جِلْدُ الْجَوَامِيسِ^(٦)

أي جلود . وأما الجمع فهو الظاهر لأن لكل واحد مسكن ورسم في المصاحف دون أَلِفٍ بَعْدَ الْكَافِ فَلِذَلِكَ اجْتَمَعَ الْقَرَاءَاتُ الْمَذْكُورَةُ .

لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكِنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُّوا مِنْ رِزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُمْ بَلَدَهُ طَبِيبَةٌ

(٤) انظر الكتاب (١٠٩/٣) .

(٥) تقدم .

(٦) تقدم .

(١) البيت من شواهد البحر (٢٦٧/٧) .

(٢) سورة الجن آية : () .

(٣) سورة الأعراف آية : (١٠٠) .

وَرَبِّ غَفُورٍ ﴿١٥﴾ فَأَعْرَضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ وَبَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتِ أَكْلِ خَمْطٍ وَأَثَلٍ
 وَشَيْءٍ مِّن سِدْرٍ قَلِيلٍ ﴿١٦﴾ ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجْزِي إِلَّا الْكَافِرَ ﴿١٧﴾ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ
 الْقُرَى الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا قُرَى ظَاهِرَةً وَقَدَرْنَا فِيهَا السَّيْرَ سِيرُوا فِيهَا لِيَالِي وَأَيَّامًا مَّيْنًا ﴿١٨﴾ فَقَالُوا
 رَبَّنَا بَعْدَ بَيْنِ أَسْفَارِنَا وَظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ وَمَزَقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ
 صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴿١٩﴾

قوله : ﴿ جَنَّاتٍ ﴾ فيه ثلاثة أوجه : الرفع على البدل من « آيَةٌ » وأبدل مشى من مفرد لأن المفرد يصدق على هذا المشى وتقدم في قوله « وجعلنا ابن مريم وأمه آية » (١) .

الثاني : أنه خبر مبتدأ مضمرة وضعف ابن عطية الأول ولم يثبتهُ ، ولا يظهر ضعفه بل قوته وكأنه توهم أنهما أنها مختلفان إفراداً وثنيةً فلذلك ضعف البدل عنده والله أعلم .

والثالث : وإليه نحا ابن عطية : أن يكون « جَنَّاتٍ » مبتدأ وخبره « عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ » وردّه الشيخ بأنه ابتداءً بنكرة من غير مسوغ واعتذر عنه قد يعتقد حذف صفة أي « جَنَّاتٍ » لهم أو جنتان عظيمتان صح ما ذهب إليه . وقرأ ابن أبي عبله « جَنَّاتٍ » بالياء نصباً على خبر كان واسمها « آيَةٌ » فإن قيل اسم كان كالمبتدأ ولا مسوغ للابتداء به حتى يجعل اسم كان ، والجواب أنه تخصص بالحال المُقَدِّمة عليه وهي صفته في الأصل ألا ترى أنه لو تأخر « لِسَبِيًّا » لكان صفة لـ « آيَةٌ » في هذه القراءة .

قوله : ﴿ عَن يَمِينٍ ﴾ إما صفة لجنتان أو خبر مبتدأ مضمرة أي : هُما عَن يَمِينٍ .

قوله : ﴿ كُلُّوا ﴾ على إضمار القول أي قال الله أو الملك .

قوله : ﴿ بَلَدَةٌ ﴾ بَلَدْتُكُمْ بلدةٌ وربُّكُمْ ﴿ رَبُّ غَفُورٌ ﴾ . وقرأ رؤيس بنصب « بَلَدَةٌ » و « رَبُّ » على المدح أو اسكُنُوا واعبُدُوا . وجعله أبو البقاء مفعولاً به والعامل فيه « اشكروا » وفيه نظرٌ : إذ يصير التقدير اشكروا لربكم رباً غفوراً .

قوله : ﴿ سَيْلَ الْعَرِمِ ﴾ فيه أوجه :

أحدها : أنه من باب إضافة الموصوف لصفته في الأصل إذ الأصل السيل العرم والعرم الشديد وأصله من العرامة وهي الشراسة والصعوبة وعرم فلان فهو عارم وعرم . وعرام الجيش منه .

الثاني : أنه من باب حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه تقديره فأرسلنا عليهم سيل المطر العرم أي الشديد الكثير .

الثالث : أن العرم اسم للبناء الذي يجعل سداً وأنشد :

٣٧٤٦- مِنْ سَبَأِ الْحَاضِرِينَ إِذْ يَبْنُونَ مِنْ دُونِ سَيْلِهِ الْعَرِمَا^(١)

أي البناء القوي .

الرابع : أن العرم اسم للوادي الذي كان فيه الماء نفسه .

الخامس : أنه اسم للجُرْد وهو الفأر قيل هو الخلد وإنما أضيف إليه لأنه تَسَبَّبَ عنه إذ يروى في التفسير أنه قرص السد إلى أن انفتح عليهم فغرقوا به وعلى هذه الأقوال الثلاثة تكون الاضافة إضافة صحيحة معرفة نحو غلام زيد أي سبيل البناء أو سبيل الوادي الغلاني أو سبيل الجرد وهؤلاء هم الذين ضربت بهم العرب المثل في الفرقة فقالوا : تفرقوا أيدي سبأ وأيادي سبأ^(٢) .

قوله : ﴿ بَجَّتْهُمْ جَتَّتِينَ ﴾ قد تقدم في البقرة أن المجرور بالباء هو الخارج والمنصوب هو الداخل ولهذا غلط من قال من الفقهاء فلو أبدل ضاداً بظاء بطلت صلاته بل الصواب ان يقال ظاء بصاد .

قوله : ﴿ أَكَلِ خَمْطٍ ﴾ قرأ ابو عمرو على إضافة « أَكَلِ » إلى « خَمْطٍ » والباقون بتنوينه غير مضاف [لضمير المؤنثة]^(٣) وأن نافعا وابن كثير يسكنونها بتفصيل هناك تقدم تحريره ، فيكون القراء هنا على ثلاث مراتب الاولى لأبي عمرو « أَكَلِ خَمْطٍ » بضم كاف أكل مضافا لخمط الثانية لنافع وابن كثير تسكين كافة وتنوينه . الثالثة للباقيين ضم كافة وتنوينه فمن أضاف جعل الأكل بمعنى الجنى والشمر . والخمط قيل شجر الأراك وقيل كل ذي شوك . وقيل كل نبت أخذ طعماً من مرارة . وقيل شجرة لها ثمر يشبه الخشخاش لا يتفع به .

قوله : ﴿ وَأَثْلٍ وَشَيْءٍ مِنْ سِدْرٍ ﴾ معطوفان على « أَكَلِ » لا على « خَمْطٍ » لأن الخمط لا أكل له وقال مكّي : لما لم يجوز أن يكون الخمط نعتاً للأكل لأن الخمط اسم شجر بعينه ولا بدلاً لأنه ليس الأول ولا بعضه وكان الجنى والشمر من الشجر أضيف على تقدير من كقولك هذا ثوب خز . ومن نون جعل خمطاً وما بعده إما صفة للأكل قال الزمخشري : أو وصف الأكل بالخمط كأنه قيل : ذواتي أكل بشع .

قال الشيخ : والوصف بالاسماء لا يطرد وإن كان قد جاء منه شيء نحو قولهم مررت بقاع عرفج كله .

الثاني : البدل من أكل قال أبو البقاء : وجعل خمطاً أكلاً لمجاورته إياه وكونه سبباً له إلا ان الفارسي رد كونه بدلاً قال : لأن الخمط ليس بالأكل نفسه . وقد تقدم جواب أبي البقاء وأجاب عنه وهو منتزع من كلام الزمخشري أنه على حذف مضاف تقديره : ذواتي أكل خمط قال : والمحذوف هو الأول في الحقيقة .

الثالث : أنه عطف بيان وجعله أبو علي أحسن ما في الباب قال : كأنه يبين أن الأكل هذه الشجرة إلا أن عطف البيان لا يجيزه البصريون في النكرات إنما يخصونه بالمعارف .

قوله : ﴿ قَلِيلٍ ﴾ نعت لسدر وقيل نعت لأكل وقال أبو البقاء : ويجوز أن يكون نعتاً لخمط وأثل وسدر وقرى « وَأَثْلًا وَشَيْئًا » بنصبهما عطفاً على « جَتَّتِينَ » والأثل شجر الطرفاء أو ما يشبهها والسدر سدران له ثمرة عفصة لا يؤكل ولا يتفع بورقة في الاغتسال وهو الضال ، وسدر له ثمر يؤكل وهو النبق ويُغتسل بورقه ومراد الآية الاول .

(٣) سقط من (ج) .

(١) تقدم .
(٢) انظر مجمع الأمثال (٤/٢) .

قوله: ﴿ وَهَلْ نُجَازِي ﴾ قرأ الاخوان وحفص « نُجَازِي » بنون العظمة وكسر الزاي أي نحن « إِلَّا الْكُفُورَ » مفعول به . والباقون بضم الياء وفتح الزاي مبنياً للمفعول « إِلَّا الْكُفُورُ » رَفَعُ عَلَى مَا لَمْ يَسْمُ فاعله ، ومُسْلِمٌ بن جنذب « يُجْزَى » مبنياً للمفعول « إِلَّا الْكُفُورُ » رَفَعاً عَلَى مَا تَقَدَّمَ . وقرىء « يُجْزَى » مبنياً للفاعل وهو الله تعالى . « الْكُفُورَ » نصباً على المفعول به .

قوله: ﴿ رَبَّنَا ﴾ العامة بالنصب على النداء وابن كثير وأبو عمرو وهشام « بَعُدْ » بتشديد العين فعل طلب ، والباقون « بَاعِدْ » طلباً أيضاً من المفاعلة بمعنى الثلاثي ، وقرأ ابنُ الحنفية وسفيانُ بنُ حسن وابن السميع « بَعُدْ » بضم العين فعلاً ماضياً والفاعل المَسِيرُ أي بعد المَسِيرُ و « بَيْنَ » ظرفٌ وسعد بن أبي الحسن كذلك الا أنه ضم نون « بَيْنَ » جعله فاعل « بَعُدْ » فَأَخْرَجَهُ عَنِ الظَّرْفِيَةِ كقراءة « تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ » رَفَعاً فالمعنى على القراءة المتضمنة للطلب يكون للمعنى أَشْرَوْا وَبَطَرُوا فلذلك طَلَبُوا بَعْدَ الْأَسْفَارِ . وعلى القراءة المتضمنة للخبر الماضي يكون شَكْوَى من بَعْدِ الْأَسْفَارِ التي طلبوها أولاً ، وقرأ جماعة كبيرة منهم ابن عباس وابن الحنفية وعمرو بن فائد « رَبَّنَا » رَفَعاً عَلَى الْإِبْتِدَاءِ « بَعُدْ » بتشديد العين فعلاً ماضياً خبره . وأبو رجاء والحسن ويعقوب كذلك الا أنه « بَاعِدْ » بالالف والمعنى على هذه القراءة شَكْوَى بَعْدَ أَسْفَارِهِمْ عَلَى قَرْبِهَا وَدُنُوهَا تَعَنَّتْ مِنْهُمْ . وقرىء « بُوْعِدَ » مبنياً للمفعول وإذا نصبت « بَيْنَ » بعد فعل متعد من هذه المادة في إحدى هذه القراءات سواء أَكَانَ أَمْرًا أَمْ مَاضِيًا فجعله الشيخ منصوباً على المفعول به لا ظرفاً قال : أَلَا تَرَى إِلَى قِرَاءَةٍ مِنْ رَفَعٍ كَيْفَ جَعَلَهُ اسْمًا؟ قلت : إقراره على ظرفيته أَوْلَى ويكون المفعول محذوفاً تقديره بَعْدَ السَّيْرِ بَيْنَ أَسْفَارِنَا . ويدل على ذلك قراءة « بَعُدْ » بضم العين « بَيْنَ » بالنصب ، فكما يضم هنا الفاعل وهو ضمير السير كذلك يبقى هنا « بَيْنَ » على بابها ويُنَوَى السير وكان هذا أَوْلَى لِأَنحَذِفَ المفعول كثير جداً لا نزاع فيه وإخراج الظرف غير المتصرف عن ظرفيته فيه نزاع كبير . وتحقيق هذا والاعتذار عن رفع « بَيْنَكُمْ » مذكور في سورة الأنعام وقرأ العامة « أَسْفَارِنَا » جمعاً ، وابن يعمر « سَفَرِنَا » مفرداً .

وَلَقَدْ صَدَقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ فَاتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ١٥ وَمَا كَانَ لَهُ عَلَيْهِمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَوْمَئِذٍ بِالْآخِرَةِ مِمَّنْ هُوَ مِنْهَا فِي شَكٍّ وَرَبُّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَفِيظٌ ١٦ قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شَرْكٍَ وَمَا لَهُمْ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ ١٧ وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ ١٨ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًىٰ أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ١٩ قُلْ لَا تَسْأَلُونَ عَمَّا أَجْرَمْنَا وَلَا تُسْأَلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ ٢٠ قُلْ يَجْمَعُ بَيْنَنَا رَبَّنَا ثُمَّ يَفْتَحُ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَهُوَ الْفَتَّاحُ الْعَلِيمُ ٢١ قُلِ أَرُونِي الَّذِينَ أَلْحَقْتُمْ بِهِ شُرَكَاءَ كَلَّا بَلْ هُوَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ٢٢ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ٢٣ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَذَا الْوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ٢٤ قُلْ لَكُمْ

مِيعَادِ يَوْمٍ لَا تَسْتَعْرِفُونَ عَنْهُ سَاعَةً وَلَا تَسْتَقْدِمُونَ ﴿٢٠﴾ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ نُؤْمِنَ بِهَذَا الْقُرْآنِ وَلَا بِالَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ الْقَوْلَ يَقُولُ الَّذِينَ اسْتَضَعَفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴿٢١﴾ قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لِلَّذِينَ اسْتَضَعَفُوا أَخُنُّكُمْ عَنْ الْهُدَىٰ بَعْدَ إِذْ جَاءَكُمْ بَلْ كُنْتُمْ شُرَكَمِيمٍ ﴿٢٢﴾ وَقَالَ الَّذِينَ اسْتَضَعَفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَنْ نَكْفُرَ بِاللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُ أَندَادًا وَأَسْرُوا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا الْعَذَابَ وَجَعَلْنَا الْأَغْلَلَ فِي آعْنَاقِ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ يُحْزَنُونَ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٢٣﴾ وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّنْ نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ ﴿٢٤﴾ وَقَالُوا نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا وَمَا نَحْنُ بِمُعَدِّينَ ﴿٢٥﴾ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٢٦﴾ وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَىٰ إِلَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُولَٰئِكَ لَهُمْ جِزَاءٌ ضَعِيفٌ بِمَا عَمِلُوا وَهُمْ فِي الْعَرْشِ ءَامِنُونَ ﴿٢٧﴾ وَالَّذِينَ يَسْعَوْنَ فِي ءَايَاتِنَا مُعْجِزِينَ أُولَٰئِكَ فِي الْعَذَابِ مُحْضَرُونَ ﴿٢٨﴾ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ﴿٢٩﴾

قوله: ﴿ صَدَقَ ﴾ قرأ الكوفيون « صَدَقَ » بتشديد الدال والباقون بتخفيفها فأما الأولى فظنَّه مفعول به والمعنى أن ظنَّ إبليس ذهب إلى شيء فوافق فصدق هو ظنَّه على المجاز والانتساع ومثله كَذَبْتُ ظَنِّي ونَفْسِي وَصَدَّقْتُهَا وَصَدَّقَانِي وكَذَّبَانِي وهو مجاز سائغ أي ظنَّ شيئاً فوق وأصله من قوله « فَلَا غُوبَ لَهُمْ » و« الْأَضْلَنَّهُمْ » وغير ذلك وأما الثانية فانصب « ظنَّه » على ما تقدم من المفعول به كقولهم أَصَبْتُ ظَنِّي وَاخْطَأْتُ ظَنِّي أو على المصدر بفعل مقدر أي يظنُّ ظنَّه أو على إسقاط الخافض أي في ظنَّه وزيد بن علي والزهري بنصب « إبليس » ورفع « ظنَّه » كقوله:

٣٧٤٧ - يَا مَنْ يَكُ ظَنِّي صَادِقًا وَهُوَ صَادِقِي

جعل ظنَّه صادقاً فيما ظنَّه مجازاً وانتساعاً . وروي عن أبي عمرو ويرفعهما وهي واضحة جعل « ظنَّه » بدل اشتغال من « إبليس » والظاهر أن الضمير في « عَلَيْهِمْ » عائد على أهل سبأ و« إِلَّا قَرِيبًا » استثناء من فاعل « اتَّبَعُوهُ » و« مِنَ الْمُؤْمِنِينَ » صفة « قَرِيبًا » ومن للبيان لا للتبعض لثلاثي يفسد المعنى إذ يلزم أن يكون من آمن أتبع إبليس .

قوله: ﴿ إِلَّا لِنَعْلَمَ ﴾ استثناء مفرغ من العلل العامة تقديره ما كان له عليهم استيلاء لشيء من الأشياء إلا لهذا وهو تمييز المحق من الشاك .

قوله: ﴿ مِنْهَا ﴾ متعلق بمحذوف على معنى البيان أي أعني ومنها وبسببها وقيل « مِنْ » بمعنى في وقيل هو حال من « شَكَّ » .

وقوله: ﴿ مَنْ يُؤْمِنُ ﴾ يجوز في « مَنْ » وجهان :

أحدهما : أنها استفهامية فتسُدُّ مسدًّا مفعولي العلم كذا ذكر أبو البقاء وليس بظاهر لأن المعنى إلا المُمَيِّز ويظهر للناس مَنْ يُؤْمِنُ مِمَّنْ لا يؤمن فعبر عن مُقَابِلِهِ بقوله « مِمَّنْ هو منها في شَكَّ » لأنه من نتائجه ولوازمه .

والثاني : أنها موصولة وهذا الظاهر على ما تقدم تفسيره .

﴿ الَّذِينَ رَعَمْتُمْ ﴾ مفعوله الاول محذوف هو عائد الموصول والثاني أيضاً محذوف قامت صفته مقامه أي زعمتموهم شُرَكَاءَ من دون الله ولا جائز أن يكون « مِنْ دُونِ » هو المفعول الثاني إذ لا ينعقدُ منه مع ما قبله كلام لو قلت هم من دون الله أي من غير نِيَّةِ موصوف لم يجز ولولا قيام الوصف مقامه أيضاً لم يحذف لأن حذفه اختصاراً قليل أن بعضهم منعه .

قوله: ﴿ إِلَّا لِمَنْ أَدْنَى لَهُ ﴾ فيه أوجه :

أحدها : أن اللام متعلقة بنفس « الشَّفَاعَةُ » قال أبو البقاء : كما تقول شَفَعْتُ لَهُ .

الثاني : أن يتعلق بتَنَفُّعِ قاله أبو البقاء . وفيه نظر وهو أنه يلزم أحدُ أمرين إما زيادة اللام في المفعول في غير موضعها واما حذف مفعول « تَنَفُّعُ » وكلاهما خلاف الاصل .

الثالث : أنه استثناء مفرغ من مفعول « الشَّفَاعَةُ » المقدر أي لا تنفع الشفاعة لأحدٍ إِلَّا لِمَنْ أَدْنَى لَهُ . ثُمَّ المسْتثنى منه المقدر يجوز أن يكون هو المشفوع له وهو الظاهر والشافع ليس مذكوراً إنما دَلَّ عليه الفحوى والتقدير لا تنفع الشفاعة لأحد من المشفوع لهم إِلَّا لِمَنْ أَدْنَى تَعَالَى للشافعين أن يشفعوا فيه . ويجوز أن يكون هو الشافع والمشفوع له ليس مذكوراً تقديره لا تنفع الشفاعة إِلَّا لِشَافِعٍ أَدْنَى لَهُ أن يشفع وعلى هذا فاللام في « لَهُ » لام التبليغ لا لام العلة .

الرابع : أنه استثناء مَفْرَغٌ أيضاً لكن من الأحوال العامة تقديره : لا تنفع الشفاعة إِلَّا كائنةً لمن أَدْنَى لَهُ وقدره الزمخشري فقال : تقول الشفاعة لزيد على معنى أنه الشافع كما تقول الكرم لزيد وعلى معنى أنه المشفوع له كما تقول القيام لزيد فاحتمل قوله « وَلَا تَنَفُّعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَدْنَى لَهُ » أن يكون على أحد هذين الوجهين أي لا تنفع الشفاعة إِلَّا كائنةً لمن أَدْنَى لَهُ من الشافعين ومطلقة له أو كائنةً لمن أَدْنَى لَهُ أي لِشَفِيعِهِ أو هي اللام الثانية في قولك أَدْنَى لزيد لعمرو أي لأجله فكأنه قيل : إِلَّا لِمَنْ وَقَعَ الإِدْنُ للشفيع لأجله وهذا وجه لطيف وهو الوجه . انتهى . فقوله : الكرم لزيد . يعني أنها ليست لام العلة بل لام الاختصاص وقوله : القيام لزيد . يعني أنها لام العلة كما هي في القيام لزيد وقوله : أَدْنَى لزيد لعمرو . يعني أن الأولى للتبليغ والثانية لام العلة . وقرأ الاخوان وأبو عمرو « أَدْنَى » مبنياً للمفعول والقائم مقام الفاعل الجار والمجرور والباقون مبنياً للفاعل أي أَدْنَى اللَّهُ وهو المراد في القراءة الأخرى وقد صرح به في قوله ﴿ إِلَّا مَنْ بَعْدَ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ ﴾ (١) ﴿ إِلَّا مَنْ أَدْنَى لَهُ الرَّحْمَنُ ﴾ (٢) .

قوله: ﴿ حَتَّى إِذَا ﴾ هذه غاية لا بد لها من مُعَيَّا وفيه أوجه :

أحدها : أنه قوله « فَاتَّبِعُوهُ » على أن يكون الضمير في « عَلَيْهِمْ » من قوله « صَدَقَ عَلَيْهِمْ » وفي « قُلُوبِهِمْ » عائداً على جميع الكفار ويكون التَّفْرِيعُ حالة مفارقة الحياة أو يجعل اتباعهم إِيَّاه مستصحباً لهم إلى يوم القيامة مجازاً والجملة من قوله « قُلْ ادْعُوا » إلى آخرها معترضة بين الغاية والمُعْيَا ذكره الشيخ . وهو حَسَنٌ .

الثاني : أنه محذوف قال ابن عطية : كأنه قيل ولا هم شفعاء كما تحبون أنتم بل هم عنده أو مسلمون أي مُنْقَادُونَ حتى إذا فُزِعَ عن قلوبهم . انتهى . وجعل الضمير في « قُلُوبِهِمْ » عائداً على الملائكة وقَدَّرَ ذلك وضعف قول من جعله عائداً على الكفار أو جميع العالم وليس هذا موضع تَفْصِيحِهِ .

وقوله : ﴿ قَالُوا مَاذَا ﴾ هو جواب « إِذَا » .

وقوله : ﴿ قَالُوا الْحَقُّ ﴾ جواب لقوله : مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ﴿ وَالْحَقُّ ﴾ منصوب بـ « قال » مضمرة أي قالوا : قَالَ رَبُّنَا الْحَقُّ أي المقولُ الحقُّ إِلَّا أَنَّ الشَّيْخَ رد هذا فقال : وما قدره ابن عطية لا يصح لان ما بعد الغاية مخالفٌ قبلها [و] هم منقادون عنده دائماً لَا يَنْفَكُونَ عن ذلك لا إِذَا فُزِعَ عن قلوبهم ولا إِذَا لم يُفْرَعْ .

الثالث : أنه قوله « زَعَمْتُمْ » أي زعمتم أي زَعَمْتُمْ الكُفْرَ إِلَى غَايَةِ التَّفْرِيعِ ثم تركتم ما زَعَمْتُمْ وقتلتم قال الحقُّ وعلى هذا يكون في الكلام التفتاً من خطابٍ في قوله « زَعَمْتُمْ » إلى الغيبة في قوله « قُلُوبِهِمْ » .

الرابع : أنه ما فهم من سياق الكلام قال الزمخشري : فإن قلت بأي شيء اتصل قوله « حَتَّى إِذَا فُزِعَ » ولأي شيء وقعت حَتَّى غاية ؟ قلت : بما فهم من هذا الكلام من أن تَمَّ انتظاراً للإذن وتوقعاً وتمهلاً وفزعاً من الراجين للشفاعة والشفعاء هل يُؤَدِّنُ لهم أو لَا يُؤَدِّنُ وأنه لا يطلق الإذن إلا بعد مَلِي من الزمان وطول من التَّربُّصِ ودل على هذا الحال قوله عَزَّ مِنْ قَائِلِ ﴿ رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ﴿ إِلَّا مَنْ أَدْنَى لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَاباً ﴾ (١) فكانه قال يتربصون ويتوقعون مَلِيّاً فَرَعِينَ وَهَلِينَ حتى إذا فُزِعَ عن قلوبهم أي كُشِفَ الفَرْعُ عن قلوب الشافعين والمشفوع لهم بكلمة يتكلم بها ربُّ العِزَّةِ في إطلاق الإذن تباشروا بذلك وسأل بعضهم بعضاً ماذا قال ربكم قالوا الحقُّ أي القول الحق وهو الإذن بالشفاعة لمن ارتضى . وقرأ ابن عامر « فَرَعٌ » مبنياً للفاعل فإن كان الضمير في « قُلُوبِهِمْ » للملائكة فالفاعل في فَرَعٌ ضمير اسم الله تعالى لتقدم ذكره وإن كان للكفار فالفاعل ضمير مُعْوَبِهِمْ كذا قال الشيخ . والظاهر : أنه يعود على الله مطلقاً . وقرأ الباقون مبنياً للمفعول والقائم مقام الفاعل الجار بعده وفَعَّلَ بالتشديد معناها السلبُ هنا نحو قَرَدْتُ البعير أي أزلت قُرَادَه كذا هنا أي أزال الفَرَعُ عنها . وقرأ الحسن « فَرَعٌ » مبنياً للمفعول مُخَفَّفاً كقولك ذَهَبَ بَرِيدٌ . والحسن أيضاً وقتادة ومجاهد « فَرَعٌ » مشدداً مبنياً للفاعل من الفراغ . وعن الحسن أيضاً تخفيف الراء ، وعنه أيضاً وعن عُمَرَ وقتادة مشدد الراء مبنياً للمفعول . والفَرَاغُ الفَنَاءُ والمعنى حتى إِذَا أَفْنَى اللَّهُ الْوَجَلَ أو انتفى بنفسه أو نَفِيَ الْوَجَلَ وَالْحَوْفُ عن قلوبهم فلما بنى للمفعول قام الجار مقامه . وقرأ ابن مسعود وابن عمر « أفرقع » من الأفرقع وهو التفرق . قال الزمخشري : والكلمة مركبة من حروف المفارقة مع زيادة العين كما رُكِّبَ اقْمَطَرٌ من حروف القمط مع زيادة الراء .

قال الشيخ : فإن عني أن العَيْنَ من حروف الزيادة وكذا الراء وهو ظاهر كلامه فليس بصحيح لأن العين والراء ليسا من حروف الزيادة وإن عني أن الكلمة فيها حروف ما ذُكِرَ وزائداً إلى ذلك العين والراء والمادة فَرَقَعَ وقَمَطَرَ فهو صحيح . انتهى . وهذه قراءة مخالفةٌ للسواد ، ومع ذلك هي لَفْظَةٌ غريبة ثقيلة اللفظ نصُّ أهل البيان عليها ومثلوا بها وحكوا عن

عيسى بن عمر أنه غشي عليه ذات يوم فاجتمع عليه النظارة فلما أفاق قال: «أرأكم تكأكأتم علي كتكأكأكم علي ذي جنه أفرنقوا عني» أي اجتمعتم علي اجتماعكم علي المجنون تفرقوا عني . فعابها الناس عليه حيث استعمل مثل هذه الألفاظ الثقيلة المستغربة ، وقرأ ابن أبي عبله « الحق » بالرفع علي أنه خبر مبتدأ مضمرة أي قوله الحق .

قوله: ﴿ أَوْ إِيَّاكُمْ ﴾ عطف علي اسم إن وفي الخبر أوجه :

أحدها : أن المَلْفُوظَ به « خَبْرٌ » الأولِ وَحُذِفَ خبرُ الثاني للدلالة عليه أي وَإِنَّا لَعَلَى هُدَى أَوْ فِي ضَلَالٍ .
والثاني : العكسُ أي حذف الأولِ والملفوظ به خبر الثاني وهو خلاف مشهور تقدم تحقيقه عند قوله ﴿ فَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ ﴾ (١) وهذان الوجهان لا ينبغي أن يُحْمَلَا علي ظاهرهما قطعاً لأن النبي ﷺ لم يُشَكَّ أنه علي هدىٍ و يقين وأن الكفار علي ضلالٍ وإنما هذا الكلام جارٍ علي ما يتخاطب به العربُ من استعمال الإنصافِ في محاوراتهم علي سبيل الغرضِ والتقدير . ويسميه أهلُ البيان الاستدراج وهو أن يُذَكِّرَ لمخاطبه أمراً يُسَلِّمُهُ وإن كان بخلاف ما يذكر حتى يصغي إلي ما يُلقِيه إليه إذ لو بدأه بما يكره لم يصغ ونظيره قولهم : أَخْرَى اللَّهُ الْكَاذِبَ مِنِّي وَمِنْكَ (٢) .

ومثله قول الآخر :

٣٧٤٨ - فَأَيُّ مَأْ وَأَيْكَ كَانَ شَرًّا فَعِيدَ إِلَى الْمُقَامَةِ لَا يَرَاهَا (٣)

وقول حسان رضي الله عنه :

٣٧٤٩ - أَتَهْجُوهُ وَلَسْتَ لَهُ بِكُفٍّ فَشَرُّكُمْ مَا لِحَيْرِكُمْ مَا الْفِدَا (٤)

مَعَ الْعِلْمِ لِكُلِّ أَحَدٍ أَنَّهُ ﷺ خَيْرُ خَلْقِ اللَّهِ كُلِّهِمْ .

الثالث : أنه من باب اللَّفِّ والنَّشْرِ والتقدير : وَإِنَّا لَعَلَى هُدَى وَإِنَّكُمْ لَفِي ضَلَالٍ مَبِينٍ وَلَكِنْ لَفَّ الْكَلَامِينَ وَأَخْرَجَهُمَا كَذَلِكَ لِعَدَمِ اللَّبْسِ وَهَذَا لَا يَتَأْتِي إِلَّا أَنْ تَكُونَ أَوْ بِمَعْنَى الْوَاوِ وَهِيَ مُسْتَلْةٌ خِلَافَ وَمِنْ مَجِيءٍ أَوْ بِمَعْنَى الْوَاوِ قَوْلُهُ :

٣٧٥٠ - قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ مَا بَيْنَ مُلْجِمٍ مُهْرِهِ أَوْ مُسْرِجٍ (٥)

وتقدم تقرير هذا، وهذا الذي ذكرته منقول عن أبي عبيدة .

الرابع : قال الشيخ (٦) وأوهنا علي موضوعها لكونها لأحد الشئيين وخبرٌ « إِنَّا » أَوْ « إِيَّاكُمْ » . هو : « لَعَلَى هُدَى أَوْ فِي ضَلَالٍ مَبِينٍ » . ولا يحتاج إلي تقدير حَذْفٍ إِذْ أَنْ أَحَدَنَا لَفِي أَحَدٍ هَذِينَ . كقولك زيد أَوْ عمرو في القصر أَوْ في المسجد لا يحتاج إلي تقدير حَذْفٍ إِذْ مَعْنَاهُ أَحَدٌ هَذِينَ . وقيل الخبر محذوف ثم ذكر ما قدمته إلي آخره . وهذا الذي ذكره هو تفسيرٌ معني لا تفسيرٌ إعراب والناس نظروا إلي تفسير الإعراب فاحتاجوا إلي ما ذكرت .

قوله : ﴿ الْفَتَّاحُ الْعَلِيمُ ﴾ صفتا مبالغة وقرأ عيسى بن عمر « الْفَاتِحُ » فاعل .

(٤) تقدم وانظر ديوانه (٧٦) .

(١) سورة التوبة آية : (٦٢) .

(٥) البيت لحميد بن ثور الهلالي انظر ديوانه (١١١) ، المعنى

(٢)

(٦١/١) ، التصريح (١٤٦/٢) .

(٣) البيت للعباس بن مراد انظر ديوانه (١٤٨) ، الكتاب

(٦) انظر البحر المحيط (٢٨٠/٧) .

(٤٠٢/٢) ، شرح المفصل لابن يعيش (١٣٢/٢) .

قوله تعالى ﴿ أُرُونِي ﴾ فيها وجهان :

أحدهما : أنها عِلْمِيَّةٌ متعديةٌ قبل النقل إلى اثنين فلما جيء بهمزة النقل تعدت لثلاثة أولها ياء المتكلم ، ثانيها الموصول ، ثالثها « شُرَكَاء » وعائد الموصول محذوف أي الْحَقُّوهُم .

والثاني : أنها بَصْرِيَّةٌ متعديةٌ قبل النقل لواحدٍ وبعده لاثنتين أولهما ياء المتكلم ثانيهما الموصول و « شُرَكَاء » نصبٌ على الحال من عائد الموصول أي بَصْرُونِي الْمُلْحَقِينَ بِهِ حال كونهم شُرَكَاءَ له قال ابن عطية في هذا الثاني ولَا غِنَاءَ له أي لا منفعةٌ فيه يعني أن معناه ضعيف .

قال الشيخ : وقوله : لا غناء له . ليس بجيد بل في ذلك تَبَكُّيَّةٌ لهم وتوبيخٌ ولا يريد حقيقة الأمر بل المعنى الذين هم شركاء لله على زَعْمِكُمْ هم مِمَّنْ إِنْ أَرَيْتُمُوهم افتضحتم لأنه خَشِبٌ وَحَجْرٌ وغير ذلك .

قوله : ﴿ بَلْ هُوَ ﴾ في هذا الضمير قولان :

أحدهما : أنه ضمير عائد على الله تعالى أي ذلك الذي الْحَقُّتُمْ بِهِ شركاء هو الله « الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ » صفتان .

والثاني : أنه ضمير الأمر والشأن و « اللّهُ » مبتدأ و « الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ » خبرانٍ والجمله خبر « هُوَ » .

قوله : ﴿ كَافَّةً ﴾ فيه أوجه :

أحدها : أنه حال من كاف « أَرْسَلْنَاكَ » والمعنى إِلَّا جَامِعاً لِلنَّاسِ فِي الْإِبْلَاحِ . وَالْكَافَّةُ بمعنى الجامع والهاء فيه للمبالغة كهي في عَلَامَةٍ وراوية قاله الزجاج . وهذا بناءٌ منه على انه اسم فاعل من كَفَّ يَكْفُفُ .

قال الشيخ : أما قول الزجاج إِنْ كَافَّةً بمعنى جامعاً والهاء فيه للمبالغة فَإِنَّ اللّغَةَ لا تساعد على ذلك لأنَّ كَفَّ ليس معناه محفوظاً بمعنى جَمَعَ يعني أَنَّ المحفوظ معناه مَنَعَ يقال كَفَّ يَكْفُفُ أي مَنَعَ والمعنى إِلَّا مَانِعاً لَهُم مِنَ الْكُفْرِ وَأَنْ يَشِدُّوا مِنْ تَبْلِيغِكَ وَمِنَ الْكَفِّ لَأَنَّهَا تمنع خروج ما فيه .

الثاني : أَنَّ كَافَّةً مصدرٌ جاءت على الفاعلة كالعاقبة والعافية وعلى هذا فوقوعها حالاً إِمَّا على المبالغة وإِمَّا على حذف مضافٍ أَي كَافَّةً لِلنَّاسِ .

الثالث : أَنَّ كَافَّةً صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ تقديره إِلَّا إِرْسَالَةَ كَافَّةً . قال الزمخشري : إِلَّا إِرْسَالَةَ عَامَّةً لَهُم مُحِيطَةً بِهِمْ لِأَنَّهَا إِذَا شَمِلَتْهُمْ فَقَدْ كَفَّتْهُمْ أَنْ يَخْرُجَ مِنْهَا أَحَدٌ مِنْهُمْ .

قال الشيخ : اما كافة بمعنى عامة فالمقول عن النحويين انها لا تكون الا حالا ولم يتصرف فيها بغير ذلك فجعلها صفة لمصدرٍ محذوفٍ خروج عن ما نقلوا ولا يحفظ ايضا استعمالها صفة لموصوفٍ محذوفٍ .

الرابع : أَنَّ كَافَّةً حالٌ من « لِلنَّاسِ » كَافَةً إِلَّا أَنَّ هذا قد رده الزمخشري فقال : ومن جعله حالا من المجرور متقدماً عليه فقد أخطأ لان تقدم حال المجرور علي في الإحالة بمنزلة تقدم المجرور على الجار وكم ترى مَنْ يرتكبُ مثلَ هذا الخطأ ثم لا يقنع حتى يَضُمَّ إليه أَنْ يجعل اللام بمعنى إلى لأنه لا يستوي له الخطأ الاول إلا بالخطأ الثاني فيرتكب الخطأين معا .

قال الشيخ^(١) : وأما قوله كذا فهو مختلف فيه ذهب الجمهور إلى إنه لا يجوز وذهب أبو علي وابن كيسان وابن برهان وابن ملكون إلى جوازه قال : وهو الصحيح . قال : **وَمِنْ أُمَّلَّةِ أَبِي عَلِيٍّ : زَيْدٌ خَيْرٌ مَا تَكُونُ خَيْرٌ مِنْكَ التَّقْدِيرُ زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْكَ خَيْرٌ مَا تَكُونُ خَيْرٌ مَا تَكُونُ حَالاً مِنَ الْكَافِ فِي مِنْكَ وَقَدِمَهَا عَلَيْهَا وَأَنْشَدَ :**

٣٧٥١ - إِذَا الْمَرْءُ أَعْيَتْهُ الْمُرْوَةُ مَنَايَشًا فَمَطَّلِبَهَا كَهَلًا عَلَيْهِ شَدِيدٌ^(٢)
أي فمطلبها عليه كهلاً . وأنشد أيضاً :

٣٧٥٢ - تَسَلَّيْتُ عَنْكُمْ طُرّاً بَعْدَ بَيْتِكُمْ بِذِكْرَاكُمْ حَتَّى كَأَنَّكُمْ عِنْدِي^(٣)
أي عنكم طُرّاً . وقد جاء تقديم الحال على صاحبها المجرور وعلى ما يتعلق به قال الشاعر :

٣٧٥٣ - مَشْغُوفَةٌ بِكَ قَدْ شُغِفْتُ وَإِنَّمَا حُمَّ الْفِرَاقُ فَمَا إِلَيْكَ سَبِيلٌ^(٤)
أي قد شُغِفْتُ بِكَ مَشْغُوفَةٌ . وقال الآخر :

٣٧٥٤ - غَافِلًا تَعْرِضُ الْمَنِيَّةُ لِلْمَرْءِ فَيُدْعَى وَلَا تَ حِينَ إِبَاءٍ^(٥)

أي تعرض المنية للمرء غافلاً . قال : وإذا جاز تقديمها على صاحبها وعلى العامل فيه فتقديمها على صاحبها وحده أجوز . قال : **وَمِمَّنْ حَمَلَهُ عَلَى الْحَالِ ابْنُ عَطِيَّةٍ فَانَّهُ قَالَ : قُدِّمَتْ لِلْإِهْتِمَامِ وَالْمَنْقُولِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَوْلُهُ إِلَى الْعَرَبِ وَسَائِرِ الْأُمَمِ وَتَقْدِيرُهُ إِلَى النَّاسِ كَافَةً . قَالَ وَقَوْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ لَا يَسْتَوِي لَهُ الْخَطَأُ الْأَوَّلُ إِلَى آخِرِهِ تَشْنِيعٌ لِأَنَّ الْقَائِلَ بِذَلِكَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى جَعْلِ اللَّامِ بِمَعْنَى إِلَى لِأَنَّ أَرْسَلَ يَتَعَدَّى بِاللَّامِ قَالَ تَعَالَى ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾^(٦) وَأَرْسَلَ مِمَّا يَتَعَدَّى بِاللَّامِ وَبِإِلَى أَيْضًا فَقَدْ جَاءَتْ اللَّامُ بِمَعْنَى إِلَى وَإِلَى بِمَعْنَاهَا . قُلْتُ : أَمَّا « أَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ » فَلَا دَلَالَةَ فِيهِ لِاحْتِمَالِ أَنْ تَكُونَ اللَّامُ لَامَ الْعِلَّةِ الْمَجَازِيَّةِ وَأَمَّا كَوْنُهَا بِمَعْنَى إِلَى وَالْعَكْسُ فَالْبَصْرِيُّونَ لَا يَتَجَوَّزُونَ فِي الْحُرُوفِ . وَ « بَشِيرًا وَنَذِيرًا حَالَانِ أَيْضًا .**

قوله : ﴿ لَكُمْ مِيعَادٌ ﴾ مبتدأ وخبر والميعاد يجوز فيه أوجه :

أحدها : أنه مصدر مضاف لظرفه . والميعاد يطلق على الوعد والوعيد وقد تقدم أن الوعد في الخير والوعيد في الشر غالباً .

الثاني : اسم أقيم مقام المصدر والظاهر الأول . قال أبو عبيدة : **الْوَعْدُ وَالْوَعِيدُ وَالْمِيعَادُ بِمَعْنَى ظَرْفِ الْوَعْدِ مِنْ مَكَانٍ أَوْ زَمَانٍ وَهُوَ هُنَا ظَرْفُ زَمَانٍ وَالِدَلِيلِ عَلَيْهِ قِرَاءَةُ مِنْ قَرَأَ « مِيعَادُ يَوْمٍ » يَعْنِي بَرَفَعَهُمَا مُنَوَّنِينَ فَأَبْدَلَ مِنْهُ الْيَوْمَ وَأَمَّا الْإِضَافَةُ فَإِضَافَةٌ تَبْيِينُ كَقَوْلِكَ بَعِيرٌ سَائِيَةٌ وَسَحْقٌ تَوْبٌ .**

قال الشيخ : ولا يتعين ما قال لاحتمال أن يكون التقدير لكم ميعاد يوم فلما حذف المضاف أعرب المضاف إليه

(١) انظر البحر المحيط (٢٨١/٧) .

(٢) البيت للمخيل السعدي انظر البحر المحيط (٢٨١/٧) ، الأشموني (١٧٨/٢) .

(٣) انظر البيت في البحر المحيط (٢٨١/٧) ، الأشموني

(١٧٧/٢) .

(٤) انظر البيت في الأشموني (١٧٧/٢) .

(٥) انظر البيت في البحر المحيط (٢٨١/٧) ، أوشموني

(١٧٧/٢) .

(٦) سورة النساء آية : (٧٩) .

بإعرابه قُلْتُ : والزَمْخَشَرِي لَوْ فَعَلَ مِثْلَهُ لَسَمِعَ بِهِ . وجوز الزَمْخَشَرِي فِي الرِّفْعِ وَجْهًا آخَرَ : وَهُوَ الرِّفْعُ عَلَى التَّعْظِيمِ .
يعني على إضمار مبتدأ وهو الذي يُسَمَّى القَطْعُ وسيأتي هذا قريباً . وقرأ ابن أبي عبله واليزيدي « مِيعَادُ يَوْمًا » بتنوين
الاول ونصب « يَوْمًا » مُنَوَّنًا وفيه وجهان :

أحدهما : أنه منصوبٌ على الظرف والعامل مقدر تقديره لكم إنجَازٌ وَعَدٌ فِي يَوْمٍ صِفَتُهُ كَيْتٌ وَكَيْتٌ .

الثاني : أن ينتصبَ بإضمار فعلٍ . قال الزَمْخَشَرِي : وَأَمَّا نَصْبُ الْيَوْمِ فَعَلَى التَّعْظِيمِ بِإِضْمَارِ فِعْلِ تَقْدِيرِهِ أَعْنِي
يَوْمًا وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الرِّفْعُ عَلَى هَذَا أَعْنِي التَّعْظِيمِ . وقرأ عيسى بتنوين الاول ونصب يَوْمٍ مضافاً للجمله بعده وفيه
الوجهان المتقدمان النصب على التعظيم أو الظرف .

الثالث : أنه هنا ظرفُ زمان قال الزَمْخَشَرِي : المِيعَادُ .

قوله : ﴿ لَا تَسْتَخْرِوْنَ عَنْهُ ﴾ يجوز في هذه الجملة أن تكون صفة لمِيعَادٍ إن عاد الضمير في « عَنْهُ » عليه أو
لـ « يَوْمٍ » إن عاد الضمير في « عَنْهُ » عليه فيجوز أن يُحَكِّمَ على موضعها بالرفع أو الجر ، وأما على قراءة عيسى فينبغي
أن يعود الضمير في « عَنْهُ » على « مِيعَادُ » ليس إلا لأنهم نَصُّوا على أن الظرف إذا أُضِيفَ إلى جملة لم يُعَدَّ منها إليه
ضمير إلا في ضرورة كقوله :

٣٧٥٥ - مَضَتْ سَنَةٌ لِعَامٍ وُلِدَتْ فِيهِ وَعَشْرٌ بَعْدَ ذَلِكَ وَحِجَّتَانِ (١)

قوله : ﴿ وَلَوْ تَرَى ﴾ مفعول تَرَى وجواب لَوْ محذوفان للفهم أي لو ترى حال الظالمين وَقَتَ وَقَوْفَهُمْ راجعاً بعضهم
إلى بعض القول لرأيت حالاً فظيعةً وأمرأً مُنْكَرًا و « يَرْجِعُ » حال من ضمير « مَوْفُوفُونَ » و « الْقَوْلُ » منصوبٌ يَرْجِعُ لأنه
يَتَعَدَّى قال تعالى ﴿ فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ ﴾ وقوله ﴿ يَقُولُ الَّذِينَ اسْتَضَعُّوا ﴾ الخ تفسير لقوله « يَرْجِعُ » فَلَا مَحَلَّ لَهُ
و « أَنْتُمْ » بعد « لَوْلَا » مبتدأ على أَصَحِّ المذاهب وهذا هو الأفصح أعني وقوع ضمائر الرفع بعد لولا خلافاً للمبرد حيث
جعل خلاف هذا لَحْنًا وأنه لم يرد إلا في قول زياد :

٣٧٥٦ - وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ (٢)

وقد تقدم تحقيق هذا والاختفاء جعل انه ضمير نصب أو جر وقام مقام ضمير الرفع وسيبويه جعله ضمير جر .

قوله : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ ﴾ يجوز رفعه من ثلاثة أوجه :

أحدها : الفاعلية تقديره بل صَدَدْنَا مَكْرُكُمُ فِي هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ .

الثاني : أن يكون مبتدأ خبره محذوف أي مَكْرُ اللَّيْلِ صَدَدْنَا .

الثالث : العكس أي سَبَبُ كُفْرِنَا مَكْرُكُمُ وإضافة المكر الى الليل والنهار إما على الإسناد المجازي كقولهم :

لَيْلٌ مَأْكِرٌ ، فيكون مصدرًا مضافاً لمرفوعه وإمّا على الاتساع في الظرف فجعل كالمفعول به فيكون مضافاً لمنصوبه .
وهذان أحسن من قولٍ مَنْ قَالَ إِنَّ لِلْإِضَافَةِ بِمَعْنَى فِي أَيِّ فِي اللَّيْلِ لِأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَثْبُتْ فِي غَيْرِ مَحَلِّ النِّزَاعِ . وقرأ العامة
« مَكْرٌ » خفيف ساكن الكاف مضافٌ لِمَا بَعْدَهُ ، وابن يعمر وقتادة بتنوين « مَكْرٌ » وانتصاب « اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ » ظرفين .

وقرأ أيضاً سعيد بن جبير وأبورزين بفتح الكاف وتشديد الراء مضافاً لِمَا بعده أي كُرُورُ الليل والنهار واختلافهما من كُرُ يَكُرُّ إذا جاء وذهب . وقرأ ابن جبير أيضاً وطلحة وراشد القارء وهو الذي كان يُصَحِّحُ المصحفَ أَيَّامَ الحجاجِ بأمره كذلك إلا أنه نَصَبَ الراءَ وفيها أوجه :

أظهرها : ما قاله الزمخشري وهو الانتصاب على المصدر قال : بل تَكُرُّونَ الإغواءَ مَكْرًا دائماً لا تفترون عنه .

الثاني : النصب على الظرف بإضمار فعلٍ أي بل صَدَدْتُمُونَا مَكْرًا الليل والنهار أي دائماً .

الثالث : أنه منصوب بـ « تَأْمُرُونَا » قاله أبو الفضل الرازي وهو غَلَطٌ ، لأن ما بعد المضاف لا يعمل فيما قبله إلا في مسألة واحدة وهي غيرُ إذا كانت بمعنى لا كقوله :

٣٧٥٧ - إِنْ أَمْرًا خَصْنِي عَمْدًا مَوَدَّتَهُ عَلَى التَّنَائِي لِعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ^(١)

وتقرير هذا تقدم أواخر الفاتحة . وجاء قوله « قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا » بغير عاطفٍ لانه جواب لِقَوْلِ الضَّعْفَةِ فاستؤنف بخلاف قوله « وَقَالَ الَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا » فإنه لَمَّا لَمْ يَكُنْ جواباً عَطْفَ والضمير في « وَأَسْرُوا النَّدَامَةَ » للجميع لِلاتِّبَاعِ وَالْمَتَّبِعِينَ .

قوله : ﴿ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا ﴾ جملة حالية من « قَرِيَّةٍ » وإن كانت نكرة لأنها في سياق النفي .

أقوله : ﴿ بِمَا أُرْسِلْتُمْ ﴾ متعلق بخبر إنَّ و « بِهِ » متعلق بأرْسِلْتُمْ والتقدير : إنا كافرين بالذي أُرْسِلْتُمْ بِهِ وإنما قُدِّمَ للاهتمام وحسنه تواخي الفواصل .

قوله : ﴿ وَيَقْدِرُ ﴾ أي يُضَيِّقُ بدليل مقابله لِيَسْتُطِ وَهذا هو الطباق البديعي . وقرأ الاعمش « وَيَقْدِرُ » بالتشديد في الموضوعين .

قوله : ﴿ بِالَّتِي تُقَرَّبُكُمْ ﴾ صفة للأموال والأولاد لأن جمع التكسير غير العاقل يعامل معاملة المؤنثة الواحدة . وقال الفراء والزجاج : إنه حُذِفَ من الأول للدلالة الثاني عليه قالوا : والتقدير وما أموالكم بالتي تُقَرَّبُكُمْ عندنا زلفى ولا أولادكم بالتي تقربكم . وهذا لا حاجة إليه أيضاً ونقل عن الفراء ما تقدم من أن التي صفة للأموال والأولاد معاً وهو الصحيح ، وجعل الزمخشري « التي » صفة لموصوف محذوف قال : ويجوز أن تكون هي التقوى وهي المُقَرَّبَةُ عند الله زلفى وحدها . أي ليست أموالكم وأولادكم يتلك الموصوفة عند الله بالتقريب .

قال الشيخ : ولا حاجة إلى هذا الموصوف قُلْتُ : والحاجة اليه بالنسبة إلى المعنى الذي ذكره داعية .

قوله : ﴿ زُلْفَى ﴾ مصدر من معنى الأول إذ التقدير يُقَرَّبُكُمْ قُرْبَى . وقرأ الضحاك « زُلْفًا » بفتح اللام وتنوين الكلمة على أنها جمع زُلْفَى نحو قُرْبَى وقُرْبٍ جمع المصدر لاختلاف أنواعه .

قوله : ﴿ إِلَّا مَنْ آمَنَ ﴾ فيه أوجه :

أحدها : أنه استثناء منقطع فهو منصوب المحل .

(١) تقدم وانظر الكتاب (٢/١٣٤) ، وشرح المفصل (٨/٦٣) .

الثاني : أنه في محل جرّ بدلا من الضمير في « أَمْوَالِكُمْ » قاله الزجاج وغلّطه النحاس بأنه بدلٌ من ضمير المخاطب قال : ولو جاز هذا لجاز رأيتك زيدا وقول أبي اسحق هذا هو قول الفراء . انتهى .

قال الشيخ : ومذهب الأخفش والكوفيين أنه يجوزُ البدلُ من ضمير المخاطبة والمتكلم إلا أن البدل في الآية لا يصح ألا ترى أنه لا يصح تفرغ الفعل الواقع صلة لما بعد إلا؟ لوقلت ما تريد بالذي يضرب إلا خالداً لم يجز وتخيّل الزجاجة أن الصلة وإن كانت من حيث المعنى منفيةً أنه يجوز البدل وليس بجائر إلا أن يصح التفرغ قلت : ومنعه قولك ما زيد بالذي يضرب إلا خالداً فيه نظر ، لأن النفي إذا كان مُسَجِّباً على الجملة أُعْطِيَ حكم ما لو بآشَرَ ذلك الشيء . ألا ترى أن النفي في قولك ما ظننت أحداً يفعل ذلك الا زيد سَوْغَ البدل في زيد من ضمير يفعل وإن لم يكن النفي مُسَلِّطاً عليه ؟ قالوا : ولكنه لما كان في حيز النفي صح فيه ذلك فهذا مثله . والزمخشري أيضاً تبع الزجاج والفراء في ذلك من حيث المعنى إلا أنه لم يجعله بدلاً بل منصوباً على أصل الاستثناء فقال : « إِلا مَنْ آمَنَ » استثناء من كم في « تَقْرُبُكُمْ » والمعنى أن الأموال لا تقرب أحداً إلا المؤمن الذي ينفقها في سبيل الله والأولاد لا تقرب أحداً إلا مَنْ عَلَّمَهُم الخَيْرَ وَفَقَّهَهُمْ في الدين ورشَّحَهُم للصالح . ورد عليه الشيخ بنحو ما تقدم فقال : لا يجوز ما زيد بالذي يخرج إلا أخوه ولا ما زيد بالذي يضرب إلا عمرا .

والجواب عنه ما تقدم وأيضاً فالزمخشري لم يجعله بدلاً بل استثناء صريحاً ولا يشترط في الاستثناء التفرغ اللفظي بل الإسناد المعنوي ألا ترى أنك تقول : قام القوم إلا زيدا ولو قرعته لفظاً لا تمتنع لأنه مثبت وهذا الذي ذكره الزمخشري هو الوجه الثالث في المسئلة .

والرابع : أن « مَنْ آمَنَ » في محل رفع على الابتداء والخبر قوله « فَأُولَئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ الضَّعْفِ » وقال الفراء : هو في موضع رفع تقديره ما هو المُقَرَّبُ إلا مَنْ آمَنَ وهذا ليس بجيد ، وعجيبٌ من الفراء كيف يقوله؟ وقرأ العامة « جَزَاءُ الضَّعْفِ » مضافاً على أنه مصدر مضاف لمفعوله أي أن يُجَازِيَهُم الضعف وقدره الزمخشري مبنياً للمفعول أي يُجَزَوْنَ الضَّعْفَ ورده الشيخ^(١) : بأن الصحيح منعه وقرأ قتادة برفعهما على إبدال « الضَّعْفُ » من « جَزَاءُ » وعنه أيضاً وعن يعقوب بنصب « جَزَاءُ » على الحال والعامل فيها الاستقرار وهذه كقوله « فَلَهُ جَزَاءُ الْحُسْنَى » فيمن قرأ بنصب « جَزَاءُ » في الكهف .

قوله « فِي الْغُرَفَاتِ » قرأ حمزة « الْغُرْفَةَ » بالتوحيد على إرادة الجنس ولعدم اللبس لأنه معلوم أن لكل أحد غرفة تخصه وقد أُجْمِعَ على التوحيد في قوله « يُجَزَوْنَ الْغُرْفَةَ »^(٢) ولأن لفظ الواحد أخف فوضع الجمع مع أمن اللبس والباقون « الغرفات » جمع سلامة وقد أُجْمِعَ على الجمع في قوله « لنبوتهم من الجنة غرفا »^(٣) والرسم محتمل للقراءتين وقرأ الحسن بضم راء « غُرَفَاتِ » على الإنباع^(٤) وبعضهم بفتحها وقد تقدم ذلك أول البقرة وقرأ ابن وثاب « الْغُرْفَةَ » بضم الراء والتوحيد .

قوله : « وَمَا أَنْفَقْتُمْ » يجوز أن تكون « مَا » موصولة في محل رفع بالابتداء والخبر قوله « فَهُوَ يَخْلُفُهُ » ودخلت الفاء لشبهه بالشرط و« مِنْ شَيْءٍ » بيان كذا قيل : وفيه نظر لإبهام « شَيْءٍ » « فأي تبين فيه .

(٣) سورة العنكبوت آية : (٥٨) .

(٤) انظر البحر المحيط (٢٨٦/٧) .

(١) انظر البحر المحيط (٢٨٦/٧) .

(٢) سورة الفرقان آية : (٧٥) .

والثاني : أن تكون شرطية فتكون في محل نصب مفعول مقدماً و « فَهُوَ يَخْلُفُهُ » جواب الشرط .

قوله ﴿ الرَّاظِقِينَ ﴾ إنما جُمع من حيث الصورة لأنَّ الإنسان يرزق عياله من رزقِ الله والرَّاظِقُ للكل في الحقيقة إنما هو الله .

وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَكَةِ أَهْوَلَاءَ أَيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴿٤١﴾ قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَلِسْنَا مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ ﴿٤٢﴾ فَالْيَوْمَ لَا يَمْلِكُ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ نَفَعًا وَلَا ضَرًّا وَنَقُولُ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّتِي كُنْتُمْ بِهَا تَكْذِبُونَ ﴿٤٣﴾ وَإِذَا نَتَلَى عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا يَسْتَدِ قَالُوا مَا هَذَا إِلَّا رَجُلٌ يُرِيدُ أَنْ يَصُدَّكُمْ عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُكُمْ وَقَالُوا مَا هَذَا إِلَّا إِفْكٌ مُفْتَرٍ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ ﴿٤٤﴾ وَمَا آيَاتِنَاهُمْ مِنْ كُتُبٍ يَدْرُسُونَهَا وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِنْ نَذِيرٍ ﴿٤٥﴾ وَكَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَمَا بَلَّغُوا مَعْشَرَ مَا آيَاتِنَاهُمْ فَكَذَّبُوا رَسُولِي فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ ﴿٤٦﴾ قُلْ إِنَّمَا أَعْطَاكُمْ بِوَحْدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مَشْنَى وَفَرْدَى ثُمَّ نَنْفَكُوا مَا بِصَاحِبِكُمْ مِنْ جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ ﴿٤٧﴾ قُلْ مَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ فَهُوَ لَكُمْ إِنْ أَجْرِي إِلَّا عَلَى اللَّهِ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴿٤٨﴾ قُلْ إِنْ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَمَ الْغُيُوبِ ﴿٤٩﴾ قُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَمَا يُبْدِي الْبَاطِلُ وَمَا يُعِيدُ ﴿٥٠﴾ قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِي وَإِنِ اهْتَدَيْتُ فِيمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ رَبِّي إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ ﴿٥١﴾ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ وَأُحِذُوا مِنْ مَّكَانٍ قَرِيبٍ ﴿٥٢﴾ وَقَالُوا آمَنَّا بِهِ وَأَنَّى لَهُمُ التَّنَاقُشُ مِنْ مَّكَانٍ بَعِيدٍ ﴿٥٣﴾ وَقَدْ كَفَرُوا بِهِ مِنْ قَبْلُ وَيَقْذِفُونَ بِالْغَيْبِ مِنْ مَّكَانٍ بَعِيدٍ ﴿٥٤﴾ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِمْ مِّن قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا فِي شَكٍّ مُّبِينٍ ﴿٥٥﴾

وقوله ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ ﴾ ﴿ ثُمَّ يَقُولُ ﴾ قد تقدم أنه يقرأ بالنون والياء في الأنعام .

قوله ﴿ أَهْوَلَاءَ أَيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴾ إيَّاكُمْ منصوب بخبر كان قَدْماً لأجل الفواصل والاهتمام واستدلال به على جواز تقديم خبر كان عليها إذا كان خبرها جملة فإن فيه خلافاً جوزه ابن السراج ومنعه غيره وكذلك اختلفوا في توسطه إذا كان جملة قال ابن السراج : القياس جوازه ولكن لم يسمع قلت : قد تقدم في قوله ﴿ مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ ﴾ ونحوه أنه يجوز أن يكون من تقديم الخبر وأن لا يكون ووجه الدلالة هنا أن تقديم المفعول يأذن بتقديم العامل وقد تقدم تحقيق هذا في « هود » في قوله تعالى ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا ﴾ (١) وضح هذه القاعدة .

قوله ﴿ الَّتِي كُنْتُمْ بِهَا ﴾ صفة « النار » وفي السجدة وَصَفَ « العَذَابَ » قيل : لأنَّ ثَمَّ كانوا ملتبسِينَ بالعذاب

مترددين فيه فوصف لهم ما لابسوه وهنا لم يلابسوه بعد لأنه عقيب حشرهم .

قوله : ﴿ يَدْرُسُونَهَا ﴾ العامة على التخفيف مضارع دَرَسَ مخففاً أي حفظ وأبو حيوة « يَدْرُسُونَهَا » بفتح الدال مشددة وكسر الراء والأصل يَدْرُسُونَهَا من الأدْرَاسِ على الافتعال فادغم وعنه أيضاً بضم الياء وفتح الدال وشد الراء من التدريس .

قوله : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ ﴾ أي إلى هؤلاء المعاصرين لك لم نرسل إليهم نذيراً يشافهم بالندارة غيرك فلا تعارض بينه وبين قوله ﴿ وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ ﴾ إذ المراد هناك آثار النذير ولا شك أن هذا كان موجوداً يذهب النبي وتبقى شريعته .

قوله : ﴿ وَمَا بَلَّغُوا ﴾ الظاهر أن الضمير في « بَلَّغُوا » وفي « آتَيْنَاهُمْ » للذين من قبلهم لئِنَاسِقَ قوله ﴿ فَكَذَّبُوا رُسُلِي ﴾ بمعنى أنهم لم يبلِّغُوا في شكرِ النعمة وجزاء المِنَّةِ « مِعْشَارَ مَا آتَيْنَاهُمْ » من النِّعَمِ والإحسان إليهم وقيل بل ضمير الرفع لقريش والنصب للذين من قبلهم وهو قول ابن عباس على معنى أنهم كانوا أكثر أموالاً وقيل بالعكس على معنى إنا أعطينا قریشاً من الآيات والبراهين ما لم نُعْطِ مَنْ قَبْلَهُمْ واختلف في المعشار فقيل هو بمعنى العُشْرِ بني مِفْعَالٍ من لفظ العُشْرِ كالمِرْبَاعِ ولا ثالث لهما من ألفاظ العدد لا يقال مسداس ولا خماس وقيل هو عُشْرُ العُشْرِ إِلَّا أَنَّ ابن عطية أنكره وقال : ليس بشيء وقال الماوردي : المعشار هنا هو عشر العشير والعشير هو عُشْرُ العُشْرِ فيكون جزءاً من ألفِ قال : وهو الأظهر لأن المراد به المبالغة في التقليل .

قوله : ﴿ فَكَذَّبُوا ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أنه معطوف على ﴿ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ .

والثاني : أنه معطوف على ﴿ وَمَا بَلَّغُوا ﴾ وأوضحهما الزمخشري فقال : فإن قلت ما معنى فكذبوا رسلي وهو مستغنى عنه بقوله : وكذب الذين من قبلهم . قلت لما كان معنى قوله وكذب الذين من قبلهم وفعل الذين من قبلهم التكذيب وأقدموا عليه جعل تكذيب الرسل مُسَبِّباً عنه ونظيره أن يقول القائل أقدم فلان على الكفر فكفر بمحمد ﷺ ويجوز أن يعطف على قوله وما بلغوا كقولك ما بلغ زيد معشار فضل عمرو وفضل عليه . ﴿ نَكِيرٌ ﴾ مصدر مضاف لفاعله أي إنكاري وتقدم حذف يائه وإثباتها قبلها .

قوله : ﴿ أَنْ تَقُومُوا ﴾ فيه أوجه :

أحدها : أنها مجرورة المحل بدلاً من « وَاحِدَةً » على سبيل البيان قاله الفارسي .

الثاني : أنها عطف بيان لواحدة قاله الزمخشري وهو مردود لتحالفهما تعريفاً وتنكيراً وقد تقدم هذا عند قوله ﴿ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ (١) .

الثالث : أنها مرفوعة على خبر ابتداء مضمرة أي هي « أَنْ تَقُومُوا » ﴿ مَثْنَى وَفُرَادَى ﴾ حال ومضى تحقيق القول في مَثْنَى وبابه في سورة النساء وتقدم القول في فُرَادَى في سورة الأنعام .

(١) سورة آل عمران آية : (٩٧) .

قوله: ﴿ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا﴾ عطف على «أَنْ تَقُومُوا» أي قِيَامُكُمْ ثم تَفَكَّرُكُمْ، والوقف عند أبي حاتم على هذه الآية ثم
تبتدىء ﴿مَا بِصَاحِبِكُمْ﴾ وفي «مَا» هذه قولان :

أحدها: أنها نافية .

الثاني: أنها استفهامية لكن لا يراد به حقيقة الاستفهام فيعود إلى النَّفْسِ وإذا كانت نافية فهل هي مُعَلَّقةٌ أو مُسْتَأْنَفَةٌ
أو جَوَابُ القسم الذي تضمنه معنى «تَتَفَكَّرُوا» لأنه فَعَلٌ تحقيق كنين وبابه ثلاثة أوجه نقل الثالث ابن عطية وربما نَسَبَهُ
لسيبويه . وإذا كانت استفهامية جاز فيها الوجهان الأولان دون الثالث و «مِنْ جَنَّةٍ» يجوز أن تكون فاعلاً بالجار لاعتماده
وأن تكون مبتدأ ويجوز في «مَا» إذا كانت نافية أن تكون الحجازية أو التميمية .

قوله: ﴿قُلْ مَا سَأَلْتُكُمْ﴾ فيها وجهان :

أحدهما: أنها شرطية فتكون مفعولاً مقدماً وهو لكم جوابها .

والثاني: أنها موصولة في محل رفع بالابتداء والعائد محذوف أي سَأَلْتُكُمْوه والخبر فهو لكم ودخلت الفاء لشبه
الموصول بالشرط والمعنى يحتمل أنه لم يسألهم أجراً البتة كقولك إِنْ أَعْطَيْتَنِي شيئاً فخذُه مع علمك أنه لم يعطك شيئاً
ويؤيده «إِنْ أَجْرِي إِلَّا عَلَى اللَّهِ» ويحتمل أنه سَأَلَهُمْ شيئاً نَفَعَهُ عائد عليهم وهو المراد بقوله «إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى» .

قوله: ﴿يَقْدِفُ بِالْحَقِّ﴾ يجوز أن يكون مفعوله محذوفاً لأن القَدْفَ في الأصل الرَّمْيُ وعبرَ به هنا عن الإلقاء أي
يُلْقِي الوَحْيَ إلى أنبيائه بالحق أي بسبب الحق أو مُلْتَبِساً بالحق ويجوز أن يكون التقدير نقذف الباطل بالحق أي تَدْفَعُهُ
وتطرحه به كقولك ﴿بَلْ نَقْدِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ﴾ ويجوز أن تكون الباء زائدة أي يُلْقِي الحق كقوله ﴿وَلَا تَلْقُوا
بِأَيْدِيكُمْ﴾^(١) أو يُضْمَنُ يَقْدِفُ معنى نَقْضِي ونَحْكُمُ .

قوله: ﴿عَلَامُ الْغُيُوبِ﴾ العامة على رفعه وفيه أوجه :

أظهرها: أنه خَبَرٌ ثانٍ ألا خبر مبتدأ مضمرة أو بَدَلٌ من الضمير في «يَقْدِفُ» أو نعتٌ له على رأي الكسائي لأنه يُجِيزُ
نَعْتَ الضمير الغائب وقد صَرَّحَ به هنا وقال الزمخشري: رفع على محلِّ إِنْ واسمها أو على المستكن في «نَقْدِفُ» قُلْتُ:
«يعني محمول على محلِّ إِنْ واسمها» يعني به النعت إلا أن ذلك ليس مذهب البصريين، لم يعتبروا المحل إلا في
العطف بالحذف بشروطٍ عند بعضهم ويريد بالحمل على الضمير في يَقْدِفُ أنه بَدَلٌ منه لا أنه نعتٌ له لأن ذلك انفرد به
الكسائي . وزيد بن عليٍّ وعيسى بن عمر وابن أبي إسحاق بالنصب نَعْتاً لاسم إِنْ أو بَدَلًا منه على قلة الإبدال بالمشتق
أو منصوبٌ على المدح وقرئ الغيوب بالحركات الثلاث في الغين فالكسر والضم تقدماً «فِي بُيُوتٍ» وبابه وأما الفتح
فصيغةٌ مُبَالِغَةٌ كَالشُّكُورِ وَالصُّبُورِ وهو الشيء الغائب الخفيُّ جداً .

قوله: ﴿وَمَا يُبْدِيءُ﴾ يجوز في «مَا» أن تكون نفيًا وأن تكون استفهامًا ولكن يثول معناه إلى النفي ولا مفعول يُبْدِي
وَلَا يُعِيدُ إذ المراد لا يُوقِعُ هذين الفعلين كقوله :

٣٧٥٨ - أَقْفَرٌ مِنْ أَهْلِهِ عَبِيدٌ أَصْبَحَ لَا يُبْدِي وَلَا يُعِيدُ^(٢)

(٢) البيت لعبيد بن الأبرص انظر ديوانه (٤٥) .

(١) سورة البقرة آية: (١٩٥) .

وقيل مفعوله محذوف أي ما يُبدي الأهل خيراً ولا يُعيدهُ وهو تقدير الحسن .

قوله : ﴿إِنْ ضَلَلْتَ﴾ العامة على فتح لامه في الماضي وكسرهما في المضارع ولكن تنقل إلى الساكن قبلها والجواب عنه ما تقدم وأيضاً فالزمخشري لم يجعله بدلاً بل استثناء صريحاً ولا يشترط في الاستثناء التفرغ للفظي بل الإسناد المعنوي ألا ترى أنك تقول : قام القوم إلا زيداً ولو فرغته لفظاً لا تمتنع «ون مثبتٌ» . وهذا الذي ذكره الزمخشري هو الوجه الثالث في المسئلة .

والحسن وابن وثاب بالعكس وهي لغة تميم وتقدم ذلك .

قوله : « فيما يوحى » يجوز أن تكون مصدرية أي بسبب إحياء ربي الى وأن تكون موصولة أي بسبب الذي يوحيه فعائده محذوف .

قوله : ﴿فَلَا فَوَتْ﴾ العامة على بنائه على الفتح «وَأَخْذُوا» فعلاً ماضياً مبنياً للمفعول معطوفاً على «فَرَعُوا» وقيل على معنى «فَلَا فَوَتْ» أي فلم يفوتوا «وَأَخْذُوا» وقرأ عبد الرحمن مولى بني هاشم وطلحة «فَلَا فَوَتْ» مرفوعين منونين وأبي بفتح «فَوَتْ» ورفع «أَخَذُ» ورفع «فَوَتْ» على الابتداء أو على اسم لآءِ اللَّيْسِيَّةِ ومن رفع «وَأَخَذُ» رفعه بالابتداء والخبر محذوف أي : وَأَخَذُ هُنَاكَ أَوْ عَلَى خَيْرِ ابْتِدَاءٍ مضمراً أي وحالهم «أَخَذُ» ويكون من عطف الجمل عطف مثبتة على منفيه والضمير في «أَمْنَا بِهِ» لله أو للرسول أو للقرآن أو للعذاب أو للبعث .

قوله : ﴿التَّنَوُّشُ﴾ مبتدأ و «أنتى» خبره أي كيف لهم التناوش و «لهم» حال ويجوز أن يكون «لهم» رافعاً للتناوش لاعتماده على الاستفهام تقديره : كيف استقر لهم التناوش ؟ وفيه بعد . و «التَّنَوُّشُ» مهموز في قراءة الأخوين وأبي عمرو وأبي بكر (١) وبالواو في قراءة غيرهم فيحتمل أن يكون مادتين مستقلتين مع اتحاد معنييهما وقيل الهمزة عن الواو لانضمامها كوجوه ووقَّتت أقتت وإليه ذهب جماعة كثيرة كالزجاج والزمخشري وابن عطية والحوفي وأبي البقاء قال الزجاج : كل واو مضمومة ضمة لازمة فانت فيها بالخيار وتابعة الباقون قريباً من عبارته . ورد الشيخ (٢) هذا الاطلاق وقيدته بأنه لا بد أن تكون الواو غير مدغم فيها تحرُّزاً من التعمُّد وأن تكون غير مُصَحَّحَةٍ في الفعل فإنها متى صحَّت في الفعل لم تُبدَلْ همزة نحو ترهوك ترهوكاً وتعاون تعاوناً وبهذا القيد الآخر يبطل قولهم لأنها صحت في تناوش يتناوش ومتى سلِم له هذان القيدان أو الآخر منهما ثبت رده والتناوش الرجوع وأنشد :

٣٧٥٩ - تَمَنَّى أَنْ يُثَوِّبَ إِلَيَّ مَيْئِيٌّ وليس إلى تَنَاوُشِهَا سَبِيلٌ (٣)

أي إلى رجوعها . وقيل : هو التَّنَاوُلُ يقال ناش كذا أي تناوله ومنه تناوش القوم بالسلاح كقوله :

٣٧٦٠ - ظَلَّتْ سُيُوفُ بَنِي أَبِيهِ تَنَوُّشُهُ لَهُ أَرْحَامٌ هُنَاكَ تَشَقُّقٌ (٤)

وقال الآخر :

٣٧٦١ - فَهِيَ تَنَوُّشُ الْحَوْضِ نَوْشاً عَنْ عَلَا نوشاً به تقطع أجواز الفلأ (٥)

(٤) البيت لـ قتيلة أخت النضر بن الحارث انظر اللسان نوش

(٥) البيت لغيلان بن جريث انظر الكتاب (٤٥٣/٣) ، شرح

(١) في أن [عضاهما] .

(٢) انظر البحر المحيط (٢٩٤/٧) .

(٣) البيت من شواهد البحر (٢٩٣/٧) .

وفرق بعضهم بين المهموز وغيره فجعله بالهمز بمعنى التأخير قال الفراء : من ناشت أي تأخرت وأنشد :

٣٧٦٢ - تَمَنَى نَيْشِشاً أَنْ يَكُونَ مَطَاعِناً وقد حدثت بعد الأمور أموراً^(١)

وقال الآخر :

٣٧٦٣ - قَعَدْتَ زَمَاناً عَنْ طَلَابِكَ لِلْعَلَا وجئت نَيْشِشاً بَعْدَ مَا فَاتَكَ الْخَيْرُ^(٢)

وقال الفراء ايضاً : هما متقاربان يعني الهمز وتركه مثل ذممت الرجل وذأمته أي عبته وانتاش انتياشا كتناوش

تناوشا . قال :

٣٧٦٤ - كَانَتْ تَنْوُشُ الْعُنُقَ انْتِيَاشاً^(٣)

وهذا مصدر على غير الصدر و « مِنْ مَّكَانٍ » متعلق بالتناوش .

قوله : ﴿ وقد كفروا ﴾ جملة حالية ومن قبل أي من قبل نزول العذاب ويجوز أن تكون الجملة مستأنفة والأول

أظهر .

قوله : ﴿ ويقذفون ﴾ يجوز فيها الاستئناف والحال وفيه بعد عكس الأول لدخول الواو على مضارع مثبت والضمير

في به كما تقدم فيه « بعد آمنأ » وقرأ أبو حيوة ومجاهد ومحبوب عن أبي عمرو « ويقذفون » مبنياً للمفعول أي يرحمون بما يسوؤهم من جزاء أعمالهم من حيث لا يحتسبون .

قوله : ﴿ وحيل ﴾ قد تقدم فيه الاشمام والكسر أول البقرة والقائم مقام الفاعل ضمير المصدر أي وحيل هو أي

الحوول ولا تقدره مصدراً مؤكداً بل مُخْتَصِصاً حتى يصح قيامه وجعل الحوفي القائم مقام الفاعل « بَيْنَهُمْ » واعترض عليه

بأنه كان ينبغي أن يرفع وأجيب عنه بأنه إنما بُني على الفتح لإضافته إلى غير متمكن ورده الشيخ بأنه لا يبنى المضاف إلى

غير متمكن مطلقاً فلا يجوز قام غلامك ولا مررت بغلامك بالفتح قُلْتُ : وقد تقدم في قوله « لقد تقطع بينكم » ما يغنينا

عن إعادته هنا ثم قال الشيخ : وما يقول قائل ذلك في قول الشاعر :

٣٧٦٥ - وَقَدْ حِيلَ بَيْنَ الْعَيْرِ وَالنَّزْوَانِ^(٤)

فانه نصب بين مضافة إلى معرف وخرج ايضاً على ذلك قول الآخر :

٣٧٦٦ - وَقَالَتْ مَتَى يُبْحَلُ عَلَيْكَ وَيُعْتَلَلُ يَسُوْكَ وَأَنْ يَكْشِفَ غَرَامَكَ تَدْرَبِ^(٥)

أي يعتلك هو أي الاعتلال .

قوله : ﴿ مِنْ قَبْلِ ﴾ متعلق بفعل أو بأشياءهم أي الذين شابعوهم قبل ذلك الحين .

(٤) عجز بيت لصخر بن عمرو وصدره :

أهم بأمر الحزم لو استطيعه

= المفصل لابن يعيش (٤/٧٣) ، مجاز القرآن (٢/١٥٠) .

(١) انظر البيت في معاني القرآن للفراء (٢/٣٦٥) ، اللسان «نأش» .

(٢) البيت في معاني الفراء (٢/٣٦٥) ، البحر المحيط (٧/٢٥٦) .

(٣) البيت ذكره القرطبي (١/) .

انظر الأصمعيات (١٤٦) ، البحر المحيط (٧/٢٩٥) .

(٥) البيت لامرئ القيس انظر ديوانه (٢٢) ، البحر المحيط

(٧/٢٩٥) ، التصريح (٢/٢٨٩) .

قوله: ﴿ مُرِيبٌ ﴾ قد تقدم أنه اسم فاعل من أَرَابَ أي أتى بالريب أو دَخَلَ فيه وأرَيْتُهُ أَوْقَعْتُهُ في الرِيبة ونسبة الإِرابَةِ إلى الشُّكِّ مَجَازٌ. فقال الزمخشري هنا: إِلَّا أَنَّ هَهُنَا فَرِيقًا وَهُوَ أَنَّ الْمُرِيبَ مِنَ الْمُتَعَدِّي مَنْقُولٌ مِمَّنْ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مُرِيبًا مِنَ الْأَعْيَانِ إِلَى الْمَعْنَى وَمِنَ اللَّازِمِ مَنْقُولٌ مِنْ صَاحِبِ الشُّكِّ إِلَى الشُّكِّ كَمَا تَقُولُ شِعْرٌ شَاعِرٌ . وهي عبارة حَسَنَةٌ مفيدة وأين هذا من قول بعضهم : ويجوز أن يكون أَرَدَفُهُ على الشك لِيُنَاسِقَ آخر الآية بالتي قبلها من مكان قريب وقول ابن عطية : الشك الريب أقوى ما يكون من الشك وأشدّه وقد تقدم تحقيق الريب أول البقرة وتشنيع الراغب على مَنْ يفسرُه بالشك .

سُورَةُ فَطْرٍ

ترتيبها ٣٥

آياتها ٤٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَكِئِكَةِ رُسُلًا أُولَىٰ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثَلَاثَ وَرُبْعَ بَرِيدٍ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ
 إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١﴾ مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ
 وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٢﴾ يَتَأْتِيَ النَّاسَ أذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ
 وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَانْفُتُوا ﴿٣﴾ وَإِنْ يَكْذِبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ
 الْأُمُورُ ﴿٤﴾ يَتَأْتِيَ النَّاسَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَلَا يَغُرَّنَّكُم بِاللَّهِ الْغُرُورُ ﴿٥﴾ إِنَّ
 الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا إِنَّمَا يَدْعُوا حِزْبَهُ لِيَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴿٦﴾ الَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ عَذَابٌ
 شَدِيدٌ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ ﴿٧﴾ أَفَمَنْ زِينَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنَّ
 اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَتٍ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ ﴿٨﴾ وَاللَّهُ
 الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَحْيَيْنَاهُ بِالْأَرْضِ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ النُّشُورُ ﴿٩﴾ مَنْ كَانَ
 يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ وَالَّذِينَ يَمْكُرُونَ السَّيِّئَاتِ
 لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يَبُورُ ﴿١٠﴾

قوله: تعالى ﴿ فَاطِرٍ ﴾ إن جعلت إضافته محضة كان نعتاً « لله » وان جعلتها غير محضة كان بدلاً وهو قليل من حيث أنه مشتق . وهذه قراءة العامة « فَاطِرٍ » اسم فاعل ، والزهري والضحاك « فَطَرَ » فعلاً ماضياً وفيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه صلة لموصولٍ محذوف أي الذي فَطَرَ . كذا قدره أبو الفضل . ولا يليق بمذهب البصريين لأن حذف الموصول الإسمي لا يجوز ، وقد تقدم هذا الخلاف مستوفى في البقرة .

والثاني : أنه حال على إضمار قد قاله أبو الفضل أيضاً .

والثالث : أنه خبر مبتدأ مضمرة أي هو فطر وقد حكى الزمخشري قراءة تؤيد ما ذهب إليه الرازي فقال : وقرئ الذي فَطَرَ وجعل فصرح بالموصول .

قوله: ﴿جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ﴾ العامة أيضاً على جرّه نعتاً أو بدلاً، والحسن بالرفع والإضافة ورُوي عن أبي عمرو وكذلك إلا أنه لم يُنَوَّن. وَنَصَبَ «المَلَائِكَةَ» وذلك على حذف التنوين لالتقاء الساكنين كقوله:

٣٧٦٧ - وَلَا ذَاكِرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا^(١)

وابنُ يَعْمُرُ وَخُلَيْدُ بنُ نَشِيطٍ «جَعَلَ» فعلا ماضيا بعد قراءة «فَاطِرٍ» بالجر وهذه كقراءة «فَالِقِ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ»^(٢) والحسن وَحُمَيْدُ «رُسُلًا» بسكون السين وهي لغة تميم و«جَاعِلِ» يجوز أن يكون بمعنى مُصَيِّرٍ أو بمعنى خَالِقٍ فعلى الأول يجري الخلاف هل نُصِبَ الثاني باسم الفاعل أو بإضمارِ فِعْلٍ هذا إنَّ اعْتَقِدَ أن جَاعِلًا غَيْرَ مَاضٍ أَمَّا إِذَا كَانَ مَاضِيًا تَعَيَّنَ أَنْ يَنْتَسِبَ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ وَقَدْ حُقِّقَ ذَلِكَ فِي الْإِنْعَامِ وَعَلَى الثَّانِي يَنْتَسِبُ عَلَى الْحَالِ وَ﴿مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ صفة لـ «أَجْنِحَةٍ» و«أُولِي» صفة لـ «رُسُلًا» وقد تقدم تحقيق الكلام في مَثْنَى وأختيها في سورة النساءِ مستوفى .

قال الشيخ: وقيل «أُولِي أَجْنِحَةٍ» معترض و«مَثْنَى» حال والفاعل فعل محذوف يدل عليه «رُسُلًا» أي يُرْسَلُونَ «مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ» وهذا لا يسمى اعتراضاً لوجهين:

أحدهما: أن «أُولِي» صفة لـ «رُسُلًا» والصفة لا يقال فيها معترضة.

والثاني: أنها ليست حالاً من «رُسُلًا» بل من محذوف فكيف يكون ما قبله معترضاً. ولو جَعَلَهُ حالاً من الضمير في «رُسُلًا» لأنه مشتق لسَهْلٍ ذلك بعض شيء ويكون الاعتراض بالصفة مجازاً من حيث أنه فاصل في الصورة.

قوله: ﴿يَزِيدُ﴾ مستأنف و﴿مَا يَشَاءُ﴾ هو المفعول الثاني للزيادة والأول لم يُقْصَدْ فهو محذوف اقتصاراً لأن ذَكَرَ قوله ﴿فِي الْخَلْقِ﴾ يغني عنه.

قوله: ﴿مِنْ رَحْمَةٍ﴾ تَبَيَّنَ أو حال من اسم الشرط ولا يكون صفة لان اسم الشرط لا يوصف قال الزمخشري: وتكثير الرحمة للإشاعة والإبهام كأنه قيل أي رحمة كانت سَمَاوِيَةً أَوْ أَرْضِيَّةً.

قال الشيخ: والعموم مفهوم من اسم الشرط و«مِنْ رَحْمَةٍ» بيان لذلك العام من أيِّ صِنْفٍ هو وهو مما اجْتَزَى فيه بالنكرة المفردة عن الجمع الْمُعْرَفِ الْمُطَابِقِ فِي الْعُمُومِ لاسم الشرط وتقديره من الرَّحَمَاتِ وَمِنْ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ . انتهى .

قوله: ﴿وَمَا يُمَسِّكُ﴾ يجوز أن يكون على عمومه «أَيُّ» أي شَيْءٌ أَمْسَكَهُ مِنْ رَحْمَةٍ أَوْ غَيْرِهَا فعلى هذا التذكير في قوله «لَهُ» ظاهر لأنه عائد على «مَا يُمَسِّكُ» ويجوز أن يكون قد حذفت المَبَيَّنَ مِنَ الثَّانِي لِذِلَّةِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ تَقْدِيرُهُ «وَمَا يُمَسِّكُ» مِنْ رَحْمَةٍ فعلى هذا التذكير في قوله «لَهُ» على لَفْظِ مَا وَفِي قَوْلِهِ أَوَّلًا «فَلَا تُمَسِّكُ لَهَا» التَّانِيثُ فِيهِ حَمْلٌ عَلَى مَعْنَى «مَا» لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الرَّحْمَةُ فَحَمَلٌ أَوَّلًا عَلَى الْمَعْنَى وَفِي الثَّانِي عَلَى اللَّفْظِ . وَالْفَتْحُ وَالْإِمْسَاكُ اسْتِعَارَةٌ حَسَنَةٌ .

قوله: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ قرأ الأخوان «غَيْرِ» بالجر نعتاً لخالقٍ على اللفظ و﴿مِنْ خَالِقٍ﴾ مبتدأ مُزَادٌ فِيهِ «مِنْ» وفي خبره قولان:

أحدهما : هو الجملة من قوله « يَرْزُقُكُمْ » .

والثاني : أنه محذوف تقديره لَكُمْ ونحوه وفي « يَرْزُقُكُمْ » على هذا وجهان :

أحدهما : أنه صفة أيضاً لـ « خَالِقِ » فيجوزُ أَنْ يُحَكَمَ على موضعه بالجرِّ اعتباراً باللفظ وبالرفع اعتباراً بالموضع .

والثاني : أنه مستأنف وقرأ الباقون بالرفع وفيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه خبر المبتدأ .

والثاني : أنه صفة لـ « خَالِقِ » على الموضع والخبر إمَّا محذوف وإمَّا « يَرْزُقُكُمْ » .

والثالث : أنه مرفوع باسم الفاعل على جهة الفاعلية لأنَّ اسمَ الفاعل قد اعتمد على أداة الاستفهام إلاَّ أنَّ الشيخ توقف في مثل هذا من حيث أن اسم الفاعل وإن اعتمد إلاَّ أنه لم يحتط فيه زيادةٌ مِنْ قال : فَيَحْتَاجُ مثله إلى سَمَاعٍ ولا يظهر التوقُّفُ فإنَّ شروط الزيادة والعمل موجودة . وعلى هذا الوجه فيرْزُقُكُمْ إمَّا صفة أو مستأنف وجعل الشيخ استثنائه أولى قال : لانتفاءِ صِدْقِ « خَالِقِ » على « غَيْرِ اللَّهِ » بخلاف كونه صفة فإنَّ الصفة تُقَيَّدُ فيكون ثَمَّ خَالِقٌ غيرَ الله لَسِكَنته ليس برزاقٍ . وقرأ الفضلُ بن إبراهيم النحوي « غَيْرِ » بالنصب على الاستثناء والخبر « يَرْزُقُكُمْ » أو محذوف ويَرْزُقُكُمْ أو محذوف ويَرْزُقُكُمْ مستأنف أو صفة .

قوله : ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ مستأنف .

قوله : « الغرورُ » العامة بالفتح وهو صفة مبالغة كالصُّبُور والشُّكُور وأبو السَّمال وأبو حيوية بضمها اما جمع غَارٍ كقاعد وقُعود واما مصدر كالجُلُوس .

قوله : ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ يجوز رفعه ونصبه وجره فرفعه من وجهين :

أقواهما : أن يكون مبتدأ والجملة بعده خبره والأحسن ان يكون « لَهُمْ » هو الخبر و « عَذَابٌ » فاعله .

والثاني : أنه بدل من واو « لِيَكُونُوا » ونصبه من أوجه البدل من « جِزْبُهُ » او النعت له أو إضمارُ فعلٍ أذَمُّ ونحوه . وجرُّه من وجهين : النعت أو البدلية من « أَصْحَابِ » وأحسن الوجوه الأول لمطابقة التقسيم واللام في « لِيَكُونُوا » إمَّا للعلة على المجاز من إقامة المُسَبَّبِ مقام السبب وإمَّا للصيرورة .

قوله : ﴿ أَفَمَنْ ﴾ مَنْ موصولٌ مبتدأ أو ما بعده صلته والخبر محذوف فقدَّره الكسائي تَذَهَبُ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ لدلالة « فَلَا تَذَهَبُ » عليه . وقدَّره الزجاجُ : وَأَصْلُهُ اللَّهُ كَمَنْ هَدَاهُ وَقَدَّرَهُ غَيْرُهَا : كَمَنْ يُزَيِّنُ لَهُ . وهو أَحْسَنُ لموافقته لفظاً ومعنى ونظيره ﴿ أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيْنَةٍ مِنْ رَبِّهِ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى ﴾ ﴿ أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّهَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى ﴾ (١) والعامة على « زَيَّنَ » مبنياً للمفعول « سُوءٌ » رفع وعبيدين عمير « زَيَّنَ » مبنياً للفاعل وهو الله « سُوءٌ » نَصَبٌ بِهِ وَعَنهُ « أَسْوَأُ » بصيغة التفضيل منصوباً ، وظلحة « أَمَّنْ » بغير فاء . قال أبو الفضل : الهمزة للاستخبار بمعنى العامة

للتقرير ويجوز أن يكون بمعنى حرف النداء فَحَذَفَ التَّمَامَ كما حُذِفَ من المشهور الجواب . يعني أنه يجوز في هذه القراءة أن تكون الهمزة للنداء وحذف التمام أي ما نُودِيَ لِأَجْلِهِ كأنه قيل : يَا مَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ ارْجِعْ إِلَى اللَّهِ وَتُبْ إِلَيْهِ . وقوله كما حذف الجواب يعني به خير المبتدأ الذي تقدم تقريره .

قوله : ﴿ فَلَا تَذْهَبْ ﴾ العامة على فتح التاء والهاء مُسْنَدًا لِنَفْسِكَ من باب « لَا أَرَيْتَكَ هَهْنَا » أي لَا تَتَعَاطَى أسباب ذلك . وقرأ أبو جعفر وقتادة والأشهبُ بضم التاء وكسر الهاء مُسْنَدًا لضمير المخاطب « نَفْسِكَ » مفعول به .

قوله : ﴿ حَسْرَاتٍ ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أنه مفعول من أَجَلِهِ أي لِأَجْلِ الحَسْرَاتِ .

والثاني : أنه في موضع الحال على المبالغة كَأَنَّ كُلَّهَا صَارَتْ حَسْرَاتٍ لِغُرْبِ التَّحَسُّرِ كما قال :

٣٧٦٨ - مَشَقَّ الْهَوَاجِرُ لِحَمَهُنَّ مَعَ السُّرَى حَتَّى ذَهَبْنَ كَلَاكِلًا وَصُدُورًا (١)
يريد رَجَعْنَ كَلَاكِلًا وَصُدُورًا أي لَمْ يَبْقَ إِلَّا كَلَاكِلُهَا وَصُدُورُهَا كقوله :

٣٧٦٩ - فَعَلَى إِثْرِهِمْ تَسَاقَطَتْ نَفْسِي حَسْرَاتٍ وَذَكَرُهُمْ لِي سِقَامٌ (٢)
وكون كَلَاكِلٍ وَصُدُورٍ حَالٍ قَوْلٍ سَبِيوهِ ، وجعلهما المبرّدَ تَمَيِّزَيْنِ مَنْقُولَيْنِ مِنَ الْفَاعِلِيَّةِ .

قوله : ﴿ فَتَثِيرٌ ﴾ عَطْفٌ عَلَى « أَرْسَلَ » لِأَنَّ أَرْسَلَ بِمَعْنَى الْمُسْتَقْبَلِ فَلِذَلِكَ عَطْفٌ عَلَيْهِ وَأَتَى بِأَرْسَلَ لِتَحَقُّقِ وَقُوعِهِ وَتَثِيرٌ لِيُصَوِّرَ الْحَالَ وَاسْتِحْضَارَ الصُّورَةَ الْبَدِيعَةَ كقوله ﴿ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ (٣) وكقول تَابَطَ شَرًّا :

٣٧٧٠ - أَلَا مَنْ مَبْلِغٌ فِتْيَانَ فَهْمٌ بِمَا لَأَقِيْتُ عِنْدَ رَحَامَطَانَ (٤)
بِأَنِّي قَدْ رَأَيْتُ الْعُوقَ تَهْوِي فَكُلْتُ لَهَا كِبَلَانَا نِضْوُ أَرْضٍ فَشَدَّتْ شِدَّةً نَحْوِي فَأَهْوَتْ فَأَضْرَبُهَا بِلَا دَهْشٍ فَخَرَّتْ
بِمَا لَأَقِيْتُ عِنْدَ رَحَامَطَانَ (٤) سَهْبٍ كَالصَّحِيفَةِ صَحْصَحَانٍ أَخُو سَفَرٍ فَخَلَّ لِي مَكَانِي لَهَا كَفِّي بِمَصْقُولٍ يَمَانِي صَرِيعًا لِلْيَدَيْنِ وَلِلْجِرَانِ

حيث قال فأضربها ليصور لقمومه حاله وشجاعته وجرأته .

وقوله تعالى ﴿ فَسُقْنَاهُ ﴾ و﴿ أَحْيَيْنَا ﴾ معدولاً بهما عن لفظ الغيبة ما هو أدخل في الاختصاص وأدل عليه .

قوله : ﴿ كَذَلِكَ النُّشُورُ ﴾ مبتدأ وخبره مقدم عليه والإشارة إلى إحياء الأرض بالمطر والتشبيه واضح بليغ .

قوله : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ ﴾ شرط جوابه مُقَدَّرٌ وَيُخْتَلَفُ تَقْدِيرُهُ بِاخْتِلَافِ التَّفْسِيرِ فِي قَوْلِهِ « مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ » فقال مجاهدٌ : معناه مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ بِعِبَادَةِ الْأَوْثَانِ فَيَكُونُ تَقْدِيرُهُ : فَلْيَطْلُبْهَا ، وقال قتادة : من كان يريد علم العزة فيكون

(١) البيت لجريز انظر ديوانه (٣٥٣) ، البحر المحيط

(٣٠١/٧) .

(٣) سورة الحج آية : (٦٣) .

(٤) انظر البحر المحيط (٣٠٢/٧) .

(٢) البيت من شواهد البحر (٣٠١/٧) .

التقدير فَلْيَنْسِبْ ذلك الى الله . وقيل مَنْ كان يريد العزة التي لا تعقبها ذلَّةٌ فيكون التقدير فهو لا يَنَالُهَا ودَلٌّ على هذه الاجوبة . قوله ﴿ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ ﴾ وإنما قيل إِنَّ الجواب محذوف وليس هو هذه الجملة لوجهين :

أحدهما : أن العزة لله مُطلقاً من غير ترتُّبها على شَرَطِ إرادة أَحَدٍ .

الثاني : أنه لا بد في الجواب من ضمير يعود على اسم الشرط إذا كان غير ظَرْفٍ ولم يوجد هنا ضمير و « جَمِيعاً » حال والعامل فيها الاستقرار .

قوله : ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ﴾ العامة على بنائه للفاعل من صَعَدَ ثلاثياً ﴿ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴾ برفعهما فاعلاً ونعتاً . وعلي وابن مسعود « يُصْعَدُ » مِنْ أَصْعَدَ « الْكَلِمُ الطَّيِّبُ » منصوبان على المفعول والنعت . وقرئ^(١) « يُصْعَدُ » مبنياً للمفعول . وقال ابن عطية : قرأ الضحاك « يُصْعَدُ » بضم الياء لكنه لم يبين كونه مبنياً للفاعل او للمفعول .

قوله : ﴿ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ ﴾ العامة على الرفع وفيه وجهان :

أحدهما : أنه معطوف على « الْكَلِمُ الطَّيِّبُ » فيكون صاعداً أيضاً و « يَرْفَعُهُ » على هذا استثناءً إخباراً من الله بأنه يرفعهما وإنما وحَّد الضمير وإن كان المراد الْكَلِمُ وَالْعَمَلُ ذهاباً بالضمير مذهب اسم الإشارة كقوله ﴿ عَوَانَ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ وقيل لاشتراكهما في صفة واحدة وهي الصعود .

والثاني : أنه مبتدأ ويرْفَعُهُ الخبر ولكن اختلفوا في فاعل « يَرْفَعُ » على ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه ضميرُ الله تعالى أي والعمل الصالح يرفعه الله إليه .

والثاني : أنه ضمير العمل الصالح وضمير النصب على هذا فيه وجهان :

أحدها : أنه يعود على صاحب العمل أي يرفعُ صاحبه .

والثاني : أنه ضمير « الكلم الطيب » أي العمل الصالح يرفع « الكلم الطيب » . ونقل عن ابن عباس . إلا أن ابن عطية منع هذا عن ابن عباس وقال : لا يصحُّ لأن أهل السنة أن الْكَلِمُ الطَّيِّبُ مقبولٌ وإن كَانَ صاحبه عاصياً .

والثالث : أن ضمير الرفع للكلم والنصب للعمل أي الكلم يرفع العمل وقرأ ابن أبي عبلة وعيسى بنصب « الْعَمَلُ الصَّالِحُ » على الاشتغال والضمير المرفوع للكلم أو لله والمنصوب للعمل .

قوله : ﴿ يَمْكُرُونَ السَّيِّئَاتِ ﴾ يَمْكُرُونَ أصله قاصرٌ فعلى هذا ينتصب « السَّيِّئَاتِ » على نعتٍ مصدرٍ محذوفٍ أي المَكْرَاتِ السَّيِّئَاتِ أو نعتُ المضاف إلى المصدر أي أَصْنَافَ المَكْرَاتِ السَّيِّئَاتِ : ويجوز أن يكون « يَمْكُرُونَ » مُضْمَناً معنى يكسبون فينتصب « السَّيِّئَاتِ » مفعولاً به . و « هُوَ يَبُورُ » هُوَ مبتدأ أو يَبُورُ خبره والجملة خبر قوله « مَكْرٌ أَوْلَيْكَ » وجوزَ الحَوفِيُّ وأبو البقاء أن يكون « هُوَ » فصلاً بين المبتدأ وخبره وهذا مردود بأن الفصل لا يقع قبل الخبر إذا كان فعلاً إلا أن الجرجاني جوزَ ذلك . وجوزَ أبو البقاء أيضاً أن يكون « هُوَ » تأكيداً وهذا مردودٌ بأن المضمَر لا يُوكَدُ الظاهر .

وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَاجًا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ وَمَا يُعْمَرُ

مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقِصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴿١١﴾ وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ
 فُرَاتٌ سَائِغٌ شْرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَمِنْ كُلِّ تَاكُلُونَ لِحَمَاطٍ رِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى
 الْفَلَكَ فِيهِ مَوَاحِرَ لِيَتَّبِعُوا مِنْ فَضْلِهِ ۚ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١٢﴾ يُوَلِّجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُوَلِّجُ النَّهَارَ فِي
 اللَّيْلِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى ذَلِكَ مِمَّا اللَّهُ رَزَقَكُمْ لَهُ الْمَلَأَ
 وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ ﴿١٣﴾ إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دَعَاءَكُمْ وَلَوْ
 سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴿١٤﴾ يَأْتِيهَا النَّاسُ
 أَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ﴿١٥﴾ إِنْ يَشَاءْ يُدْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ ﴿١٦﴾ وَمَا ذَلِكَ
 عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ ﴿١٧﴾ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ وَإِنْ تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ جَمِلِهَا لَا يَحْمِلُ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا
 قُرْبَىٰ ۗ إِنَّمَا تُنذِرُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَمَنْ تَرَكْنَا فَاِنَّمَا يَتَزَكَّىٰ لِنَفْسِهِ ۗ وَإِلَى
 اللَّهِ الْمَصِيرُ ﴿١٨﴾ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ ﴿٢١﴾
 وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ ۗ إِنَّ اللَّهَ يُسْمِعُ مَنْ يَشَاءُ ۗ وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَن فِي الْقُبُورِ ﴿٢٢﴾ إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ

﴿٢٣﴾

قوله: ﴿ مِنْ أَنْثَى ﴾ من مزيدة في أَنْثَى وكذلك في ﴿ مِنْ مُعَمَّرٍ ﴾ إلا أن الأول فاعل وهذا مفعول قام مقامه و﴿ إِلَّا ﴾
 يعلمه ﴿ حال أي إلا ملتبسة بعلمه .

قوله: ﴿ مِنْ عُمُرِهِ ﴾ في هذا الضمير قولان :

أحدهما : أنه يعود على مُعَمَّرٍ آخر لأن المراد بقوله ﴿ مِنْ مُعَمَّرٍ ﴾ الجنس فهو يعود عليه لفظاً لا معنى لأنه بعد أن
 فِرَضَ كونه مُعَمَّرًا استحالة أن يُنْقِصَ من عُمُرِهِ نَفْسِهِ كقول الشاعر :

٣٧٧١ - وَكُلُّ أَنْاسٍ قَارِبُوا قَيْدَ فَحْلِهِمْ وَنَحْنُ خَلَعْنَا قَيْدَهُ فَهُوَ سَارِبٌ (١)

ومنه : عندي دِرْهَمٌ ونصفه أي ونصف دِرْهَمٍ آخر .

والثاني : أنه يعود على « مُعَمَّرٍ » لفظاً معنًى ومعنى ذلك أنه إذا مضى من عُمُرِهِ حَوْلٌ أَحْصِي وَكُتِبَ ثم حَوْلٌ آخر
 كذلك فهذا هو النقص وإليه ذهب ابن عباس وابن جبير وأبو مالك ومنه قوله :

٣٧٧٢ - حَيَاتِكَ أَنْفَاسٌ تُعَدُّ فِكْلَمًا مَضَى نَفْسٌ مِنْكَ انْتَقَصَتْ بِهِ جُزْءًا (٢)

وقرأ يعقوب وسلام وتروى عن أبي عمرو « وَلَا يُنْقِصُ » مبنياً للفاعل ، وقرأ الحسن « مِنْ عُمُرِهِ » بسكون الميم .

(٢) البيت من شواهد البحر (٧/٣٠٥) .

(١) تقدم وانظر شرح المفصل لابن يعيش (٨/٥٨) .

قوله: ﴿ سَائِغٌ شَرَابُهُ ﴾ يجوز أن يكونا مبتدأ وخبراً والجملة خبرٌ ثانٍ وأن يكون « سَائِغٌ » خبراً و « شَرَابُهُ » فاعلاً به لأنه اعتمد . وقرأ عيسى وتروى عن أبي عمرو وعاصم « سَيْغٌ » مثل سَيْدٍ وَمَيْتٍ وعن عيسى بتخفيف يائه كما يُخَفِّفُ هَيْنٌ وَمَيْتٌ . وقرأ طلحة وأبو نهيك « مَلِجٌ » بفتح الميم وكسر اللام فليل هو مَقْصُورٌ من مَالِحٍ ومَالِحٌ لُغِيَّةٌ شاذة . وقيل مَلِجٌ بالفتح والكسر لُغَةٌ في مَلِجٍ بالكسر والسكون .

قوله: ﴿ ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ ﴾ ذَلِكُمْ مبتدأ خبره وَرَبُّكُمْ خبرٌ ثانٍ أو نعت لله وقال الزمخشري : ويجوز في حكم الإعراب إيقاع اسم الله صفة لاسم الإشارة أو عطف بيان وَرَبُّكُمْ خبرٌ لولا أن المعنى يأباه ورده الشيخ : بأن الله عَلَّمَ لا جِنْسٌ فلا يوصف به وَرَدَّ قَوْلَهُ : إنَّ المعنى يأباه . قال : لأنه يكون قد أُخْبِرَ عن المُشَارِ إليه بتلك الصفات والأفعال إنَّه مَالِكُكُمْ وَمُصْلِحُكُمْ .

قوله: ﴿ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ ﴾ العامة على الخطاب في « تَدْعُونَ » لقوله « رَبُّكُمْ » وعيسى وسلام ويعقوب وتروى عن أبي عمرو وبياء الغيبة إمَّا على الالتفات وإمَّا على الانتقال إلى الإخبار ، والفرق بينهما أنه في الالتفات يكون المراد بالضميرين واحداً بخلاف الثاني فإنهما و « مَا يَمْلِكُونَ » هو خبر الموصول و « مِنْ قَطْمِيرٍ » مفعول به . وَمِنْ فِيهِ مَزِيدَةٌ وَالْقَطْمِيرُ : المشهور فيه أنه لِفَاقَةُ النَّوَاةِ وهو مثلٌ في القِلَّةِ كقوله :

٣٧٧٣ - وَأَبُوكَ يَخْصِفُ نَعْلَهُ مُتَوَرِّكًا مَا يَمْلِكُ الْمِسْكِينُ مِنْ قَطْمِيرٍ^(٣)

وقيل : هو القُنع وقيل : ما بين القُنع والنَّوَاةِ وقد تقدَّم أنَّ في النَّوَاةِ أربعة أشياء يُضْرَبُ بها المثلُ في القِلَّةِ : القَيْلُ وهو ما في شِقِّ النَّوَاةِ والقَطْمِيرُ وهو اللَّفَافَةُ والنَّقِيرُ وهو ما في ظهرها والتَّفَرُوقُ وهو ما بين القُنع والنَّوَاةِ .

قوله: ﴿ بِشِرْكِكُمْ ﴾ مصدر مضاف لفاعلة .

قوله: ﴿ وَأَزْرَةً ﴾ أي نَفْسٌ وَأَزْرَةٌ فَحَذَفَ الموصوف للعلم ومعنى تَزَرَّتْ حَمِلُ أَي لا تَحْمِلُ نَفْسٌ حَامِلَةٌ حَمْلَ نَفْسٍ

أخرى .

قوله: ﴿ وَإِنْ تَدْعُ مُثْقَلَةٌ ﴾ أي نَفْسٌ مُثْقَلَةٌ بالذنوب نفساً إلى حِمْلِهَا فحذف المفعول به للعلم به . والعامة « لا يُحْمَلُ » مبنياً للمفعول و « شَيْءٌ » قائم مقام فاعله . وأبو السمال وطلحة وتروى عن الكسائي بفتح التاء من فوق وكسر الميم اسند إلى ضمير النفس المحذوفة التي جعلتها مفعولة لـ « تَدْعُ » أي « لا تَحْمِلُ » تلك النفس المدعوة « شَيْئاً » مفعول بلا تَحْمِيلٍ .

قوله: ﴿ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى ﴾ ولو كان المدعو ذا قُرْبَى وقيل التقدير : ولو كان الداعي ذَا قُرْبَى والمعنيان حسنان . وقرئ « ذُو » بالرفع على أنها التامة أي ولو حَضَرَ ذُو قُرْبَى نحو ﴿ قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ ﴾ ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ قال الزمخشري : ونظَّم الكلام أَحْسَنُ ملاءمةً للناقصة لان المعنى على أن المُثْقَلَةَ إِذَا دَعَتْ أَحَدًا إِلَى حِمْلِهَا لا يُحْمَلُ منه ولو كان مدعوها ذَا قُرْبَى وهو مُلْتَمِثٌ ولو قُلْتَ ولو وَجَدَ ذُو قُرْبَى لَخَرَجَ عن التثامه .

قال الشيخ : وهو ملتثم على المعنى الذي ذكرناه . قُلْتُ : والذي قاله هو أي ولو حَضَرَ اذْ ذَاكَ ذُو قُرْبَى . ثم قال : وتفسيره كَانَ وهو مبني للفاعل يوجد وهي مبني للمفعول تفسيرٌ معنَى والذي يُفَسِّرُ النحويُّ به كان التامة نحو حَدَّثَ وَحَضَرَ وَوَقَعَ .

قوله: ﴿ بِالْغَيْبِ ﴾ حال من الفاعل أي يَخْشَوْنَهُ غائبين عنه أو من المفعول أي غائباً عنهم .

قوله: ﴿ وَمَنْ تَزَكَّى ﴾ قرأ العامة تَزَكَّى تَفَعَّلَ فَإِنَّمَا يَتَزَكَّى يَتَفَعَّلُ ، عن أبي عمرو « وَمَنْ يَزَكَّى فَإِنَّمَا يَزَكِّي » والاصل فيهما يتزكى وأدغمت التاء في الزاي كما ادغمت في الذال نحو « يَدُكْرُونَ » في يتذكرون وابن مسعود وطلحة « وَمَنْ أَرَكَّى » والاصل تَزَكَّى فادغم باجتلاب همزة الوصل « فَإِنَّمَا يَزَكَّى » اصله يتزكى فادغم كأبي عمرو في غير المشهور عنه .

قوله: ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ ﴾ استوى من الأفعال التي لا يُكْتَفَى فيها بواحدٍ لوقلت استوى زيد لم يصح فمِنْ نَمَّ لَزِمَ العطفُ على الفاعل أو تعدُّهُ ولا في قوله « وَلَا الظُّلُمَاتُ » إلى آخره مُكْرَرَةٌ لتأكيد النفي . وقال ابن عطية : دخول لا إنما هو على نيَّة التكرار كأنه قال ولا الظُّلُمَاتُ والنورُ ولا النورُ والظُّلُمَاتُ فاستغنى بذكر الأوائل عن الثواني ودل مذكورُ الكلام على متروكه .

قال الشيخ : وهذا غير مُحتاجٍ إليه لأنه إذا نَفَى استواءَهُمَا أولاً فأَيُّ فائدة في نَفْيِ استوائِهِمَا ثانياً . وهو كلام حَسَنٌ إلا أن الشيخ هنا قال^(١) : فدخول « لا » في النفي لتأكيد معناه كقوله ﴿ وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ﴾^(٢) قلت : وللناس في هذه الآية قولان :

أحدهما : ما ذَكَرَ .

والثاني : أنه غيرُ مؤكِّدٍ إذ يُرَادُ بالחסنة الجنسُ وكذلك السيئة فكل واحدٍ منهما متفاوتٌ في جنسه لأن الحسنات درجات متفاوتة وكذلك السيئات وسيأتي لك تحقيق هذا إن شاء الله تعالى . فعلى هذا يمكن أن يقال بهذا هنا وهو أن المراد نَفَى استواءِ الظلماتِ ونَفَى استواءِ جنسِ النورِ إلا أن هذا غيرُ مرادٍ هنا في الظاهر إذ المراد مُقَابَلَةٌ هذه الأجناس بعضها ببعض لا مقابلة بعض أفراد كل جنسٍ على حَدِّثِهِ ويرجح هذا الظاهر التصريحُ بهذا في قوله أولاً « مَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ » حيث لم يكررها وهذا من المواضع الحسنة المفيدة و « الْحَرُورُ » شِدَّةُ حَرِّ الشمس وقال الزمخشري : الْحَرُورُ السُّمُومُ إلا أن السُّمُومَ بالنهار والحَرُورُ فيه وفي الليل قُلْتُ : وهذا مذهب الفراء وغيره . وقيل السُّمُومُ بالنهار والحَرُورُ بالليل خاصة نقله ابن عطية عن رؤبة . وقال : ليس يصحح بل الصحيح ما قاله الفراء وهذا عجيب منه كيف يَرُدُّ على أصحاب اللسان بقول مَنْ يأخذُ عَنْهُمْ وقرأ الكسائي في رواية زَادَانَ عنه « وَمَا تَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ » بالتأنيث على معنى الجماعة وهذه الأشياء جيء بها على سبيل الاستعارة والتمثيل فالأعمى والبصير الكافر والمؤمن والظلمات والنور الكفر والإيمان والظُّلُّ والحَرُورُ الحَقُّ والباطل والأحْيَاءُ والأمواتُ لَمَنْ دخل في الإسلام ولمن لم يدخل فيه وجاء ترتيب هذه المنفيات على أَحْسَنِ الوجوه فإنه تعالى لَمَّا ضَرَبَ الأعمى للكافر والمؤمن عَقَبَهُ بما كُلُّ منهما فيه فالكافر في ظُلْمَةٍ والمؤمن في نورٍ لأن البصير وإن كان حديد النظر لا بُدَّ له من ضَوْءٍ يَبْصُرُ فيه وقَدَّمَ الأعمى لأن البصير فاصلةٌ فَحَسَنَ تأخيرُهُ ولَمَّا تَقَدَّمَ الأعمى في الذكر نَأَسَبَ تقديم ما هو فيه فلذلك قُدِّمَتِ الظلمة على النور ولأن النور فاصلةٌ ثم ذكر ما لكل منهما ، فللمؤمن الظُّلُّ وللکافر الحَرُورُ وأخَّرَ الحَرُورَ لأجل الفاصلة كما تقدم . وقولهم لأجل الفاصلة

(١) انظر البحر المحيط (٧/٣٠٨) .

(٢) سورة فصلت آية : (٣٤) .

هنا وفي غيره من الاماكن أحسن من قول بعضهم لأجل السجع لأن القرآن يُنزه عن ذلك . وقد منع الجمهور أن يقال في القرآن سَجُع وإنما كَرَّرَ الفعل في قوله « وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ » مبالغة في ذلك لأن المنافاة بين الحياة والموت اتم من المنافاة المتقدمة وقدم الأحياء لشرف الحياة ولم يُعد « لا » تأكيداً في قوله « الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ » وكررها في غيره لأن منفاة ما بعده أتم فإن الشخص الواحد قد يكون بصيراً ثم يصير أعمى فلا منفاة إلا من حيث الوصف بخلاف الظل والحرور والظلمات والنور فانها متنافية أبداً لا يجتمع اثنان منها في محل بين الظل والحرور وبين الظلمة والنور دائمة . فإن قيل الحياة والموت بمنزلة العمى والبصر فإن الجسم قد يكون متصفا بالحياة ثم يتصف بالموت فالجواب أن المنافاة بينهما أتم من المنافاة بين الأعمى والبصير، لأن الأعمى والبصير يشتركان في إدراكات كثيرة ولا كذلك الحي والميت فالمنفاة بينهما أتم وأفرد الأعمى والبصير لانه قابل الجنس بالجنس اذ قد يوجد في أفراد العميان ما يساوي بعض أفراد البصراء كأعمى ذكي له بصيرة يساوي بصيراً بليداً . فالتفاوت بين الجنسين مقطوع به لا بين الأفراد وجمع الظلمات لأنها عبارة عن الكفر والضلال وطرفهما كثيرة متشعبة ووحد النور لأنه عبارة عن التوحيد وهو واحد فالتفاوت بين كل فرد من أفراد الظلمة وبين هذا الفرد الواحد والمعنى الظلمات كلها لا تجد فيها ما يساوي هذا الواحد كذا قيل . وعندني : أنه ينبغي أن يقال إن هذا الجمع لا يساوي هذا الواحد فتعلم انتفاء مساواة فرد منه لهذا الواحد بطريق أولى وإنما جمع الأحياء والأموات لأن التفاوت بينهما أكثر إذ ما من ميت يساوي في الإدراك حياً فذكر أن الأحياء لا يساويون الأموات سواء قابلت الجنس بالجنس أم الفرد بالفرد .

إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ ٢٤ وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالزُّبُرِ وَبِالْكِتَابِ الْمُنِيرِ ٢٥ ثُمَّ أَخَذْتُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ ٢٦ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ ٢٧ وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ أَلْوَانٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُمْ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ٢٨

قوله : ﴿ بِالْحَقِّ ﴾ يجوز فيه أوجه :

أحدها : أنه حال من الفاعل أي أَرْسَلْنَاكَ مُحَقِّقِينَ أو من المفعول أي مُحَقِّقًا أو نعت لمصدرٍ محذوف أي إِرْسَالًا مُلْتَبِسًا بِالْحَقِّ أو متعلق بِبَشِيرٍ وَنَذِيرٍ قال الزمخشري : على بشيراً بالوعد الحق ونذيراً بالوعيد الحق .

قال الشيخ : ولا يمكن أن يتعلق « بِالْحَقِّ » هذا بشير ونذير معاً بل ينبغي أن يتأول كلامه على أنه اراد أن تم محذوفاً والتقدير بشيراً بالوعد الحق ونذيراً بالوعد الحق قلت : قد صرح الرجل بهذا .

قوله : ﴿ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ ﴾ خبر ﴿ مِنْ أُمَّةٍ ﴾ وحذف من هذا ما أثبتته في الأول إذ التقدير إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ وبشير .

قوله : ﴿ فَأَخْرَجْنَا ﴾ هذا التفات من الغيبة إلى التكلم وإنما كان ذلك لأن المنة بالإخراج أبلغ من إنزال الماء .

و «مُخْتَلِفًا» نعت لـ « ثَمَرَاتٍ » و « أَلْوَانَهَا » فاعل به ولولا ذلك لَأَنْتَ «مُخْتَلِفًا» ولكنه أُسْنِدَ إلى جَمْعٍ تكسير غير عاقلٍ جازَ تذكيره ولو أَنْتَ فقيل مُخْتَلِفَةٌ كما تقول اخْتَلَفْتَ أَلْوَانَهَا لَجَازَ ، وبه قرأ زيدُ بنُ عَلِيٍّ .

قوله : ﴿ وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ ﴾ العامة على ضم الجيم وفتح الدال جمع جُدَّةٍ وهي الطريقة . قال ابن بحر : قَطَعَ من قولك جَدَدْتُ الشَّيْءَ قَطَعْتُهُ وقال أبو الفضل : هي ما يخالف من الطرائق لَوْنٌ ما يليها ومنه جُدَّةُ الحمارِ للخط الذي في ظهره . وقرأ الزهري « جُدُدٌ » بضم الجيم الدال جمع جَدِيدَةٍ يقال جَدِيدَةٌ وَجُدُدٌ وَجَدَائِدٌ قال أبو ذؤيب :

٣٧٧٤ - جَوْنُ السَّرَاةِ لَهُ جَدَائِدُ أَرْبَعٌ (١)

نحو سَفِينَةٍ وَسُقْنٍ وَسَقَائِنٍ . وقال أبو الفضل : جمع جَدِيدٍ بمعنى آثارٌ جديدة واضحة الألوان وعنه أيضاً « جَدُدٌ » بفتحهما وقد رَدَّ أبو حاتم هذه القراءة من حيث الأثر والمعنى وقد صَحَّحها غيره وقال : الجَدُدُ الطريقُ الواضحُ البينُ إلا أنه وضع المفرد موضع الجمع إذ المراد الطرائق والخطوط .

قوله : ﴿ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا ﴾ مُخْتَلِفٌ صفة لجُدُدٍ أيضاً و « أَلْوَانُهَا » فاعل به كما تقدم في نظيره ولا جائز أن يكون « مُخْتَلِفٌ » خبراً مقدماً و « أَلْوَانُهَا » مبتدأ مؤخر والجملة صفة إذ كان يجب أن يقال مُخْتَلِفَةٌ لتحملها ضمير المبتدأ .

قوله : ﴿ أَلْوَانُهَا ﴾ يحتمل معنيين :

أحدهما : أن البياضَ والحُمْرَةَ يتفاوتان بالشدة والضعف فَرُبَّ أبيضٍ أَشَدُّ من أبيضٍ وأحمرٍ أَشَدُّ من أحمرٍ فنفسُ البياضِ مُخْتَلِفٌ وكذلك الحمرة فلذلك جُمِعَ « أَلْوَانُهَا » فيكون من باب المُشَكِّكِ .

والثاني : أن الجُدُدَ كُلُّهَا على لَوْنَيْنِ بياضٍ وحمرة فالبياض والحمرة وإن كَانَا لَوْنَيْنِ إلا أنهما جُمِعَا باعتبار مَحَالِّهما .

قوله : ﴿ وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴾ فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه معطوف على « حُمْرٌ » عَطْفٌ ذي لَوْنٍ على ذي لون .

الثاني : أنه معطوف على « بِيضٌ » .

الثالث : أنه معطوف على « جُدُدٌ » قال الزمخشري :

معطوف على بِيضٍ أو على جُدُدٍ كأنه قيل ومن الجبالِ مُخَطَّطٌ ذُو جُدُدٍ ومنها ما هو على لون واحد . ثم قال : ولا بد من تقدير حَذَفِ المضاف في قوله « وَمِنَ الْجِبَالِ جُدُدٌ » بمعنى ومن الجبالِ ذُو جُدُدٍ بِيضٌ وَحُمْرٌ وَسُودٌ حتى يؤول إلى قولك ومن الجبالِ مختلفٌ أَلْوَانُهَا كما قال ﴿ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا ﴾ . ولم يذكر بعد « غَرَابِيبُ سُودٌ » مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا كما ذكر ذلك بعد بِيضٍ وَحُمْرٌ لأنَّ الغَرِيبَ هو المَبَالِغُ في السواد فصار لَوْنًا واحداً غيرَ مُتَفَاوِتٍ بخلاف ما تقدم ، وَغَرَابِيبَ جمع غَرِيبٍ وهو الأسودُ المُتَنَاهِي في السواد فهو تابع للأسود كقَافٍ وَنَاصِعٍ وَنَاضِرٍ فَمِنْ ثَمَّ زعم بعضهم أنه في يَبِيَّةِ التَّأخِيرِ وَمِنْ مذهب هؤلاء يجوز تقديم الصفة على موصوفها ، وأنشدوا :

٣٧٧٥ - والمؤمنُ العائذاتِ الطيرِ (١)

٣٧٧٦ - يريد: والمؤمنُ الطيرِ العائذاتِ

وقول الآخر :

(٢) وبالطويلِ العُمَرُ عُمراً حَيِّدراً

يريد وبالعمر الطويل والبصريون لا يرون ذلك ويخرجون هذا وأمثاله على أن الثاني بدل من الأول فسود والطيور والعمر أبدال مما قبلها وخرجه الزمخشري وغيره على أنه حذف الموصوف وقامت صفة مقامه وأن المذكور بعد الوصف دال على الموصوف ، قال الزمخشري : « الغريب » تأكيد للأسود ومن حق التوكيد أن يتبع المؤكد كقولك أضفر فأقع وأبيض يقق وجهه ان يضم المؤكد قبله فيكون الذي بعده تفسيراً لما أضمر كقوله :

٣٧٧٧ - والمؤمنُ العائذاتِ الطيرِ (٣)

وإنما يفعل ذلك لزيادة التوكيد حيث يدل على المعنى الواحد من طريقي الإظهار والإضمار . يعني فيكون الأصل وسود غرابيب سود والمؤمن الطير العائذات الطير .

قال الشيخ : لا يصح إلا على مذهب من يجوز حذف المؤكد ومن النحويين من منعه وهو اختيار ابن مالك . قلت : ليس هذا هو التوكيد المختلف في حذف مؤكده لأن هذا من باب الموصوف ، ومعنى تسمية الزمخشري لها تأكيداً من حيث انها لا تفيد معنى زائداً إنما المبالغة والتوكيد في ذلك اللون والنحويون قد سمو الوصف إذا لم يفد غير الأول وتأكيداً فقالوا : وقد تجيء لمجرد التوكيد نحو ﴿ نَعَجَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾^(٤) و ﴿ الْهَيْئِ اثْنَيْنِ ﴾^(٥) والتوكيد المختلف في حذف مؤكده انما هو في باب التوكيد الصناعي ومذهب سيويه جوازه ، أجاز مررت بأخوتك أنفسهما بالنصب والرفع على تقدير أعنيهما أنفسهما أو هما أنفسهما فأين هذا من ذاك ؟ إلا أنه يشكل على الزمخشري هذا المذكور بعد « غرابيب » ونحوه بالنسبة إلى أنه جعله مفسراً لذلك المحذوف وهذا إنما عهد في الجمل لا في المفردات إلا في باب البدل وعطف البيان فبأي شيء يُسميه . والأولى فيه أن يُسمى توكيداً لفظياً إذ الأصل سود غرابيب سود .

قوله : ﴿ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ ﴾ مُخْتَلِفٌ نعتٌ لمنوعات محذوف هو مبتدأ أو الجار قبله خبره أي من الناس صنف أو نوع مُخْتَلِفٌ ولذلك اسمُ الفاعل كقوله :

٣٧٧٨ - كَنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيَفْلِقَهَا (٦)

وقرأ ابن السمين « أَلْوَانُهَا » وهو ظاهر . وقرأ الزهري « وَالذَّوَابِ » خفيفة الباء يأمن التقاء الساكنين كما حرك أولهما في « الضَّالِّينَ » و « جَانَّ » .

قوله : « كذلك » فيه وجهان :

(٦) صدر بيت للأعشى وعجزه :

(١) تقدم .

(٢) تقدم .

(٣) تقدم .

(٤) سورة ص آية : (٢٣) .

(٥) سورة النحل آية : (٥١) .

فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

انظر ديوانه (١٤٨) ، التصريح (٦٦/٢) ، الأشموني

(٢٩٥/٢) .

أظهرهما : أنه متعلق بما قبله أي مختلف اختلافاً مثل الاختلاف في الثمرات والجُدُد ، والوقف على « كذلك » .

الثاني : أنه متعلق بما بعده والمعنى مثل ذلك المَظْهر والاعتبار في مخلوقات الله تعالى واختلاف ألوانها يخشى الله العلماء . وإلى هذا نحا ابن عطية وهو فاسد من حيث أن ما بعد « إنما » مانع من العمل فيما قبلها ، وقد نص أبو عمرو الداني على أن الوقف على « كذلك » تام ولم يحك فيه خلافاً .

قوله : ﴿ إنما يخشى الله ﴾ العامة على نصب الجلالة ورفع « العلماء » وهي واضحة وقرأ عمر بن عبد العزيز وأبو حنيفة فيما نقل الزمخشري وأبو حنيفة فيما نقل الهذلي في « كامله » بالعكس وتوَلَّتْ على معنى التعظيم إنما يُعَظَّم الله من عباده العلماء وهذه القراءة شبيهة بقراءة ﴿ وإذا ابتلى إبراهيمُ ربه ﴾^(١) برفع إبراهيم ونصب ربه وقد تقدمت .

إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَارَةً لَّن تَبُورَ ۚ لِيُوفِيَهُمْ أَجُورَهُمْ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِ ۗ إِنَّهُ غَفُورٌ شَكُورٌ ۚ
وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ بِعِبَادِهِ لَخَبِيرٌ بَصِيرٌ ۚ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذْنَ اللَّهُ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ ۚ جَنَّتٍ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ ۚ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ ۗ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ ۚ الَّذِي أَهْلَنَّا دَارَ الْمُقَامَةِ مِن فَضْلِهِ ۗ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ ۚ

قوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ ﴾ في خبر إن وجهان :

أحدهما : الجملة من قوله « يَرْجُونَ » أي أن التالين يرجون ولن تبور صفة تجارة « لِيُوفِيَهُمْ » متعلق بـ يَرْجُونَ أو بتبور أو بمحذوف أي فَعَلُوا ذلك ليوفيههم . وعلى الوجهين الأولين يجوز أن يكون لام العاقبة .

والثاني : أن الخبر « إنه غفور شكور » جوزه الزمخشري على حذف العائد أي غفور لهم وعلى هذا فـ « يَرْجُونَ » حال من « أَنفَقُوا » أي « أَنفَقُوا » ذلك راجين .

قوله : ﴿ مِنَ الْكِتَابِ ﴾ يجوز أن تَكُونَ « مِنْ » للبيان وأن تكون للجنس وأن تكون للتبعض و « هُوَ » فصل أو مبتدأ و « مُصَدِّقًا » حال مؤكدة .

قوله : ﴿ الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا ﴾ مفعولا « أَوْرَثْنَا » والكتاب هو الثاني قدّم لشرفه إذ لا لئس .

قوله : ﴿ مِنْ عِبَادِنَا ﴾ يجوز أن يكون للبيان على معنى ان المُصْطَفَيْنَ هم عبادنا وأن تكون للتبعض أي أن

المصطفين بعضُ عبادنا لا كُلُّهُمْ . وقرأ أبو عمران الجوني ويعقوب وابوعمر في رواية « سَبَّاقٌ » مثالُ مبالغَةٍ .

قوله : ﴿ جَنَّاتٌ عَدْنٌ ﴾ يجوز أن يكون مبتدأ والجملة بعدها الخبر وأن يكون بدلا من الفعل قاله الزمخشري وابن عطية إلا أن الزمخشري اعترض وأجاب فقال : فَإِنْ قُلْتَ كَيْفَ جَعَلْتَ جَنَّاتٍ عَدْنٍ بدلا من الفعل الذي هو السبق بالخيرات المشار إليه بذلك قلتُ لَمَّا كان السبب في نَيْلِ الثواب نُزُلَ مَنزِلَةُ الْمُسَبَّبِ كأنه هو الثواب فأبدل منه جنات عدن . وقرأ زرُّ والزهري « جَنَّةٌ » مفرداً والجحدري « جَنَّاتٍ » بالنصب على الاشتغال وهي تؤيد رفعها بالابتداء وجوز أبو البقاء أن تكون « جَنَّاتٌ » بالرفع خبراً ثانياً لاسم الإشارة وأن تكون خبر مبتدأ محذوف وتقدمت قراءة « يَدْخُلُونَهَا » مبنيًا للفاعل أو المفعول وباقي الآية في الحج .

قوله : ﴿ الْحَزَنُ ﴾ العامة بفتحيتين وجناح بن حبيش بضمِّ وسُكُونٍ وتقدم معنى ذلك أول القصص .

قوله : ﴿ دَارَ الْمُقَامَةِ ﴾ مفعول ثانٍ لأحلَّنا ولا تكون ظرفاً لأنه مختص فلو كان ظرفاً لتعدى إليه الفعلُ بِفِي والمُقَامَةُ الإِقَامَةُ « مِنْ فَضْلِهِ » متعلقٌ بـ« أَحَلَّنا » وَمِنْ إِمَّا لِلْعَلَّةِ وَإِمَّا لابتداء الغاية .

قوله : ﴿ لَا يَمَسُّنَا ﴾ حال من مفعول « أَحَلَّنا » الأول أو الثاني لأن الجملة مشتملة على ضمير كلٍّ منهما وإن كان الحال من الأول أظهر . « وَالنَّصَبُ » التَّعَبُ وَالْمَشَقَّةُ وَاللُّغُوبُ « الْفُتُورُ النَّاشِئُ عَنْهُ وَعَلَى هَذَا يُقَالُ إِذَا انْتَهَى السَّبَبُ نَفِيَ الْمُسَبَّبُ يُقَالُ لَمْ أَكُلْ فَيُعْلَمُ انْتِفَاءُ الشَّعْبِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى قَوْلِهِ ثَانِيًا فَلَمْ أَشْبَعْ بخلاف العكس ألا ترى أنه يجوز لَمْ أَشْبَعْ وَلَمْ أَكُلْ والآية الكريمة على ما قرَّرتُ في نَفْيِ السَّبَبِ ثُمَّ نَفْيِ الْمُسَبَّبِ فَأَيُّ فَائِدَةٍ فِي ذَلِكَ وَقَدْ أُجِيبَ بِأَنَّهُ مِنْ مَخَالَفَةِ الْجَنَّةِ لِدَارِ الدُّنْيَا فَإِنَّ أَمَاكِنَهَا عَلَى قَسَمَيْنِ مَوْضِعٌ تَمَسُّ فِيهِ الْمَشَاقُ كَالرِّبَارِيِّ وَمَوْضِعٌ يَمَسُّ فِيهَا الْإِعْبَاءُ كَالْبُيُوتِ وَالْمَنَازِلِ الَّتِي فِيهَا الْأَسْفَارُ فَقِيلَ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مَطَّانَ الْمَتَاعِبِ كِدَارِ الدُّنْيَا وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ أَيْ وَلَا نَخْرُجُ مِنْهَا إِلَى مَوَاضِعٍ تَتَّعَبُ وَنَرْجِعُ إِلَيْهَا فَيَمَسُّنَا الْإِعْيَاءُ . وَهَذَا الْجَوَابُ لَيْسَ بِذَاكَ وَالَّذِي يُقَالُ إِنَّ النَّصَبَ هُوَ تَعَبُ الْبَدَنِ وَاللُّغُوبُ تَعَبُ النَّفْسِ ، وَقِيلَ : اللَّغُوبُ : الْوَجَعُ وَعَلَى هَذَا هُذَيْنِ فَلَا يَرِدُ السُّؤَالُ الْمَتَقَدِّمُ وَقَرَأَ عَلِيٌّ وَالسَّلْمِيُّ بِفَتْحِ لَامِ لُغُوبٌ وَفِيهِ أَوْجُهُ :

أحدها : أنه مصدر على فُعُول كَالْقَبُولِ .

والثاني : أنه اسم لما يُلْغَبُ بِهِ كَالْفُطُورِ وَالسُّحُورِ قَالَه الْفَرَاءُ .

والثالث : أنه صفة لمصدر مقدر أي لا يَمَسُّنَا لُغُوبٌ نَحْوُ شِعْرٍ شَاعِرٌ وَمَوْتُ مَاتَتْ . وَقِيلَ صِفَةٌ لِشَيْءٍ غَيْرِ مَقْدَرٍ أَيْ أَمْرٌ لُغُوبٌ .

وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفَ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا كَذَلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَافِرٍ ﴿٣٦﴾ وَهُمْ يَصْطَرِحُونَ فِيهَا رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ أَوَلَمْ نَعْمَرْكُمْ مَا يُتَذَكَّرُ فِيهِ مِنْ تَذَكَّرَ وَجَاءَكُمْ النَّذِيرُ فَذُوقُوا فَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ نَصِيرٍ ﴿٣٧﴾ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ غَيْبِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴿٣٨﴾ هُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ فَمَنْ كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُ وَلَا يُزِيدُ الْكَافِرِينَ كُفْرَهُمْ إِلَّا مَقْتًا وَلَا يُزِيدُ الْكَافِرِينَ كُفْرَهُمْ إِلَّا خَسَارًا ﴿٣٩﴾ قُلْ

أَرَأَيْتُمْ شُرَكَاءَكُمُ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ أَمْ آتَيْنَهُمْ كِتَابًا فَهُمْ عَلَى بَيِّنَةٍ مِّنْهُ بَلْ إِن يَعِدُ الظَّالِمُونَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا ﴿٤١﴾ ﴿٤٢﴾ إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا ﴿٤١﴾ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَهُمْ نَذِيرٌ لَّيَكُونُنَّ أَهْدَىٰ مِنْ إِحْدَى الْأُمَمِ فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا ﴿٤٢﴾

قوله : ﴿ فَيَمُوتُوا ﴾ العامة على نصبه بحذف النون جواباً للنفي وهو على أحد معني نصب ما تأتينا فتحدثنا أي ما يكون منك إتيان ولا حديث انتفى السبب وهو الإتيان فانتهى مسببه وهو الحديث . والمعنى الثاني إثبات الإتيان ونفي الحديث أي ما تأتينا محدثاً بل تأتينا غير محدث وهذا لا يجوز في الآية البتة . وقرأ عيسى والحسن « فَيَمُوتُونَ » بإثبات النون : قال ابن عطية : وهي ضعيفة قلت : وقد وجهها المازني على العطف على « لَا يُقْضَى » أي لا يُقْضَى عليهم فلا يَمُوتُونَ وهو أحد الوجهين في معنى الرفع في قولك ما تأتينا فتحدثنا أي انتفاء الأمرين معاً كقوله « وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَدِرُونَ » أي فلا يعتدرون و « عَلَيْهِمْ » قائم مقام الفاعل وكذلك « عَنْهُمْ » بعد « يُخَفَّفُ » ويجوز أن يكون القائم « مِنْ عَذَابِهَا » و « عَنْهُمْ » منصوب المحل ويجوز أن تكون « مِنْ » مزيدة عند الأخفش فيتعين لقيامه مقام الفاعل لأنه هو المفعول به . وقرأ أبو عمرو في رواية « وَلَا يُخَفَّفُ » بسكون الفاء شبه المنفصل بعضه كقوله :

فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبِ (١)

قوله : ﴿ كَذَلِكَ ﴾ إما مرفوع المحل أي الأمر كذلك وإما منصوبة أي مثل ذلك الجزاء يجزي . وقرأ أبو عمرو « يُجْزِي » مبني للمفعول « كُلُّ » رفع به والباقون « نَجْزِي » بنون العظمة مبني للفاعل « كُلُّ » مفعول به .

قوله : ﴿ رَبَّنَا ﴾ على إضمار القول وذلك القول إن شئت قدرته فعلاً مفسراً ليصطرخون أي يقولون في صراخهم « رَبَّنَا أَخْرَجْنَا » وان شئت قدرته حالاً من فاعل « يَصْطَرِخُونَ » أي قائلين « رَبَّنَا » ويصطرخون يفتعلون من الصراخ وهو شدة رفع الصوت فأبدلت التاء صاداً لوقوعها قبل الطاء .

قوله : ﴿ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ يجوز أن يكونا بمعنى مصدرٍ محذوفٍ أي عملاً صالحاً غير الذي كنا نعملُ وأن يكونا بمعنى مفعولٍ به محذوفٍ أي نعملُ شيئاً صالحاً غير الذي كنا نعملُ وأن يكون « صَالِحًا » نعتاً لمصدرٍ و « غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ » هو المفعول به وقال الزمخشري : فان قلت فهلاً اكتفى بـ«صالحاً» كما اكتفى به في قوله « فارجعنا نعمل صالحاً » وما فائدة زيادة « غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ » على أنه يوهم أنهم يعملون صالحاً آخر غير الصالح الذين عملوه؟ قلت فائدته زيادة التحسُّر على ما عملوه من غير الصالح مع الاعتراف به واما الوهم فزائل يظهر حالهم في الكفر وظهور المعاصي ولأنهم كانوا يحسبون أنهم على سيرة صالحه كما قال تعالى ﴿ وَهُمْ يَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴾ فقالوا أَخْرَجْنَا نَعْمَلُ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَحْسِبُهُ صَالِحًا فَتَعَمَلُهُ .

﴿ قوله مَا يَتَذَكَّرُ ﴾ في « مَا » هذه وجهان :

أحدهما : ولم يحك الشيخ غير أنها مصدرية ظرفية قال : أي مُدَّة تَذَكَّر . وهذا غَلَطٌ لِأَنَّ الضمير في « فِيهِ » يمنع من ذلك لَعَوْدِهِ عَلَى مَا وَلَمْ يَقُلْ بِاسْمِيَةِ مَا الْمَصْدَرِيَةِ الْإِلَّا الْأَخْفَشُ وَابْنُ السَّرَاجِ .
والثاني : أنها نكرة موصوفة أي تَعَمَّرًا يَتَذَكَّرُ فِيهِ ، أَوْ زَمَانًا يَتَذَكَّرُ فِيهِ . وقرأ الأعمش « مَا يَذَكَّرُ » بالادغام من أَذَكَّرَ .

قال الشيخ (١) : الادغام واجتلاب همزة الوصل ملفوظاً بها في الدَّرَجِ وهذا غريب حيث أثبت همزة الوصل مع الاستغناء عنها إلا أن يكون حَافِظٌ عَلَى سكون « مِنْ » وبيان ما بعدها .

قوله : ﴿ وَجَاءَكُمْ ﴾ عَطْفٌ عَلَى ﴿ أَوْ لَمْ نُعَمِّرْكُمْ ﴾ لأنه في معنى قد عَمَّرْنَاكُمْ كقوله ﴿ أَلَمْ نُرَبِّكْ ﴾ ثم قال ﴿ وَوَلَّيْتُمْ ﴾ ﴿ أَلَمْ نُشْرَحْ لَكَ ﴾ (٢) ثم قال ﴿ وَوَضَعْنَا ﴾ إذ هما في معنى رَبَّيْنَاكَ وَشَرَحْنَا .

قوله : ﴿ مِنْ نَصِيرٍ ﴾ يجوز أن يكون فاعلاً بالجار لاعتماده وان يكون مبتدأ وخبراً عنه بالجار قبله (٣) . وقرئ « النَّذْرُ » جمعاً .

قوله : ﴿ عَالِمٌ غَيْبٍ ﴾ العامة على الإضافة تخفيفاً . وجناح بن حبيش بتنوين « عَالِمٌ » ونصب « غَيْبٌ » .

قوله : ﴿ أَرَأَيْتُمْ ﴾ فيها وجهان :

أحدها : أنها ألف استفهام على بابها ولم تتضمن هذه الكلمة معنى أخبروني بل هو استفهام حقيقي وقوله « أَرُونِي » أمر تعجيز .

والثاني : أن الاستفهام غير مرادٍ وأنها ضُمَّنَتْ معنى أخبروني : فعلى هذا فتعدى لاثنين أحدهما « شُرَكَاءُكُمْ » والثاني الجملة الاستفهامية من قوله « مَاذَا خَلَقُوا » . و « أَرُونِي » يحتمل أن تكون جملة اعتراضية .

والثالث : أن تكون المسئلة من باب الإعمال فإن « أَرَأَيْتُمْ » يطلب « مَاذَا خَلَقُوا » مفعولاً ثانياً و « أَرُونِي » أيضاً يطلبه مُعَلِّقاً وتكون المسئلة من باب إعمال الثاني على مُخْتَارِ البصريين و « أَرُونِي » هنا بَصْرِيَّةٌ تَعَدَّتْ لِلثَّانِي بِهَمْزَةِ النِّقْلِ وَالبصرية قبل النقل تُعَلِّقُ بِالاستفهام كقولهم : أَمَا تَرَى أَيُّ بَرَقٍ ههنا . وقد تقدم الكلام على « أَرَأَيْتُمْ » هذه في الأنعام مشعباً . وقال ابن عطية « أَرَأَيْتُمْ » تَنَزَّلُ عِنْدَ سَيَّبِيهِ مَنزَلَةٌ أَخْبِرُونِي وَلِذَلِكَ لَا تَحْتَاجُ إِلَى مَفْعُولِينَ وَهُوَ غَلَطٌ بَلْ يَحْتَاجُ كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ . وجعل الزمخشري الجملة من قوله « أَرُونِي » بدلا من قوله « أَرَأَيْتُمْ » قال : لِأَنَّ مَعْنَى أَرَأَيْتُمْ أَخْبِرُونِي وَرَدَّ الشَّيْخُ : بِأَنَّ الْبَدَلَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ أَدَاةُ الْاسْتِفْهَامِ يَلْزَمُ إِعَادَتُهَا فِي الْمَبْدَلِ وَلَمْ تُعَدَّ هُنَا وَأَيْضاً فَابْدَالُ جُمْلَةٍ مِنْ جُمْلَةٍ لَمْ يُعْهَدْ فِي لِسَانِهِمْ قُلْتُ : وَالْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ أَنَّ الْاسْتِفْهَامَ فِيهِ غَيْرُ مُرَادٍ قَطْعاً فَلَمْ تُعَدَّ آدَاتُهُ لِعَدَمِ إِرَادَتِهِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ لَمْ يَوْجَدْ فِي لِسَانِهِمْ فَقَدْ وَجِدَ وَمِنَهُ قَوْلُهُ :

٣٧٨٠ - مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا (٤)

٣٧٨١ - إِنْ عَلَيَّ اللَّهَ أَنْ تُبَايَعَا تُوْخِذَ كَرْهًا (٥)

(١) انظر البحر المحيط (٣١٦/٧) ،

(٢) سورة الشرح الآيتان : (٢-١) .

(٣) انظر البحر المحيط (٣١٦/٧) .

(٤) تقدم .

(٥) انظر الكتاب (١٥٦/١) ، المقتضب (٦٢/٢) ، التصريح

(١٦١/٢) .

وقد نصَّ النحويون على أنه متى كانت الجملة في معنى الأولى ومُيِّنَةٌ لها أُبدِلت منها .

قوله : ﴿ فَهُمْ عَلَى بَيِّنَةٍ ﴾ الضمير في « آتَيْنَاهُمْ » و « فَهُمْ » الأحسن أن يعود على الشركاء لتناسق الضمائر وقيل يعود على المشركين فيكون التفاتاً من خطاب الى غيبة وقرأ ابو عمرو وحمزة وابن كثير وحفص بَيِّنَةٌ بالافراد والباقون بَيِّنَاتٍ بالجمع وإن في « إن يَعِدُّ » نافية .

قوله : ﴿ أَنْ تَزُولَا ﴾ يجوز أن يكون مفعولاً من أجله أي كراهة أن تَزُولَا وقيل لئلا تَزُولَا ويجوز أن يكون مفعولاً ثانياً على إسقاط الخافض أي يمنعها من أن تَزُولَا كذا قدره أبو اسحق . ويجوز أن يكون بدل اشتمال أي يمنع زوالهما .

قوله : ﴿ إِنْ أَمْسَكَهُمَا ﴾ جواب القسم الموطأ له بلام القسم وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم ولذلك إن فعل الشرط ماضياً وقول الزمخشري : إِنَّهُ سَدَّ مَسَدَّ الْجَوَابِينَ . يعني أنه ذال على جواب الشرط .

قال الشيخ : وإن أُخِذَ كلامه على ظاهره لم يصح لانه لو سَدَّ مَسَدَّهُمَا لكان له موضعٌ من الإعراب من حيث أنه سَدَّ مَسَدَّ جواب الشرط ولا موضع له من حيث أنه سد مسد جواب القسم والشيء الواحد لا يكون معمولاً غير معمولٍ و « مِنْ أَحَدٍ » مِنْ مَزِيدَةٍ لتأكيد الاستغراق و « مِنْ بَعْدِهِ » لابتداء الغاية .

قوله : ﴿ لِيَكُونَنَّ ﴾ جواب للقسم المقدر والكلام فيه كما تقدم ، وقوله ﴿ لَئِنْ جَاءَهُمْ ﴾ حكاية لمعنى لا للفظه اذ لو كان كذلك لكان التركيب لَئِنْ جَاءَنَا لَنَكُونَنَّ .

قوله : ﴿ مِنْ إِحْدَى الْأُمَمِ ﴾ أي مِنَ الْأُمَّةِ التي يقال فيها هي إحدى الأمم تفضيلاً لها كقولهم هو أحد الأَحْدِينَ . قال :

٣٧٨٢ - حَتَّى [إِذَا] اسْتَشَارُوا بِي إِحْدَى الْإِحْدِ لَيْشاً هَزَبَراً فِي سِلَاحٍ مُعْتَدٍ^(١)

قوله : ﴿ مَا زَادَهُمْ ﴾ جواب « لَمَّا » وفيه دليل على أنها حرف لا ظرف إذ لا يعمل ما بعد ما النافية فيما قبلها وتقدمت له نظائر . واسناد الزيادة للنذير مجازٌ لأنه سَبَّبَ في ذلك كقوله ﴿ فزَادَتْهُمْ إِلَى رَجْسِهِمْ ﴾^(٢) .

أَسْتَكْبَارًا فِي الْأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئِ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ
فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا ۚ أُولَئِكَ يَسِيرُونَ فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُونَ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ
الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَكَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُمْ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ
كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا ۚ وَلَوْ يُوَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهِا مِنْ دَابَّةٍ
وَلَكِنْ يُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ فَأَبَتْ اللَّهُ كَانَ بِعِبَادِهِ بَصِيرًا ۚ

(٢) سورة التوبة آية : (١٢٥) .

(١) انظر الخزانة (٣٥١/٧) ، والبحر (٣١٩/٧) .

قوله : ﴿ اسْتَكْبَارًا ﴾ يجوز أن يكون مفعولا له أي لاجل الاستكبار وان يكون بدلا من « نُفُورًا » وأن يكون حالا أي حال كونهم مستكبرين . قاله الاخفش .

قوله : ﴿ وَمَكَرَ السَّيِّءُ ﴾ فيه وجهان :

أظهرها : أنه عطف على « اسْتَكْبَارًا » .

والثاني : أنه عطف على « نُفُورًا » وهذا من إضافة الموصوف إلى صفته في الأصل إذ الأصل والمَكَرَ السَّيِّءُ . والبصريون يؤولونه على حذف موصوف أي العمل السَّيِّءُ . وقرأ العامة بخفض همزة « السَّيِّءُ » وحمزة والأعمش بسكونها وصلا وقد تجرأت النحاة وغيرهم على هذه القراءة ونسبوا للحن ونزهاوا الأعمش عن أن يكون قرأ بها . قالوا : وانما وقف مسكنا فظن أنه واصل فغلط عليه وقد احتج لها قوم آخرون بأنه إجراء للوصل مجرى الوقف أو أجري المنفصل مجرى المتصل وحسنه كون الكسرة على حرف ثقيل بعد ياء مُشدَّدة مكسورة . وقد تقدم أن أبا عمرو يقرأ « إلی بَارِئِكُمْ » « عِنْدَ بَارِئِكُمْ »^(١) يسكون الهمزة فهذا أولى لزيادة الثقل هنا وقد تقدم هناك أمثلة وشواهد فعليك باعتبارها ثمة . وروى عن ابن كثير « وَمَكَرَ السَّيِّءُ » بهمزة ساكنة بعد السين ياء مكسورة وخرجت على أنها مقلوبة من السَّيِّءِ والسَّيِّءِ مُخَفَّفٌ من السَّيِّءِ كالميت من الميت قال الحماسي :

٣٧٨٣ - وَلَا يَجْزُونَ مِنْ حَسَنِ سَيِّئٍ وَلَا يَجْزُونَ مِنْ غَلَطِ بَلِيٍّ^(٢)

وقد كثر في قراءته القلب نحو « ضِيَاءُ »^(٣) « وَتَأَيُّسًا » و « لَا يَأْسُ »^(٤) كما تقدم تحقيقه وقرأ عبد الله « وَمَكَرًا سَيِّئًا » بالتنكير وهو موافق لما قبله . وقرئ^(٥) « وَلَا يُحِيقُ » بضم الياء « الْمَكَرَ السَّيِّءُ » بالنصب على أن الفاعل ضمير الله تعالى أي لا يحيط الله المكر الشيء إلا بأهله .

قوله : ﴿ سُنَّةَ الْأَوَّلِينَ ﴾ مصدر مضاف لمفعوله و « سُنَّةَ اللَّهِ » مضاف لفاعله لأنه تعالى سنّها بهم فصحت إضافتها إلى الفاعل والمفعول .

قوله : ﴿ وَكَانُوا أَشَدَّ ﴾ جملة في موضع نصب على الحال ونظيرتها في « الروم » كانوا بلا واو على أنها مستأنفة فالمقصدان مختلفان . قوله « مَا تَرَكَ عَلَيَّ ظَهْرَهَا » تقدم نظيرها في النحل إلا أن هناك لم يجز للأرض ذكر بل عاد الضمير على ما فهم من السياق وهنا قد صرح بها في قوله « فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ » وهنا « عَلَيَّ ظَهْرَهَا » استعارة من ظهر الدابة دلالة على التمكن والتقلب عليها والمقام هنا يناسب ذلك لأنه حث على السير للنظر والاعتبار والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب .

(٣) سورة يونس آية : (٥) .

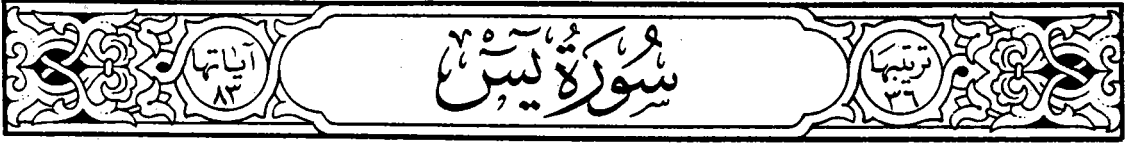
(٤) سورة يوسف آية : (٨٧) .

(٥) انظر البحر المحيط (٣٢٠/٧) .

(١) سورة البقرة آية : (٥٤) .

(٢) البيت لأبي الغول الطوى انظر شرح المفصل لابن يعيش

(٥٥/٥) ، الخزانة (٤٣٤/٦) .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَس ١ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ ٢ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ٣ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ٤ تَنْزِيلَ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ ٥
لِنُنذِرَ قَوْمًا مَّا أُنذِرَ آبَاؤَهُمْ فَهُمْ غَافِلُونَ ٦ لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَىٰ أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ٧ إِنَّا جَعَلْنَا فِي
أَعْيُنِهِمْ أَغْلًا فَلَمْ يَأْتُوا بِالْحَدِّ بَشِيرًا ٨ وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا
فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ ٩

قوله تعالى ﴿يس﴾ قرأ العامة بسكون النون وأدغم النون في الواو بعدها ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وحفص قالون وورش بخلاف عنه وكذلك النون من «نون والقلم» وأظهرهما الباقون . فمن أدغم فللخفة ولأنه وصل والتقي متقاربان من كلمتين أولهما ساكن وجب الأدغامُ ومن أظهرهما فللمبالغة في تفكيك هذه الحروف بعضها من بعض لأنه بنية الوقف وهذا أجرى على القياس في الحروف المقطعة ولذلك التقي فيها ساكنان وصلا ونقل إليها حركة همزة الوصل على رأي نحو الميم الله كما تقدم تقريره . وأمال الياء من يس الأخوان وأبو بكر لأنها اسم من الأسماء كما تقدم تقريره في أول البقرة قال الفارسي : وإذا أمالوا «يا» وهي حرف نداء فلا يميلوا يا من يس أجدر . وقرأ عيسى وابن أبي اسحق بفتح النون إما على البناء على الفتح تخفيفاً كأين وكيف وإما على أنه مفعول بـ «اتل» وإما مجرور بحرف القسم وهو على الوجهين غير منصرف للعلمية والتأنيث ويجوز أن يكون منصوباً على إسقاط حرف القسم كقوله :

٣٧٨٤ - أمانة الله الثريد^(١)

وقرأ الكلبي بضم النون فقبل على أنها خبر مبتدأ مضمرة أي هذه يس ومنعت من الصرف لما تقدم ، قيل بل هي حركة بناء كـ «حيث» فيجوز أن تكون خبراً كما تقدم وأن يكون مُقسماً بها نحو : عهدُ الله لأفعلن ، لأنها مُنادى فُبَيِّنَتْ على الضم ولهذا فسرها الكلبي القاريء لها بيا إنسان . قال : وهي لغة طيء . قال الزمخشري : إن صحَّ معناه فوجهه أن يكون أصله يا أنيسين فكثرت النداء به على ألسنتهم حتى اقتصروا على شطره كما قالوا في القسم : مُ الله في أيمن الله . قال الشيخ^(٢) : والذي نُقل عن العرب في تصغير إنسان أنيسيان بياء بعدها ألف فدل على أنه أصله إنسيان . لأن

(٢) انظر البحر المحيط (٧/٣٢٣) .

(١) تقدم .

التصغير يردُ الأشياء إلى أصولها ولا نعلم أنهم قالوا في تصغيره أنيسين وعلى تقدير أنه يصغرُ كذلك فلا يجوز ذلك إلا أن يُبنى على الضم لأنه منادى مُقبَل عليه ومع ذلك فلا يجوز لأنه تحقيرٌ ويمتنع ذلك في حق النبوة . قُلْتُ : أمَّا الاعتراضُ الأخيرُ فصحيح ، نَصُّوا على أن التصغير لا يدخل في الأسماء المُعظَّمة شرعاً ولذلك يُحكى أن ابن قتيبة لما قال في المُهَيِّمِ أنه مُصَغَّرٌ مِنْ مُؤْمِنٍ والأصل مُؤْمِنٌ فأبدلت الهمزة هاء قيل له : هذا يقربُ من الكُفْرِ فليتيق الله قائله . وقد تقدمت هذه الحكاية في المائدة مُطوَّلة وما قيل فيها وقد تقدم للزمخشري في طه ما يقرب من هذا البحث وتقدم للشيخ معه كلام . (١) وقرأ ابن أبي اسحاق أيضاً وأبو السَّمال « يس » بكسر النون وذلك على أصل التقاء الساكنين ولا يجوز أن يكون حركة إعراب .

﴿وَالْقُرْآنِ﴾ إمَّا قَسَمَ إن لم يجعل ما تقدم قسماً ، وإمَّا عطفٌ على ما قبله إن كان مُقسماً به وقد تقدم كلام عن الخليل في ذلك أوائل البقرة فعليك باعتباره هنا فانه حسن جدا . وتقدم الكلام عن ﴿الْحَكِيمِ﴾ .

قوله : ﴿إِنَّكَ﴾ جواب القسم و﴿عَلَى صِرَاطٍ﴾ يجوز أن يكون متعلقاً بالمُرْسَلِينَ تقول : أُرْسَلْتُ عليه كذا . قال تعالى ﴿فَأَرْسَلْ عَلَيْهِمْ طَيْرًا﴾ وأن يكون متعلقاً بمحذوفٍ على أنه حال من الضمير المستكن في ﴿لَمَنِ الْمُرْسَلِينَ﴾ لوقوعه خبراً ، وأن يكون حالاً من « المُرْسَلِينَ » وأن يكون خبراً ثانياً لأنك قوله ﴿تَنْزِيلٌ﴾ قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر بالرفع على أنه خبر مبتدأ مضمرة أي هو تَنْزِيلٌ . ويجوز أن يكون خبراً لابتداء إذا جعلت يس اسماً أي هذه السورة السماء يس تَنْزِيلٌ . أو هذه الأحرف المقطعة تَنْزِيلٌ والجملة القسمية على هذا اعتراض . والباقون بالنصب على المصدر أو على المدح وهو في المعنى كالرفع على خبر ابتداءٍ مضمرة و « تَنْزِيلٌ » مصدر مضاف لفاعله وقيل هو بمعنى مُنزَلٌ وقرأ أبو حيوة واليزيدي وأبو جعفر وشيبة « تَنْزِيلٌ » بالجر على النعت للقرآن أو البدل منه .

قوله : ﴿لِتُنذِرَ﴾ يجوز أن يتعلق بـ « تَنْزِيلٌ » أو بمعنى « المُرْسَلِينَ » يعني بإضمار فعلٍ يدلُّ عليه هذا اللفظ أي أُرْسَلْنَاكَ لِتُنذِرَ .

قوله : ﴿مَا أَنْذِرَ آبَاؤُهُمْ﴾ يجوز أن تكون « ما » بمعنى الذي وأن تكون نكرة موصوفة العائد على الوجهين مقدراً أي ما أَنْذِرَ آبَاؤُهُمْ فيكون ما وصلتها أو وصفها في محل نصب مفعولاً ثانياً لقوله « لِتُنذِرَ » كقوله ﴿إِنَّا أَنْذَرْنَاكُمْ عَذَابًا﴾ (٢) والتقدير : لتُنذِرَ قوماً الذي أَنْذِرَهُ آبَاؤُهُمْ من العذاب أو لتُنذِرَ قوماً عذاباً أَنْذِرَهُ آبَاؤُهُمْ ، ويجوز أن تكون مصدرية أي إِنْذَارُ آبَائِهِمْ أي مثله . ويجوز أن تكون نافيةً وتكون الجملة المنفية صفةً لقوماً أي قوماً غير مُنذِرٍ آبَاؤُهُمْ . ويجوز أن تكون زائدة أي قوماً أَنْذِرَ آبَاؤُهُمْ . والجملة المُثَبِّتَةُ أيضاً صفةٌ لـ « قوماً » . قاله أبو البقاء وهو مُنافٍ للوجه الذي قبله .

قوله : ﴿فَهِيَ إِلَى الْأَذْقَانِ﴾ في هذا الضمير وجهان :

أحدهما : وهو المشهور أنه عائد على الأغلال . لأنها هي المُحَدَّثُ عنها ومعنى هذا الترتيب بالفاء أن الغلَّ لِغَلْظِهِ وَعَرَضِهِ يصلُ إلى الذَّقَنِ لأنه يَلْبَسُ العُنُقَ جميعه .

والثاني : أن الضمير يعودُ على الأيدي لأنَّ الغلَّ لا يكون إلا في العنق واليدين ولذلك يُسمَّى جامعةً ودلَّ على

الأيدي هذه المُلَازِمَةُ المفهومة من هذه الآلة أعني الغُلَّ وإليه ذهب الطبري إلا أن الزمخشري قال : جَعَلَ الإِقْمَاحَ نَتِيجَةَ قوله ﴿فَهِيَ إِلَى الأَذْقَانِ﴾ ولو كان للأيدي لم يكن معنى التَّسْبُبِ فِي الإِقْمَاحِ ظاهراً على أن هذا الإِضْمَارُ فِيهِ ضَرْبٌ مِنَ التَّعْسُفِ وترك الظاهر وللناس في هذا الكلام قولان :

أحدهما : أنه جعل الأَغْلَالَ حَقِيقَةً..

والثاني : أنه استعارة وعلى كُلِّ مِنَ القَوْلِينَ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ والتَّابِعِينَ . قال الزمخشري : مَثَلُ تَصْمِيمِهِمْ عَلَى الكُفْرِ وَأَنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى ارْعَوَائِهِمْ بَأَنَّ جَعَلَهُمْ كَالْمَغْلُولِينَ الْمُقْمَحِينَ فِي أَنَّهُمْ لَا يَلْتَفِتُونَ إِلَى الحَقِّ وَلَا يَعْطِفُونَ أَعْنَاقَهُمْ نَحْوَهُ وَلَا يَطَاطُونَ رُؤُوسَهُمْ لَهُ وَكَالْحَاصِلِينَ بَيْنَ سَدَّيْنِ لَا يَبْصُرُونَ مَا قَدَّامَهُمْ وَمَا خَلْفَهُمْ فِي إِلا تَأْمُلُ لَهُمْ وَلَا تَبْصُرُ وَأَنَّهُمْ مُتَعَامِرُونَ عَنِ آيَاتِ اللَّهِ . وقال غيره : هذا استعارة لِمَنْعِ اللَّهِ إِيَّاهُمْ مِنَ الإِيمَانِ وَحَوْلِهِ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ . قال ابن عطية : وهذا أَرَجَحُ الأقْوَالِ لِأَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا ذَكَرَ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ لَمَّا سَبَقَ لَهُمْ فِي الأَزَلِّ عَقَبَ ذَلِكَ بِأَنَّ جَعَلَ لَهُمْ مِنَ المَنْعِ وَإِحَاطَةِ الشَّقَاوَةِ مَا حَالَهُمْ مَعَهُ حَالِ المَغْلُولِينَ . انتهى . وتقدم تفسير « الأَذْقَانِ » .

قوله : ﴿فَهُمْ مُقْمَحُونَ﴾ هذه الفاء لأحسن ترتيب لأنه لَمَّا وَصَلَتِ الأَغْلَالُ إِلَى الأَذْقَانِ لِعَرَضِهَا لَزِمَ عَنِ ذَلِكَ ارْتِفَاعُ رُؤُوسِهِمْ إِلَى فَوْقِ ، أَوْ لَمَّا جُمِعَتِ الأَيْدِي إِلَى الأَذْقَانِ وَصَارَتْ تَحْتَهَا لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ رَفْعُهَا إِلَى فَوْقِ فَتَرْتَفِعُ رُؤُوسُهُمْ . والإِقْمَاحُ : رَفَعُ إِلَى فَوْقِ كَالإِقْنَاعِ وَهُوَ مِنْ قَمَحَ البَعِيرُ رَأْسَهُ إِذَا رَفَعَهَا بَعْدَ الشَّرْبِ إِمَّا لِبُرُودَةِ المَاءِ وَإِمَّا لِكِرَاهَةِ طَعْمِهِ قُمُوحاً وَقُمَاحاً وَقِمَاحاً بِكسر القاف وضمها وَأَقْمَحْتُهُ أَنَا إِقْمَاحاً وَالجَمْعُ قِمَاحٌ وَأَنشُد :

٣٧٨٥ - وَنَحْنُ عَلَى جَوَانِبِهَا قُعُودٌ نَغْضُ الطَّرْفَ كَالإِبِلِ القِمَاحِ (١)

يصف نفسه وجماعة كانوا في سفينة فأصابهم الميؤد قال الزجاج : قيل لِلْكَائِنِينَ شَهْرًا قُمَاحٌ لِأَنَّ الإِبِلَ إِذَا وَرَدَتِ المَاءَ رَفَعَتْ رُؤُوسَهَا لِشِدَّةِ البَرْدِ . وَأَنشُد أَبُو زَيْدٍ [قَوْل] الهُدَلِيِّ :

٣٧٨٦ - فَتَى مَنَا ابْنُ الأَغْرِّ إِذَا شَتَوْنَا وَحُبُّ الزَادِ فِي شَهْرِي قَمَاحِ (٢)

كذا رواه بضم القاف وابن السكيت بكسرها ، وهما لغتان في المصدر كما تقدم . وقال الليث : القُمُوحُ رَفَعُ البَعِيرِ رَأْسَهُ إِذَا شَرِبَ المَاءَ الكَرِيهَةَ ثُمَّ يَعُودُ وَقَالَ أَبُو عبيدة : إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ عَنِ الحَوْضِ وَلَمْ يَشْرِبْ . والمشهور أَنَّهُ رَفَعَ الرَأْسَ إِلَى السَّمَاءِ كَمَا تَقَدَّمَ تَحْرِيرُهُ . وَقَالَ الحَسَنُ : الطَّامِحُ يَبْصُرُهُ إِلَى مَوْضِعِ قَدَمِهِ . وَهَذَا يُبْنِوْهُ اللَّفْظُ وَالمَعْنَى . وَزَادَ بَعْضُهُمْ مَعَ رَفَعِ الرَأْسِ غَضَّ البَصْرِ مُسْتَدِلًّا بِالبَيْتِ المَتَقَدِّمِ : نَغْضُ الطَّرْفِ كَالإِبِلِ القِمَاحِ . وَزَادَ مَجَاهِدٌ مَعَ ذَلِكَ : وَضَعَ اليَدَ عَلَى الفَمِ . وَسَأَلَ النَّاسَ أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ عَلِيًّا عَنِ هَذِهِ الآيَةِ فَجَعَلَ يَدَهُ تَحْتَ لِحْيَتِهِ وَرَفَعَ رَأْسَهُ . وَلَعَمْرِي أَنَّ هَذِهِ الكَيْفِيَّةَ تَرَجُّحُ قَوْلِ الطَّبْرِيِّ فِي عَوْدِ « فَهِيَ » عَلَى الأَيْدِي .

وقوله : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا ﴾ تقدم خلافُ القُرَاءِ فِي فَتْحِ السَّيْنِ وَضَمِّهَا بَيْنَهُمَا مُسْتَوْفَى آخِرِ الكَهْفِ .

قوله : ﴿ فَأَعْشَيْنَاهُمْ ﴾ العامة على الغين المُعْجَمَةُ أَي غَطَّيْنَا أَبْصَارَهُمْ فَهُوَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَعَمْرُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ وَالحَسَنُ وَابْنُ يَعْمَرَ وَأَبُو رَجَاءٍ فِي آخِرِينَ بِالعَيْنِ المُهْمَلَةِ وَهُوَ ضَعْفُ البَصْرِ . يُقَالُ : عَشَيْتَ بَصْرَهُ

(١) البيت لبشر بن أبي خازم انظر ديوانه (٤٨) ، مجاز القرآن

(٢) وهو لـ مالك بن خالد الهذلي انظر ديوان الهذليين (٥/٣) ،

البحر المحيط (٣٢٤/٧) .

البحر المحيط (٣٢٥/٧) .

وَأَعَشَيْتُهُ أَنَا . وقوله هذا يحتمل الحقيقة والاستعارة كما تقدم .

وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠﴾ إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ وَخَشِيَ الرَّحْمَنَ
 بِالْغَيْبِ فَبَشِّرْهُ بِمَغْفِرَةٍ وَأَجْرٍ كَرِيمٍ ﴿١١﴾ إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَرَهُمْ وَكُلُّ
 شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴿١٢﴾ وَأَضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ ﴿١٣﴾ إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِم
 اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ﴿١٤﴾ قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ
 مِن شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴿١٥﴾ قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُم لَمُرْسَلُونَ ﴿١٦﴾ وَمَا عَلَيْنَا إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴿١٧﴾
 قَالُوا إِنَّا نَطِيرُنَا يَوْمَ يُكْفَرُ لَيْلِن لَّمْ تَنْتَهُوا لِرِجْمِكُمْ وَلِمَسَّكُم مَّتَاعِدَابُ الْيَوْمِ ﴿١٨﴾ قَالُوا طَئِرُكُمْ مَعَكُمْ أَئِن
 ذُكِّرْتُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ ﴿١٩﴾ وَجَاءَ مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا
 الْمُرْسَلِينَ ﴿٢٠﴾ اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْئَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُّهْتَدُونَ ﴿٢١﴾ وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ
 تُرْجَعُونَ ﴿٢٢﴾ ءَأَتَّخِذُ مِنْ دُونِهِ ءَالِهَةً إِن يُرِدِنَ الرَّحْمَنُ بِضُرٍّ لَا تُغْنِي عَنْهُ شَفَعَتُهُمْ شَيْئًا وَلَا يُنْقِذُونَ
 ﴿٢٣﴾ إِنِّي إِذًا لَّيُضِلُّنَّ مُبِينٍ ﴿٢٤﴾ إِنِّي ءَأَمِنْتُ بِرَبِّكُمْ فَاسْمِعُونِ ﴿٢٥﴾ قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ قَالَ يَا لَيْتَ قَوْمِي
 يَعْلَمُونَ ﴿٢٦﴾ يَمَّا عَفَّرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ ﴿٢٧﴾

وقوله : ﴿ وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ﴾ قد تقدم تحريره في أول البقرة .

قوله : ﴿ وَنَكْتُبُ ﴾ العامة على بنائه للفاعل فيكون « مَا قَدَّمُوا » مفعولاً به و « آثَرَهُمْ » عطف عليه وزرٌ ومسروق
 قرأه مبنياً للمفعول و « آثَرَهُمْ » بالرفع عطفاً على « مَا قَدَّمُوا » لقيامه مقام الفاعل .

قوله : ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ ﴾ العامة على نصبه على الاشتغال وأبو السمال قرأه مرفوعاً بالابتداء ، والأرجح
 قراءة العامة لعطف جملة الاشتغال على جملة فعلية . وقد تقدم الكلام على نحو ﴿ وَأَضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا ﴾ في البقرة
 والنحل و ﴿ إِذْ جَاءَهَا ﴾ بدل اشتمال وتقدم نظيره و ﴿ إِذْ أَرْسَلْنَا ﴾ بدل من « إِذ » الأولى .

قوله : ﴿ فَعَزَّزْنَا ﴾ قرأ أبو بكر بتخفيف الزاي بمعنى عَلَبْنَا ومنه ﴿ وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ ﴾ ^(١) ومنه قولهم : مَنْ عَزَّ
 بَزَّ أَي صار له بَزٌّ . والباقون بالتشديد بمعنى قَوَّنَا يقال عَزَّرَ الْمَطْرُ الْأَرْضَ أَي قَوَّاهَا وَبَدَّهَهَا ويقال لتلك الأرض العزازُ
 وكذا كل أرض صلبة وتَعَزَّرَ لِحْمُ النَّاقَةِ صَلْبٌ وَقَوِي . وعلى كلتا القراءتين المفعول محذوف أي فقويتهما بثالث وقرأ
 عبد الله « بِالثَّالِثِ » بألف ولام .

قوله : ﴿ إِنَّا إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ﴾ جَرَّدَ خَيْرٌ إِنْ هَذِهِ مِنَ لَامِ التَّوَكُّيدِ وَأَدْخَلَهَا فِي خَيْرِ الثَّانِيَةِ لِأَنَّهَا فِي الْأُولَى اسْتَعْمَلُوا
 مجرد الإنكار فقابلهم الرسل بتوكيد واحد وهو الاتيان بآن . وفي الثانية بالمبالغة في الإنكار فقابلتهم بزيادة التأكيد فأتوا

بأن وباللام قال أهل البيان : الإخبار ثلاثة أقسام :

ابتدائي وطلبي وإنكاري فالأول : يقال لمن لم يتردد في نسبة أحد الطرفين إلى الآخر نحو زيد عارف . والثاني : لمن هو مُتَرَدِّدٌ في ذلك طالبٌ له بعض إنكار فيقال له : إن زيدا عارف . والثالث : لمن يُبَالِغُ في إنكاره فيقال له : إن زيدا لعارفٌ ومن أحسن ما يحكى أن رجلاً جاء إلى أبي العباس الكندي فقال : إني أجد في كلام العرب حشواً قال : وما ذلك ؟ قال : يقولون زيد قائم ، وإن زيدا لقائم فقال : كلا . بل المعاني مختلفة ، فبعد الله قائم إخبارٌ بقيامه وإن عبد الله قائمٌ جواب لسؤال سائلٍ وإن عبد الله لقائمٌ جوابٌ عن إنكار منكرٍ قلت : هذا الكندي الذي سئل أن يُعَارِضَ القرآن ففتح المصحف فرأى سورة المائدة فكفَّ عن ذلك في حكاية حسنة ذكرتها أول المائدة

وقال الشيخ : وجاء أولاً «مُرْسَلُونَ» بغير لام لأنه ابتداء إخبار فلا يحتاج إلى توكيد وبعد المحاورة «لَمُرْسَلُونَ» بلام التوكيد لأنه جوابٌ عن إنكارٍ وهذا قُصُورٌ عن فُهْمٍ ما قاله أهل البيان فانه جعل المقام الثاني وهو الطلبي مكان المقام الأول وهو الابتدائي .

قوله : ﴿ طَائِرُكُمْ ﴾ العامة على « طَائِرٌ » اسم فاعل أي ما طار لكم من الخير والشر فعبر عن الحظ والنصيب . وقرأ الحسن فيما روى عنه الزمخشري « أُطِيرُكُمْ » مصدر أُطِيرَ الذي أصله تَطَيَّرَ فلما أريد ادغامه ابدلت التاء طاء وسكنت واجتلبت همزة الوصل فصار أُطِيرَ فيكون مصدره أُطِيرًا . ولما ذكر الشيخ هذا لم يرد عليه وكان هو في بعض ما رَدَّ به على ابن مالك في شرح التسهيل في باب المصادر : أن مصدر تَطَيَّرَ وتَدَارَأَ إذا ادغما وصار أُطِيرَ وأدَارَأَ لا يجيء مصدرهما عليهما بل على أصلهما فيقال : أُطِيرَ تَطَيَّرًا وأدَارَأَ تَدَارَأً ولكن هذه القراءة ترد إن صحَّت وهو بعيد - وقد رَوَى غيره عنه « طِيرُكُمْ » بياء ساكنة ويغلب على الظن أنها هذه وإنما تَصَحَّفَتْ على الرائي فحسبها مصدرًا وظن أن أَلَفَ « قالوا » همزة وصل .

قوله : ﴿ أَيْنَ دُكْرْتُمْ ﴾ قرأ السبعة بهمزة استفهام بعدها إن الشرطية وهم على ما عرفت من أصولهم من التسهيل والتحقيق وإدخال ألف بين الهمزتين وعدمه في سورة البقرة واختلف سيبويه ويونس إذا اجتمع استفهامٌ وشرطٌ أيهما يجب ؟ فذهب سيبويه إلى إجابة الاستفهام ويونس إلى إجابة الشرط فالتقدير عند سيبويه أَيْنَ دُكْرْتُمْ تَطَيَّرُونَ ؟ وعند يونس تَطَيَّرُوا ؟ مجزوماً فالجواب للشرط على القولين محذوفٌ وقد تقدم هذا في سورة الانبياء . وقرأ أبو جعفر وطلحة وزر بهمزتين مفتوحتين إلا زراً لم يسهل الثانية كقوله :

٣٧٨٧ - إِنْ كُنْتَ دَاوُدَ بْنَ أَحْوَى مُرَحَّلاً فَلَسْتَ مُرَاعٍ لِابْنِ عَمِّكَ مَحْرَمًا^(٢)

وروي عن أبي عمرو وزر أيضاً كذلك إلا أنهما فصلاً بالألف بين الهمزتين وقرأ المأجشون بهمزة واحدة مفتوحة . وتُخْرِجُ هذه القراءات الثلاث على حذف لام العلة أي لأن دُكْرْتُمْ تَطَيَّرْتُمْ فَتَطَيَّرْتُمْ هو المعلول وأن دُكْرْتُمْ عِلَّتْهُ والاستفهام منسحبٌ عليهما في قراءة الاستفهام . وفي غيرها إخبارٌ بذلك . وقرأ الحسن بهمزة واحدة مكسورة وهي شَرَطٌ من غير استفهام وجوابه محذوف أيضاً . وقرأ الأعمش والهمداني « أين » بصيغة الظرف وهي أين الشرطية وجوابها محذوفٌ عند البصريين أي أين دُكْرْتُمْ فَطَائِرُكُمْ مَعَكُمْ أو صَحْبُكُمْ طَائِرُكُمْ لدلالة ما تقدم من قوله « طَائِرُكُمْ

(٢) البيت من شواهد البحر المحيط (٣٢٧/٧) .

(١) انظر البحر المحيط (٣٢٧/٧) .

مَعَكُمْ » وَمَنْ يُجِزُّ تَقْدِيمَ الْجَوَابِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى حَذْفِ . وقرأ الحسن وأبو جعفر وأبو رجاء والأصمعي عن نافع « ذَكَّرْتُمْ » بتخفيف الكاف .

قوله : ﴿ مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا ﴾ بدل من « الْمُرْسَلِينَ » بإعادة العامل إلا أن الشيخ قال : (١) النحاة لا يقولون ذلك إلا إذا كان العامل حرف جرّ والأ فلا يسمونه بدلاً بل تابعا . وكأنه يريد التوكيد اللفظي بالنسبة الى العامل .

قوله : ﴿ وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ ﴾ أصل الكلام : وما لكم لا تعبدون ولكنه صرف الكلام عنهم ليكون الكلام أسرع قبولا ولذلك جاء .

قوله : ﴿ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ دون وإليه أَرْجَعُ .

قوله : ﴿ أَلَتَّخِذُ ﴾ مَبْنِيٌّ عَلَى كَلَامِهِ الْأَوَّلِ وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ أَحْسَنُ مِنْ ادِّعَاءِ الِاتِّفَاتِ .

قوله : ﴿ مِنْ دُونِهِ ﴾ يجوز أن يتعلق بأَتَّخِذُ عَلَى أَنَّهَا متعدية لواحد وهو « آلِهَةٌ » ويجوز أن يكون متعلقاً بمحذوف على أنه حال من « آلِهَةٌ » وأن يكون مفعولا ثانيا قُدِّمَ عَلَى أَنَّهَا المتعدية لاثنتين .

قوله : ﴿ إِنْ يُرْذَنِي ﴾ شرط جوابه ﴿ لَا تُغْنِ عَنِّي ﴾ والجملة الشرطية في محل نصب صفة لآلهة . وفتح طلحة [السمان] وقيل طلحة بن مصرف ياء المتكلم وقال الزمخشري : وقرئ « إِنْ يُرْذَنِي الرَّحْمَنُ بِضْرٌ » بمعنى إِنْ يُورْذَنِي ضُرًّا أَي يجعله مورداً للضر .

قال الشيخ : وهذا - والله أعلم - رأي في كتب القراءات بفتح الياء فتوهم أنها ياء المضارعة فجعل الفعل متعدياً بالياء المعدية كالمهمزة فلذلك أدخل همزة التعدية فنصب به اثنتين . والذي في كتب القراءات الشواذ أنها ياء الإضافة المحذوفة خطأ ونطقاً لالتقاء الساكنين قُلْتُ : وهذا رجل ثَقَّةٌ قَدْ نَقَلَ فَتَقَبَّلَ مِنْهُ .

قوله : ﴿ فَاسْمَعُونَ ﴾ العامة على كسر النون وهي نون الوقاية حذفت بعدها ياء الإضافة مجتزأً عنها بكسرة النون وهي اللغة الغالبة . وقرأ عَصَمَةٌ عن عاصمٍ بفتحها وليست هذه إلا غَلَطًا عَلَى عَاصِمٍ إِذْ لَا وَجْهَ [لَهَا] وَقَدْ وَقَعَ لابن عطية وَهَمْ فَاجِشٌ فِي ذَلِكَ فَقَالَ : وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ « فَاسْمَعُونَ » بفتح النون . قال أبو حاتم : هذا خطأ فلا يجوز لأنه أَمْرٌ فَإِمَّا حَذْفُ النون وَإِمَّا كَسْرُهَا عَلَى جِهَةِ الْيَاءِ . يعني ياء المتكلم . وقد يكون قوله الجمهورُ سَبَقَ قَلَمٌ مِنْهُ أَوْ مِنَ النَّسَاحِ ، وَكَانَ الْأَصْلُ وَقَرَأَ غَيْرُ الْجُمْهُورِ فَسَقَطَ لَفْظُهُ غَيْرَ . وقال ابن عطية : حذف من الكلام ما تواترت الأخبار والروايات به وهو أنهم قتلوه فقبل له عند موته « ادْخُلِ الْجَنَّةَ » .

قوله : ﴿ بِمَا غَفَر لِي ﴾ يجوز في « مَا » هذه ثلاثة أوجه :

أحدهما : المصدرية أي يعلمون بِغُفْرَانِ رَبِّي .

والثاني : أنها بمعنى الذي والعائدة محذوف أي بالذي غَفَرَهُ لِي رَبِّي . وَاسْتَضْعَفَ هَذَا مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ يَبْقَى مَعْنَاهُ أَنَّهُ تَمَنَّى أَنْ يَعْلَمَ قَوْمُهُ بِذُنُوبِهِ الْمَغْفُورَةِ وَلَيْسَ الْمَعْنَى عَلَى ذَلِكَ إِنَّمَا الْمَعْنَى عَلَى تَمَنِّيِّ عِلْمِهِمْ بِغُفْرَانِ رَبِّهِ ذُنُوبَهُ .

والثالث : أنها استفهامية وإليه ذهب الفراء وردّه الكسائيُّ بأنه كان ينبغي حذف ألفها لكونها مجرورة وهو ردُّ

صحيح . وقال الزمخشري : الأجوذُ طَرَحُ الألفِ والمشهورُ من مذهب البصريين وجوب حذف ألفها كقوله :

٣٧٨٨ - عَلَامٌ تَقُولُ الرُّمْحُ يُثْقِلُ عَاتِقِي إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعَنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتِ (١)
إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ كَقَوْلِهِ :

٣٧٨٩ - عَلَى مَا قَامَ يَشْتَمُنِي لِثِيْمٍ كَخَنْزِيرٍ تَمَرَّغٌ فِي رَمَادٍ (٢)
وقرىء من « المُكْرَمِينَ » بتشديد الراء .

❖ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى قَوْمِهِ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ جُنْدٍ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا كُنَّا مُنْزِلِينَ (٢٨) إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَنَجْدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ (٢٩) يَحْسَرَةَ عَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ (٣٠) أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ (٣١) وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ (٣٢)
قوله : ﴿ مَا كُنَّا مُنْزِلِينَ ﴾ في « ما » هذه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنها نافية كالتي قبلها فتكون الجملة الثانية جارية مجرى التأكيد للأولى .

والثاني : أنها مزيدة قال أبو البقاء : أي وقد كنا مُنْزِلِينَ وهذا لا يجوز البتة لفساده لفظاً ومعنى .

الثالث : أنها اسمٌ معطوف على « جُنْدٍ » قال ابن عطية : أي مِنْ جُنْدٍ وَمِنْ الَّذِي كُنَّا مُنْزِلِينَ . وردَّ الشيخ بأنَّ مِنْ مزيدةٌ وهذا التقدير يؤدي إلى زيادتها في المُوجِبِ جَارًا لِمَعْرِفَةِ ومذهب البصريين غير الأخفش أن يكون الكلام غير موجب وأن يكون المجرور نكرة قلْتُ : فالذي عند مَنْ يقول بذلك أن يقدِّرها بنكرة أي : وَمِنْ عَذَابٍ كُنَّا مُنْزِلِيهِ والجملة بعدها صفة لها . وأما قوله : إِنْ هَذَا التقدير يؤدي إلى زيادتها في الموجب فليس بصحيح البتة وتعجبت كيف يلزم ذلك ؟

قوله : ﴿ إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً ﴾ العامة على النصب على أن كان ناقصة ضمير الأخذة لدلالة السياق عليها و « صَيْحَةً » خبرها . وقرأ أبو جعفر وشيبة ومعاذ القارء برفعها على أنها التامة أي إِنْ وَقَعَ وَحَدَّثَ وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ لَا تَلْحَقَ تَاءُ التَّائِيثِ لِلْفَصْلِ بِإِلَّا . بل الواجب في غير نُدُورٍ واضطرار حذف التاء نحو : ما قام إِلَّا هُنْدٌ . وقد شدَّ الحسن وجماعة فقرأوا « لَا تُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ » (٣) كما سأبينه في موضعه إن شاء الله وقال :

٣٧٩٠ - وَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَّاشِعُ (٤)

وقال آخر :

٣٧٩١ - مَا بَرِئْتُ مِنْ رَبِيبَةٍ وَدَمٍ فِي حَرْبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ (٥)

(٣) سورة الأحقاف آية : (٢٥) .

(٤) تقدم .

(٥) البيت من شواهد البحر (٣٣٢/٧) ، الأشموني (٥٢/٢) ،

المجمع (١٧١/٢) ، التصريح (٢٧٩/١) .

(١) البيت لعمر بن معد يكرب انظر الأضعميات (١٢٢) ،

التصريح (٢٦٣/١) ، المعنى (١٢٦/١) ، المجمع

(١٥٧/١) ، الأشموني (٣٦/٢) .

(٢) تقدم .

قوله : ﴿ يَا حَسْرَةً ﴾ العامة على نصبها وفيه وجهان :

أحدهما : أنه منصوب على المصدر والمنادى محذوف تقديره : يا هؤلاء تَحَسَّرُوا حَسْرَةً .

والثاني : أنها منونة لأنها منادى مُنْكَرٌ فنصبت على أصلها كقوله :

٣٧٩٢ - فَيَا زَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَّغْنِ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانٍ أَنْ لَا تَلَاقِيَا^(١)

ومعنى النداء هنا على المجاز كأنه قيل هذا أوانك فاحضري . وقرأ قتادة وأبي في أحد وجهيه « يَا حَسْرَةً » بالضم جعلها مُقْبَلًا عليها . وأبي أيضاً وابن عباس وعلي بن الحسن « يَا حَسْرَةَ الْعِبَادِ » بالإضافة فيجوز أن تكون الحسرة مصدراً مضافاً لفاعله أي يتحسرون على غيرهم لِمَا يَرَوْنَ من عذابهم ، وأن يكون مضافاً لمفعوله أي يَتَحَسَّرُ عليهم غَيْرُهُمْ . وقرأ أبو الزناد وابن هُرْمُزٌ وابن جندب « يَا حَسْرَةَ » بالهاء المبدلة من تاء التأنيث وَصَلًا وكأنهم أجزوا الوصل مجرى الوقف . وله نظائر مَرَّتْ وقال صاحب اللوامح : وقفوا بالهاء مبالغة في التَحَسَّرِ لِمَا في الهاء من التَأَهُُّ بِمعنى التَأَوُّهُ ثم وَصَلُوا على تلك الحال . وقرأ ابن عباس أيضاً « يَا حَسْرَةَ » بفتح التاء من غير تنوين ووجهها أن الأصل يا حَسْرَتَا فاجتزىء بالفتحة عن الألف كما اجتزىء بالكسرة عن الياء . ومنه :

٣٧٩٣ - وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي وَلَا بَلَيْتَ وَلَا لَوَائِي^(٢)

أي بلهفها بمعنى لهفي ، وقرىء « يَا حَسْرَتَا » بالألف كالتي في الرُّمِ . وهي شاهدة لقراءة ابن عباس وتكون الياء لله تعالى على سبيل المجاز دلالة على فَرَطِ هذه الحسرة وإلَّا فالله تعالى لا يوصف بذلك .

قوله : ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ ﴾ هذه الجملة لا محل لها لأنها مفسرة لسبب الحسرة عليهم .

قوله : ﴿ إِلَّا كَانُوا ﴾ جملة حالية من مفعول « تَأْتِيهِمْ » .

قوله : ﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ كم هنا خبرية فهي مفعول بأهْلَكْنَا تقديره : كثيراً من القرون أهلكنا وهي معلقة لِيَرَوْا ذهاباً بالخبرية مذهب الاستفهامية . وقيل : بل « يَرَوُا » عِلْمِيَّةٌ وكم استفهامية كما سيأتي بيانه و « أَنَّهُمُ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ » فيه أوجه :

أحدها : أنه بَدَلٌ من كَمْ . قال ابن عطية : و « كَمْ » هنا خبرية و « أَنَّهُمْ » بَدَلٌ منها والرؤية بصرية .

قال الشيخ : وهذا لا يصح لأنها إذا كانت خبرية كانت في موضع نَصْبٍ بـ « أَهْلَكْنَا » ولا يسوغُ فيها إلا ذلك وإذا كانت كذلك امتنع أن يكون « أَنَّهُمْ » بدل منها لأنَّ البديل على نِيَّةِ تَكَرُّرِ العامل ولو سلطت « أَهْلَكْنَا » على « أَنَّهُمْ » لم يصح ألا ترى أنك لو قلت : أَهْلَكْنَا أَنْتِغَاءَ رُجُوعِهِمْ أَوْ أَهْلَكْنَا كَوْنَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ لم يكن كلاماً ؟ لكنَّ ابن عطية تَوَهَّمُ أَنَّ « يَرَوُا » مفعوله « كَمْ » فتوَهَّمُ أَنَّ قوله « أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ » بدل منه لأنه يسوغ أن تسلط عليه فتقول : أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ وهذا وأمثاله دليل على ضعفه في علم العربية قُلْتُ : وهذا الإنحاء تحاملٌ عليه لأنه لقائل أن يقول كم قد جعلها

(١) البيت لعبد يغوث انظر الكتاب (٢/٢٠٠) ، المقتضب

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (١/١٢٩) ،

الأشموقي (٣/١٤٠) .

(٢) تقدم وانظر المحاسب (١/٢٧٧) ، الخصائص (٣/١٣٥) ،

الأصناف (٣٩٠) .

خبرية والخبرية يجوز أن تكون معمولة لما قبلها عند قوم فيقولون : مَلَكْتُ كَمْ عَبْدٍ فلم تلزم الصدر فيجوز أن يكون بنى هذا التوجيه على هذه اللغة وجعل كَمْ منصوبةً بـ«يَرَوُا» وأنَّهُمْ بَدَلٌ منها وليس هو ضعيفاً في العربية حينئذ .

الثاني : أنَّ « أَنَّهُمْ » بدلٌ من الجملة قبله قال الزجاج : هو بدل من الجملة والمعنى : أَلَمْ يَرَوْا أَنَّ الْقُرُونَ التِي أَهْلَكْنَاهَا إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ لِأَنَّ عَدَمَ الرُّجُوعِ وَالْهَلَاكِ بِمَعْنَى .

قال الشيخ : وليس بشيءٍ لأنه ليس بَدَلًا صناعياً وإنما فَسَّرَ المعنى ولم يلحظ صناعةَ النحو قُلْتُ : بل هو بَدَلٌ صِنَاعِيٌّ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ فِي قُوَّةِ الْمَفْرَدِ إِذْ هِيَ سَادَةٌ مَسْدٌ مَفْعُولِي « يَرَوُا » فَإِنَّهَا مُعَلِّقَةٌ لَهَا كَمَا تَقْدِمُ .

الثالث : قال الزمخشري : أَلَمْ يَرَوْا أَلَمْ يَعْلَمُوا وَهُوَ مُعَلَّقٌ عَنِ الْعَمَلِ فِي كَمْ لِأَنَّ كَمْ لَا يَعْمَلُ فِيهَا عَامِلٌ قَبْلَهَا كَانَتْ لِلِاسْتِفْهَامِ أَوْ لِلخَبْرِ لِأَنَّ أَصْلَهَا لِلِاسْتِفْهَامِ إِلَّا أَنَّ مَعْنَاهَا نَافِذٌ فِي الْجُمْلَةِ كَمَا نَفَذَ فِي قَوْلِكَ : أَنَّ زَيْدًا لَمُنْطَلَقٌ وَإِنْ لَمْ يَعْمَلْ فِي لَفْظِهِ ، « وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ » بَدَلٌ مِنْ « كَمْ أَهْلَكْنَا » عَلَى الْمَعْنَى لَا عَلَى اللَّفْظِ تَقْدِيرِهِ : أَلَمْ يَرَوْا كَثْرَةَ إِهْلَاكِ الْقُرُونَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَوْنَهُمْ غَيْرَ رَاجِعِينَ إِلَيْهِمْ .

قال الشيخ^(١) قوله : لِأَنَّ لَا يَعْمَلُ فِيهَا مَا قَبْلَهَا كَانَتْ لِلِاسْتِفْهَامِ أَوْ لِلخَبْرِ . ليس على إطلاقه لِأَنَّ الْعَامِلَ إِذَا كَانَ حَرْفَ جَرٍّ أَوْ اسْمًا مِضَافًا جَازَ أَنْ يَعْمَلَ فِيهَا نَحْوَ عَلَى كَمْ جِذَعٌ بَيْنَكَ وَابْنِ كَمْ رَيْسٍ صَحَبْتُ ، وَعَلَى كَمْ فَفِيرٍ تَصَدَّقْتُ أَرْجُو الثَّوَابَ وَابْنِ كَمْ شَهِيدٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَحْسَنْتُ إِلَيْهِ . قوله [و] الخبرية فيها لغتان : الفصيحة كما ذَكَرَ لَا يَتَقَدَّمُهَا عَامِلٌ إِلَّا مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْجَارِ وَاللُّغَةُ الْأُخْرَى حَكَاهَا الْأَخْفَشُ يَقُولُونَ : مَلَكْتُ كَمْ غُلَامٍ أَي مَلَكْتُ كَثِيرًا مِنَ الْغُلَمَانِ . فكما يجوزُ تَقَدُّمُ الْعَامِلِ عَلَى كَثِيرٍ كَذَلِكَ يَجُوزُ عَلَى كَمْ لِأَنَّهَا بِمَعْنَاهَا . وقوله : لِأَنَّ أَصْلَهَا لِلِاسْتِفْهَامِ وَالخبرية ليس أصلها الاستفهام . بل كل واحدة أصلٌ بنفسها ولكنها لفظان مشتركان بين الاستفهام والخبر . وقوله : لِأَنَّ مَعْنَاهَا نَافِذٌ فِي الْجُمْلَةِ . يعني معنى يَرَوُا نَافِذٌ فِي الْجُمْلَةِ لِأَنَّهُ جَعَلَهَا مُعَلِّقَةً وَشَرَحَ يَرَوُا بِعَلْمُوا . وقوله : كَمَا نَفَذَ فِي قَوْلِكَ : أَلَمْ يَرَوْا أَنَّ زَيْدًا لَمُنْطَلَقٌ . يعني أنه لَوْ كَانَ مَعْمُولًا مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ لَا امْتَنَعَ دُخُولُ اللَّامِ وَلِفَتْحَتِ إِنْ فَإِنَّ « أَنَّ » التِي فِي خَبَرِهَا اللَّامُ مِنَ الْأَدْوَاتِ الْمُعَلِّقَةِ لِأَفْعَالِ الْقُلُوبِ وَقَوْلُهُ : أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا لِأَنَّ عَلَى اللَّفْظِ وَلَا عَلَى الْمَعْنَى ، أَمَّا عَلَى اللَّفْظِ فَإِنَّهُ زَعَمَ أَنَّ يَرَوُا مُعَلِّقَةٌ فَتَكُونُ كَمْ اسْتِفْهَامِيَّةً فِيهَا مَعْمُولَةٌ لِأَهْلَكْنَا وَأَهْلَكْنَا لَا يَتَسَلَّطُ عَلَى « أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ » وَقَدْ تَقَدَّمَ لَنَا ذَلِكَ . وَأَمَّا عَلَى الْمَعْنَى فَلَا يَصِحُّ أَيْضًا لِأَنَّهُ قَالَ : تَقْدِيرُهُ أَي عَلَى الْمَعْنَى أَلَمْ يَرَوْا كَثْرَةَ إِهْلَاكِ الْقُرُونَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَوْنَهُمْ غَيْرَ رَاجِعِينَ إِلَيْهِمْ . فَكَوْنَهُمْ غَيْرُ كَذَا لَيْسَ كَثْرَةُ الْإِهْلَاكِ فَلَا يَكُونُ بَدَلٌ بَعْضٌ مِنْ كُلِّ وَلَا يَكُونُ بَدَلٌ اشْتِمَالًا لِأَنَّ بَدَلُ الْاشْتِمَالِ يَصِحُّ أَنْ يُضَافَ إِلَى مَا أُبْدِلَ مِنْهُ وَكَذَلِكَ بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ وَهَذَا لَا يَصِحُّ هُنَا لِأَنَّ قَوْلَهُ : أَلَمْ يَرَوْا انْتِفَاءً رَجُوعَ كَثْرَةِ إِهْلَاكِ الْقُرُونَ مِنْ قَبْلِهِمْ ، وَفِي بَدَلِ الْاشْتِمَالِ نَحْوُ أَعْجَبْتَنِي الْجَارِيَةُ مَلَا حَتُّهَا وَسُرِقَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ يَصِحُّ أَعْجَبْتَنِي مَلَا حَةَ الْجَارِيَةِ وَسُرِقَ ثَوْبُ زَيْدٍ .

الرابع : أن يكون « أَنَّهُمْ » بَدَلًا مِنْ مَوْضِعِ « كَمْ أَهْلَكْنَا » وَالتَّقْدِيرُ : أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ قَالَهُ أَبُو الْبَقَاءِ . وَرَدَّهُ الشَّيْخُ : بِأَنَّ كَمْ أَهْلَكْنَا لَيْسَ بِمَعْمُولٍ لِيَرَوْا . قُلْتُ : قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهَا مَعْمُولَةٌ لَهَا عَلَى مَعْنَى أَنَّهَا مُعَلِّقَةٌ لَهَا .

الخامس : وهو قول الفراء : أن يكون يَرَوُا عَامِلًا فِي الْجُمْلَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ إِبْدَالٍ . وَلَمْ يُبَيِّنْ كَيْفِيَّةَ الْعَمَلِ . وَقَوْلُهُ : الْجُمْلَتَيْنِ . تَجَوَّزَ لِأَنَّ « أَنَّهُمْ » لَيْسَ بِجُمْلَةٍ لِتَأْوِيلِهِ بِالْمَفْرَدِ إِلَّا مُشْتَمِلٌ عَلَى مُسْنَدٍ وَمُسْنَدٍ إِلَيْهِ .

السادس : أن « أَنَّهُمْ » معمولٌ لِفِعْلٍ محذوفٍ دلَّ عليه السياق والمعنى تقديره : قَضِينَا وَحَكَمْنَا أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ . ويدلُّ على صحة هذا قراءة ابن عباس والحسن « إِنَّهُمْ » بكسر الهمزة على الاستثناف ، والاستثناف قَطْعُ لهذه الجملة مما قبلها فهو مَقْوَلٌ لأن تكون معمولةً لِفِعْلٍ محذوفٍ يقتضي انقطاعها عما قبلها والضمير في أَنَّهُمْ عائدٌ على معنى كَمْ وفي إِلَيْهِمْ عائدٌ على مَا عَادَ عَلَيْهِ وَأُوَيَّرُوا . وقيل : بل الأول عائدٌ على مَا عَادَ عَلَيْهِ وَأُوَيَّرُوا والثاني عائدٌ على الْمُهْلِكِينَ .

قوله : ﴿ وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ ﴾ قد تقدم في « هود »^(١) تشديد « لَمَّا » وتخفيفها وما قيل في ذلك . وقال الفخر الرازي في مناسبة وقوع لَمَّا المُشَدَّدَةُ موقعِ الإلَّا : أن « لَمَّا » كأنها حرفا نفي وهما : لَمْ وَمَا فتأكد النفي وإلَّا كأنها حرفا نفي : إِنْ وَلَا فاستُعْمِلَ أحدهما مكان الآخر . انتهى . وهذا يجوز أن يكون أَخَذَهُ مِنْ قَوْلِ الْفَرَاءِ فِي الإلَّا فِي الاستثناء أَنَّهُا مركبةٌ إِنْ وَلَا . الإلَّا أَنَّ الْفَرَاءَ جَعَلَهُ مُخَفَّفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ وَجَعَلَهَا نَافِيَةً وَهُوَ قَوْلُ رَكِيكٍ رَدَّهُ عَلَيْهِ النَّحْوِيُّونَ . وقال الفراء أيضاً : إِنْ لَمَّا هَذِهِ أَصْلُهَا لِمَا فَخَفَّفَ بِالْحَذْفِ وَهَذَا كُلُّهُ قَدْ تَقَدَّمَ مُوضِحاً وَ « كُلُّ » مُبْتَدَأٌ وَ « جَمِيعٌ » خَبْرُهُ وَ « مُحْضَرُونَ » خَبْرٌ ثَانٍ لَا يَخْتَلِفُ ذَلِكَ سِوَاءَ شَدَّدَتْ « لَمَّا » أَمْ خَفَّفَتْهَا لَا يُقَالُ : إِنْ جَمِيعاً تَأَكِيدُ لَا خَبْرَ . لِأَنَّ جَمِيعاً هُنَا فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ أَيْ مَجْمُوعُونَ فَكُلُّ تَدَلُّ عَلَى الإِحَاطَةِ وَالشُّمُولِ وَجَمِيعٌ يَدُلُّ عَلَى الإِجْتِمَاعِ فَمَعْنَاهَا حَمْلٌ عَلَى لَفْظِهَا فِي قَوْلِهِ « جَمِيعٌ مُنْتَصِرٌ » وَقَدْ جَمِيعٌ فِي الْمَوْضِعِينَ لِأَجْلِ الْفَوَاصِلِ . وَ « لَدَيْنَا » مُتَعَلِّقٌ بِ « مُحْضَرُونَ » فَمَنْ شَدَّدَ فَلَمَّا بِمَعْنَى الإلَّا وَإِنْ نَافِيَةً كَمَا تَقَدَّمَ . وَمَنْ خَفَّفَ فَإِنَّ مُخَفَّفَةً وَاللَّامُ فَارِقَةٌ وَمَا مَزِيدَةٌ . وَهَذَا قَوْلُ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ يَقُولُونَ : إِنْ نَافِيَةٌ اللَّامُ بِمَعْنَى الإلَّا كَمَا تَقْدِيرُهُ غَيْرَ مَرَّةٍ .

وَأَيُّهُمُ الْأَرْضُ الْمَيِّتَةُ أَحْيَيْنَاهَا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ ﴿٣٣﴾ وَجَعَلْنَا فِيهَا جَنَّاتٍ مِّنْ نَّجِيلٍ وَأَعْنَابٍ وَفَجْرْنَا فِيهَا مِنَ الْعُيُونِ ﴿٣٤﴾ لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ ﴿٣٥﴾ سُبْحَانَ الَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ وَمِنَ أَنْفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٦﴾

قوله : ﴿ وَأَيُّهُمُ ﴾ خبر مقدم و﴿ لَهُمْ ﴾ صفتها أو متعلقة بأَيُّ لَأنَّهَا بِمَعْنَى عَلَامَةٌ وَ﴿ الْأَرْضُ ﴾ مُبْتَدَأٌ . وتقدم تخفيف ﴿ الْمَيِّتَةَ ﴾ وتشديدها في أول آل عمران ومنع الشيخ : أن يكون ﴿ لَهُمْ ﴾ صفة لـ « آية » ولم يبيِّن وجهه ولا وجه له . وأعرب أبو البقاء « آيَةٌ » مُبْتَدَأٌ وَ « لَهُمْ » الْخَبْرُ وَ « الْأَرْضُ الْمَيِّتَةُ » مُبْتَدَأٌ وَصَفْتُهُ وَ « أَحْيَيْنَاهَا » خَبْرُهُ وَالْجُمْلَةُ وَالْجُمْلَةُ مَفْسُورَةٌ لِآيَةٍ ، وَبِهَذَا بَدَأَ ثُمَّ قَالَ : وَقِيلَ : فَذَكَرَ الْوَجْهَ الَّذِي بَدَأَتْ بِهِ وَكَذَلِكَ حَكَى مَكِّيٌّ أَعْنَى أَنْ يَكُونَ « آيَةٌ » مُبْتَدَأٌ وَ « لَهُمْ » الْخَبْرُ وَجَوَزَ مَكِّيٌّ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ « آيَةٌ » مُبْتَدَأٌ وَ « الْأَرْضُ » خَبْرُهُ . وَهَذَا يَنْبَغِي أَلَّا يَجُوزَ لِأَنَّهُ لَا يُتْرَكُ الْمَعْرِفَةُ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ بِهَا وَيُتْبَدَأُ بِالنَّكْرَةِ إِلاَّ فِي مَوَاضِعَ لِلضَّرُورَةِ .

قوله : ﴿ أَحْيَيْنَاهَا ﴾ قد تقدم أنه يجوز أن يكون خبر « الْأَرْضُ » ، ويجوز أيضاً أن يكون حالاً من « الْأَرْضُ » إذا جعلناها مُبْتَدَأً وَ « آيَةٌ » خبر مقدم . وَجَوَزَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي أَحْيَيْنَاهَا وَفِي نَسْلَخِ أَنْ يَكُونَ صَفْتَيْنِ لِلْأَرْضِ وَاللَّيْلِ وَإِنْ كَانَا

مُعَرَّفِينَ بِالْأَلْفِ لِأَنَّهُ تَعْرِيفٌ بِالْجِنْسِيَّةِ فَهَمَا فِي قُوَّةِ النُّكْرَةِ قَالَ : كَقَوْلِهِ :

٣٧٩٤ - وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبُنِي (١)

لأنه لم يقصد لثيماً بعينه . وردده الشيخ : بأن فيه هُذماً للقواعد من أنه لا تُنْعَتُ المعرفة بنكرة قال : وقد تبعه على ذلك ابن مالك ثم خرَّج الشيخ (٢) الجملة على الحال أي الأرض مُحْيَاةً وَاللَّيْلُ مُنْسَلِحًا مِنْهُ النَّهَارُ وَاللَّيْمُ شَاتِمًا لِي . قُلْتُ : وقد اعتبر النحاة ذلك في مواضع فاعتبروا معنى المعرَّف بِالْجِنْسِيَّةِ دون لفظه فوصفوه بالنكرة الصريحة نحو : بالرجل خير منك على أحد الأوجه ، وقوله « إِلَّا الَّذِينَ » بعد « إِنَّ الْإِنْسَانَ » (٣) وقوله « أَوْ الطُّفْلَ الَّذِينَ لَمْ يُظْهِرُوا » (٤) وَأَهْلَكَ النَّاسُ الدِّينَارَ الْحُمْرَ وَالدَّرْهَمَ الْبَيْضَ كل هذا يُرْعَى فِيهِ الْمَعْنَى دون اللفظ وان اختلف نوع المراعاة . ويجوز أن يكون « أَحْيَيْنَاهَا » استثناءً يَبَيِّنُ بِهِ كَوْنَهَا آيَةً .

قوله : ﴿ وَفَجَّرْنَا ﴾ العامة على التشديد تكثيراً لأن فَجَّرَ مخففة مُتَعَدَّةٌ . وقرأ جناح بن حبيش بالتخفيف والمفعول محذوف على كلتا القراءتين أي يُنْبِغُ كَمَا فِي آيَةِ سَبْحَانَ .

قوله : ﴿ مِنْ ثَمَرِهِ ﴾ قيل الضمير عائد على « النَّخِيلِ » لأنه أقرب مذكور وكان من حق الضمير أن يُثْنَى عَلَى هَذَا لَتَقَدَّمَ شَيْئِينَ وَهُمَا الْأَعْنَابُ وَالنَّخِيلُ إِلَّا أَنَّهُ اِكْتَفَى بِذِكْرِ أَحَدِهِمَا وَقِيلَ يَعُودُ عَلَى « جَنَاتٍ » وَعَادَ بِلَفْظِ الْمَفْرُودِ ذَهَابَهُ بِالضَّمِيرِ مَذْهَبُ اسْمِ الْإِشَارَةِ وَهُوَ كَقَوْلِ رُوَيْبَةَ :

٣٧٩٥ - فِيهَا خُطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَلَقٌ كَأَنَّهُ فِي الْجِلْدِ تَوَلِيْعُ الْبَهَقِ (٥)

فقيل له : فقال : أَرَدْتُ كَانَ ذَاكَ وَتِلْكَ . وقيل : عائد على الماء المدلول عليه بعيون . وقيل : بل عاد عليه لأنه مقدر أي من العيون ، ويجوز أن يعود على العيون ويعتذر عن إفراده بما تقدم في عوده على « جَنَاتٍ » ويجوز أن يعود على الأعناب والنخيل معاً ويُعْتَدَّرُ عَنْهُ بِمَا تَقَدَّمَ أَيْضاً . وقال الزمخشري : وأصله مِنْ ثَمَرِنَا لِقَوْلِهِ : « فَجَّرْنَا وَأَيْدِينَا » فنقل الكلام من التكلم إلى الغيبة على طريق الالتفات . والمعنى : لِيَأْكُلُوا مِمَّا خَلَقَهُ اللَّهُ مِنَ الثَّمَرِ . قُلْتُ : فعلى هذا يكون الضمير عائداً على الله تعالى ، ولذلك فُسِّرَ مَعْنَاهُ بِمَا ذَكَرَ . وقد تقدم قراءات هذه اللفظة في سورة الأنعام وما قيل فيها بحمد الله تعالى . قوله : « وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ » في « ما » هذه أربعة أوجه :

أحدها : أنها موصولة أي وَمِنَ الَّذِي عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ مِنَ الْغَرَسِ وَالْمُعَالَجَةِ فِيهِ تَجَوَّزَ عَلَى هَذَا .

والثاني : أنها نافية أي لم يعملوه هم بل الفاعل هو الله تعالى . وقرأ الأخوان وأبو بكر بحذف الهاء والباقون « وَمَا عَمِلَتْهُ » بإثباتها فإن كانت ما موصولة فعلى قراءة الأخوين وأبي بكر حذِفَ الْعَائِدُ كَمَا حَذَفَ فِي قَوْلِهِ : ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾ (٦) بِالْإِجْمَاعِ . وعلى قراءة غيرهم جيء به على الأصل . وإن كانت نافية فعلى قراءة الأخوين وأبي بكر لا ضمير مُقَدَّرٌ وَلَكِنِ الْمَفْعُولُ مَحْذُوفٌ أَيْ « مَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ » شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ وَعَلَى قِرَاءَةِ غَيْرِهِمْ الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى « ثَمَرِهِ » وهي مرسومة بالهاء في غير مصاحف الكوفة وبحذفها فيما عداها فالأخوان وأبو بكر وافقوا مصاحفهم والباقون غير حفص وافقوها أيضاً وحُفِصَ خَالَفَ مَصْحَفَهُ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقِرَاءَةَ مُتَلَقَّاةٌ مِنْ أَفْوَاهِ الرِّجَالِ ، فَيَكُونُ عَاصِمٌ قَدْ

(٤) سورة النور آية : (٣١) .

(١) تقدم .

(٥) تقدم .

(٢) انظر البحر المحيط (٣٣٤/٧) .

(٦) سورة الفرقان آية : (٤٠) .

(٣) سورة العصر الآيتان (٢ ، ٣) .

قَرَأَهَا لِأَبِيِّ بِالْهَاءِ وَلِحَفْصٍ بِدُونِهَا .

الثالث : أنها نكرة موصوفة والكلام فيها كالذي في الموصول .

والرابع : أنها مصدرية أي وَمِنْ عَمَلٍ أَيْدِيهِمْ وَالْمَصْدَرُ وَقَعُ مَوْجِعَ الْمَفْعُولِ بِهِ فَيَعُودُ الْمَعْنَى إِلَى مَعْنَى الْمَوْصُولَةِ ؛ أَوْ الْمَوْصُوفَةِ .

وَأَيَّةٌ لَهُمْ أَيْلٌ نَسَلُحُ مِنْهُ النَّهَارُ فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ ﴿٣٧﴾ وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴿٣٨﴾ وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ ﴿٣٩﴾ لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا أَيْلٌ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴿٤٠﴾ وَأَيَّةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلِكِ الْمَشْحُونِ ﴿٤١﴾ وَخَلَقْنَا لَهُمْ مِنْ مِثْلِهِ مَا يَرْكَبُونَ ﴿٤٢﴾ وَإِنْ نَشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيحَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنقِدُونَ ﴿٤٣﴾ إِلَّا رَحْمَةً مِنَّا وَمَتَاعًا إِلَىٰ حِينٍ ﴿٤٤﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿٤٥﴾

قوله : ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمُ أَيْلٌ﴾ كقوله ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمُ الْأَرْضُ﴾ و﴿نَسَلُحُ﴾ استعارة بديعة شبه انكشاف ظلمة الليل بكشط الجلد عن الشاة .

وقوله : ﴿مُظْلِمُونَ﴾ أي داخلون في الظلام كقوله «مُضْجِين» (١) .

قوله : ﴿لِمُسْتَقَرٍّ﴾ قيل في الكلام حذف مضافٍ تقديره تجري كجري مُسْتَقَرٍّ لَهَا . وعلى هذا فاللام لليلة أي لأجل جري مُسْتَقَرٍّ لَهَا ، والصحيح أنه لا حذف وأن اللام بمعنى إلى ويدل على ذلك قراءة بعضهم «إِلَى مُسْتَقَرٍّ» وقراء عبد الله وابن عباس وعكرمة وزين العابدين وابنه الباقر والصادق بن الباقر «لَا مُسْتَقَرٍّ» بلا النافية الجنس وبناء «مُسْتَقَرٍّ» على الفتح و«لَهَا» الخبر . وابن أبي عبيدة «لَا مُسْتَقَرٍّ» بلا العاملة عمل لَيْسَ فَمُسْتَقَرٌّ اسْمُهَا و«لَهَا» ففي محل نصب خبرها كقوله :

٣٧٩٦ - تَعَزَّزْ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَرَزَّ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا (٢)

والمراد بذلك أنها لا تستقر في الدنيا بل هي دائمة الجريان وذلك إشارة إلى جريها المذكور .

قوله : ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ﴾ قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو برفعه والباقون بنصبه فالرفع على الابتداء والنصب باضمار فعل على الاشتغال والوجهان مستويان لتقدم جملة ذات وجهين وهي قوله «وَالشَّمْسُ تَجْرِي» فَإِنْ رَاعَيْتَ صَدْرَهَا رَفَعْتَ لِتَعْطِفَ جَالَةَ أَسْمِيَّةً عَلَى مِثْلِهَا وَإِنْ رَاعَيْتَ عَجْزَهَا نَصَبْتَ لِتَعْطِفَ فَعَلِيَّةً عَلَى مِثْلِهَا . وبهذه الآية يُبْطَلُ قَوْلُ الْأَخْفَشِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ النَّصْبُ فِي الْأِسْمِ إِلَّا إِذَا كَانَ فِي جُمْلَةٍ الْاِسْتِغْلَالِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْأِسْمِ الَّذِي تَضَمَّنَتْهُ جُمْلَةٌ ذَاتُ وَجْهَيْنِ : قَالَ : لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ عَلَى الْخَبَرِ خَبْرٌ فَلَا بَدَّ مِنْ ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ فَيَجُوزُ زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرٌ أَكْرَمْتَهُ فِي دَارِهِ .

(١) سورة الحجر آية : (٨٣) .

(٢) البيت في المغني (١٩٥/١) ، الهمع (١٢٥/١) ، التصريح (٣٣٦/٧) .

(١) سورة الحجر آية : (٨٣) .

(٢) البيت في المغني (١٩٥/١) ، الهمع (١٢٥/١) ، التصريح (٣٣٦/٧) .

ولو لم يَقُلْ في داره لم يَجْزُ ووجه الرَدِّ من هذه الآية أن أربعة من السبعة نصبوا وليس جملة الاشتغال ضميرٌ يعودُ على « الشَّمْسِ » وقد أُجْمِعَ على النصب في قوله تعالى ﴿ وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا ﴾ (١) بعد قوله : ﴿ وَالنَّجْمِ وَالشَّجَرِ يَسْجُدَانِ ﴾ .

قوله : ﴿ مَنَازِلَ ﴾ فيه أوجه :

أحدها : أنه مفعول ثانٍ لَأَنَّ « قَدَرْنَا » بمعنى صَيَّرْنَا .

الثاني : أنه حال ولا بد من حذف مضاف قبل « مَنَازِلَ » تقديره : ذَا مَنَازِلَ .

الثالث : أنه ظَرَفُ أي « قَدَرْنَا » مَسِيرَةٌ في « مَنَازِلَ » وتقدم نحوه أول يونس (٢) .

قوله : ﴿ كَالْمُرْجُونِ ﴾ العامة على ضم العين والجيم وفي وزنه وجهان :

أحدهما : أنه فُعُولٌ فنونه أصلية وهذا هو المُرْجَحُ .

والثاني : وهو قول الزجاج - أن نونه مزيدةٌ ووزنه فُعُولٌ مشتقاً من الأَنْعَاجِ وهو الأَنْعَاطُ . وقرأ سليمان التيمي بكسر العين وفتح الجيم وهما لغتان كالْبُرَيْيُونَ والبُرَيْيُونَ والمُرْجُونَ : عودُ العِدْقِ ما بين الشماريخ إلى مَنبِتِهِ من النخلة . وهو تشبيهٌ بديعٍ شبَّه به القمر في ثلاثة أشياء : دَقَّتِهِ واستقواسِهِ واصْفِرَّارِهِ .

قوله : ﴿ سَابِقُ النَّهَارِ ﴾ قرأ عُمَارَةٌ بنصب « النَّهَارِ » حذف التنوين لالتقاء الساكنين قال المبرِّدُ : سمعته يقرؤها فُكُلْتُ : ما هذا ؟ فقال : أردتُ سابقٌ يعني بالتنوين فحَفَفْتُ .

قوله : ﴿ أَنَا حَمَلْنَا ﴾ مبتدأ و﴿ آيَةٌ ﴾ خبر مقدم . وجوزَ أبو البقاء أن يكون « أَنَا حَمَلْنَا » خبرٌ مبتدأ محذوف بناءً منه على أن « آيَةٌ لَهُمْ » مبتدأ وخبرٌ كلامٍ مستقلٍ بنفسه كما تقدم في نظيره . والظاهر أن الضميرين في « لَهُمْ » و « دُرِّيَّتَهُمْ » ليسا لشيء واحد ويراد بالذرية آباؤهم المحمولين في سفينة نوح عليه السلام أو يكون الضميران مختلفين أي ذرية القرون الماضية ووجه الامتنان عليهم أنهم في ذلك مثل الذرية من حيث أنهم ينتفعون كانتفاع أولئك .

وقوله : ﴿ مَا يَرْكَبُونَ ﴾ هذا يحتمل أن يكون من جنس الفُلِّكِ إن أريدَ بالفُلِّكِ سفينة نوح عليه السلام خاصةً وأن يكون من جنسٍ آخرٍ كإبلٍ ونحوها ولهذا سَمَّتْهَا [العربُ] سُفْنَ البَرِّ . وقد تقدم اشتقاقُ الدَّرِّيَّةِ في البقرة واختلافُ القراءِ فيها في الأعرافِ .

قوله : ﴿ مِنْ مَثَلِهِ ﴾ أي من مثل الفلك وقيل : مِنْ مَثَلِ مَا ذُكِرَ مِنْ خَلْقِ الأزواجِ . وقرأ الحسنُ « نُغَرِّقُهُمْ » بتشديد الراءِ .

قوله : ﴿ فَلَا صَرِيخَ ﴾ فعيلٌ بمعنى فاعلٍ أي فلا مُسْتَعِيثٌ . وقيل : بمعنى مُفْعَلٍ أي فلا مُغِيثٌ وهذا هو الأليقُ بالآية وقال الزمخشري : فلا إِغَاثَةٌ . جعله مصدراً من أَصْرَخَ .

قال الشيخُ : ويحتاج إلى نَقْلِ أن صريخاً يكون مصدراً بمعنى إِصْرَاحٍ . والعامة على فتح « صَرِيخَ » وحكى أبو البقاء أنه قرئ بالرفع والتنوين قال : ووجهه على ما في قوله « فلا حَوْفٌ عَلَيْهِمْ » .

(٢) آية : رقم (٥)

(١) سورة الرحمن آية : (٧) .

قوله : ﴿ إِلَّا رَحْمَةً ﴾ منصوب على المفعول له وهو استثناء مُفْرَعٌ . وقيل استثناء منقطع وقيل على المصدر بفعلٍ مقدر أو على إسقاط الخافض أي إِلَّا بِرَحْمَةٍ والفاء في قوله « فَلَا صَرِيحٌ » رابطة لهذه الجملة بما قبلها فالضمير في « لَهُمْ » عائذ على المُغْرَقِينَ . وجوز ابن عطية هذا وَوَجْهًا آخَرَ وجعله أحسن منه وهو : أن يكون استئناف إخبار عن المسافرين في البحر ناجين أو مُغْرَقِينَ هم بهذه الحالة لا نجاة لهم إِلَّا بِرَحْمَةِ اللَّهِ وليس قوله : « فَلَا صَرِيحٌ لَهُمْ » مربوطاً بالمغرقين . انتهى . وليس جعله هذا الأحسن بالأحسن لثلاً تخرجُ الفاء عن موضوعها والكلام عن الثامه .

قوله : « وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ » جوابها محذوف أي أَعْرَضُوا .

وَمَا تَأْتِيهِمْ مِّنْ آيَةٍ مِّنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ ﴿٤٦﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْطَعِمُ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٤٧﴾ وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٤٨﴾ مَا يَنْظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهَمٌّ يَخْصِمُونَ ﴿٤٩﴾ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً وَلَا إِلَىٰ أَهْلِهِمْ يَرْجِعُونَ ﴿٥٠﴾ وَيُنْفِخُ فِي الصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ الْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنْسِلُونَ ﴿٥١﴾ قَالُوا يَا بُولَاقَنا مَنْ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ ﴿٥٢﴾ إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴿٥٣﴾ فَالْيَوْمَ لَا تُظَلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٥٤﴾ إِنْ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغْلٍ فَاكِهِونَ ﴿٥٥﴾ هُمْ وَأَزْوَاجُهُمْ فِي ظِلِّ عَلَى الْأَرَائِكِ مُتَكِفُونَ ﴿٥٦﴾ لَهُمْ فِيهَا فَاكِهَةٌ وَهَلُمَّ مَا يَدْعُونَ ﴿٥٧﴾ سَلَامٌ قَوْلًا مِّن رَّبِّ رَحِيمٍ ﴿٥٨﴾

قوله : ﴿ إِلَّا كَانُوا ﴾ في محل [نصب] حال وقد تقدم نظيره .

قوله : ﴿ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ ﴾ مفعول ﴿ أَنْطَعِمُ ﴾ و﴿ أَطْعَمَهُ ﴾ جواب « لَوْ » وجاء على أحد الجائزين وهو تجرُّده من اللام والأفصح أن يكون بلامٍ نحو ﴿ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا ﴾ (١) .

قوله : ﴿ يَخْصِمُونَ ﴾ قرأ حمزة بسكون الخاء وتخفيف الصاد من خَصِمَ يَخْصِمُ والمعنى يَخْصِمُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا والمفعول محذوف وأبو عمرو وقالون باخفاء فتحة الخاء وتشديد الصاد ، نافع وابن كثير وهشام كذلك إِلَّا أَنَّهُمْ بإخلاص فتحة الخاء والباقون بكسر الخاء وتشديد الصاد والأصل في القراءات الثلاث يَخْصِمُونَ فأدغمت التاء في الصاد فنافع وابن كثير وهشام نقلوا فَتَحَتْهَا إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا نَقْلًا كَامِلًا ، وأبو عمرو وقالون اِخْتَلَسَا حَرَكَتَهَا تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّ الخاء أصلها السكون ، والباقون حَذَفُوا حَرَكَتَهَا فَالتَقَى سَاكِنَانِ لِذَلِكَ فَكَسَرُوا وَأَوْلَهُمَا فَهَذِهِ أَرْبَعُ قِرَاءَاتٍ . قرئ بها في المشهور . وروي عن أبي عمرو وقالون سكون الخاء وتشديد الصاد والنحاة يستشكلونها للجمع بين ساكنين على غير حديهما . وقرأ جماعة « يَخْصِمُونَ » بكسر الياء والخاء وتشديد الصاد وكسرو الياء إتباعاً وقرأ أُبَيُّ « يَخْصِمُونَ » على الأصل .

قال الشيخ ^(١) : **رُوِيَ** عنهما أي عن أبي عمرو وقالون سكون الخاء وتخفيف الصاد من **خَصَمَ قُلْتُ** : هذه هي قراءة حمزة ولم يحكها هو عنه وهذا يشبه قوله **﴿ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ ﴾** في البقرة **﴿ وَلَا يَهْدِي ﴾** في يونس وقرأ ابن محيصن **﴿ يُرْجَعُونَ ﴾** مبينا للمفعول ، والأعرج **﴿ فِي الصُّورِ ﴾** بفتح الواو وقرىء من **﴿ الأَجْدَافِ ﴾** بالفاء وهي لغة في **﴿ الأَجْدَاثِ ﴾** يقال : **جَدَثَ** و**جَدَفَ** كُثْمٌ و**ثُمٌ** و**ثُومٌ** و**قُومٌ** وقرأ ابن أبي إسحاق وأبو عمرو في رواية **﴿ يَنْسُلُونَ ﴾** بضم السين يقال : **نَسَلَ** الثعلب **يَنْسِلُ** و**يَنْسُلُ** إذا **أَسْرَعَ** في **عَدُوِهِ** .

قوله **﴿ يَا وَيْلَتْنَا ﴾** العامة على الإضافة إلى ضمير المتكلمين دون تأنيث وهو **وَيْلٌ** مضاف لما بعده ونقل أبو البقاء عن الكوفيين أن : **وَيَّ** كلمة برأسها **وَلْنَا** جارٌّ ومجرور . انتهى . ولا معنى لهذا إلا بتأويل بعيد وهو أن يكون : **يَا عَجَبٌ لَنَا** لأن **وَيَّ** تُفسَّرُ بمعنى **أَعْجَبُ** مِنَّا . وابن أبي لیلی **﴿ يَا وَيْلَتَنَا ﴾** بناء التأنيث وعنه أيضاً **﴿ يَا وَيْلَتَا ﴾** بإبدال الياء ألفاً وتأويل هذه أن كل واحد منهم يقول **يَا وَيْلَتِي** ، والعامة على فتح الميم **﴿ مَنْ ﴾** و **﴿ بَعَثْنَا ﴾** فعلاً ماضياً خبراً لِمَنْ الاستفهامية قبله . وابن عباس والضحاك وأبو نهيك بكسر الميم على أنها حرف جرٌّ و **﴿ بَعَثْنَا ﴾** مصدرٌ مجرور بمنٌ فيمن الأولى تتعلق بالوَيْلِ والثانية تتعلق بالبعث . والمَرْقَدُ يجوز أن يكون مصدرًا أي من رقادنا مكاناً وهو مفرد أقيم الجمع والأول أحسن ، إذ المصدر مفردٌ مطلقاً .

قوله : **﴿ هَذَا مَا وَعَدَ ﴾** في هذا وجهان :

أظهرهما : أنه مبتدأ وما بعده خبره ويكون الوقف تاماً على قوله **﴿ مِنْ مَّرْقَدِنَا ﴾** وهذه الجملة حينئذ فيها وجهان : أحدهما : أنها مستأنفة إما من قول الله تعالى أو من قول الملائكة .

الثاني : أنها من كَلَامِ الكفار فتكون في محل نصبٍ بالقول . والثاني من الوجهين الأولين : [أنه] صفةٌ لِمَرْقَدِنَا و **﴿ مَا وَعَدَ ﴾** منقطع عما قبله ثم في **﴿ مَا ﴾** وجهان :

أحدهما : أنها في محل رفعٍ بالابتداء والخبر مقدرٌ أي الذي وَعَدَهُ الرحمنُ وصدق فيه المرسلون **حَقٌّ عَلَيْكُمْ** وإليه ذهب الزجاج والزمخشري .

والثاني : أنه خبر مبتدأ مضمري أي هذا وَعَدَ الرحمن وقد تقدم لك **أَوَّلَ الكهفِ** أن **حَفْصاً** وَقَفَ على **﴿ مَرْقَدِنَا ﴾** وَقَفَةً لطيفةً دون قَطْعِ نَفْسٍ لثلاث يتوهم أن اسم الإشارة تابعٌ لِمَرْقَدِنَا ، وهذان الوجهان يقويان ذلك المعنى المذكور الذي تعمَّد الوقف لأجله . و **﴿ مَا ﴾** يضح أن تكون موصولة اسمية أو حرفية كما تقدم تقريره ومفعولاً الوَعْدِ والصدق محذوفان أي : وَعَدْنَا الرحمنُ وصدقناه المرسلون والأصل صدقنا فيه ويجوز حذف الخافض وقد تقدم ذلك نحو صدقني سن بكره أي في سنه ، وتقدم قراءة **﴿ صَيْحَةً واحدة ﴾** نصباً ورفعاً .

قوله : **﴿ فَالْيَوْمَ ﴾** منصوب بـ **﴿ لَا تظلم ﴾** و **﴿ شَيْئاً ﴾** إمل مفعول ثانٍ وإما مصدرًا .

قوله : **﴿ فِي شُغْلٍ ﴾** يجوز أن يكون خبراً للإنَّ و **﴿ فَاكِهِونَ ﴾** خبر ثانٍ وأن يكون **﴿ فَاكِهِونَ ﴾** هو الخبر و **﴿ فِي شُغْلٍ ﴾** متعلق به وأن يكون حالا . وقرأ الكوفيون وابن عامر بضميتين والباقون بضم وسكون وهما لغتان للحجازين قاله

الفراء . ومجاهد وأبو السَّمال بفتحيتين ويزيد النحوي وابن هُبَيْرَة بفتحها وسكون وهما لغتان أيضاً ، والعامّة على رفع « فَاكِهُون » على ما تقدم والأعمش وطلحة « فَاكِهِين » نصباً على الحال والجارُّ الخَبَرُ . والعامّة أيضاً على « فَاكِهِين » بالفِ بمعنى أصحاب فاكهة كلابن وتامرٍ ولاجم والحسن وأبو جعفر وأبو حيوة وأبو رجاء وشببة وقتادة ومجاهد « فَاكِهُون » بغير ألف بمعنى طَرَبُون من الفُكَاهَة بالضم . وقيل : الفَاكِهَة والفَكِهَة بمعنى المُتَلَدِّذِ المُتَنَعِمِ لأنَّ كلاً من الفَاكِهَة والفَكَاهَة ممَّا يُتَلَدِّذُ به وَيُتَنَعَّمُ . وقرئ « فَاكِهِين » بالقصر والياء على ما تقدم و « فَاكِهُون » بالقصر وضم الكاف يقال رجلٌ فَاكِهٌ وفَكِهٌ كرجلٍ نَدِسٌ وحَذِرٌ وحَدَرٌ .

قوله : ﴿ هُمْ وَأَزْوَاجُهُمْ ﴾ يجوز في « هُمْ » أن يكون مؤكداً للضمير المستكن في « فَاكِهُون » « أَزْوَاجُهُمْ » عطفتُ على المستكن ويجوز أن يكون تأكيداً للضمير المستكن في « شُغِلَ » إذا جعلناه خبراً و « أَزْوَاجُهُمْ » عطفتُ عليه كذا ذكره الشيخ . وفيه نظرٌ ، من حيث الفصل بين المؤكّد والمؤكّد بخبر إن ونظيره أن نقول : إن زيدا في الدار قائم هو وعمرو على أن تجعل عو تأكيداً للضمير في قولك : في الدار . وعلى هذين الوجهين يكون قوله ﴿ مُتَكَبِّرُونَ ﴾ خبراً آخر لأنَّ ﴿ فِي ظِلَالٍ ﴾ متعلقٌ به أو حَالٌ و ﴿ عَلَى الْأَرَائِكِ ﴾ متعلقٌ به . ويجوز أن يكون « هُمْ » مبتدأ و ﴿ مُتَكَبِّرُونَ ﴾ خبره والجارَّان على ما تقدم . وجوز أبو البقاء أن يكون « فِي ظِلَالٍ » هو الخبر قال : و « عَلَى الْأَرَائِكِ » مستأنف . وهي عبارةٌ موهمةٌ غير الصواب ويريد بذلك أن « مُتَكَبِّرُونَ » خبرٌ مبتدأ مضمرة . و « عَلَى الْأَرَائِكِ » متعلقٌ به فهذا وجه استثنائه ، لأنَّ خبرٌ مقدم و « مُتَكَبِّرُونَ » مبتدأ مؤخر إذ لا معنى له . وقرأ عبد الله « مُتَكَبِّرِينَ » نصباً على الحال . وقرأ الأخوان « فِي ظِلَالٍ » بضم الفاء والقصر وهو جمعُ ظِلَّةٍ نحو عُرْفَةٍ وَعُرْفٍ وحَلَّةٍ وحُلَلٍ وهي عبارةٌ عن الفُرَشِ والسُّتُورِ . والباقون بكسر الظاء والألف جمعُ ظِلَّةٍ أيضاً كحَلَّةٍ وِجَلَالٍ وِزْرَمَةٍ وِزْرَامٍ ، أو جمعُ فِعْلَةٍ بالكسر إذ يقال ظِلَّةٌ وظِلَّةٌ بالضم والكسر فهو كِلْفَحَةٌ ولِقَاحٌ إلا أن فِعْلاً لا ينفاسُ فيها أو جمعُ فِعْلٍ نحو ذئبٍ وذئابٍ وريحٍ ورياحٍ .

قوله : ﴿ مَا يَدْعُونَ ﴾ في « ما » هذه ثلاثة أوجه : موصولة اسمية « أو » نكرةٌ موصوفةٌ والعائد على هذين محذوف « أو » مصدرية و « يَدْعُونَ » مضارعٌ ادَّعَى افتعل من دَعَا يَدْعُو وأشْرِبَ معنى التَّمَنَّى قال أبو عبيدة : العربُ تقولُ ادَّعِ عَلَيَّ ما شِئْتَ أي تَمَنَّ فلانٌ في خَيْرٍ ما يَدْعِي أي ما يَتَمَنَّى . وقال الزجاج : هو من الدعاء أي ما يدعونه أهلُ الجنة يأتِيهم من دَعَوْتِ غلامِي . وقيل : افتعل بمعنى تفاعل أي ما يَتَدَاعُونَ كقولهم : ارْتَمُوا وَتَرَامُوا بمعنى . و « ما » مبتدأ وفي خبرها وجهان :

أحدهما : وهو - الظاهر - أنه الجار قبلها .

والثاني : أنه « سَلَامٌ » أي مُسَلِّمٌ خَالِصٌ أو ذو سَلَامَةٍ .

قوله : ﴿ سَلَامٌ ﴾ العامّة على رَفْعِهِ وفيه أوجه :

أحدهما : ما تقدم من كونه خبر « مَا يَدْعُونَ » .

الثاني : أنه بدلٌ منها قاله الزمخشري قال الشيخ : وإذا كان بدلاً كان « مَا يَدْعُونَ » خصوصاً والظاهر أنه عمومٌ في كُلِّ ما يَدْعُونَهُ وإذا كان عموماً لم يكن بدلاً منه .

الثالث : أنه صفةٌ لِمَا وهذا إذا جعلتها نكرةً موصوفةً أما إذا جعلتها بمعنى الذي أو مصدرية تعذر ذلك لتحالفهما تعريفاً وتنكيراً .

الرابع : أنه خبر مبتدأ مضمرة أي هو « سلام » .

الخامس : أنه مبتدأ خبره الناصب لـ « قَوْلًا » أي سلام يُقالُ لهم قَوْلًا وقيل تقديره : سلامٌ عَلَيْكُمْ .

السادس : أنه مبتدأ وخبره « مِنْ رَبِّ » و« قَوْلًا » مصدر مؤكّد لمضمون الجملة وهو مع عامله معترضٌ بين المبتدأ والخبر . وأبى وعبد الله وعيسى « سلامًا » بالنصب وفيه وجهان :

أحدهما : أنه حال قال الزمخشري : أي لهم مرادهم خالصاً .

والثاني : أنه مصدر تُسَلَّمُونَ « سلامًا » إمّا من التحيّة وإمّا من السلامة و« قَوْلًا » إمّا مصدرٌ مؤكّد وإمّا منصوب على الاختصاص قال الزمخشري : هو الأوجه . و« مِنْ رَبِّ » اما صفة لـ « قَوْلًا » وإمّا خبر « سلامٌ » كما تقدم . وقرأ القرظيُّ « سلّمٌ » بالكسر والسكون وتقدم الفرق بينهما في البقرة (١) .

وَأَمْتَرُوا أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ ﴿٥٩﴾ ۞ أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَبْنَىءَ آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ ﴿٦٠﴾ وَأَنْ أَعْبُدُونِي هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ ﴿٦١﴾ وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنْكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا أَفَلَمْ تَكُونُوا تَعْقِلُونَ ﴿٦٢﴾ هَذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ ﴿٦٣﴾ أَصَلُّوْهَا الْيَوْمَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿٦٤﴾ الْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰ أَفْوَاهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيهِمْ وَنَشْهَدُ أَرْجُلَهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿٦٥﴾ وَلَوْ نَشَاءُ لَطَمَسْنَا عَلَىٰ أَعْيُنِهِمْ فَاسْتَبَقُوا الصِّرَاطَ فَأَنَّى يُبْصِرُونَ ﴿٦٦﴾ وَلَوْ نَشَاءُ لَمَسَخْنَاهُمْ عَلَىٰ مَكَانَتِهِمْ فَمَا اسْتَطَعُوا مُضِيًّا وَلَا يَرْجِعُونَ ﴿٦٧﴾ وَمَنْ تُعْمِرْهُ نَتَكْسِبْهُ فِي الْخَلْقِ أَفَلَا يَعْقِلُونَ ﴿٦٨﴾ وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ ﴿٦٩﴾ لِيُنذِرَ مَنْ كَانَ حَيًّا وَيَحِقَّ الْقَوْلُ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴿٧٠﴾ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ ﴿٧١﴾ وَذَلَّلْنَاهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ ﴿٧٢﴾ وَلَهُمْ فِيهَا مِنْفَعٌ وَمَشَارِبٌ أَفَلَا يَشْكُرُونَ ﴿٧٣﴾ وَأَتَّخِذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لَعَلَّهُمْ يُنصَرُونَ ﴿٧٤﴾ لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَهُمْ وَهُمْ لَهُمْ جُنْدٌ مُحْضَرُونَ ﴿٧٥﴾ فَلَا يَحْزَنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴿٧٦﴾ أَوَلَمْ يَرَ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ ﴿٧٧﴾ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظْمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿٧٩﴾ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنْتُمْ مِنْهُ تُوقَدُونَ ﴿٨٠﴾ أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَدِيرٍ عَلَىٰ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَىٰ وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ ﴿٨١﴾ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾ فَسَبِّحْنِ الَّذِي بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٨٣﴾

قوله : ﴿ وَامْتَأَزُوا ﴾ على إضمار قولٍ مُّقَابِلٍ لِمَا قِيلَ لِلْمُؤْمِنِينَ أَي وَيَقَالُ لِلْمُجْرِمِينَ امْتَأَزُوا أَي انْعَزَلُوا مِنْ مَازَةٍ يَمَيِّزُهُ .

قوله : ﴿ أَعْهَدُ ﴾ العامة على فتح الهمزة على الأصل في حرف المضارعة وطلحة والهُدَيْلُ بْنُ شُرْحَيْبِلِ الكوفي بكسرها وقد تقدم أن ذلك لُغَةٌ فِي حَرْفِ الْمِضَارَعَةِ بِشُرُوطٍ ذَكَرْتُ فِي الْفَاتِحَةِ وَتَمَّ حِكَايَةُ . قرأ ابن وثاب « أَحَدُ » بحاء مشددة قال الزمخشري : وهي لغة تميمٍ ومنه دَحًا مَحَايٍ دَعَّهَا مَعَهَا فَحَلَبْتُ الْهَاءَ حَاءً ثُمَّ الْعَيْنُ حَاءً حِينَ أُرِيدُ الْإِدْغَامَ ، والأحسن أن يقال : أن إنَّ الْعَيْنَ أَبْدَلْتُ حَاءً وَهِيَ لُغَةٌ هَذِيلٍ فَلَمَّا أَدْعَمُ قَلْبَ الثَّانِي لِلأَوَّلِ وَهُوَ عَكْسُ بَابِ الْإِدْغَامِ وَقَدْ مَضَى تَحْقِيقَهُ آخِرُ آلِ عِمْرَانَ وَقَالَ ابْنُ خَالَوَيْهِ : وَابْنُ وَثَابٍ وَالْهُدَيْلُ « أَلَمْ إِعْهَدُ » وَفَتْحُ الْهَاءِ وَهِيَ لُغَةٌ مِنْ كَسْرِ أَوَّلِ الْمِضَارِعِ سِوَى الْيَاءِ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ وَثَابٍ « أَعْهَدُ » بِكَسْرِ الْهَاءِ يُقَالُ عَهَدَ وَعَهَدَ . انْتَهَى . يَعْنِي بِكَسْرِ الْمِيمِ وَالْهَمْزَةِ أَنَّ الأَصْلَ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ أَنْ يَكُونَ كَسْرُ حَرْفِ الْمِضَارَعَةِ ثُمَّ نُقِلَ حَرَكَتُهُ إِلَى الْمِيمِ فَكُسِرَتْ لِأَنَّ الْكَسْرَ مُوجُودٌ فِي الْمِيمِ وَفِي الْهَمْزَةِ لَفْظًا : إِذْ يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ قَطْعُ هَمْزَةِ الْوَصْلِ وَتَحْرِيكُ الْمِيمِ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ وَأَمَّا كَسْرُ الْهَاءِ فَلَمَّا ذُكِرَ مِنْ أَنَّهُ سُمِعَ فِي الْمَاضِي عَهَدَ بِفَتْحِهَا . وَقَوْلُهُ : سِوَى الْيَاءِ وَكَذَا قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ هُوَ الْمَشْهُورُ ، وَقَدْ نُقِلَ عَنْ بَعْضِ كَلْبٍ أَنَّهُمْ يَكْسِرُونَ الْيَاءَ فَيَقُولُونَ يَعْهَدُ ، وَقَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ فِيهِ : وَقَدْ جَوَزَ الزَّجَّاجُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ نَعِمَ يَنْعِمُ وَضَرَبَ يَضْرِبُ يَعْنِي أَنْ تَخْرِيجَهُ عَلَى أَحَدٍ وَجْهَيْنِ : إِمَّا الشَّدُوذُ فِيمَا اتَّحَدَ فِيهِ فَعِلٌ يَفْعَلُ بِالْكَسْرِ فِيهِمَا كَنَعِمَ يَنْعِمُ وَحَسِبَ يَحْسِبُ وَيَشُوهُ وَهِيَ الْفَاطَةُ عَدَدَتْهَا فِي الْبَقْرَةِ . وَإِمَّا أَنَّهُ سَمِعَ فِي مَاضِيهِ الْفَتْحَ كَضَرَبَ كَمَا حَكَاهُ ابْنُ خَالَوَيْهِ وَحَكَى الزَّمْخَشَرِيُّ أَنَّهُ قُرِئَ : « أَحْهَدُ » بِإِدْغَامِ الْعَيْنِ حَاءً وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهَا لُغَةٌ هَذِيلٍ ، وَهَذِهِ تَقْوِيٌّ أَنْ أَسْلُ أَحَدُ أَحْهَدُ فَأَدْعَمُ كَمَا تَقَدَّمَ .

قوله : ﴿ أَنْ لَا تَعْبُدُوا . . . وَإِنْ أَعْبُدُونِي ﴾ يجوز في « أَنْ » أن تكون مفسرة فسرت العهد بنهي وأمر . وأن تكون مصدرية أي ألم أعهد إليكم في عدم عبادة الشيطان وفي عبادتي .

قوله : ﴿ جِبَلًا ﴾ قرأ نافعٌ وعاصمٌ بكسر الجيم والباء وتشديد اللام وأبو عمرو وابن عامر بضممة وسكون . والباقون بضميتين واللام مخففة في كليتهما وابن أبي اسحاق والزهري وابن هرمز بضميتين وتشديد اللام والأعشى بكسرتين وتخفيف اللام . والأشهب العقبلي واليماني وحَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ بكسرة وسكون وهذه لغاتٌ فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ وَقَدْ تَقَدَّمَ مَعْنَاهَا آخِرَ الشُّعْرَاءِ ، وَقُرِئَ « جِبَلًا » ^(١) بِكَسْرِ الْجِيمِ وَفَتْحِ الْبَاءِ جَمْعُ جِبَلَةٍ كَفَطْرٍ جَمْعُ فِطْرَةٍ . وَقُرِئَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ « جِبَلًا » بِالْيَاءِ مِنْ أَسْفَلِ بَيِّنَانَ وَهِيَ وَاضِحَةٌ . وَقُرِئَ الْعَامَّةُ « أَفَلَمْ تَكُونُوا » خَطَابًا لِبَنِي آدَمَ وَطَلْحَةَ وَعَيْسَى بِيَاءِ الْخِيَةِ وَالضَّمِيرُ لِلْجِبَلِ وَمِنْ حَقِّمَا أَنْ يَقْرَأَ « الَّتِي كَانُوا يُوعَدُونَ » لَوْلَا أَنْ يَعْتَدِرُوا بِالْإِلْتِفَاتِ .

قوله : ﴿ الْيَوْمَ نَخْتِمُ ﴾ اليوم ظرف لما بعده وقُرِئَ « يُخْتَمُ » مَبْنِيًا لِلْمَفْعُولِ وَالْجَارُ بَعْدَهُ قَائِمٌ مَقَامَ فَاعِلِهِ . وَقُرِئَ « وَتَتَكَلَّمُ » بِنَاءَيْنِ مِنْ فَوْقٍ وَقُرِئَ « وَتَتَكَلَّمُ » وَ« وَتَلْتَشْهَدُ » بِلَامِ الأَمْرِ . وَقُرِئَ طَلْحَةَ « وَتَلْتَكَلَّمُنَا » وَ« وَتَلْتَشْهَدُ » بِلَامِ كِي نَاصِبَةٌ لِلْفِعْلِ وَمَتَعَلِّقَةٌ مَحذُوفٌ أَي لِلتَّكَلُّمِ وَاللشَّهَادَةِ حَتْمًا وَ« بِمَا كَانُوا » أَي بِالذِّي كَانُوا أَوْ بِكُونِهِمْ كَاسْبِينِ .

قوله : ﴿ فَاسْتَبِقُوا ﴾ عَطْفٌ عَلَى « لَطَمَسْنَا » وَهَذَا عَلَى سَبِيلِ الْعَرْضِ وَالتَّقْرِيرِ . وَقُرِئَ عَيْسَى « فَاسْتَبِقُوا » أَمْرًا وَهُوَ عَلَى إِضْمَارِ الْقَوْلِ أَي فَيُقَالُ لَهُمْ : اسْتَبِقُوا . وَ« الصِّرَاطُ » ظَرْفٌ مَكَانٍ مُخْتَصِّصٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ فَلذَلِكَ تَأَوَّلُوا وَصُولُ الْفِعْلِ إِلَيْهِ إِمَّا بِأَنَّهُ مَجْزَأٌ جَعَلَهُ مَسْبُوقًا لَا مَسْبُوقًا إِلَيْهِ وَتَضَمَّنَ اسْتَبِقُوا مَعْنَى بَادِرُوا . وَإِمَّا عَلَى حَذْفِ الْجَارِ أَي إِلَى

الصراط وقال الزمخشري : منصوب على الظرف وهو ماشٍ على قاعدة ابن الطراوة فإنَّ الصراط والطريق ونحوهما ليست عنده مختصة إلا أن سيويه^(١) على أن قوله :

٣٧٩٧ - لَدُنْ بِهِزْ الْكَفِّ يَغْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثُّعْلَبُ^(٢)

ضرورة لنصبه الطريق . وقرأ أبو بكر « مكاناتهم » جمعاً وتقدم في الانعام والعامه على « مضياً » بضم الميم وهو مصدر على فُعُول وأصله مُضَوِي فادغم وكسر ما قبل الياء لتصح نحو لُقْيَا . وقرأ أبو خبيوة ورويت عن الكسائي بكسر الميم إتباعاً لحركة العين نحو « عَيْباً » و « صِلِيًّا » وقرئ بفتحها وهو من المصادر التي وردت على فَعِيل كالرَّسِيمِ والزَّمِيلِ .

قوله : ﴿ تَنْكَسُهُ ﴾ قرأ عاصم وحمزة بضم النون الأولى وفتح الثانية وكسر الكاف مشددة من نَكَسَ مبالغة والباقون بفتح الأولى وتسكين الثانية وضم الكاف خفيفة من نَكَسَهُ . وهي محتملة للمبالغة وعدمها ، وقد تقدم أن نافعاً وابن ذكوان قرأ « تَعْقُلُونَ » بالخطاب والباقون بالغية .

قوله : ﴿ إِنْ هُوَ ﴾ أي إنَّ القرآن دَلَّ عليه السياق أو إنَّ المُعَلَّمِ إِلَّا ذَكَرَ يدل عليه « وَمَا عَلَّمْنَاهُ » والضمير في « لَهُ » للنبي ﷺ وقيل للقرآن .

قوله : ﴿ لِيُنذِرَ ﴾ قرأ نافع وابن عامر هنا وفي الأحقاف « لِيُنذِرَ » خطاباً والباقون بالغية بخلاف ابن البزري في الأحقاف والغية يحتمل أن يكون الضمير فيها للنبي ﷺ وأن يكون للقرآن . وقرأ الجحدري واليماني « لِيُنذِرَ » مبنياً للمفعول^(٣) وأبو السَّمَالِ واليماني أيضاً « لِيُنذِرَ » بفتح الياء والذال من نَذِرَ بكسر الذال أي عَلِمَ فتكون « مَنْ » فاعلاً .

قوله : ﴿ رُكُوبُهُمْ ﴾ أي مَرْكُوبُهُمْ كالحلُوب والحَضُور بمعنى المفعول وهو لا ينقاس وقرأ أبي وعائشة « رُكُوبُهُمْ » بالتاء وقد عدَّ بعضهم دخول التاء على هذه الزنة شاذاً وجعلها الزمخشري في قول بعضهم جمعاً يعني اسم جمعٍ وإلا فلم تَرِدْ في أبنية التكمير هذه الزنة وقد عدَّ ابن مالك أيضاً أبنية أسماء الجموع فلم يذكر فيها فعولته . والحسن وأبو الرهسيم والأعمش « رُكُوبُهُمْ » بضم الراء ولا بُدُّ من حَذْفِ مضافٍ إما من الأول أي فَوَيْنَ منافعها رُكُوبُهُمْ وإما من الثاني أي ذُورُ رُكُوبِهِمْ ، قال ابن خالويه : العرب تقول ناقة رُكُوبٍ حَلُوبٌ وَرُكُوبَةٌ حَلُوبَةٌ وَرُكْبَاءُ حَلْبَاءُ وَرُكْبُوتٌ حَلْبُوتٌ وَرُكْبَى حَلْبَى وَرُكْبُوتَا حَلْبُوتَا وَرُكْبَانَةٌ حَلْبَانَةٌ وأنشد :

٣٧٩٨ - رُكْبَانَةٌ حَلْبَانَةٌ زُفُوفٌ تَخْلِطُ بَيْنَ وَرٍ وَصُوفٍ^(٤)

والمشارب جمع مَشْرَبٍ بالفتح مصدرأ أو مكانا والضمير في « لَا يَسْتَطِيعُونَ » إما للالهة وإما لعابديها وكذلك الضمائر بعده . وتقدم قراءة يَحْزَنُ وَيَحْزِنُ^(٥) وقرأ زيد بن علي « وَنَسِي خَالِقَهُ » بزنة اسم الفاعل .

(١) انظر الكتاب ٣٥/١ .
 (٢) تقدم .
 (٣) انظر البحر المحيط ٣٤٦/٧ .
 (٤) انظر الحجة للفارسي ٢١٨/١ ، الصحاح (حلب) ، اللسان (حلب - صوف) ، وروى هكذا حلبانة ركبانة صفوف تخلط بيت وبر وصوف ركبانة : تصلح للركوب ، حلبانه : ذات اللبن تخلط بين وبر وصوف : أي تباع فيشترى بشمها غنم وإبل وقال الأصمعي تسرع في مشيتها شبه رجع يديها بقوس النداف الذي يخلط بين الوبر والصوف .
 (٥) انظر آية : (٧٦) ، من سورة يس .

(١) انظر الكتاب ٣٥/١ .
 (٢) تقدم .
 (٣) انظر البحر المحيط ٣٤٦/٧ .
 (٤) انظر الحجة للفارسي ٢١٨/١ ، الصحاح (حلب) ، اللسان (حلب - صوف) ، وروى هكذا حلبانة ركبانة صفوف تخلط بيت وبر وصوف ركبانة : تصلح للركوب ، حلبانه : ذات

قوله : ﴿ رَمِيمٌ ﴾ قيل بمعنى فاعل وقيل بمعنى مفعول فعلى الأول عدم الهاء غير مقبس . وقال الزمخشري : الرميم اسم لما بلي من العظام غير صفة كالرمة والرقات فلا يقال لم لا يؤنث ؟ وقد وقع خبر المؤنث ؟ ولا هو فعيل بمعنى فاعل أو مفعول .

قوله : ﴿ الْأَخْضَرِ ﴾ هذه قراءة العامة وقرئء « الْخَضْرَاءِ » اعتباراً بالمعنى وقد تقدم أنه يجوز تذكير اسم الجنس وتأنيثه قال تعالى « نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ »^(١) و « نَخْلٍ خَاوِيَةٍ »^(٢) وقد تقدم أن بني تميم ونجد يُذَكَّرُونَ والحجاز يؤنثونه إلا ألفاظاً استثنت .

قوله : ﴿ بَقَادِرٍ ﴾ هذه قراءة العامة ودخلت الباء زائدة على اسم الفاعل ، والجحدري وابن أبي إسحاق والأعرج « يَقْدِرُ » فعلاً مضارعاً والضمير في « مِثْلَهُمْ » قيل عائد على الناس لأنهم هم المخاطبون وقيل على السموات والأرض لتضمنهم مَنْ يَعْقِلُ و « بَلَى » جوابٌ لليس وإن دخل عليها الاستفهام المُصَيِّرُ لها إيجاباً . والعامة على « الْخَالِقُ » صيغة مبالغة . والجحدري والحسن ومالك بن دينار « الْخَالِقُ » اسم فاعل وتقدم الخلاف في « فَيَكُونُ » نصباً ورفعاً وتوجيه ذلك في البقرة . وقرأ طلحة والأعمش « مَلَكَةٌ » بز ن شجرة وقرئء « مَمْلَكَةٌ » بز نة مَفْعَلَةٌ وقرئء « مُلْكٌ » و « الْمَلَكُوتُ » أبلغ الجميع والعامة على « تُرْجَعُونَ » مبنياً للمفعول وزيد بن علي مبنياً للفاعل .

سُورَةُ الصَّافَّاتِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَالصَّافَّاتِ صَفًّا ۝۱ فَالزَّجْرَاتِ زَجْرًا ۝۲ فَالتَّلِيذَاتِ ذِكْرًا ۝۳ إِنَّ إِلَهَكُمْ لَوَاحِدٌ ۝۴ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَرَبُّ الْمَشْرِقِ ۝۵ إِنَّا زَيْنًا أَلْمَيْنَا ۝۶ إِنَّ الدُّنْيَا بَرِزْنَةُ الْكُوكَبِ ۝۷ وَحِفْظًا مِّنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ ۝۸ لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى وَيُقَدِّفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ ۝۹ دُحُورًا وَهُمْ عَذَابٌ وَأَصِيبٌ ۝۱۰ إِلَّا مَنْ خِطَفَ الْخَطْفَةَ فَأَتْبَعَهُ شَهَابٌ ثَاقِبٌ ۝۱۱

قوله : ﴿ وَالصَّافَّاتِ صَفًّا ﴾ قرأ أبو عمرو وحمزة بادغام التاء من الصَّافَّاتِ والزَّجْرَاتِ والتَّلِيذَاتِ في صَادٍ صَفًّا وزاي زَجْرًا وذال ذِكْرًا وكذلك فعلاً في ﴿ الذَّارِيَاتِ ذُرًّا ﴾^(١) وفي ﴿ الْمُتَلَقِّيَاتِ ذِكْرًا ﴾^(٢) وفي ﴿ الْعَادِيَاتِ ضَبْحًا ﴾^(٣) بخلافٍ عن خَلَادٍ في الأخيرين ، وأبو عمرو وجارٍ على أصله في إدغام المتقاربين كما هو المعروف من أصله ، وحمزة خارج عن أصله والفرق بين مذهبيهما أن أبا عمرو يعجز الروم وحمزة لا يعجزه وهذا كما اتفقا في ادغام « بَيْتِ طَائِفَةٍ » في سورة النساء وإن كان ليس من أصل حمزة ادغام مثله ، وقرأ الباقون بإظهار جميع ذلك ومفعول الصَّافَّاتِ والزَّجْرَاتِ غير مُرَادٍ إذ المعنى الفاعلاتُ لذلك وأعرب أبو البقاء « صَفًّا » مفعولاً به على أنه قد يقع على المصنوف . قُلْتُ : وهذا ضعيف وقيل هو مُرَادٌ والمعنى والصَّافَّاتِ أَنْفُسُهَا وهم الملائكة أو المجاهدون أو المُصَلِّون أو الصَّافَّاتِ أُنْحَيْتَها وهي الطيرُ كقوله « وَالطَّيْرُ صَافَّاتٍ » والزَّجْرَاتِ السَّحَابُ أو البُصَاةُ إن أُريدَ بهم العلماء والزَّجْرُ الدَّفْعُ بقوة وهو قوة التصويت وأنشد :

٣٧٩٨ - زَجْرَ أَبِي عُرْوَةَ السَّبَاعِ إِذَا أَشْفَقَ أَنْ يَخْتَلِطَنَ بِالْغَنَمِ^(٤)

وَزَجْرَتِ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ إِذَا فَرَعَتْ مِنْ صَوْتِكَ . وأما و « التَّلِيذَاتِ » فيجوز أن يكون « ذِكْرًا » مفعوله والمراد بالذكر القرآن وغيره من تسبيحٍ وتحميدٍ ويجوز أن يكون « ذِكْرًا » مصدرًا أيضاً من معنى « التَّلِيذَاتِ » وهذا أَوْفَقُ لما قبله قال الزمخشري : الفاء في الزجرات فالتاليات . إما أن تدلَّ على تَرْتِيبِ معانيها في الوجود كقوله :

٣٧٩٩ - يَأْلَهُفُ زَيْبَةَ لِلْحَارِثِ الصَّا بِحِ فَالْغَنِيمِ فَالْأَيْبِ^(٥)

(٤) البيت للناطقة الجعدي انظر ديوانه (١٥٨) ، الكامل

البحر ٣٥٠/٧ ، ١٦٥/٢

(٥) تقدم .

(١) سورة الذاريات (١) .

(٢) سورة المرسلات (٥) .

(٣) سورة العاديات (١) .

أي الذي صَبِحَ فغنم فآب وإما على ترتبها في التفاوت من بعض الوجوه كقولك خذ الأفضَل فالأكمل وأعمل الأحسن فالأجمل واما على ترتب موصوفاتها في ذلك كقولك : رحم الله المُحَلِّقِينَ فالمُقَصِّرِينَ . فأمَّا هنا فإنَّ وَحَدَّتِ الموصوف كانت للدلالة على ترتب الصفات في التفاضل : فإذا كان المُوَحَّدُ الملائكة فيكون الفضل للصف ثم للزجر ثم للتلاوة وعلى العكس وإن تَنَبَّتِ الموصوف فترتَّب في الفضل فيكون الصفات ذواتِ فضلٍ والزاجرات أفضل والتاليات أبهرَ فضلاً أو العكس يعني بالعكس في الموضعين أنك ترتقي من أفضل إلى فاضل إلى مفضول أو تبدأ بالأدنى ثم بالفاضل ثم بالأفضل والواو في هذه للقسم والجواب .

قوله : ﴿ إِنَّ إِلَهُكُمْ لَوَاحِدٌ ﴾ وقد عرفت [الواو] والكلام [عليها] وعلى الواو الثانية [والثالثة] هل هي للقسم أو العطف قوله ﴿ رَبُّ السَّمَوَاتِ ﴾ يجوز أن يكون خبراً ثانياً وان يكون بدلا من « لَوَاحِدٌ » وأن يكون خبر مبتدأ مضمَر وجمع « المَشَارِقِ » والمغرب باعتبار جميع السنة فإنَّ للشمس ثلاثمائة وستين مشرقاً وثلاثمائة وستين مغرباً واما قوله : ﴿ المَشْرِقِينَ ﴾ و﴿ المَغْرِبِينَ ﴾ فباعتبار الصيف والشتاء .

أقوله : ﴿ بِزِينَةِ الكَوَاكِبِ ﴾ قرأ أبو بكر بننوين زينة ونَصَبِ الكَوَاكِبِ وفيه وجهان :

أحدهما : أن تكون الزينة مصدراً وفاعله محذوف تقديره : بأن زَيْنَ اللُّهُ الكواكبِ في كونها مضيئة حسنة في أنفسها .

الثاني : أن الزينة اسمٌ لِمَا يُزَانُ بِهِ كَاللِّبْقَةِ اسمٌ لِمَا يُلَاقُ بِهِ الدَّوَاةُ فيكون « الكَوَاكِبِ » على هذا منصوبة بإضمار أعني أو يكون بدلا من « سَمَاءَ الدُّنْيَا » بدل اشتمال أي كواكبها أو من محل « بِزِينَةٍ » وحمزة وحفص كذلك إلا أنَّهما خَفَضَا « الكواكبِ » على أن يراد « بِزِينَةٍ » ما يُزَانُ بِهِ والكواكبِ بدلٌ أو بيانٌ للزينة . والباقون بإضافة زينة إلى الكواكبِ وهي تحتل ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون إضافة أعم إلى أخص فتكون للبيان نحو : تَوُبُّ خَزٍّ .

الثاني : أنها مصدر مضاف لفاعله أي بأن : زَيْنَتِ الكواكبُ السماءَ بضوئها .

والثالث : أنه مضاف لمفعوله أي بأن زَيْنَهَا اللهُ بأن جعلها مشرقة مضيئة في نفسها . وقرأ ابن عباس وابن مسعود بتنوينها ورفع « الكَوَاكِبُ » فإن جعلتها مصدرا ارتفع الكواكبُ به وان جعلتها اسماً لِمَا يُزَانُ بِهِ فعلى هذا يرتفع الكواكبُ بإضمار مبتدأ أي هي الكواكبُ وهي في قوة البدل ، ومنع الفراءُ أعمالَ المصدرِ المُتَوَّنِ وَزَعَمَ انه لم يُسْمَعِ . وهو غَلَطَ لقوله تعالى « أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ » كما سيأتي ان شاء الله تعالى .

قوله : ﴿ وَحِفْظًا ﴾ منصوب على المصدر بإضمار فعلٍ أي حَفِظْنَاها حِفْظًا واما على المفعول من أجله على زيادة الواو والعامل فيه « زَيْنًا » أو على أن يكون العامل مقدراً أي لِحِفْظِهَا زَيْنًاها أو على الحمل على المعنى المتقدم أي إِنَّا خَلَقْنَا السماءَ الدنيا زينةً وحِفْظًا . و« مِنْ كُلِّ » متعلقٌ بـ« حِفْظًا » إن لم يكن مصدراً مؤكداً ، وبالمحذوف إن جُعِلَ مصدراً مؤكداً ويجوز أن يكون صفةً لـ« حِفْظًا » .

قوله : ﴿ لَا يَسْمَعُونَ ﴾ قرأ الأخوان وحفص بتشديد السين والميم والاصل يتسمعون فأدغم الباقون بالتخفيف فيها واختار أبو عبيد الأول وقال : لو كان مُخَفَّفَ لم يَتَعَدَّ بِإِلَى وَأَجِيبَ عنه بأن معنى الكلام ولا يَسْمَعُونَ إلى الملا وقال

مَكِّي : لأنه جرى مجرى مطاوعه وهو يسمعون فكما كان يسمع يتعدى بإلى تعدى سَمِعَ بِإِلى وَفَعَلْتُ وَافْتَعَلْتُ فِي التَّعَدَّى سِوَاءَ فَتَسْمَعُ مَطَاوِعُ سَمِعَ وَاسْتَمَعَ أَيضاً مَطَاوِعُ سَمِعَ فَتَعَدَّى سَمِعَ تَعَدَّى مَطَاوِعِهِ وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ مَنْقُوعَةٌ عَمَّا قَبْلُهَا وَلَا يَجُوزُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ صِفَةً لِشَيْطَانٍ عَلَى الْمَعْنَى إِذْ يَصِيرُ التَّقْدِيرُ : مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ غَيْرِ سَامِعٍ أَوْ مُسْتَمِعٍ وَهُوَ فَاسِدٌ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَوَاباً لِسُؤَالٍ سَائِلٍ : لِمَ تُحَفِّظُ مِنَ الشَّيَاطِينِ ؟ إِذْ يَفْسُدُ مَعْنَى ذَلِكَ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : أَصْلُ الْكَلَامِ لِثَلَاثًا يَسْمَعُوا فَحَذَفَتِ اللَّامُ وَارْتَفَعَ الْفَعْلُ فِيهِ تَعَسَفٌ وَقَدْ وَهَمَ أَبُو الْبَقَاءِ فَجُوزَ أَنْ تَكُونَ صِفَةً وَأَنْ تَكُونَ حَالاً وَإِنْ تَكُونَ مُسْتَأْنَفَةً فَالْأَوْلَى أَنْ ظَاهِرًا الْفَسَادِ ، وَالثَّلَاثُ إِنَّ عَنَى بِهِ الْاسْتِثْنَاءَ الْبَيِّنِي فَهُوَ فَاسِدٌ أَيضاً . وَإِنْ أَرَادَ الْإِنْقِطَاعَ عَلَى مَا قَدَّمْتَهُ فَهُوَ صَحِيحٌ .

قوله : ﴿ دُحُورًا ﴾ العامة على ضم الدال وفيه أوجه : المفعول له أي لأجل الطرد .

الثاني : أنه مصدر لِيَقْدِفُونَ أَي يُدْحَرُونَ دُحُورًا أَوْ يَقْدِفُونَ قَدْفًا فَالْتَجُورُ إِمَّا فِي الْأَوَّلِ وَإِمَّا فِي الثَّانِي .

الثالث : أنه مصدر لِمُقَدِّرٍ أَي يُدْحَرُونَ دُحُورًا .

الرابع : أنه في موضع الحال أي ذَوِي دُحُورٍ أَوْ مَذْحُورِينَ . وَقِيلَ هُوَ جَمْعُ دَاحِرٍ نَحْوُ قَاعِدٍ وَقُعُودٍ فَيَكُونُ حَالاً بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ . وَرَوَى عَنْ أَبِي عَمْرٍو أَنَّهُ قَرَأَ « يَقْدِفُونَ » مَبْنِيًا لِلْفَاعِلِ وَقَرَأَ عَلِيُّ وَالسُّلَمِيُّ وَابْنُ أَبِي عَبَّالَةَ « دُحُورًا » بِفَتْحِ الدَّالِ وَفِيهَا وَجْهَانٌ :

أحدهما : أنها صفة لمصدر مُقَدِّرٍ أَي قَدْفًا دُحُورًا وَهُوَ كَالصَّبُورِ وَالشُّكُورِ .

والثاني : أنه مصدر كالقَبُولِ وَالْوَلُوعِ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ مَحْصُورٌ فِي الْفَاطِطِ .

قوله : ﴿ إِلَّا مَنْ خَطَفَ ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أنه مرفوع المحل بدلًا من ضمير « لَا يَسْمَعُونَ » وَهُوَ أَحْسَنُ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُوجِبٍ .

الثاني : أنه منصوبٌ عَلَى أَصْلِ الْاسْتِثْنَاءِ وَالْمَعْنَى أَنَّ الشَّيَاطِينَ لَا يَسْمَعُونَ الْمَلَائِكَةَ إِلَّا مَنْ خَطَفَ . قُلْتُ : وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ « مَنْ » شَرْطِيَّةً وَجَوَابًا « فَاتَّبَعَهُ » أَوْ مَوْصُولَةً وَخَبْرًا « فَاتَّبَعَهُ » وَهُوَ اسْتِثْنَاءٌ مَنْقُوعٌ وَقَدْ نَصَّوْا عَلَى أَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ تَكُونُ هَذِهِ الْجُمْلَةُ تَكُونُ اسْتِثْنَاءً مَنْقُوعًا كَقَوْلِهِ ﴿ لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُسَيِّرٍ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى ﴾ وَ « الْخَطْفَةُ » مَصْدَرٌ مَعْرُوفٌ بِأَلِ الْجِنْسِيَّةِ أَوْ الْعَهْدِيَّةِ وَقَرَأَ الْعَامَّةُ « خَطَفَ » بِفَتْحِ الْخَاءِ وَكَسَرَ الطَّاءَ مَخْفَفَةً ، وَقَتَادَةُ وَالْحَسَنُ بِكَسْرِهِمَا وَتَشْدِيدِ الطَّاءِ وَهِيَ لَعْنَةُ تَمِيمِ بْنِ مُرٍّ وَبَكْرِ بْنِ وَائِلٍ وَعَنْهُمَا أَيضًا وَعَنْ عَيْسَى بِفَتْحِ الْخَاءِ وَكَسَرَ الطَّاءَ مُشَدَّدَةً . وَعَنْ الْحَسَنِ أَيضًا « خَطَفَ » كَالْعَامَةِ . وَأَصْلُ الْقِرَاءَتَيْنِ اخْتِطَفَ فَلَمَّا أُرِيدَ الْإِدْغَامُ سَكَتَ التَّاءُ وَقَبْلُهَا الْخَاءُ سَاكِنَةً فَانْكَسَرَتِ الْخَاءُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ ثُمَّ كَسَرَتِ الطَّاءُ إِتْبَاعًا لِحَرَكَةِ الْخَاءِ وَهَذِهِ وَاضِحَةٌ . وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَمَشْكَالَةٌ جَدًّا لِأَنَّ كَسَرَ الطَّاءِ إِنَّمَا كَانَ لِكَسْرِ الْخَاءِ وَهُوَ مَفْقُودٌ وَقَدْ وُجِّهَ عَلَى التَّوَهُّمِ ذَلِكَ أَنَّهُمْ لَمَّا أَرَادُوا الْإِدْغَامَ نَقَلُوا حَرَكَةَ التَّاءِ إِلَى الْخَاءِ فَفُتِحَتْ وَهُمْ يَتَوَهُّمُونَ أَنَّهَا مَكْسُورَةٌ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ فَاتَّبَعُوا الطَّاءَ حَرَكَةَ الْخَاءِ الْمُتَوَهُّمَةِ وَإِذَا كَانُوا قَدْ فَعَلُوا ذَلِكَ فِي مَقْتَضِيَّاتِ الْإِعْرَابِ فَلَأَنْ يَفْعَلُوهُ فِي غَيْرِهِ أَوْلَى وَبِالْجُمْلَةِ فَهُوَ تَعْلِيلٌ شَدُودٌ وَقَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ « خَطَفَ » بِكَسْرِ الْخَاءِ وَالطَّاءَ خَفِيفَةً وَهُوَ إِتْبَاعٌ كَقَوْلِهِمْ نِعِمَّ بِكَسْرِ النُّونِ وَالْعَيْنِ . وَقُرِئَ « فَاتَّبَعَهُ » بِالتَّشْدِيدِ .

فَأَسْتَفِينَهُمْ أَهْمُ أَشَدُّ حَلَقًا أَمْ مَنْ خَلَقْنَا إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ طِينٍ لَازِبٍ ﴿١١﴾ بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴿١٢﴾ وَإِذَا ذُكِرُوا لَا يَذْكُرُونَ ﴿١٣﴾ وَإِذَا رَأَوْا آيَةً يَسْتَسْخَرُونَ ﴿١٤﴾ وَقَالُوا إِن هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ ﴿١٥﴾ أَوَءَا مَنَا وَكُنَّا نُرَابًا وَعِظْمًا أَوَءَا لَمَبْعُوثُونَ ﴿١٦﴾ أَوْءَا بَاؤُنَا الْأَوْلُونَ ﴿١٧﴾ قُلْ نَعَمْ وَأَنْتُمْ دَاخِرُونَ ﴿١٨﴾ فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَجِدَةٌ فَإِذَا هُمْ يَنْظُرُونَ ﴿١٩﴾ وَقَالُوا يَوَيْلَنَا هَذَا يَوْمُ الدِّينِ ﴿٢٠﴾ هَذَا يَوْمُ الْفَصْلِ الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ ﴿٢١﴾ ﴿٢٢﴾ أَخْشَرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَرْوَجَهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴿٢٣﴾ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَأَهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ ﴿٢٤﴾ وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ ﴿٢٥﴾ مَا لَكُمْ لَا نَنْصَرُونَ ﴿٢٦﴾ بَلْ هُمْ الْيَوْمَ مُسْتَسْمِعُونَ ﴿٢٧﴾ وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ ﴿٢٨﴾ قَالُوا إِنَّا كُنْتُمْ نَأْتُونَنا عَنِ اليمينِ ﴿٢٩﴾ قَالُوا بَلْ لَمْ تَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴿٣٠﴾ وَمَا كَانَ لَنَا عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بَلْ كُنْتُمْ قَوْمًا طَٰغِينَ ﴿٣١﴾ فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَا إِنَّا لَذَائِقُونَ ﴿٣٢﴾ فَأَعْوَبْتَكُمْ إِنَّا كُنَّا غٰوِبِينَ ﴿٣٣﴾ فَإِنَّهُمْ يَوْمَئِذٍ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴿٣٤﴾ إِنَّا كَذَلِكَ نَفْعَلُ بِالْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾ إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٣٦﴾ وَيَقُولُونَ إِنَّا لَنَارِكُوا إِلَهَنا لِشَاعِرٍ يَجْحَدُ ﴿٣٧﴾ بَلْ جَاءَ بِالْحَقِّ وَصَدَقَ الْمُرْسَلِينَ ﴿٣٨﴾ إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابِ الْأَلِيمِ ﴿٣٩﴾ وَمَا تَحْزَنُونَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٤٠﴾ إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلِصِينَ ﴿٤١﴾ أُولَئِكَ لَهُمْ رِزْقٌ مَعْلُومٌ ﴿٤٢﴾ فَوَكَهَهُمْ مَكْرَمُونَ ﴿٤٣﴾ فِي جَنَّةِ النَّعِيمِ ﴿٤٤﴾ عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ ﴿٤٥﴾ يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ ﴿٤٦﴾ بِيضَاءَ لَذَّةٍ لِلشَّٰرِبِينَ ﴿٤٧﴾ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْفَرُونَ ﴿٤٨﴾

﴿٤٧﴾

قوله : ﴿إِمنْ خَلَقْنَا﴾ العامة على تشديد الميم الاصل «أَم مَنْ» وهي ام المنفصلة عَطَفَتْ «مَنْ» على «هُمْ» وقرأ الاعمش بتخفيفها وهو استفهام ثانٍ فالهمزة للاستفهام أيضاً و «مَنْ» مبتدأ وخبره محذوف أي الذين خَلَقْنَاهُمْ أَشَدُّ فهما جملتان مستقلتان وَعَلَبَ مَنْ يعقل على غيره فلذلك أتى بِمَنْ ، ولا زِبٍ ولا زِمٍ بمعنى وقد قرئ «لَا زِمٍ» .

قوله : ﴿بَلْ عَجِبْتَ﴾ قرأ الأخوان بضم التاء والباقون بفتحها والفتح ظاهر وهو ضمير الرسول أو كُلُّ مَنْ يصح منه ذلك . وأما الضم فعلى صَرْفِهِ للمخاطب أي قُلْ يَا مُحَمَّدُ بَلْ عَجِبْتَ أَنَا ، أو على إِسْنَادِهِ للبارئ تعالى على ما يليق به وقد تَقَدَّمَ تحرير هذا في البقرة وما ورد منه في الكتاب والسنة وعن شُرَيْحٍ أنه أَنْكَرَهَا فقال : الله لَا يَتَعَجَّبُ فبلغت ابراهيم النَّخَعِيُّ فقال : أن شريحاً كان مُعْجَباً برأيه قَرَأَهَا مَنْ هُوَ أَعْلَمُ منه يعني عبد الله بن مسعود .

قوله : ﴿وَيَسْخَرُونَ﴾ يجوز أن تكون استثناءً وهو الأظهر ، وأن تكون حالاً . وقرأ جناح بن حبيش «ذُكِرُوا» مخففاً وقرئ «يَسْتَسْخَرُونَ» بالحاء المهملة .

قوله : ﴿أَوْءَا بَاؤُنَا﴾ قرأ ابن عامر وقالون بسكون الواو على أنها العاطفة المقضية للشك . والباقون بفتحها على

أنها همزة استفهام دخلت على واو العطف وهذا الخلاف جارٍ أيضاً في الواقعة^(١) وقد تقدم مثل هذا في الاعراف^(٢) في قوله « أَوْ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى » فمن فَتَح الواوَ أَجَازَ فِي « أَبَاؤُنَا » وَجَهِين :

أحدهما : أن يكون معطوفاً على محل « إِنْ » واسمها .

والثاني : أن يكون معطوفاً على الضمير المستتر في « لَمَبْعُوثُونَ » واستغنى بالفصل بهمزة الاستفهام . وَمَنْ سَكَّنَهَا تَعَيَّنَ فِيهِ الْأَوَّلُ دُونَ الثَّانِي عَلَى قَوْلِ الْجُمْهُورِ لَعَدَمِ الْفَاصِلِ وَقَدْ أَوْضَحَ هَذَا الزَّمَخْشَرِيُّ حَيْثُ قَالَ : أَبَاؤُنَا مَعْطُوفٌ عَلَى مَحَلِّ إِنْ وَاسْمُهَا أَوْ عَلَى الضَّمِيرِ فِي لَمَبْعُوثُونَ وَالَّذِي جَوَزَ الْعَطْفَ عَلَيْهِ الْفَصْلُ بِهِمْزَةُ الْاسْتِفْهَامِ .

قال الشيخ : أمّا قوله : معطوف على محل إِنْ واسمها فمذهب سيبويه خلافه فإنّ قولك « إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُوٌّ عَمْرُوٌّ فِيهِ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ وَخَبْرُهُ مَحذُوفٌ . وَأَمَّا قَوْلُهُ : أَوْ عَلَى الضَّمِيرِ فِي لَمَبْعُوثُونَ الْخِ فَلَا يَجُوزُ أَيْضًا لِأَنَّ هَمْزَةَ الْاسْتِفْهَامِ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْجُمْلَةِ لَا عَلَى الْمَفْرُودِ لِأَنَّهُ إِذَا عُطِفَ عَلَى الْمَفْرُودِ كَانَ الْفِعْلُ عَامِلًا فِي الْمَفْرُودِ بِوَسْطَةِ حَرْفِ الْعَطْفِ وَهَمْزَةُ الْاسْتِفْهَامِ لَا يَعْمَلُ مَا قَبْلَهَا فِيمَا بَعْدَهَا فَقَوْلُهُ « أَبَاؤُنَا » مَبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ الْخَبْرُ تَقْدِيرُهُ أَبَاؤُنَا مَبْعُوثُونَ يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا قَبْلَهُ فَإِذَا قُلْتَ أَقَامَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرُوٌّ فَعَمْرُوٌّ مَبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ الْخَبْرُ لِمَا ذَكَرْنَا . قُلْتَ : أَمَّا الرَّدُّ الْأَوَّلُ فَلَا يَلْزِمُ لِأَنَّهُ لَا يَلْتَزِمُ مَذْهَبَ سَبِيوِيهِ . وَأَمَّا الثَّانِي : فَإِنَّ الْهَمْزَةَ مُؤَكَّدَةً لِلأَوَّلَى فَهِيَ دَاخِلَةٌ فِي الْحَقِيقَةِ عَلَى الْجُمْلَةِ إِلَّا أَنَّهُ فَصَّلَ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ بِإِنْ وَاسْمُهَا وَخَبْرُهَا وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا مَا قَالَهُ هُوَ فِي سُورَةِ الْوَاقِعَةِ فَإِنَّهُ قَالَ : دَخَلَتْ هَمْزَةُ الْاسْتِفْهَامِ عَلَى حَرْفِ الْعَطْفِ فَانْقَلَبَتْ كَيْفَ حَسَنَ الْعَطْفِ عَلَى الْمَضْمُرِ فِي لَمَبْعُوثُونَ مِنْ غَيْرِ تَأْكِيدٍ بِنَحْنُ قُلْتَ حَسَنٌ لِلْفَاصِلِ الَّذِي هُوَ الْهَمْزَةُ كَمَا حَسَنَ فِي قَوْلِهِ « مَا أَشْرَكْنَا وَلَا أَبَاؤُنَا » لِفَصْلِ الْمُؤَكَّدَةِ بِالنَّفْيِ . انْتَهَى . فَلَمْ يَذْكَرْ هُنَا غَيْرَ هَذَا الْوَجْهِ وَتَشْبِيهِهُ بِقَوْلِهِ : لِفَصْلِ الْمُؤَكَّدَةِ بِالنَّفْيِ لِأَنَّ لَا مُؤَكَّدَةَ لِلنَّفْيِ الْمَتَقَدِّمِ بِمَا ، إِلَّا أَنَّ هَذَا مُشْكِلٌ بَأَنَّ الْحَرْفَ إِذَا كُرِّرَ لِلتَّوَكِيدِ لَمْ يُعَدَّ فِي الْأَمْرِ الْعَامِّ إِلَّا بِإِعَادَةِ مَا اتَّصَلَ بِهِ أَوَّلًا أَوْ بضميره وقد مضى القول فيه : وَتَحَصَّلَ فِي رَفْعِ « أَبَاؤُنَا » ثَلَاثَةٌ أَوْجُهٌ : الْعَطْفُ عَلَى مَحَلِّ إِنْ وَاسْمُهَا ، الْعَطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَسْتَكْنِ فِي « لَمَبْعُوثُونَ » الرَّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبْرُ مَضْمُورٌ وَالْعَامِلُ فِي « إِذَا » مَحذُوفٌ أَيْ أُنْبِعْتُ إِذَا مِتْنَا هَذَا إِذَا جَعَلْتَهَا ظَرْفًا غَيْرَ مُتَضَمِّنٍ لِمَعْنَى الشَّرْطِ فَإِنَّ جَعَلْتَهَا شَرْطِي كَانَ جَوَابُهَا عَامِلًا فِيهَا أَيْ إِذَا مِتْنَا بُعِثْنَا أَوْ حُسِرْنَا . وَقَرِءَ « إِذَا » دُونَ اسْتِفْهَامٍ وَقَدْ مَضَى الْقَوْلُ فِيهِ فِي الرَّعْدِ^(٣) .

قوله : ﴿ وَأَنْتُمْ ذَاخِرُونَ ﴾ جملة حالية العامل فيها الجملة القائمة مقامها . نعم ، أي تَبْعُوثُونَ وَأَنْتُمْ صَاغِرُونَ أَذْلَاءُ .

قال الشيخ : وقرأ ابن وثاب « نَعِمَ » بكسر العين قُلْتَ : وقد تقدم أن الكسائي قرأها كذلك حيث وقعت وكلامه هنا موهومٌ أن وثاب منفرد بها .

قوله : ﴿ فَإِنَّمَا هِيَ ﴾ قال الزمخشري : فَإِنَّمَا هِيَ جَوَابُ شَرْطٍ مَقْدَرٍ تَقْدِيرُهُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ فَمَا هِيَ إِلَّا زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ .

قال الشيخ : وكثيراً ما تُضْمَرُ جُمْلَةُ الشَّرْطِ قَبْلَ فَاءِ إِذَا سَاغَ تَقْدِيرُهُ وَلَا ضَرُورَةَ تَدْعُو إِلَى ذَلِكَ وَلَا يَحْذِفُ الشَّرْطُ

(١) يريد في قوله تعالى : « إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ أَوْ أَبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ » آية : (٢) في آية : (٩٨) .

(٣) آية : (٥) .

ويبقى جوابه إلا إذا انجزم الفعل في الذي يُطْلَقُ عليه أنه جوابٌ للأمر والنهي وما دُكِرَ معهما أما ابتداءً فلا يجوز حذفه .

قوله : ﴿ هِيَ ﴾ ضميرُ البَعْتَةِ المدلولُ عليها بالسياق لما كانت بَعَثْتُهُمْ ناشئةً عن الزجرة جُعِلَتْ إياها مَجَازاً . وقال الزمخشري : « هي » مُبَهَمَةٌ يُوضِّحُهَا خَبَرُهَا .

قال الشيخ : وكثيراً ما يقول هو وابن مالك : إِنَّ الضميرَ يُفسِّرُهُ خَبَرُهُ . وَوَقَفَ أبو حاتم على « وَبَلَّغْنَا » وجعل ما بعده من قولِ الباري تعالى وبعضهم جعل « هَذَا يَوْمُ الدِّينِ » من كلامِ الكَفَرَةِ فيقفُ عليه . وقوله : ﴿ هَذَا يَوْمُ الْفُضْلِ ﴾ من قولِ الباري تعالى ، وقيل الجميع من كلامهم وعلى هذا فيكون قوله « تُكذِّبُونَ » إمَّا التفتاتاً من التكلُّم إلى الخطاب وإمَّا مخاطبةً لبعضهم لبعض .

قوله : ﴿ وَأَرْوَاهُمْ ﴾ العامة على نصبه وفيه وجهان :

أحدهما : العطف على الموصول .

الثاني : أنه مفعول معه قال أبو البقاء : وهو في المعنى أقوى . قُلْتُ : إنما قال في المَعْنَى لأنه في الصناعة ضعيف لأنه أَمَكَنَ العطفُ فلا يُعَدَّلُ عنه ، وقرأ عيسى بن سليمان الحجازي بالرفع عطفاً على ضمير « ظَلَمُوا » وهو ضعيفٌ لعدم العامل .

قوله : ﴿ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴾ لا يجوز فيه هذا لأنه لا يُنسَبُ إليهم ظَلَمَ إن لم يُرَدُّ بهم الشياطين ، وإن أُريدَ بهم ذلك جاز فيه الرفع أيضاً على ما تقدم .

قوله : ﴿ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ ﴾ العامة على الكسر على الاستئناف المفيد لِلْعِلَّةِ . وقرىء بفتحها على حذف لامِ العلةِ أي قفوههم لأجل سؤالِ الله إياهم .

قوله : ﴿ مَا لَكُمْ ﴾ يجوز أن يكون منقطعاً عمّا قبله والمسئول عنه غير مذكور ولذلك قدَّرَهُ بعضهم عن أَعْمَالِهِمْ ويجوز أن يكون هو المسئول عنه في المعنى فيكون معلقاً للسؤال و « تَنَاصَرُونَ » جملةٌ حاليةٌ العامل فيها الاستقرارُ في « لَكُمْ » وقيل : بل هي على حذف حرف الجر وأن الناصبة فلما حذفتُ أن ارتفع الفعل والأصل في أن لا وتقدمت قراءة البرزي « لَا تَنَاصَرُونَ » بتشديد التاء ، وقرىء « تَنَاصَرُونَ » على الأصل .

قوله : ﴿ عَنِ الْيَمِينِ ﴾ حال من فاعل « تَأْتُونَنَا » وَالْيَمِينِ إما الجارحةُ عَبَّرَ بِهَا عن القُوَّةِ وإمَّا الحَلِيفُ لأن الْمُتَعَاقِدِينَ بِالْحَلِيفِ يمسك كُلُّ منهما يَمِينَ الآخر فالتقدير على الأول تَأْتُونَنَا أَقْوِيَاءَ وعلى الثاني مُقسِمِينَ حالفين .

قوله : ﴿ إِنَّا لَدَائِقُونَ ﴾ الظاهر أنه من إخبارِ الكَفَرَةِ الْمُتَّبِعِينَ أو الجنِّ بأنَّهُمْ ذَائِقُونَ العذابَ ولا عدول في هذا الكلام وقال الزمخشري : وَلَزِمْنَا قَوْلَ رَبِّنَا « إِنَّا لَدَائِقُونَ » يعني وعيد الله بِأَنَّا لَدَائِقُونَ لعذابه لا مَحَالَةَ ولو حَكَى الوعيد كما هو لقال : إِنَّكُمْ لَدَائِقُونَ ولكنه عدلَ بِهِ إلى لفظ المتكلم لأنهم متكلِّمونَ بذلك عن أنفسهم ونحوه قول القائل :

لَقَدْ عَلِمْتُ هَوَازِنُ قَلِّ مَالِي (١)

ولو حَكَى قولها : قَلَّ مَالُكَ : ومنه قولُ المَحَلِّفِ للحالِفِ احلفْ لأخْرَجَنَّ ولتَخْرُجَنَّ الهمزة لحكاية الحالِفِ والتاء لإقبالِ المخاطَبِ على المَحَلِّفِ .

قوله : ﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾ أي يَوْمَ إِذْ يُسْأَلُوا وَيُرَاجَعُوا الكلامَ فيما بينهم .

قوله : ﴿ وَصَدَقَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ أي صَدَقَهُمْ مُحَمَّدٌ ﷺ وقرأ عبد الله « صَدَقَ » خفيف الدال « الْمُرْسَلُونَ » فاعلاً به . أي صدقوا فيما جاءوا به من بشارتهم به عليه السلام .

قوله : ﴿ لَذَائِقُوا الْعَذَابِ ﴾ العامة على حذف النون والجرِّ ، وقرأ بعضهم بِإِثْبَاتِهَا^(١) والنصب وهو الأصل ، وقرأ أَبَانُ بْنُ تَغْلِبَ عن عاصم وأبو السَّمَالِ في روايةٍ بحذف النون والنصب أجرى [النون] مجرى التنوين في حذفها لالتقاء الساكنين كقوله « أَحَدُ اللَّهِ الصَّمَدِ »^(٢) .

٣٨٠١ - لَا ذَاكِرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا^(٣)

وقال أبو البقاء : وقرئ شاذاً بالنصب وهو سهو من قارئه لأن اسم الفاعل تُحَدِّفُ منه النونُ وينصبُ إذا كان فيه الألفُ واللامُ قُلْتُ : وليس بسهولة ذكرته لك . وقرأ أبو السمال أيضاً « لَذَائِقُ » بالإفراد والتنوين « الْعَذَابِ » نصباً تخريجه على حذف اسم جمع هذه صفته أي إِنَّكُمْ لَفَرِيقٌ أَوْ لَجَمْعٌ ذَائِقُ لِيَتطَابَقَ الاسمُ والخبرُ في الجمعية .

قوله : ﴿ إِلَّا مَا كُنتُمْ ﴾ أي إِلَّا جَزَاءَ مَا كُنتُمْ .

قوله : ﴿ إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ ﴾ استثناء منقطع وقوله : « أَوْلَئِكَ » الخ بيان لحالهم .

قوله : ﴿ فَوَاكِهُ ﴾ يجوز أن يكون بدلا من « رِزْقُ » وأن يكون خبر مبتدأ مضمراً أي ذلك الرزقُ فواكه . وقرأ العامة « مُكْرَمُونَ » خفيفة الراء ، وأبو مقسم بتشديدها .

قوله : ﴿ عَلَى سُرُرٍ ﴾ العامة على ضم الراء وأبو السَّمَالِ بفتحها وهي لغة بعض كلب وتميم يفتحون عين فُعَلٍ جَمْعاً إذا كان اسماً مُضَاعَفاً واما الصفة نحو ذلك ففيها خلاف الصحيح أنه لا يجوز لأن السماع ورد في الجوامد دون الصفات .

قوله : ﴿ فِي جَنَّاتٍ ﴾ يجوز أن يتعلق بِمُكْرَمُونَ وأن يكون خَبِراً ثانياً وأن يكون حالاً وكذلك « عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ » حال ويجوز أن يَتَعَلَّقَ عَلَى سُرُرٍ بِمُتَقَابِلِينَ وَيُطَافُ صفةً لِمُكْرَمُونَ أو حال من الضمير في مُتَقَابِلِينَ أو من الضمير في أحد الجارين إذا جعلناه حالا . والكأس من الزجاج ما دام فيها حمراً أو نبيذاً وإلا فهي قدح . وقد يطلق الكأس على الخمر نفسها وهو مجاز شائع . وأنشد :

٣٨٠٢ - وَكَأْسٍ شَرِبْتُ عَلَى لَذَّةٍ وَأُخْرَى تَدَاوَيْتُ مِنْهَا بِهَا

و « مِنْ مَعِينِ » صفة لكأس وتقدم الكلام في معين .

قوله : ﴿ بَيْضَاءَ ﴾ صفة لكأس . قال الشيخ : صفة لكأسٍ أو للخمر . قُلْتُ : لم تُذَكِّرِ الخمرُ اللهم إلا أن يعني

بالمعين الخمر وهو بعيد جداً . وقرأ عبد الله « صَفْرَاءَ » وهي مخالفة للسواد إلا أنه قد جاء وصفها بهذا اللون وأنشدوا لبعض المولدين :

٣٨٠٣ - صَفْرَاءَ لَا تَنْزِلُ الْأَحْزَانَ سَاحَتَهَا لَوْ مَسَّهَا حَجَرٌ مَسَّتْهُ سَرَاءُ^(١)

و « لَذَّةٌ » صفة أيضاً وصفت بالمصدر مُبَالِغَةً أو على حذف المضاف أي ذات لَذَّةٍ أو على تأنيث لَذٍّ بمعنى لذيد فيكون وصفاً على فَعْلٍ كَصَعِبَ . يقال لَذَّ الشئ يَلِذُّ لَذًّا فهو لَذِيدٌ وَلَذٌّ وأنشد :

٣٨٠٤ - بِحَدِيثِهَا اللَّذُّ الَّذِي لَوْ كَلَّمْتُ أَسَدَ الْفَلَائِ بِهْ أَتَيْنَ سِرَاعًا^(٢)

وقال الآخر :

٣٨٠٥ - وَلَذُّ كَطْعَمِ الصَّرْحِيذِيِّ تَرَكْتُهُ بِأَرْضِ الْعِدَى مِنْ خَشْيَةِ الْحَدَثَانِ^(٣)

واللذيد كل شيء مُسْتَطَابٌ وأنشد :

٣٨٠٦ - يَلِذُّ لَطْعَمِهِ وَتَخَالَ فِيهِ إِذَا نَبَّهَتْهَا بَعْدَ الْمَنَامِ^(٤)

و ﴿ لِلشَّارِبِينَ ﴾ صفةٌ لِلذَّةِ . و ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ صفة أيضاً وبطل عملٌ لَا وَتَكَرَّرَتْ لتقدم خبرها وقد تقدم أول البقرة فائدة تقديم مثل هذا الخبر وَرَدَّ الشيخ له والبحث معه فعليك بالالتفات إليه .

قوله : ﴿ يُنْزِفُونَ ﴾ قرأ الأخوان « يُنْزِفُونَ » هنا وفي « الواقعة » بضم الياء وكسر الزاي وافقهما عاصم على ما في « الواقعة » فقط ، والباقون بضم الياء وفتح الزاي ، وابن أبي اسحق بالفتح والكسر ، وطلحة بالفتح والضم . فالقراءة الأولى مِنْ أَنْزَفَ الرَّجُلُ إِذَا ذَهَبَ عَقْلُهُ مِنَ السُّكْرِ فهو نَزِيفٌ وَمَنْزُوفٌ وكان قياسه مَنْزَفٌ كَمُكْرِمٌ ونَزَفَ الرَّجُلُ الْخَمْرَ فَأَنْزَفَ هو ، ثَلَاثِيَةٌ متعدُّ ورَبَاعِيَةٌ بالهمزة قاصرٌ وهو نحو كَبَيْتُهُ فَأَكَبَّ وَقَشَعَتِ الرِّيحُ السَّحَابَ فَأَقْشَعَتْ أَي دَاخَلَا فِي الْكَبِّ وَالْقَشْعِ وقال الأسود :

٣٨٠٧ - لَعَمْرِي لَئِن أَنْزَفْتُمْ أَوْ صَحَوْتُمْ لَيْسَ النَّدَامَى أَنْتُمْ آلَ أَبِجْرٍ^(٥)

ويقال أَنْزَفَ أيضاً أي نَفَدَ شرابه . وأما الثانية فمن نَزَفَ الرَّجُلُ ثَلَاثِيًّا مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ بِمَعْنَى سَكَرَ وَذَهَبَ عَقْلُهُ أيضاً . ويجوز أن تكون هذه القراءة من أَنْزَفَ أيضاً بالمعنى المتقدم وقيل هو من قولهم نَزَفْتُ الرَّكِيَّةَ^(٦) أَي نَزَحْتُ مَاءَهَا والمعنى أنهم لا تذهب خمورهم بل هي باقية أبداً ، وَضَمَّنَ يُنْزِفُونَ معنى يُصَدِّونَ عنها بسبب النزيف . وأما القراءتان الأخيرتان فيقال نَزَفَ الرَّجُلُ وَنَزَفَ بالكسر والضم بمعنى ذهب عقله بالسكر . والغَوْلُ : كُلُّ مَا اغْتَالَكَ أَي أَهْلَكَ وَمِنَهُ الْغَوْلُ بِالضَّمِّ . شَيْءٌ تَوَهَّمْتُهُ الْعَرَبُ وَلَهَا فِيهِ أَشْعَارٌ كَالْعَنْقَاءِ يُقَالُ غَالَيْتِي كَذَا . وَمِنَهُ الْغَيْلَةُ فِي الْقَتْلِ وَالرِّضَاعِ قَالَ :

(١) البيت لابي نواس انظر ديوانه (٦) ، البحر المحيط ٣٥٩/٧ .
 (٢) انظر البيت في البحر ٣٥٠/٧ .
 (٣) البيت للراعي كسا في اللسان (لذذ) ، انظر الكشاف ٢٦٣/٢ .
 (٤) البيت للناطقة الذبياني انظر ديوانه (١٣٢) ، البحر ٣٥٠/٧ .
 (٥) اختلف في نسبة هذا البيت فنسبه القرطبي في تفسيره للحطية وأبو عبيدة للأبيرد الرياضي وأبو حيان في البحر تبعاً للمصنف للأسود انظر البحر ٣٥٠/٧ ، تفسير القرطبي ١٣٢/١٧ و ٥٣/١٥ ، المحتسب ٣٠٨/٢ ، مجاز القرآن ١٦٩/٢ .
 (٦) الركية : البثر تحفر انظر اللسان (ركا) .

٣٨٠٨ - مَضَى أَوْلُونَا نَاعَمِينَ بِعَيْشِهِمْ جَمِيعاً وَغَالَتِنِي بِمَكَّةَ غَوْلٌ^(١)
وقال :

٣٨٠٩ - وَمَا زَالَتِ الْخَمْرُ تَغْتَالِنَا وَتَذْهَبُ بِالْأُولَى وَالْأُولَى^(٢)
فالغول اسم عام لجميع الأذى .

وَعِنْدَهُمْ قَصْرَاتُ الطَّرْفِ عَيْنٌ^{٤٨} كَأَنَّهُنَّ بَيْضٌ مَّكْنُونٌ^{٤٩} فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ^{٥٠} قَالَ قَائِلٌ
مِّنْهُمْ إِنِّي كَانَ لِي قَرِينٌ^{٥١} يَقُولُ أَءَأَنْتَ لِمَنِ الْمَصْدِقِينَ^{٥٢} أءَأَ دَا مَنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا أءَأَنَا لَمَدِينُونَ^{٥٣} قَالَ
هَلْ أَنتُمْ مُطَّلِعُونَ^{٥٤} فَاطَّلَعَ فَرَآهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ^{٥٥} قَالَ تَأَلَّهَ إِنْ كِدَتْ لُزُودِيْنَ^{٥٦} وَلَوْلَا نِعْمَةُ رَبِّي
لَكُنْتُ مِنَ الْمُحْضَرِينَ^{٥٧} أَفَمَا نَحْنُ بِمَبْتَلِينَ^{٥٨} إِلَّا مَوْتَنَا الْأُولَى وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ^{٥٩} إِنْ هَذَا هُوَ الْفَوْزُ
الْعَظِيمُ^{٦٠} لِمِثْلِ هَذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ^{٦١} أَذَلِكَ خَيْرٌ نُزُلًا أَمْ شَجَرَةُ الزَّقُّومِ^{٦٢} إِنَّا جَعَلْنَاهَا فِتْنَةً
لِّلظَّالِمِينَ^{٦٣} إِنهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِي أَصْلِ الْجَحِيمِ^{٦٤} طَلَعَهَا كَأَنَّ رُءُوسَ الشَّيَاطِينِ^{٦٥} فَإِنَّهُمْ لَا كَلُونَ
مِنهَا فَمَا لَوْ نَمِنَا الْبُطُونَ^{٦٦} ثُمَّ إِنْ لَهُمْ عَلَيْهَا لَشَوْبًا مِّنْ حَمِيمٍ^{٦٧} ثُمَّ إِنْ مَرَجَعَهُمْ لِأَيِّ الْجَحِيمِ^{٦٨} إِنِّي أَنبَأْتُ
الْفُؤَادَ آبَاءَهُمْ صَالِينَ^{٦٩} فَهُمْ عَلَى آثَرِهِمْ يُرْعُونَ^{٧٠} وَلَقَدْ ضَلَّ قَبْلَهُمْ أَكْثَرُ الْأُولِينَ^{٧١} وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا
فِيهِمْ مُنذِرِينَ^{٧٢} فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُنذِرِينَ^{٧٣} إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلِصِينَ^{٧٤} وَلَقَدْ
نَادَيْنَا نُوحًا فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ^{٧٥} وَبِحَيْثَنَّهُ وَأَهْلَهُ مِنْ الْكُرْبِ الْعَظِيمِ^{٧٦} وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُ هُمُ الْبَاقِينَ^{٧٧}
وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ^{٧٨}

قوله : ﴿ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ ﴾ يجوز أن يكون من باب الصفة المشبهة أي قاصرات أطرافهن كمنطلق اللسان ،
وأن يكون من باب اسم الفاعل على أصله فعلى الأول المضاف إليه مرفوع المحل ، وعلى الثاني منصوبه . أي قَصْرَنَ
أطرافهن على أرواجهن وهو مدح عظيم قال :

٣٨١٠ - مِنَ الْقَاصِرَاتِ الطَّرْفِ لَوَدِدْتُ مُحْوِلٌ مِّنَ الدَّرِّ فَوْقَ الْإِثْبِ مِنْهَا لِأَثَرِ^(٣)

والعين جمع عيناء وهي الواسعة العين . والذكر أعين والبيض بيضة وهو معروف والمراد به هنا بيض النعام
والمكنون من كنته أي جعلته في كن والعرب تشبه المرأة بها في لونها وهو بياض مشرب بعض صفرة والعرب تحبه
قال :

(١) انظر البيت في البحر ٣٥٠/٧ .
(٢) البيت لمطيع بن أبياس انظر القرطبي ٧٩/١٥ ، تفسير .
(٣) تقدم .

الطبري ٣١/٢٣ ، الأغاني ٧٠/١٣ ، البحر ٣٥٠/٧ .

٣٨١١ - وَبَيْضَةَ خِذْرِ لَا يُرَامُ خِبَاؤُهَا
 ٣٨١٢ - كِبْكِرٍ مُقَانَاةِ الْبِيَاضِ بِصُفْرَةٍ
 وقال ذو الرمة :

٣٨١٣ - بَيْضَاءُ فِي بَرَجٍ صَفْرَاءُ فِي غُنْجٍ
 كَانَهَا فِضَّةٌ قَدْ مَسَّهَا ذَهَبٌ^(٢)
 وقال بعضهم انما شبهت المرأة بها في احوالها^(٣) فَإِنَّ الْبَيْضَةَ مِنْ أَيِّ جِهَةٍ أَثْبَتَهَا كَانَتْ فِي الرَّأْيِ لِلْعَيْنِ مُشَبَّهَةً
 لِلْآخَرَى وَهُوَ فِي غَايَةِ الْمَدْحِ . وَقَدْ لَحَظَ هَذَا بَعْضُهُمْ حَيْثُ قَالَ :

٣٨١٤ - تَنَاسَبَتِ الْأَعْضَاءُ فِيهَا فَلَا تَرَى
 بَيْنَهُنَّ اخْتِلَافًا بَلْ أَتَيْنَ عَلَيَّ قَدْرٌ^(٤)
 وتجمع البيض على بيوض قال :

٣٨١٥ - بَيْتَهُاءَ قَفْرٍ وَالْمَطِيَّ كَانَهَا
 قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاخًا يُبْرُصُهَا^(٥)
 قوله : ﴿ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ حال من فاعل « أَقْبَلَ » و « أَقْبَلَ » معطوف على « يُطَافُ » أي يشربون فيتحدثون وكذا حال
 الشرب حيث يجلسون كما قال شاعرهم :

٣٨١٦ - وَمَا بَقِيَتْ مِنَ اللَّذَاتِ إِلَّا
 مُحَادَثَةُ الْكِرَامِ عَلَى الْمُدَامِ^(٦)
 وأتى بقوله « فَأَقْبَلَ » ماضياً لتحقق وقوعه كقوله « وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ »^(٧) و « نَادَى أَصْحَابُ النَّارِ » .

قوله : ﴿ لِمَنِ الْمُصَدِّقِينَ ﴾ العامة على تخفيف الصاد من التصديق أي لمن المصدقين بلقاء الله ، وقرئ
 بتشديدها من الصَّدَقَةِ^(٨) . وقرأ العامة « مُطْلِعُونَ » بتشديد الطاء مفتوحة وبفتح النون « فَأَطَّلَعَ » ماضياً مبنياً للفاعل
 افْتَعَلَ مِنَ الطَّلُوعِ . وقرأ ابن عباس في آخرين ويروى عن ابي عمرو بسكون الطاء وفتح النون « فَأَطَّلَعَ » بقطع الهزمة
 مضمومة وكسر اللام ماضياً مبنياً للمفعول و « مُطْلِعُونَ » على هذه القراءة يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قَاصِرًا أَي مُقْبِلُونَ مِنْ قَوْلِكَ :
 أَطَّلَعَ عَلَيْنَا فَلَانَ أَي أَقْبَلَ وَأَنْ يَكُونَ مُتَعَدِّيًا وَمَفْعُولُهُ مَحْذُوفٌ^(٩) أَي [أَصْحَابُكُمْ]^(١٠) وقرأ ابو البرهسيمة وعمار بن ابي
 عمار « مُطْلِعُونَ » خفيفة الطاء مكسورة النون « فَأَطَّلَعَ » مبنياً للمفعول وقد ردَّ الناس أبو حاتم وغيره هذه القراءة من حيث
 الجمع بين النون وضمير المتكلم إذ كان قياسها مُطْلِعِي وَالْأَصْلُ مُطْلِعُوِي فَأَبْدَلَ وَأَدْغَمَ نَحْوَ جَاءَ مُسْلِمِي الْعَاقِلُونَ وَقَوْلُهُ
 عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَوْ مُخْرَجِي هُمُ^(١١) وَقَدْ وَجَّهَهَا ابْنُ جَنِيٍّ عَلَى أَنَّهُ اجْرَى فِيهَا اسْمُ الْفَاعِلِ مَجْرَى الْمَضَارِعِ يَعْنِي فِي
 إِثْبَاتِ النَّونِ فِيهِ مَعَ الضَّمِيرِ . وَأَنْشَدَ الطَّبْرِيُّ عَلَى ذَلِكَ :

٣٨١٧ - وَمَا أَدْرِي وَظَنِّي كُلَّ ظَنٍّ
 أَمْسَلِمْنِي إِلَى قَوْمِي شَرَّاحِي^(١٢)

(٨) سورة الأعراف (٥٠).

(٩) انظر البحر ٣٦٠/٧ .

(١٠) سقط من أ .

(١١) ٤٥٥٣ ؟

(١٢) البيت ليزيد بن مكرم الحارثي انظر الهمع ٦٥/١ ، المحاسب

٢٢٠/٢ ، المعني ٢٥/٢ ، معاني الفراء ٣٨٦/٢ ، البحر

٣٦١/٧ ، الطبري ٣٩/٢٣ .

(١) تقدم .

(٢) تقدم .

(٣) في الأصل إحداها .

(٤) انظر البيت في البحر ٣٦٠/٧ .

(٥) تقدم .

(٦) انظر البيت في البحر ٣٦/٧ ، الكشاف ٢٦٣/٢ .

(٧) سورة الأعراف (٤٤) .

وإليه نحا الزمخشري قال : أو شبه اسم الفاعل في ذلك بالمضارع لتأخ بينهما كأنه قال : يَطْلَعُونَ وهو ضعيف لا يقع إلا في شعر . وذكر فيه توجيهاً آخر فقال : أراد مُطْلَعُونَ إِيَّاي فَوَضَعَ المتصل موضع المنفصل كقوله :

٣٨١٨ - هُمُ الْفَاعِلُونَ الْخَيْرَ وَالْأَمْرُونَ (١)

ورده الشيخ بأن هذا ليس مواضع المنفصل حتى يدعى ان المتصل وقع موقعه لا يجوز : هند زيد ضارب إياها ولا زيد إِيَّاي . قُلْتُ : إنما لم يجز ما ذكر لأنه إذا قُدِرَ على المتصل لم يُعَدَلْ إلى المنفصل ، ولقاتل أن يقول : لا نَسَلَمُ انه يقدر على المتصل حالة ثبوت النون أو التثوين قبل الضمير بل يصير الموضع موضع الضمير المنفصل فيصح ما قاله الزمخشري ، وللنحاة في اسم الفاعل المنون قبل ياء المتكلم نحو البيت المتقدم وقوله :

٣٨١٩ - فَهَلْ فَتَى مِنْ سَرَاةِ الْقَوْمِ يَحْمِلُنِي وَلَيْسَ حَامِلُنِي إِلَّا ابْنُ حَمَّالٍ (٢)

وقول الآخر :

٣٨٢٠ - وليس بِمُعَيِّنِي وَفِي النَّاسِ مُمْتِعٌ صَدِيقٌ إِذَا أَعْيَا عَلِيٌّ صَدِيقٌ (٣)

قولان أحدهما : أنه تنوينٌ وأنه مثل تنوينه مع الضمير . وإن قلنا إن الضمير بعده في محل نصب . والثاني : انه ليس تنويناً وإنما هو نون وقاية واستدل ابن مالك على هذا بقوله وليس بِمُعَيِّنِي وبقوله أيضاً : وليس المُؤَاوِفِينِي وفي الناس ممنع صديق إذا أَعْيَا عَلِيٌّ صديقي ووجه الدلالة من الاول انه لو كان تنويناً لكان ينبغي أن تحذف الياء قبله لانه منقوص منون والمنقوص المنون تحذف [ياؤه رفعاً وجرأً] لالتقاء الساكنين ووجهها من الثاني : ان الالف واللام لا تجامع النون والذي يرجع القول الاول ثبوت النون في قوله : والأمرونه في قوله :

٣٨٢١ - وَلَمْ يَرْتَفِقْ وَالنَّاسُ مُحْتَضِرُونَهُ جَمِيعاً وَأَيْدِي الْمُعْتَفِينَ رَوَاهِقُهُ (٤)

فان النون قائمة مقام التثوين تشبهاً وجمعا على حدها . وقال أبو البقاء : ويقرأ بكسر النون وهو بعيد جداً لأن النون إن كانت للوقاية فلا تلحق الاسماء وان كانت نون الجمع فلا تثبت في الاضافة قُلْتُ : وهذا التردد صحيح لولا ما تقدم من الجواب عنه مع تكلف فيه وخروج عن القواعد ولولا خوف السامة لاستقصيت مذاهب الناس في هذه المسئلة وقرىء « مُطْلَعُونَ » بالتشديد كالعامية « فَأُطْلِعُ » مضارعاً منصوباً بإضمار أن على جواب الاستفهام وقرىء « مُطْلَعُونَ » بالتخفيف « فَأُطْلِعُ » مخففاً ماضياً ومخففاً منصوباً على ما تقدم يقال طَلَعَ عَلَيْنَا فلان وَأُطْلِعُ كَأَكْرَمِ وَأُطْلِعُ بالتشديد بمعنى واحدٍ . وأما قراءة من بنى الفعل للمفعول ففي القائم مقام الفاعل ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه مصدر الفعل أي أُطْلِعَ الاطلاع .

الثاني : الجار المقدر

(٣) انظر البيت في الأشموني ١/١٣٦ ، البحر ٧/٣٦١ .

(٤) انظر البيت في الكتاب ١/١٨٨ ، الخزانة ٤/٢٧١ ، ابن

يعيش ٢/١٢٥ ، الكامل ٢/٣٦٤ ، شرح الكافية

٢٨٣/١

الشاهد قوله «أمسلمي» حيث أثبتت النون شذوذاً واوصل :

أمسلمي

(١) تقدم .

(٢) انظر البيت في الخزانة ٤/٢٦٥ ، الكامل ١/٣٦٣ ،

الأنصاف ١٢٩ ، شرح الكافية ١/٢٨٣ ، البحر ٧/٣٦٢ .

الثالث : وهو الصحيح أنه ضمير القائل لأصحابه ما قال لأنه يقال طلع زيد وأطلعه غيره فالهمزة فيه للتعديدية وأما الوجهان الأولان فذهب إليهما أبو الفضل الرواي في لوامحه فقال : وأطلع إذا بدأ وأطلع أطلاعاً إذا جاء وأقبل ومعنى ذلك على أنتم مقبلون فأقبل وإنما أقيم المصدرُ مقامَ الفاعل بتقدير فأطلع الأطلاعُ أو بتقدير حرف الجر المحذوف أي أطلع به لأن أطلع به لأن أطلع لازمٌ كما أقبل كذلك وقد رد الشيخ عليه هذين القولين فقال : قد ذكرنا أن أطلع بالهمزة مُعدى بها من طلع اللزوم وأما قوله : أو حرف الجر المحذوف أي فأطلع به فهذا لا يجوزُ لأنَّ مفعول ما لم يسم فاعله لا يجوزُ حذفه لأنه نائب عنه فكما أن الفاعل لا يجوزُ حذفه دون عامله فكذلك هذا لو قلتُ زيدا مَمْروراً أو مَغضوباً تُريدُ به أو عليه لم يَجُزْ . قلتُ : أبو الفضل لا يدعي أن النائب عن الفاعل محذوف وإنما قال بتقدير حرف الجر اتساعاً ، فانقلب الضمير مرفوعاً فاستتر في الفعل كما يدعى ذلك في حذف عائد الموصول المجرور عند عدم شروط الحذف ويسمى الحذف على التدرج . وقوله : ﴿ فَرَأَهُ ﴾ عَطْفٌ عَلَى فَاطَّلَعَ وَ﴿ سَوَاءَ الْجَحِيمِ ﴾ وَسَطُهَا ، وَأَحْسَنُ مَا قِيلَ فِيهِ مَا قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سَمِيَ بِذَلِكَ لِاسْتِوَاءِ الْمَسَافَةِ مِنْهُ إِلَى الْجَوَانِبِ . وَعَنْ عَيْسَى بْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ قَالَ لِأَبِي عُبَيْدَةَ : كُنْتُ أَكْتُبُ حَتَّى يَنْقَطِعَ سَوَائِي قَوْلُهُ : ﴿ تَاللَّهِ ﴾ قَسَمَ فِيهِ مَعْنَى التَّعَجُّبِ وَ﴿ إِنَّ ﴾ مَخْفَفَةٌ أَوْ نَافِيَةٌ وَاللَّامُ فَارِقَةٌ أَوْ بِمَعْنَى إِلَّا . وَعَلَى التَّقْدِيرِ فِيهِ جَوَابُ الْقَسَمِ أَعْنِي إِنْ وَمَا فِي خَبَرِهَا . قَوْلُهُ : ﴿ بِمَيِّتِينَ ﴾ قَرَأَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ « بِمَائِتِينَ » وَهُمَا مِثْلُ ضَيْقٍ وَضَائِقٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ . قَوْلُهُ « أَمَا » فِيهِ الْخِلَافُ الْمَشْهُورُ وَقَدَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ : أَنَحْنُ مُخَلَّدُونَ مُنَعَمُونَ فَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ وَغَيْرِهِ يَجْعَلُ الْهَمْزَةُ مُتَقَدِّمَةً عَلَى الْفَاءِ قَوْلُهُ ﴿ إِلَّا مَوْتَنَا ﴾ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ وَالْعَامِلُ فِيهِ الْوَصْفُ قَبْلَهُ . وَيَكُونُ اسْتِثْنَاءً مُفْرَعًا . وَقِيلَ هُوَ اسْتِثْنَاءٌ مَنْقُطِعٌ أَي لِكِنَّ الْمَوْتَةَ الْأُولَى كَانَتْ لَنَا فِي الدُّنْيَا . وَهَذَا قَرِيبٌ فِي الْمَعْنَى مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ لَا يَدُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى ﴾ (١) وَفِيهَا بَحْثٌ حَسَنٌ وَهَنَّاكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى بَاقِي تَحْقِيقِهِ . وَقَوْلُهُ : ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ ﴾ إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ الْعَامِلُونَ ﴾ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ كَلَامِ الْقَائِلِ وَأَنْ يَكُونَ مِنْ كَلَامِ الْبَارِي تَعَالَى قَوْلُهُ : ﴿ نُزُلًا ﴾ تَمْيِيزٌ لـ « خَيْرٌ » وَالْخَيْرِيُّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا اخْتَارَهُ الْكُفَّارُ عَلَى غَيْرِهِ وَ« الرُّقُومُ » شَجَرَةٌ مَسْمُومَةٌ يَخْرُجُ لَهَا لَبَنٌ مَتَى مَسَّ جِسْمٌ أَحَدِ تَوَرَّمَ فَمَاتَ وَالتَّرْقُمُ الْبَلْعُ بِشِدَّةٍ وَجَهْدٍ لِلْأَشْيَاءِ الْكَرْبِيَّةِ . وَقَوْلُ أَبِي جَهْلٍ - وَهُوَ مِنَ الْعَرَبِ - الْعَرَبُ لَا تَعْرِفُ الرُّقُومَ إِلَّا بِالْتَمَرِ وَالزَّيْدُ مِنَ الْعِنَادِ وَالْكَذِبُ الْبَحْثُ بِقَوْلِهِ : ﴿ رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ ﴾ فِيهِ وَجْهَانُ :

أحدهما : أنه حقيقة ورؤوس الشياطين شجر بعينه بناحية اليمن يسمى الأستن وقد ذكره النابغة :

٣٨٢٢ - تَحِيدُ عَنْ أَسْتَيْنِ سُودٍ أَسَافِلُهُ مِثْلُ الْإِمَاءِ الْغَوَادِي تَحْمِلُ الْحَزْمَا (٢)

وهو شجرٌ مرٌّ مُكْرُ الصَّوْرَةِ سَمَّتهُ الْعَرَبُ بِذَلِكَ تَشْبِيهًا بِرُءُوسِ الشَّيَاطِينِ فِي الْقُبْحِ ثُمَّ صَارَ أَصْلًا يُشَبَّهُ بِهِ . وَقِيلَ الشَّيَاطِينُ صَنْفٌ مِنَ الْحَيَاتِ وَلِهَذَا أَعْرَافُ قَالَ :

٣٨٢٣ - عَجِيزٌ تَحْلِفُ حِينَ أَحْلِفُ كَمِثْلِ شَيْطَانِ الْحَمَاطِ أَعْرَفُ (٣)

وقيل : هو شجر يقال له الصوم ومنه قول ساعدة بن جؤية :

(١) سورة الدخان (٥٦) . انظر البيت في معاني الفراء ٢/٣٨٧ ، البحر ٧/٣٦٣ ،

اللسان (عنجد) .

(٢) انظر ديوان النابغة (٦٥) ، الكامل ٣/٩٣ .

٣٨٢٤ - مُوَكَّلٌ يَشُدُّوفِ الصَّوْمِ يَرْقُبُهَا مِنْ الْمَعَارِزِ مَخْطُوفٌ الْحَشَا زَرْمٌ^(١)

فعلى هذا قد حُوِّطَتِ الْعَرَبُ بما تعرفه وهذه الشجرة موجودة بالكلام حقيقة .

والثاني : أنه من باب التخييل والتمثيل وذلك أَنَّ كل ما يُسْتَنْكَرُ وَيُسْتَقْبَحُ في الطباع والصور يشبه بما يتخيله الوهم وإن لم يَرَهُ والشياطين وإن كانوا موجودين غير مرئيين للعرب إلا أنه خاطبهم بما أَلْفَوْه من الاستعارات التخيلية كقوله :

٣٨٢٥ - وَمَسْنُونَةٌ زُرُقٌ كَأَنْيَابِ أَغْوَالٍ^(٢)

ولم يَرِ أَنْيَابَهَا بل ليست موجودة البتة .

قوله : ﴿ لَشُوبًا ﴾ العامة على فتح الشين وهو مصدرٌ على أصله . وقيل يراد به اسم المفعول وتدل له قراءة شيبان النحوي « لَشُوبًا » بالضم . قال الزجاج : المفتوح مصدر والمضموم اسم بمعنى المشوب كالتقص بمعنى المنقوص وعطف بِشْمٍ لأحد معنيين إما لأنه يُؤَخَّرُ ما يظنونه يروهم من عطشهم زيادةً في عذابهم فلذلك أتى بِشْمٍ المقتضية للتراخي ، وإما لأنَّ العادة تقضي بتراخي الشرب عن الأكل فعمل على ذلك المنوال ، وأما ملء البطن فيعقب الأكل فلذلك عَطِفَ على ما قبله بالفاء ﴿ مِنْ حَمِيمٍ ﴾ صفة لَشُوبًا والشوبُ الحَلَطُ والمزجُ ومنه شاب اللبن يشوبه أي خلطه ومزجه .

قوله : ﴿ إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ ﴾ استثناء من « المُنذِرِينَ » استثناء منقطعاً لأنه وَعِيدٌ وهم لم يدخلوا في هذا الوعيد .

قوله : ﴿ فَلَنِعْمَ ﴾ جواب لِقَسَمِ مقدر أي فوالله ومثله :

٣٨٢٦ - لَعَمْرِي لَنِعْمَ السَّيِّدَاتِ وَجَدْتُمَا^(٣)

والمخصوص بالمدح محذوف أي نحن .

سَلَّمَ عَلَى نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ ٧٦ إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ ٧٧ إِنَّهُمْ مِنْ عِبَادِنَا الْمُؤْمِنِينَ ٧٨ ثُمَّ أَغْرَقْنَا الْآخَرِينَ ٧٩
 ٨٠ وَإِنَّ مِنْ شِيعَتِهِ لِابْرَاهِيمَ ٨١ إِذْ جَاءَ رَبَّهُ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ٨٢ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَاذَا تَعْبُدُونَ ٨٣
 أَفِيكَا إِلَهَةٌ دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ ٨٤ فَمَا ظَنُّكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ ٨٥ فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ ٨٦ فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ ٨٧
 فَنُؤَلِّقُ عَنْهُ مُدْرِبِينَ ٨٨ فَرَاغَ إِلَى الْعِهْنِمْ فَقَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ ٨٩ مَا لَكُمْ لَا تَنْطِقُونَ ٩٠ فَرَاغَ عَلَيْهِمْ صَرْبًا بِالْيَمِينِ ٩١
 فَأَقْبَلُوا إِلَيْهِ يَزْفُونَ ٩٢ قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ٩٣ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ٩٤ قَالُوا اتَّبِعْنَا لِمَا بَيْنَنَا
 وَاللَّهُ فَا لَقُوهُ فِي الْجَحِيمِ ٩٥ فَأَرَادُوا بِهِ كَيْدًا فَجَعَلْنَاهُمُ الْأَسْفَلِينَ ٩٦ وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيِّدِينَ ٩٧ رَبِّ

انظر ديوانه ٣٣ ، معاهد التنصيص ١٣٤/١ ، الكامل

٩٦/٣ ، البحر ٣٦٣/٧ .

(٣) البيت لزهير انظر ديوانه (١٤) ، شرح المعلقات (٢٦٠) ،

الهمع ٤٢/٢ ، البحر ٣٦٤/٧ .

(١) انظر البيت في أمالي القالي ٢٥/١ ، ديوان الهذليين

١٩٤/١ ، الحصائص ٧٩/٣ ، اللسان (صوم) ، البحر

٣٦٣/٧ .

(٢) عجزيت لامرئ القيس وصدرة :

أيقنتلي والمشرقي مضاجعي

هَبْ لِي مِنَ الصَّالِحِينَ ﴿١١١﴾ فَبَشَّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ ﴿١١٠﴾ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعَىٰ قَالَ يُبْنَىٰ لِي ابْنٌ أَرَىٰ فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانظُرْ مَاذَا تَرَىٰ ﴿١٠٩﴾ قَالَ يَا بَنِيَّ أَمْعَلْ مَا تُؤْمَرُ سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴿١٠٨﴾ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴿١٠٧﴾ وَنَدَيْنَاهُ أَنِ يَا إِبْرَاهِيمُ ﴿١٠٦﴾ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ ﴿١٠٥﴾ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْبَلَاءُ الْمُعِينُ ﴿١٠٤﴾ وَفَدَيْنَاهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ ﴿١٠٣﴾ وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ ﴿١٠٢﴾ سَلَّمَ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ ﴿١٠١﴾ كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ ﴿١٠٠﴾ إِنَّهُمْ مِنْ عِبَادِنَا الْمُؤْمِنِينَ ﴿٩٩﴾

قوله : ﴿ سَلَّمَ عَلَىٰ نُوحٍ ﴾ مبتدأ وخبر وفيه أوجه :

أحدهما : انه مفسرٌ لتركنا .

والثاني : أنه مفسرٌ لمفعوله أي تركنا عليه نبأ وهو هذا الكلام . وقيل : ثُمَّ قَوْلٌ مُّقَدَّرٌ أَي فَقُلْنَا سَلَامٌ . وقيل : ضَمَّنَ « تَرَكَنَا » معنى قُلْنَا وقيل سُلِّطَ « تَرَكَنَا » على ما بعده . قال الزمخشري : وَتَرَكَنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ هذه الكلمة وهي سَلَامٌ عَلَىٰ نُوحٍ يعني يُسَلِّمُونَ عَلَيْهِ تَسْلِيمًا ويدعون له وهو من الكلام المحكي كقولك قرأت سورة أنزلنا . وهذا الذي قاله قول الكوفيين جعلوا الجملة في محل نصب مفعولاً بتركنا لا أنه ضَمَّنَ معنى القول بل هو على معناه بخلاف الوجه قبله وهو أيضاً من أقوالهم . وقرأ عبد الله سَلَامًا وهو مفعول به بتركنا و « كَذَلِكَ » نَعْتُ مصدرٍ أو حال من ضميره كما تقدم تحريره غير مرة .

قوله : ﴿ وَإِنَّ مِنْ شِيعَتِهِ ﴾ الضمير فيه وجهان :

أظهرهما : أنه يعود على نوح أي مِمَّنْ كَانَ يُشَايِعُهُ أي يتابعه على دينه والتصلب في أمر الله .

والثاني : أنه يعود على محمد ﷺ . والشَّيْعَةُ قد تطلق على المُتَقَدِّمِ كقوله :

٣٨٢٧ - وَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةً وَمَا لِي إِلَّا مِشْعَبَ الْحَقِّ مِشْعَبٌ (١)

فجعل آل أحمد وهم متقدمون عليه وهو تابعٌ لهم شيعةٌ له قاله الفراء . والمعروف أن الشيعة تكون المتأخر .

قوله : « إِذَا جَاءَ » في العامل فيه وجهان :

أحدهما : اذْكَرُ وهو المتعارف .

والثاني : قال الزمخشري : ما في الشيعة من معنى المُشَايِعَةِ يعني وَإِنَّ مِمَّنْ شَايَعَهُ على دينه وتقواه حين جاء

رَبَّهُ .

قال الشيخ : لا يجوز لأن فيه الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي وهو وهو « لِإِبْرَاهِيمَ » لأنه أجنبي من « شِيعَتِهِ » ومن « إِذْ » وزاد المنعُ إن قدره ممن شايعه حين جاء لابراهيم « لانه قَدَّرَ ممن شايعه فجعل العامل قبله صلة لموصول

وفصل بينه وبين إذ باجنبي وهو لإبراهيم « وأيضاً فلام الابتداء تمنع ان يعمل ما قبلها فيما بعدها لو قلت إن ضارباً لقادم علينا زيداً تقديره إن زيداً قادم علينا لم يجز .

قوله : ﴿ إِذْ قَالَ ﴾ بدل من « إذ » الأولى أو ظُرفٌ لِسَلِيمٍ أي سُلّم عليه في وقت قوله كيت وكيت أو ظُرفٌ لجاء ذكره أبو البقاء . وليس بواضح وتقدم نظير ما بعده .

قوله : ﴿ أَفْئَكَا ﴾ فيه أوجه :

أحدها : أنه مفعول من أجله أي أتريدون آلهة دون الله إفكاً فآلهة مفعول به ودون ظُرفٌ لتريدون وقدمت معمولات الفعل اهتماماً بها وحسنه كون العامل رأس فاصلة وقدم المفعول من أجله على المفعول به اهتماماً به لأنه مكافئ لهم بأنهم على إفك وباطل وبهذا بدأ الزمخشري .

والثاني : ان يكون مفعولاً به بتريدون وتكون « آلهة » بدلا منه جعلها نفس الإفك مبالغة فأبدلها عنه وفسره بها ولم يذكر ابن عطية غيره .

الثالث : أنه حال من فاعل « تريدون » أي أتريدون آلهة أفكين أو ذوي إفك واليه نحا الزمخشري .

قال الشيخ : وجعل المصدر حالاً لا يطرد إلا مع أمّا نحو أمّا علماً فعالم .

قوله : ﴿ فَرَاغَ ﴾ أي مآل في خفية وأصله من رَوَّغَانَ الثعلب وهو تردده وعدم ثبوته بمكانٍ و ﴿ ضَرَبَا ﴾ مصدر واقع موقع الحال أي فراغ عليهم ضارباً أو مصدراً لفعل ذلك الفعل حال تقديره فراغ يضرب ضارباً أو ضمّن « رَاغَ » معنى يضرب وهو بعيد . و ﴿ باليمين ﴾ متعلق بضرّباً إن لم تجعله مؤكداً وإلا فلعامله . و ﴿ اليمين ﴾ يجوز أن يراد به إحدى اليدين وهو الظاهر وأن يراد به القوة فالباء على هذا الحال أي مُلتبساً بالقوة . وأن يراد به الحلف وفاء بقوله ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ ﴾ والباء على هذا السبب ، وعدّي رَاغَ الثاني بعلى لَمَّا كَانَ مَعَ الضربِ المُستولي عليهم من فوقهم إلى أسفلهم بخلاف الأول فإنه مع توبيخ لهم وأتى بضمير العقلاء في قوله « عَلَيْهِمْ » جرياً على ظنّ عبدتها أنها كالعقلاء .

قوله : ﴿ يَزْفُونَ ﴾ حال من فاعل ﴿ أَقْبَلُوا ﴾ وإليه يجوز تعلّقه بما قبله أو بما بعده . وقرأ حمزة « يَزْفُونَ » بضم الياء من أَرْفَ وله معنيان :

أحدهما : أنه من أَرْفَ يَزْفُ أي دخل في الزيف وهو الإسراع أو زفأف العروس وهو المشي على هينته لان القوم كانوا في طمأنينة من أمرهم . كذا قيل وهذا الثاني ليس بشيء إذ المعنى أنهم لَمَّا سمعوا بذلك بادروا مسرعين فالهمزة على هذا ليست للتعدي .

والثاني : انه من أَرْفَ غَيْرُهُ أي حمّله على الزيف وهو الإسراع أو على الزفأف وقد تقدم ما فيه وباقي السبعة بفتح الياء من زَفَ الظلِّيمُ يَزْفُ أي عدا بسرعة وأصل الزفيف للنعام . وقرأ مجاهد وعبد الله بن يزيد والضحاك وابن أبي عبلة « يَزْفُونَ » من وَزَفَ يَزْفُ أي أسرع إلا أن الكسائي والفراء قالا : لا نعرفها بمعنى زَفَ وقد عرفها غيرهما قال مجاهد - وهو بعض من قرأ بها - الوزيف : النسلان . وقرئ^(١) « يَزْفُونَ » مبنياً للمفعول و « يَزْفُونَ » كيرمُون، من زَفَاهُ بمعنى

حَدَاهُ كَانَ بَعْضُهُمْ يَرْفُؤًا بَعْضًا لِّتَسَارِعِهِمْ إِلَيْهِ وَبَيْنَ قَوْلِهِ « فَأَقْبَلُوا » وَقَوْلِهِ « فَرَاغَ عَلَيْهِمْ » جُمْلٌ مَحذُوفَةٌ يَدُلُّ عَلَيْهَا الْفَحْوَى أَيْ فَبَلَّغَهُمُ الْخَبْرَ فَرَجَعُوا مِنْ عِيدِهِمْ أَوْ نَحْوِ هَذَا .

قوله : ﴿ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ في ما هذه أربعة أوجه :

أحدها : أنها بمعنى الذي أي وَخَلَقَ الَّذِي تَصْنَعُونَهُ وَالْعَمَلُ هُنَا التَّصْوِيرُ وَالنَّحْتُ نَحْوَ عَمَلِ الصَّائِغِ السُّوَارَ أَيْ صَاغَهُ وَيَرْجَحُ كَوْنُهَا بِمَعْنَى الَّذِي تَقْدَمُ مَا قَبْلَهَا فَانْهَى بِمَعْنَى الَّذِي أَيْ أَتَعْبُدُونَ الَّذِي تَنْحَتُونَ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَخَلَقَ ذَلِكَ الَّذِي تَعْمَلُونَهُ بِالنَّحْتِ .

والثاني : أنها مصدرية أي خَلَقَكُمْ وَأَعْمَالَكُمْ وجعلها الأشعرية دليلاً على خَلَقِ أفعال العباد لله تعالى وهو الحق إلا أن دليل ذلك من هنا غير قوي لما تقدم من ظهور كونها بمعنى الذي . وقال مكّي : يجب أن يكون ما والفعل مصدرًا جبيءه ليفيد أن الله خالق الأشياء كلها . وقال أيضاً : وهذا أليق لقوله « مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ »^(١) أجمع القراء على الإضافة فدل على أنه خالق الشر وقد فارق عمرو بن عبيد الناس فقراً « مِنْ شَرِّ » بالتنوين ليثبت مع الله خالقين . وقد استقصى الزمخشري المقالة هنا بكونها مصدرية وشنع على قائلها .

والثالث : أنها استفهامية وهو استفهام توبيخ وتحقير لشأنها أي وأي شيء تعملون .

والرابع : أنها نافية أي ان العمل في الحقيقة ليس لكم فأنتم لا تعملون شيئاً . والجملة من قوله : « وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ » حال ومعناها حينئذ أتعبدون الأصنام على حالة تنافي ذلك وهي أن الله خالقكم جميعاً . ويجوز أن تكون مستأنفة .

قوله : ﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ﴾ « مَعَهُ » متعلق بمحذوف على سبيل البيان كأن قائله قال : مَعَ مَنْ بَلَغَ السَّعْيُ ؟ فقيل : مَعَ أَبِيهِ . ولا يجوز تعلقه ببَلَّغَ لأنه يقتضي بلوغهما معاً حد السعي ولا يجوز تعلقه بالسعي لأن صلة المصدر لا تقدم عليه فتعين ما تقدم قال معناه الزمخشري وَمَنْ يَتَّسِعُ فِي الظَّرْفِ يُجَوِّزُ تَعْلُقَهُ بِالسَّعْيِ .

قوله : ﴿ مَاذَا تَرَى ﴾ يجوز أن تكون « مَاذَا » مركبة مغلَّباً فيها الاستفهام فتكون منصوبة وهي وما بعدها في محل نصب بالنظر لانها معلقة له وأن تكون ما استفهامية وذا موصولة فتكون مبتدأ وخبراً والجملة معلقة أيضاً . وأن يكون ماذا بمعنى الذي فيكون معمولاً لأنظر . وقرأ الأخوان « تَرَى » بالضم والكسر والمفعولان محذوفان أي تريني إياه من صبرك واحتمالك . وباقي السبعة « تَرَى » بفتحين من الرأي وقرأ الأعمش والضحاك « تَرَى » بالضم والفتح بمعنى ما يُخَيَّلُ إِلَيْكَ وَيَنْسَخُ لِحَاظِكَ .

قوله : ﴿ مَا تُوْمَرُ ﴾ يجوز أن تكون ما بمعنى الذي والعائد مقدر أي تؤمره والأصل تُوْمَرُ بِهِ ولكن حذف الجار مطرد فلم يحذف العائد إلا وهو منصوب المحل فليس حذفه هنا كحذفه في قولك جاء الذي مررت . وأن تكون مصدرية قال الزمخشري : أو أَمْرٌ كُ عَلَى إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ لِلْمَفْعُولِ وَتَسْمِيَةِ الْمَأْمُورِ بِهِ أَمْرًا يَعْنِي بِقَوْلِهِ الْمَفْعُولُ أَيْ الَّذِي يُسَمَّى فاعله إلا أن في تقدير المصدر بفعل مبني للمفعول خلافاً مشهوراً .

قوله : ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا ﴾ في جوابهما ثلاثة أوجه :

أحدها : - وهو الظاهر - أنه محذوف أي نادته الملائكة أو ظهر صبرهما أو أجزلنا لهما أجرهما وقدره بعضهم بعد الرؤيا أي : كان ما كان مما ينطق به الحال والوصف مما لا يدرك كنهه . ونقل ابن عطية أن التقدير فلما أسلما أسلما وتلَّهُ قال كقوله :

٣٨٢٨ - فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الْحَقِّ وَأَتَّحَىٰ بِنَا بطن خَبْتِ ذِي قِفَافٍ عَقَقْنَا^(١)

أي فلما أجزنا وأتتحى . ويعزى هذا لسيبويه وشيخه الخليل وفيه نظرٌ من حيث اتحاد الفعلين الجارين مجرى الشرط والجواب إلا أن يقال جعل التغاير فليس الآية بالعطف على الفعل ، وفي البيت بعمل الثاني في ساحة والعطف عليه أيضاً . والظاهر أن مثل هذا لا يكفي في التغاير .

الثاني : أنه « وتلَّهُ للجبين » والواو زائدة وهو قول الكوفيين والأخفش .

والثالث : أنه « وناديناها » والواو زائدة أيضاً وقرأ علي وعبد الله وابن عباس « سلما » وقرئ « استسلما » و « تلَّهُ » أي صرعه وأسقطه على شقه . وقيل هو الرمي بقوة وأصله من رمى به على التل وهو المكان المرتفع أو من التليل وهو العتق أي رماه على عنقه ثم قيل لكل إسقاط وإن لم يكن على تل على عتق والمثل : الرمح الذي يتل به والجبين ما انكشف من الجهة من هنا ومن هنا وشد جمعه على أجبن وقياسه في القلة أجبنه كأرغفة وفي الكثرة جبن وجبنان كرجف ورغفان ورغف .

وَبَشَّرْنَاهُ بِإِسْحَاقَ نَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ ۚ ﴿١١٢﴾ وَبَارَكْنَا عَلَيْهِ وَعَلَىٰ إِسْحَاقَ وَمِن ذُرِّيَّتِهِمَا مُحْسِنٌ وَظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ مُبِينٌ ۚ ﴿١١٣﴾ وَلَقَدْ مَنَّا عَلَىٰ مُوسَىٰ وَهَارُونَ ﴿١١٤﴾ وَجَعَلْنَاهُمَا قَوْمَهُمَا مِنَ الْكُرْبِ الْعَظِيمِ ۚ ﴿١١٥﴾ وَنَصَرْنَاهُمْ فَاكْفَرُوا هُمُ الْفَالِغِينَ ﴿١١٦﴾ وَءَاتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ ﴿١١٧﴾ وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۚ ﴿١١٨﴾ وَتَرَكْنَا عَلَيْهِمَا فِي الْآخِرِينَ ﴿١١٩﴾ سَلَّمَ عَلَىٰ مُوسَىٰ وَهَارُونَ ﴿١٢٠﴾ إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ ﴿١٢١﴾ إِنَّمَا مِنْ عِبَادِنَا الْمُؤْمِنِينَ ﴿١٢٢﴾ وَإِنَّ إِلْيَاسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴿١٢٣﴾ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ ۖ أَلَا تَتَّقُونَ ﴿١٢٤﴾ أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ ﴿١٢٥﴾ اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأُولِينَ ﴿١٢٦﴾ فَكَذَّبُوهُ فَأَنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ ۚ ﴿١٢٧﴾ إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلَصِينَ ﴿١٢٨﴾ وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ ﴿١٢٩﴾ سَلَّمَ عَلَىٰ آلِ يَاسِينَ ﴿١٣٠﴾ إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ ﴿١٣١﴾ إِنَّمَا مِنْ عِبَادِنَا الْمُؤْمِنِينَ ﴿١٣٢﴾ وَإِنَّ لُوطًا لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴿١٣٣﴾ إِذْ جَعَلْنَاهُ وَأَهْلَهُ أَجْمَعِينَ ﴿١٣٤﴾ إِلَّا عَجُوزًا فِي الْغَدِيرِينَ ﴿١٣٥﴾ ثُمَّ دَمَرْنَا الْآخِرِينَ ﴿١٣٦﴾ وَإِنَّا لَنُؤْمِنُونَ عَلَيْهِمْ مُّصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَبِالْبَيْتِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿١٣٨﴾ وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴿١٣٩﴾ إِذْ أَبَقَ إِلَى الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ ﴿١٤٠﴾ فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ ﴿١٤١﴾ فَالْتَقَمَهُ

(١) البيت لامرئ القيس انظر ديوانه ١٥ ، شرح المعلقات

(٥٤) ، معاني الفراء ٢ / ٢٥٠ ، البحر ٧ / ٣٧٠ ، اللسان

الْحَوْتُ وَهُوَ مُلِيمٌ ﴿١٤٢﴾ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ ﴿١٤٣﴾ لَلِثِّ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿١٤٤﴾ ﴿ فَنَبَذْنَاهُ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ سَقِيمٌ ﴿١٤٥﴾ وَأَنْبَتْنَا عَلَيْهِ شَجَرَةً مِّنْ يَّفْعِيلِينَ ﴿١٤٦﴾ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴿١٤٧﴾ فَآمَنُوا فَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَىٰ حِينٍ ﴿١٤٨﴾

قوله : ﴿ نَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴾ نَبِيًّا نَضَبُ عَلَى الْحَالِ وَهِيَ حَالٌ مُّقَدَّرَةٌ .

قال الشيخ : إِنْ كَانَ الذَّبِيحُ إِسْحَقَ فَيُظْهِرُ كَوْنَهَا حَالًا مُّقَدَّرَةً وَإِنْ كَانَ إِسْمَاعِيلُ هُوَ الذَّبِيحُ وَكَانَتِ الْبَشَارَةُ بَشَارَةً بَوْلَادَةٍ إِسْحَقَ فَقَدْ جَعَلَ الزَّمْخَشَرِيُّ ذَلِكَ مَحَلَّ سَوْأَلٍ قَالَ : فَإِنْ قُلْتَ فَرَقَ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ قَوْلِهِ « فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ » وَذَلِكَ أَنَّ الْمَدْخُولَ مَوْجُودَ مَعَ وَجُودِ الدَّخُولِ وَالْخُلُودَ غَيْرَ مَوْجُودٍ مَعَهَا فَقَدَّرْتَ مُقَدِّرِينَ الْخُلُودَ فَكَانَ مُسْتَقِيمًا وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْمُبَشِّرُ بِهِ فَإِنَّهُ مَعْدُومٌ وَقَدْ وَجِدَ الْبَشَارَةَ وَعَدِمَ الْمُبَشِّرَ بِهِ أَوْجَبَ عَدَمَ حَالِهِ لِأَنَّ الْحَالَ جَلِيَّةٌ لَا تَقُومُ إِلَّا بِالْمُحَلِّيِّ وَهَذَا الْمُبَشِّرُ بِهِ الَّذِي هُوَ إِسْحَقُ حِينَ وُجِدَ لَمْ تَوْجِدِ النُّبُوَّةَ أَيْضًا بِوُجُودِهِ بَلْ تَرَخْتَ عَنْهُ مَدَّةً طَوِيلَةً فَكَيْفَ يَجْعَلُ نَبِيًّا حَالًا مُّقَدَّرَةً وَالْحَالُ صِفَةٌ لِلْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ عِنْدَ وَجُودِ الْفِعْلِ مِنْهُ أَوْ بِهِ فَالْخُلُودُ إِنْ لَمْ يَكُنْ صِفَتُهُمْ عِنْدَ دَخُولِ الْجَنَّةِ فَتَقَدَّرَ صِفَتُهُمْ لِأَنَّ مُقَدِّرِينَ الْخُلُودَ وَلَيْسَ كَذَلِكَ النُّبُوَّةُ فَإِنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى أَنْ تَكُونَ مَوْجُودَةً أَوْ مُقَدَّرَةً وَقَدْ وَجِدَ الْبَشَارَةَ بِإِسْحَقَ لِعَدَمِ إِسْحَقَ قُلْتَ : هَذَا سَوْأَلٌ دَقِيقٌ الْمَسْلُوكِ وَالَّذِي يَحِلُّ الْإِشْكَالُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ مَضَافٍ مَحْذُوفٍ وَذَلِكَ قَوْلُهُ وَبَشَّرْنَاهُ بِوُجُودِ إِسْحَقَ نَبِيًّا أَيَّ بَأَنَّ يُوجَدُ مُقَدَّرَةً نُبُوَّتُهُ فَالْعَامِلُ فِي الْحَالِ الْوُجُودِ لَا فِعْلَ الْبَشَارَةِ وَبِذَلِكَ يَرْجِعُ نَظِيرُ قَوْلِهِ تَعَالَى « فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ » . انْتَهَى . وَهُوَ كَلَامٌ حَسَنٌ .

قوله : ﴿ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِنَبِيًّا وَأَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي نَبِيًّا فَتَكُونُ حَالًا مُتَدَاخِلَةً وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا ثَانِيَةً قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ عَلَى سَبِيلِ الثَّنَاءِ وَالتَّقْرِيزِ لِأَنَّ كُلَّ نَبِيٍّ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مِنَ الصَّالِحِينَ .

قوله : ﴿ وَنَصَرْنَا هُمْ ﴾ الضَّمِيرُ عَائِدٌ عَلَى مُوسَى وَهَارُونَ وَقَوْمَهُمَا وَقِيلَ : عَائِدٌ عَلَى الْإِثْنَيْنِ بِلَفْظِ الْجَمْعِ تَعْظِيمًا كَقَوْلِهِ :

فَإِنْ شِئْتَ حَرَمْتُ النِّسَاءَ سِوَاكُمْ^(١) - ٣٨٢٩ -

وقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ﴾ .

قوله : ﴿ فَكَانُوا هُمْ ﴾ يَجُوزُ فِي « هُمْ » أَنْ يَكُونَ تَأْكِيدًا وَأَنْ يَكُونَ بَدَلًا وَأَنْ يَكُونَ فَضْلًا وَهُوَ الْأَظْهَرُ .

قوله : ﴿ وَإِنَّ الْيَأْسَ ﴾ الْعَامَّةُ عَلَى هَمْزَةٍ مَكْسُورَةٍ هَمْزَةٌ قَطْعٌ . وَابْنُ دَكْوَانَ بَوَصَلَهَا وَلَمْ يَنْقُلْهَا عَنْهُ الشَّيْخُ بَلْ نَقَلَهَا عَنْ جَمَاعَةٍ غَيْرِهِ . وَوَجْهُ الْقِرَاءَتَيْنِ أَنَّهُ اسْمٌ أَعْجَمِيٌّ تَلَاَعَبَتْ بِهِ الْعَرَبُ فَقَطَّعَتْ هَمْزَتَهُ تَارَةً وَوَصَلَتْهُ أُخْرَى . وَقَالُوا فِيهِ الْيَأْسِينُ كَجِبْرَائِيلِينَ . وَقِيلَ تَحْتَمَلُ قِرَاءَةَ الْوَصْلِ أَنْ يَكُونَ اسْمُهُ يَأْسِينُ ثُمَّ دَخَلَتْ عَلَيْهِ إِلِ الْمَعْرِفَةِ كَمَا دَخَلَتْ عَلَى لَيْسَعٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ . وَالْيَأْسُ هَذَا قِيلَ هُوَ ابْنُ الْيَأْسِينِ الْمَذْكُورُ بَعْدُ مِنْ وَلَدِ هَارُونَ أَخِي مُوسَى وَقِيلَ : بَلِ الْيَأْسُ إِدْرِيسُ وَيَدُلُّ لَهُ قِرَاءَةُ عَبْدِ اللَّهِ وَالْأَعْمَشُ وَابْنُ وَثَابٍ « وَإِنَّ إِدْرِيسَ » وَقُرِئَ « إِدْرَاسَ » كِابْرَاهَامَ وَإِبْرَاهِيمَ وَفِي مَصْحَفِ أَبِي وَقْرَةَ « وَإِنَّ إِيْلَيْسَ » بِهَمْزَةٍ مَكْسُورَةٍ ثُمَّ يَاءٌ سَاكِنَةٌ بِنَقْطَتَيْنِ مِنْ تَحْتِ ثُمَّ لَامٌ مَكْسُورَةٌ ثُمَّ يَاءٌ بِنَقْطَتَيْنِ مِنْ تَحْتِ سَاكِنَةٌ ثُمَّ سَيْنٌ مَفْتُوحَةٌ .

قوله : ﴿ إِذْ قَالَ ﴾ ظرف لقوله : ﴿ لِمَنِ الْمُرْسَلِينَ ﴾ .

قوله : ﴿ بَعْلًا ﴾ الفراء على تنوينه منصوباً وهو الرَّبُّ بِلُغَةِ الْيَمَنِ . سمع ابن عباس رجلاً منهم يُشَدُّ ضَالَّةً فَقَالَ آخِرُ أَنَا بَعْلُهَا فَقَالَ اللَّهُ أَكْبَرُ وَتَلَا هَذِهِ الْآيَةَ وَقِيلَ : هُوَ عَلَّمَ لِنَصْمِ بَعِينِهِ وَلِهَ قِصَّةٌ فِي التَّفْسِيرِ وَقِيلَ هُوَ عَلَّمَ لَامْرَأَةً بَعِينَهَا أَتَتْهُمْ بِضَلَالٍ فَاتَّبَعُوهَا كَذَا جَاءَ فِي التَّفْسِيرِ . وَتَأَيَّدَ صَاحِبُ هَذِهِ الْمَقَالَةِ بِقِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ « بَعْلَاءَ » بِزَنَةِ حَمْرَاءَ .

قوله : ﴿ وَتَدْرُونَ ﴾ يجوز أن يكون حالاً على إضمار مبتدأ وأن يكون عطفاً على « تَدْعُونَ » فيكون داخلًا في حيز الإنكار .

قوله : ﴿ اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبِّ ﴾ قرأ الأخوان وحفص بنصيب الثلاثة من ثلاثة أوجه : النصب على المدح أو البدل أو البيان إن قلنا أن إضافة أفعل إضافة محضة والباقون بالرفع إما على خبر ابتداء مضمرة أي هو الله أو على أن الجلالة مبتدأ وما بعده الخبر وروي عن حمزة أنه كان إذا وصل نصب وإذا وقف رفع وهو حسن جداً وفيه جمع بين الروايتين .

قوله : ﴿ إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ ﴾ استثناء متصل من فاعل « فَكَذَّبُوهُ » وفيه دلالة على أن في قومه من لم يكذبه فلذلك استثنوا ولا يجوز أن يكونوا مستثنين من ضمير « لِمُحْضَرُونَ » لأنه يلزم أن يكونوا مندرجين فيمن كذب لكنهم لم يُحْضَرُوا لكونهم عباد الله المخلصين وهو بين الفساد ، لا يقال هو مستثنى منه استثناء منقطعاً لأنه يصير المعنى لكن عباد الله المخلصين من غير هؤلاء لم يُحْضَرُوا ولا حاجة إلى هذا بوجه إذ به يفسد نظم الكلام .

قوله : ﴿ عَلَى الْيَاسِينِ ﴾ قرأ نافع وابن عامر « عَلَى آلِ يَاسِينَ » بإضافة آل بمعنى أهل إلى ياسين ، والباقون بكسر الهمزة وتكون اللام موصولة بياسين كأنه جمع إِيَّاسٍ جمع سلامة فأما الأولى فإنه أراد بالآل إِيَّاسٍ وَلَدَ يَاسِينَ كما تقدم وأصحابه . وقيل المراد بياسين هذا إِيَّاسُ الْمُتَقَدِّمِ فيكون له اسمان وأله رَهْطُهُ وقومه المؤمنون . وقيل المراد بياسين محمد نبينا ﷺ وأما القراءة الثانية فقول هي جمع إِيَّاسِ الْمُتَقَدِّمِ وجمع باعتبار أصحابه كالمهالبة والأشاعنة في المهلب وبينه والأشعث وقومه وهو في الأصل جمع المنسوبين إلى إِيَّاسٍ وَالْأَصْلُ الْيَاسِيُّ كَأَشْعَرِيٍّ ثُمَّ اسْتَنْقَلَتْ تَضْعِيفُهَا فَحَذَفَتْ إِحْدَى يَأْيِ النَّسَبِ فَلَمَّا جُمِعَ جَمْعُ سَلَامَةٍ اِلْتَقَى سَاكِنَانِ إِحْدَى الْيَأْيَيْنِ وَبَاءَ الْجَمْعُ فَحَذَفَتْ أُوْلَاهُمَا لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ فَصَارَ الْيَاسِينِ كَمَا تَرَى وَمِثْلُهُ الْأَشْعُرُونَ وَالْخُيَّيْنِ قَالَ :

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُيَّيْنِ قَدِي (١)

- ٣٨٣٠ -

وقد تقدم طرف من هذا آخر الشعراء عند قوله « الْأَعْجَمِينَ » إلا أن الزمخشري قد ردَّ هذا بأنه لو كان على ما ذكر لوجب تعريفه بأل فكان يقال على الإِيَّاسِينَ قُلْتُ : لأنه متى جمع العلم جمع سلامة أو ثني لزمته الألف واللام لأنه تزول علميته فيقال الزيدان ، الزينبات ولا تلتفت إلى قولهم جُمَادِيَانِ وَعَمَايَتَانِ عَلَمِيَّ شَهْرَيْنِ وَجَبَلَيْنِ لندورهما . وقرأ الحسن وأبورجاء « عَلَى الْيَاسِينِ » بوصل الهمزة على أنه جمع إِيَّاسٍ وقومه المنسوبين إليه بالطرق المذكورة وهذه واضحة لوجود الِ الْمَعْرِفَةِ فِيهِ كَالزَيْدِينَ . وقرأ عبد الله « عَلَى إِدْرَاسِينَ » لأنه قرأ في الأول « وَإِنَّ إِدْرِيْسَ » . وقرأ أبي « عَلَى إِيْلِيْسِينَ » لأنه قرأ في الأول « وَإِنَّ إِيْلِيْسَ » كما حررته عنه وهاتان تدلان على أن إِيْلِيْسِينَ جمع إِيْلِيْسَ .

قوله : ﴿ مُصْبِحِينَ ﴾ حال وهو من أَصْبَحَ التامة بمعنى داخلين في الصباح ومنه :

إِذَا سَمِعْتَ بُشْرَى الْقَيْنِ فَاعْلَمْ بِأَنَّهُ مُصْبِحٌ^(١) - ٣٨٣١

أي مقيم في الصباح وقد تقدم ذلك في سورة الروم . وبالليل عطف على الحال قبلها أي وملتبسين بالليل .
قوله : ﴿ إِذْ أَبَقَ ﴾ ظرف للمُرسَلين أي هو من المُرسَلين حتى في هذه الحالة وأبقَ هربَ يقال أَبَقَ العبدُ يَأْبِقُ إِبَاقاً فهو أَبَقٌ والجمع أَبَاقٌ كضُرَابٍ . وفيه لغة ثانية أَبَقَ بالكسر يَأْبِقُ بالفتح ويَأْبِقُ الرجلُ تشبّه به في الاستتار وقول الشاعر :
قَدْ أَحْكَمْتَ حَكَمَاتِ القِدِّ وَالْأَبَقَا^(٢) - ٣٨٣٢

قيل هو القنب .

قوله : ﴿ فَسَاهَمَ ﴾ أي فعَالَبَهُم في المُسَاهَمَة وهي الاقتراع وأصله أن يخرج السهم على من غلب .

قوله : ﴿ وَهُوَ مُلِيمٌ ﴾ حال . والمُليِمُ الذي أتى بما يُلامُ عليه قال :

وَكَمْ مِنْ مُلِيمٍ لَمْ يُصَبِّ بِمَلَامَةٍ وَمُتَّبِعٍ بِالدَّنْبِ لَيْسَ لَهُ ذَنْبٌ^(٣) - ٣٨٣٣
يقال «الأم فلان» أي فعل ما يُلامُ عليه . وقريء «مليِم» بفتح الميم من لام يَلُومُ وهي شاذة جداً إذ كان قياسها مَلُومٌ لأنها من ذوات الواو كَمَقُولٍ وَمَصُونٍ . قيل ولكن أُخِذَتْ من ليمَ على كذا مبنياً للمفعول ومثله في ذلك شيب الشيء فهو مَشِيبٌ ودعي فهو مَدْعِيٌّ والقياس مَشُوبٌ ومدعو لأنهما من يَشُوبُ ويدعو .
قوله : ﴿ فِي بَطْنِهِ ﴾ الظاهر أنه متعلق بلبت وقيل حال أي مستقراً .

قوله : ﴿ بِالْعَرَاءِ ﴾ أي في العراء نحو زيد بمكة والعراء الأرض الواسعة التي لا نبات فيها ولا معلّم اشتقاقاً من العُري وهو عدم السترة سميت الأرض الجرداء بذلك لعدم استتارها بشيء والعراء بالقصر الناحية ومنه اعتراه أي قصد عراه . أما الممدود فهو كما تقدم الأرض الفَيْحَاء . قال :

وَرَفَعْتُ رَجُلًا لَا أَخَافُ عِثَارَهَا وَنَبَذْتُ بِالْمَتْنِ الْعَرَاءِ ثِيَابِي^(٤) - ٣٨٣٤

قوله : ﴿ مِنْ يَقْطِينٍ ﴾ هو يَقْعِيلٌ من قَطَنَ بالمكان إذا أقام فيه لا يَبْرُحُ . قيل واليَقْطِينُ كلُّ ما لم يكن له ساق من عُودٍ كالفناء والقرع والبطيخ وفي قوله « شَجَرَةٌ » ما يردُّ قول بعضهم أن الشجرة في كلامهم ما كان لها ساق من عُودٍ بل الصحيح أنها أعمٌ ولذلك بُيِّنَتْ بقوله « مِنْ يَقْطِينٍ » وأما قوله ﴿ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ ﴾^(٥) فلا دليل فيه لأنه استعمال اللفظ العام في أحد مدلولاته .

وقيل بل أنبت الله اليقطين الخاص على ساقٍ مُعْجَزَةٍ له عليه السلام فجاء على أصله ولو بُيِّنَتْ من الوعدٍ مثل

(١) انظر لسان العرب (قين) .

(٣) انظر البيت في أمالي القاضي ١٦/١ .

(٢) عجز بيت زهير وصدرة :

(٤) البيت لرجل من خزاعة وينسب لابي خراش الهذلي انظر مجاز

القائد الخيل منكوباً دوابرها

القرآن ١٧٥/٢ ، ديوان الهذليين ١٦٨/٢ ، الكامل

٢٧٦/١ ، اللسان (عرا) .

انظر ديوانه (٤٩) ، اللسان (أبق) .

(٥) سورة الرحمن (٦)

يقطين لقلت يؤعبد لا يقال بحذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة كيعد مضارع وَعَدَ لَأَنَّ شرط تلك الياء أن تكون للمضارعة وهذه مما يمتحن بها أهل التصريف بعضهم بعضاً .

قوله : ﴿ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ في أو هذه سبعة أوجه قد تقدمت بتحقيقها ودلائلها في أول البقرة عند قوله تعالى « أَوْ كَصَيْبٍ » (١) فعليك بالالتفات إليها ثمة . فالشك بالنسبة إلى المخاطبين أي أن الرائي يشك عند رؤيتهم . والإبهام بالنسبة إلى أن الله تعالى أنهم أمرهم . والإباحة أي أن الناظر إليهم يُباح له أن يحذرهم بهذا القدر أو بهذا المقدر ، وكذلك التخيير أي هو مخير بين أن كذا أو كذا والإضراب ومعنى الواو واضحان .

فَأَسْتَفْتِيهِمُ أَلِربِّكَ أَلْبَنَاتُ وَلَهُمُ أَلْبَنُونَ ﴿١٤٩﴾ أَمْ خَلَقْنَا الْمَلَائِكَةَ إِنثًا وَهُمْ شَاهِدُونَ ﴿١٥٠﴾ أَلَا إِنَّهُمْ مِّنْ أَفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ﴿١٥١﴾ وَوَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿١٥٢﴾ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ﴿١٥٣﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿١٥٤﴾ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٥٥﴾ أَمْ لَكُمْ سُلْطٰنٌ مُّبِينٌ ﴿١٥٦﴾ فَأَتُوا بِكِنٰتِكُمْ إِن كُنتُمْ صٰدِقِينَ ﴿١٥٧﴾ وَجَعَلُوا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ نَسْبًا وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ ﴿١٥٨﴾ سُبْحٰنَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلِصِينَ ﴿١٦٠﴾ فَإِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ ﴿١٦١﴾ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ بِفٰتِنِينَ ﴿١٦٢﴾ إِلَّا مَن هُوَ صَالٍ الْجَحِيمِ ﴿١٦٣﴾ وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴿١٦٤﴾ وَإِنَّا لَنَحْنُ الصّٰفُّونَ ﴿١٦٥﴾ وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسَبِّحُونَ ﴿١٦٦﴾ وَإِن كَانُوا لَيَقُولُونَ ﴿١٦٧﴾ لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ الْأَوَّلِينَ ﴿١٦٨﴾ لَكُنَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلِصِينَ ﴿١٦٩﴾ فَكَفَرُوا بِهِ ۖ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿١٧٠﴾ وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَمٰنَا عِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ ﴿١٧١﴾ إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنصُورُونَ ﴿١٧٢﴾ وَإِن جُنَدِنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ ﴿١٧٣﴾ فَتَوَلَّ عَنْهُمْ حَتَّىٰ حِينٍ ﴿١٧٤﴾ وَأَبْصَرَهُمْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ ﴿١٧٥﴾ أَفَعِدَّٰنَا يَسْتَعْجِلُونَ ﴿١٧٦﴾ فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحِلِهِمْ فَسَآءَ صَبَاحُ الْمُنذِرِينَ ﴿١٧٧﴾ وَتَوَلَّ عَنْهُمْ حَتَّىٰ حِينٍ ﴿١٧٨﴾ وَأَبْصَرَ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ ﴿١٧٩﴾

قوله : ﴿ فَأَسْتَفْتِيهِمْ ﴾ قال الزمخشري : معطوف على مثله في أول السورة وإن تباعدت .

قال الشيخ : وإذا كانوا قد عدوا الفصل بنحو كل لحماً واضرب زيداً أو خبزاً من أفتح التراكيب فكيف بجمل كثيرة وقصص متباينة قلت : ولقائل أن يقول إن الفصل أن يقول إن الفصل وأن كثر بين الجمل المتعاطفة معتقراً وأما المثال الذي ذكره فمن قبيل المفردات ألا ترى كيف عطف خبزاً على لحماً ؟ .

قوله : ﴿ وَهُمْ شَاهِدُونَ ﴾ جملة حالية من الملائكة والرباط الواو وهي هنا واجبة لعدم رباط غيرها . والعامية على « وَلَدَ اللَّهُ » فعلاً ماضياً مسنداً للجلالة أي أتى بالولد تعالى عما يقولون علواً كبيراً وقرىء (٢) « وَلَدَ اللَّهُ » بإضافة الولد إليه أي يقولون الملائكة ولده فحذف المبتدأ للعلم به وأبقى خبره تذكيراً وتأنيثاً تقول هذه ولدي وهم ولدي .

قوله : ﴿ أَصْطَفَى ﴾ العامية على فتح الهمزة على أنها همزة استفهام بمعنى الإنكار والتفريع وقد حذف معها همزة الوصل استغناء عنها، وقرأ نافع في رواية : وأبو جعفر وشيبة والأعمش بهمزة وصل ثبت ابتداءً وتسقط درجاً ، وفيه وجهان :

أحدهما : أنه على نية الاستفهام وإنما حذف للعلم به ومنه قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي .
 ٣٨٣٥ - ثُمَّ قَالُوا تُحِبُّهَا قُلْتُ بَهْرًا عَدَدَ الرِّمْلِ وَالْحَصَى وَالتُّرَابِ
 أَي أُتَجِبُّهَا .

والثاني : أن هذه الجملة بدلٌ من الجملة المحكيّة بالقول وهي « وَلَدَ اللَّهُ » أي يقولون كذا ويقول اصطفى هذا الجنس . على هذا الجنس قال الزمخشري : وقد قرأ بها حمزة والأعمش وهذه القراءة وإن كان هذا محلها فهي ضعيفة والذي أضعفها أن هذه الجملة قد اكتنفها الإنكار من جانبها وذلك قوله : « وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ » « مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ » فمن جعلها للإثبات فقد أدفعها دخيلة بين نسبتين .

قال الشيخ : وليست دخيلة بين نسبتين لأن لها مناسبة ظاهرة مع قولهم « وَلَدَ اللَّهُ » فأما قوله : « وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ » فهي جملة اعتراض بين مقالتى الكفرة جاءت للتشديد والتأكيد في كون مقالتهم تلك هي من إفكهم . ونقل أبو البقاء أنه قرئ « اصْطَفَى » بالمدّ قال : وهو بعيد جداً .

قوله : « مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ » جملتان استفهاميتان ليس لإحديهما تعلق بالأخرى من حيث الإعراب استفهام أولاً عما استقرّ لهم وثبتت استفهام إنكارٍ وثانياً استفهام تعجبٍ من حكمهم بهذا الحكم الجائر وهو أنهم نسبوا أحسن الجنسين وما يتطيرون منه ويتوارى أحدهم من قومه عند بشارته به إلى ربهم وأحسن الجنسين إليهم .

قوله : « إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ » في هذا الاستثناء وجوه :

أحدهما : أنه منقطع والمستثنى منه إما فاعل « جَعَلُوا » أي جعلوا بينه وبين الجنة نسباً إلا عباد الله .

الثاني : أنه فاعل « يَصِفُونَ » أي لكن عباد الله يصفونه بما يليق به تعالى .

الثالث : أنه ضمير « مُحْضَرُونَ » أي لكن عباد الله ناجون وعلى هذا فتكون جملة التسييح معترضة ، وظاهر كلام بي البقاء أنه يجوز أن يكون استثناء متصل لأنه قال : مستثنى من جَعَلُوا أو مُحْضَرُونَ ويجوز أن يكون منفصلاً وظاهر هذه العبارة أن الوجهين الأولين هو فيهما متصل لا منفصل وليس بعيداً كأنه قيل وجعل الناس ثم استثنى منهم هؤلاء وكل من لم يجعل بين الله وبين الجنة نسباً فهو عند الله مُخْلِصٌ من الشرك .

قوله : « وَمَا تَعْبُدُونَ » فيه وجهان :

أحدهما : أنه معطوف على اسم إن وما نافية وأنتم إسمها أو مبتدأ ، وأنتم فيه تغليب المخاطب على الغائب إذ الأصل فَإِنَّكُمْ ومعبودكم ما أنتم وهو فعَلْب الخطاب وعَلَيْهِ متعلّق بقوله : « بِفَاتِنِينَ » والضمير عائد على « مَا تَعْبُدُونَ » بتقدير حذف مضاف وضمّن فَاتِنِينَ معنى حَامِلِينَ بالفتنَةِ والتقدير فَإِنَّكُمْ وَالْهَيْتُكُمْ ما أنتم وهم حَامِلِينَ على عبادته إلا الذي سبق في علمه أنه من أهل صُلْبِي الجحيم و « مَنْ » مفعولٌ بفَاتِنِينَ والاستثناء مفرغ .

والثاني : أنه مفعول معه وعلى هذا فيحسنُ السكوتُ على « تَعْبُدُونَ » كما يحسن في قولك إن كلَّ رجلٍ وضيعته . وحكى الكسائي إن كلُّ ثوبٍ وثمنه ، والمعنى أَنَّكُمْ مع معبودكم مَقْرُونُونَ كما تقدّر ذلك في كل رجلٍ وضيعته مقترنان .

قوله : ﴿ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ بِفَاتِنِينَ ﴾ مستأنف أي ما أنتم على ما تعبدون بفاتنين أو بحاملين على الفتنة إلا من هو ضالّ مثلكم قاله الزمخشري إلا أن أبا البقاء ضعف الثاني وكذا الشيخ تابعاً له تضعيفه لعدم تبادره إلى الفهم قلت : الظاهر أنه معطوف واستئناف « مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ بِفَاتِنِينَ » غير واضح والحقّ أحقُّ أن يتبع وجوز الزمخشري أن يعود الضمير في « عَلَيْهِ » على الله تعالى قال : فإن قلت كيف يفتنونهم على الله قلت يُفسدُونهم عليه بإغوائهم من قولك فتّن فلان على فلان امرأته كما تقول أفسدتها عليه وخبيها عليه و « مَنْ هُوَ » يجوز أن تكون موصولة أو موصوفة . وقرأ العامة « صَالِ الْجَحِيمِ » بكسر اللام لأنه منقوص مضاف حذف لامة لالتقاء الساكنين وحمل على لفظ « مَنْ » فأفرد كما أفرد « هُوَ » وقرأ الحسن وابن أبي عبلة بضم اللام مع واو بعدها فيما نقله الهذليّ عنهما وابن عطية عن الحسن وقرأ بضمها مع عدم واو فيما نقل ابن خالويه عنهما وعن الحسن فيما نقله الزمخشري وأبو الفضل فأما مع الواو فإنه جمع سلامة بالواو والنون ويكون قد حمل على لفظ « مَنْ » أولاً فأفرد في قوله « هُوَ » وعلى معناها ثانياً فجمع في قوله « صَالُو » وحذفت النون للإضافة ومما حمل فيه على اللفظ والمعنى في جملة واحدة وهي صلة للموصول قوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَنْ كَانَ هُوداً أَوْ نَصَارَى ﴾ (١) فأفرد في كَانَ وجمع في هُوداً ومثله قوله :

وَأَيُّظَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ نِيَامًا (٢) وأما مع عدم الواو فيحتمل أن يكون جمعاً أيضاً وإنما حذف الواو خطأ كما حذف لفظاً وكثيراً ما يفعلون هذا يُسْقِطُونَ في الخط ما يسقط في اللفظ ومنه ﴿ يَقْضِ الْحَقُّ ﴾ (٣) في قراءة مَنْ قرأ بالضاد المعجمة رسم يغير ياء وكذلك ﴿ وَأَخْشَوْنَ الْيَوْمَ ﴾ (٤) ويحتمل أن يكون مفرداً وحقه على هذا كسر اللام فقط لأنه عين منقوص وعين المنقوص مكسورة أبداً وحذفت اللام وهي الياء لالتقاء الساكنين نحو هذا فاضر البلد وقد ذكروا فيه توجيهين :

أحدهما : أنه مقلوب إذ الأصل صالي ثم صائل قدّموا اللام إلى موضع العين فوق الإعراب على العين ثم حذفت لام الكلمة بعد القلب فصار اللفظ كما ترى ووزنه على هذا فأع فيقال على هذا جاء صال ورأيت صالاً ومررت بصال فيصير في اللفظ كقولك هذا باب ورأيت باباً ومررت بباب ونظيره في مجرد القلب شاكٍ ولائث في شائكٍ ولائث ولكن شائكٍ ولائث قبل القلب صحيحان فصارا به معتلين منقوصين بخلاف صال فإنه قبل القلب معتلاً منقوصاً فصار به صحيحاً .

والثاني : أن اللام حذفت استقلاً من غير قلب . وهذا عندي أسهل مما قبله وقد رأيناهم يتناسون اللام المحذوفة يجعلون الإعراب على العين وقد قرئ : ﴿ وَلَهُ الْجَوَارُ ﴾ (٥) برفع الراء ﴿ وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ دَانٌ ﴾ (٦) تشبيهاً بجناح وجان وقالوا : ما باليت به والأصل بالية كعاقبة وقد تقدم طرف من هذا عند قوله : ﴿ وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ﴾ (٧) فيمن قرأه برفع الشين .

قوله : ﴿ وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أن « مِنَّا » صفة لموصوف محذوف فهو مبتدأ والخبر الجملة من قوله : ﴿ إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ ﴾ تقديره ما

(١) سورة الرحمن (٢٤) .

(٢) سورة الرحمن (٥٤) .

(٣) سورة الأعراف (٤١) .

(١) سورة البقرة (١١١) .

(٢) شطربيت انظر البحر ٣٧٩/٧ .

(٣) سورة الأنعام (٥٧) .

(٤) سورة المائدة (٣) .

أَحَدٌ مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ وَحَذَفَ الْمَبْتَدَأُ مَعَ مِنْ جَيْدٍ فَصِيحٌ .

والثاني : أن المبتدأ محذوف أيضاً و « إِلَّا لَهُ مَقَامٌ » صفةٌ حُذِفَ موصوفُها والخبر على هذا هو الجار المتقدم والتقدير وَمَا مِنَّا أَحَدٌ لَهُ مَقَامٌ قال الزمخشري حُذِفَ الموصوفُ وأقامَ الصفةَ مَقَامَهُ . كقوله :

٣٨٣٧ - أنا ابن جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَائِيَا (١)

وقوله :

٣٨٣٨ - يَرْمِي بِكَفِّي كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشْرِ (٢)

ورده الشيخ فقال : ليس هذا من حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه لأن المحذوف مبتدأ أو إلا له مَقَامٌ خبره ولأنه لا يتعقد كلامٌ من قوله وَمَا مِنَّا أَحَدٌ . وقوله إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَحَطُّ الفائدةِ وَإِنْ تُحِيلَ أَنَّ إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ في موضع الصفة فقد نصوا على أن إلا لا تكون صفة إذا حُذِفَ موصوفُها وأنها فارقت غيراً إذا كانت صفة في ذلك لتمكّن غير في الوصف وعدم تمكّن إلا فيه . وجعل ذلك كقوله : أنا ابن جَلَا أي أنا ابن رجلٍ جَلَا ، وبكفّي كان أي رجلٍ كان فقد عدّه النحويون من أقيح الضرائر . حيث حذف الموصوف والصفة جملة لم يتقدمها من بخلاف قوله : مِنَّا طَعَنَ وَمِنَّا أَقَامَ يريدون منا فَرِيْقٌ طَعَنَ وَمِنَّا فَرِيْقٌ أَقَامَ وقد تقدم نحو من هذا في النساء نحو قوله :

﴿ وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ ﴾ (٣) وهذا الكلام وما بعده ظاهره أنه من كلام الملائكة وقيل من كلام رسول الله ﷺ ، ومفعول « الصّافون » و « المُسَبِّحون » يجوز أن يكون مُراداً أي الصّافون أقدّامنا أو أجنحتنا والمُسَبِّحون الله تعالى وأن لا يُراد البتة أي نحن من أهل هذا الفعل .

وقوله : ﴿ إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ ﴾ . تفسير للكلمة فيجوز أن لا يكون لها محل من الإعراب ويجوز أن تكون خبر مبتدأ مضمرة أو منصوبة بإضمار فعلٍ أي هي أنهم لهمُ الْمَنْصُورُونَ . أو أعني بالكلمة هذا اللفظ ويكون ذلك على سبيل الحكاية لأنك لو صرحت بالفعل قبلها حاكياً للجملة بعده كان صحيحاً كأنك قلت : عنيتُ هذا اللفظ كما تقول كَتَبْتُ زَيْدًا قَائِمًا وَإِنَّ زَيْدًا لِقَائِمٌ . وقرأ الضحاك « كَلِمَاتُنَا » جمعاً .

قوله : ﴿ نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ ﴾ العامة على « نَزَلَ » مبنياً للفاعل ، وعبد الله بينائه للمفعول والجار قائم مقام فاعله والساحة الفناء الخالي من الأبنية وجمعها سُوحٌ فألفها عن واو فتصغر على سُويحةٍ قال :

٣٨٣٩ - فَكَانَ سِيَّانٌ أَنْ لَا يَسْرَحُوا نَعْمًا أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَأَغْبَرَّتِ السُّوحُ (٤)

وبهذا يتبين ضعف قول الراغب أنها من ذوات البياء حيث عدّها في مادة سَرَحَ ثم قال : الساحة المكان الواسع ومنه ساحة الدار والسائح الماء الجاري في الساحة وساح فلان في الأرض مرّ السائح ورجل سائحٍ وسَيَّاحٌ . انتهى . ويحتمل أن يكون لها مادتان لكن كان ينبغي أن يذكر ما هي الأشهر أو يذكرهما معاً . وحذف مفعول « أَبْصِرْ » الثاني إما

(١) تقدم . (٤) البيت لأبي ذؤيب الهذلي انظر ديوان الهذليين ١٠٧/١ ،

(٢) انظر البيت في المقتضب ١٣٩/٢ ، الخصائص ٣٦٧/٢ ،

ابن يعيش ٦٢/٣ ، المحتسب ٢٢٧/٢ ، التصريح

١١٩/٢ ، الأشموني ٧١/٣ .

(سوا)

(٣) سورة النساء (١٥٩) .

اختصاراً لدلالة الأول عليه وإما اقتصار والمخصوص بالذم محذوف أي صبايحهم .

سُبْحٰنَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلٰمٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٨٢﴾

وقوله : ﴿ رَبِّ الْعِزَّةِ ﴾ أضيفَ الرب إلى العزة لاختصاصه بها كأنه قيل : ذو العزة كما تقول صاحب صدقٍ لاختصاصه به وقيل المراد العزة المخلوقة الكائنة بين خلقه ويترتب على القولين مسئلة اليمين فعلى الأولى ينعقد بها اليمين لأنها صفة من صفاته تعالى بخلاف الثاني فإنه لا ينعقد بها اليمين . والله أعلم .

سُورَةُ صَادٍ

آياتها
٨٨

ترتيبها
٣٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صَّ وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ ۱۱ بِلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِرَّةٍ وَشِقَاقِ ۱۲ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوا وَلَا تَحِثُّ
مَنَاصِ ۳

قرأ العامة بسكون الدال « من صاد » كسائر حروف التهجي في أوائل السور وقد مرَّ ما فيه . وقرأ أبيُّ والحسن وابن أبي إسحق وابن أبي عبله وأبو السَّمَال بكسر الدال من غير تنوين وفيها وجهان : أحدهما : أنه كسر لالتقاء الساكنين وهذا أقرب .

والثاني : أنه أمرٌ من المُصَادَاةِ وهي المُعَارَضَةُ ومنه صوت الصَّدى لمعارضته لصوتك وذلك في الأماكن الخالية والمعنى عارض القرآن بعملك فاعمل بأوامره وأنته عن نواهيه قاله الحسن ، وعنه أيضاً أنه من صَادَيْتُ أي حَدَيْتُ والمعنى حَدَيْتِ النَّاسَ بِالقرآن . وقرأ ابن أبي إسحق كذلك إلا أنه نَوَّنَهُ وذلك على أنه مجرور بحرف قسم مقدر حذف وبقي عمله كقولهم : الله لأفعلنَّ بالجرِّ إلا أنَّ الجَرَّ يقلُّ في غير الجلالة وإنما صرفه ذهاباً به إلى معنى الكتاب والتنزيل وعن الحسن أيضاً وابن السميع وهارون الأعور « صَادُ » بالضم من غير تنوين على أنه اسمٌ للسورة وهو خبر مبتدأ مضمَر أي هذِهِ صَادُ ومنع من الصرف للعلمية والتأنيث وكذلك قرأ ابن السميع وهارون قاف ونون بالضم على ما تقدم . وقرأ عيسى وأبو عمرو في رواية محبوب « صَادُ » بالفتح من غير تنوين وهي تحتل ثلاثة أوجه : البناء على الفتح تخفيفاً كَأَيْنَ وَكَيْفَ وَالجَرُّ بحرفِ القسم المُقَدَّرِ وإنما منع من الصرف للعلمية والتأنيث كما تقدم أو النصب بإضمار فعل أو على حذف حرف القسم نحو قوله :

۳۸۴۰ - فَذَٰكَ أَمَانَةٌ لِلَّهِ الشَّرِيفِ^(١)

فمنعت من الصرف لما تقدم وكذلك قرأ « قَافٌ »^(٢) و « نُونٌ »^(٣) بالفتح فيها وفيها كما تقدم ولم أحفظ التنوين مع الفتح والضم .

قوله : ﴿ وَالْقُرْآنِ ﴾ قد تقدم مثله في « يس » والقرآن وجواب القسم فيه أقوال كثيرة .

(١) سورة القلم (١)

(٢) سورة قاف (١) .
(٣) تقدم .

أحدها : أنه قوله : ﴿ إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ ﴾ قاله الزجاج والكوفيون غير الفراء . قال الفراء : لا نجده مستقيماً لتأخره جداً عن قوله والقرآن .

والثاني : أنه قوله : ﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ فحذف اللام كما حذفها في قوله : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾^(٤) بعد قوله : ﴿ وَالشَّمْسُ ﴾ لما طال الكلام قاله ثعلب والفراء .

الثالث : أنه قوله : ﴿ إِنَّ كُلَّ إِلَّا كَذَّبَ الرُّسُلَ ﴾ قاله الأخفش .

الرابع : أنه قوله : « صَاد » لأن المعنى والقرآن لقد صدق محمداً قاله الفراء وثعلب أيضاً وهذا بناءً منهما على جواز تقديم جواب القسم وأن هذا الحرف مقتطع من جملة هو دالٌ عليها كلاهما ضعيف .

الخامس : أنه محذوف واختلفوا في تقديره فقال الحوفي : تقديره لقد جاءكم الحق ونحوه . وقدره ابن عطية : ما الأمر كما تزعمون والزمخشري : على أنه لمعجزٌ والشيخ : إنك لمن المرسلين قال : لأنه نضيرٌ ﴿ يس والقرآن الحكيم إنك لمن المرسلين ﴾ وللزمخشري هنا عبارة بشعة جداً هي : فإن قلت قوله « ص والقرآن ذي الذكر بل الذين كفروا في عزة وشقاق » كلامٌ ظاهره متنافٍ غير منتظمٍ فما وجه انتظامه ؟ قلت فيه وجهان :

أحدهما : أن يكون قد ذكر اسم هذا الحرف من حروف المعجم على سبيل التحدي والتنبيه على الإعجاز كما مر في أول الكتاب ثم أتبعه القسم محذوف الجواب لدلالة التحدي عليه كأنه قال والقرآن ذي الذكر إنه لكلامٌ معجزٌ .

والثاني : أن يكون ص خبر مبتدأ محذوف على أنها اسمٌ للسورة كأنه قال هذه ص يعني هذه السورة التي أعجزت العرب والقرآن ذي الذكر كما تقول : « هذا خاتم » والله تريد هذا المشهور بالسخاء والله وكذلك إذا أقسم بها كأنه قال : أقسمت بـ : ص والقرآن ذي الذكر إنه لمعجزٌ ثم قال : بل الذين كفروا في عزة واستكبارٍ عن الإذعان لذلك والاعتراف وشقاقٍ لله ورسوله وإذا جعلتها مقسماً بها وعطف عليها والقرآن ذي الذكر جاز لك أن تريد بالقرآن التنزيل كله وأن تريد السورة بعينها ومعناه أقسم بالسورة الشريفة والقرآن ذي الذكر كما تقول مررت بالرجل الكريم بالنسمة المباركة ولا تريد بالنسمة غير الرجل .

قوله : ﴿ بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ إضراب انتقالٍ من قصةٍ إلى أخرى وقرأ الكسائي في رواية سورة حماد بن الزبرقان وأبو جعفر والجحدري « فِي غَرَّةٍ » بالغين مُعْجَمَةً والراء وقد روي أن حماداً الراوية قرأها كذلك تصحيفاً فلما ردت عليه قال : ما كنت ظننت أن الكافرين في عزة وهو وهمٌ منه لأن العزة المُشارُ إليها حَمِيَّةُ الجاهلية والتنكير في « عَزَّةٌ وَشِقَاقٍ » دلالة على شدتهما وتفاقمهما .

قوله : ﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ ﴿ كَمْ ﴾ مفعولٌ « أَهْلَكْنَا » و « مِنْ قَرْنٍ » تمييزٌ و « مِنْ قَبْلِهِمْ » لابتداء الغاية .

قوله : ﴿ وَلَا تَحِينَنَّ ﴾ هذه الجملة في محل نصب على الحال من فاعل « نَادُوا » أي استغاثوا والحال أنه لا مهزَّب ولا منجى وقرأ العامة « لَا تَ » بفتح التاء و « حِينَنَّ » بالنصب وفيها أوجه :

أحدهما : — وهو مذهب سيويه — أن لا نافية بمعنى ليس والتاء مزيدة فيها كزيادتها في رَبٌّ وَتُمْ ولا تعمل إلا في الأزمان خاصة نحو : لَا تَ وَلَا تَ زَمَانَ . كقوله :

٣٨٤١- طَلَبُوا صَلْحَنَا وَلَا تَأْوِيلَ أَوْانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ^(١)
وقوله :

٣٨٤٢- نَدِمَ الْبَغَاةُ وَلَا تِ سَاعَةَ مَنْدَمٍ وَالْبَغْيُ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَحَيْمٌ^(٢)
والأكثر حينئذ حذف مرفوعها . تقديره : ولات الحين حين مناصٍ وقد يُحذف المنصوب ويبقى المرفوع وقد قر
بذلك بعضهم كقوله :

٣٨٤٣- مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٌ^(٣)
أي لا برأح لي . ولا تعمل في غير الأحيان على المشهور وقد تُمسك بإعمالها في غير الأحيان كقوله :
٣٨٤٤- حَنْتَ نَوَارًا وَلَا تِ هُنَا حَنْتِ وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارًا أَجْنَتِ^(٤)
فإن هنا من ظروف الأمكنة وفيه شذوذٌ من ثلاثة أوجه :

أحدها : عملها في اسم الإشارة وهو معرفة ولا تعمل إلا في النكرات .
الثاني : كونه لا يتصرف .

الثالث : كونه غير زمان وقد رد بعضهم هذا بأن هنا قد خرجت عن المكانية واستعملت في الزمان كقوله تعالى :
﴿ هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾^(٥) وقوله :

٣٨٤٥- فَهَنَّاكَ يَعْتَرِفُونَ أَيَّنَ الْمَفْرَعِ^(٦)

كما تقدم في سورة الأحزاب إلا أن الشذوذين الآخرين باقيات وتأول بعضهم البيت بتأويل آخر وهو أن لآت هنا
مهملة لا عمل لها وهنا ظرف خبر مقدم وحنت مبتدأ بتأويل حذف أن المصدرية تقديره أن حنت نحو « تسمع بالمعيدي
خير من أن تراه » وفي هذا تكلفٌ وبعُدٌ . إلا أن فيه الاستراحة من الشذوذات المذكورات أو الشذوذين . وفي الوقف
عليها مذهبان المشهور عند العرب وجماهير القراء السبعة بالناء المجبورة إتياعاً لمرسوم الخط الشريف والكسائي وحده
من السبعة بالناء والأول مذهب الخليل وسيبويه والزجاج والفراء وابن كيسان والثاني مذهب المبرد ، وأعرب أبو عبيد
فقال : الوقف على لا والناء متصلة بـ« حين » فيقولون قمت تحين قمت وتحين كان كذا فعلت كذا وقال : رأيتها في الإمام
كذا ولا تحين متصلة وأنشد على ذلك أيضاً قوله :

٣٨٤٦- الْعَاطِفُونَ تَحِينُ مَا مِنْ عَاطِفٍ وَالْمُطْعَمُونَ زَمَانَ لَا مِنْ مُطْعِمٍ^(٧)

الإنصاف ٣٦٧

(٤) البيت لشبيب بن جعيل الثعلبي ونسب لجعل بن فضلة انظر

ابن يعيش ١٧/٣ ، الهمع ١٢٦/١ ، العيني ٤١٨/١ .

(٥) سورة الأحزاب (١١) .

(٦) تقدم .

(٧) انظر الأشموني ٣٣٩/٤ ، الإنصاف (١٠٨) ، مجالس ثعلب

٣٧٤

(١) البيت لأبي زيد الطائي النصراني انظر ابن يعيش ٣٢/٩ ،

الخصائص ٣٧٧/٢ ، الهمع ١٢٦/١ ، الخزانة ١٨٣/٤ ،

معاني الفراء ٣٩٨/٢ ، الأشموني ٢٥٦/١ .

(٢) البيت لمحمد بن عيسى التميمي انظر معاني الفراء ٣٩٧/٢ ،

الخزانة ١٧٤/٤ ، الأشموني ٢٥٥/١ ، شرح الرضي

٢٧٠/١ .

(٣) البيت لسعد بن مالك انظر الكتاب ٥٨/١ ، المقضب

٣٦/٤ ، ابن يعيش ١٠٨/١ ، الأشموني ٢٥٤/١ ،

والمصاحف إنما هي لَاتٌ حِينَ وحمل العامة ما رآه على أنه مما شذَّ عن قياس الخط كظائر له مرت لك وأما البيت فقيل : إنه شاذ لا يُلتفت إليه وقيل : إنه حذف الحين المضاف إلى الجملة التي فيها جاز أن تحذف لا وحدها ويستغنى عنها بالتاء والأصل : العاطفون حِينَ لَاتٌ حِينَ لا مِنْ عاطفٍ فحذف « حِينَ » الأول و « لا » وحدها كما أنه قد صرَّح بإضافة حين إليها في قوله :

وذلك حين لَاتٌ أَوَانٍ حِلْمٍ (١)

ذكر هذا الوجه ابن مالك وهو متعسف جدا . وقد يقدر إضافة حين إليها من غير حذفٍ لها كقوله :

٣٨٤٧(أ) - تذكر حب ليلي لات حيننا (٢)

أي حين لَاتٌ حِينَ . وأيضاً فكيف يصنع أبو عبيد بقوله : ولَاتٌ سَاعَةٌ مُنْذَمٌ . ولَاتٌ أَوَانٍ . فانه وجدت التاء مع لا دون حين .

الوجه الثاني من الأوجه السابقة : أنها عاملة عمل إنَّ يعني أنها نافية للجنس فيكون « حِينَ مَنَاصٍ » اسمها وخبرها مقدر تقديره « ولَاتٌ حِينَ مَنَاصٍ » لَهْمٌ كقولك لا غلام سَفَرٍ لَكَ واسمها معرب لكونه مضافا .

الثالث : أن بعدها فَعْلٌ مُقَدَّرٌ نَاصِبٌ لِحِينَ مَنَاصٍ بعدها أي لَاتٌ أَرَى حِينَ مَنَاصٍ لَهْمٌ : بمعنى لست أرى ذلك . ومثله لا مَرْحَبًا بِهِمْ ولا أَهْلًا ولا سَهْلًا أَي لا أَتُوا مَرْحَبًا ولا لَقُوا أَهْلًا ولا وَطِئُوا سَهْلًا وهذان الوجهان ذهب إليهما الاخفش وهما ضعيفان وليس إضمارُ الفعلِ هنا نظير إضماره في قوله :

٣٨٤٧(ب) - أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللهُ خَيْرًا (٣)

لضرورة أن اسمها المفرد النكرة مبني على الفتح فلما رأينا هذا معرباً قدرنا له فعلا خلافا للزجاج فانه يجوز تنوينه في الضرورة ويدعى أنه فتحته للإعراب وإنما حُذِفَ التنوينُ للتخفيف وتَسْتَدَلُّ بالبيت المذكور وقد تقدم تحقيق هذا .

الرابع : أن هذه ليست هي « لا » مُزَادًا فِيهَا تَاءُ التَّائِيثِ وانما هي لَيْسَ فَأَبْدَلَتِ السَّيْنُ تَاءً وقد ابدلت منها في مواضع قالوا النَّاتُ يَرِيدُونَ النَّاسَ وَمِنْهُ سَيْتٌ وَاصِلُهُ سَيْدُسٌ قَالَ :

٣٨٤٨ - يَا قَاتِلَ اللهِ بَنِي السُّعْلَاتِ (٤)

عَمْرُوبِ بْنِ يَرْبُوعِ شَرَارُ النَّاتِ

لَيْسُوا بِأَخْيَارٍ وَلَا أَكْيَاتِ

وقرىء شاذاً « قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاتِ » (٥) إلى آخرها يريد شرار الناس ولا أكياس فأبدل ولما أبدل السين تاء خاف من

يُدُلُّ عَلَى مَحْصَلَةِ تَبَيُّتِ

(١) انظر البيت في الخزانة ١٧٨/٤ ، الممع ١٢٦/١ .

(٢) صدر بيت وعجزه :

(٤) الأبيات لعلباء بن أرقم البشكري انظر الخصائص ٥٣/٢ ،

وأمس الشيب قد قطع القرينا

ابن يعيش ٣٦/١ ، أمالي القاضي ٧١/٢ ، شرح الشافية

انظر الممع ١٢٦/١ ، الخزانة ١٧٨/٤ ، معاني الفراء

٢٢٢/٣ .

٣٩٧/٢ ،

(٥) سورة الناس (١) .

(٣) صدر بيت لعمر بن قعاس وعجزه :

التباسها بحرف التَمَنِّي فقلب الياء أَلِفًا فَبَقِيَتْ لَاتَ وهو من الاكتفاء بحرف العلة لأن حرف العلة لا يُبدَلُ أَلِفًا إِلَّا بشروطٍ : منها ؛ أن يتحرك وأن يفتح ما قبله فيكون « حِينَ مَنَاصٍ » خبرها والاسم محذوف على ما تقدم والعمل هنا بحق الأصالة لا الفرعية . وقرأ عيسى بن عمر « وَلَاتٍ حِينَ مَنَاصٍ » بكسر التاء وجرَّ حِينَ وهي قراءة مشكّلة جداً .
الفراء أن لَاتَ يُجرُّ بها وأنشد :

وَلَتَنْدَمَنَّ وَلَا سَاعَةَ مَنَدَمٍ (١)

وأنشد غيره :

٣٨٥٠ - طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ (٢)

وقال الزمخشري : ومثله قول أبي زيد الطائي :

٣٨٥١ - طلبوا صلحنا

قال فان قلت ما وجه الجرِّ في أَوَانٍ . قلت : شُبّه بِإِذٍ في قوله :

٣٨٥٢ (أ) - وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحٌ

في أنه زمانٌ قُطِعَ منه المضافُ اليه وَعَوَّضَ منه التنوين لأن الأصل : وَلَاتَ أَوَانٌ صُلْحٍ ، فإن قلتَ فما تقول في حين مناصٍ والمضاف اليه قائم ، قلتُ : نُزِلَ قَطْعُ المضافِ إليه من مناصٍ لأن أصله حِينَ مَنَاصِهِمْ منزلةً قُطِعَ من حِينَ لاتحادِ المضاف والمضاف إليه وجعل تنوينه عوضاً من المضاف المحذوف ثم بيَّن الحينُ لكونه مضافاً إلى غير متمكن . انتهى . وخرَّجه الشيخ على إضمار من والأصل ولات من حِينَ مَنَاصٍ فَحذفتُ من وبقيَ عَمَلُهَا نحو قولهم عَلَيَّ كَمَ جِدْعٍ بَنَيْتَ بَيْتَكَ أَي مِنْ جِدْعٍ في أصح القولين . وفيه قول آخر أن الجرَّ بالإضافة ومثله قوله :

٣٨٥٢ (ب) - أَلَا رَجُلٍ جَرَّاهُ اللَّهُ خَيْرًا (٣)

أنشده بجر « رجل » ، أي : ألا من رجل .

قلت : وقد يتأيد بظهورها من قوله :

٣٨٥٣ - ألا لا من سبيل إلى هند (٤)

قال : ويكون موضع من مناصٍ رفعاً على أنه اسم لات بمعنى ليس كما تقول : ليس من رجل قائما والخبر محذوف وعلى هذا قول سيويه وعلى أنه مبتدأ والخبر محذوف على قول الأخفش وخرَّج الاخفش « وَلَاتَ أَوَانٍ » على حذف مضاف يعني أنه حذف المضاف وبقي المضاف إليه مجروراً على ما كان والأصل : وَلَاتَ حِينَ أَوَانٍ . وقد ردَّ هذا

(١) تقدم . (٤) عجز بيت وصدرة :

(٢) قال الفراء وانشدني بعضهم :

طلبوا صلحنا ولات أوانه

فأجبنا أن ليس حين بقاء

انظر الأشموني ٣/٢ ، الممع ١٤٦/١ ، التصريح

٢٣٩/١

انظر معاني الفراء ٣٩٨/٢ ، معاني الأخفش (٤٥٦) .

(٣) تقدم قريباً .

الوجه مكي بأنه كان ينبغي أن يقوم المضاف إليه مقامه في الإعراب فُيرْفَعُ . قُلْتُ : وقد جاء بقاء المضاف إليه على جره وهو قسمان قليل ، وكثير : فالكثير ان يكون في اللفظ مثل المضاف نحو قوله :

٣٨٥٤ - أَكُلُّ أَمْرِيءٍ تَحْسَبِينَ أَمْرَاءً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا^(١)

أي وكل نار ، والليل ان لا يكون كقراءة من قرأ « وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ »^(٢) بجر الآخرة فليكن هذا منه . على أن المبرد رواه بالرفع على إقامته مقام المضاف وقال الزجاج : الأصل ولات أو أينما فحذف المضاف إليه فوجب أن لا يعرب وكسره لالتقاء الساكنين .

قال الشيخ : وهذا هو الوجه الذي قرره الزمخشري أخذه من أبي إسحق يعني الوجه الاول وهو قوله ولات أو أين صلح . هذا ما يتعلق بجر حين . وأما كسر تاء « لَاتِ » فعلى اصل التقاء الساكنين كحين إلا أنه لا يُعْرَفُ تاء تَأْنِيثٍ إِلَّا مَفْتُوحَةٌ . وقرأ عيسى أيضاً بكسر التاء فقط ونصب « حِينَ » كالعامه وقرأ أيضاً « ولَاتِ حِينَ » بالرفع « مَنَاصٍ » بالفتح وهذه قراءة مشككة جداً لا تبعد عن الغلط من راويها عن عيسى فانه بمكان من العلم المانع له من مثل هذه القراءة وقد خرجها أبو الفضل الرازي في لوامحه : على التقديم والتأخير حين أجري وأن مجرى قبل وبعده في بنائه على الضم عند قطعه عن الاضافة بجامع ما بينه وبينهما من الظرفية الزمانية و « مَنَاصٍ » اسمها مبني على الفتح فصل بينه وبينها بحين المقطوع عن الاضافة والأصل : ولَاتِ مَنَاصٍ حِينَ كذا ثم حذف المضاف إليه حين وبني على الضم وقدم فاصلاً بين لَاتِ واسمها قال : وقد يجوز أن يكون لذلك معنى لا أعرفه . وقد روي في تاء « لَاتِ » الفتح والكسر والضم .

وقوله : ﴿ فَنادُوا ﴾ لا مفعول له لأن القصد فعلوا النداء من غير قصد منادى . وقال ابن الكلبي : كانوا إذا قاتلوا فاضطربوا نادى بعضهم لبعض مَنَاصٍ أي عليكم بالفرار فلما أتاهم العذاب قالوا مَنَاصٍ فقال الله لهم : ولات حِينَ مَنَاصٍ . قال القشيري : فعلى هذا يكون التقدير فَنادُوا مَنَاصٍ فحذف للدلالة ما بعده عليه . قُلْتُ : فيكون قد حذف المنادى وهو بعضاً وما يُنادون به وهو مَنَاصٍ أي نادوا بعضهم بهذا اللفظ . وقال الجرجاني : أي فَنادُوا حِينَ لا مَنَاصٍ أي ساعة لا منجى ولا قوت فلما قدم « لا » وأخر « حِينَ » اقتضى ذلك الواو كما يقتضي الحال اذا جعل ابتداء وخبراً مثل ما تقول جاء زيدٌ ركباً ثم تقول جاء وهو ركبٌ فحين ظرف لقوله « فَنادُوا » .

قال الشيخ : وكون أصل هذه الجملة فَنادُوا حِينَ لا مَنَاصٍ وإن حِينَ ظرف لقوله فَنادُوا دَعْوَى أعجمية في نظم القرآن . والمعنى على نظمه في غاية الوضوح . قُلْتُ : الجرجاني لا يعني أن حِينَ ظرف لنادوا في التركيب الذي عليه القرآن الآن إنما يعني بذلك في أصل المعنى والتركيب كما شبه ذلك بقولك جاء زيدٌ ركباً ثم جاء زيدٌ وهو ركبٌ فركباً في التركيب الأول وفي الثاني خبرٌ مبتدأ كذلك حِينَ كان في الأصل ظرفاً للنداء ثم صار خبر لَاتِ أو اسمها على حسب الخلاف المتقدم . والمَنَاصُ مَفْعَلٌ من نَاصٍ يُنَوِّصُ أي هَرَبٌ فهو مصدر . يقال : نَاصَهُ يُنَوِّصُهُ إِذَا فَاتَهُ فَهَذَا مُتَعَدٌّ وَنَاصٌ يُنَوِّصُ أَي تَأَخَّرَ وَمِنْهُ نَاصٌ عَنْ قِرْنِهِ أَي تَأَخَّرَ عَنْهُ جُبْنًا قَالَ الْفَرَّاءُ وَأَنشَدَ قَوْلَ أَمْرِئِ الْقَيْسِ :

٣٨٥٥ - أَمِنْ ذِكْرِ سَلْمَى إِنْ تَأْتِكَ تَنْوِصُ فَتَقْضِرُ عَنْهَا حِقْبَةً وَتَبْوِصُ^(٣)

قال أبو جعفر النحاس : ناص يُنوص أي تقدّم . فيكون من الاضداد . واستنّاص طلب المناص قال حارثة بن بدر :

٣٨٥٦ - غَمِرُ الجِرَاءِ إِذَا قَصَرَتْ عَنَانُهُ يَبْدَى اسْتَنَاصَ وَرَامَ جَرِيَّ الْمَسْحَلِ (١)
ويقال : ناص إلى كذا يُنوص نوصاً أي التجأ إليه .

وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنذِرٌ مِنْهُمْ وَقَالَ الْكٰفِرُونَ هٰذَا سِحْرٌ كَذٰبٌ ﴿٤﴾ اٰجَعَلِ الْاٰلِهَةَ اِلٰهًا وَاٰحَدًا اِنَّ هٰذَا لَشَيْءٌ عَجٰبٌ ﴿٥﴾ وَاَنْطَلَقَ الْمَلَاُ مِنْهُمْ اِنْ اَمْشُوا وَاَصْبِرُوا عَلٰٓى ءَا لِهَتِكُمْ اِنَّ هٰذَا لَشَيْءٌ يُرٰدُ ﴿٦﴾ مَا سَمِعْنَا بِهٰذَا فِي الْمِلَّةِ الْاٰخِرَةِ اِنَّ هٰذَا اِلَّا اٰخِلَاقٌ ﴿٧﴾ اءَنْزَلَ عَلَيهِ الذِّكْرُ مِنْ بَيْنِنَا بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِّنْ ذِكْرِيْ بَلْ لَمَّا يَدُوْا قُوًا عَذَابٍ ﴿٨﴾ اَمْ عِنْدَهُمْ خَزٰٓئِنٌ رَّحْمَةً رَبِّكَ الْعَزِيْزِ الْوَهَّابِ ﴿٩﴾ اَمْ لَهُمْ مَّلٰٓئِكٌ السَّمٰوٰتِ وَاَلْاَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَلَيَرْقُوْنَ فِي الْاَسْبَابِ ﴿١٠﴾ جُنْدٌ مَّا هُنٰلِكَ مَهْزُوْمٌ مِّنَ الْاَحْزَابِ ﴿١١﴾ كَذَبْتَ قَبْلَهُمْ قَوْمٌ نُّوحٌ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو الْاَوْنَادِ ﴿١٢﴾

قوله : ﴿ أَنْ جَاءَهُمْ ﴾ أي مِنْ أَنْ ففيها الخلاف المشهور .

وقوله : ﴿ وَقَالَ الْكٰفِرُونَ ﴾ من باب وُضِعَ الظاهر موضع المضمرة شهادة عليهم بهذا الوصف القبيح .

قوله : ﴿ عَجَابٌ ﴾ مبالغة في عَجِبَ كقولهم رجل طَوَالٌ وأمرٌ سُرَاعٌ فهما أبلغ من طويلٍ وسريعٍ . وَعَلِيٌّ والسلمي وعيسى وابن مقسم « عَجَابٌ » بتشديد الجيم وهي أبلغ مما قبلها فهي مثل رجلٍ كَرِيمٍ وكَرَامٍ بالتخفيف وكَرَامٌ بالتشديد . قال مقاتلٌ وعَجَابٌ يعني بالتخفيف لغة أزدٍ شِنُوءَةٌ . وهذه القراءة أعني بالتشديد كقوله « وَمَكْرُؤًا مَّكْرًا كَبْرًا » وهو أبلغ من كَبَارٍ وكَبَارٌ أبلغ من كَبِيرٍ .

قوله : ﴿ اٰجَعَلِ ﴾ أي أَصْبَرَهَا إِلٰهًا وَاٰحَدًا فِي قَوْلِهِ وَرَعِمِهِ .

قوله : ﴿ اِنْ اَمْشُوا ﴾ يجوز أن يكون « أَنْ » مصدرية أي انطلقوا بقولهم أن أمشوا وأن تكون مفسرة إما لانطلق لأنه ضَمَّنَ مَعْنَى الْقَوْلِ . قال الزمخشري : لأن المنطلقين عن مجلس التناول لا بد لهم أن يتكلموا ويتفاوضوا فيما جرى لهم . انتهى . وقيل بل هي مفسرة لجمله محذوفة في محل حال تقديره وانطلقوا يتحاورون أن أمشوا . ويجوز أن تكون مصدرية معمولة لهذا المقدر . وقيل الانطلاق هنا الاندفاع في القول والكلام نحو انطلق لسانه . فَأَنَّ مَفْسْرَةً لَهُ مِنْ غَيْرِ تَضْمِيْنٍ وَلَا حَذْفٍ وَالْمَشْيُ الظاهر أنه هو الْمُتَعَارَفُ وقيل بل هو دعاء بكثرة الماشية وهذا فاسد لفظاً ومعنى ؛ أما اللفظ فلأنه إنما يقال من هذا المعنى أمشى الرجل إذا كثرت ماشيته بالألف أي صار ذا فكان ينبغي على هذا أن يُقْرَأَ : اَمْشُوا بقطع الهمزة مفتوحة . وأما المعنى فليس مراداً البتة وأي معنى على ذلك . إلا أن الزمخشري ذكر وجهاً صحيحاً من حيث الصناعة وأقرب معنى مما تقدم فقال : ويجوز أنهم قالوا أمشوا أي أكثروا واجتمعوا من مشيت المرأة إذا كثرت

ولادتها ومنه الماشية للتفاؤل . انتهى . واذا وَقَفَ على « أَنْ » وابتدئ بما بعدها فَلْيَبْدَأْ بكسر الهمزة لا بضمها لأنَّ الثالث مكسور تقديرًا إذ الأصل امشيوْا ثم أُعِلَّ بالحذف وهذا مما يُبْدَأُ بضم الهمزة في قولك : اغْزِي يا امرأة وإن كانت الزاي مكسورة لأنها مضمومة في الأصل إذ الأصل اغْزُوي كاخْرُجي فأعِلَّ بالحذف .

قوله : ﴿ فِي الْمِلَّةِ ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أنه متعلق بِسَمِعْنَا أي لَمْ نَسْمَعْ في الْمِلَّةِ الآخِرَةَ بهذا الذي جِئْتُ بِهِ .

والثاني : أنه متعلق بمحذوف على أنه حال من « هَذَا » أي مَا سَمِعْنَا بِهَذَا كائناً في الْمِلَّةِ الآخِرَةِ أي لَمْ نَسْمَعْ من الكهان ولا من أهل الكتاب أنه يحدث توحيد الله في الملة الآخرة وهذا من فَرْطِ كَذِبِهِمْ .

قوله : ﴿ أَنْزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ ﴾ قد تقدم حكم هاتين الهمزتين في أوائل آل عمران وأنَّ الوارد منه في القرآن ثلاثة أماكن ، والإضْرَابَاتُ في هذه الآية واضحة وأم منقطعة .

قوله : ﴿ فَلْيَرْتَقُوا ﴾ قال أبو البقاء : هذا كلام محمول على المعنى أي إِنْ رَعَمُوا ذَلِكَ « فَلْيَرْتَقُوا » فجعلها جواباً لشرط مقدر وكثيراً ما يفعل الزمخشري ذلك .

قوله : ﴿ جُنْدٌ ﴾ يجوز فيه وجهان :

أحدهما - وهو الظاهر - : أنه خبر مبتدأ مضمرة أي : هُمْ جُنْدٌ . و « ما » فيها وجهان : أحدهما : أنها مزيدة .

والثاني : أنها صفة لجُنْدٍ على سبيل التعظيم للهمز بهم أو للتحقير فإنَّ ما الصفة تُسْتَعْمَلُ لهذين المعنيين . ومثله قول امرئ القيس :

٣٨٥٧ - وَحَدِيثٌ مَا عَلَى قِصْرِهِ^(١)

وقد تقدم هذا في أوائل البقرة و « هُنَالِكَ » يجوز فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون خبراً لـ « جُنْدٌ » وما مزيدة ومَهْزُومٌ نعتٌ لجُنْدٍ ذكره مكِّي .

الثاني : أن تكون صفة لجُنْدٍ .

الثالث : أن يكون منصوباً بمَهْزُومٌ و « مهزومٌ » يجوز فيه أيضاً وجهان :

أحدهما : أنه خبر ثانٍ لذلك المبتدأ المقدر .

والثاني : أنه صفة لجُنْدٍ إلاَّ أنَّ الأحسن على هذا الوجه أن لا يُجْعَلَ « هُنَالِكَ » صفة بل متعلقاً لثلاث يلزم تقدم

(١) عجزيت وصدرة :
الركب : الجماعة المسافرة ، يوم هنا : هنا اسم موضع أو هو
يوم لعه ولموه وقد كان على طوله قصيراً .

(١) عجزيت وصدرة :
وحدِيثُ الركبِ يومَ هنا

الوصف غير الصريح على الصريح . وهُنَالِكَ مُشَارٌ بِهِ إِلَى مَوْضِعِ التَّقَاوُلِ وَالْمَحَاوَرَةِ بِالْكَلِمَاتِ السَّابِقَةِ وَهُوَ مَكَّةٌ أَيْ سِيَهْزُمُونَ بِمَكَّةَ وَهُوَ إِخْبَارٌ بِالْغَيْبِ . وَقِيلَ مُشَارٌ بِهِ إِلَى حَضْرَةِ الْأَصْنَامِ . وَقِيلَ إِلَى هَذَا الْخَنْدَقِ يَعْنِي إِلَى مَكَانِ ذَلِكَ .

الثاني : من الوجهين الأولين : أن يكون «جُنْدٌ» مبتدأ و «ما» مزيدة و «هُنَالِكَ» نعت و «مَهْزُومٌ» خبره . قاله أبو البقاء .

قال الشيخ : وفيه بُعدٌ لتفليته عن الكلام الذي قبله . قُلْتُ : وهذا الوجه المنقول عن أبي البقاء سبقه إليه مكِّي . قوله : « مِنْ الْأَحْزَابِ » يجوز أن يكون صفة لجُنْدٍ وأن يكون صفة لمَهْزُومٍ . وَجَوَزَ أَبُو الْبَقَاءِ أَنْ يَكُونَ مَتَعَلِّقًا بِهِ . وفيه بُعدٌ لأن المراد بالأحزاب هم المَهْزُومُونَ .

قوله : ﴿ ذُو الْأَوْتَادِ ﴾ هذه استعارة بليغة حيث شبه المُلُكَ ببيت الشعرِ وبيت الشعرِ لا يثبت إلا بالأوتاد والأطناب قال الأَفْوهُ :

٣٨٥٨ - وَالْبَيْتُ لَا يُبْتَنَى إِلَّا عَلَى عَمَدٍ وَلَا عِمَادَ إِذَا لَمْ تُرْسَ أَوْتَادٌ^(١)
فاستعمرت لثبات العزِّ والمُلُكِ واستقرار الأمر كقول الأسود :

٣٨٥٩ - فِي ظِلِّ مُلْكٍ ثَابِتِ الْأَوْتَادِ^(٢)

والأوتاد جمع وَتَدٍ وفيه لغات وَتَدٌ بفتح الواو وكسر التاء وهي الفصحى وَوَتَدٌ بفتح التاء وودٌ بادغام التاء في الدال قال :

٣٨٨٦ - تُخْرِجُ الْوَدَّ إِذَا مَا أَشْحَذَتْ وَتَوَارِيهِ إِذَا مَا تَشْتَكِرُ^(٣)

وَوَتٌ بِإِبْدَالِ الدَّالِ تَاءً ثُمَّ ادْغَامِ التَّاءِ فِيهَا وَهَذَا شَادٌّ لِأَنَّ الْأَصْلَ إِبْدَالُ الْأَوَّلِ لِلثَّانِي لَا الْعَكْسَ . وَقَدْ تَقَدَّمَ نَحْوُ مَنْ هَذَا فِي آلِ عِمْرَانَ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى « فَمَنْ زُحْرِحَ عَنِ النَّارِ » وَيُقَالُ وَتَدٌ وَآتَدٌ أَي قَوِيٌّ ثَابِتٌ وَهُوَ مِثْلُ مَجَازِ قَوْلِهِمْ : شُغِلَ شَاغِلٌ أَشْدَّ الْأَصْمَعِيِّ :

٣٨٦١ - لَأَقْتَّ عَلَى الْمَاءِ جُدِيلاً وَآتِدا
وَلَمْ يَكُنْ يُخْلِفُهَا الْمَوَاعِدَا^(٤)

وقيل الأوتاد هنا حقيقة لا استعارة ففي التفسير أنه كان له أوتاد يربط عليها الناس يعدبهم بذلك . وتقدم الخلاف في الأيكة في سورة الشعراء .

وَتَمُودٌ وَقَوْمٌ لُوطٍ وَأَصْحَبُ لَيْكَةِ أُولَئِكَ الْأَحْزَابُ ٣١٣ إِنَّ كُلَّ إِلَّا كَذَّبَ الرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ ١٤ وَمَا

(١) انظر ديوانه (١٠) ، أمالي القالي ٢/ ٢٢٤ ، البحر ٧/ ٣٨٦ .

(٢) عجز بيت وصدده :

ولقد غنوا فيها بأنعم عيشة

انظر ديوان الفضليات (٤٤٩٢) ، الكشف ٢/ ٢٧٢ ،

البحر ٧/ ٣٨٦ .

(٣) البيت لامرئ القيس انظر ديوانه (١٤٤) ، البحر

٣٨١/٧

(٤) البيت لأبي محمد الفقعسي انظر البحر ٧/ ٣٨١ ، اللسان

(وثب)

يَنْظُرُ هَؤُلَاءِ إِلَّا صِيحَةً وَاحِدَةً مَّا لَهَا مِنْ فَوَاقٍ ﴿١٥﴾ وَقَالُوا رَبَّنَا عَجَلْنَا قَبْلَ يَوْمِ الْحِسَابِ ﴿١٦﴾ أَصْبِرْ عَلَى
مَا يَقُولُونَ وَاذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُدَ ذَا الْأَيْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴿١٧﴾ إِنَّا سَخَرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ ﴿١٨﴾
وَالطَّيْرَ مَحْشُورَةً كُلٌّ لَهُ أَوَّابٌ ﴿١٩﴾ وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ وَءَاثِنَهُ الْحِكْمَةَ وَفَصَّلَ الْخِطَابِ ﴿٢٠﴾

قوله : ﴿ أَوْلَيْكَ الْأَحْزَابُ ﴾ يجوز أن تكون مستأنفة لا محل لها ، وأن تكون خبراً والمبتدأ قال أبو البقاء قوله :
﴿ وَعَادَ ﴾ وأن يكون من « ثُمُودٌ » وأن يكون من قوله : « وَقَوْمٌ لُوطٍ » قلت : الظاهر عطف « عَادٌ » وما بعده على « قَوْمٌ
نُوحٍ » واستئناف الجملة بعده وكان يسوغ على ما قاله أبو البقاء أن يكون المبتدأ وحده « وَأَصْحَابُ الْأَيْكَةِ » .

قوله : ﴿ إِنْ كُلُّ ﴾ [إِنْ] نافية ولا عمل هنا البتة ولو على لغة من قال :

إِنْ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ (٢)

- ٣٨٦٢

وعلى قراءة « إِنْ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا » (٣) لانتقاص النفي بإلّا فَإِنْ انتفاضه مع الأصل وهي ما مبطل
فكيف بفرعها . أنه تقدم أنه يجوز أن تكون جواباً للقسم .

قوله : ﴿ مَّا لَهَا مِنْ فَوَاقٍ ﴾ يجوز أن يكون « لَهَا » رافعاً لـ « مِنْ فَوَاقٍ » بالفاعلية لاعتماده على النفس وأن يكون
جملة من مبتدأ وخبر وعلى التقديرين فالجملة المنفية في محل نصب صفة لصيحة ومن مزيدة . وقرأ الأخوان « فَوَاقٍ »
بضم الفاء والباقون بفتحها فليل لغتان بمعنى واحد وهما الزمان الذي بين حَلْبَتِي الحالبِ وَرَضَعْتِي الراضعِ والمعنى ما
لها من توفيقٍ قَدَرِ فَوَاقٍ نَاقَةٍ وفي الحديث « الْعِبَادَةُ قَدَرُ فَوَاقٍ نَاقَةٍ » (٤) وهذا في المعنى كقوله تعالى « فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا
يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً » وقال ابن عباس : وما لها من رُجُوعٍ . مِنْ أَفَاقِ الْمَرِيضِ إِذَا رَجَعَ إِلَى صَحْتِهِ . وَإِفَاقَةُ النَّاقَةِ سَاعَةٌ
يَرْجِعُ اللَّبَنُ إِلَى صِرْعِهَا . يُقَالُ أَفَاقَتِ النَّاقَةُ تَفِيقُ إِفَاقَةً رَجَعَتْ وَاجْتَمَعَتِ الْفَيْقَةُ فِي صِرْعِهَا وَالْفَيْقَةُ اللَّبَنُ الَّذِي يَجْتَمِعُ
بَيْنَ الْحَلْبَتَيْنِ ، وَالْجَمْعُ عَلَى فَوَاقٍ وَأَمَّا أَفَاقِيْقُ فَجَمْعُ الْجَمْعِ . وَيُقَالُ نَاقَةٌ مُفِيقٌ وَمُفِيقَةٌ . وَقِيلَ فَوَاقٍ بِالْفَتْحِ الْإِفَاقَةُ
وَالِاسْتِرَاحَةُ كَالْجَوَابِ مِنْ أَجَابَ قَالَهُ مُؤَرِّخُ السُّدُوسِيِّ وَالْفَرَاءُ وَمِنَ الْمَفْسَرِينَ ابْنُ زَيْدٍ وَالسُّدِّيُّ وَأَمَّا الْمَضْمُومُ فَاسْمٌ لَا
مَصْدَرٌ وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ كَقَضَاصِ الشُّعْرِ وَقَضَاصِهِ وَجَمَامُ الْمَكُولِ وَجَمَامِهِ .

قوله : ﴿ قَطَّنَا ﴾ أي نصيبنا وحظنا وأصله من قَطَّ الشَّيْءُ أَي قَطَعَهُ وَمِنَهُ قَطَّ الْقَلَمِ ، وَالْمَعْنَى قَطَعَهُ مِنْ مَّا وَعَدْتَنَا بِهِ
ولهذا يطلق على الصحيفة والصكَّ قَطٌّ لَأَنَّهَا قِطْعَتَانِ يُقَطَّعَانِ وَيُقَالُ لِلْجَائِزَةِ أَيْضاً قِطٌّ لِأَنَّهَا قِطْعَةٌ مِنَ الْعَطِيَّةِ قَالَ
الأعشى :

٣٨٦٣ - وَلَا الْمَلِكُ النِّعْمَانُ يَوْمَ لَقِيْتُهُ بِغِيْطِهِ يُعْطِي الْقُطُوطَ وَيَأْفِقُ (٥)

وأكثر استعماله في الكتاب قال أمية :

(٤) انظر ديوانه (١١٧) ، مجاز القرآن ١٧٩/٢ اللسان (قطط) ،

البحر ٣٧٨/٧ .

(١) تقدم .

(٢) سورة الأعراف (١٩٤) .

(٣)

٣٨٦٤ - قَوْمٌ لَهُمْ سَاحَةٌ أَرْضِ الْعِرَاقِ وَمَا يُجْبَىٰ إِلَيْهَا بِهَا وَالْقَطُّ وَالْقَلَمُ (١)
ويجمع على قُطُوطٍ كما تقدم وعلى قِطَاطَةٍ نحو قِدَدٍ وَقِدْدَةٍ وَقُدُودٍ وفي القلة على أَقْطَةٍ وَأُقْطَاطٍ كَقَدَحٍ وَأَقْدِحَةٍ إِلَّا
أَنَّ أَفْعَلَةً فِي فِعْلٍ شَاذٌ .

قوله : ﴿ دَاوُدَ ﴾ بدل أو عطف بيان أو مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ أَعْنِي و « ذَا الْأَيْدِي » نعت له ، والأَيْدُ الْقُوَّةُ . يقال رجلٌ أَيْدٌ
وإِيَادٌ .

قوله : ﴿ يُسَبِّحْنَ ﴾ جملة حالية من « الجبال » وأتى بها فعلاً مضارعاً دون اسم فاعلٍ فلم يقل مُسَبِّحَاتٍ دلالةً على
التَّجَدُّدِ والحدوث شيئاً بعد شيء كقول الاعشى :

٣٨٦٥ - لَعَمْرِي لَقَدْ لَاحَتْ عُيُونٌ كَثِيرَةٌ إِلَى ضَوْءِ نَارٍ فِي يَقَاعٍ تَحْرَقُ (٢)
أَي تَحْرَقُ شَيْئاً فَشَيْئاً وَلَوْ قَالَ مُحْرَقَةٌ لَمْ يَدُلْ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى .

قوله : ﴿ وَالطَّيْرُ مُحْشُورَةٌ ﴾ العامة على نصبهما عَطَفَ مَفْعُولاً عَلَى مَفْعُولٍ وَحَالاً عَلَى حَالٍ كَقَوْلِكَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا
مَكْتُوفًا وَعَمْرًا مُطْلَقًا وَأَتَى بِالْحَالِ اسْمًا لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ أَنَّ الْفِعْلَ وَقَعَ شَيْئاً فَشَيْئاً لِأَنَّ حَشْرَهَا دَفْعَةٌ وَاحِدَةٌ أَدُلُّ عَلَى الْقُدْرَةِ .
وَالْحَاشِرُ اللَّهُ تَعَالَى . وَقَرَأَ أَبِي عُبَلَةَ وَالْجَحْدَرِيُّ بِرَفْعِهِمَا جَعَلَاهَا جَمَلَةً مُسْتَقْلَةً مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ .

قوله : ﴿ كُلُّ لَّهُ ﴾ أَي كُلُّ مِنَ الْجِبَالِ وَالطَّيْرِ لِدَاوُدَ أَي لِأَجْلِ تَسْبِيحِهِ مُسَبِّحٌ مُسَبِّحٌ « أَوَّابٌ » مَوْضِعٌ مُسَبِّحٌ . وَقِيلَ
الضَّمِيرُ لِلْبَارِيءِ تَعَالَى وَالْمُرَادُ كُلُّ مِنْ دَاوُدَ وَالْجِبَالِ وَالطَّيْرِ مُسَبِّحٌ وَرَجَّاعٌ لِلَّهِ تَعَالَى .

قوله : ﴿ وَشَدَّدْنَا ﴾ العامة على تخفيف « شَدَّدْنَا » أَي قَوَّيْنَا . كَقَوْلِهِ : ﴿ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ ﴾ (٣) وَابْنُ أَبِي
عُبَلَةَ وَالْحَسَنُ « شَدَّدْنَا » بِالتَّشْدِيدِ وَهِيَ مَبَالِغَةٌ كَقِرَاءَةِ الْعَامَةِ .

قوله : ﴿ نَبَأُ الْخَصْمِ ﴾ قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْخَصْمَ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ فَلِذَلِكَ يَصْلِحُ لِلْمَفْرُودِ وَالْمَذْكَرِ وَضَدِيهِمَا وَقَدْ يَطَابِقُ
وَمِنْهُ ﴿ لَا تَخَفْ خَصْمَانِ ﴾ (٤) وَ « هَذَا خَصْمَانِ ﴾ وَالْمُرَادُ بِالْخَصْمِ هُنَا جَمْعٌ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ « إِذْ تَسَوَّرُوا » .

وقوله : ﴿ إِذْ دَخَلُوا ﴾ قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ : وَهُوَ يَقَعُ لِلوَاحِدِ وَالْجَمْعِ كَالضَّيْفِ قَالَ تَعَالَى ﴿ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ
الْمُكْرَمِينَ ﴾ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ فِي أَصْلِهِ يُقَالُ خَصِمَهُ يَخْصِمُهُ خَصْمًا كَمَا تَقُولُ ضَافَهُ ضَيْفًا فَإِنْ قُلْتَ هَذَا جَمْعٌ وَقَوْلُهُ خَصْمَانِ
تَنْبِيْهُ فَكَيْفَ اسْتِقَامَ ذَلِكَ قُلْتُ : مَعْنَى خَصْمَانِ فَرِيقَانِ خَصْمَانِ وَالذَّلِيلُ عَلَيْهِ قِرَاءَةٌ مِنْ قَرَأَ « نَعَى بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ »
وَنَحْوَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ هَذَا خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا ﴾ فَإِنْ قُلْتَ : فَمَا تَصْنَعُ بِقَوْلِهِ ﴿ إِنَّ هَذَا أَخِي ﴾ وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى
الْإِثْنَيْنِ . قُلْتُ هَذَا قَوْلُ الْبَعْضِ الْمُرَادُ بِهِ بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ فَإِنْ قُلْتَ فَانْهَ قَدْ جَاءَ فِي الرَّوَايَةِ أَنَّهُ بَعَثَ إِلَيْهِ مَلِكًا قُلْتَ
مَعْنَاهُ إِنْ التَّحَاكَمَ بَيْنَ الْمَلِكَيْنِ وَلَا يَمْنَعُ ذَلِكَ أَنْ يَصْحَبَهُمَا آخَرُونَ . فَإِنْ قُلْتَ : كَيْفَ سَمَّاهُمْ جَمِيعًا خَصْمًا فِي قَوْلِهِ
« نَبَأُ الْخَصْمِ » وَخَصْمَانِ؟ قُلْتُ : لَمَّا كَانَ صَحْبُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَحَاكِمِينَ فِي صُورَةِ الْخَصْمِ صَحَّتِ التَّسْمِيَةُ بِهِ .

(٣) سورة القصص (٣٥)

(١) انظر البحر ٣٨٧/٧ ، اللسان (قطط) .

(٤) سورة الحج (١٩)

(٢) انظر ديوانه (١٢٠) ، الكشاف ٢٧٨/٢ .

﴿ وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَضَمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ ﴾ ٢١ إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ ففَرَعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ بَعَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ فَأَحْكُم بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ وَاهْدِنَا إِلَى سَوَاءِ الصِّرَاطِ ﴿٢٢﴾ إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجْمَةً وَلِي نَجْمَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ ﴿٢٣﴾ قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَجْمِكَ إِلَى نِعَاجِهِ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لِيَبْغِيَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَا هُمْ وَظَنَّ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَحَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ ﴿٢٤﴾ فَغَفَرْنَا لَهُ ذَلِكَ وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا لَزُلْفَىٰ وَحُسْنَ مَّكَابٍ ﴿٢٥﴾ يٰ دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ ﴿٢٦﴾ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَطْلًا ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ ﴿٢٧﴾ أَمْ يَجْعَلُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ يَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ ﴿٢٨﴾ كَتَبْنَا آيَاتِنَا فِي الْقُرْآنِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٢٩﴾ وَوَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴿٣٠﴾

قوله : ﴿ إِذْ تَسَوَّرُوا ﴾ في العامل في إذ أوجه :

أحدها : أنه معمول للنبا إذا لم يُرد به القصة وإليه ذهب ابن عطية وأبو البقاء ومكي أي هل أتاك الخبر الواقع في وقت تسوّرهم المحراب وقد رد بعضهم هذا بأن النبا الواقع في ذلك الوقت لا يصح إتيانه رسول الله ﷺ وأن أريد بالنبا القصة لم يكن ناصبا قاله الشيخ .

الثاني : أن العامل فيه « أتاك » . ورد بما ردّ به الأول وقد صرح الزمخشري بالرد على هذين الوجهين فقال : فإن قلت بم انتصب إذ قلت لا يخلو إما أن ينتصب بأتاك أو بالنبا أو بمحذوف فلا يسوغ انتصابه بأتاك لأن إتيان النبا رسول الله ﷺ لا يقع إلا في عهده لا في عهد داود ولا بالنبا ولأن النبا واقع في عهد داود فلا يصح إتيانه رسول الله ﷺ .

وإن أردت بالنبا القصة في نفسها لم يكن ناصبا فبقي أن يكون منصوبا بمحذوف تقديره « وهل أتاك نبا » تحاكم « الخضم إذ » فاختر أن يكون معمولاً لمحذوف .

الثالث : أن ينتصب بالخضم لما فيه من معنى الفعل .

قوله : ﴿ إِذْ دَخَلُوا ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أنه بدل من « إذ » الأولى .

الثاني : أنه منصوب بتسوّروا . ومعنى « تسوّروا » علوا أعلا السور وهو الحائط غير مهموز كقولك تسنم البعير أي بلغ سنانه . والضمير في « تسوّروا » و « دخلوا » راجع على الخضم لأنه جمع في المعنى على ما تقدم . أو على أنه مثنى والمثنى جمع في المعنى وقد مضى الخلاف في هذا محققاً .

قوله : ﴿ خَصْمَانِ ﴾ خبر مبتدأ مضمرة أي نحن خَصْمَانِ ولذلك جاء « بَعْضُنَا » وَمَنْ قرأ « بَعْضُهُمْ » بالغيبة يجوز أن يقدره كذلك ويكون قد راعى لفظ « خصمان » ويجوز أن يقدر : هُم خَصْمَانِ ليتطابق . وروي عن الكسائي « خَصْمَانِ » بكسر الخاء وقد تقدم أنه قرأ كذلك في الْحَجِّ .

قوله : ﴿ بَغَى بَعْضُنَا ﴾ جملة يجوز أن تكون مفسرة لحالهم وأن تكون خبراً ثانياً .

قوله : ﴿ وَلَا تُشْطِطْ ﴾ العامة على ضم التاء وسكون الشين وضم الطاء الأولى من أَشْطَطَ يُشْطِطُ إِشْطَاطًا إذا تجاوز الْحَقَّ قال أبو عبيدة : شَطَطَتْ في الْحَكْمِ وَأَشْطَطَتْ فيه إذا جُرَتْ فهو مما اتفق فيه فَعَلٌ وَأَفْعَلٌ وإنما فَكَّهُ على أحد الجائزين كقوله « من يَرْتَدِّدْ » وقد تقدم تحقيقه . وقرأ الحسن وابورجاء وابن أبي عبله « تَشَطُّطٌ » بفتح التاء وضم الطاء من شَطَّ بمعنى أَشْطَّ كما تقدم . وقرأ قتادة « تُشِطُّ » من أَشْطَّ رباعياً إلا أنه أدغم وهو أحد الجائزين كقراءة من قرأ « مَنْ يَرْتَدُّ مِنْكُمْ » وعنه أيضاً « تُشَطُّطُ » بفتح الشين وكسر الطاء مشددة من شَطَطَ يُشَطُّطُ والتثقيل فيه للتكثير . وقرأ زُرُّ ابن حبيش « تُشَاطِطُ » من المفاعلة .

قوله : ﴿ تَسْعُ وَتَسْعُونَ ﴾ العامة على كسر التاء وهي اللغة الفاشية وزيد بن علي والحسن بفتحها فيهما وهي لُغِيَّةٌ . وقرأ العامة « نَعَجَةٌ » بفتح النون والحسن وابن هرمز بكسرها . قيل : وهي لغة لبعض بني تميم . وكثر في كلامهم الكناية بها عن المرأة ، قال ابن عون : -

٢٨٦٦ - أَنَا أَبُوهُنَّ ثَلَاثَ هُنَّةَ
رَابِعَةً فِي الْبَيْتِ صُغْرًا هُنَّةَ
وَنَعَجَتِي خَمْسًا تَوْفِيهُنَّ^(١)

وقال آخر :

٣٨٦٧ - هُمَا نَعَجَتَانِ مِنْ نِعَاجِ تَبَالِهِ لَدَى جُوذُرَيْنِ أَوْ كَبْعُصٍ دُمَى هَكَرٍ^(٢)

وقوله « وعزني » أي غلبني قال :

٣٨٦٨ - قَطَاةٌ عَزَّهَا شَرْكَ فَبَاتَتْ تُجَادِبُهُ وَقَدْ عَلِقَ الْجَنَاحُ^(٣)

يقال : عَزَّهُ يَعُزُّهُ بضم العين ، وتقدم تحقيقه في « يس » . وقرأ طلحة وأبو طلحة وأبو حيوة « وعزني » بالتخفيف . قال ابن جني : حذف الزاي الواحدة تخفيفاً كما قال :

٣٨٦٩ - أَحْسَنَ بِهِ فَهَنَّ إِلَيْهِ شُوسُ^(٤)

يزيد : « أَحْسَسْنِ » فحذف . وتروى هذه قراءة عن عاصم . وقرأ عبد الله والحسن وأبو وائل ومسروق والضحاك « وعازني » بألف مع تشديد الزاي أي غالني .

قوله : ﴿ بِسْؤَالِ نَعَجَتِكَ ﴾ مصدر مضاف لمفعوله والفاعل محذوف أي بأن سَأَلْتَ نَعَجَتَكَ وَضَمَّنَ السُّؤَالَ

(٣) البيت لقيس بن الملوح انظر ديوانه (٩٠) ، الكشاف

٢٨١/٢ ، الكامل ٣٧/٣ ، البحر ٣٨٨/٧ .

(٤) تقدم .

(١) انظر البيت في البحر ٣٨٨/٧ .

(٢) البيت لامرئ القيس انظر ديوانه (١١٠) ، البحر

٣٨٨/٧ ، اللسان (هكر) .

معنى الإضافة والانضمام أي بإضافة نعتك على سبيل السؤال ولذلك عُدِّي بإلى .

قوله : ﴿ لِيُبَغِيَ ﴾ العامة على سكون الياء وهو مضارع مرفوع في محل الخبر لأن . وقرئ « لِيُبَغِيَ » بفتح يائه ووجهت بأن الأصل لِيُبَغِينَ بنون التوكيد الخفيفة .
والفعل جواب قسم مقدر والقسم المقدر وجوابه خبر إن تقديره إن كثيراً من الخلطاء والله لِيُبَغِينَ فحذفت كما حذف في قوله :

إِضْرَبَ عَنْكَ الْهُمُومَ طَارِقَهَا^(١)

وقرئ « أَلَمْ نَشْرَحْ » بالفتح وقوله :

٣٨٧٠ - مِنْ يَوْمٍ لَمْ يُقَدَّرْ أَوْ يَوْمٍ قُدِرَ^(٢)

بفتح الراء . وقرئ « لِيُبَغِيَ » . بحذف الياء . قال الزمخشري : اِكْتَفَى مِنْهَا بِالْكَسْرِ . وقال الشيخ : كقوله :

٣٨٧١ - مُحَمَّدٌ تَفَدَّ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ^(٣)

يريد تَفَدَّى على أحد القولين . يعني أنه حذف الياء اكتفاء منها بالكسرة والقول الثاني : أنه مجزوم بلام الأمر المقدر وقد تقدم هذا في سورة إبراهيم إلا أنه لا يتأتى هنا لأن اللام مفتوحة .

قوله : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ استثناء متصل من قوله « بَعْضُهُمْ » و « وَقَلِيلٌ » خبر مقدم و « مَا » مزيدة للتعظيم و « هُمْ » مبتدأ .

قوله : ﴿ فَتَنَّاهُ ﴾ بالتخفيف واسناده إلى ضمير المتكلم المعظم نفسه قرأ العامة ، وعمر بن الخطاب والحسن وأبو رجاء « فَتَنَّاهُ » بتشديد التاء وهي مبالغة . وقرأ الضحاك « أَفْتَنَّاهُ » يقال فَتَنَّهُ وَأَفْتَنَّهُ أي حَمَلَهُ عَلَى الْفِتْنَةِ ، ومنه :

٣٨٧٢ - لَيْسَ فِتْنَتِي لَهِي بِالْأَمْسِ أَفْتَنْتَ^(٤)

وقرأ قتادة وأبو عمرو في رواية « فَتَنَّاهُ » بالتخفيف و « فَتَنَّاهُ » بالتشديد والألف ضميرُ الْخَصْمَيْنِ . و « رَاكِعًا » حال مقدرة قاله أبو البقاء وفيه نظر لظهور الْمُقَارَنَةِ .

قوله : ﴿ ذَلِكَ ﴾ الظاهر أنه مفعول « عَفَرْنَا » وجوز أبو البقاء فيه أن يكون خبر مبتدأ مضمرة أي الأمر ذلك وأي حاجةٍ إلى هذا .

(١) صدر بيت لطرفة وعجزه : انظر المحتسب ٣١٦/٢ ، الخصائص ٩٤/٣ ، سر الصناعة

٨٥/١ ، الأشموني ٨/٤ .

(٣) تقدم .

(٤) صدر بيت وعجزه :

انظر الخصائص ١٢٦/١ ، ابن يعيش ٤٤/٩ ، المحتسب

٣٦٧/٢ ، الإنصاف (٥٦٨) ، ديوان المفضليات (٤٨٦) ،

البحر المحيط ٣٩٣/٧ .

سعيداً فأسمى قد قلى كل مسلم

انظر مجاز القرآن ١٦٨/١ ، منسوباً لأعشى همدان الخصائص

٣١٥/٣ ، منسوباً لابن قيس .

(٢) عجز بيت وصدرة :

من أي يومي من الموت أفر

قوله : ﴿ فَيُضِلُّكَ ﴾ فيه وجهان :

أظهرها : أنه منصوب في جواب النهي .

والثاني : أنه عطف على « لَا تَتَّبِعْ » فهو مجزوم وإنما فُتِحَت اللامُ لالتقاء الساكنين وهو نُهِيَ عن كلِّ واحدٍ على حَدِيثِهِ والأول فيه عن الجَمْع بينهما ، وقد يترجَّحُ الثاني لهذا المعنى وقد تقدم تقرير ذلك في البقرة^(١) في قوله : ﴿ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ ﴾ وفاعل « فَيُضِلُّكَ » يجوز أن يكون « الْهَوَى » ويجوز أن يكون ضمير المصدر المفهوم من القول أي فيضلك اتِّبَاعُ الهوى والعامَّة على فتح « يَضْلُونَ » وقرأ ابن عباس والحسن وأبو حيوة « يَضْلُونَ » بالضم أي يَضْلُونَ النَّاسَ وهي مستلزمة للقراءة الأولى فإنه لا يَضِلُّ غيرَ الأضال بخلاف العكس .

قوله : ﴿ بِمَا نَسُوا ﴾ ما مصدريةٌ والجار يتعلق بالاستقرار الذي تضمَّنه « لَهُمْ » و « لَهُمْ عَذَابٌ » يجوز أن يكون جملة خبراً لأنَّ ويجوز أن يكون الخبر وحده الجار وعَذَابٌ فاعل به وهو الأحسن لقربه من المفرد .

قوله : ﴿ بَاطِلًا ﴾ يجوز أن يكون نعتاً لمصدر محذوف أو حالاً من ضميره أي خَلَقاً باطلاً ويجوز أن يكون « حالاً » من فاعل « خَلَقْنَا » أي مُبْطِلِينَ أو ذَوِي باطلٍ ويجوز أن يكون مفعولاً من أجله أي للباطل وهو العَبَثُ و « أُمُّ » في الموضوعين منقطعة وقد عرفت ما فيها .

قوله : ﴿ كِتَابٌ ﴾ يجوز أن يكون خبر مبتدأ مضمرة أي هذا كتاب و « أَنْزَلْنَاهُ » صفة و « مُبَارَكٌ » خبر مبتدأ مضمرة أو خبر ثانٍ ولا يجوز أن يكون نعتاً ثانياً لأنه لا يتقدم عند الجمهور « النعتُ » غير الصريح على الصريح ومن يرى ذلك استدلل بظاهاها وقد تقدم هذا محرراً في المائدة وليدَّبَرُوا متعلق بأنزلنا ، وقرئ « مُبَارَكاً » على الحال اللازمة لأن البركة لا تفارقه ، وقرأ علي رضي الله عنه « لِيَتَدَبَّرُوا » وهي أصل قراءة العامة فأدغمت التاء في الدال ، وأبو جعفرٍ ورويت عن عاصم والكسائي « لِيَتَدَبَّرُوا » بناء الخطاب وتخفيف الدال وأصلها لِيَتَدَبَّرُوا بتاءين فحذفت إحداهما وفيها الخلاف المشهور هل هي الأولى أو الثانية .

قوله : ﴿ نَعَمَ الْعَبْدُ ﴾ مخصوصها محذوف أي نَعَمَ الْعَبْدُ سُلَيْمَانُ . وقيل داوُدُ والأول أظهر لأنه هو المسوق للحديث عنه . وقرئء بكسر العين وهي الأصل كقوله :

نَعَمَ السَّاعُونَ فِي الْقَوْمِ الشُّطْر^(١) ٣٨٧٣ -

إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِقَاتُ الْجِيَادُ^(٢١) فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ^(٢٢) رُدُّوهَا عَلَيَّ فطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ^(٢٣) وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ وَالْقَيْنَاعِلَى كُرْسِيِّهِ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ^(٢٤) قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِّنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ^(٢٥) فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُخَاءً حَيْثُ أَصَابَ^(٢٦) وَالشَّيَاطِينَ كُلَّ بَنَّاءٍ وَعَوَّاصٍ^(٢٧) وَآخِرِينَ مُقَرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ^(٢٨) هَذَا عَطَاؤُنَا

(١) آية : (٤٢) .

(٢) عجز بيت وصدرة :

انظر الكتاب ٢/٤٤٠ ، المحتسب ١/٣٤٢ ، الخزانة

فَأَمَّنْ أَوْ أَمْسِكَ بِغَيْرِ حِسَابٍ ٣١ وَإِنَّ لَكُمْ عِنْدَنَا لُزْفَيْنِ وَحَسَنَ مَقَابٍ ٣٢ وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا أَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أُنَى مَسْنَى
 الشَّيْطَانُ يَنْصَبِ وَعَدَابٍ ٣٣ أَرْكُضْ بِرِجْلِكَ هَذَا مُغْتَسِلٌ بَارِدٌ وَشَرَابٌ ٣٤ وَوَهَبْنَا لَهُ إِهْلَهُ وَمِثْلَهُمْ مَعَهُمْ رَحْمَةً مِنَّا
 وَذِكْرَى لَأُولَى الْأَلْبَابِ ٣٥ وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْتًا فَاضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنُثْ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ ٣٦
 وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولَى الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ ٣٧ إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ ٣٨
 وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ ٣٩ وَأَذْكُرْ إِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَذَا الْكِفْلِ وَكُلٌّ مِنَ الْأَخْيَارِ ٤٨

قوله : ﴿ إِذْ عُرِضَ ﴾ في ناصبه أوجه :

أحدها : « نِعَم » وهو أضعفها لأنه لا يتقيد مدحه بوقتٍ ولعدم تصرفٍ نِعَم .

والثاني : « أَوَّابٌ » وفيه تقييدٌ وصفه بذلك بهذا الوقت .

والثالث : أذْكَرٌ مقدرًا وهو أسلمها . و « الصَّافِنَاتُ » جمع صَافِنٍ وفيه خلافٌ بين أهل اللغة فقال الزجاج : هو الذي يقف على إحدى يديه ويقف على طرف سُنْبِكِهِ وقد يفعل ذلك بإحدى رجليه قال : وهي علامة الفَرَاهَةِ وأشد :

٣٨٧٤ - أَلِفُ الصَّفُونِ فَلَا يَزَالُ كَأَنَّهُ مِمَّا يَقُومُ عَلَى الثَّلَاثِ كَسِيرًا (١)

وقيل : هو الذي يجمع يديه ويسويهما وأما الذي يقف على سُنْبِكِهِ فاسمه المتختم قاله أبو عبيدة وقيل : هو القائم مطلقاً أي سواء كان من الخيل أم من غيرها . قاله القُتَيْبِيُّ واستدل بالحديث وهو قوله عليه السلام « مَنْ سَرَهُ أَنْ تَقُومَ النَّاسُ لَهُ صُفُوعًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » أي يُدِيمُونَ له القيامَ وحكاه قطربٌ أيضاً وقيل : هو القيامُ مطلقاً سواء وَقَفَتْ على طرف سنبك أم لا . قال الفراء : على هذا رأيت أشعار العرب انتهت . وقال النابغة :

٣٨٧٥ - لَنَا قُبَّةٌ مَضْرُوبَةٌ بِفَنَائِهَا عِتَاقُ الْمَهَارِي وَالْجِيَادُ الصَّوَائِفُ (٢)

والجِيَادُ إما من الجَوْدَةِ يقال جَادَ الفرسُ يَجُودُ جَوْدَةً بِالْفَتْحِ وَالضَّمِّ فَهُوَ جَوَادٌ لِلذَّكْرِ وَالْأُنثَى وَالْجَمْعُ جِيَادٌ ، وَأَجَوَادٌ وَأَجَاوِيدٌ جَمْعٌ لَجَوْدٍ بِالْفَتْحِ كَثُوبٌ وَثِيَابٌ وَقِيلَ جَمْعُ جَيْدٍ وَإِمَامٌ مِنَ الْجَيْدِ وَهُوَ الْعُنُقُ وَالْمَعْنَى طَوِيلَةُ الْأَجْيَادِ وَهُوَ ذَالٌ عَلَى فَرَاهَتِهَا .

قوله : ﴿ حُبُّ الْخَيْرِ ﴾ فيه أوجه :

أحدها : هو مفعول « أَحْبَبْتُ » لأنه بمعنى آثَرْتُ و « عَنَ » على هذا بمعنى عَلَى « ذِكْرُ رَبِّي » لأنه يروى في التفسير والله أعلم أنه عرض الخيل حتى شغلته عن صلاة العصر أول الوقت حتى غربت الشمس . وقال الشيخ - وكانه منقول عن الفراء - : أنه ضَمَّنَ أَحْبَبْتُ معنى آثَرْتُ حَتَّى نَصَبَ حُبُّ الْخَيْرِ مَفْعُولًا بِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ ، لِأَنَّهُ مُتَعَدِّ بِنَفْسِهِ وَإِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَى التَّضْمِينِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَعَدِّيًا .

(١) انظر المغني ١٤/٢ ، اللسان (صفتي) ، الكشاف ٢/٢٨٤ ، (٢) انظر البيت في البحر ٧/٣٨٨ .

الثاني : أَنَّ حُبَّ مصدر على حَذْفِ الزوائد والناصب له « أُحِبِّتُ » .

الثالث : أنه مصدر تشبيهي أي حَباً مثل حب الخير .

الرابع : أنه فعل ضَمِنَ معنى أُبَيَّتُ فلذلك تعدى بعن .

الخامس : أَنَّ « أُحِبِّتُ » بمعنى لَزِمْتُ .

السادس : أَنَّ « أُحِبِّتُ » من أَحَبَّ البعير إِذَا سَقَطَ وَبَرَكَ من الإعياء والمعنى قَعَدْتُ عن ذِكْرِ رَبِّي فيكون « حُبَّ الحَيْرِ » على هذا مفعولاً مِنْ أَجْلِهِ .

قوله : ﴿ حَتَّى تَوَارَتْ ﴾ في الفاعل وجهان :

أحدهما : هو الصَّافِنَاتُ والمعنى حَتَّى دَخَلَتْ إِصْطِبَاتِهَا فَتَوَارَتْ وَعَابَتْ .

والثاني : أنه الشمسُ أُضْمِرَتْ لدلالة السياق عليها . وقيل لدلالة « العَيْيِّ » عليها فإنها تُشْعِرُ بها . وقيل يدل عليها الإِشْرَاقُ في قصة داود؛ وما أبعده .

وقوله : ﴿ ذَكَرَ رَبِّي ﴾ يجوز أن يكون مضافاً للمفعول أي عن أذْكَرَ رَبِّي وأن يكون مضافاً للفاعل أي عن أن ذَكَرَنِي رَبِّي وضمير المفعول في « رُدُّوْهَا » للصَّافِنَاتُ وقيل للشمس وهو غريب جداً .

قوله : ﴿ مَسْحاً ﴾ منصوب بفعل مقدر خبر « طَفِقَ » أي فَطَفِقَ يَمْسَحُ مَسْحاً لأن خبر هذه الأفعال لا يكون إلا مضارعاً في الأمر العام وقال أبو البقاء - وبه بدأ - مصدرٌ في موضع الحال . وهذا ليس بشيء لأن طَفِقَ لا بُدَّ لها من خبر . وقرأ زيدُ بنُ عليٍّ « مِسَاحاً » بزنةٍ قبل . والباء في « بِالسُّوقِ » مزيدةٌ مثلها في قوله ﴿ فَاَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ وحكى سيويه : مَسَحَتْ رَأْسَهُ وَبِرَأْسِهِ بمعنى واحد ويجوز أن تكون للإلصاق كما تقدم تقريره وتقدم همز السُّوقِ وعدمه في النمل وجعل الفارسيُّ الهمزَ ضعيفاً وليس كما قال لما تقدّم من الأدلة ، وقرأ زيدُ بنُ عليٍّ « بِالسَّاقِ » مفرداً اكتفاءً بالواحد لعدم اللبس كقوله :

وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيبٌ^(١) ٣٨٧٦ -

وقوله :

كُلُّوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوا^(٢) ٣٨٦٧ -

وقوله :

فِي حَلْقِكُمْ عَظْمٌ وَقَدْ شَجِينَا^(٣) ٣٨٧٨ -

(١) البيت لعلمة الفحل وهو بتامه :

بها جيف الحسرى فأما عظامها

فبيض وأما جلدها فصليب

انظر ديوانه (١٣٢) ، المفضليات ٣٩٤ ، الكتاب ٢/٢٠٩ ،

المقتضب ٢/١٧٠ ، معاني الزجاج ١/٤٧ ، معاني الأخفش

٢٢٦ ، صليب يابس لم يربع .

الشاهد فيه «جدها من مفرد أريد به الجمع» أي جلودها .

(٢) تقدم .

(٣) عجز بيت للمسبب بن زيد الغنوي وصدره :

لَا تُنْكِرُوا الْقَتْلَ وَقَدْ سُيِّنَا

وقال الزمخشري : بم اتصل قوله رُدُّوْهَا عَلَيَّ قُلْتُ بمحذوف تقديره قال رُدُّوْهَا فَأَضْمِرْ وَأَضْمِرْ مَا هُوَ جَوَابٌ لَهُ كَأَنَّ قَائِلًا قَالَ فَمَاذَا قَالَ سَلِيمَانَ لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ مُّقْتَضٍ لِلسُّؤَالِ اقْتِضَاءً ظَاهِرًا .

قال الشيخ : وهذا لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ لِأَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ مَنْدْرَجَةٌ تَحْتَ حِكَايَةِ الْقَوْلِ وَهُوَ ﴿ فَقَالَ إِنِّي أُحْيِيْتُ ﴾ .

قوله : ﴿ جَسَدًا ﴾ فِيهِ وَجْهَانُ :

أظهرهما : أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ لِأَلْقِينَا وَفِي التَّفْسِيرِ أَنَّهُ شِقٌّ وَوَلَدٌ .

الثاني : أَنَّهُ حَالٌ وَصَاحِبُهَا إِمَّا « سَلِيمَانَ » لِأَنَّهُ يَرُودُ أَنَّهُ مَرِيضٌ حَتَّى صَارَ كَالجَسَدِ الَّذِي لَا رُوحَ فِيهِ وَإِمَّا وَلَدَهُ . قَالَهُمَا أَبُو الْبَقَاءِ وَلَكِنْ جَسَدٌ جَامِدٌ فَلَا بَدَّ مِنْ تَأْوِيلِهِ بِمَشْتَقٍ أَوْ ضَعِيفًا أَوْ فَاغَرًا .

قوله : ﴿ تَجْرِي ﴾ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَفْسُورَةً لِقَوْلِهِ ﴿ سَخَّرْنَا ﴾ وَأَنْ تَكُونَ حَالًا مِنْ « الرِّيحِ » . وَالْعَامَّةُ عَلَى تَوْحِيدِ « الرِّيحِ » وَالْمَعْنَى عَلَى الْجَمْعِ وَقَرَأَ الْحَسَنُ وَأَبُو رَجَاءٍ وَأَبُو جَعْفَرٍ وَقَتَادَةُ « الرِّيحِ » وَ« رُخَاءً » حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ « تَجْرِي » ، وَالرُّخَاءُ : اللَّيْنَةُ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الرُّخَاوَةِ وَمَعْنَى ذَلِكَ الطَّوَاعِيَّةُ لِأَمْرِهِ .

قوله : ﴿ حَيْثُ ﴾ ظَرْفٌ لِتَجْرِي أَوْ لِسَخَّرْنَا وَ« أَصَابَ » : أَرَادَ بِلُغَةِ جَمِيْرٍ وَقِيلَ بِلُغَةِ هَجْدٍ وَعَنْ أَنَّهُمَا خَرَجَا يَقْصِدَانِ رُؤْيَةَ لَيْسَالَاهُ عَنْ هَذَا الْحَرْفِ فَقَالَ لِهَمَّا أَيْنَ تَصِيْبَانِ . فَعَرَفَاهَا وَقَالَا هَذِهِ بَغِيْتَنَا وَأَنْشَدَ الثُّعْلَبِيُّ عَلَى ذَلِكَ :

٣٨٧٩ - أَصَابَ الْجَوَابَ فَلَمْ يَسْتَطِعْ فَأَخْطَأَ الْجَوَابَ لَدَى الْمَفْصَلِ (١)

أَيَّ أَرَادَ الْجَوَابَ . وَيُقَالُ أَصَابَ اللَّهُ بِكَ خَيْرًا أَيْ أَرَادَهُ بِكَ وَقِيلَ الْهَمْزَةُ فِي أَصَابَ لِلتَّعْدِيَةِ مِنْ صَابَ يَصُوبُ أَي نَزَلَ وَالْمَفْعُولُ مُحْذَوْفٌ أَي أَصَابَ جُنُودَهُ أَي حَيْثُ وَجَّهَهُمْ وَجَعَلَهُمْ يَصُوبُونَ صَوْبَ الْمَطْرِ وَ« الشَّيَاطِينِ » نَسَقٌ عَلَى « الرِّيحِ » وَكُلُّ بِنَاءٍ بَدَلٌ مِنَ الشَّيَاطِينِ وَأَتَى بِصَيْغَةِ الْمَبَالِغَةِ لِأَنَّهُ فِي مَعْرَضِ الْاِمْتِنَانِ وَأَخْرَبِينَ عَطَفَ عَلَى كُلِّ فَهُوَ دَاخِلٌ فِي حَكْمِ الْبَدَلِ وَتَقَدَّمَ شَرْحُ ﴿ مُقَرَّرِينَ فِي الْأَصْفَادِ ﴾ (٢) فِي آخِرِ سُورَةِ إِبْرَاهِيمَ .

قوله : ﴿ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ :

أحدها : أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِعَطَاؤُنَا أَي أَعْطَيْنَاكَ بِغَيْرِ حِسَابٍ وَلَا تَقْدِيرٍ وَهُوَ دَلَالَةٌ عَلَى كَثْرَةِ الْإِعْطَاءِ .

والثاني : أَنَّهُ حَالٌ مِنْ « عَطَاؤُنَا » أَي فِي حَالِ كَوْنِهِ غَيْرِ مُحَاسَبٍ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ جَمٌّ يَعْمُرُ عَلَى الْحُسَابِ ضَبْطُهُ .

الثالث : مُتَعَلِّقٌ بِ« أَمْنُنْ » أَوْ « أَمْسِكْ » وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ فَاعِلِهِمَا أَي غَيْرِ مُحَاسَبٍ عَلَيْهِ .

قوله : ﴿ وَحُسْنِ مَآبٍ ﴾ الْعَامَّةُ عَلَى نَصْبِهِ نَسَقًا عَلَى اسْمِ إِنْ وَهَوْلٍ « زُلْفَى » . وَقَرَأَ الْحَسَنُ وَابْنُ أَبِي عِبْلَةَ بِرَفْعِهِ عَلَى الْاِبْتِدَاءِ خَبْرَهُ مَضْمُرٌ لِدَلَالَةِ مَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ وَيُقْفَانِ عَلَى « لَزْلَفَى » وَيَبْتَدِئَانِ بِ« حُسْنِ مَآبٍ » أَي وَحُسْنِ مَآبٍ لَهُ أَيْضًا .

قوله : ﴿ أَيُّوبَ ﴾ كَقَوْلِهِ « عَبْدَنَا دَاوُدَ » فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ . وَ« إِذْ نَادَى » بَدَلٌ مِنْهُ اشْتِمَالٌ .

الشاهد فيه «حلفكم» مراداً به الحلوقة .

(١) انظر البيت في البحر ٣٨٩/٧ .

(٢) آية : ٤٩ .

انظر شرح الحماسة للمرزوقي ١٩٦ ، ابن عيش ٢٢/٦ ،

الكتاب ٢٠٩/١ ، اللسان (شجا) ، المقتضب ١٧٠/٢ ،

المحتسب ٨٧/٢ ، معاني الزجاج ٤٨/١ .

قوله : ﴿ ائِيَّ ﴾ جاء به على حكاية كلامه الذي ناداه بسببه ولؤلؤم يحكيه لقال أنه مسه لأنه غائب . وقرأ العامة بفتح الهمزة على أنه هو المُنَادِي بهذا اللفظ . وعيسى بن عمر بكسرها على إضمار القول أو على إجراء النداء مجراه .

قوله : ﴿ بُنْصِب ﴾ قرأ العامة بالضم والسكون فقليل هو جمع نَصَبِ بفتحين نحو وثن ووثن وأسد وأسد وقيل هو لغة في النَّصْبِ نحو رُشْدٍ ورَشْدٍ وحُزْنٍ وحَزْنٍ وعُدْمٍ وعَدَمٍ وأبو جعفر وشيبة وحفص ونافع في رواية بضمين وهو تثقيب « نُصْبٍ » بضمه وسكون قاله الزمخشري وفيه بُعد لما عرفت أن مقتضى اللغة تخفيف فعل كعنت لا تثقيب ففعل كقفل وفيه خلاف وقد تقدم في العسر واليسر في البقرة . وقرأ أبو حيوه ويعقوب وحفص في رواية بفتح وسكون وكلها بمعنى واحد وهو التعب والمشقة .

قوله : ﴿ رَحْمَةً ... وَذِكْرِي ﴾ مفعول من أجله أي وهبناهم له لأجل رحمتنا إياه وليتذكر بحاله أولو الألباب .

قوله : ﴿ ضِعْثًا ﴾ الضَّعْثُ الحُزْمَةُ الصغيرة من الحشيش والقُضْبَانُ . وقيل الحُزْمَةُ الكبيرة من القُضْبَانِ وفي المثل « ضِعْثًا عَلَى إِبَالَةٍ » وَالْإِبَالَةُ الحُزْمَةُ من الحطب قال :

٣٨٨٠ - وَأَسْفَلَ مِنِّي نَهْدَةٌ قَدْ رَبَطْتُهَا وَأَلْقَيْتُ ضِعْثًا مِنْ خَلِيٍّ مُتَطَيَّبٍ (١)

وأصل المادة تدل على جمع المُخْتَلِطَاتِ وقد تقدم هذا في « يوسف » في قوله ﴿ أَضْعَاثُ أَحْلَامٍ ﴾ (٢) .

قوله : ﴿ وَلَا تَحْنُثْ ﴾ الحِنْثُ الإِثْمُ وأطلق على فعل ما حَلَفَ على تركه أو ترك ما حَلَفَ على فعله لأنهما سببان فيه غالباً .

قوله : ﴿ عِبَادَنَا ﴾ قرأ ابن كثير « عِبْدَنَا » بالتوحيد والباقون « عِبَادَنَا » بالجمع والرسم يحتملها ، فأما قراءة ابن كثير فأبراهيم بدل أو بيان أو بإضمار أعني وما بعده عَطْفٌ على نفسِ عِبْدَنَا لا على إبراهيم إذ يلزم إبدال جمعٍ من مُفْرَدٍ ولقائل أن يقول لَمَا كان المرادُ بِعِبْدَنَا الجنسُ جازَ إبدالُ الجمعِ منه وهذه كقراءة ابن عباس « وَإِلَهُ أَيْبِكَ إِبرَاهِيمَ » في البقرة في أحد القولين وقد تقدم وأما قراءة الجماعة فواضحة لأنها موافقة للأول في الجمع .

قوله : ﴿ الأَيْدِي ﴾ العامة على ثبوت الياء وهو جمع يَدٍ ، إمَّا الجارحةُ فَكُنِّيَ بذلك عن الأَعْمَالِ لأنَّ أكثر الأعمال إنما يُزَاوَلُ باليد ، وقيل المراد بالأَيْدِي جَمْعُ يَدِ المرادُ بِهَا النِّعْمَةُ . وقرأ عبد الله والحسن وعيسى والأعمش « الأَيْدِ » بغير ياء فقليل هي الأولى وإنما حُذِفَت الياءُ اجْتِزَاءً عنها بالكسرة ولأنَّ أَلْ تعاقبُ التثوينَ والياءُ تُحْدَفُ مع التثوين فأجريت مع أَلْ إجراؤها معه وهذا ضعيفٌ جداً وقيل الأَيْدِ القُوَّةُ إلا أن الزمخشري قال : وتفسيره بالأَيْدِ من التأييد فليق غير متمكن . انتهى . وكأنه إنما قَلِقَ عنده لعطف « الأَبْصَارِ » عليه فهو مناسبٌ للأَيْدِي لا لِلأَيْدِ من التأييد . وقد يقال إنه لا يراد حقيقة الجوارح إذ كل أحدٍ كذلك إنما المراد الكناية عن العمل الصالح والتفكير ببصيرته فلم يَلْقُ حينئذٍ إذ لم يرد حقيقة الأَبْصَارِ وكأنه قيل أولى القُوَّةِ والتفكيرِ بالبصيرة . وقد نحا الزمخشري إلى شيء من هذا قبل ذلك .

قوله : ﴿ بِخَالِصَةِ ذِكْرِي ﴾ قرأ نافع وهشام « بِخَالِصَةِ ذِكْرِي » بالإضافة . وفيها أوجه :

(١) البيت لعوف بن الخرج التيمي ، والخرج لقب جده عمرو

انظر الخزانة ٨٢/٣ ، الجمهرة ٤٣/٢ ، مجاز القرآن

(٢) سورة يوسف (٤٤) .

أحدها : أن يكون أَضَافَ خَالِصَةً إلى ذكري للبيان لأن الخالصة قد تكون ذكّرى وغير ذكّرى كما في قوله « بِشَهَابٍ قَبَسٍ » لأنَّ الشَّهَابَ يكون قَبَسًا وغيره .

الثاني : أن خالصة مصدرٌ بمعنى إخلاص فيكون مصدرًا مضافاً لمفعوله والفاعل محذوف أي أخلصوا ذكّرى الدار وتناسوا عندها ذكّر الدنيا ، وقد جاء المصدرُ على فاعلة كالعاقبة أو يكون المعنى بأن أخلصنا نحن لهم ذكّرى الدار .

الثالث : أنها مصدر أيضاً بمعنى الخُلُوص فتكون مضافة لفاعلها أي بأن خَلَصْتُ لهم ذكري الدار . وقرأ الباقون بالتنوين وعدم الإضافة وفيها أوجه :

أحدها : أنها مصدر بمعنى الإخلاص فتكون « ذكّرى » منصوباً وأن يكون بمعنى الخُلُوص فيكون « ذكّرى » مرفوعاً به كما تقدم ذلك والمصدر يعمل مُنَوَّنًا كما يعمل مضافاً . أو يكون « خَالِصَةً » اسم فاعل على بابه وذكّرى بدلٌ أو بيانٌ لها أو منصوب بإضمار أعنى أو مرفوع على إضمار مبتدأ . والدار يجوز أن تكون مفعولاً به بذكّرى وأن تكون ظرفاً إما على الاتساع وإما على إسقاط الخافض ذكرهما أبو البقاء . وخَالِصَةً إذا كانت صفة فهي صفة لمحذوف أي بسبب خِصَلَةٍ والأخيار جمع خَيْرٍ أو خَيْرٍ بالتثقيل والتخفيف كأموات جمع مَيِّتٍ أو مَيِّتٍ .

هَذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لِحُسْنِ مَآبٍ ﴿٤٩﴾ جَنَّاتٍ عَدْنٍ مُمْتَحَنَةً لَّهُمُ الْأَنْبُوبُ ﴿٥٠﴾ مُتَّكِنِينَ فِيهَا يُدْعَوْنَ فِيهَا بِفَكَهْتَةٍ كَثِيرَةٍ وَشَرَابٍ ﴿٥١﴾ وَعِنْدَهُمْ قَصْرِاتُ الطَّرْفِ أَرْبَابٌ ﴿٥٢﴾ هَذَا مَا تُوْعَدُونَ لِيَوْمِ الْحِسَابِ ﴿٥٣﴾ إِنَّ هَذَا لِرِزْقِنَا مَا لَهُ مِنْ نَفَادٍ ﴿٥٤﴾ هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِيْنَ لَشَرَّ مَآبٍ ﴿٥٥﴾ جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا فَيَنْسِفُوهَا فَسَاءَ الْمَقَادُ ﴿٥٦﴾ هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَعَسَاقٌ ﴿٥٧﴾ وَءَاخِرُ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ ﴿٥٨﴾

قوله : ﴿ هَذَا ذِكْرٌ ﴾ جملة جيء بها إيداناً بأنَّ القصة قد تمت وأخذ في أخرى وهذا كما فعل الجاحظ في كتبه فيقول : فهذا بابٌ ثم يشرع في آخر ويدل على ذلك أنه لما أراد أن يُعقِبَ بذكر أهل النار ذكر أهل الجنة ثم قال تعالى : ﴿ هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِيْنَ ﴾ .

قوله : ﴿ جَنَّاتٍ عَدْنٍ ﴾ العامة على نصب جَنَاتٍ بدلاً من « حُسْنِ مَآبٍ » سواء كانت جَنَاتٍ عَدْنٍ معرفة أم نكرة لأن المعرفة تُبدل من النكرة وبالعكس ويجوز أن تكون عطف بيان إن كانت نكرة ولا يجوز ذلك فيها إن كانت معرفة . وقد جَوَزَ الزمخشري ذلك بعد حُكْمِهِ واستدلاله على أنها مَعْرِفَةٌ وهذا كما تقدم له في مواضع يُجِيزُ عَطْفَ البَيَانِ وَإِنْ تَخَالَفًا تعريفاً وتنكيراً وقد تقدم هذا في قوله تعالى : ﴿ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مِّمَّا قَامَ إِبْرَاهِيمَ ﴾ (١) ويجوز أن ينتصب « جَنَاتٍ عَدْنٍ » بإضمار فعل و « مُفْتَحَةً » حال من « جَنَاتٍ عَدْنٍ » أو نعت لها إن كانت نكرة . وقال الزمخشري : حال والعامل فيها ما في المتقين من معنى الفعل . انتهى . وقد علَّل أبو البقاء بعلّة في قوله « مُتَّكِنِينَ » تقتضي مَنَعٌ « مُفْتَحَةً » أن تكون حالاً وإن كانت العِلَّةُ غير صحيحة فقال : ولا يجوز أن تكون - يعني مُتَّكِنِينَ - حالاً من المُتَّقِينَ لأنه قد أخبر عنهم قبل

الحال وهذه العلة موجودة في جعل « مُفْتَحَةً » حالاً من « الْمُتَّقِينَ » كما ذكره الزمخشري إلا أن هذه العلة لَيْسَتْ صحيحة فهو نظير قولك إن لهند مالاَ قائمةً وأيضاً في عبارته تَجَوُّزُ فَإِنَّ « الْمُتَّقِينَ » لم يُخْبِرْ عنهم صناعةً إنما أخبر عنهم مَعْنَى وَإِلَّا فقد أخبر عن « حُسْنِ مَأَبٍ » بأن لهم . وجعل الحوفي العامل مُقَدَّرًا أَي يَدْخُلُونَهَا مُفْتَحَةً .

قوله : ﴿ الْأَبْوَابُ ﴾ في ارتفاعها وجهان :

أحدهما : وهو المشهور عند الناس أنها مرتفعة باسم مفعول كقوله : ﴿ وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ ^(١) واعترض على هذا بأن « مُفْتَحَةً » إما حال وإما نعتٌ لجناتٍ وعلى التقديرين فلا رابط وأجيب بوجهين :

أحدهما : قول البصريين وهو أن ثَمَّ ضميراً مقدرًا تقديره الأبوابُ منها .

والثاني : أن أَل قامت مقام الضمير إذ الأصلُ أَبْوَابُهَا وهو قول الكوفيين وتقدم تحقيق هذا والوجهان جاريان في قوله « فإن الجنة هي المأوى » .

الثاني : أنها مرتفعة على البدل من الضمير في « مُفْتَحَةً » العائد على « جناتٍ » وهو قول الفارسي لما رأى خُلُوقَهَا من الرابط لفظاً ادعى ذلك واعترض على هذا بأن من بدل البعض أو الاشتمال وكلاهما لا بُدَّ فيه من ضميرٍ فيضطر إلى تقديره كما تقدم ورجح بعضهم الأول بأن فيه إضماراً واحداً وفي هذا إضماران . وتبعه الزمخشري فقال و « الْأَبْوَابُ » بدل من الضمير في « مُفْتَحَةً » أي مفتحة هي الأبواب كقولك ضرب زيد اليد والرجل وهو من بدل الاشتمال فقوله بدل الاشتمال إنما يعني به الأبواب قد يقال إنها ليست بعض الجنات وأما ضَرْبَ زيدٍ اليد والرجل فهو بَعْضٌ من كلِّ ليس إلا : وقرأ زيد بن علي وأبو حيوة « جناتٌ عدنٌ مُفْتَحَةٌ » برفعهما إما على أنها جملة من مبتدأ وخبر ، وإما على أن كل واحدة خبر لمبتدأ مضمرة أي هي جناتٌ هي مفتحة .

قوله : ﴿ مُتَكَبِّرِينَ ﴾ حال من « لَهُمْ » العامل فيها « مُفْتَحَةً » وقيل العامل « تُوعَدُونَ » تأخر عنها وقد تقدم منع أبي البقاء أنها حال من المتقين وما فيه . « وَيَدْعُونَ » يجوز أن يكون مستأنفاً وأن يكون حالاً إما من ضمير « مُتَكَبِّرِينَ » وإما حالاً ثانية .

قوله : ﴿ يُوعَدُونَ ﴾ قرأ ابن كثير وأبو عمرو هنا « يُوعَدُونَ » بالغيبة وفي ق ابن كثير وحده والباقون بالخطاب فيهما ووجه الغيبة هنا وفي ق تقدم ذكر المتقين ووجه الخطاب الالتفات إليهم والإقبال عليهم .

قوله : ﴿ مَا لَهُ مِنْ نَفَادٍ ﴾ من نَفَادٍ إما مبتدأ وإما فاعل ومن مزيدة والجملة في محل نصبٍ على الحال من « رَزَقْنَا » أي عَيْرُ فَإِنَّ ويجوز أن يكون خبراً ثانياً .

قوله : ﴿ هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِيْنَ ﴾ يجوز أن يكون « هَذَا » مبتدأ والخبر مقدرٌ فقدره الزمخشري : هذا كما ذكر وقدّره أبو علي : هذا للمؤمنين . ويجوز أن يكون خبر مبتدأ مضمرة أي الأمر هذا .

قوله : ﴿ جَهَنَّمَ ﴾ يجوز أن يكون بدلاً من « شَرُّ مَأَبٍ » أو منصوبة بإضمار فعلٍ . وقياس قول الزمخشري في « جناتٍ عدنٍ » أن يكون عطف بيان وأن تكون منصوبة بفعلٍ يتقدمه على الاشتغال أي يَصْلُونَ جَهَنَّمَ يَصْلُونَهَا

والمخصوص بالذم محذوف أي هي .

قوله : ﴿ هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ ﴾ في « هَذَا » أوجه :

أحدها : أن يكون مبتدأ وخبره « حَمِيمٌ وَعَسَاقٌ » وقد تقدم أن اسم الإشارة يكتفي بواحد في المثنى كقوله : ﴿ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾^(١) أو يكون المعنى هَذَا جامع بين الوصفين ويكون قوله « فَلْيَذُوقُوهُ » جملة اعتراضية .

الثاني : أن يكون « هَذَا » منصوباً بمقدر على الاشتغال أي لِيَذُوقُوا هذا وشبهه الزمخشري بقوله تعالى : ﴿ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونَ ﴾^(٢) يعني على الاشتغال والكلام على مثل هذه الفاء قد تقدم و « حَمِيمٌ » على هذا خبر مبتدأ مضمرة أو مبتدأ وخبره مضمرة أي منه « حَمِيمٌ » ومنه « عَسَاقٌ » كقوله :

٣٨٨١ - حَتَّى إِذَا مَا أَصَاءَ الْبَرْقُ فِي غَلَسٍ
وَعُودِرَ الْبَقْلُ مَلُويٍّ وَمَحْصُودٍ^(٣)
أَي مِنْهُ مَلُويٍّ وَمِنْهُ مَحْصُودٌ .

الثالث : أن يكون « هَذَا » مبتدأ والخبر محذوف أي هذا كَمَا ذُكِرَ أو هَذَا للطاغين .

الرابع : أنه خبر مبتدأ مضمرة أي الأَمْرُ هَذَا ثم استأنف أمراً فقال « فَلْيَذُوقُوهُ » .

الخامس : أن يكون مبتدأ وخبره « فَلْيَذُوقُوهُ » وهو رأي الأخفش ومنه :

٣٨٨٢ - وَقَائِلَةٌ خَوْلَانٌ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ^(٤)

وقد تقدم تحقيق هذا في المائدة عند « السارق والسارقة »^(٥) وقرأ الأخوان وحفص « عَسَاقٌ » بتشديد السين هنا وفي « عَمَّ يَنْسَاءُ لُونٌ »^(٦) وَخَفَّفَهُ الْبَاقُونَ فِيهِمَا فَأَمَّا الْمُثَقَّلُ فَهُوَ صِفَةٌ كَالْجَبَّارِ وَالضَّرَّابِ مِثَالُ مَبَالِغَةٍ وَذَلِكَ أَنَّ فِعَالاً فِي الصِّفَاتِ أَغْلَبُ مِنْهُ فِي الْأَسْمَاءِ وَمِنْ وَرُودِهِ فِي الْأَسْمَاءِ الْكَلَاءُ وَالْحَبَانُ وَالغَيَّادُ لِذِكْرِ الْبُومِ وَالْعَقَّارُ وَالْحَطَّارُ وَأَمَّا الْمَخْفَفُ فَهُوَ اسْمٌ لَا صِفَةٌ لِأَنَّ فِعَالاً بِالْتَخْفِيفِ فِي الْأَسْمَاءِ كَالْعَذَابِ وَالنِّكَالِ أَغْلَبُ مِنْهُ فِي الصِّفَاتِ ؛ عَلَى أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ صِفَةً بِمَعْنَى ذِي كَذَا أَيْ ذِي عَسَقٍ وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ : أَوْ يَكُونُ فِعَالٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ . قُلْتُ : وَهَذَا غَيْرُ مَعْرُوفٍ وَالْعَسَقُ : السَّيْلَانُ ؛ يُقَالُ : عَسَقَتْ عَيْنُهُ أَيْ سَالَتْ وَفِي التَّفْسِيرِ أَنَّهُ مَا يَسِيلُ مِنْ صَدِيدِهِمْ . وَقِيلَ عَسَقَ أَيْ امْتَلَأَ وَمِنْهُ عَسَقَتْ عَيْنُهُ أَيْ امْتَلَأَتْ بِالْدمع وَمِنْهُ الْعَاسِقُ لِلْقَمَرِ لِامْتِلَائِهِ وَكَمَالِهِ وَقِيلَ الْعَسَاقُ مَا قَتَلَ بَرِّدَهُ وَمِنْهُ قِيلَ لِلَّيْلِ غَاسِقٌ لِأَنَّهُ أَبْرَدُ مِنَ النَّهَارِ وَقِيلَ الْغَسَقُ شِدَّةُ الظُّلْمَةِ وَمِنْهُ قِيلَ لِلَّيْلِ غَاسِقٌ وَيُقَالُ لِلْقَمَرِ غَاسِقٌ إِذَا كُسِفَ لِاسْوَدَادِهِ وَنَقَلَ الْقَوْلَانِ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ : ﴿ وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ ﴾^(٧) .

قوله : ﴿ وَأَخْرَجُ ﴾ قرأ أبو عمرو بضم الهمزة على أنه جَمْعٌ وارتفاعه من أوجه :

أحدها : أنه مبتدأ و « مِنْ شَكْلِهِ » خبره و « أَرْوَجُ » فاعل به .

(٥) آية : (٣٨) .

(٦) آية : (٢٥) ، من سورة النبأ .

(٧) سورة الفلق (٣) .

(١) سورة البقرة (٦٨) .

(٢) سورة البقرة (٤٠) .

(٣) تقدم .

(٤) تقدم .

الثاني : أن يكون مبتدأ أيضاً و « مِنْ شَكْلِهِ » خبرٌ مقدّمٌ و « أَزْوَاجٌ » مبتدأٌ والجملة خبره وعلى هذين فيقال : كيف يصح من غير ضمير يعودُ على « أُخْرُ » فإنَّ الضمير في « شَكْلِهِ » يعود على ما تقدم أي من شَكْلِ المَذْوقِ . والجواب أن الضمير عائد على المبتدأ وإنما أُفْرِدَ وَذُكِرَ لِأَنَّ المعنى مِنْ شَكْلِ مَا ذَكَرْنَا ذَكَرَ هَذَا التَّوِيلِ أَبُو الْبَقَاءِ وَقَدْ مَنَعَ مَكِّي ذَلِكَ لِأَجْلِ الْخُلُوفِ مِنَ الضَّمِيرِ وَجَوَابِهِ مَا ذَكَرْتَهُ لَكَ .

الثالث : أن يكون « مِنْ شَكْلِهِ » نعتاً لِأَخْرَ وَأَزْوَاجِ خَيْرِ المبتدأ أي وَأَخْرَ مِنْ شَكْلِ المَذْوقِ أَزْوَاجِ .

الرابع : أن يكون « مِنْ شَكْلِهِ » نعتاً أيضاً وَأَزْوَاجِ فاعل به والضمير عائد على أَخْرَ بالتأويل المتقدم وعلى هذا فيرتفع أَخْرَ على الابتداء والخبر مقدر أي ولهم أنواعٌ أَخْرَ استقر من شكلها أَزْوَاجِ .

الخامس : أن يكون الخبر مقدرًا كما تقدم أي وَلَهُمْ أُخْرُ . وَمِنْ شَكْلِهِ وَأَزْوَاجِ صفتان لِأَخْرَ وَقَرَأَ الْعَامَّةُ « مِنْ شَكْلِهِ » بفتح الشين ، وَقَرَأَ مُجَاهِدٌ بِكسرها وهما لغتان بمعنى المثل والضرب يقول هذا على شَكْلِهِ أي مثله وَضَرْبُهُ وَأَمَّا الشَكْلُ بمعنى الغنج^(١) فبالكسر لا غير قاله الزمخشري وَقَرَأَ الْباقُونَ « وَأَخْرُ » بفتح الهمزة وبعدها أَلِفٌ بصيغة أَفْعَلِ التفضيل والإعراب فيه كما تقدم والضمير في أحد الأوجه يعود عليه من غير تأويلٍ لِأَنَّهُ مفردٌ إِلَّا أَنَّ فِي أَحَدِ الأوجه يلزم الإخبار عن المفرد بالجمع أو وصف المفرد بالجمع لأن من جملة الأوجه المتقدمة أن يكون « أَزْوَاجِ » خبراً عن « أُخْرُ » أو نعتاً له كما تقدم وعنه جوابان .

أحدهما : أن التقدير وَعَذَابٌ أَخْرَ أو مَذْوقٌ أَخْرَ وهو ضَرْبٌ وَدَرَجَاتٌ فكان في قوة الجمع أو يجعل كلُّ جزءٍ من ذلك الآخر مثل الكُلِّ وَسَمَاءُ بِاسْمِهِ وهو شائع كثير نحو غَلِيظِ الحَوَاجِبِ وَشَابَتِ مَفَارِقُهُ عَلَى أَنَّ لِقَائِلِ يَقُولُ : إِنَّ أَزْوَاجاً صفةٌ لثلاثة الأشياء المتقدمة أعني الحميم والغساق وآخر من شكله فَيُلغى السؤال .

هَذَا فَوْجٌ مُقْتَحِمٌ مَعَكُمْ لَا مَرَحِبًا بِهِمْ ۖ إِنَّهُمْ صَلَوُوا النَّارَ ۖ قَالُوا بَلْ أَنْتُمْ لَا مَرَحِبًا بِكُمْ أَنْتُمْ قَدْ مَتَمُّوهُ لَنَا فَيَسِّرْ الْقَرَارَ ۖ قَالُوا رَبَّنَا مَنْ قَدَّمَ لَنَا هَذَا فَرَدَّهُ عَذَابًا ضِعْفًا فِي النَّارِ ۖ وَقَالُوا مَا لَنَا لَا نَرَى رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُمْ مِنَ الْأَشْرَارِ ۖ أَخَذْنَا مِنْهُمُ سَخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ ۖ إِنَّ ذَلِكَ لِحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ ۖ قُلْ إِنَّمَا أَنَا مُنذِرٌ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ۖ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الْعَزِيزُ الْغَفُورُ ۖ قُلْ هُوَ نَبَأٌ عَظِيمٌ ۖ أَنْتُمْ عَنْهُ مُعْرِضُونَ ۖ مَا كَانَ لِي مِنْ عِلْمٍ بِالْمَلَائِكَةِ الْأَعْلَىٰ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ۖ إِنَّ يُوحَىٰ إِلَيَّ إِلَّا أَنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ ۖ

قوله : ﴿ مُقْتَحِمٌ ﴾ مفعوله محذوف أي مُقْتَحِمُ النَّارِ . والاقترحامُ الدخول في الشيء بشدة والقحمةُ الشدة وقال الراغب : الاقترحامُ تَوَسُّطُ شِدَّةٍ مُخِيفَةٍ وَمِنْهُ قَحَمَ الْفَرَسُ فَارَسَهُ أَي تَوَغَّلَ بِهِ مَا يُخَافُ مِنْهُ وَالْمَقَاجِمُ الَّذِينَ يَتَقَحَّمُونَ فِي الأَمْرِ الَّذِي يُتَجَنَّبُ .

قوله : ﴿ مَعَكُمْ ﴾ يجوز أن يكون نعتاً ثانياً لَفَوْجٍ وَأَنْ يَكُونَ حَالاً مِنْهُ لِأَنَّهُ قَدْ وُصِفَ وَأَنْ يَكُونَ حَالاً مِنَ الضَّمِيرِ

(٢) الغنج أي الدَّلُّ من التَّدَلُّ انظر اللسان (غنج) .

المستتر في « مُتَّحِمٌ » قال أبو البقاء : ولا يجوز أن يكون ظرفاً لفساد المعنى ولم أدر من أي وجه يفسد . والحالية والصفة في المعنى كالظرفية .

وقوله : ﴿ هَذَا فَوْجٌ ﴾ إلى « النَّارِ » يجوز أن يكون من كلام الرؤساء بعضهم لبعض وأن يكون من كلام الخزنة ويجوز أن يكون « هَذَا فَوْجٌ » من كلام الملائكة والباقي من كلام الرؤساء وكان القياس على هذا أن يقال : بل هم لا مَرَحِباً بهم لأنهم لا يقولون للملائكة ذلك إلا أنهم عدلوا عن خطاب الملائكة إلى خطاب « أعدائهم » تشفياً منهم .
قوله : ﴿ لَا مَرَحِباً ﴾ في مَرَحِباً وجهان :

أظهرهما : أنه مفعول بفعلٍ مُقدَّر أي لا أتيتهم مَرَحِباً أو لا سمعتم مرحباً .

والثاني : أنه منصوب على المصدر قاله أبو البقاء أي « لا رَحِبْتُمْ دَارَكُمْ مَرَحِباً بل ضيقاً » . ثم في الجملة المنفية وجهان :

أحدهما : أنها مستأنفة سبقت للدعاء عليهم وقوله « بهم » بيان للمدعو عليه .

والثاني : أنها حالية وقد يعترض عليه بأنه دعاء والدعاء طلب والطلب لا يقع حالاً والجواب أنه على إضمار القول أي مقولاً لهم لا مرحباً .

قوله : ﴿ مَنْ قَدَّمَ ﴾ يجوز أن تكون « مَنْ » شرطية و « فَرِذَةٌ » جوابها وأن تكون استفهامية وقُدِّم خبرها أي أي شخص قَدَّمَ لَنَا هَذَا . ثم استأنفوا دعاء بقولهم : فَرِذَةٌ وأن تكون موصولة بمعنى الذي وحيثئذٍ يجوز فيها وجهان الرفع بالابتداء والخبر « فَرِذَةٌ » والفاء زائدة تشبيهاً له بالشرط .

والثاني : أنها منصوبة بفعلٍ مُقدَّر على الاشتغال والكلام في مثل هذه الفاء قد تقدم . وهذا الوجه يجوز عند بعضهم حال كونها شرطية أو استفهامية أعني الاشتغال إلا أنه لا يُقدَّرُ الفعل إلا بعدها لأن لها صدر الكلام ؛ و « ضِعْفًا » نعت لَعَذَابٍ أي مُضَاعَفًا .

قوله : ﴿ فِي النَّارِ ﴾ يجوز أن يكون ظرفاً لِرِذَّةٍ أو نعتاً لَعَذَابٍ أو حالاً منه لتخصيصه أو حالاً من مفعول رِذَّةٍ .

قوله : ﴿ اتَّخَذْنَاَهُمْ ﴾ قرأ الأخوان وأبو عمرو وبوصل الهمزة وهي تحتل وجهين :

أحدهما : أن يكون خبراً مَحْضاً وتكون الجملة في محل نصب صفة ثانية لِرِجَالاً كما وقع « كُنَّا نَعُدُّهُمْ » صفة وأن يكون المراد الاستفهام وحذفت أداته لدلالة أم عليه كقوله :

٣٨٨٣ - تَرُوحُ مِنَ الْحَيِّ أَمْ تَبْتَكِرُ وَمَاذَا عَلَيْكَ إِذَا تَنْتَظِرُ^(١)

فأم متصلة على هذا وعلى الأول منقطعة بمعنى بل والهمزة لأنها لم يتقدمها همزة استفهام ولا تسوية والباقون بهمزة استفهام سقطت لأجلها همزة الوصل والظاهر أنه لا محل للجملة حيثئذٍ لأنها طلبية وجوز بعضهم فيها أن تكون صفة لكن على إضمار القول أي رجلاً مقولاً فيهم اتَّخَذْنَاَهُمْ كقوله :

٣٨٨٤ - جَاءُوا بِمَدْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطُّ^(٢)

(١) البيت لامرئ القيس انظر ديوانه (١٥٤) ، تفسير الطبري

إِلَّا أَنْ الصِّفَةَ فِي الْحَقِيقَةِ لِذَلِكَ الْقَوْلِ الْمَضْمَرِ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْخِلَافُ فِي « سِخْرِيًّا » فِي « قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ » وَالْمَشْهُورُ أَنَّ الْمَكْسُورَ فِي الْهَيْزِ كَقَوْلِهِ :

٣٨٨٥ - إِنِّي أَتَانِي لِسَانٌ لَا أُسْرِبُ بِهَا مِنْ عَلْوٍ لَا كَذِبٌ فِيهَا وَلَا سُخْرٌ^(١)

وتقدم معنى لحاق الياء المشددة في ذلك . وأم مع الخبر منقطعة فقط كما تقدم . ومع الاستفهام يجوز أن تكون متصلة وأن تكون منقطعة كقولك أزيد عندك أم عندك عمرو . ويجوز أن تكون « أَمْ زَاغَتْ » مُتَّصِلًا بقوله « مَا لَنَا » لأنه استفهام إلا أنه يتعين انقطاعها لعدم الهمزة ويكون ما بينهما معترضاً على قراءة « أَتَّخَذْنَاهُمْ » بالاستفهام إن لم تجعله صفة على إضمار القول كما تقدم .

قوله : ﴿ تَخَاصُمٌ ﴾ العامة على رفع « تَخَاصُمٌ » مضافاً لـ « أَهْلُهُ » وفيه أوجه :

أحدها : أنه بدل من « لَحَقُّ » .

الثاني : أنه عطف بيان .

الثالث : أنه بدل من « ذَلِكَ » على الموضع حكاة مكِّي . وهذا يوافق قول بعض الكوفيين .

الرابع : أنه خبر ثانٍ لِإِنَّ .

الخامس : أنه خبرٌ مبتدأ مضمرة أي هو تَخَاصُمٌ .

السادس : أنه مرفوعٌ بقوله « لَحَقُّ » إلا أن أبا البقاء قال : ولو قيل هو مرفوعٌ لَحَقُّ لكان بعيداً لأنه يصير جملةً ولا ضمير فيها يعود على اسم إن وهذا ردٌ صحيح وقد يُجَابُ عنه بأن الضمير مقدر أي لَحَقُّ تَخَاصُمٌ أَهْلُ النَّارِ فِيهِ كَقَوْلِهِ : ﴿ وَلَمَنْ صَبَرَ وَعَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾ أَي مِنْهُ . وقرأ ابن محيصن بتنوين « تَخَاصُمٌ » ورفع « أَهْلُ » فرفع تَخَاصُمٌ على ما تقدم وأما رَفَعُ « أَهْلُ » فعلى الفاعلية بالمصدر المنون كقولك يعجبني تخاصم الزيدون . أي أن تَخَاصُمُوا وهذا قول البصريين وبعض الكوفيين خلا الفراء . وقرأ ابن أبي عبلة « تَخَاصُمٌ » بالنصب مضافاً لِأَهْلٍ وفيه أوجه :

أحدها : أنه صفة لِذَلِكَ على اللفظ قال الزمخشري : لأن أسماء الإشارة تُوصَفُ بأسماء الأجناس وهذا فيه نظر لأنهم نَصُّوا على أن أسماء الإشارة لا توصف إلا بما فيه أل نحو « مَرَرْتُ » بهذا الرجل ولا يجوزُ « مَرَرْتُ » بهذا غلام الرجل فهذا أبعدُ ، ولأن الصحيح أن الواقع بعد اسم الإشارة الْمُقَارِنِ لِأَلْ إِنْ كَانَ مُشْتَقًّا كَانَ صِفَةً وَإِلَّا كَانَ بَدَلًا وَتَخَاصُمٌ لَيْسَ مُشْتَقًّا .

الثاني : أنه بدلٌ من « ذَلِكَ » .

الثالث : أنه عطف بيان .

الرابع : على إضمار أعني . وقال أبو الفضل : ولو نصب تَخَاصُمٌ على أنه بدل من ذلك لجاز . انتهى . كأنه لم يطلع

عليها قراءة . وقرأ ابن السميع « تَخَاصَمَ » فعلاً ماضياً « أَهْلٌ » فاعل به وهي جملة استثنائية .

قوله : ﴿ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴾ الخ صفات لله تعالى ويجوز أن يكون « رَبُّ السَّمَوَاتِ » خبر مبتدأ مضمرة . وفيه معنى المدح .

قوله : « هُوَ نَبَأٌ عَظِيمٌ » يعود على القرآن وما فيه من القصص والإخبار وقيل على « تَخَاصَمُ أَهْلَ النَّارِ » ، وقيل على ما تقدّم من إخباره عليه السلام بأنه « نَذِيرٌ مُبِينٌ » وبأن الله إلهٌ وَاحِدٌ مُتَّصِفٌ بتلك الصفات الحُسْنَى و « أَنْتُمْ عَنْهُ مُعْرِضُونَ » صفة لـ « نَبَأٌ » أو مستأنفة .

قوله : ﴿ بِالْمَلَأِ ﴾ متعلق بقوله « مِنْ عِلْمٍ » مُضْمَنٌ معنى الاحاطة فلذلك تعدى بالباء وتقدم تحقيقه (١) .

وقوله ﴿ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : هو منصوب بالمصدر أيضاً .

والثاني : بمضاف مقدر أي بكلامِ الْمَلَأِ الأعلَى إذ قاله الزمخشري . والضمير في « يَخْتَصِمُونَ » للملأ الأعلَى . هذا هو الظاهر . وقيل لقريش أي يَخْتَصِمُونَ فِي الْمَلَأِ الأعلَى فبعضهم يقول بناتُ الله وبعضهم يقول غير ذلك فالتقدير إذ يَخْتَصِمُونَ فِيهِمْ .

قوله : ﴿ إِلَّا أَنَّمَا أَنَا ﴾ العامة على فتح الهمزة مِنْ أَنَّمَا وفيها وجهان :

أحدهما : أنها مع ما في خبرها في محل رَفْعٍ لقيامها مقام الفاعل أي مَا يُوحَى إِلَيَّ إِلَّا الْإِنذَارُ وَالْأَكُونِي نَذِيرًا مَبِينًا .

والثاني : أنها في محل نصب أو جَرُّ بعد إسقاط لام العِلَّةِ والقائم مقام الفاعل على هذا الجار والمجرور أي مَا يُوحَى إِلَيَّ إِلَّا الْإِنذَارُ أَوْ لَكُونِي نَذِيرًا وَجُوزَ أَنْ يَكُونَ الْقَائِمُ مَقَامَ الْفَاعِلِ عَلَى هَذَا ضَمِيرٌ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ أَي مَا يُوحَى إِلَيَّ ذَلِكَ الشَّيْءُ إِلَّا لِلْإِنذَارِ . وقرأ أبو جعفر بالكسر وهي القائمة مقام الفاعل على سبيل الحكاية كأنه قيل ما يوحى إليّ إلا هذه الجملة المتضمنة لهذا الإخبار . وقال الزمخشري : على الحكاية أي إِلَّا هَذَا الْقَوْلُ وَهُوَ أَنْ أَقُولَ لَكُمْ إِنَّمَا نَذِيرٌ مَبِينٌ وَلَا أَدْعِي شَيْئًا آخَرَ .

قال الشيخ : وفي تخريجه تعارضٌ لأنه قال إِلَّا هَذَا الْقَوْلُ فظاهره الجملة التي هي « إِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مَبِينٌ » ثم قال : وهو أَنْ أَقُولَ لَكُمْ إِنِّي نَذِيرٌ فَالْمَقَامُ مَقَامُ الْفَاعِلِ هُوَ أَنْ أَقُولَ لَكُمْ وَإِنِّي وَمَا بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ وَعَلَى قَوْلِهِ إِلَّا هَذَا الْقَوْلُ يَكُونُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ فَتَعَارُضًا . قُلْتُ : وَلَا تَعَارُضُ الْبَيِّنَةُ لِأَنَّهُ تَفْسِيرٌ مَعْنَى فِي التَّقْدِيرِ الثَّانِي ، وَفِي الْأَوَّلِ تَفْسِيرٌ إِعْرَابٍ فَلَا تَعَارُضَ .

قوله : ﴿ إِذْ قَالَ ﴾ يجوز أن يكون بدلا من « إِذْ » الأولى أو أن يكون منصوباً بأذُكُرْ مقدراً قال الأول الزمخشري وأطلق وأبو البقاء .

الثاني : وأطلق وأما الشيخ ففصل فقال : بدل من إِذْ يَخْتَصِمُونَ هذا إذا كانت الخصومة في شأن من يُسْتَخْلَفُ في الأرض وعلى غيره من الأقوال يكون منصوباً بالذكر . انتهى .

قُلْتُ : وتلك الأقوال أن التخاصم إما بين الملائ الأعلى أو بين قريش وفيما ذا كان المخاصمة خلاف يطول الكتاب بذكره .

إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلٰئِكَةِ إِنِّي خَلَقْتُ بَشَرًا مِّن طِينٍ ﴿٧١﴾ فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ ﴿٧٢﴾ فَسَجَدَ الْمَلٰئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٧٣﴾ إِلَّا إِبٰلِيسَ اسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكٰفِرِينَ ﴿٧٤﴾ قَالَ يَا بٰلِيسَ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيدِي اسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ ﴿٧٥﴾ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ ﴿٧٦﴾ قَالَ فَأَخْرِجْهَا مِنهَا فَإِنَّكَ رَچِيمٌ ﴿٧٧﴾ وَإِن عَلَيكَ لَعْنَتِي إِلَى يَوْمِ الدِّينِ ﴿٧٨﴾ قَالَ رَبِّ فَأَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿٧٩﴾ قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ ﴿٨٠﴾ إِلَى يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ ﴿٨١﴾ قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغَوِّيَهُم أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ ﴿٨٣﴾ قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ ﴿٨٤﴾ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٥﴾ قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِن أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ ﴿٨٦﴾ إِن هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعٰلَمِينَ ﴿٨٧﴾ وَلَنَعْلَمَنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ ﴿٨٨﴾

قوله : ﴿ مِنْ طِينٍ ﴾ يجوز أن يتعلق محذوف صفة لـ «بَشَرًا» وأن يتعلق بنفس «خالق» .

قوله : ﴿ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ تأكيدان وقال الزمخشري : كل للإحاطة وأجمعون للاجتماع فأفادا معاً أنهم سجدوا عن آخرهم ما بقي منهم ملك إلا سجد وأنهم سجدوا جميعاً في وقت واحد غير متفرقين . قُلْتُ : قد تقدم الكلام معه في ذلك سورة الحجر .

قوله : ﴿ أَنْ تَسْجُدَ ﴾ قد يستدل به من يرى أن لا في « أَنْ لَا تَسْجُدَ » في السورة الأخرى (١) زائدة حيث سقطت هنا والقصة واحدة .

قوله : ﴿ لِمَا خَلَقْتُ ﴾ قد يستدل به من يرى جواز وقوع ما على العاقل لأن المراد به آدم وقيل لا دليل فيه لأنه كان فخاراً غير جسم حساس فأشير إليه في تلك الحال . وقيل ما مصدرية والمصدر غير مراد فيكون واقعاً موقع المفعول به أي لمخلوقي وقرأ الحجدري « لَمَّا » بتشديد الميم وفتح اللام وهي لَمَّا الظرفية عند الفارسي وحرف وُجُوبٍ لَوُجُوبٍ عند سيبويه (١) والمسجود له على هذا غير مذكور أي ما منعك من السجود لَمَّا خَلَقْتُ أي حين خَلَقْتُ لَمَنْ أَمَرْتُكَ بالسجود له وقرئ « بِإِيدِي » بكسر الباء كقراءة حمزة « بِمِصْرَحِي » وتقدم ما فيها . وقرئ « بِإِيدِي » بالإفراد .

قوله : ﴿ اسْتَكْبَرْتَ ﴾ قرأ العامة بهمزة الاستفهام وهو استفهام توبيخ وإنكار وأم متصلة هنا هذا قول جمهور النحويين ونقل ابن عطية عن بعض النحويين أنها لا تكون معادلة للألف مع اختلاف الفعلين وإنما تكون معادلة إذا دخلنا

(١) وهي في قوله تعالى ﴿ وقال ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك ﴾ ، (٢) انظر الكتاب ٤ / ٢٣٤ .

الأعراف (١٢) .

على فعل واحد كقولك أقام زيد أم عمرو وأزيد قام أم عمرو وإذا اختلفت الفعلان كهذه الآية فليست معادلة . وهذا الذي حكاه عن بعض النحاة مذهب فاسد بل جمهور النحاة على خلافه . قال سيبويه : وتقول أضررت يدا أم قتلتها فالبدء هنا بالفعل أحسن لأنك إنما تسأل عن أحدهما لا تدري أيهما كان ولا تسأل عن موضع أحدهما كأنك قلت أي ذلك كان . انتهى . فعادل بها الألف مع اختلاف الفعلين . وقرأ جماعة منهم ابن كثير وليست مشهورة عنه « استكبرت » بألف الوصل واحتملت وجهين :

أحدهما : أن يكون الاستفهام مراداً يدل عليه أم كقوله :

٣٨٨٦ - بِسَبْعِ رَمِيمٍ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانٍ^(١)

وقوله :

٣٨٨٧ - تَرُوحُ مِنَ الْحَيِّ أَمْ تَبْتَكِرُ^(٢)

فتتفق القراءتان في المعنى . واحتمل أن يكون خبراً محضاً وعلى هذا فأم منقطعة لعدم شرطها . قوله : ﴿ مِنْهَا ﴾ أي من الجنة أو من الخلقة لأنه كان حسناً فرجع قبيحاً ونوراً فإم مظلماً وقيل من السموات وقال هنا « لعنتي » وفي غيرها « اللعنة » وهما وإن كانا في اللفظ عاماً وخاصاً إلا أنهما من حيث المعنى عامان بطريق اللزوم لأن من كانت عليه لعنة الله عليه لعنة كل أحد لا محالة . وقال تعالى ﴿ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾^(٣) وباقي الجمل تقدم نظيره .

قوله : ﴿ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ ﴾ قرأها العامة منصوبين وفي نصب الاول أوجه :

أحدها : أنه مُقسَّم به حذف منه القسم فانصب كقوله :

٣٨٨٨ - فَأَكْ أَمَانَةَ اللَّهِ الثَّرِيدُ

وقوله : ﴿ لِأَمْلَانٍ ﴾ جواب القسم قال أبو البقاء : إلا أن سيبويه يدفعه لانه لا يجوز حذف حرف القسم إلا مع اسم الله ويكون قوله « وَالْحَقُّ أَقُولُ » معترضاً بين القسم وجوابه قال الزمخشري : كأنه قيل : ولا أقول إلا الحق يعني أن تقديم المفعول أفاد الحصر والمراد بالحق إما الباري تعالى كقوله ﴿ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ ﴾^(٤) وإما نقيض الباطل . والثاني : أنه منصوب على الإغراء أي الزموا الحق .

والثالث : أنه مصدر مؤكّد لمضمون قوله « لِأَمْلَانٍ » قال الفراء : هو على معنى قولك حقاً لا شك ووجود الألف واللام وطرحهما سواء أي لِأَمْلَانٍ جهنم حقاً انتهى وهذا لا يتمشى على قول البصريين فإن شرط نصب المصدر المؤكّد المضمون الجملة أن يكون بعد جملة ابتدائية خبرها معرفتان جامدان جموداً محضاً . وجوز ابن العلي أن يكون الخبر نكرة وأيضاً فإن المصدر المؤكّد لا يجوز تقديمه على الجملة المؤكّد لمضمونها وهذا قد تقدّم . وأما الثاني فمنصوب بأقول بعده والجملة معترضة كما تقدم وجوز الزمخشري أن يكون منصوباً على التكرير بمعنى أن الأول والثاني كليهما

(٣) سورة البقرة (١٦١) .

(١) تقدم .

(٤) سورة النور آية : (٢٥) .

(٢) تقدم .

منصوبان وسيأتي إيضاح ذلك في عبارته وقرأ عاصم وحمزة برفع الأول ونصب الثاني فَرَفَعَ الْأَوَّلَ مِنْ أَوْجِهٍ :
أحدها : أنه مبتدأ وخبره مضمّر تقديره فَالْحَقُّ أَنَا .

الثاني : أنه مبتدأ خبره « لِأَمْلَانَّ » قاله ابن عطية . قال : لأن المعنى إِنَّ أَمْلَانُ .

قال الشيخ : وهذا ليس بشيء لأن « لِأَمْلَانَّ » جواب قسم ويجب أن يكون جملة فلا تَتَقَدَّرُ بمفردٍ وأيضاً ليس مصدرأ بحرف مصدرى والفعل حَتَّى يَنْحَلَّ إليهما ولكنه لما صَحَّ له إِسْنَادُ مَا قَدَّرَ إِلَى الْمَبْتَدَأِ حَكَمَ أَنَّهُ خَيْرٌ عَنْهُ قُلْتُ :
وتأويل ابن عطية صحيح من حيث المعنى لا من حيث الصناعة .

الثالث : أنه مبتدأ خبره مضمّر تقديره فَالْحَقُّ قَسَمِي وَلِأَمْلَانَّ جَوَابُ الْقَسَمِ كَقَوْلِهِ ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ
يَعْمَهُونَ ﴾ ولكن حذف الخبر هنا ليس بواجبٍ لأنه ليس نصاً في اليمين بخلاف لَعَمْرُكَ ومثله قول امرئ القيس :
٣٨٨٩ - فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدَاً وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي (١)

وأما نصب الثاني فبالفعل بعده ، وقرأ ابن عباس ومجاهد والأعمش برفعهما فرفع الأول على ما تقدم ورفع الثاني
بالاتداء وخبره الجملة بعده والعائد محذوف كقوله تعالى في قراءة ابن عامر « وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى » (٢) وقول أبي
النجم :

٣٨٩٠ - قَدْ أَصْبَحْتَ أُمَّ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلِيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ (٣)

ويجوز أن يرتفع على تكرير عند الزمخشري وسيأتي وقرأ الحسن وعيسى بجرهما وتخريجهما على أن الأول
مجرور بواو القسم مُقَدَّرَةٌ أَي فَوَالْحَقُّ الْحَقُّ عَطْفٌ عَلَيْهِ كَقَوْلِكَ وَاللَّهُ وَاللَّهُ لِأَقْوَمَنَّ و « أَقُولُ » اعتراض بين القسم
وجوابه . ويجوز أن يكون مجروراً على الحكاية وهو منصوب المحل بـ « أَقُولُ » بعده قال الزمخشري : ومجرورين أي
وقرئتا مجرورين على أن الأول مُقَسَّمٌ بِهِ قَدْ أَضْمِرُ حَرْفُ قَسَمِهِ كَقَوْلِكَ : اللَّهُ لِأَفْعَلَنَّ وَالْحَقُّ أَقُولُ أَي وَلَا أَقُولُ إِلَّا الْحَقُّ
على حكاية لفظ المُقَسَّمِ بِهِ ومعناه التوكيد والتشديد وهذا الوجه جاء في المرفوع والمنصوب أيضاً وهو حسن دقيق .
انتهى . يعني أنه أعمل القول في قوله « وَالْحَقُّ » على سبيل الحكاية فيكون منصوباً بأقول سواء نُصِبَ أَوْ رَفَعَ أَوْ جَرَّ كَأَنَّهُ
قيل : وَأَقُولُ هَذَا اللَّفْظَ الْمَتَقَدِّمَ مُقَيِّدَاً بِمَا لَفِظَ بِهِ أَوَّلًا .

قوله : ﴿ أَجْمَعِينَ ﴾ فيه وجهان :

أظهرهما : أنه توكيد للضمير في « مِنْكَ » وَلَمَنْ عَطْفٌ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ « وَمِمَّنْ تَبِعَكَ » وجيء بأجمعين دون كُلِّ
وقد تقدم أن الأكثر خلافه ، وجوز الزمخشري أن يكون تأكيداً للضمير في « مِنْهُمْ » خَاصَّةً فَقَدَّرَ لِأَمْلَانَّ جَهَنَّمَ مِنَ
الشياطين وَمِمَّنْ تَبِعَهُمْ مِنْ جَمِيعِ النَّاسِ لَا تَفَاوَتْ فِي ذَلِكَ بَيْنَ نَاسٍ وَنَاسٍ .

قوله : ﴿ عَلَيْهِ ﴾ متعلق بـ « أَسْأَلُكُمْ » لا بالأجر لأنه مصدر ويجوز أن يكون حالا منه والضمير إما للقرآن وإما
للوحي وإما للدعاء إلى الله « وَلَتَعْلَمَنَّ » جواب قسم مقدر معناه لتعرفن .

(٣) تقدم .

(١) تقدم .
(٢) سورة الحديد (١٠) .

فهرس الجزء الخامس من الدر المصون

٧٢ الآيات : ١٥-٥		
٢٥ الآيات : ٢٣-١٦	٣ الآيات : ٤-١
٧٩ الآيات : ٣٠-٢٤	٧ الآيات : ١٢-٥
٨٢ الآيات : ٣٤-٣١	١٠ الآيات : ١٦-١٣
٨٤ الآيات : ٤٢-٣٥	١٣ الآيات : ٢٠-١٧
٨٨ الآيات : ٤٧-٤٣	١٤ الآيات : ٢٤-٢١
٩١ الآيات : ٥٧-٤٨	١٧ الآيات : ٣٩-٢٥
٩٤ الآيات : ٦٤-٥٨	٢١ الآيات : ٤٣-٤٠
٩٨ الآيات : ٧٣-٦٥	٢٣ الآيات : ٥١-٤٤
١٠٠ الآيات : ٧٩-٧٤	٢٦ الآيات : ٥٥-٥٢
١٠٢ الآيات : ٨٢-٨٠	٢٩ الآيات : ٥٩-٥٦
١٠٤ الآيات : ٩٠-٨٣	٣٣ الآيات : ٦٢-٦٠
١٠٧ الآيات : ٩٥-٩١	٣٧ الآيات : ٦٨-٦٣
١١٠ الآيات : ٩٨-٩٦	٤٠ الآيات : ٧٣-٦٩
١١٣ الآيات : ١٠٦-٩٩	٤٣ الآيات : ٨٢-٧٤
١١٧ الآيات : ١١٢-١٠٧	٤٦ الآيات : ٩٣-٨٣
	تفسير سورة الحج	٤٩ الآيات : ٩٧-٩٤
١٢٠ الآيات : ٣-١	٥٣ الآيات : ١٠٤-٩٨
١٢٣ الآيتان : ٥ ، ٤	٥٥ الآيات : ١١٢-١٠٥
١٢٧ الآيات : ١٤-٦	٥٩ الآيات : ١٢٤-١١٣
١٣١ الآيات : ١٨-١٥	٦٢ الآيات : ١٣٠-١٢٥
١٣٤ الآيات : ٢٣-١٩	٦٦ الآيات : ١٣٥-١٣١
١٣٨ الآيتان : ٢٥ ، ٢٤		تفسير سورة الأنبياء عليهم السلام
١٤٢ الآيات : ٢٩-٢٦	٦٩ الآيات : ٤-١

٢٢٥	الآيات : ٤١ - ٤٤	١٤٥	الآيات : ٣٠ - ٣٣
٢٢٧	الآيات : ٤٥ - ٥٢	١٤٨	الآيات : ٣٤ - ٣٦
٢٣٠	الآيات : ٥٣ - ٥٦	١٥٢	الآيات : ٣٧ - ٤٠
٢٣٢	الآية : ٥٧	١٥٥	الآيات : ٤١ - ٤٦
٢٣٣	الآيتان : ٥٨ ، ٥٩	١٥٨	الآيات : ٤٧ - ٥٧
٢٣٦	الآيتان : ٦٠ ، ٦١	١٦١	الآيات : ٥٨ - ٦٤
٢٣٧	الآيتان : ٦٢ ، ٦٣	١٦٥	الآيات : ٦٥ - ٧٢
٢٣٩	الآية : ٦٤	١٦٨	الآيات : ٧٣ - ٧٨

تفسير سورة الفرقان

٢٤١	الآيات : ١ - ٤
٢٤٢	الآيتان : ٥ ، ٦
٢٤٤	الآيات : ٧ - ١٦
٢٤٦	الآيات : ١٧ - ١٩
٢٤٨	الآيات : ٢٠ - ٢٢
٢٥١	الآيات : ٢٣ - ٢٦
٢٥٣	الآيات : ٢٧ - ٣٣
٢٥٤	الآيات : ٣٤ - ٣٩
٢٥٥	الآيات : ٤٠ - ٤٩
٢٥٨	الآيات : ٥٠ - ٥٧
٢٥٩	الآيات : ٥٨ - ٦٢
٢٦١	الآيات : ٦٣ - ٦٦
٢٦٣	الآيات : ٦٧ - ٧١
٢٦٥	الآيات : ٧٢ - ٧٧

تفسير سورة الشعراء

٢٦٧	الآيات : ١ - ٦
٢٦٨	الآيات : ٧ - ١٢
٢٦٩	الآيات : ١٣ - ٣١
٢٧٢	الآيات : ٣٢ - ٥٣
٢٧٣	الآيات : ٥٤ - ٦٠
٢٧٥	الآيات : ٦١ - ٦٨
٢٧٦	الآيات : ٦٩ - ٨٩
٢٧٩	الآيات : ٩٠ - ١٤٥
٢٨٣	الآيات : ١٤٦ - ١٧٥
٢٨٥	الآيات : ١٧٦ - ١٩١

تفسير سورة المؤمنون

١٧١	الآيات : ١ - ٧
١٧٤	الآيات : ٨ - ١٤
١٧٨	الآيات : ١٥ - ٣١
١٨١	الآيات : ٣٢ - ٣٥
١٨٣	الآيات : ٣٦ - ٣٩
١٨٦	الآيات : ٤٠ - ٤٤
١٨٩	الآيات : ٤٥ - ٥٦
١٩٢	الآيات : ٥٧ - ٦٣
١٩٤	الآيات : ٦٤ - ٧٤
١٩٧	الآيات : ٧٥ - ٨٩
١٩٩	الآيات : ٩٠ - ١٠٢
٢٠٢	الآيات : ١٠٣ - ١١١
٢٠٤	الآيات : ١١٢ - ١١٨

تفسير سورة النور

٢٠٧	الآيات : ١ - ٣
٢٠٨	الآيتان : ٤ ، ٥
٢١٠	الآيات : ٦ - ٩
٢١٢	الآيات : ١٠ - ١٥
٢١٤	الآيات : ١٦ - ٢٢
٢١٥	الآيات : ٢٣ - ٣٠
٢١٦	الآية : ٣١
٢١٧	الآيات : ٣٢ - ٣٤
٢١٩	الآيات : ٣٥ - ٣٨
٢٢٢	الآيتان : ٣٩ - ٤٠

تفسير سورة الروم

٣٧٠	الآيات : ١ - ١٩
٣٧٤	الآيات : ٢٠ - ٣٠
٣٧٨	الآيات : ٣١ - ٤٥
٣٨١	الآيات : ٤٦ - ٦٠

تفسير سورة لقمان

٣٨٥	الآيات : ١ - ١٣
٣٨٧	الآيات : ١٤ - ١٩
٣٨٩	الآيات : ٢٠ - ٣٤

تفسير سورة السجدة

٣٩٣	الآيات : ١ - ٩
٣٩٦	الآيات : ١٠ - ١٥
٣٩٨	الآيات : ١٦ - ٣٠

تفسير سورة الأحزاب

٤٠١	الآيات : ١ - ٦
٤٠٣	الآيات : ٧ - ١٤
٤٠٧	الآيات : ١٥ - ٢٠
٤٠٩	الآيات : ٢١ - ٢٤
٤١٣	الآيات : ٢٥ - ٣٢
٤١٥	الآيات : ٣٣ - ٣٦
٤١٨	الآيات : ٣٧ - ٥٢
٤٢٤	الآيات : ٥٣ - ٦٥
٤٢٦	الآيات : ٦٦ - ٧٣

تفسير سورة سبأ

٤٢٨	الآيات : ١ - ٦
٤٣١	الآيات : ٧ - ١٣
٤٣٥	الآية : ١٤
٤٣٩	الآيات : ١٥ - ١٩
٤٤٢	الآيات : ٢٠ - ٣٩
٤٥١	الآيات : ٤٠ - ٥٤

٢٨٦	الآيات : ١٩٢ - ١٩٧
٢٨٨	الآيات : ١٩٨ - ٢٠٤
٢٨٩	الآيات : ٢٠٥ - ٢٠٩
٢٩١	الآيات : ٢١٠ - ٢٢٧

تفسير سورة النمل

٢٩٥	الآيات : ١ - ٥
٢٩٦	الآيات : ٦ - ٩
٢٩٩	الآيات : ١٠ - ١٧
٣٠١	الآية : ١٨
٣٠٤	الآيات : ١٩ - ٢٣
٣٠٧	الآيات : ٢٤ - ٢٦
٣١٠	الآيات : ٢٧ - ٣٢
٣١٣	الآيات : ٣٣ - ٣٨
٣١٤	الآيات : ٣٩ - ٤٣
٣١٧	الآيات : ٤٤ - ٥٠
٣٢٠	الآيات : ٥١ - ٥٩
٣٢٢	الآيات : ٦٠ - ٦٦
٣٢٦	الآيات : ٦٧ - ٩٠
٣٣٠	الآيات : ٩١ - ٩٣

تفسير سورة القصص

٣٣١	الآيات : ١ - ١٠
٣٣٤	الآيات : ١١ - ١٧
٣٣٧	الآيات : ١٨ - ٢٩
٣٤١	الآيات : ٣٠ - ٣٤
٣٤٤	الآيات : ٣٥ - ٤٩
٣٤٧	الآيات : ٥٠ - ٦٧
٣٥١	الآيات : ٦٨ - ٨٢
٣٥٥	الآيات : ٨٣ - ٨٨

تفسير سورة العنكبوت

٣٥٧	الآيات : ١ - ٤
٣٥٩	الآيات : ٥ - ٢٣
٣٦٤	الآيات : ٢٤ - ٤٨
٣٦٧	الآيات : ٤٩ - ٦٩

تفسير سورة الصافات

٤٩٤	الآيات : ١ - ١٠
٤٩٧	الآيات : ١١ - ٤٧
٥٠٢	الآيات : ٤٨ - ٧٨
٥٠٧	الآيات : ٧٩ - ١١١
٥١١	الآيات : ١١٢ - ١٤٨
٥١٤	الآيات : ١٤٩ - ١٧٩
٥١٨	الآيات : ١٨٠ - ١٨٢

تفسير سورة ص

٥١٩	الآيات : ١ - ٣
٥٢٥	الآيات : ٤ - ١٢
٥٢٩	الآيات : ١٣ - ٢٠
٥٣٠	الآيات : ٢١ - ٣٠
٥٣٤	الآيات : ٣١ - ٤٨
٥٣٨	الآيات : ٤٩ - ٥٨
٥٤١	الآيات : ٥٩ - ٧٠
٥٤٥	الآيات : ٧١ - ٨٨

تفسير سورة فاطر

٤٥٧	الآيات : ١ - ١٠
٤٦٢	الآيات : ١١ - ٢٣
٤٦٥	الآيات : ٢٤ - ٢٨
٤٦٨	الآيات : ٢٩ - ٣٥
٤٧٠	الآيات : ٣٦ - ٤٢
٤٧٣	الآيات : ٤٣ - ٤٥

تفسير سورة يس

٤٧٤	الآيات : ١ - ٩
٤٧٧	الآيات : ١٠ - ٢٧
٤٨٠	الآيات : ٢٨ - ٣٢
٤٨٣	الآيات : ٣٣ - ٣٦
٤٨٥	الآيات : ٣٧ - ٤٥
٤٨٧	الآيات : ٤٦ - ٥٨
٤٩١	الآيات : ٥٩ - ٨٣